



من اهل الامر وعشوان العزم غير قاصر في كل الحق واصولاً مستحقاً عن سائر اهل  
وخصولته بالاستفادة من المنهج بين اليه والافادة على الطالعين المكلفين عليه  
و انبثت في الشايد بسلام القضاء بلا رغبة فيه ولا رضا واعداً بغيره من محرو  
جناو خطاها العلوم ومخاطبة غير اهل الاسلام بشايد كان خطره على خلده  
د ايماناً غير لائق بحالها وكنت اسأل الله تعالى ان يبدل بالخير ما في قلوبهم بكون  
ذلك الانبثاق خالياً عن حكمة ولا عارياً عن غلبة ومصلحة حيث كان سبب التبرج  
جزئيات الوقائع والنوازل والشهود على تنويع المواقف المتوحد في تقرير  
السابق فصار باعاً في كتابه متن حلو للفوائد وخارو عن الرداء موصوف  
بمفاتيح تدكر في خطبة داعية لكل الرجال في خطبة مرفوعة في شرب كتب الفقه  
على النظم المأخوذ في الوجه الحسن فاختلت فصولها في الشايد وانجرت فخرها  
مع توفيق الباقين وحين قرب اقامته وان يقرب بالفتام ختامه خطي امه مرسلاً  
القضاء اذ بعد حصول المراتب بالانبثاق على كل من السبب فوجب على منكره في  
اقامة واحسان القليل من السبب والفاضة فشرعت في شرحه شكر الله تعالى  
المؤجلين لصاحبها الي الذي ليقرب راجياً من الله ان يوفقني لاقامة ويمنحني  
الي بالسلامة طريق اختتامه وعلم ان اسمي بعد اقامته قد تكلم في شرح  
غرض الاسكاف انه قريب تحية عليه وكلت واليه انيب كسم الله الرحمن الرحيم  
البا والجلالة والفرق مستقر حال من ابتدء الكتاب كما دخلت عليه بشايد السبب  
او الاستعانة والفرق من كما في كتب العلم من اختار الاقل نظر الى انه ادخل  
في التعظيم ومن اختار الشايد نظر الى انه شعر بان الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه  
واضاف اسم الله الى كانت له اختصاص وضعا لانه في الحقيقة بالصفات الجميلة  
الخص بلفظ الله فك التوافق بان ما سواء معاد وصفا وفي البرق او الاستعانة به  
كل التعظيم لشيء فلا يدل على الخادج ابل رعا يشد بالامانة في تعابير جماد لا يخرج  
التعظيم اسمان نبيا اليه العزم من رحم كالفنجان من غضبه العزم عليه الاول ابلغ  
لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى والمجنى به فك لا بد من الصفات الغالبة  
لانه يقتضي جوان استعماله في غير ذلك عيب الى وضع وليس كذلك لان معناه  
المعنى الحقيقي اليه في الرحمة عاينها وتعظيمه بالرحيم من قبيل التسمية فانه ماد راجع  
جلائل التيم واصولها في الرحيم ليقاوم ما خرج منها الحمد لله جميع بين التسمية

السلام

بسم الله

مكتوب

مبني

والفقيه في الابتداء اجزا في القضية الامر في كل امره في بال قوله الابتداء في العرفه  
مقدار من حين الاخذ في التحيف الي الشرع في الحق فيغارته الشهيد والتحيد  
وتحججه واخذ من الفعل المحذوف في اوائل القصايف ابتداء سواء اعبر بالزود  
مستزاد الوعد لان فيه استنا للحدائق لفظا ومعنى وفيه تقدير غير معي فقط  
قدم الشهيد انفا عما سبق بكتاب وانفق عليه او الالاب وكله هو الثاني  
بالان على الجمل مطلقا فيكثر معاقبة الشهيد بالقول الاختبار في من انعام  
او غيره والذبح هو الثاني بالان على الجمل مطلقا فيكثر معاقبة الشهيد بالقول  
او الفعل او الاعتقاد في انتم معهما يحب الزود واختر بحسب المتعلق فينه  
وبينها نعم وخصوص مزوج وما يقع في اوائل الكتب يكون في مقابلة المتعلق قابل  
والقام لا استحقاق لا المحرمه كمن ابن هشام في فتح الباب والقصص يستفاد من  
حمل لام الجمل على الاستزاد بقرينة المعام الذي قد اى جعل فيه ما بين فقه الزود  
بالضم اى صار فيكون يقال فقه بالكر فيفها وفقهه في فقه الجليلين والمصلين  
الجلي من اقراس السابق هو السابق والمصل هو الذي يتلى لان ربه يتوجه عند  
صلوة والرد بها كثر المادسة والزاوية في حلية متعلق بالجليين والمصلين  
وج فيفتح الحاء وسكون اللام خيل تجمع للسابق من كل جانب استجرت الغار حلية  
الصالحين المتقين وج في تذييل الظاهر بالاعمال الصالحة والباطن بالاحكام الصالحة  
ولكم التحريم يعني ان من مارس في تعجيل هذين العملين الى ان يحصل  
له ملكة الاستنباط الاحكام الشرعية والعمل من جميعها فقد رزقه الله تعالى منزلة الفقيه  
في عبادته عزه عليهم بالاحكام المذكورة مع فعلها اختار غير الاسلام وحققه في شرائع  
اصوله عالما بديع عليه ولهم من ربه اي قصه سمع اي اصابه متعلق بمراتب  
الاستعمال اي المشرع وضافة لانق اليه لادني مطالبه فان اول ما يصلح الى الارض  
حال السجدة للشرع هو الانق والجليين عطف على لانق في الارض لانق متعلق بسم  
وهذه المضافة ايضا لما ذكره من الجاس متعلق بظهر الحواس المتفرقة ضد البعد  
كما تحققت ضد السعادة والرد اليها الاعمال النسيئة والصفات للزينة والعتايد  
الباطلة والنجاسات الهككات منها بحيث ولم تنزل لانقته الى الخلق في التبادر  
للاذنين اي العبادتين للتاخير عن طاعة الله والصلوة والسلام جميع بينهما  
استنا لانقته لصلواته وعلو استجابا سيدنا محمد الزكي اي المظهر لصابه

نہ اکتفا کرتے ہوئے

فَقِيلَ لَهُ

مجلس ۱۰۰

512

مجلس

الحمد لله

18

في محكمه نعتق بصلامه ان يحكي بقصد ما سوي الاسلام من وجوه بيان لما  
 وعلم الله واصحابه المجاهدين في رفع رايات ايات الدقائق حقائق الحق المبين  
 الحق المبين هو الشريعة المصطفوية وحقايقها الحكم المتسوية اليها من  
 العمليات والاعتقادات والوجدانيات ودقائق حقايقها الادلة العقلية  
 الغيرة عليها وايات تلك الدقائق طرق الاستدلال بمراسم الصلوة والاشارة والركعة  
 والاقضاء ورفع راياتها المصان كالحرف للسند كين وافعالها بين المتعلمين  
 حتى قدروا على استخراج ما لم يظهر من علم ولا يتجلى ما في قوله فعدو المصلين وقمة  
 ونحو ذلك من رعاية براعة الاستدلال والاشارة الى اصول العبادات المحسنة  
 بعد فان من اهم المطالب السليمة اي العلية وانما المآرب جميع مآربه بمعنى الحاجة  
 السليمة اي الرقيقة التي يجب ان يوجد تلقا بها اي جميعها عادات العبادات  
 ويظهر فيها اعمار اهل العبادات في البداية والنهاية علم العقيدة اسم الله في قوله  
 على قوس نظام المعاش ونجاة المعاد وفلاح العباد ببليل المراد يوم القناد  
 اي يوم القياسة تعامل من الدار حتى لا يتروم ينادي في الحساب الجنة اصحاب النار  
 وبالعكس ولقد كنت صرحت شروع في بيان سبب الاقدام في التعريف شطرا  
 اي بعضا من مشيئة الشباب الي قدرتي تفكر لطايفه وتدريب اي اعتبار تدبير  
 تقوى تعجزت تصفحت الشيء اذا نظرت به صحفاته ما فيه من اقبس والاصول  
 حتى لا يظن ان الكتب فيه مشيئة بما في الاصول وهو مرات الوصول الى علم  
 الاصول يتبدل في الاان عوالم الدهر ما في الكتب التي عن المصنوع حتى ساقف  
 زمانه حين رايته بما رايته اشارة الى ما عرض من من الطالع من علم اليوم الاكبر  
 خمسة اشين وسبعين وثمان مائة وهو من قبيل الاسناد المعاني لان عزمت  
 سئل يقول ما في كتابه ثمانية وعلم سلطان ان حله من هذه الالف تحت  
 اقدرا واظهر المسافة في معاني المعارف والعلوم ومنازل الادراكات اليوم  
 المعانيه جميع مبرم سعي الفهم والمنازل مع طائفة من موانع الفهم سعي في البحر  
 تغالا اصرق جراه قوله ان خلعي خلاصة من بغية عزمي الموجهة لا ارباب طائفة خلعي  
 اي قلبي بطريق مبدوءة بها بقوله بان احنف فليكن فيه اي لفظة مشيئة  
 اي قولان بها اي شيئا نظام الي ترتيبه واصرفه اي ارباب وهو في الاصل  
 عند الجوارح بعضها البعض للاعظم ببيانها وهو ما ركب وسويها كلفا يد رصينا

من



أي حكمها أيضا بمعنى يحجبها انتظامها في سلاسل الروايات  
 الضعيفة خالية أي مزيية بالقبول المذكور في الشروع والفتاوى لا يفتقر  
 المتون والاشادات إلى ما وقع في المتون من المسامحة والمساهلة  
 الطفيفة من قبيل التفسير والتعليق بما ساءل به من حيث خلت عنها المتون  
 المشهورة ومنعوا بها الحكم قضائيات أي وقابع لم تكن تلك الأحكام منها  
 أي في اللون المشهور سطورا عجيبة العجيب الأدب أي المأخوذ في علم العربية  
 ومن نقلها الفقه الأدب أي العاقل ولا يخفى لطف توصيف الفقيه بالادب  
 والغفة بالادب في الحسن الله تعالى بما طهره أي أن الله ما ينجي من السعادة  
 والسيف من شره إن رافقه حلة السلامة شرعت فيها الردت ويدت بما قصدت  
 ورأيت بما ذكرت من إضفاء الملق بالصفات الذي من بعد الامكان مستعينة  
 ذلك بالمشافهة وخزمت أن أسقية بغير الأحكام بعد أن يسر الله تعالى الاختتام  
 بنهاية نعيان جعله خالص الوجه القرم وإن يوفق للاختتام أنه هو البين  
 الرحيم الخيرة الذي وقيني للاختتام وصرحت في العزوة فقام مع ابتلائي بكرة  
 المشادة والمسلط وتقام للوئع في المشقة والمسول من لطفه قد أن يوفقني  
 للاختتام حمد التزج أيضا فإنه إن يتسلي لم يكن الأمر آثاره عليه أي من  
 شكر اللواتع تحملا في إليه انتمري أن يقبل بفضل دعوتك ويظني سبحانه في الطلب  
 لوعني أنه بما يشاء قد ير وباجابة رجاء المؤمنين جدير **في**  
**الطهار** كتاب لغة إمام صدره معي للجمع سمي بالمنعولة للبالغة  
 أو تعال في المنعولة كالمباين وكما التعديريين يكون معي للوئع وأصلها  
 سائل اجترته مستقلة شملت أفعالا ولا الطهارة مصدر طهر الشيء بفتح  
 الماء وضمها وأقل أفعلي وفي لغة الثقافة وخلقتا الدارس وشرع الثقافة  
 المخصوصة المنوعة التي وضعت في تيم ونيل البدن والشرب ونحوه وأما  
 وحدها الطهارة في أصل مصدر يتناول القليل والكثير ومن جملة ما فقد الضمير  
 به فوض الوضوء الوضوء الطهارة وشرع غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس  
 والفرج لغة الطهارة والتطهير وشرع لكم به دليل قطع وحكم أن يفتح العقاب  
 تارك بلا عذر وكثير ملحد وقد يقال لما ينفوت الحوزة ينفوت ينفوت ينفوت  
 جواز صلوة المجهل فتذكرتم والقول سمي فرضا الصلوة أي الشاغل فرضا عليها  
 والمراد فيها المعنى الأول لشيء ما تواتر ذلك قيل إنه الوضوءية بالاتفاق

سادات  
 الكهنة

رب

الصلوة فرضت بكه فيلزم كون الصلوة  
 بالادب ملو إلى حين نزولها فقلنا لا  
 يلزم

فإن قيل إنه الوضوء منه بالاتفاق والصلوة فرضت بكه  
 فيلزم كون الصلوة بالادب وضوءا إلى حين نزولها فقلنا لا يلزم  
 لما ثبت في صحيح مسلم أخرجه عنه

لما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه قيل  
 لم تنص هذا قال فما يعني أن السج و قد رأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يسبح قالوا لما كان ذلك قبل نزول الآية قال ما سلمت إلا بعد نزول  
 الآية ولما قال في صحيح البيان روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا حدث امتنع من الأعمال  
 كلها حتى إذا لم يجد جواب السؤال حتى ينطق بالصلوة إلى أن تنزلت هذه الآية فيقولان  
 ثبت الوضوء بالوجه الغير الملتصق باللب أو بالعضد من الشرايع السابقة كما يدل عليه ما روي أنهم  
 حين نزلت قالوا هذا وضوء وضوء لا يمس إلا يمس من قبله فأن قيل  
 ثبت الوضوء بهذه الطريقة فما الآية التي دلالة قلنا تلك التي تضمنت الوضوء وتبين  
 فأن لم يكن عبادة مستقلة بل نوع للصلوة اعقل أن يعم الآلة بشاء ويساهل في  
 رخصت في اليد وركبته لعل التمسك من زمن فوجي وانتفى النافلين وما فيهما  
 خلافا لما ثبت بالنسب النواز السابقة في كل زمان مكان زمان ولها الذور وفيه  
 الملتصق بيا في اختلاف العلماء الذي هو دقة وتحقيق هذا المقام بآثاره السليمة  
 ما تفرق عليه غسل الوجه مرة لأن امر فاعلموا لا يدل على التكرار وهو الوجه  
 ما بين مثبت الشعر على السبا هذا العيد يخرج الشعر عن وجهه بالوجه بغير الشعر  
 منها فأنه يجب عليها في الوضوء لأن الواجب على الوجه بيا في ما سواها ثبت أو  
 لا وبين أسفل الذقن والاذنية وبه يتخذ به الوجه كعب الطول والعرض ولما  
 اقتضى هذا التقدير بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه أن يجب في المظني للوجه  
 غسل ما تحت العذار والشارب والطعيب والحية إلى أسفل الذقن مع أن كتب الفقه  
 شحونة بأن غسل ما تحتها يجب أراد دفعه بقوله والعذار هي عذار الحجة بانها  
 استعملت عذاري الذرية وحاشا على أحد ما من الجملة لا يقطع حكم ما وراءه وهو بيان  
 بين العذار والاذن بين العارض وحكم وجوب غسل ذلك العذار لا يوجب خلافها  
 لأنه في سبغ بل ينقل حكم ما تحتها وهو وجوب غسل الوجه إلى العذار حتى يجب غسل  
 كالشارب والطعيب حيث يقعان حكم ما تحتها أيهما حتى يجب غسلها ولا يجب  
 الماء في ما تحتها والحية تنقل حكم ما تحتها أيهما حتى يجب غسلها ولا يجب  
 إلى ملاية البشر منها أي من الحية وهو الظاهر الروايات عن الجرح واختاره في  
 الشيعية والبدائع فلا في سراج الدرية وهو الأصح وفي الفتاوى الظهيرية  
 وبه يفي أو لا تغسل بل تبدل مسح أي مسح ما في البشر قال في خاتمة

استدلوا بين عزيرى مسجى ما يستر البشرة فوهو الناصع المختار او مسجى  
 ربيع اى ربيع المداية وهو ربيع الحس عزيرى قال في التحيد بعد تحديده الوجه  
 فان كان امره غسل جميعه وان كان لمحقى اليجب غسل ملصقه او قال الشافعي يجب  
 ان كانت الحية خفيفة وكذا لا يجب ايصال الماء الى ملصقت الشارب والملصقة حلقا  
 والصحيح قولنا لان محل الغرض استر المحابل وصان محله لا يوجد لنا طر الرب  
 فتمسك الغرض عنه وتكون في الطائل كستر الرأس ثم قاله والياض التي بين العذار  
 والاذا يجب غسله عند ما وعند ما يوجب اليوسف للجب بخلاف محل العذار لا  
 استر بشعرين عليه مقام مقامه واليدوع عطف على الوجه فرادى وكيفيت  
 على ما في الكافي وغيره ان ياخذ الالة بشماله ويصت على يمينه لما ثم ياخذ بيمينه  
 ويصت على اليسرى كذلك وكذا اذا كان يكره ويصغر ولا يدخل اصابع يده  
 اليسرى مضمومة في الالة ويصت على كفه اليمنى ويذكر الاصابع بعضها ببعض  
 حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الالة ويغسل اليسرى ووجه ما ذكر في شرح تاج الترمذ  
 ان تغسل الية في الوضوء احدك اليدين او الرجلين الى اخرى لم يجز وجاز في  
 الغسل لان الاعضاء الوضوء مختلفة خفيفة وعرفنا حقيقة قطاها واما عرفنا  
 فلانها لا تغسل مرة واحدة وعضو واحد كما نقل الى الاصل تحت خطاب  
 واحد فصار من الاختلاف الحقيقة مع الاتحاد الحكمي فترجح الاختلاف بالمعروف  
 ولا كذا الغسل فان جميع الاعضاء متحد كما وعرفنا جميع الاتحاد الحكمي بالمعروف  
 وبه يظهر فساد ما قيل لاحكام في الصب على كل واحد من كعبه على حدة لانه يكون  
 غسل الكعبين بالمياه التي صببت على الكفا اليمنى هو العادة فان فيه ترجحا  
 لعادة العوام على عرف الشرع فليشمل مرفقا من المرفقين هو ملتقى علم المضد  
 والفرار والرجلين مرة باليمين وهو العلم على في المتصل بعظم الساق من طرفي  
 القدم لا ساروي هشام عزيرى ان الفصل الذي في وسط القدم عند تقعد  
 الشوك لانه في كل رجل واحد كطرف في اليد وقد شئى لكعب في الالة فغير ان  
 المراد ما ذكرنا والآن يظهر بعد ذلك لا الشبهة فليدة فان قيل مقابلة الوجه للوجه  
 في الالة فتبين كون الوجه على كل احد غسل بين رجلين قلنا يجوز ان يشتمل  
 الاخرى بدلالة الحق او فصل الرسول عم المنفوعة بالتوازي لابلالاجماع لانه  
 ثابت في عمود الرسول عم والاجماع بعده فان قيل في الشجر في ارجلكم



متواترة ايضا مقتضى الجمع بين التعارضين لما لا يخفى من الفصل في المسح كما قال به  
 بعضهم او حمل النصب على حالة التحق والبر على حالة التخيُّف كما قاله بعضهم قلنا  
 قوله الخ لفظا هو مما مر ذكره بالا جماع لان مرادنا بالمسح لم يجعل نفعيا بالكعبين وقد  
 دلت الاحاديث المشهورة على وجوب غسل الوضوء على الترتيب فكل من هذا  
 اوفى مما عليه الاكثرون وادعى تحصيل الطهارة المعصومة بالوضوء واقرب  
 الى الاحتياط في الغسل من المسح فتعين الرجوع الى اليقين فيكون الجواب  
 كما في عذاب يوم يحيط ويحيط بحرب ونظيره كثير في القرآن والشعر وهو في الغنى  
 معطوف على المفعول وفائدة سورة التوبة ان النبي صلى الله عليه وآله ينبغي ان يقصد في صب  
 الماء عليه وبغسله غسلا خفيفا شيئا بالمسح لا يقال الجواب لم يكن مع الايمان  
 وهو ما ليس لانا نقول ضرب الغاية بقوله في الكعبين رفع اليدين كما ذكرنا  
 هكذا يجب ان يعلم هذا اللقاع والقدن اي الوضوء الحاصل في اعضائه الوضوء  
 والقيام وهو ما يحصل من الذباب والبرخوث والحقا اي لو اذ جرحا لطعن لا  
 يخرج الطهارة كطعام بين الاستن والوضوء كما ثبت او غسلا لا ينافي نفعه الماء  
 واختلف في مثل الطين والطين بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعده  
 ولقاع الضيق يخرج او يخرج ليعمل الماء في موضع الخلة ومسح عطف يغسل  
 ربع الرأس مرة في رواية الطحاوي والكرخي عن ابي بصير او قد ثبت لابع  
 اليد في رواية هشام عن ابي بصير عن ابي بصير او قد ثبت لابع  
 ان يتقاطر الماء لا ما حوطة عطف على باي اي لا يمانه اخذ من عضو سوا كان ذكر العضو  
 مضمومة او مضمومة ولا يعاد المسح بخلق الرأس كما لا يعاد الغسل بخلق الحاجب  
 وقطع الشارب وقلم الظفر سنة وفي مع تفاوت انواعها ما يوجب غسله  
 ويكلم مما تركه والمسح ما يوجب غسله ولا يكلم مما تركه البتة بالنية اي قصد  
 القلب بالوضوء او دفع الحدث او امتثال الامر بابتداء الوضوء والبدء باليمين  
 بان يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم والحمد لله على ان يستلم آخره نفعيا  
 سنة وان قال في الحديث الاتي انها مستحبة لان السنة مختار العدة في  
 والطحاوي وصاحبها في قبل الاستنجاء لانه من مقدمات الوضوء وبعد لانه  
 لا حال مباشرة الوضوء احتياطا لا نفعيا عند بعض المشايخ قبله وعند  
 بعضهم بعده في الاحوال ان يحسب فيها كنه لحالة الاكتشاف والبدء بغسل

وانما اذا ارادوا غسل ما لم يمسحوا به من غير ان يغسلوا  
 به فليسوا بواجبين في غسله بل هو من غير ما اذا ارادوا  
 غسل ما لم يمسحوا به من غير ان يغسلوا به فليسوا بواجبين  
 في غسله بل هو من غير ما اذا ارادوا غسل ما لم يمسحوا به  
 من غير ان يغسلوا به فليسوا بواجبين في غسله بل هو من غير

اليد من الراسين سوادا يستقط من النعم اظلا وهو جيب العرض فلا يلزم اعادة  
انقلع الميدان في الالتقاء وستة اعضا السواك وهو جيب النخلة في بستان  
جناو بجي المصدر وهو الراد جيبنا فلا حاجة في تقدير استعمال السواك  
بمنه لانه المنقول الموقوف كيف شاء أي بيده من الاستان العليا والسفلى  
من الجانب الايمن او اليسر طولا او عرضا او معا وعند الضرورة يعلم بالاشي  
كما هو حكم الخلق وستة ايضا غسل القدم اي ايهما الماء الى جمعه ولا تغف اي لهما  
الماء في المارن عياه جذبة خلفا لثا فيه والبالغة فيها وفي في الاول ان يغسل  
الماء في راس خلفه وفي الثاني ان يجاوز المارن كذا في الخلاصة الاصابع ثلث فيها  
احتلال التقاض وستة ايضا تحليل الكلية وهو ان يدخل اصابع يديه في خلاصة  
الكلية من الاسفل الى الاعلى بعد التثليث وتحليل الاصابع من اليدين والرجلين  
بعد التثليث وكيفية في اليدين ان يثبت يدهما في الرجلين ان تحليل يخصص  
بده اليسرى فيده من خصر رجله اليمنى وتجمع خصر رجله اليسرى من الاسفل  
وستة ايضا تثليث الفم لاعضاء الفم من الوضو الغسولات ومسح كل  
الراس مرة وكيفية ان يضع كفيه واصابعها مقدم راسه ويحركها في فكه  
في وجهه يستوجب جميع الركن ثم يسبح الاية باصبعه ولا يكون الماء مستحلا  
لانه لا يشرب عليه بماء واحده لا يكون الا بعد هذا الطريق وما قاله بعضهم من ان  
يجب في كفيه خراخر استعمال لا يفيد اذ لابد من الوضع والمدفان كان مستحلا  
بالوضو الاول كذا بالثاني فلا يفيد تاخره كذا قال ابن ابي اوتوب وايضا  
انقلعوا من الماء ما دلم في العضو لم يكن مستحلا ومسح الاذنين في الخطا  
ببأبويه وخارجا باصبعيه معاية في الرأس والترتيب المخصوص عليه في أية  
الوضو والولاء بكر الواد وهو غسل الاعضاء على التعاقب بحث لا يجتمع  
العضو الاول في اعتدال الهواء وستة الثيامن اي الذروع من جانب  
اليمن ومسح الرقبة لا المكشوف فان مسح بدعة كذا في الطهارة ومن ادب  
انما قال هكذا فان ادب الخزي ذكرت في المعروفة استقبال القبلة عند  
الوضو وذلك لعضاء وادخال خنصر صاخي اذد وتقدمه في الوقت  
غير المعذور فان وضو المعذور قبل الوقت فيقتصر عند زفر دخول  
الوقت فلا يحوط له ان يجز عنه وعركه خاتمة الواسع وعدم استعانة

صباح اذنه

ع

كتاب الصلاة

بالغير وعدم التحكم بحكام الناس والمجلس في مكان مرتفع احراز الامر للآء المستعمل  
والجوع بين شية القلب وفصل الفان والنسبة عند غسل كل عضو كما امر  
والدعاء بالمأثورات من الادعية عند اي عند غلب كل عضو بان يقول عند  
المحضنة اللهم اجني على ثلاث القرآن وذكره وشكره وحسن عبادتك وعند  
الاستقاء اللهم ارجني والحي الجنة وعند غسل وجهه اللهم بوجهي ورجليهم بيمين  
وجوهي وشودي وجهي وعند غسل يدي اليمين اللهم اعطني كتابا ينجيني  
وحاسبني حسابا يسيرا وعند غسل به اليمى اللهم لا تعطيني كتابا يضلني ولا  
من وراء ظهري وعند مسح راسي واخذ اللهم اجعلني من الذين يسمعون  
القول فيقولون احسنه وعند مسح عنقه اللهم احقق عني من مقترار وعند  
غسل رجليه اللهم ثبت قدمي يوم تزل الأقدام وللصلوة والنجي عليه السلام  
بعد اي الوضوء وان يقول بعدك اللهم اجعلني من المؤمنين واجعلني من  
المطهرين وان يترقب بعدك من فضل وضوءه بفتح الواو ما يتوضأه مستقبل  
القبلة قايما قالوا لم يحضره الله قايما الآهنا وعند ذلك تكبيرة وكبره ثم  
الوجه بالياد والاراف فيه وتذلل السجدة جديا ذكر الزليج ونقل في  
سورة الدراية عن بسوط بكراة التثنية ماء واحط لابس بر وعياه بدعة  
وناقصه فريه حسن بنسخ اليهم وهو غير الشافعية والكفر ما لا يكون ظاهرا  
منه اي المتوجه اليه ما يظهر اي يوحده حكم التعليم في الوضوء او الغسل  
فولم يخرج من حسن يتناول فريه من السيلين وغيرهما قال في التحيط  
حد الوضوء الانتقال من الباطن الى الظاهر وذكر يعرف باليطان عن موضع  
يعبر عن الخروج باليطان بخلاف ما لو ظهرت القاس والما توجد بالانتقال  
بها اليه يعرف الانتقال بالظهور فاقم الظهور مقام الخروج وحده  
اليطان الى يعرف فيخرج من راس الخرج هكذا اخبر ابو يوسف لانه ما لم  
يخرج من راس الخرج لم يتصل عنه مكان ومنه يعلم ان الخروج في غير السيلين غير  
اليطان ويظهر ضعف ما قاله صدر الشريعة ان قوله لا ما يخرجه ان يكون  
متعلقا بقوله بالخرج لا بقوله سال فانه اذا قصد فريه كم كثر وسال بحيث  
لم يتلطف راس الخرج فانه لا شك انه في الانتقال عن هذا ما لم يسلط  
موضع بلغة حكم التعليم بل خرج في موضع يلحقه حكم التعليم ثم سال فان

في نسخة  
الكتاب  
عند  
الخطاب

في نسخة  
الكتاب  
عند  
الخطاب

فانما يعرف

السبلان الى موضع يلحق حكم التعطير وقد وجد في هذه الصورة ومن لم يرد  
السبلان عليه فليقل وضيق ما قاله طالعان الحسن ان يقول ما خرج من السبلان  
لا ما يظهر ان كان بخفاً سال لان ميناها كود الخروج معا برا فليقلان وقد  
تبين فساده فيكون قوله سال احتسوا بعد قوله خرج بل لهما وثبوت  
ما احتسوا به بعوض الله تعالى قوله خرج بخس احزان عما اذا عورت ابره فان  
الدم يجر من الخرج لكن لم يصل فانه غير ناقض لانه ليس بخس يكون غير مطروح  
وقوله لا ما يظهر احتراز عما اذا وصل البول الى قصبة الذكر ولم يظهر  
وما اذا كان في عينه قرحة وصل دمها الى جانب اخر من عينه وما اذا  
سال الدم لا ما خوف مارد لانك يختلف ما اذا سال المارد لان الاستثاق  
في الجنابة فرض وخرج روي او دودة او حصاة من المرد ذكر الشيخ فانه خارج  
منه وليس بخس مع انه ناقض لمجاورة الخس وذكر انه خصه بسبلان  
لان لم يصح من الخس وان في حديث في السبلان لاحد روي عن الحسن  
والمراد لا لا يشعث عن محل الجماسة ولا خروج دودة من الخرج لان ما يلحقها  
من الخس قليل وهو ليس بحديث في غير السبلان كما لا يقص لم سقط منه  
ما يخرج من ملاء الفم عطف على خروج وهو ان يقطر من الفم في الزاوية فيكف  
الخروج وقيل ان يتعد من الكلام في في مرة اي صوره او غلق وهو لغة دم متقد  
لكنه جهنا سوداء ولذا اعتبر فيه ملاء الفم او في طعام او ماء وانما اعتبر فيه ذكر  
لما قال في الحسد ان الخرج اي خروج الخس من السبلان يتحقق بالسبلان  
لا موضع يلحق حكم التعطير وملاء الفم في النبي لم قال وملاء الفم ان يكون حلال  
لا يكون حلال الا يتحقق لان يخرج طاهر فاخرجها وانما يخرج طاهر لا يخرج  
طاهر فاخرجها وانما جعل الظاهر انما جعل الظاهر انما جعل الظاهر انما جعل الظاهر  
به الاصل كما هو للقباب مقام المشقة او لا يطرح عليه كالا بلاج القام مقام  
الانزال واما في المصطلح الظاهر فلا كما في الحديث فان خروج النبي من الفم لا يعتبر  
الا طالع عليه كيف يقع ملاء الفم مقام كيف وفي الصورة التي يكون الفم ملاء  
الفم ثم منع من الخرج بالتحقق عدم الخرج متيقن من ان حكمه لا يتحقق  
وفي الصورة التي يكون النبي اقل من ملاء الفم ولكن خرج من الفم لم يخرج متيقن  
فالقول بعدم الاتساق من متيقن للعدة اقوال مبناه جعل غير لازم

في السبلان





تسقط وقال رحمه هذا ما احتجوا به على من ادعى ان اصل رتبة المسح وفيه  
 الخلل ان لم يكن مستقرا في الارض كان حديدا وان كان مستقرا الا وهو لا يقع وفيه  
 احوال فاما ما ادعى من سقوطه ان انتبه قبل السجود او حاله او سقطا او افاقت  
 من ساعته لم ينتقض وان استقر اياهما استبقت استقامته وانما رتبة السجود ان كان  
 حاله الصعود والاشوا لم يكن حداثا في حاله السجود حدثا واقعه ايضا الا ان  
 والتسك الذي حصل به في المشقة قايلا وللحاجة اما الاقوال فلو كان التسك بها  
 واما الثالث فلو عدم أثر الحدث عن غيره فاقضه ايضا تقصير ماله ووجه ما  
 يكون مجموعا له والجراد واما التحلل المسوي لفظ فلا يخل الوضوء للصلوة  
 والقبض لا يخل شيئا منهما بقطار في صلوة يعجز بالتوجه اليها بشايرة  
 الوضوء فيكون احراز ان كثر وضوءه من الفصل صلوة كاملة الي ذات ركعتين وجمود  
 وفكركه الذي هو الراد فيه وهو قوله نعم الامر يحكمكم ثم تقصير فلو عدم الوضوء  
 والصلوة ورد في صلوة مطلقة فيقتصر عليها فلا ينقض غير التقصير  
 وتقصير العبيد والسيام والغسل والتقصير خارجا عن الصلوة ولا في صلوة  
 الجنان وجوب التمام وان اشد بها وتوكلت التمهيد عند السلام اي قبله  
 وبعد التشهد لانها في كون في الصلوة الا ان يستعمل في التمهيد فانها في  
 تكون طوعا وبها وبما في ان الصلوة يتم بركعة كان فاذا اخرج التمام عن الصلوة  
 باني يستعمل التمهيد فيتميمه المأخوذ لم تنقض وضوءه لان طردج التمام خروج  
 له الا ان يكون سقافا فما في انشاء صلوة وتاخره ايضا المسايرة  
الفاحشة ووجه ان يساير امره في سجود وافترا المنة والصلوات ووجه فرضها  
 للجائز اي تنقض وضوء الركعتين والمراد لا منتهى الذكر والمراد فانه  
 عند اخلافا لما في قسرت نقطة فسال ما او نحوه كالصديق ولم تنقض  
 وان خلا على راس الجرح فلو كان كحيث اذا شك سال تنقض والاقوال تنقض  
 خرج من اذنه فيخرج لو خرج بوجع بعضه لانه يكون من الجرح احد والاقوال تنقض  
 في حينه وملاو عشرين بطلع لهم ضعف البصر مع سبلان الدمع في اكثر الاوقات  
 ان خرج منها الدمع تنقض وان استعمل في حلقه وسياحة بهيئة  
 كما اذا كان بها اي بالعين غريب بفتح العين النجدة وسكون الراد غريب  
 في العين يسق ولا ينقطع الحديث بالماء لا يسق بغيره ولو بهيئة

والموت

في الصلاة

الثاني من هذه الأقسام هو المشرقة في فصلها كالمحربة ونحوها  
 والاول هو ان يخرج مخرج في المحيط والكلية واختار في الحسد في الشاة ولم يكن  
 مستباهم وفيه كان في المحيط كمن بعض مشايخنا من المصنفين بانهم لم يوافقوا  
 هذا عامتهم لانهم لان الحسد محرم وهو اسم الشاة باليد بالاعمال واختار في  
 الشاة في المختار في الحسد في الثاني ورخص الحسد باليد في الكتب الشرعية  
 الا انفسهم في في جميع الفتاوى وفيها وليس درها فيه صورة قال المراد  
 بها الآية الا بقره وان جاز قرأه في في الحديث بين القران والحسد لان الحديث في  
 اليد دون الفم فيجب غسل اليد والتم واستوى في الحب والماء في ان الحب في  
 والماء في الفم واليد فيجب غسلها فيها ولا يرد الحسد في الحب هل ينظر  
 في معنى لا قرأه كذا في الكلية وكذا في الحديث في مجرأ من المساجد وطواف  
 بالكلية كذا في التناسخ في وانما لم يرد لان مرثية من الحكم الحديث لا كذا في الحديث  
 والحب في قرص الغسل المراد بها ما يتناول الرخصة الاعتقادي والعملي وهو  
 ما يغتفر الجوار بغوة غسل الفم والناف وسائر البدن في داخل الفم في  
 الا في غسل الفم والشارب والحاجب وجميع النظرة فيجب ليعمل الماء في الشاة  
 الكلية فيجب في اصولها انما خرج في كذا في المحيط والقرص في الفم وكذا في  
 الخاصة وذكر ان قوله في فاحتمل في صيغة مبالغة فتعجب وهو غسل ما يكون  
 من ظاهر البدن ولو مرر وجها كاشيا المذكورة لا غسل ما في مخرج كالتعريف وتجب  
 الغسل في مخرج بقوله في واجعل عليكم في الدين مخرج في المحيط ان كان لا يصلح  
 الماء في ثقب الفم الا بكنه لا يكتفى وكذا ان الغسل بعد نزول الوطء وصاد  
 بحيث لا يدخل الوطء في الا بكنه لا يكتفى ايضا كذا في كذا الصنف في المخرج  
 غرضه في هذا في اشارة الى انها لو كانت متعوضة فيجب غسلها وكذا في بل  
 اصلها في هذا المخرج لا تغني ظمير حيث يجب احتياطا كذا في الثاني في سنة  
 في الغسل المذكور في الوضوء من اليد والسمية وغسل اليدين وغسل  
 فمهم وجب بغيره ان كان في فم في التوضي في استعمال الماء في جميع أعضاء  
 الوضوء الا ان جلده وحسن التقدير احسن فاقبل في يغسل جميع اعضاء  
 الوضوء الا جلده لان جميع اعضاء ليست يغسل بل بعضها مسوغة وفيه  
 لغة التوضي في اشارة الى انه يسجد برأسه كما في وضوء الصلوة وهو ظاهر الرواية

في فرض الغسل

لو كان رجلا مستحق اي يمتنع ماء حتى لو كان على سطح جبلها ثم تنبت حب  
 حتى لو لم يمت لم يكن الفضل مستويا وان زال الحوض مستويا حتى يمتنع البدر  
 حال كونه باديا في الفضل منكبه الا ينتم الى ايسر ثم رأسه في الاصح احتراز عما  
 قاله في سراج الدرية وقيل يبدأ باليمن ثم باليسر ثم باليسر وقيل يبدأ  
 بالرأس ثم بغيره بغيره وبغيره اي بعد الاستسقاء المستوعب فيلزم عليه تكبيل  
 للوضوء وتطهيرهما عن الماء المستعمل لم يغسل ثم يغسل رجله بالحق لا يحسن  
 في سائر قوله بدو باليسر لم يغني واستتبع ايضا ذلك لان السنة احوال الرجل  
 في محله هو كذلك حتى يغسل بغيره الى احرقيه اي الفضل اذا دعا طهر البلية  
 دون الوضوء لما بيننا سابقا وقرض اي الفضل عند عرج حتى ولو لم يتم تغسل  
 عن موضعه بشهوة قد يسهل لانه اذا خرج يحمل شئ ثقيل ونحوه لم يفرض حلقا  
 لثايب وان لم يخرج الا ظاهر اليدين مما ابي شهوة ولم يذكر الدفق لانه ليس  
 بشرط عند ابي جريح وقرض عند ابي جريح اي احوال اذ يجر احرازه في الجرح  
 في الخطوط او قلت اراه في جرحي يائيني فليجد في نفسي ما يجد اذ اجتمع في جرحي  
 لاغسل عليها الا بعد لم يسهل وهو الايلاج او الاحتلام حشفة او قد حاشه منقوش  
 متعلق مقدرها في احد متعلق بالايطاق سبيل اذ يجر احرازه عن سائر الحيوات  
 فان ادخلها في احد سبيل النجاسة لا ينجس غسلا لقلة الرطوبة حتى احرازه  
 ادخلها في احد سبيل ميت فانه ايضا لا يوجب غسلا بما سلكها متعلق بوضوء  
 المقدس في الايلاج وان لم يزل متعلقا بالفتاب في مثله لا تترك يجب احتياطها  
 وحسنه وقية مستغنى منها او قد يسكون الذل الجرح ماء رقيق اجن مخرج  
 عند ملاعبة الرجل اهله وان لم يترك حلقا لان الطاهر انه متى رقت به اصاب  
 لا يفرغ ان تذكر اي الحلم وتذكر القذف والاززال ولم ير سلطانا في تكرير النوم  
 كما في القطة بل انزل الى الرفقة اذا استيقظ من النوم فوجد حلقا او فرأى  
 سلطانا ان تذكر احتلاما وتيقن انه مني او مني او مني او مني او مني فغسله  
 الفضل وان يتيقن انه مني فلا يغسل عليه وان لم يترك احتلاما وتيقن انه  
 مني فلا يغسل عليه وان يتيقن انه مني فغسله الفضل وان لم يترك احتلاما وتيقن انه  
 مني فلا يغسل عليه فذكر عند ما قال ابو يوسف في الجرح عليه حتى يذكر الاحتلام لان الاصل في الزمة  
 فلا يجب الا بغيره وهو القياس وحاشا اخذ بالاحتياط لان الشك في غفل والنجس

يتيقن

قد رتب بالحواء فيمن مثل الذي يحرم عليه احتياطا كذا المراءى في الامام احتراز ما قيل  
لو احتلت الزانية ولم يخرج منها المني لم يمان وجبت لذة الاثر انما فصيلها الغسل  
لان ما عاينته من حدتها لان معها عظام التجلج حيث يشترط الغسل  
في حق الغسل كذا قول الزبيدي او لحما اي الخشفة مطوقة شحرة وجب الغسل  
ان وجد لذة الجماع وفرض مسد انقطاع حيوانه ونفاسه لا بعد خروج مذي  
وودعي يكون الدال الملهة ماء عليل يعقب البول وحقة عطفا بما خرج مذي  
ولا عند ادخاله اصبح ونحوه في الذرود وطى بمية بل انزال لقلة الرعة كما حرم  
اي عذرا ولم تزل عذرا فيجب غسله في الزنا عذرا فانها لم تزل عذرا  
لا غسل عليها لم تزل لان العذرة تنزع عن العظام فكذلك كذا في الحق وجب  
الغسل لئلا ياتي وجب في الحي ان يغسل الميت وجوبا بطريق الكفاية حتى لو فعل  
البعض سقط عن الكل والامام الكل وجب اسلم جنبها او عاتقها وقيل هما  
مذنبان او بايع الناس بل بالانزال في الامام فيخرج وجب غسل الجنب في البوغي  
لان الرجوب بعد البوغي والبول بعد الاثر ان لم يدر وجب ان لم تقدم  
الحكم في السبب فلما الاثر ان دليل غسل العوي فيكون غسله للوجوب لا شيئا  
يلزم ذكره او دللت ولم تزل كما وانها لو رأت كان فرضا لا واجبا كذا في الفهرست  
وسن لصلوة الجمعة هو الصحيح لا ما قيل يوم الجمعة ولعيد واولم وعرفة  
اعد التام شيئا يعرفون عليهم كونه سنة لصلوة العود وتنب عن اسمها هرا  
او بايع بيتي سجي وكتاب النيران الطويحي ان سن السجود في الصبر والصبر  
حسن عز كونه وفاق عز حنة ومكة ومنه وكسوف واستسقاء احتلف في  
وجوبه عن ماء غسلها في زوجه غنية كانت او مفيرة وحرم على الميت دخول  
المسجد ولو للعبود خدا قالوا في قولهم من قاتل لا احل المسجد لغيره ولا  
جنب الا لضرورة كان يكون باب بيته في المسجد وهم عليه الطوائف بالعبادة  
لان في المسجد واجبت في ذكر بعد قوله وحرم على الميت دخول المسجد شيئا  
يتوهم انما لجلال الوقت مع انه اقوى انه لا يخلو قوله يجوز الطواف او في  
كراهية الطواف ولان للمسجد الحكم امر عاصم الا يكره ان لم يكن في زمن ابراهيم عم  
ولقد انما لم يكن المسجد للوام لا يجوز له الطواف كذا في المستمع وبؤيده  
ما ذكر في غاية الامام المروفي ولهذا اوجب عليهم الجوار لدخول المنقذ في

والنبي

لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم



يا محمد قد كنت عونا كثير في الشريعة هكذا أو غير أحد أو صام طلع في خم شرب الخمر  
 أن نطق الله أحسن من غيره حجة ذلك أن الله عز وجل لم يحرر الوضوء وليس  
 كذلك لمعان في الشريعة أو وقع في المحرم أو الباطل أو غير ذلك وطهره ورجح بكونه  
 الوضوء وقال في النهاية المنقول من الأسانيد جواز في إتيان أوراق الشجر وقت  
 الخوف تقع في الغالب في غير ما لا يحرر حيث لا يحرر في العلم والرجح في أنهم يوضون  
 من غير كبر أو إتيان في شرب الخمر أو في الله وكن شرط أن يكون ما في رقة رقة لها  
 غلب عليه من غيره وبعدها تحتها في بكونها سبابة كاشان ورفقان وطهارة وورث  
 في الأصح إشارة إلى أن الله عز وجل لا يبيح وانهائية أن في رقة بيد لاسئلة الذكور  
 وفيه رقة في شرب الخمر أو غير أحد أو صام ما غير أحد أو صام أحد أو صام أحد  
 فإن أراد أن يوضوء في قوله الله طهره لا يغيث في الآما غير أن الله عز وجل  
 هو الجرح لأن الله عز وجل طهره لا يغيث في الآما غير أن الله عز وجل  
 الجرح في آخره من شرب الخمر أو غيره وكنهية وهو ما يذهب إليه في وقوعه في الجرح  
 لم يبره أي لم يدركه الزه والعمم والرجح في أنه ربي لم يجر استخلا أو  
 ما في حكمه أي الجرح في شرب الخمر أو غيره في شرب الخمر أو غيره في شرب الخمر  
 في الظاهر وأما في غير الخمر والعصم أن يكون بحيث لا يجر أي لا يكتف أرضه  
 بالفرق لعمدة في قبل لا فساوان واد الم يجر كذا هل يجر في موضع الوقف  
 أن كانت ربة يجر في الآفة وعند شايخ العراق يجر فيها وقد يجر في  
 بقدره أن يكون لم حدة ولا عمم ولا وضوء لم يكن لو سطط من شرب الخمر يجر في  
 في ظاهر الرواية لأن أبو سليمان لا يوضوء لأن الجحامة تصل إلى الوضوء وقال أبو  
 نصر في شرب الخمر لأن اعتبار الوضوء أن واجب الجرح في اعتبار الطهر لا يوجب طهره  
 هو أي كونه حاضرا في الجرح لا يقال أبو سليمان كذا في بيوت المذاهب والغير يلو  
 أن كان أقل من عشرة عشر كذا في موضع وقوعه في الجحامة في يجر لم يسطط وصار  
 عشرة عشر أو يجر في الوضوء في الجحامة وهو في غير شرب الخمر في الجحامة  
 أقل من عشرة عشر هو طهر كذا في اعتبار حجاب الوجه المقدس في شرب الخمر ودرأها  
 هو الصحيح فإن هذا المقدار إذا لم يقع كان عشرة عشر لأن الدائرة في سبع الأشكال  
 وهو مبرهن عند صاحب كذا في العلم في كذا في العلم في كذا في العلم في كذا في العلم  
 أنها موصولة أو غير موصولة في الفياطر من الجرح في الجحامة ما يطر من

جرح يجر

كان

الكل من وجود الوضوء - وبه المحيط لا يتجاوز - ما قبل من كمال الاسترخاء أو انهم  
فقدان كماله ليس - مما يطلق انه لا يتبادر اليه الفهم عند اللطائف والنجس ايضا  
مما بالمدرك طوعه وهو التيقان والازواء والاسباب بالفتح كقرب الربا حرم  
مثال لما اعترض من وجود هذه العبارة احسن مما قيل من انسنة فاذن يلهو من شكل  
خلخل مثال لما اعترض من قره لرقه مثال لما زال الطبع بالفتح او بعلته حين عليه  
ولم يشك ذلك مبان القدم فيه مختلفة ومما ينبغي في الظاهر مخالفة فلا بد من  
ضابطة تعرف بها حقيقة المثال فاستمع لما ينبغي عليك المثال وحي ان انفسهم  
هؤلاء المعلق من ذلك الملاحظة اما كمال الاسترخاء او بعلته المتزج الاول اما  
بالطبع بطاهر المقصد - التخليف او يتزج انسيات تحت فاجزى بالغة في وقت  
اما ان يكون المخالف جامدا او مابعا فلا قول ان حركي في الاعضاء فالحال اليه المام  
والثاني اما ان يكون في كمال الماء في صفة من اللون والطعم والرائحة او في كماله  
في جميعه او بعضها فالقول كالماء المستعمل في قول من قال ببعضه انه وسخو  
السيقات بالتطهير بعينه في الغلبة بالاجزاء والثاني ان يتزج الثالث او التسعين  
المجزر الوضوء والابحار وان خالفه في صفة او صفتين تغير الغلبة من ذكر الوجه  
كالحق مثلا يخالفه في اللون والطعم فان كان لونه وطعمه لما يباقي من غير الوضوء  
به والابحار وكذا الماء الباطن ونحو بعينه في الغلبة بالطعم فيلزم ان يبيح ان  
يحل جميع ما جاء منهم على ما يليق به او عاكس استعمل مرة او رفع حديث الماء يصعب  
استعماله عند الحاجة وانه يوسع بكل من الغلبة في التخلط فاذن انوصا المحدثين  
وصف غير منوي بعينه استعمالا او توصا بغير حدث وصفه منو بالجمع استعمالا ايضا  
وعند محمد بن الشاذلي فقط وان كان الماء المستعمل طاهرا في الصحيح احتراز لما روي  
الحسن عن ابي عبد الله بن جاسر بن علقمة وعما قال ابو يوسف وزاد في غير ذلك  
نحو جاسر بن علقمة وقد روي عن ابي جعفر ان طاهر من طهور عليه الغواص  
الاهاب وهو حديد غير مدون في طهر بالذباقي وهو ما يمنع النزع والنفاد  
وان كان تسمية او تزيينا الالهة بالخرير وقد روي عنه الحسن بن علي بن فضال  
اما الاول فبجاسة عية واما الثاني فلكرامته وما ابي جعفر من اني بالذباقي  
يطهر الذباقي لانهما محل ادباقي في ان الله الرغبات لنفسه قال في العداية  
والوقاية وما بعد جلد بالذباقي يظهر بالذباقي في تسليح من الظاهر





قد يحل العود قال في المسودة تجوز اذا زينت من ساعة و لم ينزل لها انحراف  
 لان من عادتها انما يتغير عند الليل او التغير فيها حول دسوي قديم بما سببه  
 ان ما لا دم له اذا استخرج او توضع في الماء او العبر لم يتغير لم يذكر التغير قال  
 حكيم بل من الاستخراج بطريق الاولوية او مات نحو ان يتغير في الواقع في البرزخ  
 كلها اي كل ما فيها فكان نزوح ما فيها من الماء طهارة لها وفي في الحماية  
 اشارت الى انها منفسحة بخروج من نطفة غسلها بغير ماء بارد في الاصل  
 وان تعسر نزوح كلها فقد رما فيها اي فترج قدر ما فيها من الماء فيكون في  
 نزوح قدر ما فيها لا ذوي بصلان اي رجلين لها شعور في حال الماء فاني  
 مقدار قال انه في البرزخ ذلك المقدار وهو لا يخرج الا بشبه بالنفث كما هو انساب  
 الشهادة المخرجة ولان الاصل الرجوع الى العمل الصالح عند الانتهاء  
 قاله فما استلوا العمل التكرار كنتم لا تعلمون وقيل بقدر ما فيها من  
 له يولد فيه وحصل الحد الذي يحفر حفرة عنها او دورها مثل موضع الماء  
 منها ويجوز وبعبارة الماء فيها فاذا امتلأت فقد نزح ما فيها او انساب  
 يرتفع قصة في الماء ويجعل علامة لمبلغ الماء ثم نزح عشر ذلاء مثلاً ثم ماء  
 العجوة فيسكنكم استغنى فان استغنى العشر فوماية وكذا لا يستقيم الا اذا كان دور  
 البرزخ اول حد الماء في قدر البرزخ ساوا وقيل بزح ما يتدلى في النهاية وهو  
 مروي عن محمد بن ابي عاصم في حد لولائي انما هو كثير الماء بمحاولة دخل وان سات  
 نحو حامة او دجلة فارموني دلياً وسطاً في سبعين الاربعين بطريق او حرمه  
 والعشر بطريق الاستحباب وان مات نحو قارة او غصنوبة فعشر ذلاء في ثلثين  
 هو ايضا كالمزومين الذي اجازوا للشاة كالدجلة في سبعين او مائة في سبعين كذا  
 قال الزبيدي ولودخ كثر من حارة قاله اربع برزخ عشر ذلاء و لو غسار بموسى  
 في التسع ذلاء وعشر الجميع للماء وكانت داران كهيئة الدجاج فارموني وسيف  
 المتورين برزخ كلها كذا في العنبرية وتحتها اي البرزخ وقت التوقيع  
 ان علم ذلك الوقت والافند يوم وليلة فلم يتخرج في حق الوصية بغيرهم اعادة  
 الصلوة او الوضوء امنها واما في حق غير حكم بنحاستها في المال لانه ما به  
 وجود في حاسة في الثوب حتى اذا كانوا غسلوا الثياب ما لم يلزم الغسل لها حد  
 الصحيح كذا قاله الربيعي يورد ما قاله في معارج البداية اي في الصلوات كان يلزم

راجع و لو لم يخل  
 في غير ذلك من كذا  
 في غير ذلك من كذا

في

بعد ان انتج او تفج من ذى تحتها منذ ثلثة ايام وليا اليها ذكر جميعها  
 الصبح لان جميعها لا يلهم من انتفاع لان الصبح اكثر نفعاً من الا شفاع  
 فكان ينبغي ان يكون ما قدّر من المذاكر ما قدّر لا شفاع ولو اقتصرت في نفعها  
 للذة في الانتفاع فمفهوم ان الصبح يفتي من اكثر من الانتفاع ولو عكس  
 لمفهوم ان الانتفاع يفتي اقل من هذه المدة لجميع من رايها بالجميع وهذا هو  
 ظاهر ان عبارة الواقعة ليست كما ينبغي حيث جرح في الاقل من الانتفاع والنتيجة  
 واقصر في الشافعي في الانتفاع فكان الوجه العكس وقال لا يتجزأ منذ وجد  
 حتى لا يبرهنهم اعلاه شي من الصلوات على من اصابها ماؤها ولو اخرج من الجوارح  
 الواقع في المرحا حاشا ان يكون يجرى اليه في غير المرحا ويحجب عن عدم فعله بحاشا  
 عنه ولا بد من ان لا يتجزأ حتى لو كان طاهر كالنساء وكونها نجسا لا ينعى كالمهر  
 والنجل والفرق وسائر الهاء ولم يكن في بد بحاشا فاطرح حاشا للنجس اما الظاهر  
 لحدود واما النجس لا ينعى فلا قال في الجبل وان كان جوارحا لا يكون في كس  
 الحيوان والطور احتفوا فيه بالصبح انه للنجس وكذلك المهر والعقل لا ينعى  
 الماء مشكوك فيه لان بدله من الحيوان طاهر لا ينجس لسا استواء وانما ينعى  
 نجس بالموت الا ان يدخل فيه اي قد يمد الي الماء يكون حكمه في الماء حكم لعاب فان  
 كان لعاب طاهرا فالأمر طاهر وان كان نجسا فالأمر نجس بمرح كذا وان كان مشكوكا  
 فلهذا مشكوك بمرح كذا وان كان مكرها فلهذا مشكوك في نجس وسواء لادنى الطاهر  
 النجس سواء كان جنسا او حاشا او نجسا او نجسا او كافرا وسواء كان كذا كذا  
 طاهر النجس طاهر لان لعابهم متولد من لحم طاهر فيكون المخلوط مثله وسواء لم يبر  
 وتقبلت وبيع اليهم هائم والعترة فور اكل العترة يتذبذبا لا سورها خيل  
 اكلمها وبعد اكلمها وفي ساعة او ساعتين ليس بخير بل مكره فتقبل  
 الحرة لجمها وقيل لعدم نجاسها الخاصة وهذا يشبه الي في التزويج والاقبال  
 القوي من الحرة وشارب الخمر قد نجس لما سوا ثلثة الذي اختلفا لعله  
 بالنعاب النجس واما سور الاخيرة فلا خلاف نجس في الفم وسور الرطيم  
 الخلاء اي الخلاء في عددات الناس وبيع الطير وسواكن ابيس  
 الخلاء والقوي والعنق والوزعة مكره اما الرحا والخطاة فلا خلاف  
 الخاصة حتى لو كانت مجزأة بحيث لا يصل منها رايها لا يعتد قديما لا يكون

رأى في

شعر

هر

او كبر

بسم الله الرحمن الرحيم

يروي

هذا الحديث في نسخة  
عبد الله بن عبد الوهاب  
في نسخة

أو أبا ساق الطبري فلا يصح تأكل الميتات فاشبهت الخلد في وجبت وعلم صاحبها  
 نحو سقارها من القدر لا يكون وأما موطن البيوت فدان حرمة لها الواجب  
 حاسة سورها كنهها سقطت لعل الطوق بقيت كذا هذا وسور الجوار البطل  
 سكونه سور عان كذا المشايخ وبعضهم أنكروا حتى من أحكام استعصا إلى  
 سكونه ما قد قال سور الجوار طاهر ولو غرس فيه الحبوب لعلق فيه ولا يتوضأ  
 به حال الاختيار ولذا لم يجزئ من جمع بينه وبين البنية والمشايخ قالوا المراد  
 بالملك التوقف لتعذر الادلة أو انفراد في الموضع فقتل الشك في طهارة  
 وقيل في طهارة غيره الصحيح وعليه الفتوى كذا في الحاشية في التسمية والعلل والتميز  
 متولد من الجوار فاحذر حكمه وقال الزبيدي هذا ما كانت التام اثباتا لأن التام في  
 الغبرة في الحكم وإن كانت فراسعيا استحلال لما ذكرنا من العبارة لتمام التام في  
 الترتيب لو تزييل في شاة فولدت في يباحل كذا ويجوز في التامه كان ينبغي  
 أن يكون ما كولا عندنا وظاهر عندنا في اعتبار التام وفي غاية الشرح  
 إذا تزييل الجوار في الزمكة لا يمكن حكم الفضل المتكامل في ما علم من هذا لا يصح  
 سور سكونه كذا كان سكونه كذا يتوضأ به ويتم أن عدم غيره من ذلك الظاهر  
 المراد أن يتوضأ بالصلوة الواحدة منها دون الجمع وحالة واحدة حتى لو توضأ  
 بسور حار فضيل ثم أحدث ويتم وإعاد الصلوة خرج من العبارة فيقين  
 كذا في الكفاية وشرح الزاهد في تحف بنيد المرحي يتوضأ به عندنا في  
 في وإن قال أبو يوسف بالتميم فقط ومحمد بن حنبل والمراد به طهارة يسلم  
 كلها أما إذا اشتد وصار سكونه لا يتوضأ به اتفاقا قال في حاشية خاين  
 بالوجه جعلوها بزمانه أن جعلت أوسع وأعم مقدار ما لا يصل إليه النجاسة  
 كان طاهر ولو حرمت الجمع ولم يحصل أوسع من الأولى نحو أنهما أحسن  
 وقدر طاهر من نجاسة الماء ثم ما العيص الظاهر ويكون فيكون متحدة  
 الترتيب وكذا يجوز فيها أربع عشرة ولها فترج عشر فلم يبق فيه نجاسة ثم عاد  
 لا يترج من شئ ويحيى لم يكون بينه وبين الوعد وبينه وبين الماء مقدار ما لا يصل  
 النجاسة إلى أربع لئلا وقدر في كتابه خمسة أذرع أو سبعة وذكر غير ذلك إنما  
 المعنى عدم وصول النجاسة وذكر محتله بمصانة الأرض وخلوها ثم لما بين  
 أحكام السور كان أحكام الوقوف أيضا حكما جازيا أي ما قلناه في الروايات

في نسخة

فأما



جاء له ان يتم لبناء لا ايم لم يجد انتم لغت الوقت و الجمعة لان وقتها الخلف  
وهو الظلم والقضاء نية الصلوة او سجدة الثلاثة متعلق بقوله جاف  
فالصلاة يعوي عبادة مقصودة لا يتحقق الا بالانكسار في جميع الوضوء عند فقد  
الماء لندخل المحدث لو الاذان او الاقامة لا يندعي به الصلوة فلعلي اي اذا شرط  
فيه النية لغايتها كافر بالحق لان الكافر ليس باهل للنية والوضوء عرش و ما  
بها اولواؤها بلاية ثم اسلم جان صلوة بغير نية متعلق ايضا بجان ان  
استوعبت اي الصلوة والمراد البدن المخرجتان في الارض وان لم يكن بينهما  
شع وجهه ويديه مرفوعة في الوضوء شي قليل لا يجزيه والا اي وان لم يستوعبا  
فان الله اي يلزم صرية ثالثة يحصل الاستيعاب بالشفع او اليد المنصوبة  
في الارض ان لم يكن في ظاهر هذا البرد ما يرد في قول صدر الشريعة اذا لم يدخل  
الغبار بين اصابعه فعليه ان يحل اصابه يحتاج الاضحية ثالثة لتحليلها  
من ان هذا يقضي ان الشرا لا تنفع وقد قال الله بعد وكونا نفع فذكر  
في طاهر متعلق بغير نية من جرس الارض كالترب والربل والحجر والخرق والزر  
والذهب والفضة للثقلين بالقراب وحطه وشعر عليه غبار ونحوه عن  
المحقق لما في لانه ليس من جنس الارض وهو لا يتصلح اي بان ينفذ احرازه الزهر  
او الفضة والمزبد ونحوها ولا يتردد اي لا يغير. بادا بالاحتمال كما يشترط  
لان الصعيد اسم لوح الارض باجماع اهل الفقه فلا يتناول ما ليس من  
جنسها او ينطبق او يتردد وكونا ذكر العاشر بلا نفع اي غبار وعليه  
عطف بما قبله في ظاهره لا يغير للفتح ونصرتين في الشفع بلا تحريم الصعيد  
كما اذا اكسرت دارا او هدم حائطا او كان حطه فاصاب وجهه وذراعيه  
فكان فسخ تحت ادم لم يفسخ ويجب عليه اي الماء علوة و في مقدار  
ثلاثة ذراعي الى اربع مائة وعن ابي يوسف انه اذا كان الماء تحت لوجهه  
اليه وتوضا ذهب الفاقلة وتعيب عن بصره كان بعيدا جازا. التيمم  
واستحب صاحب المحيط ان يظن قرية اي الماء ولا فلا تجزئ عليه ودراب  
لما راجب اي الماء بالصلوة آخر الوقت فلو صلح بالتيمة في وقت الوقت وجد الماء  
والوقت باق لا يبعد حتى يضعه اي الماء في رجليه او امر غير ذلك اي بوضعه  
فيه ويسب فضاء اي بالتيمة لم يبعد الصلوة الا نعمتد اي يستند ولو وضع

غير بلا على فصيل جان النيم وفاقا وقبل هو ايضا مختلف فيه طلبه من فصيل  
 فان منعه او اعطاه بأكثر من ثمن المثل او اعطاه به اي بمن المثل وهو واجب  
 عند بيع نيم ولا أي وان لم يمنعه او اعطاه بمن المثل وهو منعه فلا نيم وقبله  
 اي قبل طلبه منه قبل جان النيم لخصا في النيم والى وقبل لا اختيار  
 في الميسر ولم يجر النيم على ان ينجس وزال اثرها لا فاعلم تكن يمين  
 وان طهرت بخلاف الصلوة اذ الطهارة كافية فيها وناقضه ناقض  
 الوضوء لانه حلفه والقدر على ماء كاف لطهره وان حدث السابق  
 يظهر في تنهيه طهورة الزمان لانه من اسباب النقص لانه ليس بواجب  
 بخس لا حقيقه ولا حكما فاذا اذن في الماء ولم يتوضأ ثم عدوه اعاد النيم  
 واذا انقضت الجنب ولم يصيل الماء طهره مثله ففي الماء واحدث  
 حدثا بوجوب الوضوء فنيتم لهما ثم وجد من الماء ما يفيض ما بطل نيمه في حق كل واحد  
 منهما وان لم يكونا لاجلها يني في حقهما وان كان في نيمه غسله وفي النيم  
 في حق الآخر وان كان كل منهما منفردا غسل الوضوء لان الغاية غلبت ففضل هو  
 حاجته لانه لو كان مشغولا بها كدفع العطش كان يحكم بعدمه وناقضه  
 ايضا من النيم اي بالنيم على الماء حتى لو قرى النائم يتنفس نيمه بالنوم لا  
 بلور على الماء المستيقظ اي كانت ناقصة مرور المستيقظ على الماء لا الرد فانهما  
 لا تنقض حية لذا نيم للسليم ثم اردت والعبادة باق منه ثم اسلم في صلوة به جرح  
 اكثره اي لو كان اكثر اعضاء الوضوء جرحا في الحديث الاصح او اكثر جرح  
 بدينه في الحديث الاكثر نيم لان لاكثر حكم كقول ولا أي وان لم يكن اكثره جرحا  
 غسل الاعضاء في الوضوء والغسل والنجس بينهما اي بين النيم والغسل لان  
 فيه جمعا بين البدن والمبدل ولا نظير له في الشريعة ولو كان باكثر مواضع  
 الوضوء جرحا لم يضره الماء ولو اكثر مواضع النيم جرحا يضرها النيم لا يصح  
 وقوله ابو يوسف يصيل ما اذن عليه ويحيط ويصيد كذا قال الربيعي الما فاعلم من  
 الوضوء لو كان من قبل العبادة كاسير يمنعه ككفار من الوضوء ويجوز في  
 النيم ومن قبل ان توضأ فيمكنه جازله النيم ويصيدها اي الصلوة اذا  
 زال لها نيم المحرم يتأخرون جازا بالسنة  
 المشهور فيكون بها الزيادة في الكتاب لان موجه غسل الرجلين ويكون من

فوقه ان لا يفيض عليه

صداق

لم يرد مستدعاه من ماء ولم يمسح بأخذ بالعزيمة كان مثابا قال في كل صلاة فان  
 قلت هذه رخصة اسقاط لما عرفت في اصول الفقه فيجب ان لا يثبت بانها  
 العزيمة اذ لا يتحقق العزيمة مشروعة اذ كانت الرخصة للاسقاط كما في قصر  
 الصلوة قلت العزيمة لم يتحقق مشروعة مادام متحققا والثواب باقتبال التزويج  
 والفعل ولا يتحقق عاصرت مشروعة وقال الزيلعي هذا هو فان الفعل  
 مشروعة وان لم يتزعم حقيقه والعلل ذكرها بطل سمعنا اذا خاض الماء ودخل به  
 الخفق حتى الفعل الكثر رجلا ولو لا ان الفعل مشروعة لما بطل بغسل السمعين  
 من غير نزاع وكذا لو تخلف غسل رجله من غير نزاع الخفق اجزاه عن الفعل  
 حتى لا يبطل بانقضاء المدة اقول الفقيه بان هذا هو سهو لان مراد صاحب  
 الحاوي بالمشروعة الجواز في نظر الشارع بحيث يرتب عليه الثواب لان يرتب  
 عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره بقصر الصلوة فان العمل بالعزيمة  
 قد بان جلاله وقصد على الركعتين ياتى مع ان فرضه يتم وتحقيق جوابه  
 ان المخصص مادام مخصصا لا يجوز له العمل بالعزيمة فاذا انزل المخصص جاز له  
 ذلك فان المسافر مادام مسافرا لا يجوز له الاقامه حتى لا انقضت بينه الاربع  
 يجب قطعها والا فتتأخر الركعتين كما سبقت في صلوة المسافر والمأخضا  
 بينه الشئتين ونوجب الاقامة انشاء الصلوة تحوّل الى الاربع والمخفف ما  
 دام متحفظا لا يجوز له الفعل حتى اذا تكلم وغسل رجله من غير نزاع ثم وان  
 اجزاء في الفعل واذا تزع الخفق وزال التزعم صار الفعل مشروعا يثبت  
 عليه العجب ان هذا مع وضوح الحق قد رتب في كتب الاصول كمن خفي على  
 عمل المعطاء الفحول مرة اذ لم يثبت في السج ان تكرار الماء في الغسل لمبالغة  
 في التطهير والسج ليس له ولو كان لا بأس امرا لانه ليس جواز لم يعرف  
 بينها وبين الرجل مع دخولها في عمومات الخطاب لا احبا لان السج ثبت على  
 خلاف القياس في الوضوء فلا يقاس عليه للزيادة ولان صيغة المبالغة اعني  
 فاطمرا او جيت كالان تطهروا كما سبق وفي السج يعوت ذلك ثم  
 قالوا الموضوع موضع التخيلا ولا يحتاج الى التصور فان من اجنب بعد ليس  
 الخفق على طهارة كاملة لا يجوز له السج لعدم الدليل كمن قيل صوته ان  
 ليس خفيه يتأخر من يجنب في مرة السج فانه يتزعم حقيقه ويغسل رجله

في السج

وكذا السفر اذا اجنب في المدة وليس عند ماء فتيتم في الحرك ووجد من الماء ما يكفيه  
وهو لا يجوز للمسيح بموسرين على ظهره ثم عند الحديث هذا الصنيع فاقبل اذا  
ليس بها على ظهره ثم عند الحديث لان لا تصود جهنم الاشارة الى الحديث فانها قد يقول  
لا يجوز ليس بها على وضوء تام ابتداء حتى لو غسل عليه وليس خفيته ثم ان الوضوء لم يجوز  
المسيح ونحن متوجه الى كبر الوضوء وليس وجوده في وقت الحديث باي طريق كان  
وظاهر ان ذلك الوقت زمان بقاء الجسد للزمان محدودة والمفيد للبقاء  
والاستمرار هو الايام لان الفعل يفيد التجدد وانما قلنا انفس الجوارح فيه عبارة  
الغيم بان جعل على ظهره ثم حاله غير ليس وعند الحديث متعلقا بتمام الوضوء  
اذا البسها كما يابى على ظهره هو ثم عند الحديث فيكون ما ان العبارة بوجه واحد للقيام  
متعلق بقوله جان يوما وليدة والسافر ثلثة ايام وثلاثة ايام وليدتها بقوله صلى  
الله عليه وسلم يمسح الغيم يوما وليدة والسافر ثلثة ايام وليدتها من جهنم الحديث  
لاحسن ليس ولا المسح لان الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحديث  
في ظاهره حقيقة متعلق ايضا بقوله جان لطف ما يستمر القلب ويكون الظاهر  
منه اقل من ثلث اصابع الرجل اصغرها اما لو ظهر فدها فاجوز لانه  
مجرد الخلق والاباس بان يكون واسعا بحيث يرى رجله من الخلف قد انطأ  
او لا يجوز على ظاهره وعينه وساقه لان المسح سدوله من سائر العبادات  
فبما في جميع ما ذكره في التبرع بوجهه وانما ان يلبس فوق الخلف وقاية  
لها للموسرين على الخلف قبل الحديث هو لولسها عليه بعد الحديث لم يجز المسح عليها  
وقال الامام لا يجوز المسح عليها لان البدل لا يكون له بدل بالزينة ولنا ما روي عن  
عمر بن الخطاب انه قال ربيت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجوفين ثم ان ليس بيده  
غير الخف كان كانه تحت بل من الرجل كانه ليس عليه الا الخروفق لان الوضوء كانت بالرجل  
ولم يكن بالخلف وتلطف ليصير من اعضاء الوضوء فيصير الخروفق بدلا منها سرية الحديث  
اليه لم ينجح السراية الى الرجل ولذا قلنا اذا احدثت مسح الخلف اول مسح وليس  
للموت على المسح عليه لان حكم المسح استقرار الخلف فصار من اعضاء الوضوء كما قال  
مسح على الخروفق كونه بدلا عنه وهذا لا يجوز كما اقلنا مشايخنا اقول في علم مسحوار  
المسيح على خفيه ليس في تحريمه كبريا او حكمة او تحريمه على ما لا يجوز المسح عليه  
لان الخروفق اذا كان بدلا من الرجل وجعل الخلف مع حوله المسح عليه في حكم





الكبير اذا كان سرجا يري بشفته فان لم يري ما تحته فان يري لحيته بالشفة لكنه اذا  
 ادخل فيه الاصابع دخلت فابتنح ووليد احوال المشي لا يخلو صرح القدم يفتح للمشي  
 المشي يلبس ويخرج لمروا في حث لا يحمي ما يحمي اذا اكل في حث واحد خدوا  
 كشيء تحت الساق بحيث لو جعت يبدى منها العذر المذكور مع المشي لانه يفتح  
 السعرة وكان هذا العذر في حث لم يحمي لانه لا يفتح لما مع السعرة والفرق  
 المعتر ما يدخل فيه وسلا وما دونها كالعدم تغلق بالخاصة المتفرقة حيث يفتح  
 وان كانت في حث لو تور او بدت او كساه او في الجموع وعلاف الاكثاف اي اكثر  
 العورة بالفرق كالكثاف شي من فرقة المرأة وشي من طهرها وشي من بطنها  
 وشي من فخدها وشي من ساقها حيث يفتح لانه جاز الصلح المعذور وسبلة  
 مقبر يفتح في الوقت لا بعد ذلك فلا يحرر اذا انقطع عذر وقت الوضوء  
 وليس حين اذا وجد حال الوضوء لا ليس لو بالاكس او في اللين لم يفتح بعده  
 وناقض اي المشي ناقص الوضوء لانه يحمي وشرع للحن لسراية الحدث لا القدم  
 حيث زال الماء في يفتح من غير الاخر لا يفتح الغسل والمشي في وضوء واحدة وكذا  
 الترخ عذره اكثر القدم لا الساق لان موضع المشي قارب مكانه فكان ظهره  
 هو الترخ لان لاكثر حكم اكل كذا في كتابه والاحتراز من خروج القليل يستد  
 لانه ما يحصل به قصد هلكه للحرك وحيل اكثر العقب وهو قول ابو يوسف ومن  
 يحداه في من طهر القدم في موضع المشي قد ثلاث اصابع لم يبطل مسح وعليه  
 اكثر المشايخ وان كان القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لم يبطل مسح  
 كذا في كتابه وناقض ايضا حتى المثل لما روينا ان لم يحن ذهاب رجل يري  
 اذا انقضت مدة المشي وهو ساكن ويحاذ ذهاب رجل من البرد ولو تدق  
 خفيه جاز المشي كذا في كتابه وهو من المذهب وبمسحهما اي بعد الترخ  
 والمشي غسل رجله فقط لسراية الحدث السابق اليهما دون باقي الاعضاء  
 قبل بلوغ الماء الكعب وقيل لخاصية اكثر القدم قال في الفتاوى المتأخرات  
 اذا مسح على القدمين ثم دخل الماء للغة وابتل من رجله قد ثلاث اصابع او  
 اقل لم يبطل مسح ولو ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب يبطل للمسح روي  
 ذكره في وجوب غسل الرجل الاخرى ذكره في فحيرة القدماء ومن  
 الشيخ العام الى جعفر اذا اصاب الماء اكثر لحيته وجب ينقض مسح

يفتح جوارحه

في المسح

ويكون بمنزلة الفصل وقال بعض النحويين وفي الخبرية وهو الراجح وبعض مثلها  
قالوا انقص السج يحكي حال وقد انقصوا في الكتب المشهورة في النواظر الثلاثة  
التي ذكرها فكانت اختارها الرواية الخبرية ترجح حروفه بسج على خفيه لان سج  
عزله بالرس من على الخفين لان فصلهما عن الخفين يكتفي بالسج على خفيه ذك  
ما قبله لان سج طائفة او شتر جلد طائفة الخفين حيث لا بعد لسج مما  
تحت لان الجميع شيء واحد لان فصل انصار كل من بعد السج ولو نزع لكانها بطول  
سجها في بعد سج الحروف الاخر وسج الخفن لان الانفاضة في التطبيق الو  
التي تجوز اذا انقصت احدها انقصت في الاخر وقيل يرفع الحروف الاخر  
لان نزع احدها كنزها لغيره والاول اصح فمجموعه ما قبله في تمام يوم  
وليلة ثم مدة السفر اي يجوز له الاكل والشرب بحيث يكون مجموع ثلثة ايام ولياها  
اي ما قبله من يومه بعد يوم وليلة حتى ياتي بالثلاث سري في القدم وسر  
في يده وسائر اقام بعد سج وترفع قبلها بجمع اي اليوم واليلة لان رحله  
السفر لا تجزى بدونه فلو فصل انه اصاب ان يسافر اليوم او يقم المسافر كلهما مما قبل  
تمام يوم وليلة او بعده لسج على الخبرية وهو هو يجوز العلم لكسور وحرف  
الفرقة وهي ما وضع على الفرقة ووضع الفصد والبصاء لما يشد الحرف  
لما سقط كالفصل لما تحته ولا يفرق من كالفصل ويجمع اي ما قبله ولو كان  
اصح لكل ما جمع كمثل الحد قدام وسج احد خفيه وجان اي السج على  
الخبرة ولو سدت الخبرة بلا وضو لانه اعتبار في ذلك طائفة خرجا من سج  
على الخبرة ان ضرو لا فلا يتركه وما يجوز السج على الخبرة اذ الحرف لم يوضع  
اي موضع الخبرة بان كان يضرب الماء او كانت مستودعة يضربها اما اذا كان  
قادرا على سج فلا يجوز سج الخبرة في الخطا فيجوز ان يخطف فان الناس عنه  
ما قلون ولا يبطل اي السج سقط على اي الخبرة الا ان براها قد سقطت في  
الصلوة هذا اي من برأ بطل السج واستوفت الصلوة والآي وان لم تسقط في  
برأ اما بان لا تسقط او تسقط كل من لا يبرأ فلا اي ولا يبطل السج ولا تسمى الصلوة  
ولا يشرط في سجها اي سج الخبرة والحرف والبصاء التثنية والتثنية قال  
الرازي لا يشرط فيها التثنية جميع الروايات وبسبب التثنية عسدت  
البعض اذا لم يكن على التثنية ويكتب السج على التثنية بغيره ولا يشرط في سجها

لا يرضى

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

١٠٠

حاله صحيح كذا في الكافي قصداً ووجه خفة وسند العصابة قبل الجرح المصحح عليها  
 في الخفة وقيل ان اسكنه سد العصابة بلا علة لم يجز والشاهد قول ان كان حل العصابة  
 وحسن ما فيها بغير الجرح جاز والافضل ان كل خفة جازت موضع الجرح  
 النجاسة الخفة وان لم يصب عليها لم يصب عليها موضع الجرح بغير عليها وقيل  
 ما تحتها في موضع الجرح فسد ما دسج موضع الجرح وعامة المشايخ يجازون مع  
 عصابة المقتصد واما الموضع فظاهر من اليد ما يلي بين العقدين من العصابة  
 فلا يجز ان يكلف المصحح ان يغسل قبل العصابة من ما يصل الماء الموضع المقتصد  
باب ما يختص بالسوء في ثلثة حصى ونقاس واستحاضة  
 الحصى دم ينحصر زحم بالغة اي بنت تسع مئين احترق بالدم غير الاحتقار  
 لانه دم حرق لا دم زحم ومن الرغلة والدرما للثلاثة هي الجرح والدم وعان الجرح  
 فانه لا يخرج من الدم لان الدم يمتص اجزاء عادته ان المرة اذا جلت يند في الدم  
 فتخرج منه شيء لا دل بهما احترق به عاصفة للزحم كالمولادة ونحوها  
 فان النساء في حكم المريضة هي اعتبر بترها فحاشا اليك لم يقل ولا يابس لانه  
 يختلف فيه كما سبناه فلا وجه لاختلافه في حد الحصى وقد يجهل اقل مدته ثلثة ايام  
 عليها يعني ثلث ايام كما هو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ثلثة ايام  
 وما يتخللها من الليالي واكثره عشرة لغو حيا الله عليه وسلم اقل الحصى ثلثة  
 ايام واكثره عشرة ايام وهو حجة على الشافعي في تقدير اقل يوم واية واكثر  
 خمسة عشر يوماً ولولا رتبة في مدة اي الحصى سوي البياض وطهر محال فيها  
 اي تذكر المدد حيق يعني اذا احاط الدم طوي مدة الحصى كان كالمدم المتوالي في  
 رواية يمدد له وجوه ان استجاب الدم مدة الحصى ليس بشوا بالاجماع  
 ويعتبر اوله واخره كالنصاب في باب الزكوة و اقل الطهر الذي يكون بين  
 الحيق خمسة عشر يوماً لا يجمى العصابة عليه ولقد مدد الزكوة فكان كونه لاقامة  
 فان قيل قد تقرر ان اقل الحيق ثلثة ايام واكثره عشرة فكيف كان اقل الطهر  
 خمسة عشر يوماً ثم ان يكون في الشهر يوماً ليس فيها حيق ولا طهر  
 قلنا هذا انما يلزم اذا وجب ان يكون الطهر الواحد والحيق الواحد في شهر  
 واحد وليس كذلك ولذا قال في البدائع ان المرأة لا تحيض في الشهر عشر ثمانية  
 ولو حاضت في الشهر عشرين فالحالة بل يحيض ثلثة في الشهر عشرين وقد

الحيق

تخفى عشر وتظهر خمسة عشر ليلة زيادة تخفى له ان شاء الله تعالى ولا أحد  
لاكثر لانه قد يمتد إلى سنة وستين وقد لا يرى الحيف اذ اظا يمكن تقديره  
اعند نصب العادة اذ استمر الدم في يكون لاكثر عادة واختلفوا في تقدير  
مدة والاصح انه معتد بسنة اشهر الا ساعة لان العادة نقصان ظهور  
غير الحامل عن ظهور الحامل واقل سنة للثلاثة اشهر فانقصت عن هذا بشئ  
وهو الساعة صوته مبتدأ رات عشر وما وسنة اشهر ظهوره استمر الدم يتغير  
عدها بنسبة عشر شهرا الا ان كانت ساعات لا تحتاج الا ثلث حتى تمل  
حيث عشر ايام والى ثلثة ايام كل ظهور سنة اشهر الا ساعة العلم  
ان احاط الدم بطريقين شرط بالانقار لكن عند هذا الطريق من الحيض ومنه  
الي يوسف الطريق الطهر المحلل وان الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر  
ايه المحلل بين اليمين فان كان اقل من ثلثة ايام لا يفصل بينهما بل هو كدم المتوالي  
اياهما وان كان ثلثة ايام او اكثر فعند اليوسف وهو قول ابي جابر لا يفصل  
بوك اكثر من عشرة ايام بل هو ايضا كدم المتوالي عند لانه طهر فاسد لا يصلح  
لفصل بين الحيضين لما ان اقل الطهر خمسة عشر يوما فكذلك لا يصلح  
لفصل بين اليمين لانه الفاسد لا يتعلق به احكام الحيض شيئا فيجوز مد اية  
الحيض وختم بالطهر بما هذا القول لانه قال ثلثة الاية وفي رواية محل  
عن ابي جابر انه لا يفصل ان احاط الدم بطريقيه عشر اقل وفي رواية ابن الملوكة  
عنه يشترط ان يكون اليمين نصا او عند محمد يشترط ان يكون الطهر  
سواء لليمين او اقل ثم لا يكفي صار الطهر كونه كالدم المتوالي وما عسفت  
فان وجد في غير ذلك الطهر فيها طهر اخر قبل اليمين المحيطين به يكون  
يعبر به ولو بان عد ذلك الدم للكمي وما فانه بعدد ما فيه جعل الطهر  
الاخر حيا ايضا الا في قوله لا سهيل ولا فرق بين كون الطهر الاخر مقدما  
على ذلك الطهر او مؤخرا وعند الحسن بن زياد الطهر الذي يكون ثلثة  
او اكثر يفصل مطلقا هذه سنة احوال وخصوصا ما لا يجمع هذه الا في  
ابتداء رات يوما وما واربعة عشر طهره يوما وغايته ان لم يوما واربعة  
ط ثم يومين وثلاثة ط ثم يوما وثلاثة ط ثم يوما ويومين ط ثم يوما  
فصل خمسة ط او يومين يوما في رواية اليوسف العشرة الاولى التي

الدم

طهرها دم وعاشها طهر والعشرة الرابعة التي طهرها طهر حيض وسبق  
 روي في محل العشرة بعد طهر هو اربعة عشر حيض وفي رواية ابن لبارقة  
 العشرة بعد طهر هو ثمانية حيض وعنده محمد العشرة بعد طهر  
 هو سبعة حيض وعنده ابي سعيد السنة الاولى من هذه العشرة حيض  
 وهذه النسخ الاربعة الاخيرة حيض وما سويها حكم كل بحد يكون  
 حيضا استخاضه عند ذلك الحائض في كل صورة يكون الطهر اما في  
 فاصلا في هذه الاقوال ان كان احد الدميعة مضابا كان حيضا وان كان كل  
 منها مضابا فلا في حيض وان لم يكن شئ منهما مضابا وكل واحد من الاوليا  
 والثانية استخاضه ونسور صورة يوم منها الاقوال بسهولة وفي هذه  
 ما يثير في هذا المقام هو ان الله الملك العظام والنقاس دم يعقب الولد  
 وهو في الاصل ولادة المولود اذا وضعت بين نساء وسورة نقاس وليس في  
 الكلام فصلا بين حيض في نساء وعشر كذا في النكاح واحد لانه  
 لان خروج الولد امان يشهد في النكاح من الرحم فلا حاجة الى ما يوجب جانب  
 كونه من الرحم بخلاف الحيض اذ لم يوجد هناك ما يدل على النكاح من الرحم  
 لجعل الاستدلال بهما واكثر اربعون يوما لانه على الله عليه السلام وقت  
 نساء اربعين يوما وكل من الحيض والنقاس يمنع استخاض ما تحت  
 الا ان كانا مشرة والتخفيف وتخل القيد وملازمة ما فوقه وعنده محمد ينفي  
 موضع الدم فقط والصلوة والصوم لا يجامع عليه ونقضه فقط أي تعقبه  
 الصوم لا الصلوة لان الحيض يمنع وجوب الصلوة ويحرم ادائها ولا يمنع  
 وجوب الصوم بنفس وجوب ثابتة ويصح صحتها اذ هي في الغشاء اذا  
 الحيض وتوطأ بلا عمل باعطاءه لاكثر ولاقل لانه ينقض او يفسد  
 وقت صلوة يصح الفصل والتحرية اي حلت وطهر من قطع دمه لاكثر من  
 ه النقاس لا وطهر من قطع ناقص اكثر من ينقطع الحيض لاقل من عشر  
 والنقاس لاقل من اربعين الا اذا مضى اذ في وقت صلوة يصح الفصل  
 والتحرية في حبل وطهر وان لم تنزل لانه الصلوة صارت دينية  
 فمنها فطهرت حكما فاد الا قطع ناقص العشرة بعد في ثلثة

اسون قولنا يوتى

في

في الحيض ما يوجب جانب  
 كونه من الرحم بخلاف الحيض  
 اذ لم يوجد هناك ما يدل على  
 النكاح من الرحم لجعل الاستدلال  
 بهما واكثر اربعون يوما لانه  
 على الله عليه السلام وقت  
 نساء اربعين يوما وكل من  
 الحيض والنقاس يمنع استخاض  
 ما تحت الا ان كانا مشرة  
 والتخفيف وتخل القيد وملازمة  
 ما فوقه وعنده محمد ينفي  
 موضع الدم فقط والصلوة  
 والصوم لا يجامع عليه ونقضه  
 فقط أي تعقبه الصوم لا  
 الصلوة لان الحيض يمنع  
 وجوب الصلوة ويحرم ادائها  
 ولا يمنع وجوب الصوم  
 بنفس وجوب ثابتة ويصح  
 صحتها اذ هي في الغشاء اذا  
 الحيض وتوطأ بلا عمل  
 باعطاءه لاكثر ولاقل لانه  
 ينقض او يفسد وقت صلوة  
 يصح الفصل والتحرية اي حلت  
 وطهر من قطع دمه لاكثر من

أيام أو أكثر فإنه كان لا ينقطع في أداء العادة يجب أن تؤجر الفصل  
 إلى آخر وقت الصلوة فإن خافت الغوت اغتسلت وصليت والمعاد  
 بعد الوقت لمضيق الوقت أكثر مرة وإن كان لا ينقطع في أداء عادتها أو  
 أكثر أو كانت مبتدئة فتؤخر لا تغتسل استحبها وإن انقطع لأقل من ثلثة  
 آخرت الصلوة إلى آخر الوقت فإذا خافت الغوت نوءت وصليت ثم يتي  
 العود المذكور إذا عاد الدم في العشرة بطل الحكم عليها فما سبدها  
 كانت لمعتادة وإذا انقطع لعشر فيحكم عليها بها ويجب عليها الانتفاء  
 وفقد كبران من عودها أن ترى يوما ويوما طهرت هكذا إلى عشرة أيام فإذا  
 رأت الدم تركت الصلوة والصوم وإذا ظهرت في الثاني نوءت وصليت  
 ثم في الثالث تركها وفي الرابع اغتسلت وصليت هكذا إلى العشرة  
 ولا يكون مستحداً أي وطئ لها بعض لأن حرمة ثبتت بنص قطعي والناقض  
 مبتدأ خبره قوله الآية استحاضة عن أقل الحيض أي الثلثة والزائد على أكثره  
 أي العشرة أو على أكثر النفاس أي أربعين أو على عادة عرفت لها  
 أو جاوز أكثرها أي عادة عرفت بحضها وجاوز العشرة أو نقاس وجاوز  
 الأربعين فإذا كانت لها عادة في طهرت كسبعة مثلاً فرائد الدم انتهى عند  
 يوم ما تحل له يوم ما سبغ استحاضة وإذا كانت لها عادة في النفاس  
 وفي ثلثين يوماً مثلاً فرائد الدم خمس يوم ما فالعشر والثلثين  
 استحاضة هذا حكم المعتادة ثم أراد أن يبين حكم المبتدئة فقال  
 أو على عشرة حيض من طهرت مستحاضة أو على أربعين نفاسها ومسا  
 رأت حامل من الدم استحاضة أما الثلثة الأولى فلا الشئ لما بين أقل الحيض  
 وأكثره وأكثر النفاس علم أن النافض من الأقل والزائد على الأكثر لا يكون  
 حيضاً ولا نفاساً فيكون استحاضة بالضرورة وأما الأربع فلما ورد فيه من  
 الأحاديث بأن تبع الصلوة أيام أقربها وتعيها عشرها علم أن  
 الزائد على أيام أقربها استحاضة وأما السادس والسادس فلأن المبتدئة التي  
 بلغت مستحاضة حيثما من كل شهر عشرة أيام وما زاد عليها استحاضة  
 فيكون طهرها عشرين يوماً وأما الباقية من ذلك المبتدئة التي لم يرد لها عادة نفاسها  
 أربعين يوماً والزائد عليها استحاضة ولها إسلام في كل شهر في أول

أبواب ثم يتبين حكم الاستحاضة فقال لا يمنع صلوته وصومها وطهارة لقوله عليه  
 عليه وسلم لم يخف من الحيض ولا من الحيض ولا من الحيض ولا من الحيض ولا من الحيض  
 الصلوة عبارة وحكم الوطئ والصوم دلالة لا تقضاء الاجماع بان دم الرحم  
 يمنع الصلوة والصوم والوطئ ودم المصدق لا يمنع شيئا منها فالحال يمنع  
 هذا الدم الصلوة علم ان دم عرق لادم ودم فتيه الحكيان الاخر ان  
 دلالة والنقاس لادم التوايون وهو ان من يطهر يكون بين ولادتهما اقل  
 من ستة اشهر من الولد الاول خلفا فاشفي ومحمد وزفر وانقضاء العدة  
 من الاخر فافاق لهم انها حاصل به فلا يكون وسما من الرحم ولدا لا تنفي  
 العدة القابض المشايه ولنا ان القياس هو الدم الخارج عقيب الولادة  
 وهو كذلك فضاء الدم الخارج عقيب الولد في احد وانقضاء العدة تعلم  
 بوضوح على مضاف اليها فيتناول الجميع ويستطير بي بعض خلفه كيدور وحمل  
 لو اصبغ او غطى او شعر ولا يكون نفسا وتنقي العدة وتغير  
 الامه ام ولد فالحكم لو كان علق عينة بالولادة الا بالياس فقيل لا يجزئ مدة  
 بل هو ان يتبين من البين ما لا يتبين مثلها فاد ابلت هذا البليغ وانقطع  
 ومها يحكم بالياس فمارة بعد الانقطاع حتى اي اذ لم يحدث فانه  
 رأت بعد ذلك دما كان حيفا فيبطل الاعتداد بالاشهر وتقصد  
 النكحة وقيل يجزئ واختلف فيه فقيل في سنه وهو مذهب عايت  
 رضي الله عنها وفيه الخ يوم يعني به تيسر الجاهل ايتلى بار تعالى للحيض  
 بطول السنة وقيل بعد خمس وخمسة وفيه مشايخ يخاركي وخوارزمي  
 ومروءة وقيل بعد ستين سنة وهو مروي عن علي بن ابي حمزة ومحمد بن  
 المشايخ واختلف فيما رآه بعدها اي بعد مرة الا بالياس فظاهر المذهب  
 انه لا يكون حيضا ولحقنا ان رأت دما هو كالا سود والاحتمالان حيفا  
 ويبطل به الاعتداد بالاشهر قبل التام وبعد لا وان رأت اصفر او  
 احمر او زكي بيضا فاستحاضة صاحب العذر ابتداء من استحيض  
 تمام وقت صلوته ولو حكما بان لا يجزئ في وقت صلوته زمانا يتوهم وبجاء  
 فيخالفنا عن المحدث وفيه البقاء كغيره وجوده في جزء من الوقت وفي الزوال  
 شرط استعمال الانقطاع وحقيقته في ان القياس هو الدم الخارج في العدة ذكره في

الولادة

فانما

الاشهر

فانما

الله



الخيرية والعتاوي المرغبات والواقعات والمأخوذ وخبر مطلوب وجار  
 الخلال والمنافع والمواشي ان لا يتحكم الاستحاضة فيها حتى يستمر  
 الدم وقت صلوة كاملا ويستوجب الوقت كذلك يكون البتة مثل الانقطاع  
 في شرائط الاستيعاب قال الزيلعي بعد ما اطلع على كلام القضاة ونقله  
 في كتابه لحافظ الدين وانما يصير صاحب عذر اذا لم يجد في وقت صلوة  
 زمانا يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث ثم قال هذه عامة كتب الحنفية كما  
 كان هو الظاهر واداه الرد على الكتاب بان كلامه يخالف لتلك الكتب اقول  
 لا يخالف بينهما لان المراد ما ذكر في تلك الكتب من استيعاب ثبوت العذر تمام  
 وقت الصلوة حين ما ذكر في الكتاب بولس ان شرائع جامع للحلال قالوا  
 شرع قوله لان زوال العذر باستيعاب الوقت كالثبوت لان الانقطاع  
 الكامل معتبر في ابطال رخصة العذر والعتاوي غير محرم اجماعا فاجيب  
 بالاحد فاصل فذكرنا بوقت الصلوة كما قد رآه ثبوت العذر ابتداء  
 فانه يشترط لثبوت العذر ان يكون السيلان من اول الوقت الى اخره  
 لان انما يصير صاحب عذر ابتداء اذا لم يجد في وقت صلوة زمانا يتوضأ  
 فيه ويصلي خاليا عن الحدث الذي أبطل به ولاشارة لا دفع هذا الاثر ان  
 قلت اولا وكذا ولا خلاف حقيقة وهو ان صاحب العذر يتوضأ وقت كل فرض  
 ويصلي في ذلك الوقت اي في ذلك الوقت ما شاء من فرض ونفل وعند  
 انشائه يتوضأ بكل فرض ويصلي في كل فرض بجميع الفرض وينقصه اي وضوء  
 المعذور يخرج الوقت لا دخوله وعند زفر دخوله وعند زفر دخوله كلاهما  
 فيصلي المتخير في الروايات الى اخره وقت الظهر خلافا لما يوجد دخول  
 الوقت لا خروجه ولا يصلي بعد طلوع الشمس من قضاة قبل طلوعها وبعد  
 طلوع القمر لوجود الخروج لا الدخول **باب ظهور التجانس**  
 يظهر المتشبه في مكان أو غير من تجانس عربية نزول عنهما والاشباه  
 كاللون والرائحة ان لم يشق زواله بان لا يحتاج الى الصابون ونحوه فان الالوان  
 المعتدلة لقابلية التجانس في الماء فاد التجانس الى شق آخر يشق عليه ذكر ما لم  
 يتعلق بوجهه بوجهه وما يصح مزج اي من شرائع الازالة بان يكون اذ اعصر انقص  
 كل حل ونحوه كما في الورد فكل حل في اللبن كما في اللبن وان فيه دسومة لا تشعشع

الذهب وفي سبغه في الثوب ولا يزيل غيره ويظهر المتنجس من جبرها أي من إزالة  
 العمل إلى غلبة طين العسائر فإن غلبة الطين من الأدلة الشرعية وقدرة  
 بالفعل والعصر ثلثا في المتعصر أي من شأنه أن ينعصر كالثوب وهو مبالغاً  
 في المرة الثالثة بحيث لو عصر بقدر طاقته لا يسيل منه الماء ولولم يبالغ فيه  
 صيانة للثوب لا يظهر وتليث الخفاف عطف على العصر أي وقدوة الفصل  
 وتليث الخفاف في غيره أي غير المتعصر والراد بالخفاف انقطاع التقاطر  
 مقام العصر كما قاموا اجراء الماء بقلم العمل تليثاً كما سيأتي في علم أن ما يسم  
 إذا نجس لا يظهر عند عهد أبداً لأن النجس لما يزيل بالعصر ولم يوجد  
 وعند أبي يوسف يظهر بفسد وتحفيف ثلاث مرات بحيث لا يبقى له لون  
 ولا رائحة وبه يفحى فإذا كانت الخطئة مستحقة والتم خلع بالماء النجس فلو بقي غداً  
 وتحفيفه أن تنفع الخطئة في الماء الطاهر حتى تنزيب ثم تحفف ويبيح الخلع في  
 الماء الطاهر غير رد ويعمل ذلك فيها ثلاث مرات وتكون التكبيل مستحقة  
 بالماء النجس يسقى بالماء الطاهر ثلثاً مرة ولو نجس العمل فطهره أن  
 يصب فيه ماء بقدر فيعطي حتى يعود إلى مكانه والدهن يصب عليه الماء فيغسل  
 فيه بالدهن الماء وينقع بشئ هكذا يفعل ثلثاً مرة ثم إن العصر لما كان غلبة  
 الطين بالعمارة وكان حصولها مختلفاً باختلاف الحال وتبين معناه أراد أن  
 يبين بعضاً آخر فقال وعن الذي أي يظهر المتنجس بالذي هو مكان أو  
 بدناً بفسد بطبعه كان أو يابساً أو فرك يابساً أن طهره رأس الخشعة حتى  
 أنه إن لم يكن طاهراً لم يكف الغزاة بل يجب العمل ولا فرق فيه بين الثوب  
 والبدن في ظاهر الرواية وفي رواية طمس لا يظهر أبداً بالغزاة ويظهر  
 الخف من نجس ذي جرم رطب على الخلف بالذكى جف عليه أي على الخلف بالذكى  
 بالاربع كذا رطب أي يظهر الخف أيضاً من نجس ذي جرم رطب على الخلف بالذكى  
 ويظهر الخف عن غير ذي نجس من ذي جرم رطب بالمثل لا يظهر البصيل  
 كالأز والميف والسكين ونحوها بالسج والناهي بالبصيل لأنه أن كان نجساً  
 أو مقوشاً لا يظهر بالسج ويظهر الساطع في الماء عليه قبل يوماً  
 وليلة كذا في التنازع فيه وقيل أكثر يوم وليلة كذا في الخج وقيل ليلة  
 كذا في الوقاية نجس حتى أطرافه أي أيساطه ينجس على أطراف الظاهر

لا يبين نقد الثوب والنجاس  
 التقاطر مقام العصر

في الظاهر  
 نجس

إذا لم يبق فيه الماء

واما غيره

المذهب

منه مطلقا الى سواء تحرك طرفه الاخر نحو كذا او لا وفيه رد على من قال انما يصح  
 على الطرفين الاخراد الم تحرك احد طرفيه نحو كذا الاخر ويظهر ان الارض  
 بالقبول وذهب الاثر للصانع لا للشيء لان الشيء يقتضي معيدا طيبا وفي  
 الصلوة يكفي الطهارة كذا الاثر للغرض ولحقق وهو السعة التي تكون  
 على السطوح من القصب وبنجر وكلاء قايما في الارض فانها تظهر بالقبول  
 وذهب الاثر والمقطوع من النخيل والكمثرى يغسل ولا يكفي فيها اليسر  
 وذهب الاثر لما فرغ من طهره بالخشاش في ثوبيهما الى العليقة  
 والمخيفة ويان ما هو عفو منها فقال وفي قد ادرهم وهو مثقال  
 في الكيف ويجوز ان المراد بالدرهم الكبير وهو المثلان كما ذكر في الهداية  
 لما يكون عشرة منه سبعة مثاقيل كما هو المشهور وعرف من ثوب الكيف وهو  
 واحد من اصل المصابع في الجنس الرقيق روي عن محمد بن قارة اعلم من حيث  
 الوزن وهو قدر الدرهم الكبير وقارة اعلم من حيث البساطة وهو قدر  
 من ثوب الكيف ابو جعفر الغزنوي في ثوبها عاذاكر ما عطل متعلق بقدر  
 الدرهم يكون ما لا يتوكل ولو من صغير رجع لقوم ان بول صغير لم يلجم  
 يكون طاهرا او ما يقدح دم وتقرح خرو وجاع وورث وحق في ما دون  
 وربع ثوب قبل الرد به ربع اذ في ثوب يحد فيه الصلوة وقيل ربع موضع  
 اصابة الجنس كالذيل والخصية وقدر ابو يوسف شراية شرايما حاف  
 ببول فربس وبول ما يتوكل وحسن طيب ابو بكر الذي على البصا بول اي بول  
 ما لا يتوكل فانه بول ما يتوكل يختلف فيه الصحيح كذا في الابرومان وعليه ما في  
 قدر الدرهم من الغليظ وما دون الربع من الخفيف لا يعني انوار اي  
 الماء الذي يود في الجنس كحسن كالمورد اي كالماء الذي يرد عليه الجنس  
 لا شتر كالباقية على البساطة وفي اختلاط الجنس بالماء لا راد قدر ولا يحد  
 كان حمارا فانها لا يحد بول ليدل الحقيقة فيهما قال الايمان يظهر بان  
 كالمية اذ اصابته لمحاو العذر اذ اصابته نرايا والخرق والحق كذا يصح  
 على ثوب غير مصرب بطلان خمسة حجة لو كان مصربا لم يحد وعند ابو يوسف  
 لم يحد بطلان كما يصح في ثوب اي حمار ان يصح من لبس ثوبا طهر فيه  
 بول ثوب بجنس لفسد الثوب للجنس فيه اي في الثوب الا ان كان

أي ما فيه من لفظا وحيث كان يقول اللهم اعرفني ولو الذي أو يقول اللهم اعرفني  
 أو لما أورد عطف على استبداء ثلث أي ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 اللهم اعرفني قلت فيجب على كثير وأنه لا يقدر إلا فيجب أن أتت فافترس في مقابلة  
 عنه عندك أنك أنت المفعول التيجم لا تكلم الإنسان أي لا يدعي عليه كلام الإنسان  
 لأنه بعد الصلوة الفصل فيه أن كل ما لا يستعمل سوا من الصلاة فهو كلامهم  
 وما يستعمل فليس بكلامهم ثم المضدا ما بعد إذا لم يتعد قدر الشك في آخر  
 الصلوة ولما لا أقدر مصلوته تامة لوجود الخروج بمضد كما سيأتي فكل المرواة  
 تتوكل أي يخرج من طهارته بطالب الألبين ولكن ذكرها من الألبين لأنه استمر لها وفي  
 حالها ما استمر فيها أي المتعددين والصلوة والركعة مشتاقان القول فمن عند  
 أنت في ومنها أي الغرابين ترتيب القيام أي تعدد يوم بقصبة الترتيب بما الركوع  
 والركوع في السجدة لور كعب فصل القيام أو سجدة قبل الركوع لم يجز لأن الصلوة لا  
 توجد إلا بذلك كما في الكفاية وتحقق أن الصلوة من الفضل الشرعية فلهذا لم يصح  
 ركعة شرعية جزء مائة وفي القيام والركوع والسجدة جزء مائة وفي الهيئة  
 الحاصلة من ترتيب القيام والركوع والركوع في السجدة ولم يذكر الركعة مع أنها  
 من الأجزاء المادية البيضاء فدخلها في حصول الفرق الصورية لأن الظاهر لم يقين  
 لها صفة مخصوصة بطريق الضرورية كما عرفت بسبب الأركان بل حصلها من صفة  
 الصلوة مختلفة حيث لو تركت في الأركان وجدت في الآخرين صفة الصلوة  
 ولا يمتنع لو تركت بأكثريه في الشرع الوقيت جعلها أو ما كان الترتيب بين الركعة  
 والركوع من الأجزاء المادية أو أقصوا في القبول الجواب رهاية الترتيب في الأركان في  
 هذا المثال بركون ما قال في آخر باب الحديث في الصلوة تأخذت شرقية بركون  
 وجوده صورة في سجدة لأنه كذلك شرع وإذا عتبره فقد قلب الفعل وحكمه  
 وقبل المشرع ما لم يتحقق ما قال صاحب الهداية عند ذكر الركعة من  
 ومراعات الترتيب فيما شرع مكررا من الفضائل فإنه أراد ما شرع مكررا في الركعة الواحدة  
 كالسجدة فإن تركه أثناء ساجدة وقامد لم يسلوته مذكر فمليه أن يسجد  
 السجدة المزدوجة ويسجد فهو كركر واحتره فما شرع من مكرر فيها الركوع  
 فإنه إذا وقع بعد السجدة فالتابع ذكر الركعة معتد بها بالاجماع ذكره شواهد الهداية  
 حيث قلنا في الحاشية الترتيب فوهن فيما أخذت شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع

صاحب الهداية

تأثيره

الركعة

وليس بفرض فيها تعددت شروعيته في كل ركعة كالسجدة في كل ركعة في ركوع  
الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركعة الاولى فاعطاه ركوعه فوجد ههنا  
يدرم عليه اعادة الركوع فان قيل السجدة الثانية فرض كالاولى ومنه لا يلزم  
المادة فاني ستر في جعل مراتب الترتيب بينهما لاجل ان فرضا قلنا البس فيه  
افصل السجدة ثابت بقوله تعالى اجعلوا ايمانكم لربكم واحدا وكونوا على الهدى  
سائرين فاذا وجد الاول في محلهما فقد حصل للترتيب المعروف لوجوده في  
المنع ولو فرض الترتيب بين السجدين لزم مساواة ما ثبت بالفعل مما ثبت بالفعل  
بالمنع مع ان القول ايجاز منه عن القول المشايخ وتيسر لما علقه ما قاله سببه  
المنع من اعادة الركوع فيكون ركوع قبل القراءة فذلك مراعاة الترتيب واجبة عند  
المحققين المشايخ فلهذا قلنا ان مراعاة الترتيب في هذه المصروفات خاصة  
وليس عندهم فرض عند ذلك فليس بها الا كونه المعتبرة كالركوع والركعة والسجدة  
وهم يفرقون بينهما بين تلك الاركان وما ذكرنا فليس بها جميع ما ذكر في هذه المحل  
ان كلام صدر الشريعة ههنا محتمل اما اوله فلان قوله تعالى فيها ركعتين فقد اقر  
مخالفة لما احتج به شرع المصداق انه احتراق لا شرع غير مكررة الركعة الواحدة  
كالركوع فانه اذا وقع بعد السجدة لا يتبع معتدلا اما فاني قلنا ان اركانهم لتقدير  
تقديم الركوع ان كان قبل القراءة لا ينطبق لعلنا في ما وقع ان القراءة ليست  
من الاركان التي لها مدخل في الترتيب ولما كانت فلان قوله تعالى فيها ركعتين  
واجبة مطلقا هي عاقله الواقع اذ لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب في صورته  
وجوب رعاية عن ذكر المصنف ولما راعى اعلان للفتوى من قوله لا يخلو سبيل الى العود  
تاما لا يبيح ان يخلو سبيل لان الكلام ههنا كما اعتز به نفسه في مراعاة الترتيب في  
الاركان ونكر الاقتراح قد مر انه ليس ركوع في سجود والفتوى الاجمعة سبيل الى  
الفتوى ليست بركن ولو سلم مراعات الترتيب بين الشئ انما يكون فرضا اذا لم يكن ذلك  
الترتيب بينهما ليكونا مقدرا فيكون فرضا والفتوى الاجمعة من حيث هي اجمعة  
وتكرار الاقتراح من حيث هو تكرار الاختلاف لا يقبل فك الترتيب بينهما فكيف يجوز ان يكون  
ما ذكره نوحها كلاما للصدوق في قوله تعالى لعلنا في سبيل الهدى والفتوى  
تؤيد قبحه من غير ان يفتي لعلنا في سبيل الهدى ومنه حرم يمارد كلام المفتي في شق  
منه يجب انما ظروفيه من حاله فيقتضيه ما صدر عنه من عقائد منها ان

وتصوره في الثانية

بها

الفرق بين الخروج من الصلوة بصفة اي فعله الاختياري ما يقع به كان فلا يخرج  
عنه ولا يعتد بها لما رواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من خرج من  
الصلوة بغير ما يعتد به فلا يكون من جهتها او ان الصلوة بخروجها تخلط فلا  
يجزئ منها الا بصفة كالخروج والاركان لاداء الصلوة الخوف الا بالخروج من هذه  
وكل ما لا يتوصل اليه الغرض الا به يكون فرضا سئل كذا قال الربيع اقول في قوله ولان  
الخروج من الصلوة في هذه الاما يبعد عدم الركبة وهو ما ينافي الغرض بل وان  
ان يكون بالخروج كما يبعد استدلال الامام بقوله ان الصلوة بخروجها تخلط  
وتبين كيفية الخروج بقوله يسلم على من يصلي مع الامام اي مفاربا سلامه سلام الامام  
بحالة الخوف وفي رواية عنه بعد الامام وكذا ما يسلم بعد كما يكون للخروج بعد  
عنه نيته ويسان يقول السلام عليكم ورحمة الله لا يجابيه لانه عليه الصلوة والسلام  
كأن يسلم عن عينة حتى يرى يسلم عن الامام وعن سائر حتى يرى يسلم عنه  
الامام ناديا بخطاب السلام عليكم المقوم والمحافظة من الملائكة اي ينوي بالسلم  
الاول ان ينوي نية من الرجال والنساء والمحافظة قبل التأييد النساء في زمانها  
لانه لا يحضرن المسجد فالسأب والثابتة منهن منهن لا يشتملن وجهه  
ويحجبهن بلباسهن فينويهم بكنهه اذ السلام فيه والايمان بالنيات كما واي الامام في  
اجابه وفيها ان جاءه اذ يخرج ينوي امامه لانه من الحاضرين وهو لمن معهم  
لانه احسن اليهم بالقرام صلواتهم محض وضاد فان كان الامام في الجانب الايمن  
فجاءهم ولو في الميسر فواء فيهم وفي كذا به لواء بالاولي عند ابو يوسف  
اذ انفار من الجانبين فيخرج اليمن وعسدهم وهو رواية عن ابي حنيفة  
المتأخرين لان الجميع عند انفاد من تمكن فيصاري الى الله جميعا يسلم الامام ناديا  
بلا ما اي باستلهمين والراد خطأ بهما المقوم والمحافظة والمفتة ناديا بهما  
المحافظة فقط اذ ليس معه سواهم ولا بهي خطاب الغائب وهو اي لفظ السلام  
واجب والبول في سنة وفي طاعة ولها اي الصلوة واجبات اخر كراهية  
الترتيب فيما تكرره ركعة كاستجداء وقد مر سابقا وتركه التكرير فيما فرض في ركعة  
كالركعة في التكرير عمدا ثم او جهاد وجه الجدة وقوت او تركه في ركعة العبد  
والله والاسرار فيما يتصور فيسر بعدد ما يجوز به للصلوة وقيل ما استان  
لج في الجبهه سجود السهو بين كل ركعة لها اذ اب في نظره لا موضع سجود حال القيام

والى ظهر قد يسهل حال الركوع والى اربعة حال السجود والى سجود في سجود واحد  
 منكبه الايمن حال التسليم الاول والى الايسر حال عند الثانية لان المقصود في كل ركعة  
 وترك التحول فاذا تركه وقع بصره في هذه المواضع فهداه لم يقصد كذا قال  
 الزيلعي وكلم قد عند التناوب اي ستره لغيره في التناوب بين السجود  
 الصلوة من الشطآن فاذا انتاب احدكم عليك لم ما استطاع واخراج كفيه من  
 كفيه عند التكبير لانه اقرب الى المواضع وبعده من التشبیه للجارية ودرج السعال  
 ما استطاع لانه مع كونه ليس من افعال الصلوة لانه غير علة بقصد هذا  
 فحتم ما سكن والقيام عند هذه الاوقات يجب حين يقان حتى لا يصل الى الارض  
 به اذ حقه هم واقبل فيسبح للسرعة اليه والسرعة عند قد قامت الصلوة  
 لان المؤمن ايقن وقد اجبر فيام الصلوة فيشرع عنده صوتا تكلمه عن كتابه

**فصل** الامام في سجدة الجهر واولى الصلوات اداءه وقضاؤه والجمعة والعيد  
 والمزاويح وتر بعد صلاة المأثور للمؤمنين في زمن النبي عليه السلام لا يؤمن هذا  
 لانه قوة لانه ايضا كذا والمقود في سجدة الصلوة الجهرية ان ادى اي اراد  
 المقود الاداء خيرا شاء الجهر كونه امام نفسه وهو افضل فيكون الاداء على  
 هيئة الجماعة ويروي ان من صلى على تلك الهيئة صلت بصلوة مسنونة من الجماعة  
 وان شاء خاف ان لا يسجد خلف من سمعه يند الجهرية في الجهرية غير قابل بخافته  
 فيه حتى هو السجدة كتمل القبل فانه يجزيه الجهر والخاصة والجهر افضل فيل  
 وخاف الموعود ان يضي الجهرية كتمل بالتمسار في الجهر فانه العشاء  
 فتملها بعد طلوع النحر ان لم يمس الجهر وان كانه حين خافته حتى لا  
 يجهر وهو الصحيح لان الجهر يخفى بالجماعة او بالوقت في حق المقود في الجماعة  
 ولم يوجد له ما قبل في سجدة التامة في العشاء فصار ان لم يجهر في ذلك  
 وحسن خير والجهر افضل فيكون القضاء يحاسب الله قال صاحب التمهيد  
 قول الله هو الصحيح بخالف لما ذكره غير الاية التي في القرآن والاسلام والى كل حال  
 والاسام الزمانية والاسام الجهرية في سر وجمع الجماعة الصغير والجبب عنه بان ما  
 ذكره الحسن من سجد الجهر ثابت بالاجماع وقد انتفى كل سبب فيها بغيركم ولما وافقه  
 القضاء الاداء وليس على سببها اجماع ولا نص عليها سببا يكون اثبات سبب  
 بالبرهان ابتداء وهو باطل وتعلل هذا من صاحب الهداية في حصر التمهيد فيكون مراده

في سجدة الجهرية

[illegible]



وحل آية في صلوة الجهر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنافعة في صلوة الجمعة  
 وإما كان لما فيه من محرم السبيل قالوا هذا إذا رآهم جنتا بحيث لا يجوز عليهم الوراء  
 غيرها مكرها أم لا لو قرأها لكونها أمرا عليه أو بقرائه عليه السلام فلا راحة  
 فيه كمن يشترط أن يقرأ غيرها أحيانا لئلا ينزل بها صل أن غيرها لا يجوز  
 سوى الفلحة فالحق استعينة فلقد رآه في كل صلوة مأكراة وأنهم تعينوا لها  
 المؤتمرون لا يقرأ خلف الإمام على يسار ويسار ويسار وإن قرأ الإمام أية ترغيب أو  
 ترهيب لقوله ما إذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فإن أكثر أهل التفسير  
 إنما حفظت فمقتدى ومنهم من حمل على حال الخطبة ولا شائبة فيها فأن أمروا بها  
 فيها لما فيها من قراءة القرآن كذا الخطبة أي التزم بفتح الخطبة ويسمى وإن جاز  
 الخطيب بما ينبغي مما عليه من العلم إلا إذا قرأ صلوة عليه فبعضه للشيخ سر وقصده  
 العبارة في أكثر الوقايع هكذا لا يقرأ المؤتمرون على يسار ويسار وإن قرأ الإمام أية  
 ترغيب أو ترهيب أو خطبة أو غيرها فليست على من يسمع في الخطبة أن يفتح رأسه  
 ويكون الانصات واجباً في الخطبة والصلوة على النبي عم وهذا الاعتراض  
 يمكن الدفع بأن المؤتمرون من شأنه أن يأتوا ويحسم قول أو خطبة عطف على قراء  
 المحدثين بعد قول لا يقرأ المؤتمرون فالحق لا يقرأ المؤتمرون إذا قرأ الإمام على يسار  
 ويسار حتى يقرأ الصلاة فقلت كذا الخطبة في ذلك يرد عن أول الأمر والعبادة  
 عن الخطيب كالترغيب في وجوب الانصات والانصات للجماعة سنة مؤكدة وقيل فرض  
 للجماعة وسيلة أن جماعة النساء مكرهة ولا تكرر للجماعة في مسجد محلة بأحد  
 وإقامة يعني إذا كان المسجد لأم وجماعة معلومان فيجب بعضهم بأحد وإقامتهما  
 ما فيهم تكرارها تأكلان لزمان مسجد الطريق يسار تكرارها ولو كرر بعد بدوها  
 جاز إذا أجازها أي بآدابها وإقامة فيه لا لا غير أهله لأن منهم لا يخط  
 ينزل عنهم أو يجلسوا فيه أو لا أهله كمن يحلفه إذا كان لا يخطبهم تكون  
 عند الجائزهم والآخر بالإمامة بين الخاصين والأعم أي أعظمهم بالحكم الصلوة  
 صحت لو ساد بعد ما يكون من القراءة قد ما يجوز الصلوة لأن الحاجة إلى العلم  
 أكثر بالنظر إلى غيره فالأقرآن أي أن تساوية العلم فالصلاة أكثرهم قرأنا  
 ونحوها القراءة لأن كمن يخطب الصلوة ما لا يورع أي أن سادوا فيه فالأحق  
 اشهرهم خوفاً من الله واجتباباً من الجهات قال عليه الصلوة والسلام

على النبي وآله من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قالوا قولوا خطيب

فإن قرأ أية ترغيب أو ترهيب فلا  
 يقرأ المؤتمرون إلا خطبة أو  
 صلوة أو يسار ويسار

من حيث خلق عالم في تكاثره خلقه في خلقه قالوا اي ان تساووا فيه قالوا حق  
 اكثرهم سنا لما روي ان النبي عليه السلام قال لا يوتي احدكم الا بمكة ولو كان اكثر  
 قالوا الحق خلقه اي ان تساووا فيه قالوا حق لخصتهم معا شاملا من قالوا حق  
 فيهم اي اكثرهم صلوة باهل لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال من كثرت صلواته  
 باهل حسن وجهه ما نهض قالوا شرف نسبنا لا نعلم شيئا لان في هذه الصلوة  
 اكثر للمجاهدين استودعوا فيهم في العوم كذا في عروق الدرية وكن اما من  
 عبد الله لا يتبع في نفسه فيغلب عليه الفصل واهل الحق وهو الذي يمكن للجاد  
 عربيا كان او غيرا لان الغالب عليه الفصل واهل الحق وهو الذي يمكن للجاد  
 لانه لا يتوبه النجاسة ولا يستدعي الى القبلة بغيره ولا يقدر على استقاء الروح  
 الحالب ومبتدع اي صديق حوي لا يكفر به صاحبه حتى اذا كفر لم يجز اصلا وولد  
 زنا اذ ليس له اب بؤديه فيغلب عليه الفصل واهل تقوى اجاب مع اكثرهم لقول  
 صلوات الله عليه وسلم صلواته على كل من عاينوه في قوله اي الامام الصلوة لقوله  
 عليه الصلوة والسلام من اتم قوما فلا يسلهم صلوات الله عليهم فان فيهم المريدون  
 والكبرياء والمجاهدين في جهاد النفس وادمن اذ ينزه عن احد المحقوقين فيهم  
 الامام وسط الصف وهو مكره او تقدم الامام وهو ايضا مكره في حقهم  
 وفي الفصل لم يتقدم الامام بل تقدموا وطلعت الاصفى القرون من بعض  
 كالمراة جمع عار فانهم اذا صلوا لم يتقدم امامهم وكن حضور الشابة كل جماعة  
 في الصلوات الخمس والجمعة لما جاز من خوف الفتنة وحضور الخوف الفصل  
 اي الظاهر والعصر والجمعة لان الصلوة يجتمعون في اوقافها وفرط شوقهم  
 قد يحلهم في رعية البحار وفي البحر والعشاء ينامون وفي المغرب بالطعام  
 شعرون والظلمة متسعة فيمكن الاعتزال عن الرجال فلا يكون موقف الواحد  
 عن يمينه اي بين الامام لانه يحيط به عليه وسلم فيحيط بان يمكن فاقاسه من عينه ولا  
 يتأخر عن الامام في ظاهر الرزية وعن محمد انه يضع اصابعه عند عطف الامام  
 وان كان المعتدي الطول فوقه سجوده امام الامام لم يضره لان العبرة بالموضع  
 الوقوف لا مكان التجرد وان جاز في يسار وحلفه جاز واهل فيهما في الاصح  
 مخالفة السنة ويقف الاثنان خلفه لانه يحيط به عليه وسلم فيحيط بان يمكن فاقاسه من عينه ولا  
 سوية بينهم لانه يتم لها ان مطلة عند كالموقف ولقد لا يتقدم بقدر

انما يسمي

في الصلاة  
 في الصلاة  
 في الصلاة

الحاجة ويقتردي فاسأل عما صح لأن الخلق ما منع ليرأى الحديث في القدم ومحل  
من الخلق يزيد الحج وقام بمساعدة الله عليه الصلوة والسلام على الخصال  
فأعاد والقدم خلف قيام وموم موم لا سواها في الحال إلا أن يؤتي الخوف ق  
والامام مضطجعا وتعمل بغيره لأن الحاجة في جهة الأصل الصلوة وهو  
موجود في حق الامام فيتحقق البناء وتعمل لا سواها في الحال وحالف  
بحالف بغيره المصلح رجلا في كل منهما أن يعيها وكثيرا فاقتردي أحدهما بالآخر  
صح كما قد اتفق المتفق وحالف بناذر يعي نذر رجل أن يعيها وكثيرين  
وأخر حلف بالله لأصلي وكثيرين وأقضي الخلف بالناذر حان لأنه كاقدا  
المتفق بالمفترض بالعكس أي لا يقتردي لئلا يحالف لأنه كاقدا المفترض  
بالمتفق لئلا ينادر يعي نذر رجل أن يعيها وكثيرين وأخر كذا فاقتردي  
أحدهما بالآخر لا يكون لأن كلا منهما يفترض فرضا آخر إلا أن يوتي  
المندوة بأن نذر رجل أن يعيها وكثيرين وقال آخره عي أن يحلف بك  
المندوة ثم اقتردي أحدهما بالآخر جاز لوجود الاشتراك ولا رجل بأمره  
أو صبي أما المرأة فتعوله عليه الصلوة والسلام وأخره من جيل آخره  
أنه فلا يكون تعديها وأما العبيد فإنه متعلق فلا يكون اقدا المفترض  
به ولا ظاهر معدود ولا يري بالي ولا يس بعار وغير يوم ومفترض  
بمتعلق لأن في كل مناصبها العوي في الضيف وذو الأجر ومفترض فرض  
آخر لا قضاء الاشتراك ولا سافر يعي بعد الوقت فيما يتغير بالغير الطهر  
في العصر والعشاء سواء كانت تحريمه للغير أيضا بعد الوقت أو كانت في الوقت  
فقره الوقت فاقتردي المسافر بخلاف ما إذا كانت تحريمها في الوقت  
فقره وجا في الصلوة أو كانت الصلوة مما لا يتغير كالخروج والفرج  
فانه يعي وأما لم يعي فيما ذكر لأن فيه بناء الفرض فاعين الفرض حكما أما  
في العقدة أن اقتردي به في الشئ الأول إذا العقدة فرض عليه لا يعي  
الامام أو في حق القراءة لواقتردي به في الشئ الثاني فإن القراءة فيه  
نقل في الامام فرض في المقتردي بل في الوقت أي يقتردي المسافر بالغير فيما  
يتغير في الوقت لا محادها في الافتراض والتفعل أوجب في المسافر  
تكليلا مصلوته الربحية حال الاقتداء بالغير لأنه عقلة بنية الإقامة لأنه

يسرى فيها في حق هذه الصلوة تعالى لاسم فلم يلزم اقتضاه المقتضى بغير  
المقتضى في حق النعدة الاولى وحق القراءة في الاخرين لانه القراءة فرض  
في ركعات النعل وسبب لهذين اية تقتضي في باب صلوة المسافر ان شاء  
الله تعالى ظهور ان امامه حدث اعدا اي اذني امامه ثم يظهر ان امامه حدث  
اعدا المعتدي صلوة لقوله عليه السلام انما رجل يصلي يقوم ثم يذكر جابن لو  
اعادوا اعدوا اذني اي وقاري باجماع اسخلف امتنا في الاخرين حدثت  
صلواتهم اما صلوة القاري فلا تركه القراءة مع القدرة عليها واما صلوة  
الايمن فلا يملكها في الجملة وجب ان يقتدى بالقاري ليكون قوته قراءة  
لها فتركها القراءة التقديرية مع القدرة عليها ولو اسخلف القاري امتنا في  
الاخرين فسدت لكل لان القراءة وجبت في كل الصلوة تحقيقا او تقديرًا  
ولم توجد خصم الاخرين بالذكر لوضع بعضهم ان يصلي الا في حق الاخرين للتخلاف  
لعدم وجوب القراءة فيها ويصح الرجال خلف الامام لقوله عليه السلام  
والامام ينفذ فيكم اولو الاعدام والشيء اي يقرب من الباعدون فالصبيان  
فالمجانين ينفذونهم جميع الخفي كالمجانين في حق المجنون قدم العيا لمخضهم في الذكوة  
خاصا بالجماعة وقد ركن اعلم ان كون الجماعة المارة مستندة للصلوة مشروط  
بامور الاول المكث في مكان الجماعة قد ركنه ذكره في لا يفدها ما دونه  
والثاني كون الجماعة مستمعة بان كانت مفتوحة قابلة للجماع وهو الصحيح والمراد  
كونها من أهل الشوق في الجملة هي لو كانت مجنونة او صغيرة لا تشق لا يفدها  
او لو كانت مجنونة او مجنونة تشق عنها الطباع تقصد الثالث كون صلواتها  
ذات ركوع وسجود وان كانا يصليان مالا يما هي ان العبادات في صلوة الجماعة  
لا تقصد التامع كون الصلوة مشتركة بينهما تأدية بان يكون احدهما اماما والاخر  
في نوذيان او يكون لهم امام فيها نوذيان فيشمل الشراكة بين الامام والمأموم وبين  
المأمومين ثم ان اشتركوا في الصلوة قد يكون حقيقا كاي المدرك وقد يكون حكما  
كايه الاثنان فانهما يقضي كما تحلف الامام كما سبيلية وايضا انما امر الاداء والنقضاء  
والفراجه ويمر بها كصلوة العيد والفراديج والوترية ومختلف فان العبادات بين  
جميع ذكر يفسد التامع كونها في مكان واحد بل لا يلزم له بدعي الجماعة  
وانما قد ركنه اذ شغل لاه في الحق ان القعود فقد ركنه . . . ونظف

كلفه الاصبع والفرجة تقوم مقام الخليل ولهذا لم يفرها بالذكر وأما مقدار ما  
 يقوم فيه الرجل كذا أقل الربيع السادس من كون جملتها مستوحدة في كونها مستوحدة  
 ولا يتصور احتلاط للجهة التي في جوف الكعبة أو في شدة مظلي وجميع كل الطريق كذا  
 قال السروجي في الفاية في بيان الصلوة في الكعبة السابعة أن يولي أمتها أو  
 إمامة النساء وقت التزويج لا بعد ثم إن الحادة لا يجب كونها بجميع الأعضاء  
 بل يكفي كونها ببعضها قال أبو جعفر السبكي حدة الحاديات أن يجاذي عضو منها  
 عضو منه حية لو كانت للزاة على الظن والتجسس عند أيتها السبل منها أن كان  
 بمحاذي الرجل شيئا منها يفسد صلوة وقال الربيع المعزبة الحاديات  
 السبكي والكعب على الصحيح وبعضهم أمرو القدم إذا عرفت هذا فإن قول  
 مستهزاء فاعمل حادثة أي حادثة مستهزاء رجلا مقدرا ما يؤدي فيه ركن من ركائز  
 الصلوة ولو كانت تلك الحادثة بعضو واحد فيكون قوله قد ذكرنا إشارة في  
 في الشرط الأول وقوله مستهزاء ولو حرمانه بأن يكون أحد أو بعد أو نحو ذلك  
 إشارة في الشرط الثاني وقوله في صلواتها الكاملة إشارة في الشرط الثالث  
 وقوله في مكان بلا حائل متعلق بقوله حادثة وإشارة في الشرط الخامس قوله  
 وأحد جهتها إشارة في الشرط السادس قوله فحدث صلوة جزاء لفعل الحادثة  
 وقوله أن يولي أمتها والاصطلاح بها إشارة في الشرط السابع قوم صوابا في فهم  
 قلعة في المسجد وختمهم قد اسمهم نساء أو طريق لم يجر صلواتهم لأن الطريق  
 وصوت النساء ما منع من الاقتراف كذا في النهاية ولو اتخذ بهم من ختمهم نساء  
 جانت صلوة من كان على الظلة إذ ليس بهم وبين الإمام نساء فلا حاديات  
 جهتها كما في الخليل فلا يفسد صلواتكم كرجل وأمره أصليا صلوة واحدة  
 وبها ما حايط المصلي بما رزق المسجد أن وجد في محنة مكانا كره والاقبال  
 في بيع الاقتراف الطريق الواسع بين الإمام والمعتدي وهو الذي يجزيه  
 المسجد والأوقار والتمسك الكبير وهو الذي يجزيه الزرق في المسجد  
 حال من الطريق والتمسك لا يبيح الاقتراف الأعضاء الواسع فيه أي المسجد  
 كذا في النهاية فليس يبيح الاقتراف أصلا وقد ما يلي الاصطلاح فيه حال  
 كونه في الصحراء وقبل يبيح الاقتراف فحده قدر ثلثة أذرع في الصحراء والجماعة  
 عند صلوة العيد كالمسجد قال قاضي خاوند لوميا بالنسبة من صلوة العيد

وقوله المستهزاء بوجه مستهزاء أي مستهزاء  
 المستهزاء بوجه مستهزاء أي مستهزاء

في الجبلة بجازت صلواتهم وان كان بين الصفوف قضاء او انقضاء لان الجبلة عند  
 اداء الصلوة طاهر المحذور لما قبل بينهما أي ان قام والمفتدي لو كان بحيث  
 يشبه أي سببه حال الاسم فبعضه أي الاقدار والآي وان لم يشبهه فلا  
 ينعته انما يختلف لكان قال فانه حاله ان قام على الجدار الذي يكون بينه وان  
 وبين المسجد ولا يشبه عليه حال الاسم يعني الاقدار وان قام على سطح دار  
 او دار متصلة بالمسجد لا ينعى اقدار في المسجد وان كان لا يشبهه عليه حال  
 الاسم لان بين المسجد وبين سطح دار كبر التعلق فصار لكان مختلفا اما في  
 البيت مع المسجد لم يتخلل المالحاط ولم يختلف لكان وعنده اتحاد لكان  
 يعني الاقدار الا اذا استتب عليه حال الاسم فقال ايضا الامام اذا فرغ من الصلوة  
 يجب ان يتحول الى بين القبلة وبين القبلة ما يكون هذا يسار المستقبل  
 ويسار القبلة ما يكون بخلافه بين المستقبل تكملة لجباحث الاقدار المذكورة في  
 الاصل فاعرف جميع الركعات مع المسبوق من سببه الامام بها أي بالركعات  
 كلها فان أدرك الامام بعد ربيع راس من الركعة في الركعة او في الشفعة  
 او ببعضها بان أدرك الثقة الركعة الاولى في الشفاعة او الثانية في الرابعة  
 والثالثة من فاته كلها أي كل الركعات او بعضها بعد الاقدار بان أدرك في  
 في الركعة الاولى فسببه الحديث فذهب وقضاء وجاء بعد فراغ الامام فشرع  
 بجعل اربع ما تمام او سبق الحديث بعد اداء ركعة او ركعتين او ثلاث فشرع  
 بجعل ما فات وسببه بيان حكم المسبوق فيها بقية لم يجهتا وجهه الانفرد  
 حقيقة فان ما يصح ليس مما الشروع مع الاسم وجهه الاقدار صورته  
 في كثرية على كثرية الامام في المظهر في الجهة الاولى كما كان في حديثه في أي  
 يليه بالثناء اما قام الاقدار كلهم اذا أدرك في القراءة في مجموعهم بها  
 ويعود ويقراء ويفسد ما يقف بركة القراءة لا بالمحاذات وتغير اليك  
 الأربع بنية الاقامة ويلزم السجدة بالسبوق أي مما يقف ذكره في الكلام  
 انفرد في المظهر في الجهة الثانية كان كالمفتدي حيث لا يؤتم أي لا يجوز الاقدار  
 بلام باي في حين الخرج بخلاف الشروع وان صلح للجماعة أي لان يجعل امامه عليهم  
 له اما الحديث ويقطع بغيره ان فتاوى كثرية أي لو كسر ما وباستئناف صلوة  
 وقطعها يصير مستأنفا وقاطعها عن حديث الشروع ويلزم السجدة سره امامه

تكملة بيا

الاشارة

ما

يجزئ لقام إلى قضاء ما سبق - ويجزئ الاسم بحرفه اسم بوجهه ان يعود ولو لم يعد كان  
عليه ان يسجد في آخر صلوة بخلاف الموعود حيث لا يلزمه السجود وهو غيره وان لم  
تختص السجود في سجود أو سجود أو ما في المسبوق بغير التثنية بخلاف الموعود  
واللاحق ليس التثنية بل هو كما خلف الاسم فيه لا يتغير حرفه بغير التثنية  
ولا يابى قراءة ولا سجود في سجود فهو اذا سجد ولاها أي لا يابى بمائة أو مائة السجود  
ويجوز ما بقي بالهاذلت وعلى الخطاء القليل من امامه وكل ذكر من تكام المفسدي  
المسبوق بقية أول صلوة في حق القراءة وأخرها في حق السجود في لو أدرك  
ركعة من المغرب مع الإمام في بقية بعد ركعتين وفصل بعده لأنه اذا أتى بركعة  
فكانت بركعتين بالنظر إلى الشاهد وقراءة كل من الركعتين الفاعلة وسورة كان ما بقي  
من أول صلوة ولو ترك القراءة في إحدى أو نفس صلوة ولو أتى بها في ركعة من ركعة  
الأربع جاز ركعة أخرى وقراءة أي الفاعلة وسورة تشهد لأنه كان في ركعتين  
بالنظر إلى الشاهد ثم جاز ركعة أخرى وقراءة أي الفاعلة وسورة لأن ما بقيه أول  
صلوة بالنظر إلى الركعة ولا يشهد لأن ما بقيه آخر صلوة بالنظر إلى الشاهد  
وخير في الثانية بين القراءة والركعة والأفضل القراءة

**المحدث في الصلوة** امام سفيق حدث عن ما ينعى القضاء لا بد من هذا  
القيود لأن المطلق كما في أكثر النسخ غير صحيح كما سيظهره لو كان سبي للمحدث  
بعد الشاهد قبل السلام اذ لم يتم صلوة لما عرفت أن الموقوف بعينه فرض  
عند الله وحده ولم يوجد يتخلف خبر لقول امامنا استقلوا في أبيه ولو كان الاسم  
عن الإمام بقصد صلوة المفسد فيجوز لو أحدث الاسم فلم يقدم أحد ما يجزئ  
علم المحدث بقصد صلوة القوم كذا في الكافي صورة الاستحالة ان يتأخر أحد ودنيا  
والصحيح ان يجزئ المحدث بهم ان لم ينعى فيقطع عنه القنود ويقدم من الصف  
الذي يليه بالاشارة ولو سلم بطلت صلواتهم وله ان يتخلف ما لم يجاور به  
المصروف في الصحراء وما لم يخرج من المسجد فلو لم يتخلف جاز ما جاور هذا  
الحديث بطلت صلوة القوم وفي صلوة الإمام روايتان كما اذا أحضر الإمام  
من القراءة أي قراءة قدما يجوز الصلوة فانه يتخلف في الصلوة  
خطا لها ولو قرأ ذلك القدر لم يجز الاستحالة بلا خلاف لعدم الحاجة إليه  
في توضئه الإمام ويبقى باقيها ما سجد ويتم صلوة في أي مكان لا يوجب

او يعود الى مكانه ان فرغ امامه اي الذي استغفره يستل بقبلة يتم ذكره او يعود كالخروج  
فانه فيها محجورين الاقامه في العود ووجوب التغيير في الاول قبل المني وسنة  
المناء اداء الصلوة في مكان واحد فيجوز ان ياتوا ولا اي وان لم يفرغ امامه  
عاد الى مكانه قطعاً كذا في كلام الامام المتدي اذ سبقه حديثه والافضل التردد  
ومسك فرغ امامه الاستغفار ليكون بعد من جهة الخلف فيحقق الاداء بلا  
خلل ويصح الامام والمعتدي احران العضلة الجارية ولو استغفر الامام سواها  
جاز لوجود المشاورة في الترخيم والاولى ان يقدم مدركه لانه اكد على اتمام صلوة  
و ينبغي لهذا المنيق ان لا يتقدم بخروج عن التسليم ولو قدم ثم صلوة الامام  
اولاً بان استاءه من حيث انتهى اليه الامام لقيام مقامه واذا انتهى الى التسليم  
قدم مدركه يعلم بهم وحين انقضا اي للنبوة صلوة الامام بان تعدد تعدد الشاهد  
يصح اي للنبوة والمراد صلوة المناء للصلاة كالتفهمه والاطمئنان  
ويصح الامام الاول فانه وجد استاءه صلواته القاعستدق اي الامام الاول  
ان يؤضا وادرك حليته بحيث لم يمسكه شيء ولم يسله خلفه اتمام حليته  
لا يقوم اي لا يصح المناء في العموم اذ قدمت صلواتهم وان لم يسجد اي الامام  
الاول حدث وتعد تعدد الشاهد في تفهمه واحديث عند استد صلوة للنبوة  
لوجود المناء في جلالها وان سلم او خرج من المسجد لا اي لا يفسد صلوة للنبوة  
لذلك التفهمه مفسد للجزء الذي يلاقيه من صلوة الاسلام فتعد مثل من صلوة  
المتدي الا ان الامام لا يحتاج الى البناء والنبوة يحتاج اليه والنبوة في القس  
فاسد بخلاف الكلام لانه في معنى السلام فانه منتهى لاسما في هذا الايقوت  
به شرط الصلوة وهو العكس فاد اصاد وجزء لم يقصد فلم يؤثر كذا  
حق النبوة ولكنه يقطع في اوله لانه غير اوله والكلام في معناه من حيث  
انه لا يبطل شرط الصلوة وهو العكس بخلاف التفهمه والذوق العهد  
وكذا للجزء من المسجد فانه قاطع لا مفسد وما نفعه اي ما مع البناء للحدث العهد  
والجئون والاعمال والاشياء باحتمال بان يام في صلوة يؤما لا يفسد وهو  
فاحتمل او غيره كذا كر او من يشق كذا في التفهمه واسما  
يرى كذا جاز في قوله الذي هم وسيلان بخروج وظهور العورة في الاستحشاء الا ان  
يجوز في كذا المرأة اي مورثها في الاستحشاء فيجوز البناء الا ان يفسد ايضا



والقراءة اجاباً اصل لوقراءتها اي يفسد وانما لا يقبل بالعكس  
والصحيح انفساد فيها لانه في الاصل اذ يركع تسعة المحدث وفي الثاني مع المحدث  
يخفف السجدة السابعة في الاصل اذ ليس فيها اداء ركعة وطلب الماء بالاشارة  
عطف على المحدث بعد القراءة وشرافاً بالتحال في ذلك يظهر انفساد الصلوة  
بصرفي الاجاب والقول والكل قد راد ان يكون بعد سجد المحدث الا اذا كان اي  
اي المحدث والكل قائماً اي في حال وقوع المحدث فان ذلك يمنع البناء والخروج من المسجد  
في حق المصطفى في غيره كالنحوه بعد ما ظهر انه احدث ثم ظهر لغيره ولو عمل  
محمد بعد التشهد من ان في الصلوة تمت الصلوة لوجود الخروج بصدقه ولو وجد  
من ان في الصلوة بعده بلا صنع بطلت الصلوة لوجود المانع قبل تمامها خلافاً  
لها في بطل الصلوة بقدرة المني في الصلوة كما استحال الماء وروى اي يبرهن ايضاً  
برؤية المني في المني بالمسح للماء قال في كفن وبطلت ان رأي من سجد قال ان يركع  
الماء بالروية القدرية في الاستحالة في لوراة ولم يقدري على استحال لا يتصل ولوقوع  
بلا رؤية بطلت هذا الامر على القدرة لا غير وتقيه بالتميم بطلت الصلوة عند  
روية الماء غير مفيد لان كان متوفاً فيها خلف سجد فزاي المني للماء بطلت  
صلوة لعلى ان الامام كادر في الماء باختياره وصلوة الاسام تامة لعدم قدرة  
ولقد اقيمت تلك المسألة لا ما ترى وتزعم لما سمعته من عمل يسير بان كانت  
واسعاً لا يمتنع في المعالجة في التمتع بفعل عتق تمت صلوة لوجود الخروج  
بصدقه وصحيفة سورة سمع ان وجد الماء وقيل سلقاً وتعليق الاية اي في  
او حقه بالتالي من غيره بما استحال بالتعليق والآن تمت صلوة لوجود الخروج بصدقه  
وقوع في المتن الشهيرة لفظ سورة كان آية ولا يقيم الاية في قولها وقيل  
الغاري قوا اليه في الجوز في الصلوة وقدرة المني في الاركان فان اخذ صلوة  
قوة فلا يجوز زبانه في الصلوة وتذكر آية عليه وهو صاحب الترتيب وكذا اذا  
كانت آية في الامام فتذكرها المني بطل صلوة المني وحده كذا قول الزيلعي  
وتكلم القادي اعياط طولي التتميم للغير ودخول وقت العصر في الجمعة  
وراد عند التردد وسقوط الحزيمة من براءة وجد ان المني باجتناب  
ما يزيله ودخول الوقت المذكور في محيا القضاء وعدم ستر لجلال ربه عز وجل  
اذا كانت تعين بعد وقائع فاعتقت فان هذه الاشياء مضرة للصحة

وكان في ذلك

بما لا يفسد كلاما ورقة لم يفسد بالهدية لانه ليس من الالفاظ بل هو كلام وتعالى  
 والادعاء ما يشبه كلامنا نحو اللهم البسني ثوبا من ثيابك وادعني الى ربك  
 التماسا لا يفسد والابتن وهو ان يقول آه في الكلام عن اليدوس وجمادى  
 آه لا يفسد سواء كان مزوجا او ذكر جنة او نارا والاشارة وهو ان يقول  
 آه بلسانها وفي التماسا بنية مثل محمد بن سنان في ذكر فقال لا تقطع في  
 الغيا بنية قالوا الاخذ بعد الحسب لغوي لانه كما يستعمل في المرفق اذا اشتد  
 حزنه والتماسا وهو ان يقول آه بكاء بصوت لوجع او مصيبة لا يذكر  
 الجنة والتماسا لان الالاف والجنم اذا كان من ذكر مما صار كانه اياهم استلكت  
 في قوله

المصلحة عند خلافها وهو حتى في الخروج بغيره وفي هذه المصلحة  
 كما ذكر في او بعد ما حدث او ذكر جنة فيجوزها فان في اعادة ما احدث  
 فيه قطعها وما ذكر في ندبا يعني ان من احدث في ركعة او سجدة وتوفي في وقت  
 فلا بد ان يعيد الركعة والتمسود الذي احدث فيه لان التمام اركانها هو بالانفا  
 وهو مع الحدث لا يفتق فلا بد من العادة وكان لما احدث في غيره واما الفهم  
 في الركعة والتمسود لتمامه بالانفا وان تذكر في ركعة او سجدة انه  
 ترك سجدة في الركعة الاولى فقتضاها لا يجب عليه اعادة الركعة او التمسود ولكن  
 ان اعادة يكون مندوبا لرفع الصلوة مرة بقدر التمام ام واحد احدث  
 الاسم فلو كان الغندي رجلا فامام اي فذكر الغندي امام بلانية اي متعينا  
 بخلافه الاول وان لم ينو لما فيه من صيانة الصلوة كما في قول الباب  
 وتعين الامام لقطع الغزاة عند الكثرة ولا مزاج هنا وفيه الاقل  
 صلوة سقطت يا كذا اذا استخلف حقيقته والاي وان لم يكن كذا في ذكر الواحد  
 رجلا بل صيا او امرأة او حتى تسد صلوة في رواية لا يستلزم من لا يصح هنا  
 وصلى لا يعيد اذ لم يوجد منه الاستخلاف حصدا وكذا الحكم فيما اذا كانت  
 ذكر الواحد اعتبارا او استخلافه في الغرض وفيها خلف المسافر في القضاء  
 اخذ رعاي مكث الى انقطاعه ثم تضاء وبقي ولا يجب عليه الاشياء  
**باب ما يعيد الصلوة وما يكبر فيها** يعيد الصلوة  
 عهدا في هذا العهد لان السلام غير مفيد لانه من الالفاظ في غير العهد جعل في كذا  
 وفي العهد كلاما ورقة لم يفسد بالهدية لانه ليس من الالفاظ بل هو كلام وتعالى  
 او يفسد كلاما مطلقا اي سواء كان عهدا او مسموا او نسيانا او غليلا او كثيرا  
 والادعاء ما يشبه كلامنا نحو اللهم البسني ثوبا من ثيابك وادعني الى ربك  
 التماسا لا يفسد والابتن وهو ان يقول آه في الكلام عن اليدوس وجمادى  
 آه لا يفسد سواء كان مزوجا او ذكر جنة او نارا والاشارة وهو ان يقول  
 آه بلسانها وفي التماسا بنية مثل محمد بن سنان في ذكر فقال لا تقطع في  
 الغيا بنية قالوا الاخذ بعد الحسب لغوي لانه كما يستعمل في المرفق اذا اشتد  
 حزنه والتماسا وهو ان يقول آه بكاء بصوت لوجع او مصيبة لا يذكر  
 الجنة والتماسا لان الالاف والجنم اذا كان من ذكر مما صار كانه اياهم استلكت  
 في قوله

بما لا يفسد كلاما ورقة لم يفسد بالهدية لانه ليس من الالفاظ بل هو كلام وتعالى  
 والادعاء ما يشبه كلامنا نحو اللهم البسني ثوبا من ثيابك وادعني الى ربك  
 التماسا لا يفسد والابتن وهو ان يقول آه في الكلام عن اليدوس وجمادى  
 آه لا يفسد سواء كان مزوجا او ذكر جنة او نارا والاشارة وهو ان يقول  
 آه بلسانها وفي التماسا بنية مثل محمد بن سنان في ذكر فقال لا تقطع في  
 الغيا بنية قالوا الاخذ بعد الحسب لغوي لانه كما يستعمل في المرفق اذا اشتد  
 حزنه والتماسا وهو ان يقول آه بكاء بصوت لوجع او مصيبة لا يذكر  
 الجنة والتماسا لان الالاف والجنم اذا كان من ذكر مما صار كانه اياهم استلكت  
 في قوله

وأعوذ بك من النار ولو صرحت به لا يفسد صلوة إن كان من وجع أو مسية  
 صانعة يقول أنا صاب فصروت ولو صرحت به يفسد كذلك كما في فتح بلحا  
 عند ما لم يكن مدعوا إليه أي مضطرا لم يكن نفع من الصوت أن ظهر بغير  
 إجماع بالفتح والغيم يفسد عند الإجماع وهو وإن كان مضطرا لاجتماع الناس في  
 حلقه لا يفسد كما يعطى من فائده لا يقطع وإن حصل به نكح لأنه مدعوا إليه  
 طبعها وإن لم يكن فإن حصل بغيره ولم يكن مدعوا إليه يقطع عند هؤلاء وإن كان  
 مدعوا إليه لا يقطع كذلك في الجملة ونسبة عطس بالسنة والشيء والشيء  
 انقضى وهو أن يقول يرحمك الله وجهه ضاده أنه من كلام الناس أن يقع من القلب  
 بينهم وهو أن العطس يرحمك الله لا يفسد لأنه بمنزلة قول يرحمك الله وهو  
 به لا يفسد كذلك في التفسير في جواب خبر سفيان الثوري عن أبيه أن يقول أنا  
 لله وأنا لله راجعون وساق في الجملة بأن يقول لله لله في الجملة بأنه يقول  
 بحسن الله والهيئة بأن يقول لا اله الا الله فكل الجواب للزوم أنه لا يفسد  
 الجواب بل اعلم بأنه في الصلوة جاز صلوة اتفاقا وقية بالتوحيد ونحوه ذات  
 الجولت عايسى بن شاه مفدا اتفاقا ويسد لها قراءة من صحف التلخيص  
 من الصحف فاشبه المتفق من غيره ونظم على غير اسماءه لأنه يعلم ونظم كان من  
 كلام الناس قوله على غير اسماءه يشتمل على المتن في على المتن في على المتن في  
 وعلى المتن في على المتن في على المتن في على المتن في على المتن في على المتن في  
 أنا أنا قصده التلوة دون الفتح نظيره ما لو قيل له ما أنا لك فقال الحمد لله والحمد لله  
 والحمد لله فانه يفسد صلوة إذا به جوابا والآفاق وان فتح على اسماءه لا يفسد صلواته  
 وقيل أن قرأ قدر ما يجوز في الصلوة يفسد لأنه لا ضرورة إليه وقيل أن اتفق  
 إلا آية أخرى ففتح عليه نفس صلوة اتفاقا وكذا صلوة الإمام أن أخذ بقوله  
 لعدم الحاجة إليه وينبغي للفتدي أن لا يفتد بالفتح أو تعاين ذكر الامام فيكون  
 المتفقين بالصلوة وللامام أن لا يفتد بهم إليه بل يركع إذا قرأ قدر الغرض والآ  
 اتفق إلا آية أخرى والله وشربه لا يفتد بها فان الصلوة والفرق بين العهد  
 والفتيان لأنه حالة الصلوة مذكرة هذا الذي لم يكن بين استنائه ما كوله لما  
 إذا كان فابتلعه لا يفسد صلوة كما سبأه في سجوده على الجنب وعن أبيه  
 يوسف يفسد السجدة لا الصلوة في لو أعادها على من صرح طاهر بن محمد بأن ذلك ها

إذا ناس عطس وفتح فقلت  
 لا يفسد مدعيه جرحا وقائما

في الجملة

على الخفاصة كالعدم لها ان الصلوة لا تجزئ في هذا أحد بضعها أحد كحلها بخلاف  
 وضع يديه وركبتيه عليه فانه صلوة تجوز لان وضعهما عليه كتركه الوضع  
 أصلا وترك وضعهما لا يمنع للوارث بخلاف الوجه فان تركه وضعه فيه واداء  
 ركن أو اتجه به بكتف غيره أو بخفاصة أو انكسر عجزه في الصلوة فسدتها  
 بلا شك جاز صلونه اجمالا لان الانكشاف أكثر في الزمان اليسير كمال الانكشاف  
 في سيرة الزمان الكثير وذا لا يمنع فكذا هذا فان ادركنا جميع الانكشاف  
 أو سكن بقدر ما يمكن فيه من ادائه ركن فسدت وكذا الوقام بما يمنع بخس  
 أو اصاب ثوب بخفاصة أكثر من الدرهم أو وقع في صف الثياب الذي تجزئ فادرك  
 أو مكث فسدت عند أي يوسر وعند حمل لا يفسد كشف العورة وملازمة الخفاصة  
 بالكلية سلم بؤدة أي الزنن يعني انه لا يعتبر قدرا داء الزنن بل حقيقة أدائه  
 واختلاف منتد من خارج المسجد يعني اذا كان المسجد مكانا من القوم  
 والصلوة متصلة بهم خارج المسجد فسبق الامام حدث فخرج من المسجد  
 واستخلف رجلا من خارج المسجد فيفد صلوة اهل المارة ان خلوا مكان  
 الامام معه فيفسد الصلوة لكنه ما دام في المسجد جعل مكانه لم يخل مكانه  
 وعند حمل لا يفسد لان لو اتضح الضموم حكم المسجد كاي الشجر في  
 واختلاف آتني ولو حلف نساء أي اختلاف الامام امرأة وقد سبقه  
 حدث بخلاف رجال ونساء يفسد صلوة ويفسادها يفسد خلق القوم  
 وكل عمل كثر اختلاف في تفسيره وعلمه للشيخ ان ما يعلم نظره ان عامله  
 غير متصل وقيل ما يستكثره المعية على الامام الرخصي هذا اقرب الى  
 مذهب يدعي فان دأبه التقويين الى رأي المتولي وقيل ما يحتاج الى  
 المدين لا نظره عطف على قرانه إلى مكثوب وثمة قرأنا كان أو غيره  
 أو اكل ما بين اسنانه فانه لا يفسد لانه يتبع لرقيقه لهذا لا يفسد  
 بالصوم وقيل اذا كان ما بين اسنانه قليلا كما دون الوجه لا يفسد  
 صلوة واذا كان اكثر منه يفسد كذا في النهاية او سرور ما في الشجر او صوم  
 سجوده شكوا في الموضع الذي يكون المروفي والاهج انه موضع صلوة  
 في الشجر وهو من قدمه لا موضع سجوده فانه لا يفسد الصلوة وان أم  
 الجار ويصرف المصلي امامه فيه أي الشجر استرة ان من المروفي

وصلون القوم لا يستأجر ما يستأجر  
 من لا يصلح حديث فيفسد صلوة

ويدفعه أي المورود بالشارية أو السبيح لا يعمداً تحزناً عن العمل الكثير أن عذرها  
 أي السيرة متصل بقوله ويدفعه أو مذهبها أي المصداق والستره أن وجدت  
 وتكون للجماعة سيرة الأمام وأن الممار في المسجد الصغير بالمروية بين يديه طلقوا  
 أي سوا كان ما بينهما قدر الضعيف أو الكثر لما حارب بينهما أو المسجد الكبير قبل  
 كالصغير وقيل كما في قوله لما فرغ من بيان ما يصددها وما لا يفسدها  
 فرغ في بيان ما يكره فيها وما لا يكره فقال وكن متاديه لما من استكمال الاستلاء  
 فإن عليه فيكظم ما استعاض وان زاد وضع يد أو كنه على ما في غلبته لأنه أيضاً  
 من الكسل وتقيص من حيث الذي عنه وكف نوب أي رفع نوب عن يديه إذا  
 أراد التوجه فإنه نوب يتجدد وسد له وهو أن يجعل ثوبه على رأسه وتكسبه ورسول  
 أطرافه من خواصه فإنه تشبه بأهل الكتاب وعنه أي لعنه أي يثوب ويدفعه  
 فإنه خارج الصلوة مني عنه فأنك فيها وعنه تشبهه بهيئة وهو ليس  
 بجميع شدة على هامته ويشك تحيط أو صغى يستلبد وفرقة أيضاً عنه الذي  
 عنه أيضاً والقائه بأن يولي عنه أو يولي حاجته لا يكره ولو حوّل صدره عن  
 القبلة فسد صلوة ورجع بصره إلى السماء الذي عنه أيضاً وأفعاله التي عنه  
 أيضاً وهو أن يتعد على البيت وينصب ركبة ويصعد يديه إلى الأخرى فإنه يشبه  
 أفعاله الكلب وأفتراش ذراعيه للتي عنه أيضاً وترجعه لأن فيه ترك سيرة  
 القعود للشد بلا علة ولو كان بعد لم يكن ويحصى للتي عنه أيضاً وهو  
 وضع اليد على الخاصرة وقبل للحصى الأثرة أي وكن قبل الحصى ليتكلم في السجود  
 إلا أن يقبل نوب للتي عنه أيضاً والرخصة في الأثر قال عليه السلام يا دور مراً  
 أو غير ذلك أي جمع أية والسبيح باليد للتي عنه أيضاً وفي خلافها  
 فلا يكون عدماً بالقلب وثاباً ليد خارج للصلوة وقيام الأمام في الخواب  
 أي كما كان أو الأرض وحين هذا قد للمصداق المذكور يعني يكون قيام الأمام  
 في الخواب وحده لا تشبه بأهل الكتاب لقيامه في الخارج وسجوده فيه  
 لاستغناء سبب الكثرة وكذا يكون قيامه على مكان وحده ويقوم على الأرض  
 للتي عنه وللشبه وكذا حكمه في الأجر للتي عنه اختلاف المتأين فكان تشبهها  
 ولأنه في الزيادة بالسلام ثم قدر الارتعاج قائم وبما من عاد ونها ذكره  
 المحامد ورواية عن أبي يوسف وقيل مقدار ذراع وعلم الاعتقاد

لا بد من العلم بالتي عنه في كل موضع من مواضع  
 الصلاة والعبادة من غير أن يكون في كل موضع









بعد الركوع لأن الركوع فرض والقنوت واجب ولا يجوز تخلف القنوت لأقامة  
 الواجب ويحذف القنوت من أدنى القنوت عن محله ان يجزئ ركوع الاسم قبل ادخال  
 المقتدي منه أي القنوت تابع أي قطع المقتدي القنوت وتابع الاسم لأن تركه  
 المتابعة يفسد الصلوة ودون ترك القنوت بخلاف المقتدي بغير الاسم الاسم  
 قبل فراغ المقتدي من المشهد لا يقطع المقتدي ولا يتابع به في السلام أو لا يلزم ههنا  
 من تركها ضاد الصلوة أدرك المقتدي الاسم في الركوع من الثالثة أي الركعة الثالثة  
 من وتر رمضان كانت المقتدي مؤداه للقنوت لأن أدركه في الركوع أدركه في القيام  
 فثبت في الأولى أو الثانية سواء لم يفت في الثالثة لأنه تكرار القنوت غير مكرر  
 لما مر من الحوال الوتر شرعي في بيان الحوال المؤخر فقال سنن سنة مؤخر رجعتان  
 الجهر وبعد القنوت القنوت والفتاة وسنن أربع تسليمة حتى لو أداها تسليمة  
 لا يكون مقدرها ولهذا لو بدرن بعد أربع تسليمة هي الأربع تسليمة الجهر  
 عن القنوت وبالعكس يخرج كذا في النهاية فسنن القنوت والحمد وبعد هاء أي الجهر  
 والاصل فيه قوله عليه السلام من تاريخ شيء عشر ركعة في اليوم والتسليمة في كل  
 بينا في الفضة وفسر ذلك هي الله عليه وسلم على كذا في قوله أربع قبل العصر والعقل  
 وبعده أي بعد العشاء تسليمة وست بعد الفجر تسليمة وسنن ردة على تشهد  
 في أربع تسليمة والقبيل في ثمان لأن السنة ردة في صلوة القبيل إلى الثمان ووصلوه  
 المنهار إلى الأربع ولم ترد باز ياء فيكون على ما لا يدل على عليه لا يشترط الفصل فيها  
 أي التبين والفتاة أربع إلى أربعة وعشرين في الفهارس أربع إلى القبيل تسليمة  
 وعند الثانية تسليمة أربع إلى النبي عليه السلام في الفضة الأولى في أربع قبل  
 القنوت والحمد وبعدها أي الحمد والاقامة الثالثة من ذوات الأربع المذكورة  
 لا يستغني أي لا يغفر سهلك في ناهيها لتلكها استغنت العارفين ولهذا الاختلاف  
 في وجوب سجدة التهنئة في ركعة أربع تشهد فيها أو في البقرة من ذوات الأربع  
 وفي ما سوى المذكورة يستغني لأن كل صلوة فيها يستغني عن سجدة  
 لانها شبه الغرضية فيها طول القيام أو من ركعة التهنئة بقوله عليه وسلم والحمد  
 أفضل الصلوة طوى القنوت أي القيام ولأن الفترة تكثر بطول القيام وكثرة  
 الركوع والسجدة يكثر شحجه والقرآن الفصل منه وسنن تسليمة لسجدة ركعتين  
 قبل القنوت فتكون عليه الصلوة والسلام المادخل أحدكم المسجد فلا يجلس

١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١



در کتاب التوحید  
 فصل در بیان فضیلت  
 حضرت علی علیه السلام  
 در کتاب التوحید  
 فصل در بیان فضیلت  
 حضرت علی علیه السلام

[illegible]

أي الربا في أنه أي ضم إليها أخرى لأنه قد أدى الكافر والكافر حكم الكافر فلا يحتل  
 المنقص لما مر في أنه أي أهدي مستغلا الآية العسر لأن اتفق بعد مكره  
 والتابع في المنقل لا يقطع لأنه ليس لما كان وأختل في سنن الظهور  
 إذا اختلفت والجمعة إذا اختلفت فحين يتطوع بها رأس الركعتين لأنها في أهل سنت  
 يروى في ذلك أي لا يوسد ويصل بينهما أربعاً لأنها بمنزلة صلوة والجرع والظهور  
 هنا ليس لما كان بخلاف الظهور لا يخرج أحد من مسجد إذا كان من غير أن يصلي  
 فيه إلا يعم جماعة أخرى أي من يتعلم منه أمرها بأن يكون مؤمن مسجداً أو اماماً  
 أو من يقوم بأمر جماعة يتفرقون أو يكونون بغيبه وفي النهاية أن يخرج يصلي في  
 مسجد حيث كان من مطلقاً من غير قيد بالامام والمؤذن في المساجد الظهور والاعتناء  
 مرة يعمه أن كان حيث كان الوقت لا يكون الخروج بعد المدة لأنه قد جاز أي  
 بالمرء فلا بأس في تركه نائياً ولا يخرج من مسجد أحد عند المداومة فيه لأن مخرج  
 أنتم كما في المداومة بما إذا نجا يخلو أنه لا يري جواز الصلوة خلف أهل السنة  
 إلا المقيم أي يعم جماعة أخرى فلا بأس في خروجه ومجيئه الخرج والعصر والغروب مرة  
 فكان له الخروج أيضاً لكونه التمسك بها كما سبق لا يصح الظهور والاعتناء  
 لأنه لا يخرج بعد المداومة يجوز استعمال بعد ما خالف تحت المداومة في الخبر في سنة ويقتل  
 لأن ثواب المداومة العظم والوجد بتركها الرم مكان الحار فيضيقها أوبى ومدة ركعتين  
 أي الخبر صلاها في سنة يعم أن مخرج أو تركه كما مر في الخبر في السنة وأما  
 فالت عن الركعة الأولى ولا يقضيها أي سنة الخبر أن تبطل للفرق بين ما كانت معه  
 وقضاها مع المداومة أو وحداناً فلا بأس في السنة لا لا يقضيها لخصائص الظاهر أو لا  
 لكن وحلها بقضاء الركعة الأولى يتبع المصنف وهو أن يركعها في سنة يركعها  
 فصلها مع العرض عدة ليلة العشرين بعد أن ترفع الشمس ويبقى ملوثة عليه  
 الأصل وفيها بعد الزوال أن احتياط الشايع ولما إذا كانت بالآخر فلا يقضيها  
 وقال محدث أني أن يقضيها إلى الزوال ولا يقضي قبل طلوع الشمس لا يصح تركها  
 التمسك بعد الصبح وفي الظهور بتركها أي سنة مطلقاً أي سواء أدرك ركعته أو لا  
 الكس سنة الظهور فضيلة سنة الخبر في قالوا أي كان العالم مرجحاً للفقوي  
 تركه سائر السن إلا سنة الخبر كركعة الصلاة وقضاها قبل سنه أي الركعتين  
 اللتين بعد العرض وهذا عند أبي بكر وعدهم بخلافها بعد ما نقل

ج ١  
 في قوله

ج ١

الصدق الشهيد المختلف في العكس ولا يفي غيرهما من الترخيص فإنه لا يفي بعد الوقت  
 وحدها إجماعا واحتلوا في قضاءها بقا لتبعها للفرق والاحتياط لا يفي في كل ركعة  
 لو قيل في الجزاء أربع فصل الظهر اشتغل بالبيع أو الشراء أو الكفايا -  
 بعد السنة ما كان له أو سنة ما كان له بطلت السنة وجعل الظاهر أن لا يفي  
 ترك الصلوات الخمس أن لم يركعها كقوله أو لم يركعها كقوله ركعة ركعتين أو ركعتين  
 الأربع كالظهر والعصر والمغرب مدرك فضل الجماعة لا يصلحها أو الخلف  
 في مدرك الثلث والاحتياط يفي في أدرك ركعة منها أدرك فضل الجماعة لو جرد  
 أن شركه فيهم كذا لم يصلها جماعة إذا قلنا الأكثر ولما في الخلف لا يصلح الظهر  
 مع الإمام ولم يدرك الثلث لا يفي في شرطه إن يصلح الظهر مع الإمام  
 وقد انفرد عنه بثلاث ركعات وإن أدرك مع ثلاث ركعات وثلاثة ركعات فصيل  
 فلا يوجب للثلاث فأنه ليكن بعض الخطوات عليه بخلاف الآخر لأنه خلف الإمام  
 حكاه وهذا لا يفي في ركعتين أو ركعتين أو ركعتين أو ركعتين أو ركعتين أو ركعتين  
 عن أبي يوسف أن الله تعالى أيضا للثلاث الإمام يقول إن صليت بصلوة الإمام وهو  
 أيضا كذا قالوا لم يركعوا المديرك ركعتين لقول وجرد عدم العزوف لولا أن  
 حكم يوم من حكم الظهرين فأن مدرك ركعة إذا أدرك فضل الجماعة فلو أن يدركه  
 مدرك أو ركعتين وإذا اختلف في كون مدرك الثلث صليها بالجماعة فلو أن  
 لا يفي بها مدرك الركعتين قد برهن من أن وقت الوقت يستلزم قبل الفجر يفي  
 أن من فات الجماعة فأن أدرك في الفجر منعه الفصل بالية بالسنة وكل من فات الجماعة  
 بالية بها لا يفي بها إذا أدرك في الفجر بالجماعة من الإمام أن ياتي بها وإن فاتته  
 الجماعة إذا اضاق الوقت في تركها أقدمي ركعتين فوقه حتى رجع رأسه فأن الركعة  
 يفيها أقدمي الإمام ركعتين فوقه حتى رجع الإمام رأسه لم يدرك ركعتين لغت المشاهدة فيه  
 المستلزم لغت الركعة بخلاف ركعتين خلفه إمامه فيه يفي أقدمي الإمام فركعتين فصل  
 الإمام فوقه حتى خلفه إمامه جاز خلافا لوجود المشاهدة فيه جاز  
**باب قضاء الغوايب المترتبة من الغرضين الحرة والوتر وقضاء**  
 فرض علي بن أبي طالب بغير الجواز بغوته وقد مر أن يفي أن يكون كان قائما لا يفي  
 رعاية المترتبة من الغرضين الحرة وكذا فيها من الوتر وكذا كان البعوضا  
 والبعض وقتا لا بد من رعاية المترتبة فيقف الغاية قبل الوقتية وحدها

لا ترتيب بين الفروض والوترية لانه سنة عند حيا ولا ترتيب بين الفروض والوترية  
 والاصل في لزم الترتيب قوله حيا انه عليه السلام من انما عن صلوة او تسبيحا  
 فلم يذكرها الا وهو حيا مع السلام حيا الى هو فيها ثم يفيض اليه تذكره لم يعد  
 اليه حيا مع السلام وقد صدق في الحسد انه ما جبره ثم يورد كقصة العلي بن الحسين  
 قبله بالفرض العملي كما في الحديث الواردة في الحاد انه فان حيا تعويج حيا قوله الترتيب  
 بين الفروض فرض خمسة ثم الفروض ذكر فرضا فابتا فسد الحجة فسادا موقفا  
 عند لزم قد ضمت عند حيا الفروض لكن عند لزم يوسف قد وصف الفروض وعند  
 بعد اصل الصلوة ان ادعى فرضا سادسا مع الكل اي السنة عند مع وصف  
 الفرضية وان قصا اي ذكر الخاتمة قبل السادس بطل فرضه الثاني وقيل قلا  
 عند لزم كما كانت كذلك عند لزم يوسف قبل قضاء لها ان السنة اذيت مع  
 قلها لا ترتيب فسدت فلا تغلبا صححه والكفر في الاصل السادس انما يورد  
 فيه وفي بعد حيث يعجزان اتفاقا لانه السنة الماضية كما ان الكتب العلم اذا  
 تركه الاكل ثلث مرات ثبت الحل فيما بعد الثلث لا فيها ولانه القول بفساد  
 السنة ملاحظ وجوب الترتيب فيها ووه السنة وفي القول بالترتيب ان  
 وجوب الترتيب اما هو في القليل دون الكثير فلما احتمل ان يؤدي السادس  
 فيبلغ اليه اكثر فلا يراعي الترتيب فيجمع السنة وان يفيض الخاتمة قبل السادس  
 ويبقى قليلا فيراعي الترتيب فيفسد قطعاً لم يبق الجرم بالغا مع ان اكثر  
 الموجبة لسقوط الترتيب فاقيد مجموع السنة مستندة اليه قلها كسائر الترتيبات  
 فكذلك حيا الفروض حال سقوط الترتيب ففقدت صححه والاصل بطل الاصل عند  
 انه مع لزم يوسف لان بطلان الوصف مما يخضع لا يوجب بطلان الاصل كما في  
 صوم كفارة مفسد اذا ايسر حيث لا يبيع كفارة بل يصير فلا ولم يجرى في ذكر  
 انه لم يوتر تعويج حيا قوله بين الفروض والوتر وفيه خلاف لما بناء حيا ان الوتر  
 واجب عند وستر عند حيا ويسقط الترتيب بعوت سنة من الفروض فلا يفتن  
 في يبلغ حد الكثير عند وقت السادس حيا يكون واحدا من الفروض مكررا فيصير  
 ان يكون سببا للتحريف بسقوط الترتيب الواجب فيها انفسها وبها ومن غيرهما  
 والاصل فيه القضاء بالانفا حيث ثبت ان علي بن ابي الله عنه اخرج عنه اقل من يومه ولم  
 فقيص الصلوات في عشرين يوما من الله عنه اخرج عليه بها ولانه قضاء صلاته وجب

وعباده من ينظر رخص الله عنها أكثر من يوم و ليلة فلم يقصروا قد اطلق المكيون من  
 في الخفيف و يسقط ايضا يصح الوقت فان بقي منه أي الوقت ما يسع بعض  
 الغوايت مع الوقت يقضي اربعة من الغوايت معها أي الوقت كما اذا كانت  
 العشاء و الوتر ولم يبق من وقت النحر الا ما يسع خمس ركعات ففي الوتر و يرد في  
 النحر عند ذلك و كذا اذا كانت الظهر و العصر و لم يبق من وقت المغرب  
 الا ما يسع فيه سبع ركعات يصلي الظهر و المغرب و يسقط ايضا بالسيان بعد  
 العشاء و السنة لما الوتر من علم انه يصلي العشاء بلا وضوء الآخرين ثم يفتي ان من تذكر  
 في الوقت ان يصلي العشاء بلا وضوء و السنة و الوتر بعد العشاء و السنة اذا لم يصلي اداء  
 السنة مع انها ادب بالوضوء لما اشترط الطهارة لما الوتر فصار مستقلة عند  
 فقهاء اذ قلوا ان الترتيب بينه و بين العشاء و في كذا لوي الوتر بترتيب العشاء  
 بالوضوء فكان ناسيا ان العشاء في ذمته فيسقط الترتيب و عند هذا يقضي الوتر  
 اربعة ركعات سنة منها و يسقط ايضا بالظن للمعتبر في الصلاة الطهارة ذكرنا ان ترك النحر  
 فسد فاذا بقي النحر و حال العصر ذكرنا ان العصر حاز العصر فمربع في قوله و ان لم  
 المعتبر لما اذا صلى الظهر و هو ذكر الله لم يصلي النحر و حال العصر و هو ذكر  
 الظهر يجوز العصر اذا كان في حله في حله حال اداء العصر و هو في معتد  
 لانه يحتج به ذكره المرتبة و اجتمع للحدیث و القدیة جازنا الوقت بذلك  
 للحدیث و لا به و الترتيب يعود الكثرة الى العلة فيصح و في ترك صلوة شهر  
 مثلا حتى سقط الترتيب فاحد يودي الوقتات فترك فرضا قوله فيجب في تقريب  
 قوله اجتمع للحدیث و القدیة في ذمته اذا احدى يودي الوقتات صار غوايت الشهر  
 قدوة و هي مسقط للترتيب فاذا ترك فرضا يجوز مع ذكره اداءه و في اوقعي صلوة  
 شهر اداء واحد أو اثنين عطف على قوله ترك صلوة شهر و تقرير في قوله و لا يعود  
 الترتيب في اية و بوجه و في ترك صلوة شهر اداء احد أو اثنين فانه اذا اختصا  
 كذا ترك قلت الغوايت و لا يعود الترتيب فيصلي اداء الوقتة و عن بعض المشايخ  
 ان قلت بعد الكثرة عاد الترتيب زجر الله عن التهاون بالمصلوة و انزل احد  
 ثم اياه و حذر الاسلام و كان الوصفين كبر و عليه القتيبة ان كثرة الغوايت  
 فاستعمل بالقضاء بجواز التغير في الطهارة و العصر و نحوها و يوي ايضا طهروا  
 كذا و عصر يوم كذا أو عند احد و في الشهرين في المدة لا ينعين احدهما

في الصلاة







في قوله قد لم يحز للخلق

سيرة قد لم يحز للخلق ان كان مسيرها في القينة اذا سبى حمار كرسا  
بجزية العزوة لا المتطوع وهو اي اهدى ان يحل في المرد في نفسه او ابد من  
سعي او لنى او كان في طين للجدح كما حافا او كان على الكرسي او ضعيف  
مراح او نحو ذلك وانه مجموع وركب لا يركب بها سعي كذا في الظهور او كان في  
البادية في الرحلة والعاقلة تسير في الخاف في القبة ويتباه في ذلك في الكاية  
**باب في الصلوة في السيرة** المصل فيها ما روي انه عليه السلام  
لما بعث جعفر بن الزبير الى طالب ربه الله عليه السلام في السيرة قالها ان  
ان يخاف الضرب في سيرة علة قال سالت ابا بكر في مرضي الله عنها في الصلوة  
فيها فقال ان كانت جارية فصلي قاعد وان كانت راسية ففعل كما ينبغي المصلي  
فيها الصلوة بان يدور بها كيف دارت السيرة فمدان فشاخ في الصلوة لا يركب  
الا استقبال من جرسه في خلاف الركبة لا يكون الا استقبال في القبلة مع سير الركبة  
القادر على القيام في السيرة والقادر على الخروج عنها ففعل كما ينبغي المصلي  
فيها الصلوة في السيرة في السيرة والقادر على الخروج عنها ففعل كما ينبغي المصلي  
الصلوة مع ان القبلة لا يلزم ان الغالب في السير والسوداء العين والغالب في  
لكن تركه لا فضل والفضل في القيم في الاول والخروج في السيرة لا يجوز الصلوة  
قاعدا في السيرة في السيرة بالاصح الا ان يدور راسه في يجوز ما يفتد في أهل سيرة  
بالصحة في سيرة اخرى لا خلاف كما ان نفعنا في يجوز للجدح ان كان حكاية في  
بالاصح ان في الركبتين في السيرة والاصح في السيرة او بالاصح  
لكن في سيرة ما مع من الاخذ كما يطير او هانفة من المنه لم يحز الاخذ والاصح  
**باب في المسافر** هو من جاوزت مقامه الى موضع لقائه اتم من السيرة  
والغزوة فان الخراج من قرية للسفر صاف ايضا فله العنان لمن من قومه  
يوث بلده جميع البيوت اذ لو بقي امامه بيت لا يكون مسافرا قاعدا قطع مسافة  
لم يجاوز ولم يقصد او قصد ولم يجاوز لم يكن مسافرا ففعل كما ينبغي المصلي  
المسافة ان تقطع بسيرة سطر اعتبر في الوسط للترسيب والاصل والرجل والخي  
اعتد الخراج للرجل ما يلي في سنة ثلثة ايام مع الاستراحات مع فعل على ان  
الذي من السفر سيرة ثلثة ايام وما يليها السير الذي يكون في ثلثة ايام وما يليها  
مع الاستراحات التي تكون في خلال ذلك في المسافر لا يمكن ان يشيخ وما يليها في

بعض الاوقات يستخرج ويصحبها او يكون يشرب كذا في الحيط ويكون القيل والميل  
 في ذلك الاستراحة فكانت في بعض الكتب ذكرت في بعض النسخ ان شخص له ابي له اسم  
ولم يكن عاصبا له اي سعة كقطع الطريق وعقوق الوالدين وسفر الزنا الى بلد  
بحر وسفر العبد الابن من مولاه وعند الشافعي هذا السفر لا يفيد في الرحمة  
فصر العاصب في الربا في عامل شخص في ذلك الفرض لا قصر في السن والربا في الخروج  
الى الحرب لما روي من عارضة رضى الله عنها ان الصلوة فرضت في الاصل  
وكميت في اقدم النبي عليه السلام المدينة وهم في كل صلوة مثلها غير المغرب  
فانما من النهار ثم زيدت في الحضر وافتت في السفر حتى يدخل مقامه شاة فقول  
في شخص او يولي اقامة نصف شهر لو اكثر ببلد او قرية بقيت بها اشعار بان  
فيه الاقامة لا يخرج في الغزاة كما ذكر في الحديث ان قال في كتابه قالوا هذا اذا سار  
ثلاثة لم يولي الاقامة في غير موضعي فان لم يسر ثلاثة نفع يقصر اي اذا كان مسلة  
الاقامة معتد نصف شهر لم يجر فيه الاقامة فها وانه يقصر ان نوب  
الاقامة في اقل منه ان يرضى شهر او فيه ثمة ثمة موضعين مستطين مكة  
ومكة فانه يقصر ان لا يصير معها فاما اذا ابتغى احدهما الاخر بان كانت القرية  
قرية من المصر بحث بجب الحجة على ساكنها فانه يصير فيهما شبه الاقامة فيهما  
يستم بدخول احدهما بالاقامة للحكم كوضع له كذا في الحقة او دخل بلد او لم  
ينوها اي الاقامة لم يجر عزم ان يخرج غدا او بعد عدة من سنين فانه  
ايضا يقصر وعسكر عطف على حريم يقصر اي يقصر عسكر دخل في الحرب وقوله  
اي الاقامة بد الحرب نصف شهر او اكثر وان حاصر حصنا فيها اي دار  
الحرب لانه ليست موضع الاقامة لانهم بين القرار والفرار اكثر من دخل فيها  
بما ان ونوي الاقامة في موضع لاقامة تحت كذا في الخاتمة او نواها بدارنا  
وحاصر البعلبة في غير موضعها اي موضع الاقامة فانهم ايضا يقصرون  
ولا يجوز اقامتهم لا اهل اجية عطف على حريم يقصر اي لا يقصر الصلوة  
اهل اجية كالا عراب والازالة وهو جرح خيا وهو بيت مزدور او صوف  
نود ما الي الاقامة في موضع خمسة عشر يوما في الاصح احتراق مما قيل لا يجوز  
اقامتهم بل يقصرون لانهم لا تهم الا في الاصل او العربي والاصح للغة ما روي  
عن ابي يوسف ان الرعاة اذا كانوا في الغزل كانوا مسافرين اذا اذنوا امرعي  
او عزموا على الاقامة في خمسة عشر يوما في استحق ان يجعلهم مقيمين

في نكاح

وان لم يقصر عطية فاول في قصره الصغير لئلا ياتي ان لم يقصر المسافر بل لم يات  
فان هذا الثاني ثم فرضه لان فرضه شتان فالنقطة الاولى وهي عليه فاذا  
وجدت يتم فرضه وكذلك آراء المتأخريين المتقدم وتركه واجب بأكبره الافتتاح  
في الغل وبشبهة عدم قبول صدقة الله تعالى فان القصر عند رخصة اسفل  
وحكم ان يات الصائم بالعزيمة وان ادرك الركعتين قبل والا ياتي وان لم  
يقصر الاولى بطل فرضه وانقلب الكل فحكمة فعل لما عرفت انه تركه العزيمة  
عن الحسن بن يحيى انقضا للمسافر بنية الاذبح اعاد حجة بفتحها بنية الزكيتين  
قال الرازي وهو قولنا لانه ان ادرك الركعتين فالف فرضه كنية للجل بها  
ولو لو لم يركعتين ثم تولها اربع بعد الاذبح فبني بغيره كني انقضا  
ثم نوي المحذور ان يشرع الزهدي ونقلب في السن فقبل الاصل هو  
الترك تركه وقبل الفعل اقربا قال الهندلي في الفصل حال السكون والترك  
حالة السيرة فيلزم من هذا وقيل سنة المهر سنة المهر ايضا كذا في الخط  
اقتدي سافر بغيره في الوقت صح اقتداؤه وانما ما شر فيه لان قصد الاقتداء  
من المسافر بالقيم يكون معتقلا بنية الاقامة في حق وجوب التمسك بابعده فيما  
يتغير اي لا يقتدي المسافر بالقيم بعد الوقت في فرض تغيير بالسفر هو الزيادة  
لا الحذف من المغرب والجوفان اقتداؤه فيها بغيره في الوقت وبعده وانما  
لم يبع بعد الوقت فيما يتغير لاستلزامه بنية الفرض بغيره بالقيم حكما انما  
بني القعدة ان اقتدي به في الشفع الاول اذ القعدة فرض عليه لا على الامام  
او في حق القراءة ان اقتدي به في الشفع الثاني ان القراءة في نقل على الامام  
فرض على القارئ تمام تحفيقه في شروعيه فخصوا بالمع الكثير وعكسه اي اقتداؤه  
القيم بالمسافر صح فيهما اي الوقت وبعده لان حال القيم لا يتغير عما كان في  
الوقت فانه لو اقتدي بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة اقتداء المتكفل  
بالمعتز وكدلوا اقتدي بعد الوقت ثم ان القيم القندي بالمسافر اذ اقام  
لا الاقام لا بقرائة الاصح لما كانا حق حيث ادرك اول صلوة مع الامام في حق  
القراءة صار مؤدي بقراءة امامه بخلاف المسوق بالشفع الاول فانه يقرأ فيه  
وان قرأ الامام في الشفع الثاني لانه اهدك سره فاقلة وان القيم القندي  
بالمسافر لانه صلي الله عليه لم يعل في سفره بالناس وقال حين سلم اتوا  
صلواتكم يا اهل مكة فانا قوم سفرة ذلك ان يقول الامام المسافر

[illegible]



وجب تصغيره لا يتبدل شي من فهاوراء التصغير على ان يعلب الا في قول اديب لا يقدر  
 ان ما يوجد من التي جزية وفيها لا يصدق اذا قل لا يتبدل ان لان فقل لعن الزمة  
 ليسوا بمصارف هذا الحق وليس له وفيه العرف الي مستحقه وموصلي المسلمين كذا في الس  
البرية ولا يتغير هذه الاستثناء والموت حاله عنه لا يخزي اي لا يصدق الخزي في شيء من  
 ذكر لا في له وان اي جارية تقول لم وذلك فيصدق لان كون حرمها لا ينافي الاستثناء  
 واخر ان بسبب عزية من جهة فكان البنية الولد يؤخذ مناد مع العشر من الذي نصقه  
 والخبري الفريه كذا امر رجعي امره عنه سعادة ان بلغ مالا مضافا ولم يعلم قول واحد  
 اي لعن الخطب منا وان علم اخذ منه لو كان ما اخذوا منها بعضا وان لم يسل اي مالا مضافا  
 لا يؤخذ منه شيء وان اقر ساني الصابية بيته لكان الويل فيهما ولا يؤخذ شيء من اي الخري  
 ان لم يخلو من شيئا منها ليعمر في اعلم ولا يخلو من شيء منكم بالكم ارم عشر اي لا يؤخذ من الخري  
 المصغر العشر مستقلا ثم قيل الخول اي لا يؤخذ من له يوشر لان لاخذ في كل واحد استقام  
 المال وحين المستطاع وعز ثانيا ان جاء من داره لا يرجع بامان جديد وايضا اخذ  
 بعد الخري لا استصلا بعشر الخري يؤخذ العشر من قيمتها لا الخري اذا امر بها في ان الخري  
 في ذات العلم لها حكم العيون والشرع منها اختلف دولته لا شغل والشرعها ولا يصدق في  
 ما من مع تاجر يكون ربحه نظيره وانما لا يعرف ان ليس بنائب عن المالك اذ له الزكاة ومضاربة  
 اي او امر القديس بها لم يعرف انه ليس بملك ولا نائب عنه وكسب ما دون يدونه لو ليس  
 شعه موافق اي عزم ما دون فقط فلو لا يؤخذ منه شيء والا فكيف لولا ان يصدق يؤخذ منه  
 والا فلا بد ان من الخري ارجع يبيع او امر على ما شر البقاء فعشره في امره على ما شر العدل يؤخذ منه  
 ثانيا لان القيس من حيث منكم بخلاف ما اذا اقبلوا على ما افادوا اخذوا الزكاة وفيه اختلف لا  
 تؤخذ منهم ثانيا اذا اقبلوا عليهم السلام لان القيس من اهلهم باب اذا كان موصلا  
 تحت الارض مطلقا سواء كان جلفا او بدقي العباد والمعدن يطبع والكثير مدقون حسن  
 معدن لقد وهو الذهب والفضة وحديد ونحوه كالمعدن والانس ونحوه في الارض حراكم  
 او غير مبياني بياني وباقه ملكها اي الارض في ملكك والا اي لو لم تكن لقلو لجدلا  
 شي في اي المعدن ان وجد في داره وداره رواتان ولان ياقوت وزمرد ودرج  
 وجدت في جبل فهو اعم من الفخس في الجبل ولذا ذهب في جميع الجواهر الموصوف من الجان  
 ان يكون دفين لما حلت فيه لئلا لا يشترطية اكثر انما لا تكون غنمة كذا في الم  
 ان يبيع ولو لم يبيع وكذا جميع حية تستخرج من البحر في الذهب والفضة ما كانا كاسترا



في البحر كثر فيه سمكة الاسلام كما يكتب عليه الشدة دعتا للقطعة وسيلية حكمة في موضع  
وما فيه سمكة السمكة كما لا تقش على العلم حسن وباقيته لا تكمل الحق فان كان حيا لكان واما  
توانا لوجها واما فيت المال ان حكمت اي ارضه واما اي وان لم يكن كالمعاور والجليل  
قلوب لجدد حيا كان وبعدها سمي الوذيا صغيرا وكبر اعيا او نقرنا لهم من الغنم عموهم لكان  
للمتامن فان الواحد اذا كان حريا مستلما يستره منه ما اخذ الى اذا عمل في الغنم  
بالاذن من الامام على شرط حد المشرط وان حطامها اي العنامة قيل بعز جاهد لان كثر  
غالبه كثره وحيل في زماننا موكا للقطعة اذ قتل عهد السلام رجل في الحرب  
وقد جدد كذا في هذه دار الحرب لله ولا حسن سواء دخل ايمان او لا وكان السبق يد  
على ذلك بما في العلم يجب للنفس ان لا تلحق متلصحا غير مجاهد ولو دخل في غنم  
اي لم يمتد وغنم وغنم وغنم فاما كثر فيهم حسن وفي وجوه اي الكبار متامن في ارض  
مملوكة ناهل الحرب رده الى ما كانا احداهم الغنم والخيالة ولو لم يره واحده منها لكان  
دار الاسلام ملكا موكا في حرب كالمملوك بشره فاسد او وجد الكاريد اي من مملوك من  
دار الحرب عموه اي من متامن لم يره ولا حسن لانه لخط متلصحا كان الخاوية اليها وجد  
متاعهم في ارض غير مملوكة حسن وباقيته لولجد قد في الوقاية وان وجد وكان متاعهم  
في ارض منها لم تكن حسن وباقيته لولجد انما لانه نقل مستلما وكنت في الخدي  
في اخر الياس نقول متاع وجد كذا رافوا لذي وجده وفيه الحسن كذا عبارة لا تساعد ذكر  
لان الغنم انما لعل وجد على صغر النبي لعل على غير راجع اليه المتامن بدليل السبيل  
في السبيل وصبر منها راجع الى دار الحرب فالجني ان وجد متامن كذا متاعهم في ارض  
الحرب غير مملوكة حسن وباقيته لولجد وهذا مع كون غير مطابق لبيان الخدي غير مجاهد  
في نفس اما الا في قطار واما الثاني على صرح راجع الخدي وغيرهم ان نفس الخدي يجب  
لها يكون في معنى الغنم وموتها في يد لعل الحرب ووقع في ايدي المسلمين باكتاف  
الليل والركاب والذكورية الوقاية ليس كركلان انسان كما لندم والادوية من دار  
الحرب لم تقع في ايدي المسلمين فالنصارى ان يقطع وجد عاقله ويقتلها ابدا لفقوا  
او يتروك لعل منها وتضاف لارض الي المسلمين هذه ايمت الجاهل الى الصائري وانه اعلم  
**باب الحرب** يجب العز على من ارضه من سبيته سبيته في كذب الجاهل  
وعز لجيل وان قال العسل في غره وفي الخزانة ما يوجد في الجبلان والبراري والواث  
من العسل والفقرة ان لم يجد الامام فله الصيد وان جاء فيه العسل من مالي مقصود وعن

القول في  
القول في  
القول في  
القول في  
القول في

يومئذ لا عرش فيه سوا رباقه الا بلادة وفيه مسجى من ارجاء اي ماء اودية بلا عرش لها سوا  
 وطون خمسة اوسن والوسن ستون صاعا والمصاع ثمانية اربطان والربطان اثني عشر اوقية والوقية  
 اربعون درهما في ثمانية اربعة ابعين سنة حتى تجب في الفخار والطين والطين لا يجزى الا في الفخار  
 ما في خمسة اوسن لانه على المصطب كالخشب في القصب ونصف عطف على الفخار وجاز  
 بالمصطب اي وجب نصف العرش في مسجى غرب اود الذي به يقع الموقن اي يجب العرش في الاول  
 ونصفه في الثاني ولا يرفع اجرة العقال ونصف البعل وكري الا بقار واجرة الحافط وهو ذلك  
 اربعة اشراج المندق فانه شراخ لحدية وغيره من ارجاء اي وجب العرش في كل المقادير اي يجب نصف  
 في عشرين تعبلي وكوطفا او الفوق اسلم او اشترى لها من سلم او ذوق فان العرش يوضع من ارجاء  
 اطفالا في موضع مسجى من ارجاء اطفالهم ولا يرفع عنهم العرش المضاعف بالاسلام ويجوز المزارع  
 في عشرين مسجى من ارجاء اي وفيه لم يذكر في الوقاية والكثرة القنوع وعرضية للحدية فان المزارع الجبل  
 الا بالثقة من الزيادة في ذلك الغرض ويجب العرش في مسجى من ارجاء اطفالهم بالثقة او ردت عليه لفساد  
 البيع او خيبر الرخاء او الرقبة او العيب نقضاء شغلون قوله ردت يعني ان المشتري قد ردت  
 عن ربه ثم اسد هاتمه مسلم بالثقة او ردت عليه لفساد البيع او خيبر رتاعاد عثرة في الممانعة  
 في ردة في جعل وان سنانا من ارجاء كمن المسلم ان سناها ما في ونوساها ما العرش  
 وسيله بيان المياه العينية في كتاب المهاد واثني في عين قيس ونفي مطلقا اي سوا كان العين  
 في ارض عربية او فرجية في مريضا الصالح للزيادة في ارجاء في ارجاء فرجية وهذه  
 اي وقت هذا العرش هذا المهاد الذي هذا لحدية في مريضا الصالح في وقت وقت اودرك  
 وهذا هو عند حصوله في الميراث وفيه المدة في مريضا الصالح في وقت وقت اودرك  
 التوزيع **باب** **المحاورق** هم القبر من من لم ياله دون القصاب والمكسكين  
 هو من لا يتبع له والعامل اي عامل الصدقة فيعطي من ماله وحيوانه وبعوله  
 غير مقدبا للمنفق وان استغنى كذا في الزكاة لا تزاد على الصدقة قال ابن القيم وانما يتصدق  
 والاعطاف من الزكاة ولا يملك حيا باضا عنه دينه او كان له مال على الناس لا يملكه اخذ  
 وسيله سبيل الله منقطع الغنى عند له يوسف اي الفقراء هم منقطع لخارج تصدده اي  
 الفقراء منهم وانما هذه بالذكور في دوله الغنى للمكسكين لزيادة حاجتهم بسبب انقطاع  
 والى البسبب من المداخر سبب في ماله الطريق في ازالة الاخير الزكاة قد جاحت والى  
 كان له مال في بلد ولم يقدر عليه في المكان ولا يملك له ان يحدد كسر من جملته فالحق  
 من يوجب في غايه من وطه ماله وان كان في بلد ولا يملك له ان يحدد كسر من جملته فالحق

في الزكاة  
 في الزكاة  
 في الزكاة

واما في الزكاة وهو زكاة المال لا زكاة  
 العشر وزكاة الوتر بقدر الوتر  
 بشارة الا ان ما في من المال يوفى  
 على كل ما يستحق بدونه ولهذا لو  
 المال لنفسه زكاة الى الامم لا يجوز  
 العمل بشارة ولكن في احدى بيوت  
 الصدقة ولهذا لم يخل الفاعل الراسم في  
 وجب له لونه في الزكاة فيعطى له ما يملكه  
 ما يكتسبه من المال لا يملكه لانه لا يملكه  
 لانه لا يملكه لانه لا يملكه لانه لا يملكه

أي لا يفرق إلا ما هو وقاله المتأخرون لا يجوز أن لا يعرف إلا ثلاثة من كل صنف إلا شاء مسجد  
 أي لا يجوز أن يبنى بالركعة مسجد لأن التكرار فيها لم يحد وكان إنشاء القنطرة والحدود  
 القنطرة كانت وكري الألفاء والجمع والجمعاد وكلها لا يكرهه فكيف سيف وقفاة ديب  
 ولو فيه دين حرم والمذوق فيق فان فيه بغير امر كان بترعا ولا يجوز من زكاة ماله  
 ولو فيه بامره جازكاة تصدق بها فيخرج فيكون القابض كما في كبرية قضاء الصدقة وتفن  
 ما يعتق أي لا يشتري بها رقة يعق فاعلم انك فيها ولا ياتي من غيرها ولا ياتي من غيرها  
 وإن علا وخرج وكفى سفل أو نوحية أي لا يعطى زوجه ولا زوجة ولا زوجة ولا زوجة ولا زوجة  
 في المتأخر عنه وملكوك للزكي أي ماله وماله ولم وله وعبد اعق الزكي بعقده لانه  
 بمنزلة مكاتب وعبد اعق الزكي انصر حصة يعق اذا كان العبد من اثنين فاعق احدهما  
 وهو معر يصير لم يجر للتدبير اللغو دفع زكاة ابنه لانه لم يصب له نصيبا لكانت له  
 لانه من ماله وعندها قل في الهداية والاعية قد اعق بعض عتق له ج لانه من ماله  
 عتق وقال لا يجمع ابنه لانه مذبون وانفق في كرمه بما ان قوله قد اعق بعض لا يجوز ان يكون  
 جبا للفاعل ويرجع ضمير الي للزكي لانه لا يناسب قول وقال لا يدفع اليه لانه مذبون وعندها  
 فان العبد اذا كان كله لم ياعق بعضه كان كله حرا بالادب بل يجب ان يكون جبا للبناء  
 الفعول في تصور المشتري في عبد بن اثنين اعق احدهما نصيب وهو معر جبه يتأ في هذا  
 التعليل ولما كان في اعق شيئا لفاعل معهما في نفسه وان لم يصب التعليل وكان لا فلا قول  
 قد اعق بعض في الصورة المذكورة في غاية اللغز بما للتبعية ذكوت المسألة الاولى في  
 الحق ولا يلا نهاية الترجيح غير اذ كثر في الهداية والثانية بعبارة تدل على هرا على المذكورة  
 ود بلفظها مثل المذكور في الهداية وبه وملكوك لان اكثر في افعي لم يولد وطفله لانه بعد  
 غنيا حال ابيه بخلاف الكبر وان لم ينعقه عليه كذا امرأه لانه ان كانت فيق لا تعد غنية  
 بيسار الزوج وبقدرة النفقة لا تقصر موصرة وبنيها ثم وهم ان جبا وبغير جعل  
 وعقل والدار في عبد المطلب لعلهم ياتي بها ثم ان ناس قد حرم عليهم عتق المسألة  
 اسوال الناس وواسا لهم ومواليهم اي معني بيها ثم لما قدر ان مواله اعق منهم  
 وان جاز المتلوعات من الصدقة والآ وقاق لهم اي فيق ها ثم ومواليهم انقضاء العتق  
 المذكورة فيها ولا ياتي لقولهم لمعاد يعقوا عند خدما من اعيانهم وردة على قرا لهم  
 يعني المسلمين وان جاز عنوها اي صدقة في الزكاة كنه اي للذي وكان العتق والمواضع  
 يجوز له دفع نحو في مبطا انه موصى فظهر كونه عبدا ومكاتبه بعد جاز لانه بالبيع

إلى جسد يخرج من ركبته والذكر كمن له ذكبة كجاءه حتى قلع ثم التحرك ولو ظهر فانه  
 أو كره أو أنه أبوه أو ابنه أو أخيه لا يعيد بها لأن الوفاق يباحن الأشياء بالاجتهاد  
 لا القطع يعني الناس بما يقع عند كراهه استنبطت على القيد ولو لم يشر بالعادة  
 كان من هذا فيه أيضاً فافهم فيه وفي قوله مع غير الشارة لأنه إذا دفع بغيره لكان  
 المحرم وكس الاعاء أي جاز اعطاء ما في درهم فصار مباح أكثر لانه لا لاداء له سنة  
 العقل لأن الزكوة أمانة يا فتكم والمهر مع الله في حاله المحرم غير واقعي غير ما بعد تمام  
 التحريم فبما يقع غير التحريم في ذلك يكون غير الفقيه من كمن عدا بغير منجاسة وتنفذ إلى بلد  
 آخر لأن فيه تعويق حتى يجوز تعذيب قريب وأحوال يعين ذلك إذا انفصل إلى القرابة أو الأقارب  
 أحوال من أجل هذه طائفة من السنة أو زيادة دفع الحاجة ولو نقل إلى غيره جاز  
 وأما في حالة الطلاق مطلق العقل وتب دفع مغيبة عن سؤال يوم ولا يسأل  
 من له قوت يومه **باب الفطرة** أي صدقة الفطر يجب على كل مسلم ولو  
 صغير أو غيب أو زكوة فاضلة حاجته الأصلية وأن لم يتم وقدر زيادة أو لا يفي بهذا  
 الصواب يحرم الصدقة وقد سبق لنفسه سفلى بولجي وطفلة الغير للجب على  
 توليه أكبر وطفلة الغير بل من ماله ولو لم يولد للأب احتراز عن جسد ولما انفصل فافهم  
 لما يجب عليه ولم ولو كان مدر أو أم ولد أو كافر أو ألقى وجهه عطف على نفسه وجب  
 الباقي إلا بعد عوفه أي إذا كان العبد ابتداء وقت الفطرة لما يجب إلا ذلك ما دام أبناً  
 فإذا أعاد يؤدى لما فيه ولا كفاية لعدم الوفاة ولما يجب عليه أي الكتاب لنفسه  
 لغرم لأن ما في يده ماله ولا يملكه مشترك بين اثنين على أحدهما تصور الوفاة ولو لم  
 في حق كل منهما وكذا العبد بين الاثنين عند بيعه وإن بيع المملوك للمشتري من غيره  
 فجار أحدهما سواه إذا مضي يوم الفطر والميراث بقى فعلم من يصره لأن الكافر قد قضا  
 فانه لو رد بعد ذلك قديم سكر البائع ولو أجبر بشئ الكافر لا يشترى وقت العقد  
 فيوقف ما يتي عليه من برخلون بولسحب أو دفقة **الوصية** أشارة إلى أن المراد  
 بالدينين المشهور ما يتخذ من البر لماديق الشريعة استبرأ من سبب نقص صانع وأعلن  
 يجب ومن ثم أوصى صانع بما في من صانع يبيع الفداء وبينه فانه الصانع لا يبر  
 من محرم ولو لم يشر أو من حدس وأما قدرها لافقة التعاقب بين جاتها عظامه صغيراً  
 أو عظمها أو كتمان الخلق بغير جهل بطوبى فإن التملوت فيها غاية الكثرة بطلت غير الفطر  
 بطلت أيضاً يجب لمن مات قبل أي قبل طلوع فجر الفطر أو ولد له بعد أو أسلم عليه عليه



انفقوا بغير حق استحقوا ان يعاد بفيد الوجوب دون الفدية بهذا الحديث مما في الحديث مما  
 تقرر في كتب الأصول جميع الصوم رمضان والنذر للمعدين والنقل بينة جرس السبل في النسخ الكبرى  
 لا على خلافها فانها في الرعي من الصبح الى الغروب والعصا الكبرى مستصدة فوجب ان توجد البنية  
 قبلها ليكون موجودا في أكثر النهار متوحدة كما كان وهذا هو الاصح لما قبل في الرد على  
 ما استدل به من ان من طلع الشمس في غروبها وجب الصوم مطلقا أي البنية وبنيته  
 انقل ونقطه الوصف في الله رمضان لما تقرر في الأصول ان الوقت سبعون يوما وصوم رمضان  
 والاطلاق في المتعين تعيين والطلاق في الوصف لما بطل في أصل البنية فكان في حكم  
 مطلق مغيرا ليس في الزمان اذ هو في سائر اجسام او باسم غير اسم ربوه لا في خلاف  
 فضاء رمضان حيث لا يتعين في وقت الا اذا وقع الحية من مريض او سافر حيث يحتاج  
 الى التيقن ولا يقع رمضان بل يقع لما تقرر لعدم التيقن في الوقت بالاعتقاد اليقيني او القدر  
 المعين يقع غير واجب بوجه مطلق أي اذا نذر صوم يوم سبعة فبطل في ذلك اليوم واجبا  
 آخر يقع غير ذلك الواجب سواء كان سائرا او متناهما او موصيا او موطئا لباقي وهو قضاء  
 رمضان والنذر المطلق والكفارة البتية من البتية والمرد البتية من السبل واستيقن  
 ان ليس بها وقت معين فلا بد من التيقن من البتية ولا يصح يوم النذر المطلق ما دونه  
 يوم من شعبان احتمل ان يكون اول يوم من رمضان وانما ذكر في النسخ لما ذكر في صاحب النسخ  
 عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال نعم ما تقدم من الشهر بصوم يوم ولا يوسمين الا ان يكون  
 بشئ يصومه احدكم الحديث قال النبي وسأرسله صاحب الحديث عن يوم النذر بقصد  
 جميع ما تقدم وعرفتم ان يصام اليوم الذي سكره ان تطوعا اصله لا ذكر فيه الواجب  
 لما روي في صحيحه في الصحيح وسئل يقع تطوعا لغيره صلى الله عليه وسلم فلا يتأدى به الواجب  
 فان صام تطوعا او واجبا وطعمه رخصا بغيرها أي التطوع والواجب يتبعان تحت أي  
 رمضان والآية وان لم يطعمه فبها عوي ان يقع على نية من التطوع والواجب والواجب  
 انقل ان الحق مستعمل بان يعتد به يوم الجمعة او الخميس او الاثنين او احدى يوم النذر  
 وذكر ان اصام شعبان كله او نصفه الاخير او عشره او ثلثه منه ومبصوم فيه الخواص  
 كما شئوا وانما في احدا بالاجابة ويطعمه غيره بعد الزوال بعد النية والرجاء المستحي  
 لا يصوم ان يولي ان يصوم ان كان بعد من رمضان والافاق لعدم التيقن في عدم علم توجد  
 البنية كما ان نوي ان يصوم هذا صامه والافاق خطر ذكر ان قال ان اصامه ان كان الله  
 حتى رمضان والآية واجب آخر لقد دلت آية من سورة هود سيرة المؤمنين

واجب لئلا يقال انما صليتم ان فقد احرص رمضان والاعظم ثقل وانما كان ثاقلا لا تفر من  
 مزوجه فان ظهر رمضان فسد لوجوه مطلق الدين والاعظم فيها اي الوجوه والاعظم  
 اما في الاول فلا متردد في الوجوه اخترعنا بفتح عنده فيجب مطلق الدين فيجب في الغل  
 واما في الثاني فلو جرد مطلق الدين عن جهته لم يكن عليه ما انقصا لعدم التردد في الغل  
 قصد اهل سقطا لوجوه حرز منه لا يخل الدين ثم ان شاء الله يحكي ان قال وبيت ان  
 اصوم هذا ان شاء الله تعالى عن شمس الدين الحلي انه يجوز كراهية الحائض ان يصلي هذا رمضان  
 او هذا قطر وحده ورد قوله اي رده لما كان نفرا فصام في الاول والثلث اما انما  
 يلقوه عدم صوموا في ربه واهل البيت في ربه وقرء طاهر واما الثاني فلا احتياط فيه  
 في صوم ولا يخل الا مع اتان لغير عدم صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون  
 وانما يخل في المؤمنين فيجب فقط لا كفارة لان الغاية في شهادة بدين نبي وفي قوله  
 العطف لا ورث شهادته هذه الكفارة تدرك بالجملة ولو اخطأ قبل رد القاي شهادته  
 اختلف فيه والصحح عدم الكفارة ولو اكل راي هذا رمضان ثلثين يوما لم يخل الا مع  
 القاي ولو اخطأ في كفارة عليه وفصل ما دعي في لفظ الشهادته صوم بطل اي اذا كان  
 بالاساءة على نعيم وبارك من هذا ما هل قبل وكافة فت او اني واحده داية كرف  
 تاب لانه امر بوجوبه وليس روية الاخبار وهذا لا يخص بلفظ الشهادة ويشترط تعدد  
 لان قول القاص لا يقبل في القيات وشرا لفظ انما كان بالاساءة على نصاب الشهادة وهو  
 جلال او رجل وامرأتان ولفظ الشهادته تعلق بفتح النصاب وهو العطف فاشبهت  
 حقوقنا الروحاني لانه كمنع الامة وطلاق الحرية ولا يقبل في شهادة محدودة في  
 نصاب تكون شهادة وبطلانية اسما شرطها اي الصوم والعطف بفتح نعيم يحصل  
 الصلح بجرهم وبكسر الغل بعدم نواظريه على الكذب وبعد صوم ثلثين بقول عدلين  
 حل العطر لوجود نصاب الشهادة لا يقول حل واحدا لان العطر لا يثبت بقول واحد شهادة  
 عليه ولا في العطر في الاعمال المذكورة اختلف في اختلاف المطالع فيجب فان سئل في  
 يجره وقال بعضهم لا يجره عنه ان اري لعل اهل بلدة ولم يره اهل اخري يجب ان  
 يصوموا بوجوبه او ليس كذلك ما كان في من قال لا يجره باختلاف المطالع واما في قول من  
 اجره بظن ان كان بينهما تعارض فيجب لا يخلط المطالع بجره وان كان يحكي بغير  
 لا يجره ولكن المطالع لا يجره ان لا يجره ان لا يجره ان لا يجره ان لا يجره ان لا يجره  
 وان اتصال المطالع من شعاع الشمس فيجب باختلاف الاقطار لان دخول الوقت وفروجه

[illegible]



القول المتعارف بقرينة الشكوك لزمه الاستسكان قضاء الحق الوقت تستعاضا بالصيامين كما لو شهد  
الشكوك في بعض اليوم كذا في غاية اليقظة ان لم يقص الى خبر ان وان اخطأ لان السبب  
في الصوم هو كونه في الشهر والاهلية بعدد سنة عند اختلاف الصلوة فان السبب  
فيها هو الحزب للفقهاء بالاداء او جزه يسبح ما بعد الطهارة والتحرية وذكرنا ان  
يقوله وان جامع في اداء رمضان احقر من قضاءه او جامع في احد السنين او اكل او  
شرب غدا او دولة احقر من نحو التراب والحجر عند ايدما ذكر من قوله جامع الى ههنا  
او اجماع فظن ان مقوله فاكلا عند اقبض وكفر جزاء لقوله وان جامع في الواجب ككفارة في  
صورة الاجتهاد لان قضاء الصوم بوصول الشيء اليه باطنه لقوله صلى الله عليه وسلم انما احقر فاد  
ولم يوجد ان اذا افشاء سقت بفساد صوم في ككفارة عليه لان الواجب في العاقبة لا اخذ  
بغضه في بعض النسخ في شبهة في حقه وان كان مخطئا في نفسه او كان سمح  
للخير وموقوله لم اخطأ في الحج والعمرة في كل من لم ينجح ككفارة لان قوله  
الرسول لا يكون اذ هو حرج من قوله لا في وهو اذا صلى عند اقوال الرسول الحجة واما  
الخشية فقد اولى بان عدم مرهاده مما يمتا بان لم يقل ان عدم ذكر اي ذهاب شارب صوم  
بالجملة يدل على انه علم سوي بين الحرام والحلال في الا لا يفرض صوم الحرام  
كالطاهر وكفارة احقر من رقة وان عجز عنه فصوم شهرين متتابعين وان عجز عنه  
فاطعام ستين مسكينا وانه اي جلد في طعام او ماء او مرة او حرج لم يقص  
سواء العلم او لا لقوله لم من ذره التي ليس عليه عاه ومن استقفا هذا في تفسيره ويستوي  
سواء العلم وما دونه فان ساء ان العلم وعاه وهو انما صام لم يفرض في النسخ وهو قوله  
عجز كذا في النهاية ادلم يوجد صورة الاخطاء وهو ان يتلوا ولا معناه اذا لم يتفديكم  
عادة او اعاد اخطأ بالاجاق لوجود الاحمال بعد الخروج فيتحقق صورة ان فساد  
او ان لم يلاء لم يفطر لما روي ان اعاد في التفسير فانه ان اعاد القليل فسد صومه عند  
عجز لوجود النصح ولا يفسد عند له يوسف لعدم الخروج وهو الصحيح ذكره ابن القيم  
استقفا ملكه اخطأ بالاجاق لما روي ان فلان في جوفه اربعة اعمدة والعمدة لا تخطأ  
بالقوله اما قل من ساء اخطأ عند الطلاق ما روي فلان في جوفه اربعة اعمدة وذكر  
لا يفطر في الصحيح وهو قوله له يوسف لعدم الخروج ويتا في التفسير في قوله وان  
فان عاد اليه نهى لم يفطر لما ذكرنا او اعاد فيه روايتان في رواية لا يفطر لعدم  
الخروج وفي اخرى لا يفطر لكثرة النسخ واما العلم فلا يفطر عند ايه وهو عند ايه

من قوله تعالى انما الزكاة والصدقة حوائج عند من يقول ان وجوبه قوي في الزكاة عند  
من يقول انه قوي وسيله بيان وشرطه ان يتوا وجوبه انما للزكاة ان يكون له في  
المال كالمزاج والذات له الزكاة او بنية الزكاة اقل من وجوبه في غيره في وجبه  
الطعام ما يات به في قوله او ايها الذي كونهما واداة بنية لا في عبادته فلا يتبع ما يات به  
مقارنة له اي لاداءه بالجميع المصدق او معارضة له من ملجوب هاهنا ان الزكاة من الزكاة  
قد الواجب ان يكون الزكاة وتصدق الى الغير ما يند سقط ان يكون او يتصدق به على  
نية فانه اذا تصدق بكله وحصل الجزاء الواجب فيه فلا حاجة الى تعيين شخص وان تصدق  
بجمعه سقط ان يكون عند محمد وعنده يوسى لا واما وجوبه فيقول في اي يجب على الزكاة  
لا في جميع العروق انما له في هذه النسخة انما تصدق بعد الترخيص وقيل قوي لا واجب  
على الغير فانما يتبع الامر للخالق وهو قول اكثر في وقيل انما يات به في الزكاة بعد الترخيص  
عن محمد من الزكاة من غير شرط يات به في قبول شهادته لا يتبع في الزكاة ما اشترطها فتعيب  
خبره لا يصير الزكاة وان نواه لها متكلم لم يبعد مثلاً اشترى امة للزكاة فزادها لخدمة  
بطلت الزكاة لا يقال انية باسكان لا استخدام وانما في الزكاة بعلمه لم تكن للزكاة حق  
يسمى ان يكون في نفسها الزكاة ان كان دراهم او دينار فهو انية بالعلم لا في غيره ولم ينع  
نية وهذا يصير للزكاة حقيقة لا يكون للغير مسافر انما لا ينفرد في ان يكون  
للزكاة بالنية لان النية لم تنصل بالغير في المورث جبراً كما انوارت جبراً ما صدق هذا  
للغير وان لم يقصد منه العمل به فيموت قبل ان يقران النية بالعلم انما الذهب والفضة  
كذلك في اية النية واما ملكه ذهب او وصية او تركة او حصة او صلح او غيره وكما في اية النية  
بالنية لا تنصل بالعلم من قوله انما هذا عند يوسى واما غير محمول في صير لخدمة لانها لم  
يقارن عليها وقيل في ذلك في العكس لان في النية في النية في النية في النية في النية  
واما ما ذكر في النية انما يكون للزكاة كذلك في النية في النية في النية في النية في النية

**صدقة السوم** هي جميع سائمة في الكنفية بالزكاة في الكنفية واما في الصدقة في الكنفية  
التي هي في الكنفية نصف الزكاة لا يكون سائمة فلا يجب فيها الزكاة تصاب في حسن الخصال  
وعشرين تحت جميع كنفية وهو لا تولد من العرق والجموع والسنين من سن في تحت عشر  
او عشرين جميع عرق خاة عليها تصفت الثمان وستمائة كنفية في سائمة واما في النية  
عفو كنفية في سائمة النية في النية في النية في النية في النية في النية في النية في النية  
طهنت في النية في النية في النية في النية في النية في النية في النية في النية في النية في النية





ما عرفت حال العسر واليسر وكلام المحاجة والرافقة مع مكان أخذ المستواد اشتاء  
الحول من جنس النصاب بغير ما عليه في كل سنة من نصابا فتستأدى الشاء الحول من جنس  
عنه اليه فكأن به من كان له ما يئد درهم في أول الحول وقد جعل في وسط ما يئد درهم  
بغير الدية إلى ما يئد ويصير ذلك الكفر والركن في النصاب لا العفو عند بلع ولا يوسف  
فإن في ذلك ما يشاء فالواجب عليه وهو شاة أنا هو في أربعين العفو في حقه لو هكذا  
سواء بعد الحول والواجب في حاله وعند محمد وفيه سقط قدره وهكذا في العفو  
بعد الحول يسد الواجب وهكذا البعض حصته ويصرف الثلث إلى العفو إذا قلنا لم  
يجوز للثلث العفو في الواجب بما حاله كاد اهتد بعد الحول من مائة مائة أو واحد  
من ستة مائة إلى مائة في وجوب شاة في النصاب بغير الرجاء للثلث العفو في حق  
النصاب بغير كاد اهتد من مائة مائة أربعين مائة أو أربعين مائة في العفو في أحد عشر  
إلى النصاب الذي عليه وهو مائة مائة وعشرين إلى ست وثلاثين في وجوب ست مائة عشر  
سواء للثلث العفو في النصاب والعفو في حق الواجب في أربعين من مائة أو واحد  
عشر من أربعين وفي حق ست مائة من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر  
فإن ذلك الذي جاوز العفو يعرف إلى مجموع العتب في حق النصاب يعرف إلى العفو في العفو في العفو  
أحد عشر إلى مجموع ستة وثلاثين أي كان الواجب ستة وثلاثين من مائة أو واحد عشر  
وفي حق ست مائة أو الواجب ثمانية مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة  
لو هكذا من أربعين مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة  
إلى نصاب في هذا النصاب في باقي أربع مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة  
شأن أو خمسة وثلاثين أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة  
في حق أو ثلاثة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة  
وركة التوالم وركن مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة  
ربما في التوالم في إعادة ما ذكرنا من حرف التوالم في إعادة ما ذكرنا من حرف التوالم في إعادة ما ذكرنا من حرف التوالم  
وإن أخذ التوالم المذكور في حرفه في إعادة ما ذكرنا من حرف التوالم في إعادة ما ذكرنا من حرف التوالم في إعادة ما ذكرنا من حرف التوالم  
العادة في مسقطها من مائة مائة وثلاثين مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة  
أربعة عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة أو واحد عشر من مائة  
عرفت أن سبب وجه التوالم في التوالم في حرف التوالم في إعادة ما ذكرنا من حرف التوالم في إعادة ما ذكرنا من حرف التوالم في إعادة ما ذكرنا من حرف التوالم

لا يصلح للمامة في غيرها أصلي فيها فحان المسافر والعمدة للمجي وقال زفر  
 لا يجوز لها غير ولجميع عليهم كالمجي والرافة ولست انتم أهل للامة وإنما سخط  
 منهم الوجوه في تحقيقها فخصه فادأعزوا فمخرج فمضاه كما سافر لما صام بخلاف الجعية  
 لأنه غير أهل للرافة لأنها لا تصلح امامة للمجاهدين وتنعقد للجمعة **بهم** أي خصوصهم  
 جعية لا يجوز غيرهم جانت لأنهم صلي للمامة فالواقي أن يعطوا المأذنة ولو وجه  
 أي للجمعة ثم احتراز عن التواضع من عذره وسجود **والصلوة** أي من صلاتهم  
 للجمعة جماعة متعلق بقوله ظهر معذره وأما قوله لما جازم الاختلاف للجمعة **لأنها**  
 من جملة الجوامع بخلاف أهل التواضع أو الجماعة عليهم ولو صلوا اجزأهم  
 أن يستجروا في صلاة ومنه يعلم كراهة ظهر غير المعذور بطريق الأولي **وكان** أي  
 غيرهم أي غير المعذور والمجروح والمساقر قبلها أي للجمعة لما مر من الاختلاف  
 فإن ندم واد أن يحضرها وسعي إليها والامام فيها أي المصلون بطل طهره  
 بمجرد سعي إليها سواء أهدى لها أولا وقال لا يبطل جعي يدخل مع الإمام بن السبي  
 دون الظهور فلا يقصده بعد تمامه والجمعة فوقه فتعطفه وصار كالتوجه بعد  
 فراغ الامام وانه ان السعي إلى الجمعة من خصائص الجمعة فيزل مشركها في حقها  
 الظهور حيثما يتعدى ما بعد التوابع منها لا يلبس بسعي إليها ولا يعنى  
 ما أدركه في التشهد أو سجود التشهد أي بها لأن مزادك الامام يوم الجمعة حين صعد  
 ما أدركه ونجى عليه للجمعة عند حيا القول به من ما أدركتم فصلوا وماذا كنتم فاقضوا  
 وقال محمد أن أدركه بعد أكثر الركعة الثانية يعني عليها للجمعة وأن أدركه قبلها يعني  
 عليها الظهور لا يستحق الامام للخطبة أصلا والصلوة بدله يعني أن استحقاق الخطبة  
 لا يجوز أصلا ولا للصلوة ابتداء بل يجوز بعد ما أحدث الامام وهذا معنى ما قال  
 في الهداية في كتاب أدب القاضي بخلاف الأمور باقامة الجمعة حيث يستحق لأنه  
 مما شرف الفوائد لقوته فكان الامامية أدنا ما لا يختلف وقد قاله غيره يجوز له أن يخطب  
 لأن أدله للجمعة مما شرفه القول من توفيق بوقت يعوت الآداء بالقسامة فكانت  
 الامامية من طائفة اذما بالاختلاف **لأنه** أي لما يجوز ذكر الغير من طائفة  
 لأنها غير آتية اختراع للجمعة ووجه أن الخطبة والامامة من أفعال الشكليات  
 كالقضاء فلم يجز لغيره إلا ما فاته فاذالم يوجد لم يجز وتحقق ما قاله الشيخ  
 أبو الحسين في حرجه ليدامح أكبر يجوز استحقاق القاضي أن إذا وجب الشك

من

مرهبة

الامكان

فكذلك الجدل لا يستفاد القضاة بالادون في حق سالم يؤخذ في حاله كان قبل الاذن  
 ويجوز استحقاقه بعد ما مضى اليه لانه مكره ذكره اذن السلطان كما مكره القضاة  
 بنفسه بين الناس واعتبر هذا بالوكيل ببيع اذ امكن غيره بخلاف التصدير  
 حيث كان ان يعبر لان المنازع يحدث بما مكره بملك فليكن مكره من غير فيكون  
 منصفاً يحكم الكس بخلاف ما عرفت فيه فانه مقرر بحكم الادون فيكون يؤخذ بالادون لم يرد  
 وعبر ما يجنبه من هذا وقالوا في مقام غير الغيرة لا يكون لان يقع عنه مقام  
 حكمه نفسه ومنه مقام غيره نفسه كان لان يقع فيه مقام نفسه والنفق ما يتبين  
 فان قبل من يجوز خطابه النائب بعد عدم اذ كان كما جاز حكم القضاة وتعليقه بالوكيل  
 عند حضور القضاة الموكلة عند عدم الادون فلما لا لان مدارها حضور الزكي فاذا  
 وجد حان بخلاف الجمعة اذا لا تدخل للزكي في اقامتها الا اذا ادن اي لا يجوز احتكام  
 لها الا اذا كان مأدوماً من السلطان لاختلافه في جواز ذكره هذا مما يجب حفظه  
 فان الناس منه ما فلول بالادون الاول وجب السجدة في البيع لعقود اذ اذويه  
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه ذكر الله وذود البيع وقيل لا لان الناس  
 لا الاذن لم يكن في زمن النبي عم والاوله البيع لان لو توجه عند الاذن الثاني لم يكن  
 من السنة قبلها ومن استأجر في الخطبة بالبحر في غير فوات الجمعة لم يقل وجهه البيوع  
 وان قاله في الجمعة في وجه السجدة في البيوع لان البيع وقت الادون  
 مكره كما نرى في كتبه الرواج والاصول ولهذا اورد بعض الشراعي لفظ الكراهة  
 بذلك الحرمة ونحوه في الاسام اي صعوده الي المشرع من الصلوة والخطام الي مقام  
 الصلوة لم يقل الي مقام الخطبة كما قال في الهداية لما مر في الخطبة وفاقه البيان  
 انها مكرهان من حيث تلحق الاسام الي ان يفرغ من الصلوة ومن كان في صلوة وان  
 كانت من الجمعة يتطوع بارسال الركعتين ثمان صلات ركعة صم اليها ركعة اخرى وسلم  
 وان كان في الثالثة اتم الاربعة فاما جالس على المنبر اذن المؤذن بين يديه وسق  
 ان يجلس خطبتين بها جلوساً فاما طاهر لانه اذ اورد الموارث وبعث بعد  
ما كان لا يبي ان يعطى غير الخطيب لان الجمعة بيع لخطبة كشيء واحد فلا يبي في  
 بيعها ثمان وان فعل جاز خطبة صبي بدون السلطان وصلى بالخطيب جان  
 كذا في الخلاصة لا بأس في تسوي يومها اذ اخرج من عمره البلد قبل خروج الوقت  
 اي وقت الظهر لان الجمعة لما تجزى في اخر الوقت وموسم فرجه الزوي اذا دخل

المصرع بالجمعة ان نوي ان يكت ثم يوم الجمعة تلزم الجمعة وان نوي ان يخرج في ذكر اليوم  
قبل الوقت او بعد لا جمعة عليه لانه في الاول صار كواحد من اهل العريضة وذكر النعم  
وفي الثاني لم يصروا فاقدم المسافر بالمصرع بالجمعة لا تلزم الجمعة ما لم ينوي الاقامة  
نحوه عشر يوما قاله قاضي خان كل يذنه ففتح بالسيف عنوة يجلب الخيل على  
سرها السيف من يدهم اليها فتح بالسيف فاذا رجعت عن الاسدام فذلك في سيف  
ايديك المسلي بقا لوكتم حتى ترجعوا الي الاسدام وكل يذنه اسم عليها طوعا يجلب  
الخيل فيه بالسيف ومروية الرسول هي اسم عليه كل يفتح بالسيف فيضرب الخيل  
بالسيف وسكة ففتح بالسيف فيضربون بالسيف كذا في التنازح انه والله اعلم  
باب **الجمعة** يجب صلواتها على من يجب عليه الجمعة بشرط ان يحيا  
وجوه يومه اية غير اية وهو الفتح وما نقل عن جماعة قال عباد الله اجتمعوا في يوم واحد  
الاول سنة والثاني فريضة ما اول بان وجوبها ثبت بالسنة سواء للجمعة فانها  
ليست من شرائع ابيد عبيد بل ثبت في كتاب الله فثبت بالجمعة بان الجمعة لا تنفع مدحها  
بغلاف العيد بل بانها في الجمعة متقدمة على الصلوة بخلاف العيد ولا قدمها في  
العيد ايضا جاز ولا تعاقبها للصلوة بعد الصلوة كذا في العناية وتقدم على الصلوة  
لجئنا ان اذا احتجوا بان كسر الفرس من عتاقه وتقدم صلواتها على صلاة كذا في  
القيمة ويجب يوم العظمى الاكل من الصلوة والاسباب له والاعمال والتجربة  
وليس احسن اليه لانه صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذا في يوم النحر  
بالنحر فيرجع فياكل من العجينة واداه الفطيرة ثم الحزج في الجبلة لقوله صلى الله  
عليه وسلم الخوف من المسئلة في مثل هذا اليوم وفي التهجيد تنفع بفتح قلب الفغير  
للصلوة والحزج اليها سنة وان وسعهم السجدة بالاسم ما حازهم لغير اليها في  
زمننا كذا في الاحتياط لا يكرهها ان يرضيها احد فالها ونقل الربيعي عن ابي بصير انه  
قال لا ينبغي ان يمنع العامة من ذكر فضلهم في الجلالة ولا ينقل مثل صلوة  
لانه صلى الله عليه وسلم لم يفعل مع حرمه على الصلوة ووجاز ليعمل بغيرها بخلافها  
من الادعاء للصلوة في الزوال لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والضحى على قدر  
رجمه او يحزن وروي ان قوما شهدوا اربعة الف سنة بعد الزوال فامرهم الله على  
ما لم ياتوا به الى المسجد والعيد ووجاز الاداء بعد الزوال لما حازهم يصلي لهم  
الاسام والعتيقين سكرًا وشيئا قبل كبريت له ايد في ثلاث في كل ركعة ويوالي

لا تترك

عليه

سنة



Handwritten notes in Arabic script, likely a continuation of the text or a separate entry.

بين الفرائض بين ان اسام يكره لافاضة ثم يستفح ثم يكره لتنام يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكره  
 تركه في ادا اقام الى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكره لتنام يكره لتنام يكره لتنام يكره لتنام  
 في الفرائض بعد الصلاة على كل اسم لا يرفع الا بعد الاذان سبوح مؤخر وذكر سورة الفاتحة  
 المأخوذة ويكفي من كل تكبيرين مقدار ثلث استسجعات لا يعلقها مع جمع عظيم والمأخوذة  
 شئت على ذكره بعد ولا يعلق بعدها خطبتين ولا على الصلوة السلام فصل  
 كذا كذا كذا في الصلوة فان الخطبة فيها فصل الصلوة لا يقرأ طه او الزمزم بعد جمعها  
 الحكم الفطر لا يقرأ في الايام فان قيل قد سبق ان المندرج اداء الصلوة قبل الزيادة  
 الى الثانية وادائها قبل الصلوة يحل وللجنة ليست الا بعد الفروج اليها فينكحها  
 انتافع قلنا لا ينبغي لان مندوبية تقديم الفطر على الفروج لا ينافي جواز فروع الزيادة  
 في اذان لا يعلم بعض الخراجين كيفية ايماننا فيعيد التعليم بالنقل اليهم فانه سبوح  
 الامام لا يفتي بغير ان الامام صلاه مع جماعة وفانت بعض الناس لا يعجبها في الوقت  
 وبعض لا يراها بصفة كذا فاصول العيد لم ترو في الاثر ايطلا في المندرج وتوجه  
 بعد الفريضة في العيد في وقت الصلوة في العيد اذا منع مرافقا متعاضدا بل عم  
 عليهم لئلا لا تشهد عند الامام بالصلوات بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل  
 الزوال او صلواتها في يوم غير وقتها او وقعت بعد الزوال فيقطعي لا تؤمر الى ما  
 بعد الفريضة لان الاصل فيها ان لا يفتي في كل صلاة الا ان تركها عارضا ثم لم يزل يعلم القم  
 الى العيد ولم يرد تأخيرها الى ما بعد الفريضة في الاصل وان الحكم لادبورة في  
 الفريضة الاحكام في الايام التي كان فيها الايام جازة لغيرها في الصلوة التي كانت امام المصل  
 بلا عذر بكونه وجاز تأخيرها الى الثالث في اي بعدد بدنها في الكراهة وقيل  
 موافقة بوقت الصلاة فخر ما دام وقتها باقيا ولا يجوز بعد عروجها لا يفتي في الفريضة  
 جوازها في الكراهة في الفطر الجواز في اوقافها الى العيد ما عدل من جوازها ولكن فيه  
 تأخير الكراهة الى الصلوة بخلاف الفريضة فيمكن بصفة الجموع في الكراهة  
 الفريضة في الفطر وحسب علم اسام في الخطبة بغير الترتيب والاشجعة بخلاف الفطر  
 والتمويه في موطن يجمع الناس يوم عرفه في موضع قسنتها بالواقفين في عرفات  
 ليس بشئ وعرفه في يوم عرفة غير زمان الاصول واليك في الصحيح هو الاصل  
 فيجب بغير الترتيب في الفريضة وكذا في الايام مودود له في الفريضة في الفريضة في الفريضة  
 الحمد وعرفه بغير الترتيب في الفريضة في الفريضة في الفريضة في الفريضة في الفريضة



على هؤلاء واستغفر لهم بعد استعصم أنكم كان غفارا يرسل الله عليكم منكم  
 حيث جعله سببا لرسال السماء أي الغيث وأن صلواتكم آتية جازية لا يقبلت غير ذلك  
 وقال لولا قلة الاسم في رد الآتون والقيم وعن أبي يوسف روي أن حقيقته قلبه  
 أن كان مريضا أن يجعل أعلاه أسعد وأسفل أعلاه وإن كان مريضا أي جبهة أن يجعل  
 العينين أسودا والأسيرين ولا يحضر في ذلك ما شئت من الرجز والما ينزل عليهم  
 الضربة العنة ويخرجون تلك الأيام متابعات لأنها أمدت ضربت ليلها الاغدار  
 ويخرجون مشاة في شباب خلق غسيلة أو مرقعة من ذلكين متواضعين خاشعين  
 به بعد ما كبرهم فيهم ويدعون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وقيل  
 لا صلوة فيه قال في القصة لا صلوة في الاستسقاء في طاهر الزيادة **باب**

**صلوة الخوف** لم يجوزها أبو يوسف بعد صلى الله عليه وسلم لأنها شئت بخلها  
 القياس لأحرار فضيلة الصلوة خلف النبي صلى الله عليه وسلم بعد وجوبها  
 لأن النجاسة تسمى أمدتهم أقاموها بعد عنهم وسبب الخوف ولو تخلف بعد  
 أيضا فالحق من هذا أو سمح حاضرة إشارة إلى ما قالوا المخرج الذي يجوز  
 الصلوة على الوجه الذي قلنا إذا كان العدو يقرع بهم بطريق الحقيقة وبها  
 قلنا أقاموا بعد منهم لو غلبوا عدوهم أو أسودا أو غلبوا عدوهم أو أسودا  
 الخوف ظهر غير ذلك لم يجوز صلواتهم حصل للمسلم طائفة بأزاء الحقوق وجبا أخرى  
 ركعة فكانت مساهرة أو في البحر أو الجمدة أو العبدية وفيها ركعتين لو كان مقيما  
 وفي غير الشأني هكذا قال يتناول صلوة الغريب فإن حكمه حكم الرابقي ومضوا  
 إلى الخوف وجاء الأخرى وجبا لهم ما بقى من ركعتين في الرابقي وركعة في الشأني  
 وسلم الإمام وحده وهو أي هذه الطائفة إليه أي الخوف وجاء الطائفة الأولى  
 وأما صلواتهم بآخرة وسلموا اللهم للفقير الفقير كما نعم على الإمام ثم جاء الأخرى  
 وأما صلواتهم بآخرة اللهم مسبقون وإن اشتكوا صلواتكم ما قرأكم  
 بالأيام التي جمعة قدرتهم فإن قدرها بما توجرت العبدية توجرت الأمان في ما  
 بقدره على التوجه إليه وتسمي صلواتهم بالفتان والمشي والركوب لأعمال  
 كثير **باب** **الصلوة في الكهنة** هي فيها الغفل وفاقا والنقض خلافا  
 لما في سقر أو جماعة وأن اختلفت وجوههم الملقى قفا إلى وجه الإمام فافقا  
 لا يجوز له تقديم إمامه ومن سواه لم يقدم وتجر إلى القبلة كما لو تعلقوا أي

هذا هو الوجه الثاني في وجوب التوبة  
في كل سنة من كل سنة من كل سنة  
من كل سنة من كل سنة من كل سنة

في صلواتهم فيها ولو كان بعضهم قد مات مام مستغنياً بوجه المية أضدوا جنت  
الجنات ولو بعضهم تجاوزت آخره خلفه الامام حكاه فلا يضر القريب اليها أضدوا  
عن جليله بامام فيها وانما يفتوح جازاً أضدوا هم لان وقوف الامام فيها وبالله  
مفتوح كوقوف في التوبة في سائر المساجد وكراهة الصلوة فوقها وان جازت  
لانهما في تعظيمها **باب تجديد التوبة** يجب اي التوبة وقيل  
يسرى والتجديد الاول بعد تسليم التوبة اختياره صاحب المسألة وتضمن الآية والامام  
ابو اليسر والامام طهيمير الذين المرغبا في أو تسبحة اختياره صاحب المسألة  
ففي الاسد خرافة انه وصاحب الايضاح في ان تابع الشريعة في شدة المسألة  
ذكر عن الآية ان يسلم تسليمين وهو في لاسقوله بكذا الصحابة كقولهم في كل سنة  
في جمود الفناء والاذن برواية صحابة كانوا في سائر رسول الله صلى الله عليه وآله  
الاخيرة من عايشته صمد بن سعد رضي الله عنهما وهايت كانه في صفه الستة  
وسعد كان من الصبيان فيكون القهال لم يسعها التسليمة الثانية لانه لم كافه يسلم  
الثانية اخبر عن الاول هذا هو المطلوب في الكتب المشهورة وسوقه كقولهم ان  
يذكر بما ان القوانين للامام الاعظم وفي الجمع سبب الثاني الي تجديد الاول اليها  
وما وجدته في كتاب اقاما فقد صاحب مواضع الدلالة بقيل وبما هو في قوله  
فيما سبب ما قبل التوبة والتوبة تسليمة وانما تسليمة ثالثة اذا سلمت الثانية  
رأى يستثنى بعض الجماعات ما ينال في الصلوة تجديدان فاعل يجب وتتمه كلام  
فيها ومبارك تركه واجب سهواً اذ في العود بالتم والتجديد كركوع قبل القراءة  
فان تقدم بها في الركوع واجب لادنى خلفه وفرو اما تقديم القيام في الركوع  
والركوع في التوبة فمرفوع كما سبق تخفيفه في باب صفة الصلوة لا يزيد عليه ولا ينقص  
القيام الي اشارة بزيادة في التشهد قبل ركوعه والتجديد بقدر ما يؤيد فيه  
ركوعه وركوعين فان انقضاء في الواحد واجب في الزيادة عليه تركه والجهر فيها  
بما كانت وعكسه واختلافه في قدره والافق قد يهور الصلوة في الفضلين  
وان تركها تركه الواجب يعني تحت سجدة واحدة في تقدير تكرار تركه الواجب  
في سطر متعلق بغيره في تقدير سهواً اما ان تجديد امامه وان لم يجد له  
سجدة التوبة بخلاف تكرار التوبة في كل سنة بانه لا يسبب اي لا يجب في التوبة سهواً  
اذ لو وجد وحده خالف امامه وان تجديد امامه انقلب الامامة اقتداء وجب

يجوز له ان يتوب

يقين

هذا هو الوجه الثاني في وجوب التوبة  
في كل سنة من كل سنة من كل سنة  
من كل سنة من كل سنة من كل سنة

على النبي عم في القعدة الثاني والاحوط الصلوية فمما أي استشهد به كذا في التفسير  
المسوق بمحمد مع لسانه وأن كان سهو بها فاستعصم بغيره فافقت والله ولي أن لا  
يقوم قبل سجود السلام ولو قام قبل سجوده فعليه أن يعود ويجدد أن تم  
بقية الركعة بالسجدة وأن يدهب لا يعود ولو سعى في أي فيها يقيس سجدة ثانية  
لهذا السهو كذا القاضى يوجب عليه سجود السهو لسهو إمامه بان سجد من فوم المند  
أو عها إلى الوضوء لانه منزلة المصلي خلف سبي عن القعدة الأولى في ذات الأربع أو  
أكثر من الفرض اختاره عن الفضل لأن القعدة الأولى فيه كالتعدة الثانية من الفرض  
حين يعود إليها لا محالة وإن استوى قايما وذكر أي السجود الأول وهو الذي في القعدة  
أقرب بأن لم يرفع ركبة عاد ولا سهر أو أقام وسجد لله ولو قبل يعود في القعدة  
مالم يستقم قايما ولو لا ذلك لكان الذي لم يفي فإن سجد في الأخير سجد في الخامسة  
في الرابعة والثالثة في الثانية والثالثة في الثانية عاد مالم يسجد لأن جوا صدق  
صلوة ولكنه ذكر أن ملدون الركعة ليس محل الأخير فجدلته وانه آخر فرضا  
وأن سجود مرتبة لقوله مالم يسجد صار فرضا نقلا وضم في الرابع ركعة سادسة  
أن شاء الما قال لا تفعل لم يشر فيه قصدا فلم يجز أن منه وفي الثاني الصائير  
أربع لا يحتاج إلى الضم إذا ركعات الثلث بضم الرابعة إليها خذت إلى الفضل فحسنت  
الصلوة السابعة وفي الثاني الصائير ثلثا وهو إلى ما يقيم أربعة ليكون أكثر نقلا لانه  
استعمل بعد طلوع الفجر بأكثر من مرة الفجر مكرره وأن قصد الأخير عطف على قوله  
فإن سجد في الأخير لم قام سهوا ولم يسلم عاد كذا لم لأن يسجد في الخامسة في الرابع  
في الرابعة في الثاني فيتم فرضه وجوب القعدة الأخير وضم سادسة في الرابع  
لم يكن من شأنه كما قال في الأول مع أن لو قطع للقضاء في الصورين لأن ضم  
المسألة جبرها أكثر من غيرها هناك لأن فرض قد تم حينئذ كن يتأخر السجود في سجود  
السهو فلو قطع هاتين الركعتين بان لا يسجد لله ولو ترك لم ترك الواجب ولو جلس  
من السجود وسجد لله لم يؤد سجود السهو على الوجه المنقول فلا بد أن يضم سادسة  
ويجلس على الركعتين وسجد لله ولو خالف للمشكلة الأولى فإن الفرض لم تم بقى يحتاج  
إلى تذكر قصدا لها ولو عسر أو شاء أو ضعف ما قبل لا يفي في العوض كل هذه النقل  
بعد ما وقبل يفي لأن هذا ليس بمقصود وإنما هو من النقل بعد العسر ثم لا نقل  
فلا يكره بدونه وهو الخارج كذا نقل إلى ما في يمين خامسة في الثاني يصير الركعة

تسار

في الصلوة ثلثا وان كان في السنة الظهور والفتاء والمغرب لان مولد النبي صلى الله عليه وسلم  
 كانت بقرة مائة وسبعة وعشرون يوما قوله ويوم التبرع لتأخير في مقابلة يوم اي  
 اركعتين الزايتين في الصلوتين صلواتها بتعنية الاسم وقضائها ان قصد في الشروع  
 مقصدا وفي الجهر الصلوات ثلثا للقيم رابعة كراهة النقل بعد ما كان فيه مطلقا في  
 العصر يكون بعده اذا شاع بالعدد لا قبله مطلقا لما فرغ عزيمان حال النوى بالنظر  
 الي السهو في السجود اراد بيان حال النقل فيه تنجها للاقسام تقول ترك السجود الاول  
 في النقل سهوا سجدا ولم يقصد كان القياس ان يقصد وموقوف زحوا رواية عزيم  
 وفي الكسح لا يقصد في سجدة السهو تركها ساهيا لان النقل لا يشرع ركعتين  
 شرع ارجا ايضا فاذا ترك السجدة وقام الي السجعة الثانية استكت ان يجعل كل صلتى  
 واحدة وفي الواحدة منه ذوات الاربع لم يرض الا السجدة الاخيرة وفي سجدة الختم  
 والنقل بما في الظاهر خلاف صلتى الجهر لا يشرع ركعتين لا غير ويوم السجعة الثانية  
 لا يصير اكثر صلتى واحدة وهذا التقيد وهو ان السجدة الاخيرة ليست من الاربع  
 ولكنها عرضت للختم المروى فرض واه لم يكن المتعدد الاول فرضا فاذا قام في الثالثة  
 جهنا صارت الصلوة مزدولة الاربع فلم يكن السجدة الاولى الختم فلم يكن فرض  
 كما في النوى كذا في معراج المداوي تغفل ركعتين في سجدة فيجوز لا يبق اي لا  
 يعيد هذه الخربة صلوة بلا سجدة بدخولها لان سجود السهو وقعي في خلال الصلوة  
 فلا يوجب بقاء الخربة ولكن العاد ياتي بسجود السهو لان ما في سجود السهو وضع في  
 خلال الصلوة فلا يحد سلام من عليه السهو بخبره موقوف لا فطرها فيجوز في السجدة  
 مرة ويطلق وضوء ما في السجدة ويصور فرضه اربعاً بنية الإقامة ان سجدة السهو  
 يجمع وان اي وان لم يسجد فلا يشرع عليه الا تكام المذكور وسلام اي سلام من عليه  
 السهو لا يقطع اي يسه وطلع الصلوة لا يقطع لانه يسه لسجدة السهو في المزدوج فاعلموا  
 كانوا يولي الظاهر سنا بل عليه ان يسجد للسهو لمقا والخربة في ما اذا سلم  
 وهو اكر للسجدة الصلوة حيث تعد صلوة والفرق ان يسجد السهو يولي في  
 حرمة الصلوة وفي باقية والصلوة يولي في حقيقتها وقد بطلت بالسلام  
 ما لم يتول عز القبلة او يتكلم فانها يبطلان الخربة وقبل لا يقطع بالقول ما لم  
 يتكلم او يخرج من السجود والاصل ان يسجد قبل ان يتكلم او يخرج وان مشي  
 واخر من القبلة وبذلك بعض المشايخ كذا في النهاية تحيا الظاهر سلم

ان شئتم



منهم كما قرأه والمصنوع كما استعملهما الثلثة الأولى فطاهرة ولها الرابع فلان التوهم بخبر  
 غير القراءة لتفاد تصرفه التامام عليه وتصرفه المحرر للحكم لا تخلفا للجب والما بعد  
 وتكونها لا يصح منه بعد والنهي عن المحرر كان في تحريمها مع كبر المسح من التوهم  
 كونه من الجنون والطير والصدى لا يوجب شيئا وكان كما يجوز أن يجب بغيره يجب  
 عليه الصلوة إذا قرأ آية السجدة أو سمعها من يجب عليه الصلوة أو لا يجب بحسب  
 تماس أو جوار أو كونه أو صرفه بغيره ما ظهر ظاهره في حق الجنون أو له وجه  
 المؤيد أن مراد قائله خاتم بالجنون الجنون الغير المطبق والمراد صلب الجنون  
 الجنون المطبق يؤيد ما نقله الزاهد عن النوار أن الجنون إذا انقصر فكان  
 يوما وليلة أو أقل يلزم تلاها أو سمعها بالتحقيق أن الجنون بما شئت وأما  
 كما مر وكان من غير مطبق وهو الذي يكون أكثر من ذلك كونه قد يزول فكامل مطبق وهو  
 الذي لا يزول والاشخاص أيضا بالنظر في سبعة على مثل مراتب أحدها  
 من يلزم بنبأه عليه وبسببها منه بغيره من الجنون الأصغر هو الذي ذكر  
 في النوار وثانيها من لا يلزم بنبأه عليه بغيره من الجنون الأصغر من الجنون  
 الجنون الكامل الغير المطبق وهو الذي ذكر في النوار وثالثها من لا يلزم بنبأه  
 حتى لا عليه ولا بغيره بالسبب منه وهو الذي ذكر صلب الجنون هذا ما يسر لي  
 في هذا المقام بعد أن ذكر الصلوات المذكورة عليهم الصلوات إلى المرجع والمآب  
 ويؤدي أي سجود السكاة بروكوع وسجود غير ركوع الصلوة وسجودها كما تليق  
 في الصلوة لها أي السكاة ويؤدي بروكوع الصلوة إذا كان الركوع في الصلاة  
 أي عقب قراءة آية أن نراه أي كون الركوع لسجود السكاة ويؤدي أيضا بسجودها  
 أي الصلوة كما ذكر أي في الصلاة وأن لم يتوهم يعني لو تلاها في صلوة شاء ركع  
 لها وإن شاء سجدة ثم قام فقرأ لأن المقصود من السجدة الطهارة للشرع للعبود  
 وذكر يحصل بالركوع أيضا ويتأكد بالسجدة الصلبة لأنها توافقها مرة كل رجب  
 كذا في الخطوط وقال في الخصائص جده أن سجدة السكاة تؤدي سجدة الصلوة  
 وأن لم يتوهم للسكاة ولتختلف في الركوع إلى النبي الأمام المروي نحو مراده لا بد  
 الركوع من النبي صلى الله عليه وسلم عن السكاة نصر عليه عند سجدة التوهم بنبأه التام وإن لم  
 لا يحسن بالمراد ما بعده ولو تلاها التوهم لم يسجد أي التامام والتوهم لما عرفت  
 أن التوهم بخبر رواه الحكم بعد أصلا أي في الصلوة ولا يبعد اختلاف الحكم بين



الصلوة اذا سمع من المؤذن حيث يجب عليه ان لا يخرج يده حتى المصلين فلا يعادله مع تسبيح  
 المصلي الآتي من غير ان لم يجز في الصلاة ان كانت بصلوة لان سماعهم هذه التسمية  
 ليس من افعال الصلوة بل من سجود بعد ما هي الصلوة لتحقق سببها ولو سجود فيها لم يجز  
 لانه من غير افعال من الصلوة فيها وقد وجبت التسمية كاملة بسبب خارجي  
 الصلوة هلوا دي فيها يقع ناقصا فلا يخرج من الصلوة بل اعاده في التسمية واولها  
 اي الصلوة لان سجود التوحيد لا ينافي لاولها الصلوة سمع رجل من ايام ليس هو معه في  
 الصلوة ولم يأت - اصلا او اتيتم في ركعة اخرى فوجد خارجا فيها اي خارج الصلوة لوجوب  
 السبب وعدم الاداء واتيتم فيها اي في الركعة التي سمعها فيها قبل سجود اسماء  
 سجود معه فانه لو لم يكن سمعها سجودا معه كما في غير هذا اولى وان اتيتم فيها بعد  
 اي بعد سجود فانه لا يسجد خلف اي لا في الصلوة ولا خارجا لانه خارجا عن الصلوة  
 باحد اركان الركعة وسجدته خلف الصلوة لا يقع خارجا عنها لانه اصلية وفيها فرب  
 الصلوة فلا ينافي بانها حق لم يقل سجدة وجبت في الصلوة احتراز عما يجب  
 فيها وحصل اذ ايها خارجا اذا سمع المصلي من ليس معه او سمع - ايامه واقتداء  
 ب. في ركعة اخرى كما خارجا اي الصلوة سجودا لانه فيها سجود آخرى لانه لا يسجد  
 قبل الصلوة فليقع واجبه في الصلوة وان لم يسجد او لا كفت واحدا لانه الصلوة  
 استتبعها غيرها وان لم يسجد المجلس كمن كرها في مجلس حيث كفت واحدا  
 سواء قرأ مرتين ثم سجدا وقرأ وسجدة ثم قرأها في ذلك المجلس للمجلسين فاست  
 كذا رهاها ما يجب سجودا ولو قلها اي قرأه بدل الآية اولى اي اخرى في مجلس  
 لم كفت واحدة بل يجب سجودان والاصل ان بيني الصلوة بين الدخول فيها والخروج  
 وهو داخل في السبب لكم وهو ايق بالعبادة لا حيث ط والنتاني بالعقوبات  
 لاظهار اكرم صاحب الشريعة وان كان الدخول عند ادخال المجلس كونه جامعا للمركبات  
 فاما الاختلاف عادلكم الاصل واسدء الخوف والاستئصال من غرض اني غرض بقرآن  
 فوجود الاختلاف حقيقة وعدم ليا مع حكمه فان دلت على الجهر البيت فانها في حكم  
 مكان واحد ليس له الاقراء لا انفصل القليل فمعناه ليس يتبدل في الكليات  
 حيث كفت واحدة واحدة سواء وقت بعد العمل كان كما فقام ثم ثني فوجد او قبله  
 كأن ثني فوجد ثم قام ثني ومشى خطوة او خطوتين وكل لغة وشرب سكر  
 وانكم كلام يسير فتكونا لا يتبدل به المجلس كالمعصية والانتهاك والركوع

والنزول بخلاف ما اذا اكله أية سجدة اخرى او ثلثي اجمد فصل كثير كشيء خطوة فالحال لا  
تلك كبر هذا كبره حال كونه غير موطأ يتكرر السجدة لانه سير الزاوية يضاف اليها كبرها  
حيث يجب عليه طوافها ما انقضت الزاوية فلا يعتبر كعادته في الظاهر الزاوية والاقبال غير  
معي لان حرمة الصلوة تجوز في المكة كالحائض واحد ولو اياه لما سمحت صلوة اذا احتل  
الحائض يمنع عنها وفي ذلك ركعة وركعتين لا يبعد كون ركعة في ذلك لا يتكرر السجدة  
وان لم يكن في الصلوة لان الكمال ما لبست او حرى ايضا لانضاف اليه قال تعالى وجوب  
لهم ولو كرر المصلي في ركعة كعنه سجدة قياسا او استخشا لان اتحاد المجلس ولو كرر ركعتين  
فذلك عند أبي يوسف بتدليل مجلس الساجد الثاني لا يوجب سجدة اخرى كما الساجد ولا يرفع  
الساجد رأسه قبل الثاني لانه كان ماملا وكون قراءة الساجد بخلاف أبي كره لانهم ان يقرأوا  
في صلوة بخلاف فيها لانه يؤدي الي استنبطه الامر على القدم الا ان نيكية ركوعه عليها  
الغدير ذكره ايضا ترك ايضا وقراءة السجدة لانه يؤمهم الاستسقاء والزاوية نعم السجدة  
عليه وندب سم آية او أكثر اليها دفعا لزمه التعميل واحدا فيها امر الساجد شفع  
عليه والقيام ثم السجدة روي ذكره عن عائشة رضي الله عنها وان الخوف فيه **باب**  
**الجنازة** جميع حذرة وهي والفتح الميتة والكبر السجدة  
توجب التحضر اي من حضر الموت الي القبرة كما شفع الا ان اعتبر الحال الوضع في  
الغير لانه اشرف عليه وجاز الاستلقاء وقراءة اليها الي القبرة لانه اسير لغير  
الروح والاول هو سنة وبرفع رأسه قبل ان يمس وجهه الي القبرة لانه السجدة  
ويكون بذلك السجدة بين السجدة لان الاول لا تقبل بدون الثانية ولا يؤمر بها  
لخافة ان يتصور ويرد ها بعد موته فيشدها ويخص حياته بذلك جرح التوارث  
وفي تحسينه فيتحسن ولنا بأن باعلم الناس موته ويجعل في تحضره فيوضع  
في تحت سجدة وترأ ككعبه لما في من تعظيم الميت واختار الزر لانه علم ان الله وتر  
جبت الزر وتحضره عن ثيابه وبستره موته الغليظة وقيل طلقا وقيل بآ  
تخمصة واستأق لتقدر اخرج الماء ويصب عليه ما يعجل يسد وجهه وهو  
الكتمان مبالغة في التعظيم والا أي وان لم يوجد ماء كذلك في الصلابة يصب عليه  
ماء خالص لحصول اصل المقصود ويغسل رأسه فحينئذ يلقح لانه السجدة  
في استخراج الوجه وان لم يوجد في الصلابة ونحوه ثم يجمع في السجدة فيكون

في الصلاة  
في الصلاة

ميتة

الجذابة بجانب ويعمل بالماء والصد حتى يصل الماء الى ما يلي الخت منه اي  
 من الميت لم ينجح فما عليه كذا ذكر اي ويشمل حتى يصل الماء الى ما يلي الخت منه ثم  
 يحلسم اي الفاسل الميت مستند الميت الى نفسه ويخرج بطنه بطن حوزا غير نكوت  
 الكفن والخارج يعمل وعمل لا يعاد وكذا وصوة من الفصل عرف بالنعش وقد  
 حصل ثم يستغ بشوب لثا بيشل الكفن ولا يغص بطنه ولا يسير شعرة  
 لانه لا يري وقد استغنى عنها ويعمل على رأسه فليحط لانه انما يغسله وعمله  
 مساجد جمع سجود معي ليم ينع موضع الخوة وهو حشوته وانفه ويداه وركبته  
 وقد ماء الكفاورفة كان سجود لعنه الاعضاء تنقص زيادة كرامة وحياة علم سرعة  
 الفضا اذا اجري الماء على الميت او اصابه المطر لم يكن غسلا للبريق يعمل كذا قال في  
 فنان ستة الكفن له اي للرجل ان ارضه وقبضه والفاقة كل من عارل والفاقة من الخروق  
 التي القية والقبض من الشكين الى القدمين وهو بانه خال من ولا نجس ولكن قد يلف  
 بطرله واستحسن العامة استحقاقه المتأخرين ولها اي لمرأه ثم كوما بيشل المرأة  
 فوق القبض والار وخرار حواستهم المرأة اشهاد لفاقة حرة تربط بينه وبين كفايته  
 اي الكفن له ازار والفاقة ولها اي الارز والفاقة وخار وضدته لها يوجد من  
 الارز في اذ الاراد وانكسر وسط الفاقة ويبسط الارز عليها ويحرق فيك ويوضع على  
 الارز ويلف يساره اي الارز ثم عليه كاية الخوة ثم يلف الفاقة كذا ذكر في كذا تليس  
 الدرع ويحسل شعده اصغر من كاية صلدها فوقه اي الدرع تحت الفاقة وان خيف  
 اشتد اي الكفن عقد من طريقة القليل ولقد يدعيه اي الكفن سواء له رجس نقاي  
 ولباش بالبرود والكبان وفي الفاء بالحرية كذا عرفة انصرفت كذا قال في كذا  
 من يجب عليه بقة وتختلف في الدرع والوجه الوجه عليه كذا في الفطمية وان لم يوجد  
 من عليه بقة في بيت المال صلوة فرض كفاية اي لوي البعض بقة لمر كحل والام الكفن  
 يعطى كل من سمي البضاة وقضاي الطريق اذا اقتلوا في الحرب كذا في الاشارة الى ما  
 في كفايته خال ان اهل البي اذا قتلا بعد ما وقع الحرب او زارهم ايعطى عليهم وكذا  
 قتلى الطريق ان اعدم الباهم ثم قتلهم يعطى عليهم كذا الكفاية المصرية باستا في لا يعطى  
 عليه اذا قتلا في كذا قال وان عسا قاتل نفسه يعطى عليه لا يعطى قاتل احد بويه رحا له  
 وفي اي صلوة اربع تكبيرات برفع يديه الا ان فقط وعنه الشاوية كفاية وشاوعده  
 اي بعد الاواني كاية ساير الصلوات وصلوة في التي لهم بعد الثانية كاية في ساير

ويعمل بالماء في الدرع

برود غفل

يجب

الصلوات بعد التشهد واما بعد الثالثة الدعاء فيها الغرض من هذا اللهم اغفر لنا وسترنا  
 وشاهدنا وعلينا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانشأنا اللهم اجبت منا فاجيبنا  
 الاسلام ومن قولته منا فوفه في الايمان وتسلط بر بعد الزاوية وعبد الله في سلم  
 واحد يبدلها من بينه ويحتملها في سائر مدور واجهه لا تزل فيها وعند الشافعي  
 يقول القاعد ولا تشهد لو كرر الاسم تكبيرا لم يسمع لا يسمع لا يستغفر المصلي  
 في التكبير الا ان لم يسمع او لا ذنب لها بل يقول بعد الدعاء ما يدعوه الله تعالى  
 كما في تكبیرهم اجمع لنا قول اي اجرا بقدر ما تكبیرهم اجمع لنا ذكر اي حورا با قائلهم  
 اجمع لنا شاعرا مشاعرا اي متبول التلعة وتبعهم امام بازاد عند الميت مطلقا اي  
 لكل كان او اتفق لما وضع القلب وفيه قول الايمان فيكون التكبير هذه اشارة الى الشافعي  
 لا يمانه الجنازة اذا اجتمعت قالوا وزنا لصلوة اولي ثم الاولين ثم مقدم الفضل منهم  
 وان اراد بلقي بقاء اي بالصلوة يعني الصلوة في الجميع مرة جعلها اي الجنازة بصرها  
 طويلا كما يلي العبد بحيث يكون صدر كل قدام امام وراعي الغزيب بان يرفع  
 الرجال فيما يلي الامام فالعليا فالخاسا فالتاء فالجند والاصغر ثم يقدم في العبد  
 والعبد في المرأة ثم تكبيرة كيفية الوضع من حيث الكون قال ابن ابي عمير يوضح وجه  
 خلف رجل راس الاخر اسفل من راس الاول يضعون هكذا اذا جاوروا في جمع اية  
 هي امحسن لان المتوهم وصاحبه رجليه منها فهو اكبر وان وصحوا راس كل  
 بعد راس صاحبه فحينئذ المصنوع حاصروا والصلوة عليهم سبق المصلي  
 تكبيرة صدرت من امام او تكبيرة تنظر تكبيرة الامام فاذ اسم الامام قفي القفدي  
 ما عليه من التكبير قبل رفع الختان لان صلوة الختان بعد فاعلا تصور ولا ينظر لها  
 في التكبير يعني لو كان حاضرا فلم يكبر مع الامام لا ينظر الثانية لانه لا يركع وان كان  
 بعد ما كبر الامام الرابع فانه الصلوة عند ابي جعفر وعند ابي يوسف يكبروا عن  
 واذ اسم الامام قفي تلك تكبيرة كما لو كان حاضرا خلف الامام ولم يكبر حتى يكبر الامام  
 الا انه والصحاح قولها انه لا يركع واحد لان كل تكبيرة منها اركعة من سائر  
 الصلوات والامام لا يكبر بعد لتابعه والاصل في اجاب حديثه ان المتكبرين  
 يدخلون في تكبيرة الامام فاذ اسم الامام من اركعة تعد عليه القول وعند ابي يوسف  
 اذا بقيت اركعة كراية البدائع الاولى بالامة استلطان او تامة وهو ليس الجسد  
 وقال ابو يوسف وفيه الميت اولى وجه الاول ان المتكبرين من خلفه يعني الله تعالى

ما ت الحسن رحمه الله عنه قدم مصنفين المعاصرين فقالوا لا : لما قد مر في كتابه  
والتي المدينة يوسيد قالوا في ما ماضي قالوا في ما ماضي باذلة الا في ما كان او غيره  
لان المتقدم حجة فكل ما يظن بقديم غيره لم يقبل الوالي يشاور السلطان وغيره  
فيما هي الصلوة فان حيث غيره غير الاول في بعضها الا في الاول ان شاء الله تعالى في غير  
حرف وان حيث الاول لا يصح غيره بعد ذلك لان العرف يشهد بالاولي والصلوة بها غير  
مترد على ذلك بل الصلوة بها غير ما لم يقبل نفسه والعرفية اكثر الزاوية في النجس فانه  
يختلف باختلاف الزمان والكان والاشخاص وقبل ذلك ثلاثة ايام ولم يحرر صلواتها  
وكذا استحقاقه في مع القدرة على التناول والصلوات يصيرها قاعدتين مع القدرة على القيام  
والقياس للزمان لانه ما وكرهت في سجود موقية كراهة تختم في رواية وتزنية اخرى  
اما في نهي الصلوة فلهذا فلا يكون فيه واختلاف في الخارج بناء على اختلافهم في  
الكل لانه لا جمل الثواب الاول في المجد المكتوبات لا الصلوة للضرورة ولذا كانت استعمل  
الاستحسان ان يكون منه ما يدل على الجوع من بكاء او نحو ذلك فصار من وجوبه وحيثما  
والا في وان لم يستعمل غسل في طاهر الزاوية والوجه في حرفة ودفع ولم يصح عليه  
كسبي سبي ما جاز به سبي بدنه او به فاسم هو او الصبي حيث عليه لان مسلح حكم  
تأخر مات عبد الله او مرابطه ولذا لم يمت من موالاته او اذله لان الصلوة في الصلاة  
المسلمة دليل في حرفة ويدخل في حرفة في حرفة في موضع قد مضى في حرفة في حرفة  
الذين كذا الصلوة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة  
اي يشون بها مسددين بالعدو وكره لجلوس قبل وضوءه اذ اكتساف لغيره في  
انه عليه كذا في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة  
عدم الجواز مجموع ولا بان في الاتفاق لانه في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة  
في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة  
ولقد تاجرت من حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة  
وامتدحهم الله اي ومنعكم من حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة  
مطعمهم ويومر اليها في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة  
ان انتشاره له من حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة  
وجوز في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة  
مختلفهم ويومر في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة في حرفة

بعزيمته وان يولي اليه وان لا يكون هذا كان بينا ان المصطفى صلى الله عليه وسلم  
 و عليه التكليف ان اضطر كما هو حكم اليه وان يوجه الى الواجب ما نفع المصطفى كان ذلك في  
 وجهه ان اضطر بحسب العفة المندرجة والكفارة للغير لانه نزل ربه عليه فيمن هو جسد وحيثما  
 استحال مشهور مذكوره في كتب الاصول لا حاجة الى ايرادها حيثما نزلت في قوله تعالى  
 فيهم ان صوم الايام الستة بعد الاضطرار مستباح عنهم كجهده وحصوله في يومين كالمكره  
 وان فرجه في شوال فهو اجد من انكره في النية بالاضطرار كراية الحائض في نذر صوم شهر  
 فيرمي به مستباحا فطر يوما يستقبله في الاضطرار في حقه اي في نذر صوم شهر  
 بعينه و اضطرار بالاستسقاء فيبقى في نفعه كذا في عرفة كذا في كتابة في نذر صوم شهر  
 معان بزمان وكذا ودرهم وقدر اما الزمان فان يقول به ان اصوم رجلا او اكلت  
 رجلا فاصام او اكلت عهرا فاكل او ذكر الصلوة في هذا الوجه حار عن الزيادة على نذر  
 فيكون وقال تعالى ان تصدق بكونك تصدق في اليوم جائز عندنا خلافا لغيره لما اورد  
 في الميزان يقول عليه ان تصدق بهذه الدراهم او بهذه الفضة تصدق بصرها او بغيرها  
 غيره جائز عندنا خلافا لغيره تعالى في قوله تعالى ان جاءك من الغنم ثمانية او اربعة او ثلث  
 او اوصم او اصيا او اكلت فممن جلد لم يجر والفرق ان التمسك في طحال والذليل تحت  
 الذريرة هو قربة وهو اصل الصدقة دون الخيبر في فعل الغنم ودرسته في علفها  
 المعلق في الخيل يبيع كونه سبيها فليجرك بغيره نذر صوم واجب من كل وجه وهو  
 مبرر لا يستعصم اي الصوم الا بصره اضطرر في كل مضي بوجوه في فصل  
**باب لا اعتكاف** لغة اعتكف الدوام في الشيء وشرايئته في سجد  
 جماعة لو اركب في بيت اعتكاف وهو واجب المندرجة في تركه في الشهر  
 الا بصره في مكان ومصحف فيما سواه في الشهر الا بصره في الشهر الا بصره  
 الواجب لا يشترط بغير الشئ فافدا في اقل الاعتكاف السجدة على عهده اشترط الصوم  
 وهو طاهر او اية من الهمام ومثلا في سبعة وسبعين لها حد موقوف حتى لو دخل  
 المسجد وبوي ان اعتكافه ان يخرج منه في كل مضي في المساجد وقيل الصوم كذا  
 في ايضا وهو رافض الخس ع ليه في اول يوم من قطع فيه اي في اليوم فيبقى في شرع  
 فيه قضاء وبعده لا يخرج من المسجد الا لاجل الحاجة الانسان كالبول والعايد لان الثابت في  
 سنة رسولها ان جمعة لها اهم حالها وما في المندرجة في الشهر اربعة في كل حال  
 ان في في سبعة في كل يوم لو اضطرر في الشهر في كل يوم في كل يوم في كل يوم

واما الكفاية فليست ان يصح  
 ويقتل في يوم او شهرين  
 كذا في فصل في كل يوم في كل يوم

[illegible]

[illegible]





ان لا يجد تعين في قطع اسفل الكعب وهو باصبع على طيسه والى الذي لا يتقى  
الانعام والاشغال بيت وكنز مع اثم الاكل وكراشا يذوب والعكس نحو ذلك وغيره وحده  
في سطحه ان يحس كونه على الارض او على حافته او في موضع الصلابة في موضع  
الزهر او هبط او دنا او على ركب او اسحر او اذاحل مكرها او السجود وحين يراى البيت كبر  
وحتل ثم استقبل الموكر استغلا وانظر ايدى كالصنوعة واستلم اي ساول برح والفضة او  
اسم باللف ان خذ بها الحبل اي به انظر اسم برزاجه ولا يتس مائة يره قبيله وان لم يجرها  
اي لا استلام والاستس استغلا يكر استغلا حامدا له كونه وصليها اي فيهم وطاف القعد  
لحظها اي جالسا رآه تحت اي يدي مقلنا طرده بها كفه اليسرى والاعظم وهو قطع  
جدارية طرف ايزن في الخدم صحن الكسرتين لا نعلم من البيت فانه كان في الاوتار الجيب ولا  
كان ذلك كبريطاف وراه حتى لو دخل الفرح لم يجر ليعتد لكن ان استقبل النجاء العظيم وحده لم يجر  
لكن هزينة المخرج تحت بعض كعب فلما تلاوي جابست بحر الولد اجبت لها السطح اعز بمنجها في  
الاجابة اي بين الطائف والطائف المستقل يكون بينه الى جانب الباب عند ان يخرج منها  
الى هذه الابواب وما بين الجوارح الى الباب هو الختم سبعة اشوا لا يسبح مرار شدة منقوس  
خاف رسل با اشد الاولي قدما من الجوارح الى رسل ان يعز في سبعة اكتسب كاشا رطل  
بين الصعين وذلك مع الاستطاع وكان سبب لظلم الجبل لمركب من حين قالوا انهم من بني  
يخرب لم يملح لكم بعد ذلك السبب في زمن الرسول ثم بعده ويشي في البنية على حين ذلك  
ثم اي لا يجر عليها ذكر الاستطاع وقب استطاع الركن الهادي في رطل من سبعة ولا يستك  
في رجا وحتم الطواف استطاع الجوارح استطاع اي بعد كل السور عند الطواف لوجن من السجود  
وهو اي على ان القروم وبين طواف الحج استطاع للافان في عاد واستطاع في حرج قصص  
انصاف واستطاع البيت وكرة هذا في مائة صياح على يد اوج يد ووعاما شاء ثم شمس  
الزفة ساهيا من النيلين الا انظر برح وصود هيا اي الزفة وفعل بعد في الصفا بفعل  
هكذا ساهيا بعد انصاف في الزفة يعني ان السج من الصفا الى الزفة شوط ثم من الزفة الى الصفا  
شوط او يكون بدلية السج من الصفا وختم وهو السج الى الزفة وهذا هو الصحيح ولا راي  
السج من الصفا الى الزفة ثم ساهيا الى الصفا شوط واحد يكون لظن في الصفا ثم يسكن مكة محرما  
وطاف به بيت نظاما شاء وحطى الامام سابع ذي الحجة بعد الزوال وصلح الظهر اهل في  
اليوم الثالث حطى احداهما في يوم التروية ويوم ويح حطى فيها الناس في التروية الى بيت الله  
البركات والافاضة فاعاد صياح مكة الحرف فامن الشعر وهو غداة التروية معن برنك بلفظ يرون

منهم  
فيكون

الا بانه هذا اليوم خلق الله المني وحسنه بها المني مرفعة ثم راجع الى عرفات وكلما وقف هناك  
 مرة فانه في الحرة بعد الزوال قبل الظهر خطب امام خطبتين هذه في الساعة الثانية  
 كل خطبة يتبعها خمس ركعات فيها الوقوف بعرفات ولزم لغة وركب الجارية الخوف للكل  
 وطواف الزياره فيها ثلاثون واقام بين الظهر والعصر وقت الظهر مشا لا امام والاعرام  
 اي الاحرام المحصوره بالحق في الزياره فلو جاز للظهور من هذه الجماعة هذا المربع احرام  
 من تزيين الوقوف لا يجوز على غسل الارباب ثم احرام يتلوه اي يجوز ان يجمع بين الظهر  
 والعصر وقت بل يجوز لا يجوز ثم ذهب في الوقوف بغسل ساقه ووقف امامه عيا  
 انا قد غلبت جيل فرجته مستقيما ودها حشر وعلم لنا سكره وقف الناس خلفه بقره سبيل  
 سامعين قوله بعد فلو اني لم اجد لغة في الوقوف الا في لغة محسرة وتروى عنك جيل  
 وجميع العتاة ان ياد ان واقاة جنت جميع الغريب والعشاء في وقت العشاء واقاد سفرها  
 اذ كان في العتاة او عرفات ما لم يطالع البحر فانه في العتاة قبل وقت العشاء ويجوز عند بله  
 فيجب في العتاة ما لم يطالع البحر وان لم يكن يعرف الجواز فادرك فضيلة الجمع وقاد الى طواف الجسر  
 فانه ان كانت المكان الجمع سقط القضاء لانه ان وجب فاما ان يجمعه فوجب قضاء فضيلة  
 الجمع في حاله ان لم يكن له ولما ان يجب قضاء نفس الصلوات فقد لا ياد في الوقت لا اوجبه القضاء  
 وجميع الطوافات هو الطواف في آخر الليل ثم وقف وكبره هلالا في وجبه ومعا هذا الوقوف  
 في لغة واجبه جميع بركته طاعة روم واداسر اذ يركب في جنة العتاة من بين الاديان  
 سبع ايام في حجة كذا في اللغة البحر يري لخصا ما لا يصح وفي العتاة في ان يضع  
 طرف الاطعام في طرف السبابة في الرمي وكبر كل يقول اسم الله والله اكبر ثم الشيطان  
 وجبر اهمه ليصل الى برودا في سكره واذ في منور او قطع ثلثه باقها في ذبيح  
 ان شاء والاقال لان الله ياتي به المرفوع لطيفه وكنهه في الفرح ثم فسر حلقه افضل وحل له  
 في النساء وخطب امامه في حجة هذه في طواف النساء يعلم بها المرفوع هو فروع  
 الطواف برمي وطواف المصعد ثم طواف الزياره فتراد العتاة في ما روى انهم لم يسمعوا  
 اشوا ما روى وسبحان الله اية الرمل والسي جبل والاقامه فان اخوه في طواف الزياره  
 عنها اي يلم البحر وجب دم وسنتين في بركته ان شاء الله تعالى واول هذه اية وقت طواف  
 الزياره بعد طواف خروجه البحر وهو في الطواف في اي يوم البحر افضل في اي طواف  
 كل النساء في الزياره وري في الزياره ثلاث بعد ذلك في الزياره ما في مسجد طيفه ثم ما  
 يلبس ثم العتاة سبع اياما وكبر كل اية بكره حيا واما ما وقف في اي وقف فله والهي

في لغة  
 واجبه جميع بركته



بعد الصلوة يعني الشفع الذي يصلي مريداً لا يؤمر بالصوم إلى أربعين يوماً والنفرة بغير حائل ولا ينقطعها  
 منه وطاف للقرن سبعة برسل الثلثة الثلاث وسبع بالحقن عتلى المتنجح أي يبدأ  
 بأعمال الحج فيطوف بالكعبة القدم وسبع كثرية الفزدون طوافاً في سحرها بان  
 طاف أربعين مرة شوطاً سبعة للنفرة في سبع طوافاً القدم في سبع طوافاً لها وان كان نازحاً  
 سبع النفرة وقدم طواف القدم ودعى للفران بعد رمي يوم النحر والوقوف الذي يصام ثلثة  
 أحرها عرفى سبع بعد أيام التمتع في كل سنة أي سواء صام في مكة أو غيرها وان كانت  
 الثلثة تعين الدم والوقوف قبل النفرة بطلت وقضيت أي النفرة ووجوب دم الزم  
 وسقام القرآن قوله والتمتع عطفاً على قوله أول الباب القرآن الحج بين الحج والقرن  
 في أشهر في سنة وأحد بل العام بأهل الحاشا مخصصاً بها قال في الهداية التمتع والوقوف  
 بأداء الشكوى في سر واحد غير أن بل بأحد سها المصالح أو قال في غاية الإشراك قال  
 صاحب الهداية لا يتم معنى التمتع لأن التمتع بأداء الشكوى أو احصل من غير العام بأهل  
 الحاشا مخصصاً لا يمتنع معنا ذلك أن أحداً في غير شهر الحج الأحرها وكان يبي معنا إذا  
 كان السكان في أشهر الحج كالأحد يحصل في أشهر الحج من هذه السنة والأحر من السنة  
 الأخرى ولا يوجد العام بأهل الحاشا مخصصاً أو أقر كلام الاسم في بكر الزاكي ثم قال فاذننا  
 بغير التقيد بأن يقال التمتع هو الحج بين الحج والقرن في أشهر الحج في سنة وأحد من غير العام بأهل  
 الحاشا مخصصاً أو اجاب عنه صاحب الفتاوى بأن ما ذكره للنفرة هو تقريظاً وأما كون التمتع في أشهر  
 الحج من عام واحد فهو شرط في ذلك فلو لم يكن في ذلك لأن تغير سنة يجب معناه الأصطلاحي لا  
 يكون التمتع في السنين كغيرها معاً وما عدا ما ذكرناه من غير فاذ ادخل فيه ليس في  
 المحذور لم يكن ما نفعه لا يكون معهما ذلك الحرف ههنا كذا في سنة يوم من الأشهر  
 في أشهر الحج فيطوف بها طوافاً ثلثية أول طوافه للنفرة وسبع طوافاً أو يغير بعد  
 ساحل منها الحرم من الحرم ذكره من الجديس بشرط أن الحج يوم الترفة وقدم أقصى الحج للنفرة  
 أكثر برسل طواف الزيادة وسبع بعد لأنه أول طواف الحج عتلى النفرة لأنه في سبع طوافاً  
 وندوم التمتع لم ينسب التمتع عنه وان عجز عن التمتع صام القرآن أي ثلثة أيام في الحج وسبع  
 أحرها وجاز يوم الثلثة بعد أحرها أي النفرة لا قبل أي الاحرام وندب تأخير إلى  
 عرفه فإن أشهر الحج وقت الصوم الثلثة لكن بعد تحقق هب هو الأحرها كذا في الهداية القرآن  
 كمن التاجر الفضل وهو يصوم ثلثة متتابعات أحرها عرفه لأن الصوم بغير الحدي في شهر  
 أخره إلى أخره رجاء أن يفد في الأصل قال شاء التمتع سوقه في الحرم وساقه

هو افضل من غيره، ان اذا كانت لا تسعد في بقودها وقلد بدنة وهو اولى من الخيل في القاء  
الجن في طريقها فان ذكرنا في القول حيث قال سكون الهدي والعذاب ذكرنا اشعارها وحوش  
سماها من ان يسير هو الله بالصواب فان الهدي قد طعن في جانب الهدي سار فعلا في  
جانب الهدي انقادا بوحدة انما في هذا الصحيح لانه مثله وانما بعد ذلك لم يكن  
لا يتصور ان تعرض الا بعد ذلك قبل ان يكون اشعار اهل زمانه في التفتيح في جميع تخالف منه  
السيرة قبل ان يكون انما في التقليد والتميز في فعل افضل الزود ولا يتصور انما في الصورة  
اذا سافه اما انه لم يصفه فيجعل سها كما قرأه ارجح المتبع في يوم التزود وفيه احد كامن  
تتضمن يوم التزود من انما في ان الطلق يحصل في كل يوم في الصلوة لكي يفرح فلهذا في لا  
تتبع له ولا فرق ان شرعهم في التزود باسناد احدى السيرة في هذا في حق لا يخلو من انما  
بما سوي في عامه الى بلد فلهذا في اهل اهل التزود في كل التزود وازادة التزود في التزود  
معين المتبع في احدى التزود في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
تتبع فانه اذا ساق الهدي فلا يكون التزود في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
فانما عاد ارجح بالبحر كان يتبعها فان طاف لها اقل من اربعة قبل ان يهرم فيها انها في كل  
فقد تتبع لان التزود عند انما في التزود في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
وقد وجد اكثر ولا حكم كقولنا في اربعة في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
الاكثر قبل انما في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
تلك او جرح في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
المقاتل وتكون في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
السفر الاول في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
ثم اني بعلم فانه اذا لم ياهل في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
بالا لانه فاجتمع سكان في سفر واحد في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
اشهر في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
وسقط دم المتبع لانه لم يرتفع باده التزود في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
اي المتبع وسواي المتبع افضل من الاكثر في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
بجمع من العبادين فانه الصوم والاعمال والحراسة في سيرة الله وصلى الله عليه وسلم  
الغنى فانه في المتبع جمع من العبادين في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام  
لجنايات لما في عريان هو ان الحكم في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام في كل عام

سيرة

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور ان کو پالیا اور ان کو مرانا ہے





نكاح

قد يرد

بجاءه وان كانا اكبر من ايام ثم اني الحرم ان يستتر به هديا ويتركه ذلك او طعاما ويصدق  
عائسا مسكين نصف صاع برا وصاع نرا وشعير الاقراص او بصوم عن طعام كل مسكين  
يوم ما وان حصل عن طعام مسكين طعام المسكين نصف صاع والحاصل يكون اقرب له صدقة  
به اي ما حصل او طعام يوم ما بدله ويحب ما نقص بحرمه ونقص شعيرة وقطع عصى  
اي لو جرح حيد او شق شعرة او قطع عصى امته عرق ما نقص اعتبار الدعوى بالكل كما في  
حقوق العباد ويجب الغيرة اي فيه الصلح كاملة بنصف دينه وقطع قوائم جرح عن حيز  
او شق لثمة فوت عليه الناس بهوت ان الاستماع لبعضه جزءا وكس بجده اي يجب عليه  
فيتمه البعض بكمه لانه اصل الصيد ولم عرجه ان يصير حيد او كرم منزلة احب له امام يصدق  
لحق فسد بان صار مدرة لم يجب عليه شيئا وكرم ودرج فرج ميت فيه اذا فرج بعد كس  
البعض فرج ميت يجب فيه الفرع حتى تعدد للسنة لا يحلوا امره ان علم ان كان حيا وما ست  
بالكسر او علم ان كان ميتا ولو لم يعلم ان حوته بسبب كسر او لا فان كان الاول من فمته وان كان الثاني  
فلا شيء وان كان الثالث فالقياس ان لا يفرق سوى البيضة لان حيوة الفرع غير معلومة وفيه  
الاختلاف يجب عليه فيه الفرع حيا لان البعض معه الفرع منه الفرع ملحق وكذا لو ان سبب طوئه  
نحواله عليه احب له ان كان في العارية وفيه لظلال صيد الحرم اي يجب عليه فيه ما يصدق بها  
وسمها باية التقييد بالظلال وحده اي يجب على من جلب صيد الحرم فيه فانه لا يفرق بين  
الصيد واشبكته وقطع حيشته ونحوه لان ثابت بنفسه وليس بما يثبت اي لم يفرق بين  
ما بينه الناس والوكان وكذا الشخص ملوكا اشار الي ما وقع في الوفاة وفيهم من فوهم من  
ملوك غير مفيد لان شرايع الحدود لا يفرقهم فان ارضيت الحرم ونحوه فيا يفرق بين شرايعه  
الناس ونحوه بنفسه وكل سها فيا يفرق لانه اما ان يكون ما يفرق ما بينه الناس او لا  
يكونا والاول بنوعه لا يوجد للزنا والاول من الشاى ككلمة والاول الجرا في الثاني منه وهو  
ما بينه وبين وشي من جنس ما بينه الناس ويتويجه ان يكون ملوكا لا يشترط بان  
يثبت في ملكه لو لم يكن في فالوا في رجل ثبت في ملكه لم يثبت ان قطعها انما فعله فيملكها  
لان ملكها عليه فيه الفرع ملوكا لا يشترط في ملكه لانه لا يفرق بينه وبينه  
اي لا يصوم في ذبح لظلال صيد الحرم وحله وقطع حيشته ونحوه بدل البقرة لان سواها  
منها من الغنم غرامه وليس بكفارة فانه من الاموال فلا ينادي بالصوم واما ان لا يفرق  
لظلال لان الفرع لو كان محرما ينادي كفارة بالصوم ذكره في النهاية ولا يفرق بينه وبين  
الحرم ولا يتطبع الا الاخير لقوله نعم لا يخلو خلاها ولا يصدق شكوكه واما الاخير

فقد استناب رسول الله عليه السلام بجي قطعه ورعيه الكلب فاقبض من رجليه الشاويح  
 صفة وان ذلك مقتل لغيره ولما شئ بعض العرب وحرارة وغرب رعيه وان ركب  
 غفور قد ذكر الرئيب في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب المعتد الذي يربى ويصون ويؤجر  
 وفردا وسليما ولم يدع البقر والشاء والبعر والجلج والبط والناجا وكل اصاده  
 حلال وقصد به ان لا يحرم والمتردد حلال وحمل الحرم قال في الهداية ومن حمل الحرم جسد الحي  
 وقال صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر خداه لا يحرم فان الحرم لا يتوقف وجوب الاطلاق  
 على دخول الحرم وانجى عليه الا ان كان قد انزل له النار والاشارة وهذا حلال وحمل الحرم  
 بصليته يبرأ في هذه الحقيقة الى في الخارج حتى اذا كان به رجل او قصه للحي عليه  
 الا ان سأل عن نافع الزهري ارسله اي عليه ان يرسله ورد بهه اي البيع الذي في به  
 بعد حمله في الحرم ان ينجى في المشتري والاشري اي اعطى فيتم كسح الحرم حين اي يرد  
 الحرم الربيع ان كان قايما وجب البقي ان كان عابثا سواء باع من حرم او حلال لا يصد  
 عطف على صير ارسله في بيتا او قصه حرم ان يحرم اي في الحرم وفي بيت او قصه  
 يصد ليس عليه ان يرسله لان اللعوم لا ينافي ما كنية الصيد وما عطف عطف المشتري  
 الا ان كان الصيد بها صار صيد الحرم فيجب تركه الترخص له ارسله صيد في يد حرم  
 اخذ حلالا صنف والا فاقبض حرم صيد مثل حجر في كل لان الاخذ من صنف الصيد  
 يتحقق في الآمن والقائل بغير ذلك كره الترخص كما لا بد ان يحق التخصيص كشهود الله  
 قبل الذبح اذا رجس او يرجع اخذ مما فاته فانه بالقتل جعل فعل الاخذة فيكون  
 في معنى مباشر على العلة في حال بالضمان اليه ما به دم فيلزم فعل القاتل وما  
 دم به ودم لغيره القاتل ان يقاتل مع حرم فان الواجب عليه عند اتيقات احرام  
 واحد نفل ان يطلع عن سبج الاسلام ان وجب الدين على القاتل فيها انه كان قبل  
 الاخذ يعرف ولما يصد في الواجب عليه دمان وفيه جرم الخطيئة ودم واحد  
 يتجر جرم صيد فانه حرم ان فاه حرم الفعل وهو متعدد ويخو لو قتل صيد  
 الحرم حلالا فان جرم صيد الحرم جزء الحلال وهو واحد بطل بيع الحرم صيد ان غراه  
 وحرم دم وحرم قيمته ما اكل لا يحرم لم ينحصر اي لو كذا حرم اخر لم يغم قوله لا يحرم  
 عطف على غير حرم وجار الفصل وكذا في حرم اخر حرم وما اخر مما هي اليه  
 والاول لان الصيد بعد الافراج من الحرم في مسقط الآمن شرعا ولهذا وجب رد الا  
 منه وهذه صفة شرعية فري في الاولاد كاية الحيوة والرقية واكتسابه ونحوها



من أحرم بالجماع والجماع ثم أحرم بهم الخ بآخر أي جماع آخر فان خلق لما قبل له الأحرار  
حيث يقع في العام انما على بطلان والآي وان لم يخلق لما قبل فيه أي لم يرد الخ بآخر  
فصرد الأحرار الثاني أو أن أصل هذا الجماع بين إباحة الجماع أو العورة فاذن  
خلق في الأحرار الأول انتهى الأحرار الأول فلم يصدر جامعا بين الجماعين فلا يجب دم الجماع  
فأذا لم يخلق في الأول صار جامعا بين إباحة الجماع والعورة فبعد هذا الخ خلق عتق الأحرار  
وجيء في الثاني لأنه في غير الأول فلم يرد دم إباحة وان لم يخلق جماع في العلم الثاني  
فبعد دم عتقه مع لنا حينئذ لخلق عتق الأحرار الأول وهذا أصح قوله ولنا فصر أولا  
أي بمرء أي بافتعالها الخ فاحرم بإحدى جماع لانه جماع بين إباحة العورة وهو كونه  
فلم يرد دم إباحة الأحرار أي بالجماع ثم بها أي بالعورة فلهذا لانه الجماع بينهما مشروط بالافتقار  
كما ذكرنا وبطلت العورة بالوقوف على افتعالها بالوقوف على عتقها ولنا طاف له  
أي الجماع بين طواف العتق ثم أحرم بها أي بالعورة فلهذا لانه إباحة العورة على  
افتعال الجماع ونسب رفضها لأن إباحة الجماع تاركه بشي من إباحة العتق ما إذا لم ينفى  
فإن رفض فيه لجهة الزرع فيها ودفع رفضها جماعا فعل بمرء يوم الجماع  
فلهذا لم يرد دم إباحة الجماع بين إباحة الجماع والعورة صحيح وقفت أي بمرء الرضا لانه  
قد أدى إلى إباحة الجماع وهو الوقوف بمرء إباحة العورة على إفعال الجماع من كونه وقد  
كرهت العورة في هذه الأيام أيضا وقفت مع دم الرضا وإن سمع مع يجب دم  
لأن كتاب فعل كونه فابت الجماع أهلا أو بها رفض وقفت ودفع أي طهيت الجماع إذا  
أحرم جماع أو عورة يجب أن يرفض الأحرار ويقتل إفعال العورة لأن فابت الجماع عليه  
هذا لم يبق ما أحرم به لجهة الشروع ويذهب وإما يرفض إباحة الجماع لانه يبرر جامعا  
بين إباحة الجماع والعورة الثاني وإما يرفض إباحة العورة التي يجب عليه عورة نفوت الجماع  
بالأحرار جامعا بين العتق ورفض الثانية وإما يجب عليه إفعال قبل أو بالرفض  
باب محرم أحصر حصار لغة المنع مطلق يقال حصر العتق  
وأحصر الرضا وفي المنع مع الوقوف أو الرضا مرفوعا إلى إباحة الجماع أو عورة فإذا  
أحصر بعد ذلك وصر جائز الخ فالتعلق في بعض الفروع دما والفتاوى دمه من إباحة الجماع إلى  
الفتق عتق الأحرار ومن يوم الذبح أي وأعد من بعد يوم ما يجزئ يذبحه في اليوم  
لأنه لم يكن يوم الذبح قبل يوم الفتح وعندها ان كان محرم بالعورة فذكره وإن كان  
محرم بالجماع لم يجره الذبح إلا في يوم الفتح ويذبح محل بالخلق ويغير وهذا الذي

[illegible]

عن احمد بن حنبل قال ان حج عندهما جاز له ان يجعله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج به عن ابي عبد الله  
في الاول فيقول بحكم الامر وقد خالف فيقع عليه وهم الاحصاء عن الامر في مال من  
لانه الذي ادخل في هذه الوضعية فيجب عليه تحصيله وهم القرآن والحجبة على الحاج  
امام القرآن فلانه وجب شكره لادائه ما كان من الحج بين المسلمين والمأمور يختص  
بهذه المنفعة لان حقيقة الفعل منه وهذا اذا اذن له الامر بالقرآن والا فغيره لا يفيض  
المنفعة وامام الحنابلة فلانه لما في فيجب عليه كفارة وصحى الحاج عن الغير المنفعة ان  
جاءه قبل وقوفه وعلم له من قبل ان مال نفسه وان مات الحاج عن الغير او سبق نعت  
في الطريق فيخرج من منزله امر بثلث ما بقي من ماله وعند محمد ما بقي من المال المدعوق اليه المخرج  
الحج ان يتيسر والا بطلت الوصية اعتبارا لقصة الوجه بفسخه الوجه فلانه قد ورد  
حيوة ما لا ودفعه اليه رجل في الحج عنه ومات فذلك المال في يد النائب لا يورث غيره  
فكذلك اذا اقره الوجه لما قاله مقامه من عند أبي يوسف رحمه الله ما بقي من الثلث الاول  
لان يحمل على الوصية الثلث فيبقى منه شيء ينفذ في الحج ان فسدت الوجه وعزله  
المال لا يخرج الا ما استلم الي الوجه الذي عليه الوجه ولم يبق في ذكر الوجه لان ذكر المال  
قد ضاع فيصدق منه بثلث ما بقي لا من حيث مات كما هو قولها وهو عطف على قوله  
من ترك امره ووجهه وهو لا يخرج ان سفر لم يطل لقوله تعالى ومن خرج من بين يديه  
الي امره ويروى الآية وقال عم من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة لا كل سنة والظاهر  
يطلب اعترفت الوصية من ذلك المكان وهم قوله وهو الفياض ان القدر الموجود من السفر  
قد يطل في حق الحكماء الدنيا قال عم في مات ابن آدم انقطع عنه عمل الحديث وتنفذ  
الوصية من الحكم الدنيا فثبت الوصية من وطنه كان الخروج لم يوجد الحديث وهو ما يروي  
الي الحرم فيقترب من جدران الاربعة وسجدة وهم ولا يجب توفيق ابي الغضائير في الطريق  
وقيل المراد الاعلام كالنقل ولم يجرى الاجابة في الطريق بين يديه عن قوس  
وجاز القسم في كل شيء الا في السفر من حنابلة فيكون بعد الوقوف حيث لا يجوز فيها  
الا المدينة اكل اي جاز لكل بل استحب من هذه تطوع وستره وراى فقط لانه  
سك فيقول انما سجدت في الصلاة على سائر المذاهب الا في مائة كفارة شرعت جزاء  
شبهه يعلق بها الحرام عن الاستغفار بها الرياء الزجر وقد ورد في التوبة التي عن الكفا  
في حج الاحبار يوم القري يبيع يوم الحرام بحكمها ويبيع غيرها من شاء يعين  
الحرم لكل من الله لا يقرم لصدقة اي لا يبيعون في كل يوم لصدقة قال في الوقاية

وتسمى يوم النحر لانهم لا يخرجون فيه شيء كما تسمى يوم النحر لانهم لا يخرجون فيه شيء  
 قول من ربطه بغير ما يتبعه من النحر لانهم لا يخرجون فيه شيء كما تسمى يوم النحر لانهم لا يخرجون فيه شيء  
 معناه وانضاف والبيان للنحر انهما اخيرا اول في القصد منها وبصدق  
 وخطاه ولم يعط الجزاء منه ولا يركب الاصره ولا يجذب الكلب ولا يبيع النعش  
 صحيح صريحه ما بارد ما عطي او قريب بفاحش فيه واجب ايقظه والعبد وفي  
 نطقه لا شيء عليه وعثر بنية النحر ان عطي اي قربت الي الهلاك في الطريق وصح  
 نطقه اي فلا تها بدمها وحرب به صحت سناسها ليكن النحر فقط شهدوا وتوفوا  
 بعد وقته لا قبل وتشهدوا بوقتهم قبله اي قبل وقته قبلت ان يكون التذكار  
 يومهم وقفا في يوم وتشهد فيه بالهم وقفا بعد يوم التوفى اي وقفا يوم  
 النحر لا قبل ولا بعد يومهم بل في يوم التوفى ان لا يخرجهم للنعش وبمادة محض  
 بنشان وكان فلا يكون عبادة دونها فضلا كان وقفا يوم التوفى او في غير ذلك  
 وجد الاحتياط ان هذه شهادته في اليوم لان طوعهم في يومهم فلا يقبل ولان الاحتياط  
 عن الخطأ غير ممكن والتذكار ممتنع وفي الامر بالاعادة حرج ظاهر فوجب  
 ان يكتب عند الاشياء عند ذواتها وقفا يوم التوفى فان التذكار فكن رجي  
 في اليوم الثاني من ايام النحر في سنة واثلاثه وترك اولي فان قصدا لتذكرك في  
 اولي فقد جاز لحصول الكمال ولو بد ترتيبه لانه ليس بشرط او في الكمال لترتيب  
 حسن لرعاية الترتيب المستوي لانها مشايخه في طوفان الوصل بينه اوجب  
 نفسه ان يخرج مشايخه لا يركب حتى يطوف طوافي الزمان اشترى جارية احرمت  
 بالاذن اي اذن مولاهما حتى لو احرمت بروة لا تكون محرمة اي لا تدرى ان يخطئها  
 حتى لو اذن فقد يخطئها وهو اولي من الخطئ لثاني تعظيما لاسم الحج والاعمال  
**قاسم** **الاضحية** وجسمان هذا الكتاب بكتابه في وقته في يومه  
 في اسم طائفتين هما وتجمع في الاضحية في الاضحية في يومه اذ جعل في النحر  
 ومن ما يدعى في يوم النحر بذكر فانه يدعى وقت النحر بسم الله واسم وقته في النحر اسم  
 لحوان مخصوص من مخصوص يدعى بنية التوفى في يوم مخصوص عند وجود زوايا  
 وسبها وزوايا الاسلام والاقامة واليات الذي يتكلم وجوب صدقة الفل  
 وسبها الوقت وهو ايام النحر وركبها في ما يجوز ذبحها في حاة من ذبابة في  
 بعين او بغيرها فسمه اي من ولد في سعة والقياس ان لا يخرج البدنة كلها الا من

في يوم النحر  
 في يوم النحر  
 في يوم النحر

ولقد كان الفقيه قريباً ولقد اوجعنا في الآيات كنهه بالاشارة وهو مروي عن جابر بن  
 الله عنه انه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة وليس في الشاة  
 فثبت في اصل القياس ويجوز عن ستة او خمسة او ثلثة ذكركم محمد بن ابي بصير  
 عن سبعة ان لم يكن لاحد منهم اقل من سبع حجة اذا كانت رجل وتركها اسيراً وامراً وبقرة في  
 وجهها اهل يجرى مضيق الابن ايضا لقول وصف الفقة في البعض وعنه يروي هذا  
 الفعل في كونه قريباً كذا في الكتاب ووجه لو لم يكن له ستة اي جعله في كونه له ستة  
 ستة مشبهة انما لو ذكر الواحد لا يحسنه في القياس لا يجوز وهو قول زفر  
 لا يجرى الفقة فلا يجوز بيعها او جرحها في حد فدية سمينة ولا يجرى الفقة وقت  
 الشاة فثبت للماجه في هذا ذهب كونه اي انما ان قبل الشاة يكون ابعده عن القذف  
 وعن صورة الزوج في الفقة ويقسم اللحم وثلثه لاجل ان آداء اثم تعدد اثاره او جرحه اي  
 يكون في كونه من اللحم ومن الكايع لا يكون في كونه من اللحم وبعض البلد ان  
 يكون في كونه من اللحم في كونه في آخره ووجه في جرحه من الجرح لا يحسنه  
 وجب في الجرح من به يوسف فثبت وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي انها ستة  
 مائة في قوله اي يوسف ومحمد ووجه الجرح قوله من وجد سبعة فلم يبيع فلا يجرى  
 معناه انما لو لم يكن اي ما جرحه ومثل هذا الوجه لا يلحقه ان يتركه الواجب على آخرها فمرة  
 مائة ولا تاتي الا بالكمه في الكايع هو لمسلم كان الفقة لا تقود الا من لم يبيع فاق  
 اد الله الجرح باسباب شقوق الناس وتعودت على الوقت فلا يجب عليه دفعه فخرج عنه  
 كالمعدة مؤسرة يسان العظم فان العمادة لا يجب الا في القادر وهو الفقة ومقداره ما  
 يجب به صدقة العظم لنفسه متعلق يجب قال الفقه اي لا يجب عليه في الولادة الصغار فانها  
 قريبة من كونه والاصل في العمادة ان لا يجب على احد بسبب غيره عدا في صدقة العظم فان فيه  
 معنى الولادة والسبب فيها ارض مؤمنه وبني عبد وهذا المعنى يقتضي في حق الولد وحده ليس  
 من له في ذلك الا في الجرح يجب عليه لكونه الصفة في معنى نفسه بل يبيح ابيه عنه من انما في مال  
 القتل ان كان له مال او يبيح فيه بعده اياه بعد الابن وكل القتل وياق بعد ان كان  
 يبيح ما يتبع بعينه من آلت البيت وخوفاية للهداية الا في الجرح يبيح من ماله ولا يكون  
 ما امكن ويستاق ما بقي ما يتبع بعينه وفي الجرح الا في الجرح في ذلك ليس له ما به  
 ان يفعله من ماله من القصر لا بدح الا في الجرح في المصروف في الصلوة اي صلوة العبد  
 ويبيح في غيره بعد طلوع جرحهم البحر في غروب اليوم اثلاث فان اقول وقت النجدة

وفي رواية لا يحسنه الفقه وهو قول  
 من الفقه في جرحه في الجرح في الجرح  
 الا بعد ان يبيح

فثبت بها لثمة الجرح في الجرح  
 في الجرح في الجرح في الجرح  
 في الجرح في الجرح في الجرح



بعد الصلوة حتى المصطفى وبعد طلوع قدر يوم النحر حتى غروب غزوه وأخره قبل غروب  
 اليوم الثالث في أيام النحر وأمر النحر للظفر والقيح والولادة والموت هاهنا أو كان غنيا  
 في أول الأيام يقر في نحرها بالجب عليه وفي المسك جب وإن ولد في اليوم الأخير  
 عليه وإن مات فيه لا يجب وكذا الذبح ليلته وإن جاز لا احتال الغلط في طيلة الليل تركت  
 النخبة وضمت أيامها علم أن أيام النحر ثلثة وأيام التشرية ثلثة والكل على أربعة تكبيرات  
 لوها غير لا غير آخرها شرقي لا غير في الموطان بخروا شرقا واستقبلت فيها  
 أفضل الصدقات بمن النخبة لأنه شيع وأجبة أو سنة والصدق نعوذ بحقوقه  
 تركت حتى تمت أيام النخبة صدق بها أي بالاجتهد نفسا حية تأويله يعني  
 كأنه في مكة شاة قال لا يجزيه الشاة والصدق بها أيضا فخر بها أي بالاجتهد  
 هاتين الجب في النحر بالشرابية المسحور عندنا صدق بغيرها فخر بها أي بالاجتهد  
 أن كان مما صدق بغيره النخبة شرقي أو لم يشترط لاهنا أو لبيتها أي في وقتها  
 الوقت وجب عليه الصدق أحلها من بعدة كالجمعة يقيم بعدوا في النحر  
 أو الصوم بعد الجحد فدية من النخبة المذبح من الضأن ما يكون له إيتى والذبح  
 شاة لها سنة استهوى في الشيء فضا على من الإبل والبقر والغنم وهو الذي أن  
 من من الأول أي الإبل وحولها من الثاني أي البقر وحولها من الثالث أي الغنم فظاهرا  
 أن الثاني فضا على من ذكره إلا الضأن فإن الجحد مسجزي لغيره نعم نحوها  
 إلا أن يصر على أحسن فليذبح المذبح من الضأن ويذبح لغيره أي لغيره لا ذبح لها في النحر  
 أو الذبابة أي الجنونة كما أعيان أو العود أي ذلت غير واحدة والجمع ما يحتمل  
 في عملها والعزم لا ينجي إلى المسكر مستطوع بها أو جعلها وما ذهبه إلا كثر  
 من جلدتها أو ذنتها أو عيها أو أيتها وقبل الثلث وقبل الأربع وعندنا  
 أن يذبح أكثر من الصغى أجزاء مات أحد سبعة أشهر وأربعة للنخبة وقالوا في السنة  
 المباحة أو نحوها عنه وعلم من القياس أن لا يذبح له بشرع بالذبح فلا يجزى من الغير  
 كما اعتاق من الميت وجره كخلفه في القرية قد يبيع من الميت كالصدق فختلفت  
 لأن فيه الزلم والولاء على الميت وأيضا المذبح يجوز من سبعة تكبيرات أن يكون قصدا لكل  
 القرية وإن اختلف جهات تكبيره من النخبة ومنعة وقرأ فأنها بخروا عنها لا تخاف  
 وهو القرية ولها أن أحدهم كالأوقاف صرح لا يذبح لأن الأوقاف ليس أهله للقرية وذكره  
 الخ في ما يذبح من النخبة ويؤكل جزء من أعيانها فيعزى في غير بيت

أيضا

أي النحر

عبا ولفرج فلهما عجم لعدي بن حاتم اذا ريت سمكة ذكر اسم الله عليه فان وجدته قتل  
 فكل الا ان يجده قد وقع في ماء فانك قد دى الماء قتله او سمكه وعدم القتل من طلبه  
 لو غاب تحت ماله سمه اي رمي وغاب عن صوم حتى ماله سمه فان ادركه ميتا فان لم يبعد  
 من طلبه لم يذ ذر وسعد وان فعله حرم اذا كان في وسعه ان يطلبه وقد قلنا سم  
 كحل حوله الارض فلهما ان ادركه المرسل او الرامي ميتا عين اوقى عما ذكره من حل بالذكور  
 ولو شئ حل به فلهما اي لو كان حيوة مثل حيوة الذبوع للبيح تركه بل حل بدلهما  
 ولا عبرة من الحيوة واما للثدي والخصية والبطح وما نزل به بطنه وجوف  
 والشاة الرقيقة فالقوي في ان الحيوة وان قلت حجرة حتى تودكا حاد في جوفه فلهما  
 محل لقوله في الاما ذكيت وحرم عطف على محل بان كره اي حرم المصيدان تركها اي الذكوة  
 فلهما مع القدر عليها فانه حيوة لما كانت اوقى عما ذكره من كونه واجبة  
 واذا ترك حرم كذا اي حريم ايضا اذا انحصر عن الذكوة في ظاهره او في باطنه في مثل  
 هذا الجمل الحرام وقيل حل وهو رواية اخرى ولي يوسع وقول الشافعي او ارسل  
 عطف على تركها محوي بل فخره من اقره بالصباح فاشد او قتله  
 سران بخره وهو سمه نار من لم يسمي بالادوية حتى يصير فاذكرك في رأسه في  
 حقه فاصاب محله نحل او يذ ذر فلهما فوضع في الماء لا يخاف ان له قتله كما ورد  
 في الحديث او وقع في سطح او جبل فترى منه الى الارض لانه المردية وان كان وقع  
 في الماء في الارض لاستباح الاخذ به وذكر الواضع في السطح واليد ان القدر ان لم يزد  
 او ارسل سمكه في اقره محوي فاحذ او لم يرسل كحل فاحذ سمكه فاحذ فاحذ  
 اءاء البهجة الارسان والافراط البهجة فاحذ سال فان كان من الطوي وعلم من السم  
 حرم كما سبق وفيه انعكس حل وان لم يوجد الارسان وجد الاغرا فان كان من السم حل  
 ولو من الطوي حرم او اغذ اي كثر ان اخذ الكلب غير ارسل عليه لاستباح القتل بحيث يخذ  
 ما عيش وان ارسله فقتل ميتا لم يخر كما لا يورث كما لا يورث فاحذ فاحذ فاحذ فاحذ  
 لو ارسل ما يصيد كز وبه مرة واحدة علف ذبح الشاوية بسمه واحذ كذا ان يورث  
 رمي فقطع عصى من القاصد لقوله ع ما بين من رمي فهو ميت وكذا يورث فاحذ  
 الشاة والكره مع جرة اي قطع فطعن في تحت يكون الذئب في طرفي الراس والفتان  
 في طرفي الجوز او قطع نصف راسه لو كثر سمه في اي قطع فطعن في تحت يكون  
 الشاة في طرفي الراس والفتان في طرفي الجوز او قطع نصف راسه لو كثر

والله شقة البهجة الشاة  
 يجره الى ان يلقاها  
 والله

والله شقة البهجة الشاة  
 يجره الى ان يلقاها  
 والله

والله



[illegible]



[illegible]

مجلسی در این روز در مسجد اعظم و در آنجا که در آن روز

تقریباً در این وقت که من به خانه می‌رفتم  
از طرف دیوار به خیابان

۱۲۸

الفرض لا يمتنع بانه واليوم لا يمتنع في تركه من النيات وجكون فرض كفاية انه لم يشرع له  
 لانه قد اختلف في نصبه بل يشرع له اعلاء كراهته واقراره به ودفع الغنى عنه العتاج  
 ان قام به بعض تركه كان سقط العرض من العمل حصول العتق بتركه كقولهم لئلا يودعني  
 ورد السلام فانه واحد استهوا اذا حصل من بعض النماذج سقط العرض عن بعضها والا ياتي وان لم  
 يتم به بعض من النماذج التي الزمان في بيان الاسلام انما هي للسقوط كلهم تركهم فرضا عليهم  
 كما اذا ترك الجماعة كلهم صلوة للبناء لودعها الورد السلام انما لا يجازيه وعبد وامر لا ياتي  
 ومتعد واقطع بالعلم عاجلوا والتعليق بالقدرة وقرض عين ان يجوز اي جملة كمالها على  
 من شعور الاسلام فيهم فرض عين عليهم فريضة منهم بقدرة على العمل او صاحب النية  
 عن الذخيرة ان الجملة اذا اجازها لغيره من غير ان يتركها من نفسه فاما من وهم  
 بعد عن العقد هو فرض كفاية عليهم حتى يسلمهم تركه اذا لم يجز لهم فاما الاجتهاد  
 بان يجوز من كان يترك من نفسه من القناعة مع العدد او لم يجزوا عن كمالهم كماله  
 ولم يجزوا فانه يترك من غيرهم وقرض عين بالصوم والصلاة بغير تركه ثم ولم ياتي  
 ان يترك من يجزى لعل الاسلام شرقا وغربا وهذا التدقيق وحظير الصلوة على الميت  
 على من مات في حاجة من فاجي البلوغ فليس جبره واهل بيته ان يقوموا بسبب ما ليس  
 بواجبهم كان بعده الميت ان يقوم بذلك فان كان الذي بعده الميت يعلم ان اهل بيته  
 لا يتقون حقوقه او يجزون عنه كان عليه ان يقوم بحقوقه كذا هنا فيكون لارادة والعبد  
 بلا اذن من المولى والمولى لان العتق لا يجعل الابقامة كمال فوجب عليهم وحقوق المولى  
 والمولى لا يظهر في حق فرض الميت كالصلوة والصوم بخلاف ما قبل ان يتركه بغيرهم كفاية  
 فلا فريضة في ابطال حقهم ولكن الجمل وهو ما جعل للعامل في عمله الرأى ما جعله امام  
 في ارباب الاصول ايضا لا يفسد بغيره الغرامة فانه مكروه حتى في اي شيء  
 وجود شيء يثبت المال وبدونه في ادم يجهل في لا يترك الجمل فان كان صاحبهم دعواهم  
 الى الاسلام فان ابوا اي استعصوا عن الاسلام فالي الجزية فاذا قبلوا الجزية عليهم ما كان عليهم  
 ما علينا هذا الحكم ليس عمودا له لا يوجب في حق العبادات بل المذاك انما هو بمراتبهم  
 او اموالهم قبل قبولهم الجزية فبعد ما قبلوها اذا تعرضوا لهم او تعرضوا ان يتسخر عبد وكبير  
 لنا عليهم ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض ويؤثر استدلالهم عليه بقول في اربابهم  
 عن ائمة ادوا الجزية ليكون دماؤهم كدمايينا واموالهم كاموالنا ولا نقول انهم  
 الدخول في الاسلام وحقنا عليهم قبل ائمة الجزية عند لم يطرح فانهم غير معصومين

في كل جملة  
 من النماذج

في كل جملة من النماذج  
 في كل جملة من النماذج

اي قد عومم

على الملة







طعاما لا يبيع قد ينجى وحرق اما ان ينجى فانه جاز لم يحرق والحق العنق بهم من ارضي الصلح  
 واما الخوف فقلنا يتنجى بها الكفا فمما كوجب النيان وقطع الاشجار ولا تقرب قبل  
 ان ينجى الا ما يندب بالنار النار فها تحرق الا سطحه ايضا وما لا يحرق كالخشب يدفن في حرم  
 قسمه من غير ان يمس في حرمه في دار الحرب قبل ان يبعث اليه دار السلام وقيل ان ينجى  
 يجوز بعد استقرار الحرب وهذا بناء على ان الكفار لا يثبت قبل الحرب بل دار السلام هذا  
 وعنه يثبت ويرى في هذا الاصل ما لا يكره الا بان ينجى في دار الحرب ويكفر المالكين  
 الامام في بيت الدان حوله يحل فيها العتق والمغفرة في نفسها من فتنه في قسمه ابيح ليعطوها  
 اليه دار السلام ثم يمسوها منهم فانما ابوان يحلونها لغيرهم على ذلك لا جبر للملك في واية  
 الميراث لانه في حرم عام لغيره من خاص كالميراث لا جبر في شمل فقتل المدة في الغارة  
 او استاجر سنية فقتل المدة في وسط الجند فانه يتعدى على الجارة او يخرج بلح المثل  
 بجبرهم على واية الميراث الصغر اذا جبر على عقد الجارة ابتداء كما اذا نفقت حابة في الجارة  
 وسعى في ذلك دابة لا يجبر على الجارة غطوا ما استشهد فانه بناء وليس بابتداء وهو  
 اسهل منه في حرم بغيره اي الممنع قبله اي الممنوع الذي ينجى في الحديث والنزول الا ان  
 بالدار لم يملك كارت وبعده بجبرهم على الجارة في حرمه فلا يملك ان يمسها والرد اي العون  
 ومدد ينجيهم ثم كمال في اسحقا في الجدة لا يجوز في الجارة ولا من مات ثم قدم المالك  
 ويورثه من مات هذا المصنوع المالك ان كان ماثلا وحل فيها في دار الحرب طعام  
 وحل في حطب ودهن وسلع عند الجاهل بلا قسم لما روي عن ابن جابر رضي الله  
 عنه قال كنا نضيق في مغاننا العسل والعنب فياكله ولا يفعله الجاهل وهو  
 دليل على ان عادتهم لا انتفاع مما يجزى جوارا له لا بعد الفرج منها في دار السلام هو  
 الصريح لكن حرمهم قد نكح حتى يورث بغيره فلا يجوز الانتفاع به في دار السلام ولا يبيعها  
 وعتقها اي الطعام ونحوه فانما لم نذكر الاخذ وانما ارجح تناولها في حرمه فانه باع  
 احدهم رد المثل اليه الممنوع ورد العسل اي ما ينجى مما اخذ في دار الحرب ينجى في دار السلام  
 بعد الخروج اليه دار السلام لولا حاجة هذا المثل العتق وبعدها اذا كان غيبا  
 تصدق بغيره فاما ما ينجى لوجها او غيره فينجى بالعين ولا شيء عليه ان حكم  
 ومن اسم من اهل الحرب في دار الحرب حرم نفسه وطفله حرام على تبعها  
 فلا يجوز قتلهم واسترقاقهم قمعهم بالاسلحة او اودعهم معصوما اي وصفا امانة  
 عند معصوم مستحان لو ذمها لانه في بيت حكم لا ذل ولا كبر وعرفه وحملها له

جزء الامم ومقاتله لانهم من جهة دار الحرب وجوبه على اهل الدار والمسلمين مخالفا لما سيجري  
 بعض اقدوسه من جهة الاستحقاق لغيره الفارس او الرجل وقت المجاورة اي مجاورته  
 مدخل دار الحرب من دخل دارهم فارسا فتفق فرسه اي مات فشهد الواقعة واجلها  
 فله سهم فارس ومن دخلها واجلها فله سهم فارس فشهد الواقعة فارسا فله سهم  
 سهم راجل ولا يسهم لغيره من واحد اي لا يسهم لغيره من واحد ولا راجل ولا يقبل  
 ولا عبد ولا حرة ولا امرأة ولا ذبيحة ولا رقيق لهم الرمي اعطاء شئ قليل ولا ردها قدما  
 يراه الامام يحرمها لهم في القتال وانما يرمى لهم اذا باشر القتال او كانت المرأة  
 كذاوي للرجل وتقوم مصالحهم فيكون جهاد ما يليق بحالها او ذلك الذي في الحرب  
 لانه في دالة منفعة للمسلمين ولا تبلغ الرمي سهم لانهم لا يسألون للقبض في عمل  
 جهاد الاية دالة الذي فانه يراه في السهم اذا كانت في دالة منفعة عظيمة لان  
 الدالة ليست من عمل جهاد فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذا باخ في الدالة  
 بغيره بالاجرة فيعمل بالفضل ما يبلغ الخس الفهم والمكس وابن السبيل فله سهم مقرا في  
 القسري عليهم ولا شئ لعينهم وذكره تعالى قوله جل جلاله فان من خمس لرجلكم اي  
 لا فاقا في الكلام بكذا اسمه لك لان الكسول وهو غير محتاج اليه شئ وسهم النبي صلى  
 الله عليه وسلم خمسة بعده فلو لم يكن كان يستحقه بالرسالة والرسول بعده كالنبي وهو  
 كما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعطيه لنفسه من الغنيمة ويستعين به في امور  
 المسلمين من دخل دارهم فاعا رخص الامم لاسمعة ولا اذنه فان الخس انما يؤخذ  
 من الغنيمة ولا ما يؤخذ من الكفار قتل وهو اما بالمنفعة او باذن الظالم فانه في حكم  
 المنفعة لا باذن الظالم نعم ولو للامم ان يعمل السعي اعطاء شئ زاي على سهم  
 الغنيمة وقت القتال حتى اي اخره فيقول فضل قبلنا فله سهم وسيا في سهم قبل  
 وهو من جهة الله لقوله تعالى يا ايها النبي عرض للزمير في القتال او يقول من اخذ  
 شيا فهو له وبسحق الامم القتل استحقاقه قوله من قتل قتيلا فله سببه او اقل الامم  
 قتيلا لانه ليس من ذلك القصاص وانما هو من باب استحقاق الغنيمة ولهذا يدخل عليه  
 كل من يفتح الغنيمة سهمها او يفتحها فله سهم لا من اي لا يستحق الامم ان يدخل انكس  
 اذا اقل من قبلته انما على سببه لانه خسر نفسه وفادتها ولا اي لا يستحق الامم ان يسل  
 ايها اذا اقل من قبلته انما لا يميز نفسه منهم وذلك في استحقاق السبب انما يكون اذا  
 كان الفضيل ما مع الفضل لا يستحقه قبل النفس والعبيد والجهال لان الفضيل

بعض حال القتال وانما يقتل ذكركم للمقاتلين لو قاتلوا الجيوش فقتلوا مسلم الحق سلب  
 لكونه بالقتال مع اهل اللوم ويقتل المسلم بقتل الاثمة والاحير منهم والتاجرة عسكرهم  
 والذي الذي يقتلهم العهد وخرجه من بينهم صلوات الله عليهم اذ هم مقاتلون برأيهن لو  
 يقولون عطفوا قوله فيقولون اي يقول الامام لسرية ويخرج من اربعة الي اربعمائة من لقتاله  
 لا عسكر حصنكم كهم اذ قد امنه قوله في المهاجرة على البر الكبر الامام اذ قال لا اهل عسكر  
 جريها ما اصبتم فكم نقلا بالسوية بعد الحق لهذا لا يجوز كذا اذا قال ما اصبتم فكمكم  
 ولم يقل بعد الحق وان فعله مع السرية حاز ذكره في المقصود من التسهيل التوفيق هي  
 القتال وانما يحصل ذكره في بعض ابعده شيء وفي التعميم بطلان تعميل القادس هي  
 الرابح وابطال الحق ايها اذ لم يستثن لا بعد الا ان هذا الامم الحق اي لا يجوز ان  
 يفتل بعد احرار الفخية بدار الاسلام اذ اخطأ الكفار للقتال الا من الحق لان حق  
 الطائفة قدما كد في بالاحواز بالدار ولهذا جرت منه لومات فلا يجوز ابطال حقهم  
 وسلب ما بعد من شيئا وسلبهم وعلم على سطح في تركه وعلمهم من المخرج والآلة  
 وحقيقهم مع ما هم من ماله وهو اي السلب لكل شيء في حقهم ان لم يفعل الامام وفقاتل  
 و يجوز فيه سواء **باب استيلاء الكفار** اهل الحرب اذا سبوا اهل الذمة  
 من اهل الذمة لا يكون لهم على احرار كذا في الفتاوى العبدية والاشياء اهل الجاهل بعضها  
 فاستحوذوا امورهم او بيعوا كذا منهم او غلبوا على مالها و احرزوا بدارهم مملوكه ولو كان  
 مالا عبيدا مؤمنين او امة مؤمنة ذكروا في كتابه و غير ما شرع للسلطنة الثانية ويح ما اذا  
 استباح مستأمن عبد مسلم او احد ذرهم لو قاتلوا احرار ذرهم ذرهم من اهل الذمة  
 بها لا يكون شيئا منها حتى ان اشترى منهم تاجر شيئا مما اخذوا من احرارهم مما وجد  
 ملكه في يده احرار بلا شيء لا احرا للخصم و مذبذبة ولم ولنا وكذا يتنازع فيكون اصل  
 الحق لحدودهم مزارنا و احرزهم بدارهم ثم ظهرنا عليهم فكم لما لكم قبل انفسهم  
 و بعد ما ياتي في ذلك ان الاستيلاء انما يكون سببا للكرامات في محالها فبالذكر هو المالك  
 المباح في الخراسان يحد للكرامات كذا من سواء احرارهم مزارهم و بعد ما في عبادهم وان اسوة  
 كان مسلم او ذمي ذكروا في شرح للعداية ابقاء دخل اليهم احرار عن اوق مفرد في ذكروا الام  
 فاعطهم ويكونه اذا استولى عليهم وانما قال وان اخذوا اشياء لا خلاف الا ما عين فاعطهم  
 اذا اخذوا و قد ذكروا مملوكه عند اخذها فاعطهم ان العبيد في الحق الا ان اكره ان يبيع و قد زالت  
 و لهذا لو اخذوا من اهل الاسلام مملوكه كما قرره ان يدر طهرت بما غلب بالخرجة من جن

Handwritten notes in Arabic script, likely a continuation of the text or a separate entry, written on a separate piece of paper or a different section of the manuscript.

من ذلها لا يستحقها ايمان لا يتحقق به المولى عليه تخليها من الاستغفار وقد نلت وطهرتها  
يدعها انتم وصار معصوما بغير فلم يبق حلالا فكل غدا والمرح ولان يد المولى باقية  
عليه حكما لقيام يداهل الدار عليه فخرج ظهوره بغيره فكلهم وهذا الوجه لانه الصغبر  
ملكه ولوجه بعد دخوله دار الحرب لا يملكه ولا يملكه بالظلمة عليهم حرهم ومنهم  
امم ولهم وبكاتبهم وملكهم فان الشرح اسقط عصمتهم حره على جانيهم فافهم  
انكروا وحداثة امة الله واستكملوا عمر عبادة حازا لهم الله تعالى عليهم جليلهم فبيد  
عبدك وبتجالتهم وقابهم ثم ان الكفار بعد ما نفوا اهلنا واخذوا امانا اذا غلبنا  
عليهم واخذوا غنائمهم ما اخذوا منا من وجدها من امان في الظالمين احق بحماها  
قبل فاستسلموا للظلمة بين الضالين والآخر بالقيمة بعد ما اتي بعد القيمة لما روي ابن  
ابن عباس رضي الله عنهما ان الشركيين اخذوا امانا من المسلمين بدمهم ثم وقعت في الغلبة  
الحاصم فيها المالك فقدم قتلا مع الله عليه السلام ان وجدنا اهل النفس اخذنا من شوق  
وفي وجدنا بعد الغلبة اخذنا بالقيمة ان شئت والآخر بين الكافرين لان المالك  
القديم يتصرف في ان ملكه بلارضاة ومن وقع لعين في نفسه يتصرف بالارضاة بحماها  
لانه اسحق عواضه من ماله في الغلبة فقلنا كحق اخذنا بالقيمة حصر الغلبة بالظلمة  
الممكن وقبل الغلبة المالك فيه لعمامة فلا يوجب كل فرد منهم ما ياتي بغوته فلا يتحقق الاخر  
وانا قلت قبل فاستسلموا وما دفع في الجمع وشرح المصنف حيث قبله ولا يلحقنا  
عليهم قبل الغلبة حيث تلبسوا بها وبعدها اخذوا بالقيمة ان شاءوا في الشرح المذهب  
المستوفى في الكفار فوجدوا اموالهم قبل ان يفسدوا في دارها بغير شرا فان  
وجدوها بعد ان اضمحوا اخذوها بالقيمة في اخذوا فان حلال الغلبة على خمسة  
الكفار بخلاف الجمع ككتب كما لا يخفى على اهل الايمان والآخر بالقيمة ان شرا منهم في دار الحرب  
تاجر واخرج الي دارا فان المالك القديم ان وجد ماله في ملك خاص فان كان ذاك المالك  
عصاؤه من جهة اخذ على العوض ان كان ماله شيئا وبقية ان كان فيها لانا بالخذ  
منه بحماها بغير الضرر بل لا يدفع العوض بمقابلة وان كان ملكه بعد خداسه وبغيره  
بأنه وهو هو مسلم اخذ ببقية ماله وان كان فيه لانا ماله شيئا فبالخذ لانا اخذ  
اعلم فلا يبعد وان اخذوا من حينه موقوفه بين اذ السرور اعداها شرا مسلم واخرج  
الي دارا فبقية غيره واخذوا لاسي ارضها المولى القديم اخذ العبد من اخذ من  
العقد لما عرفت في الفقه ولا يخذ الارض من احد في العيون المستوفى عليها ولم يرد

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الاستيلاء على الارض ولم يقولوا من الهوى فكذلك الاستيلاء على الارض بان اسر الكفار بعد الفاشرة وجعل  
 بالغ درهم فاسروه ثانيا فادخلوه دار الحرب فاشتره آخر بعض درهم واخره الي دار خلاص  
 لما ذكرنا تقديم احده من المشركين انما في ذلك الاستيلاء في مريد على حكمه بل اسهل المشركي للارض من انما في  
 بمقتضى نوره و الاستيلاء على حكمه ثم اخذ المالك القديم من المشركي الاول بالقبول ان شاء فان العبد  
 قام على المشركي الاول بالقبول فلم يحيط منه شيء حيانه تحلفه وجعل اخذ الاول من الثاني في الاصل  
 المالك القديم من الثاني وكذا اذا كان لدا سور من الثاني غايبا ليس للاول اخذه اعتبارا  
 تعالى حضرة وان ابي المشركي الاول لياخذه المالك القديم لان حق الحكم اخذ بالقبول انما  
 ثبت للمالك القديم في حق عود مكر المشركي الاول لما لم يثبت التمسك بالقبول سائعي  
 الفهر ابن عبد الله واخذها كذا دخلها منهم رجل اخذ العبد بها فاعلم انما يكونه  
 لما مره غيره فانما يعلم يكون ابتاع مستأمن عبد اسلموا واخذ درهم بها خمس  
 سائل يمتن العبد في كل ما جاز اعتاق احد بها اخذ فانه لو دخره دار الحرب يعني  
 اقامة شانه الدارين نظام الاعتاق وذكر انما في بقوله او استولى على داره واخذه  
 فيها اي دار الحرب فابن منهم وخرج في دار الاسلام وذكر الثالثة بقوله او اسلم عده  
 وجاءت وذكر الرابعة بقوله او ظهر عليهم وذكر الخامسة بقوله او خرج اي العبد  
 الى عسكر المسلمين عتق عتق العبد في جميع الصور ولا يثبت التمسك من احد فان هذا  
 عتق حكي ذكره في غاية اليقظة بقوله عز وجل **الْمُسْتَأْمِنُ** هو  
 من يدخل يده الى يمان مسلحاً ان اوهرتاً لا يتوكلنا جازاً ثم لا يملكه وان المسلمين  
 غلبوا عليهم وقد شرط بالقبول ان لا يتوكلنا ثم لا يتوكلنا بعد غلبه فاما اخبر مكرها  
 حرها اما المالك فلو رده الاستيلاء فاما ان باع و اما الحرية فليحصول بسبب العبد الحرام  
 فيصدق به تغريباً للزمت عنه الا اذا اخذ حكمهم ملأ استثناء من قوله لا يتوكلنا فوجبه  
 هو او فعل ذكر غيره بعلم ولم ينعده لانهم ينفقون العهد والقرام يكون مفيداً  
 لهذا الشرع عتقوا لاسر المسلم حيث يبيع له القرض ولا يكون غريباً وان المطلق طوعاً  
 لانه غير مستأمن ولم يوجد منه الاستيلاء ولا يستخرج من درهم لان الزوج لا يجل الا بالكره  
 مكره قبل الاخر كما مر اذا وجد امرأة المأسورة او ام ولد او سيرة لانهم ما يكون حق  
 ولم يطأ حق لغيري اذ لو كانوا اولادهم ووطئوا المالك لزم اشتباه النسب لانه انما هو  
 مطلقاً اي لا يطأه اذ لم يطأه لغيره لانهم مكرها اذ اده حربي اي جعل لغيري المسلم  
 سديراً لا يتوكلنا او عتق اي اذ ان التمسك من الحرية او غيب احدهما من التمسك

ملوك تمام جلد

انما قال في كتابه في الفقه في الله تعالى  
 انما قال في كتابه في الفقه في الله تعالى

انما

علا وبما هي واستات من الحزب لم يقض للعد منها بشئ أما القاتلة فدون القضا بمقتضى  
الولاية والولاية وقت الملائكة أصلا ووقت القضا على اللسان من ذم القاتل حكم الاستسلام  
فيها مغيرا لفعالها في التزم في المستقبل ولما ذهب فلا توارثا للخاصة المستولى  
عليه لمصادفة ما لا غير محصور كما ذكره الحريان فعلا وكذا جاء مستأنفا ولما ذكر ما  
لأن جاء سلب في بينهما بالدين لا القضا أما الذين فلا توارثا وخرج جميعا لوقوعه بالترجي  
وهو لا تارة تارة القضا لا التزم بها الأحكام بالسلام وأما القضا فلا توارثا ملك  
ولا حش في ملكه لم يزل في وقت السلم مستأنف ثم أي في دار الحرب مستأنف  
مستأنفا عند الخطأ وذي أي يعطي الذي من ماله فيها أي العهد والخطأ وكفر الخطأ  
أما الكفار فمعلوم مقتضى مؤثرا خطأ فخر مرفقة مؤثرا بلا تقييد بدار السلام  
أو الحرب ولما يخصها بالخطأ فلا توارثا في العهد عندنا وأما الذي فلا توارثا  
أثبتت بالحرز بدارنا لم تبطل بدار من الاستيلاء ولما عدم القود في العهد وهو ظاهر  
الرواية فلا توارثا لا يكون استيلاء ولا بمنعة لأن الواحد يوازم الواحد غالبا ولا  
استنعة إلا بان عام ولعل السلام ولم يوجد بدار الحرب فلا توارثا في الوجوب فلا يوجب الخطأ  
وأما وجوب الذي في ماله في العهد لأن العولف لا تقتل العهد كالتزم في موسم وفي هذا  
إذا قد تم لم على الصيانة مع بنيان الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وفي الدارين  
إذا قتل أحدهما الآخر كلف فقط في الخطأ أي لا يوجب في الخطأ ولا شيء في العهد أصلا عند نه  
في ذكره إذا قتل سلم بغير إرادة فلا شيء عليه إلا الكفارة في الخطأ عند وقال في السير  
بالدية في الخطأ والعهد لأن الصفة لا تبطل بدار من الاستيلاء ولا سركا لا تبطل بدار من الاستيلاء  
واستأنف القضا من عدم المنعة وبجب الذي في حال المارة ولم أن بالاسر صانعيها  
لهم لغير ردة متعمدا في أيكلم هذا بغير تقيها باقا منهم وسواهم يسفر فيبطل  
الاحرار أصلا وصار كما سلم الذي لم يها حرا لينا وخسر الخطأ الكفارة لما تقرر  
سلم من سلم ثم حيث لا يجب بقصد الكفارة في الخطأ فقط لا يكون حرم في دخل أي  
حشا هنا سنة وبأنه لا في القاتلة أو شهر انضج عليه الحزب فان رجح أي  
دار قبل ذلك القدر من السنة والذين معهما وقت جرد الشر محذوف والآي وإن لم  
يرجح هو الذي أعلم الحزب على أي من إقامة في دارا بالاستيلاء أو حزة لئلا  
يغير عينا لم وعونا عينا ويكون الإقامة البيرة لأن في منعها قطع جلب الواجب  
وسد باب التجارة ففصل بينها سنة لأنها من تجب فيها الجزية فيكون الإقامة

هذا هو الوجه في القضا  
بأنه لا يوجب في الخطأ  
ولا شيء في العهد أصلا عند نه

لا يورث

المسلم

كله الجزية فان رجع قبل قول الاسم قبل عام السنة التي ولد فيها رسول الله وان مكث سنة فهو  
ذمية لانما اقام سنة بعد قول الاسم صار ملتزما بالجزية ولانما ان يوقت ما دون السنة  
كالشهر والمهرين وانه اقام مكررا بعد مقالة الاسم بصرح بما لا ذكر لا يتركه ان يرجع  
اليه في الجزية لان عقد الذمة لا ينقض بالانحطاف عن الاسلام والاسلام لا ينقض فكذلك الخطأ  
كذلك الذي بصرح ببقاء الذمة لا يترك ان يرجع اذا اقام ههنا سنة قبل التوبة في نفسه بالاسلام  
لانه اذا لم يقدر حصة فانما هو للولادة لا يلاؤه العذر والولادة حسن لذلك كما في تأجيل  
العصية كما في النهاية بقاء عن المسئلة لكنها اي الجزية توضع بعد السنة في الصورين  
اي بعد التقدير وقبل ان يشترط اخذها اي الجزية بعدها اي بعد السنة في الصورة  
الاولى اي بعد التقدير ويقال وتاخذ بعد السنة او الشهر في بعضها كانت السنة  
الاولى وكان يصير مما اذا اشترى ايضا فوضع على حرة او امرأة لانه لا يصير مما  
يشترى ارضي الخراج حرة يوضع على الخراج فغلب اي اذ كان للشرية ذميا وصح على  
الخراج لعدم عليه جزية سنة من وقت الوضع فيكون له مستقبل او كونه عطف  
على شرية ارضي ان يكون الجزية ذمية اذ امكن ذميا هنا كونه تابع ذميا هنا بل عكس  
اذ يكون ان يعلق ويرجع اليه ومن مستأمن من اهل الحرب رجع اليهم من الرجوع  
لانه ابطال له سنة وما يرد الاسلام من ماله فلا خطر فان اسر مستأمن او ظهر عليه  
اي اهل الحرب فقتل سقط دينه كان له ما يعصوم مسلم او ذمي لان اشياء اليد علم  
بواسطة العتابة وقد سقطت ويد من عليه اسبق من يد العتابة فيجوز فيسقط  
والتي هي صار ذميا او ذمية لم يرد اي معصوم لانها في يد نفسه لان يد المودع كبر  
فيها ذميا بغير العتابة وعن ابي يوسف ان المودعة مضمرة المودع في عتابة بينه وبينه  
لان يد بها اسبق فهو بها الحق واخذ للرجوع وههنا يد عند ابي يوسف وسارح  
ويؤيد بلمة الدين والغافل بيت اللان عند محمد ذكره الزبيدي وان مات الغافل بلا عتابة  
عليه ما لدين والودعة المورثة لان حكم الامانة بان لعدم بطلان فخرج ما ورثه بقايم  
لما من حزين ههنا لم تحرس واولاد وودعة مع معصوم وجرم فاسم فظهر عليهم  
حكم في اماره واولاده الكبار وما في مظهره وعقابه فلا ذكر في باب الغنائم واما  
اولاده الصغار فلان الصغار انما يشيع اباءه ويصرحوا باسلامه اذ كان في يد يده وحققت  
وذاية ومع بكارن الدارين لا يحصل ذكره واولاده لم يصرحوا باسلامه لاختلاف  
الدارين فيجب اكمل ذميا او يثمة ولو سبي النبي في هذه السنة وجاء بدار الاسلام



كان مسلماً يتبعه دابة لاجتماعهم في دار واحدة تخلف ما قبل أخراجها إلى دار الاسلام لا تخلف  
الدينية ثم حوكت في محالها المذكور وكونه مسلماً لا ينافي الرقاعا عرو في موضعه وذكره الزيلعي  
وأن اسم عرو جاء هذا لغيرهم فلهذا هو مسلم لأنه لما أسلم في دار الحرب سجد فلهذا  
للتقاء الدار ووديعته مع مضمون مسلم أو في بؤله لأنه لا يدرى بجسمه بحقيقة  
نكاحه في دينه وعينه في داره وأولاده أكابر وعمره وعقار ووديعته مع حرب في اسم  
حزبه ثم أي دار الحرب ولذويرة مسلمون فيها فقتل مسلم فلا يبيح عليه أن الكفار  
في الخطأ ولا شيء في العهد وقد علم وجهه يأخذ الامام دية مسلم لا وفي ذويرة مسلمين  
اسم هناء في دار الاسلام سراً فلهذا قتله خطأ لأنه قتل نكاح مضمونة فتناوله  
المضمون الواردة في قتل الخطأ وبمعنى قوله لئن اقام أن لا أخذ له ليعضد في  
بيت المال لأنه نص نافر المسلمين في هذا من النظر وبقتل الامام أو يأخذ الدية في  
عنه يعني أن كان القتل عمداً فالامام بالخيار بين العود وأخذ الدية يعزى الصلح  
لأن موجب العهد العود وولاية الامام نظرية ينظر فيه فلهذا روي أن صلح فعل وقام  
أن الدية في هذه النكاح استع من العود ولهذا لا يعين لأن الحق للعامة وليس  
ينظر استقامتهم بل عوض تمت هذه النكاح عين فيها كون دار الحرب دار السلام  
وعكس دار الحرب بتبصير دار الاسلام بأجره الحكم الاسلام فيها كإقامة الحجج والحق  
وأن يفي فيها كما في أصبه لم تنقل بدار الاسلام بأن كان يثاب ويمن دار الاسلام مصر  
لأهل الحرب ويعكس أي يصر دار الاسلام دار الحرب بأمر الله ذكر الأهل بقوله  
بأجره الحكم شرك فيها وإثباتي بقوله وإضافته دار الحرب بحيث لا يكون ربهما نصراً  
للمسلمين وإثبات بقوله وأن لا يبيح فيها مسلم أو في أمنا بالامان الأول ما نفسه  
كذلك الميراث هذا عند الجمع وعندنا إذا أجر وأنها الحكم الشرك من ربه دار الحرب  
سواء اقتل بدار الحرب أو لا وبقي فيها مسلم أو في أمنا بالامان الأول أو لا  
**باب الوضائف** جمع وظيفه وهو ما يقدد لانتفاضة كل يوم من طعام  
الوزير ولله هنا العشر والخراج فيكون جهازاً من خيل وبهيمة الشيء باعتبار ما يؤهل  
أبيه أكثر شيء العشرة أرض العرب وجمع ما من العشرة التي انتفع بها المومن بمقتضى قوله  
وأما العرض فثابتين يرين ورسل عاجل إلى حد الشاه وما اسم أحد على عاقب السهم  
لا يرد بل الخراج صيانة عن الذن لما في من من في الجزية وفيه العشر سبع القدرية  
أو في عنوة وهم بين الخراج والوضائف ثم وضع الخراج عليها يجوز أن لا

Handwritten signature: *W. H. H. H.*

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

كانت تبيع عام الخراج كذا في النجاشي الصغير والعماليق والبقرة لاجتماع الهبات على الفسا  
 عربة والقياس ان يكون داخل الجيرة لانها تحت غنوة و اقرأه لعلها ويح من جده لراي  
 العراق ولكن ترك ذلك لانها معهم وبستان سم او كرم لكانه وان لان الحاجة لا ابتداء  
 التوظيف على المسح والعرض القرب لان سجن العصابة ولان اخف ان يتعلق بنفس الخراج  
 والارايه لاجبة سواد العراق وكما كان العرب لا عفة حوان وضوا من الشعية  
 ويقال من الغنم التي يصادون طونا وما فيج و اقرأه عليه او صلحهم امام لان الحاجة  
 الى ابتداء التوظيف على الكفار التي اذ اجلاهم امام ارضهم وتلقا ايضا قوما  
 اخرى يعني كذا لما عرفت ان الخراج انما يوضع على الغنم المتولين اذ كانوا  
 كذا و اما اذ كانوا مسلمين فيوضع عليهم العشر ومات حلف على ما في موضع الجاه  
 الذي يلاذون ايها ان امام فاذ ايضا خراج لان ابتداء الوضع على الكفار او على  
 من الخيفة اذ انما توضع للمسلمين اهل الكلب فاذ ايضا خراج لما في موضع الجاه  
 بقبر فاذ قرب من ارض الخراج في ارض العشر فخر في كل منها اي من الاراضي  
 العشرية في الجاه ان سقى له العشر يؤخذ منه العشر الا ان سقى له العشر حتى يؤخذ  
 منه الخراج وان سقى عام الخراج يؤخذ منه الخراج قال في لجام الصغير العشر والخراج  
 متعلقان بالارض النامية واما ما فيها فيعبر السقي عام العشر او عام الخراج وقال  
 الى بلخ مراد في هذا القبول في حق المسح اما كذا فيجب على الخراج من اياه ما يست  
 لانه كذا لا يبتدأ بالعشر فذا يتاني فيه القبول في حالة الابتداء اجماعا على الخراج  
 فيه في حالة البقاء فيما اذا امكس عشرية هل يجب على الخراج او العشر ان ثم لما ذكر  
 الماء اراد ان يسمي فقال ماء النساء وماء بر وحين في ارض عشرية عشرية وماء النساء  
 عفوها النجاشي وماء بر وحين في ارض خراج سراجي كذا في لجام الصغير العشر والخراج  
 عرو عام العشرية عام الخراج فالسليم لعن بالعشر وكذا الخراج كذا في سراجي كذا  
 اي خراجي يعني لعن جده ويجوز ان لعن ترمد ووجه لعن بعدد و لعن ترمد  
 كذا في يوسف وعربي عند محمد بن الوالي الخراج فيلزم احد الخراج فانه ان كان الخراج  
 بعض الخراج على كل واحد والثاني خراج واحد فيلزم ان كان الواجب شيئا في الزمان يتعلق  
 بما لم يكن من الانتفاع بالارض كما وضع عزم مراده على حجب وهو متوحد وداعا مستحبا  
 بلذائع كسوة وهو سيج قبضات وذا في الساحة سبع قبضات واصبح قابله وعند  
 الخشب اربع وعشرون اصعدا واصبح ستا شعيرة مسمومة بسبعة في بعض

هـ قيل ما ذكر حرب سواد العراق في غيرهم يستلزم اعتاد عدمه يستلزم الماء صفة جريب  
هـ انما سمعوا وضع من ركد شجر درجها عطفها اصنافا من جريب الرطبة خسة ودرهم  
في جريب النعم انما سمعوا من سواد كزعران وستان وحوارض بحولها  
حاطة فيها بخل متفرقة وانجار واعناب ويكثر راحة ما بين الانجار فان كانت  
الانجار ملتقة لا يمكن زراعة الاراضي التي يكرم ما يطوق اي ليس فيه تخطيط فربما يدرج  
وقد اعجزنا في ذكر بعض ما فيها فويلع فيه عالى او نصف القارح غاية النفاذ لا يزال  
عليه لان التخصيب غاية فاضا خروجه نقران لم نطق وطينتها بالاجار ولا يزال في الحافات  
عند كبر يوسف هو عاية عن ايج ويزاد عند كبر اعتبارا بالانفصال والدرج يوسف  
ان خارجا من خلف سفد نزع فاشباع القنابة في رحلتهم عليهم يمين ووجب لانه  
للقاير لا توفى الا توفى والنفذ يمتنع الزيادة لان الانفصال يجوز انما تفيض من  
الزيادة فيلحق بالقدرة من القنابة ولا خارجا وانقطع الماء عن روضه وتولع لانتفاء  
النفذ والنفذ من المير في الخارج هو الكثر من الزراعة او احباب الزرع اذ لانه لا يصل  
اذ اهلك ظل ما قبل وقالوا انما يقطع الماء من السنة مقدار ما يترك ان يجرى في الارض  
لما بنا وماذا انما يقطع من الخارج ان عطفها اي الارض ما هي لان الكثر كان ثابتا  
وقد خوت وبقي الخارج ان اسم الماكر للوجه من القوة تفتقر مؤنة حاد البقاء فامكن  
ابقاؤها على اسم او شراها من لعل الخراج في ما ذكرنا ووجه ان القنابة روضه من كبرهم  
اشترى الارض من الخراج وكانوا يؤدون خراجها ولا عشرية خارج روضه اي روض الخراج يقول عزم  
لا يخرج من روضه في روض مسلم لان لحد امر اية العدل والجلول لم يخرج منه وكذا يجمع  
عزم ويكثر العشر من الخراج لان العشر لا يفتقر عزم الا بوجوب في كل القارح لا الخراج  
للوطن فانه يتكرر مكرر الخراج في سنة لان عزم من الله عند لم يطله مكرر وانما قيد  
الخراج بالموطن لان خراج القنابة يتكرر مكرر الخراج في العشر في الدار في الموقوفة  
والارض الممثلة والجاين لو كانت عشرة والخراج في روضه لان سبب العشر ارض القنابة  
بحقيقة الخراج وسيخرج الخراج لثمانية بالمكن وبعدها بالصاحب **فصل في**  
الجزء و في زمان جزية وضعت بالصلح والفرار في بقدر عيب ما وضع اتفاق في جزية  
يستعملها اما ما اخطى عليهم ما وضع من الجزية لا يقدر اي لا يكون له تقدير من  
المشارع بل على اتبع الصلح على يتعين ولا يعثر بزيادة ونقصه وما وضع بعده  
تجاوز اقرانها اسلامهم فيه لانه ان ما ياتيهم من القنابة ومن يكونا ملكا

ولا يبيح الجوارح لغيرها شيء وقد وردت في الصدقة ثلثها لأن لها ثلث الكسوف والغيار  
 والأطعام وسب ترك أي ترك الصدقة الذي عيال توسعة عليهم الذي يخرج من ماله  
 أن أحسن وألا أمر غيره وكونه في كفاي لا في غيره وهو ليس من أهل الكسوف أو من قد خرج  
 جاز لا من أهل الصدقة والفقير يحصل ما يستره ويتكفاه المجرى للثمن من أهلها  
 في صدق يملكها أو يملكه المجرى وحده وفروا ويبدل بما يسمع به ما لا يسمع به  
 كما لا يسمع به وهو ينفذ الصدقة فإن يسمع القوم أو يملكه أي ما يسمع به ما لا يسمع به صدق  
 لأنه لأن الصدقة انتقلت إلى يده غلظا وخرج كل شاة صاحبه يسمع به ما يسمع به الصدقة والقياس  
 أن لا يسمع به غيره لأنه خرج شاة غيره بغير أمره وجد الكسوف الهانفت الذي خرج به وجب  
 عليه أن ينفذ بها بغيره أي تمام الشاة صارها كسوفه بغيره بغيره من جواهر الدين إذا ناله  
 فإلا لأنه ينفذ بنفسه هذا ما يأم به ويحتمل في غيره عن إقامتها لما يسمع به وإذا غلظا باطل  
 لم يرد لغيره منها سلوة من صاحبه ولا ينفذ لأنه وكذا فيها فعل ولا لأنه وإن كانا أكلا ثم علم  
 فيحصل كل صاحبه وإن تشاها فكل منهما أن ينفذ صاحب غيره ثم يصدق بذلك القية  
 لأنها بطلت عن العلم وبحث الفقير بشاة الضعيف لا الوديعه ومنها جرم الصدقة القول  
 لا أن أي أن المكسوف الضعيف ينفذ من فقه الصدقة وفيه الوفاء بغيره صاحبها بالذات بغيره  
 بغير المكسوف كذا في الحديث والكتاب وسائر الكتب المعتمدة فلا يصدر الزمير بغيره صاحبها عقد مات  
 الذي كان لا يسمع به وشد الرجل فيكون لما صاحبها قبل الذي يقول حقيقة الضعيف كما نزل  
 في موضعه إزالة اليد الحق والما يحصل ذكره بالذم كما ذهب إليه الجمهور ولعلهم  
 إنما

في الصدقة

في الصدقة

في الصدقة في الصدقة في الصدقة

في الصدقة





في اعادة الامانة لما ينقصه الفصل الثاني في نقص الخلق الاداني بطريق الايمان في امان ما  
يتبين في ايمان التزم للجنة وقبولها لا امانا ولا التزاما بل فقط ايمان كذا في ايمان  
والجدة اقول في ايمان التزم للجنة في الامتناع عن الجنة المقترحة بعدم الايمان لا كذا في ايمان  
الجنة بعد هذا وذا هو ان غاية بقاء لا التزام الايمان ان لا يترك الايمان في امان  
والايمان في امان لا ينجح معه وقت النبي محمد عليه السلام كغيره فكذلك لا ينجح معه  
عقد الذمة فالانبياء كيف يرد مع ان الامتناع من التزم في التزم والامتناع يعود  
لرسول الله عليه السلام عليك فقل ان ايمان مقتضى ايمان رسول الله عليه السلام  
وسم لا راحة الايمان في امان هذا اذا استبكر في امان امان استبكر في امان استبكر في امان  
صولة امان عليه السلام فقل في امان لا ينجح معه امان امان بعد القدرة عليه وانما  
اوجاء تاثيرا من قبل الله كما في امان لا ينجح معه امان امان بعد القدرة عليه وانما  
فالحمد لله الذي جعل في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
الخلق لا ينجح معه امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
بشره البشر جنس في امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
وخلق لا ينجح معه امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
ويقول ايضا هذا وذا هو ان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
واهل الكوفة والمشركين من امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
اخلفه وجب فقل ان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
القول من امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
باب في امان في امان في امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
صنع ركنه ان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
لان العلم في الصدقة المضاعفة والصدقة لا ينجح معه امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
المراه فقل ان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
القرية حيث يوجد للجنة في امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
في حق الصدقة في امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
وحيث في امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
في مصلحة كذا في امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان  
تشهد الشفق وكفاية العلم في امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان امان في امان

في نصب المستحريم من المصطفاه حله لا يترك قبل التمسك ذكره في النهج امام المجدد اذ ارجع  
 الفقه وذهب قبل في السنة لا يسترد منه غدا بعض السنة والعبرة بوقت الحظا فاذ كان  
 ايام وقت الحظا يوم في المجدد يستحق ضمانا كالحرة وموت الفاعل في خطا السنة وفي  
 ثوابه عند الاستقام طاهرين بخلافه فريدها ان في الوقت في امام المجدد يفرق اليه  
 عليها وقت الادراك فاخذ الامام الفقه وقت الادراك وذهب عن تلك الفقه لا يسترد  
 منه حصة ما يقبض من السنة وموئيل من الفاعل واخذ الرشد ويحل للناس كل ما بقي  
 من السنة ان كان في ذلك كذا في طلب العلم في المدارس وفي فوائدها صاحب المجدد  
 المؤثر والامام ان كان لها وقف فلم يستوفيا حجة ما قاله في سقط لانه في بعض القلة  
 ذكره كذا في الفقه وقبل لا يسقط لانه كذا لاجرة يا **فروغ** من انشد الفقيه  
 بالله عرض عليه الاسلام وكشفته جهنم وجسد الله ايام ان استعمل وقيل سلفا  
 اية وان لم يستعمل فان تاب بالبركة عن كل اثم سوى الاسلام او ما اسئل اليه فيها  
 ونعت والآية وان لم يتب قبل لقوله في امر عليه السلام من يدل دينه فاقول له اياه  
 من والخطاي وغيرهما يكن اي قتله قبل العرض في اكثر امة هنالك القريب بداهتها  
 فان اكفر فليجج والعرض بعد بلوغ الرجوع في الزمان ولا يسقط وان لم يرد العرب لزم  
 في شيء فيه الاسلام او السيف لقوله تعالى فليؤذيهم او يسلموا وكذا في الهبة وموان اسما  
 عليهم اجمعوا عليه في رتبته ان يكون رتبة الله عز وجل وان الاستحقاق لتسليم الي الاسلام واستحقاق  
 الرد لا يقع وسيله لما في خلاف لارادة الخلفه من الحرب فانها تسترق ان لم يشرع قتلها  
 ولا يجوز ابقاها كما في كذا في مع الجزية او الرقة ولا جزية في التسون كما ابقاها هاهنا  
 اكفر مع الرقة اذ اتبع المسلمين من لهما ايضا من شيء اكفر منه واحسن حادها فلو كان  
 ستم هوديا او عكس تركها حاله ولم يحجر على العود وردة احد الرذيلين في جميع كتاب  
 عندنا في وجهي وادب يوسعنا في طلاق وخطبة ردة في طلاق فاسا في ايام الزوج  
 في ردون مكره عندنا سوفا فان اسلم عاد وان مات او قتل او كفو بداههم وحكمه متى  
 مدين ولم يرد وحل دينه عليه فانه في حكم الميت والذين الزوجين يعبر حاله عن الدينين  
 وكسب اسلامه لو اراد الاسلام فان قبل المسلم بالبركة كما في كذا في التسليم قلنا ان مكره في كسبه  
 بعد الردة باق لما عرفت انه موقوف حيث قلنا كسبه في الاسلام ولو اراد ان لا يكون استناده  
 لوجوده قبل الردة ولا يكون استناده في كسبه الردة لعدم قبوله او من غير الاستناد وجوده  
 الكسب قبل الردة فيكون قويا في السلم من السلم وكسبه ردة في وجه دين كل من كسبه

في كسبه الردة في وجه دين كل من كسبه

في كسبه الردة في وجه دين كل من كسبه



أي دين حال الاسلام يلحق من كره ودين حل الردة من كره حالها الرجوع طاعة فان الخارج  
لما انفسج بالردة كانت الردة مستعدة فان طلقها انفسج وكذا الرد انفسج اذا طلقها فانفسج  
سواء كان الخارج لم ينفسج لنفسج الطلاق واستبداد فان امته اذا ولدت فادى بنت نفسج  
او برث مع ورثته ويكون الامانة ولن لا تعد اذا دين و توقف مطلق عنه فانها تتقيض  
المساكنات في الدين ولا دين لكن يجوز الرجوع وبعد وشرائه وهبة واحارة  
وتدريس وكتابة وقبضه لها تتقيض الدين لغيره ان اسلم نقد وان هكنا اي قتل او عزل  
او جرح بدان المسلم وحكم اي يلحق بطل كل احد من ذلك بالحكم فان جاء مسلم جدة اي  
قبل لحكم فكان اي مرد حجة لا يعتق مليون وان ولن ويجوز الولت ما النفق فان قضاء  
القاضي شرط بطلان هذا الحكم لان كون المرد ميتا بالحق بدان المسلم بجده اي اذا  
انما يجع محافظ فلا يهدم العقاص ليسا ك ولن جاء اي مسلم بعده والسبع وارثه  
احق لان الوارث انما يخلط فيه لا استغناء كونه كالميت واذا عاد مسلم اخرج اليرث  
ان المرسك قا يا خس اي فقد اذا لا خوف بانه لا مباح وبقي عبدان تركها فان كاسم  
فان المسك الاي المطال عليه قضاء ما ترك في الاسلام لان ترك الشروط والنظام معصية  
والمعصية تبقى بعد الردة ذكر قاي خديو ما اذا سما اي العبادات في دي الاسلام  
يسقط ولا ينفسج الا الرجوع فانه بالردة صار كاسم لم يزل كا وا فاسم وهو في معصية فان ليس  
عليه قضاء سائر العبادات لان كذ اي المطال سقط اصاب ما لا اي بش يجب العقاص اي  
الحود الدية لم ترد او اصاب وهو في دي الاسلام فمطلق وحارب المسلمين زمان جاء  
مسلم اخذ بجده ولو اصاب بعد مطلق من فاسم قاي يا نحو خديو ذكر المرد من موضع  
عنه لانه اصاب ذكر موضع في دي المسلمين والخوف لا يؤخذ بعد الرد كان اصل  
حال كون محارب المسلمين ذكر قاي جاء اخذت امرا بان تد لها الفرج يا خس  
بعد العدو كما في الاجاز موت وتعطيه ولا تقتل منه فلا الطاش في ان قتل احد  
لا يقتل يشطرو كانت اي امته قال في انها اي كذ اي للسوط عحسن حتى تسلم فانها استعت  
عن ايضا حق الله بعد الافراق لغير اي اليدية لمسلم كاي حقوق العقاص كانت  
او امته والامه يجزها ما واها ويروي تقر في كلا يكون مبالغة في المزاج الاسلام ومع قاي  
وكسما ها الورث ها اي كسب الاسلام وكسب الردة ولت امته مسلم كان ان انصر اي  
قادة ها اي حز اي المسلم سقط قاي سوا كان من الارتداد او الولادة انفسج  
اشهد او كفر لن الولد يشير خير الابوين وينا الينفسج الام كان مسلم او المسلم برث المرد

[illegible]



الحولم ان يورد القنن ويقعدية منه **كتاب احياء الموات** في

فرق من كذا سلف المذكورة بعض احوال احياء الموات كذا عقده. والموت لغة حيوان مات  
وحيثما استعار وكذا تعادلا رضى لم تكن في الاسلام او ملك فيه لم يرضى ساكنها وتعد  
لرعيها بالقطيع الماء عنها او غلبه عليها او نحوها اذا ارشفت او صلت استغنى وسعدت  
من الغمام بحيث لا يسمع صوت من الغمام ملكها التي تملكها في حياها باذن الاسلام عند ما  
وهذا بلا اذن ولا كان يحل في ميا ولا يملك بحرها البحر من البحر الميم او البحر الميم في  
الملك كوا يعلمون بوضع الاموال حوله او يعلو بحرهم عز احيائها في غير ملكه كما  
كان هو الصحيح ثم ان ذلك يكون في غير بحر بان غرض حوها اغصانا باسنة او في الارض واهرق  
ما فيه من الشوك او حصدا يجرها من الشوك او جعل حوها وجعل الشوك عليها  
من غير ان يتم المسئلة فلو حوها كما ان البحر لا يفيد الملك بينه اذا لم يملك البحر لوجه وتركت  
ستين دفعها الامام لي عرس لقول عمر بن عبد الله ليس هو بعد ثلاث سنين حق قالوا  
هذا في احوال احيائها غيره قبل من هذه المدة ملكها لتحق الاحياء منه دون الموات  
والموت عند الماء الذي هو موضع ماء ران عنه الماء والكثف الموضع وانما هو حوده اليه  
قوله ان لم يكن حريا ليعود فله جان حوده لم يجر احياء لان حق المسلمين قائم فيه  
ايحيى مواتا اعطى احياء الجوانب الارسية بالانقاض فطريق الاول في الارض اربعة  
فيما روي عن محمد بن الاسكندر الاول والثاني والثالث صارت اربعة طريقا فالاحياء  
الاربعة فطريق طريق بحسب النية فيكون في طريق حفر في ايام موات بالاذن فله حرمها  
القطر وهو بزر ساج القابل حوها ونسج في السانج وهو بزر ساج حوها بزر السانج  
وتحده اربعون ذراعا من كل جانب كما قال في النسخ اخر ان حوافر الحدود من جميع الجهات  
والعشرين شمسا في كل ارض من كل جانب فتولد حرم العيين حسمائة ذراع في كل ارض من العيين  
بمخرج للذراع فله من موضع بحري في الماء ومن حوض في البحر في الماء ومن موضع  
بحري منه الى المزرعة فله من اربعة يار زيادة والتقدير بحسمائة بالتقدير في النسخة  
من كل جانب وسج حوض من النسخة في اي في الحريم لا صار ملكا لصاحب الميراث في حرمه  
فكذلك من النسخة انما كان متصرفه في ملكه في حرمه فان حفر فلاول ان يرد وانه  
الانقاض وان ياحق بكنس ما احقره لان الزاوية حفر في كانه كانه يلقبها في  
دار حرمه ويحذر فيها او قبل يفتن النقصان ثم يكرهه كما اذا هم جد آخر حرم وهذا  
هو الصحيح وان حفر النسخة في ارض الامام في حرمه الاول قريبا منه فذهب مائة

ايحيى

في النسخ





في كل ماء لم يحد بطهره بغير كراهي الشدة فقط أي به الاشتراك لهم في الشرب ما كان لاصل

لا يشرب

في قوله ثم قال ثم قال في ثلاث في الماء والكحل والشارب هو من يشرب الشدة ثم حقه  
 من الشرب بعد دخول الماء في الفاسم لا يوجب في الشدة ولأن البشر يحولهم في موضع واحد  
 والمباح في ذلك بدونه كالنفس في الأرض في الماء فلو كان في موضع واحد وقلة ولما  
 كانت الشدة متعلقة بالشرب والشراب كان القول بالاشتراك فيها مقتضيا لقوله تعالى  
 والشراب من هذه المياه استند كقولهم لكن لا يوجب دواء من غيره أن جبهه تحريم  
 لكن في أي القول ولا يوجب في الشدة وتجرده من قسامة في الأمانة ويستحق بحدود حصر  
 في ذلك مما يجرى في الماء وقال بعض الأئمة ليس له ذلك إلا إذا كان صاحب الضرر قابلا  
 الشدة في لم يجد ماء فلا يترك حتى يذهب إلى أن ذلك الشخص الطاهر لياحه أو أخرجه  
 إليه يعني إذا كان في موضعين أو الموضع أو الموضع في مكان واحد أن ينجح من يريد الشدة  
 من القول في مكانه إذا كان يجد ماء آخر بغير من هذا الماء وأن لم يجد قبل لصاحب الضرر  
 أن كان يعلو الشدة أو تركه يأخذ نفسه ولما قال في مكانه يعني أنه إذا انفرد في موضع  
 ليس لأن يبعد عن المكان كل مشترك في المكان فلهذا قطع المصلحة في الشدة  
 فإن امتنع صاحب الماء عن الشدة والسواج وطالب الماء يخاف الماء أو يفسد  
 فأنه يمتنع من أن يفسد الماء بعد حصوله وهو الشدة والذات في الموضع من غير ملكه  
 فأنه يمتنع من أن يفسد الماء بعد حصوله وهو الشدة والذات في الموضع من غير ملكه  
 فأنه يمتنع من أن يفسد الماء بعد حصوله وهو الشدة والذات في الموضع من غير ملكه

لا يشرب

لا يشرب

**أكرهه والاحتساب** لما فرغ من القاء الخس وما يعلق بها فبها هذا الكتاب  
 لأن سائدها تسبها بعضها ناسب القضاء وبعضها ناسب القياس ما كان كراهة  
 التحريم حرمة عند محذور لم يلفظ بعدم القاطع فإذا استعمل الكراهة في كثير من مواضع  
 إلى الملام أقرب حسنة إلى الملام كسنة لو جرت في الفرس وما الملام كراهة التحريم في  
 الملام أقرب حسنة إلى الملام كسنة لو جرت في الفرس وما الملام كراهة التحريم في  
 فأنه يمتنع من أن يفسد الماء بعد حصوله وهو الشدة والذات في الموضع من غير ملكه  
 فأنه يمتنع من أن يفسد الماء بعد حصوله وهو الشدة والذات في الموضع من غير ملكه  
 فأنه يمتنع من أن يفسد الماء بعد حصوله وهو الشدة والذات في الموضع من غير ملكه

لا يشرب

لا يشرب

والنفسه ويحب الدهن على الرأس اما اذا دخل به فيها واخذ الدهن ثم حب على الرأس من اليد  
 هذا يكون كذالك انتهى بقاى النجسة واعرض عليه ياء فيجب ان لا يكون الا واحد الطعام من  
 ابنة المصيب او النجسة بلعينة ثم اكل منها وكان الواحد بينه واكل منها ينبغي ان لا يكون ثم قيل  
 ولكن يبيح ان لا ينفق بعد الرواية بشا ينفق بالاسم الى القول متشافف الفخذ على وجه  
 جارة للشايخ وعدم الوقوف على مرادهم اما الفخذ فلان بين يدهم من ابنة ذهب ابنة ايدة  
 واما الثاني فلان مرادهم ان الذوات للصوفة من الخشبة انما يحرم استعمالها اذا استعملت  
 فيها صنعت في حبب ستعارى الناس على الاواني الكبيرة المصنوعة من الخشب والنخيل لاجل  
 كمال الطعام انما يحرم استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد او الملقحة لانهما وقعت لاجل  
 ابنة الكحل عليها باليد او الملقحة في العرف واما اذا استعملها ووضع على موضع سباح فاكل  
 منه لم يحرم لاستغناء ابدله الاستعمال منها وكذا الاواني الصغيرة للصوفة لاجل الاندكان  
 ونحوه انما يحرم استعمالها اذا احدث وصبت منها الدهن على الرأس لا كما انما صنعت لاجل  
 الاندكان منها بل ذكر الوجه واما اذا دخل به فيها واخذ الدهن وصبت على الرأس من اليد فلا  
 يكره لانها اذا استعملت منها فطهران مرادهم ان يكون ابدله الاستعمال المتعارفين في ذلك  
 الحريم وبوجه ما سأل من سئل ابنة المفضى والشراب المفضى مع ملاحظة قوله متين موضع  
 الفضة هذا من كذا الكحل مفضى ولا يكتحل بميلها وعوها من الاستحالة وحل الكحل من ابنة  
 رصاص وزجاج وبنور وعتق واداء مفضى وحل بنور في سرير مفضى  
 شيئا موضع الفضة فان الكحل والشراب من ابنة المفضى والحلوس في الكحل من ابنة المفضى  
 او السراج او نحو مفضى انما يحل اذا يقع موضع الفضة بان يكون الفضة في موضع الفضة عند  
 الكحل والشراب في موضع اليد عند الفضة في موضع الفضة في السراج فان كان يكون  
 استعمالها في الوجه المذكور غلظ في الاواني موضعها وكان الالباء المصيب بالدهن والفضة  
 والكحل المصيب بالدهن هذا عند ابو جعفر وقال ابو يوسف يكن كل قول محمد بن يوسف في  
 ويرد على ابو يوسف وهذا الاحتياط هو الاحتياط واما الخوف فلهذا بالاجماع روي ان  
 هذه النجسة وقعت في مجلس في جعفر الزيات في ابو جعفر واما غيره فاحضر هذه النجسة  
 يكون ابو جعفر سكنت فقبل له ما تقول فقال ان وضعه في جميع الفضة يكون والافضل لمن  
 ابن كذا فقال ابن لو كان في اصبى خاتم فضة من سبيل كذا ابن ذكر خوفه ان كحل الخشب  
 ابو جعفر من جراح وهذا الجواب لم يرد ما ذكرنا وقيل قول كافر ولكن ان يجوز استعماله في  
 من سبيل لو كان في محل الوش من بنو جوسي ثم قال في الكحل فيقبل في محل الكحل في محل الكحل

في النجاسة من النجاسة

ان الارواح

النجاسة التي في النجاسة

موضع



انما قيل هذا هو لانه لم يخلو من الحيوانات ولا يقبل قول الكافر في الدنيا مات واما يقبل في  
 المعاصات خاصة للعقوبة اقول ليس الساج صاحب اكثر من مائة من الجن والعقوبة ما يحصل  
 في حق الكافر لا يخلو من العقوبة كما توهم بدليل ان قال في الكتاب ويطبق قول الكافر في الجن  
 والعقوبة حتى لو كان له اجر يحوي في فارسي يشتري لها ما يشتري فقال استرته من جود او  
 شر في او سم وسم كاهن وان كان غير كاهن لم يسمع كاهن ثم قال فاصله ان جبر الكافر في المعاصات  
 مقبول بالانفاق لصدور عن عقل وجن ما يقع من الكتب وسكر الحاجة في قوله لكثرة  
 المعاصات وكونه من اهل الجماعة في الجنة يظهر ان مراده ما ذكرناه والجب ان بعد ما عرض  
 على هذه الاثر ان نقل بحصول كلام الكافي كان عليه ان يقول بدلي الاثر ان ادخل  
 والعقوبة ما يحصل في حق المعاصات من كلام الكافي فربما عرفت قوله وقيل قولك وكونه  
 او اني اود ما عا او بعد في المعاصات لاننا نكثر من المعاصات فلو شرط ان لا يدي في  
 الحرة قبل قوله سقطت فعلا خرج في ان كبريا المعاصات وكبريا في روح هذا الجنب  
 يكون الزمان وقيل قول العبد والعبد في العبد والادان كان افعال بعد وقيل  
 العبد اليك فلما هذه العبد يحل قبوله او قال انما هو في التجارة فقبل قوله  
 وشرط العدل في الدنيا كانت المحنة كطهر عن بحاسة الماء فان اجرها مسلم عن ولو بعد  
 قبل قوله وبيم اسباب في الخبر بها فاسق او مستور بحرية وعلو غلب الله فالاحكام  
 الامارة بالنبي في عليه صفة والتوجه والتم في الجنة كذا دخل في الي ولما جهل منكر  
 ه علم لم يحضر وان لم يعلم او حدث بعد حصوله كان كان متقدما فان طرقت الحج  
 سبع والآخر في الجنة وبيم اي غير المتدعي ان بعد كل جاز فان الجانية الزوجه  
 لعالم هم من لم يجب الزوجه فذهب ابا القاسم فلا يترك لافتران البدع من غير  
 كلفة للفتنة لا تترك لاجل التام **فصل** في ابلين رجل حرير الا قدر اربعة اصابع  
 عروضا وعند سماحل في القرب و بنوسد و بفرقة و بليس ما سدا حريرة الجنة حرة  
 فان النجاة رعي الله عليهم كانوا ابلين الخرد و مستدي بالحرير وان انوب اما يصير  
 ثوبا بالسيح ما عرف ان العبر لا حرجزي العبد والنسج بالخرد فكانت في العبر لا  
 السدي و بليس حرك في الحرب فقط للعقوبة و يكون في جرم ما بعد افعال بقلي اي  
 لا يتزين لرجل نخب او قضة ولا نجام و منطقة وحلية سيف منها او العضة فان يجه  
 وسمار ذهاب لثقب فحق لا تابع ولا بعد لا ينادي حل الزاة كذا ما روي وروى من  
 الصحابة روي الله عنهم منهم في رعي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله لم يخرج و باحدى

هذا هو لانه لم يخلو من الحيوانات ولا يقبل قول الكافر في الدنيا مات واما يقبل في  
 المعاصات خاصة للعقوبة اقول ليس الساج صاحب اكثر من مائة من الجن والعقوبة ما يحصل  
 في حق الكافر لا يخلو من العقوبة كما توهم بدليل ان قال في الكتاب ويطبق قول الكافر في الجن  
 والعقوبة حتى لو كان له اجر يحوي في فارسي يشتري لها ما يشتري فقال استرته من جود او  
 شر في او سم وسم كاهن وان كان غير كاهن لم يسمع كاهن ثم قال فاصله ان جبر الكافر في المعاصات  
 مقبول بالانفاق لصدور عن عقل وجن ما يقع من الكتب وسكر الحاجة في قوله لكثرة  
 المعاصات وكونه من اهل الجماعة في الجنة يظهر ان مراده ما ذكرناه والجب ان بعد ما عرض  
 على هذه الاثر ان نقل بحصول كلام الكافي كان عليه ان يقول بدلي الاثر ان ادخل  
 والعقوبة ما يحصل في حق المعاصات من كلام الكافي فربما عرفت قوله وقيل قولك وكونه  
 او اني اود ما عا او بعد في المعاصات لاننا نكثر من المعاصات فلو شرط ان لا يدي في  
 الحرة قبل قوله سقطت فعلا خرج في ان كبريا المعاصات وكبريا في روح هذا الجنب  
 يكون الزمان وقيل قول العبد والعبد في العبد والادان كان افعال بعد وقيل  
 العبد اليك فلما هذه العبد يحل قبوله او قال انما هو في التجارة فقبل قوله  
 وشرط العدل في الدنيا كانت المحنة كطهر عن بحاسة الماء فان اجرها مسلم عن ولو بعد  
 قبل قوله وبيم اسباب في الخبر بها فاسق او مستور بحرية وعلو غلب الله فالاحكام  
 الامارة بالنبي في عليه صفة والتوجه والتم في الجنة كذا دخل في الي ولما جهل منكر  
 ه علم لم يحضر وان لم يعلم او حدث بعد حصوله كان كان متقدما فان طرقت الحج  
 سبع والآخر في الجنة وبيم اي غير المتدعي ان بعد كل جاز فان الجانية الزوجه  
 لعالم هم من لم يجب الزوجه فذهب ابا القاسم فلا يترك لافتران البدع من غير  
 كلفة للفتنة لا تترك لاجل التام

يدع حرسه وبالأخري ذهب وقال هذا من حرامان يا ذكوان في هذا انما نعلم ويرجى حل  
انما نعلم ولا يتختم بالحديد والصغر اما الحديد فلان النبي عم راي في رجل حاتم حديد  
فلان ما لي اربي عليك حيلة العمل النار فاعره فيمي بـ واما الصغر فانه عم راي في رجل  
حاتم صر قفل ما لي اجد منكم في الاصنام فاعره فيمي بـ واختلف في الجود والبش  
قال في الجامع الصغير لا يتختم الا بالفضة وقال في الحديث وهذا نص في ان التخمم باعقد  
والجديد والصغر حرام ووافقه صاحب الكفاية وزاد عليه قوله ومن الناس من اتى الحق بالبش  
او اليه ما له من الله الترخي فان قال والاصح انه لا بأس كما عرفت فان عليه المصروف  
والسلام كان يتختم بالعقيق وقال شيخنا ابو العقيق فانه مبارك في قوله في صاحب الحديث  
والكفاية انما لا بأس كون نكاح العاتق نكاحا ما ذكره في كلامه ان العام قايح من في شرح الجامع  
الصغير لهذا الكتاب فيمنع كراهة التخمم بالجو الذي يقال له يشب والاصح انه لا بأس به  
لان ليس به رجب ولا حدس ولا ضعف وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يتختم بالعقيق وقال  
في ضاوة طاهر فقط يفتيم كراهة التخمم بالجو الذي يقال له يشب والاصح انه لا بأس به  
لان ليس به ذهب ولا حديد ولا صغر بل هو مجرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك السلام  
بالعقيق - لو سلم انهم كلفوا لا بأس به احتيازا للتأويل والتخصيص كما تقدم في الاصول  
فيحصل ان يراد بالصغر في قوله لا يتختم الا بالفضة الصغر لاضافة الى الذهب فانه المتبادر  
عند ذكره حجة اذا اطلق الجواز لا يراد الا الذهب والفضة ولو سلم انه صريح في الجواز  
لكن اذا ثبت ان الرسول صلى الله عليه وسلم يتختم بالعقيق الذي هو الجو وقال شيخنا ابو العقيق فانه  
مبارك ان كان التخمم بالجواز يقول وفعله فكيف يعارضه حجة الجامع الصغير لما صار  
ان التخمم بالفضة حلال للرجل بالحيث وبالذهب والحديد والصغر حرام عليهم بالحديث  
وبالجواز حلال في احتيازا لاسلم من الابتناء والاسلام قايح حلال احذر من قول الرسول وفعله  
عم فان حلق العقيق في ما ثبت بهما ثبت حل سائر الامور لعدم الفرق بين الجو وحجر  
وعلم في احتيازا لصاحب الحديث والكفاية احد كراهية الجامع الصغير لمحمد لان يكون  
الصغر مباحا لضافة الى الذهب ولا يمنع ما بين المأخذين من النقود وترك يعرف الحكم  
اولي له اما يتختم طائفة من التخمم وغيره لا يحتاج اليه ولا يستدعيه الا بعضه الذي من  
تخ كراهية يستدعيها بالفضة وعند محمد لا بأس بالذهب ايضا ولكن لا بأس بالذهب الذي ذهب  
او حر لان حرمة التمسك لما ثبت في حق الذكور هم الاناس ايضا لا يجوز ما حرمت شرعا  
هم سبها وجاز خرفة لومضو ومحاظ ونحوه لان المسلمين قد استعملوا في حلة اللؤلؤ

سواء بل الوضوء الخوف الخياط وسبح العرق وما رواه المسلمون حسنة أو عند الله حق ولو  
حملها بما حاجتكم كالتمتع وان كانا لا يكرهاها لحاجة ويكرهاها بدونها التيمم وهو  
خطب المذكر بعد في الاصح فلا تتأخره الى المكن حاجتنا في نفوسهم فليس لمن  
عكر عقد التيمم **فصل** ينظر الرجل الى الرجل الا العورة ويجوز تحت مسرة  
الي تحت ركبته فالركبة عورة لا العرق ثم حكم العورة في الركبة اخف منه في الخنزير سيرة  
التيمم اخف منه في المسوة حتى يكر عليه في كنف الركبة وفي الخنزير يعترف  
وفي المسوة يضرب ان اعتد المرأة على الرجل ينظر الرجل اليه نظر اراء في المرأة والرجل  
نظر الرجل الى الرجل في الجوارح في الجوارح ان ينظر اليها ما يجوز للرجل ان ينظر اليها من  
الرجل اذا استتورت لانه ما ليس بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال وينظر  
الرجل اليه حتى يرون حشواً وأنه لم يزلهم غرض بصره ان عن امتهن امرأته لكان يذره لانه  
اذ حوسن عليه كانه للجميمة او المشركة او كانت امه او لغيره الرضا في اولم امرأته او بنتها  
فلا يجز له النظر اليه رجلاً مطلقاً في شهوة او بدنها وينظر الرجل اليه الوجه واليدين  
والنقد والساق والعصدين بحرمه لان البعض يدخل على البعض بما استند ان  
والمرأة في بيتها في شباب ذلتها عورة فهو من النظر اليه في الوجه واليدين  
غيره فان حكمه حكم الحرم لم يفرق في بيتها في شباب الذلة ويجز تناول المبرورة وام الولد  
والكاتب ان امن شهوة والا فلا ينظر لما لا ينظر اليه انظر السطح والتجذ كامة  
غيره اذ ما صر في كنفها تحتها سبق ومنع نظر من غير محرم وامة غير محرم  
منه لحاجة اليه في المساء والمخاطبة ولم تنس ذكر في عصو جان النظر اليه من الامة  
ان اولد سراً وان خاف شهوة للفرقة وامة تشبه في جوارحها كالعرق في الجوارح في الزك  
والحد المأكول ما يسترجع السر والركبة لان ظهرها وبطنها عورة ومنه يعلم حالها  
وينظر الرجل اليه وجه التاجية وكيفية عطفه في امره الوجه وكيف صر في حاجتها  
الي الدعاء مع الرجال اخذوا عطاة وخوهم كذا السيد اي لم يكرها ان ينظر اليه وجه  
سيدة وكيفية قدمها وان خاف ان يكرها الرجل والمواك الشوق لا ينظر اليه وجهها ولا حاج  
لغيره من نظر اليه بحسن امرأة اجنية عن شيوخ صب في عينه الا انك يوم البز فاداً  
خلف المشوة لم ينظر من غير حاجته عزراً كغير الحرم كغير محرم عليها وتهدى يهد عليها  
فان نظر اليه وجهها جاز وان خاف الشهوة لم يكرها الا اجزاء حقوق الناس بالعضاء  
واول الشهادة ولكن ينبغي ان يقصد به الحكم عليها اذ الشهادة لا قضاء الشهوة

هذا هو الوجه في النظر  
في المسوة يضرب ان اعتد  
المرأة على الرجل ينظر  
الرجل اليه نظر اراء في  
المرأة والرجل ينظر  
اليها ما يجوز للرجل ان  
ينظر اليها من الرجل اذا  
استتورت لانه ما ليس  
بعورة لا يختلف فيه  
النساء والرجال وينظر  
الرجل اليه حتى يرون  
حشواً وأنه لم يزلهم  
غرض بصره ان عن  
امتهن امرأته لكان  
يذره لانه

هذا هو الوجه في  
النظر في المسوة  
يضرب ان اعتد  
المرأة على الرجل  
ينظر الرجل اليه  
نظر اراء في المرأة  
والرجل ينظر اليها  
ما يجوز للرجل ان  
ينظر اليها من الرجل  
اذا استتورت لانه  
ما ليس بعورة

المرأة التي تزني  
والمرأة التي  
تتزوج من  
غيرها

تزوج من قصد الفروج ومن يريد شراي امرأة حيث جاز أن يتخذها ولو خلف الثمن  
لم يرد في إدم قال المصنف إذا أكرمت أن تتزوج امرأة أبصرها كأنها عورة يؤدم  
يكون داخل يذوقها فيلزم في موضع مرضي بقدر الضرر وينبغي أن يعلم المرأة مدلولها  
لأن نظر الجنس إلى الجنس أحسن من غيره أن امرأة تعمل للزنا بعد موتها دون الرجل  
لخبره والحب والتفت في النظر إلى الأجنبي كالنظر إلى المحل المطلق فلو كان يرضى عنها  
لخصا مثل ما يرضى بها كان حراما فسد وقبل هو أشد الناس حراما لأن الله لا يقدر بالزنا  
وأما المحبوب فلا يستحق فيمن وإن كان محبوبا قد خفف سواه فقد رخص جفوتها  
احكاما بالنسبة في حقه والتأجيل لا يجعل ويعزل عن المنة العزل أن يطأ فأذا حق في  
الزنا أحرر ولم يترك في الفروج بلا أدنى القول به لم يولي أن يعزل عنها أن يثبت  
ويعزل عن زوجه أي بآدابها المصنف ثم عن العزل عن الزوجة أما إذا فاضل

**فصل**  
من ملك امرأة بقر أو شاة أو حقة أو صبي أو بنت أو خلع أو صلح أو حتى ولو كانت طاهرة  
بكر أو مشربة من امرأة أو عبد أو أمة أو كان عبد من فظاير أو أمة أو كان عبد من فظاير  
أو كان مائة أو مائة من الفداء أو بالدين عند الزوج وعند الزوج أو كان من أصل الزوج أن العبد  
أو كان عليه دين مستوفى فالولي لا يملك ما سبه وعمل ما يملك وإن استوفى من مكاتبه  
فكذا لا يملك ما سبه أو مشربة من غيرها أو من الفداء أو من ما سبه أو من ما سبه أو من ما سبه  
وكذلك الحكم إذا اشترا من ماله أو من الصبي أو في غاية الإتيان ثم عليه أي على المالك  
وطبها ودوا عبد من القسود والبذل والمظالم في حرامها قال لا يحرم الذنبي لأن الولي  
أقامه لئلا يخطئ الماء ويثبت القسود وهذا لعدم في الذنبي ورتبة في الولي  
حرم لاحتلاله وهو في مكر الخمر لئلا يثبت حراما عند البيع ويذهب إلى البيع الولد  
جسد حافض لرتبة وطبها صادق مكر الفروج هذا المصنف موجود في الذنبي حجة يستبرئ  
المالك أي يتفرغ لمرأته وحدها فيمن يحبس ويتركها أي العتق والأيام  
والمقطعة لطيفه فإن المهر قائم مقام الخلع في العتق فكذا في الاستبراء والمصاحف  
في الشاة بطل الاستبراء بالأيام لأن العتق في الاستبراء حصول العتق بالبدن  
يحل حكم البدن كما يعتق بالاستبراء أو احصت وإن ارتفع حجبها بان صارت  
مبتدئة القهر وهي ممن يحبس نكاحا حتى تنقضي العتق يستحل ثم وقع عليها  
وليس فيه تغذرية في ظاهر الزنا ولا في مكرها بغيرها بغيره والله أعلم والفقيه  
عليه لأن هذه المدة بين صلح التفرغ عن شغل زوجها بالتمسك في الآباء فلان

فإذا تزوجت المرأة من رجل  
أو من رجل من رجل من رجل  
أو من رجل من رجل من رجل  
أو من رجل من رجل من رجل

المرأة التي تزني  
والمرأة التي  
تتزوج من  
غيرها

هذا الكتاب مستجد



حيضة كلها فيها لان الواجب عليها الحيضة في اسم الكاملة ولا يلزم بعد ذلك وقبل  
التبويض لانها وجدت قبل ذلك في الفلك واليد جميعا فلا يعتبر احدهما او بعد  
البيع وقبل البعارة في بيع الغنم والى وان كانت في المشتري او بعد التبويض في الشراء  
الفاقد قبل ان يشترها جميعا ولا يفي ولا يفت ايضا ولادة كذلك اي حصلت بعد  
سبب المالك قبل التبويض لا سقاء العلة كما سبق وكفت حيضة بعد التبويض في حيوة  
او مكاتبته ثم اسلمت او عجزت بعينها شري امة بخوصه او سلمت فكانت قبل ان يشترها  
ثم حاصت المكاتبه حال كذا بنيتها او حاصت بخوصه حال حيوتها حيضة ثم عجزت  
المكاتبه او اسلمت بخوصه اجزأت تلك الحيضة من الاستبراء لا انها وجدت بعد سببه  
وحية الويل ما يقع في حالة الحيض من غير هذه المأذون مرصحت عنه اي عند  
البعد ان لم يستوفى فيه كفت تلك الحيضة من الاستبراء لا انها دخلت في ملك المولى وقبضه  
من وقت الشراء والآي وانما استغنى عنه فلا ياتي تلك الحيضة هذه في خلافها  
طما يجب الاستبراء بزمانه حصه من كل يوم من الجاهلية المشتري لان السبب قد تم في ذلك  
الوقت والحكم يضاف اليه فام العلة لا عند دعوى الأبدية ولا عند دعوى المتعصية والمناجزة  
ومثل للرطوبة لانها استعدت الكثرة من جهة اسقاط هذا في يوسف فقام  
محمد ويحيى بالاول ان علم عدم وطني بايعها في ذلك الموضع بالثاني ان وطني ويحيى اي  
للحيلة ان يشترها المشتري قبل الشراء ان لم يكن تحت حرة حرة لو كانت لم يخرط كالحالة  
كاسياني في كتاب النكاح ثم يشترها اذا النكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى زوجة  
يجل النكاح ويجل الويل في بيعها الاستبراء قال في الفتوى الصغرى قال في طهر الدين  
رايت في كتاب الاستبراء لبعض المتأخرين ان لا يخلل للشرطي وطني في هذه الصورة  
وتزوجها وطني ثم اشترها لانه في بيعها علة اذ اشترها اصل في بيعها  
نكح اشترها بطل النكاح ولا نكاح حال ثبت الحكم فيجوز لشرطي تحقيق سببه وهو  
استعدت حل الويل في ملك الزوجين قال وهذا لا يذكر في الكتاب وهذا في حسن لانه  
لفظ العتاق في الصغرى فلو كانت تحت حرة فهي في الحيلة ان تزوجها البائع قبل البيع  
او تزوجها المشتري قبل التبويض من زوجته منعول تزوجها اي بعد عتاقه بطلها  
ثم يشترها المشتري ويصحبها ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء لانه لا يشترى منكوبة  
الغير ولا يخلل وطنيها هذا استبراء فاذا اطلقها الزوج قبل الدخول حل في المشتري  
وحي لم يوجد حدوث الحكم هذا استبراء او تزوجها المشتري قبل التبويض من زوجته

في رواية بقران التبويض في الشراء  
او في رواية بقران التبويض في الشراء  
ان لا يشترى قبل التبويض في الشراء  
فصل في التبويض في الشراء

شاه

الشيخ

فيطلق النسخ فان اكثر يجب بعد القبض وحيث لا يحل الوطء فاذا احل بعد طلاق الزوج  
ثم يوجد حدث لذلك فطلق الزوج متعلقا بقبوله ايضا من فعل بشهوة  
الحديث دواني الوطء باسمه لا يكتفيان كما حاصفة اسمه سواء كانت اخيرة او  
امرأته لا يجوز الجمع بينهما على ما هو عليه وظن واحد منهما وواحد من حيث جرم حديث  
عليه يعني ان من لم يمان كما ذكر فقبلها بشهوة فانه لا يجمع ولعله من هذا لا يجمعها  
ولا يمسها بشهوة حتى يملك فرج الاخرى غيره فلكراه كراه او يعضه والاصل فيه  
قوله وان يجمعوا بين الاثنين عطفا على امكانه في قوله ما عرفت عليكم امكانكم  
وبما كنتم في الراد من تحريمه في حق قصاص الشهوة واسماء بالاجماع وكما نقبل الرجل  
وعنا في الزنا واحد ولو عليه شخص او جنة لا يكون ومن عطاه ما لم يمسحود  
رضي الله عنه عن المعانعة فقال اذ لم يمسحود ابراهيم خيل الرحمن ثم كان بكه فاقبل  
ايضا في القرنين فلما حصل لا يطغى في هذه البدنة ابراهيم خيل الرحمن فقتل في  
القرنين ومشي الى ابراهيم فسلم عليه ابراهيم واعتقه وكان هو اذ لم يمسحود وقد  
ورد الحديث في النبي عز المعانعة بخبر جبراهيل النبي ابو منصور لما نرى في وقت  
بشرها فقال اكبري منها ما كان يما وجه النبوة واما جبراهيل وكثرته في ابنه ورضي  
النبي الامام علي عليه السلام في بعض الصحابة فيقبل يد العلم او النسخ في  
سبل البركة كالحلقة فانها لا تكون لما روي انس رضي الله عنه انه قال قلنا  
لرسول الله هم ايضن بعضا لبعض قال لا قلنا ايضا قل بعضا لبعض قال  
لا قلنا ايضا قل بعضا لبعض قال نعم وكذا روي العذر صرفة في ربيع الادبي  
وفي في الصحيحين بخلاصة شراب او رماذ غالب عليها كبيع الرقبة حيث جاز في الصحيحين  
وفي الاستغفار في الصحيحين كذبة الهداية وقال الزيلعي الصحيح عن ابن حنبل  
ان الاستغفار بالعذر الخاصة جائز واما اخذ دين بغير كافر من غير خلع  
المسلم يعني ان كان دين مسلم بغير كافر في الدين فلهما اخذتها جاز للمسلم  
اخذت لدينه وان كان البائع الديون مسلما لم يجوز اخذها لان بيعه باطل فالدين  
حر له وجاز تحبته للمسلم لما روي عن علي بن ابي طالب في قوله لا يقرأت والآتي  
توقيفية لا تدخل في رأي بها فيا تبصر بحفظ الآتي وبالنسخ لحفظ الاعراب ولان  
الشيخ الذي لا يحفظ القرآن لا يقدر على القراءة الا بالانقطاع وما روي عن ابن مسعود  
رضي الله عنه انه قال جرد القرآن فداك في زمانهم لانهم كانوا يقولون من النبي صلى الله

عليه ولم يأتزل وكانت القراة سمعنا عليهم ويردون المنطق مخلصا لحفظ الامم والحق  
مخلصا لحفظ الآتي ولا كذا كذا في زماننا فيسحقس ويخلص هذا لا يمش بكاء اسامي  
اسودر عند الاتي فهو وان كان محدثا فيسحقس وكلم من شيء مختلف باختلاف الزمان  
و المكان كذا قال الامم الزمانية وقاردهون الذي المسجد ولا يكل وعند ما يكون  
يكون وقاردهون ادا مرض وخضاء البعالم وانزل البحر على الخليل والحفنة وسفر الله  
وام الولد والكتابة بلا حوم فان سنن اعضاها في الارباب كس محمد في الكتابة  
فانوا هذيان زمانهم فغلبه اهل الصلاح فيه وامانة زماننا فغلبه اهل الفساد  
فيه ومثله في النهاية عزرا اليه في السلام وشراء الحق وعلم ولم ولنقط مالا بدنه  
الطعن في محرم اصله ان الفرات على الصغر في المنطق نوع هو سبع محض فمكسر محرم  
في بعه ودينا كادولا كقول الحبة والصدق في كذا الحبة بنفسه او كان غير او نوع هو  
خبر محض كالغنا كقولك هو ولا احد عليه ونوع هو سوره بين المنفع والضرر  
ما يبيع والاسنان لا سربا في فلا بكما الا بال وللد و صباه وان لم يكن الصغر  
في ايديهم فانهم سحرهون حكم الولاية عليه فلا يشره كونه في ايديهم كذا في الكافي وايضا  
الطعن في السابع الاول وجه نوعي ربيع وهو الا نجاج في محرم من كعبه ومنه في الارحام  
عند علم محرم سياسي في كتاب النجاج ان ساهله في قاراجا انه فقط دون  
المذكورين لانها في كتاب ساهله يعرفون بان تستخدم ولا يكله هؤلاء وهذا  
رواية لما مع الصغر في شرح النجاشي في الولاية في مال الصغر والواب وصيه ثم  
الي وصيه فان مات الاب ولم يوص الى احد فالولاية الي اب الاب ثم الي وصيه  
ثم الي وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصب ولولا كلمهم ولاية النجاشي بالمعروف  
في مال الصغر في الصغر وطهم ولاية الامانة في النقص والمخل جميعا في المشقولات  
و الصغرات جميعا وان كان يبيعهم واجازتهم مثل القيمة او باقل مقدار ما يتغابن  
اناس في جازن والا فلا ولا خوف في الاجازة بعد الادراك لان هذا لا يقدح لا يحزن  
له حال العقد وكذا كل استخارهم للصغر شر اوهم لم ان كان في المعروفان في الصغر  
والعرفه وان كانا اكثر قد سالا يتغابن اناس في علمهم ولا يجوز عليهم ان يوادوا الادرك  
الصغر في الصغر في سرة الاجازة قبل انقضاء المدع فان كانت الاجازة في النفس  
قد خلت وان ساهل الاجازة وان شاء اعضاها وان كانت في اسلاك فلا خيار له  
وفي الاصل من المحيط اذا اجر الاب الولد او العا في الصغر عارضا على قول

ويجوز شررا واجابة المنطق في بيعه ولا يجوز  
في رده و المنطق ان يجر في بيعه ولا يجوز  
انه فقط



انما يجوز اذا كانت الاجارة باجر المثل حتى اذا اجره احدكم باقل منه لم يجوز والصحيح ان يجوز  
 الاجارة ولو بالاقلة ذكره شمس الامين في كتاب الوكالة للاب ان يعبر فيه الصغير  
 وليس له ان يعبر له قال في تاويله اذا كان ذلك في تعين المرفة بان دفعه لي استاذ  
 ليعمل المرفة ويجزم استاده لما اذا كان عتاق ذلك لا يجوز كذا في الفصول العبادية  
 فاجاز بيع الصغير من يتخذه حر لان للعصية لا تقوم بعينه بل بعد تغيره بخلاف بيع  
 السباع من اهل القنينة كما في فحان حر في رعي باجره فلهما لانه لا يجوز اجارة  
 بيت بالاصار وبقراته في جديت ناد الجوس او كنيسة او بيعة لليهود والنصارى  
 واليهود في الميراث والاقالة بقراته اذا قد نقل عن ابي جعفر ان سوادا كثر قالوا  
 لم يرد سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة ولما في سواد بلادنا فاعلم ان سواد  
 فيها ظاهرة فلا يكون فيها ايضا وهو الصحيح كذا في الكتاب وجاهل بيع بناء مكة بيوت  
 مكة بالاجماع لانها ملك من بنيها لا يبيع ان من يبيع على الارض او في جوفها  
 فقد ذكره في اختلافه في بيع ارضها جوف ابو يوسف ومحمد وهو حديث ابي ايوب  
 عن ابي جعفر في بيع العبد احراز عن ابي ايوب في الفرق في اختلاف الكل ان جعل الفحل  
 في عتق العبد حيث لم يجوز لانه عادة العتق في القنينة لباس بوضع اداء يبيع  
 الفحل في حق العبدية وما يتا غلبة الابن خصوصية العتق وجاهل قول هذين  
 تلجوا واجابة دعوتهم واستعارة دابة والقياس ان لا يجوز اكله لا يبيع والعبد ليس  
 من اهل كونه جود في الشيء الميراثية من استحقاقه لانه لا يجوز بدائه كالعقار فيلحق  
 اليه الميراث وروى في حجب قلوب النعمان ملك في مكان من ضروريات التجارة ومن ذكر شيئا  
 ملكه فهو من ضرورياته وكل كسوة قويا واهداف القديين لا تنفع الفقه ولا كذا في الحديث  
 للفقيه لان فيه تحريم اناس على المصاة ولانه لا يعبر عن مخالفة الله وكله او ارضه  
 يقال درهم واحد منه ماشاء لانه قرض جرتفع وهو يبيع منه وبيعي ان يستودع  
 درهم واحد منه ماشاء جزاءه ليس بقرض حتى لو هكذا في ما لا يخذل ولا يفتقر  
 بالشرع والشرع كل ما هو لقوة وم كالعبد ابن آدم حرام الا ثلثة ملاءمة الرجل  
 اهد ذاد به لغرسه ومناضلة لغرسه وبيع ارضا في الطريق لا تافار ولا اخلال  
 كحفظ الرعي لان فيه تشييد المظاهر للحي عباد وبنوا لا بأس بالمساومة في الرعي  
 في الغرس والابن ان شرط المال من جانب واحد بان يقول احدهما لصاحبه ان سقيتني  
 ثلثي كذا وان سقيتني ثلثي لي لقوله لا بأس في حقه ان يبيع فضل الرعي

في البيع

كايه الصوم الفرض ويكون صحيحه مع الطلاق المثل كايه الصوم الفرض يجب الصيام  
 في النكاح اي كل ما ذكر من اقسام الخلو صحيحه كانت او فاسدة احتياطاً فوهم اليسير انتمت  
 الى المهر ووجهه ذلك وطلعت قبل ذلك رجح منعه يعني تزويج امرأة بها الى قبضتها  
 وهو جهنم ثم طلق قبل الدخول رجح عليها اي ان لم يصير الزوج من ما استوجب  
 الطلاق قبل الدخول لا يسخن نصف المهر والمهر من المهر ليس المهر بل هو من  
 ان المهر يمين في الزمة والمعتوض من فساد هذه المعتوض كعبه مال آخر من الزوج  
 بمسئلة نصف المهر في ما لم يرد ان يرجع وكذا اذا كان المهر سكران او موزوناً او غير  
 الزمة له انصارين غير من وان لم يقبض او قبضت بعد وجبت اكمل ما عاين او وزن  
 المهر قبل القبض او بعد فدا يعني ان وجبت قبل ان يقبض منها ثم طلق قبل الدخول  
 لم يرجع الزوج عليها اي ان لم يرد من ما يستحقه الطلاق قبل الدخول فلا يستوجب  
 عليه شيئاً آخر غاية ان هذه المسألة حصلت بسبب اخير الطلاق ولا يابى بالحق  
 الاسباب عند سلامة المقصود ذلك لو قبضت حسابة لم وجبت الالف كله للمعتوض  
 وغيره او وجبت الثلثة في الزوج ثم طلق قبل الدخول لم يرجع عليها اي ان  
 اذا اصل اليه من ما يستحق اكثر ولو قبضت اكثر من النصف كسرية ووجبت له الباقية  
 ثم طلق قبل الدخول صدر رجوع عليها عايناً وعندنا بالثبوت ولو قبضت اكثر من النصف  
 ما بين سكران لا يرجع في غير ما عاين وعندنا رجوع مائة وكن الزوجية في ما بين ما عاين  
 كالزوجه في حيث لم يصدر اكثر فمقتضى ذلك طلاق قبل الدخول لم يرجع عليها اي ان  
 عند سلامة مصف المعتوض لا يرجع عنها في ما عاين من قبل الدخول وقد حصل اليه  
 ما لم يقبض فكان الزوجية عين المهر فسلم لم مقصوده بغير ذلك فلا يرجع بشيء  
 كعوضها بالمال لان لا يخرجها من ملكها او لا يتزوج عليها او لا يملكها بالمال ان اقام بها  
 وفيه الدين ان اخرجها فان وفيها بما ملكها لان لا يخرجها او لا يتزوج عليها واقام  
 اي بما ملكها بالمال ان اقام وبالعين ان اخرجها فحقها المثل والالف ان لم اقامها بالمال  
 الزمان في مخرجها صورة عنه فذلك الذي صالح على المهر وقد تم رضاها ولما لم يرض  
 في عزمه فقامت سعيها في سعي فسد فواته لعدم رضاها بالالف فيكون رجوعها هذا  
 عند له ان جعلته الزمان الاول صحيحه بالالف في مخرجها الزمان صحيحه وعندنا فاسد ان  
 كان لا يرد المهر في المسئلة الاخير في قوله وبالف ان اقام فاذ اخرجت رجوع  
 مخرجها كعبه اذا كان اكثر من الفين لم تجب الزيادة وان كان اقل من الفين لم تجب الالف

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا ينقص منه شيء لا تافهاً كان الجهد لا يزيد على العين ولا ينقص عن اليد <sup>في هذا</sup> العبد  
 أو بعد العبد واحد هو أو كس أي أقل من كس الآخر حكمه <sup>في هذا</sup> كس أي جزم من كس الآخر  
 كان أقل من أو كس أي أنها الأوكس وإن كان أكثر من أو فمهما ظاهراً كان جزم وأما كان بينهما  
 فلها سعة المثل وهذا أحد إلى جزم عند ما لها الأوكس في ذلك فأن ظلت قبل وفيها نصف  
 الأوكس أي لها نصف الأوكس في ذلك فأن ما جازي أحد عديدين واحد من غيرهم العبد  
 أن ساهي عشره وإن كان لها عشرة ذك أن الزيادة في الكثرة وجدها يتأخره أكثر أي لا يجرى  
 ولا عبر بالسراحي أحد كس أي أو ثوب هرديون في البيع في واحد وسكن في موزونين  
 جزم لأصغره وأن الوسط أو جزم ولا يتأخر أي صفة أيضاً لا يكره جزم فالوسط  
 أي الأوزم هو وجب في الشجاج الفاسد بالوجه لا يخلو بعد المثل جزم أن ساهي عشرة الكساج  
 الفاسد أفا يجب بالوجه لأن لهذا أفا يجب فيه باستعداد منافع البضغ لا يجرى العنة  
 ولا يخلو لوجود المنافع من جهة واحدة لغيره كان الخلق أفا ألفت منظم الويل فيكون  
 منه ولا يكتفى مع الجزم ولهذا يجب بها حرمة المصاهرة والعدة وكس من مائة مائة  
 كس من صاحب ويتلوه في ذلك بعد الدخول لا يتخلف من صاحب كس البيع الفاسد  
 بعد القبض ولا يزداد في التمسكي أي إذا أراد مهر شيئاً في المسمى لم تعتبر الزيادة عليه  
 لو ضاع ما دونه أو كان أقل من المسمى وجب مهر المثل لعدم جزم التسمية وكس البيع  
 لأن مال منقوض في نفسه فيستقدر بدل فيجوز أن يكون المهر مسمى أو كان بمجمل وجب  
 بالعام ما بلغ اتفاقاً ذكره الزيلعي والعسكاري في الحاشية بالتحقيق في موضع الاتفاق  
 وذكر أن اشتباه النسب وجزم ابتدأها من الأقرب لا من الأبعد الويل أن هو الصحيح  
 لا يفتقر باعتبار شبهة الشجاج ورقيها بالتقريب والنسب يثبت لأنه مما يخلو في البشارة  
 أجماعاً لولا جزمه في الثابت من وجوده وتعتبر النسب من الوجهة فإن كان زوجه  
 الوجهة لا وقت الموضع ستة أشهر يثبت وإذا كان أقل لمع أحد المهر وفيه وهذا لو  
 جزم وله من سبع بعز من وقت الطلاق كس الشجاج الصحيح وهو مسمى في اصطلاح الفقهاء  
 مهر مسمى أي مهر ما لها من قوم أبيها لأن الإنسان من قوم أبيه وفيه في الشجاج  
 أنما تعرف بالنظر في قوم جزم ولا يعرف بأنها إلا أن تكون من قوم أبيها كأن يكون بنت  
 عمها وبين ما ينفذ بما تله يقول سنا وجملاً وسناً وعقلاً وديانة وبكره بأن يكون لمن  
 بلد واحد وعمره وجماعة وثوبه وعقده ذكره في اللداية وعطاً ولا يخلو الحق ذكره في  
 المثلثة التي يجرى في المثلثة بشرط أن يكون الخبر غير المثلثين أو جزم والمثلثين وللفق

وقت ج

الشهادة فان لم يوجد فهو كالحلف فلا يوجب بيمينه فان لم يوجد فمن الجوانب التي ان لم يوجد  
 من قبلة اربعة اسن في شهادته يعزى له من الجوانب من قبلة في شهادته اربعة اسن  
 الاولى يروح اليها من اجل ان لا ترم وقد اضاف اليها ما قبله في شهادته صغيرة فان جعل  
 نفسه رجلا واليمين عادم وانما لا دفعها اليه لان كانت صغيرة فغالب للمؤمنين  
 او فيها فليكن كونه الاصل وحلها وسد بابها كذا لا بد من هذه الوجه لان حقوق العقدة  
 هنا راجعة الى الاصل والاولى صغير من غير ثبوت البيع فان اوجب الزامها مع الصغير فيكون  
 ان يضمن الزام الحقوق راجعة الى العاقد وغالب المرأة انما كانت من ذواتها ولو لم  
 اعتبارها باسباب الكفالات وان اذنت اي الولي رجع على الزوج ان امره بالرجوع اليه بل  
 هو الرسم في الكفالة لها منه اي يقع زوجها من اوطاعه والتشهر بها بعد ذلك او خلقا  
 من جنسها اي وان وخلقها او خلقها برضاها وهذا هو دفع اليها اذا رضىت بالولي او بالثقة  
 لم يقع لها حق المبيع فانما سئل اليه المستوفى عنه فلا يكون لها حق الاسترجاع او عدم الرجوع  
 ان كمل وطئته مستوفى عليها فسيتم المهر فانما يوجب تسليم الباقي لاخذ مستوفى بالمهر  
 بل فيجوز من المهر كما او يمس او احد قد ما يجعل منها من مهرها او غير مقرر  
 بالمرجع الى المحل ان لم يوجد كل وان اجازة او جعلت في غير ما شرطها فيكون له ان يحسن  
 نفسها اليه استبقاء كل فيما له المحل كل وليس له ان يحسنها اذا اجاز كل لان الضرر  
 الذي من الزيادة والنقصان محض مما قوله متعدي الى لها النقصان بعد المهر والسفر والزوج  
 من بيت زوجها التي اجازت له زيارة اهله بما اذنه متعلق بقوله والسواء عالم تعبطه  
 اي المهر لان حق المحل لاستبقاء المهر وليس له حق الاستبقاء قبل الابراء وبما اذنه  
 لها بالرضا بعد اذنته اي اذنه ما بين تعجيل او قدر ما يجعل منها الاول ان اسكنه  
 من حيث سكنه وقيل لا اي لا يسكنها اليه بل في غيرها لان العزم يودي به ويرجع اليه  
 التعبد ابو الليث واختاره ابو القاسم الضرر ومن بعده ويقطعها بما اذنته من اي امر  
 السفر لثباته في ذوق الضرر الغرضية لا تخلف العزم اعلم ان الضرر المذكور هنا مقصور  
 في تعجيله فيكون له ان يحسن نفسها فيما تقدره تأخيرها في المهر او الموت او الظلم  
 لان المتعارف كالمشرط وذكره في كل باختلاف البدل والازمان والاختصاص هذا اذا  
 لم ينص على التعجيل او ان اجاز له ايضا بما يجوز رجوع المهر واجبه لتوحيها شرطا  
 فلو ان يغيره لاختار المهر في اصله بحسب شرطه في رجوعه فان احدا الزوجين لم يمتهر  
 وقال الصفه قد سمع ذلك اقام البينة قبلت ولا يستخلف المذكور فان سئل ثبت وعي

في قوله الميتة الموردة

التسمية وان حلف بغير مهر المثل قبل حذر الزميمة ولما عند الزوج ينبغي ان لا يحلف لانه لا  
يختلف في النكاح عند فسخ مهر المثل انما يثبت لان هذه ليست مسئلة الفصل في حلف  
سنة النكاح المهر وفيها الخلف بالاجماع والجمهور المصن قال في اواب كتابه المهر  
وكذا في النكاح اذا اوجعت مهرها وقال في حرمه اي اذا ادعت المرأة النكاح وظلت  
المال كالمهر والنفقة فانكر الزوج يحلف فان حلف بغير المال فافصح في حلفه لم يبرح ما ذكر  
هنا وفي قوله ايما كان احدا في يد غيره فادعي ان تزوجها بالنفق وادعت ان بائنا  
حكم مهر المثل في ان اقام النكاح فالقول لمن شهد به مهر المثل بينه ايما كان مهر المثل  
مسألة بالبادية الزوج او الزوجة فالقول له مع غيره وان كان سدا بالما تقدم المرأة  
او اكثر منه فالقول لها مع غيرها اي برهن قبل سواء شهد مهر المثل له او انها لان المرأة  
تدعي ان زيادة فلي اقامت بينة قبلت وان اقامها الزوج قبلت ايضا لان البينة تقبل لرد  
البينة كما اقام المودة في بينة بخلاف الود بغيره الى المالك تقبل وان برهنها قبلت من يسهل  
له اي تقبل بينها ان شهد مهر المثل له وبينه ان شهد لها فان البينة شريعتا لا يثبت خلاف  
انها هرو وغيره لابقاء الاصل والاصل في النكاح كونه مهر المثل في ادعي خلافه بينة  
اولي وان كان مهر المثل بينهما حلفا او اقرارا حلفا او برهنه افضي به الي مهر المثل وان برهن  
احدهما قبل برهنه وان طلق قبل الوحي طلقا قوله ان اقام النكاح حكم متعة المثل اي ان  
كانت متعة المثل مساوية للمص ما يدعي الرجل او اقل منه فالقول له وان كانت مساوية  
لنصف ما يدعي المرأة او اكثر منه فالقول لها واي اقام بينة قبلت فان اقاما قبلتها ان  
شهد له وبينته ان شهد لها وان كانت اي متعة المثل بينهما حلفا او بعدد اي بعدد الحلف  
وجب اي متعة المثل وروى احمد في الحديث ان اي الجواب في الجواب في حال حيواتها  
حال قيم النكاح في الاصل والنفق لان مهر المثل لا يسطر اعيان عوت احداهما الا يري في  
الغرض مهر المثل اذا مات احداهما وبعد موتها في الاختلاف في النفق القول لو دعت  
عند الزوج ولا يحكم مهر المثل لان اعيان يسطر عند بعد موتها في الاختلاف في  
اصد القول كسر التسمية عند ولا يفيق بشي الا ان يفهم بينة على مهر سمي اذا حكم  
لمهر المثل عند بعد موتها كما ذكره عند في حلفي مهر المثل كما يحلف الحيوان ويبرق في قال  
مناخنا عند ذلك اذ لم تسم نفسها فان سفت ثم وقع الاختلاف في الجور وبعد ذلك  
فانه لا يحكم مهر المثل بل يقال لها ان تقري بما احدثت والا حكمنا عليك بالمعروف  
في المثل ثم جعل في البلية كما ذكرنا ايضا لا تسلم نفسها الا بعد جفت شئ من المهر عادة

ذكره الربيعي بعث اليها شيئا ثم لمختلفا لثقات هدية وقال هدية لعل طبع بيننا لم  
 يكن لها شبه لان الملك كان اعرف بجمعة التبرك او انكر التبرك اصبه وكذا ان كان او دعتك  
 هذا الشيء فقلت يا وحيته في وان الظاهر شاهد لان ادرك الهدى واجب والاهداء  
 يتبع والظاهر ان يبعثه اسفها الواجب عن ذمها لا في ضللي للكل فان الطعام للهدية  
 لكل الخبز والخبز المشوي لا يكون مورا محال لان الظاهر يكذب بالقول فيه فها هنا  
 سائر الاموال فذلك يكون مورا وقد يكون هدية فالمرء الخليل بعث رجل بعث  
 اليها شيئا ولم يزوجها ابوها لما بعث للهدى يستحق اي عينه فاما ما كان يفر من الاستعمال  
 لانه سلك عليه من قبل الملك فليدبر في معايله ما انتقص باستعماله شيء او قيمته هاتكا  
 لانه معلومة ولم يتم فخان الاستدراج او كل ما بعث هدية وهو قائم دون الهاتكا  
 والمتمم لك لان في معنى الهدية رجل نفع ابنته وخرجها فماتت فزعم ابوها ان ما دفع  
 اليها من الجواهر امانة وان لم يبعدها وانما اخوان منها فالقوله قول الزندق وبما يجب  
 البينة لان الظاهر شاهد للزوج لان في الظاهر ان الاب اذا دفع ابنته بدفع اليها  
 بطريق التبرك والبينة الصحيحة في ذلك ان يشهد هذا التبرك الى البنت التي اعطيت  
 هذه الاشياء ابنتي عارية لو كانت نكحة معلومة وتشهد الابنة بما اخبرها ان جميع  
 ما في هذه النكحة منك والبري عارية مسيئة يدعي كمن هذا دفع للعضاء لا لا احتياط الجواز  
 انه اشترى هذه الاشياء في حاله البكر فمقتضى الاقرار لا يصير طلب فها بينه وبين اعدائه  
 والاحتياط انه يشرع ما يهدى النكحة بمن معلوم ثم ان البنت ينسحق الحق كذا في  
 المعلومة كذا في ذمة او حربي حرمية ابي في دار الحرب فليكن اودم ان يهدوا او يلا  
 مهر محال في الهدى كمن السكوت عن ذلك في جميع الابا اعتقادهم هو ان المالك  
 ان الحاج في هذه الصور جائز عدلهم فوطيت او طلعت قبل ان يبل الوطى او مات  
 الزوج عنها فلا مهر لها اي الحاج صحيح ويجب المهر هذا عند البيع وهو حلية المهر  
 والحق في الذين فيها مهر ثلثها ان دخل بها او مات عنها او المتعة في المهر قبل  
 المدخول بها او هو قول الشافعي ايضا وقال زفر لها مهر المثل في الحرة ايضا لان الخطاب  
 عام والتمسح لم يشرع بغير مال ولما ان الهدي الحرة غير مقرر بين الحكم الاسلام وولادة  
 لا القوم منقطع لثباته الذي ينفصل اهل القرينة فالحكم الاسلام جارية عليهم  
 ولا يرجع ان المهر حرم الله وكما في غير خطاب بهن خلاف سائر الاحكام فيخرج النكاح  
 لان امرنا ان تزكهم وما يدنو ولا لم يجب المهر بل ذكر ان كفى امر او خير برعتين

هذا  
 ما  
 في  
 كتاب  
 النكاح  
 من  
 ما  
 يثبت  
 البينة  
 في  
 النكاح  
 وما  
 يثبت  
 المهر  
 وما  
 يثبت  
 النكاح  
 وما  
 يثبت  
 المهر  
 وما  
 يثبت  
 النكاح  
 وما  
 يثبت  
 المهر

هذا  
 ما  
 في  
 كتاب  
 النكاح  
 من  
 ما  
 يثبت  
 البينة  
 في  
 النكاح  
 وما  
 يثبت  
 المهر  
 وما  
 يثبت  
 النكاح  
 وما  
 يثبت  
 المهر

مير

قاسما أو سلم جميعا على أهوى الطرفين وفي غير الحين فيه الحق منهما أي في الحق إذا  
كان الحق خيرا ومهما خالفه أي الخمر برائن الخمر منهم شيئا لمخالفتها فلهما على أخذها  
فلا يجب العزم يكون اعراضا عن الخمر أو لا الخمر برائن ذوات العزم عندهم ككثرة هذه  
فلا يجب العزم لا يكون اعراضا عنه فهي معر للكل اعراضا عن الخمر بل

**كساح الرقيق والكافر** وقد كساح القن الرقيق هو المملوك كذا أو بعضا والقن  
هو المملوك كذا أو الكاتب والمدرس والآفة ولم الولد باذن المولي متعلق بقوله وقد  
وهذه العبارة أحق من عبارة المكنز ويحلم بخر فخر العبد لأنه جائز كونه موقفا  
أن اجاز المولي نفذ أي الشرايع وأن رد بطل فإن تكو أبه أي بالاذن ظاهره النقطة  
علم أي بما الحق وغيره وهو يتم بقطعان أي المهر النقطة لغوات محل الاستقاء  
والمهر القن بعد الحق أن كان المهر غير الاذن وأن كان به أي بالاذن فتلحق

المهر برقة أي القن دفعا للمهر عنها فإن ذمة صغيرة فلولم يتعلق برقة فلهذا  
تختلف ما لا تزوجت بالاذن مولاها ودخل به حيث لا يساع بريل يطالب بعد  
الحق كذا الزم الدين بأقوله فباع فيه أي المهر مرة فإنه لم يبع بدنه لم يبع بانه  
بالجواب بما فيه بعد الحق لأنه يبيع بجميع المهر يبيع فيه أي النقطة مزارا  
لأنه يبيع ساعة فباعه فلم يبيع السبع ببيع هذه الأذن تزوج العبد باحثة وأما  
أفان تزوج المولي أمه فاختلف المشايخ فيه منهم من قال يجب المهر ثم يقطع لأن وجوبه  
حق المهر ومنهم من قال لا يجب الاستحالة وجوب المولي بما جرح لا يقتضيه لها عليه قوله  
يؤثر القول الثاني أن القن للعبد وجوب المهر لا يتناول العبد وهو فيه  
ولعلكم ماوراء ذلك أن يتنوا أمواكم فإن هذا الخطأ لا يرباب الاموال والعبد  
ليس عاكس المال والحران أي الكاتب والمدرس سعيان في المهر والنقطة لأنهما لا

يكتملان النقل من بكالي بلك مع بقاء الكثرة والتدريس وبكسب معطوفين فلو رقت  
بعد ما نقلت كسب من دين الخارة فلن د بها مخدم بماورين المهر أن ثبت المهر بأقوال  
المولي وأن ثبت بالذمة تساوي المرأة العزباء في مهرها كذا النقطة قوله أي قول المولي  
لصعد الذي تزوج بلا اذنه طلقتها رجعية اجازة لأن الطلاق الرجعي لا يكون إلا به  
شرايع جميع فيكون اجازة لأقوله طلقتها أوفاء لها أي لا يكونه اجازة لأحثة لها الرد  
لأن رد هذا العقد ومتاكره يسمى طلاقا ومغايرة وهو الذي يحل للعبد المهر أو هو  
أدنى كان المهر عليه أولي والاذن للعبد بالشرايع يتناول القاسم أيضا أي كماله

الصحيح هذا عندنا ج وقالوا لا نأولها سعدتم للثاني فلهذا في اسرى ذكر القول قبل  
 ثباتها لمرحاة وبناتها يعني اذا تزوج امرأة لها فاساد دخل بها ثم اسعدت  
 في ليلها فباع وبه وبعدها لا يطالب الا بعد العلق وذكر الثاني مقوله ولو كلفها ثانيا  
 او اخرى بعدها ولو كلفها وقف على الاول يعني اذا تزوج امرأة لها فاساد دخل  
 بها يعني الاول عنده فلهذا ج ولو كلفها ثانيا او كلفها اخرى بعدها فهي ج وهذا  
 ولم يرد عليه بل وقف على الاول زوج عبد الله ما ذونا مدوننا ج وسقطت المرأة ثم  
 ابي وراء العبدية لم يرد على اما جى ساقها فلهذا يتيقن على ذلك الرقة فيجب الاحتياط  
 واما المهر فلهذا لم يرد حكما بسبب لاسر له وهو جى المتكاح لانه غير مشروع بل هو  
 في شهود الصورة ولو زوج المولي على اكثر من مهر لاشل فان اريد يطالب به بعد  
 استبلاء المرأة كدبر الحق مع دين لخاص من زوج لانه يجب عليه التوبة  
 او على ان يحلها بين زوجها ولا يستخذ بها مصدر بوان مترلا بوان لا اعيان  
 له منزلا للمولي وان لم يبق له مترلا يستند اليه التوبة لمكة منها واذا لم يجب  
 فلهذا اي الحاربه مولاها وانما لم يجب لان حق المولي اخفى من حق الزوج لانه  
 اذ اتيوا منها فلهذا انما الزوج ولو وجب التوبة لبطل حقيقة الاستخذاء اذ  
 بطل الزوج ان خلق بها كمن يجب بها اليه التوبة النكح والكنى على الزوج  
 فان ذلك جزاء الاجتناس وجميع الرجوع بعدها اي ان اراد استخذ بها بعد  
 التوبة فلم يذكر ان حد لا يسقط بها كما يسقط بالمتكاح وسقطت النكح به اي  
 بالرجوع لما امر الاجازة الاجتناس فاد ازال سقطت ولو خدش به استخذ له لا  
 اي لو خدش المولي بها استخذ له بعد التوبة لا يسقط النكح من الزوج وله  
 اجتناس بعد واست على المتكاح يعني الاجازة نفاذ كما حد عليها بدارها ج و بعد  
 المتكاح لا اجازة في العهد وموافاة عن الزوج و لم يوصى وانما جاز لانه مملوك يقبض  
 ويؤاخذ عليه كالمعتق في ضمانه ملكه وسقط المهر بقوله اي المولي است قبل الوطء  
 متوفى بالقتل هذا عندنا ج وكان لا ينفذ اعتبارا عونها حتى انما كان القتل  
 حيث ينفذ ولا ج ان المولي انشد المعتود عليه قبل نكح بوجوه الزوج بها فان  
 يجب عليه شئ يباخه المولي كما لو اعها ذهاب بها المشرك من المراء وانما  
 قبل الدحل فاختارت الزوجة او غيرها موضع لا يعمل فيها الزوج والقتل جعل  
 انما في حق الحكم الدنيا جى وجب القصاص والدية والحرام من الارث كذا

في المهر  
 في المهر  
 في المهر

وضى الزوج في المولي ولا يسطر الاستخذاء



في العدة والكتابة فيهما قال صدر الشريعة لما يحل بالنقل أخذ المهر في الحرة في  
 فحدثت فان علة سقوط المهر كان حرمان المولي من الارث كونه قائما لهم ان لا يأخذ  
 المهر اذ اقلها بعد الدخول وقد قال بعد هذا ما قال قبل المولي ان بعد المولي  
 المهر واجب في صورتين الاولى بسقط المهر بفعل الحرة نفسها فيه اي قبل المولي اقلها  
 لفرق ما يوقد المهر في المهر قبل التسليم فيقول المهر كفيل المولي استوفنا ان  
 جانية المهر على نفسه غير جنة اصلا في الحكم الديار هذا اذا قلنا به بطلان بيعه عليه  
 وله اي المولي الا انه في العدة لا لانه سمي محررا في الولد موقوف مولاها  
 وحرمانه وكفايته وكذا يدبره ولم ولد عتق ولو كانت تحت حر سوا كان النكاح برضا  
 او لا قال كانت تحت العبد فلها الخيار فاقادها لتعار وهو يكون الحر فزنا العبد  
 وان كانت تحت المهر فله خلاف انما مع كتم عده بل ان عتق فقد النكاح وذكر المولى  
 ما عدا ذلك في المهر في كذا في النهاية كذا الامة اذ ازوجت نفسها له اذ مولاها عتقت  
 فزنا حراما لانه من اهل العباد واستأجر العتق للمولى وقد كان باختيارها لان  
 النكاح قد بعد عتق وبعد انتقاد مائة على ملكه فلم يوجب المهر سبب الخيار فلا يثبت  
 بما تزوجت بعد العتق فلو وكل اي الزوج امانة فيه اي قبل العتق فالتسليم من  
 المهر ان كان ازيد من مهر شلته اي المولى او وليه بعد اي بعد العتق فلها اي المولى  
 لانه يبيع ان تزوجت بها اذ في النكاح وسر لها مائة مثلا فدخل الزوجان ثم اعتقها  
 سبها فالا لائق للمولى لانه استوى في منهجه فلو كثر له فوجب المهر له وان لم يدخلها  
 حجة اعتقها للمهر فوجب المهر لها اعلم ان من لا يملك اعتاق العبد لا يملك تزوجه  
 بخلاف الامة فالاب والجد والمولى والقاضي والولي والامانة والحرمان لا يكون  
 تزويج الامة ولا العبد والعبد اما دون والبيع اما دون المهر كذا عتق لا يكون  
 تزويجها ايضا من وولي امه اي حلفت منه فادعاه يثبت نسبته ويحتمل ولده وعليه فيها  
 لاسرها اي حرها ولا يفرق الولد سواء اذ في الاستحبة او لا صدق له ان فيه او لا فاني يثبت  
 النسب اذ كانت في ملك الاب من حيث العتق في وقت الدعوى لو كان ثلث وطلب واية  
 فكل من الاب عبد الحاجة الى صيانة نظم لقوله لم يملك وما يملك بالبيك وما في جزئه  
 فوجب صوته عن الضياع حال الابن وذا النكاح جارية فعمل الاستدلال اذ اخذ  
 عن النكاح واذا نكحها عزم فقتلها فانه لا حاجة بقتلها لانه لا فاني ليست من  
 حرورات البقاء وهذا لا يجب على المولى بغير اياه امه يستوليها فله المهر لاجل اوج

في العدة

لانه استوفى منه فذكر كذا

فان كان  
 المهر من ماله  
 والامة المهر  
 المهر من ماله

ان الله لم يعدم الضر من اي وجه الحق: حينئذ لم يخلو الولد ولم يجر العرق لان الولد قد خرج في مكره  
 ولم يقض غير الولد لانه لم يخلو حرا الاستاد الكثر في ما قبل الاستناد كذا في كتاب الجهد  
 في الاحكام المذكورة بعد موته اي سوت الباب ولولدها اي الابن حاربه اي اياه قولت  
 منه لم يحرر ولم يخلو لان استغاله الي مكره لابي لبيته سايه وقصاره من ابوه فلا حاجة اليه  
 وبجس المحرم لانزاهه بالحق لا اليقظه لعدم مكره الرقبه وهذا حذر لان اخاه مكره فمعتق  
 عليه حرة فالت قول في زواجها اعتقد في ذلك فاعقوا هذا الزواج وكذا القول في رجل فقه امة  
 لم يخلو اعتقد اليه بالنسبة ففعل ففقه الاستاذ ضد الزواج ويسقط في المصلحة الدولية للمهر  
 لا سقط في وجوبه بل جازوا ولا يقط في الثانية وعند ذل لا يفسد الزواج لعدم المخرج تحقيق  
 لطلاق ان البذل اذا ذكر ثبت الكفر بالاقتضاء عندنا فصار كما لو قالت بعد مني بكذا لم اعتقد  
 فيه وقول النبي انعتقت بمنزلة قوله بعته مكره في اعتقده عندنا فثبت الكفر بالاقتضاء عندنا  
 الزواج وذلك ليقول بالاقتضاء فلا يثبت الكفر بالبذل المتزوج عنه وعدم تحقيقه في الاموال  
 والنكاح له ذبوع من كراهته ان موته كونه معتق ولو تركت الحرة البذل اليه لا تنكح  
 لم يفسد الزواج لعدم الكفر والولاء لانه الموقوف هذا عند الرجوع ثم ما يقع من كراهة الرجوع  
 شرع في الزواج الكافر فقال اسم المهر وجاز بما شهده اوبى عن كراهة معتقين ذلك في ارجله  
 ولو كان اي المهر جاز ان كان اسم المهر وجاز ان اسم المهر وجاز ان اسم المهر وجاز ان اسم المهر وجاز  
 ابتداء واما كراهة المهر فثبتها لعدم المصلحة في المهر وما يرجع الي المهر يستوي فيه الا بئس  
 وابقا في خلاف ما مر في المهر احداهما لا اي لا يعرف اذ سأل عنه المهر لا يبطل حق المهر  
 لعدم التمسك به احكام الاسلام وليس له صلاحي ولا يات الزامه لطلاق ما لم يمسك له الاسلام  
 يخلو ولا يبيع الولد يبيع جبر المهر ومنه فان كان احداهما اسمها المهر لم يمسك او كتابا  
 وانها يجوز بيعها كذا في ذلك المظهر هذا الا لم يختلفوا في ان كانا في ذلك الاسلام  
 حكما وانما كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسم لا يتجدد له ولا يكون  
 مسلما الا لا يمكن ان يجعل الولد من اهل دار الحرب بخلاف العكس وذكره الزبيدي في الجواب  
 ومنه كالتوفي وسائر اهل الشرك شرع في كراهته لانه دين سماوي وهو في هذا انكر  
 ذبيحة ويجوز كراهه سابقا للدين فكان الجواب شرعا اذ ادلله به ولا يكون كتابا  
 شيئا في اسلام احد الزوجين المجهولين لو اقرأ الكتاب بجرع الاسلام في الاخر وان لم  
 يقرأ في الاخر فيمنه احد اياه هذا الخبر من قول الحسن اذا اسم احد الزوجين بجرع  
 الاسلام في الاخر لم ينجح في تجوسيه الاسلام لاحداهما مطلقا بغيره من بعد اياه

وفي المهر ما لا يفسد الزواج  
 في اسم المهر في المهر  
 وان كان اسلام

ولما لا كانا قاضيين فانه اسلمت بمرحله عليه السلام وان اسلم لم يتعرف لها جواز تزوجها  
للمسلم ابتداء وكذا اذا كانت كسبية والزواج يجوز به طاسم بلا ذكرنا واما قولنا لانها باقها  
بغير الا فرق القاضيين فيما كان الالباء من طرفي الزوجين كان استقر في طاعة وان كان من طرف  
الزوجة كان صحيحا لان الطلاق من الرجل لا النساء ولا يدرى هذا اي في ابرئها ان لا يكون  
لان غير الطاعة فثبت البطلان قبل تأكيد البطلان فابسه الردة والطاعة واما في صورة  
اباء الزوج فان كانت موطوعه فكلها كالمهر والا فصعده لان التفرقة هنا طلاق قبل  
الوجوه ولما كان ذلك اي اسلم احد المجنسين او امرأة ككفا في علم اي بدو الشك  
لم يكن صحيحا فثبت قبل اسلم المسلم لان اسلم ليس بيهة لفرقة وخرج من اسلم مستعد  
لنصروا ولا بد من الفرقة دفعها لنفسه فاقفا شرطها ويجوز في غير المجنسين علم النسب  
في حضرة البسوة او لمرأة ككفاي لان المسلم اذا كان الزوج ويجوز كذا في نهجها طاسم  
اسلم زوج ككفاي لم يكن ان يجوز له التزوج بها ابتداء فالبقاء او في بيان الدارين بسبب  
للفرقه فالسبي في الزوج احدنا يائسا سطا في ذهابه او اسلم اي عقد عقد الزمة في دارنا  
او سبي او دخل فيهما فثبت الفرقه بينهما ولو سببها عالم نفع وعقد ثا في سببها المسبي  
انما القاضيين حالي في ضد الطامل هاجرت من دار الحرب اليها مسلم او ذمية او اسلمت  
بغير دار الاسلام او هارت ذمية تنكح طاعة عقلا لما اهل حيث لا تنكح قبل الزوج ووجوه جواز  
الطلاق قوله فلا اعتناح عليكم ان تنكحوا حيث اباح طاع للباحث مطلقا فتقيد  
بما بعد العدة فبإذاعة على النكاح ويجوز نكاح كالتزنية الاصول ان زاد احداهما اي احد  
الزوجين من غير حال لطلاق غير موافق في الحكم فابره كونه لحي ان هذه الطلاق لا  
ينفذه هذا عند الزوج واليه يوصل وقال محمد ان كانت الزوجة من المرأة فذكر وان كانت  
من الزوج فطلاقه فطلاق كل المهر سو اكانت الردة عنها او من ذلك لا يملك بالرجوع طاع  
ينصرون سقوطه ولا يبرها اي غير الموطوع المصنف اي نصف المهر ولو انكح الزوج لاد  
الفرقة وحسب على الرجوع فوجب نصف المهر في شيء من المهر ليس الموطوع لو اريدت  
لان الفرقه من حيث اجل الدخول فوجب نصف المهر بمعصية فوجب سقوطه والاباء  
مطهر اي نظير ان زاد حية لو كان بعد الدخول من ايها كان يجب المهر وان كان في كل  
الدخول لان كان منه يجب المصنف وان كان منها لا يجزي ان زاد اسلم ما لم يكن واسما  
متصفا بالانثى وان اسلم احداهما اذا تقدم في الآخر على رده فيستحق الاحتفاظ  
باب القسم هو يفتح القاف معروضه القاسم قال بين الشك فرقة

سببها المسبي  
في دارنا

في

بينهم وبين انفسهم ومنه القسم بين النساء وهو اعطاء حقهن في البتة عندها الصبي  
 والمواطنة ثانياً لهما معه لا ينفكا حتى يلا النسل فلا ينفكا في القسوة من كافي المحرم  
 يجب العدل فيه وفي اللبوس والمأكول ولا يجوز ترجيح بعض على بعض في شيء منها  
 والبركة الجديدة والمزوجة كاستدلالها ببعض الميث والقدرة والكنى بينهما اي القسم  
 والمقبوس والمأكول والحرة ضعف الامانة والكنى بين المذربة ولم الولد المثلوكات  
 اظهار الشرف للحرة وسائر من شاة اي لا يعزى القسم في المهر حتى جازل ان يستحي  
 واحدة منهن فيه والفرقة اولي نعلها لقبولهن ولها ان ترجع ان تركت قسمها الا ان  
 لا ينفكا سقطت حقاً لم يجب بعدها سقطت الا سقطت اما يكون في القلم فيكون الزوج  
 امتثالاً لمصلحة العاقلية حيث يرجع المعير فيها في شاة لما قبلها ولا يسقط امرها  
**كتاب الرضا** هو في اللغة معنى الرضا مطلقاً وفي الفروع معنى البينة  
 الرضا من تدلي اذنية احذر ان من تدلي الشاة في حقه فان الرضيعين اذا مضاه لا  
 يرتب عليهم حكم الرضا كالباتية وفي خصوص هو عند اليد عند اربع حولان وتختل  
 في حكمها حولان فقط وانفقوا اي ان الرضا اذا اختلفت المدة لتجب في الباب  
 بعد القبول من سنة الرضا اذا مضت لم يتعلق به حكم لقولهم لا رضا بعد البضان  
 ولا بعد الفطام قبل المدة الا في رواية عن ابي جعفر اذا استغنى عنه ذكر الفطام انه اذا  
 فطم قبل مضى المدة واستغنى بالقطع لم يكن رضاعاً وان لم يستغنى ثبت بالخبرة وهو  
 رواية عن ابي جعفر وفيه انقوي ذكره الزايع ولا يباح الرضا بعد اي بعد وقت مخصوص  
 في المدة وان اباحته عند ذرية لاشجزه الا في فتقده بعد الرضوخ وبثت به اي  
 بالرضاع وان قل في عندنا ما في لا يثبت الخدم الا بحس رضاعاً يكتفي بالصبي بذكر واحد  
 منها آموه الرضعة قال ثبت الرضا في اربع رجة رضعة نسبه اسم اي من ذلك  
 الزوج لم اي الرضا يعني ثبت بالرضاع كون الرضعة أمماً الرضا وكونه رجباً أمماً  
 لم لا كان نسبه اسم اي اذا لم يكن منه بان تزوجت ذات لبن رجله فالرضعة به جيت  
 قائم لا يكونه وذلك من الرضا بل يكون رجباً من الرضا حتى يجوز ان يزوج باؤام  
 الزوج الثاني من غيرها وبأخواته كافي السب ويكون ذلك للزوج الاول ما لم يقدس  
 الثاني فاذا اولدت منه فالرضعة جيت فهو له الثاني بالاتفاق لأن القسمة من اولي لم  
 يحل من الشاة فهو له الاول بالاقول بالاقول لأنه الثاني من ثم ان استغناء هذا القيد يقتضي  
 الاستغناء الا في كونه لا يلزم منه جواز نكاح الزوج للرضعة بعد الفارقة بينه وبين

في الرضا  
 لم يزوج له  
 لم يزوج له  
 لم يزوج له



ان يقع وثلاثين الرجل لولا بها اذا احتقن به اي بلبس المرأة الصبي اما من الرجل  
 فانه ليس بلبس حقيقة وان الذين لا يتصور الا على تصور ربه في لاداة ولما الاحتقان  
 بلبس فدان الشئ لا يوجد فيه والتحريم باعتبار ما عاين بالاعتداء وهو من اناجيا  
 لا الا سفل ارضعت صرنا سحر متا بعن اذا كان تحت رجل صغيرة وكثرة فارضعت  
 لكثرة الصغيرة حرمتا عليه لانه يصير جاسعا بين التمس واللبس رضاعا واسم لكثرة  
 ان لم يوطأ لان الفرق جاءت من قبلها قبل الدخول حية لو لم يحى من قبلها بان كانت  
 بكرة او نائمة فارضعتا الصغيرة او اخذ رجل لبنها قاورا والصغير اكلت  
 لكثرة بخونة فلها نصف المهر لعدم اضافة الفرق اليها وللصغيرة نصفه  
 اي نصف المهر لان الفرق قبل الدخول لاسن قبلها اذا لا عبرة لارضاعتها ورجع اي  
 المزوج به اي بنصب المهر على المریض ان تعدت النساء والا فلا طلاق ليل  
 فاحدث وتزوجت آخر قبلت وارضعت حكم من الاول حية فلا بعن امرأة لها  
 لبن من الزوج فطلقها وتزوجت بأخر وحملت منه وترك اللبن فارضعت فهو  
 من الاول حية تد عند الرجوع فاذا اولدت فاللبن يكون من الثاني لانه كان من الاول  
 يبين وشككنا به كونه من الثاني فلا يزول بالشك ارضعتها اجنية في العاقبة  
 حرمتا بعن رجل لم امر انا رضعتان فارضعتها امرأة اجنية في العاقبة  
 حرمتا عليه لانهما صارتا اخنتين والجمع بينهما شكحا حولتم قال رجل يراي امرأته  
 هذه رضية ثم رجع عن قوله صدق في رجوعه لانه امر ما يجري فيه القسط فكان  
 معتقدا بعد بيع عند الرجل ان بينه وبين فلانة رضاعا يخبر بذلك ثم ينحصر  
 في حقيقة الطال فحين لم غلط في ذكر فاذ الاجراء غلط يقبل قوله وكذا اذا اقر  
 ان هذه اخية او امه او بنته رضاعا ثم اراد ان يزوجها وقلا اخطأت او وعت  
 او منيت وصدقة فما صدق ان بينه وبين فلانة رضاعا ولو ثبت عليها عليه اي ثبت  
 بها قوله وقال حوحو ما ثبت ثم تزوجها اخرى بينهما وان اقرت به ثم اكدت نفسها  
 وقالت اخطأت وتزوجها جاز وكذا ان تزوجها قبل ان تكذب نفسها جاز ولو  
 اقر جميعا بذكر ثم اكد بانفسها وقالا اخطأتا ثم تزوجها جاز وكذا في المنسب  
 ليس يلزم الا ما ثبت عليه حية لو قال هذه اخية او ابنة وليس لها نسب معروف  
 ثم قال وحيث صدق وان ثبت عليه فرق بينهما كذا في المأية وشيت عتبت المالك  
 بما فيه اي غداوة الرجلين او رجل وامرأتين والصداقة وشيوة بهذا لا

فقد بان

بناءً على ما علم حكم بالكتاب بما عرفت **كما** **الطلاق** مولف زعم القائل  
مطلقاً بقول الطلق الغرض أو الأساس ولكن استوفى الكتاب بالتحصيل والشم والشرع  
مع التام والشرح ومنه قوله من الطلاق ثلثان وفي غيره ما يقع في قوله أو قال  
للأمارة مطلقاً بتحديد المقام لا يحتاج إلى التيقن ويختص بها يحتاج ذكر الزمان  
وذكر الموضع وقد ثبت حكاية الموثق بالكتاب خرج - الصق لانه رجع بعد ثبات  
اشهرها كذا ذكر القيد لم يثبت بالصانع هكذا وقع في الكتاب اقول هذا ليس مما يقع  
لدخول الضيق فيه ولهذا زود قوله يزيد أي ذكر الموضع من واحد إلى الثلثة يخرج  
الضيق إذا عرفت فيه اعلم ان الطلاق ثلثة أنواع احسن وحسن وبديهي وذكر المؤلف  
بقوله طلاق في طهر لا يطلق فيه احسن طلاق سدا واحسن خيره يعني ان احسن الطلاق  
تطبيقاً طلاق واحد في طهر لا يطلق فيه وتركها حتى يتحقق عدتها لما روي ان احسن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يفعلونه كذلك لانه ابعد من الذم ترك من المذكر  
وذكر الثاني بقوله وطلاق غير موطن فمبتدأ خبره قوله ان احسن وكون  
الطلاق في حيض وطلاق موطون بتفريق الثلث متعلق بالطلاق في الطهر لا يطلق فيها  
مطلقاً بالترتيب فمن تخيّل أي في حق من تخيّل متعلق بالطلاق بعد التيقن بتعريف  
الثلث واشهر عطف على الطهر في حق الائمة والصغيرة والما قبل حسن وسبب  
ان يعلق غير الموطون واحداً وتعلق موطون ثلثة متفرقة في ثلث الطهر او اشهر  
حسن وسبب وقال ما ذكر الثلث بدعي لان الطلاق يحظر فلا يساع الفاحش في ذلك  
في تنذرع بالاحسن ولنا قولهم لم يوجب الله عنه من انكر فمراجهع لم يذهب  
حيث تخفى وتطهر ثم يطلقها ثم تخفى وتطهر ثم يطلقها ان احب وقال هم لابن  
عمر انك لخذات السنة ما هكذا الحركة الله من السنة ان تستقبل الطهر استقبالا  
وتطلق كل قرأ واحدة فذلك العدد إلى الحركة الله ان تطلق بها النساء يريد قوله  
فطلقوهن بعد ثلثين وب يظهر وجه تسمية سبباً وحل طهرهن أي الائمة والصغيرة  
والما قبل عقيب الطهر لان الكراهة في ذوات الحيض لولم الحرام وهو مفقود هنا  
وذكر الثلث بقوله وثبات مبتدأ خبره قوله الآية بدعي او ثلثان مرة او مرة واحدة  
طهر لا رجعة فيه او واحدة في طهر وطقت في او واحدة في حيض موطون بدعي  
لانها الحاشية والحسن والاحسن فبدان يكون بدعياً فهو الاصح وجوب الرجعة في  
الاحيرة أي المطلقة في حالة الحيض مما يحققه الامر ودفعاً للمعصاة بالعدد

لكن يردع الزها وهو العدة وعند مخرج شلتها يسحب ولا اظهر تطلقها ان شاء  
 والا اسكتها فان طوطى تحال كونهما عن تحيض انت طلق ثلثا السنة بلاينة او نوب  
 ان يقع عند كل طهر طلقة يقع عند كل طهر طلقة لا تطلق وتناول الحرام والافاقان  
 عن تحيض لا ينافي ان كانت من ذوات الا شهر يقع في الا طلقة وبعد شهر اخري  
 وبعد شهر اخري وكذا الخ لانه لم يكن له سنة او نوب كذا وان كانت غير موطوءة  
 وقتت للحال طلقة ثم يقع عليها قبل التراجع شيء لان نفوذ هذا الكلام انت طالق  
 ثلثا الوقت السنة ولم يقع في حنفيا وقت السنة لعدم العدة الا ان نوب اكمل اي وقوع  
 اكمل الا ان او نوب واحد عند كل شهر لم يقع ما نوب واحد عند كل سنة لان سنة وقوعها  
 او وقوع اثنتي عشرة مرة بالثبوت لا يقع فلم ينشأ له مطلق كلامه لان يقع في الا الحرام  
 كالمز وهو السخي وقوعا او انما يقع طلاق كل زوج عاقل يقع حرا او عبد لقوله وم  
 لا يكسر العبد والكاتب الا الطلاق ولو مكرها فان طلاق جميع لا اقربان بالطلاق او هذان  
 وهو الذي لا يقصد جعيل كلامه او سببها الي ضلوع العقل او سكران زائل العقل  
 فان طلاق واضح كذا خلع واعتراف او اخبر في ايابيع هذا اذا دلوا اخرين او طلق  
 عليه دولم وان لم يرد لا يقع طلاق باشارة المسموعة فانه اذا كان له اشارة نفوذ  
 في نكاحه وطلقة ويبيعه وشراؤه في كالمصارف من الما طلق اسكتها كذا في النكاح او سببها  
 بان او اذا ان يقول سبحان الله مثلا في طلاق انت طالق تطلق لانه يخرج بالاحتياج  
 في الية فلا يقع طلاق المولي اي تطلقه امرأة عتيد لانه ليس بنوع وجع المحض  
 في العتيق لقوله وم كل طلاق جائز الا طلاق المجنون والبيعه والبرسم من البرسام  
 كسرا لانه مودة كالجنون والمعتق عليه والعتق من العتق وهو اختلاف في العقل  
 نحو خلع كلامه فيشترط كلام العطاء ومرة كلام المجانين والافاقان لم يقع  
 طلاقهم لعدم التميز والعقل فبهم اذا اسكت احد من اي احد الزوجين الاخر كلمة  
 او بعضه بطل الاحتجاج لان المالكية تنافي ابتداء الاحتجاج فيمنع بقاءه ولو حرة  
 اي المرأة زوجها المملوك حين ملكته تطلقها في العدة واخرجت الحرية من دار  
 الحرية سلمة ثم خرج زوجها مسلما فطلقها في عدها العفاء اي الطلاق الواسع  
 اي قال لا يقع الطلاق في المسئلة وادفعه اي الطلاق محمد فيها واعتباره اي  
 لطلاق والمراة حرة بالنساء فطلاق الحرة اي جميع طلاقها ثلثة حركات زوج  
 او غير او يقع الطلاق بلفظ العتيق بلا عكر يقع اي يقال لامرأة اعتقك

وطلاقها ان شاء زوجها  
 زوجها او سببها



تعلق اذا انفرد في اورد في عليه الخ والاولى لان لا تطلق لان مقتضى لان زوال التعلق انوي من  
التقدير ليست الاولى لان مقتضى انية فلا يصح استعارة الثانية للاولى ويصح انعكاس  
**باب اطلاق الطلاق** الطلاق نوعان صريح وكناية الصريح عند الاصولي  
ما ظهر للمراد منه ظهورا بينا جليما ككشف المرء بيمينه فيقول اطلقك فمسموع مع مجرد  
الصياغة حقيقة مكان او بجان اصري ما اي لفظ لم يستعمل الا في طلاقك ولت طالق  
و مطلق و طلاق فكل الاثنا عشر طلاق والطلاق عزيم فان هذه الالفاظ لم تستعمل  
الا في الطلاق ويصح به اي بالصريح واكسر اما قول انت طالق فلما قال في الحديث انه  
نعت فخره حتى قول لئن طالقك لاولي لثنت طو اقول فلهما يحتمل العدد لانه صدق وذكر  
الطلاق وذكر لطلاق موصوفة المرء لا الطلاق هو تطلق والعدد الذي يعرفه نعت  
لمصدر محذوف معناه طلاقا ثلثا وتوحيه ما قال صاحب المصريح ان قوله انت طالق  
يدل على الطلاق الذي هو صفة المرأة لفظ ويدل على التطلق الذي هو صفة الرجل  
اقضاء كما الذي هو صفة للمرأة لا يصح فيه بينة الثلث لانه غير متعدد في ذاته وانما  
العدد في التطلق حقيقة وباعتبار تعدد متعدد لازمه الذي هو صفة المرأة  
فلا يصح فيه بينة الثلث واما الذي هو صفة الرجل فلا يصح فيه بينة الثلث ايضا  
لانه ثابت اقضاء وبينه صاحب المصريح عملا من زيد عليه وبه يظهر ان قول الزبير  
قول صاحب الحديث انه نعت فخره لا يستقيم لان الكلام في الطلاق للمرأة لا يستقيم  
فيما قبل واما ابوابه فلا حاجة لثلاثة وانما يصح نطقها الي لا نشاء كنه لم يصدق  
معنى السجدة بالكلية لانه في جميع اوضاعها اجتر المعالي العلوية حتى احتساب لثنت  
الفاظا تدل على ثبوت معانيها في الخلق كالفاظ لما جاء فلذا قال طاهر في هو في اللغة  
للاخبار وجب كون المرأة موصوفة به في الحال فثبت الشرع لا يقع مرجحة للكلام  
اقضاه ليعبر هذا الكلام فيكون الطلاق ثابتا اقضاء فلا يصح فيه بينة الثلث اذا  
عمم لتعريفه ولان بينة الثلث اعانته بطريق الجواز يكون الثلث واحدا اختياريا  
ولا يصح به تلجأ لان اللفظ كناية التخصيص رجعي لقوله في الطلاق مرزا في المسالك  
معروف او من صريح بحث اطلاق الاسماء معرفة هو الرجعة مطلقا اي سواء  
نوى واحد باينها او اكثر منه او لم ينوي شيئا لانه ظاهر المراد فخلق الحكم بعين الكلام  
وقام مقام معناه فاستغنى عن النية وبينه الابانة قصد تقييد ما علقه الشارع  
بانقضاء العدة فيلغو قصد كذا اذا سلم بدليل قطع الصلوة وعليه هو وكذا تبين

اثبت ثم لم يفتي بلفظ كاسمين فينفوا ولا يبيع أي الطلاق الرجعي لا يثبت أصلا  
 أي لا في الصورة ولا في الموضع وصدق في بينة أو يثاق ديانة يعني إذا قال أنت طالق وتوفي  
 به الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء لا يخلو في الطاهر المرأة طالق حتى لا يخل لها  
 أن تكون إذا سمعت منه ذلك أو شاهده شاهد عدل عندها لكن يعتبر بينة بينه  
 وبين الله تعالى ولو صرح به أي قال أنت طالق عن وثاق صدق مطلقا أي لم يبيع  
 في القضاء أيضا شيء لأنه صريح عما يحتل اللفظ فيصدق ديانة وقضاء وفيه نسبة  
 العمل لم يصدق أصلا لا ديانة ولا قضاء لأنه لم يرفع العيد والمأخوذ عنه بالعمل  
 كما أي كما ذكر من الصور وفيه الطلاق أنت الطلاق أو طالق الطلاق أو طالق  
 طلاق أو طالق تعقيد لكن يبيع بها أي يصدق الصورة لحدوثها ثم لا يوافق  
 وأحد لما رآه ظاهر المراء أو اثنين لما رآه عدة محض فلا يشاء ولا المفرد  
 وإن توفي تمام العدد وهو اثنتان في الحرة والثلاث في العاتق لما مر في الأصول  
 أن لفظ المصدرة لا يدل على العدد اثنتان ولحد اعتبارها كونه تام الجنس  
 وكذا الثثان في حق الله وأما في حق الحرة فعدد محض فلا يبيع فيها أن أضاف  
 الطلاق إليها أي المرأة وقال أنت طالق مثلا أو لي ما يبرر عنها كالرقبة لقوله  
 بما توفير يفة والعق لقوله تعا فقلت أنا فم لها خاصية والزوج يقال  
 هكذا روجه والهدى والمصدرة العزج لقوله نعم الله العزج في السروج  
 والوجه يقال بوجه العرب والرأس يقال فلان رأس القوم أو التي جزء لما يبيع  
 لنفسها وثلاثها وضع أي الطلاق جزء لقوله إن أضاف فإن الجزء الثاني محل  
 لمساير التصرفات كما يبيع وغيره فيكون محلا لطلاق لكنه لا يجوز في الطلاق وثبت  
 في الكل ضرورة فإن أضافه إلى اليد الرجل والنظر والبطن والعلب لا أي  
 لا يطلاق إذا جبر بها من الكفر فإن قيل اليد والقلب هبهما عن الجرح لقوله تعالى  
 ثبت يداي عن قلب وقوله في اليد ما أخذت وقوله تعا العتق بين قلوبهم  
 أي بينهم ولهذا قال تعا وكفى الله المؤمنين الجبارين ما لم يعرفوا استعمال  
 لغة ولا عرفوا أمجاها ووجه التذمة في إذا كان عند قوم يعتبرون بسخن الجمل  
 وبيع به الطلاق أي عصى كان ذكر الزبيح ويبيع بنفسه قلن أو ثلثها أو قلن  
 يبيع بعد سؤل الآية واحد يبيع إذا اطلعتا نصف التعلية أو ثلثها وضعت  
 فأكله كما ذكر كل جزء شايح لأن ذكر بعض ما لا يجوز ذكره ولا يبيع أيضا

ووجه الثاني في  
 صحة ما ذهب اليه  
 من ان كل واحد من  
 اثنين قد يكون  
 في نفسه  
 تاما

بقوله انت طالق من واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين والى ثالث  
 اي يقع بقوله انت طالق من واحدة الى ثالث لو ما بين واحدة الى ثالث فتشأن هذا عند  
 الجمع فان اضافة الاول عند تدخل تحت الثانية لا لا اضافة وعند هذا يدخل العاينان في  
 يقع في الاول تشأن وفي الثانية ثلث وعند هذا يدخل العاينان في ما يقع في  
 الاول شي وفي الثانية يقع واحدة و يقع بذلك اثنان و ثلثين ثلث لان نصف  
 المطلقين طلقة واذا جمع بين ثلثة اضاف طلقة يكون طلقة ونصفا فتكامل النصف  
 فيحصل طلقتان وقيل يقع ثلث لان كل نصف يكامل فيحصل ثلث وبواحدة بالنصف  
 اي يقع بقوله انت طالق واحدة في اثنين ان لم يقع صريحا او نوب الخلف لانه  
 لا يراد شيئا من المفسر وان نوب في اثنين ثلث لانه محتمل اللفظ هذا الذي ذكرناه  
 في الموطوعة وفي غير الموطوعة اي اذا قال لعين الموطوعة انت طالق واحدة في اثنين  
 ونوب واحدة واثنين يقع واحدة كواحدة واثنين اي اذا قال لعين الموطوعة انت  
 طالق واحدة واثنين حيث يقع واحدة ولا يبقى لثنتين محل وان نوب في اثنين  
 ثلث لانه محتمل اللفظ يقع اثنين اي بقوله انت طالق اثنين في اثنين بين المفسر  
 لما عرف انه لا يراد شيئا من المفسر شيئا اذا لم يكن له بينه وان نوب في اثنين مع اثنين او اثنين  
 واثنين في موقوف بها في ثلث لما مره محتمل اللفظ يقع في اي بقوله انت طالق  
 من هذا الى اتمام واحدة رجعية وقال زكريا باينه نارة وصفه الطلاق بالطلاق  
 كما قال انت طالق طوبى له ولو قال كذا كان باينه كذا هنا قلنا لا ولا وصفه بالنفس  
 نارة اذا وقع وقع في الاماكن كلها ونفس الطلاق لا يجوز القصر لانه ليس بحسم وقصر  
 حكم يكون رجعي او قوله انت طالق مكر وية مكر وية اقرار بتجيز يقع ثلث لان الطلاق  
 لا يتحقق بكان ولو جيزه التعليق صدق ويا انه لا قضاء لان الاقرار بذلك الظاهر  
 وكذا قوله انت طالق في ثوب كذا تجوز ولو يبي التعليق لا يصدق قضاء وكذا قوله  
 في النخل او الخس وقوله انت طالق اذا دخلت مكة وقوله انت طالق في دخول الدار تجوز  
 لتعلق اما الاول لانه معلق بالحوادث اما الثاني فلان في النظر والفعل لا يصلح التعليل  
 حقيقة فيقول لا يبي شرط لما سبقت مما يكون كل منهما صحيح فان الموقوف بجميع الموقوف  
 ولا يوجد بدونه وكذا المشرط بجميع المشرط ولا يوجد بدونه والشرط يكون سابقا  
 على المروط وكذا الترفي يكون سابقا على الموقوف فتشأن انما ان الاستعارة وبانت  
 اي بقوله انت طالق عند اية عند يقع اي الطلاق عند الصحيح لوجود التعلق وفي

تشأن

في الثاني في قوله في قد به العصب مع لخر الحاد ولا في العضا والحاد والمبر. وقد  
ضم هذا عند نوح ولما عندها الا بعد في انضامه وصيغة في اذ انية وية ان طلق  
ايوم عند اذ ان اليوم بعد لائق وبلغ الثاني في معنى تعلق في الصورة اذ ان في اليوم  
في اليوم اذ ان العدة وية الثانية تعلق في العدة وبلغ اذ ان اليوم فان اذ اذ ان شئت حكم  
عليها او تحييز انما يحتمل انغير بذلك الثاني في تعلق الا قبل التحيز والمخر لا قبل التعلق  
بحد في ما اذ ان كانت طلق اليوم اذا جاء عدوت لا يقع قبل عد لا تعلق في جمع عند  
الما يقع فيه وذكر اليوم لسان وقت التعلق است طلق واحدة او اومع موني توسع  
موني ليعلم اما اوله فانه الوصف في قوله بالعدد كان او نوح بذكر احدى كما سباني  
فيكون انكر خللا في الاتباع لما يقع واما الثاني فانه اضاف الطلاق الى حالة من  
لم تاتي مونة نهاية اهلية الاتباع وموتها يانها بحيلة الوفر في ولا بد منها كذا انت طلق  
قبل ان اتم جكر او اسس وتلك اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت لم ياتي ما كذا فيضا  
كما اذا قلنا ان طلق قبل ان اتم او قبل ان تطلق او طلق في انا جية او نابع عاقل  
ما اذا قلنا ان طلق قبل ان اتم جكر او اسس وقد اتمه اليوم حيث يعنى على تعلق  
لم بالحرة قبل ملك الا يري ان طلق بعد العدة اعنفه مولا لم اتمه يعنى على طلاق  
فما ذكر في الزبيح وان كفي قبل اسس دفع الثاني لانه لم يمتد الى اذ انما في ولا يمكن في  
اقتصر على طلاق نفسه ولا على طلاق غيره لانه بعد اتمه في فتيه الانشاء وناقض في جيا  
الاسناد فتعبر الانشاء في طلق كانت طلق قبل موني بشر في اذ ان كانت قبل  
في شهر لم تعلق لانشاء الزنا وان مات بعده طلق الزوج ولا ميراث لها  
لان العدة قد تنقضي بشر في بقاء حيث كذا في التحرير شروع في ما بعد كذا في طلق  
ما لم اطلق او مع لم اطلق في معنى ما لم اطلق في سكت طلق لانه اضاف الطلاق الى زمان  
خال عن التعلق وقد وجد حيث سكت فان في معنى في اذ ان كانت في الزنا لم يمتد في الزنا  
وما ايضا يستعمل فيه ووقالت طلق ان لم اطلق في اي لا تعلق في سكت في عند التعلق  
في في موت احد في بطلان طلق طلق الطلاق قبل الموت لانه الزنا في تنقضي واذ اتم  
بلاية كان عذره في معنى عدو او قد مر حكمه وان توفي الوقت او الزنا لم تعلق لانه  
الطلاق في طلق في في قوله انت طلق ما لم اطلق كانت طلق تعلق بالانشاء معناه اذا قال  
ذكر موصو او اليوم في يقع شتان ان كانت مرجو لا بعد خوف ولا زنا في طلاق  
الي زمان حال عن التعلق وقد وجد كذا في كان قبلها وهو ميراث في طلاق



المطلب بغير هذه المنتهية والاعتماد الاصبح يكون على كلف في جانب العاقل  
 هذه المصنوع اعتبار بطريق المشتات وعلمهم ويتبع بان طالق بائن او اشد الطلاق او  
 المحنة او احدة الطلاق الخ طلاق المدعة او طلاق الحبل والطلاق او طلاق البت او  
 تطليقه سديرة او طوبى او عريضة بلائيه مكاتب يرثى ما لا لم يتعددا او قوي واحدة  
 او تيسر وهذه الخ لمره واسميه الامة وقتان بمنزلة المكاتب ولم يذكره كنفاء عامر مرارا  
 واحدة بائنه فما على يتبع المقدد في قول المشتك: بزيادة اوصاف الطلاق بعض من الزا  
 او السلف كان بابا لاد وصف مما يحتمل فيكون هذا الوصف لبعض احد المحلين في منع  
 بها في بنية النكث ثلاثا مترافا علم الجنس فيجوز ان لا ينفك فيقول طلاقا بالية قال  
 لعين الوطوء انت طالق ثلاثا وقعن اي النكث وقال الحسن البصري ان اطلاق انت طالق  
 ثلاثا وقعت واحده واذا اطلق او قعت حكيك ثلاث تطليقات وقعن اطلاقا بين بقوله  
 انت طالق لا ياتي مرة وقوله ثلاثا يهاد فيها وج اجبته فصار كما لو قعت بغيره قول  
 او قعت بحكيك ثلاث تطليقات ولما اذ بينه ذكر العدد كان الوقوع بالعدد كما سياتي  
 على ان العطف وهذه العبار الحسن من جملة الوفاة واكثر لان فيها اثباتا في المشتك  
 المذكور عندهما كما لا يخفى على المناظر فيها فيقال وان فرق اي الطلاق لعين الوطوء بان  
 قال انت طالق واحده واحده لو انت طالق طالق طالق لو انت طالق انت طالق بان  
 يا لولي لا ياتي مرة كقولها ليس دخيل بعدا لم تتبع اثباته لانها محل وتبع اي  
 الطلاق بعدد فرق بانها بالطلاق قاب يبع الا اقول انت طالق واحده يتبع الطلاق  
 بواحدة لا بان طالق لان عدد الكلام موقوف على ذكر العدد فلا يفيد لكم قبله كما تقرر  
 انما هو قول ما من قول ذكر العدد لفا اي قول انت طالق فلم يتبع الطلاق بعدد عونا  
 اذ يموت الزوج قبل ذكر العدد يتبع واحده لا دون اصل لفظ الطلاق بذلك العدد في  
 قولها وذكر العدد حصل بعد قولها اذ يموت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم يتصل  
 ذكر العدد بغير قول انت طالق وهو على نفسه في وقوع الطلاق لا يري انه لو قال  
 لامرأة انت طالق يريد ان يقول لثلاثا فاحذر رجل فاه فلم يقل شيئا بعد ذكر الطلاق يتبع  
 واحده لان الوقوع بلفظه لا يقصود كذا في سراج المدايح يتبع في عين الوطوء بواحد  
 اي انت طالق ولعده وواحدة او قول واحد او بعدها واحدة طلقة واحدة اما الاول  
 فظاهر واما الاول في فان الواحد الاول فيها وصفت بانعنية فيلزم قعت لم ير  
 اثباته يمكن ويتبع بواحدة اي انت طالق واحدة قبلها واحدة لو بعد واحدة او سبع

قوله في قوله انت طالق  
 في قوله انت طالق  
 في قوله انت طالق



انما اعتدوا لا من غير ما هو المقصود بالعدة فكانت عترة ولا يحتفل الا بشرا ليعطى في حال  
 فرأى رحمه الله تعالى مرارة وحكم لا طلقك أنت والعدة هي أنت وأحد عند قومك أو منفرده  
 عندك ليس في حكم حركة ولا تحتل له يكونا نصفا المصدرين وهو لا يخرج بأمرهما ولا حرة عند  
 حاشية المتعلقين من هوام الأسرى لا يفرقون بين وجوه الأعراب فيه احتمال الجواب عن سؤال  
 الطلاق لا المرأة ولا السب امره بيدك أي عليك يملك كما يقول من وما امر فرعون برشيد  
 لا يحتفل اذادة الامرية حتى الطلاق كما سبالة اختاري أي اختاريا نفسك بالفرقة في الكتاب  
 أو اختاري نفسك امر اخر فانها لا يصح ان للرد والشم فيكونان جوابا لسؤال الطلاق  
 و مواد فمن بين اية لغة كان في الانجيزين يعني قول امره يملك اختاري لا تطلق المرأه  
 سالم تطلق نفسها كسبابة في الباب الذي يليه وذكر الثاني بقوله وأما صلح النكاح من  
 سؤال الطلاق و الرد لسؤالها كما هو في أي مرشدك لاني طلقك والخروج ولا تغلبني  
 الطلاق وذكر الذي قوي وأما فقيهي وأما الصانع وهو الذي استمر في طلقك  
 أو الصانع مما تركك الله تعالى من امر المعشاة ولا تغلبني الطلاق وكذا تجري استمر في  
 أعز في أي الغرضية أي اختاري الحرية لاني طلقك أو لتدري أنك رجل أعز في أي  
 من الغرضية وهو يخرج عن الزوج أو يعين البعد أي اختاري الغرضية أو البعد  
 لاني طلقك أو لرب بارع أنك فلا تغلبني الطلاق تزوجوا استمر في أي لاني طلقك  
 أو طلق النساء أو الزوج مشترك بين الرجل والمرأة ولا تغلبني الطلاق بل هي باهك  
 أي لاني طلقك أو لاني أؤنت لك ولا تغلبني الطلاق حكمك ولا تغلبك الغائب ما بين السنة  
 والفتوى أي اذ هي حيث شئت لاني طلقك أو لبيتنا تغلبني الطلاق وفي معناه سرحدك  
 ولدا لم يفرق الزكرا سبيل في سبيل ما كان سبيل في سبيل ويكلمك في عليك احتمال الطلاق  
 طاهر ولما احتار الرد فكان كلامهم مجمود فتشاجر فكان يكون طلاقا لأن كان كاسمائية  
 فوجب للرجل على الرد بالبيع وجب مردتها من أي فذلك كان وذكر الثالث بقوله وأما  
 صلح الجوارب والشم كخيلة برة شيلة بارة فذلك حكم احتمال الطلاق طاهر  
 ولما احتار الشم للجوارب ان مردته خيلة عن الخيل لا حيا لك برة غير طاهر  
 والجماد برة شيلة بارة كخامة في المخطعة أي متعلمة عن كل مرد أو من الاختلاف  
 الحسنة والركم غارة صورته حرمة النعمة والبعثرة ثم ان السؤل ايضا ثلث حال الرضا  
 وحال مذكرة الطلاق بان تسان في طلاق أو سائر اجنوب وحال الغضب في  
 حال الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية لا احتمال والقول له مع يمينه في عدم

لا يخرج



الثانية وفي حال مذكرة الطلاق يقع الطلاق بالصالح للجواب والرد بالثنية لان ما اعترض الجواب  
 والرد يشترط في بدو الثنية وهو الرد لان ابقه مكانه كما كان على مكانه وان لم يوجد تغير الجواب  
 وتوقع الطلاق بالثنية وفيما اجتمع القول بالصالح للجواب فقط وذكر ان ثلث الصالح للجواب  
 والشم بدونها اي بادية اما الاول فلان حال الجواب لم يجر عليه بدلالة الحال فصار خلافا  
 وكذا الثالث لان الحال لا يجلي لشم فحين الجواب وفي حال العصب يقع الطلاق بالصالح  
 لانه الجواب فقط بادية كما يجعل الطلاق العبدل عليه العصب ولا يصح لزم والشم  
 ويصح بالثنية وفي القسم الثاني في الصالح للجواب والرد والثالث الصالح للجواب والشم  
 بها اي بالثنية لان ما احتل الجواب وغيره استخرج الى ما يخرج الجواب وهو الثنية وتطلق  
 المرأة بالثنية لانها في اعتدي استري رجل انت واحدة واحدة رجعية اما اعتدي  
 فلان حقيقة الامر بالحساب والتحليل ان يرد اعتدي نعم اصدق او مع عليك او اعتدي  
 الكساح فاذا اتى الاخير ذاك الايهام وقع به الطلاق بعد الدخول اقتصادا كما قال  
 انت طالق فاعتدي وهذا الدخول جعل مستعانا اعز الطلاق لا سيما ويجوز استعانة  
 لكم للرب اذا كان لكم مختصا كما نزع الاسود والطلاق معقب للرجوع ولما استري  
 فلان يستعمل جميع الاعداد لانه تصدق عاوه للعصود بالعدن فكان بمنزلة ولا يحل  
 الاستر ليطبقها في حال فرافقهما اي تفرق برأه رجل لاطلقك واما انت واحدة  
 فلان يحل ان يرد انت واحدة عند فومك بمو منفرد عندك ليس في معك غيرك  
 ويخوذك كذا ان يكون نعمنا مصدر محذوف اي انت طالق طلعت واحدة وقد مر ان قولك  
 طالق لا يفروق بين وجوب الايهام فاذا اراك الايهام بالثنية كان ذلك على الصريح  
 لا عاملا بوجوبه والصريح معقب الرجعة ولا يقع في هذه الثنية منه الثلث لانه قوله  
 انت طالق بشا اقتصادا في اعتدي واستري رجلك ومضمرة قوله انت واحدة ولو كان  
 محرما لم يقع الا واحدة فاذا كان فمضمرة او مضمرة الى ان لا يقع الا واحدة فان  
 قول المصدر لما كان مضمرة لوقوله انت واحدة وجب ان تقع فيه الثلث فان التصريح  
 الواحدة بنية الثلث كذا في الكفاية وتطلق بغيرها اسم الفاظ الكليات طلعت واحدة  
 بادية وان توي اثنين اما البيوتنة فلا تمام كناية عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق  
 بملاوجة البيوتنة واما استماع ارادة الشئ فلا فورا ان الطلاق مصدر للجمهور يحضرن  
 العدد ويصح فيه الثلث في غير ما من الكليات التي اختار لي لما سألني في ابد الذي  
 يليه ان الاختيار لا ينبغي وهذا المستند لا بد منه ولم يقع في الكليات قال اعتدي ثلثا اي



[illegible]

عليه

الفصل ثامن في بيان قول من يقول بان النكاح لا يفسد بالطلاق  
 بالصلح وما ذكر من المشقة ليس كذلك انما نشأت من عدم الفلانة في الزمان وكما سنبين  
 في باب الطلاق فان لم يزوج الا بولي متعلق بآل الكفالة يعني اذا قال الزوج طلق في حكم  
 فان لم يزوجها اولى بآل الكفالة واحدة واحدة فطلقت نفسها فيه اي المجلس وقعت طلاقا رجعية  
 فان قوس اليها الصريح ولو نوي ثلثا فطلقت ثلثا وقعن اي الثلث لانه امر بالطلاق  
 لغة فيجب محدد هو اسم حسن فيخرج على الالاف مع احتياض الحكم كما يراعى اجازة  
 في قوله اختاري ان اختارت نفسها بان قالت افسرت نفسي بآل الكفالة والقياس  
 ان لا يقع به شيء وان نوي الزوج الطلاق لانه لا يمكن الا بغير هذه الفلانة حتى لو قال  
 افسرت نفسي او اختارت نفسي منك لا يقع شيء لكنهم استحسنوا الإجماع الكفاية ووجه  
 الوقوع بالدين ان اختيارها لنفسها انما يكون لا يشترط احتضاها بها وهو في البراءة  
 الرجعية يمكن الزوج من رجعتها اطلاقا في اوقات اختار نفسه والقياس ان لا يقع  
 به شيء لانه مجرد وعدة مجتهد لا مستلزم بعينه لانه والاستقلال فلا يطلاق بانك لا الاطلاق  
 طلق نفسك فقلت انما اطلق نفسي بوجه الاستحسان ان هذه الصيغة طلب استعلاءها في  
 لسان كذا كذا الشهادة والاداء شاهد الشهادة فيكون كحاجة من اختارها في عقاب  
 عاقب قولها انما اطلق نفسي لانه لا يكون له تحمل كحاجة من تطلقها في فكر الطلاق لانه فعل  
 الانسان ولم يوجد فيها ولم يجهز منه الثلث اي لا يطلو منه وفي نوي الزوج لانه لا يخلو  
 لا يتنوع لا ينبغي من المخلص وهو غير متزوج في الفلانة والحق كما طلاقا بعد  
 الرجعية وفي قوله انت طالق بينه وبينك المحكوم اي بينه وبينك ولا يشترط ولا لها شئ  
 لا يتعبد بالمجلس ولا يرجع على الزوج ولا يبرئ الامر بمردها بل يطلق المرافعة نفسها  
 بغير شأنا اما الاول فانه قولها انت طالق فلا يمكنها الطلاق في الوقت الذي شأنت  
 فلا يترك بل المشقة يبرئ بالرد ولا يطلق نفسها الا واحدة فقط لانها نعم الزمان لا  
 الاعمال يمكن التعلق به كل زمان لا مطلقا بعد تقوى وفي قوله طلق نفسك انت  
 طالق تحل شئت طلق المرافعة نفسها الى الثلث لان كل مفيد عموم الامعان بالسرقة  
 لا فاعقيد عموم الافراد ووجه الاجتماع واد الطلاق المرافعة نفسها بعد رجوع آخر لان  
 المتعلق يعرف الى المكنة العقام فلا يشأ ذلك المحدث بعد رجوع آخر وفي قوله انت  
 طالق حيث شئت واثبت لا يطلق حيث شاء ويتعبد بالمجلس لانه حيث واثبت  
 من اسماء المحاكم والطلاق لا يتعلق بالمكان حيث ادخلت انت والى في الدعاء طلاق

استأنف

الان فيلغوا وينفي ذكر مطلق المشية وقسم المجلس بخلاف الزمان قلنا في تعليلها حيث  
يتبع في زمان دون زمان وجب اعتبارها كما لو قلنا انت طالق عند الدعوى كما لو قلنا في الزمان  
وقت شئت وفي قولنا انت طالق كيف شئت يتبع قبل المشية طلعة رجعية لان مقتضى  
الاعتقاد ان شئت اي كالت شئت باقية اولتها ونواه الزوج اي قال قوبت ذلك مع  
ذلك لثبوت المطالبة بين مشيتها او لاداة وان اخلف متنها مما بان اراءت ثلثا والزوج  
والحدة او بالعكس رجعية لان نفيها لغير العدم الموافقة فيجوز ايقاع الزوج وان لم  
يؤد اي الزوج فاشأت اي يترشمتها جريا على وجوب التجرية في قوله انت طالق كم  
شئت او ما شئت طلعت نفسها ما شئت في المجلس لا بما يستعملان في العدد وقد  
فوض اليها في عدة شأت وان قامت من المجلس بطلان هذا السر واحد وحكا  
في المكان فيقتضيه الجواب في الحال وان ردت ان ردك فيك وقبل الرد في قوله انت طالق  
من ثلث ما شئت مطلق ما وودها اي والحدة وشئين دون الثلث وبعدها بخلاف  
ثالثا ايضا ان شأت لان ما حكم في العموم ومن قد تستعمل للغير فيجوز في المجلس كما اذا  
قلا كل من طحا في ما شئت او طلق من مضاي من شئت ولان من حقيقة في التوضيح  
وملا المتغير في غيرهما وفيما استشهدوا به تركه المتغير لولا ان اظهار السراحة  
او العموم العدة في المشية في قوله ان من شئت كان في المجلس ثم ما ذكر المجلس اراء  
ان يبين ما يتخلف وما لا يتخلف فقال في المجلس اما يتخلف بقاءها ان كانت فاعدا  
او فاعدا ان كانت قايمة او شرعها في قوله او عمل لا يتعلق بما يقع من تغير الطلاق  
فالجواب القايمة وانحاء الفاعل قد قصود المتكبر ودعاء الباب للشروع وشهود تشهد  
ووقف دابة في ركنها لا يتطوع المجلس ان كلا منها يلحق الراي فيتحقق عايقه ولا يكون  
دليل على الاعراض بخلاف العرف في السلم لان المبطون ان الافتراق لا يغير مقتضى دون  
الاعراض وكلها كغيرها وسيرها اجتهاد كغيرها حيث لا يتبدل المجلس بحري الهلك  
ويبدل سير الدابة فان سيرها وقوفها بضيق الي ركنها او سير الفكر وقوفها  
غيره فان الي ركنها فافترقا وسرط في وقوع الطلاق ذكر النفس من احدهما اي الزوج  
والمرأة لا نزعها الا بالجمع وهو في المفسر ينكر النفس من احدهما فلو لا الاختار في قولت  
اخبرت بطلان ولم يتبع الطلاق لانقاء الشرط الا ان تصادق على اختياره اي لاختار  
النفس قلنا نابع الزميمة في ترجع للحدانية اعلم ان كون ذكر نفس شرط او لم يصحده الزوج  
انما اختار لنفسها اما اذا اصدقها وقع الطلاق تصادقا وان خرج المصدم منها مجزلا

او يقول



يتناول أهل هذه الأمور باختلافها في الزوج رد أمر اليوم لا الأمر بعد غد يعني أن  
 رد الأمر يومها بطل لا مردية وكان أمرها بعد غد لانه لما ثبت بينهما أمران  
 لا انفصال بينهما ثبت لها المهر في كل من الوقتين بخلافه فبردها بعد غد لا يرد الذي قد دخل  
 بهن في هذه امره يذكر اليوم عند اذا لم يتخل بينهما الوقتين وقت من جهته لم يتناول  
 الأمر كان أمرا واحدا وظل القيد لا يفصلهما لأن النكاح قد جسد بالشهوة فيجب  
 بطلان ما شطط فيه شوقهم ومجلسهم وبردوا أمر اليوم باختلاف الزوج رد أمره  
 حتى لم يبق لها المهر في عقد طارئة أمر واحد فلا يبق لها المهر بعد ذلك إذا  
 قال لها امره يذكر اليوم فرجته يخلو قولها لا يبق لها المهر في امره قال طلق  
 نفسك فقلها لك أن قولها أي الزوج الثالث وقعت وأن أي وإن لم يولد سواء لم  
 يولد أو ولى ولود فرجته ولها فيه الثلث لأن قولها معناه أفضى طلاقا والطلاق  
 لفظ فرجته يخلو المهر للمهر الذي هو الثلث لأنه قال بالجنس كما قرأ المهر للمهر وهو  
 شأن كذا أي كالمهر في الثلثين بل هو أيضا في آخرت نكح في جواب قوله نفسك  
 حيث لا يقع الطلاق لأنه ليس من الطلاق يقع بإيت نكح زوجية لا اتفاقا فثبت  
 جمل طلاقه نفسك ليس لها اتفاق بل يرد من طلاق الطلاق فطلعت الزانية في قولها أيت  
 نكح في طلاق الطلاق وهو صحيح أمرت بالثالث أي في الزوج الثاني لها طلاق نفسك  
 ثلث فطلعت واحدة واحدة فالتفاسكت أربع الثلث فكلها يقع الواحدة ضرورة  
 لأن من مكنتها منك لرجل من اجزائه لها عكر أي إذا قال لها طلاق نفسك واحدة  
 فطلعت ثلثا لا يقع شيء عند الزوج وحدها فطلق واحدة أمرت بالباقي أو الزوجي فكسرت  
 أي قال لها الزوج طلاق نفسك واحدة لا ينفك فالتفاسكت نكح واحد جميعا أو قال لها  
 الزوج طلاق نفسك واحد جميعا فالتفاسكت نكح واحد لا ينفك فالتفاسكت نكح واحد  
 ويخرج ما وصفت لأن الزوج فوض المصاحبات الطلاق مع الوصف ولها كانت بذات  
 ما فوض إليها وخالفت في الوصف فصار مخالفة في الوصف موافقة في الأمر ولا  
 يجوز إبطال الأمر بالوصف فيجب الفصل ويستصح الوصف الذي ذكر الزوج ولا يقع  
 الطلاق بغير نفسك ثلثا لأن ثلث لو طلقت واحدة ولا يقع بكسرها أيضا وهو أن يقول  
 طلاق نفسك واحدة فطلعت ثلثا لما لا ينفك فالتفاسكت فالتفاسكت فالتفاسكت فالتفاسكت  
 الثلث شرط في وقوع الثلث لأن مثل هذا اليوم نكح ما ساق وذا الذي عليه  
 تبين أن شرطية الثلث ولم يوجد في مثله الواحدة واجزاؤه الشرط لا ينقسم على اجزاء

شروط فلا يقع شيء من جنس المصلحة وفي المسئلة المقدمة نازك كذا في المسئلة هناك ولم يعلق  
 وقوله عاشر في المسئلة فلما ان يقع بعضها فقلت ولو كانت في هذه المسئلة شيئاً واحداً  
 وواحداً ولو لم يكن فلان بعضها متصلاً ببعضه فقلت ثلثاً دخلها الوفاة لأن شيئاً من المسئلة قد  
 جردت والطلاق لا يقع الا في المسئلة والمشيئة لا تجوز الا بعد الزوال من المحل فوجدت  
 مشيئة المسئلة وفي في الخارج فماتت بثلاث جملة وان كان بعضها متصلاً عن بعضها بالمشيئة  
 سكنت عند الاول او انشأته ثم شأته بالمال لا يقع شيء اذ لم يوجد مشيئة انشأته كونه  
 المسئلة فاصلاً واما انشأته في المذكر هو قوله في وعندها واحد هذا بناء على ما تقدم  
 ان المانع في المسئلة التام في كل واحد منهما وعندها لانه لا يقع ايضاً بان طالق ان شئت  
 فقلت يشترط ان يثبت فقال يثبت بوجوب الطلاق حيث يبطل الأمر فلا يعلق طلاقه بالمشيئة  
 لمصلحة وفيه انت يا محقق فلم يوجد شرط وانما اياها بالعلف اشتغال بما لا يجنبها فوجب  
 خروج الأمر من يدها ولا يقع الطلاق بقوله يثبت وانما هو ان يكون في كل مرة ذكر الطلاق  
 يكون الزوج شيئاً طاهراً والنية لا تتولى غير المذكور حتى لو قال طلاقاً كسريع اذا نوى التخييل  
 مبتدأه اذ النية تتبع عن الوجود فعلى قول اردت طلاقاً حيث لا يقع من الوجود كذا انما يقع  
 بعدد كذا اذا كان يثبت ان شاء الله ابي او يثبت ان كان كذا الامر لم يحن بعد لما كان الذي  
 به مشيئة معقولة فلا يقع الطلاق ويبطل الأمر بخلاف المجهود فالها ولو كانت قد شئت  
 ان كان كذا الامر قد وقع طلاقاً لانه لا يقع بشرط كذا ان ينجح با

**المعلق شرط محقق** **المذكر قول الزوج لزوجه ان ذهبت فانت طالق او**  
 الاضافة اليه اي المعلق بل كذا في ترجمتك فانت طالق فان الزوج ليس عليك  
 لكم كونه سبباً للمقام مقامه وانما شرط احدهما لان الجزاء لا يرد كونه محققاً بل يمتنع  
 معية التخييل وهو التقوي به بما يمنع النفس من ذلك الخلل ولا اضافة اليه لما حصل  
 الا بانه المطلوبة من المدين اذا جاز له في ملكه في الحال حتى يخرج عن الشرط ولا اضافة اليه  
 المذكر حتى يخرج عن تخصيص المذكر في المدين فابطل ما لم ينعقد اصلاً في الثاني  
 خالفه ان يفي فلا يعلق اجبة قال لها ان كنت طالق فانت طالق فكيف يمكن ان عدم الاضافة  
 اليه بعد الشرط ان قال فزوجه ثم كلف الوجود المذكر وقت المعلق لوقال لا يجزى في كذا  
 فانت طالق فكيف الوجود الاضافة اليه المذكر يبطل اي المعلق وقال الخلل لانه ان  
 المذكر فيجوز انك تبطل تعديها لا يجوز ما دونها اي ان قال ان دخلت الدار فانت  
 طالق ثلث فطلعت ثلثاً ثم تزوجت بزوج اخر ودخل بها ثم رجعت في الاول فدخلت



هذا هو الحق في كل شيء  
والذي هو الحق في كل شيء  
والذي هو الحق في كل شيء  
والذي هو الحق في كل شيء

الذي لم يقع شيء من الخرافات هذا الملك لما في ذلك من القوة والظاهر عدم من حيث  
واليمين تفقد البيع واليمين اذا كان للبراءة ما ذكرنا وقد كانت بيمين المثل المثل للحيوية  
فما ينبغي اليقين خلق ما اذا باعها فان البراءة باقية بعد هذا وهذا يعلم ان الحق  
والتجديد بطل التعريف في كل شيء من سلسله والفظ الشرط ان واذا واذا ما ذكرنا هذا  
ليس بمرط حقيقة فان ما يليها الاسم والشرط ما يتعلق بالجزء والواجبة تتعلق بالاشياء  
لكن الحق بالشرط ليعمل بالاسم الذي يليها كقولك كذا مرة ان وجهه فكر او كما  
ومني وبما في كل ما يتصل باليمين اي بطل اليمين ببطلان التعريف بعد وقوع الطلاق  
التي بعد اذا قال للمطالبة كذا دخلت الدار فان طالق قد دخلت في العدة ثم دخلت  
طلعت ثلثا فلا يقع الطلاق ان كذا بعد نكاح اخر قد دخلت الدار ببطلان اليمين  
الا اذا دخلت اي كذا في الزوج ما قال كذا ثم وجهه فالت طالق فانه اذا طلعت  
ثلاثا وتزوجها الزوج الاول بطلان فانه كذا تفيد عدم الاصل كذا كذا تفيد عموم الاسم  
وهو اسألها اي سوي كل من هو في الشرط او وجد الشرط في الملك كحل اي اليمين اليه  
جزء اي بطل اليمين وبترتب عليه الجزاء واذا وجد الشرط في غيره اي غير الملك كحل  
اليمين لا آية له الي جزء اي بطل اليمين ولا يترتب عليه الجزاء فان قال ان دخلت الدار  
فكانت طالق ثلثا فارد ان تدخل الدار وتبع الثلث فحيلة ان يطلعه فاحد في  
وتسقط عنه فدخل الدار بطل اليمين ولا يقع الثلث ثم تزوجها فان دخلت  
الدار لا يقع شيء ببطلان اليمين واما قلت وتنفق العدة لانها ان دخلت في العدة  
يتبع ذلك اختلاف في وجود الشرط فاقول له الا ان يترتب المثل في كل شيء بالاصل  
وهو عدم الشرط ولان نكاح وقوع الطلاق وهذا الملك المثل قد جحد وفي شرط لا يعلم  
الاستمارة ان جفت فالت طالق وخلاف صدقت في حقها اذا قالت جفت فقط  
اي لا يفي حتى صرفها او القياس ان لا صدق في حق نفسها ايضا لانه شرط فلا تصدق فيه  
كما في الدخول وجب الاستحسان ايضا آمنة في حق نفسها الا لا يعلم ذكر المزمع منها  
فقبل قولها كما في حق العدة والويلي كذا في صدقها في صرفها بل في منعه فلا يقبل  
فولايه حتى نقل في النهاية عن شرح الطحاوي ان هذا ليس بحجة على من باعها  
فيما اذا كذبها الزوج في قولها جفت واما ان صدقها في بيع الطلاق عليها جميعا  
فيكون بالطلاق بعد الدم ثلثة ايام من قولها اي اذ ارثت الدم لم يقع الطلاق حتى  
يتم ثلثة ايام لان ما يتصلح دوها لا يكون حصة اذا تمت ثلثة ايام حكى بالطلاق

من حين حصلت لانها لا تستدعي عرفه من ان يكون حاضرا من الامانة وان حصلت  
ايضا الا يقال ان حصلت حينها فانت طالق تنطلق اذ ظهرت لان الحيفه بالخروج الكمال فيها  
وكما لها بها ايضا اذ كمال الطهر وبان حمت يعني انه كان ان حمت يوم كانت طالق تنطلق  
اذ اعربت النفس في اليوم الذي تنوع فيه من ان يكون اليوم اداؤن يعمل بمقد يراد بها  
ينها وتطلق ما اذا قبل ان حمت ولم قبل يوما لاسم يفتقد بمعيار وقد وجد الصوم تركه  
وهو اناسك وشروطه هو انها راولت على طاعة بولاية فكره فلتقن بانها يعني  
اذ اقال للمرأة اذ اولدت غدا ما كانت طالق واحدة ولو ولدت جارية فانت طالق  
تستين في اولها ولم يعلم ان قول طلفت واحدة قضاء وتبين تنزهها اي احتياطا  
والصنف الاجمعي في الاولين فانها لو ولدت الغلام اقل ولا وقعت واحدة وتنفق مدتها  
بوضع الجارية ثم لا يتبع ما خفي لان حال القضاء العدة ولو ولدت الجارية او ولدت  
الطفلة ان تنفق عدتها بوضع الغلام ثم لا يتبع شيء اخر بطارئة حال انقضاء العدة  
فانما يتبع في حال واحدة وفي حال ثلثان فانه يتبع الثلث بانه ينكح الاول فينتقل  
بالثنتين احتياطا فيكون الزوج طهرها واحدة قبل الحيض واراد ان يتزوجها قبل  
ان يخرج اخر فلا يحاط ان لا يتزوج الجواز ان يكون ولاه الجارية اقل ولا على الثلث  
بشيئين يقع الثلث اذ اوجد الثاني في نفس مثل ما اذا اوجد في الكراه وجد  
الذي فيه فقط مثل ان يقول ان كنت زيدا وكبري فانت طالق ثلث فانت واحدة  
مدتها فكل زيدا ثم تزوجها فكلت بكرا في طالق ثلثا والطلاق يشترط الا لا يوجد  
شيء منها في الكراه وجد الاول فيه الا الثاني وذكر كراهية النكاح باهلية المكتم  
لكن المكمل بشرط حال الغيب لا بشرط الجاهل فالب وجوده باستصحابه الى ان يقع الحيض  
وبشرط عند تمام الشرط ايضا بشرط الجواز لانه لا ينكح الا في الكراه الى ان يجازين ذلك  
حال بقاء الحيض فيستغني عن قيام الكراه ببقائه محمدا وهو الامة عليها هو اي  
الزوج الثلث او سوي الامة المصنوع بالوطء فقال الزوج ان وطئت فانت طالق  
ثلثا وكان الوطء لاسمه ان وطئت فانت حرة فادخل اي ادخل الحشفة في النكاح  
الحش فان طلفت المرأة وهنت الامة لوجود الشرط ولبت بعد الدخول ولم يخرج  
بعد دفع الثلث فلا عذر وهو من شرط قبل هو عند ابرء الوطء لو كان الزنا حلالا  
بما باليت عليه اي يكمل من الزوج والمولي ولم يصير اي باليت مراحعا في  
الطلاق الزوجي لان الجاهل ادخل الفرج في الفرج ولم يوجد ذكره عند الطهر

الأميرة

۱۰۰





او يموت عرض آخر في العدة ترث هذا في الباقين وامانة الرجوع فترث منه مطلقاً  
 اذا ماتت وفي في العدة لبقاء الرجوع من تمامها لبقاء السبب لا لثبوتها في عرض مائة وان  
 الرجوع قصد ابطاله فرد عليه قصد ساقط عنه في زمان انقضاء العدة لدفع الرجوع  
 عنها ولهذا يرثها هو اذا ماتت بجلاء الباقي لان السبب وهو الرجوع قد نكح كذا  
 ترث طالبة رجعي طلفت ثلثة لان الطلاق الرجعي لا يربط الرجوع ولهذا يحل وطئها ولا  
 يحرم البذل فلم تكن بسواها اياه واخيه بطلان حقها وكذا الوطئ لها ولو كانت بائنة  
 وكذا ترث ثمانية قبلت ابنه زوجها ايها ابان المريض امرأة قبلت ابن زوجها لا  
 يمنع قبولها الارث لانه بينونة وقعت بايمانه لا من قبيلها بخلاف ما اذا بائنت  
 بالقبول فانها الارث وكذا ترث من لا عنها او التي منها جنة اي في الزرع لما اتوا  
 زواجا اقرقا امرأة وهو صحيح ثم لا عن في الزوج فانها ترث وكذا اذا انفرد في الزوج  
 وان هذا الحق يتعلق الطلاق بفعل لا بد للزوجة منه كاستائة اذ لا بد لها من الخطبة  
 لدفع الصادر عن نفسها ولما اشبهت الزوج اذا انفرد في عرض مائة ان لا يرثها اربعة  
 اشهر فم يرثها جنة معنت للزوج ووقعت بينونة ثم جازت ترث للزوجة ولو اتيته بعتقة  
 وولدت امي بالاطلاء في مرضه لا اي لارثت امرأة وان اتيته ايضا في المرض ترث  
 فان اتيته في سعيه يتعلق الطلاق بسعي اربعة اشهر طالبة عن الوقوع فيكون مطلقاً  
 بالمعنى المحي الوقت فيسالي ببيان بعد ذلك في الزرع متعلق بقوله كترث من غير الزرع في  
 صف الفصال او من اجس نقصان او من فان المطلقة ترث لان لها ك  
 ليس بها بل كذا الارث المتعلقة في مرضه وخبرة الخيارات نفسها فيه ومن  
 طلفت ثلثة امرارها مات وفي في العدة لانها حية بطلان حقها وانما ترث كان  
 حياها ولو لا اي وكذا الارث من طلفت ثلثة لا بامرارها ثم هي الرجوع من مرضه ثم  
 مات في العدة فانه لا يكره انما في الرجوع بغيره ان ليس عرض الموت ولهذا اعترض  
 بزعمه من جميع لان وكذا اذا اقر بالدين لا يقدم عليه سواه التمسح نقصا فاقا  
 ثلث التمسح وفي العدة او ابا لها بامرارها او اوجه لها فاعلم الاصل من ومن  
 الارث اي قال في نهاية مرضه كنت طلقك وانا صحيح فاقضت عذرك فصدقة ثم اقر  
 لها عاين او اوجه لها او ابا لها بامرارها في مرضه فاقضها او اوجه لها فمات فلما انقضى  
 منه ومن ميراثه منه اذا علق المرض طلاقاً بفعل اجتناباً عن المحي الوقت والتعلق  
 والترك اي والطلاق انما في مرضه او على طلاقها بغيرها ولا يملكها منه كذا في الزرع

من اهل صفاء الى عهد ولا يشترط في الاستقامة الرضا بالكلية بل بعدم الرضا ولا يشترط  
 في تقدم الحكم بالبر في ما روي عنه من ثلث جده جده وهر من جد الشايع والخلق  
 والعامة في هذا المذهب بالبر في الحكم او انما عطف بما قوله اعني عطف الي شرط وجوب  
 اي الشرط بان قال ان دخلت الارض فانت طالق قد عطف على اي مما مر من الحكم  
 جده كحد حرجي خرج اليها مسلكا فانه يعنى لقوله وم في عهد الطائفة حين خرجوا  
 اليه مسلمين هم عتقاه الله ولله الحمد نفع وهو مسلم ولا استرقاق في المسم ابيه والتميز  
 بينه وبين عتق الله عتق الله انما عتق الله بهما ولا يوجب بيعه وعتقه من التسليم في نفسه شرط في  
 الطهارة والقدرة عليه في البيع وم توجد بالاضافة الي الطهارة وشي من هذا ليس بشرط في  
 ق ثم قيام الطهارة وقت الاتفاق لما يعرف ان اولدت بعد عتقها لاقدم مرسة اشهر لانه اقل  
 سنة في المهر ايم ان المستور في كتب النجوم ان المهر يعنى ما عتق الله بهما مطلقا فان  
 اشقت شي حاصل لان اولدت بعد عتقها لاقدم مرسة اشهر يعنى المهر لا يجر ولا يؤجل  
 اشقت ويجوز معلوم المهر ان ولدت لكثر يعنى بشعلا لا يمكن يجر ولا يؤجل في مولي  
 الاسم كقوله بعد ان يولد في عبادة صدر الزمعة حيث قال اعلم ان المهر يعنى يعنى امه لا  
 يعرف المنفعة بل بطريق الاصل الدخلة لا يجر ولا يؤجل في مولي الاب وهذا اذا اولدت بعد  
 عتقها لاقدم مرسة اشهر تسا محلا لان ظاهرها عتق عبادة النجوم حيث قالوا ان  
 اعني حاملا عتق حملها بشعلا ايضا ولدت بعد عتقها لاقدم مرسة اشهر  
 قبل لقوله يعنى يعنى امه وسجل له وقد قصد منه الحق للعبارة ان يكون هكذا العلم  
 ان المهر يعنى يعنى امه ويجزى حاصل لان ولدت لاقدم مرسة اشهر حيث يجر ولا يؤجل  
 في مولي الاب فانما اصل ان المهر يعنى يعنى امه مطلقا فانه وضع العتق عليه قصد  
 بان ولدت لاقدم مرسة اشهر يعنى ولا يتقبل ولا يؤجل في مولي ابه وان وقع  
 يجر بشعلا امه بان ولدت لكثر يعنى ايضا ان اذا اعني الاب بعده يجر ولا يؤجل  
 ايمه في مواليد وميلية قام تخفيف في بحث الولاء ان شاء الله تعالى لا عكس يعني ان الله  
 لا يعنى يعنى المهر بان يعنى المهر فقط لان لا يجر لاعتاقها اختصاصا لعدم الاضافة  
 اليها ولا يتعد الى غيره فطلب الموضوع في الولد يشيع الازدواج في النسب لانه لا يعرف والله  
 لا يشهر ويشيع الام في المهر حيث اذا كانت الام حرة يولد ولدت ولو كان الولد ايضا  
 مكحلا وان كانت مستركة بينه وبين غيره كان الولد كذا والرق العتق فيها ان الرق  
 هو الذي وجب له من ماله بعض ماله جنة استكتمه عن طاعة وموحيه استكتمه

هذا هو المذهب  
 في المهر

اذ هو العامة في المقتضى فيه. والملك هو تملك المقتضى من المقتضى. وهو حق. ولأن ملكه  
 المنصور بوصف بالرق لا الملك الآبعد المخرج اليه. وان الاستم. والملك هو جعل في اليد  
 والمليون غير الذي لا الرق. والبيع يزول ملكه لذكر الرق وما يعتق يزول ملكه  
 لانه حق. يزول الرق عنها مخرجها عن حقوق العباد. وبين مكر الفرق بينهما في الحق  
 ولم يولد وكتابت. فان الرق والملك كمالان في الرق. وبقا لم يولد ناقصا حتى  
 لا يجوز احدا عن الكفاية. والملك فحاصل كامل. وكتابت ربه كامل حتى جازا عنه. عن  
 الكفاية. ومكانا قصير. هو عن يد المليون. ولا يدخل تحت قول كل ملك. كذا ذكره الزايد  
 والعق. وهو قد كالتدبير الاستعداد والكفاية بالاجماع عليه. وان ماؤه يكون مستحكما  
 بما لها من جميع جابنها. ولانه مستحق به. وجابنها. وهذا ثبت. نسب. ولد الزنا. ولد  
 المملوك. منها حتى ترثه ورثها. ولانه قبل الانفصال كعضو منها. وحقوق  
 يتفدي بعد انما. ينقل بانفسها. ويدخل في البيع والعق. وفيه من المقتضى  
 بتعلقها. فكان جابنها. الرق. وهذا ليعبر جابنها. الدم في الهتمام. انما حتى اذ تولد بين  
 الوحي. الا انما. وبين المالك. وجزا المالك. بغير ان كانت امة ما كوله. ذكره الزايد  
 وبيع الولد. حيرته في الدين. رعاية جابنها. الولد. لانه من زوجها. ملكه سيدها  
 تزويج. كونه الولد. تابعه للام في الميراث. فكان الولد من سيدها. لا يتخلف من  
 ماله. فيعتق عليه. ولا يمارضه. عاه لامة. لان ما فيها. ملك. سيدها. اختلاف امة الغنم  
 لان ما فيها. ملك. سيدها. اشتراطا. من جميع جابنها. كما ذكره الزايد. قد صح. به العمل  
 وولد المظروف. بالقيمة. المظروف. رجل اشترى امرأة. بها الميراث. الرابع. او كذا. الميراث  
 المأخوذة. فقلت. كل منهما. ولا يظفر. ان الاول. ملك. الميراث. الرابع. امة في كونه  
 كل من الولدين. حرا. بالقيمة. اما حرة. فانه حل. مرقا. للمرء. لم يرق. الولد. برقية  
 كما روي في الاول. طابيتهم. واما القيمة. فمرعانة. حلت. النعمة. الاصلية. واهلهم  
**باب سبب الحق العمن** اعني بعض جهده لم يعتق كله خلاف قولهم  
 حيث يقولون يعتق كله وحاصل المقتضى ان اعتاق البعض هل يوجب زوال الرق  
 عن الكل. كما انه لا يفتد. لا يوجب بل يبقى لكل رقيقا. وكان ذلك. الملك. يفتد. عندهم  
 يوجب لهم ان اعتاق اشياء العتق الذي هو حق. حكمة. واثباتا. بالزاد. هذا  
 الذي هو الحق. واما لا يجوز. ان بالانفاق. فكذلك الاعتاق. وانا لم نختلف القول. عن  
 المعلولة. او جازي. العتق. لانه لا يجوز. في ما ان ثبت. باعتاق البعض. اعتاق الكل

ان  
 العتق  
 لا يوجب  
 اطلاق  
 العتق  
 على  
 الكل

اولاً ثبت بحجج اوثقت بعضها وجميعها من الاولين بأنهم يختلفوا في القول عن الصلوة في جميع النسخ  
 بلهم بحجج العنق وصار الاعتناق كالطلاق والصلوة من العنق والاعتقاد في عدم التخي  
 ولم ان الاعتناق اما اثبات العنق بان الله المكمل وان الله المكمل لا يثبت العنق بل ان الله  
 صفة الذي هو الرق وان الله الرق ليس له عدم التخي وذكر ان الاعتناق عطف وكما  
 هو معروف لا يتعدى واية المقصود وولاية المصروف اما يكون عطف او حقه وحقه المكمل  
 وولاية اما يكون كما المكمل والمكمل مع بالاجماع كمن يتعلق به امر غير متجز وهو العنق  
 وتعلقه به لا يستلزم تخريب كحوار الصلوة فانه امر غير متجز متعلق بمجز وهو الاركان هذا  
 يتحقق ما ذكره النعم في هذا الخبر وانت خبير بما لا يفيد الجواب عن دليلهم انما يتحقق  
 مرام الامام ودفع الشك في الورد في الاسم يتحدد المقام بان العنق مطاوع الاعتناق  
 فكيف يتصور تخريب الفعل وعدم تخري مطاوعه فان اردت العنق كما يتحقق المرام  
 فاستمع الى هذه الحكمة من الكلام فاقول وبالله التوفيق ويرى مقابله التحقيق ان المعنى الحقيقي  
 للاعتناق اثبات العنق الذي هو قوة شرعية كما قالوا من الحق ان اثباته مرجح هو  
 كما ذكرنا من عن قدرته البقرة وانما هو مقدور خالف التوفيق والقدرة في الاستيعاب المعنى الحقيقي  
 وجب ان يعاد الى الجحان كما هو العادة المشرقة واقرّب لعلنا في التفسير في المجازية  
 الى الحقيقة حيث ان احداهما اثبات القوة الشرعية بان الله المكمل ان يكون الصلوة من  
 العبد ان الله المكمل ويرتب عليه ثبوت القوة وبطوره المكمل والتوفيق في فعل العبد  
 فان الاول مقدور بالعبد ويرتب عليه مقدوره تعالى والمعنى الثاني ان الله المكمل هو  
 ظاهره وبعد انجز الجواب عن دليلهم المذكور ويندفع ايضا الاشكال المشهور اما  
 الاول فبناءً على ان الاعتناق بنبات القوة الزمنية فان صدور عن العبد محال  
 فكيف يصح استلزامه اليه حقيقة فاذا بطلت هذه المقدمة بطل ما ترتب عليها واما  
 الثاني فبناءً على ان اردتم بكون العنق مطاوعاً واعتناق كونه كذلك بحسب معناه الحقيقي  
 سلمه لكن لما هذا ليس ذكر الحقيقة كما عرفت بل معناه المجازي ويحتمل ان يكون مطاوع  
 الفعل عن معناه المجازي كما في كسرة فلم يتكسر فان معناه اردت كسره فلم يتكسر  
 وان اردتم كونه مطاوعاً ظاهرياً فبناءً على ان الله المكمل وان الله المكمل اما ان الله المكمل اما هو  
 مسبب عنها وظاهر ان تخري ان الله المكمل لا يستلزم تخري العنق بل يتجزئ زوال  
 المكمل ولا يحذور فيه بل الامر كذلك فانه اذا اعتنق البعض ران بعض تلك المولى  
 وهو مكر اليد ونحو مكر الرقبة فبناءً على الكسرة ولهذا اعتنقها بالمشكلة التي فيها





ودانقوله وعق نصيب بالمعاينة ولا يملكه الوفاء حتى في جميع ذلك عند  
 لان كتمانها بجحد على صاحبها وهو يتركه فيبقى موقوفاً اليه ان يتعاقبها اعتاق  
 حدها على احد هذين الشريكين عقد بفعل عد فقال ان دخل فلان هذه الدار على  
 فهو هو والاخر بعده وقال ان لم يدخل فهو حرجي العدد وحصل تركه اي لم  
 يعلم انه دخل او لا على نصفه سبع في نصفه كلها وعندكم سبع في كل واحد لان المقتضي  
 عليه سقوط المعاينة بمجهول فلا يكون القضاء على المجهول ولها ان نصف المعاينة  
 ساقط بيقين مكره واحدم الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيب  
 في الساقط يصح نصف تركها ولا عق في عديتين اي قال رجل ان دخل فلان  
 الدار عند عبدتي كذا او قال الاخر ان لم يدخل فعبدتي كذا فيقي وم يعلم انه دخل  
 او لا لا يعنى واحدم العبدتين لان المقتضي عليه بالعتق والمقتضي له بمجهول  
 ففقت للمعاينة ملكا اي رجلا ولا احداهما يشاء او حصة او حصة او اشترى  
 اي احداهما نصف ابنه من مولاة اي مولي ابنه او على حصة اي حق عبد يشاء  
 نصفه بان قال زيد لعبد بك ان اشتريت نفسك فنصفك حصة اشترائه اي ذلك  
 العبد خلق اي زيد ورجل آخر بالاشراك حق حصة اي حصة الاب في الصورة  
 والاوليين لانه ملك نصف قريب وشراؤه اعتاق كانه حصة للمالك في الثالثة  
 لوجود الرضا ولم يميز عند ايه ج لا بعد ان علم الشريك حاله او لا اعيب  
 سواء علم انه ابن شريكه او لا كما لو ورثه اي لا يفيق الاب نصيب الشريك في الصورة  
 المذكورة كما لا يفيق الاب اذا ورث هو وشريكه ابن حصة امه ماتت ولها  
 عياله هو ابن زوجها فنزكت الرضا والابح فورث الاب نصف ابنه فعق عليه  
 لا يفيق حصة احمها اتفاقا لان الارث حرجي لا اختيار لابل في شوتها للآخر  
 اعتقه او استعج اي اذ الم يكن للشريك ولاية التخيير التخيير بقي له احد  
 الامرين اما الاعتاق او الاستعفاء وقال لا يفيق الارث حتى نصف قيمته غنيا  
 وسعي لا غير لان شري القرب اعتاق فان كان مورا يجب العفو وان كان  
 مورا يبي العبد وابوع يقول انه يبي باضاد نصيب فلا يفيق كما اذا اخذ  
 باعتاق نصيب حيث شارك في علة العتق وهو اشراؤه وان جهل المجهول لا يكون  
 عتقا وان اشترى اي اجبني نصف ثم اشترى الاب مورا باه فمته لي الحسن  
 الاب لانه مارجي باضاد نصيب او استعفى الابن في نصف قيمته لاجتناب من علة

ين

ين

عنده وهذا عند الجميع لان نسيان المعنى لا يمنع السعاية عنده وقالوا لغيره وبقي  
الاب نصف قيمته لان نسيان المعنى يمنع السعاية عنده وان اشترى اي النصف  
الاب مورا حرا فكذلك لم يفتي اي الاب له اي ملكه كذا لانه رضي باخذ مذهب  
بيعه من الاب ومن احد الزعماء واعتقد اخوه هو مورا من المساكين مذهب فقط  
لا المعنى ومن المذهب معتقده ثلثه مذهب لا لما حوته لانه كان العبد بين ثلثة نفوس  
دبره احدهم لم اعتقه الاخر هو مورا وثلثا ثلث ساكت فان اد المساكين والمدير  
انفصلت فكذلك ان يفتي المدير ومن الشق والمدير ان يفتي المعنى ثلث قيمته  
مديره ولا يفتي ثلث الذي حوته او يفتي ان قيمة العبد اذا كانت سبعة وعشرين  
دينارا مثلاً فان المساكين يفتي المدير تسعة والمدير يفتي المعنى ستة وذلك  
لان قيمة المدير ثلث قيمة المعنى لما سبانية فالتدبير ثلث منه تسعة فكل الانفاق  
بالاعتاق واقعا في قيمة المدير وفي ثلث قيمة المعنى وفي ثمانية عشر وثلثها ستة  
في يفتي المدير المعنى ثلث الستة فقط ولا يفتي التسعة التي في يفتي المساكين  
ثلث الستة التي يفتي اياها وهذا عند الجميع وقالوا العبد للمدير ويفتي المعنى قيمة الزعيم  
مورا كان او مورا لانه ضمان تلك فلا يفتي باليسار والصغار بخلاف ضمان  
الاعتاق فانه ضمان جنابة قال لم يفتي واكثر تركه بخلافه اي تحتم الجارية الزعيم  
انكر يوماد تنوق يوم بعد الجميع لان الفرقان لا حوله عليها في هذا الفرقان  
والمكثرون ثم انها كانت فلا حقه الا في نفسها وعندها لا تكذب في بيع الجارية  
في مذهب فتمت ما يكون حرة لانه لما لم يصدقها صاحب انقلب اقراره عليه كانه استولى على  
فتمتق بالسعاية لا قوة لهم ولد وقالوا لها القيمة لانها مملوكة بحرة منفع بها  
وطيا واجارة واستحقاقا فتكون بقوة كالمدير وهذا اقرار كل مملوك في كذا  
تغير لم الولد واستباحة الوطى دليل لكذلك لانه لا يمكن الا بالتمتع او بملك  
اليمين والاول منفع فقوى الثاني وبقاء الملك دليل بقاء ابدالية والمنقوم  
اذ لم يملك به الا الذي ليست غير المادية والمنقوم وحول الحرية لا يملك المنقوم  
كالمدبر ولهذا اذا اسلمت ام ولد المهر اليه تسير وهو اية المنقوم ولا يبيع فوالس  
صيا الله عليه لم اعتقها ولها حرة ابن ماجه والدارقطني ومقتضى الحرية زوال  
المنقوم لكنه تفادى عن افادة الحرية لمعارضة وهو قوله صيا الله عليه لم يملك امرأه  
ولدت من سيدتها التي معتقة من جبر منه وفي رواية عن بعده رواه احمد ولا

ولا يعارض له وثبت في زمان النجوم فيشت فلما يقين في اشتغالها الي لم ولن حال كونها  
 مشتركة بينه وبين غيره بان وثبت ولذا فادعاءه فانه لا يفي حصصه مشتركه هذا لا يح  
 بناء على عدم تقويمها وعندها يقين بناء على تقويمها رجل له اجد ثلثة قال في حقه  
 لا اثنين عنده احد لا يخرج واحده منها ومنه لو فاعاد هذا الكلام فان كان حيا  
 امره ببيان وان مات محله الحق ثلثة ارباع الثابت ونصف كل من الاخوين عند  
 اليمين واليه يوسف وعبد محمد ربع من كل واحد منهم كذا قال وذكر ان النكاح الاول  
 داير بين الخانج والثابت فينصف بينهما النكاح الثاني داير بين الثابت  
 والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب الثابت شاع وما اصاب الخانج  
 بحق بالنكاح الاول لها وما اصاب النصف الثاني وهو الربع بقي فحق  
 منه ثلثة ارباعه ولما الداخل فيعق منه ربع عندك لان هذا النكاح ثلثا  
 اوجب عاق الربع من الثابت اوجب من الداخل ايضا لنصفه بينهما واما يقولان  
 الخانج من عاق النصف يختص بالثابت ولما يقع في الداخل فيعق نصفه  
 وكون هذا القول منه في المرض ومات قبل الوان وقم العبد متساوية فان كان  
 له مال يخرج فقد العتق من الثلث وذلك رغبة وثلثة ارباع رغبة ونصف  
 رغبة عند الوارث يخرج ولكن اجازت الورثة فلجليل كذا كذا ان لم يكن له مال سوى  
 العبد ولم يكن الورثة قسم الثلث بينهم في هذا اي على ما هو مذهبنا بل ان حق الخانج  
 في النصف وحق الثابت في ثلثة ارباع وحق الداخل في ثلثة ارباع ايضا فيخرج  
 الى يخرج له نصف وربع واقل اربعة فقول اني بسعة حق الخانج في سهمين  
 وحق الثابت في ثلثة وحق الداخل في سهمين فقلت سهم المعق سبعة فيجعل  
 ثلث المال سبعة للثالثين العتق في المرض وصيه ويجعل ثلثها الثلث والاصار ثلث  
 المال سبعة صار ثلث المال اربعة عشر وفي سهم السعاية وصار جميع المال احد  
 وعشرين وماله ثلثة اجد فخير كل عبد سبعة فيعق من الخانج سهمان ويسمي  
 في حصة ويعق من الداخل سهمان ويسمي في خمسة ويعق من الثابت ثلثة ويسمي  
 في اربعة فبلغ سهم الوارث سبعة وسهم السعاية اربعة عشر فاستقام الثلث  
 والثلثان وعمل كل حق الداخل في سهم وكل سهم العتق عند ستة فيجعل كل رغبة  
 ستة وسهم السعاية اثني عشر وجميع المال ثمانية عشر فيعق من الثابت ثلثة  
 ويسمي في ثلثة ومن الخانج سهمان ويسمي في اربعة ومن الداخل سهم ويسمي في

الاول

خمس فستقيم الثلث والثلاثون اقول يرد على ظاهره ان الرباب الغايب صرحوا بان  
الاربعة لاسفل فكيف يصح قوله واخذ اربعة فتعول للاربعة ودفعه ان معناه  
على ما ذكر خارج كلامهم لا يتصور في سئل قط الخلق بضمين وبيع وهذا لا  
ينبغي وقوع التعول فيها فيما سمي قسم الدركة ولو طلق كذلك في سقط ببيع  
معد من حرج وثلاثة اغان من بيت وكون من سقط يعني ان كانت له ثلث  
نصف من مخرج على السواء فطلعت قبل الوطي على الوجه المذكور في الباب  
الاول سقط نصف من الواحد مصفا بين الخارج والداخل والباقي سقط ببيع من  
كل واحد ثم بالاجاب الثاني سقط البيع مصفا بين الثابت والواحد فاصح  
كل واحد الثمن فسقط ثلثه اغان من الثابت بالاجابين وسقط في مخرج  
الداخل ولما فرضت المسئلة في الطلق قبل الوطي يكون الثاني الاول واجب  
للثبوت في اصاب الاجاب الاول لا يفي بحل الاجاب الثاني ويحرم هذا المعنى  
كالعق الوطي واللعن يسكن في طلاق بعضهم يعني اذا قال لامرأته احدىكما  
طلاق فولي احدىها او ماتت فكل منهما بيان ان المرح الاخرى اما الوطي فلان التخي  
عقد وضع على الوطي والطلاق وضع لان الذكر التخي اي ازالة حل الوطي  
في الطلاق وبعد انقضاء العقد فالوطي دليل على ان الموطون لم يكن مرده بالطلاق  
واللعن فليعرف ان اليك انشاء من وجد فلا بد من كل بيع وموت وتدين  
واستيلاد وهبة وهبة مسلمة في عقد بعضهم اي اذا قال لبعدي احدىكما  
حرف في احدىها او مات احدىها او دبره او استولمها احدى امته بعد  
ذلك القول او ذهب احدىها او تصدق به وسلم وكل ذلك سواء ان المراد هو  
الاخر فلان من حصل له الاشياء لم يبق محلا للعق اصلا بالموت والعق من  
بعضه بالبيع والعق من كل وجه بالتدين والاستيلاد فتعين الاخر والحمد  
بالسلم والصدقة به بمزلة البيع لانه عليك لا وطي فيه اي لا يكون الوطي ببيان للعق  
بهم يعني لوقال لامته احدىكما حرة ثم جامع احدىها لم يكن بيانا لغدر وعقد  
بيان لان الوطي لا يحل الا في المكلف فصار الاقدم عليه دليل الاستبراء ولما كان  
المكلف ثابت فيها ولو كان له ان يستخبرها وكان له الارش اذا حن بطر او امره او  
وطئا بشبهة لان العقق المهم معقو بغيره والخلق بالربط لا ينزل قبله وبذلك  
وكذا في بطلان المنة اهل ولد تملكه لو كان ابنا اشارة لزيادة الوطى العبارة لان ان

جان الوقت لا نستقيم بعدها فانت حرة ان تولدت ابنا وبنات ولم يبد الا انك  
 عتق نصف الام ونصف البنت والاسم جمد لان كلام الله والبنت يفتق في حال  
 وهو ما اولوت الظلام اول مرة التام بالشرط والبنت يبعثها كقولها حرة  
 حين ولدتها وترة في حال وهو ما اولوت البنت اول لعدم الشرط فيبقى نصف  
 او واحدة ونسبة في النصف واما الابن فيبقى في حالين شهد اي شهد جان  
 بخار برعتق احد مملوكه جدين كانا او امين لغت الشهادة في التصورين عند  
 البيع واما في الاول فلان الشهادة على عتق العبد لا تقبل بلا دعوى العبد عند  
 ولا دعوى منه حينئذ تكون مجهولة وهذه تقبل بلا دعوى فلا يلغوا واما في الثاني  
 فلان الدعوى وان لم يكن شرطية في حق الامه لكن الشهادة على العتق اليهم مردودة  
 كما في احد العبدان الا ان تكون شرا قهاية وصية قال في الهداية اذا شهد انه اعطى  
 احد عبدين في مرض مئة او شهدا في تديره في صحة او مرض واداء الشهادة في مرض  
 مئة او بعد الوقتة تقبل اسما لان التدبير حيث ما وقع وصية وكذا العتق  
 في مرض الموت وصية والضم في الوجبة اما هو للموحي وهو معلوم وعده خلف وهو  
 الموحي او الوارث اقول ولما ان مقتضى القياس ان تلغوا هذه الشهادة الوهابية اذا  
 المدعي لكنها تقبل اسما لوجوب المدعي تقديره ومدعي عليه تخفيفا لان هذا  
 وصية والضم في الوجبة هو للموحي لان نفسه يعود اليه فيكون مدعيها تقديره  
 وعده خلف فيقوم مقامه في الخصا او غيرها وهو الموحي او الوارث فيكون كل منهما  
 مدعي عليه تخفيفا فكان للموحي ادعي على احد عبده واقام الشاهد فيكون  
 الموحي مدعي لزوج ومدعي عليه من الزوج فاحمل بهذا الحمل ما قاله احد الزعماء الذي  
 الاول مشك لان المنازع فيه ما اذا انكر الموحي تدبير احد عبده او الوارث  
 نكروا كد بعد موت الموت والعبدان يريدان ابنته فكيف يقال ان المدعي هو  
 الموحي او نايه فاننا نسلم ان المنازع فيه ما ذكر بل انكار الموحي تدبير احد عبده  
 وارادة العبدان ابنته ليس الا فيما اذا شهدا في صحة الموحي على ان اعطى احد  
 عبدين كيف لا وقد قال في الهداية وهذا كذا اذا شهدا في صحة على ان اعطى احد  
 عبدين وعلى بعد اما اذا شهدا ان اعطى عبدين في مرض مئة لمع وايضا لم يقبل  
 صاحب الهداية ان المدعي هو للموحي او نايه بل جعل للموحي مدعي او نايه مدعي  
 عليه كما بينا في ما ذكرنا ما قال في غاية الرشاد ان كان العتق في مرض الموت اذا

قيل

التدبير وحده كان المقبح له معلوماً ان المقبح في تنفيذ الوصية هو الموهوب وهو معلوم  
 ومنه خلف وهو الموهوب او الوارث فقبلت الشهادة بخلاف حال الموقوف فان الشهادة  
 بعدد لا للموكل لان الموكل لا يدعي وان بعدد الزهراء وقعت الشهادة لا بمحمود ولا لمحمدي  
 قوله صدر الزهراء ما قلنا في الكفاية وبعده ان يبيح وجه الاستحسان لان العتق في مرض  
 الموت وكيفية ايجاز عن الثلث والتدبير وحده سواء كان في الثلث او في العتق او في مرض الموت  
 والمقبح في تنفيذ الوصية هو الموهوب لان وجوب تنفيذ الوصية مطلقاً وقدره يعود  
 اليه وانكاره مردود لانه ينفعه وهو معلوم ومنه خلف وهو الموهوب او الوارث  
 فيحقق الموهوب من كل واحد من وصية او ارثه فان عينه صحيحة اما اقله فان انكار  
 الموكل ليس في هذه الصورة بل في اذلة الشهادة في هذه الصورة كما مر اما ثانياً فلو ان  
 تحقق الموهوب من الارث في هذه الصورة غير معقول اصلاً لانه اذا قلنا ان عتق موهوب  
 احد عبده كان اقراره لا دعوياً فلا يحتاج الى الشاهد فليتأمل في هذا المقام فانه  
 من مر الى الاقدام وانما الداعي اليه سوله السبل حسبنا الله ونعم الوكيل لو طلاق  
 بهم بان حال العدة احدهما طالق فان الشهادة فيه تقبل بلا دعوياً لتقصير محرم  
 الفرج فيكون حق الله تعالى فلا يشترط فيه الموهوب اجمالاً **باب خلف بالعتق**  
 قال ان دخلت هذه الوارث فكل مملوك له يومئذ حراي يوم اذ دخلت عتقاً فانه  
 ومن الموهوب مطلقاً اي سوله لم يكن له مملوك فاشتراه ثم دخل اقله في ملكه مملوك  
 يوم خلف فبقي على ملكه حتى دخل في العتق قيام للكتف وقت الخول وهو حاصل به  
 وبما في يده من يوم خلفه فقط اي ان لم يقبل في يده يومئذ بل قال ان دخلت الوارث  
 فكل مملوك لي حراً لا يمتنع من ملكه بعد اليوم لان قوله كل مملوك لي لتمام الخول لا حصة  
 المملوك في الخول الا ان يدخل الزبط عليه تاخر الزبط وجود الزبط فيعتق اذا بقي على ملكه في وجود  
 الزبط وسوا الخول ولا يتناول من اشتراه بعده لعدم الاضافة اليه فكذلك كذا اذا قلنا  
 كل مملوك لي لو قال كل مملوك حراً بعد خوله في الصورة من مملوك فاشترى اخراً ثم جاء بعد  
 عند اقله كل مملوك لي لو امسكه حراً بعد موته ولم يملك فاشترى اخر حيث يتناول العتق  
 والتدبير من ملكه مطلقاً فقط ولا يتناول من يشترى بعد اليوم لان قوله كل مملوك  
 لي لتمام وكذا كل مملوك امسكه ولهذا ايسر فيه بلا قرينة وفي الاستبدان بقراءة خبر  
 اوسوف فيصرف مطلقاً الى الخال فكان الخول له حرة المملوك او تدبيره في الخال فليتأمل  
 ما يشترط بعد اليوم كفى بعبودية مملوك الموهوب عتقاً الى من ملكه بعد اليوم وقبله

من ثلثه وقال ابو يوسف فاما يفتق من ماله بعد البيع لان القسط حقيقة للثالث كانه يفتق  
ما يملكه ولهذا صار كأن في ملكه وقت البيع مبدأ من القسط لانه هذا الجواب  
عن طريق الوجه حتى اعترض الثالث والوجه انما يقع بعد الموت فكيف انفسهم في  
حال الموت انما يرى ان من اوجبه بثلاث ماله وليس له مال واستحدث غيره وتناوله  
اذ انشأ في ملكه الي الموت المملوك انما يفتق المملوك لا يتناول المملوك المتناول المملوك  
والجواب عن ملكه انما يفتق المملوك انما يفتق المملوك انما يفتق المملوك انما يفتق المملوك  
المملوك يتناول المملوك انما يفتق المملوك انما يفتق المملوك انما يفتق المملوك  
يبتدأ بالذكي لانه لو لم يفتق المملوك انما يفتق المملوك انما يفتق المملوك انما يفتق المملوك  
ليس للمملوك مطلقا لانه ما كان يفتق المملوك انما يفتق المملوك انما يفتق المملوك  
من ثلثه في كل شيء يفتق المملوك انما يفتق المملوك انما يفتق المملوك انما يفتق المملوك  
انت حر على الف درهم لو يفتق درهم فقبل العبد عنق لانه معاوضة الماله ولو يفتق  
الماله اذ العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة ثبوت الحكم بقوله الموصي كانه البيع  
معاوضة قبل حيا وان الماله الذي شرط دين يفتق عليه كونه ديناً يفتق عليه في كل  
ما يفتق عليه الموصي كالفائدة به بخلاف ذلك كالفائدة به لان ثبوت بيع  
المشتاة وهو قيام الرق كالمساواة والماله يتناول النقد والعرض والمليون وان لم يكن  
لانه لما كان معاوضة الماله فغيره شاب المتنازع والطلاق والبيع عن دم العبد وكذا  
الطعام والمكسب والموزون اذ العلم منه ولا تقدر جواز الوصف لانها يسيرة  
المعلق حقيقة بالاداء ما قال مولاه ان ادب اليه الف درهم فانت حر ما دون الي  
عبد ما دون لا يفتق بالاداء الا بالاداء الماله لا يفتق لانه من يفتق في ثبوت العتق  
بالاداء وانما صار ملوفا لان المولى رده في الاكف بطله الاداء منه ومراعاة النجاة  
الذكي كونه فكان الاداء دلالة في ان يبيعه اي اذا كان عبداً ما دون ما يفتق بالاداء  
مكات حاز المولى ان يبيعه بكتات وكات وكات وكات وكات وكات وكات وكات وكات وكات  
اخذ منه بدار ما يتنازع المكتات ولا يفتق اي حكم الي الولد المولى وهل الاداء  
يرك في المكتات وعنق العبد بالاداء كونه المعلق وكات وكات وكات وكات وكات وكات  
ومن المولى يعني ان العبد اذ احضر الماله يفتق المولى من يفتق المولى من الماله  
احضره الحكم ونزله قابضاً وحكم بعتق العبد قبضه الاداء بعضه اي بالاداء بعض  
الماله لا يفتق لا استغناء المعلق ب ولو اجبر المولى في العتق اعتراف المولى ما كان

سان



الخالق الذي اداه بما كسبه قبل الخلق رجع به المولى عليه لانه ملك المولى وكان مما  
 كسبه بعده اي بعد التعليق بالرجوع لانه ما دون من جهة بالاداء منه وعشق في  
 حاله اي حال اداه تركبه قبل التعليق لو بعده لوجب التعليق فان علق المولى بيان  
 ذلك ان ادب في تعيد اداؤه اي اداء العبد اداؤه الخالق بالجلوس فان ادب  
 فيه عشق والافلا لانه خرج كرامة الطلاق وبأد لا يتعبد به لانه يستعمل له فيمكن  
 كما قال المولى انت حر بعد موثي بالعلم ان قبل العبد بعده اي بعد موثي واعتق  
 الورث عشق به اي بالالف والالهي وان لم يقبل العبد اعتق بالالف بعده او قبل  
 ولم يعتقه الورث فلما اي لا يعتق بالالف وان جاز ان يعتقه الورث بما اذا اعتبر  
 القول بعد الموت لان ليجب الحق اصف الي ما بعد الموت ولا يغير وجود القول  
 قبل وجود الاتفاضة فصار كقول انت طالق غدا ان شئت حيث لا يغير ميتته قبل غدا  
 واما الثاني الورث في ان العبد ان قبل بعد الموت لا يعتق ما لم يعتقه الورث  
 لان الميت ليس باهل للعاقبة لان العتق ليس علق بالموت وفيه شبه لا يعتق  
 ابا باعتاق الورث كما لو قال انت حر بعد موثي بشهر بخلاف المدبر لان عتق  
 بنفس الموت فلا يشترط اشتقاق احد حرة على خدمة سنة قبل عتق لان الالف  
 على شيء يقتضي وجود القول لا وجود المقول مودته ان يقول اعتقك على التخييد  
 كذا سنة واما اذا قال ان خدمتي كذا مدة فانت حرة لا يعتق على تخييد لانه علق  
 بشرط الاول معاوضة ولو تمت اي لم تمت الخدمة العبد اذ سلم له المبدل فلم يرد  
 عليه تسليم المبدل فان مات هو اي العبد او مولا قبلها اي قبل الخدمة يجب  
 قيمته عليه ويؤخذ من تركته ان كان الميت هو العبد عند الوفاة ولو لم يوفى وعند  
 محمد عليه السلام في المدة كسب بمدة بعين فذلك العين تجب قيمته اي قيمة العبد بعينه  
 ان هذه الحكاية مبنية على خلافه اخذ في القول العبد بعين نفسك فذلك هذا العين  
 فذلك العين تجب قيمة العبد عند الوفاة قيمة العتق عند قوله انه معاوضة مال بغير مال  
 لان نفس العبد ليس بمال في حقيقة اذ لا يكسبه نفسه فذلك كما لو تزوج امرأة على عيب  
 فما سخط فاعاثر جمع عليه بقية العبد باقية النسخ وهو من المثل ولما اء معاوضة  
 مال بمال لان العبد مال في حق المولى وكذا النافع صارت ما لا يبرأ العبد من ماله  
 فصار كالواشترع اياه بانه فذلك قبل العتق لو اسقطت فان البايع يرجع عليه  
 قيمة الاب لا بقيمة الامة قال رجل لمولى امة اعطته الف على ان اترده فبقيت

قيمة

ان فعل اي اتمها المولى و ثبت اي اتمعت الامة عن الشك في صحة الامة ولا يشترط  
 عليه اي على القائل بان شرط العدل فيما الاجنبي جاز في الطلاق لا العتق كما تروى  
 القائل عليه وقالوا انما هو بالغ على ما ان تروى جنيها قسم يوافق في قيمته و مصدر  
 مثلث خمسة القيمة عليه و خمسة المهر سقط لما اصاب الفدية اداء المهر وما اصاب  
 المهر سقط لانه لما قال في نكح المرأة اخصا كاي افرأب الشك في الرقبة فاذ كان  
 كذا كذا فقد قال المهر بالرقبة سزا و بالبيع كذا فافتم عليهم و وجب عليه خمسة  
 ما سئل و هو الرقبة و بطل عنه خمسة ما لم يسلم له و هو البضع لم يسجل البيع ما شرا  
 الشك لانه متحقق في العتق عند يكون مدجا في فداير في خيرايط للعتق وهو  
 العتق كما تروى في الاصول فهذا واجب عليه خمسة من الالف للمهر و كذا في عتق  
 عليه الفدية فويل ما تاب الامة في تركه من القائل لزم خمسة من الالف منه اي من الالف  
 و هو ثلث الالف في صورة النكح اي تم عتق وتركه ولو اعتق احد ما ان تروى في نفسه  
 في عتق ما جرت نفسه كما كان له امر شرا عند له مع و قد كان العتق ليس على فلا يصح  
 للمهر و عند له يوصف بكونه له عتق عليه كما اعتق صحبة و كذا و جعل عتق امرها  
 عتقا كما ان النبي عمن خصصها بالشك في عتق من و ان فعله عتق بال و لم يجرها و كان  
 في العتق المرأة عند ما ان تروى جنيها ففعل فلما جرها ان اي ففعل ففعل  
**باب العتق** هو لغة النطق الي عاقبة الامر كان المولى مطر الى عتق  
 امره فاحترج عنه الى الحرية بعده و شرعا يستعمل كل من لفظ العتق و المولى و المطلق  
 و العتق و الظاهر ان اشتراكهما معنيهما لان اللفظ يحتاج الى تعدد الوضع و هو خلاف  
 الظاهر فلا يصح ان يلا ويل و ليس فليس فلا يخرج من بيان ذكر لفظ العتق  
 او ان لم يقسم اليه و يكتفى ببيان الحكم كل منهما كما وضع حيث قلت هو  
 تعليق العتق بالموت اي تعليق المولى عتق مملوكه بالحيث سواء كان مولا او موصي  
 غيره كما سئل في الدبر للعقد ثم قسمه الى القمين و بين الحكماء ما يؤيد كونه  
 اشتراك معنويا قبل الامام ثم التزم في البسوط الذي يجره عن العتق المولى في  
 المملوك بعد موت المالك ففعل من هذا القول اكثر وهو تعليق العتق بموت المولى و قول  
 شارح الزيلعي اعز الشك في الدبر للعقد بغير مطلق موت المولى و لعل النجاة من  
 اعتق عن در مطلقا و قول شارح صدر جملة المقتل مطلقا اعز زاهر العقد ليس كما  
 ينبغي نعم يرد في البسوط ايضا ان قوله بعد موت المالكين كما سئل في خروج المعلق

اربعة  
 من  
 العتق

الموت الصبر عن المعبد اللهم انما ان يقول كلامه سبحانه على الامم والاعقاب وما ذكرنا ذكرنا  
 وهو المطلق كما انما انت فانت حر لو انت حر يوم اموت او انت حر في دهر من  
 لو انت مدبر او مدبر لو انت حر في دهر من اموت او انت حر في دهر من اموت  
 الى ما في سنة وغيب موته قبلها بان يكون ابن ثمانية مثلاً فانه في الصورة معبد وية  
 ايجي مطلق لان القلب ان يموت قبل هذه المدة لم ينحك المطلق بقوله فلا يرهن  
 ولا يخرج من ملكه يسبق او جهة الصخرة الابا لا اعتاق او كفاية وعند الشئ من  
 انتفاء ملكك الى ملكه يستخدم ويستاجر الاله توطاه ويتكلم المولى العنكب  
 وارث وصهر الخيرة بقوله الملك في الملة وموت اي موت المولى يعنى الميراث  
 المثل ويسبق في ثلثة اقسام بترك المولى غيره من المال وله وارث اي والمال في المولى  
 والارث لم يجره اي التبرير حتى لو لم يكن له وارث لو كان كنه اجلا يعنى كنه الميراث حكم  
 الوصية فيقدم على الميراث ويجوز باجازه الوارث ويسبق في كنه الميراث فيتم لو كان  
 المولى مدبراً ولا يمكن نفي العتق فيجب رد قيمته وولد الخيرة مدبراً جامعاً للعبادة  
 ولان يبعها واما عقيدته في الميراث كان متبعية سورة هذا الميراث هذا  
 او مات فلان اوست الاله الصخرة اي من سنين مثلاً ما يبيع غالباً هذه العبارة  
 احسن من عبارة الوفاة عما يمكن غالباً في باع ويوجب ويرى فان الموت على الملك  
 الصفه ليس كالبقاء في الحال فلم يتعد سبباً في الحال واذا انتفى عن البيت لزمه  
 بين الشئ والعدم على تعليقاً كما في التعليلات فلا يسبق ايسر نحوه قبل وجود  
 الميراث ويعنى من المثل ان وجد الميراث للصفه لما صارت سبباً في آخر جزء من  
 اجزاء الميراث عند حكم الميراث المطلق لوجود الاضافة الى الموت وزوال الزود  
 قال لعمري انت حر قبل موته بشئ من ماله بعد ثمر عتق من ماله بغير رجل مبيع قال  
 بعد هذا الكلام ثم مات بعد ثمر عتق من ماله بغير رجل مبيع وقال بعضهم يعنى  
 من جميع ماله وهو الصحيح لان العتق على قوله لا يستند الى اولى شئ قبل الموت  
 وهو كان صحيحاً في ذلك الوقت كذا في الميراث ولو مات قبل ان يترك الميراث لم يعنى  
 مدبر معبد والعتق لم يوجد ولو قال انت حر بعد موته بشئ من ماله بعد لم يعنى  
 بالموت لعدم اهلية المولى للاعتاق عند وجود الميراث بل يعنى الوصية او الوارث  
 او الثاني لا انتقال الوفاة بعد اليمين كذا في الصفه في الميراث المطلق نصف قيمة لو كان  
 قنا والميراث يقوم قنا الميراث في قيمة الميراث قبل قيمته لو كان قنا وقبل ثلثه قيمة لو

في الميراث الميراث الميراث

الميراث

كان قد قيل ينظر في حكم من تزوج الحرة مع الطلق فيقبل فيه ذلك وقال  
 القاضي أبو الليث نصف فيه لو كان قننا وهكذا ذكر الشيخ الأصمعي أنه زاد لأن المغن  
 منع من منع البيع وما سألها من التمسك بالدين والاسم ما به وغير ذلك والثاني  
 مسعة الأجران والاستخدام والتدبير فيقول الأولى هي في الثانية فيكون فيه  
 نصف فيه لكان قننا ولو كان التزويج حيدا فيقوم هذا كذا في الثانية  
**الاستيلاء** وهو لغة طلب الولد وشرعا طلب المولي الولد من أمه بالولي أمه متبرأ  
 حرة قوله الثانية لم تكن ولدت من مولاها بأقوال أي بأقوال المولي بأن الولد له ولو  
 كان أقوال حال كونها حرة بأن يقول حملته أمه حتى أو ولدت من زوجها بأن زوجه  
 المولي من رجل فولدت منه فاعتزها الزوج لم تكن أمه لم تكن مولاها وإن لم يكن  
 فيها كذا في قوله وهكذا أي حكم المستولدة كالمدرسة وقد ذكرتها أي كمن تزوج بها أن المستولدة  
 تحق عتق من أجله المدرع من الثلث ولم تسع لولده والمدرسة تسع فلان ولدت  
 ولما أخرت لب بلاد عتق أو يدعوه الأول تسع الولد مقصودا منها فصار  
 ثمرات كما تكون حرة ولذا الرضا العتق بثلاث حرة بعد العتق ولكن تسع تسع  
 لأن فرأها صلب جميع عتق بقدر الزوج عتق المكونة حرة لا ينفي الولد بنفسه  
 ألا بالعتق لئلا تكون الفرائض حرة لا يمكن بطاله بالتزويج وهذا الذي ذكره في العتق  
 وأما المدرعة فلان كان وطئها وحصلها ولم يعرف عنها بلزمه أن يعرف ويدعي  
 لأن الظاهر أن الولد له وإن عزل عنها ولم يحصله بجارده أن يسفه لأن هذا الظاهر  
 بما به ظاهر آخر وأن زوجه لم تكن ولد فهو في حكم أمه لأن حتى الحرة ميراثية الولد  
 كما تديره النسب ثبت من الزوج لأن الفرائض ولو أدعاه المولي لما ثبت نسب منه  
 ويعتق الولد ويهرام لم ولده لا قرانه وأذا مات المولي عتقت من زوج الملال  
 كذا في الهداية ثم ولد له في إذا أسلمت عتقت عليه أي لا يسلم فإن أسلمت في  
 له ولا تسع في فيها وعفت بعد ما أي بعد السعاية أو في ولد أمه مشترك  
 بينه وبين آخر ثبت نسب منه لأنه النسب إذا ثبت منه في بعض لمصادقة ذلك  
 ثبت في البداية صفة أنه لا يتجوز لما أن سبه وهو المولى لا يتجوز إذا الولد لا  
 يسع من مابين ويهرام ولأن الاستيلاء لا يتجوز عندها وعند الزوج يعرفه  
 لم ولده ثم يملك صبي صاحبه لأنه قابل للملك إذ لم يحصل لها من استيلاء الحرة شيء  
 كالتدبير وغيره فمن نصف فيها لأنه يملك صبي صاحبه حين استيلاء

جها

لن

وشعر في يوم العلق لان امومية الولد ثبت من كل لفظ سوا كانا مورا او مورا  
 لانه هناك تلك خلاف صمان العلق كما نورد في موضع ونصف عرفها لانه على جارية  
 مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الويل حكما للاستيلاء بضعه الملك في غيب صاحب خلاف  
 الاب لانه استولد جارية ابنه حيث لا يجب عليه العلق الا في ولدها لانه على هو اصل  
 اذ النسب ثبت مستند الى وقت العلق والنسب في ذلك الوقت فيجب في ذلك الوقت فيجب في ذلك الوقت  
 على ملكه ولم يعلق شيء منه كما ذكره في كتابه وان ادعيه مع انهما اي الولد ثابت النسب  
 منها او عنه اذ احببت في ملكه او كذا اذ اشتريها جاري لا يختلف في حق ثبوت النسب  
 لهما ولا يختلف في حق وجوب العلق والولد وان كان في حق لم يولد حتى لا يجب على كل واحد  
 منها العلق لصاحبه لعدم الويل في ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد المالك ان يملك واحدا  
 ثبت كل منهما الولد لانه خير من علي ما عوفى في اماكن منها لاستوائها في سبب الاحتفاظ  
 فيستويان فيه وفي ام ولد لها الحق دعوة كل منه في وجوب في الولد فيغير فيه متما  
 ام ولد له بنعا ولدها ويحكي كل منها نصف عرفها فصا صا لانه على الآخر ويرث  
 الا في من كل من الزمكين ارث ابن كامل لانه اقرب ميراثه وهو حجة في حقه  
 وورثته ارث اب واحد لا ستوائها في النسب كما اذا اقامت ابنة على البنوة  
 ادعي ولد انه مكاتب يعني دلي المولى جارية مكاتبه ثبات بولدها ادعاء وصحة  
 اي المكاتب المولى لانه عرفها لانه دلي بغير كساح ولا ملك عين وقد سقط عنه ليل  
 للبيعة ولزم نسب الولد لصاحبه كما ذكره في كتابه كذا لو ادعي نسب ولدها  
 الاجنبي صدقه وفيه اي قيمة الولد لانه في معنى العلق حيث اعتد ولدها  
 انه كسب كسبه فلم يضمن بكونه رقيقا فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب منه كما ار  
 الموقوف اعتد ولدها هو الملك ظاهر وان لم يكن حقيقة لا لامية اذ لا ملك له  
 فيها حقيقة وماله من الحق كاف للحمه الاستيلاء فدا حاجة اليه النقل وتقديم الملك  
 بخلاف انه الابن اذ ليس للاب فيها حقيقة الملك ولا حقه في اطلاق حق الملك  
 وهو ميراث للحمه الاستيلاء فاجتبا اليه نقل اي ملكه لابي يعرج الاستيلاء  
 وان لم يصدق اي المكاتب المولى في دعوى فلا يثبت نسب اي سبب الولد منه  
 وقال ابو يوسف ثبت للزوجة كسبه فصارت كجارية الابن بل الويل لانه  
 للولي في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الابن وجه الفرق ان للاب ان يملك مال ابنه  
 اذ احتاج اليه ولهذا لا يجب عليه عرفها ولا قيمة الولد ويعلم ولد له وليس

للمولى ان يتكلم حال كونه لانه بالعقد يجري على نفسه وللصاحب لا جبري وهذا على غير ما  
 وجهه ولها ولا يفرق له ولله بشرط مقدني بخلاف ما اذا اخرج الكتاب فحاشا بولد  
 حيث يتت منه ولا يشترط تصديقها لان رقبته مملوكة اذا اذ مسكه اي المولى يوما  
 في بيت منه ويقرام له ولله ايضا اذا اسكنها لان الافراق هو الوجوب  
 وزال حق الكتاب وهو المانع والنجابة امرأة او ولد او احد فقلت وادع  
 لايت السب ويدع عنه لحد الشبهة فان كان احطالي للوط لايت السب ان  
 ان يصدقه اي المولى في احد فقط لايت السب وان كذب المولى ثم مكها يوما  
 بيت السب لبقاء الافراق كما ذكر في الحاشية **في الكتابة**  
 اوردها حيث لان الكتابة من انواع العتق كالتدبير والاستيلاء وفي لغة العجم والجمع  
 ومنه الكتابة للجنس العقيم والكتابة للزوج في النكاح وشرع جميع حرية الرقبة  
 ما لا مع حرية المبدع لان الكتاب مأكول ومملوك رقبته وسبابة وركتها  
 الايجاب والقبول كان يقول لعمري ان ادستني القافات حر اياها بتكلمها في  
 بغير لانها عاوضة فلا بد من الايجاب والقبول وشرطها كون البدل معلوما مالا كان  
 او عملا واما كونه مفعولا او مفعولا فليس بشرط في يجوز ان يكون على المال المملوك والنجيم  
 وعبد الناجم لا يجوز الا مفعولا مفعول وسكها في جانب العبد اسقاء الخمر وثوب  
 الحرية في حق البدن لا الرقبة فيكون الحق عينا فهدو وكما سبه لان الغرض من الكتابة  
 وصول المولى اليه بسلطه العبد الى الحرية بادائه وهذا لا يتحقق الا بذكره في جانب  
 المولى بقاء رقبته العبد على ملكه وثوب حق المطالبة ببدلها في شأه واسترداده  
 الى ملكه اذا اخرج اذا كاتب فيه ولو صغيرا يعقل ابيع والراء فاه اذا عقل كان  
 من البهائم والقرصن ونافع في حده يجوز حال حال او مخرج بسنة او سنتين مثلاً  
 او يبيع اي سوف بازمنة معينة احذر من الوقت بطل على العجم ثم شاع في مطلق الوقت  
 او قال حبقت عليك القاية يؤخذ بمخوما او قلها كذا او اخرجها كذا فان ادته كانت حرة وان  
 لم تحزن فحق قبض اي القن عطف على قوله كانت بشرط فله اذ يفرقه المالك فلا بد من ان  
 يقع جواب اذا كاتب اي يقع عقد الكتابة سواء عبر بلفظ الكتابة او بما هو في مؤداه  
 لوجوده وكذا وهو الايجاب والقبول وعتق العتق ان ادركه وان لم يزل ادبها  
 كانت حرة لان موجب الكتابة هو العتق عند الاداء ولا ينافي بيني من جميع حرية اليد  
 الى حرية الرقبة عند الاداء وفيه خلاف ان البيع يخرج عطف على البيع ووقع له اي اذا

من قال على المولى ان يتكلم  
 وفي ان المولى يستعان بحدوثه في ان يملك  
 فان كان المولى لم يملك

وصيته

في عقد كتابة خرج الكتاب من يد أي الولي لأن مقتضى الكتابة مالكية اليد حتى يكتبها  
 وهذا لا يكون للولي بعد من الخرج والسفر لأن ملكه له عقد معاوضة فبقتخص  
 المساواة بين المتعاقدين وأصل العدل يجب للولي بذاته بنفس العقد لكنه ضعيف  
 لأن ملكه في الأيا البعض لأنه ثبت بذاته مع المتاع أو للولي لا يستوجب على عبده  
 ديناً وهذا لا يمنع الكفالة فثبت للعبد عقابته مالكية ضعيفة أيضاً فإذا لم للولي  
 الملك بالعبودية مالكية له بعد أيضاً فقام المالكية لا تكون إلا بالحرية فيعتق لغيره  
 المالكية فيحقق المساواة بذلك أو انتهاء وعن مجازنا أي بلا بدل إلى الحق  
 مولاه لا سقاطه حقاً وتحرم الولي العقران وعلى محامته أو ارش المجانية أو  
 جني جملها أو جيا وزرها أو مثل المال أو قيمة إن جبه على مالها لأنها بعد كتابته خرج  
 من يد الولي فصار كالاجنبي وصارت الحق بنفسها ودفعها وألها الكتاب على  
 نفسه بأن قال إن أدب إلى فتمك فانت حر أو كما ينكحها فتمك أو جيا عين بغيره  
 بأن قال كاتك على هذا العبد وهو لغيره هذا في ظاهر الرواية وعن ليح المانع  
 حتى إذا استكراه مسلماً عتق وإن عجز ردة إلى الرق يتعين بالشعير احتراز عن  
 دراهم الغرود نازله فانه الكتابة عليها جائزة لعدم تعيينها أو جيا مائة من الدراهم  
 أو الذئاب ليرد مولاه إليه وصعباً أي خارها عبد كان أو أمة حتى لو شرط أن يرد عبد  
 بعينه أو أمة معينة في المسم عطف على غير كتاب وجار للفصل على غير قوله  
 فبعد جواب إذا كانت أي ضد العفدية هذه الصورة أما الأولى فلأن البقية  
 بمحمولة قدراً وجنساً ووصفاً فتفاضلت الجاهلية وأما الثانية فمحمولة عن تسليم  
 ملك الغير وأما الثالثة فلأن هذا عقد اشتراطاً يسبح وكما به لأن مكاناً من المداية  
 بلوله الوصف الذي يرد الولي يسبح ومكاناً لها بأزاء رتبة الكتاب كذا في يكون  
 صفة في صفة فلا يجوز التمسك بها كذا قال الزبير ويرد عليه أنه يفتقر عدم صحة العقد  
 إذ شرط أن يرد عليه عبداً معيناً أو أمة معينة والقيم مخرجاً لخاصة فالصواب ما  
 في الكفاية أن بدل الكتابة في هذه الصورة بمحمولة العقد فلا يسبح كالكفاية على ما في الوصف  
 وهذا لأن العبد لا يمكن استثنائه من المداية وإنما يستثنى فيه والقيمة لا تسلم  
 أن تكون بدل الكتاب تبليها أنها قدراً فكذلك لا تسلم أن تكون مستثنى من بدل الدار  
 وأما الثانية فلأن الحر والحر ليس مالاً في حق المسم فلا تنضم للوصف في عقد العداوة  
 وعقوبتها أي الحر والحر معين في أدائها لأنها مال في اليد فأمكن اعتبار معنى العقد

بها

فيه ويوجد العتق عند ادائه العتق كالمشروط ثم يعود ما عتق بادلته المسمى سمي في  
بضعة نفق وقال زفر لا يعتق الا بادلته نفق لان البدل هو البضعة قال في المحقق  
وفي البيع الهدية لا يعتق الا بادلته وقد اورد في مشكل جواز العتق لعمامة ردا  
الكتب فان فيها لا يعتق الا بادلته نفق لا ينقص منه ويراد عليه من سئل  
لما وقع شلق ما قبلها في خمسة لها يعني ان البضعة في الكتابة الفاسدة او كانت  
من جنس المسمى وان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص منه وان كانت دائمة زينة  
عليه لان الواجب عليه رد قبضه لعناد العقد وقد عذر بالعتق فوجب رد قبضه  
بالغة ما بلغت لان اللولي لم يرض بالانقصا والعبد رضى بالزيادة كيلا يخل احد  
في العتق فيجب ذلك وتيسر في وجوبها بطل اي عقد كذا ما نفا ليست حال فلا  
يلزم في الكتاب شي في هذه الكتابة على حيوان ذكر جنسه كالعبد فقط الى  
يوجد وصحة ويؤدي الوسط او خمسة فان كل واحد اصل من وجه اما الوسط فظاهر  
واما خمسة يعرف بالقبض فصار اصلها ذبيع البضعة قضاء في بيع الاداء كما تورد في  
الاصول ومن كافر عطف على حيوان اي تمت الكتابة من كافر كاتب عبد مسلم  
يعني كافر احرر بعدد اعترافه بدين يعلم البدل وانما تمت له ما كان عليه بمنزلة لعل  
عندنا في حر اللولي والعبد اسم للولي فيها لان المسمى متعلق عن غير اللولي ولكل  
وعتق العبد بقبض اللولي لان العتق متعلق بقبضها لكن مع ذكره يجب عليه قيمه  
كالمهر ويلا حذره شهد عطف على حيوان في اللولي او لغيره او هو يراه  
بهاء وان اذ ادين قدر للقول والاجر مما يرفع النزاع حصول الركن والشرط والع  
في ان يودعها في عريه والى وصيف والى وحده سنة وخمسة ابدالا في اللولي  
هذا لان من في قبضه العقد فان المقتضى من الكتابة كون المالك ما كان بادلته بعض  
الاريمان ليكون ما كانا مطلقا بعد كماله في الخدمة سنة وهذا ايضا لا ينفسد  
الكتابة بشرط الا ان يكون في الرابطة في صلب العقد قال في الهدية الكتابة يشبه البيع يعني  
انها لا تبادله المال بالمال انتهاء وتشبه الخراج يعني ابتداء لانها مبادلة المال  
غير المال وهو البضيع ابتداء فالحق بالبيع بشرط تمكن في صلب العقد كالمشروط عليه  
خدمة يجوز له في البدل وبما يحتاج في شرط لم تكن في صلبه هذا هو الاصل  
فصل في نقرات الكتاب في بيعه وشرائه ولو بالمحاباة فافهم جميع النقرات فان  
التاجر قد احتاج في صفقة ليرجع في اخرى وسفره وفي شرط تركه لانه شرط الخلف



لحققة العقد وهو مالكية اليد ولا تنفس الكتابة عند هذا الشرط لأنه ليس في حيز العقد  
وتزوج أمه لأنه يفيد المال وهو المهر لا تزوج عبده لأنه تنقيص العبد وليس  
و شغل ذمته بالمهر والنفقة وهي كتابة رقيقة لأنه عقد ككتاب لأن فيه كسر في  
استه والولاية أي ولاية الشئ في أنه أي الأول أن أدى الشئ في بعد عقد أي عقد الأول  
لأن العقد من أجل ثبوت الولاء وهو الأصل فيثبت له والآية وإن لم يؤده بعد عقد  
بل قبله فلولاء أي موليها مات الأول لأن له فيه نوع من كسر في العقد الإضافي لا يتعلق إليه  
في الولاء فإنه انعقد وانفاد في المباشرة لعدم أهلية أصف له كونه في العقد الأول  
لهذا الشئ سبباً وإن أدى إلى التمسك به في جميع ما عاين في الولاء في ترجيح الأصل  
والنحو الأول عن أداء البدل ورد إلى الرق ولم يؤدى الشئ في بدله في الشئ في  
مما يتأكل أي البدل إلى المولي عنق وإن تجزئ رد إلى الرق كالأول لا التزوج في عقد  
المولود بعد أي لا يقع تزوج بعد المولود أي المولي ولا المشرقي وهو الخادم المشرقي يبيع  
أشراً أجدية لم يفتق بها وطناً ولوبة أي بائنه المولي كذا المادون والمبدون وذكر  
لأن مبيع المشرقي على مكر الرضد من المنفعة فالرفيق وإن كان كواثماً أو ما ذناً  
أو مدبراً لا يملكه من الحكم مكر لأن كونه ذمته مملوكة ولا يفتق إذن المولي  
ولا العبد ولو عومر والنفقة الأب يسير التكفل والأراض وأعتاق عبده وتوابعه  
وهو بيع نفسه أي العبد منه أي من العبد لأن هذه شراها فلا يملكها الكتاب الأب والوجه  
في رقيق الصبي ككتاب أي كل شرب بكم لكاتب في جره يملكه في رقيق الصبي وما  
لأنه لا يمكن فيه تصرفاً يحصل له المال للصبي ككتاب يملكه المال للحكم أي يملكه  
لأنه كان كتابة عند الاعتناء به وبيع عند حرمه و يمكن تزوج أمه لا  
اعتناء بها وإن ولا يملك شيئاً منها مضارباً وركب تركه مفاوضة أو عتق لأن لا يملك  
أية التجار والتزوج والكتابة ليس منها وكتاب علم بالرق من بينهم ولا ولا  
كتاب من أهل أن يكتب وإن لم يكن لها للعق فحصل كل سهم كاتبة مع تحقيقها  
للصلة بقدر إمكانه والقولهم دخول الولد للولود في كتابته ثم الولد المشرقي ثم  
الأولون وهي هذا ابتعاد قون في الأحكام فإن الولود في كتابة يكون حكمه أي  
في ذمات أبوه ولم يترك وفاء سبيع على تخم أبوه والولد المشرقي يؤدي بذلك  
أكتفاً شحاً لا والآرد إلى الرق والولدان يردن إلى الرق كالمات والولود يردن إلى  
ولا موطأ والكتاب مكر لأن الولود في الكتابة تبعيته ثامنة بالكتاب والعقبة

وبما حكم في حق العتق لا حقيقة في حقه لولا ما عرفت من صحة بعد الانفصال والى ذلك  
 يشهد بما عتبار المكلف لا البصيرة فانه لا يساير بعضه فاختلف الحكم لكونه لا مجرد لوجوه  
 كالرجوع والعقد هذا هو الذي وقع وقال لا يكتب عليه لان وجوب العتق يشترط القربة ولهذا  
 يمتنع على المولى كل ذي ربح محرم منه ويجب تعظيم عليه ولا يرجع فيها وجهه فلم ولا يقطع به  
 الا امرق منهم الى جرم كسر العتق ولم ان يكتب كذا لا سيما حقيقة بوجود ما يابى وهو  
 الرق ولهذا اذا اشترى امرأة لا يفسد كساحه ويجوز دفع الركن اليه ولو كسر الا ان  
 انكسب بلفظ العتق في الولد لا يري ان القادري على المكسب مخاطب بعتقه والولد  
 يكتب في ميراثه حتى لا يخطب الا في بنفقه اجبة الا اذا كان مورا للزوج في الكتاب  
 بغير في العتق فخصه بالوجوب لانه جاز في اي كتاب بيهم لانه لم يكتب في بيعهم  
 فله اي الكتاب او الذي البدل منه فلو كان كسب الكتاب موقوف بين ان يوشي فينقل  
 وبين ان يغير فينقل لولديهم فلهذا قرر له ففتوا عليه واسما عليهم لانه ان يري المولى  
 بغيره اشترى الكتاب ام ولده لو كانت مع ابي مع ولدها لم يجر بيعها الا ان الولد  
 دخل في كتابها اشترى بغيره لما ذكر فنبهه امنه فاشترى بيعها الا انما تنحل فلا يعلم لفتها  
 ولدها والا لولدي لم يكن ولدها معها بغير اي بيعها هذا هو وعندها لا يجوز لها  
 ام ولدها فلا يجوز بيعه وان القياس جواز بيعها وان كان معها ولدها لان كتابها كانت  
 موقوف فلا يتعلق به ما لا يجوز الفسخ اما اذا كان معها ولدها فبفتح بيعها بعبارة  
 الولد كذا وبكون الولد لو ثبت ثبت ابتداءه والقياس بغيره زهر في كتاب امه  
 من عبدة فكذا بيعها فحدث منه ولو ادخل اي الولد في كتابها وكسبه لها لان بيعه  
 انما لم يرجع ولهذا اشترى في الحرة والرق كالمكتات او ما دون ذلك بالاذن حرة لانه  
 الواقع بغيرها حيث كانت انما حرة ولدت المكوث ولداها سقطت ولدها بعد هذا  
 لا يرجع ولها بوجهه وقال محمد بن النضر انه مشاركة الحرة في سبب ثبوت هذا المولى وهو القدر فانه  
 لم يرجع في ثلثها الا بئيل حرة الاولاد ولها ان ولديها رقيقون فيكون رقيقا وقد  
 برز ان الولد يبيع ان في الرق والحرة كمن تركه هذا الاصل في القرون باجماع العلماء  
 ربيع الله عنهم وهذا ليس في معناه ليعلم به لان حق المولى هناك مجبور بغيره ناجزة  
 وحين بغيره مشاركة اليها ما بعد العتق في في الاصل لم يلحق به ولحق الكتاب ان اشترى  
 عاصدا وولدت بغيره او اشترى لها فلهذا اشترى فاشترى من عرقها او اي يوشى كذا  
 كما ما دون بالخراج كما ان فعل هكذا ايضاً عرقه لانه لا يفسد فاشترى من العرق

ما ذكره في حق العتق لا حقيقة في حقه لولا ما عرفت من صحة بعد الانفصال والى ذلك يشهد بما عتبار المكلف لا البصيرة فانه لا يساير بعضه فاختلف الحكم لكونه لا مجرد لوجوه

بعد عقد و الفرق ان في الاول ظهر الذي في حق الولي لان البحارة وقواعدها والحدائق  
الكتابة وهذا الصنف من نواحيها الاول الشريعة لم يسقط الدور وما لم يسقط لا يجب العقدة  
وفي الثاني لم يظهر في حق لان الشايع ليس من الكتب فلا يدخل في الكتاب فلا يحد  
الشريعة فلا يقال ان نعم ان التعرّيت بالولي في الشريعة والاول بالزنى ليسوا فان  
الولي وما لولي ليس من البحارة في شئ مما يكون ثابت في حق الولي اولا جواب سئل ان  
التعريش بالولي في الشريعة ابتداء لكن الولي مستند الي الشريعة اذ اوله كان اولى امر  
بالبينة فلا يتبع التعريش بل قد يكون الذي بالشريعة اذ انما لولي في الولي نفسه  
لم يكن من البحارة لكن الشريعة منها يكون ثابت في حق الولي الذي يدبره الذي يجوز لولي  
الحساب ان يدبره على غير ابي مبر او اباي في نفسه ويكون مدبرا او مبريا كما ان  
يحيى ان الكتاب بعد التدبير فخير اما ان يعجز نفسه ويكون مدبرا او مبريا كما ان  
فان مبر عليها فان الولي وما لا سواه في البحارة اما ان يسبح في ثلثي بيت او ثلثي  
الحدود الكتابة واقفا قال مصر الامامات مورثت يخرج المدبر من ثلثه فاما يعتق  
بالمدبر يسقط عنه بدل الكتابة ويسقطها عطف على يدبره اي الولي يجوز ان يسقط  
بما ثبت بان وظيفه وولت فلا في الولد فخيرام ولد لم وصفت عليها والحرج كانت  
لم ولدا في حرج بين ان ينجي في الكتابة ويؤدي للولد صنف قبل موت الولي وتأخذ  
العقد و بين ان يخرج نصف صنف بعد موت الولي ويكتب عطف على يدبره لوسيلتها  
اي الولي ان يكتب لم ولده وحقت بموت لثقل منها بموت محان التي يسقط عنها بدل  
الكتابة لان العرض من البحارة الصنف عند الاول فاذا اعتقت قبل لا يكون مؤمرا للعرض  
عليه ومدبر عطف على ام ولد الذي يجوز ان يكتب مدبره وسوي في ثلثي بيتا وكل  
الولد بموت الذي مولاه مصر اخذ عند له ج وعنه له وسوي في الاول منها وعند له  
يسوي في الاول من ثلثي البينة لولا في الولد وطينار وعنه فرب المجري وعنه كما في وصلي  
الولي مع كونه من البينة مؤمرا على الاول حاله والبينة ان لا يجوز له اعيان الاول  
بالحال وجد البينة ان الاجل في حق الكتاب حال له لا يقدر على الاول اياه وبدل الكتابة  
ليس على من وجب في لا ينجي الكتاب فاعتدلات من مبر كانت مجرد في عرض وليس  
بالسوي العبد على ضعف فيه بان كان قيمة الفا كتاب على البينة باجل ورد ورثة  
هذا الصنف الذي الكتاب ثلثي الولد حالا وباقه بوجه او شرقي يعني ان العبد يخرج من  
ان يؤدي ثلثي الولد حالا والباقي مؤجلة و بين ان باقي فيسقط وهذا عند له ج واليه

يوسع وعند محمد يرد في تلقي الف حلالا والباقى في اجله فان الزمير ليس له التأجيل في تلقي  
 الفقرة اذا تلاحق فيه وفيه رواء يرجح له التزك فيجوز التاجر ولو ان جميع المبيع بدل الزمير  
 وحقق التورث استحق بالبدل فلا يجوز التاجر في تلكه ولو كان الزمير في المصنف الى مصنف  
 فبمقتضى ان كان في المصنف الثاني اذ في المصنف الاول سعة المبيع من القيمة او اسفل  
 لا يخرج بين الامرين فان المصنف وقعت في المقدار في التاجر فنقد بالثالث لا الشئين  
 كانت عن عبد بن حاتم فادعى على عتق العبد ونازع على عبد وان عبد العبد كتاب حرة  
 ان يقول حرة لمولي العبد كاتب عبدك في الف درهم في الذي ان ادبك العبد فاعطى حرة  
 في كتابه المولي في ذلك مائة درهم الزمير واذا قبل العبد صار كتابا في الف كتابا كانت  
 موقوفه في اجازة وقوله اجازة ولو لم يقل في الذي ان ادبك العبد فاعطى حرة فادى  
 قياسا على الزمير معدوم والعقد موقوف في الوقت لا حكم له ويستحق استحقاقا لا حصر  
 العبد الغائب في تسليم عتقه باء الف الفان فيجوز في حقه للمكرم ويتحقق في الزمير ان الف  
 العبد ولو ادعى على المولى لا يرجع في العبد لانه يرجع كونه حرة حاصره عاب وقبل المصنف  
 العقد فاقب منها اذ في المولى قبل المولى في المولى جبر او عتقا حرة رجل عبدان قال  
 له احد من كتابتي في الف عن نفسي وعن فلان ففعل وقيل المصنف في الفاس ان في حصة  
 المصنف وتوقف في حصة الغائب في قوله وجب الاستحقاق ان المصنف باضاقة العقد الى حصة  
 بزيادة جعل نفسه في اصيلا والغائب منها كما كتبت دخل اولادها استعاضة عتق  
 باء ايضا وليس عليهم من البدل شيئا فاذا لم يكن من المصنف فليكن له يا حنة بكل البدل لاصالة  
 ما فيها اذ في تحرير المولى في القول اما المصنف يكون البدل عليه اما الغائب فلا في المصنف  
 ثلث لغيره وان لم يكن البدل عليه وصار كغيره من اذ في الذي حجب المصنف في القول  
 المصنف الى تحرير ماله وان لم يكن الذي عليه ايضا اذ في لم يرجع في القول في  
 حق المصنف وقوله الغائب فهو فلا يوجد في المصنف في المصنف فان حرره اي اعق  
 اذ في الغائب سقط على المصنف من البدل فان الغائب دخل في العقد مقصودا  
 فكان المولى بنفسه عليه وان لم يكن مطلقا في المولى المولى في الكتابة حيث لا يسقط  
 عن الامة شيئا من البدل بعينه لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا او  
 دخل في الكتابة تبعه وكذا اولادها المستحق وان حرر المولى المصنف المصنف  
 سقط حصة المصنف اذ في الغائب حصة حلالا والارثتنا المصنف اذ دخل في العقد مقصودا  
 بخلاف المولى المولى في الكتابة بحيث يبقى في المصنف والارثتنا اذ كانت كوتبت امة وطفلان

لها وقت فأي أدبي لم يرجع وعقوا لما مر في السند الأول ما

كتاب العبد المشترك أحد شرقي عبد الله للأخ بكبا به حصص أي حصص لأخر الف  
وقد أي فحق الألف ففصل ففصل بعضه فهو له في القاصص أن عجز الكتاب وقال  
هو كات رسا وما أدرك فهو بينهما فإن الكتابة عند عجز عجز فوالا لأن بكبا به مضيق  
أذا بكبا به أكثر القاصص أصل في المصنف والمقصود مشترك بينهما فيكون كذلك بعد العجز  
وعنه عجز فيكون الألفا مقصرا على نفسه وقايدته أن لم يأذن فله حق الضيق في الألف  
لا يفي ذلك لأنه لا يترك بالحق الذي للعبد ما لا له الله فيكون مضاف في نفسه على القاصص  
فيكون له ولو فحق كذا عجز مضيق أي القاصص كتابه الشرقي جات بولد فادعاء

أحداهم وطعن الآخر فادعاء عجزت أي لم ولد للألف كان أحدهما أدبي الولد فحق  
وهو تعظيم ملك فصار مضيق لم ولد لأن الكتابة لا تقبل النقل من ملك إلى ملك فمقتصر  
أصول الولد على نفسه كما في المدة المشتركة ولذا أدبي الآخر ولها الثاني صحت  
دعوة أيضا تعظيم ملك إذ العجز جعلت الكتابة مكان لم تكن وبين أن الأمه كلها أم  
ولد للألف لأن المانع من الانتقال هذا ولد وطعن سابق وحسن لا يرفع جهتها  
لأنه تمكيب لما استعمل الاستعداد ونصف عجزها لوطية جارية مشتركة في حق مشترك

عجزها بالتام لأنه وطعن لم ولد العجز حقيقة فله كمال العجز في حق الولد يعني الولد الثاني  
وهو أب له عجز في العجز لأنه حين وطعها كان ملكا فبما طعن أو ولد العجز كانت  
النسب منه وحرا بالجنه كالأفوق والتموضع عجز العجز لأن الكتابة ما أمست باقية  
فحق العجز لها لا اختصاصا بها فمهاو أم لها ولذا عجزت ترد إلى الولد لظهور

اختصاصه وإن دبر الثاني ولم يباهاها عجزت بطل التذرع لأنه لم يصادف أكثر ما عجزها  
فطاهر لأن المستولد فكلمها قبل العجز ولما عجز فله ما عجزت بين أنه يوجب من وقت  
الوطية فبين أنه متعلق بغيره والتذرع بعد أكثر عجز النسب فإنه عجز العجز  
كما مر به لم ولد لأن طاهر أنه تمكيب مشترك وكل الاستعداد والولد بلا حرا في دعوة  
عجزه لتمام المصحح وحسن ترك نصف عجزها لوطية جارية مشتركة ونصف بينهما ناد

تكميلها بالاستعداد وهو فكل العجز لأن حرها يعني أن كانا كباهاها حرها أحد  
غيا فجزت من الحر نصف منها تركه ورجع النظام بغيرها عجزه وعجزها يرجع  
وهذا يعني كما مر أن كانت لأخر من العجز يرجع عجزها عجزها عبد جليل دبره  
أحداهم حر الآخر وعسا أي حره أحداهم دبره الآخر أعق لغيره أو استحق

فيها اي في المورثين او حتى تركه في الاول ففقد في ما اذا ادره له احد او لا فانه اذا  
 ورثه او لا فله تركه تعين او اعتاق حصته او الاستعلاء من العبد عند بيعه فاداه اعتاق  
 بنقله ولاية التصديق والاستعلاء واخذ به نقيب المدين فانه يعقوب او يبيع او يبيع  
 بغيره مدبر او في نصف قيمته فما او ثلثها كما قرء بالعراق لا يملك له لا يخل من ملك المالك  
 وفي الصورة الثانية وفي صورة العكس اذا حرر النول فلاحر الخيل والاشيت عند فلاحه  
 او بغيره بنقله ولاية التصديق بل ولاية الاعتاق او الاستعلاء فولاية الاعتاق والاستعلاء  
 ثابتة في المورثين والتعدين يختص بالاولى وعند ما ادره احد ما فاعتاق الاخر  
 باطل لان التدبير لا يجري عند ما يملكه نقيب صاحب التدبير يعني بغيره بغيره فقاموس  
 كان او موثر فانه ضمان فله فليخلف بالعارضة اليسار وان اعتقه احد ما فليخلف الاخر  
 باطل لان الاعتاق لا يجري عند ما يبيع نصف قيمته ان كان مورثا او يبيع العبد ان كان  
 محررا لان هذا امر في اعتاق بغيره باليسار يا  
كتاب النحر كتابات عن نحر النحر في البيع الطالع ثم سمي بالوقت فانه يجرى ثم سمي ما  
 يجرى فيه خلا بغيره فانه كان له مال سيعمل لم يجز له ان يملكه اي يملكه بغيره في ثلثة ايام  
 من الخاينين فاعلم انه ضرب لايامه اعدان كما هي في القطع ثم رجع وادرج في النقصا  
 والاي وان لم يكن له وجه سيعمل بغيره عند اعدان وعند له يفسد بالخروج في يتولى عليه  
 بغيره في قصصا اي صحيح الحكم ككتاب بطلب مولاه او فيج مولاه برضاه اي رجع له كتابت واني  
 لم يرضه العبد فلا بد من القضاء بالنسج فانه عقد لازم تام فلا بد من القضاء او الرضا كما  
 في الرجوع في القبة وفي بعض الروايات فيخرج المولى بالنسج ولا يشترط رضاه كما اذا اوجد  
 المورثي عياض القبة فانه يرد بالنسج كذا في اصحابه اعلم ان حكم كتابه انما سق ان يكون  
 له في حق النسج واعادة الى الرق من غير رضى العبد والعبد ان يبيع في الجانيه والفا  
 بغير رضاه المولى كذا في العمادة وعاد رقه لانفسه ككتاب ومالية يرد من الكتاب مولاه  
 اذا ظهر ان كسبه عمن وان مات عن وفاء لم يفسخ الكتاب وعند الشافعي يفسخ الموت  
 المثل ونحن نقول تستند الحرة الى ماض الموت وقبض بولده منه وحكم بولته حره والارث  
 منه وعقوبه بولده ولو اية كتابته او شرههم حلا كتابته او كتب هو واد صغر الوبر او  
 اي كتابته واحدة فان كلاسهم تبعه في كتابته وبقيته عفو او ان لم يتركه فاني ولد  
 في كتابته سعي على بغيره وباداه حكم بغيره اي في بولته وبغيره اي عفو المولى  
 لانه داخل في كتابته وكسبه فليخلف في الاول وصاد كما اذا ترك وفاء ترك ولو شره فيها

كتاب النحر  
 في البيع الطالع

اي في كتابه ادي الولد البطل حالاً اورد رايها عدله وعندها يؤيد لي لجهل اعتبار  
 بالمولود في الكتابة وله ان الاجل شغل في العقد قد دخل في حق من دخل تحت  
 العقد والمترى لم يدخل له لم يصف اليه العقد ولا سري حكم اليه لا نصاً لا بظاهر  
 المولود في الكتابة لانه متصل وقفاً فهو حكم اليه واذا دخل في حكم سري على غيره  
 ترك ولداً من حرة ودينياً بغير البطل فيجوز الولد وقيل - اي موجب لجنابة ولا فائدة  
 انه لم يكن بغير الابية لان هذا القضاء مقرراً في الكتابة لا ينافي في حق الولد بحوالي الام  
 في اجاب العقل عليهم لكن بيان وجه التحليل ان يصح في حق الولد ان يولي الاب والاب والاب  
 ما يقر حكمه ليكون بغير او لا يقال ودينياً لانه ان كان هتياً لا ينافي القضاء بالالحاق  
 بالام لان كان الوفاء في الحال وان اختم قوم امه واية في ثلاثة فقيهي بل قوم امه  
 في غير لان سري القضاء يكونه ولا الولد لولي الام ان الاب مات وتبعاً واستسبح  
 الكتابة فيكون القضاء في محله في عقد ينسخ الكتابة طاب لمولاه صدقة او ادها  
 اليه مخير بين ان مولاه اذا لم يكن له مهر في الصدقة تكون كانت او غيرها خد  
 ابحاث الزكوة مثلاً تكون من المصارف واداه الي المولي من بدل الكتابة لم يخرج من  
 ان المولي احد الزكوة عتياً ومع ذلك يجب له لانه اخذ عوضاً عن العتق زمان  
 الاخذ والعهد قد اخذ صدقة ومن لا حول المخرج ان بذلك الكتاب لم يقدم بدل  
 الفرائض اخذاً من قولهم لبربر في كل صدقة ولنا هذه جني الكفاية او جنابات  
 خطأ كان عليه حالاً اي في الكتاب في كسبنا على مولاه لان الكفاية مملوك للمولي رقة  
 واما حريراً ومرفاً جناً اعتباراً انه مملوك رقة يكون موجب جنابة عليه للمولي واعتبار  
 انه حرير وكسب يجب ان يكون موجب جنابة عليه لا في المولي فجعل موجب جنابة في كسبه  
 صحيح يكون موجب جنابة عليها لان لها حقاً في كسبه وقد تعدد دفعه بسبب الكتابة  
 وفي حقها موجب الفدية في مالها الاقل من قيمة ومن الارش لان الكتاب عبد لكل تعدد  
 دفعه بسبب الكتابة ولو كان مملوك الذبح يقتل للمولي بدفعه وان كان الارش اكثر  
 من قيمة العبد فاذا تعدد دفعه يقتل بدفعه كما في المدرسة ان تكررت قبل  
 القضاء لزم منه فدية واحدة ولو جني فقيهي عليه لم يجز اخذاً يقتضيه عليه بقية اخرى لان  
 جنابة الكتاب لا يقر ديناً الا بالقضاء او الصلح لو ايسر على الذبح بان يمتنع او  
 يموت فيوقف وجوب الفدية على ما يوجب توكيدها باحد الاشياء الثلاثة التي يجازيها  
 خطأ لزمه في كسبه يولي لولي الكتاب كفاية خطأ لزمه وحكم بقاءه لان جنابة

سبعة في كـ وهو الحق بالكسب فنفذ اقرار كل واحد له المالك عليه حتى يحضر بطلت كذا  
 القاعدية حتى عند كسبه مولاه جاهدتها بجنايته فنفذ اقراره على كتابه ادم بعضه اي  
 موجب جنايته فنفذ وضع المولى العبد المولى في الجناية او فدية له الموجب الجناية  
 العبد في الاصل ولم يكن عالما بالجناية حتى يبرح محاراً للعبد لكن الكفاية مانعة  
 للدفوع فاذا ازال المانع عاد الحكم الا جازاً وان قيل به عليه حال كونه كاتباً فنفذ  
 عند انتقال المولى من رقبته الي رقبته بالعتق لا تنسخ اي الكتابة موت مولاه لانها  
 سبب الحرية وسبب حق المراء حقه وروايتي البدل الي ورثته على حقوقه لانه اسحق  
 الحرية على هذا الوجه والسبب انعقد كذلك فيبقى بعد العتق ولا يخرج من الورثة  
 في العتق في الاستعفاء وان اعنف بعضهم لا يمتنع لانه لم يملكه فان الكتاب لا يملك به  
 من اسباب الملك والوراثه منها وان عتقه عتق بمحاراة القياس ان لا يمتنع  
 وجه الاحتجاج انه يجعل ابراه عن بدله الكتابة فانه حقه وقد جرى فيه الارش  
 فيكون الاتفاق منهم ابراه اقتضاء او اقرار بالاستعفاء منه فيبرأ منه فيعتق  
 كما اذا ابراه المولى عن بدله الكتابة كذا وشرط ان يعتقه في مجلس واحد حتى لو  
 اعفوه منفرداً لم يمتنع وقيل يعتق اذا اعنف الباقون ما لم يرجع الاول  
 تحت اي كتاب امة طلعتها تسعين لمحضته حرية خلطه ملكهاه فخلد اي لا يجوز له  
 ان يملكها حتى تنكح نكاحاً زوجاً غيره اي يملكها بغير نكاح فلا يخلد حتى تنكح  
 زوجاً غيره فان اضرجهما تحول في العقد الصحيح بشرط الرجوع بين حديثي العتق  
 كما نورد في موضع كتاب **الولاء** هو لغة من المولى بجهة القرب

وشرها قرابة حكمة حاصلة من العتق او الموالاة الاولى اي الولاء الحاصل من العتق  
 يكون لعق غير حر يبيع في العتق حر يبيع في الحرب جرد لاولاده عليه حتى لو  
 فرجوا اليها مسلمين لا يرثه خلافاً لابي يوسف كن في الكتاب وقال الزبيدي الذي يوصف  
 يوارثون بالولاء كالمسلمين لانه احداثاً الاثني ولو يدر او كتاب او ابلا ابي  
 جعله لامة ولم ولد او مكره سبب اي بان يملك قريبه فان كلاً منها اتفاق يثبت بالولاء  
 فلو عدم الولاء لم يكن عتق وان شرط عدمه يبيع ولو ائق المولى جرد وشرط ان لا يرثه  
 ونورد ذلك في كتابه بالشرع في الاستيلاء كان الرضا لغو لكونه مخالفاً للحكم الشرعي فيه كما  
 في النسب اذا شرط ان لا يرثه ولو رد بان الولاء بالتميز او الاستيلاء كيف يكون المولى  
 ولم الولد للغير اماً يعتقدان بعد موت المولى واجيب بان صورته ان يرث المولى

على كتابه ان يشرع في الميراث



وبالحق بذل الحرب حتى يحكم بعقوبته وأمه لو لم جاء سلا حاتم مدبره ولم ولد فاني لا  
 له والاحسن ان يقال المراد ان ثبوت الولاء للعبيد انما يكون سبب ثبوت الولاء  
 قائم للسقوط له أو لا العبد سبب العتق منه ثم يبركه منه في عصبته أعتق أمه زوجها  
 ابن الغيرة العتق احسن من عبادة الوفاة زوجها في قولك لعل من نصف حول  
 ولد له الولد لا ينقل عنه يعني اذا اخرج عبد رجل أمه لاخر فاعتق مولاه أمه  
 أمه لا يملك من العبد عتقت وعتق جملها وولد له المولود في الام لا ينقل عنه اي  
 لا يملك من نصف الام فصد لا يملك من نصفها فيقول الا عتق فصد لا يملك من نصفها في حكم  
 العتق كتحصيل واحد حيث يجوز العتق به بالعتق فلا ينقل ولا يولد عنه فادري ان كان  
 اد اولئك لا قبل من سنة اشهد من وقت الاعتاق للعتق بقيام المولود وقت الاعتاق  
 وكذا اولدت ولدين احدهما لا قبل منه اي من نصف حول من وقت الاعتاق  
 والاخر كما كثرته وسما اي بين الولدين اقل من الاول اي اقل من اقل من المولود فيقول  
 من نصف حول لانا يشترط ان الاول كان موجودا وقت العتق ويشترط ان يكون  
 حيا في زمانه لانه لا يملك من نصفها فاذ انما اول الاعتاق الاول تناول  
 الاخر ايضا فزعم فصار من نصفها والمولود لا ينقل عنه اي لا يولد ولا يولد  
 عنه لانه لا يملك من سنة اشهد قولنا في ولد الولد لمولاه لانه عتق بها  
 للام لانها لا يملك من نصفها وقد تعدد جعله منها لابي لرقبته فان عتق الاب  
 جزوا لاه ابني فوجه لان الولاء بمنزلة النسب قال هم الولاء لحيه كحيه النسب لا  
 يباح ولا يوجب ولا يورث ثم النسب في الامه فكذلك الولاء والنسب في موالى الام  
 كانت لعدم لعلية لابي فزعم فاذ اصابها عتاد الولاء اليه عتق له مولاه فكل  
 معتقه سواء كان معتقها من العرب او غيرها فولدت ولدا هو لاه مولاه عتقها  
 وعتق ابوها حكمه حكمه لان النسب في الاب كما ان كان الاب عربيا يخلو ما  
 اذا كان الاب عبدا لانه عتق عنه وفي الزوال العتاق قوي معبر به حق الحكم حتى  
 اجبرت ككفاة فيه والنسب في حق العتق معتق لتغيرهم اسما بهم ولذا لا يفسد ككفاة  
 بالنسب بهم والصعب لا يفسد في العتق يخلو ما اذا كان الاب عربيا لان النسب العربي  
 قوي معبر به في حكم ككفاة والعقل ككفاة ما صرح به فاعتق من الولاء الام اذا كانت حرة  
 الاصل يعني عدم الرق في اصلها فاذ يولد لها ولد هو لاه ابها وان كان كذا ولعربا لاه  
 عليه مطلقا ولو عتق الولاء عليه لغوم الاب ويرث عتق الام وكعبه حلالا في يوسع

في العتق

في العتق

ما علم ان نطق حر الاصل من غير عدا القفا اية عبيد استحقاق من لم يجر عليه رفع رقب بل  
 تولد من معتقة بعد مخرج سنة استمر مخرج الحاج والوقوف او مخرج اصلها رقيق وكذا في  
 من ناكبوا في اصل رقيق اصله وان الولاء كما صرح به صاحب الهداية وغيره بنبي عيسى  
 روي في الكفر فلهذا قالوا لا يقبل الشهادة بالشامع في الولاء كما في الصنف ونحوه في حق ثبوت  
 وثبوت عيا الولد يكون من قبل الله كما تقرر ان الولد يبيع الله في الرق والحرة ولا يبري  
 منكر الاب الذي الولد فلا يكون ردا عن الولد الا من قبل مطلق الام وعصبته في حكمه فاذا لم يكن  
 في حاسب الام رقب فليس هو عيا الولد ولا وان النطق اذ كان قطعيا في مبيع وجب ان يجر  
 عليه الطاهر ان يجر له ولغيره وان النطق يجر في المعقضية والولايات الا عرفت هذه المقدمات  
 فما علم ان صاحب المذاهب ذكر فيه ان مذهبنا بثبوت الولاء ان ناكبوا الام حرة اصلية  
 فان كانت غلاما ناسدا ولها وان كان الاب متعلقا لما ذكرنا ان الولد يبيع الله في  
 الرق والحرة والولاية بعده عيانه وقد عرفت ان الولاء مبيع عيان رقب الكفر ونحو ذلك  
 بالواسطة ناكبوا الا من قبل الله فاذا كانت حرة الاصل بهذا المبيع لم يثبت عيا الولد  
 منكر لما يثبت عليه ولان المذاهب انما تنسخ ريشة الذي انسابا بوجه في شرح الكفا  
 وكلام صاحب النجاشي في محقق النجاشي وكلام الشيخ ابو محمد مسعود بن طاهر في محققه  
 المشتمل على مسعودي وكلام فيما اختلف في الفرائض وسماء ما كافي واما ما قال في المنيحة  
 الولد وان علق حر الاصل ما ان كانت امه حرة اصلية او عارية فيجوز ان يثبت عليه  
 خلافا اما الولاء لغيره الاب ولغيره الام ثم قال ان كان الاب حر الاصل لا ولان لغيره  
 الاب وكذا اذا كانت الام حرة الاصل لا ولان لغيره الام لان حر الاصل لم يجر عليه عني  
 فالجواب من ظاهره ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقا كان ان يثبت عيانه ولها الولاء  
 وليس كذلك بل مراده بالحرة الناصية جهتها الحرة الصكية بالمبيع الاول بقرينة انه جعل  
 الولد للموكل من حرة عارية في بيع المصنفه محررا الاصل في جعل الحرة الصكية مقابلة  
 للعارية فانه تعالى بين وبين مطلق من الحرة قصود كون الولاء لغيره الاصل  
 لم يكن في سبب الابدق والولد ولد من معتقة او من ولد من معتقة ونحوه  
 كون الحرة لغيره الام ما اذا كان الاب بتعلقا حر الاصل تزوج معتقة انسانا  
 او من ولد من معتقة فان ولادته الولد في الاول لغيره الام اتفاقا وفي الثاني لغيره  
 الام عند البيع وهو في الاصل ان الابوي اذ كان حرة اصلية بالبيع الثاني  
 فلا ولادته عيا الولد وان كانا معتقين او في اصلها عتيق فالولاية لغيره الام ولان

فان كان الاس معتقاً او في اصله حق و الام حرة الاصل بل ان كان في سوا كانت عبيداً  
او لولاء ولا على الحد لقوم الاس واذ كانت الام معتقة و الاس حر الاصل بل ان كان العتيق  
فان كان عربياً فلا ولا على الحد لقوم الاباء و ان كان غير عربي معتق او حر و هو  
يكون لقوم الام عليه ولا خلاف الا في بعض وجهات فلو كان ذكرنا هاتين رسالتنا  
المعقولة في الولاء فمن ارادها ظاهراً جمع في المعتق عصبه اي شخص ياخذ ما يقع من  
صاحب ان يرضي ذلك الحال عند عدمه اخبرنا عن العصب النسبية و هي ما تفرقة علم  
الفرق بين اما عصبه نفسه اي ذكر لا فرق له ولا يلد خل في نسبه الي الميت اني ولما  
بغيره و هي اني يصعب تذكر ولما جمع غيره كالنكاح لاب ولم اولاد بغير عصب  
مع النسب وتعلم بقوم على المعتق و قد منعت العصب بما ذكره في الرحم و هو من لا يرضى له  
و يدخل في نسبه الي الميت اني فان مات السيد ثم المعتق فارتد لا قرب عصبه  
سيد اي مات السيد ثم المعتق ولا وارث له من النسب فارتد لا قرب عصبه سيد  
على الترتيب المعروف و ثبت به اي بالولاء العقل و هو من العاقل و سبيله في العاقل  
كتاب العاقل و ولاية الخلق و قد مر في كتابنا آراءهم في هذا و لا ميت و برهن كل  
منها ان اعتق بغير بالولاء و لم يثبت على الخوان اشترطوا به كايه ككفر في الحنية  
لاولاء النساء الا ما عتق كافي الحديث و هو قد علم ليس النساء من الولاء الا ما  
اعتقن او اعتق من اعتقن او كما ثبت او كما ثبت من او دبر او دبر من و دبر  
او جرد و اعتقن او اعتق من اعتقن اي ليس النساء من الولاء الا ولاد من  
اعتقن او ولاد من اعتق من اعتقن و اما ولاد الذمير فقد عرفت بيانها بالوجهين  
و عرفت ايضا مسئلة جرد الولاء التي في الولاء الحاصل من الولاء اذا ولى حر مكلف  
اي عاقل بالغ قديماً لان عقد المولاة يفرق ما بين النفع والعقل لان في الجاهل  
الارث والعقل فلا يبيع بدون ذلك الا بالاذن كاياسة بجهول النسب قيد  
به لان من عرف نسبه للجور ان يولي غيره غير عتق قيد به لان تناصر العرب بانها  
فان عتق عن الولاء او ولى صبي عاقل قيد به لانه اذا لم يعقل لم يعتق ثم هو اصل  
بأن ابيه او وصيه لان الجيم من اهل ان ثبت له ولاد العتاقة اذا ثبت سببه  
بان مكفر به او كاتب ابوه او وصيه هذه و عتق كان ولاداً للبيح فجاز ان يثبت  
له ولاد المولاة اذا اصد عنه عقدها بالاذن او ولى العبد بادن سيد فانه يكون  
وكيلاً من سيد العقد للمولاة لغير منقول و الذي يمان بانه منقول و الذي يمان

بل

العقد المولاة اي مات الاسفل ورثه الاصيل يعقل عنه اي ان جبه الاسفل عنه على  
انما يسمي سواء اسلم الاسفل في برة اي يد الاصيل اولاً فان ما وقع في عانة حتى التولية  
من ذكر الاسلام في برة حتى اخرج عجز الغالب وهو ليس شرط صحيح هذا العقد خلافاً  
لما في عقول علماء دار الشريعة في الاولين اي في المكنون والبيع للعاقل لان كلاهما اهل  
لدار الشريعة والارث اهل المال والسيد في الاخير اي العبد لانه ليس باهل لها بل وكبر عن اهل  
المال ولو شرط اي ولقاء المولاة من الجاهلين يجوز ان اذ لا مانع من صحة العقد  
ولقاء العتاقة حيث ثابت ان الاصيل واخر مولى المولاة عن ذي الرحم لان المولاة  
عقدتها فلا يلزم غيرها ودونهم وارت غرضها فلا يمكن اطلاق الاسفل العقول عنه  
اي غيره اي يجوز للاصل ان يقول ولقاء عن الاصيل في عجزه ما لم يعقل عنه فانه اذا  
يعقل عن الاصل ليس له ان يقول ولقاء لتعلق حق العتق او عن ولقاء ما يباح  
المولاة شخص واحد ولا على البراء عنه اي عن ولقاء الاسفل محمد بنه اي الاصيل قال  
في المحمدية لا يباح ان يترأ عن ولقاء لعدم اللزوم لان الله يشترط ان يكون محمد بنه  
ما في عجزه ولو كبر فقد اختلف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير محمد بنه الاول لانه في  
حكم مرنه القول الحكمي في الوكالة المتعلق بالوالي احدى لان ولقاء العتاقة لانه لا يجوز  
العتق وانت امرأة اي عقدت عقد ولقاء المولاة مع شخص فولدت بمحمد بنه  
اي ولدنا يعرف له اب نفي هذا العقد وشبهها ولدها ويبرأ مولد ذكر شخص كذا  
اقرت به اي عقد المولاة او اشتاها وهو اي ولقاء ان ولدها المجهول النسب  
سماها فاصحح ايضا وشبهها ولدها محمد بنه وقال لا يشبهها لان الام لا ولقاء  
لها في ماله فانه لا يكون لها في ماله ولان المولاة كالتب وهو نفع محض في  
حق صغير لا يدرى له اب فملكه الام كقبول العتق قال في المحيط والى ذي سبيل او نسب  
جان وهو مولاه لانه يجوز ان يكون للذي يملكه ولقاء العتاقة ذكر ولد المولاة  
وان اسلم على يدي حربي وولاه هل يصح لم يذكر في كتابه حلف قبل ايج  
لانه يجوز ان يكون لحي ولقاء العتاقة على اسم ذكر اولاء المولاة كاي الذي وقيل لا  
يصح لان في عقد المولاة مع لحي تاسر لحي ومولاة وقد فيها عن خلاف الذي  
الحق له لما حرم منكر لان الدار لزم لولاءه وقد قور ان اختلاف الذين سابع من  
الارث منهم ان ان يقال معناه ان سبب الارث ثبت في ذلك الوقت ولكن لا يغير  
ما اذا ما حالوا فاذا زال المانع يعود الموقوف كان كثر العتق او صاحب

# اليمين

اليمين ما ينجز باليمين فاذ ان لم ينجز لم يجرى

ذكرها عقيب الصلوات لمساستها في عدم تأثير الحول والاكراه في اليمين لغة القوة والقدرة  
 لقوله عز وجل لا تعجلوا عليه يا ايها الذين آمنوا فانه انما ينزل اليكم بالحيث يشاء ولا تعلمون  
 صديق الجليل ما انزلنا من قبله فقلت فكذا ان لم يفعل فكذا او الله اعلم كذا او اني افعل كذا  
 عزم الخائف على الفعل او التمسك وهذا ليس بيمين وصعد ان سمي بها عند اللطم  
 لحصول معنى اليمين به وهو الجور او التمسك والتعزم من القسم الاول ثلثة ابي اليمين التي  
 اخرجها الشيخ ورث عليها الاكلام ثلثة انواع والاولى التي هي اكثر منها كاليمين هي  
 الفعل لما في صافه والمراد بترتب الاكلام عليها ترتيب المواخذة الاخرى في علم  
 النفوس وعونها على النفوذ والكفارة في المستعصية لهذا اليمين النفوس سميت  
 لانها نفوس صاحبها في الدنيا وفي الآخرة في العقوبة في حلف على كذا  
 يعلم كذا في علمه ولو لم يعلم وظن صدقه يكون نفوسا في كونه ما فعلت كذا علما  
 بصدقه والله ما في دين علما بجلاله والله عز وجل علما بانة غيره المشهود  
 في عبادة النعم ان النفوس حلف على فعل او ترك ما في كذا بيمين او قد مر في شرح  
 الحديث وانه فيهم ان ذكر الفعل في اليمين ليس بيمين بل هو بناء على الغالب وانه  
 المشايعين الاخيرين اشار الى هذا فلاحاجة الى تكلف اربعة صدق اربعة حيث  
 يقال فان قلت اذا قيل والله ان هذا امر كذا فيحتمل ان يقال هذا الحلف على الفعل  
 قلت فيقول كذا كان او يكون ان اراد في الزمان لما في اليمين او المستعمل على ان  
 اعتبار الحال والمستقبل في هذا الحلف بالمثل لتعيين ارادة الحالف فذكره وبن  
 حكم النفوس بقوله ويأثم بها اي الحلف نفوذ عم من حلف كذا باخذ النار كذا  
 اليمين النفوس سميت لانها لا يميز بها فان النفوس اسم لما لا يميز يقال نفعا اذا ان  
 نبش لا فائدة فيه في حلفه كذا بان فعله صادقا كما اذا حلف ان في هذا يكون ماء  
 بناء على انه كذا لم يربح ولم يعرفه وبين حكمه نفوذ ويرجي عقوبة فان قيل  
 ما معنى تعليق المواخذة بالرجاء وقد قال الله لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم  
 فها نحن لا نكفي في ترك المواخذة في اللغو لئلا يكون في النعم والافاء التكرار في كون  
 الصورة اي ذكرها النفوس فان النفوس عند الشافعي ان يجري على لسانه بلا قصد  
 سواء كان في الماهية او اللفظ بان قصد التمسك بيمين على لسانه اليمين مثلاً وثالث  
 اليمين المستعصية في حلفه على شيء است في المستقبل فلو كان او تركه قال هدر الزينة

فان قلت للعلم كائنه في الماضي والآتي يكون على المثال ايضا فليذكر وهو من اقسام  
العلم قلت انما يذكر شيء دقيق وهو ان العلم كيمثل الآتي النفس فيعرفه بالاشارة  
فلا تجار للعلم برهان المثال او يحصل في النفس ويعرفه بالاشارة فاذ لم يتغير بالاشارة  
لاستعداد اليقين وبيان المثال صار ماضيا بالنسبة الى زمان اعتقاد اليقين فاذ الاول كثر لابد  
من الكتابة قبل استاده العلم والاول سوي الكتب فليذكر من الكتابة بعد الرابع من العلم بقي  
الزمان الذي مر استاده العلم الي احره فليذكر ان المثال يحسب للعرف وعلومه بالنسبة  
الي الرابع وهو ان اعتقاد اليقين فيكون للعلم عليه العلم في الماضي فليذكر ان العلم  
لا ما يورثه من كون العلم على المثال فهو في الحقيقة معلوم في الماضي ولا يوجد للعلم على  
المثال حقيقة وذلك ما يذكره ويثبت ان المثال للعلم في الماضي والمستقبل فليذكر في  
ان يستعمل بعد من الحقيقة اولا من اواخر الماضي ولولم المستقبل جزا استادهما  
بحسب العرف فيقال ان زيد اذا احيا في حال الصلوة ما دام صلياً واذ كتب فهو  
في حال الكتابة ما دام كاتباً فاذ اقول ان يدعي كذا في كتابه وانه ان كاتب يكون في حال المثال  
بما مؤنة ولا يمكن اجتماع ما صيغ في السؤال بالعلم الصواب في الجواب ان يقال لا وجه  
لخلافه ما قال اولا ان مطلق اليقين اكثر من الثالث فليذكر في حكم المتقدمة بقوله  
وكيف فهم اي في هذا القسم فقط اي دون الاولين لقوله في كل واحد حكم ما عرفت  
الايمان فكيف ان الآتي والمراد به اليقين على المستقبل فليذكر في العلم والحقول ايما حكم  
ولا يتصور لفظ عن الحث والمكر الآتي المستقل ان حث للمالك وقوله فقط  
اشارة الى خلاف ان يقع في النفس فاذ الكفران يجب بهما البضاعة واما ان المثال  
مكرها او نسباً اي مخطا كما اذا اراد ان يقول اسقى الماء فقال وانه لا يشرب الماء  
وقيل اهداهما في النقطة بان قيل اننا نأثنا فقال بلي والله عرفت احد المصنفين  
واما وجهها الكفران لفظه عم ثلث جدهن جد وحر لهن جد الخاضع والظواهر  
ويبين في اليقين او لم يثبت اي يجب الكفران في المتقدمة سواء كان الاكراه او النسيان  
في اليقين او لم يثبت لان الفعل الحقيقي لا يورث الاكراه والنسيان وكذا الاعتناء والحقول  
فيجب الكفران بلحق كيف مكان القسم بانه او باسم آخر من اسما في كذا كذا  
والرجم والحقول وجميع اسامي الله في ذلك سواء تعارف الناس للعلم به  
اولا هو الظاهر من مذهب المحققين وهو ان العلم هو العلم وقال بعضهم كل اسم لا يورث بعينه  
الله تعالى كانه والحقول لا يورث وما يورث بعينه كالحكيم والعالم والتقار فان



ان كان جاهلا اعتقد انه كفر في المأخوذ المستعمل له اذا اقدم عليه من الفعل فعليه ان يكفر  
 - وقد روي بالكفر وسوكتي حودم تحدي قسم له لئلا لاحقا لان الكفر به لا يثبت  
 او حودم معناه اعمل هذا لا محالة فلا يكون يمينا او نكاحا ولا يكون يمينا ولا حودم معناه  
 لا يكون يمينا عند ادع وجوه حودم او عن الوصية فان الحق اذا اصبغ الي الله تعالى  
 براد - طاعة الله اذا انقضت الحقة كما ورد في الحديث فيكون يمينا غير الله والحرمة اذا  
 لا يخلع بها عرا وسوكتي حودم تحدي قبل لا يكون يمينا - وعد او يقول سوكتي  
 حودم بطلان رت فانه امسا لا يكون يمينا لعدم التعارف وقوله او اشارة الى ان لفظة  
 بانه العارسة في عبارة الوقاية كان او غير محجوز قدس وان بعد فعل عصب  
 او سخط او لعنة او انا زاب او ساق او شارب حمرا او كبر الربا فان كل اسمها لا  
 يكون يمينا له دعاء على نفسه ولا يتعلق ذلك بشرط ولا في غير متعارف وحروقه اي  
 حرق القسم الاول هو الله والياء هو بالله والياء هو تائه لان كل اسمها معهود في  
 النجاسات ومذكور في القرآن وقد تكرر الحروف فيكون حادقا كما لا يبعد فان مرادة الحرف  
 حدي حودم لا يمان ثم قيل ينصب برع الطاهر وقيل ينصب ليدل على التحذوف  
 ثم لما فرغ من بيان موجب اليمين شرع في بيان موانعها وهو كونه كلها موانعها عند  
 الاغتناب لان اليمين لم تشرع لكفارة بل تغلب اليها عند الانقضاء بالحنث فقال وكفارة  
 الاغتناب بقية او اطعم عشرة مساكين كما هو في الطهارة وقد بيناها في او كسوهم  
 بحيث يكون كل من تلك العشرة ثوب يستمرهامة بونه فلم يجر السراويل لانه لا يسهل  
 عريان في العرج هو المحجوز الذي عن اليمين واليمين سوف لا يمان في عن محمد ان ادناها  
 ما يجوز فيه الصلوة فان عجز عنها الى عن الاشياء الثلاثة وقت الاداء اي وقت ارادة  
 الاداء صام ثلاثة ايام ولا والاصل فيه فلهذا كفارة اطعام عشرة مساكين الآية ولم  
 يكفر قبل حنث يعني لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث وقال الشافعي يجوز اذا كانت  
 بالمال لا فلهذا ادائها بعد السب وهو اليمين لا يمان انصاف الي اليمين يقال كفارة اليمين  
 والاغتنافه قبل السبب والاداء بعد السبب جائز اتفاقا فاشبه التكفير بعد طرح قبل  
 الحنث ولذا ان الكفارة تستر الجناية والجناية حيث لا فلهذا تحصل بعد كفارة اسم الله تعالى  
 بالحنث فيكون هو السبب دون اليمين لذلك مرة السبب ان يكون معصيا الى الحكم  
 واليمين غير معصية الي الكفارة لا فلهذا تجب بعد مقصود الحنث واما اصبغ اليها الاها  
 تجب نكاح بعد اليمين كما انصاف الكفارة الى الصوم بخلاف طهرج لانه معصية لا للو

ان كان جاهلا اعتقد انه كفر في المأخوذ المستعمل له اذا اقدم عليه من الفعل فعليه ان يكفر



حلف على معصية كعدم الكلام مع ايسر ترك الصلوة ونحو مقت وكفر اي يسيئ اليه  
 ويكون نقضه من من حلف على غير ما يري عزها غير منها فبالت الذي هو جرم لا يكفر  
 يجب تكافؤ في حلف كافر وان حلف مسلم لانه ليس اهلا لليمين لا ينافي عقد النكاح  
 والكفوت في العقيم ولا اهلا للكتابة لا ينافي عبادة وان ينعها مع العقوبة من حرم  
 ملك لا يحرم اي من حرم على نفسه شيئا مما يحكم لم يجر اياه عليه وان استباحه اي حاصل  
 معاملة اذ يباح كقوله وقال الشافعي لا كفارة عليه لانه ليس بينه وبين الله والجوارح  
 لان تحريم الخصال قبل المشرع واليه من عقد مزرعة فلا ينعقد بلفظ حلف المشرع  
 كعكس وهو تحريم الخمر ولما قيل نعم يا ايها الله لم يحرم لي قوله تحريم الله لكم تحريم  
 ثم قيل نعم النبي عليه السلام العمل بما احب وقيل نعم مائة عاقبة والمكره لا يكون  
 كما هو كذا الثاني لان العبرة لعدم التعلق بالخصوص السبب كقول الرجل  
 لا اكل لحم من هذا الطعام والشراب الا ان يوكى غير ذلك الفاس ان يحث عقوب  
 فواضح لما شره فعلا مبدا هو التمسك وكفى كاذبا اليه زور وجه الخطا ان التصور  
 وهو البر لا يحيل مع اعتبار العموم ولا استقام اعتبار بعرض اليه الطعام والشراب  
 والقوي على سبوت امراته بلاية فحيلة ان سئل في كذا قوله حلال برهني حرم العبد  
 لحقها المذموم اذا كان له اصل في الفروض لزم الناذر كالصوم والصلوة والصدقة والاعمال  
 وسلا اصل له في الفروض فلا يلزم الناذر كعبادة المربوب وشيخ الجارة ودخول  
 المسجد وبناء المسطرة والرباط والسقاية ونحوها هو اصل العمل في نذر مطلقا بخلاف  
 على عموم حد الشرع مطلقا بشرط يريده نحو ما كان ان قدم غايبي فوجد اي الشرط  
 وفي اي عليه الوفاء في صورتين لقوله نعم من نذر شيئا ففعله الوفاء بما سعى او  
 نذر معلقا بما لا يشترط لا يريده كان زنت حيلة كذا في او كفرة به ينفذ معناه ان علق  
 نذره بشرط لا يريده بشئ كما لا يشترط ففعلت بخلافه وبين الوفاء على النذر  
 وهو قول الشافعي في الجديد وفيه ان ابا حنيفة رجح الله قبل مائة ايام وبه  
 كان يفيق لاسم ثم لا ياله الرخصي ويخبر من كمال الفقهاء وذلك لانه كلامه نذر  
 بظاهرة بين عتاه لانه قد بدد المنع عن ايجاد الشرط فيعمل اليه اي التحسين ساء  
 خلافه اذا علق بشرط لا يريده بشئ لان معي اليقين وهو قصد المنع غير وجوده فيه  
 لان قصد المصلح الرجعي فيما جعله شرطا لا قصد الشرعية لقوله ان كان الشرط حراما لم يكن  
 زنت مثلا ينبغي ان لا يخفى لان التحريم يتحقق والحرام لا يجب التحسين اقل ليس

الموجب للتحسين هو الحرام بالوجود دليل التحسين لان القسط لما كان نذرا سره وبعينه  
 وجه لزم ان يعمل بتحسين الوجهين ولم يكن اهدار لحد من ان يتخير الموجب للتحسين  
 بتفريقه فذهبوا واستقيم نذر بعقوبة رقية يملكها وفيها والائام ولا يجبره العاقبة بعينه  
 نوقال انه على ان اعقوب هذه الرقية وهو يملكها عليه ان يفي ولو لم يفي بياضه ولكن لا  
 يجبره القاطن نذر لقرانه مكنه جاز الصرف الي قضاء غيره لان المقصود التقرب الي الله  
 به دفع حاجه الغير وانه مدخل في خصوصه فكان قال القضي وهو قول عمادنا الشافعي  
 وقال زواجر الا الصدق يملكه نذر بتصدق فخرجوا من اقسامه جزا فصدق بغيره لم يكن مما  
 سببا في عزه واداهم او تصدق بغيره جاز اما الاول فان خصوصه لم يكن لانه مدخل في دفع  
 الحاجة واما الثاني فان النذر اضع للغير قال ان يرتب من مخرج هذا تحت مشاة  
 لم يترس الا ان يقول فله على ان اذبحها فان للزوم ان يكون الا بالذبح والاول عليه الثاني  
 لا الاول نذر بصوم شهر بعينه لزم متساها كن اذا اخطى قضاءه ولا يلزم الاستقبال  
 بعينه لوقال الله تعالى ان احصوا شعرا من شعرا فاطرو فيه يوما قضاء واحد ولا يتقبل وان كان  
 في نذر متساها لان في الاستقبال في شهر بعينه لغو لانه متسايع الابلان وايضا لا يكره  
 الاستقبال لانه معين نذر بتصدق الف درهم من ماله وهو لا يملك الا ما له لزمه فقط وهو  
 الصحيح اذ يقال يملك لم يجز ان يذبح في الذبح وانما سبب الله فلا يجوز ان يكون مالي  
 في المسكين صدقة وليس له مال لا يجوز نذر ان يتصدق بهذه المائة يوم كذا اي فان مضى  
 ما في اخرى قبل ذكر اليوم على غير اخرها لما عرفت ان هذه الخصوصية لا تعبر بعد حصول دفع  
 حاجه الغير فان جاء مرد فسد ولا يابى له يلزمه كفارة يمين كذا في النوانل وحمل تحفظه  
 ان شاء الله بطل اي حلفه بعينه اذا حلف على فعل او تركه وقال بعده متصلا ان شاء الله  
 لا يجزى لما روي عن العباد لانه الثلاثة موقوفه من غير ان يحلف على يمين وقال في شك  
 الله فقد استثنى ومن استثنى فلا حلف عليه ولا كفارة لكن لا بد من الاستعانة لانه بعد  
 الاقتصار رجوعه ولا يصح الرجوع في الايمان وعن ابن جابر روي انه كفارة ان كان يجوز  
 الاستثناء المقتضى الي سنة اشهد نعمته وذكر بذكر ان استثنى اي اذا استثنى الاستثناء  
 المقتضى استثنى معه ولا قاله مشايخنا في تحقيق الامتناء المتفصل في الرجوع اليه وكذا  
 من الرجوع والا كذا وغيرها من ان تكون مدونة ولا يحتاج جح الي التحلل لان المطلق  
 يستثنى اذ انهم واما قوله تعالى واذا ذكر بذكر ان استثنى فمعناه اذا لم تذكر ان شاء الله  
 في اول كلامك فاذا ذكر في اخرى موصولا روي ان يحمل بن اسحق صاحب المعاني

كلامه في نذر الله نذر على ان يصدق  
 كلامه في نذر الله نذر على ان يصدق

كلامه في نذر الله نذر على ان يصدق

منه

منه

منه

كان عند المنصور وكان يقول عنه الغاضي وابو جريه انه كان حاضر قاراد  
ان يرمي الخليفة عليه فقال ان هذا الشيخ خالف جرك في الهتاء المفصل فقال  
له ابلغ من ذلك ان خالف جدي فقال ان هذا يريد ان يفسد عليك ملكك لانه اذا  
الهاء المفصل خالف في ما يقولك فيقولون ثم يخرجون ويستنون ثم يخرجون  
ولا يخرجون فقال ثم قلت وخبث على يدي من اخي واخيه من عذري يا

**حلف الفعل** لا اصل ان الالف المستعمل في الايمان مبنية على العرف عندنا وعند  
الشافعي على الحقيقة لا على الحقيقة ما نراه دون الجواز وهذا ما كثر على ما في كلام الله

حلف لا يدخل بيتا حيث يدخل صفة لان البيت اسم لطيف سقف من خضر حاشيت  
واحدة في البيت سواء كان حيطها من الاربعه او ثلثة وهذا المعنى موجود في اللغة  
انما ان مدخلها اسم فتناء لها اسم البيت فيكون يسكنها الا ان يوي ما سواها  
هو الصحيح احزان مما قيل انما حيث اذا كانت الصفة فالتحليل اربعة وهذا كما كانت  
صفة اهل كوة لا يدخل الكوة او سجودا وسبعة او كسبة وقدر مبان معناها  
لان البيت كالموضع ما بين البيت وهذه ليست كذلك وحليله لانها لم يكن البيت  
فيه وقيل حيث اذبيات من علة اقول هذا العقد لا يكون في كوة بيت بل لا بد من كون  
بنايت البيت كاسبق لا يقال اذا ابيت في علة كان بنايت البيت علة لان المدار  
ممنوعة اذ في باب ا و في البيت يكون على باب دار ولا يكون فوق بناء ولا كان على  
باب الدار يكون على المسكة ولا يكون بين الفناء حيث وفي الحلف ما لا يدخل دار لم تحت  
بداخله وفي هذه الدار حيث وان صارت محلا او بيت بعد الفناء دارا  
اخرى لان الدار اسم ظهر من العرش عند العرب والجمع يقال دار عامرة ودار غامرة  
وقد شهدت اشعار العرب ذلك البناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر هو وفي  
الغائب حجرة هذه عيانة القدية وتحققها ان مراد بالوصف ليس صفة مربية  
قابلة بحجر كالباشا والشيخ ح وحي وال مايتا والوايتا بل جوهر او بالجوهر  
اخر يزيد قيامه حسا كالادوية انتقامه عنه فالحال انتقامه من قوايت  
الوصف والقدر كما سبابة في اولي اليتيم ان له الله تعالى ان لا يكون ما يورث انتقامه  
ضررا لاهله والثاني ما يورث ذكره وهو جوهر او ما يورث الانتقام في الدنيا  
وصفا وما يورث الكيل في الكليات قدر اذا كانت الدار اسم العرش كان البناء  
وصفا كانت الدار مكره كانت عالبة معتر فيها النساء والام يوجد لم تحت ولذا

كانت حرة. كانت حاضرة فلا يجرى فيها الله ولا لم يوجد تحتها اوصفت هذا العلم ان ما  
حضر من صدر الشريعة هي انقباض الانوار في خلاف ظهور الاله في غير ما يجب  
كان في العلم انهم قالوا في ما يدخل هذه الانوار فدخلها سبعة من ان كانت ان اسم الانوار يطلق  
بالخبرة في هذه العلة فوجب الحث في ما يدخل وان يدخل دار اخرى لم يفرقهم بان الوصف  
في الحاضر هو فرق وانه لان معناه انه اوصف للشارع اليه بصفة مثل ما يتكلم هذا  
الشاب فكيف يتكلم بحيث لان الوصف بالشاب صار لغوا وفي قوله لا يدخل هذه الانوار  
او لا يدخل دار ابن الوصف فيكون لغوا في الحد كما في لغوا في الآخر ثم هذا المعنى  
يوجب الحث في ما يدخل هذه البيت وعوضه في ما يدخل بيتا من دخل سبعة ما هو لار  
البيت ووصف في لغوا في الشارح فذلك ان اسم البيت ينبغي ان لا يجرى في الشارح ثم قالوا  
في ما يدخل هذه الانوار فدخلها بعد ما بيت حاشا الله لا يثبت لانه لم يتق وان كان ما كان  
فاسد اما اوله فانه قوله هذه العلة فوجب في ناش من العلة عن قوله الهداية من ان  
الوصف في الحاضر لغوا وفي الغائب حذر واما ثانيا فانه قوله لان معناه انه لا يوصف  
الشارح اليه في ناش من العلة عن مع الوصف وقد قرآن البناء ووصف في الانوار كما مر  
في الهداية واما ثالث فانه قوله ثم هذا المعنى فيجب في غلط محض ناش من عدم التوبة  
عن البيت والانوار وايضا البيوت ليست بوصف البيت لانه كما مر في عبارة عن امرنا اي  
في الازل قائم بها والبيوت ليست كذلك بل هي هذه عبارة في بيان خلاف ذلك فانه  
نايد على الانوار اليه في عرفة واما ان ابعافه حاصل قوله في ما يدخل هذه الانوار في  
ان الانوار كانت حرة عن العروة كان ينبغي ان يثبت فيها ان اسمها ان جو  
العروة وهو فاسد لان الانوار يطلق في العروة الجردة واما عروة مع ما في غيرها من  
ان الانوار واما ما في غيرها من الانوار فانه لا يفرق فيها عروفا برون اسم الانوار عنه  
عرفا فلا يكون وان كان هذا التام لم يفرق في الفاظ الهداية وعبارة فضلا عن  
التأمل والتفكير في عبارة الهداية لم يفرق في العروة واليه المرجع والناظر كذا في  
في سطحه اذ انما يوجب الحث لانه السطح من الانوار لا يرى ان للعتك فبعد العتكة  
بالمرجع في سطح المسجد وقيل في عرفا للعتك كما جعلت الانوار مسجد او حاشا او  
يتناها او بيتا حيث لا يثبت لانه لم يتق وان لا يفرق اسم اخر عليه او دخلها بعد  
عدم التمام واما ما في اسم الانوار لا يعود وهدى البيت يعني ان الحث لا يدخل  
هذا البيت ودخل سبعة ما هو لم يثبت لانه اسم البيت فانه لا يثبت فيه في

٢

ببيت الشيطان و سقط السقف تحت لآيمات فهو السقف وصف فيه أو دخل بعد  
 ما بقي بيتا آخر لم يثبت اسمها لأن الاسم لم يبق بعد أن لا يلدنم أو حلف لا يدخل هذا  
 الدار فوقف في باب دار أو أطلق الباب كان خارجا لم يثبت لأن الباب لا يخرج الزاوية  
 فيها لم يكن الخارج من الدار أو حلف لا يسكنها في هذه الدار وهو ساكنها أو حلف  
 لا يلبس أو هذا الثوب وهو لا يسكنها أو حلف لا يسكنها في هذه الدار وهو ساكنها فاقطع  
 في التقيد من الدار في القول و ترفع الثوب في التالي و قوله عز وجل لا يثبت في اثبات ملائكة  
 في الدنيا فانه لا يثبت في شيء من الصور قال زكريا تحت لوجود الشرط وإن قل ولما كان  
 اليقين بعدد البر حيث يفتي منه زمان تحقيقه وإن ثبت على حاله من عدم تحت لأن هذه  
 الأفعال لها دولم يتجدد امتثالها في غير مرة يقال ركبت يوما ونسيت يوما كقول  
 النحوي إذا ناسيا دخلت يوما معي المنة والتوقيت وأن جان معي المنة ولو نسي  
 أن يركب القوس مثلا يصدق أنه لم يركبها فلا يثبت بالثبت أو حلف لا يدخلها وهو  
 فيه التمسك بها فانه لا يثبت بالنعوذ إلا بخروجهم ثم دخوله والعباس أن يثبت  
 بالنعوذ لأن المدلول لم يحكم إلا بدوله وجه الاستحسان أن الدخول لا دولم له فانه انفصال  
 من الخارج إلى الداخل وفيه لا يسكن هذه الدار أو أبيت أو التحلة فانه بدو مخرج  
 بأهله وجميع مناهجه لو بقي ولدحت هذا عند إيج وقال أبو يوسف يغير  
 نقل الأكل لأن نقل الكحل قد يتجدد وقال محمد بن علي نقل ما يغيره لا يتجدد لأنه ما  
 وراء ذكر ليس من السكينة قالوا هدا الحسن والرفق بالناس فقالوا المصير القدر  
 فانما يتوقع بهما نقل المتاع والفصل فانه لا يعد ساكن في الذي استقل به  
 فوفاة في الأول وحش لا يخرج أن حرج ما مرة لأن فعل المأمور مضاعف  
 في الأمر فصار كالأمر وأنه خرجت به وبدونه أي يرون الأمر بأن يكون عليه لا  
 أي لا يثبت لأن الفعل لم ينقل إليه لعدم الأمر ولو كان داعيا بالخروج لأن الاستغفار  
 يكون بالأمر لا بخروج ومثله لا يدخل أقساما وحكاما فاقسام ما يخرج ما مرة  
 وبما مرة أما كرها أو داعيا ولكم تحت في الأول وعدمه في الآخرين ولا يثبت في  
 قوله والله لا يخرج من داره إلا إلى جنازة إن خرج إليها ثم إلى امر آخر فإن  
 خرج لم يكن إلا إلى جنازة قال في الوقاية إن خرج إليها ثم إلى امر آخر كونه  
 من الخارج الأول لأنه يغيبه فخرج إلى عرجان فدخل المنصر وجئت لذا قلت  
 ثم إلى امر آخر كقول في الهداية خرج إليها ثم إلى امر آخر وحش

في لا يخرج الي مكة فخرج لها ورجع لوجود الخروج على قصد مكة وهو لا يخرج  
اي لا يخرج الي مكة فخرج لها ورجع لوجود الخروج على قصد مكة وهو لا يخرج  
يذهب الى مكة قيل هو كالتيان وقيل الخروج هو المخرج له عماره عن الزوال وحسب  
به ياتين مكة اي لو حلف ياتين مكة ولم يأتها جاز مات تحت يده اخرون من اهل الجاهلية  
لان النبي قبل ذلك خرج واليا من حج يحصل وحشة ياتينه عند ان استعاذ لى لم يات  
عند الامام مع جزم ما كان من لو سلطان ودين يستلطفه اي ان قال اردت الاستعاذة  
لحقيقة المقابلة لتعمل كما نقر في الكتب الكعامة صدق ويانه لا قضاء الا انما تطلق في  
امور استلطفه الاسباب والافات والنجى الآخر خذ في الظاهر حلف لا يدخل  
دار فلان يرد سبب السكينة بدلالة العادة ورجع ان الدار لا تعاري ولا تجبر  
لذا انما الى ساكنها ان السكينة قد يكون حقيقة وهي ظاهر وقد يكون دلالة بل يكون  
الدار مكانا فيمكن السكينة فيها بحيث بالوجه في دار يكون مكة الظاهر قد يكون هو  
ساكنها سواء كان غيره ساكنها فيها ولا قيام دليل السكينة العقلية وهو الملك  
صدق في الطائفة والطائفة تلك ذكرتم الامة ان غير لو كان ساكنها فيها لا  
يجب لا استعاذ لنفسه بفعل غيره او حلف لا يصح قربة في دار فلان حلف بدخولها  
مطلقا اي سواء كان زكيا او ماسيا حانيا او متعذرا فان المعنى الحقيقي حينما سمعوا اذا  
لو اضطلع ووصح قربة في الدار بحيث يكون باية جسد خارج الدار لا يقال  
في العرف ام وصح القدم في الدار فاذا جهر الحقيقة اريد معنى مجازي وهو الدخول  
مطلقا بقرينة الموقف وشرطه في لا يخرج الا ما في قول خرج ان لاء استه مرفع  
ومعناه لا يخرج خروجها الا خروجا بدني والكنة في سياق الخبر نعم فاذا اخرج  
منها بعض بعض ما عداه على العدم لآية قوله لا يخرج الا ان اذن لك فام  
يوجب لكل خرج اذا ما لا يمكن محم على حقيقة الاكتشاء لان الدار ليس من جسد  
الخروج فيخرج العاية لمناسبة بينهما وان العاية قصر لا ممداد المعيا وبيان لانتها  
لما ان الاكتشاء قصر للثبوت ومنه وبيان لانتها حكم وفي هذا القام مباحث كثيرة  
او دونه في رزق لرفات من ارادها في طلب ثم وشرطت في ان خرجت مثل ما  
اخرجت فقد خذ اي لو اردت المرأة الخروج مثلا فقال الخروج لي خرجت فانت  
طالق فجلست ساعة ثم خرجت لم تحت وهذا شيء عمن القوم نود ابو جهم  
بالظواهرها ووجهان مراد المتكلم الزم من ذلك الخروج عرفا وبني الايمان على

الحرف ونحو الخ في ان تعديت بعد قول الطالب تعال فتعدي معي قوله تعال  
مع قائم مقام مفعول خذ القدر يعني اذا اقلل زيد بكوا احسن تعدي معي فقال  
بكر ان تعديت فتعدي كما افرج الى منزله فتعدي لم تحت لان كلامه خرج مخرج  
الجواب فينتقل على السؤال فيصرف الى التعدي المدعو اليه وان هم اليوم وقال  
ان تعديت اليوم كبح في تحت مطلق التعدي فان زاد على هذا الجواب بمجرى  
مركب الماذون ليس بملواه في حق اليقين الا انه لم يستغرق دية ولو انه يعني ان حذف  
المركب دانه فانه مركب دانه بعد ما دون لم تحت عند ارجح ان كان عليه دين  
مستوفى لرفقه وكسبه لا يحتاج ليست لزيد وان لم يكن عليه دين مستوفى فان يوك  
بدانه زيد دانه الخاصة لم تحت وفي رواية في مركز يدسوا كانت خاصة او  
كانت لعدم الماذون لم تحت وقيل هو وسف تحت مطلقا اذا نوله وقال مجر تحت  
وان لم يوه يرد بالكل من المجرورة يعني له اقل لا كل من جرد المجر يرد ثم ان المعنى  
الطبيعي مجرور بمراد بعد التوقف عند ارجح في كل من خيره لم تحت عند  
وعند ما تحت وايضا وهذا الخلف مني على اختلاف احوال وهو ان السقط اذا كان  
له معنى حقيق مستمرا ومن مجازي متعارف فابوح برحمة الله في الحقيقة وهو السقط  
المجازي فلما عند هذا اكل بلفظ مجازي تحت باكله مطلقا علما معلوم ليجوز قيراد هذا  
المدح لما يتخذ من ان عبه غير يكون عادة فانصرف اليه ما يتخذ من حسن كمال او  
غيره قال في الوفاة ما كل حين اقول هو غير صحيح لان البناء متعلق بقوله بعيد  
واذا اعيد وجب ان لا يتناول غيره وبطلان ظاهر ولا يعني قول صدر الزعم  
اي باكل ما يتخذ منه كالحبس فيكون بل يظهر فساد لانه اذا اعيد معين يجب ان لا  
يعني الاطلاق فكيف يعني التغير في قدره فيتم قيراد بالشوا الثم لا البناء بخلافه ولما  
وبالطبع طريق الخ وبالمراعاة داس يكس في التباير ويباع في مصر لانها المتعارف  
وبالجم الخ البطن عند ارجح وعند ما يتناول ثم التمر ايضا والحل ما اعتاده  
للك والاعتادة اكثر البلدان جز الخطة والشعر ان كان في بعضها جز الارل  
والزيت معتاد ايضا بالفاكهة المتعارف وبالطبع والشمس لا العنب والزمان  
والطبخ والفتاة والمجاز عند ارجح وعنده العنب والزمان والطبخ فاكهة  
ويراد الخرب من ظهر الخرب وهو تناول الماء من موضعه بالغم في لطف لا يترس  
من دجلة فرب منها باناء لم تحت في يكره فيها كرها خفا فاعلم لا يفسد ما

أي بالمراد بالثبوت من جهة غير الترتيب بل بحسب الترتيب منه فإنه لا يخرج عنه بعد الاغتراف  
 بل منسوب إليه وهو الرطب لا يثبت في حلقه لا ياكل من هذا البسر ياكل رطباً ومنه  
 الرطب أو البسر ياكل ثم الاثر ان هذا صفات داعية الي اليقين فتعقد بها  
 تخالف ما لو حلف لا ياكل لحم هذا الخمر ولا ياكل هذا الصبي وهذا الشاب واكل بعد  
 ما صار كيتوا كيت بعد ما شاعى فانه يثبت لان ذلك الاوصاف غير داعية الي اليقين  
 لان الترخع امرنا بالخمر بخلاف الغفلة وموارد الصبيان وقد مر في كتابنا وغيره  
 ان الصفة في المعين فهو الا اذا كانت داعية الي اليقين كما في مثله الرطب اذا نما  
 ليحم الرطب لا الترخع لا يثبت في لا ياكل رطباً ياكل رطباً فانه ليس يسر الفرق بين  
 هذه المثلة وبين ما قبله ان صفة البسوت وصفة الرطبة وجعلنا في المعين  
 وكان متغير فوقع الصفة في المعين لغو ان يكون لغو لكنها لم تلغ كون الصفة  
 داعية الي اليقين وهما وجعلنا في المكود الصفة مجردة فوقع من هذا ان قول  
 صعد الزبيبة واحم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا البسر ياكل رطباً وبين  
 قولنا لا ياكل رطباً فاكل رطباً بناء على ان الرطب والبسر من اسماء الاجناس  
 فله اصدار رطباً صار داعية افعلي كما ينافي في لا يدخل مينا مع كونه مينا على كلامه  
 المرتبة في اول الباب مخالف كلام الهداية والحا في وغيرهما ان صفة البسوت و  
 الرطبة داعية الي اليقين فان اعتبر صفة البسوت ونحوها بناء على اعتبار كون  
 البسر ونحوه من اسماء الاجناس وان كان البسر ونحوه اسم جنس في الواقع عند  
 الاستعمال يثبت في لا ياكل لحم او شئ ياكل اليه لا ينافي في ذلك حيث لا يتعمل استعمال  
 اللحم والنعيم ولا يثبت في لا ياكل رطباً باشره كباشره ياكل رطباً لان الشراء  
 يصادق للونه والغلوب تابع ولو كان اليقين على الاكل يثبت لان الاكل صادق بشئ  
 فثبتا مكان كل واحد منهما مقصود او صار كما اذا حلف لا ياكل شئ الا ياكل رطباً  
 حلفه في انحاء شجرة اكلها يثبت في الاكل والشراء لما ذكر وحسب في لا ياكل رطباً  
 او بسراً او لا بسراً ياكل مذهب البسر المذهب بكسر اللام الذي اكثر بسراً شيئ منه  
 رطباً والرطب المذهب عليه انما حلف لانه اكل المخلوق عليه وزيادة في حلف  
 وحسب في لا ياكل لحم ياكل كبد او كرش لان شئ هذه الاشياء من الدم والغصص  
 باسم اخر لا للنفط كالراس والكرائج قال صاحب المحيط هذه في عرف اهل الكوفة  
 وفي عرفنا لا يثبت لا في لا تعد لحم ولا تستعمل استعمال اللحم او لحم خنزير او انسان

أي بالكلية والفاصل يثبت فانه  
 سمي في انشأته كما وجد الاستحسان  
 ان الشئ يجهز لان اللحم متولد  
 من الدم ولا دم له سكون في اشاء  
 ولا يثبت في لا ياكل لحم



فان كلامها لم حقيقة وذكر العتاة في انه لا يثبت وعليه القول يمكن ان يكون في كلامه ان ادم  
 ما يصطبح به كالخرد والمخرد والبيت في العلم واليقين واليقين يعني لو حلف لا يأنف  
 ولا يثبته ككاشي يصطبح بالخبر ادم وماله فها هذا عند ادم والبر يوسف  
 وقال محمد ما يوتر مع اليقين فهو ادم وهو يوتري عن ادم يوسف الغداة الكرامين  
 طلق البحر في القوم كذا العوف والغت الي نصف الليل لان ما بعد الزوال  
 يستغاث والمصور منه الي البحر لانه مأخوذ من البحر فاطلق على ما يوتر منه  
 في حلف لا تغدي ولا تنشي براد يلهن المعاني قال ان اكلت او شربت  
 او لبست ولم يذكر منعوا وتوبي ما كولا او مشربا او ملبسا ببعضهم يصدق  
 لان الخبر ما يثبت في الافعال ولان لانه لما في المفعول انما اقتضاء وقد تقرر ان  
 المقتضى لا عدم له عند اليصح في التخصيص أصلا في لا قضاء ولا ديانة ولو ضم  
 لعامة او شرابا او يوتري اي صدق بانه لا قضاء لان اللفظ مع عام يقبل التخصيص  
 لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء امكان الترخيص نحو الحلف يعني ان اليقين لما تعقد  
 عند ادم ومحمد او كان المحلوف عليه ممكن الوقوع سواء كان المطلق بانه قد انطلق  
 او العتاق حلفه لا يوتري وحاصل ان اليقين عقد كسائر العقود الزمنية فلا بد له  
 من محل وكذا عند خبر في المستقبل سواء قدر عليه الحالف او لا لا يري ان اليقين  
 يلائم في السماء او في البحر ذهابا متعقدا لانه عقدها على خبر في المستقبل ان لم يثبت  
 عليه وعندنا محله خبر فيه رجاء الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلا لحكمه  
 وحكم اليقين البر وهو لا يتحقق فيه اليقين في رجاء الصدق فلا تعقد أصل  
 كمين القوس في قوله والله لا أشرب ماء هذا القول اليوم او قوله ان لم يشرب  
 الماء الذي في هذا الكود اليوم فكذلك ما فيه او كان فيه ماء فصب الماء قبل  
 الليل او اطلق لظاهره ولم يقبل اليوم ولا ماء فيه لم تحت عده لعدم محله  
 لا تعقد شرطه وهو امكان البر عند ادم يوسف بحيث لعله للظن عند وان كان  
 فيه ماء وصحت حيث لان البر وجه عليه اذا فرغ من الشك لم موثعا بشرط ان  
 لا يكون في علمه والبر يمكن عند الفراغ منه فان تعقد اليقين في شئ متعبد بان صحت  
 الماء عقب اليقين لا تراخي لا تعقد فان قيل لم تعقد اليقين على ما يوتر  
 انه تعبد في الكون فانه ممكن فلا ذلك الماء ليس الماء الذي تعقد اليقين عليه  
 فان قيل ممكن القول باعفاء اليقين موجبة للبر وجه يظهر في حق الحلف

في قوله  
 لا تغدي ولا تنشي

في قوله  
 لا تغدي ولا تنشي

وهو كفاية قلنا شرط العقد السبب في حق الخلف احتمال الانتفاء في حق الماثل  
ولا احتمال هنا لعدم المكان التروفي ليعقدن السماء أو ليقطن هذا الموضع  
حيث الحال وبعد زرع بحث لا تخالف التعادة ولست أن الصعود إلى السماء يمكن  
حيث وقع لبعض الأبياء والمؤرخين قالوا وكانوا في السماء الآخرة وكانوا في  
السموات في مذهبهم وواقع لبعض الأخبار وإذا أمكن البق فتعقد اليقين فيبحث  
في الحال لا تخفى عن تحقيق البق فلا هدر في ذلك كما لا يخفى كذا يقتضون فلا ما على الموضع  
أو يرد في هذا بعد إحياء الله تعالى وهو ممكن فتعقد اليقين ويبحث في الحال أم لا  
يكن عالما غنة فالمراد الفضل المتعارف ولما كان بينا كان ذكرنا حصة حقيقة شتم  
في الإنسان سبعا وحلف ليقطنه فهو في حقيقة فإن قلنا تروا لا تحت لأن السيف  
لا يؤمنه عصا وحلف ليقطنه جميع إلى الخلف يقع على الأقسام لا حقيقة العقل  
فإن لم تروا لا تحت لأن العصا ليس آلة للقتل بل لا يلزم بالضرب كذا في شرح  
المراجع كبر تصد رسلان تخلف الوالي ليعلم كل واحد في حيد الحال ولا يثبت  
حلف الوالي رجلان شعور على أهل النساء ليعلم كل مستند في قوله كان ذكر  
مفيد الحال ولا يوالي وإن لم يذكر فإن الحمل حال ولا يثبت تروا لا تحت وحدث  
لم يلزم الاعتناء والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه مفيد للحجوة في حق  
في ضرب فلان أو كسوة أو الكلام معه أو الدخول عليه كان وذكر مفيد للحجوة في حق  
هذه ما فعل بعد موته لا يكون بأن لأن الضرب اسم لفعل يوم يتصل بالبدن والأيام  
لا يتحقق في الميت ومن يذهب في قبره يوضع فيه قور من الحجوة وذكر الكسوة لا يرد  
- التذكير عند الإطلاق وهو في الميت لا يتحقق لأن يوتى به النفس وكان الكلام لأن  
أدفعه ومنه الأقسام والموت ينافيه وذكر الرجل فإن العتصوم من زينة وبعد  
الموت يزار قبره وهو لا الفصل يعني لو حلف على غسل فلان لا يثبت الحجوة لأن النفس  
هو السائر ومعناه الظاهر وهو يتحقق في الميت والقريب مفيد عما دون الشهد  
في يقينين ديداني قريب والشهد وحاز أد عليه بعيد ولهذا يقال بعد بعد العهد  
ما يترك من شتم من شعرا وخشعا وأعضها كثر بها يعني لو حلف لا يغير أمره  
لمد شعرا أو خشعا أو أعضها تحت لاء اسم لفعل ولم وقد حقق الأقسام وقيل لا  
يبحث في حال الملاحظة فإنه يعني بمازحة لا ضربا قال لا مرارة أن ليست من غير كيدي  
أي خالبا من صدقة يتصدق بها في مكة كما شرع الزوج فلما فطرته المرأة ونسج

وحده ليس ان روح ذوي النباه من هذه عند له ج وقد لا يسر عليه ان يهدى حين  
 نعرفه من قطي مكة يوم خلفه لان الغدا ناسج في الكبر او مصافا لاسباب وم يوجد  
 لان القبس وعزل المرأة يساير لاسباب ولا ان عزل المرأة عادة يكون من قطع الزوج  
 والمعتاد هو المراءى في كاسب مكة وهذا بحث لا اعلمت من قطع عوكة له وقت  
 المنور لان العطن لم يذكر حين اذكر بان احاده الي غيبه وقال ان ليست من عزرك من  
 قطي فهدى بانا جاج وان احاده اليها وقال ان ليست من عزرك من قطي لم يكون  
 هديا بانا جاج عند الاول لم يرفع وحامه هب حيا لا حام قطي يعني خلف نايلسو  
 حيا بل من عند نونو جاج مبحث عند له ج وقال لا بحث نا حيا حقيقة حقي  
 يعني في القرآن ولا انه لا يخفى عرقا الا مرصعا ومبني الايمان على العرف وفيل هذا  
 اختلاف حمير زمان لا ينبغي نقولها لان الخراج من عند اعتاد وان تختم بحام وهدحت  
 فانه جيل وهذا لا يجزى استعمل للرجل وان تختم بحام قطي لا ليست بحقي عروفا  
 خلف نا جلس على الارض جلس على سباط او حمير ولا ينام على هذا التوالى فام على  
 ان ليس فقه او المجلس على هذا السرر جلس على سرر فقه مبحث اما الاول فانه لا  
 يعني حالي على الارض واما الثاني والثالث فانه مثل السج لا يكون شعاع قطع النسب  
 من الاول ولوحان بينه وبينها باسه في الصورة الاولى او جعل على الفراش فقام او على  
 السرر بساط او حمير في الصورتين الاخيرتين حيث اما في الاولى فانه باسه يتبع له  
 فلا يبعد حايلا واما في الثانية فلا تقدم يتبع للفرش فبعد نا يما عليه واما في الثالثة  
 فانه للفرش على سباط او حمير فقه السرر جلس على سرر لان المجلس عليه في العادة كما ذكر  
 قوله على هذا السرر شاة الى ان ما دفع في الهداية والوقاية ولكن من تنكر سديد  
 كما هو مرسوم الناسج لا يهادى يستقيم قول الهداية بخلافه والوجه في سرر اخر  
 فانه مثل الاول فان هذا لا يستقيم ولا في المعين بل الصواب ما في كتابي من ترتيب السرر  
 فليكن مثل لا يبعد يتبع على الابد يجه اذا قال الله لا افضل كذا جيب ان لا يعلم ابد الا ان  
 في العجز نكر في سياق النفي وبعد يتبع على امره نا نكر في سبائك الابدت بجملة المشي  
 يعني قوله على المشي الى بيت الله او الكعبة سو كانا بها او في غيرها يجب عليه حج او عمره  
 ما يتاودم ان ركبة وفي القياس لا يجب عليه شق لا تنزل ما لم يسهو بقره واجبة  
 ولا مقصودة في الاصل كن سحس بالاشارة عن جاز من الله نا يتبع على الخروج  
 او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الحرم او المسجد للحرم او الصفا والمروة فان

هذا هو السرر الذي  
 كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
 في بيته من الخشب  
 وهو الذي كان عليه  
 في بيته من الخشب

المعظم هذه الاصلان هذه العبادات غير مكررات ولا يكون لها بعد اعتبار حصة - **المعظم**  
لا ينافي است برسرهما معصومة قال لعله ان لم يتحقق العام فانت حر فتجد الحر يكونه  
لم يمتنع الصبر عند ما وقال محمد بن عيسى فانما شهادة على امره معلوم وهو المتحيز ومن  
بمجرد انتفاء الحج يتحقق الزرع ولما انما قامت على النية لان المعصوديهما نية في النية  
مستحبة او لا طالب لها فصار كما اذا استشهد انه لم يتحقق العام فانت حر في هذا النية على ما  
يعلم انما شاهد وكنت لا يميز بين نية في غير كذا في الحب والى وانما في غير ما كتب  
الزوج لكنه يختلف لما نرى في كتب الاصول ان النية لا تكاد تكون مخصوصا احاط به علم انما شاهد  
كان مثل ان اثبات في الصوم حيث الصوم ساعة متباعدة بين لاحتى بان لا يصوم فتوفي الصوم  
بوصام ساعده انظر من يراه حيث توجد الزرع اذ الصوم هو الاسكان عن الفطرات في  
الشهر في قصد التبرع ولو لم يوجع الوضوء ما كانت حجة يوم ان الاسكان عن الفطرات في  
الشهر شرعا وذلك انما قام الى امر الزعم وفيه لا يباح حيث بركة ما لا يباح فيه لا يباح في انما  
او الزكاة او الركوع وان سجد مع ذلك لم قطع حنن والغياس ان يباح بالافساح اجاب  
بالزروع في الصوم وجه الاحتياط ان الصوم عبارة عن الامكان للمختلفة فاما ما يات بالحلي  
ان يفي الصوم بخلاف الصوم لا يركن ولحد وهو الاسكان ويكره في باية الاجرة ولو لم  
الصوم فسمع لا اقل او يراها الصوم المعسر شرعا او انما كعتان له من التبرع  
وبان ولدت فانت حر حيث يولد من نية في قولنا لا امره ان ولدت ولذا كانت طالق  
فولدت ولذا سبأ طلق وكذا قولنا لانه ان ولدت ولذا فانت حر فولدت مينا  
فان الولود ولد حرة وبقي في العورة وبغير ولد في شرع حجة تنقية العنة والدم  
بعد نفاس ولم لم ولدت فينتحق الزرع وفي ولدت ولذا قولنا الولد حر حتى ياتي ان  
ولدت ميتا حيا عنده وقال لا يمتنع ان نرى حنن بولادة الميت كما ذكرنا على التبين  
لا في جرد ان الميت ليس بمحل الحرية ولان مطلق اسم الولد يقيد بوصف الحيوان فيجب  
انكاف الغنم لا تولد يقيد لصفاته قصد اثبات الحرية جزاء وفيها ثابت في الميت  
فتقيد كما اذا اقل ان ولدت ولذا حان خلاف جرد الطلاق وحرية الام لا لا يباح لتقيد  
وفي بعض من دينه اليوم وقضاء روية الوتر حجة او مستحقة لوباءه شرعا وقضاء برمي  
بالاحلف ليقضين وجهه فلما ديه اليوم فقضاء ثم وجد من جملهم ان الوتر حجة  
او مستحقة لم يمتنع ان الرقابة هيبة والميت لا يعدم الجسد ولهذا الوتر حجة صار  
مستوجبا لدية في جرد الوتر وكذا امر حجة وقضى المستحقة جميع ولا يرفع بره البر

*[Faint handwritten notes at bottom right]*

الحقيقة وكذا لو باع من الدين جديدي قبض برئان قضاء الدين حرية المقاصة  
 لأن الدين يقيم باستلها لا اعيانها وقد تحقت بالبيع كانه شرط القبض ليقرب  
 القضاء ولو كان مقاصة سقوت اوصافها او وجه الي الدين الدين له اي لا يكون  
 تاي لا يتر اما السقوت والوصاف فلا يلحقها بغير جنس المدان حيث لا يجوز  
 التجوز بهما في الصرف والسلم واما المحبة فاعدم المقاصة ولا يقبض ديه درهما  
 دون درهم لا بحث حيث يقبض كد مسوقا غير مسمى بعينه اذ الحلف لا يقبض ديه  
 درهما دون درهم فقبض بعض لم يثبت حيث يقبض كد مسوقا لان الرضا جنس لكل  
 لوصف الشرقي لانه اضاف القبض الي دين معرف بالاطرافه الي نفسه فيعرف في كل  
 طائفة ما لم يثبت فان قبض ديه في وزن لم يتشغل بهما الا بعمل الوزن لم يثبت  
 لانه ليس بتفريق اذ قد يتعذر قبض الكيل فنع في العادة فيكون هذا  
 القول مستثنى منه والله اشار بقوله غير مسمى ولا في ان كان في الامايد فكذلك  
 تلك الامايد بعينه اذ قال ان كان في الامايد درهم فكذلك لم يكن الا محسب  
 درهم لم يثبت لان المقصود معرفة ما زاد على المائتين وكذا اذا قال غير مائتين  
 او مائة مائة لان كلها اداة الكتمان ولا اي لا يثبت في لا يتم زحاما ان سم ورد  
 او ياصي لانه اسم لما اساق له ولها ساق والبسطة والورد يتبع في الورد حيث  
 لو حلف لا يشترى بغيرها او ورد اخا شترى ورفها يثبت ولو اشترى درهم لا يثبت  
 لانها يتبعان في الورد لا الدهن في عرفنا كذا في كذا **حذف**  
**القول** حنت في لا يمكن ان يكونا معا فقط ناه كذا واسم فثبت ولو لم يوقف  
 ذكر القدر وري ان اذا كان حيث يبيع لو لم يكن ناه لو اعطى اليه اذ حنت والحق  
 الاقل وحت في لا يمكن الا بانه ان اذن ولم يعلم مكي لان الاذن مشتق من الاذن ان  
 عجز الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسماح وحت في لا  
 يمكن صاحب هذا القالب فباعه مكي لان هذه الاضافة لا تتحمل الا الغريب لان  
 الانسان لا يباع في المعينة في القالب والاحت لانه الحكم للشرعي فيرد به المالك  
 وحت في لا يمكن هذا الطائفة كذا في كذا لان الحكم يتعلق بالملك لان الصفة في  
 الخاص ليس هذه الصفة ليست بداعية الي البيع فتعتبر كما فرق حنت في هذا  
 حران بعنه لو شترية ان عقد بالخيار حيث اذا قال لعبد هذا حر ان بعته فباع  
 في ان البليان يعتق لانه لم يخرج من ملكه وقد وجد الشرط في لو قال لعبد الغني

في الدين  
 في الدين

في الدين  
 في الدين

في الدين  
 في الدين



يا حليمه اولادك دابة ان اثنان الى المضاف بان قال بعد هذا مشا وراحت  
 اضافة بان اخرج من مكان فان الميم عقدت على عين مصداق الي فلان اضافة من  
 فلان يقع اليون بعد زوال المتك كما اذا لم يشر لان هذه اللفظة لا يقصد بها انفس  
 لئلا ياتل لاد في من خلا كما هو اليون ثم عقد معصود الخالف فصلا كما قال مادام  
 لفظان كما يتجدد يعني لا يثبت ان يتجدد الملك في هذه الاشياء اجماعا بان اشرك  
 فلان هذا او في اخر او دل او دابة اخرى وان لم يشر اي اضافة الي فلان ولم  
 يشر الي المضاف لا يثبت بعد الزوال اي زوال المضاف لانه عقد بينه على فعل واقع  
 في محل مضاف الي فلان ولم يوجد فلا يثبت ويثبت بالمتجدد اي يثبت بالفعل المتجدد  
 سكا لان اللفظ مطلق فيجري على اطلاقه في الصديق والزوج يثبت في المشار  
 اليه بعد الزوال اي لو حلف لا يكلم صديق فلان هذا وزوجته فلان هذه ولم يعد  
 زوال المضافة والزوجة يثبت اجماعا لان المرفوع معصود بالجران كانت الاضافة  
 للمرفوع المحض والذي يلحق في المضاف اليه غير ظاهر لانه لم يبق الي لم يقل لا اكلم  
 صديق فلان لان فلان اعلو في فلا يشرط حواصها على ما امر ايضا لان تلك اللفظة لا تخرج  
 لئلا يضاف اما غير المضاف وكد العبد على ظاهر الرواية للمختصة وسقوط من  
 الحق بالجملة كانت الاضافة معبرة فلا يثبت بعد زوال المضافة في غيره اي غير ابنت  
 اليه بان قال لا اكلم صديق فلان لوزجته فلان قلت النسبة بان علوي صديقه وبان  
 امرأتها لم كما لا يثبت لان مجرد مجاز المحرر بعد محتمل فاذا ذكره الانسان وان ذكر  
 على هذا المحتمل زمان بلاية نصف سنة ذكر او كثر لان الميم يراوه الزمان والقليل  
 قال في قصصهم انما حين يمسون الاية وقد يراوه اربعون سنة قال في عني  
 الانسان حين من الدهر وقد يراوه سنة استمر قال في قوله انك كل حين فسر ابن  
 الجوزي بانه استمر وهذا وسط فيعرف اليه والزمان يستعمل استعمال الميم بها  
 اي بالية ما فوقه لانه حقيقة كلامه ودهم لم يبد قال ابو جعفر الدهر مكر لا ادري  
 ما هو اي باي شيء يتقدم وهذا ما ينصف سنة كمين وزمان والزهري يراوه  
 في الابد عرفا وايام حال كونه مكره لكنه لا يجمع ذكر مكره في تناول اقله وهو  
 المنة وايام كمينه وايام السقوط عشر يعني اذا قال لعبد ان خذ مني اياما  
 كثيرة فانت حر فاني عند اليه عشرين ايام لانه اكثر ما يشاير اسم الايام وقال في سنة  
 ايام وان حلف في يوم فليحذف ايام عنده وعنده على ايام الا يجمع وان

ان كان المضاف  
 الى المضاف اليه  
 مع وجود المضاف اليه

لا يملك المتوفى فيها عشرة اشهر عتقه وعياله اثني عشر شهرا بعد ما لان التام للتمتع  
 به وجه ما ذكر لانه يدور عليها وله ان يرجع مع زوجته الى اقل ما يذكر بلفظ الجمع  
 هو عتق قال اول عبد اشترى حر فاشترى عبد عتق به ما لا يحتاج اوله  
 لا شراء عبد اخر ولو اشترى عبدين لم اشترى الا لا يعق واحده من اصله لانه  
 لا اول فله لا يكون غيره سابقا عليه ولا مقارنا له لم يوجد ان يتم وحده عتق  
 الثالث لوجود الاول فيه وفي اخره عتق اي اذا قال اخر عبد اشترى حر ان مات  
 الخلف بعد شراء عبدا لا يعق لانه لا يملك من الاول ولم يوجد وان شرا عبدا  
 اخر لم يمت عتق الآخر اتفاقا يوم ترك من اهل عتقه وعتقه يوم مات من التثنية  
 لان الاخرية تحقق بالموت فيعتق هذا الموت فيكون من التثنية ولو لم يكن اخر  
 عبد الشراء سيق بالموت فيعتق من ذلك الوقت ويكمل بعد بشرائه لانه لو عتق  
 اوله تلت بشرائه متفرقين لان البتة اسم لغير بشرائه الوجه ومير ط كوه سار  
 بالعرف وهذا لما تحقق من الاول فعتق كذا ان بشرائه معا لا يفتق من التثنية  
 شرا ابيه للكهانة يعني ان اشترى اياه بنوي عن كفارة يمينه اجر ان ذكر اليه  
 عتقه والفرق الثاني في شرا من خلف بعتق يعني اذا قال ان اشترى هذا العبد  
 فهو حر فاشترى بنوي بكفارة يمين لم يحرر لان الشرط قران اليه بعد العتق وفي  
 التبيين واما الشراء فشرط فان العتق عند الشراء يضاف الى التبيين السابقة ولم يوجد  
 منه الكفارة وقت التبيين ولا شراء مستولدة بخلاف عتق عنها عن كفارة بشرائه  
 يعني قال لامة قد استولدها بالتمتع ان اشترى بك فانت حرة عن كفارة يميني  
 لم اشترها فانها عتقت لوجود الشرط ولا بخلاف عتقها لوقوعها مستحقة  
 بالاستيلاء فلا يضاف الى التبيين من كل وجه بخلاف ما اذا قال بعتق عن كفارة  
 فانت حرة عن كفارة يميني حيث يحرر عنها اذا اشترها لانها حر فيها غير مستندة  
 الى امر اخر وقد قارنه التثنية وبان تربت امة فحرة عتقت من نفسها  
 وفي مكسح لان التبيين انعقدت في حقها لصادقها الملك لانه شراها فشرها  
 فانها لا يعق وقال زفر عتق لان الشراء لا يكون الا في ذلك المكان ذكره ذكر المكسح  
 به لانه او اخذ لامة لا يقول بالافتقار ولست ان المكسح بكونه كذا صورة الشراء  
 فيعتق بغيره فلا يظهر في حق صبيته لانه وهو الحرة ويعق بكونه يحررها  
 ولانه ومدين وعبيدة لوجوه الاضافة المطلقة فيهم لثبوت اكسبهم رقبة

ت



ومما لا شك فيه انما يتعمد عدم ثبوت الحكم في هذا لا يكسبه ولا يحل له ولا يثبت  
 ويصير بهذا حرا وهذا وهذا العبد الثلثة انهم في الخل وجنبة الاولين  
 فان سواكلمه لا يجاب الصق في احد الاولين وشريك الثالث له جاسم لم يكلم  
 كاحد اخر وهذا الماعطو عليه هو الماخوذ من صفة الحكم لاحد المذكورين  
 بالقبول ومنها ما بحث في بقاء ذكرنا في مراتب الاصول كالطلاق يعم اذا قال  
 نسوة هذه طالق او هذه طلقت الاخيرة وجنبة الاولين والافراد يعم اذا قال  
 لفلان طالق او فلان وفلان كان فلاخر فمما في حماية من الاولين  
 ولان تعلق سبدا جنبة قوله الآية اتيقن بعمل يعمل بنية الغير كسج وسر  
 واجازة وخياطة وصناعة وبناء اتيقن اي اللام امره اي امر ذلك الغير لم يكلم  
 ليخصه اي ليفيد اللام اختصاص ذلك الفعل به اي بذلك الغير لان وصح اللام  
 للاختصاص وهو لا يتحقق فيها الا بالامر المفيد للتوكيل فلم يثبت ان يثبت  
 ثوبا ان باعد بلا امره لا نقاء التوكيل سواء ملكه اي الخطاب وكما يجب او لا يجب  
 اذا قال ثوباك فانه يقتضي كونه موكلا كاسيانية وان تعلق اللام اي قارن بعين او فعل  
 لا يقبل اليه النيابة كالمشرب وضرب الولد احذر ان يضره الضام قوله  
 يقبل نيابة الغير اقضي ملكه اي ملك المخطب لانه كمال الاختصاص تحت في ان  
 بعت ثوبا كذا باعد اي ثوبه بلا امره علمه بالبيع او لا بان اخيه الموقوف عليه  
 ثوبا في ثياب المالك قبله فلم يعلم هذا انظر التعلق بالعين واما تغير التعلق بعمل  
 لا يقبل النيابة فهو ان اكلت كد طعاما او شربت كذا شرابا كذا وان تعلق بالاكل  
 صورة متعلق بالطعام مبيحة واما ضرب الولد فيستوي في حقيقة التكاليل براد  
 الاختصاص كانت امره لزوجها لثقت في امره فقال الزوج كل امرأتي كذا فقلت  
 الغائبة لزوجها تحت كل امرأتي وجميع نيته في هذا لانه انما قال هذا الكلام لارضا ايضا  
 ووراءه فيراكمه خلف الظاهر فيصدق ديانة لا فضا كتاب  
 الحمد لغة المنع وشرا عقوبة مقدرة خرج - التعزير اذا لا تقدر فيه اي ليس بقدر  
 معين فان اكثر تسعة وتكون سوطا واقل ثلثة كاسيانية يجب اي على اللام ان يقر  
 حقا له فان المقصد الا يحيط من شره المخرجان فما يتغير به العباد خرج من القضا  
 لانه حق العبد والزام الموجب للحد وفيه كمال خرج - وفي الجنون والصبي  
 والوحيه ينالوا الا يلاج للحد عن الاتزان فانه ليس بمرضا حينما كافي للنباية قبل

وهذه

في قوله تعالى  
 ولا يثبت الحكم في هذا  
 لا يكسبه ولا يحل له ولا يثبت  
 ويصير بهذا حرا وهذا وهذا  
 العبد الثلثة انهم في الخل  
 وجنبة الاولين فان سواكلمه  
 لا يجاب الصق في احد الاولين  
 وشريك الثالث له جاسم لم يكلم  
 كاحد اخر وهذا الماعطو عليه  
 هو الماخوذ من صفة الحكم لاحد  
 المذكورين بالقبول ومنها ما  
 بحث في بقاء ذكرنا في مراتب  
 الاصول كالطلاق يعم اذا قال  
 نسوة هذه طالق او هذه  
 طلقت الاخيرة وجنبة الاولين  
 والافراد يعم اذا قال لفلان  
 طالق او فلان وفلان كان فلاخر  
 فمما في حماية من الاولين ولان  
 تعلق سبدا جنبة قوله الآية  
 اتيقن بعمل يعمل بنية الغير  
 كسج وسر واجازة وخياطة  
 وصناعة وبناء اتيقن اي اللام  
 امره اي امر ذلك الغير لم يكلم  
 ليخصه اي ليفيد اللام اختصاص  
 ذلك الفعل به اي بذلك الغير لان  
 وصح اللام للاختصاص وهو لا  
 يتحقق فيها الا بالامر المفيد  
 للتوكيل فلم يثبت ان يثبت ثوبا  
 ان باعد بلا امره لا نقاء التوكيل  
 سواء ملكه اي الخطاب وكما يجب  
 او لا يجب اذا قال ثوباك فانه  
 يقتضي كونه موكلا كاسيانية وان  
 تعلق اللام اي قارن بعين او فعل  
 لا يقبل اليه النيابة كالمشرب  
 وضرب الولد احذر ان يضره الضام  
 قوله يقبل نيابة الغير اقضي  
 ملكه اي ملك المخطب لانه كمال  
 الاختصاص تحت في ان بعت ثوبا  
 كذا باعد اي ثوبه بلا امره علمه  
 بالبيع او لا بان اخيه الموقوف  
 عليه ثوبا في ثياب المالك قبله  
 فلم يعلم هذا انظر التعلق  
 بالعين واما تغير التعلق بعمل  
 لا يقبل النيابة فهو ان اكلت  
 كد طعاما او شربت كذا شرابا  
 كذا وان تعلق بالاكل صورة  
 متعلق بالطعام مبيحة واما ضرب  
 الولد فيستوي في حقيقة التكاليل  
 براد الاختصاص كانت امره  
 لزوجها لثقت في امره فقال الزوج  
 كل امرأتي كذا فقلت الغائبة  
 لزوجها تحت كل امرأتي وجميع  
 نيته في هذا لانه انما قال هذا  
 الكلام لارضا ايضا ووراءه فيراكمه  
 خلف الظاهر فيصدق ديانة لا فضا  
 كتاب الحمد لغة المنع وشرا  
 عقوبة مقدرة خرج - التعزير  
 اذا لا تقدر فيه اي ليس بقدر معين  
 فان اكثر تسعة وتكون سوطا  
 واقل ثلثة كاسيانية يجب اي على  
 اللام ان يقر حقا له فان المقصد  
 الا يحيط من شره المخرجان فما  
 يتغير به العباد خرج من القضا  
 لانه حق العبد والزام الموجب  
 للحد وفيه كمال خرج - وفي  
 الجنون والصبي والوحيه ينالوا  
 الا يلاج للحد عن الاتزان فانه  
 ليس بمرضا حينما كافي للنباية قبل

التفتي ان يكون طعاما وحشرا  
 كالفرد ان يكون طعاما كذا  
 شرابا كذا

في قوله تعالى  
 ولا يثبت الحكم في هذا  
 لا يكسبه ولا يحل له ولا يثبت  
 ويصير بهذا حرا وهذا وهذا  
 العبد الثلثة انهم في الخل  
 وجنبة الاولين فان سواكلمه  
 لا يجاب الصق في احد الاولين  
 وشريك الثالث له جاسم لم يكلم  
 كاحد اخر وهذا الماعطو عليه  
 هو الماخوذ من صفة الحكم لاحد  
 المذكورين بالقبول ومنها ما  
 بحث في بقاء ذكرنا في مراتب  
 الاصول كالطلاق يعم اذا قال  
 نسوة هذه طالق او هذه  
 طلقت الاخيرة وجنبة الاولين  
 والافراد يعم اذا قال لفلان  
 طالق او فلان وفلان كان فلاخر  
 فمما في حماية من الاولين ولان  
 تعلق سبدا جنبة قوله الآية  
 اتيقن بعمل يعمل بنية الغير  
 كسج وسر واجازة وخياطة  
 وصناعة وبناء اتيقن اي اللام  
 امره اي امر ذلك الغير لم يكلم  
 ليخصه اي ليفيد اللام اختصاص  
 ذلك الفعل به اي بذلك الغير لان  
 وصح اللام للاختصاص وهو لا  
 يتحقق فيها الا بالامر المفيد  
 للتوكيل فلم يثبت ان يثبت ثوبا  
 ان باعد بلا امره لا نقاء التوكيل  
 سواء ملكه اي الخطاب وكما يجب  
 او لا يجب اذا قال ثوباك فانه  
 يقتضي كونه موكلا كاسيانية وان  
 تعلق اللام اي قارن بعين او فعل  
 لا يقبل اليه النيابة كالمشرب  
 وضرب الولد احذر ان يضره الضام  
 قوله يقبل نيابة الغير اقضي  
 ملكه اي ملك المخطب لانه كمال  
 الاختصاص تحت في ان بعت ثوبا  
 كذا باعد اي ثوبه بلا امره علمه  
 بالبيع او لا بان اخيه الموقوف  
 عليه ثوبا في ثياب المالك قبله  
 فلم يعلم هذا انظر التعلق  
 بالعين واما تغير التعلق بعمل  
 لا يقبل النيابة فهو ان اكلت  
 كد طعاما او شربت كذا شرابا  
 كذا وان تعلق بالاكل صورة  
 متعلق بالطعام مبيحة واما ضرب  
 الولد فيستوي في حقيقة التكاليل  
 براد الاختصاص كانت امره  
 لزوجها لثقت في امره فقال الزوج  
 كل امرأتي كذا فقلت الغائبة  
 لزوجها تحت كل امرأتي وجميع  
 نيته في هذا لانه انما قال هذا  
 الكلام لارضا ايضا ووراءه فيراكمه  
 خلف الظاهر فيصدق ديانة لا فضا  
 كتاب الحمد لغة المنع وشرا  
 عقوبة مقدرة خرج - التعزير  
 اذا لا تقدر فيه اي ليس بقدر معين  
 فان اكثر تسعة وتكون سوطا  
 واقل ثلثة كاسيانية يجب اي على  
 اللام ان يقر حقا له فان المقصد  
 الا يحيط من شره المخرجان فما  
 يتغير به العباد خرج من القضا  
 لانه حق العبد والزام الموجب  
 للحد وفيه كمال خرج - وفي  
 الجنون والصبي والوحيه ينالوا  
 الا يلاج للحد عن الاتزان فانه  
 ليس بمرضا حينما كافي للنباية قبل

شهادة خرف به و طلق من الشهادة كغيره لا تنفي والمثني والجماع كان وطئها لا يوجب  
 حان عن ملك الم من ملك الم طلق وملك الم يوجب شدة ويدخل في شدة النساء وسباني  
 بيها عن طوق خرف ربا المكره فان المكره سخط المدة وسباني فبطلت في كتاب الكراه  
 هذا الحق الرجل ولما ربا المرأة صبر ر عن ثبوت المثل هذا الفصل كذا في النهاية وبيت  
 اي الربا بشهادة اربعة من الرجال في مجلس واحده لو شهدوا استوفيت لم يقبل ذكره  
 ان يطلع بالزنا متعلق بالشهادة اي شهادة ملبسة بلفظ الزنا لا بالذات بل بعمل الخرم  
 او ما يفيد معناه وسباني بيانه لا يجوز لفظ الوطئ او الجماع فانه لا يفيد فائدة هي الحكم  
 الاسم عنه ما هو اي عز ما فيه فانه قد يطلق على كل ذي طبع حرمت وفيها اطلاق الشارع على  
 غير هذا الفصل نحو البتة ان تزنيان وكيف هو فان الله يلعن ما انشاء الخدا نيت  
 وابن ربه فان الزنا لا يوجب الحد ولا يلزمه فان المتكادم لا يوجب الحد  
 ومن زني فانها قد تكون في جهنم وطئها شدة فان يسهو وقالوا ربنا وطئها  
 في وجهها كاذب لية المتكادمة بغيره وعاء الكحل وعدوا سر وهكنا ولم يكن بظاهر  
 عن اليهم احثا لا للحد لا حكم اي الاسم به اي ثبوت الزنا وبأقرار العاقل ابا الم  
 عطف على قوله بشهادة اربعة العاقل والبلوغ اذا اشتهر بقوله الجنون والبلوغ خصوصا  
 في وجوب الحد لا الاسلام لان الذي يجزى باقراره عندنا خلافه فالكس والموت لان اقرار اربعة  
 بان الزنا يوجب الحد عليه ما ذكرنا كان او يجوز عندنا اقرار اربعة اي اربع مرات عندنا  
 وعندنا سبع يجزى بالافرار مرة كما في سائر مقدمات المصنف في اربعة مجاهل من مجاهل  
 المصنف فالحكم بقصة ما عرفت فانه يجب الله عليه ان لا يحرقا فانه عليه ان اقر اربع مرات  
 في اربعة مجاهل فلو ظهر رد فيها لما خرجا بثبوت الوجوب رد كل مرة اربعة اربعة  
 فانه اذا اقر مرة اربعة هذه الاسم ثم سأل كاسر قبل الآية السوالة عن ميتة لانه احتوان  
 عن النكاح وهو ينعى الشهادة لا الاقرار وقيل بسبيل عنه ايضا لا احتوان كونه في العيب  
 فان يسهو نرس تلقين رجوعه فليكن مست او قبلت او طلق في شدة فان رجوع  
 قبل حله او في وسطه طلق والاخذ وهو اي حد الزنا فان احدهما الحسن وتاسفها  
 لغير الحسن تبديله حبه قوله الآية رحمه ويقن الحسن بلا وجه يعلم منه احثا الزنا  
 بقوله المكره فان الاحتصان يطلق عليها قاله في لم يستطيع ان يخرج لنفسه الى الخواصر  
 باجماع الامم المحقق اي انفس من ابناء النعمان حين يكتفون ليسوا باهل للعقوبات  
 المستعمل لقوله الله عليكم من ان ذكره بالله فليس يحسن الواجب بكافة صحبه هذا

وقال صاحب انفسا نونا ان احثا اصحاب الزنا والحد  
 احثا بالانفسا نونا وبنوا الزنا والحد

شترين الشترين المتكافئ والوطي به اشتر لا يقول لان الاحتياط يطلق عليه قال في المحقق  
 من النساء اي المتكافئ وقال في هذا الاحتياط اي تزوجوا وشراها اثنتي لقوله عليه السلام  
 الشب باليب والشيء لا يكون بلا دليل ولا يكون بلا ما عليه اصل حال الذي يخرج من المحرم  
 الا بالاحتياط ويجب ان يعلم ان حصول الوطى بكافح صحيح فلو حصل منه الاحتياط ولا  
 يجب بقاؤه لبقاء الاحتياط لو تزوج في عمر مرة بكافح صحيح ودخل بها ثم رآه  
 الاحتياط ويخرجها او في يجب عليه الرجوع الى الله تعالى ان الزوجين بصفة الاحتياط  
 فلو دخل حال غما لم يما قبلها من الوطى والموطى وتطهر لغيت زيار كبيرين وحاصه  
 اشراط صفة الاحتياط بينهما عند الدخول حتى ان المالكين اذا كان بينهما وطى بكافح  
 صحيح حال الرق ثم اعتق لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الخرافة تزوج له او  
 صغيرة او مجنون ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج كفاية ووطئها وكذا الكفاية  
 الزوج موصوف بالحدك هذه الصفات وفي حرة عاقبة بالغة مسلمة بان اسلم قبل  
 ان يطأها الزوج ثم ووطئها الزوج كما في قبل ان يفرق بينهما فافاد ان يكون محصنة  
 بهذا الدخول لان الدخول لما شرط لكونه مشبها عن المحرم واما يكون سبعا اذا دخل  
 فمما يحل بالربطة كالجمي والحيون والرق والكلف دجته في قضاء حتى يموت يبدأ به  
 ثم يولد قال ابو واغابوا وما توارى سقط الحد ثم الاسلام ثم يرمى الناس وفي القر يبدأ  
 الاسلام ثم يرمى الناس وحصل وكفن ويحيى عليه وذكر النعماني في مرضه ان يقول  
 وغير المحصن حال كونه حرا جلد مائة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد  
 منهما مائة جلدة كذلك ينبغي في حق المحصن في غير حق غيره معلوم وسقط اي متوسط  
 بين المبرح وغير المولم لا قضاء الا ان ياتي به الملاك وحلوا النساء في حق المعضود وهو  
 الا تزوجا بسوط لا عقدة له لان عليا رجمه الله عز وجل وان يقيم الحد كسر عقدة يزوج  
 بيا به لانه ابغى في ايمان العلم اليه ومضى هذا الحد على الشدة في الضربة الا ان اثار  
 لان في كشف الصور ويفرق الضربة على بدنه لان الجمع في عضو واحد قد يعجز  
 الى التمتع وهذا الحد زاجرا متلف الا ان اسروهم ووجهه فلو لم يملك لذلك امر  
 ان يضربه الحد ابق الزوج والذكرين قايما في كل حد لان من افاد الحد على الشترين  
 والقيام ابغى في بلا مد قبل هو ان يلف على الارض ويذكر كما يعمل في زمانه وقيل  
 ان يذ السوط في رءه الضارب فيقرب منه وقيل ان يرمي بعد ضربه وكل ذلك  
 زيادة على المستحق فلا يستعمل وهذا عطف على قوله حرا الضمها وهو محصور سوطا

هذا الحد  
 في الشترين  
 المتكافئ  
 والوطى به  
 اشتر لا يقول  
 لان الاحتياط  
 يطلق عليه  
 قال في المحقق  
 من النساء اي  
 المتكافئ وقال  
 في هذا الاحتياط  
 اي تزوجوا  
 وشراها اثنتي  
 لقوله عليه السلام  
 الشب باليب  
 والشيء لا يكون  
 بلا دليل ولا  
 يكون بلا ما  
 عليه اصل حال  
 الذي يخرج من  
 المحرم الا بال  
 الاحتياط ويجب  
 ان يعلم ان  
 حصول الوطى  
 بكافح صحيح  
 فلو حصل منه  
 الاحتياط ولا  
 يجب بقاؤه  
 لبقاء الاحتياط  
 لو تزوج في  
 عمر مرة بكافح  
 صحيح ودخل  
 بها ثم رآه  
 الاحتياط  
 ويخرجها او في  
 يجب عليه  
 الرجوع الى الله  
 تعالى ان  
 الزوجين بصفة  
 الاحتياط  
 فلو دخل حال  
 غما لم يما قبلها  
 من الوطى  
 والموطى  
 وتطهر لغيت  
 زيار كبيرين  
 وحاصه  
 اشراط صفة  
 الاحتياط  
 بينهما عند  
 الدخول حتى  
 ان المالكين  
 اذا كان  
 بينهما وطى  
 بكافح  
 صحيح حال  
 الرق ثم  
 اعتق لم  
 يكونا  
 محصنين  
 وكذا الكافران  
 وكذا الخرافة  
 تزوج له او  
 صغيرة او  
 مجنون ووطئها  
 وكذا المسلم  
 اذا تزوج  
 كفاية ووطئها  
 وكذا الكفاية  
 الزوج موصوف  
 بالحدك هذه  
 الصفات وفي  
 حرة عاقبة  
 بالغة مسلمة  
 بان اسلم قبل  
 ان يطأها  
 الزوج ثم ووطئها  
 الزوج كما في  
 قبل ان يفرق  
 بينهما فافاد  
 ان يكون  
 محصنة  
 بهذا  
 الدخول لان  
 الدخول لما  
 شرط لكونه  
 مشبها عن  
 المحرم واما  
 يكون سبعا  
 اذا دخل  
 فمما يحل  
 بالربطة  
 كالجمي  
 والحيون  
 والرق  
 والكلف  
 دجته في  
 قضاء حتى  
 يموت يبدأ  
 به ثم يولد  
 قال ابو  
 واغابوا وما  
 توارى سقط  
 الحد ثم  
 الاسلام  
 ثم يرمى  
 الناس وفي  
 القر يبدأ  
 الاسلام  
 ثم يرمى  
 الناس وحصل  
 وكفن  
 ويحيى عليه  
 وذكر  
 النعماني في  
 مرضه ان  
 يقول  
 وغير  
 المحصن حال  
 كونه حرا  
 جلد مائة  
 لقوله تعالى  
 الزانية  
 والزاني  
 فاجلدوا  
 كل واحد  
 منهما مائة  
 جلدة كذلك  
 ينبغي في  
 حق المحصن  
 في غير حق  
 غيره معلوم  
 وسقط اي  
 متوسط  
 بين المبرح  
 وغير المولم  
 لا قضاء  
 الا ان ياتي  
 به الملاك  
 وحلوا  
 النساء في  
 حق  
 المعضود  
 وهو  
 الا تزوجا  
 بسوط لا  
 عقدة له  
 لان عليا  
 رجمه الله  
 عز وجل  
 وان يقيم  
 الحد كسر  
 عقدة يزوج  
 بيا به  
 لانه ابغى  
 في ايمان  
 العلم اليه  
 ومضى  
 هذا الحد  
 على الشدة  
 في الضربة  
 الا ان اثار  
 لان في  
 كشف  
 الصور  
 ويفرق  
 الضربة  
 على بدنه  
 لان الجمع  
 في عضو  
 واحد قد  
 يعجز الى  
 التمتع  
 وهذا الحد  
 زاجرا  
 متلف الا  
 ان اسروهم  
 ووجهه  
 فلو لم يملك  
 لذلك امر  
 ان يضربه  
 الحد ابق  
 الزوج والذكرين  
 قايما في  
 كل حد لان  
 من افاد  
 الحد على  
 الشترين  
 والقيام  
 ابغى في  
 بلا مد قبل  
 هو ان يلف  
 على الارض  
 ويذكر  
 كما يعمل  
 في زمانه  
 وقيل  
 ان يذ  
 السوط في  
 رءه  
 الضارب  
 فيقرب منه  
 وقيل ان  
 يرمي بعد  
 ضربه  
 وكل ذلك  
 زيادة على  
 المستحق  
 فلا يستعمل  
 وهذا عطف  
 على قوله  
 حرا الضمها  
 وهو محصور  
 سوطا

لقوله تعالى فاعلمين نصف ما على المحسن من العذاب نزلت في حق الإمامة ولا تجوز له  
 العبد لقوله تعالى ان الامام فان المحقق الله تعالى ان المتصور منه إخلاله العلم من الفساد  
 وهذا لا يسقط باسقاط العبد فهو في التأسيس على الشرع وهو الامام او نائبه  
 بحكم التعذر لانه حق العبد ولهذا يعرف الحق وحق الشرع ما قلناه ولا يبرح  
 فيها الا الغرور والخشونان في مجزئها كنف العورة والفرد والخشوع عات  
 وصول ان اثار في المفسوس وعلا جالسة لانه استرها وجران الحفظ لها للرجع لانه  
 عليه الصلوة والسلام حرم القامدية وعلل رضى الله عنه لشره وان تركه لباين لانه  
 حيله الله عليه السلام لم ياتر به مستور فيها لانه لم يتركه لم يحفر باعز ولا يجمع  
 في المحض بين جلد ورجم لانه لم يجمع ولا في البكر بين جلد ونفي والشافعي  
 يجمع بينهما فيجلد مائة ويغترس سنة لقوله نعم البكر بالبكر جلد مائة ونفب عام  
 وقلنا قوله فاحجلدوا حيث لم يذكر الغروب والصكوت في موضع الحاجة الي البيان  
 قام البيان كما قرر في الأصول وما رواه مشيخنا في السياسة فان الامام اذا راى منه  
 معصية عرّب بقدر ما يرى لانه يفيد في بعض الاحوال ويرجم مرجح محض لاني لانه  
 شرع انما اذا يمنع سبب الزم ولا يجلد بغير حقه للجلد حجة بره لا شرع ولا جبر  
 لا مثلهما والجلد في المرض ربما يكون مثلهما وما قيل في ذلك لم يقدح في صحة لان هذا اضل  
 ما لولد الذي لم ينجح والمخلوق من ماء الزنا محرم كغيره فان كان حدها الزنا لم يجرم  
 حرم وصحت فان الفاجر لا جمل الولد وقد فرق المرض لا ينافي في القام لانه لم يجرم وان كان  
 حدها الزنا لم يجلد بجلد بعد المخاصم لانه لو لم يجرم فينكسر البراءة به

**وفي وجوب الحد اولا** الشهية دارية للحد لقوله نعم اورد الحد وبالشبهة  
 ما استطعت هذه الحديث قلناه بالقبول وانما المتفقوا في ثبوت الشهية وحدها  
 فيحتاج الي تحديدها وتوحيدها في قول الشهية ما يشبه الثابت وليس ثابت وفي  
 الشهية انواع اخرها شهية في المعنى وتسمى شهية اشتباه وفي شهية شدة في الفعل بطل  
 غير الاول الي يرد في كل حال لا ينافي في تحقق في حق ما يشبه هذه لانه لا يشبه عليه قد  
 بدلت الظن بتحقيق لا يشبهه كقولهم شفعوا في عبدك علمتم ان عمر بن الخطاب علم فلم يجد من  
 ظن المحض في ثمانية مواضع ذكرها بقوله وفي طبع امه ابوية فان الفضل انما ساكن بين الناس

والزواج يفيد ظن ان لا بين ولا في طبعه جارية الاب كاية المحسن وامه المرأة فان عين  
 الزوج علان زوجة المستفاد من قوله وقد وجدك عاتقا فاعني بالاحد بحد رضى الله

هذا الحديث يدل على ان الامام اذا راى منه معصية عرّب بقدر ما يرى لانه يفيد في بعض الاحوال ويرجم مرجح محض لاني لانه شرع انما اذا يمنع سبب الزم ولا يجلد بغير حقه للجلد حجة بره لا شرع ولا جبر لا مثلهما والجلد في المرض ربما يكون مثلهما وما قيل في ذلك لم يقدح في صحة لان هذا اضل ما لولد الذي لم ينجح والمخلوق من ماء الزنا محرم كغيره فان كان حدها الزنا لم يجرم حرم وصحت فان الفاجر لا جمل الولد وقد فرق المرض لا ينافي في القام لانه لم يجرم وان كان حدها الزنا لم يجلد بجلد بعد المخاصم لانه لو لم يجرم فينكسر البراءة به

هنا قد جرت شبهة ان مال الزوج ملك الزوج قوله فان احتاج العبد الى مال  
المولى فليس لهم ان يتفقوا مع كمال الانساب من ممالك حول واحد ومع الغم  
سودون بالفضل مظنة لا اعتقادهم حل وطيء اياه المولى ووطيء المرات لانه المرحوم  
فان ما ملكه المرحوم المرحوم مكره بغير حل وطيء المرحوم وبقاء اثر النكاح وهو  
العدة لا يوجد ان يصير سببا في شبهة على حل وطيء المعتدة اي معتدة بثبات والمعتدة  
بطلاق على حال والمعتدة باعتقاد وجملة ام وان اي وطلاق ان المعتدة لم ولد وتحدث  
هذه المواضع التمانية ان قال المجاني ظنت انها غلط في وان قال علمت انها حرام على  
وجوب الحد وثاني انواع الشبهة شبهة في الحل ونسب شبهة حكمية في شبهة في الحل  
يقام دليل كاف للحرمه اذا اي اذا نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عما يصح كون  
منايا للحرمه وهو يوقف على طيء المجاني واعتقادهم على المجاني هذه الشبهة مطلقا  
اي ولو قلنا علمت انها حرام على في سنة مواضع ذكرها في طيء امه ابنة فان الدليل  
انما في الحرمه في قوله علمت وما ملك لا يبيح في سبعة اشياء وان الدليل  
في قوله بعض الصحابة ان الكتابات راجع ووطيء الباطن لانه الشبهة ووطيء الزوج  
الامة المهرية اي التي جعلها صداقا لمرأته وجها قبل تسليمها اي ستم الاولاي اليه  
المرئيه والثاني في الزوجه فان كون الشبهة في يد الباطن بحيث لو علمت انفسى الباطن  
دليل للملكية الاولى وكون المهرية اي بمرساق مال دليل عدم نوال الملكية الثانية  
قوله في الشريك اي احد الزكيين للامارة المشتركة فان الملكية للامارة المشتركة دليل حيوان  
الوطيء واذا ادعى النسب ثبت في النسب مما اي في شبهة للحل لا الاصل اي شبهة  
الحل لان النسب في الاول شخص رقا وان سقط الحد لامر راجع اليه وهو  
استنباه الامر عليه بخلاف الثاني وثالثا في الشبهة شبهة العقد في ثبوت  
بالعقد في عقد النكاح هذه اي عند له في وطيء عزم كنهها وان كان حرمه متفقا  
عليها وهو عالم به حيث اخذ عليه عتده ولكن يرجع عقوبة ان علم بذلك وعزم  
ان علم بحد والآفة وسببها وحدث ووطيء امه اخيه او اخته او غمته  
وقال ظنت انها غلط في وكذا اسرار المحارم سوى الولاد اذا لا بسوطه في مال هؤلاء  
فلم يستند في دليل فلم يصير قحذ ووطيء اجبة وجدها على قرانه وقال اجنبها  
امر في اذ بعد طول العصبية لا تشبه عليه المرأة ولو هو امي لانه بقدر رجا الميزان لم يكن  
والحيات اذ اذا دعاها فاجابة اجنبه وقالت انا زوجتك في طيئها لان الاجار

دليل كذا في كتابه حجة اذا اجابت بالفعل لم تفلح كذا فواتها وجب عليه الحد كذا  
 الايضاح واذمة عطف على مخرج وجاز لفصل في بعض احاديث وذوي في حريته  
 كونه اهل الذمة مخاطبين بالنعقوبات لا الحري والحري لانهم ليسوا بمخاطبين بها  
 ولا امر ولا اجبة زوت اليه وكن في عرسك وعليه مهرها فيه عرس في نفسه وبها  
 والعدة والامن ويطرحها فكيف عند له في فاه جعل العقد شبهة في ذمة الحد كذا  
 سبق ولا امر ولا عطف لانه ليس به في الزنا في كونه جنابة ثم ان كانت مما يؤكل  
 تدعى ثم عرق بانشار ولا عرق قبل الذبح وهو الفاعل في الذمة ان كانت لغيره  
 لانها قلت لاجل والاعراق ليس بواجب وانما يعمل في الذمة لغيره ان كانت  
 باقية فيقطع العقد وان كانت مما يؤكل تدعى فتؤكل عند له مع وعند له في  
 عرق او في ذمة عطف على ولا يجد عند له مع وعند ما وعند لا في عطف  
 لانه في حجة الزنا فانه قصاء الشروع في محل مشي على سبيل الكمال تحقير ما اول  
 ان ليس برتا فان الصحابة احتسبوا في موجه من الاعراق وهدم الحدار عليه وانكسر  
 من محل مرتفع ما نتاج الاجحار فعند له مع يبرأ بهما هذه الامور او زني في دار  
 الحرب او دار الحرب ثم خرج النيا لانها لا تقام هناك بالحديث ولا بعد ما خرج لانها  
 لم تنفذ موجه فلا تنكح موجه ولا يزني في كل كف بكلفة مطلقا اي لا يملك  
 الفاعل ولا في المفعول وفي عكسه بان زني في كل كف بغير كف حد هو فقط ولا  
 بالزنا بمساحة لاني للزنا بان استباح امرأة ليزني بها لم يجز عند له مع وقالوا  
 حدوا وهو قولنا في اذ ليس بينهما مك ولا شهدة فكان زنا محصنا ولا ما روي  
 ان امرأة سالت رجلا ماذا فاني ان يعطيهما في عك من نفسها فذكر عمر بن الخطاب  
 عليها الحد وقال هذا امرها ولا بان يا كراه سواء كان الزاني النكر زانيا او  
 حرة ولا بان قرار بالزنا اربع مرات ان اكدر الاخر هذه المسئلة على وجهين  
 احدهم ان يقر اربعاً بالزنا بفلانة وقالت استر في حجة او اقرت اربعاً بالزنا  
 مع فلان وقال فلان تزوجها لم يحل وفاقا وثانيا ان يقر اربعاً انه زني  
 بفلانة فقالت ما زني بي ولا اعرفه او اقرت اربعاً باننا مع فلان وقال  
 فلان ما زني بها ولا اعرفها لا يجد المرفه عند له مع في قتل امه بزيادة الحد  
 والقيمة لانه في جنائين فترتب على كل من موجه الحد بالزنا والقيمة بالقتل  
 والقيمة اي لا امام الذي ليس هو امام لا يجد لان الحد حق امره والقيمة

بالزنا

إليه دون غيره ولا يمكن أن يثبت على نفسه ويقتضي ويؤخذ بالمال لا يهاجر حقوق  
 العباد ويستوفيه وفي الحق ان يمكنه او بالاستغناء عنه المسلمون  
**باب شهادة الزور والرجوع عنها** شهد بخلافه فاداه الشهادة بلا تأخير لم يقبل لان  
 ان حدث في الخدم ومجربين حشيت بعد جيل اقامته الشهادة بلا تأخير لم يقبل لان  
 لا اختيار للسفر فلا قدم على الاداء بعد استوفيه باطنه من جهة او عداوة حركة  
 فيهم فيها والاصار فاصفا المتأخلاف الاقرار كما سبغ الاية حذوقه فان للرجوع  
 فيه شرط يخلو تاجرهم على انعدام الدعوى فما يجب تفسيرهم ويضمن السرقة اي  
 اذا شهد بشهود السرقة بعد التقادم لا يجد السارق ويعفى ما سرق لان التقادم  
 لا يضره لان حق العبد لو اقر به اي بالحد بعد التقادم يجد لا يشهد فلهما للحد  
 والعداء الا في الشرب كما سبغ في الشرب يزوال الرجوع والتقادم تغييرا  
 في شهود هو الراجح وقيل سنة اشهد شهدوا بزنا دية غايته حد وبسرقة بين  
 غايته لان الدعوى تنعدم باليمين وفي شرط في السرقة لا الزنا كما سبغ في الاختلاف  
 في زنا دية البيت او الزنا وجملة ما حد اما الاقل فلهما ان يشهد كل من الشهود  
 على الزنا في زاوية والقياس ان لا يجب الحد لا خلاف المكان خفية وجد اكتفى ان  
 التوفيق يمكن ان يكون ابتدا العمل في زاوية والاشهاد في الاخرى بلا اضطراب  
 وفي المكان هذا المكان البيت صغير تحت يمينه فكذلك واما اذا كان كبيرا فلهما اما ان  
 فلان جعل المقر لا يدفع الحد اذا كانت امرأ او امته لم تخف عليه وان شهد  
 كذلك اي شهد الزنا في امرأة لا يبر فوفى او اختلفوا في موضعها اي شهد الزنا في  
 امرأة في بعلانة فأكبرهما وآخر ان لها طاعة او اختلفوا في بلد زناه اي شهد  
 الزنا في بلدان في بارعة بالكونه وآخر ان له في جهات البصر او اتفق تحتها في وقت  
 واحتلت في بلد او شهدوا بزنا دية بكر او هم فسق او سمعوا بشهود لم يجد  
 احدا في الشهود عليها ولا الشهود بسبب القذف وان شهد ان صول بعد هم  
 اي بعد الفروج اما عدم الحد في الاول على المشهود عليه فلان الغاهر فها رجة  
 او امته ولما عد به على الشهود فلان انفا هم على النسبة في الزنا بلفظ الشهادة اخرى  
 كما سبغ من ان يكون قذف او اما عد به في الثانية فلان الفعل المشهود ان كانت  
 واحدا فبعضهم كاذب لان الواحد لا يكون بغيرها او كرها والا فلا نصيب للشهود

في قوله  
 او سمعوا  
 بشهود  
 لم يجد

على كل منها ولما عد به على الشهود فذايتهم بلفظ الشهادة واما في الثالث فلان الفصل  
 الواحد لا يكون في موضعين ولا يجرد الشهود بل ذكر واما في الرابع فلما في الثالث  
 واما في الخامس فلان الزمان لا يتحقق مع الكثرة فظهر كدفع يمين فلا يجب لحد  
 علمها فان قولهم تجوز في اسقاط الحد لانه الجواب ولا يجرد الشهود لانه من عددهم ولا يخط  
 الشهادة وكذا اذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يجرد الشهود كدفعهم  
 ولا الشهود لانه من عددهم ولغة الشهادة كذا اذا شهدوا على امرأة بالزنا فوجرت  
 رتقا حيث لا حد عليها ولا عليهم ولما السادس فلان العاقبة من اهل القهر والادب  
 وان كان في ادائهم قصور لتهمه النفس ولهذا الوقع الغاي في شهادة ينفذ  
 عندنا حيث ثبتت بشهادتهم الزمان وجه باعتبار الاهلية دون وجه باعتبار القصور  
 فيسقط الحد عن المشهود عليها باعتبار عدم البتوت ويسقط عن الشهود باعتبار  
 باعتبار البتوت ولما السابع فلان في الشهادة على الشهادة زيادة الشبهة ثالث  
 اشكال الكذب فيها في موضعين في شهادة الاصول وشهادة الودع ولا يجرد الودع  
 لانهم ماشبو المشهود عليه بالزنا بل حكموا شهادة الاصول وانما دعت شهادتهم لوقوع  
 شبهة في كافيته لحد لا اشارة وان جاء الاصول وشهدوا في معانية ذلك  
 الزنا بعينه لم يقبل ولم يجرد ايضا لان شهادتهم قد ردت في تلك الشهادة من وجه برة  
 شهادة الودع لانهم قايضون مقامهم وشهادتهم شهادتهم وشهادة في حادثة اوردت  
 لم يقبل فيها ايضا فان شهدوا بالزنا حال كونهم محبسا او محمدا دين في قذف او نكاح  
 وقذف الاربع او اربعة اقسام محمدا في قذف او عبدا او وجد كذا في محمدا  
 في قذف او عبدا بعد الحد حدوا في الشهود المشهود عليه ووجوب القول وان  
 شهدوا وانما خص المحمدا لعدم اهلية الشهادة منهم او عدم الضمان فذايت الزمان  
 ويجب الحد كونه قد وثقوا في حلفه عند اي شهد الشهود زنا والزاني فيرجم من الحد  
 بل حلف الحد لم يسمع احد منهم عبدا او محمدا في القذف فارتفع الحد عنه خلافا  
 لها ودية رجم في بيت المال اي شهدوا والزاني يحسن فرجه ثم يجرى لحد محمدا  
 او نحو ذرية الرجم في بيت المال والى رجع من الاربعة بعد رجم حد اي حد الرابع  
 ففما حد القذف خلافا لحد وعزم رجم الاربعة خلافا لحد ودية اي رجم  
 منهم قبل الرجم حد اي حد جميع اليهود حد القذف لان كل شتم قذف في الاصول  
 وانما يبرر شهادة بالقتال لقتله فانما ينصل يعني قد فاقه دون لاشي على الحسن



ربيع اذ بقي مربي شهادته ثم كل الحق وهو الاربعة فان ربيع اخر حذ او غير الربيع  
 الحيد ربيع الدية اذ بقي ثلثة ارباع الحق ببقاء الثلثة على الشهاده لان كل العدد ليس  
 بشرط البقاء بل بقي بكل رجل فسط فصار ربيع الربيع وشيكل واحد من اربعين حذ  
 كامل لان الحد لا يتغير حتى يفتن المربي دية المرجوم ان ظهر عيب او كذا ربيع شهادته  
 على رجل بالزنا فزكوا فرجم قالوا اليهود كذا ربه عيب فالدية على المربي هذه وعندها  
 على بيت المال قالوا معناه اذ ارجعوا عن الزكيا وقالوا هم عيب او كذا وقبل  
 هذا اذا اكلوا عودا بالزكيا مع علمنا انهم كمن قتل من البر ربيع فظهر ان ذلك  
 ربيع شهادته ربيع على رجل بالزنا فاسم الفقيه برجم ففرب رجل عتق ولم يرحم ثم حذ  
 اليهود عيبا اذ كاهرا ففعل الفاضل الدية واقفا من ان يحب القضاء من لا يقتل بمسا  
 معصومة برحمه وجه الكفون ان القضاء صحيح ظاهر وقت القتل فاورث شهادته  
 بخلاف ما اذا اقت قبل القضاء من الشهادة لم تهرجته بعد ويجب الدية في مال  
 لانه عمد وسيأتي ان العواقل لا تقتل دم اليهود حتى بيت المال انه لم يتركه فرجم لا يقتل  
 امر الامام فقتل فعلة اليه ولو با شرف بجمه الدية في بيت المال كذا هذا افر شهادته انما  
 ينظرهم عيبا قبلت لبا حذ التل لم يهرجته تحمل الشهادة وان انكر الاحصان بعد جود  
 سليم الزابط فشهد عليه رجل وامرأتان او وليت زوجه منه ربيع اما الاول فغيب  
 خلاف زهره ما جوفان ربه يقول في شرطية في العلة فلا يقبل في شهادة النساء  
 احتيا لا للدلالة والشافعي يجرى في اصله ان شهادته غير مقبولة في جرم الاموال ولو ان  
 الاحصان جاز عن اتصال الجيدة وايضا ما علة من الزنا فلا يكون في معنى العلة لان  
 ادني درجات العلة ان تكون مفضية الى العلوة وهو في المانع غير معقول  
 ها حذ الشرب الا الشرب لا يجوز ان يقول انه قد خذ يمين ان يجرى  
 شرب الخمر لو كانت طرفة واحد برجمه وان زالت الي رجمه ابعد من طرفة او سكر عطف  
 على شرب وان علة بحيث لا يميز بين الرجل والمرأة ولو عطف فغيره لقوله سكر وان  
 المراد بالسكر عند ابي حنيفة وجوب الحد هذا المعنى وفي حقه حرمة الشرب ان يجرى  
 وعند مالك يعزى مطلقا بسبب وعقوبة من المسكرات غير الخمر طرفة الي شرب الخمر او  
 المسكر بجره امرأة او شهود رجلا رجلا وامرأتان قالها لا تقبل في الحدود وفي سكر  
 طرفة فان الشرب بالأكراه لا يوجب الحدود صاحبنا ليس أدب به واشهر ان الظاهر  
 انه لا يثبت حدان المسكر فانين سوط الخمر نصفها للعبد لاجماع صحابة ابي عليه رضوان الله

تحت علم الجيوش يخرج قومه إلى الأمد ويرفق جملته كما في الزنا بالمرأة وقد أقرت أعيان  
 بترت الخرافة فتعد عليه بعد ذلك الرجوع فيه مجموع الأقرار والشهادة أو غيرها أي  
 علم شرط بأن نقضها أو وجد نفيها منه بلا إقرار أو شهادة أو دمج عن إقرار شرع في الرجوع  
 المسكر ببعض غير الرب إذا اشتد وقبل هو كل شرب مسكر أو أقل مسكر لا أي لا  
 يجب إذا عدم الخوف بعد ذلك الرجوع فلان حد الشرب ثبت بأجماع الصحابة رضي الله  
 عنهم ولا إجماع لا يرى ابن مسعود رضي الله عنه وهو شرط قيام الربح وإما علمه  
 بنفيها ووجدان نفيها فلان الربح محتمل وكذا الشرب قد يقع في كراهه وأصله  
 ولا يجد المسكر حتى يعلم أنه مسكر من الخيل وشرطه طوعه أو نكسه من إجماع لا يوجب الخوف  
 كما ينبغي ومن لم يكن وكذا شرب الكره لا يوجب الخوف وإما علمه بالرجوع عن إقراره  
 مخالف حق الله تعالى فيرجع الرجوع وإما علمه في إقرار المسكران فله زيادة احتمال  
 الكذب في إقراره فيقال لا بد له من العلم بحق الله تعالى في حد الخوف لأنه في حق  
 العبد والمسكران فيه كما نصح حقوقه عليه كما في سائر تصرفاته ولولا ذلك لكانت  
 المعنى لا تخم عن ذلك ككفر من باب الاعتقاد ولا يخفى مع ذلك العقل أقم على بعض  
 الخوف فربما قرب ما يثبت من الخوف في الزنا بالمرأة في الزنا بالمرأة إذا كانت من  
 الجنس واحد متداخلاً **باب حد القذف** هو كذا الشرب مسكر أو  
 عدا أو موثراً جنة الخوف ومنها الفرية وثبتا حيث يثبت كل منهما شهادة رجلين  
 ولا يقبل فيه شهادة النساء كما في سائر الحدود إذا قذف محصناً أو محصنة وثبتا كانت  
 محبة أو حصاناً هي ما يغاير جميع الاحتمالات في الزنا فممن يقولون في كراهه إجماعاً لا اتفاقاً  
 ولا اشتراطاً ذلك لأن العار لا يلحق النجس والنجس لا يستغنى عن النجس أسهل القول عليه السلام  
 من الزنا بالله وليس المحصن محصناً عن الزنا فان من العفيف لا يلحقه العار وأما القاذفة  
 صادق فيه وعقوبة أتم من أن يجلد ساجج لولا وجوبه في النجس عيشان عن الحصان  
 الزنا سحر محصن بقذف أي يعزى الزنا إلى يكون زينة أو يارأية أو انت نانية  
 وهو هو أو زنا في الجمل معناه زينة فانه يجلد سبعين أو عشرين لا يجد لأن المهور  
 هو صعود أو مشترك في الشهوة وإثباته قلنا حاله العصب شرعي وذكرنا لست نأمنك  
 أو لست بأين فلان أي قال لست بأين الذي هو أو الخوف فقولوا به لفظ  
 النص في غضب سخط برنات والمطوفين بعد وفي النبوة في غير الغضب محتمل  
 المعاشية حد القاذف بطلب القاذف المحصن والشرط أنه في حقه مخرج

أيضاً



للموالاة والودع وان اجتمعت بها واحد لخاصة مختلفة بان قذف وزني وشرب  
 ورفق بقيام عليه الحرام والبول في شدة حيفة بالهناك بل يخرج من بر من الاول فيه عقد  
 القذف او لا فان يصدق العبد في الامام بلفظ ان شدة بد لا عقد الزنا وان شاء بالظن  
 لا يعمق انهما في القوة لتوبة بالكتاب وبقرحة الشرب لانه اضعفهما في الزنا بل  
 ولا يبطال احد من العبد سبب ولا الحد من الزنا لانه اضعفهما في القوة لتوبة لان  
 المولى لا يعاقب بسبب عبده ولا لانه بسبب ابنه فلو كان لها ابن من غير غير لم يعاقب  
 لوجود السبب واستقاء المانع وليس فيه ارش اي امان القذف بطل الحد عندنا  
 كما علمت على لان ارش في حق العبد ووجها حق الشريعة غالب عندنا فلا فيه  
 رجوع في بعض من اقره فذلك لم يرجع لا يقبل لان القذف فيه حقا فيكون في الرجوع غنا  
 حدوده في حاله حق الله تعالى لا مكذب فيهما ولا اعتناء في احد منهن في حاله  
 بقرحة في حقوق العبد فان جعل لاحد بالزني حرة الاخر كما عليه بما اي يقول لا بل  
 انت حرة لان معناه لا بل انت رأت ولو كان لغيره حرة بحدوث ولا يعان فان  
 كلامها قذف الاخر وقد لا يوجب العنان وقذفها يوجب الحد فيقال بالحد لان  
 في برانية قاذرة بطلان العنان لان الحدود في القذف ليس باهل العنان ولا بطلان  
 في عكسه لان المصلحة تحدد القذف لان احصاء لا يبطل العنان والحدود في سبب  
 القذف لا يلاعن لسقوط الشهادة فيحتمل لدفع العنان لانه في سبب الحدود بزينه  
 حد في سبب اذ قال لها يان ابنه فقاتل زينة بك فلا حد ولا يعان في وقع وشك في كل  
 منها لا يحتمل لها الزود التي قابل الشايع فيجب الحد لا العنان واحتمل لها الزود في نال  
 هو الذي كان معك بعد الشايع في ما كنت احدا غيرك وهو الزاد في مثل هذه الحسنة  
 وفي حد يوجب العنان لا الحد لوجود القذف منه لاستهزاء الشك او بول في غير  
 وان عكس حد لان الشك يثبت باقران في باني صار قاذفا فيوجب العنان واذا انقضاء  
 ثم اقر بعد كذب بمصر فوجب الحد والولدان يمين ولد اقر في نكاح وولد انقضاء ثم اقر  
 في اي يثبت ضمير منه لا اقر في قائل لا مراه يان في حد فله حل يان اية لا كذا في الحقيقة  
 لا يمين ليس باهي ولا يمين لانه يمين الولادة ولا يمين قاذفا للحد بقذف من لها  
 ولد لانه في قيام اماره الزنا منها في ولادة والولد لا يثبت العقوبة نظر اليمين او  
 بقذف من كانت بول والولد في او قد هي بعد موت الولد لقيام اماره ان استأكل اقر  
 بخلاف المصلحة بل في الولد حيث يجد قاذفا لاستهزاء ان اماره او بقذف رجل في غير

هذا كذا في القذف  
 في القذف في القذف  
 في القذف في القذف



لنقل ما شذ من الهابة لانه ثابت بالقلب وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم حيث قال  
 علي رضي الله عنه انه اذا شرب سكره اذا سكره فيكون اذا اهرق في ارضي وفي كل المخرجين ثمانية اوجاب  
 جلدن وميله اجمع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ثم الشرب ثم القذف لان جنابة الشرب  
 مستطوع بها وحياتة القذف لا لاحتمال كونه انقاذف صادقا في قذفه وعجز عن اقامته  
 البنية فليدل على كونه لا لاحتمال غيبه شهوة او لا ياتي عن اوجاب وان شارب لم يفرغ من جلوده  
 من القذف فيغير كل شارب جامعا بين الشرب والقذف فيحقق منه جنابتان ومن  
 انقاذف جنابة واحدة فلهذا كان ضربا اخف من ضرب الشارب وان كان منصوبا  
 عليه كذا في النكاح فاحتمل ما قاله من رد الشبهة اقول احد القذف ثابت بالنص وهو  
 قوله تعالى فاجلدوهما ثمانين جلدة وحد الشرب فيسوي احدهما القذف لان حد الشرب  
 لم يثبت بالقياس بل باجماع الصحابة فثبت ان سنده لا يراجع هو القياس وقد تقدم  
 في الاصول ان الحكم يستدل بالاجماع لا سنده وعمر بن عبد الله بن عمر اذ اوتوا اوم  
 وقد اوكاف برأنا لانه جنابة قذف وقد استعمل الجرد لفقد الاحتياط وجب التعزير في هذا  
 يبلغ في التعزير ثمانية وفي الصور لانه الرأى اليه الامام وهو ثمان اوجاب  
 في هذا البلوغ في التعزير جنابة القذف لما اذا اصاب من الاجنبه كل حرام غير الجماع والجماع  
 ما اذا اخذ المصارع بعد ما اجمع المتابع قبل الاخراج كذا في كتابه في عمر بن عبد الله  
 مسلم بما فاسق الا ان يكون معلوم انفسق في لا يبرره كونه قايض خان قاله فاراد اثباته  
 لدفع التعزير لا يصح انه شهادة على طريق الجرد بخلاف اذا اهان يان في فاراد اثباته  
 حيث يصح لانه ثبت عليه الحد وهو حق له فكذلك جرمه جرمه اكله في كتاب  
 الشهادة في عمر بن عبد الله كافر يا حبيث يا سارق يا قاهر يا مخنث يا خائن يا مؤلف يا نذوق  
 يا لعن الا ان يكون لصا كذا في القافية يا ديوث هو من لا يهاب عيانا اهل يافرجيا  
 موثره قتيان مرادف ديوث يا شارب الخمر يا اكل الربوا يا ابن الخبيث في القناديب  
 القوية الخيرة الزانية مأخوذة من الخباب وهو السعال وكانت الزانية في التعزير اذا امرت  
 بخمار حل سعلت لتقيض ما اجتمع منها حاجته فسميت الزانية لهذا الخبة وقبل جرمه يكون  
 عنها الزنا فيلحقه من الزانية لان الزانية قد فعل سررا وتنفذ الخبة من جرمها  
 بالاجرة اقول يرد على ظاهره ان مقتضى هذه المسألة ان يكون في الخبيث الزنا مع زيادة  
 امره فيجب فيجب ان يجب فيه الحد كما وجب في لغير الزانية كخمر الله ان يقال ان الحد  
 لما يجب اذا اذني بجرم الخبيث الزنا او ما هو في حكمه بان يدل عليه اللفظ اقتضاه كما اذا

ين

فقلت لا يبيح الله ما بين طلاق وبينه في العقب كما مر في عقد النكاح لم يوضع لمحي الزانية  
على استعماله بعد وقوعه لمحي آخر كما مر ولا يدل عليه اقتضاه ايضا وهو ظاهر بوجه ما قال  
ان يلحقه لا يقال يجب الخوف لغيره لست لا يبيح وهو ليس بمخرج بالزنا لا احتمال ان يكون  
من غير ما يولي بالشيء لانا نقول فيه شبهة انه الى الزنا اقتضاه والعقبة اذا اشبهت  
بجميع ما مر فيجب الخوف اذا ثبت اقتضاه كالثابت بالعقبة هذا غاية ما يمكن في هذا  
المقام لكنه بعد ما مر تأمل يا اي القاصد فانها غير متماثلة معصية فلا يكون في  
معنى الزانية ولا في حكم فلا حجة انك ما في المصحة انت ما في الزواني يا من يلعب  
بالهيكل يا حرم زاده معناه المولد من الوجه ظلم وهو اعظم من الزنا كما لو طلق حاله  
للحيض وفي العرف لا يرد الفاء لذلك كثيرا ما يربط لفظ النكاح فلا حجة في ما عرفت  
لانه لا يسلط على الشين ولا مدخل للقياس في الحدود فوجب التمسك بما لا  
يخرج بهما من احكامهما لا يكتفى بما ليس الا في الاجزاء يا ابن الحجام يا ابن الحجام يا ابن الحجام  
يا ابو جوفانه يقولون في يواجر الله الزنا لكنه ليس معناه الحيف في المشافهة بل معنى  
الموجر فلا تغرب فيه يا جافا من شتم النعمان ولا يفصل بينهما معنى يا جافا من شتم  
المنفعة من يتحكم عليه الناس و يوزن لهم من يتحكم على الناس يا جافا من شتم  
كذلك قيل في عرفنا يعرفه يا كاتب يا حمار يا خنزير يا بقرة يا زبدية الشتم و يشادون  
به وقيل ان المسبوب ان كان من الاشياء كالنقطة او المعلوية يوزن لان الوحدة تحفظهم  
بذلك وان كان من الصامة لا يوزن للثمن كذا وهذا احسن كما في الاما في ادعي عند  
الفا في جادل سره في غير عن انبائها لا يعرف لان مقصود المدعي تحصيل مال لا اسب  
والشتم يخالف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت كيد لما مر وهو حق العبد اي حق  
العبد فذلك في محجوزة لا يبرأ والعقود اليقين والشهادة في الشهادة وشهادة رجل  
واخر اثنان خلافا للحد الذي هو حق صفة حيث لم يجر فيه شيء من ذلك يعرف بالوجه  
عمله والزوج من جهة ما تركها الزانية وتركها غسل الجنابة في الخروج من المنزل وتركه  
الاجابة في الفراش لا اي لا يعرف الزوج من جهة في ترك الصلوة والاب يعرف الزانية  
عليه قال في الشهادة انما يعرف بها لمنفعة تعود اليه لا لمنفعة تعود اليها الا ان عرف  
ليس له ان يعرفها في ترك الصلوة ولم ان يعرفها في ترك الزينة فكل من حذر  
او عذر لما شات حدوده لانه فعل ماضل بامر الشريعة فيكون مسؤولا في الامر فكان  
ما احتج الله الامانة من جهتها مثل ما ذكرنا فانت فانه معها لا يكون هذا





لأن المعتاد بين المرافقة أن يتجلى بعضهم الآخر ويستعد لها فنحن للادفع كل ما يقع  
 عندنا من المتعطل في أكثر المرافقة فنؤدبه إلى فتح باب الفضا يقطع باسراج تحت  
 مقوم يجب من المصلح والقضاء الرجوع والابتناس خست عت وية التهاج عو غريب  
 الرابحة والسعود والاهل والورس بات كالمهم ليس إلا بجني باجن بزجر فيبقى  
 عز في سنة كذا في الفاكوس والرخوان والعبر والعوض من الخضر كانه الزمرج وبياض  
 والخر جريد والواو والعلل واليزوج وبالجد كنها هو من آخر الاموال واعسهاول  
 يوجد في دار السلام مباحة للاهل من غير غوب فيها ولها وباب من خست فان الصلحة  
 لها غلبت على الاصل فالتحق بالاموال الصلحة وانما يقطع في باب اذا كانا من غير  
 متعصب على الحد خارج البيت وكان خفيفا لا يتقل على الواحد حمد لاكي لا يقطع  
 يتاد اي حجر يوجد مباحا في دارنا كخست وحشيت وقص وسكة حيد ودرنج و  
 صفر وفيه الطين الاسمر ونون ولاعابعد سرجا كبن وحج وفاتحة رهبة ولر على بحر  
 لعدم الاضرار ويطلع وردع لم يحصد لعدم فيها ايضا ولا في اشربة مطربة والانت هو  
 ق صلب من ذهب او فضة وشرج وردع من احد هياتاؤن كسر على و درهم  
 عليها التمثال لانا ما اعدت للعبادة على القول فلا ثبت تاؤنل كسر فباب تجدد لعدم  
 الاضرار وصح لانه ليس يجوز التناول واحده يتاؤن القراءة فيه وهي حران لوليس عال  
 وتوكان للمصنف والجميع محليين لان ما فيها تابع لما افاض بهز وعبد كبر لان اخذه غصب  
 اوخذ اعي لاسرة ودفاتر حساب لان المقصود ما بهز وهو ليس بان ولا بان كانت  
 شرعية ككتب النقيير الحديث والنفذ لولا كالمصحف وان كانت اشياء مكرهة فهي كالطوبى  
 ولما دفاتر حساب فان ذكره في كتابه ان لاراد دفاتر ائمة حسبا لان ما فيها لا يقصد بالان  
 وانما المقصود انوا غدا يقطع ان بلغت ثلثها ودية ليجلس سرق دفاتر حساب انسان  
 واستهكها يعني قيمتها وهوان يقل بكم يشري ذلك هو نظير من جرد صك انسان  
 صفه فيه الصك مكتوبا على قول اكثر المتأخر ولا ينظر في المال وكتب وقد لا ياب يوجد ان  
 مباح الاصل وخيانة كان يجوز الموضع ما بهز من ثلثة المأمون وطلسم هو ان  
 ياخذ من اليد سرقة ذهب هو ان ياخذ ما بهز وادج بعلانية فخر من ظاهر بؤنة او  
 قربة كذا في المستوفي وبش لقول ما بهز على لم لا يقطع على الخيعة وهو بائس بلفظ  
 اهل المدينة ومال عامة كمال بيت المال وماله فيه شركة ومثل حقد حان او موجد  
 بان كان له على الخرد ونعم حاله او موجد فخرق من منها لم يقطع لانه استيفاء حكمه

والحال والموجود سواء لان التحويل لا يغير المطالبة ولو اخذت زيد في حقه لانه قد  
 حقه يكون كما في وجوب البيع والسرقة من عرقها يتحقق ادليس له ولاية الاستيفاء  
 بينه الا ببعضها وانما في ما قطع فيه ولم يتغير بعض من سرق منها فمما قطع فيه ما عاد  
 طرفه او في بعضها لم يتغير بل سببه في اذ ان سرقه قطع ثانيا فكل قطع فيه  
 فليس سرق ولا يقطع سرقة من ذي رحم حرم منه ولو كان السرقة مال غيره يبيع ان  
 السرقة من ذي الرحم الحرام سواء كان السرقة مال ذي الرحم او مال غيره لا يوجب القطع  
 المشقة في نظري بخلاف مذهب اي مال الحرام او اسرق من بيت غيره حيث يقطع تحقق المثل  
 في خبائثه واما من حقه مطلقا اي سواء سرقة من بيتها او بيت غيرها حيث يقطع تحقق  
 الخرق بالسرقة من زوجه وعرس ولو كان سرقة العرس من حرز خاص له اي للزوج فان  
 بصورة اليد لكل منهما في مال الآخر ما يجر من القطع ولا سرقة عبد من سيده او عرسه  
 اي من سيده او زوج سيده لوجود الادب بالدخول عادة في هذه النصوص ولا سرقة  
 المولى من كاتبه لان له في الكساء حقا ولا سرقة الضيف من صاحبه لان البيت لم يرق  
 حرزا في حقه تكون مأذونا في دخوله ولا سرقة من معتمدين له في بيته واهل بيته  
 لوجود الاذن في الاول وحقيقته في الثاني فاحتمل المحل وكذا لو كانت الخراج والحانات  
 والآذان اسرق منها لكانت لا يثبت لاحول المولى والادب يخص بالنهاز او سرقة شيئا  
 لم يخرج من البيت لا يقطع فيه ايضا لان الزاكنها حرز واحد فلا بد من الخارج منها  
 او دخل بيتا او ما دل من حوز خارج حيث لا قطع عليها لان الاول لم يخرج من البيت  
 معترفه على ان كان قبل فخرجه والثاني لم يتركه لان لم تم السرقة من كلا واحدا ووجب بيت  
 احاد دخل به واخذ منها حيث لا يقطع لم يرق عن غير رضى الله عنه ان كان غريبا  
 لا يقطع وفروقه هذا او طر حرة خارجة من كم عبوة قال في النهاية الصغرى وعاء اللطم  
 والارباحا جهنم نفس الكرم والما كان لكم هكذا لان الزاكنها من خارج فالتحقيق لا يقطع  
 من الظاهر فلم يجرده عن كونها من البيت وان كانت الصرة احدا فطرحها ولحقها قطع لان الزاكن  
 من البيت في الطريق في الصرة داخل لكم فوجدوا السرقة من البيت وكان مكان السرقة  
 الزاكن لا يقطع لكم لاسكاس هذه او سرقة جملة من قطار او جملة حيث لم يقطع سواء كان  
 مع سابقه يسوق او لا يدنو هذه او لان مقصوده السابق والقائد السبق والقود  
 وقطع المسافة لا يقطع وقطع سارق المثل والمثل لا يحفظ صاحبه او انما عليه فان  
 انتم على المثل او قرب منه حفظه لا او سرق المثل واخذ منه شيئا يبلغ الضاب فان

عامة

الحول الحرز او ادخل يد في صندوق غير اوكم احجب لاخذ واخذ قد راسا سقا حوز  
 من مقصورة وان فيها مغامر الى مخرجها او سرق صاحب مقصورة من مقصورة اخرى  
 يجرى دار فيها جرات في كل امر احسن لا يغفل له بالجرى ان يمكن فيها غير ناد ان الواحد  
 يوفقا متغول بشانه وخدمه وشتم انسلط او الفنى شيئا من حرز في الطريق ثم لاخذ  
 فان الرمي حيلة بمنازها السارق لا غرض فاسدة فيه ولم يعترض عليه يد معترقا فاجبت  
 الكل بغضا واحدا فاقطع واذا اخرج ولم ياخذ ثم أصبح لاسانقا فلا يقطع او حمل  
 على حمار فاساقه فاخرجه لان سيره مخاف الى لسوف في المشية فلام ان يقبل السارق  
 سياسة لتسبغ في الارض بالفساد **فصل في** يقطع بين السارق اما القطع  
 في النقص واما الجبن فلقراءة ابن سحود ربي الله عز وجل فاقطعوا ايما ايها والقراءة المشهورة  
 بعزها عندنا من زلفه لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقطع السارق من الزند فاجتمعت  
 لقوله عز فاقطعوا واحسوا لانه بره حرورة شد يدان لانه يقطع في الملك وللملوك  
 لاجر لا يقطع ثم رجلا السارق ان عاد فان عاد لاني لا يقطع وجب حجة بنوب  
 وعزها عندنا في السارق يقطع في الثالثة يد السارق وفي الرابعة رجلا ليس لولا حجة الله عليه  
 وسلم من سرق فاقطع فان عاد فاقطع فان عاد فاقطع فان عاد فاقطع  
 ولما اجتمع الصحابة ربي الله عز وجل حين تخلفوا في الله عز وجل لاني لا يقطع من امر  
 ان لا ادع له يد ايسر له بها ورجلا يقطع بها لم يجمع احد منهم بالحديث قول معاوية  
 وقال الاسم الطمان في معناه هذه الآثار فلم يحد شلما من اصلا ولو صح حملها لياسة  
 او الشيخ فان كان جواب هذا الشرح قوله الاية لم يقطع اما عدم القطع فيما اذا كانت  
 يد السارق او ابعاضها او اجزاءها او رجل اليه مقطوعة او سلكا فلان في تقويت  
 حسن الشفعة وهو النطق والشيء بخلافه اذا كانت اجزاء واحده سوى الايدي  
 مقطوعة او سلكا لان فيهما لا يقطع القطع في ظاهر الرواية وماعده فيما ذكر بقوله  
 اوردته الي مالك قبل الخصومة فكان الدعوى ج لا يكمل فلا يظهر السرقه واما فيما ذكر بقوله  
 او ملكه لغيره سج العتير او يبيع او لغصب فبما من الشهاب بجل القطع هذا اجد  
 للملك والنقصان معا فان فيا لم الخصومة عند الاستيعا شرط القطع وقد انتج في  
 الاول وكان قيام الشهاب عند الامضاء شرط القطع ايضا وقد انتج في الثاني ولما  
 ايجاد ذكر بقوله او سرق وشهد عليه شاهدان فادعي كونه الموقوف ملكه وان لم يجر  
 فكان السجود اذنية للحد وبشت بحمد الدعوى للاعتقال واما فيما ذكر بقوله او اخر

أي السارق بالسرقة وأدعاه أي المالك أحدهما لأن لم يبرهن حيث لا يقطعان فلان الجميع  
عامل بحق الجميع ومودت شبيهة في حق السارقين للسرقة بشت بأقوالها إلى الشرقة قال  
في الوقاية لم يورق فادعي ملك أو أحد السارقين أو لم يثبت لأن لهم من العادة بمن يطلب  
والملحوظ فيمن يورق منها أما الأول قدس قوله أحد السارقين عطف على سارق فادعي ما لم يبرهن  
أو سرق سارقان فادعي أحدهما وهو ليس بملحوظ أما الثاني فلان الملحوظ أن يقرر  
السارقان وادعي المالك أحدهما كما هو المذكور في الهداية والمال في غيره هو والمال ليس بلان  
أما ما اشهر في العباد بالافراد وأما بما ذكره بقوله أو لم يطلب المالك وإن أقر السارق  
فلان المالك في شرط قد يبرهن المطالبة سرقة أو غاب أحد ما خرج من على سرقتها فقطع  
المطالبة لأن السرقة إذا لم تثبت في الغائب كان اجنبيا وبدمعي الاجنبى لا يثبت الشبهة  
ولأن احتمال دعي الشبهة شبهة فلا تعتبر وقطع السارق بخصوصية يد حافظه كالم  
دووه ومودع وغائب وصاحب ربوا وسفير ومستأجر ومضارب وقامض وكاسوم  
النشأ ومزمن ومستطيع وخصوصية المالك أيضا من سرق منهم فنقل خصوصية المالك  
في يد حافظه فلان السرقة موحدة للقطع في نفسه لا ظهرت عند القاطن بغير شرعية  
بناء على خصوصية مجزئة فيسقط القطع ولهم بدعيه وجع معقود كملك فادع الزبيل  
كان لهم أن يجزئوا عن أنفسهم لاسرقة أفعالها لا يثبت لأن أن كان امتنا لا يمكن من  
أدعاء ما من المالك وإن كان عين المالك من السرقة لا يعان عن نفسه لأدعاء أن يقول سرق  
بني فادع أن أصيلا في الخصوصية وجب الاستيفاء عند البتة بالاحضرت المالك لأن القطع  
حق الله في اختلاف النقصه وأما خصوصية المالك من سرق منهم فلان له حقيقة المالك  
وجع اقوي من اليد للحافظه فإذا اجازت بالاشارة فلان يجوز بالاولي لولي الثاني لا يقطع  
من سرق من سارق قطع بغيره لاسرقة بغيره شيئا فقطع به وبقي المسروق في يد سرقه  
من السارق آخر لا يقطع الثاني لأن السرقة إنما توجب القطع إذا كانت من سرق المالك  
أو الامين أو العينين بل ما أمنا لم يوجد شيء منها هو إذا سارق الأول ليس  
عالم ولا أمين ولا أمين حجة لو اتفقت لافين كاسية بخلاف ما إذا سرق قبل القطع  
حيث يكون له وللب المالك القطع لأنه يدعي القاصب وقطع بعد آخر بسدنة  
لأن أقران جميع من حيث أنه ادعي لأن الخلق إنما يجب عليه بسبب الخيانة والخيانة إنما  
تتحقق بواسطة التكليف والتكليف إنما يتحقق من حيث أنه ادعي لاسرقة من  
مال لم يتعدك إلى المادية فيه من حيث أنه مال إذا لا يقر فيه لا يبرهن أن قوله

متبوع في حال رضاه بعد ما وما قطع به مطلقا أي سواء كان المقتلع جارا أو عبدا  
 أن يبرأ إلى صاحبه بقائه بملكه وألا يضمن وإن أُلغى لقوله لا يضمن ما يملكه  
 بعد ما قطع بمقتله وإن أُلغى إشارة إلى رد ما روي الحسن عن أبي جعفر أن العتق  
 يجب بالاسقاط ولا يضمن سرقة قطع بغيره من السرقة وجاز للفصل مرات قطع ولو كان  
 المقتلع ببعضها أي بعض السرقات شيئا مفعولا لا بغير منها أي من تلك السرقات  
 بحيث إن من سرقة سرقات لم يضمن إلا ما روي أنه إذا في حقه فاشت قطع فبما لم يضمن  
 الجميع ولا يضمن شيئا عند أبي جعفر وإن حصر واجتمعا فقطعت به لم يضمن شيئا  
 بالوفاق ولا أي لا يضمن أيضا فاطع يسار من أمره قطع فإنه سرقة له أُلغى وأُلغى  
 من حصر ما هو خير منه فإن قيل النبي لم يضمن قطع السرقة بل كانت حاصلا فيه قلت  
 النبي كانت مستحقة المقتلع السرقة سوت فضلت للمعاصلة له قال الأرساق  
 هذا الثوب بالاضافة قطع كونه اقوالا بالسرقة ولو قال أنا سارق هذا الثوب بدو  
 أي بدون الاضافة بل يتوهم سارق فأي لا يضمن كونه جزءا لا يضمن قطع من سرقة  
 ما سرقة في الذل فأخرج وهو بعد السرقة يساوي العتق أي حرته ودفعه سرقة قبله  
 فيقيد أن يكون السرقة في الذل لأن يساوي السرقة عشرة دراهم بعد السرقة في الذل  
 لأنه إذا أخرج عجزه سرقة وهو يساوي عشرة دراهم ثم شقة وانقص ثمنه ثم أخرج  
 بالسرقة من العتق فانه يقطع قوله أحد أو لا استق في الذل وانقص ثمنه ثم أخرج  
 لم يقطع لأن السرقة تمت على الثياب أكمل من الأول لا الثاني فظهر أن العتق الثاني  
 لا بد منه ولهذا ذكر في الحد الذي وأكأنه وجب في الوفاة وأكأنه لا يقطع  
 من سرقة شاة فخرج في الحرب فأخرج لأن السرقة تمت على الثوب وقد سبق أن سرقة لا  
 تجب القطع ومن جعل ما سرق من الذهب والفضة قدر الثياب دراحم وثلاثين  
 قطع سارقا وردت الدراحم والذناير إلى السرقة منه عند أبي جعفر وقال لا ترد بناء على  
 أنها صنعت متقنة عند جميع خلافه وأن حرته أي الثوب الذي سرقة فقطع فإرد ولا  
 حرته عند أبي جعفر وقال محمد بن محمد من الثوب ويصير ما زاد البيع فيه لأن عينه لا يملكه  
 قائم مكره وهو أصله الصبح تبع فكان اعتبار الأصل وهو أن الصبح قائم  
 صورة ومعين حتى صلب الثوب قائم صورة لا معنى لزوال السرقة بالقطع كما كان  
 حق السارق الحق بالترجيح وأن سرق الثوب رد على المرقوم عند أبي جعفر لأن  
 السواد نقصان فلا يرجع الخطأ على حق لأكثر سرق في ولاية سلطان ليس سلطانا

فصل في قطع اليد والرجل من غير قطع اليد

فخرج عن بيان السرقة الصوري خرج في بيان السرقة الكسرية ففصل من قصده أي قطع الطرفي  
سواء كان جماعة مستعجبين عن طاعة الله أو واحد أو قتل من قصده أي قطع الطرفي  
وهو مستعد جرحه قوله الآية جرح معصوما أي حال كونه القاصد معصوما أي الدم  
بأن كان مسلما أو ذميا فإنه إذا كان مستأصبا فبقائه للحد عليه خلاف ما يحصوم  
مستوفى بالصبر الذي فيه قصده أي قصد القطع بما سلم أو ذمي حتى لو قطعه بما سلم  
لا يجب عليه الحد فاخذ أي مسك قبل أخذ شيء من الماراة وقبل قتل لو أخذ منهم أو أكثر  
جرح بعد الغرير لما شرت منكر أي يجب لا يجوز أن تقول بل إن يقطع فيه سميما  
الصلح، وإن أخذ أي القاصد مالا ونصب كل ما نصب قطع يد ورجل منقطع  
أن كان جميع الأطراف كأن لا يقطع الغنم، وإن قتل بلا أخذ قتل أحد الأعضاء ما سلم  
يعني وفي ترميزه كونه حرة أو كونه قاصدا للعنصر وإن قتل وإن قتل وأخذ  
قطع ثم قتل أو صلب عطف بما قتل أو قتل عطف بما قتل قطع أي قتل أبدا بلا قتل  
ثم قتل أو صلب أو صلب حيوان الحج أو شق بطنه برمح حتى يموت والأصل فيه قوله  
أما حر الذي يجازي به حره ورسوله الآية أي يجازي به أولياء الله على حذف المضاف  
لأن أحد الجوارب الله تعالى ولأن المضاف في الجوارب والغنم في الجوارب والله تعالى  
فالمقصود أنه كان يجازي به حره والزموا التوقيع على النسخة كما قال أن يقتلوا ابن  
قتلوا في لا يخرج كما قال مالك بن نافع أو وثقت ذلك بقوله عليه السلام من أخذ المال  
قطع ومن قتل قتل من أخذ المال وقيل صلب وقيل في أن جرحه لم يزل هذا  
التعظيم في الجوارب التي ردة في حركه معلوما كمنه أيام لم يجز به غيره لا أكثر منها لأنه يخرج  
بعد ما قتل أي الناس به وما أخذ قتل أو ألف لا يجوز يعني إذا قتل الفاطمي  
فلا ضمان عليه في ماله أخذه اعتارا بالسرقة الصورية وقد قتل وأخذ من حده لأنه  
جزء الحاربية ولا يتحقق بأن يكون البعض ردة للبعض حتى إذا رل أحد أئمة المخازن  
اليهم والشرط هو القتل من أحد منهم وقد وجد وجرح وصالحهم كاسع لأن قطع الطرف  
يجعل بالقتل باقي أنه كانت بل جرحه أخذ لسان أو الإخاء وإن جرح وأخذ اللسان  
قطع أي قطع يد ورجل من خلاف وحدث جرحه لأن الحد لما وجب حقه لم سقطت  
عصية النفس حقا للحد كأي حقه عصية المالك لأن القطع مع الغنم لا يقطع وإن  
جرح فقط أي لم يقتل ولم يأخذ مالا وجوب هذا الشرط قوله الآية فلا حد أو قتل عمدا

تعد به ولو قطع ثلث ثياب قبل ان يسكن لو كان معهم غير مكلف اي حجه او يكون او ذبح  
حرم من الماء او قطع بعض الماء في البصق او قطع الطريق لئلا او تهاجر او  
من ممرين متقاربين فلا حد اما سقوط اذ اجرح فقط فلا حد هذه الحجة ليس بها حد  
فلا يسقط حق الجسد اذ سقطت في حق استبعاد الحدود و يوجد في حق للمولى القصاص  
ان كانت الجرحه مما فيه القصاص او الارث ان كانت مما فيه الارث في الاول من المصوب  
المذكور وفي ما اذا جرح فقط ولما سقط اذ اخذ بعد عتاب وقد مثل عدا واخذ  
المال فلو كان له الا ان يباين قبل ان ينفذ عليهم فاذا سقط لهم حق العبدية  
فيكون له اي للمولى القود اي مثل النافع او الضار في غيرها من الصور المذكورة و اما  
اذا كان منهم غير مكلف او ذبح حرم فلا جناحة واحدة قامت بالكل فلا لم يقع فعل  
بعضهم سببا كان فعل الباقي بعض العلة و به لا يثبت الحكم و اذا سقط صار القتل الي  
الاوليه ان شاذ او فتاوان شاذ او فتاوان و اما اذا قطع بعض الماء في بعض فلا  
لجرح واحد قصاص القاعه كذا في احسن و لما اذا قطع لئلا او تهاجر او ذبح ممرين  
متقاربين فلا حد القصاص في الغوث الا انهم يؤخذون برؤسهم لئلا او تهاجر او ذبح ممرين  
متقاربين و يجسونه لارحام الجناية ولو قتلوا فلا امر اليه الا و كذا و عن يمينه انهم لو  
كانوا في ليل لئلا او تهاجر و بين الممرين من مسير سفر يجري عليهم الحكم فطاع الطريق  
قلا في الاعتذار عليه الفتوى لمعظم الناس و في دفع شر الخيل المستعصية و في الخوف  
بكر النون مصدر حتى يعني اذا خشي رجلا حتى قتله و يمايل وجهه في الجنايات ان شاء  
الله و من اعتاده في المقتول لارحامه سبها في الارض بالقصاص يدفع شره بالقتل  
مع العتاق امرأه فقتلت و احدث المال و ذبح الرجل لم يقتل امرأه و قتل الرجل  
عز سوة قطع الطريق و مقتل المالك و قتل قتل و قتل المالك كذا في الحديث له اعلم  
**الاشارة** للنجس و جسد ميتة كذا في الحدود و القوم المعروف بالآخر  
الكتاب و في جميع زنا الزنا لغيره كذا في مسكن كان لولا و شر ما مع مسكن اعلم ان جميع  
ما يخرج منه الاشارة اربعة العجب و الزنا للنجس كالحظ و النجس و الذرة في الماء المستخرج  
منها حادان في و يطوي و يطوي حتى يفي ثلثه و قد يطوي حتى يفي ثلثه و قد  
يطوي حتى يفي ثلثه و يطوي من الاشارة اربعة و الحلال اربعة اما الحرام فبعضه  
منه قوله حرم الزنا و قلت و في اليه من العجب اذا اكل و اشتد ذوقه ان يذوق هذا  
الام بعد الزنا ما يجمع لصل الثلثة و قيل كل مسكن لئلا او تهاجر او ذبح ممرين متقاربين

هذا هو النص في  
الكتاب

والله اعلم

وسائر السموات كذلك قلنا الاسم ذلك بل إنما سميت - لا اختارها قال ابن الأثير سميت للحق  
 فخراتها تركت واختبرت واختارها تغير وجهها كناية عن التمعن ولو سلم قلنا سميت من زهانية المعنى  
 سبب الإطلاق بل سبب التوضيح وترجيح الاسم على الميراثان القادرين سميت بها المقار للماء  
 بهما ولا يطلق على اللذة والكلية وقد تفرع في موضوعه أن القياس لا يخرج في اللغة في الغضب  
 بالشرط عليه وعندنا إذا استند صار مسكواً فلهذا لا يرد له لا بين الثاني بقوله وكذا  
 الطلاء وهو ماء عذب طليخ فذهب كل من ثلثه كذا في الهداية والمجالي وقال في المحيط الطلاء  
 اسم لثلاث وهو ما يلحق من ماء العنب حتى ذهب ثلثه = وبقي ثلثه صار مسكواً قال الزبيدي  
 وهو الصواب لما روي أن كبار الصحابة رجعوا من غزوة بدر وهم كانوا يمشون من الطلاء ما ذهب  
 ثلثه = وبقي ثلثه وقلنا أي للماء وما ذهب القليل من ثلثه نجاسة إنما لم يثبت بقاها بالليل  
 انطباع حيث سماه الله رجساً وهو اسم لثلاث النجس العين كذا في الكافي وروى أن عائشة  
 المتوكة المتغربة ولما ساء ذهب أفل من ثلثه فلهذا يجب يكون في حكم الخمر حتى تنقعت بقوله  
 وحرم السكر في الآية برسمه الزبيب كذا في الهداية والكافي من الرابع قوله ومهما  
 وبيع الربيب نياؤه أغلت أي الطلاء والسكر والنجيع واشتدت وقفت بالزبد والذوق  
 هذه الآية ثم هذا بهج إذا حصلت لها هذه الصفات التثنية والعدول إلى الاستدلال  
 كناية الخمر وروى في الخمر من ثلثه الباقية بثلاثة أو بابل لا بثلاثة معها أصلاً كما سدد  
 فمكفر مستحيل ولم يجر بهما ولم يجر شفعها إلا أن يكون له في تحيد شاربها ولو طهر  
 وشاربها من سكر وإنما الطلاء مبین بقوله وحل المثلث العبيد وهو ما يلحق من مياه  
 العنب حتى ذهب ثلثه = وبقي ثلثه وإن طهر واشتد سكن من الغليان هذا عندنا جوهري  
 يوسف وعندهم وسكر وثانيه فليلد وكثره ولم يسل الوصف الكبرية فقلنا لا يخلو شارب  
 فليلد خالفت أباحيه وأبو يوسف فقلنا لا لأنها بحال لا تنزه الطعام والناس في زماننا  
 يربون بغيره والشعير فعلم أن الخمر مما لا يقصد به التقوى فإما لو اعتد به النبي فلا يخلو  
 اتفاقاً والذي يجب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثه بالطنج حتى يرق في طنج طنج حتى يحكم  
 المثلث لأن حب الماء لا يزيله إلا صنعاً محضاً فإما صاحب الماء على الصبر طنج حتى  
 يذهب ثلثه أكبر لأن الماء يذهب أولاً والطلاقة أو يذهب منه فلا يكون الزاغب شيئاً مما  
 العنب وبين الثاني بقوله وحل شرب الخمر والزبيب مطبوخاً أدنى الخمر وإن طهر واشتد  
 وسكن من الغليان عذبه وعندنا يجرم والكلام فيه كما تكلم في المثلث المذكور  
 في بين الثالث قوله وحل المثلثان وهو أن يجمع برسمه الخمر والزبيب طنج حتى أدنى



شلام

الشرع

بطه وينك الى ان يغاد يشد فله ايضا يحل اذا ضرب ماله مسكرا بل هو وطرب وحين الربح  
 يتولد وينتد العمل والشيء والبر والشيء والبر وان لم يطبق وحل يحل في هذه الاشياء  
 اذا اسكر منها يحل للبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر  
 يحققون جهلانية وماسا كاحتاجهم على سائر الاشياء المحرمه لان في ذلك كذا الخلق ومن  
 الابان اذا اشتد اذا اشرب قد لقوله حل اي حل هذه الاشياء الاربعة اذا شرب  
 عالم فسكر واداسكرو لسد منها كان الفرج الاخير لماله العند بل هو وطرب  
 متعلق بقوله شرب وهذا العبد غير مخصوص بهذه الاشياء بل اذا شرب الماء وغيره من المشروبات  
 بل هو وطرب على هذه العسقه حرمت اتم ان اسكر حاله فوض الانسان من استلام ادماع  
 من الاشربة المتصاعدة اليه فيعطل معد عقله غير من الامور الحسية والشيء وهو حر من  
 بالاجماع كقول القوي المغيث اليه قد يكون ايضا حر ما كاي الاربعة الساعة وقد يكون مباحا  
 كاي الاربعة الساعة وسكر الفضل الى شرب الخمر والسكر للحاصل من الادوية والاعذية  
 المتخذه من غير العنب فان قيل الخمر والخمر من صفات الاعمال الاختيارية فيجب ان الخمر  
 يكون واجب الزكوة والسكر على ما ذكر ليس بفعل فلهذا حرمت اختياريا فلا يجب كونه  
 حرما لحرمة الباشرة الى تحصيله وكتساب اسباب حصوله كما قالوا في بيان وجوب الايمان  
 وحرمة كفرك فانها من الكيفيات النفسانية دون الاعمال الاختيارية فلهذا حرمت الخمر على كل من  
 على المشايخ حل الخمر الى الخمر الذي يحل الخمر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر  
 والمغفرة اليها ولا يكره تحليها وقال مشايخ يكره ولا يحل الخمر للحاصل ان كان بالقاء  
 شيء فيه فلا يحل وان كان برونه فلا يحل لقولان والاشياء اي حل الخمر البسطة  
 الدنيا وهو العرق والمغفرة وهو البراءة والخمر والمغفرة وهو الخمر والمغفرة  
 والبر وهو طرف يكون من الخمر المنقود فان هذه الظروف كانت تحريم بالخمر فاداء  
 حوت حرمت البهائم استعمال هذه الظروف اما لان فيه تشبها برب الخمر ولما لان فيها  
 اثر الخمر في معنت موه ابايح اليهم استعمالها وانما يابح في ابتداء تحريم شيء وينتد  
 ليزك احاسر مرة فاذا ارتكبه واستقر الامر غرول التشديد وكره شرب حدي الخمر  
 والاشراط اردوا بانكر هذه الحرمة لان فيها اجزله الخمر وحرمة لعدم انما طبع فيه كارتبه  
 كتاب اكثر اعتد الاحتشام ولا يجد شارب بلا سكر لان وجوب الخمر قليل الخمر كونه داعيا  
 الى الكبر والاردي ليس كذلك غير حقيقه **السكر**  
**الحيات** لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب لكتاب الخمر والاشياء الخيرة اسم لفعل يحرم

الشرع

شرها سواء تعلقت حال الوفاة وبه اصطلاح النفاخت بما يتعلق بالنفوس  
 في اطرافه وخصه المصعب والرفق بما يتعلق بالاموال القتل وهو فعل مؤثر في  
 انفاق الرذوخ وهو مما ذكر في البسط لذلك اقسام عمد وخطا وبشره عمد وكان الموت  
 الرادي يتناول خمسة اقسام عمد وبشره عمد وخطا وحادتي بحري الخطا وقتل السبب  
 واختاره المتأخرون والاراء بيان النوع قتل يتعلّق بالاحكام الالهية والاعمال القتل انواع  
 كثيرة كالارحم والقصاص وقتل الخوف والقتل صلبا في حق قطاع الطريق بين الاله والاعمال  
 لانه عمد وهو قتل به قصدا احقر به عن الخطا ولا يوجب ما في الوفاة ضرب قصدا من  
 نفع يتحقق سدا في سداد ويحقق في مرتبة الاجرة فان القصد فعل القتل يوجب قتل  
 ما في سداد الاله القاتلة عابا مقامه تبصر لانه انما الصورتان المتعددة كخطا وناو  
 وزحاح ومحمد حش ومحمد بحر فان الاله القاتلة عابا في المودة فانها في العدة  
 للقتل حتى لو لم يكن كرا وحش كرا لم يصح مريد لو كان لا يجب القصاص عند  
 حج وسبب في سبب لعمد وفي القاتلة ان البرج لا يترتب في الحديد وما يشبهه كالقصاص وغير  
 في ظاهر الرذوخ وبشره اي شره القتل العمد كون القاتل كفا في عاقبة القاتل مرتبة في  
 القود ان غير المكمل ليس له العتق بات وقال في القاتلة ليس للعبيد والمجنون عمد  
 وهو خطا منها وان القتل معصوم الدم ما يكون مسلم او ذميا ابدا احتراز عن القاتل  
 فان عصم دم موقت في وجوه بالخطا في القاتل احتراز عما اذا قتل زيد مكرها حتى  
 وجب عليه القصاص ثم قتل بشرا ويدا في زيدا يمكن معصوم الدم بالخطا اليه او يباء بكر  
 كذلك كان معصوم الدم بالخطا في شره ابدا وانما وجب على القصاص ان كان قد زيد عدا  
 والذمة ان كان خطا كإسباية وانما يكون بها اي بين القاتل والقتول شفعة وناه وشعة  
 ملك ولا سبابة ان القتل حج ما يكون عدا يترتب عليه القصاص وحكم اداءه في سبابة في القاتل  
 حج القود من مقتل مؤمنا مستورا فخر في حقه حلال في البر او قدوة في احاديث كثيرة  
 في القود على الامانة والقود عينا وقال ما في حج هو غير متعين بل الولي يحجز منه ومن اخذ  
 الذمة ولما قيل في كتب عليم القصاص في العتق والاراء العمد لانه لا وجب في الخطا الذي  
 يتولد من مرقع من خطا الاله وانه كان عم القود في اي وجه فتقود فان نفس  
 العمد ما يكون قودا القود في كل من اليمين اشكال اشارة ان هو من القاتل عد القود في  
 الامانة ان القصاص بالذمة لا يولد على القصاص في الخطا بالذمة لا يولد على خطا الذمة  
 على الخطا بل يجوز ان يكون الذمة مشتركة بين العمد والخطا كما ذهب اليه الشافعي وأما في

في القاتل  
 في القاتل  
 في القاتل  
 في القاتل

قوله القاتل  
 قوله القاتل  
 قوله القاتل  
 قوله القاتل

التي في قوله من القواعد المقررة في الامور الشرعية ان تعيينها يكون بغير الاحتياط  
 واما ظاهر هذه النصوص فكذلك ومن ادعى الشهادة عليه الشك او ان تخصيصه عام اكتسب من هذا  
 قبل ان يتخصص كلام مستقل موصوف باليكون ولعله في الآية اما مطلقا او عام وفي النصوص  
 لا يجوز زجر الى احد بل الى جميع ان يقال ان النيات تفسر بعضها ببعض فقولنا في كل في النصوص  
 جوة يدل على ان موجب العهد هو النقص فقط بل جميع الآية على ما ذكر في انفسه  
 وكتب للعامة ان القائل اذا لاحظ انه لم يقتل فبطل اودعي بالمرءة عن القتل فادام يقتل  
 لم يقتل فيصيان بين الحيوة وفلان هذا يخص بالعهد وان القائل في الخطا لا يقتل بل  
 يتخلص بالذبح يظهر لرد على الشافعي فيما ذهب اليه فيقتل فانما هي مفرقة بين الحيوة  
 منهم الصواب واليه المرجع والمآب الا ان يعقوب بن عبد الله بن ابي بصير يدل على ان الحق  
 في حكمه ايضا حرام الثالث لقوله هم ثابرات نقائل في الكفارة فيه اي في العهد عند سواء كان  
 على حب فيه النقص او لا كالباب اذا قتل ابنه عهدا وجعل قتل من اسلم به في الحرب ولم  
 يهاجر اليه كاي في النهاية وذلك ان بيع يحس ككفارة فانها شرعت كاسمها واجب للثام والاثم  
 في العهد كذا كان ادعى في الجاهلية وكفارة ولست ان الكفارة امر من الكفارة العبادية  
 والعقوبة بغيره من الجوع والحر والبرد والاسب في الخطر والاباء كالحلف  
 فانه بالنظر في اصل الفعل مباح وبالنظر في المحل الذي اصابه حرم مباح تركه انشئت  
 وذكر انما في قوله واما شبه العهد هو قوله عهد بغير ما ذكر في العهد كالكفارة والموطن  
 في الجوع الصغير واما الضرب بالحد والعتب الكبير من قوله شبه العهد ليعاخذ به في حداه القبر  
 سمي به لان في هذا الفعل معنى العدة باعتبار قصد العاقل الى الضرب وسمي خطأ  
 باعتبار عدم قصد في القتل لان الآية الى استعمالها ليست بالذات القتل والعاقلة لما  
 يقصد اليه في الفعل بالنسبة لغيره من القتل دليل على عدم قصد الذم في هذا  
 شبه العهد وسكر لانه لا يقصد ما هو محرم شرعا كالكفارة لانه خطأ نظر الى الآية فدخل  
 تحت قوله فيكون قتل مؤمنا خطأ الآية بين الكفارة بغيره من قوله مؤمنا فيمن  
 قدر عليه ولا آية وان لم يقدر فيصام شهرين متتابعين لقوله فيمن قتل مؤمنا  
 خطأ في قوله مؤمنا الآية وانما طعام غير مشروع فيه لانه غير منصوص عليه واثبات  
 لا بد من الرائي باليخوز ويجوز في جميع احوال يوسم لانه مسلم بتبعه خير من اباوين دينه  
 والاسلام في الطرف ثابتة ظاهر او عابا واليخوز ما في البطن لانه عضو من جبه  
 فلم يدخل تحت اسم الرقبه ودية مطلقا على العاقلة ودية يابا بما ان شاء الله تعالى

بلا قوة اي ليس فيه قوة له في الخطا كما عرفت وهو اي شبه العبد وهو لا دون النفس من  
 حراي قد يجمع اذا جرح عصباً باله جرحه وجب فيه العقد صحت كان مما يراي فيه  
 المثل كما سياتي فليس فيه اي فيما دون النفس بل شبه العبد كما كان في النفس لان  
 اتنا في النفس يختلف اختلاف الآدمي وما دون النفس ليس كذلك وذكر الثالث منقول  
 واما خطا وهو اما في العقد كرميه سلباً ولو عداً بطل صيداً او حرمياً فانه لا ينجس به  
 الفعل حيث اصاب ما قصد ربه واني اخذت في العقد اي في النفس حيث قلنا ان لا ينجس  
 صيداً والمسلم حرمياً وانما لو عدا لم يرفع قومه ان العبد مال وعتق بالاموال لا يكون الا  
 في العاقلة لان العبد لو عدا لكانت خطا في الفعل كرميه عتقاً فاصاب الوسا فانه  
 احداً في النفس والعقد يكون معدوماً فخطا في الفعل كرميه عتقاً فاصاب الوسا فانه  
 من حسن فاصاب موصى الخوف فقات يجب العقاب اذ جميع البدن محل واحد  
 فيما يرجع اليه مقصوده فلا يبعدد والمصادر للخطا نوعين لان الانسان شيعر في فعله  
 القلب والجوارح فيختار في كل منهما الخطا في الاخر كما ذكرنا الاحتياط بان يرضى آدمياً  
 فيه صيداً فاصاب غيره من الناس وذكر الرابع بتولية والى جرح الخطا كتابه العقاب  
 في رجل لو سفل من السطح عليه فقتل فان هذا ليس خطا حقيقة لعدم قصد التلثم اليه  
 شئاً فيكون خطا في مقصوده لكن لما وجد قصد حقيقة وجب عليه ضمان ما التزم كقتل  
 الطفل فجعل الخطا لانه معدوم كالتخطي وحكمه اي حكم الخطا والجاري في قوله لا يردون  
 لم يقتل اما لانه لم يترك الخطا فان الافعال السالبة لا يجوز مباشرتها الا بشرط ان لا يكون  
 احداً فان الذي فقد ترك الخطا فانه وانما يكون دونه فلهذا العقد والكفارة والدية اما ان  
 حكمه كخطا فبالتصريح وان كان حكمه لا يرد في محله فلهذا من الارث لا احتمال ان يقصد  
 استحقاق الارث واظهر من نفسه العقد في محل اخر وان يكون منادياً ما لم يكن ناعياً  
 قصد اليه استحقاق الارث وذكر الخامس منقول واما قتل النسب اي يكون سبب القتل  
 كما انه يحضر الزم او وضع الجرح في غير ماله فيلحق الوضوح لو وضع خنجره في دار عبده  
 افرق ونحوه مما هو سبب الاتفاق الا ان يشترط المالك عليه اي على الزم ونحوه بعد  
 على بالحرف ونحوه في ما لا يتم شئ على المالك ونحوه وحكم الدية في العاقلة لان العاقل سبب  
 المكف ومرتد فيه كما هو متفق في الزم ودمع على الجرح فوجب الدية ودمع في العاقلة  
 بالاكف ودمع لانه القتل لان القتل من عدم حقيقة والخطا في حق الغائب  
 فيجوز في حق غيره في الاصل واما قال ولا لانه القتل لان يات بالحرف في غير ماله ولا لانه

الآفة فان لم يمان بسبب القتل ولا قتلها **باب ما يوجب القتل** اوله

**يوجب** بقتل معصوم الدم عدا قتل للفعل بشرط ذكرت من كون القاتل مكلفا  
في قتل الحر بالحر تمام المائدة وبالعبد وعندنا لا يقتل الحر بالعبد لقوله  
الحر بالحر والعبد بالعبد ولنا اطلاق قوله تعالى ان القتل بالنفس والتخصيص  
بالذكر لا يمنع مانعه لا يقال لو دل وجب ان لا يقتل العبد بالحر لان التاميم يجب  
عنه بان تفاوت الذي التخصيص فلا يمنع فيه منع ما قاله صدر الزمعة على انه ان دل  
يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد والمسلم بالمسلم وعندنا لا يمنع  
لا يقتل لغيره على انه عليه السلام لا يقتل بغيره كالحار واما ما روي انه عم قتل مسلم لم ي  
وقد يجره الله عنه انما اعطى الحرمة ليكون لولهم كما لو اتوا وما هو كذا ما ينشأ  
والراد ما روي للحرى لسيعة ولذا وعده في عهده والمحقق لا يفرق فكان قاله  
لا يقتل بغيره ولا يجرى كالحار فيكون مستثنا عنه في جميعها ان لا يقتل مسلم ولا يجرى بغيره  
في معصوم الله على التاميم كما مر في قوله تعالى يقتل المسلمان من مسلمين فاما المسلمون  
منه ولا يقتل استحقاق القتل لا يقتل العاقل المجنون والبالغ بالصبي  
والصبي بالاعمى والمرء والنفس الا طرفه والرجل بالزنا للجماعات والفرع بالعبد  
وان على عدم المسقط لا يحكم ان لا يقتل بغيره يشاؤه الاب والام والجد والجد  
لقوله عم لا يقاتل الولد بولده ولا سيرة بعبد ومذنبه وكاتبه وعده ان لا يمتنع  
نفس القصاص على نفسه ولا يجرى عليه وبغيره بعضه لان القصاص لا يجرى ولا يجرى  
يقتل قاتل عبد الرحمن حتى يجمع عاقده الى الزمان والمرء في الزمان لا يجرى فلا يجرى القصاص  
والزمن لو قتل لبطل حق الزمان في الزمان فخر اجتمعهم بالسفوف في الزمان برضا  
وذكر في الجوين والجامع معبر عن الاسلام وجرها ان القصاص لا يثبت لها وان اجتمعوا  
في الكفاية ولا تفرق كانت قتل عبد الرحمن وقوله اي وقوله ما يجرى يجرى قهره وارت وسيد  
دان احتمل اي الميراث والسيد لان الشهادة في نفسه من غير اختلاف في مودة حر والورقة  
فيما الحق الوقي هو الميراث وفي الثاني الميراث فاستب من الحق وارتفع القصاص وان لم  
يترك وارثا غير سيده او ترك ولا وقت افاد سيده لغيره بالحق لا يقتل مسلم مسلما لغيره  
بين الصوف بل يجرى في ذلك اي يجرى للزنا لا يجرى بعد احوال مات شخص جعل المسلم  
بان شيعي مسلمة وفعل زيد بان شيعي واسيد بان عفره وحية بان لمرغنة صهي زينة  
الدية لان فعل الاسد والحية جنس واحد في كونه هذرا في الارض وفعل نفسه هذرا في

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 في كل ما يتعلق بالدين والسياسة  
 من غير أن يكون له حظ في الدنيا

الدنيا من غير أن يلقى فيها ما لا يوافق عقله ولا يوافق ضميره  
 عليه من العداوة العقلية لأن كاسية إن شاء الله تعالى  
 من سحر على السليبي سيفاً فقد اطلّ دمه إلى القدر والموجب لأن دفع الضرر واجب  
 ولا يتجوز به إلى يقتله أو إلقاءه في البحر أو القتل ولو وجب لكان أن يجب ذلك لدفع الضرر  
 بقتله في غاية العدل والاعتدال والاعتدال كإسائه كذا يجب أيضاً فلو كانت هرسا في دار  
 مملوكة أي مملوكة نهارية مملوكة غير لو شاهد مملوكة في مملوكة نهارية في مملوكة مملوكة  
 عليه هي حيث يجب عليه شيء بل ما فرّج سائرته يخرج سرقة لئلا أو قتله جائز ولا يجب  
 به نذ شيء لئلا يتم كائن دون ما يكاد أن يقتل لئلا يتم ماله أو لم يتعين لم يكن  
 وكذا إذا اقتد قبل الاختلاف اقتد لا أخذ ولا يمكن من وضعه لا بالقتل كذا لا يدخل رجل  
 بالسلاح فقتل بغير صلح المذلة كذا اقتد لقتل رجل فقتل شهر مملوكة نهارية مملوكة  
 من قتل هذا لأن المملوكة بالسلاح والظاهر هو العوض نهارية المملوكة فلا يعجز إلى  
 المقتل شهر مملوكة اقرب فأقرب فقتل الخوفا بقاء القاتل لئلا لا الضربة عليه مملوكة  
 الزاوية باضطرب فافاقتد آخر فقتل مملوكة مملوكة القود وحسن فاقل مملوكة مملوكة مملوكة  
 السلاح وكذا كان قتله بعد الذرية مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 فاقل مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 فلا يسقط العفو ويقتل النفس المملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 وجود المملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 بعد مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 أن يخرج رجل رجلاً مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 فاقل مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 لها مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 في مقتله أي مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 ليس كذا كذا مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 القود مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 المملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
 المملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

ثم

ثم



والصحيح كما لم يردوه القائلون ككتاب في الاحكام المذكورة ويستطاع فيه نفس ما رويها  
 وانه على ما يبين بان قتل امرءه الله عز وجل يعطى به عايد لا يستوفيه اية بل يستطاع  
 ان يوفى بموت القاتل لغناات المحل ويعتدوا لاطيها وصحواهم على مال وان قتل لانه حرم  
 فيكون مقتلهم كيف شاءوا ليجب حلالا وان لم يكن ذلك الحلال والتأجيل فانه لا يلزم  
 بالاعتد والاصل في استئثار الحلال بالملء والحق وليس لها بها حتى لا يحد من القوة لان  
 القوة اذا اشت بالجميع فكل منهم يحكي من الصلح والعفو ومن ضرره سقوط حق  
 البعض في القوة سقوط حق الباقيين فلهذا لا يجوز في الدنيا حصص من القوة لان  
 استئثار البعض من القوة يلزم في القاتل ويكون خالفيا ولا حصص بها في العايد  
 لا سيطرة حصص على باقيه وكل من يولي عبد وحرقتا اي العبد والمحرر بالصلح متعلق بكل  
 عندهما اي التملك في العبد على ما ياتي بالالف تنصف بينهما العلف يعني ان قتل حر وعبد  
 لاجل علفا لا يوجب عليه الدية فكل الحر ومولى العبد وحرقتا اي يوالي من دمه ما يملك  
 انفعله فالف على الحر ومولى العبد نصفان ويقبل جميع بغير حية لانه قتل جماعة  
 او احد اهل البيت لجماعة لا يجمع للجماعة بل يجمع لله تعالى من ماله والعلمون يعني يقتل  
 جماعة لجماعة قتلهم عدا ويقتلهم اي يقتل الجماعة شيئا من المال ان حضر منهم وقال  
 انما فيه يقتل الاول منهم ان قتلهم بالانصاف ويقضي بالدية لمن بعده في تركته لان  
 العاقلة لا تقتل العمد وان قتلهم جميعا او لم يعرف الاول بغيرهم ويقضي بالقول  
 لمن فرج لم يفرج وبالدية للباقيين لانه قتل لهم جميعا ويقسم الدية بينهم لان الموجود  
 بينهم فقتلات والموجود معهم قتل واحد فقتل وهو القياس في الفضل الاول لكن  
 تركته لاجل الجماعة ولذا ان كل واحد منهم قاتل على الكمال فقتل الباقي ان الواجب  
 في قتل واحد جماعة هو القصاص ولو قاتل الباقي ان الواجب في قتل واحد جماعة القصاص  
 ولو قاتل الباقي جماعة ولو قاتل واحد من القاتلين قتل القاتل ولو سقط حق  
 الباقي اي حق بقية القاتلين كوت القاتل اي كما سقطت موت القاتل حقت اقد  
 لغوات محل الاستئثار كما مر في دس اثنين نصف احد عام قتل الاخران علم ان  
 عفو البعض مسقط للبقية والافلا يبين ان القصاص ان القصاص ان اثنين نصف  
 احدهما ولو كان صاحبا ان عفا واحدا لا يترتب حقه فقتل القاتل فانه لا يقادسه في جرم  
 ان قتل قاتل بغير حق ولكن لما كان ما ولا يجتهد فيه لانه عفا البعض لا يسقط القصاص  
 لبعض واحد مما عفا ذلك القاتل ما عفا جوب القصاص كذا في المحيط بجل

المهم

اولياهم

في القصاص كقصة بعض الجاني  
 في القصاص كقصة بعض الجاني  
 في القصاص كقصة بعض الجاني



الكتاب  
في الفقه  
في الفقه

جرح رجلا فاستشهد الجرحى بغير نفسه فلما قام بجرحه ثم مات الجرحى غدا في هذا  
 ده تقبل الميتة عليه ان يحرق الجرحى لو لا وليا بعد الجرح قبل موت جان العفو  
 استحقا انك في الفتاوى المسعودي للجب لغود بقول عبد الوقت هذا كذا في خلاصة  
 ولا يقاد الا بالسيف لغود عم لاقوه الا بالسيف و المراد بالسيف السلاح هكذا قدمت  
 الصحابة رغبة الله عنهم وقال الصحاب ابن مسعود رغبة الله عنه لا خوف الا بالسلاح و اما  
 كذا بالسيف من السلاح كذا في الكتاب **باب الفود فيما دون النفس**  
 هو ما يكون فيه حفظ المأثم فيقاد فاطلع اليد من تحت من تحت من تحت من تحت  
 لم يقد لا متاع حفظ المأثم ولو كان يده الكسر من الكسر فانه اذا قطع من تحت  
 يدا ولو من تحت الساق لا والذراع على سائر الاغصان اذا قطع من يدا ولو من تحت  
 فقا والاذن فانه اذا قطع من يدا يدا ايضا كذا احسن من حيث قال صلى الله عليه وسلم  
 في من حرق الفود بقوله يجعل يدا محمد في الضارب فغن رطب ويقلل عينه مرة واحدة  
 فان صور عينه يزيل ايضا ولو قلعت اي عين لا يلى اليقا لا متاع حفظ المأثم في كل  
 سجد عطف على الرجل ان كثر كل سجد يراي فيها المأثم لا سمحت يثبت فيه الفود كما لو قطع  
 في ان يهرق كاس في فتنعك من الضارب ان قلعت سن للضرب وشرد في الكسر  
 بالبرء ان كسبه لا فود في عظم الا السن لغود حيا الله عليه السلام في العظم وقال عمر  
 وبن مسعود رغبة الله عنها لا قصاص في عظم الا في السرو هو المراد بطلد يث وان تقاوم  
 بالصفر فكبراء لا يقتضي التفاوت في الشفعة لا ان يتاويوا لا فود ايضا في عرق  
 رجل و امرأة و حرم و حريم لان الاطراف يحكم الاصول فيستفي المأثم لا في الشفعة  
 في العرق لاقوه ايضا في قطع يده من نصف الساعد لما روي جابفة ربيت لاس البراء  
 في الجانية تاد فدا يمين ان يجرع و الثاني يجرع يجرع منه فيكون اهما كذا فلا يجوز و اما  
 اذا لم يترافا من سرت وجب الفود والاقا يقاد الا ان يظهر لخلل من البراء والسرانية  
 و لا فود ايضا لسان و ذكر لا متاع حفظ المأثم فيم لان لا يقاد يجرع ان يباها  
 يجرع يجرع و عن ابي يوسف ان كان القطع من الاصل يقتص الا اذا قطع من الذكر  
 للشفعة لا يكون حفظ المأثم في عرق الفرج والحسم سواء قلت او في غيرها في الارش  
 و حين يجرع عليه ان كان يدا فاطلع سقاء او ناقصة اي ناقصة الاصابع يجرع  
 الشايع الجرح من اثنى الشجر بين الفود والارش الكامل معلوم بقوله جرح انا الاول  
 وهو الا كان يدا فاطلع سقاء او ناقصة الاصابع بخلاف يدا فاطلع فان استباح

حقه كما متعدد فغير بين ان يتخون بدون حقه في القطع وبين ان ياتخذ الارش  
 كما يمكن انك مثله لانساق فانقطع عايد اليك سواد لم يور منه الا الذي يخرج بين  
 ان ياخذ الموجود ناقصا وبين ان ياخذ النجز واما الثاني فهو ما اذا كان رأس الشايج  
 الكبير باذنا كانت الشجرة استوهبت ما بين قرني الشجر وفي الاستوجب ما بين قرني  
 الشايج وكان الشجر اما كانت موجبة كونه استيهبة لقرني الشجر بزيادة في استيهبة  
 ما بين قرني الشايج زيادة في ما مضى واستيفاء قد خط لا يلحق الشايج من الشجر بل يلحق  
 الشجر بجزء كاي الشجر والقصير لا يتصلح بذلك بيد ان امر اسكينا ولعدا عليها  
 قطعتمت يعني اذا قطع رجلا يد رجل بان احدا اسكينا ولعدا من جانب و امرها  
 بها يد حية انقطعت لا يتصلح يد يد في الشايف قطعان اعتبارا لا يتصلح بان الاطراف  
 تابعة لاعتبارها في ما اذا امر احد من السكين من جانب والاخر من جانب اخرى جهة التقاء  
 السكين في الوسط وبانت المحدث للجبب القوي في واحد منها لم يوجد مركزا  
 لمراد الساج انا في بعض العضو ولو ان كل واحد منها قطع لبعض لان ما قطع  
 بقوة احداهما لم يتصلح بقوة الاخر فلا يجوز ان يتصلح كل واحد ببعض ولا الشايف والى  
 فاعلم المسألة انصار كما اذا امر كل واحد من جانب اخر خلاف النفس فالتوسط  
 فيما المساواة في العمود فقط وفي الطريق غير المساواة في المنطق واليقين ومنها ان  
 اي جزء القاطعان دية المتطوعة لان السقف حصل من قطعها فوجب عليها نصف الدية في كل  
 جزء الربع من القطع بالمرار وان قطع رجل يمين رجلين سواء قطعها معا او  
 بالقطعة فكلها اذا حصل كمين في قطع يمينه ودية يدي نصف دية النفس فيقتسمان  
 بينهما نصفين اما شوت القطع لهما فلان سادسها في سبب الاختلاف يوجب الشايف  
 في الاستعداد والاهمية بالقدم وانتساقا لغيره في التركة وذكر ان حق كل واحد  
 منهما ثابت في كل اليد لقرن السبب في حق الثاني ولهذا لو كان القاطع لهما عبدا  
 استويا في استحقاقا دية واما شوت الدية لهما على اعرفت ان الاطراف هيما في حكم  
 الاموال و عرفت ايضا ان القوة ثابت لهما على الجملة لكن كل منهما لم يستوف حقه كما هو  
 حقه فلم يفرق بينهما باعتبار ملكية الاطراف ايضا كما ينبغي في المعلوم على المقام ولهذا  
 وجبت الدية بخلاف ما اذا كان القضاة في النفس حيث يكفي فيه بالفعل لهما بدون  
 الدية قيد يمين رجلين لانه لو قطع يمين رجل وسائر لآخر قطع يمينه وكذا اذا  
 قطعها الواحد فان حصل احدهما اي لحد لقطعت عينه و قطع يد القاطع فلا شق

هذه

وقولكم ان هذا هو الحق والحق هو الذي  
 هو لا حق الا في الحقيقة فليس



التي هي بدو واحدة فان لم يكن اعتبارا فيستوجب حقد و لا يجب عليه انما حين الحقد انما هو الموت  
 حقه يقتضيه وهو انفسه متردد لا حقل لا يخطب او يعمو بخلافه او مخطا واد استوجب الاول  
 تمام حقه القود في حق الثاني في تمام بدو واحدة فان لا طار ان ليس كما انفس كما سئل  
 عمدا اعد سبهما في الحرق ما يقتضي لانه لم يعد في عاقلة الودية علقا في لاه حظه قطع وجه  
 بدو حل لحي في حقه العذابي القاطع ههنا الذي يوجب قطع وقتله في جهنم ويختلفان بان  
 قطع عمدا وقتل خطأ او عكس برئ بينهما او لا يتولى بالعدين والمحترفين اما في تعديهم فان  
 برئ بينهما يقتضي بالقطع ثم بالقتل وان لم ير ذلك لانه لما المثل صورا وسجدة وهدنة  
 يقتضي ولا يتصل في رجل حرق القطع في حرق القتل والاعا في المختلفين فاه اء قطع عمدا في قتل  
 خطأ يقتضي بقطع ويقتضي دية النفس وفي عكس يوجب الدية للقطع يقتضي مقتل الخطأ  
 للمباين يكون اهل عمدا والاعو خطأ والحد اما ايضا في خطاين بينهما امر انما يجب دية  
 القطع ودية النفس والحد دية واحدة في خطاين في خطا الخطع وخطا القتل لا يراه  
 بينهما فان دية القطع الما يجب عند استحقاق اثر القتل وحول يعلم عدم تساوي وتفاوت بين  
 هذه الصورة وجرم عديم لا يراه بينهما ان الدية مثل غير معقول فلا يصح عدم وجوبها بخلاف انما  
 فاه مثل معقول فلا يصل ان القتل اما هو او خطأ والقطع كذلك صادر من غير ان امان يكون  
 بينهما لو اصاب ثأبه وقد بين حكم كل واحد منهما كما في ضرب مائة سوطا من سبعين ولم  
 يبق اثر ومات من عشرة حيث يكفيه بدو واحدة فاه ثأبه من سبعين لم يوسع في الاية  
 حق المرحوم وكذا كل جرح احدث الموت لم يبق لها اثر عند الجرح وعمر له يوجب في مثل حكمه  
 عدله وهو جرح الجرح الطيب وفي الادوية وان بقي اي الاثر فوجب حكمه عدله وسيلبا بينه  
 في الديات ودية القتل عفا القطع عن القطع فاه مات من سبعين دية بجرح وجرح قطع بدو  
 عمدا انفعما القطع عن القطع فاه مات من سبعين القطع الدية في مال او عفا عفا عما تجوزت  
 منه ايضا او عفا في ثأبه فهو عفو النفس ولا يثبت عليه اي عفا القاتل فالخطا من ثأبه والحد  
 من القتل يوجب ان كانت الخطا خطأ وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية معجز من القتل لان الدية  
 مال في حق الودية يتولى بدو العفو او وصية من القتل واما القدر فوجبه قوة وهو ليس له ان  
 فلم يتولى حق الودية فيجوز العفو عنه في المال هو لاهل وعندهما العفو عن القطع عفو عن النفس  
 ايضا كما السجدة يعم ان العفو عن السجدة كما العفو عن النطق عنه وعندهما عفو عن النفس ايضا  
 قطعت امره لا بدو رجل عمدا فتكفيما يوجب ان تمات فلهما من تلها وجرحا بدو في ماله وفيما  
 عاقلة الوخطا وهو لاهل في حق ان العفو عن البدو او النطق لا يكون عفو عما يكون منه فكذا

التزوج في اليد أو النطق لا يكونا تزوجا ما عرفت من ذلك كان القطع إذا كان تزوجا  
 في النقصان في الطرف وهو سبيل إلى التقدير الاستبعاد في تقدير سقوط أولي فلا يصح  
 التزويج لها عليه من المثل لأن قيل قد سق أن النقصان لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف  
 فكيف يقع تزوجهما عليه فلتا الوجوب لا يصح لعدم النقصان لا طلاق قوله بعد لزوج خاص  
 وأما سعة التزويج ثم يجب عليها الذية لأن التزويج وإن تضمن التمسك كذا في النقصان في الطرف  
 فلا بأسرى يتبين أنه قتل ولم يتناول النقصان فيجب الذية لعدم صحة العفو عن النقصان وهو على ما  
 لما عده في العاقلة لا تتقدم وإذا أوجب له الذية ولها التمسك بتمامه أن استوفى أو أن كان له من  
 أكثر رجعي صاحب في المثل ولو كان القطع خطا كان تزوجا على الرقبة اليد وإذا أسرى إلى  
 النفس تبين أنه لا بأس باليد وإن أسرى بعدهم فهو من المثل كما أنه تزوجا على ما عده في اليد  
 فيما في الذية وأما شعير القتل فلم خطأ ولا يقع النقصان لأن الذية على العاقلة القول ينبغي  
 أن يتم النقصان على القول للخطأ في الذية وهو عدم وصولها على العاقلة من حيث الاتفاق كاسباب  
 تحقيقه ولو كانا على يد واحدة وصحبت معها في السرية أو الجناية قامت من هذا أمرين  
 لو عدا لكان عدا في النقصان وهو ليس بمكان فلا يصح الرجوع من المثل كما أنه في المثل  
 ولا يشبه بينهما في الذية ولا نقصان لأن حق النقصان وقد رجع بسقوطه على أنه غير محرم أو  
 لا يقع له سقط أصلا ورفع عن العاقلة قدر موقوفها للخطأ لأن هذا تزوج في الذية وهو  
 يقع المثل فإن ساقى أي هو المثل الذية ولا حال له سواء إلى ساقى هو المثل فلا يتبعه علم أي على  
 أصالة فإن التزويج من المثل لا ينافي بغير من جميع المال ثم لا يعمدون بشا من هذا  
 لأنه لا يخلو منها سبب جبايتها فكيف يفرعون لها وفي المثل أي أن كان من المثل أكثر من  
 الذية لم يخف الزيادة لأنها رخصت بالمثل والمثل والرايد في القول أي وإن كان من المثل  
 أقل من الذية يرجع لكن العاقلة على العاقلة من المثل والرايد منها فثبت أي العاقلة ونقص  
 لأن من النقصان فإن كان يزوج من المثل يرجع جميع أصدا لا سقط منهم قدر المثل وأما  
 المصلح أي إلى قوله لا ينفذ الرخصة إلا من المثل فثبت قطعت يد يده فقطع زيد شيئا يد بك فاشتبه  
 بكر عند المثل فأنزل المثل من المثل فثبت قطعت يد أي بكرك أن قطع يد زيد فثبت القطع القول  
 وموجب قتل النفس منه وهو يد أي يقطع سابطا يد بالسرية أن الجناية كانت قتل  
 عمدا وإن حو القتل لم يفي النقصان في النفس وإنما استفاد القطع من النقصان من فلا  
 يوجب سقوط حو النفس لم يفي القتل ومنه ذية النفس من قطع سبب يد يدين قوله  
 أسرى يعني أن من النقصان في الطرف أنه استوفاه بعينه فكيف فكيف ثم سرق إلى

النفس ومات قلبه دية النفس عند الإجماع وعند الأئمة وعند الجمهور وعند الأئمة  
 عند وهو القطع تستحق حكم سرية إذا الاحتار عن السرية خارج عن وسعها  
 بتقدير بشرط السلامة لئلا يسد باب القصاص فصار كأنه ما إذا قطع سارقا وسري إلى  
 النفس ومات وكان بغير القصاص والنجاة والعتان ولم انه قتل بغير حق لأن حكمه في القطع  
 هو المجد قتل لئلا يأن القصاص سطر شبهة لأنه في جميع النسخ لأم قصد استيعاء حكمه لا  
 القتل وقتل الخطأ، ويجب الدية بخلاف ما ذكره من المسائل لوجب لكم فيها القصاص في  
 القتل بقتله والعمل بها الجاني وكجو بالقتل وإقامة الواجب لا بتقدير بغير بشرط  
 السلامة كالرعي إلى الحربي وفي مسئلة هو محسوس بين الاستيعاء والعمل النفس منكرة  
 فيقتضى استيعاؤه بشرط السلامة كالرعي إلى الصيد هذا ما لا يورد في ظاهره أن استيعاء  
 القصاص بغيره في هذه الصورة إذا ائتمت شبهة سيقتلها القصاص كان ينبغي أن يورث  
 حكم القاتل في الصورة الأولى شبهة يقطع بها القصاص لأن حكم القاتل ليس أدنى من  
 الجانية بغيره القول في دية من حكم القاتل لا يورث شبهة يدفع بها القصاص بل يجب  
 للقصاص على موكي القطع لأنه إذا ادعاه وأثبت عند القاضي كان موجبا عليه الحكم فيكون  
 له في حكم المدة القاتل كما يكون المستوفى بنفسه في حكم الخبيث بل يكون مكرها حقيقة بتقدير  
 تعريف المكره وهو من غير إختيار بما يعدم رضاه لا الاحتار فإذا كان في حكم المكره أو  
 مكرها وجب القصاص عليه لأن القاتل فيكون له ويحكم له كما يشترط القتل  
 العهد كما نورد في موضع وأرض البدع على ما قوله دية النفس أي من أرض البدع قطع  
 بد من عليه فود نسف نفعه عند أي قطع على القتل بل القاتل في مقامه اعتدلت من دية البدع عند  
 الإجماع وعند جماهير الأئمة لأن النفس بجميع أجزائها هي النفس فإذا أعتا  
 فهو كما سوي هذا لبعضه ولا استوفى غير حقه لكن لا يجب القصاص للشبهة وأنه أهم  
**باب الشك في القتل** وأما اعتبار الدية حاله العقل القود يثبت للورثة  
 إذا أقر أحد أن هذين طرفين أحدهما طريق القاتل وهو أن يثبت المك للورث استدل بسبب  
 اعتدلت من اللورث كما إذا أقر القود أن المك يثبت لورثي طرقي القاتل وعن الجمهور  
 لأن العبد ليس أهلا للمك ولذا في طريق الورثة وموان يثبت المك للورث ثم توارث بالمقتل  
 من اليد وذهب الإمامان إلى التخليق بأن القصاص مودع عن الميت جميعه بخلافه سبحانه  
 الورثة ويصح عموم قبل الموت ويقع ويورثه إذا أعتل ما لا ينفذ وصاياه منه كإدوية  
 وذهب الإمامان إلى الآخر في أن القصاص غير مودع ولا يثبت بعد الموت للتشبيح وورث

ولا يحسن القول في الميتة بل هي ميتة ولو لم يكن  
 في الميتة شيء من الحيوة لم يكن ميتة

الفتار والميت ليس من الحيوان ما يثبت للوثة تطريق الملاءة بسبب انعقاد الميت اي يقومون  
 مقامه يستحقون ابتداء من حين يثبت الميت لان العصاص على الغسل في الغسل بعد  
 موت الجرحي واما ما عفا الجرحي لان السبب انعقاده وقوله لا يمس من قبل غلظ ما  
 قد جعلنا لوليده سلطانا فمن يثبت ان العصاص يثبت للوثة ابتداء بخلاف الميت والوثة  
 لان الميت اهل ملك المال ولهذا الوصف يشك. فتعقل به صيد جرمونه بكه واصل  
 الاختلاف راجع الي ان استيفاء العصاص من الوثة عند وجوب السبب عندها فلا كان  
 العصاص يثبت حقا للوثة عند ابتداء فلا يصير احدهم خصما عن الآخر في اثبات حقه  
 بغيره كالزهر وقامه لما مضى الميتة لاشت العصاص في حق الغائب فلو رجع احدهم  
 بغيره احد في مثل السبب لا في الغائب بعيدا لتيك من استيفاء العصاص  
 اذ اقام لما مضى الميتة بالاجابة فصار منها بالقتل والتمتع بحسن بخلاف الملاءة التي  
 تتعلق بقرنه بعيدا اي لو كان القتل خطاه لا يحتاج الي اعادة الميتة لان وجوب الملاءة  
 وطريق شوية الميراث وكذا الذي اقام احد الوثة. بينه ان لا يثبت في الغائب كذا لغرض  
 انوه لا بعيدا بغيره القاتل في عفا الغائب على ما مضى منهم وسيخط العفو اي لو كان  
 بعض الوثة غائبا وبعضهم حاضر اقام القاتل بينه في الغائب ان العاصيب قد عفا  
 عنهم لانه يدعي في الغائب مستحق العفو واستقال الي المال فادعاه عليه صار  
 الغائب مقبلا عليه بعبارة كذا الوقتل بعد رجوع الغائب بينه ان القتل بعد رجوع  
 لرجوع احد الغائب فادعي القاتل في الغائب ان الغائب قد عفا عنه والماضى منهم  
 ويستحق العفو ان اثبت لما ذكر احسن ولبا هو بعفو شركها فهو عفا للعصاص منها  
 يعني ان رجلا قتل عن اوله ثلثة اولياء فتحد الثنا من عفا صاحبها ان عفا فان لم يجر  
 عفا العصاص منها وحق السند في وجوه اربعة ذكر الاول قوله فان صدقها في الجرحي  
 القاتل والشريك فلا يثبت لاي للشريك لانه يتصدق به اهل نصيب ولها ثلثة الوثة فان صيرها  
 صار اثارا الثاني قوله وان كان بها اي كذب القاتل والشريك الجرحي فلا يثبت للوثة لانهما  
 باعبارهما استحقاقهما في العصاص وانقلب مالا ولا مال لها فكذب القاتل والشريك والشريك  
 والشريك ثلثة لان حق الجرحي لما سقط في العصاص سقط حق شركها فيه لعدم تجزئ وانقل  
 الي المال واستحقاقها في المال ايضا لما ذكر في حق شركها في ثلثة الوثة والثالث  
 قوله وان صدقهما القاتل وحده اي كذب الشريك فكذلكهم ثلثة لانهما قد ماتا اقرها  
 بثلثي الوثة ظنهم وادعي بطلان حق الشريك فلم يصدق في ثلثي مالا وعرف القاتل الوثة اثنان

من

والرابع بقوله وان صدقها أي المجري للشريك فقط أي كان بها القائل أنه أي للشريك  
أي يرفع القائل ثلث الدية وهو يغيب الشريك ويصنف إلى المجري لأن زعم الشريك لا يغني  
لشهادة المجري فلا شيء له في القائل ولهذا جاء القائل ثلثا الدية وما يذهب وهو ثلث الدية  
مال القائل وهو مرجحون فيها فيعرف اليقاس ان لا يذهب شيء لانها اوجهها حال شيء  
القائل والقائل سيذكر فلم يثبت وما اقر القائل للشريك قد بطل لتكذيبه وهو لا يثبت ان القائل  
يتكذب به المجري هذا اقر للشهادة عليه ثلث الدية لقوله ان الفصل سقط باخبارها ما لم يسمع  
كما يتبدل الضعف منها والمقر ما كذب القائل حقيقة بل اضاف الوجب الي غيره وفي مثله  
لا يرد الاقرار كمن قال لفلان ما علي ما به فقال المقر ليس لي ولكنها لعنه فان كان المقر  
الذي كذبا هنا اختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه او الله ما قال احد ما قتله بعبا والاخر  
قتله بالسيف او قال شاهد قتله بعبا وقال الاخر بعبا الله قتله بعبا أي شهدوا ان  
القتل يختلف باختلاف الزمان والمكان والآلة وتختلف الحكماء والاطلاق بغيره المقيد  
لها على كل قول شهادة فردت شهادة القتل وما لا يثبت الدية واليقاس ان لا يثبت  
شيء فان القتل يختلف باختلاف الآلة فحصل الشهود - وجه البحث انهم شهدوا بقتل مطلق  
والاطلاق ليس بمطلق ليعتبر العمل به قتل الاشياء اقل وجوبه وهو اوجه ويجب في ما لا يثبت  
الاصل في القتل العهد فلا يلزم المصادقة لما مر من ان القائلين بقتل زيد وقالوا ان القائلين  
قتل فلانا لان كلامهما اقر ما ترواه بقتل القتل وبالفصل عليه والمقر صدق في وجوب القتل  
عليه ايضا كانه كذب في امواله بالقتل وتكذيب المقر في بعض ما اقره لا يبطل اقراره في  
الباقية لان ذلك لا يوجب تفسيره ومنه المقر لا يمنع من اقراره ولو كان كاذبا لا اقرار له  
لقت أي شهد بقتل زيد عرق او اخر او بقتل بكر اياه لقت الشهادة لان تكذيب المشهود  
له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته لان التكذيب تفسيره ومنه الشاهد يوجب  
رد شهادته شهدا على رجل بقتل خطأ وحكم بالدية لقاء المشهود بقتله حيا ضمن المصادقة التي  
لانه قضى الدية بغير حق أو المشهود لان المال تلف بشهادته ورجوع أي المشهود عليه  
أي على الولي لانهم ملكوا المصون وهو ما به يد الولي كالفاسد مع غائب الفاسد والعهد  
كالمخطأ الذي الرجوع أي اذا كان الشهادة على العهد فقتله ثم جاء حيا يجوز الوتة من الفاسد  
الولي الذي او الشهود وان حكموا بالشهود لم يرجعوا على الولي عند الوتة لانهم ارجوا حيا للولي  
ما ليس على وهو الفصل فلا وجه لان يرجعوا اعمالى اذ لا مالملة بينهما وعندنا يرجع  
على الولي كالمخطأ ولو شهد على اقراره أي اقرار القائل بالمخطأ او العهد ثم جاء حيا لم يرجع

اذ لم ينسكن بها في شهادة تها أو شهدا على شهادة غيرهما في الخطا وفيه بالدين على العاقلة  
 ثم جاء حيا لم يمت ايضا اذ لم يظهدكن بها في شهادة لان المشهود به شهادة الاصحاب  
 في القتل لا نفس القتل حتى ان في الذي في الصور بين العاقلة اذ ظهر له احدها  
 يفرحوا ثم لما فرغ من سبيل الشهادة في القتل شرع في سبيل اعتبار حاله القتل فقال  
 القبول فطاعة الرعي لا الوصل اعلم ان الاصل ان العبرة بوقت الرعي في حق العاقل والعلل لان  
 الضمان لما يجب بالحق في اياما يصير الشخص جانيا بفعل فسخ وقت اختياره وهو الرعي لا  
 الوصول فبما الذي على من رعي مسلما فارتد الرعي اليه فحصل السهم اليه فانت فيه الرأي الذي  
 لورث الرعي عند ابي ج وقا لانا شئنا في الرأي لان الحكم حصل في كل من حصوم والناح  
 في حصوم وحد وان الذي اليه وقت الرعي معصوم والعبرة فيجب التهمة لبيد بعد  
 رعي اليه بصيغة المحمول اليه صار مريبا اليه فاحقته فحصل السهم اليه فانت لاذ وقت الرعي ملوكا  
 وكان فيجب عليه ضمان ما بين فترة مريبا اليه غير مريبي فوجب التحريم لم يجرم رعي صيد المحل في المهرج  
 من الحرمان فحصل السهم لاذ وقت الرعي محرم فوجب ضمان رعيه فاحرم فحصل لاذ وقت الرعي غير  
 محرم ولا يضمن من رعي شخص عليه برحمه جميع شاهده فحصل لاذ وقت الرعي سابع التهم ولم يعلم  
**في الديات** جميع دية مصدر ودي الدية في القتل لاذ اعطي ودية الدية  
 الذي بدله النفس ثم قيل ذلك المال دية تسمية بالمصدر ووافوا بعد دية كذا في  
 المخرية والارش اسم فوجب على ما دون النفس الدية الى ديار امر الذهب عشرة اناق  
 درهم من الفضة وما في الاصل فقط يعني ان الموت عند ابي ج لا يكون الا من هذه الاموال الثلثة  
 وقال انها امر امير ما بين فترة ومن الغنم الى حاة ومن اللؤلؤ ما بين حاة فوبان ومن  
 اي الاصل في شبه المهرج اربع بقرة الاربع بقرة من بنت مخاض خمس وعشرون ومن بنت  
 لقود خمس وعشرون ومن حرة خمس وعشرون ومن جذعة خمس وعشرون ومن حرة  
 من لقطه مغلج عاية البيان غير شرع القوي ان تعليط الدية رعي غير ذبيح ولا في معهود  
 وردي ولا في مبيع الاشوي والغنيرة يستحب وان احتلوا في كنية المتعلط بعدد اليه  
 في له يوم ما ذكرهنا وعد محله والشافعي ينفق حقة وتلوي حدة وان يكون  
 تية كلها حقت في بطونها اولادها في الحان عطف على ما بينه المهرج الا في الخطا  
 احسن منها اي من الذكورات الاربع ومن ابن مخاض عشرون بنت مخاض وعشرون  
 بنت وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود ومن  
 انه تك منه فاحدا بذلك فهاذا ما ذكر في النفس وجوه حق مؤمن وان عمره صام

م

ركنه ما بين فترة مريبا اليه غير مريبي فوجب التحريم لم يجرم رعي صيد المحل في المهرج  
 من الحرمان فحصل السهم لاذ وقت الرعي محرم فوجب ضمان رعيه فاحرم فحصل لاذ وقت الرعي غير  
 محرم ولا يضمن من رعي شخص عليه برحمه جميع شاهده فحصل لاذ وقت الرعي سابع التهم ولم يعلم  
 في الديات جميع دية مصدر ودي الدية في القتل لاذ اعطي ودية الدية  
 الذي بدله النفس ثم قيل ذلك المال دية تسمية بالمصدر ووافوا بعد دية كذا في  
 المخرية والارش اسم فوجب على ما دون النفس الدية الى ديار امر الذهب عشرة اناق  
 درهم من الفضة وما في الاصل فقط يعني ان الموت عند ابي ج لا يكون الا من هذه الاموال الثلثة  
 وقال انها امر امير ما بين فترة ومن الغنم الى حاة ومن اللؤلؤ ما بين حاة فوبان ومن  
 اي الاصل في شبه المهرج اربع بقرة الاربع بقرة من بنت مخاض خمس وعشرون ومن بنت  
 لقود خمس وعشرون ومن حرة خمس وعشرون ومن جذعة خمس وعشرون ومن حرة  
 من لقطه مغلج عاية البيان غير شرع القوي ان تعليط الدية رعي غير ذبيح ولا في معهود  
 وردي ولا في مبيع الاشوي والغنيرة يستحب وان احتلوا في كنية المتعلط بعدد اليه  
 في له يوم ما ذكرهنا وعد محله والشافعي ينفق حقة وتلوي حدة وان يكون  
 تية كلها حقت في بطونها اولادها في الحان عطف على ما بينه المهرج الا في الخطا  
 احسن منها اي من الذكورات الاربع ومن ابن مخاض عشرون بنت مخاض وعشرون  
 بنت وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود ومن  
 انه تك منه فاحدا بذلك فهاذا ما ذكر في النفس وجوه حق مؤمن وان عمره صام



شربين ولا يصح الاطعام اذ لم يربح به نعم والمقادير شرب بالثوبين والطين اذ لم يربح  
 صوت ولا سمانة ولا يصح لصبي احد ابوي سلم لانه سلم ببعاء الظاهر سنة اخطاه ودية  
 المرأة نصف دية الرجل في النفس ومادونه وقد ورد هذا لفظ موقفا على ما روي في  
 ومروى على النبي عم والذبح فيها اي الدية كالمسلم لقوله عم دية كل ذي عهد في عهد في عهد الف  
 دينار وفيه ابوك وعمل في الله عنهما وفي النفس هو وما عطف عليه جمل القول في الدية  
 والمادة واللسان ان منع لا ينطق اوله كالكثرة لغزوه والذكر والمكثف واستعمل في جميع  
 والبصر والشم والذوق والشمية ان حلفت ولم يثبت وشعر الرأس ايضا ان حلف ولم يثبت  
 دية اعلم ان الجاني ان عت في الاطراف خمس مفعلة في الكمال او ان ما فصد في المادي  
 من كل الجاني يجب عليه كل الدية لا الله انفس من وجهه وسوطين بالانفاس من وجهه  
 لادبي الله قصا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كماله في اللسان والاتف وقد روي عن  
 ربح الله من رجل في رجل بربيع ديات بغيره وحدث في رأسه ذهب بها فحدث  
 وسبعة وسبعة وكذا كل ما في البدن انسان كالمطاجين والعيون واليدين والرجلين  
 والشعيرين والاشعيرين والذية فان التوجع في كل اثنين منها دية كاملة وفي احداهما نصف  
 كذا روي في حديث سعيد بن المسيب ربح الله من رجل بربيع ديات بغيره وحدث في رأسه ذهب بها فحدث  
 الدية وفيما كتبه النبي عم لوفد حريم ربح الله من رجل بربيع ديات بغيره وحدث في رأسه ذهب بها فحدث  
 كان في تعوية احداهما تعوية النصف فوجب نصف الدية وكذا اسفاد العينين حيث يجب في  
 المطاوعة كاملة وفي الاثنين منها نصفها دية واحدها اي احد الالف شعار ربحها اي ربح الدية  
 المذكور وفي كل اصبع يد او رجل عشرها لقوله عم في كل اصبع عشر من رجل وما بها من اصبع  
 ثلثة في احداهما ثلث دية اصبع لانه ثلثها ونصفها اي نصف دية اصبع لو بها من اصبعان  
 كما انهم لانه نصفها وهو غير انشام دية اليد في الاصابع كايه كل من ربح في عصبه كل من  
 نصف عشر الدية وفي خمس من الالف لقوله عم في حديث في موته اشوي ربح الله من  
 كل من خمس من الالف ومن الالف خمس مائة درهم في رجل لو قتل بذلك يدين في دية واحدة  
 اذا اتلف كل انسان الالف في الغالب انسان وثلاث مائة في الالف كلها الالف اسفاد  
 من وجهه تعوية خمس المستفوعة لثلاث تعوية كالمائة مائة وحكم الالف ومروى في الجحيز ان  
 يريد في الالف من كل وجه قلنا هذا ما يتبعه في خلاف القياس بالحق فداير السوال كان في غيرة  
 البنية وانما اشت هذا في الف والقياس كان في مقتول لا في ولا يجب ان يذكر ربحه معك  
 وان اريد ذلك عزوي الشيء فالوجه ما ذكر صدر الدية ان عليه الف سنة وان كان اثنين

والذين

الدية في النفس  
 الدية في العينين  
 الدية في اليد  
 الدية في الرجل  
 الدية في الرأس

وللمثلين فاللجنة الثانية والاربع وحي استبان العلم قد لا تثبت لبعض الناس وقد ثبت لبعض  
 بعضها بل لبعض كلها فاستوسط ثلثان ثلثون ثم لا استبان لمعتان اثنتان  
 والمضيق فاذا استوسط سن بطل ضعفها بالكلية ونصف سبعة السنين التي تقابلها وهو  
 سبعة المضيق وان كان النصف الاخر وهو اثنتان باقية والاولان العدد المتوسط ثلثين  
 لثلاثة السنين التي لثلاثة عشر ونصف المتوسط سدين عشرة مجموعها نصف  
 العشر وفيه عرض ان ال ثلثه فخر بدينه كيد ثلثت ومن هيت وحلب المتطوع تسد  
 لان وجوب الدية بخلق يتعوق جسم المنفعة والتعبرة للصورة بلا منفعة الا انما يتعوق  
 عن المنفعة عند الاتفاق فيجب فيه حكومة عدله ان لم يكن فيه جملة كالتدليل او ان  
 كما قال في ذلك كماله ان الشاحنة ذكر في اليمين **صل** لا فو في النكاح الماسة  
 الموحدة عدا في اليمين العلم اي بينه لا كان اعتبار المساواة فيها بان يسبقها  
 بالمساواة ثم يتجدد حديثه بقدره كل منقطع بها مقدار ما قطع دية ظاهر الدية يجب  
 القصاص فيها دونها ايضا ذكر في الحديث الاصل وهو الا لا كان اعتبار المساواة فيه  
 ايضا وذكر في الحديث ذكر في اليمين وجها خطا نصف من الدية وفي النكاح عشرة  
 دية في نكاح العظم والمنقلة عشرة دية نصف عشرة دية في النكاح العظم بعد العسر  
 والامارة في النكاح الي ام الممنوع وفي جلالة رقيقة تخلف الدماغي وبعد الامانة  
 شري الدماغي بالعين الممنوع في النكاح الي النكاح لم يذكرها مجرد رحمه الله  
 لان النفس لا تبقى بعد ما عاودت فكانت من النكاح والكلام فيها او الحايقة  
 في النكاح الي الخوف فلها كل ذلك ثبت بالحديث وفي حايقة نزلت الي الجانب الاخر  
 ثلثها لان ابا بكر رضي الله عنه هكذا حكم ولا بها جانيقان وفي النكاح مو وما عطف  
 على خبر لقوله الآية حكيم هذه في النكاح المهد الي عرض بللاد اي عكره والنكاح  
 الدم والارامة بالعين الممنوع في النكاح المهد الي النكاح المهد بل تخلف في موضع الزواجا  
 كما ادعى في العين والارامة في النكاح المهد الي النكاح المهد الي النكاح المهد  
 الي النكاح المهد الي النكاح المهد الي النكاح المهد الي النكاح المهد الي النكاح المهد  
 جلالة رقيقة بين النكاح وعظم الزاوي شري من النكاح هذه الدماغي فيها ارض حقد  
 في النكاح ولا يكن اهدارها فيجب فيها حكومة عدله وهو ما فو من اراهم النكاح وعظم  
 عبد العزيز من النكاح حكومة نفعه فيقوم عدله بلا هذا الاثر ثم معه فقدر انفاق  
 بين العيتين من الدية هو الحكومة فيقره ان هذا هو عدله وفيه بلا هذا الاثر في

ان

ت

صل



السراية لا تنفصل عن الجارية وقد أخذ لكل من وجه بواسطة اتصال أحدهما بالآخر وقد  
 يكن آخر الفعل موجبا للقدرة لا يكونا أول موجبا له لأن بالنظر إلى الاستدلال أن كان عمدا  
 في النظر إلى الانتهاء خطأ فصار خطأ من وجه دون وجه فذلك يكون موجبا للقدرة  
 ولا يقطع أصح شل جاره لأنه أيضا من قبيل السراية بل الدية فيها لأن الاتصال لما  
 سقط وجب إرش كل منهما لكونهما عضوين مستقلين أو أصح أي لا توجد أيضا في أصح  
 قطع فصل الأجزاء فمثل ما بقي لأنه أيضا من قبيل السراية بل دية الفصل لأنه مقدّم عليها  
 فكذا إن لم يسمع عما يجوز للحكومة فيما بقي لا نقاد المتعذر الترفيع فيه أن استغنى عنها  
 كان كذلك لكونها عضو واحد ذكر الزيلع ولا توجد أيضا بغير صف من أسوة بغيرها  
 أو أحرار أو أحرار أو دخلها يجب بوجه قابل يجب كرامة السن كرامة الحاجة وقال في الخلاصة  
 لم يضا إذا أضررت أو أسودت أو أضررت إنما يجب الدية إذا قلعت منعمة المصغر ولا  
 فلو كان السن مما يرى حال التكلم يجب أي الدية أيضا أي كرامة الوجه الأول والأفلاحي  
 وجب هذا لا يفي كلام الحاجة بما أطلقه وأختلف في الأصغر والختم والدية كرامة سائر  
 الأولون كرامة الخاصة أفاد يمينه مع رجل من رجل فأنزعي المشرق من سن  
 أنما نزع قنيت سن الأول أو قلعهما أي قلعت رجل من رجل ودت إلى مكانها و  
 عليها التمس وجب الأرض في صورتين أما في الأولى فلا بد تبين أن استيفاء كان بغير  
 كرم للقبض العضاض للشبهة فوجب المال لأن الموجب فساد المنة ولم يفسد حيث  
 سبق لها أخرى فأنقذت للجنة وإما في الثانية فلو أن مناهي التمس لا اعتبار له  
 لأن العروق لا تقود كرامة الأذن يمينه إذا قطع أذن فاصطفاها فالتفت يجب الأرض  
 لأنها لا تعود إلى ما كانت عليه كرامة لا يجب الأرض أن قلعت من قنيت أخرى لأن  
 الجنة قد زالت وهذا هو قطع من صحت قنيت في مكانها أخرى لا يلزم حتى بالاجتماع  
 لعدم فساد المنة حيث ست بكما لها أخرى فلم تقف المنفعة ولا الزينة أو التمس  
 يمينه رجلها فالتفت ولم يبق لها أثر وبت الشعر سقط الأرض لزوال الشئ إلى  
 له أو حرق بغيره يمينه إلى ضرب رجله مائة سوطا فخرج من جرحه ولم يبق أثر سقط  
 الأرض لزوال الشئ ولم يبق أثر فبد للصورتين صبي ضرب من صبي فأنزعي  
 سقط بوضع المصروب أن يبيع ولم يبت يجب مما عاقلته الدية ولو لم يمسح فبيع ماله كرامة  
 الخلاصة وسياجه في كتابه لعاقول أنه المختار لعم رجله ففكر بعض أسناب يسحق  
 المصروب من سن الضارب ففكر القدر كرامة الخاصة وطريقة أن يرد بالمرد حية

جب

يكون مستعمل من المصروف قلقت هذا ليس بعد بل شبهه وقد مر ان لا فائدة فيها دون  
 انهم قلقت قدر ايضا ان شبه العبد فبادون النفس بعد فلا تقفل لا القاد جرح الالبعد  
 براء لقوله حيث الله عليه لم يستأني في الجوارح اية يتخذ ولان ثلوثا يعبر بها  
 ما لها لا حلتها لا حلتها المراتب الى النفس فيخبر انه قتل وانما يستقر الامر بالبراءة عند  
 المحبوس واليهي خطا، ويجا عاقلة الدية لما روي عن علي رضي الله عنه انه جعل عقل  
 المحبوس يجا عاقلة وقال عمر وخطاؤه سواء لان البهي سخطه والعاقلة لما طوط لما  
 استحق التفتيف في وجبة الدية يجا العاقلة فالصحيح وهو ان يكون هذا التفتيف  
 ان لم يكن من البهي وان كان متم فيع مال ما مرانه المختار بلكافة لانها كما سمها ستارة ولا  
 ذنب لها تستد لا يصح عرفها العلم وحرمان ارثه لانه عقوبة وهي ليست اهلها

الزمعة

**فصل** ضرب نطف امرأة حرة احتران عمر الالة وسيل حكمها قال قلت جينا ميتا وجيم  
 عنة في نصف عتردية الرجن وهو خمساية درهم فمات الجنين ذكر او عتردية المرأة لو كان الجنين  
 اُنثى وهو ايضا خمساية درهم لما روي انه م قال في الجنين عنة عيد لامة بقية خمساية  
 وروي او خمساية فيكون النقرة نصف عشر الدية الخامس الرقيق عنة لانه مره ما يملك اية  
 خيرة واضل او اطلق النقرة في الوجه على الجنين كاديسل رقة كذا في الغايق في سنة ولسا  
 روي عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة في  
 سنة وتقسيم بين ورثة سوي ضاربة ان كان وارثا لامة ان القاتل لا يرث ولا كان عليه  
 اي الضارب لان فيها نفع العقوبة وقد روت في القوس انطلق قد يتولد اودة عطف  
 على عنة اي وفدية واحدة ان كان حيا ماتت لانه انطلق حيا بالضرع السابق ودتيان ان  
 كان للضرب حيين فاما لان للزنا يتعدد بتعدد الجارية وعنة او كان للجنين ميتا  
 لماتت الامة النقرة للجنين والدية للام ودية للام فقط ان ماتت الامة فافتحت حيا ميتا لان  
 فتت الامة سب لموتها طاهر لان حيوة حيا فتاوا تخس بتفسيها ودتيان ان افتت حيا  
 ماتت ودية للام ودية للجنين لانه قتلها فصار كما اذا العنز حيا وما تاو في جين الامة نصف  
 عتر هيمية الذل وعشر هيمية في الثاني لان البقية في الامة محاذية في الحرة ولا يلزم من كون  
 الواجب في الثاني اكثر الواجب في الذكر فيها الذكر كما ان قيمة الجارية اكثر من قيمة العظم تارنا  
 والفتاب ان قيمة تزني على قيمتها بكثير حتى ان قومت جارية بالمدح فيقوم عظام مسلها في  
 الصفا المعقوبة بالمدح فلا يلزم الاكسبة هذا اذا كان للجنين من غير مولاها او من غير العور  
 ولها اذا كان من احد من اهل البيت النقرة المذكورة في جنين الحرة ذكر كان او انثى لانها ذكر وان لم يكن

فان شرب ما عنت سيد هذا وقع عيان الى قباب سيد كانه سوس من الساج لان العير الجرمي  
 من حرم سلطنة ستمها فالعنة مات وجب فيه حيا لادنية لان قتله بالعير اسير ومكان  
 في حانة الرق قد مر ان العير الحانة الرقي لا الى حول والمزم من كونه العير طويلا لا سوره  
 وما استبان بعضه كالشام اي طين القز استبان بعض خلقه عرلة طين الشام فيها  
 ذكر من الحكم لا طلق ما روي امرأة استغثت ستم بدقه او فعل كمرها عليها ستم  
 طبع العير جثب يها قلمها في سنة واحدة ان يكون زاد من الروح في لا يدوم شي ولو  
 امرت المرأة فتمت لتعير المأمورة كذا في لافضة **باب ما يجد في**  
**الطريق** وفيه احداث في طريق العامة كيفا وهو المستريح او ميرايا وهو مجري الماء  
 او جرفا وهو مجري ماء يركب في لطايطا وقيل جذري يخرج من لطايطا ليس عليه او كانا  
 يشار احده ان لم يغيرهم وكلم مر المارة بقصد لان كلامهم صاحب لقي بالمرور  
 وولد له مكان لحي السعير كاي لك الشرة في طريق العامة بان يكون عبرا فداي لا  
 يحسن احداث شي منها بل الذي انزكا وان لم يصرفه كالمركب لهم ومن دية من مات  
 سقط عليها عليه لانه صار سببا لموته كالو وسجوا او حشر في طريق ادية فربك متلف  
 به نفس ومن غيره يغير ثقت بواحد من المذكورات ان لم ياد به الامام فان الغان في جميع  
 ما ذكر باحداث شي في طريق العامة انما يكون اذ المهادنة الامام لان لو مات في غير  
 طريق جوها او ثما بهم العين الكثرة والاراد ههنا اختار من هو البش وهذا في وسط  
 ان مات فها يجب الغان لان التمس سبب الوقوع في غيرا وصحة آخر فخطب به رجل ممن  
 المني لا فصل القول اضحى ببعده فالعير عليه من حرم جراسه او طبعه شيئا في الطريق  
 فخطب شيئا منها في آخر فخطب فانه يعين او اذ خطب خطب او فدايا او حصة في مسجد  
 فخطب شيئا منها فخطب به انسان فخره قيد مسجد غيره انه ان كان مسجد حية لم يعين لانه  
 المذهب بها يتبع بالسيور لاهله لا غيرهم كصب الامام واختيار المتولي ويخوذ ك  
 فكان تعليمه بها حطفا غير بعيد شرط السلامة وصل جرمهم تعديا او سبكا سفيد بشرط  
 السلامة او حجب في مسجد سوا كان مسجد حية او مسجد غيره حال كونه غير متصل بخطب  
 به احد بان سقط عليه اعمي فخطب يعين فخطب فخطب لانه لو كان مصليا سوا جلس  
 لقرآن الزمان او خطب لم او الصلوة او نام فيه انشاء الصلوة حين لا اية لا يعين من سقط  
 حذر ربه لم يمس بها انسان فخطب به او مسجد فخطب به فخطب لانه لو كان حاملا لم سقط  
 بها انسان فخطب به او سقط فخطب به انسان فمنه والزوج ان حامل النجاسة قصد حمل

في مسجد  
 فان خطب في المسجد  
 في مسجد

فأخرج في العتيد جوصا السادة خفافا من قلوبهم بما ذكرهم للخرج جعل ساداتهم  
 من دوا حايطة ما إلى طريق العامة وطلب نفسه مسلم أو دي جعل إداراة حواكيات  
 لأن الناس في المروج الطريق سركاء وطريق الطلب أن يقول أي تقدمت إلى هذا الرجل  
 لعدم حايطة وهذا القصد يكتفي ولا حاجة إلى الاشتراء وذكر في الكتب تكون من المقاتلات  
 عند التمازح فمن متعلق بطلب يملك أي الشخص كالأهل على حايطة فاه يملك غيره أي ذكره  
 ولوجاهة المرحون إلى به وأب الطفل والوجه فان لها ولاية الشخص في مال الغير والمكاتب  
 لأنه ما كان يدافع به الشخص له والعمد المتبرع ولو مدين كان ولاية الشخص له ثم ما تلف  
 باستحقاق أن كان مالا موصية رقبته وإن كان نفسا متعلقا عاقلة العولي لولا عاقلة لأن الأثر  
 خرج على العولي وهناك القولان اللين بالصمد وهناك النفس بالمولى فلم ينقص من حكم  
 في من يكون أي نفسه فما أي في تلك الحالة مالا معمول من وعاقلة عطف في حيزه من وجها  
 للفصل بقا معمول من القصد كذا في المال والنفس أي في ذلك الحايطة لا أي لا  
 يعني من شهد عليه جاع وإن وعنده المشتري أولا كذا في الكتاب وليس في الهداية نطق  
 لولا مسقط الحايطة بعد البيع فلف مال أو نفس وإنما يعنى لأن القباية بترك الهدم  
 مع تركه وقدره بالبيع عفا في اشتراط القباية لأنه كان جائنا بالجمع ولم ينفذ بالبيع  
 ولا ضمان في المشتري لئلا يثبت عليه إلا أن يثبت عليه بعد شرائه في معنى تركه المشتري  
 مع تمكنه بعد الطلب أو طلب من لا يملك نفسه أي لا يملك من يملك نفسه وإن طلب منه  
 كالمشتري والمشتري والمشتري والمشتري لعدم قدرتهم على التفرغ من الحايطة أي دار  
 وجعل هذا الطلب لأن المخرج فيجب تأجيله وإرادته منها أي من القباية لأنه كان مال إلى الطريق  
 فأخذ القاضي أن الطالب لأنه حو العامة فلا يجوز طلبا بطلان وإن بقي ما يلا بداهة  
 بالطلب بما في اشتراط القباية وهو إخراج المخرج من الجدار إلى الطريق والسداد عليه ونحو  
 كما كتبت مثلا حايطة الحنف طلب نفسه من عدم وسقط في رجل مضطرب من عاقلة  
 أي عاقلة المطلوب منه خمس الدية لأن الطلب صحيح في النفس فيكون مستعدا فاد قبل الوالد  
 من تركه لا يقيد أن لعدم شيئا من الحايطة فكيف يبيع الطلب منه قلنا إن لم يتمكن من عدم  
 نصيب يتمكن من إصلاحه بوجه وهو الرخصة إلى التمام وبمحصل الغرض وإذا تركه ضمن  
 العاقلة كما ضمنوا أي العاقلة يثبتها أن حقد أحد تلبية دارهم من أو يبي حايطة نصيب  
 أو أصنافه لأن الطريق والباقي في التلخيص مستعدا  
 البصيرة والقبالة عليها الأصل أن المروج في الطريق المسلمين سباع بشرط السلامة لأنه لا يضر

في حذر من وجهه ويحزن من وجهه ككونه مشتركاً بين كل الناس فقلبا بالاحاطة بشدة  
 السلامة ليعتدل النظر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز عنه لانيها لا يمكن لأقربيه لها  
 مطلقاً يؤيد في المنع من التصرف وسد باب وهو متوقع اذا انقضى هذا الحق  
 ظهر الركاب في طريق النعام ما وطئت دأبته وما أصابت يدها أو رجليها أو أسماها  
 أو كرامت أي عفت بمقدم أسنانها أو خجلت أي ضربت يدها أو صدرت أي صرخت  
 بنفسها شيئاً يهين اصطدم الفارسان إذ انصرفت أحدهما الآخر بنفسه فإن الاحتراز  
 لم ينفذ الاستياء لم يكن لها ليست من ممر رات السير فقيد بشرط السلامة عنها ولو حدثت  
 هذه الأشياء في السيرة لم يكن له غير متعود الآية الأولى هي وجود أكبرها لأن الاطلاع  
 سبابة لأنه قد يشق بحجم ليرات ويلزم الكفارة وغيره سبب وغيره يشترط الخوف  
 فصار كغيره من ملكه وفي البشارة لا يشترط ولو حدثت في السيرة في مكان غير ذي مكان  
 فإداه اليها ما دون النفس كان ذلك الملك كذلك والسير في كالمسير في مكان حيث لا يمان فيه والآن  
 أي وإن لم يكن ما إذا من ماله مطلقاً لا يستعد لما لا تحت عطف لا احتراز ما وطئت دأبته فغير  
 الآية بلقاء للجلد منها بعد حافرها لا يعني ما تحت رجليها أو أسماها سبباً إذا لا يمكن  
 الاحتراز عنها مع سيرها حتى لو وقعها في الطريق من لئمان الاحتراز عن الأخطار ولو  
 لم يكن من الخوف فصار متوقفاً بالبقاء أو عطف بما رأت أو بالثبات في الطريق سبباً  
 لما لا يعني البقاء من استعاض الاحتراز أو وقفها كذا من بعض الأدب لا يفعل ذلك  
 إلا بعد الوقوف فلما وقفها الضيف من ثمة متعود بالبقاء إلا أن يكون الأخطار من  
 موضع الذي من قبله لم يبق لها غير في لا يعني لعدم التحذير وأن أصابت يدها  
 أو رجليها حصاة أو نواة أو إبرة أو عذراً أو حجر أصغر أخفها من حيث أو أصغر من لا يعني  
 لتقدير الاحتراز والتكرير يعني للكان الاحتراز من السابق للدار والقائد لها ما أصابت  
 يدها أو رجليها أي كل شيء يمتنع فيها الركاب بمعنى فيها السابق والقائد لأنها مسبباً كانا  
 في غير الأخطار عقيب فيها النعمان بالتحذير كالركب وهذه الحكم مطرد وشعور في العيص  
 وذكره وذكره أن السابق يعني النخلة بالرحل لأنه لم يجر فيه عينه فيمكن الاحتراز منها مع  
 السير ولما يسهل من بحر الركاب والقائد فلا يمكن الاحتراز عنها وعليه بعض المذاهب ولكن  
 في الأول وعليه أي الركاب الكفارة لأنه مباشر في حكم البشارة ولا يرتب أن كل من لم يتقرب  
 مودته فذكر أيضاً نجاة أي السابق والقائد حيث كانا معاً ويزان لأنها مسبباً  
 والكفارة وحرمان المارت ليسا من أحكام النسيب فمن عطف كل من فرس أو راحل

كب

ح



ذكر الجولي في اليوسف وغيره دية الآخر ان اصطد صاوقه من حيث الاصطدام وسألكم يكونا  
 من الخيم حتى لما كانوا منهم وجب الدية في ما لم يمتدوا وكان اي الاصطدام خطية فان  
 موت كل من اصطدم الي ظهر مناصبه للخصم في نفسه مباح وهو المتيقن في الطريق فلا  
 يعتبر حتى النعمان بالنسبة الي نفسه لانه مباح مطلقا حتى يفسد ولو اعتبر وجب نصف  
 الدية فيما اذا وقع في رزق قارة الطريق او في الغيشة وتعد في نفسه لما هو في البر وحمل  
 صلبه وان كان ميتا لمقتله موقد بشرط السلامة في حق من يكون سبب النكاح في عبده وجو  
 النكاح ووجه خلافه في رزق الشجر ولو كان الاصطدام عدا فمصلها اي ان يوجب نصف  
 الدية اتفاقا ان كلا منهما مات بعدد وضل الاخر في جرح نصف الدية ويجوز نصف الدية  
 بجرح كل من نفسه وصاحبه ولم يذكر في الدية والكا في صورة الجرح صريح في حق دليل  
 المخرج وهذا الظن في الكفاية اي يجب نصف الدية في النكاح عاقلة كل واحد في الخطر بحسب  
 الدية الكاملة على ما ذكر في القسب خلافاً ذكر الخطا في وضع المسئلة العمدية بيان قول الخطيب  
 ولو كان الاصطدام من عبدين يحد بينهما الدية في الخطا تعلقت رقبتهما فماتوا فماتوا  
 في الخطا ولو كان احدهما حر والآخر عبد اضيق على المقتول في العمدية في العمدية في الخطا  
 واصحابها ودية المقتول اذ في المصل باع وم رحمته المديجب القتل في العمدية في الخطا  
 الذي عند ما قد اخذ العمد الجاني بدلا لهذا القتل في اخره ودية المقتول وبطلان  
 ما لا عليه لعدم الخطا ونقصها في العمدية يجب على عاقلة المقتول في العمدية في الخطا  
 في العمدية نصف هذه القدر يحد في المقتول وما في العمدية رقبته وهو نصف دية المقتول  
 في الخطا الا ان ما اخلف من الدية وهو نصف العمدية ونقصها في العمدية في الخطا في الخطا  
 ما ان وقع من احد النكاح والخطا ونقصها في العمدية في الخطا في الخطا في الخطا  
 اذ سقطت انا لعدم شدة عليها او لعدم اكتمالها في الخطا في الخطا في الخطا في الخطا  
 بعمره خطا فان القاتل عليه حفظ العمدية في الخطا في الخطا في الخطا في الخطا  
 بعد ما انقضى فيه الا ان ضمان النفس على العاقلة وضمان المالك في ما لا ذكر في العمدية  
 ولو لم يمتد اي مع القاتل سابق في جانب الا بل ضمان ان لم يكن لها عاقلة وان كانت ضحية  
 عاقلة لان قاتل القاتل قاتل كقولنا في ما لا ضمان الا ان لم يكن لها عاقلة في جانب  
 الا بل في قاتلها اي دخل بينه وبين الا ولحق من مات واحدا منها ضمن وحده ما عطي با هو  
 خله ومن مات ما عطي بما في يده لان القاتل لا يقود ما خلف السابق لا يملك في التمام  
 والسابق ميوق ما كان امامه قاتل بعمره في الخطا في الخطا في الخطا في الخطا



المتخصصين في عين بقدر جزر صغير في اي بلد والمواد البخل والزرع ببيع القيمة  
 بل ان كانا اعم قصي في عين الرواية ببيع القيمة وهكذا حتى غير ما عني لعمدته لان اقامة  
 المهر بها اذا لم يكن باربع اعين عيناها وعينا المستعرا فما قصاصت كالحاذا ذات اعين اربع  
 متجب الربيع بموت احداهما **في جناية القتل** **فصل في جناية جاني قتل** **فصل في جناية جاني قتل**  
 يجب القتل بلا مراعاة ان يصلح اي نوع المصلح بين الولي والولي او يعطى اي نوع العنصر  
 الولي ولم يجر الاسترقاق كونه مباح الدم وبشيت اي القود باقراره اي العبد لا افعال  
 الولي لان هذا الاقرار من العبد لا يفي فيه كونه عايد اعليه بالعنصر فيقبل ولو يجرى عن  
 اصل الحق باعتبار الادمية فيها يرجع اليه الدم فهذا لا يقبل اقرار الولي عليه تعدد والعنصر  
 وان كان هذا الاقرار مصادف حق الولي كذا فليس فليجب مراعاة وجهها عطف على ما سبق  
 النفس ووجهها اي حق النفس كالحطاء اي يكون كالفصل للخطا في حكم وبقية الحكم بقبول  
 لا تعد سببها اي بقا بل الجناية في بكتلها وبكتلها اي ولي الجناية او قدها بارشها  
 ببيع ان سبب محبتين دفع العبد والغذاء بالارث لخصيص عمله لكن الواجب للمالك  
 هو الموضع في الصحيح ولهذا استقطا الواجب عن العبد لموت محل الواجب بحذف  
 موت المولى الجاني حيث يجب الارش على عاقلة حاله اي كائنا كان الموضع او الغذاء عليه  
 الملول اما الموضع فلا معين ولا تأجيل في الممانعة واما الغذاء فلا زبد العين فيكون  
 في حكمه وان لم يختر شيئا في مات العبد بطل حق المولى عليه لموت كل جيرة حقة كما زولت دست  
 بعد اختيار الغذاء لم يزل الحق للمولى من وجبة العبد في ذمة المولى فان ذمته في جيرة المولى فام  
 لو ادعى خصمه المولى في غرة المولى فصار مكان لم تكن جيرة المولى في الغذاء او العبد  
 جانيهين ووجهها اي وليها فيضمن ان سبب جرحه لا يفي بها اي في قدر ارش الجانيين او قدر  
 ارش جانيهين في حق المولى بقرته لا يمنع تغلق الشاينة بها كالمليون المتلاحقة الا ان يري ان ملك  
 المولى لم يمنع تغلق الشاينة بل الجاني يتغلق عليه المولى لان لا يمنع وان كانوا جاحدين بقسم  
 العبد للموضع على قدر جرحهم وان ذمته جميع ارشهم فذكر ان تغلق المولى بقرته لا يمنع  
 تغلق الشاينة بها وان وجه اي المولى العبد الجاني لوجهه او اعطاه او ذمته او استولدها اي  
 الجاني الجانية ولم يعلم بها اي الجانيهين الا ان تغلقه وشر الارش وان علم عزم الارش فلو المولى  
 قبل من الشفعة كان مختارا بين الموضع والغذاء ولم يرق محله للموضع بل اعلم المولى بالمختار  
 لم يغير مختار الارش فقامت القيمة مقام العبد والفقير بين الاقل والاكثر فيجب الاقل  
 عفا ووجهها اعلم وان يغير مختار الارش كما لو علم من عتق بقتل زيد او غيره ولم يجد معصرا في قال

ان قتلت زيدا فانت حر فقتل او قتلت ان رست زيدا فانت حرة فمما اوقلت ان ~~تقتل~~ رست فانت  
حر من غير فمما اوقلت ان رست فانت حرة فمما اوقلت ان رست فانت حرة فمما اوقلت ان رست فانت حرة  
عند او مع اليه فمما اوقلت ان رست فانت حرة فمما اوقلت ان رست فانت حرة فمما اوقلت ان رست فانت حرة  
ان قصصه بغيره الصلح لا لا تحت له ان بان يكون صلحا عز الحداثة وما يحيط منها وان لم يمتعه  
يرد على سبيله لان اذا لم يمتعه وسري الموانع الواجب ليس المثل بل العود فكان الدرع با <sup>ط</sup>  
فرد العهد على سبيله فيقتل الولد او يصفوا اي بحر الولد بقى القتل والعنف لان مباح الدم كما  
مرجى ما دون مديون خطا فاعتقه سبيته بلا عيبها عزم لرب الدين الاقل من حجة  
ومرودة ولو لمها اي عزم لولي لمقتاة الاقل منها اي من القين ومن الارش فان السبد اذا  
اعتق المادون المديون عزم لرب الدين الاقل من قيده ومن الدين واذا اعتق العبد المديون  
خطا فمما اوقلت ان رست فانت حرة فمما اوقلت ان رست فانت حرة فمما اوقلت ان رست فانت حرة  
لديع اليه وفيه لمقتاة ثم يساع لاديه ولدت ما فذوة مديونة ولما لا يدفع معها لمقتاة بها  
ويساع لاديه لان دنياه في ذمتها معلية بفتها صري اليه الولد والدرع لمقتاة في ذمة الولد  
والما لا فيها اثر العمل الحقة وهو الدرع والشرية بكميات في النور الشرعية لا للحقيقة عبد  
لرجل نعم رجل احران مولاه اعتقه فقتل اي العبد المقتاة ولا اي لا لزم خطا فلا يمتنع  
له اي لزم ان لا يمتنع ان مولاه اعتقه فقتل اي لا يمتنع الولد ودفع العبد ولا العتداء  
بالارش واما يمتنع الذرية في العتداء لان حر جسد الزا في حق نفسه فيستحق الدرع  
والعتداء ولا يمتنع في ذمة الولد الذي عليه الامانة فانت حرة فمما اوقلت ان رست فانت حرة  
بعد صدق الاذن لان زيدا يدعي حرة شيئا والآخر لزم عليه الضمان لا في العتداء لان يدعي على  
القتل لخطا بعد التصديق في قوله لزم عليه الضمان لان الثالث بالافضل لا تحت العتداء فمما  
بقتله فقتله قبل حقيقته ما قبلته بعد حذر لزم الضمان عليه لانه انما يعرفه لزم الضمان  
على الولد بالافضل من حرة ومن الذين ان لم يعلم بالحداثة والذرية ان علم يساع لاديه فلا يمتنع بغيره  
وان كان قتلت يدعي حرة شيئا وقالت كان بعد صدقته وكذا في اخذ منها اي اعتق امه  
ثم قال لها فقلت عليك او اخذت منك هذا المال قبل ما اعتقك وقالت بل بعد ما قتلتها  
لان لو سب الضمان ثم ادعي البراءة ويحسب منك ما تقول للمكر لا للبايع والقتل بينه والافضل  
بما معنى قبل الاعتداء لو اخذت منك فقتل فقتل لان الظاهر كونه حال الرقة امر عبد  
تجوز او يبيح حيا بقتل رجل معتد فالذرية في عتداء القاتل لان الما من يبيح لدا مور  
فيشترى عاقلة ويرجعها على العبد بعد صدقته فان او منع العبيد في هذه الوجهة يكون قوله

غير مطلق الذي يضمن بعد الموت لانه لا ينجي من الموت لانه لا ينجي من الموت  
 عبد الجحور استند دفع السيد العبد القائل او دونه في الخطا بالرجوع حاله في الامر قبل  
 وقوله الجحور مير مجزة لا يولد في الخطا بل بعد عتق من ذل المانع وهو حق لولي ما لا يفر  
 من قيمته ومن القدر لا يختار في دفع الزيادة لا يسطر كالحكم في القدر اي دفع السيد القائل  
 لوقته لم يرجع على العبد بالمرحله من عتقه من العبد ان كان العبد القائل صديقا من هذا العبد  
 كالخطا ولو كان كبيرا اتفق انه يجري بين المرد والعبد قتل من عبد احري وكل وليان دفع  
 احد في كل سماء دفع نصفه الى الاخر او عدي بدية في عشرة الاف درهم من الرقة حكم القود  
 صارت بينهم كل واحد ربعه فاذا اعتقا اثنين بطل حقهما وبقي حق الاخرين في النصف فلذا  
 قيل انه دفع نصفه ولما القدر فقد كان جبر من الخطا فاذا اعطى الشان بطل حقها وبقي حق كل  
 من الباقين في خمسة الاف خطا فله بعزة المولى ان شاء وان قتل العبد احد في اي احد لم يرد  
 خطا والامر على ما احدهم في العبد فري بدي لولي الخطا بنصفها احد في العبد  
 الذي لم يبعها من نصف الحق بطل الصواب في النصف وصار ما لا يكون خمسة الاف  
 بطل من حق لولي الخطا ولا حصة في كل المدة عشرة الاف او دفع اي القتل اليهم  
 يجوز ان يستند كان عتق من العبد او دفعه فان دفعه دفعه اليهم اذ لا تملكه لولي  
 الخطا وثقل الذي لم يفر من يولي العبد عتقا عند الدفع ويصرف في الخطا بالكلية  
 العا في النصف لان حصة في النصف وحتمية في كل نصيب سهمان كل نصف سهمان وصار حق  
 لولي الخطا في سهمين وحق غير العا في سهم فيقسم بينهما اثلاثا ولولا استناد عتق  
 اثنتي عشرة اربعة لولي الخطا وربعه لاحد في العبد لان النصف سلم لولي الخطا بالانذار  
 واستوت متارحة العريقتين في النصف الاخر فينصف فلهذا يقسم ارباعا قتل عتق  
 فريهما وحقا احد في بطل لان ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه قول الله ولله  
 يقضي منه ديونه ويتوزعها في الميراثة يخلفه في عتق العبد في حصة واحدة ولولي لا  
 يستوجب عتقه بدها فاما يخلفه الميراثة في **فصل** في عتق العبد في حصة واحدة  
 فيمنه فان بلغت لى فيمنه او حرة في حصة واحدة او حرة في حصة واحدة او حرة في حصة واحدة  
 نص من كل منهما عشرة الاف عتق من لهما اشعارا بالعتق الواحد في الرقة عن المرد وتعيين  
 العشرة بامر عبد الله بن يحيى ربح الله عتقا وفي كانت القيمة اربعة الاف من عشرة الاف من  
 الذي لم يبعه من خمسة الاف لانه وعند له يوسف ولشاه في حصة فيمنه بالغة  
 ما بلغت وفي النصف بعبر فيمنه اي حصة كل منهما بالغة ما بلغت ولو غصب عتقا

كل

فمنه ما به دبره وحك في يده ثمرة تلك التهمة وما قد مر من دية المحرقة من جهة الحق لان  
الغلبة في الحق كالدية في المحرقة بدل الدم يقع به اي في انقاص الدين بدم نصفه  
كايه دية المحرقة بالدية ما بلغت في الصحيح الاية رواية عن محمد بن عبيد الله  
الاف عبد قطع يده عند فاعقته فسرى ابيد ان ورثه سيدنا فقط اي ان كان وارث  
المعتق سيدنا فقط افا وحسب له وح و له يورث وعند محمد لان القود يجب بالموت  
مستند الي وقت بلوج فان اعتبرت وقت بلوج فسيب الولاية المكس وان اعتبرت وقت  
انقضاء الولاية بالولاية فجاء السبب للاختصاص في القود ولما ان جهالة السبب لا تغير  
عند تعيين من له القود والافلا يجوز ان لم يكن الوارث السيد فقط بل وارث غيره  
لم يقدر بالانقضاء لان المعتق ان كان وقت بلوج ماله حتى السيد فله بل وارث غيره  
لم يقدر وان كان وقت الموت قد ذكر الوارث او هو مع السيد فجاءه لا يغيره في قس  
فلكم قال المولى لعبد - احد لا حرجيها اي صار اشجور جين فحين للمولى لحد المحرم  
بان قال اريد هذا عارثها لاي المولى وان قلنا رجل وجب دية حرمه فله عسبه  
به الحق ان ايضا انشاء في حق المحل الظاهر في حق المولى ولهذا الامت للمولى قبل  
ايمان بشيع العتق سها وبعد الشجة بقي محلا لبيان فاجتر انشاء في حقها وبعد  
الموت لم يبق محلا لبيان فاجتر انشاء بمحصولا لحد ما يبقين فبقيت بعد دية  
مهر و لو قتل كلاهما رجل يقتله العبدان لان لم يبقين فقتل كل واحد حر او كل من  
الغالبين يتكره ذلك فعليهما فتمت اذ في فقي عيسى عبد دفعه سيدنا واخذ فتمت  
الوامسك بلا اخذ النقصان بيع اذ افقار رجل عيسى عبد فان شاء موته دفعه اليه  
واخذ فتمت وان شاء امسكه ولم ياخذ النقصان وقال لا يجبر بين الدفع والامسك  
بيع اخذ النقصان لان بيع المالة لما كان معتبرا وفاقا وجب ان يتخير المولى بين الامسك  
المذكور كايه ساير الاموال فان من حره ثوب عتق حره فاحشا يخيب المالك بين  
دفعه اليه وتعين قيمته وبين امسكه الثوب وتعين النقصان وله ان المالة ان كانت  
معتبرة بالذات فالادمية غير معتبرة فيها وفي الاطراف ايضا ولهذا لو قطع عبد  
يد عبد يورث المولى بالدفع او الفداء ولو كان ماله محصا لوجب ان يسامى فيها من  
الحكم الادمية ان لا ينقسم العنان في الاجزاء ولا يتك الحجة ومن حكم المالة ان ينقسم  
ويترك قودها على السهمين حكمها من الحكم **مسألة** اقر مدير اولم ولم يذكر  
لكن بيت الاعلم حكم فيها سبق من كتابه بخلافه خطأ لم يجر ولا يثبت عليه اي يجر لحد منها

ولو بعد المتق لأن موجب جنابة المقتضا منه بما سبته و انكره لا يتخذ عليه وبعد انشاء  
 بالنية حتى مولا الاقل من الارش واليقظة لما روي ان ابا جعفر الخواجه رضى الله عنه  
 جنابة اللبس على مولا وكان امرا بالنقام كخص من الهناء رضى الله عنهم فصار اجماعا  
 وقاما بالندبر او الاستيلاء صار مانعا وطبع الرقبة عند الجنابة ولم يصدر بخلافه  
 للدية لما يجرها لم يمانع حتى فساد كما عهد بعد الجنابة غير علم بها وانما يجب الاكل  
 من يقعد ومن الارش لأن الاصل وجوب الدفع بالجنابة وقد نقضه الدفع بسبب من  
 المولى تجب اليقظة عليه لشعنه منه ولا منع من المولى بالكن من اليقظة ولا حق لولي الجنابة  
 في اكثر من الارش ولا يثبت لغيره من الاكل والاكثر في تحريم الجنس على من حيث  
 حيز بين الدفع والقدل وجسمهما مختلف وان حق المدبر حسابات لم يلزم الا يقظة  
 واحدة عقابا عين واحدة فتارك ولي الجنابة الثانية ولي الاول في جهة واحدة  
 لانه اي ولي الاولي مقضا ولا يلزم من المولى شيئا لانه يجوز في الدفع ويتبع مولا  
 لولي الاولي لو دفعت اليه بدونه اي بدون القضاء لانه لم يكن يجوز في الدفع  
 حتى مدبر خطا فانت لم تسقط اليقظة من مولا لا بما يثبت عليه بسبب تدبيره وبما  
 سقط ذلك قبل التدبير مولا خطا يسبق في جهة لأن التدبير وجهه برفقه وقد  
 سلمت له حق عتق سيده ولا وجه للعقل في وجب عليه رد رقبته وقد عجز عنه  
 فعليه رد بدلها في جهة واحدة ولو قبله عدا فله الوارث لو استعاضه بعتة ثم قتله اثم  
 الاول مظهر اما انما في عدا كرم في التدبير وجهه لا غضب جدا فطعن سيده في  
 سره حتى قتله اقطع وان قطع سيده في يد غاصه فسر كما عنك لم يعين لأن الغضب  
 يوجب صان ما غضب ويرى الغاصب ما ستره اذ الغضب يوجب في الغاصب  
 المشيئة الاولى لما قطع لولي في يد فغضب فيمنع بالقطع فوجب في الغاصب  
 قتل اقطع وفي الثانية لما قطع لولي في يد عبده في يد الغاصب صار ستره اذ  
 الاستيلاء يد عليه وبر الغاصب من ضمانه فوصل ملك اليه وصلى عبده بجور عصب  
 مثله فانت بيدك فانه التجور يؤخذ باضال حتى لو ثبت الغضب بالنية ينافي فيه  
 دون احواله حتى لو اقره لا يباع بل يولد بعد عتقه حتى مدبر عند الغاصب لم عند  
 مولا حتى جهة لها يبيع اذا غضب رجل مدبر في عتقه ثم رده الي مولا في عتقه  
 احرى حتى لولي لو تولى لهما بيتين فيكون بينهما نصيب لأن موجب جنابة المدبر والى  
 كثر في جهة واحدة فوجب على المولى ان لا يهرق نفسه عز الدفع بالندبر السابق من غير

ان يبيع عتق العبد لاية القن لم يأت اعتقه بعد الخيانة من ان يبيعه او يملكه او يفتد  
 فيها نصفين لا سواهما في السب ودفع بنصفها الى رجع الولي بنصف ما صار من  
 قيمة المذبح على المصاحب لان من يافتد بالخيانة يفتد بنصفها بسبب كان عند المصاحب نصف  
 الاجرة بسبب كان عند من رجع عليه بسبب حقة من جهة المصاحب فصار كأنه لم يرد  
 بنصف العبد لانه المستحق بسبب كان عند المصاحب كالارادة دفعه الى الاول اي دفع  
 الولي نصف القيمة الذي اخذه من المصاحب الى وليه لانه الاول عند الرجوع ولو لم يرد  
 وقال المذبح لا يدفعه اليه لان الذي رجع به الولي الى المصاحب عوض ما سبب الولي الخيانة  
 للمذبح لانه لما رجع الى المصاحب بسبب ذلك فلا يدفع اليه شيئا يجمع البدلان في حكم  
 واحد ولما ان حقه الاول في جميع القيمة لانه حين رجع عليه لا يزال احد من حقهما  
 ولما يتحقق باعتبار حراصة الثاني فلا يوجد شيئا من بدل العبد في بدل المذبح فارتفع  
 يخلو منه شيء حقه وبكسر يجمع على عبد الولي خطأ ثم غصب رجل نجني هذه لاي رجع  
 المولى لان الخيانة الاولى كانت في يده والثاني في الفصلين يجمع له اجمعه عند غصبه ثم عند  
 موافاة او بالعكس كالمذبح ركني المذبح ركنها ان الولي يدفع القن نفسه وقيمة المذبح فاذ  
 دفع القن يرجع بنصف قيمة المصاحب وكلم المذبح عند رجع هذه القيمة الى المولى  
 يدفعه الى الاول واذا دفعه اليه يرجع في الفصل الاول على المصاحب وفي الثاني لا  
 مدر غصب من ينجني في كلامه يبيع رجل غصب مذبرا نجني هذه ثم رده الى موافاة ثم غصب  
 نجني هذه حذابة اخرى موافاة قيمة لها اي ولي الخنايتين لا يمنع عين العبد من  
 الدفع بالتمديد وجب عليه قيمة كافر ورجع لها اي بتلك القيمة على المصاحب لان الخنا  
 كانت في يده فاستحق الولي كذا بسبب كان في يد المصاحب فخرج عليه بثلثي حقه  
 المثلثة السابقة فانه هناك استحق النصف بسبب كان عند النصف بسبب كان  
 في يد المصاحب ودفع الى الولي نصفها اي نصف القيمة المأخوذة من المصاحب ثانيا  
 في الاول اي اليه وفي الخيانة الاولى لا استحق كل القيمة لعدم التراحم عند وجود جنابة  
 ولما استقصى حقه على المذبح من بعد ورجع الى الولي به اي بالنصف الذي دفعه  
 ثانيا اي وفي الخيانة الاولى على المصاحب لان استحقا هذه النصف ثانيا بسبب كان  
 في يد المصاحب فخرج عليه وسلم له ذلك ولا يدفعه اليه وفي الخيانة الاولى لا استحق  
 حقه ولا اليه وفي الخيانة الثانية اذا لاحق له الا في النصف لغير حقه الاقاربه وقد  
 وصل ذلك اليه ولم الولد في حكمه اي كذا الحكم المذكورة كالمذبح لا يشر لهما في كونه



لما وقع من الدغية لغيره من قبل الولي فقبض حيا حرا فأتى عنده جماعة من العجم لم يسموا  
ولم يسموا بصاغة أو لغتي حية ضمن عائلة الدغية هذا السطح أو القياس لن لا يسمون  
بشيء من العجم كما قال زفر والشاعر بعد منقح القصب فيقول لا يرى أنه لا يفتحق شيء  
المجانب وإن كان صغيرا لكونه حرا يد مع أنه رفيق رفيق فالحري أن يوجه الولي أن لا يفتحق  
وجه لا يستحق أنه ليس بهمان القصب بل هو من الأنثى فالتشبيه المنقذ إلى مكان فيه  
العراة والحيات حتى لو نقل إلى موضع به الحزن فمن كناية كناية كناية حتى لو دعى حبيبا  
فقتله أي أنه الدغية مولى العبد بعد حبه حيا فقتله من عائلة العبد بقتله وإن أنفق  
مالا لا يدايع لا يسمي حسدا بل هو دجيد دجيد عدى أبو يوسف وثالث فيع لانه أنفق مالا  
محمودا ولها في غير العبد معصوم على السيد فقتله له بعد اليد العبد  
ولما العبد معصوم لانه بقاء على أصل الحرية في حق الدم وبرهنة يسمون بامانة مولد

**باصفاء** **القسم** في إيمان نفسه على أصل الحق الذي  
وجد القتل فيهم قوله سيد جرح مبتدئ فله الآية حلف له أو أو حارب  
أو حارب بكره أو حارب دم مرادة أو عينه وحده في حلف أو الكثرة عطف على جرح  
وجد جرح العسل أي أكثر البدن هو كمان معه رأس أو لا لو تصدح مع رأسه  
لا يعلم قائمه إذ لو علم كان هو ظلم وسفها القسامة وأدعي وله القتل على أهله  
أي ظلم أو يجر بعضهم هذا الوصف ولا يثبت له حلف له أي لا جمل ذلك لثبته فحسبوا  
رجلا منهم أي من أصل لفظة لما روي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه  
وسلم كتب إلى لعل جبر أن هذا قاتل وجديين فطعنكم فما الذي يخرجكم عنكم  
فكتبوا إليه أن مثل هذه المأذنة وقعت في بني إسرائيل فأنزل الله تعالى على موسى لمؤ  
فما كنت نبيا فأسأل الله مثل ذلك فكتب عليه الصلوة والسلام أن الله أرى أن اختار  
منكم خمسين رجلا فيقولون بأية ما فتننا ولا حملنا فقامنا ثم يعرفون الدية قالوا لقد  
قضيت حينما بنينا موسى أي بالحق بخلافهم التي أشار إلى أن حمار تعين حبيب إلى  
الولي لأن الذين حقه والظلمة إذ يجتاز من يتهمه القتل فيهم العسفة والشبان  
أو صاخي أصل لفظة لأن عزهم عن الذين يحاذون البقي فيظهر لفتائل قائلة كذا هم  
بأية ما فتننا ولا علمت قائلة لا الولي أي للكيف وفي المتولى بأنهم قتلوه وقادلت إلى  
لذا كان هناك لو ش استغفروا أو نبأ حبيب عينا فان حلقا يفيض بالذبح على الذي  
عليه عذ كانت الدغية أو خطاء في قول وفي قول يفيض بالعدو لذكاءات الدغية في

في العهد وان نكل المذكي عن اليقين حلف المذكي عليهم فان حلفوا تركوا له شئ عليهم وان  
 نكلوا عليهم القصاصية قوله و التوبة قوله و التوبة الذي ذكره قديم حال فوقع عن  
 القصاص المذكي بان يكون هناك علامة القتل جيا واحد بعينه كالدم او ظاهر  
 يشهد للمذكي من عدوة ظاهرة او شهادة عدله او جماعة غير عدول ان اهل المحلة  
 قتلوه وان لم يشهد له القاصد حلف اهل المحلة للشايق في البداهة يمين النبي قوله  
 يوم لا وليا فيقسم منكم خمسون منهم قتلوه وان اليقين محقق لمن يشهد له الظاهر  
 كما في سائر المذاهب فان الظاهر يشهد للمذكي لان الاصل في الدماء البراءة والظاهر  
 يشهد للمذكي عند قيام التوثيق وقرب العهد فيكون اليقين محققا وكذا في هذه  
 المحلة منع رتبة القصاص عقوبة تستطبع بها فلهذا الجواب الذي في الجواب وكن  
 قوله عم اليقين في المذكي واليمين في المذكي علم وركبي ان المسبب رغبة الله عنه  
 ان يصح المذكي كما يرد بان يجهل بالقصاص وجعل الله عليهم لوجود القتل بين  
 الظاهر وكان اليقين ليست محلة ولا حقا فلا يفسد اليقين عندنا في الظاهر القتل  
 بقوله من عن اليقين المحلة في غير واجبي القصاص وانما حصل البراءة عن القصاص  
 لم يقبل في اهلها الي اهل المحلة بالدية لوجود القتل فيهم وقد ثبت ان صلب الله علم  
 وسم جميع بين الدية والقصاص وكذا في المذكي وان اذ في ولاية القتل  
 جيا واحد من جرم سقط القصاص عنهم يمين اذا ادعى وفي القتل القتل جيا رجل  
 من غير اهل المحلة كان ذكر ابراهمة لاهل المحلة جيا لا تسع دعواه بعد ذلك  
 عليهم وان منهم قد ادى ان ادعى جيا واحد منهم بعينه لا يطل القصاص واليمين  
 لاهلها عن اية جرية رواية يكون ذكر ابراهمة لاهل المحلة كذا في الحاشية وان لم  
 توجد اية الحسن فيها اية المحلة كذا في الحاشية عليهم الي ان يتم اية الحسن ومن نكل  
 منهم حسن جيا يحلف لان الحلف هو واجب تعاقبا لامر الدم ولهذا الجمع بين  
 الدية والحلف في النكول في الاول لان الحلف فيها يدل على اصل حقة ولهذا استدل  
 بهذا المذكي وهذا لا يقطع بهذا الدية وسقطت كالتكلم زيد حلف بالله ما  
 فعلت ولا عرفت قاتلا هير زيد لا يرد اسقاط الخصومة عن نفسه بقوله لا يقبل  
 فيحلف جيا ما ذكر لان ما اقر بالقتل صار مستثنى عن اليقين فبحكم ما سواه يحلف  
 عليه والقصاص جيا حقه ويجوز ان ياتى اليقين لاهل القتل الصحيح واليمين لما عرفت  
 قبل املا وعبدا لاهلها لسان اهل الخصم واليمين جيا لاهلها ولا قسامة وادى

كذا في المذاهب الستة

لا ينفك عن اليقين قوله

على اميد

في حواميت لا اخرج من دم من قد اواند اودبره لو ذكره لفرست يقتل اذ لا بد  
من اترسيدن به على كونه قتيلا و هو ما ذكر في اؤل اديب نجا فضا ذكر حينئذ لان الدم  
يخرج من هذه المواضع عادة بلا فصل احد و عام خنك كالكبري اذا وجد سقط  
تمام لظواهر الزمره الاثار المذكورة هو كالكبري لانها لم تذكر لان الظاهر ان تمام الخلق  
ينفصل جثا رجل يسوقه اذ عليها قتل ضمن عاقلة اي عاقلة الرجل دية اي دية  
القتيل لان اهل الخنك لا يذبحون فصار كانه في دار كذا الوقتها او ركبها فلان اجمعوا  
اي القايده و المساق و الزاكن ضمن الدية ايديهم ذكر الزبيح و لو من قريتين او قبيلتين  
فعل ان كانا لان قتيلا وجد بين قريتين على عهد النبي و ما من ان يسمع بينهما فوجد  
الي احد القريتين اقرب فقيض عليهم بالقسمه و الدية و روي عن عمر بن الخطاب  
عنه و ان استوتا الي القريتين لو القيلتان فليهما ان كان اي القيلتين موضع يسير  
من الصوت لاهل قرية في الصور الاولى و لاهل قريتين في الثانية و لو كانا بحيث  
يلتصص الصوت لاهل القرية فليكنهم التصف و قد قصروا و لو كانا بموضع لا يسمع  
من الصوت لا يفرقهم بغيره فلا يسمعون الي القليل فلا يجعلون في اثنين بقدر ما وجد  
اي قتيل في دار رجل فعليه القسمه و دية عاقلة او اثبت انها لا يجر لان القليل  
في حنك المك الخاص الي المالك و الدية على عاقلة لان نصرة و قوته بهم وهذا اذا  
كان له عاقلة و الا فليدعي كما مر لا لا يجره الي دية لو كان له دية عاقلة و لا نفسه  
و لو وجد قتيل في دار نفسه فذكي عاقلة و رفته عند له لان الدار حال ظهور  
القتل لو رفته فالدية على عاقلته و عند ما وجد نفسه لا يفرق بينه و بين غيره لما قالوا ان  
الدار في بيع حال ظهور القتل فمحمل كانه قتل نفسه فكان هردا و لو كانت الدار لقوة  
خا لعاقلة اما يتجوزون ما يجب عليهم تخفيفا لهم و لا يمكن الا بحجاب على الورقة لورثة  
القسمه على اهل الخنك اي على اصحاب الاملاك القديمة الذي كانوا يملكون لها حين دفع  
الاسلم المبلغ و قسمها بين القاعين على خط خطه ليغير القبا و هم لا يملكون اسكان اي لا  
يملك اسكان بيعه للتاجرين و المستعيرين مع المالك في القسمه عند له و ذكر  
وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية الذمير يكون بالسيك لا يكون بالملك الا ان يركب  
ان النبي عم جعل القسمه و الدية على اليهود و ان كانوا اسكانا يجر و لها ان المالك هو  
الخاص بنصره البقعة لا السكان و اهل خير كانوا مقررون على اسلاكهم و لا المستعير  
عندما ايضا و قال ابو يوسف كلهم مشتركين لان وجوب الضمان بترك الخطه هو ل

والتقسيم  
في الممتلكات

ولاية المخطوط في الملك وقد استقر عليه وطنا ان صاحب المخطوط هو المقتصر بتدبير المصلحة و  
تسبب اليه لا المستحقين التذرع والقيام بحفظ المصلحة كان هو المقتصر بالقيام والقيام  
المستحقين وقيل انما يجب ان يحفظ هذا المصلحة بما ياتى اهد من عادة اهل الكوفة في  
زمانه ان صاحب المخطوط في كل لحظة يقومون بتدبير المصلحة ولا يتاركم المستحقين في  
ذلك لان بايع كلهم يعني ان يبي واحد من اهل المخطوط فذلك الحكم لان المستحق  
اتباع لاهل المخطوط فما بقي شي من الاصل يكون الحكم لحدوث البيع وان لم يبق بل  
بايع كلهم فعلى المشترين اتفاقا وان ما ينفذهم عندها الوزير نعم عند فانتقلت  
عندها اليهم وخلصت عنده لهم وحده قيل في دار مشتركة بين قوم لبيعهم  
أكثر بان كان نصفها الرجل مثلاً وقرض الرجل وباعها الآخر في دار مشتركة ولا يميز  
ذو الرأب لا استقر صاحب القليل والكثير في المخطوط المتغير وان بيعت دار ولم  
تقبض حصة وحدهم ما قيل في بيع اي الدية في عاقلة السابغ وفي البيع بغير عاقلة  
اي ان يد عند البيع وحدهم ان لم يكن فيه جار فبيع عاقلة المشترين وان كان في عاقلة  
من يميزه الدار سواء كان خيار للبايع او المشتري فانه يميز البuyer والملك وان  
البيع في الفلك والقسامة والدية في امر من الرقاب والملاحين والاكاد وحينئذ  
سواء في البيع في مسجد محلة وشارعها اي شارع المحلة احراز عن الشارع الاعظم  
سبباً في اهلها لا يتم حق الناس بالتدبير فيه وفي سوق مملوك في المالك وفي غيره  
اي غير المملوك والشارع الاعظم والسبي والبايع لاقسامه لان المقصود بها في حصة  
القتل وذلك لتحقيق في حق العامة والدية في بيت المال لان العظم بالغتم اعلم ان الطريق  
ينقسم ابتداء الى قسمين احدهما طريق خاص وهو ما يختص بواحد او اكثر ويكون له  
مدخل لا يخرج كما ذكرنا في بحث الزاوية المستطيلة والاخر طريق عام وهو ما يختص  
بواحد او اكثر لا يكون له مدخل ولا يخرج ويسمى هذا بالشارع وهو ايضا قسمان  
احدهما شارع للمحلة وهو ما يكون المرفق فيه اكثر اهل المحلة وقد يكون لبعضهم  
ايضا وهذا ما كان في الناصح وفي مسجد محلة في اهلها كالو جديدة شارع المحلة  
والاخر الشارع الاعظم وهو ما يكون مرفق جميع الطوائف فيه في السوق كالطريق  
الواسعة في الاسواق وخارج البلدان وهذا لما كان في الحد من وجدة في الباس  
والشارع الاعظم لاقسامه في هذه الجوانب يعلم هذا المقام حجة يرفع الشيعة  
ويظهر الاوهام في قوم الشقاق ابا سيف واجلوا عن قتل اي تفرغوا فظهر في

موضع اجتماعهم قتل على اهل المحلة لان حفظ المحلة عرض مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم  
يعرف من يشاركهم جعل عليهم القسامة والدية ان ادى اليه الولي على القوم او على بعض  
منهم فلم يكن على اهل المحلة شيء لان هذه الدعوى تنقضي برأيهم عن القسامة واما على  
القوم فيقيموا البينة او يحد الدعوى لا يثبت للحق لكن يسطط للحق عن اهل المحلة  
لان قوله محض على نفسه وجد قتل في بنية لا عمارة بقرها اسمي الزنا على ما سبق  
سماع الصوت اولى بحكمه وهو ما ليس في يد احد ولا ملكه كالمرات مثلا بخلاف  
النهر الذي يمتلئ من الشفعة لاختصاص اهلها به لقيام يدعهم عليه فيكون القسامة  
والدية عليهم فنقول الوقاية اوصافها ان يكون على اهلها قدر لانه اذا كان بهذا الحالة لا يملك  
الغوث من غيره فلا يوصف بانفسهم ولو كان القتل بحسبها بالناس على فليس اقرب  
القرابي من ذلك الموضع على التفسير المذكور للقرابي والدية الرضى او دار ومخوفتين على الباب  
معلومة فليعلم لانهم لم يأتوا الناس بالقدرة منها ولو كانت موقوفة على مسجد فكأن المسجد  
كان كواجبه في المسجد وقد مر ولو وجد في نفسه كدية فلا غير مملوكة في الحرة والفضة  
على ما سكتها في خان جهمان كما لو ابي ساكنها من جهمان في بيع جيدة وجد القتل  
بها ولو بين القتلين كان كالمين القوتين وقد مر سابقا وان تروا جملتين في بيع  
اهل العسكر عليهم لانهم لما تروا جملات امكنة كلها بمنزلة المحلة واحدة مملوكة  
ايهم يجب عزلة ما وجد في خارج الخيام عليهم ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر  
مملوكة فيعلى انكسب الى القسامة والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يترجمون لئلا تكون القسامة  
والدية جرم في حق قتل في هذه بقية اراضي فأتى فالقسامة والدية على الحق  
خلا فالتالي يوسف لان الرجوع لدا القتل لوت صار مثالا لهذا وجب القسامة على  
ما اذا لم يكن صاحب ولو رجل من جرمي برحق فله احدى اهل فلكت زمانا  
فلما لم يعين العامل في قتل له يوسف ومحمد وفيه قياس له في معنى لان يدع نفسه للمحلة  
فوجوده جرمية بينه كوجوده فيها وحده في بيت ما كالت وجد احداهما فثبت ضمن  
الاخر دية عند او يوسف خلا فالحمد فاه لا معنى عندك لا ضمان ان قتل نفسه ولا  
يحتسب ان الظاهر ان الاسان لا يقتل نفسه وجد قتل في قرية لمرأى كره الخلف عليها  
وندي على عاقبتهم عند ابي محمد ومحمد عند ابي يوسف القسامة ايضا على العاقلة لانها  
على اهل القرية والقرية ليست منها فاستبقت الجهد لها ان القسامة لغير الشهود والجموع  
من الزنا تتحقق بطل شهادة اهل المحلة يقتل غيره يعني اذا ادعى الولي غير اهل المحلة

وشهد شاهدان من اهل العلم تقبل عندك حج وقالوا تقبل منهم كانوا بعدد ان يصيروا  
 خصما وقد بطل بدعي الذي القتل على خبرهم تقبل شهادتهم كانوا كركيل المخصوصة  
 اذا عزل قبل المخصوصة وله انهم خصماء ما زال لهم قائلين للتقصير الصادق منهم فلا تقبل  
 شهادتهم وان فرحوهم المخصوصة كالوجي اذا فرقا من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهدوا  
 بخلاف احد منهم اي بطل شهادتهم بخلاف احد منهم بعد ما ادعى الولي القتل عليه بعينه لان  
 المخصوصة غاية مع امر على ما ذكره اشد يدونها عن نفسه فيكون مستحسنا  
**كتاب المعاقلة** في جمع معتد بفتح الهم ومع القاطع بمعنى العقل  
 اي الدية سميت بها لانها عقل الزمان من ان تسفك ومن العقل انه يمنع القصاص  
 المعاقلة هم الذين ينقسم عليهم دية القتل خطأ اهل الديون لمن هو منهم يوحضون  
 عليها ثم في ثلث سنين من وقت القضاء وهم لطيف الذين كتب اسماهم في الديوان  
 هذا اعتنا وعند الشافعي بخلاف العينة لما روي في النبي وم حكم عليهم ولا نسخ بعد  
 ولا بعد اهل ولا قارب الذي بها كالثاثة والستات ولشافعية مروي عن ابي عبد الله  
 فان دون الدواوين جعل الدية على اهل الديوان محض العتاة من غير كرمهم مكان  
 اجماعه ليس ذلك نسخ بل تزيير مجيء لان العقل كان على اهل النقرة وقد كانت اهل  
 كالولاء والخلق والعقد وهو ان بعد الرجل من قبيلة وفي عهد عمر بن الخطاب  
 صار بالديون فجعلها على اهل اهلها للجنة ولهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتناصرون  
 بالخلق لما قبلتهم اهل النقرة وان كانوا يتناصرون بالخلق ما قبلهم والدية جنة  
 كما قال ابن ابي عمير ما هو صلة وهو العطاء اولى من ايجالها من اصول اصول اهل العلم  
 فانها اخف وما تحملت المعاقلة الا للتخفيف والتقدير بثلث سنين مروي عن النبي  
 عزم وحميكا عن عمر بن الخطاب عنه كذا ما يجب في حال المعاقلة من الدية يعني يوحض في  
 ثلث سنين عند تأجيل حاله عند الشافعي وسياسة اسئلة ان شاء الله تعالى وان  
 خرجت اي العتاة لا اكثر منها اي من ثلث سنين او اقل منها يوحض منه اي الاكثر لو  
 الاقل والي عطف على اهل الديوان اي المعاقلة البقية لمن ليس منهم اي من اهل  
 الديوان وقطع عبارة الوقاية هكذا او سمع لمن ليس منهم وكان سهو الشافعي لان  
 غير حبه لم ولا وجه لارحامه اية والصواب والي لمن ليس منهم يوحض من كل اي  
 كذا واحد واحد المعاقلة في مجرم ثلث سنين ثلث دراهم او اربعة فقط سمعت  
 يوحض من كل واحد منهم في كل سنة حدهم ليكون لا خوة في ثلث سنين ثلث دراهم

من العبد  
م

أودع ثلث أي ثلث دراهم كيكده الماخوذ ثلث سبعمائة درهم وإن لم ينسج  
لنبي ضم إليه أقرب الأحياء سبأ الأقرب فالأقرب كاية العصباء واما الله والابناء  
فاحتمل في دخولهم والقاتل كاحدهم لأنه لما في فلاسيح لاخر اجد وفي خلاف  
الشامية والعاقلة للمعنى حي مولاه لأن بضرته لهم يؤيد قوله عم مولي القوم  
منهم ولجولي للولاءات مولاه أي الذي عاقه وحبه أي قبله مولاه لأن العرب  
يتناصرون لهم فاحب مولي العتاة و يتجهل العاقلة ما يجب بنفسه القتل  
الاصلي في الجلب الذي على العاقلة بالخطأ وسبه العهد قوله عم لأولياء العصابة  
قوله مؤدق قال حين ضربت امرأة بطن امرأة فالتفت حين فزع الفعل لا مولى مع  
الله عليه السلام ولأن الخاطيء معذور كذا الباشربيه العهد لأن الآلة للتأديب لا العقاب  
وللنفس احترام لا يجوز إهدارها والداج لا يجب التوجه عليه في الجلب مال يعلم  
استيصاله فغم إليه العاقلة لأنه لما قصر قوة في دج انصاره و جم العاقلة فقام  
مخبرين ترك مرابطة لخصم أب وقدر أرش مؤلفه خصاعا لما مر في فصل الشواحي أن  
الواجب في المؤخر خصاعا الذي في جم العاقلة لأن أي لا يتجهل العاقلة ما يجب به عليه  
لو أقدم بعدد العاقلة لو عهد سعة قوة فيبته أو قبله أبه عزلا وأجانبه عيدا  
أو عهدا وما دون أرش مؤلفه صار وي أن حيا الله عليه السلام قال لا يعقل العواقل عمدا  
ولا عبدا ولا حيا ولا اعترافا ولا ما دون أرش المؤخر ولأن التهم لم يوزع الا استيصال  
في القليل والتقدير الفاصل عرفه بالسمع وما نقص عنه لا يتجهل العاقلة بل الجاني  
وليصون العاقلة للجاني لرستم الآية لأنها ثبت بهاد قلم والاستماع كان لحقهم  
ولهم ولا يجم انفسهم فيقر عليهم ومن ليس له ديوان ولا حق في عاقلة بيت الملك  
بأنه ظاهر قوله وحده العتيق كذا في خلاصة وقال عصام روي محمد بن أبي يوسف  
عن أبي جع أنجب في مال الجاني وأجب في بيت الملك ما لا جناح كذا في خلاصة والعاقلة  
الجم في الخلاصة وكان الرجل من الجم غير ممنون لا يذنب للجواني أن لا يذنب اختلوا فيه كان  
ابنهم للعاقلة أصل الجم وهو اختيار العقيد أبو جعفر وكان ينفذ البيعة العام فظهر الدين  
الزعيناي **كما** اللابق في حقه ما سبه ككتاب الخبايا  
وقوا بها وهو ملوك فرمن ما لك فصلا فذهب الخلف لمقاد عليه لأن فيه إحصاء ما لديه  
والمال حرمه كالنفس ولعانة مولاه والخلف في الضلائل قبل اخذه افصل لحياله لأن لأن  
لاحتمال الصياح وقيل تركه أفضل لأنه لا يبرح مكانه فيلقاه مولا دون عرفه الواجد

بيت حواء قالوا ولي لنا يوسف النبي في أي الأخت الذي بالابق إلى القايه فحسب  
 قهريه والولاد لا يؤمن من الاباق ثانيا وهذا الوجه ان كان له سقعة وينفق  
 عليه من بيت المال ويجعلها دينيا عما ذكر في اخذ منه اذا اجاد او من ثمنه اذا  
 باع ولا يحس الضال لانه لا يسخي التعزير ولا ياباق وان كان له مستغرة اخرى  
 وانفق عليه من اخوته التي بحج موته فاد اجاد اقام البيعة له لم قيل على القايه  
 وقيل على من ينصبه القايه لحفظ التوابق ونحوها عطف على القايه او من يصبر  
 المولي بالله ما اخر جملته من ان يكون من الوجه في دفعه اليه قيل بدفعه بالفضل  
 لزيادة الاحتياط وقيل لا يكون الدفع بعد الثبات وان لم يبعها عطف على اقام  
 البيعة واخرى العبد انه عبد او وصف المولي خلاصه وحيد دفعه القايه  
 اليه بالفضل وان انكر المولي اباقة محضة احد لجعل منه مختلف بالله ما ابق ودفع  
 اليه فان طال حتى في عني المولي بالله القايه وان علم مكانه لئلا ينزع المولي بكنهه  
 انفق واسك عنه وانفق عليه الى الاباق منه اي النبي ودفع الباقي اليه اي المولي  
 ان ابنت له بايصة او بنت الحلية والعمامة وليس له اي المولي فسخ ي مسخ  
 يبع القايه لانا بعده بامر الشيع حكمه لا يقتض وان زعم المولي ان كان كاهن او دونه  
 لم يبعد في دفع السبع كذا في فتاوى للسعودي ولوصلة خبر لقوله الآية ارجعون  
 درهما اليه اي لراد الاباق الى مولاه سواء كان الاباق عبدا حرا او مادوا او مدبرا  
 اولم ولد لاهم ملكون مملوكون فيحصل احياء للمال من هذا الوجه عطف  
 القايه لانه الحق بكاسبه لانه يملكون يد كاسيانية من سنة سعد او اكثر متعلق بالمولى  
 او بعد درهما وان لم يبعها اليه وان كانت قيمة اقل منه ان اشهد انه اخذ للرد  
 وان لم يشهد فلا شيء له كاسيانية وخوصلة من اقل منها اي مرة الصبر بقسطه اي  
 بحسابه فان الصبر يوزع على الدهور صرود في القابلة وفي الخبرين اي للبر  
 ولم الولد اذا مات المولي قبل وصوله اليه فلا يحصل له لانه لم الولد متقن  
 عنه فتكون حرة ولا يحصل له للرد وكذا الخبر ان خرج من النكاح وان لم يخرج  
 فكذلك لصدقه لانه حر مديون اذا اختلف لا يخفى عليه ما وعده مكاتب ولا حصل  
 في المكاتب كاسيانية فان اشهد اي اخذ الاباق بان اخذ لم يرد اليه مولاه وابق منه  
 لم يبعن كانه امانة هذه ولم يبعده والآية وان لم يشهد فمن له صاحب ولا شيء له  
 في النجسين امانة الاول فلان لم يرد اليه مولاه ولما في النكاح فلا يترك الاستعداد

في قوله  
 لا يؤمن من الاباق



صار غلبا هذا عندنا هو المستند اليه في هذا ايضا ويسمى الجعل اذ ان الله لا يشاء  
 عنده ليس بمرطبه وفيه التفتة لا جعل به الكتاب ان ليس له ملك يد او في الرقعة  
 جعل الرقعة ان وجوب الجعل للرد بانصاية ماله العبد وماله حق الرقعة ان  
 وجوب الرقعة بثبوت يد الاستيلاء للرقعة من الماله فكان الرد عاملا في الجعل  
 عليه وان رد بعد موت الراس او المهرية يسلط بالموت وهذا اذا كانت تحت مثل الذين  
 او اقل منه وفيه لا كسر فقد للذين عليه ليس في الرقعة ان حقه بالقدح المهرية وصار  
 تحت الرداء والتقليص عن الجارية بالقدح منه فانه في الرقعة بالقدح للمهرية في وان كان  
 مديون فليطع اي الجعل في الولي ان اختار القضاة اي قضاء ماله العبد من الذي وان ابي  
 من القضاء ومع العبد جدد لا بالجعل في اخذ صاحب الجعل جدد لقاد السادة للعبد  
 لا منقولة الملك بقبح في من يستقر للملك وان كان العبد جانيا فعليه الولي القدح في  
 الجعل في الجارية ان اختار القدح لا طهره عن الجارية باختياره القدح و بين ان الرد  
 احيى ماله والا وليا في القدح اي الجعل في الاوليه ان اختار الولي دفع المديون  
 لانه احيى حقه وان كان العبد موهوبا فعليه الموهوب له وان رجع الواجب في حقه  
 بعد الرد فان الملك للموهوب له عند الرد في رد بالرجوع متغيره وهو ترك متغيره  
 فيه فلا يسلط على الواجب بالرد وان كان العبد في ماله لا منقولة ملكه وان رد وجب  
 فلا جعل له لان تدرج واجبه عليه فلا يسخى الاجرة اي بعد البيع وقبل القبض  
 بعد المشتري اي فالمشتري يخرج ان شاء جرحه يرجع الباقي او دفع الاموال القافية  
 ليس في العقد حكم غير الباقي عن التسليم ذكر في التوبة في باب التوبة في الرهن  
**كتاب المنفعة** هو لغة من فدت الشيء طلب بغيره وانما فدت

وهو شقود واصطفاها غايه يد رثه في موضع هو ولم يسبح جنة اتي بوايت  
 حتى في حق نفسه بالاستصحاب ما يحتاج لغرس كونه في الفلحة تارة والذين يتوفون  
 منكم الآباء ولا يتم ما قبل ان يعرف حاله لان الظاهر حاله الميرة والنفقة بعد ثبات  
 ولا يسبح اجارة لاهلها لنسج قبل الموت ويقوم القايمة من بعض جهة الثابت في  
 ذم الناس ويحفظ ماله ويسبح ما يخاف فسادة لان القايمة نصب ناظر لكل عاجز  
 عن النظر لنفسه كالنحية والمجون والمنقود كذكر وفي نصب الخاطبة لو القايمة  
 نظر في فدية بعض طائفة والذين الذي آخره عزم من عصابة لانه من باب الحفظ  
 ويحتاج في كل ذين وجب بعبه لانه اصل في حقوقه ولا يخفى في الذين الذي توكاه

المفقود ولا في نفسه في عقد أو عرض في يد آخر للمسلم ما كان ولا ما يجب عليه هو  
وكيل بالقبض من جهة القايض وأنه لا يملك التصرف بها بخلاف وإما الخلاف في الكيل  
بالقبض من جهة المالك في الشيء فإن ادعى أحد من المفقود حق قبض المفقود لم يملك  
إلى دعواه ولم يقبل منه بيته ولم يكن وكيل القايض ولا أحد من الوضعة خصما وإن  
رأى القايض سماع البيعة وحكم ذلك لم ينفذ حكمه لأن الاختلاف في نفس العقضاء  
الربيعه وسبق على أخرايه بالولاد كولد وأبويه وهرسه كآثره باب النفقات الأصلية  
أن كل من يستحق النفقة في مال المفقود حال حضوره بالحق أو القايض ينفق عليه  
من ماله عند غيبته لأن النفقة يجب أن يكون لهالة وكما لا يستحقها في حضوره إلا بالنفقة  
لا يسقط علم من المال لأن النفقة يجب بالعضاء والنفقة على القايض لا يجوز لا يعرف  
بيته ونسبها أي من المفقود وهرسه بقوله ثم أنها امرأته في يده البيان ولولا ما  
سببه وعند مالك إذا انفك الزوج أربع سنين بغير ما أو نفقة عنه الزوج المخرج  
أن طلق وتنت عطف على حقه في حق غيره فلا يرث من غيره ولا يستحق ما له غيره  
إذا مات الزوج قبل يوقف قسمه من مال مورثه وموصيه إلى مائة لقوله في بلد  
الحنك في نفقة برنة حيوة وظاهر الرواية ما ذكره من أن ما يقع الحاجة إلى معرفة  
فهرينه في الشئ الرجوع إلى أمثاله كتم المتعلقات ومهر مثل النساء وتكون بعد  
كل اقترانه نادر وبناءه أن يحكم الشريعة على الظاهر الغالب واعتبر قوله في بلد لأن  
التحريم من حال الاقتران في كل بلدان خارج من الإجماع وقال ابن أبي المنذر أن  
يعتبر إلى رأي الاسم لأنه يختلف باختلاف البلاد وكذا خطبة الفلن يختلف باختلاف  
الخطبة فان الحكم العظيم إذا انقطع خبره يقبل على الفلن في أدنى مدة المدة  
لأنه إذا دخل مملكته ولم يكن سبب اختلاف الناس في مدة المدة اختلاف رأيهم  
في مدة المدة لأنهم قد أي قبل موت أو لا حياة وذكر الفلن  
الطوفان بعد أي بعد موت أو لا يحكم بموته في حق ماله يوم تمت مدة الطوفان  
متعين على أي حكم بموته حتى ماله الذي يدينه يدينه بغيره بغيره حقيقة أو حكما يوم  
لزم الفلن شقته عرسه لأن كرامة الفلن مات للوقت بغيره أربعة أشهر وعمره ويقسم ماله  
بين من يرثه الآن ولا يرثه وارث مات قبل المدة وفي حال غيره عطف على ماله أي  
يحكم في حق ماله غيره من حين فقد حقه لا يكون بعد ذلك لمن سماه المال الصغير  
لأنه كان ميتا حيث لا يملك إلا جرة ما وقع له في من يرث مورثه عند موته لأنه

المستحق لهذا الموقوف الى الله وذلك لما قرأ في الاصول ان الاستحقاق هو ظاهر  
للحال مجرد اذ لا يمتنع فاعفوه قبل اذ لا يمتنع ان يكون له ان كان حيا وقت  
فقد مات قبل الحكم بموته لان الظاهر انه كان حيا حينما جعل تحت يد غيره وفي  
مال غيره متى لان الظاهر لا يصح الترخي لا لاجباب اذ من الغير جرد ما وقف للمنفوق  
الى من يرث موته يوم موته ليس للفا في تزويج امة الغائب والموقوف والموقوف  
ولم ان يكاتبها ويصحبها كذا في العنصر العنصر **كتاب التقيط وهو**  
نقطة ما يعلق في مرفق من الارض فصيل يعني سهول ثم غلب على الوجه المتين في اعتبار  
ماله لا يعلق وشرعا لو لم يجره احد فواق من العيلة او قرار من المنفعة قد ب  
رأيه ان لم يخف هناك بان يوجد في الامصار لان فيه اطمأن المشتغل في الاطمان  
وهو من افضل الاعمال ووجب ان يخف هناك بان وجد في مكانة ونحوها من الجاهل  
كن رأي ابي يعقوب في البرزوخ يجب عليه حفظ عن الوقوع وهو فرض كفاية لمحصل  
المقصود بالقبض وهو حر الا يتجر رقة لان الاصل في بيع ادم الحرة كونه اولاد  
ادم وحواء لان الاصل في دار الاسلام ايضا الحرة ثم اذ حريه جميع الاحكام حتى ان  
قاذبه بعد لا قاذف اذ لا يوجد ولد لها لا يوجب له اب نفقة وحسبانية في بيت المال  
وارثه لان الغنم بالغنم اتفاق المشتغل عليه بقرح لا يكون ديناً عليه اي التقيط  
وان امره اي التقيط القايي اي بالاتفاق في الناحية الا ان يقول بان يكون  
ديناً عليه فيكون ديناً على التقيط يرجع به المشتغل عليه لان ذلك لا يوجب ولاية عليه  
والاقال في الناحية لان مجرد امر القايي بالاتفاق عليه يكفي في الرجوع على التقيط  
بما ذكر المصنف اي كذا القايي ديناً على شخص باسمه فانه يرجع عليه وبه الاصح لا  
يرجع الا اذا صرح بما ذكر لان مقتضى قد يكون للفت والزعيم فلا يرجع عليه  
بالاحتمال فان ادعى المشتغل الاتفاق كما ذكر اي يقول القايي بان يكون ديناً عليه  
فكذلك اي التقيط المشتغل لا يرجع الا ببينة بخلاف الوجه اذا اتفق على التصدير  
حيث يصدق في الاتفاق المتعارف والاحتجاج اليه بينة اي المشتغل ان ينفق  
عليه وسأل القايي ان ياخذ منه فانه اي القايي لا يقبل اي التقيط الا ببينة فيكون  
التي لا تهم لاحتمال ان يكون ولد او بعض من يلزم نفقة واحتمال بحث لغيره  
ليدفع النفقة عن نفسه ولذا اقامها عليها القايي بلا حتم حاضره بعد ما اي  
بعد البينة الاولى فيقول ان علم غيره اي غير المشتغل فان اي بعد ما قبل ان ينفق

أي القاصي عند آخر قطب الأول هو أي القاصي كعبد بن الدفيع وعده لا يؤخذ من أحد  
 نسبة في الماحذ وإن دفعه أي أحد إلى آخر ليس له الماحذ من لا سقاط حق  
 ونسب يثبت من أدهاء ولو كان الذي رجلى يكون ولها كما في طائفة المفسرين  
 أدبث ممن يصف منهم أي الرجلين الموعين علامة به فانه يكون ولها الوصف  
 دون الآخر أو ذات زوج عطف على رجلين أي ولو كان الذي امرأة ذات زوج  
 فانه يكون ولها أن هدمها أي زوجه أو برحت على أنه ولها أو كان الذي  
 امرأتين برحت كل على أنه ولها فانه يكون ولها أي أو عبد أي في كذا الذي عبد  
 يثبت نسب منه فيكون حراً لأن الأصل في دار الإسلام الحرية أو ذمياً يثبت نسب  
 فيكون مسلماً إن لم يكن في قهرهم أي من الذين بل في قهر من أجداد المسلمين أو قرية  
 من قراهم أو موضع فيه كفار وسلمون وذمياً أن كان فيه أي من الذين بانو جند  
 في قرية من قرية أهل الذمة أو بيعة أو كيسة ما سجد عليه من المال أو على أديمه  
 عليها أي النقط اعتبار الطاهر صفة أي النقط ذلك لئلا يذهب إليه أي التعبد  
 بأمر القاصي لأنه ما من ضابح وللقاصي ولاية صرف مثله إليه وحصل بدون لا ينفذ  
 طاهر وله ولاية الانطلاق عليه للنفذ قبض حصة أي ما وجب للنفذ لأنه نفع محض  
 ونفع حيث شاء ذكره قاصي خان وسليمان في حرفة لأنه من تأديبه وحفظ حاله لا  
 انتفاعه لاستعاء سبب الولاية من القرابة والتكليف للحكومة ولا تصرف ما كان له  
 وأن ولاية القصر كثير المال وهو يحصل بالرأي الكامل والشقة الواوارة والوجود  
 في كل منها أحدهما ولا اجارة لأنه لا يملك التمتع متاعه فاشبه الم علف الأم فافها  
 فكيف كما ذكر في كتاب الكراهية في الآية احتراز عما قيل يجوز اجارة لأنه يرجع إلى  
 ما دبره والأول رواية الجامع الصغير ولا أن تنفذ فإن فصل وحكم به حق كذا في  
 الخاتمة كتاب **النفقة** في اسم للنفقة في الشيء كمن غلب استحال  
 النفقة في الأدنى والنفقة في غيره مدب وضرباً لها سبحانه لأنه أن تركها وما يصل  
 إليها بدخانية فتكفي عن ما كفا فيبيع ملائكة من دفعها في سبيل إلى إيهال الخلق  
 إلى السحق والحق الواجب إذا خلق الصانع كما قرأ أن أشهد عليه بأنه أخفى ليرده  
 على صاحب وعرف في مكان وحدت فيه وفي الجاهل بان ينادي في وجبت لفقلة لا أدري  
 ما كفا فليت ما كفا وليصفا فادعها عليه إلى أن علم أن صاحبها لا يطالبها أو القاصي  
 تصدق أن يفتي بعد هذا كما لا طهرة المهره للأكل وبعض النواكس أمانه سجد

حيث اذا اكلت بلا تعد لم يضمن قلت او كثر واشتت من ليل القلم وعند التامع  
توفيق لعله لضم الي ان يضمن صاحبها فينتفع اي الرضيع يرضع اي بالقطعة لغيره والا  
تصدق بها في غيبه ولو كان اصله من الالباء والاسماء العتق وهو من الاولاد  
والاولاد هم العتق وعبر الفقهاء فان جله صاحبها احاز اي الصدقة وله اجره اي  
الثواب او اخذها من العتق لو كانت قايه والاخرى صاحبها الاخذ او العتق بارجح  
فيما ينبغي ان ضمن الاخذ لا يرجع على العتق وان ضمن العتق لا يرجع على الاخذ وان لم يحدد  
محلت على قوله فلان شهد فان اقر اي المشتبه باخذها له نفسه فمن وفاقا ان حكمت بغيره  
فانه شهد وان تصادقا اي المشتبه والصاحب على اخذها لصاحبها بغيره وفاقا ان تصاد  
بغيره حتمها وصار كالبينة وان اختلفا بان قال المشتبه احدكما لك وقال صاحب احدكما  
لك ضمن عندنا لا يرد ذلك الا عندنا يوسف بن القول لانه اذن لردون لم يحدد من  
يشهد او وجد كذا ترك قوله من اخذ الظالم اي اياها قالوا لم يضمن ذكر الربيع كذا البيهقي  
في العلم المذكور وما اتفق المشتبه عليه اي البيهقي بالاذن القاطع بغيره وبه اي باذنه  
دين على صاحبها فاذا اخذ يضمن من المشتبه عليه الفدية واجر الفدية ما لم يسمع اي  
يستفيء بالاجارة كالنفس والبطل والوارث والشور وانفق عليها من يوسف او مثله بغيره  
ما يبيع عنده ان للمالك ان كان من المحض لان فيه بقاء العين على ملكه بالارزاق الذي عليه  
قال في القواعد والفتاوى في هذا المقام وكذلك يعامل بالان والى ابنه بغيره بل وجبت  
في الضميمة والبدائع والخلاصة خلافه حيث قالوا لا يجوز اجارة الابن لاحتمال ان ياتي  
ولم يتركه وما لا ينع له من البهائم كالشاة ونحوها اذن القاطع بالاتفاق عليها ونحو  
الرجوع على صاحبها بما رآه الا انه ان كان الاتفاق هو الاصل والا امر ابتداء بغيره  
وحلف فتمها لان الثقة الدار مستأصلة والشفق جسمها اي مع البيهقي عن صاحبها  
لاحتمال ان يبقاها الى الابن كان بشفقة فصار كانه استعاد للملكه فان حكمت  
بعد جسم سقطت لانه يبيع الرهن فيهلك كالحاجب بوجبه لا اذا خلع له بوجبه  
ياخذكم الرهن عند اختياره لم يضمن مدعيها على منتهى حال الدفع لغيره على الله عليه  
وسلم فان جاء صاحبها ورضى عقابها او عدتها فادفعها وهذا الامر لا يباح لان  
وجوب الدفع انما هو بالبينة علما بالمشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم البيهقي  
واليمين على امرائكم ولا يجب بلا حجة لما ذكرنا وسعدناث مع يجب ببيان العلة وجعل  
حات بالابدان بجاز لرفقة يبيع متاعه ومركبه وحملته الى اهل كذا في النص

العمارة بحسب وجدة المدة ان كان له قيمة فلفظ **يبيع** فيه حكمه في النكاح ان اخذ  
كسائر المبيعات الاصلية **كما** **الوقف** هو لغة بيع المهر  
فان وقفه الذي يصدقه الوقف متعدد احواله وانما الوقف الذي يصدقه الوقف  
ثالث ومن احسن الصور في ذلك الوقف بالصدقة بالمنافع بمقتضى العارية فيها  
لها فانه عند ما جسد المصير في حكم ملكه كما جرد له ملك الوقف عند ان الله تعالى  
في وجهه يبيع نفسه اليه المصير فيمنع ولا يباع ولا يورث لها ان لم ير الله عز وجل  
يا رسول الله انما استفتت ما لا وهو عدي نفسي ان تصدق فقال صلى الله عليه  
وسلم تصدق اصلها لا يباع ولا يورث ولكن ينفع من قد نص في ان  
لازم وله قوله عم لا جسد عن في انفس الله تعالى لا مال لا يجسد بعد موت المالك عن  
المصير بين ورثته في قال ما لا يبيع في ملكه يلزم القول بالبيع في انفس الله تعالى  
وقبل الموت في قولها وفي في قوله في الصدقة بالمنافع بقوله فلم يبيع في رواية يبيع  
اذا تضمن الوقف الصدقة بالمنافع لم يخرج لان المنفعة مودعة والصدقة بالبعد  
لا يجوز ويصح في الاصح يبيع في الاصح انه صحيح اجماعا على الصدقة بالمنافع جائز عندها  
ايضا كما جاز الوصية بصدقة جسد وسكنى دار ولعلها كذلك غير لازم عنده ولذا قال  
حكم يلزم لبقاء الملك في العارية والاراد بالوقف ان لا يجوز الواقفة اطلاقه في حيته ولو لم  
بعدة فلو وقف في الفترة ان يوصي سفاهة او غلبا لبي السيل او ربا او جلد ارض  
مستقرة لا يردون ملك الوقف وفيه في عدم اللزوم بقوله في حكمه في جوده واره  
اي كونه مودعا بعد موته والرجوع عنه لولية مرضيه اما بالنقض استنفاد  
معه قوله لم يلزم ايا ما يكون الوقف لاراد الله تعالى بعد ذكر الاول بقوله بالنقض  
فان يرد في ذكر سولي من قبل السلطان غير محكم بان كان قابضا فيحكم الخصم  
الا فانما الحكم لم ينفذ حتى جاز العمل ان ينقض ما نزع في موضعه وطريق القضاء  
ان يملك الوقف ما وقف اليه الموقوف في جميع حكمه انه غير لازم فاد ارتعا على الحاكم حكم  
باستطلاع ملكه عن الوقف لم بالاصح لانه فصل بجهته في فاذلح حكم الوقف لزم  
كسائر الاحكام الصادقة من الحاكم وما يذكر في حكم الوقف في قابض ان النقص  
في بلزم من هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس في الصحيح كذا في الحاشية وطالب  
وذكر ان شاء الله تعالى او ماتت او اعطيت بان قال ادأيت فقد وقف داري في  
كذا في ماتت في ولزم ان فرق من انشئت لان الوصية بالمعتمد جائزة كالوصية

بالمنازع كما هو مذكور في كتابنا في هذا المقام فثبت عندنا ان اول من يخرج منه جاز  
 بقدر الوقت وبقي المبدأ الى ان يظهر له مال آخر او يجزئه الورثة وان لم يظهر  
 ولم يجزئه افسهم الفلانة بينهما اثلاثا ثلثها الوفاة والثلثان للورثة وفي قولنا الوفاة  
 اذا علق به اشارة الى ان جرة التعليق بالوفاة لا يفيد زوال الملك بل لا يزال من الموت بعد  
 التعليق ليعيد و ذكر الثالث بقوله وبقاء وقتها في جوفه وبعد ثمانية مؤبد  
 فارجح انهم كل واحد ادعى ما له فيما كان هذا اندرا بالاعتقاد بالعدالة كان  
 عليه الوفاة بالعدالة ولم ان يرجع عنه ولو لم يرجع عنه مات حارس الثلث ويكون سبيد  
 سبيل من لو خرج من هذه عدل لا يمان فان الحزبة تكون للورثة في الزمة في ملك المالك  
 في اوقات الوفاة بالعدالة يصير العبد ميراثا للورثة المالك ان في الوفاة لا يتصور  
 انتفاع الورثة في هذه الوفاة و ذكر الرابع بقوله او ينادي بسجود الوارث بغير  
 سوط الارض ان المسجد لا يزال يكون خالصا لله فكذلك قوله وان المساجد في اي شخصه  
 في كل شخصه في كل ثمانية والادون فناس الصلوة فيه وعلوه جماعة وقيل الحاجة بالصلوة  
 بما جعله في واحد اذا اجتمع في شرا الاذن لهم بها ان التسليم شرط لصيرورة مسجد عند  
 خلافة لا بد يوسف ويشترط في كل فرع تسليم بل هو وهو في المسجد الصلوة فيه وهذا  
 الوجه والوجه الاول مع اذاتها للزعم بالنظر في الوفاة وان لم يفيد ان خروج الوفاة  
 على ملك الوفاة والوجه الثاني يفيد موت الوفاة لزعم الوفاة بالنظر اليه وخروجه  
 عن ملكه ايضا ولزعم بالنظر في الوفاة ان خروج من الثلث والوجه الثالث لا يفيد  
 خروجه عن ملكه ماد لم يخرج ولا لزعم بالنظر اليه لجواز رجوعه بل بالنظر في الوفاة  
 ان خروج من الثلث ثم انها بعد ما خالفنا الاسم في عدم زوال ملك الوفاة وقال  
 بزوال اختلاف ما بينه الوفاة فذكره بقوله ولم يتم عطف على قوله لم يتم يعني به  
 بانحد الامور المذكورة لم يتم الا بذكر مصرف مؤبد عند من لا يصدق بالمنفعة والوفاة  
 وهذا يكون مؤبدا وقد يكون مؤبدا فمطلقا لا يملك في التنايد فلا بد من التخصيص في  
 وقت في الاولاد مثلا بان قال دخلت في اولادك ولم يزد عليك اي الاولاد عدا  
 الوقت في الملك على كونه منقطع الاثر ولو وقت بان قال وقتت في عشرين مثلاً  
 بطل اتفاق الامة كالنقبة في البيع وعند ابو يوسف يتم بدونه اي بدون ذكر التنايد لان  
 المقصود التقرب الى الله تعالى وهو تارة يكون بالمصرف في جهة يتوجه اتفاق  
 واخرى بالمصرف في جهة لا يتوجه ذلك في حق الفصيلين خصيصا المقصود الاتفاق واذا

أنتقل الوقف عليه كالأول لا مضافا صرف الوقف عند إلى الفقير أو فالصحيح أن التأييد شرط  
أضافا لكن ذكر ليس شرط عند أبي يوسف لأن قوله وقف أو تصدقت يعني الأثر الذي يقع  
تحت وهو منقضى للتأييد فلا حاجة إلى ذكره كالأعتاق كإسباية وعند محمد بشرط ذكره بما  
مرد هو إلى الوقف عند أبي عبد الله يوسف أسقاط أي شرح لا سقوط ملك الوقف عن الغير  
كما لا يعتاق فإنه أسقاط الحق للمولى لا يملك الله فكذلك لا يستثنى عنه من ذلك لأنه لا ملك للمولى  
والوقف هو للعبد والأجل بينه وسائر تصرفاته يخرج أي أبو يوسف الخلف عن الملك  
بنفس القول فلا حاجة إلى الغناء وجبه وبغير الشروع لأن الغنم من نفع الغنم  
التيارة ونماها فيما يقسم بالقسمة وأصل القبض عند ليس بشرط فكذا الغنم وقد عرفت  
أن الوقف عند أسقاط للملك كالأعتاق والشروع لا يمنع الاعتاق فلا يمنع الوقف  
أيضا وبه يفتي مشايخ العراق وعند محمد بصدقة لقوله لم يحرر حتى يملك عند تصدق  
بأصلها لا يتابع ولا يوجب ولا تورث فشرط أي محمد التسليم أي تسليم الوقف  
إلى المولى والقبض أي قبض المولى الوقف كإيد الصدقة أو الصدقة دون المولى  
لها فأما ما تزول عن ملك المصدق فمحمد القول بل بسبيل وجب الغنم وذلك  
لأن المملك من الله فكذلك لا يتحقق قصد المانع إلا أن ما ثبت له نص في المولى في الصدقة  
يثبت في معنى التسليم إلى العبد فنزل منزلة الصدقات والزكاة ولو لم قبل  
التسليم لم يارب مستحقا عليه والبيع لا يكون سببا للاعتاق على الشرع ويمنع  
الشروع فيما قبل القسمة لأن أصل القبض عند شرط فكذا ما يمتنع القبض فقام  
فيما قبل القسمة وفيما لا يجعلها بيع مع الشروع في الوقف نصف العام جزء الصدقة  
المنقذة فإنه اعتبر الوقف بها فأما ما يمتنع في شرائع يقسم كالإكثار تصدقت نصف هذه  
في أيام المعز لحذا الفقير فأما ما لم يقبضه ذلك البقر ونحوه في شرائع لا يقسم  
كنصف العام وبه يفتي مشايخ نزارا عاكرا في معنى الاعتاق كما في قوله محمد لو كانت  
الأرض بين رجلين فصدقا بها صدقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه  
أبى إلى أخذ الوقف عليها ودفعها إلى قيم يقوم عليها كان جائزا لأن المانع من  
المولى في قوله هو الشروع وقت القبض لا وقت العقد وهنا يوجد الشروع عند  
العقد لا هنا تصدقا بالأرض جلة والوقت القبض لا هنا سمي الأرض جلة ولو  
تصدق كل واحد منها بنصف هذه الأرض مثلا صدقة موقوفة وجعل كل واحد  
سهما الوقف متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشروع وقت العقد لأن كل واحد منها



بأشرفها واحدة ويكون الشيوع وقت القبض أيضا لأن كل واحد من المؤمنين قبض  
 نصفها معا فان قال كل واحد منها شوايه اقبض نصيبي مع نصيب صاحبي جائز  
 ولو قبضت احدى النصفين الارض حصة موقوفة على المسلمين ثم تصدق بالآخر نصفها  
 كذلك وجعلنا ذلك فيما لو كان جاز لنا ان وجد الشيوع وقت العقد لم يوجد  
 وقت القبض لأن للقبول قبض الارض جملة وهي اسما اليه جملة وكذا الوصف المتوالي  
 الي رجلين معا لها امارا مكتوبة واحد وكذا لو اختلف جهود الوصف جاز وكذا لو  
 كان الواقف واحدا فعمل نصف الارض وقتها في الفقر لا شاعا أو نصف الآخر فيما  
 امر آخر جاز هذا كله مما قول محمد اما بما قول ابو يوسف فهو الوقت في كل حال الوقت  
 عمله يجوز غير متعين وغير مرسوم وبعض متعين زمانا أو وقتا أو يوسف  
 ويرى في إذا اتم الواقف ولم يملك اي لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك اي لا يقبل  
 التملك لغيره بالبيع ونحوه لا تحاله فملك الخارج عن ملكه ولا يعاد ولا يوجب ناقضا  
 الملك ولا يقسم لا عند البيع اذا كانت اي القسمة بين الواقف والملك اي اذا قبض  
 قاضي يجوز وقت الشئ ونفذ قضاء وصار متفقا عليه كسائر المقتضات فإذا  
 طلب بعضهم القسمة فعنده لا يقسم بينهما يورث وعندهما يقسم واجمع ان القسمة  
 لو كان موقوفة على الارباب فاذا ارادوا القسمة لا يقسم كذلك للخط وهو موقوف  
 لا للموقوف عليهم لما ان القسمة غير اوزار لا يسع وتلك فيقول ولا انما يسع  
 سعيه لا شأنا لها بما ان افرز والمبادلة وجهه المبادلة راجحة في غير المذليات  
 ان ان ابو يوسف للمشهد عن ملك الواقف بقوله جعلته مسجدا فان التمس ليس بشره  
 عنده لا ان اسقط كالأعتاق وشرط الصلوة كما مر احاد ذكر المسجد لأن ذكره لا يفي  
 تعداد موجبات الذم وذكره من مخالفة الحكماء سائر الاوقاف في عدم اشتراط  
 التسليم الى المتولي عند عقد وبيع الشيوع عند ابو يوسف وخروجه عن ملك الواقف  
 عند ابو حنبل لم يحكم وان جعل تحت سورة اباو هو محرم سورة له وهو بيت  
 لا تحت تحت الارض للشرايا لصاحبها جاز كما في البيت المقدس ولو جعل في غير اى جعل  
 فوقه اي فوق المسجد بيتا وجعل باب المسجد في الطريق وعزل عن مكة فلا اي  
 لا يكون مسجدا لم يبعد ونحوه هذه اذا كانت لأن المسجد يجب خلوه لله تعالى  
 ولم يخلص هنا لبقا حق العبد متعلقا باسفه أو باعله فلا يثبت الحكماء وهي  
 ابو يوسف انه يجوز الوجهين حين قدم بعدد من راجح المنازل وعن محمد

في البيع  
 في البيع

لا يجوز  
 ان يكون  
 في المسجد  
 من غير  
 المسجد

ان حبس رجل الزينة لاجازة ذلك كذا للصنف كذا لا يجوز وسطا من مسجد واذا كان للصنف  
 فيه حيث لا يكون مسجد ولا بعد ويورث عنه لان ملكه محيط بحوائضه فكان له حق  
 المبيع والمجود لا يكون لاحديه حتى المبيع قال تعالى ومن اعظم ممن بيع مساجد الله  
 يذكر فيها اسمه ولو حارب ما حوله او استغنى عنه به في مسجد عند له حج ويا وحي  
 ولا يعود الي ملك يانه ان كان حيا ولي ملكه لانه ان كان ميتا وعاد الي الملك عند  
 المجود لانه حية لغرة حقيقة فاذا انتقلت عاد الي ملكه لا يخصص اذا جرت بالحد  
 ثم زل الا حصار وادرك الحج كانه ان يبيع بمساكنها كونهما ان الغرة التي  
 قصد عالم نزل عراب ما حوله اذ الساس في المساجد موكفة فيبيع فيه للسافرون  
 والمارة وهذا الاحصار لم يزل عن ملكه قبل الذبح وشك حصر المسجد حيث  
 اذا استغنى عنه حيث لا يدخلان في الملك عند حياضها الحمد والرباط والشر اذا لم  
 يسمع منها قالوا ايضا في هذا الخلاف فيخرج وقف المسجد والرباط والشر الى الغرب  
 مسجد لوربها او يرايه ترميها فيقولهما اذا التفت الوقت والمجود بان يجرى من مسجد  
 وغير المصالح كل من اوقفا دخل مرسوم بعض الوقف عليه بان اسقى مرسوم لنام  
 احد المسجدين او مؤذنه مثلا بسبب كونه قد خربا جاز الحكم ان يعرف من  
 فاضل الوقف الاخر اليه لا يباع كنه واحدا وان اختلف احد هما ان يري رجلا  
 مسجد من اورجل مسجد او مدرسة وقفا لها او قافاة اي لا يجوز الحكم ان يعرف  
 من فاضل وقف احدهما الي الاخر كذا في الزانية وقف شجرة على الفقراء وسلمها  
 الي المتولي ثم قال لوقف احدهما من غلها فلا تأكل او فلانا كذا افضل ما ريت من  
 الصواب يجعل لهم باطل لان الوقف بعد تسجيله خرج عن ملكه فلا يقدر عليه عيلا  
 انقص فيه ان كان شرطية الوقف قبل تسجيله ان يعرف اي الوقف غلها  
 الي من شاء كذا في الخاتمة جاز حصل شيء من الطريق مسجد او ملكه كذا في كتاب  
 لكرامية من الخاتمة وفي الفصل العاشر من العاديات وجاز ايضا جعل الطريق مسجد  
 لا عكسه اذ يجوز المصروف في الطريق لا العاديات المسجد كذا في العاديات وجاز ايضا  
 احد الارض بسبب المسجد اذا اصاب في الناس بالبيعة كرها كذا في مجمع الفتاوى  
 وجاز ايضا جعل الوقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد الولاية منه فيكون  
 له ولاية عرفة كنه بعد ذكر ان كان غير مأمون في الوقف فلنقلجه ان يترجم من  
 يره نظرا للفقراء وكذا لو شرط ان لا يخرج سلطان اوقافه من يد يولي غيره

ان شرط مخالف حكم الشريعة ولجار ابو يوسف جعله هذه الوقف بنفسه يعني اذا وقف  
 وشرط المثل او لبعضه نفسه مادام حيا وبعد للفقره بطل الوقف عند محمد وعلا  
 لغوات بينه القوي بان الله الملك الي الله تعالى وقلة ابو يوسف بمع اعتبارنا لا الجوده  
 بالانتهاء فانه يجوز في حجة تنقطع منقوده الي ملك المالك وشرايعه على اخذ  
 بقوله لا يوسف وعليه القوي ترجيح الناس في الوقف كذا في الحاشية وشيخها  
 واجاز ايضا شرط الوقف ان يستبدل به او يجهه ويشترطه بغيره او اخره اذا شاء  
 فاذا فصل صارت المشايه كالاولى في شرايعها لا ذكرها لم لا يستبدلها بشايشه  
 لان حكمه يشترط الشرط وجدي الاول لا الثاني ولما بدون الشرط لا يملك  
 اي الاستبدال الا العتاق كذا في الحاشية وفيه العقار بغيره واكرهه في وجوبه  
 وسائر اهل الفرائض بقا العقار لا التحويل لانه لا يبايد ومن محمد حجة في المتعارف  
 وقفية كالفاس والمرو والندوم والمشار والمجازة وشيا بهاد والندوم والمراجيل  
 اذ اوقف على اهل مسجد فزاد القرن ان كانوا يخصصون جارا وان وقف على المسجد  
 جاز ويقراء فيه ولا يكون مقصورا عليه ولما وقف الكتب فكان محددين سلة لا يخرجه  
 ونصير بن يحيى بحججه ووقف كنية والفقير ابو جعفر بحججه وبه نأخذ كذا في الحاشية  
 وهي الاضارعي وكان من اصحابه زهير بن وقف الدرام او الطعام وما يمكن او ما  
 يؤخذ يجوز ذلك في نعم قيس وكيف قال يدفع الدرام مضاربة ثم يتصدق بمضاربته  
 في النحر الذي دفع عليه وما يمكن وما يؤخذ يساع في دفع عنه مضاربة او مضاربة  
 كالدرام فيما هذا اكثر من المصلحة كذا في الحاشية يعني على ارضه فوقه اي البناء بدونها  
 اي الارض لم يحجز لان الاصل فيه العقار لانه مما يتأبدد والحق به مزبته وما دور وم  
 الاثار وما فيه المحاسن في الباني على اصل النيات وفيه جاز في الكنية ولو وقف  
 البناء قصد لم يحجز في الصحيح وفيه القاعدة عن الراجح انه اجاز وقف العترة والعراق  
 كما اجاز للمسجد وكذا القنطرة فيجدها رجل المسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون  
 بناؤها مبرأ لورثته ثم قال وقفه السلسلة دليل على جواز وقف البناء بدون  
 الاصل وذكر في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز في بني على ارض  
 موقوفه حجة فوقه اي البناء على اي تلك الحجة جاز بالاجماع للاتحاد للمجد ولو وقفه  
 لغيرها اختلف فيه قيل جاز وقيل لم يحجز ثم اوقف اذ المضاجع الي العمارة يجب  
 عمارة سواء اوقفها العمارة او لا قالها ان لم يكن مشروطة ايضا في مشروطة اقتضاء



[illegible]





ان ولد الولد اسم لمن ولد ولد وابنته ولد ومن ولدت ابنته يكون ولده  
حقيقا بجنات ما لا اقل على ولد ولدي فان لم يولد البنت لا يرث في ظاهر الرواية  
كما مر لان اسم الولد يتناول ولد الصبي ولما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه  
ثم اذا فرض الاولاد ولولدهم في الصبيين المذكورين صرفت العلة الى الفقر  
لا تقطع الموقوف عليه ولولده البن الثالث وقال على ولدي ولولدي ولولدي  
وولد ولدي صرف الى اولاده ما استأسلوا الفقر ما يقع واحط من اولاده وان  
سفل يستوي فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب بان يقول  
الاقرب فالاقرب او يقول على ولدي ثم ولد ولدي او يقول بعدا بعدا  
في بيده ما يداه الواقف لانه لما ذكر البن الثالث فحسب التنازل فحسب  
لحكم بنفس الانتساب لا غير والانتساب موجود في حق من قرب ومن بعد  
بجانب البن الثاني لان الواسطة له ولحد كذا في الخلاصة كذا الذي صرف الى  
اولاده ما استأسلوا الفقر اذ اقل على ولدي ولولده ولولدي يستوي فيه  
الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب كما مر وقيل فيعني على اولاده ثم  
الفقر لما مات بعضهم صرفت العلة الى البقية فوقف على اولاده في الفقر فابقي  
منهم احد وان سفل لا تصرف الى الفقر ولو وقفها على اولاده وسماه فقال على  
علاء وعلاء وعلاء وجعل لهم الفقر لما مات احد منهم فوقف على الفقر لانه  
وقف على كل واحد منهم وجعل لهم الفقر فادامات واحدهم كان نصيب للفقر  
بجانب المسئلة الاولى فان الوقف هناك على الكل لا على واحد ولو وقف على امراته  
واولاده اي اولاد الواقف ثم ماتت امراته لا يكون نصيبها لاسمها الموقوف الواقف  
خاصة اذ لم يشترط اي الواقف ود نصيب الميت الى من مات منهم الى ولد حية اذا  
شرط كان نصيبه ان يكون لجميع اي جميع الاولاد ولو قال على ولدي  
وولد ولدي او ما استأسلوا لم يقل بطا بعد بن لكن شرط الزم المذكور  
وهو نصيب الميت الى اولاد فالعلة لجميع ولد ونسبه منهم على السوية ولو  
بات بعض ولد الواقف وترك ولدا لم جات العلة تقسم على الولد وولد الولد  
وان سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته  
لما اصابه الي الميت من العلة كان لولد بالارث ميراثه اي لولد الميت سهمه  
الذي عينه الواقف بحكم تعيينه وسهم والد بالارث ولو وقف على ولد بعد اذ



انتم معا اولادها اياما سوا قاذامات احدها وخلف ولدا في نصف  
 الغلة في الباقى والنصف الى الغلة كارب وسمية كل ولد واحد من الاخر  
 صرف الكل الى اولاد الاولاد فيقسم بين ولد واحد واحد من اولاد الاخر  
 السوية فلو جاء في قرابة لم يدخل في الدار ووجه ذلك رجل قال اربي هذه  
 موقوفة علي اقرابي او علي قرابي او علي ذوي قرابي قال هذا لي في الوقت ولا يضر  
 الذرية الا في ولا يدخل في الدار الواقف ولا جرح ولا ولد كذا في طائفة دار  
 في يد برهن اخرها وقت عليه وبرهن ثم الوقف هذا المسمى فان ارثها  
 فكل من والايتها مضافا كقولكم في دعوى الملك وقف بين اخوين مات احدهما  
 وبقي يدلي بولد الميت ثم لم يولد له احد من اولاد الاخر ان الوقف  
 مضافا بعد موت الباقي فثبت والواقف واحد والوقف واحد يقبل وينصب  
 خصما عن الباقي ولو برهن اولاد الاخر ان الوقف مطلق عليك في طائفة مطلق  
 الوقف مضافا بعد موت اولي كذا في الفقه **كتاب البيع**  
 هو اي البيع الذي دل عليه البيع لغة مبادلة مال بمال مطلقا وهو المسمى  
 يقال باع الشيء وباعه منه والماضي كونه او افعالا باعته بالبيع لانه ما مضى  
 سلفه بسلعه مطلقا وبشيء متلفه او بغيره بالثمن وبشيء مباح كونه انما هو اواع  
 ان يبيع عن ثمن كبيع النقدين وبشيء صرفا او ببيع دين بعينه وبشيء سلفا وباعته  
 الثمن ايضا لان الثمن الاول لم يبيع بغيره مساوية او بعزم زيادة بغيره  
 او بدفع بغيره بغيره او مع النقص بغيره وصحة وشراعية لانه مال عال بطريق  
 الاكساب اي التجارة فربح بمبادلة رجلين عالهما بطريق البيع او لغيره بشرط  
 العوض فانه ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء لم يقل بغيره سلفا لانه ليس ببيع  
 ببيع المكسرة فانه يتقدم ولم يلزم يتقدم الانفاق فعلق كلام احد الفقهاء  
 بالافترس عاليا ووجهه بغيره بالاجاب وهو الاشارة الى ان كلامه العاقل  
 سواء كان معة او اشترى لانه ثبت لا يخرج في القول والنبوت وهو تارة كلام  
 احدها سواء كان بيع او اشترى الماضي فكل في المبدأ البيع يتقدم  
 بالاجاب والنبوت اذ كما بلفظ الماضي فكل لانه البيع انشاء فلهذا انشاء  
 يعرف بالزوج والنوع لا اخبار قد استعمله فيتعقد به واداء الموضوع للاخبار

احد  
 بن

لقد نالني اذا التام فيه للعقد فلا وجه للاعتراض عليه بانه لابد من حرم شيء لا ذلك  
وهو ان يقال وكان استعماله بلفظ لا يحل ولا لا يتم الدليل ثم قال ولا ينعقد  
بلفظين احدهما لفظ المستقبل بحال الفاعل وقدر الرق هنا كما اراد بلفظ  
المستقبل صيغة الامر على وجهه فيمكن افعال بعث لانه قال هناك مثل ان يقول  
ذو حية يقول في حركه فلا وجه لمحمد على المضارع كما ذهب اليه بعض شراح مضم  
ينعقد به البيع اذ اقراره البية كما نقل صاحب النهاية عن الجراحين وخلفه الفقهاء  
و ينعقد ايضا بما في مضامها اي الماصيين نحو رحمت واعطيتك بكذا وحده يعني  
ان كل ما دل على بعث واشريت ينعقد المبيع به ايضا اذ اقول بعث منك هذا  
بكذا افعال رحمت اوقال اشريت هذا منك فقال خذ بيده بعث بكذا حق وان  
امر ما لاحد بالبدل وهو لا يكون الا بالبيع فكانه قال بعته منك به نحوه فقد  
البيع اقتضاء حيث العقد باعبار به لا بلفظين احدهما الامر لبيان ما قرأنا  
المعجم طو الجوز في هذه العقود وان اعتبر اللفظ في بعضها كتركه المفاوضة حيث  
لا يبيع اذ لم يبيعا جميع ما يغني عن المتعالي اي اعطاه المبيع والتي من الجاني  
فان البيع ينعقد به بلا وجود لفظ فضلا عن الماصيين لوجود المقصود وهو  
التماري سلفا في في المسمى والخمس هو الجوز لما قال الكوفي ينعقد به  
في خمسين فقط كما نقله حمزة ينعقد ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب من طلاء  
باني يقول بعث هذا منه بكذا او شرا منه بان يقول اشريت هذا من ابني فان  
عبارة الاب كمال شفقة اشرت مقام العبارة فلم يحتمل الى القول وكان اصيلا  
في حق نفسه وثانيا عن طفل حرة اذا بلغت كانت العدة عليه دون ابيه بخلافها  
اذا ابا عن مال طفل من اجنبي فبلغ كانت العدة على ابيه فاذا اتم عليه الوفاة  
صورة سرائه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي وكذا يقبض للصغير فيرد على  
ابيه فيكون له اياه مملوك وكذا لو قال بعث منك هذا بدينهم فقبض المشتري ولم يقل  
شيئا ينعقد البيع ويجوز التاويل في المجلس لانه لو لم يجز لزم حكم العقد جبرا  
وهو منع بين ذلول الكل بالكل والترك يعني ان البيع اذا اوجب في شيء فقبل  
المشتري في بعضه ذكر او اوجب المشتري في شيء فقبل المشتري في بعضه ذكر  
اوجب المشتري في شيء فقبل البائع في بعضه لم يجز لان فيه توقيف الصفقة واحد  
لحقا كدين لا يكره لان فيه ضرر المشتري او البائع لان البيع ان كان واحدا

لزم ضد التزكية المشتري وان كان متعده انما العادة ضم للجيد في الردى ونقص في  
الجيد لم يجر الردى فلو ثبت حياز قول العقدية ضم للجيد البعض قبل المشتري العقد  
في الجيد وذكر الردى خزال للجيد عن يد البائع باخل مرشدة وفيه منعه وانما لم  
أخذ البعض بالبعض فلان لا يجوز اخذ كل بالبعض لولي وان تعدد الصفقة  
فلذلك لا تنقاه الصفقة عن البائع واليه اشار بقوله الا اذا كثر اي البائع لفظ  
بعت وفصل الثمن اشارة الى ما ذكر في المحل ان قوله في الحصة الا ان يبين ثمن  
كل واحد لانه صفة كانه صفقات بيع لانه الا ان يصرح بذكر ان لفظ العقد اذ به يتعدد  
الصفقة لا يجوز بيان ثمن كل واحد وقال الزبيدي وليس له ان يقبل بعض البيع دون  
البعض وان فصل الثمن الا اذا كره البائع لفظ بعت مع ذكر الثمن كقول واحد عند  
له مع وعند هاد ذلك ان فصل بان قال بعتك هذين كل واحد بكذا او بعتك  
هذه العشرة كل واحد بكذا او بعتك اي البائع بقوله اي قول المشتري اشتري هذا  
بكذا قال القنوي ان ربح البائع في المجلس بتفريق الصفقة بيع ويكون ذلك  
في الحقيقة استيفاء اجاب لا يقول ورغب البائع قبوله او عرض عليه بانما يبيع اذا  
كان للبعض الذي قبله المشتري حصة من الثمن كالصورة المذكورة في تفسيره بالبعض  
بعث لان الثمن يسقم عليها باعتبار الاجزاء فيكون حصة كل بعض معلومة فاما اذا  
أضاف العقد الى حصة من الثمن فلم يبيع العقد بقوله احدهما وان رغب البائع  
لان يقيم البيع بالحصة ابتداء ولا يجوز اقول متشابهة الصفقة في مراد القنوي عاب  
تسمية جارة المشتري بها ورغب البائع قبوله فلا بد ان اعتبر في جارة المشتري والبائع  
لكم التي في مقابلة بعض البيع فان مجرد قول المشتري اشتري بلا ذكر الثمن لا يكون انجابا  
وقول البائع رخصت قول لعدم صدق تعريف البيع عليه وهو جارية المال بالمجان  
فقط لعدم لزوم البيع بالحصة ابتداء ولحدائق او بعتك اشتري هذا بكذا  
ويشترط في حياز بقوله الى اخر المجلس ولا يطل بالناظر اليه وان طال لان المجلس جامع  
للمتفرقات كما قرئ في كتاب الطهارة فاذا احدث الامور المتعددة بسببه واحدة فلان  
يجوز ساعة فاشاعة واحدة او في دفعا للصدق تحقيقا للصدق انما لم يكن للمحلل والحق  
عيا ما كان ذلك بل توقعه لايجاب فيها عيا ما او المجلس لما قرأها اشتريها اليين من  
جانب الزبيدي والولي كذا ذلك انما عاى الرجوع في المجلس والكتاب والرسالة كالحق  
يعني اذا كتب اما بعد فبعتك عبيدي فلا تأكله قال لرسالة بعت هذين ثمن فلان

العقاب كذا فإذا ذهب وأجبر حتى يصل كذا إلى الكفوب إليه وأجر الرسول للرسول  
إليه فقال في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة أشتريته أو قبلته ثم أبيع فيها لأن الكتاب  
من العقاب كالمخطاب من الخاضع والرسول معبر سير كلامه كلام الرسول فإن الرسول  
حياته عليه وسلم كان يبلغ تارة بالمخطاب وتارة بالكتاب ويبطل الإيجاب قبل القول  
بالرجوع أي رجوع الموجب لأن المانع من الرجوع لزوم إبطال حق الغير وهو مستفاد  
لأن الإيجاب لا يبعد حكم بدون القول واعترض بأن الحق غير محصور في الملك بل حق  
الملك أيضا وهو في إطلاقه ورد بأن الإيجاب إذا لم يقدس كما لا يشترط لم يكن متريفاً للملك  
أي لا يبيع حق الملك للغير لا يمارض حقيقة الملك لبيع كقولنا أبيع منه ولا يشتق  
بما إذا دفع أركونه قبل الحلول إلى الساعي فإن الموزن لا يقدر على الاستدراك أو تعديل  
حق الغير بالمذخوع لأن حقيقة الملك زالت عند المذكي فحق الغير لا ينقضاء ما هو  
أقوى من ويبطل أيضا الإيجاب قبل القول بتمام أيها من الموجب والقابل من مجلس  
لأن القيام دليل الرجوع والمقالة تعمل عمل الصريح اعترض بأنها إنما تعمل عملاً  
إذا لم يوجد مرجع يعارضها أي حينها لوقال بعد القيام قلت وجد الصريح  
ولم يضرب رد بأن الصريح إنما وجد بعد المقالة ولذا لم يعارضها ولزم أي  
أبيع لعمري بالكتاب والقول بلا خيار لا يحل في المجلس وقال القاضي لا يجوز لكل من  
خيار المجلس لعمري ومثبتا ببيان بالخيار ما لم يفترق قولنا أن الصريح إبطال حق  
الآخر فلا يجوز قول برد في ظاهره أنه أن أريد الحق الآخر حق الملك لم يكن لا يفيد  
لما قرأه أن أريد حقيقة الملك لمسوح بل هو أول المسئلة ويمكن دفعه بأن حق  
الملك ثابت قبل القول ولو لم يثبت حقيقة الملك بعد لم يكن للقول فائدة زائدة  
بل كان وجوده وعدمه سواه مع كونه ركناً فلا حسن أن يقال ولنا أن الإيجاب  
والقول يفيدان حقيقة الملك كما قال تعالى أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم  
بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض مكرم قابح الباطل وفي المجلس وجود  
التجارة لأنها شائعة التراضي والبيع تجارة فذلك باطل لا يقع الخيار وهذه وقوع  
الملك للغير والقول بالخيار تنقيده فهو وهو نسخة لا يجوز الخلو بمحدث أنه  
يجوز خيار القول أي قول كل من المتعاقدين المجلس وقايدته دفع  
دفعه أن الموجب بعد ما أوجب لا يكون له أن يرجع لا خيار النسخ بعد الإيجاب  
والقول وفي الحديث إشارة إليه لأن الأحوال كانت حال لم يوجد فيها الإيجاب

والقول حال وجد أي هو ان يقع حاله جدها والحد هو الآخر موقوف والموافق  
 اسم المتبايعين علم بالان لاوي بحال باعتبار ما يؤول اليه في الثانية باعتبار مكان وفي  
 الثانية حقيقة لما تقر به موضع ان اسم العا على حقيقة في الحال يعني اجزاء من لواحق  
 المعاهدة او على المستقبل وحال الجارية ان يقبل احدهما في الجبل والآخر يتوقف  
 قبلها قبلها ولا بعدها المحتملة فيقولون انما يلزم البطلان في الآخر وانقرق المذكور  
 في الحديث محمول على تفرق الاقوال بان يقول احدهما نعم ويقول الآخر لا اشترى او  
 بالعكس حيث لا يتخلل بينهما فانه قبل التفرق يكون بعد الاجتماع وهو لا يتوقف  
 حينئذ في الابد بالتفرق عدم الاجتماع ابتداء وهذا مبني على قاعدة موقوفة للناج  
 والحق انهم يتوقفون حتى يتم الركبة ولو سح كم الثوب والمراد في الا قول جعل لم الركبة  
 حينئذ ابتداء وفي الثاني جعل كم الثوب واسعا ابتداء فلا تقفل وكذا في هذه البيع  
 الاشارة في اعوام من اسم من البيع والتم غير بقوة احتراز عن بيع درهم ودنانير  
 وحفظه ونحوه فان الاشارة فيه لا تكفي بل لابد من مساو كتحفظ لا احتمال الركبة كما بينا  
 وانما كفت الاشارة كقوله البيع طريق التفرع فلا يحتاج الى بيان التفرع الوصف في  
 السلم فان معرفة قدر السلم فيه وصفه واجبة فيها كونه مرشدا اليه كاسية وشروط  
 سورة بيع يسلم اي يحتاج الى التسليم احتراز عما اذا اقرن لثمن عنده متعلقا بشرط  
 منه ولم يعرفه فانه محذور لعدم احتياجه اليه التسليم فكن الزمان في كل ما يتعلق بمعرفة  
 رفع للمعالة المنقضة الى النزاع المعقبة الى فساد البيع بان باع غائبا واشاد في مكانه  
 وليس فيه مسمى بذلك الاسم غير فانه جاز كاسيل في حياز الرقعة فشرط ايضا معرفة  
 قدر ثمن عشرة مثلكاين في الدومة احتراز عن الثاني كاسبق وما يحصل فيها  
 هو لكليات والعددية بالمتعارية والموقفات كالديار والذات يتوقف سائر ما يورد  
 اذ اقول بان بالاعيان البقرة ومعرفة وضعه ككونه غائبا او سرقا لان جملتها  
 تنسب الى النزاع يعرفه العدة عن المقصود وبيع البيع محال اي غير حال وموجب لاطلاق  
 قوله تعالى احل الله البيع وعنه عليه السلام انه اشترى من يهودي ثوبا بالي ليعمل ورهنة  
 دونه ولا بد من ان يكون الاجل معلوما لان المعاملة فيه مانعة من التسليم الواجب بالاعتد  
 لهذا البطلان في قريب الزمان وذلك يسلم في بيعها كذا في الحديث والى غيرهما  
 اقول في اشكاله لان نص البيع مطلق كما قالوا واشترط معلوميه الاحل بالابن الصلي  
 تنبيه المطلق بالرأي وهو غير صحيح لما تفرع في الاصل ان تقييد المطلق ببيع وسد

هذا هو الوجه في قوله  
 في قوله تعالى احل الله البيع  
 في قوله تعالى احل الله البيع  
 في قوله تعالى احل الله البيع  
 في قوله تعالى احل الله البيع

بالثاني لا يجوز ويكون دفعه بان اطلاق المسمى اعما هو بالنظر الى نفسه الاجل ثم لم يقدر  
 بالصلو منه لما سيبان في خيار الربط انه لا اطلاق بعينه هذا الى اجل او مؤجلا وهو غير  
 الي نصف يوم او ثلثة ايام او شهر او لقيد بالمعنى فيه اما هو وقت النحل والنسب  
 مطلق بالنظر اليه ولهذا قلت معلوم الوقت حتى اذا اجعل وقت فسد البيع كما بيع  
 الى الخصام او محي وتحقق ان البيع مطلق والمطلق هو المتضمن للذات دون الصفات  
 لا بالانحلال والاثبات وذات البيع وحقيقه كما عرفت ببادلة الحال بالمال فانما هو  
 في معلوم البيع والتأجيل من صفات الشيء فيكون عن صفات البيع ولهذا يقال  
 بيع مؤجل فاما النظر الى التأجيل فيكون البيع مطلقا لا يجوز تقيده بطي واما تقييد  
 وقت الاجل فليس من صفات البيع بل امر له فيقول بصفته فاما النظر اليه فلا يكون  
 البيع مطلقا يجوز تقيده بالوقت فيندفع الا كمال وبعد ما علم الاجل ان مات المبيع  
 لم يطل النحل وان مات المشتري حل المال من فائدة التأجيل ان يتحقق في وقت من  
 غايه الحال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لعقابه الذي فلا يفيد التأجيل  
 ولما امتنع البائع السلعة من الاجل فلا يشتري اجل سنة ثانية ببيع اذا اشترى  
 بتمن مؤجل الى سنة غير موعده ولم يقبض المبيع حتى مضت السنة فلا يشتري سنة  
 اخرى بعد دفعه قبضه وقال بسن له ذلك ويطلق اي بيع البيع بتمن مطلق  
 عن ذكر الشيء لا العقد لوجوب ذكر ما عرفت فاعقد اي فاعقد وجع في غالب  
 العقد اي غالب بقدر البلدي الرواج له المتعارف فان استوى اي لم يوجد  
 المتعاضد بل استوى الرواج في العقد لا المالية بل تفاوت فيها فسد البيع  
 ان لم يبين اي القرن انه من اي نوع لان الحكم لا تنفي الى النزاع كما مر او استوى  
 المالية ايضا اي كما استوى الرواج واختلف الاسم كما لاحادي والثنائي والثنائي  
 مع ان اطلق اسم العقد على كل منهما حيث يطلق على الواحد من الزوجين والثنائي من الثنائي  
 والثنائي من الثنائي اسم العقد او لان له عدم عدم الاختلاف في المالية وهو  
 النافع من الجواز وصرف الى ما تقدم من كل نوع مثلا اذا باع عبد ابا عبد درهم فلم  
 ان يعطى الفاعل المتعاضد والغير من الثنائي او ثلثة الاق من الثنائي هذا اما  
 ذكر في الكتاب وان ادا صاحب العقد له وان كان في جواره نوع فموجوب ولا يتعين  
 العقدان المتعاضدين معهما من الذهب والفضة مسككا او لا والفلوس  
 النافذة كذا في العادة في صحيح اي صحيح البيع وان عينا يبيع اذا علق العقدان

ودها مثلاً لم يرد للشره بتدليله بدهم افرحان عندنا ولا يسبح شرع البايح وعند  
 الشافعي يتعين بالثمن حتى لا يجوز بتدليله بالخير ولو عكس قبل التسليم او استوفى  
 بعد او قبل يتحقق البيع عندنا لا عندنا بل يطالب بتسليم مثله وانما طلبة فهو  
 لما ذكره العماد في ان الدرهم والدينار يتعينان في البيع الفاسد من الاصل ولا  
 يتعينان فيما يتحقق بعد الصحة صورة الاول ما اذا باع عبد فلو قبض الثمن فظهر  
 انه ثمن او باع جارية فظهر انها ام وانه يتعين الثمن لانه لا يرد الا لنفسه  
 حكم العيب وصورة الثانية ما اذا باع عبداً عكس التسليم فالثمن المتفق عليه لا يتعين  
 به رعايته وهو ما لا يرد في البيع في الطعام وهو المختار وفيه ان يقع عليه ثمن  
 او سيق في الزكاة والحبوب وفي غيرهما ما احدث من الخوص ونحوها وفي كان البيع جزائياً  
 اي بطريق الجعزة عوب كذا في الوسيط بعينه جنسه لثمنه عليه لم ادا التسليم  
 العومان فيعبر كيف شئت بخلاف ما اذا باع حنظل بحان فله غارة لا يرد له ثمن الزبد  
 وفي ايضا بيع الكليات والحدوثات ما تارة او غير معين كل منها يحصل قدره لان المتاع  
 من الصحة حمالة تنحصر الى التزاع وهذا ليس كذلك لان التسليم في البيع يتجمل  
 فينذر هلاك الآلة والجزء ولا السلم فان التسليم فيه متاخر فله هلاك ليس بباد  
 فيه فيتحقق المتاع عند غير اليه يوسف ان الجواز اذا كان الكيان لا يتكسب  
 بالكسب كالقصعة وحجتها واما اذا كان كالذيل وحجتها فلا يجوز وكذا اذا كان  
 الجوز يتفتت او باع بونف شئ اذ اجف يخف في بيعه ايضا في القدر المسمى واحداً  
 كان او اكثر اذا ابيع صبرة كل خبز او قفيز مثلاً بكذا ابيع اول بعكس هذه الصبرة  
 كل قفيز او قفيز او مثله بكذا ابيع جاز في القدر المسمى من عدة القفزات عند  
 ابيع لا البدي الآد ان الت الحصة بعلم جميع القفزات بتسويتها او الكيل في المجلس  
 قبل الاخرى وقالا يجوز مطلقاً لا يصير ان ابيع ابيع ابيع عدد ابيع في القدر المسمى  
 اذا ابيع صبران من جلسين كصبرتي بزو شير كل قفيز او قفيز بكذا ابيع لم  
 ابيع ابيع عند في قفز واحد لتفاوت الصبرتين وعندنا ابيع فيها ايضا وذكر  
 في الجعز والاضحاح ان العدد يبيع في قفز واحد منها ولا يبيع ايضا ابيع عند  
 في القدر المسمى اذا ابيع ثوب او ثوبين بكذا فان التفاوت في الصبرتها يقتضي لهالة  
 المؤدية الى التزاع بخلاف الصبرة ان سمي للثمن الذي جئنا لبيع والثن بان كان  
 بعث هذه الكثرة وفي ما به بالغاصم او بعث هذا العدد وهو عشرة اثنوب

في البيع  
 ان كان  
 في البيع  
 في البيع  
 في البيع

غايته لا تفصيل اي لا يتجمل كل شيء ان يكون الكل شوب كذلك البيع في الكل اجمل استغلو  
 اولاً معلومة للبيع والتمتع فان باعها هذا تفصيل لقوله وان سمي الخبز بلاده  
 تفصيل يبيع بعد ما سمي الخبز ولم يفصلها فان باع الصبرة على الغلظة اي مائة  
 قير غلظة سمي البيع ولا يتفاوت الحكم ههنا بين ان يبيع كل قير ثمانية ارباع او كل قير  
 بدم وبين ان يبيع لعدم التفات بخلاف العدديات المتفاوتة كالمائة وفي  
 اي الصبرة اقل من المائة احد اي المشتري لا اقل يحصل من الثمن او فسخ العقد  
 بينه انه يجزى بين الاخرين بشرط الصفة عليه فلم يتم رضاه الموجود او في اكثر من المائة  
 فانه لا يدعى المائة للبيع والمائة للمشتري لان البيع وقع على مقدار معين وقد وجد  
 فيه العقد والمقدري بوصف يدرج في البيع كناية القرب فيكون للبايع وان  
 باع الخبز ربع هكذا في سمي الخبز ولم يقل كل دراع او ذراعين كذلك البيع فان  
 وجد المشتري تاماً اخذ بكل اثنين لا خيار وان وجد اقل خسر ان شاء احد  
 الاقل ما كان في كل المنة او تركه لان المذبح وصف في القرب لا بعينه كونه صفة  
 له بل هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا لشيء غير منفصل عنه اذا حصل فيه  
 زيده حسناً وان كان في نفسه جوهراً كذلك من قرب وشبهه من دار كالمسكن في  
 الاصل فان قويا هو عثر اذيع وبابو عثر درهم اذا انقص منه ذراع لا يساوي  
 تسعة بخلاف الكليات والعدديات فان بعضها يسمى قدراً واحداً لا يفيد  
 انضمامه الي بعض الاخر كما لا يلزم فان حنيفة عثر اقترع اذا اساءت عثر ولم  
 كانت التسعة منها ساوي تسعة وقد اختلفوا في تفسير الصعد والاصول والكل  
 راجع الي ما ذكرنا والوصف بهذا المبيع لا يقابل شيء من الثمن كما طرقت الخوان  
 الا اذا كان مقصود بالتداول كالمسيلة واخذ في المشتري الاكثر لا خيار للبايع  
 فان وصف فكان كاد اياه ميباً فاذا هو سليم وان باع المتفاوت هكذا ايم  
 سمي الخبز ولم يفصل البيع في الكل يبيع اذا اساء في المبيع والثمن للمبيع  
 لمعلومية كل منها لا الاقل والاكثر قال في غاية البيان فقل على ان يبيع اذا اساء  
 بعكس هذا القطع على انه محسود رأساً وهذا المبدأ على انه محسود قوباً  
 كذلك اذ يبيع جابر لان جملة المبيع والثمن صار معلوماً بالتسمية فلو اوجد للبيع  
 رابحاً او ناقصاً فالبيع فاسد لان الزيادة لم تقع عليها العقد فيجوز ان يبلغ قوباً  
 من احد من خمسين وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقصاً فيجوز

لا



إلى أن تحط حصة الشرب النقص ويجزى بمجملته فيفسد أيضا وهكذا في سائر المختلف  
 قيمة وإن زاد أي في بيع المذبح بعد ذكر الجملتين كل قدر في يد من لم يترفع لذلك  
 الصبرة لما ذكر أن الحكم لا يختلف هناك بين ذكر هذه الفيدة وبين ترك لعدم النقص  
 في الكل لما ذكر فإن وجب لكل أو أكثر أخذ الأول بالأقل وترك في الصورة الأولى  
 لأن الوصف وإن كان تابعاً لا يقابل شيء من الشيء صار جميعاً أصلاً بزيادة بذكر الشيء فإنهم  
 قالوا الوصف يقابل شيء من الشيء إذا كان مقصوداً بالمتأول حقيقة كما إذا أطلق البائع  
 يد العبد قبل الشطب فيقتطع نصف الشيء أو حكمي الحياض البائع كما لو أخذوا الحدث عيب  
 عند المشتري أو لشيء الشايح كما إذا أحاط المشتري الشرب المبيع ثم أطلق عيباً عيب  
 يكون الوصف قسماً من الشيء فإنه أصلاً أصلاً ووجبه ناقصاً ثبت لغيره أن عدم الحدث  
 محتمل وإن شاء ترك لزوماً الصنف عيباً أو لغت الوصف المرحوب فيه وفي الصورة  
 الثانية أخذ الأكثر بالأكثر أو صرح أنه حصل له الزيادة في المبيع لزم زيادة  
 الشيء لما ذكر فكان نقلاً يشوبه ضرراً فيختار أقله بالأقل لم يكن عاملاً مقتضى  
 القسط والفقار في الأولى أو ترك وقال جهنم أو صرح لأن المبيع لما كان ناقصاً في  
 الأولى لم يوجد المبيع فلم ينعقد البيع حقيقة وكان أخذ الأول كالباع بالنقصان  
 وفي الثانية وجب المبيع مع زيادة في تابعة الحقيقة قدس وإن وجب أي  
 المذبح عشرة ونصف أو تسعة ونصف أخذ في الأول بعشرة بلا خيار وفي الثانية  
 بتسعة أي بالخيار وقال أبو يوسف في الأول يأخذ بأحد عشر بالخيار وفي  
 الثانية بعشرة به وقال محمد في الأول يأخذ بعشرة ونصف بالخيار وفي الثانية  
 بتسعة ونصفه لأن من شرطه مقابلة المذبح بالقدم مقابلة نصفه بنصفه فيجوز  
 عليه حكمه لا في يوسف أنه لما أقر بكل ذراع يملك تركه كل ذراع من ذراع شرب  
 وهذا تنقص ولو أن المذبح وصف في الأصل وإنما أخذ حكمه للقدار بالشرط وهو  
 عقيد بالمذبح فإذا أعدم عاد الحكم إلى الأصل وقيل في أكثر ما من الذبح لا يتفاوت  
 جوابه لا يطيب المشتري ما زاد على المشرط لأنه على كالموزون حيث لا يضره التفاوت  
 الفضل يجوز سحر ذراع منه وإن زاده أي الفيد المذكور في بيع المتفاوت  
 في الأقل قدره لأنه لما بين كل منهما شيء كان كل منهما بيعاً فيجوز في العدد في  
 الموجود لكنه حينئذ تنزق الصنف عليه وفسد في الأكثر لأنه إذا كان زائداً تبقى  
 المجهالة في المردود المتفاوت فيؤدي إلى الذراع في بيع عشرة أسهم من مائة

تبيع انه ذكر العبري لذكر غيره عبد وملكه وهو بيع عبد ثين انه جسد امته فان الامنة  
ليست بعبد وكذا العكس فيكون بيع معدوم وانما لم يكن هذه الاشياء مالا لان المال  
موجود يميل اليه الطبع ويجري فيه الزك والتمتع وهذه الاشياء ليست كذلك لان  
صفة المانية لثمة ثبتت بتكون كل الناس او بعضهم اياه والمقوم انما ثبت باحدة الانتفاع  
بشرها وقد ثبت صفة المقوم بلاصفة المانية فان جسد من المنة ليست مال في حقه لا يبيع  
بيها وان بيع انما انتفاع بها لعدم قوله الناس اياها كذا في الكتابة وتعرف ان التسمية  
عامة فان قيل ينبغي ان يتخذ القصد فيها هم اليه لانه يجتهد فيه بخلافه الشايع فيه  
كالمدبر بعد فيه ابيع منقضاء القبا في نفس امرته متصور علىها ولا سماع  
لما جهته في مورد النقص فلا يشرطه فلا يتعد بالانقضاء كذا في الحاشية وما في حكمه  
اي حكم ما ليس مال عطف على ما ليس مال عام الولد والعتاق والمكبر فان بيع هؤلاء  
اشياء باطل لكن ليس كبطلان بيع لخرقانه باطل ابتداء وبقاء لعدم محلبة لبيع اصلا  
بشوت حقيقة لخرقانه وبيع هؤلاء باطل بقاء لخرقانه لا ابتداء لعدم حقيقة  
ولعدم اجاز بيعهم من انفسهم فبطل ما قيل لو بطل بيع هؤلاء كان كبيع لخرقانه  
بطلان بيع الفق المصوم اليهم في البيع كالمصوم الي لخرقانه ذلك لانهم دخلوا في البيع  
ابتداء لكونهم يتكلمون في الجذبة فخرجوا منه متعلقين بغيره فيبقى الفق محصنة من الفق والبيع  
بالحصة بقاء جاز كالمخرقانه لا مال يدخل في البيع لعدم المحلبة لهم ابيع  
بالحصة ابتداء وانه باطل كالمروسيات وبيع مال عطف على بيع ما ليس مال غير متقوم  
كالمخرقانه في شية لم تمت حقت انها فيه حاه فيكون مالا كالمخرقانه في لومات  
حقت انها لا يكون مالا عند اهل المدة ايضا بالفقن اليه الداهم والداير والعطوس  
انما فقد متعلق بقره وبيع مال وانما بطل بيعها بالفقن لانه لا يفيد الحكم في طرف  
المسيح وان المسيح هو الاصل في المسيح لتوقف البيع على وجوده بخلاف الفق والاصل  
ليس محله الحكم كذا المسيح لان شية في المدة انما يكون حكما فحكم بمقابلته مال  
اخر فادام يوجد ذلك ثبتت في المدة فلا ثبتت في الحكم كالحق بخت الحكم  
في المعدوم وان قولك معين فسد ابيع حجة لا يملك ما يتبناها وان لم يملك معين  
لخرقانه كالمروسيات ويصل ايضا بيع من ضم اليه حر وكنة تمت اليه شية ماتت  
حقت انها فيدت بكونه كالمخرقانه انما بطل بيع الفق والمدة وان سمي من كل  
لان الفق غير داخل في البيع اصلا لكونه غير مال ويعني الي الفق جعل شرط العنول

البقر و جعل من امان شرط البقر المبيع مطلق للبيع و بيع من ضمنه الى مدين او قرية  
غيره و مكسهم الى وقف لا ينعزل البيع عند البعض و بطلانها لا ينعزل الي غيرها و بيع  
لا يجوز له حلال العقد كبيع الصغير او وجهه ماله بعينه فاحسن قال في العمد ان كان  
كان بيعهم واجادهم بغير الاب والمرد و وجهه ماله العتاقه بطل العقد او باقل بتد  
ما يتغيره انما في مذهب جاز وان كان قدرا لا يتغيره انما في مذهب لا يجوز ولا يوقف  
بما لا ينعزل بعد الادراك لان هذا العقد لا يجوز له حال العقد و بيع في فيه الحق  
فانه اذا يقع عقد في الزمان فلم يكن بيعا و قيل ينعقد لان فيه لم ينعزل بيعه لانه في العقد  
ولا لم ينعزل فيه حاله كان سكت عن ذكر الزمان ولو باع و سكت عنه ينعقد البيع و ثبت  
المكس بالقبض كما سيأتي و حكم اي حكم البيع الباطل ان المبيع به لا يملك اي لا يملكه  
المتبرك لان الباطل لا يثبت عليه الحكم بخلاف الفاسد لما مر فان حكم البيع عند استمر  
لم ينعزل لان المشتري امانة عنه لان العقد لا يبطل حتى يجرى العقد بادر المالك  
وهو لا يوجب الغنا الا بالتحديث و قيل يكون مضمنا لانه يصير كالمشتري في كل يوم  
امثله و لان يبيع الزمان فيقول اذهب بهذا فان رجعت به اشترته بما ذكر اما  
الا لم يسمه فذهب به في مكس سنده لا ينعزل عن عليه العتاقه ابو العتاقه و قيل في العتاقه  
كذلك في المعنوية ثم لما فرغ من بيان البيع الباطل شرع في بيان الفساد فقال وقد ساء  
اي بيع سكت اي وقع السكوت فيه عن الحق فان البيع لا يبطل به بل ينعقد و ثبت  
المكس بالقبض لان مطلق البيع يقتضي المصلحة فاذا سكت كان عرضه الهبة فكان  
بايع ينعزل فيعقد ولا يبطل قد ساء ايضا بيع عرض بالخروج و حكمه ان مشتري العرض  
انما يقصد تلك العرض بالخروج و هو اعلم ان العرض لا يخرج في ذكر المخرج في تلك  
العرض لا يخرج من العرض فسدت التسمية و وجبت في العرض لا يخرج في ذلك اذا  
بايع المخرج بالعرض بان ادخل الباء في العرض او بعرض العرض لا يخرج في مقابلة  
قد ساء ايضا بيعه اي العرض بأم الولد والكا تبا او المذبح حتى لو تعاينها مكس  
مشتري العرض بالعرض فانه يخلو في العقد العقد حتى لا يبطل العقد فيها  
فمن المذبح الى واحد منهم و بيع معه ولو كانوا كالحمل ليجل قد ساء بيع سكت لم ينعزل  
لان بيع ما لا يملك او حيد و التي فيما اي خطيرة لا يوقف منه الا بحجة لانه غير  
مقدور التسليم وان اخذ بدونهما لا ينعقد التسليم الا اذا دخل في الخطيرة  
انفسه ولم يسد مدخله لعدم المكس قد ساء بيع طير في الحق لانه قبل ان يخط

غير مذكور فيكون الفساد بغير البطال وبعده غير مقدور التسليم والمقال لا يرجح  
 لما قال ان يبيع اذ كان الطير يطير في الهواء ولا يرجح لم يجر بيعه واما اذا كان له ولد  
 عند طيره في الهواء لا يرجح اليه جان بيعه والحام اذا علم عددها وانكسرت  
 يجر بيعها لما كان مقدور التسليم وقد ايضا بيع للكل جعل بيع الانتاج باطلا  
 وبيع ظهر فاسدا لان عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني مشكوك فيه وقد ايضا  
 بيع امة لا يحملها الما نقر ان ما لا يبيع اولاده بالعقد لا يبيع استثنوا من العقد المثل  
 كذلك لانه يتردد امره في الحيوان لا يقال به الخلق وبيع الاصل يتناولها والاستثناء  
 يكون بخاصة الموجب فلم يجر بيعه بشرطه حاسدا او المبيع يفسد وقد ايضا يبيع  
 لبن في صنف لغيره لانه ان يكون انتفاعا ولو لم يفسد ~~ففسد~~ ففسد في نفسه  
 العلم ان المبيع مما الله عليه لم يجر عنه وجعل في سقف ودرج من قبة اذ باع  
 جده ما في سقف او ذراعا من قبة يجر قبا يصير بغيره التبعية كالبيع للكل  
 لما يبيع لا يجوز ذكر القطع اذ لا يمكن التسليم الا بغيره لم يوجه العقد ومثل  
 لا يكون لازما فيمكن من الرجوع ويختص المثل في خلافه ما لا يصير التبعية كبيع  
 حرفة درهم من نفقة فضة ودرج من كر يا من يجره جارية لانها لا يبيع ولا يجر  
 ان يجره من يبيع ما يقال ان هذا الضرر مخرج به فينتفي ان لا يكون فاسدا ولو لم يكن  
 للبيع معناه لا يجوز مدوم الضرر والحق ان يفسد له قطع اذ يبيع الدراج او قطع  
 للجزع قبل ان يبيع المشتري عاد المبيع بغيره الاول للفاسد قبل الفتره وضربة  
 القاتل وهو ما يخرج من الماء بغيره الشك مرة لانه مجهول وللمزاحة وهو بيع  
 القربان الماء المنقولة بالثلاث في الخيل بغيره الماء المنقولة بشيء محدود و  
 مثل كيلة من المني عنه والبيعة الربوا والماسة والمنازعة والقابح فانهما يبيع  
 ما كانت فيهما هيلة بان يتسلم الوجهان في اسلحة فاذا اسلمها المشتري او بندها  
 اليه ابا يجر او وضع المشتري عليها حصة لم قاله في الماسة والثالث المنازعة  
 والثالث القابح وقد نفي المني عم عن القولين والمني بها الثالث بدلالة النص  
 او فسد ايضا يبيع الكلاء بالقتل وهو ما يحوي الارض من النبات كذا اليه يفسد  
 ايضا اجارته اما حاسدا بغيره فلا ورد في ما ليس للكل لبا يجر اذ نحو بنات  
 الكلاء في ارض لا يقطع شركة الناس عنه ولا يصير ملكا او يجرى في اصل الاباحة  
 فلم يوجد الا حاز قال عم الناس شركة في الثلث في الماء والكلاء والتارو اما

فما اجازة فورد وهاجا استهلا العيين وتحول التجارة المتنازع دون الاستهان  
ولا يلزم الصريح والذات في استبعاد البصاغة والظن لان العيين قد آتت لاثبات العمل  
المستخرج بالاجارة والحيلة فيه ان تستاجر موضع من الارض ليقر به فيه مسطحا  
او لمحصل حقله لعينه فيبيع البجارة ويبيع صاحب المزرعة ان ارتفاع له بالمزري  
فيحصل مقصود كما كذا في الكفاية والتحليل فان بيعه فاسد عند بيعه ولا يوسف  
وجميعه عند هذا كما كان محورا لان جوان متغير به حقيقة وعرفه ان كان لا يملك  
كاملين والممار ولها انه من المعلوم فلا يجوز بيعه كما لما يروى الاستدلال ليس به بل بما  
يخرج منه فلا يكون متغيرا به قبل المزاج الاسع كذا رتبها العمل في يجوز بيعه  
باعتبار ان العتدوري في شره وقال الكرخي لا يجوز بيعها الا بالبيع لا باليدخل  
في البيع بغيره اذ كان من حقوقه كالمزب والطريق كذا في الكفاية ودوه القدر  
وبينه فان بيعها لا يجوز عند بيعه ولا يوسف معه في الدود وسع يهدي بيضه  
وقيل في ايضا بعد لا يجوز ان الدود من المعلوم وبيعه لا يتمتع به فاشبه المتناقص  
والزناات وبيضاها لوزان الدود ينتفع به وكذا بيضه في المال فضاها كالحسن والمهر  
ولان الناس قد شاطوه فحست المروءة اليه فضاها كاستعماله وببيته كذا في  
الكفاية والابن تميم الذي عمن بيعه ولا غير مقدور التسليم الا ان يبيعهم ان عند  
لان الممن عنه يبيع ابي مطلق وهو ان يكون ابقا في حق المتعاقدين وهذا لير ابي  
في حق المشتري فلو ولا هو عند فلان بيعه بين لم يجوز لانه آتية في حق المتعاقدين  
ولا يباع ثم عا د من الابان لا يتم العقد وقيل نعم ولان ارادة حر كانت اوله لانه حر  
الادي وهو جميع اجزائه مكرم موصون عن التباين بالبيع وعن لا يوسف انه يجوز  
بيع لبن الامة او يجوز ايراد العقد بها بغيرها فكذلك اجزاها قلنا نفسا محل للرد  
لاحتصاص محل القوة التي في حله وفي الحي والحيوة في الدرية وهاه قدحها كان  
او غيره فيدفع فعلا ما عي ان يتوهم ان بيعه في الصنيع لا يجوز كما يراى بان  
المحولات في الوفاء يجوز وشروطه لان ينحس العيين فلا يجوز بيعه كما جاز  
الانتفاع به للزور وعنه للضرورة فان الاسا كمن يجتاجون في خرز المتعاق والاضا  
اليه لانه لا يشاءه الآباء ولا ضرورة في شراية لوجود مباح اصل ولوقوعه في الاكل  
اخذ عند اليه يوسف وعند محمد لان المطلق الانتفاع به دليل طهارة ولا ي  
يوسف ان المطلق القوي فلا يظهر الا في حان الاستعمال وحالة التوقع تعارض

وتسمى الانسان لانه الاولي حكم البتة فلا يجوز ان يكون شيء من اجزائه معاناً  
 بهذا فكأن اي كمال يجوز بيعه لا يجوز الاستفاد به لما ذكر وجده المبتدئ قبل البيع  
 لا غير متفجع به لقوله عم لا تستعوا من الميتة ما حاب وهو غير المدبوع منه ويباع  
 وينفج به بعده لانه ظهر بالذباغ كعظم الميتة وعصبان صولها وادبها وقفا  
 فان كان منها يباع وينفج به كونه كاهراً باصل الخلقة لعدم حصول الحيوة فيها  
 كما في كتاب الطهارة والصلح كالمسح حجة يجوز بيع عظمه والاستفاد به بغيره  
 يجوز بحسن العين وقد ايضا بيع زيت يباع ان يورن بظرفه ويخرج عنه بحمل  
 ظرف كذا رطلان عفا وشرط طريق وزن الطرف لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد  
 وانما يقتضيه وذلك ان من بيع العقد ان يخرج عنه وزن الطرف فاذا اخرج كذا  
 رطلاً جاز ان يكون اكثر من الطرف او اقل الا اذا عرف ان وزنه كذا رطلاً في يجوز لانه  
 يقتضي العقد اختلاف في الوزن يبيع اشترى سميناً في رطل ووزن الطرف في رطلان  
 عشرة اوطال فقال ابيع الرطل غير هذا وهو حجة اوطال القول للشرط لان  
 هذا الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين الرطل المتوخى او مقدار الثمن فان كان  
 الاول فالشرط قابض والقول قول القابض حينها كالتعاصيب او امينا  
 كما لو ذبح وان كان الثاني فهو للمقابلة لاختلاف الثمن فيكون القول للشرط  
 لانه يترك الزيادة والقول للبتك مع بنيه وشره ما باع عطف على قوله ويباع من  
 اي ضد شره ما باع بالاقل اي باقل ما باع قبل التقدي اي نقد الثمن الاول  
 ضد البيع الثاني وقال الشافعي يجوز له الملك فدم فيها بالقبض فصار البيع  
 من ابيع ومجتمعا سواء وصار كالمو باع بثلث الثمن الاول او بالزيادة او بالعرض  
 ولما ان الثمن لم يدخل في ضمان ابيع فاذا وصل اليه المبيع ووقعت المقاصة  
 بقي له ضمانه وهو بلا عرض بخلاف ما اذا باع بالعرض لان الفضل لنا بطلد  
 عند الجعالة بخلاف ما في اليد ويباع المجموع بالثمن الاول قبل نقد صوته  
 اشترى جارية بخمسة ثم باعها واخرى معها من ابيع تخمسة قبل نقد الثمن  
 الاول فالبيع فاسد في اليد اشترى اهابا ابيع وصح في اليد لم يشترها  
 منه اذ لا بد ان يجعل بعض الثمن عقاباً له لم يشترها منه فيكون شره الاخرى  
 باقل ما باع وهو فاسد فلم يوجد هذا المبيع في صاحبته ولا يبيع العناد  
 لانه باعتهار شبهة الربوا فلو اجترت فباعتها اليها كان اهناء البتة الوجه

ويحذر من بيع الطريق حدثا يبين له طول وعرضه أو لا يبيح له بعد اتمام  
 القول فظاهر واما الشايع فانه اذا لم يبينه بقدر عرض باب الدار العظمى  
 كذا في النهاية وفي القديريين يكون عينا معلوما ويحذر من بيعه وجهته في الشارع  
 الطريق فانه يبيح في الطريق الا عظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص  
 في ملكه انسان فالطريق الخاص في ملكه انسان لا يدخل في البيع من غير ذكره اما  
 نصا او بذكر الحق او للاختصاص والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر  
 كما بيع مسيل للند وجهته لانه مجهول لا يدرك قدره يشغل من يملكه ويحذر من بيع  
 حق المرور بغير الارض بالاجماع وحديثه رواية وفي رواية ابن سماعه وفي  
 رواية الزيات لا يجوز في حق الفقيد ابو الليث بانه حق من الحقوق وبيع الحق  
 بالاتفاق لا يجوز والشرب كذلك في بيعه بغير الارض بالاجماع وحديثه رواية  
 وهو اختيار شيخنا في بيعه لانه يبيع من الماء ولم يجر في اخرى وهو اختيار مشايخنا  
 بخلاف بيعه لانه لا يبيع حق السيل وجهته لانه ان كان في السيل كان حق السيل  
 وقد قرأنا بيعه باطل وان كان في الارض كان مجهول الوجه لانه محذور وجهه العرف  
 بين حق المرور في الحادي الروايتين وحق السيل ان حق السيل يتعلق بعين لا  
 يتغير في البناء فاشبه لنا في حق المرور يتعلق بعين تبقى في الارض  
 فاشبه الامكان ولا البيع في النيرف مرتب بقدره وهو اول يوم من الربيع  
 والمهرجان وهو الشريف والقالم يجر لان امثله يختلف بين بزور السلطات  
 ويرفع له هاتين ويرفع الجوس كذا في الكفاية وفي صوم انصاري وقطر  
 اليهود اذا لم يعرفه اي المتبايعان خصوص في اليوم للجماعة الاجن والافواه  
 جاز تجا في فخر انصاري بعد ما شرعوا في صومهم لان مدينة بالايام معلو  
 وفي خمسون ومائة كره الترتيب وقدم الحاج والحصاد بفتح الحاء وكره قطع  
 الزرع والدياس وهو ان يطعم الطعام بقوائم الدواب ونحوها وانقطع قطع  
 العنب والجوز قطع غير الفحل والصوى والقلم يجر لانها تقدم وتاخر  
 ويكفل لهما اي الي هذه الاوقات لان الجماعة ليس في الكفاية وحدهم  
 الجماعة ليس في اختلاف الجماعة في قوله الله عليهم اجمعين في انه يبيع جواز البيع او لا  
 ويحذر اي البيع ان اسقط الاجل قبل حلوله لزوال المستند قبل انقضاءه ولو باع  
 مطلقا ثم اجل الثمن الي هذه الاوقات في لان هذا تأجيل الدين والجماعة في

في البيع  
 في البيع

في البيع

الدين منقذ وبشرط عطفها على الدين والبيع بالبيع بشرط لا يقتضيه العقد  
 وفيه نفع لأحدهما أي أحدهما قديم أو البيع بحقة أي المتبع بأن يكون آدميا  
 والمقصود بالبيع بهذا الشرط لا ينافي إذا قصد المقلب بين البيع والشراء فلا  
 الشرط عن العوض وقد وجب بالبيع بالشرط فيه فكان زيادة مستحقة بعقد  
 المعاوضة حاله عن العوض فيكون بذلك عقد شرط فيه الربو يكون فاسداً  
 لشرط أن ينقطع أي البيع وهو قوب البيع فيحبط بقاء فانه شرط لا يقتضيه  
 العقد وفيه نفع لأحدهما أو بشرط أن يحذره أي البيع وهو صدم بقاء بقاء  
 أحدهما أي عملها أو بشرط أن يتركها أي العمل من المتشرك أي يبيع عليها  
 الرأى وهو سبها الذي يملكه القدم كذا في الغرض وفيه البيع في العمل  
 استحسانا للتعامل فيه فصار كبيع الثوب أو بشرط أن يتخذ به أي البيع وهو  
 عيب هذا بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبيع وهو يفتقر فان العن تعبد  
 أن لا يتداول إلا بيدي فيوجد زيادة خالية عن العوض فيفسد البيع وإنما  
 حال التمسك بالمرأى المتدارد كان ثلثة أيام جز أن يشترط فيه التمسك أو يبيع  
 أو يكتبه أو يسودها أو لا يخرج العن تعبد كان لو أمده عن ملكه هذا مثال  
 بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبيع وهو يفتقر فان العن تعبد أن لا يتداول  
 إلا بيدي فيوجد زيادة خالية عن العوض فيفسد البيع وفيه الأصل المذكور في  
 وفيه البيع بشرط لا يقتضيه العقد بشرط التمسك بشرط لا يقتضيه وفيه  
 لأحد بشرط أن لا يبيع الدابة المبيعة فانما ليست باهل لتتبع جاز أمر المسلم  
 دينا يبيع حماراً أو حماراً أو حماراً أو حماراً غيره أي غير الحمار يبيع حماراً وقالوا  
 فيكون لأن الموكلة لا يملكه بنفسه فلا يملكه غيره كوكيل المسلم بحسب ما يترجح بحسب  
 وكان ما ثبت للوكيل بفعل الموكلة خاصة كما نأشر بنفسه ولأن العبرة بهذا  
 أهلية أهلية أهلية الوكيل في أهلية التعرض في المأمورين والتعريض في ذلك أهلية  
 الموكلة في أهلية شئت الموكلة والوكيل في العقد لئلا يملكه الموكلة المذمومة عن  
 الخادم الأجنبي التي تفتقر بثوب ملك الموكلة أو إذا أسلم مودة التعرض في ممان  
 عن غير تعريض وأيضاً المعبود المأذون له التعرض إذا اشترى غير ما ثبت للوكيل فيها  
 طهارة ليس اتفاقاً ولا ثبت الأهلية لم يتبع العقد بسبب السلام لا يجاب  
 لا سالب لم الموكلة أن كان غير أخيه وأن كان غير من سببه وقد قال في هذه



قوله مكرهة اشكرها احد وحكم المشتري اذا قبض المبيع برضى بايضا صريحا او  
 دلالة بان قبضه في مجلس العقد محرم ولم ينه ملكه وقوله الثاني لا يملكه ولا يقبضه  
 لانه حرام فلا يملك به نعمة الملك قل ان النبي نسخ للشرعية استئنافا واما قوله لا يقبض  
 قبل القبض وصار كذا ابايع بالمينة او بايع للمال اراهم فاستدرك البيع صدر عن  
 اهل وقوع في عقد فوجب القبول باعتقاد ولا شك في الاهلية والخلوة وقوله  
 ساد لانه المال بالمال وهو حاصل والمبيع عن الافعال الشرعية يقتضي نفي الرخصة لانه  
 يقتضي تصور النبي عند النبي عما لا يتصور لقوله وبخلافه ما ذكرت في مرأه الاصول  
 ان مدار الامر والنهي المتدورية فالنهي عن الافعال الشرعية يقتضي كونه مقدر على  
 اقتران الامر العقلي يقتضي كونه مقدر على عقلا وعن الافعال الشرعية يقتضي كونه  
 مقدر على شرعا والامكان عبثا محض فان الطين لا يمكن الاصول الحسية فاذا اقلت  
 لشخص لا تقدر ينكره كل من يسمعه لانتفاء القدرة وكذا اذا قلت لا اعني لا يقبض  
 وابعج من الافعال الشرعية فاذا انهي عنه وجب ان يكون مقدر على شرعا وهو  
 المحيية بقوله علمنا النبي عن العمل الشرعي يقتضي الشرعية باصلا وبغير الشرع  
 لوصف فان الاصل ناظر الى المقدورية شرعا او انشائية الى النبي فليس البيع شرعا  
 وبه ينال نعمة الملك بما لم يحرره لانه ما راض وعدم ثبوت الملك قبل القبض حذر  
 تقدير الفساد للجهل لانه واجب الدقيق بالا ستردوه لا استماع عن المطالبة  
 اهلية لان الدفع اسهل من الرجوع والمينة ليست عال فانعدم الزكرك ولن  
 كان الترخيضا فقد فرجه ولزمه اي ان هذا القبول في يد المشتري لزمه  
 مثله حقيقة وهو الذي يمانه صورة ومجرد ان كان الهاك كقولنا او من له مينة  
 وهو القيد ان كان الهاك كقولنا لانه مضمون بالقبض كالعصب ويجوز قيمة يوم القبض  
 وان رادت قيمة في يد فانه لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يعتبر كالمضروب  
 كفاية لكافة ويجب على كل من ابي المينة يمين لم يقبل بغيرها اشارة الى وجوب  
 المنيح والام يقيد بلوان فسبح قبل القبض دعاء الفساد كذا بعد اي بعد  
 القبض ما لم ابي المبيع في يد المشتري لم يقبل بان كان الفداء في صلب العقد  
 كبيع درهم بدرهمين ولكن لم الشرط ان كان بشرط زايلا فقل صدر الشرعية  
 عن التخييرة وصاحب الفداء عن التخييرة ان قول محمد ولما عدهم فكل من حق  
 الفسخ لان الفسخ يحق الشرع فالحق احد المتعاقدين فانهما احيان بالاعتد

فان باع اي باع للشرعي شره فاسدا ما قبضه او وجهه وسلم او اعتقه نفذ بيعه  
 وهبه واعتاقه لانه لما ملكه ملك المتصرف فيه فلا يتصور التصريح فيه لتعلق  
 حق العبد بالمتصرف الثاني وفيه البيع لا يقبل كان لحق الشئ وهو العبد يقدم  
 لحاحته فعليه قيمته لما مر من مضمون بالمتبعين كما نصبوا الكتاب والرهن كالباع  
 لانه لازما ان يشتت تجزؤه وعزوه العين ميلزم القيمة الا ان حق الماسر جاد يعزوه  
 بتجزؤ المحاسن وفك الرهن لزوال المانع قبل تحول الحق في القيمة كذا في الكفاية  
 ولا يشترط القضاء في فسخ الفاسد لان الواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء  
 ولا يطل حق التصريح بموت احدكما اي احدهما بالبيع والشرعي به بغير كذا  
 في خطامة وفيه زيادة تفصيل في اراد فليظفره ولا ياخذ الباع اي لا ياخذ  
 الباع باي بعد الفسخ حتى يرد منه لان المبيع مقابل به فيصير محبوسا به  
 كالرهن فان مات اي الباع فالشرعي لحق به اي بما اشترى به لا ياخذ منه  
 لانه يقدم عليه في حيوة كذا في ورثة وعمرانية بعد وفاته كالمقرن ثم ان  
 كانت دوله الفسخ قايمة ياخذها بعينها لا بما استعمل في البيع الفاسد في البيع  
 وان كانت مستهلكة اخذ منها الا ما استعمله طالب الباع ما ربح في الفسخ فالشرعي  
 في المبيع صورة اشري بطلية بها فاسدا وتقابضا فاعلموا وبيع فيها تصديق  
 بالبيع ويطلب للبائع ما ربح في الفسخ في الهداية والفرق ان المتبارية بما يتعين  
 فيعلق العقد بها فيمكن للبحث في المبيع والدلمم والذناير لا يتعين في العقود  
 فلم يعلق العقد الثاني بعينها فلم يتمكن للبحث فلا يجب التصديق وقاله صاحب الشرح  
 فان قيل في الهداية في المسئلة السابقة فيها اذا كانت دوله الفسخ قايمة ياخذها  
 بعينها لا ما يتعين بالتحسين في البيع الفاسد وهو الراجح لانه بمنزلة الغصب فهذا  
 يناقض ما قلتم من عدم تعيين الدلمم والذناير فشا يمكن التوفيق بينهما في هذا  
 العقد شبه بين شبه الغصب وشبه البيع فاذا كانت قايمة اعترض شبه الغصب بها  
 في رفع العقد الفاسد ولذا لم يكن قايمة فاشري بها شيئا بعتر شبه البيع حتى لا يضر  
 الفضاو اليه بل لم يذكر فاشري بها شيئا فاشري بها شيئا فاشري بها شيئا فاشري بها شيئا  
 فذكر لا يفيد التوفيق بين كلامي الهداية ولما يفيد دليل المسئلة لا يرد عليه ما  
 يرد على الهداية فالوجه ما قلنا في العناية انه لما رتب قيم على الزاوية الصحيح وفيها  
 لا تعين لا يبيع الا بوجه ما رتبها تعين في البيع الفاسد اعلم ان البحث في المال

فلو كان جث لعدم الملك ظاهرًا وجث لعدم الملك وإما أن يظهر أن ما يتعين  
 كما لو وقع وما لا يتعين كما لو وقع فلجث لعدم الملك يعمل في المتعينين كما لو وقع  
 والمضامب إذا انصرف في العوض أو النقود ونحوه فيصير بالبيع بعد البيع وحده  
 لتعلق العقد بالغير ظاهرًا فيما يتعين فيمكن حقيقة الجث وفيما لا يتعين  
 يمكن شبهة الجث لتعلق العقد من حيث يكون سلامة البيع أو تقدير الخسار  
 ضار ومكر العبد وسيله إلى الرجوع من حيث في شبهة الجث وإما الجث لعدم  
 الملك فيعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين لأن فساد الملك دون علم الملك فينطبق حقيقة  
 الجث فيما يتعين في شبهة هنا فيعبر في شبهة فيما لا يتعين ثم ينطبق شبهة التبعة  
 هنا فلا يجوز كالمطابق ما لا ادعاء ففقط ظهر عدمه بالنقصان صورة أدعى ليعمل  
 ما لا يقتضاه فخرج جث الذي لم يفسد فإما أن هذا المال ليس في الذي عليه  
 فالبيع طيب لأن الجث هنا لعدم الملك للذي الدين وجب بالافراد ثم استحق بالفساد  
 وبعد التفتي لم يترك فلما يعمل فيما لا يتعين في يد لربها فافسادا أو مرقم في  
 أرض خرافا فسادا أو مرقم فيهما إلى قيمة الدار والأرض وقالوا يتعفن البناء ويرد  
 الدار وكذا الفرس لأن حق الشفيع انصف من حق البايع إذ يحتاج فيه إلى انصاف  
 أو الرضا ويطلب بالتأخير والبرء من حق البايع والانشاف إذ لم يطلب  
 شيء فالقوي أولى أن لا يبطل وحق الشفيع لا يبطل بالبناء والفرس حق البايع  
 كذلك ولما كان البناء والفرس حصل الاثري بنسب من جهة البايع وكل ما هو  
 كذلك ينقطع وحق الاستداد كالباع للمفصل المشتري بخلاف الشفيع إذ التسلط  
 لم يوجد منه ولحد الوهبين المشتري لم يطلب من الشفيع وكذا لو باعها  
 من آخر فانه يأخذ بالشفع بالبيع الثاني بالحق أو بالقبول بالقبول وإن لم يكن في  
 الفاسد شفعة لأن حق البايع قد انقطع جهنا ويجهل هذا من حق الشفيع لعدم  
 التسلط منه أقوى من حق البايع لوجوده منه ثم لما وقع من بيان البيع الفاسد  
 في الحكم شرع في بيان البيع الموقوف والحكم فقال ودفع بيع مال الغير  
 في اجازة وبيع العبد والعبي المجدين في اجازة مولاه وفي اجازة الاب  
 أو الوصي وبيع ماله من قاصد عقل غير رشيد في اجازة القاضي وبيع الزهر  
 والمتاجر وأرض في مزارعة الغير في اجازة المزارع والمستاجر والمزارع  
 ولو تقاسما في اجازة لزمه أن يسلم إلى المشتري وكذلك لو فني الزهر المال

والبراءة المرفقة ورد الرهن عليه ثم البيع وبيع شئ بربطه والبيع يعلم والمشتري لا يعلم  
 فيوقف ان علم المشتري في مجلس البيع نفذ وان نفذ قبل العلم بطل وبيع البيع  
 من غير المشتري ببيع باع بغير علمه ثم باعه منكم لا يستفاد الثاني بغيره لو  
 تخلف الاول لا ينفذ الثاني كونه يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد التبعين  
 وان كان قبله في المستوفى لاي العقد فعلى الخلاف المعروف الذي سبناه وبيع الرهن  
 عند البيع وقد مر بانه وبيع بما باع فلان والبيع يعلم والمشتري لا يعلم ان علم في  
 المجلس صح والابطال وبيع بثل ما يبيع الناس به او بثل ما اخذ به فلا  
 ذكر في شرح مشايخنا لا يجوز وفي نسخة الامام الرضا هذا اذا لم يعلم المشتري  
 بذلك فان علم في المجلس فعن ابي ج فيه روايتان وبيع الشيء بغيره لم يجز للمشتري  
 ولو بيعت في المجلس جاز وبيع فيه حار للمجلس وقد مر في اقل السوم وبيع  
 الغاصب كانه موقوف على اجازة المالك ان اقره الغاصب ثم البيع وان جحد  
 في الغصب منه بينة فلكذلك وان لم يكن ولم يسلح به فكذلك يستفاد البيع وحكمه  
 حكم البيع الموقوف انه انما يعمل الاجازة اذا كان والبيع والمشتري وبيع قائما  
 انما يكون البيع قائما ان لا يكون متغيرا بحيث بعد شيئا اخر فانه لو باع ثوب  
 غيره بغير امره فصبغه المشتري فاجازت الثوب البيع جاز ولو قطعه واطاحه  
 ثم اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا اخر كذا التخييل على عوضه اي كاي شيئا قيام  
 البيع والتجزئة المذكورين يشترط قيام الثمن ايضا اذا كان عرضا فصاحب المتاع  
 ايضا اي كاي شيئا قيام البيع والثمن المذكورين يشترط ان يكون صاحب المتاع  
 المبيع حيا ولو باع متاع غيره فبات صلب المتاع قبل ان يجزى البيع فاجاز  
 وان لا يجوز وحكمه ايضا ان اخذ الثمن في اخذ المالك الثمن او طرده من المشتري  
 ليس اجازة البيع الموقوف واختلاف في احسن فقيل اجازة وقيل لا اجازة  
 رد اي البيع الموقوف بخلاف المستاجر فانه اذا اقل لا يجزى مع اللجب ثم اجاز  
 جاز كل ذلك من الخطا منه لما مر في غير البيع الموقوف والحكم شرعي في بيع البيع  
 المذكور وحكمه فقال وكذا البيع عند الاداء ان الثوب للجمعة لان فيه اخلافا لولج  
 السهم اذا تعدا الووفقا يتبايعان واما اذا سابعا يشيان فلا كراهة ذكره  
 الخشرو هو ان يزيد في الثمن ليرغب غيره ولا يزيد لئلا يقول فيه عليه  
 وسيم لا تاجشوا ذكره السوم على سوم غيره بعد رضاها من ثوبه

الله عليه وسلم لا يبيح الرجل بيعا سوما آخر ولا يخطب على خطبة أخيه فانه يبيع بصيغة  
 الخلف وهو يبيع فاما اذا ساء به شيء ولم يكن احدهما الى صاحبه فلا بأس بالنسيء  
 ان يساومه ويستدفعه فانه يبيع من يريه ولذا قاله بخلاف بيع من يريه فانه جابر  
 لورود الآثار وهو محل التخيير في الخطبة ايضا كما ان بيعا للطلب اي ان يبيع بعض أهل  
 البلد ان المحتجب من خارج البلد اليه من الطعام المصراهل البلد للتخيير عنه ولان فيه  
 تصديق الأخرى على الحاضرين فان كان لا يصدق فلا بأس به الا اذا ثبت البعد على  
 الواردية واشترى باقل من عشرة الف درهم يبيع للحاضر البادي زمان للخطبة لئلا يبيع  
 الحاضر بادي اذا كان أهل البلد في خطه وهو بيع من أهل البلد ورجعة في الوقت  
 العالي فيكون لانه اضل من فان لم يكن كذلك فلا بأس به لعدم الاضرار وقيل صورة ان  
 يبيح البادي بالطعام الى مصرفين للحاضر من البادي وبيع الطعام وبيع الباق  
 المبعد على الناس فانه مهيء عنه فانه لو تركه لبيع نفسه وخصه في البيع والتزقي  
 بين صغيرين وفيه دمج حرم من لئلا يبيع الله عليه وسلم من فرق بينه والآن وولدها  
 فرق الله الله بينه وبين احبته يوم القيمة وذهب على الله عليه وسلم ليعلم غايت  
 صغيرين ثم قال ما دهل الغلامان فقال بعث احدهما فقال عم ادرك ادرك وروى  
 اردو اردو لان الصغير يستأنس بالصغير والكبير فكيف ينفق على الصغير ويتوكل عليه  
 باعتبار الشفقة المتأخرة من قرب القرابة فكان في بيع احدهما قطع الاستئناس والتمسح  
 من المتعاهد وفيه ترك الرحمة على الصغار وقد اورد عليه بجواب الكبير ان ليس  
 هناك ترك الرحمة عليهم والتمسح بهم لان انهم معلون بالعدا للحرمة المتعاضد في لا يدخل  
 فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولان من اجتماعهما في مكانه حتى لو كان احدهما صغيرا  
 له والاخر كبير فلا بأس ببيع واحدهما ولو كان المتزويج حتى مستحق فلا بأس به كذا في  
 احدهما بالمجاناة وبيعه بالدين ورد به ليعيب لان المطلوب اليه دفع الضرر عن غيره  
 لا الاضرار وحكمه ان يحكم البيع المكروه أم لا يفسد لان النهي باعتباره مع مجاور  
 البيع لا يفسد ولا يخرجه من حيث هو ومثل هذا النهي لا يوجب المشابهة انكر هذه  
 ولا يجب فسحه لان وجوده في الفاسد لرفع الحزمة ولا حزمة هي ان يملك البيع  
 قبل القبض لما مر ان عدم ثبوت المكس قبل القبض في البيع الفاسد هذا لرفع الضرر  
 المجاور ولا يفسد جهنا ويجب التمسح بالقيمة ان حكم المتزوج في بدل المشتري لا يوجب  
 امثله القيمة في البيع الفاسد لكونه في حكم الغصب وهذا ليس كذلك لانه

**الافالة** في لغة الاسقاط والرفع وشرها  
 ربيع المبيع وتبيع بلطفين احدهما مستعمل في ربح القروي والافالة تثبت بلطفين  
 احدهما يعبر به عن الماتية والاخر عن المستقبل كقول الرجل افاليه وبقول صاحب  
 اثنت وقيل بعد موكا بيع لا يبيع الا بلطفين يعبر بهما عن الماتية وفي القناري  
 اخذ قول محمد كذا في الخلاصة ويتوقف على قول للخر في المجلس في القوي يتوقف  
 قول الافالة على المجلس وكما يبيع قيوها في مجلسها ايضا بالقول يبيع قيوها دلالة  
 بالفعل كما اذا قطع في صافور في بيع حو المتعاقدين غير يجري مغالة المشتري  
 وفي بيع فيها هومن موجبات العدة قال الزبيدي قوله في حو المتعاقدين  
 غير يجري على الإطلاق لأنه انما يكون فصحا فيها هومن موجبات العقد من غير شرط  
 واما اذا لم يكن متباين وجب بشرط زائد فالافالة تعتبر بها في حو المتعاقدين ايضا  
 كما في المشتري بالدين الموصول عين قبل حلول البعل ثم تقا بالاعاد الذين حال الكا لمعه منه  
 وكذا انما يلازم ادعي رجل ان المبيع مكه وسعد المشتري بذلك لم تقبل شهادته كما  
 هو الذي باعه ثم شهد انه لقوم ولو كانت فصحا قبلت الا ان كان للمشتري لورد المبيع  
 ببيع بضاه فمات في ادعي المبيع رجل وشهد المشتري بذلك قبل شهادة اذ بالفسخ  
 كما في مكه القوم فلم يكن متباين من جهة المشتري كونه متباين من كل وجه وفيه كما في  
 ضحى افروها ذكر القائل بقوله بطلت اي الافالة بعد ولادة المبيعة لاستناع الفسخ  
 بسبب الزيادة ولو كانت يعلل بمسائل الجار قال الهذلي اذا ولدت بعدا للبعض  
 هو اما اذا ولدت قبله فالافالة صحيحة عنده وذكر الشافعي بقوله ومحت مثل الثمن  
 الا ان كان اذ باع المتولي او الوصي شيئا بالكثر من قيمته حيث لا يجهز اقالته وان كان  
 بمثل الثمن الا ان كان الوصي والوفى وحق الصغير وان وصلي شرط غير  
 جنسه اي جنس الثمن الا ان كان اكثر منه اي من الثمن الا ان كان نقصان  
 الثمن يكون بمقابلة القاسم بالعيب وذكرنا اننا في قوله ولا نقصد بالشرط  
 لأن فساد البيع به لا يردم الربو والكلمة ولا يرد في الفسخ وذكر الرابع بقوله  
 وجاز للبايع بيع المبيع قبل قبضه بيمينه اذا انقضى ايام ولم يرد المشتري المبيع  
 جهة باعه منه ثانيا جاز ولو كانت يبع بالفسد لأنه باعه قبل القبض لو  
 باعه من غير المشتري لم يجر لأنه بيع جديد في حق غيره او ذكرنا ان  
 بقوله وجاز بيع الكيل والمؤدة في بطلان الاعادة الكيل والوزن يمينه اذا

كان البيع مكيدا او موزنا او قد باع من غير اكليل او وزنه تقايلا واسترد البيع  
 من غير ان يعيد الكيل او الوزن جاز ولو كان بيعا لم يجر وذكر السادس بقوله  
 وجاز فيه البيع المشتري بعد الاقالة قبل القبض يعني اذا هب البيع من  
 المشتري بعد الاقالة قبل القبض جازت الهبة ولو كانت بيعا لم يجر لان  
 البيع ينسخ بمقتضى الهبة قبل القبض وبيع في حق ثالث عطف على  
 قوله فيجوز قال في النهاية للخطاب فيها اذا ذكر المبيع بلفظ الاقالة ولو ذكر  
 بلفظ المقتضى او المتاركة لا يجعل بيعا اتفاقا اعلا لموضوعه المقتضى وقد  
 فرغ مما كونه بيعا وقد عاين في الاصل بقوله في تسليم الشفعة في البيع لا ينال اقلها  
 في الاقالة يعني لو كان المبيع عقرا فسلم الشفعة في البيع لم يقابل بغيره في الشفعة  
 كونه بيعا جديدا في حقه كانه اشتراه منه وذكر الثاني بقوله ولا يرد ايا بيع  
 في الاقالة يعيب على بعد هاتين بعد الاقالة يعني اذا باع المشتري المبيع من  
 آخر ثم تقايلا لم يطالب عليه عيب كان في يد البائع فاراد ان يرد به على البائع ليس  
 له ذلك لانه بيع في حقه كانه اشتراه من المشتري منه وذكر الثالث بقوله وليس  
 الواجب الرجوع اذا باع الموهوب له من آخر فتقايلا يبيعه اذا كان المبيع موهوبا  
 فباع الموهوب له ثم تقايلا ليس الواجب ان يرجع في هبته لان الموهوب له  
 في حق الواهب كالمشتري من المشتري منه وذكر الرابع بقوله والمشتري اذا باع  
 المبيع من آخر قبل التقديس جاز للبايع شراءه منه بالحق يعني اذا اشترى شيئا  
 فقبضه ولم ينقد المثل حقه بانه من آخر ثم تقايلا وعاد الى المشتري فاشتراه منه  
 قبل نقد مثله باق من المثل الاقل جاز وكان في حق البائع كالمالك بشرط ان يجد  
 من المشتري المثالي وذكر الخامس بقوله واذا اشترى بعرض من التجارة بعد التقديس  
 بعد الحول وجده عيبا فرده بغير قضاء واسترد العرض ففعلت في يده لم  
 يسقط الزكوة يعني اذا اشترى بعرض من التجارة بعد التقديس بعد ما اخل بالحل  
 الحول فوجده عيبا فرده بغير قضاء واسترد العرض ففعلت في يده فانس  
 الزكوة لا تسقط عنه لانه بيع جديد في حق الثالث وهو الفقير لان الرد  
 بغير قضاء اقالة له فذلك المبيع ينسخ اي اقالة لا يهلك المثل لا يضر مع  
 البيع والاصل فيه المبيع لا المثل ولهذا اذا هلك المبيع قبل القبض يبطل البيع  
 بخلاف هلاك المثل فذلك بعضه اي بعض المبيع منتهى بقدر اعتباره البهين

المثل و لو تفاضل جاز ان اقاله بعد هلاك احدهما و لا يتعلل بمثل ذلك كل واحد  
 منهما يسبح فكان البيع باقيا والله اعلم **المراعاة**  
 و التولية و الوصية الا و في بيع ما ملكه لم يقل بيع المشتري لينا و لو اذ اذاع  
 المفصوب عند الغائب و من قيمته ثم وجب له حيث جاز ان يبيعه مراعاة  
 و تولية بما ضمن وان لم يكن فيه شيء مثل ما قام عليه لم يقل بثمة الا قلنا ما  
 يلحق من المشتري ليس بثمة الا قلنا بل منذ و قال مثل ما قام عليه لم يبيع  
 ان لا ان يقيم اجر القصار و نحو الى الثمن و يتعلل قام على ايراد ما قام  
 عليه وان لم يكن مرجحه و الثانية يبيعه به اي بما قام عليه بدوها اي بدون  
 الزيادة و الثالثة يبيعه بما قيمته اي بما قام عليه و شرطها اي البيع التام و قوله  
 اي شرط ما يبيعه مراعاة او محض ما يقي من الموروثات و الكميات و المعدلات  
 المتعارفة او مذكور من البايع الاول و التسمية للمشتري متعلق بملوكه و الزبح متعلق  
 معلوم بجملة حاله يعني ان هذه البيوع لا تصح اذ كان محض البيع الذي اشتره البايع  
 ما بقا بقيه له من اهلها لا الاحتراز من الخيانة و شبهتها فان المشتري لا يشتريه المبيع  
 الا بغير ما دفعه من الثمن اذ لا يمكن دفعه عنه حيث لم يملكه و لا دفعه مثله او العوض  
 عوضه فثبت القيمة و هي بمجمله ثمنه و بالثمن و الثمن فيه شبهة للخيانة الا انها  
 كان المشتري مراعاة من مكره كما يدل من البايع الاول سبب من الاسباب  
 و اشتره مراعاة برجح معلوم من درهم او شئ من المثل او الموزن الموصوف لا مقدار  
 على الوفاء بما اقدم و اما اذا اشترى برجح به ما رده فانه لا يجوز له ان يشترى براس المال  
 و ينقص قيمته لانه ليس من دول الامثال حصار البايع بايضا المبيع بذلك الثمن  
 انقصي كما نقب منه و يجوز من احد عشر جزءا من الثوب و الجزء الحادي عشر لا يعرف  
 الا بالقيمة و هي بمجمله فلا يجوز له ان يبيع ثم اجر القصار و النصح بالفتح  
 مصدر و بالفتح ما يبيع و هو الطراد علم الثوب و الثوب و الثوب قطعان المبيع  
 و كسوة و سوق الثمن و السمار المخرق اجره في العقد فان لمرة السمار  
 ان كانت مخرقة في العقد يبيع و الا فاكنت المخرق على انها لا تنضم بخلاف اجرة  
 الدال فاما لا تنضم اتفاقا الي ثمنه متعلق قوله و اما ضمت اليها لا تزيد  
 في عين البيع كما لصح و اخواته او في ثمنه كالمخرق السوق لان القيمة تختلف  
 باختلاف المكان فطعن اجرها براس المال وان فعل المشتري يبيعه شيئا



بما ذكر من القتل ونحوه لا يبعد وبالحجة كل ما يزيد في المبيع أو قيمته يضم وما لا فلا  
 ذكر الربيع لما في ليس له ضم أحد الطبيب له لا يزيد شيئا في العين ولا القيمة  
 وأجر العمل لأن الحر لم يزد ماله المبيع فإن التعلم حصل فيه للذهن شغل غاية  
 أن يكون تعليل طراد هو لا يكلف في الغم والدلال والواحي ونفقة نفسه فأما لا  
 تزيد في المبيع شيئا بخلاف أجر السمار المشروط ونفقة المبيع كما وجعل  
 الأجر وكذا بيت الحفظ لأنه أيضا لا يزيد شيئا بخلاف كره المبيع فإنه يضم لفائدة  
 زيادة في البعثة وتعمل الباع حين البيع ومن ما يجهل ضمته قام بها بكذا الاشتية  
 كذا آخر ما عن الكذب فإن أي الباع في المراجعة أن ظهر جبانته بالنية أو باقران  
 أو سكو خير الشري أن شاء أخذه أي للمبيع بتمه أو رده وفي المولية خط أدل  
 يحط في المولية لم يبق قولية لأنه يزيد على الحق التولية فيجر المراجعة فيتغير التقدير  
 ولولم يحط في المراجعة يبقى مراجعة بما حالها وإن كان الرجوع أكثر مما أخذ المشتري  
 فلا يتغير القدر ويثبت له الخيار لعزل الرضاء ولو جهلك المبيع أو استهلكه  
 في المراجعة قبل الرد أو حدث به مانع منه أي من الرد لزم بكل الثمن المسمى سقط  
 خياره لأنه مجرد اختيار لا يقابل شيء من الثمن كخيار الردية والرجوع بخلاف خيار العيب  
 لأن المستحق منه المشتري بالخيار والغاية وعند الضرر عن تسليمه سيقبل ما يقابل  
 من الثمن شري لا يابا بعد بعده بنحو فإن راجع إلى الرد المشتري أن يبيع ماله  
 طوعا عند ما رجع أي كل رجع كان قبل ذلك وإن استوفى الرجوع الثمن لم يراج  
 صورة الشري ثوبا بعشرين ثم باعه مائة مائة بثلثين ثم اشتراه بعشرين ثم باعه  
 مائة بثلثين ويقول قام بما بعثته ولو اشتراه بعشرين وباعه بـ مائة وعشرين  
 مائة ثم اشتراه بعشرين لا يبره مائة أصلا لأن شبهة حصول الرجوع التوفيق بالعقد  
 الثانية ثابتة لأنه ناكذ به بعد كونه عاشر في الرد بالوقوف بما هيى والشبهة  
 في بيع المراجعة كالحقيقة حيث لا يخلف في الفتح لا ثالث بان اشتري من مشرك  
 مستغنى فإن التاكيد حصل بغيره يراجع أي جاز أن يبيع مائة مائة سيد شري  
 من ما دونه المحيطة به برقبته قد بادل لم يكن في العبد دين جازي من حوله بخلاف  
 لم يبيع لأنه لا يبيد المولى شيئا لم يكن له قبل البيع لاسك الرقبة ولا ملك المصغف  
 بما ما شري الماذون سقط بقبوله راجع صورة اشتريه عبيد ماذون له في الجفارة ثوبا  
 بعشرة وعليه دين محبط جفاه من المولى بخمس عشرة فإنه يبعده مائة بـ مائة

كعكسه وهو ان يشتري المولى فوا بغيره فباعه من عبده المأخوذ له المديون بخمسة  
عشر فانه ايضا يبيعه راحة على عشرة فان في هذا العدد وان كان صحيحا في نفسه  
شبهة لعدم لان العبد ملك وما ياتي به لا يخلو عن حقة فاعبر عما في حق  
الراحة لا يتناها على الامانة فيفي الاعتبار للشركة المالك فصار كان العبد لشراء  
المولى عشرة في الفصل الاول وبيعه للمولى في الفصل الثاني وجزء الثمن للمالك  
في الرابع من المال في ما غراه مضاربة بالنصف متعلق بمضاربة او لا متعلق بمضاربة على  
صع ما روي بزيادة ثمانية ايام من مضاربة متعلق بقوله بزيادة يوم اذا كان مع الصانع  
عشر وروى بالنصف فاشترى فوا بعشره وباعه من ثمن المال خمسة عشر فانه يبيعه راحة  
باني عشر ونصف لان هذا البيع وان فيه بخلافه عندنا ان عدم الزيادة كما هو كذلك  
ههنا لان الزيادة انما يحصل اذا بيع من الاجنبي ففيه شبهة لعدم لان الصانع وكذا في  
المال في البيع الاول المشتري فاعبر البيع الثاني عدما في حق نصف المبيع يبيع بها  
بيان بالتمتع وبيع الثمن يبيع اشترى جارية فاعوتت او وطها في بيت ولم  
يتقها الوطى يبيعهام راحة والحب عليه اليطى الملمع عنده ثمة فيقابلة الثمن  
لان ما وصفنا فيقابلة الثمن ان لو كان مقصودا بالانفاق كما هو في هذا المثل ولم  
يبيعه المولى في البيع الاول الماد بقوله لم يبيعه راحة بل ابيانا ان اشترى سلعها ملكا  
من الثمن ثم اصابه العيب عنده بعد ذلك ولما انقضى العيب فلا بد من بيعه  
بان بين العيب والثمن من غير ان يبين ان اشترى سلعها ثم حدث به العيب عند  
كفرض القار وحرق النار لم يشتري فان ما ضاع بالزهر او الحرق وان كان  
جزءا ايضا ثمة من الثمن كالعذر لم يحسد عنده ويراعى ببيان بالعيب فان  
ظلم عليها بنفسه او قضاها لاجنبي فاحذر اشتمالها ان صار مقصودا بالانفاق  
فيقابلة ثمة من الثمن وبيع المالك لان العذر جزء من الثمن فيقابلة الثمن وقد  
حسبها كعكسه بنسبة وطية لا صار مقصودا بالانفاق اشترى بنسبة وراعي بها  
بيان يبيع اشترى شيئا بالف درهم بنسبة وباعه من ثمن مائة ولم يبين فعلم المشتري  
حين يشتري ان شاء قبل وان شاء رد لان الاجل يشبه المبيع في زيادة البيع  
لاجل الاجل المبيوع ههنا ملحقة بالحقيقة فصار كان اشترى شيئين وباع  
احدهما راحة فبهما في ذلك لغيره عند علم الحقيقة فان الله لم يعلم كل شيء  
وهو الف ومائة فان الاجل لا يقابل شي من الثمن كذا التعليل يبيع ان كان ولاء

آياه ولم يبين حقيقة الخيارات في المتولية مثلهما في المراجعة لأنه بناء على الحق الأول  
 وإن كان مستهلك لم يعلم الزيد بالثبوت حال المأمور لأن الجدل لا يقابل شيئا من الحق وفيه  
 شيئا باقيا عليه ولم يعلم المشتري قدر أي قدر مقام عليه قصد البيع لجهالة الحق  
 وإن علم أي المشتري قدره في المجلس في البيع لذلك المنفرد قبل التزم وحسن المشتري  
 إن شاء قبل وإن شاء رد لأن الرضا لم يتم فيه لعدم العلم بتخصيص كاي خيار الرضا  
**ف** في بيع العقار قبل قبضه لا المقبول عند البيع والي يفسرهما  
 وعند مدبرهما لا يجوز لقوله عم إذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقضه ولأنه لا يقبل  
 تسليم قبل قبضه فلا يجوز بيعه لا المقبول ولما كان ذلك البيع مبدعاً بعد وقوعه  
 محله الحديث معلول باحتمال المكان وهو في العقار نادراً حتى لو تصور هناك قبل القبض  
 بأن كان يباح شرطاً فهو صحيح فالأول لا يجوز بيعه قبله فلا يقاس ببيع المقبول وقد نص  
 هنا على استراج الهداية ومفهومه وإن ظهر للواقع لتواعد الأصول ما ذكر في العقار  
 وهو أن الأصل أن يكون بيع المقبول وغير المقبول قبل القبض جائز لقوله تعالى  
 وأحل الله البيع لكن حرم منه الربوا بدليل مستقل مغاير وهو قوله تعالى وحرم الربوا  
 والعلم بالمقصود يجوز تخصيصه بغير الواحد وهو ما روي أنه جاء الله عليكم ببيعكم  
 سلم لبعضكم ثم لا تخلوا أما أن يكون معلوماً بغيره لا بأساً أولاً فإن كان ثبت المقبول  
 حقيق لا يتناول العقار وإن لم يكن وقع التعارض بينه وبين ما روي في السنة  
 مسنداً إلى الأثر عز له حرية رغبة الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ببيعكم بغير العزم  
 وبينه وبين أدلة الجواز وذلك مستلزم التزم وجعله معلوماً بذكر أعمال القبول  
 التوضيح في الأعمال مستلزم لا محالة ويكون مختصاً بعقد ينفي عن هذا العمل  
 قبل القبض شرعي الكلي كمالاً جازاً قدرة أنه معرب كذا في ويجوز في العلم بالمعاملات  
 الثالث لم يبيعه ولم يملكه بكيده لئلا يبيعه عن بيع العلم جهة محرم فيه ضمان  
 صانع البائع وصانع المشتري ولا يجوز أن يزيد على المشرط وذلك لبيع بغيره  
 إذا باع جازماً لأن الزيادة للمشتري وبخلافه ما إذا باع الثوب مائة مثلاً لأن الزيادة  
 له أنه الذرع وصف في الثوب بخلاف العقد كالمرد الذي لا إذا أمكنه مكيلاً أو  
 موزوناً بجهة جازاً المتصرف فيه مطلقاً كذا في النهاية إلا أن يكمل البائع بعد بيعه  
 عند المشتري لأن البيع يصير معلوماً يكمل واحد يتحقق بغير التسليم وبحمل  
 الحديث اجتماع الصفقتين كإسبانية في السلم إن شاء الله تعالى فإذ كان البائع قبل

اشبح وان كان حصة المشتري لم يبرر لانه ليس صانع البايع والمشتري وهو المشتري  
 وكذا لو كان بعد البيع بيعية المشتري لان الكيل من باب التسليم اذ به يعلم المبيع  
 ولا يتم الا تحضر كذا الموزون والمعدود لاي بيع ولا ياكل حتى يزنه او يعد  
 لما يشاء وكيف ان وزنه او عدده بعد البيع تحضر المشتري فالمعدود اي لا يبرر ما ذكر في  
 المذروعة وان اشترى بطن الذرع لما مر ان الذراع وصف لا يقابل من وزن  
 ان يكون للمشتري قال الزبيح هذا الم اسم كل ذراع فلهذا لا يبرر في الحصة  
 فيه حتى يذبح جاز الفرض في التي قبل فبعضه سواء كان مالا يتعين كالنقد او يتعين  
 كالكيل والموزن حتى لو باع ابله بدراهم او بكره لمصلحة جاز ان يأخذ بدلها شيئا آخر  
 لوجود الجوز وهو الملك له انتفاء المانع وهو ظرف الانفاق بالهناك لما مر ان المانع  
 في البيع هو المبيع وبما ذكره بنفسه البيع بخلاف التي لم يملكها اذ كان من القود مطلقا  
 واما اذا كان من الكيل والموزن فانه يبرر من وجهين ومنه في وجه واحد ان يبرر لانه  
 في صورة المقابلة يمكن احدهما قد مر جاز زيادة المشتري به اي التي ان قام البيع  
 فاذ لم يتم لم يتم لم يبرر مع ما عتق عنه لانه ان يكون في موجه في الشيء ثبت ثم يستند  
 ولم يثبت الزيادة لعدم ما يقابل فلا يستند في الباقي باصل العقد بالاستدانة جاز  
 خط البايع عنه لانه يقال يمكن افراق ابله ما يقابل كونه اسقاطا والاستعانة  
 لا يستلزم ثبوت ما يقابل فيثبت الخط في المثل ويحل باصل العقد استنادا جاز  
 زيادة في البايع في البيع لانه تعرف في حقه ومكة وتعلق الاختلاف اي استحقاق  
 البايع والمشتري بالكيل في كل التي والمبيع والزائد والمزيد عليه فالزيادة والخط  
 يتحققان باصل العقد لانهما بالخط والزيادة بقيمته ان العقد من حيث مشروع  
 في وصف مشروع وهو كونه رابعا او خاصا او عدلا ولما دلت الرقعة فلو ان  
 يكون دالة المتغير فالسهم الزبعية ويكون له ان يقال انه اذا استحق سعى المبيع  
 او انقضى فلا اختلاف تعلق بجميع ما يقابل من المزد والمزيد عليه فلا يكون الزائد  
 حصة سيدة كما هو مذهب زفر الشافعي اقول لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاختلاف  
 على الدخول والبيعة فان ادعى المصحح مجرد المزد عليه واشتبه الحقة وان ادعاه  
 أصح الزيادة واشتبه احد وكذا ان ادعى الزيادة فمقطع ان حكم الاختلاف يظهر  
 في المولية والمراوحة فيراعى ويحلى عليه اي الكيل ان يزد على الباطن ان خط فان  
 البايع اذا خط ببعض التي عزم المشتري والمشتري قال لا حرد وتبكه هذا

الفسخ في بيع عقد المعاينة بما سبق من الفسخ بعد الخط ولكن لفظ بعد العقد ملحقاً بأصل  
 العقد فكان الفسخ في ابتداء العقد هو كذا المذكور وكذا إذا زاد المشتري في أصل الفسخ  
 والبيع بما أصل المبيع والفسخ يأخذ بالماضي أي في الزيادة على الفسخ والخط وإن كان  
 يتبعه إلا لحقاً بالأصل إن يأخذ بالكل في صورة الزيادة لأن حكمه يتعلق بالعقد الأول  
 وفي الزيادة بطلاله وليس لها البطلان قال رجل لا خير بيع عبدي من زيد بالف فما  
 لي ضمان كذا من الفسخ موكي الألف أخذه إلا موكي الفسخ من زيد و الزيادة  
 من الضامن وأولم يقل من الفسخ قال الفسخ كان زيد من العبد ولا يتبعه عليه في الفسخ  
 إحدان الزيادة في الفسخ ولا خير بزيادة حسن أو نقصان بإعسل العقد كان العقد ورد  
 ابتداء على الأصل والزيادة كما ترون أصل الفسخ لم يشرع فيه من قبله ولهذا لا يبيع  
 إلا بما به على الأجنبية لأنه لا يستفيد بأداة مالا فاما فسخ الفسخ فيستفاد منه شيء يبيع  
 الزيادة من التجني كما يبيع من المشتري إذا لا يعلم لها شيء مقابل الفسخ ضمانه كذا  
 المطلق فإنه يبيع على غير الزيادة لا يعلم لها شيء إذا البضغ عند لزوم شيء غير موقوف كذا  
 من شرط الزيادة المقابلة تسمية وصورة جهة تجب حسب وجوب الفسخ بواسطة  
 المقابلة فإذا قال من الفسخ فقد جعل المقابلة المبيع صورة فوجد شرطها  
 ففسخه وإذا لم يقل من الفسخ لم توجد المقابلة صورة ولا معنى فلم يجد شرطها فلا يفسخ  
 ويبيح المتر لمالك ابتداء يبيع وإن من غلبة وهو شرطه ولا حرام شيء تأجيل الموقوف  
 وإن كانت حاله في الأصل لأن الدين حقه فلا يؤخره فيسيرا على الموقوف كماله إلى  
 إلى أصله ولم أجد أصولاً يسيرة كانت تأجيل إلى المصداق خلاف ما كانت  
 فاحشة كجوب الزبح موكي الفسخ ظن تأجيله لا يبيع لأنه يصير بيع المدغم  
 بالذمهم لأنه معاودة انتهاء وإن كان إعادة وصلة ابتداء إلا إذا أدى به فانه لا  
 أو يجب أن يرضى من حاله الف درهم خلا إلى سنة فتم من قبله أن يرضوه و ما يطأ بوه  
 قبل السنة لأنه وصية بالبرع والوصية يتسامح فيها نظر الموكي ولا يجوز  
 بالمعززة والسكينة ولزم أن أحال المستقرض الموقوف على آخر بدنه فأجله الموقوف  
 من معلومة فأنه يبيع حتى لو أراد الموقوف أن يطالب المستقرض ذلك الموكي ليس له ذلك  
 لأن الموكي مبنية برأه الدين في رواية وبرأة المقابلة في أخرى كذا في النهاوية  
 بال

**الرجوع**

هو لفظ الفضل مطلقاً وشرطه أن لا يفسد  
 في الأخير ففضل قهري شعير على قهري من الكبد وبها فاشتهر بها نسبة

بالمعيار الشرعي وهو اكمل والقدرة تفصل عشرة اذرع من الشئ فيكون اذرع منه  
 فليكون دواء نقاء المقدار الشرعي خاليين عن عوجي اخر ان عن سبع كبر وكن شعير  
 يكون بر وكن شعير كبري بر وكن شعير فان انت اذرع فاضل على الثلث كمن غير خالص  
 عن العوض بعرض الجنس لا اختلاف الجنس شرط فاحد العاقلين حتى لو غلط فيهما  
 لا يكون دواء في المصلحة حتى لم يكن الفصل الحلي عن عوجي في الجوز دواء وعلته القد  
 بالجنس لان الاصل فيه الخوص المشهور وهو قوله عيا الله عليك لم الخطأ للخطأ مثل  
 بئله للبر يعني الامر واما كان الامر للجوز وبيع مباح صنف الجوز بالبرعاية  
 الحائلة كما في قوله كما فرهان متبوعه حيث صرفت البعثة على البعثة فصار شرطها  
 الرهن واما لئلا بين الشبان يكون باعشار الصور والبيع معاد القد سوي الصور  
 والجنسية شوي المعنى فظهر الفصل الذي هو الربا ولا يعتبر الوصف لقوله عيا الله  
 عليه لم جيدها ودر بها سواء فان وجد اي القدرة الجنس حرم الفصل  
 كقوله بر يتبين منه والنساء ولو بيع الشاة كقوله بر يتبين منه احداهما او  
 اكلاها نسبة وان عد ما في كل منها حدا اي الفصل والنساء وان وجد احداهما  
 ففصل الفصل كما اذا بيع قير حنطة بتعيني شعير يدا بيد حل فان احد جزئي  
 العلة وهو اكمل موجود ههنا لا الجزاء الآخر وهو الجنس وان بيع خمسة اذرع  
 من الثوب ستة اذرع منه يدا بيد حل ايضا لوجود النسبة وان عدم القدر  
 النساء اي لا يجل النساء هاتين الصورتين لو بالتساوي فخره بدل الفصل  
 بالوصفين وروا النسبة باحداهما لان جزء العلة لا يوجد فكذلك يورث  
 الشبهة وفي باب الربا الحقيقة بالحقيقة وان كانت ادنى منها فقامت اعتبار  
 الطرفين في النسبة لحد الطرفين معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا  
 الوجه وجها فكل الشبهة فلم يحل ويزجر النسبة لم يعرف الشبهة لما ذكرنا ان في من  
 الحقيقة كسب ثوب هوي به هوي فانه لم يحنه للقاء الجنس ويزجر شعير فانه  
 ايضا لم يحن لوجود القدرة والجيد والردى سواء لقوله عيا الله عليه كما جيدها  
 ودر بها سواء ولان في اعتبار سدباب اليباعات ثم ذرع في قوله فان وجد  
 احرم الفضل والنسبة فالحرم بيع الكلب والوزي بحسنه اي بيع الكلب بالكلبي  
 والوزي بالوزي متفاضلا ولو جرم مطعوم كالحص فانه من الكلبات والوزي  
 فانه من الوزينات والطعم غير معتبر عندنا بل عند الشاة وبالنسبة عطف

على ما مضى وبمع الترخيص إلا أن لا يتفقا إلى الصفوان استثناء من قبلهم ببيع  
 الوزني بحسب في صفة الوزن بأن يوزن أحدهما بغير ما يوزن به الآخر كالنفود  
 والزعفران والقطن والحديد ونحوها فإن الوزن جميعها ظاهر لكنهما يختلفان  
 في صفة الوزن وسماء وحكم إما الأول فلأن الزعفران يوزن بالأمانة والنفود  
 بالسجلات وإما الثاني فلأن الزعفران يوزن بتعيين بالتعيين والنفود فمن لا يتعين  
 بالتعيين وإما الثالث فلأنه لو كان بالنفود موافقاً بأن يكون اشتري هذا الزعفران  
 بهذا النفود لشار إليه بما أنه عشرة دنائير مثلاً وقبضه بالبيع مع النفود فيه قبل  
 الوزن ولو باع الزعفران بما أنه مثلاً مثلاً وقبضه لشرى ليس له أن يصر فيه حتى  
 يعيد الوزن وإذا اختلفا في صفة الوزن وسماء وحكم لم يحكمهما مركباً ولا يترك  
 الشبهة فيه إلى شبهة الشبهة فإن المورد إذا التقى كان المنع للشبهة وإذا لم  
 يتفقا كان ذلك شبهة الوزن والوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة وفي  
 غير محترمة وحل عطف يلزم أي حل بيع الكيل والوزن متساوياً بالتفاضل كحل  
 أيضاً بيعهما بالقدرة كما أي كبيع مائة ونصف صاع فإن الميزان قد لا يكتسب  
 نصف الصاع لعدمه إذا لم يدرى في الميزان مائة ونصف باقيل منه متعلق بالبيع للقد  
 أي كبيع مائة ونصف صاع باقيل منه كخفين من برصفة منه فإن بيعهما  
 جائز وإن وجد الفضل لا تنقأ القدر الشرقي إلا أن يكون استثناء من قوله بل قد  
 أي التماثل ببيع الأقل من القدر الشرقي بأقل منه إذا كان حالاً أما إذا كان بالسماء  
 فلا يحل لوجود جزء من القدر محرم لنفسه وهو الجنس حتى إذا اشترى الجنس أيضاً حل  
 البيع مطلقاً ولو بالسماء وبه لا تنقأ كل من جزئي القدر كبيع حنفية من برصفتين  
 من شعر كذا حكم كل عددي متقارب فإن بيع العددي المتقارب بحسب متفاضلاً  
 جائز أن كان موجوداً لا لعدم للقياس وإن كان أحدهما سمي بالجزء لأن الجنس بالقياس  
 يحرم النساء والمترية غير الصفوف البقية لا التقابل بين النوعين برابريتهما وتفرقا  
 قبل التفاضل وإن كان الشايفه يفرق التفاضل قبل الامتزاج في بيع الطعام بالطعام  
 كما في الفرق لقوله عليه الصلوة والسلام في الحديث المعروف يد بيد وإن كان بيع شعير  
 خفا يشترط فيه القبض كالشوب ويحرم يد بيد عين بعين كذا رواه جماعة من المصنفين  
 روي عنه البراءة والشعر والتمتع ببيع الكيل والذهب والفضة ونحوها فإن كان ما يضره  
 الله حياً الله عليه وسلم بما يحرم المتفاضل فيه كبيع كلب في كلب أبدأ وإن ترك الناس الكلب

فيه مثل الخطأ المستبعد في الترتيب وكل ما ينسب إليه من القاضل فهو في الترتيب  
 وان ترك الناس فيه الوزن كالذهب والفضة لا يفتقران معرفة ان النوع الثاني في  
 الحرف والافقية لا يترك بالاداء بخلاف ما ادعاه ابي ماعز الاشياء الستة فان ما لم ينسب  
 عليه لم يترك في عادات الناس لقوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المؤمنون حسنا  
 فهو عند الله حسن فلم يترك بيع البر بالبر متساويا وزنا والمذهب بالذهب  
 متساويا كما لم يترك مجازة وان نصارى اذك في حال الفضل على ما هو للعبارة  
 فيه الا ان السلم يجوز في الخطأ ونحوها وزنا لوجود السلم في معلوم وجاز بيع  
 النفس بالنفس باعني ما عندك بـ ١٠ و لا يوسف فقال محمد بن محمد لان التينة ثبتت  
 باصطلاح اكثرها بطل باصطلاحها واذا ثبتت لثانها لا يتعين فصار كبيع المذموم  
 بالمرحوم وكلما ان التينة في حقها ثبتت باصطلاحها اذ لا ولاية لغيرها واذا ثبتت  
 بغيرها بالثمين بخلاف النفقة لا يخالفا في خلقه في جاز بيع الرطب بالرطب  
 وبالتمر ببيع التمر بالسرو ببيع التمر بالزبيب وبيع البر بطما او بطولا  
 بطنك او بالياس وبيع التمر الزبيب المتفجع بالمتفجع منه وبيع الدقيق عند  
 نقله من محله من الفضل ان بيع الدقيق بالدقيق انما يجوز اذا كانا كغوسين والام  
 بن قوله متساويا قد يجوز ان يبيع في الاشياء المحدودة ووجه الجواز انه ان كان  
 ببيع الجنس بالجنس لا اختلاف في الصفات جاز متساويا وكذا في اختلاف الصفات  
 لقوله صلى الله عليه وسلم جيدها ورد بها سواءه لانما جاز كيف ما كان لقوله صلى الله  
 عليه وسلم اذا اختلف النوعان فيعوا كيف شئت وجاز بيع اللحم بالخيل وبيع  
 اللحم والابان المختلفين اي بيع لحم الغنم بلحم البقر والعكس وكذا انهما  
 بعضها ببعض وبيع الكرايس بالنظر وبالفرد وبيع خيل الدقل وهو ارد  
 القدر على الصبا وبيع شحم البقر بالالة او بالحم وبيع الخنزير بالبر والدقيق متساويا  
 هذا في الجواز ان يبيع في الاشياء المحدودة من اللحم الى جهته او جواز متساويا  
 اختلاف اجناسها وبالنساء عطف على متساويا وجاز بيع بالنساء ايضا  
 في الخبز وهو ببيع الخبز بالبر والدقيق وبيع يطين الحاجة الناس من كان يحب لشد  
 حياطة وقت البعض حتى يفيض من الجنس الذي يسمي لئلا يصير استبدالاً بالمسلم فيه  
 قبل البعض لا يبيع البر بالدقيق لو بالسوي لو بالخاله فان يبيع بها لا يجوز حلاله  
 لبقاء البعوضة من وجه لانها من اجزاء البر والمياه فيها الكبر كما غير مستويها



وبين البتر فأكثرت زعماني الكيل فاعلموا ان كان كيدا يكيل ولا بيع السوق بالبيع  
مطلقا ايضا اذا لم يجر بيع الدقيق بالمشوية ولا بيع السوق بل بالخطبة فكذا يبيع  
اجرا ثانيا لقيام الحاجة من كل وجه ولا الزيتون بالزيت والسمسم بالسمسم بالشرع حفي  
يكون الزيت والشرع الزهامة الزيتون والسمسم فيكون الدقيق مثله والزيادة  
بالخبرة ولا يلزم الربوا وان لم يعلم مقدار ما فيه لم يجر لاحتمال الربوا وقد مر ان  
الشبهة فيه كالحقيقة ويستغرض لطيف بورق لا يعود عند ابن يوسف لان احاد  
تفاوتت بالعدد دون الوزن وبه يفي ذكر الزيلعي ويستغرض الفلوسين بهما  
اي بالوزن والعدد بالوزن اذ لا يفي فيها والدرهم والدينار يستغرض بالوزن  
فقط لا بفهم الوزنات بالفض كدلتنا ثلثه خالص لان الحكم للغالب وما كلفه  
خالص يستغرض بعدد ان تعاملوا به ويوزن ان تعاملوا به لا يدين ما ورد  
به الفض فيعمل على العرف كما مر ولا يستغرض اليقين لانه مختص بالمشاة وهو محل غيظ الحال  
لو يوزن تحت الخطبة والشرع والسمسم والزيتون ويخوذك وفي الجريد ويجوز  
في العدة بالية لا تتفاوت تفاوتاً فاحشا كما بين في الجرد وفي العدة لان الفرض  
اعارة شرع لا طلاق الانتقاي بالعين غير انه لا يمكن الانتقاي بالمكيل والوزن  
والعدد من المتقاي الا باستهلاك اعيانها واحداث المنفعة عاين اليه ذالها  
فقام المثل في الذمة مقام العين كما ان انتفع بالعين ورده وهذا انما يتأخر في  
أوقات الامثال فيكون الجواب المثل في الذمة لا في الحيوان والشيء اذ لا مثل لهما  
ولاروا بين السيد وعبده ما دوننا غير ما دوننا لان العبد وما فيه يدع يحسن لوجه  
هذا يكون بينهما بيع ليحقق الربا حجة اذا كان عليه دين فيحقق الربوا المحقق البيع  
قاروا بين مسلم وحربي ثم انما في دار الحرب لعقد عليه السلام لاروا بين المسلم  
والحربي في دار الحرب وكذا اذا ابتاعا فاسدا ذكر الزيلعي فان ما لهم مباح وبعد  
الامان لم يصح معصوما لكنه التزم ان لا يغيرهم ولا يتعوض لما لا يبيعهم بلاءضا  
فاذا اخذوا برضاهم اخذوا ما لا يبيعون بلاءضا ومن امن ثم خان لحربي اذ اسلم  
ثم لا يكون بينه وبين مسلم مستأمن في دار الحرب ربوا عند ابن حنبل لان مال من اسلم  
ثم لا عصية له فساد كمال لحربي ويجوز اخذ مال لحربي برضاء للمسلم المستأمن وقالوا  
ان ربوا بين بين مسلمين وهو لم يذ لك في حاشية ما  
لا يستحى لم يذكر المحقق كما ذكر في سائر المتن لا لغيره ذكرت في ادبيل البيوع



بطلان الملك والحكم به اي بهذا النوع من الاستحقاق حكم على ذي اليد حتى يتخذ  
 الذي يريته وعليه من تلقى ذو اليد الملك منه بلا واسطة او واسطة فلا يسحق  
 الملك لهم كقولهم يحكموا عليهم فزيعا على قوله ولكم به حكم على ذي اليد بل وعوي  
 الانتاج بان يقول بايع من الباعة حين يبيع عليه بالثمن اما لا اعطى الثمن لانت  
 المسحق كاذب لان البيع تنجز في ملك او ملكنا يبيع بها واسطة او بها فيبيع عوا  
 ويظهر الحكم ان اثبت او ينفى الملك من المسحق بان يقول اما لا اعطى الثمن لانه اشترى  
 من المسحق فيبيع ايضا وانما يعاد اليه الرجوع هذا ايضا قريب على قوله ولكم به  
 في بيعه اذ كان الحكم للمسحق حكما على الباعة فادار احد من المشتريين ان يرجع  
 على بايعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البينة ولكن لا يرجع احد من المشتريين على  
 بايعه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على بايعه قبل  
 ان يرجع على المشتري لاحيد ولا يرجع بصيغة الجوهل اي لا يحصل رجوع  
 المحكوم عليه في الكفيل اي الضامن بالمدرك قبل القضاء في الكفيل عنه لانه الاصل  
 ومنه يسرى الحكم الى الكفيل وانما يرجع قبل الرجوع عليه لئلا يفتقر غناية ملك  
 شخص واحد لان بدل المسحق مملوك ثم الرجوع اي رجوع المشتري بالثمن على البائع  
 لما يكون اذا ثبت الاستحقاق بالبينة لما عرفت انما عود متعددة اما اذا ثبت  
 باقرار المشتري او بكتوله عن اليقين او باقرار وكيل المشتري او بكتوله فلا  
 يوجب الرجوع بالثمن لان قوله لا يكون حجة في حق غيره وفردوات اليه يكون  
 جاهد التجاري اشترى دارا واستحقها رجل باقرار المشتري او بكتوله عن اليقين لا يرجع  
 على بايعه بالثمن وان اقام للمشتري البينة ان الدار ملك المسحق يرجع على بايعه بالثمن  
 لا يرجع بينه اما لو اقام البينة على اقرار البائع ان البيع ملك المسحق يقبل ويأخذ  
 البائع بالثمن ولو لم يرق بينة على اقرار البائع بذلك فكنه طلب وبينه بانه ماله الذي  
 كان له ذلك لانه يتحمل ان يتكلم عن اليقين فيم بكتوله كالمقدور يسرد منه الثمن بعد  
 ذلك كما في العادة وهذا مما يجب ان يحفظ والناس لما عود عنه وقد عرف عليه  
 قوله في بيعه ولت عند المشتري لا باستيلاده فاستحققت ببيته بتمها ولها  
 اي ياخذها المسحق ولها وان اقرها رجل لا اي لا يتبعها ولها بل ياخذها  
 المولى لا ولها والفرق ان البينة تثبت الملك من الاصل والاول كان متصلا بها يومئذ  
 ثبت لها الاستحقاق فيها والافرا حجة قاصرة ثبت الملك في الجزاء ضرورة صحة

هذا  
 هو

هذا  
 هو

والمعط

الفرق ما ثبت بالضرورة بقدر الضرر الذي اعرض ينجح دعوي للملك لانه يكون  
متصفا فيها لا دعوي للحرية اما الحرية الماصلة فلفظها حال العوق فان الولد  
يحب من دار الحرب صغيرا ولا يعلم بحرية ابيه وانه فيقر بالرق ثم يعلم بحرية ابيه  
وامه فيدعي الحرية والتناقض فيها بطريقه خطأ لا ينجح حجة الدعوي ولما اعد  
قانون اللولي تنبذ بالاعتناق والمذير بلا علم العبد فيجوز فيه ايضا المقتاد فيحصل  
التناقض فيه فعواذاه اقام للحكاتب بينة في اعتناق سيده قبل الكتابة فقبل  
لاستقلال سيده بالحرية والطلاق فان المرأة اذا احتلعت لم اقامت بينة على  
انه ظلمها اثبت قبل الخلع وانها تسرع وان تناقضت الخطأ في نظر لانه لا استقلال  
به والنسب كما ان اهل ليس هذا البينة ثم قال هذا البينة يسمع وكذا الذليل مستان  
فان لم اذني انه وارتد وبين جهة اذني يسمع وفيه عليه بتول حلقا لرجل لا خراش  
فان في عبد فاشتره ثم اذني الحرية فاشتريت مني العبد لم يعلم كان بايعه لان  
المرء بالعبودية ضمن سلامة نفسه او سلامة النفس عند تعذر استيفاء من البايع  
فيحصل المشتري معذرة او التزوير في المعاوضة سب الغشاد دعوا للضرر بقدر  
الامكان فاذا ظهر حرية واهلية القضاء وتعذر الاستيفاء من البايع حكم عليه  
بالظن ورجع الي العبد عليه اي البايع اذا وجد لانه قضي دينه على البايع وهو  
مضطر فيه فلا يكون متبرعا كغير الرهن اذا قضي الدين لتخلص الرهن حيث يرجع  
على المديون ولو لم يقل اشترى لوقال ولم يقل اني عبد ليس على العبد شيء وان  
علم اي مكان بايعه فلا اي لا يضمن بخلاف الرهن فانه اذا اؤتمل ارتفع في العبد  
لا يحصل ضاوما لانه مختص بمقتد المعاوضة والرهن ليس كذلك كرجل حبس بلا  
عوض فيقاله وغاية ذكر المسئلة بطريق التوقيع على ذلك الاصل دفع الشك في  
اول الامر ذكر في الكتب المشهورة ان الدعي شرط في حرية العبد عند الدعي والتناهي  
مسند الدعي لا عبرة لتاريخ العينة بل العبرة لتاريخ الملك فلو قال المسحق  
غابت منذ سنة يعني اسحق رجل دابة من يد اخر وقال المسحق عند الدعوي  
غابت عن هذه الدابة منذ سنة فقل ان يتبين التناهي بالدابة اجبر المسحق عليه  
البايع عن العينة فقال البايع لي بينة لها كانت ملكا لي منذ سنتين لا يتدفع  
المقصود بل يتبين التناهي بالدابة للمسحق لان المسحق ما ذكر تاريخ الملك بل ذكر تاريخ  
عينة الدابة فثبت دعواه الملك به تاريخه والبايع ذكر تاريخ الكد وعواذ دعوي  
المشتري لان المشتري يلقى الملك منه فصاد كان المشتري اذ في مكان بايعه بتاريخه

شركة فاقلة

المرء

انما ان القاري لا يغير حاله الا بفرد كاسياليه فيسقط اعتبار ذكره وبقيت الدعوى  
 في الحكم المطلق فيبقى بالرداء العلم بالاحتقان لا يمنع صحة الرجوع يعني اذا اشترى  
 شيئا من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل لغيره فبعد ما استحق ذلك الغير واحد للمشتري  
 من يد المشتري يرجع للمشتري على البايع ولا يمنع علمه بالاحتقان صحة رجوعه  
 حالة الاسترداد مشرط يعلم فبالبائع لياها كان الولد فبقا ويرجع بالثمن يعني  
 اشترى جارية مفعولة وهو يعلم ان البايع غاصب فاستولدها كان الولد فيقال  
 لا تقدم الدعوى لعدم تحققة الخلف ولكن يرجع بالثمن على البايع ولو اقام البائع  
 بينة ان المشتري اقر بعد الشراء على كونه المبيع للمشتري لا يملك الرجوع بالثمن  
 في العمادة لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة اهل كتاب بل بالشهادة على مسنون  
 يعني اذا استحق دابة من يد المشتري بخاري وقبض المشتري عليه البجل ووجد  
 بايعة بمرفق وادرك الرجوع عليه بالثمن والتمس بسجل قايه بخاري واقام البينة ان هذا  
 كتاب قايه بخاري لا يجوز لقايه سرقته ان يعلم به وفيه للمشتري عليه بالرجوع  
 بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قايه بخاري قبضه بخاري على المشتري عليه بالرداء  
 الى اشتراعه من هذا البايع واقرجهما من يد المشتري عليه هذا لان المظالم لم يخط  
 فلا يجوز الاتحاد على نفس البجل بل بشرط ان يشهدوا باحتصاصه للثمن وعلى مقدر  
 يد المشتري عليه كذا في العمادة كذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة المراد بما سواهما  
 المحاصر والمجالات والصكوك فان كل منها يجب الشهادة على مضمون الكتاب لان النص  
 بغيرها لا يكون حجة على المضمون وهو لا يكون الا به كذا ونقل كذا في الشهادة فان  
 المتقود بها حصول العلم للقايه وهذا لا يجوز كذا في شعور الطريق كذا فان كان  
 المضمون كافيا قبض على البيع من استحق بعض بطل البيع في قدر اى في قدره كذا  
 البعض فان اورش اى استحقاق البعض العيب في البايه لو كان المشتق  
 شئين كسبة واحد كاسيف بالقد والقوس بالورج حيث المشتري في يد البايه  
 وهو طاهر والا اى وان لم يورث عيبا في البايه ولم يكن شئين كسبة واحد لم  
 اى لم يورث البايه المشتري بحصة من الثمن فوجه ان البيع اذا بطل في قدر البعض  
 المشتري بطل ان كان استحقاق ما استحق يورث العيب في البايه كذا في الكاس  
 المعقود عليه شيئا واحدا بما في تصفيه عند كذا دار والارض والكرم والعبد  
 ونحوها فالمشتري بالخيار ان شاء رجع بحصة من الثمن وان شاء رد وكذا في الكاس  
 المعقود عليه شئين وفي الحكم كسبة واحد فاستحق احد في أحد الخيار في البايه وان

١٠٠

ج

كذا في كذا  
 كذا في كذا  
 كذا في كذا

كان استحقاق ما استحق لا يورث شيئا في الباقية كما لو كان المقود عليه قدين أو  
 عبدين فاستحق أحدهما أو صديق حنطة أو جملة وذا في فاستحق بعضهم الآخر  
 في تبعيضه فخرم الباقية المشتري بحسب من الحق وليس له الخيار كما في شرح الطحاوي  
 أو بعضه عطى على كل المبيع فاستحق المبتوع أو عيده أي غير المبتوع بطل البيع  
 فيه أي فيما إذا قضى البعض أيضا أي كما بطل في القدر المستحق في صورة بعض الحمل  
 وحسب المشتري في الباقية سواء أورت استحسان البعض العيب فيه أو لا تورت  
 الصفقة على المشتري بسبب الاحتقان قبل التمام أو في حق الجوهري دار  
 فصول على شيء كائنه درهم مثلا فاستحق بعضها أي بعض الدرهم لم يرجع صاحب  
 الدرهم شيء من البطل على الذي يجوز أن يكون درهمه فيما بقي ولن قل أو استحق  
 كلها أي كل الدرهم رد كل العوض لعدم بانه أخذ عوض من لم يملكه منه وأن  
 أدعاه أي الدار كلها فصول على شيء كائنه فاستحق بعضها أي بعض الدرهم  
 يرجع بحسبته لأن الصلح على ما يمايه ونوع من كل الدار فاذا استحق منها شيء تبين أن  
 المدعي لا يملك ذلك القدر فيرد بحسبه من العوض صالح من الدراهم على درهم  
 وبقية أي الدراهم فاستحققت أي الدراهم بعد الترتيب وجب بالتدبير لأن  
 هذا الصلح به مفعول التعريف فاذا استحق اليد بطل الصلح فوجب الرجوع جاز الاتفاق  
 مشتر من فاصب بأجرة يبعه يبيع لو فصب رجل عبدا وباعه فاشترى المشتري  
 فأجاز للمالك بيع الغاصب جاز حنيفة عند البيع ولا يوسف رحمه الله وحديث  
 محمد بن أبي بكر بن أبي جعفر إذا عتق بدون المالك لقوله صلى الله عليه وسلم لا عتق فيما له ولك  
 ابن آدم والموقوف لا يبيد المالك في أخاد يثبت مستند وهو ثابت من وجه دون  
 وجه والمصلي له المالك الكامل في الحديث ولعلها أن المالك ثبت سوقا بشروطه وعلق  
 موضع لا فائدة للمالك فيوقف الاعانة حريته عليه وينفذ بنفاذه وصار كإمتنا  
 المشتري من الرهن والعتاق الوارث عبد لمن تركه مستغفرا بالدين حيث يبيع  
 وينفذ إذا عتق الدين بعده لا يبيعه أي لا يجوز بيع المشتري من الغاصب بعد ما  
 أجاز للمالك بيع الغاصب إذ بالأجازة يثبت لبايع وسو للمشتري لا يملك ملكه بات  
 فإذا أطرق على ملكه موقوف لغیره أبطله لاستحقاقه اجتماع الملك لبات والمالك  
 الموقوف في محل واحد باق عبدا غيره فبيع من وبيع من المشتري على أن البائع  
 أو الولي أنه لم يأمر بالمبيع وأن رد البيع لم يقبل لانتفاء صف في الدعوى إذ

٥

أقررها في القضاء بقرار شرعي بمحضه ونفاذه لأن الظاهر من حال المسلم المصدق  
بمباشرة العقد الصحيح المأخوذ البينة حثية على دعوى صحته فإذا بطلت لا تقبل  
البينة وأن أقرها بايع به عند القاضي بطل أن طلب المشتري لأن التناقضا يمنع صحة  
الأقرار لأنه غير متعم فيه فإن من أنكروا شيئاً ثم أقر ليحج أقواله بخلاف الذي كان  
متعم فيها فطلب المشتري أن يعيده عليه فيستحق الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب  
المشتري بايع أن يقره بما أمره واعترف بالغصب والكره المشتري لم ينعين أبا بايع  
طلب في التزم من بايع وأرجعه فادخلها المشتري في بناء لم ينعين أبا بايع وقال الزبير  
سعيه للمسئلة إذا بايع وأرجعه بعينه فانه لم اعترفه أبا بايع بالغصب وأنكر المشتري  
لم ينعين أبا بايع الدلائل أن أقر أبا بايع لا يصدق على المشتري ولا بد من إقامة البينة على  
حق يأخذها فإذا لم يتم المسعى وهو صاحب المال البينة كان التلف مضاعفاً إلى تجزئه عن  
إقامة البينة لا إلى عقد البايع لأن الغاصب لا يجوز بيعه فيها هذا التقدير يعلم أن قوله  
وادخلها المشتري في بناء وقع اتفاقاً لا تأثر لا انفصال في البناء في ذلك وهذا  
ترك تلك العبارة **باب السلم** هو لغة بيع السلف فانه أخذ عاجل  
لتأجل شيء به هذا العقد كونه متجلاً في وقت فأن وقت البيع بعد وجود الشيء في ملك  
أبا بايع هو السلم عادة يكون على مسكن موجود في ملك فيكون العقد متجلاً وهو مشروط  
بالكتاب وهو قوله إذا أتممت بدين إلى أجل الآية فافهم أيضاً السلم والبيع يشترط  
تأجيل وتأجيل بعد المعلوم والسنة في قوله ع من السلم مسكن فليس في كل معلوم  
أجل معلوم والاجماع وإياه القياس لأنه بيع المودع كنه ترك لما ذكره من استدلاله  
بأنه عليه السلام بيع عن بيع ما ليس عند الناس ورخص في السلم لأن مجرد القرض  
للمنفعة في حوائج المسلمين هذا السلف هكذا لم يرد من أحد من الصحابة في كتب الحديث  
وكانت من كلام ولحد من الفقهاء وشيخنا ساجد الشيرازي أن يكون ذلك في دينه على  
أبا بايع بشرط عجزه شرعاً في بيعه وأبا بايع في الاصطلاح مسلم الله والمشتري ترك  
السلم والبيع مسلم فيه والشرط للمدان ويصح ما يبيع قدر أي مقدار أهم من الكيل  
والوزن والذراع وصفته أي جودة ورد أنه كالمكيل والموزون المشتري أحسن  
الدائره والدرهم فافهم الموزونات كلها ليست بمنفعة بل ثلثان فلا يجوز فيها  
السلم والحمد لله المتعاقب في الموزن البعير والفرس والبهي والجم الغنم  
سبعين والذئب كالتوب مبيناً قدر أي طوله وعرضه وصفته أي خلقه ووقته

هذه ان يبيع به في الوقت في السكك المبيع في القدي بالمعنى يقال السكك يبيع وتعلم  
 ولا يقال بالمعنى الآتي لغة ردية والطريق حين يوجد من سبعة بوقت دون وقت  
 حتى لو كان في بلد لا يقطع يكون مطلقا وناقصا اي يوما معلوما في بلد المعنى  
 والطريق في جميع في القشت والقهر والمقربين او اثنين كل واحد منهما ما يرضى  
 انما في الجبل لا يعلم ان في قدر وصفه عطف على قوله فيما يعلم قدر وصفه كالحيوان  
 وخرافه والتم والمجود عدة اقد الجلود والمطبخ حر ما وبعها فارسية بند هير  
 والارطبة جزر اجمع جزرة وبعها فارسية دست نزع والمجود الحذر ما فيك  
 الذي ينظم فان في كل منها توافقا حاشا يمنع العلم في ان بين الطول والعرض والعمق  
 في الجلود وتعد ما يشد به الخزنة جاز والمنقطع اي ولا يوافي التعلق ولم يوجد من  
 حين العقد الي حين التحل اي الاجل بان استغرق العدم جميع الوقت من العقد  
 الي الاجل ولا يكمل او ذراعي معين لم يعلم قدره لان السلم يباخر فيه فربما يضيغ  
 يؤول الي المنازعة ولا يبرهنة او لم تحل في حصة اذ قد يفتقر آفة فلا يندرج  
 السلم وشرط صحة بيان بنفس كبره شعوره الحق كسفة ونخبة والصحة  
 كبره ويدي والعقد يحول كليا لا يشترط ولا ينسب والاجل واقل شعيرة الاصح  
 وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقدر راس المال في الكبير والوزير للعدول  
 يعني يفرط بيان قدر راس المال وان كان مشار اليه مما يتعلق العقد مع مقدار كالمكيل  
 والموزن والمؤدة المتعارف كالمؤدة البين والمطل لا يشترط معرفة العقد بعد التغير  
 بالاشارة في كل لبعده استأنتك هذه الدراهم في كبره ولم يوزن الدراهم  
 او كل استأنتك هذا البر في كبره استأنتك الزمعة ولم يدر قدر البر لا يبيع عند  
 وعند جميع وبعها اي ان راس المال اذا كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة  
 وكان ايقاعه كالمؤدة والآي وان لم يكن كالمؤدة في وقت حيث شاء وطرا  
 لان الاماكن كلها سوله ولا وجوب في المال كذا في الحق اي الحق للمحل بالبيع عبدا  
 حاضرا يب موصوف في الزمة الي محل حيث يشترط بيان مكان الايقاع القهر  
 بان اقتصد ان واخر احداهما صاحب شيئا لم حله من مؤنة لزيادة حرس او بناء  
 في نصيب بشرط بيان مكان الايقاع والاشارة بان استأنتك ان اوداة كالمؤدة  
 وبنية الزمة بشرط بيان مكان الايقاع وشرط بقاء اي بقاء صحة السلم قبض  
 راسه ماله قبل الاخرى فانه يتمدد في كل ما يظن بالاضمان لا يخفى قبض فان



اسم مائة نقداً وماية على المسلم اليه في كرتين يبطل في حصته الدين لا تنفذ القبط في  
الجلس وجاز في حصته النقداً لا اجتماع شرائطه ولا يشيع الضمانان طارداً في بيع المسلم  
فيها ابتداءً حتى لو نفذ رأس المال في المجلس صح لا تصرف في رأس المال والمسلم فيه  
قبل القبض اما الاقله فلان فيه تعويت القبط الواجب بالعقد واما الثاني وثان  
المسلم فيه بيع والمصرف فيه قبل قبضه لا يحمى كما امر بشركة متعلق بقوله لا تصرف  
بان يقول رب السلم اعطني نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه كذا او قوله  
بان يقول اعطني مثل ما اعطيت المسلم اليه ليكون المسلم فيه كذا وكذا او انما حصل له بالوكو  
لانهما أكثر فمقتضى من المراجعة والوضوح خرج عما قوله لا تصرف اه بقوله فان تعادلا السلم  
لم يشتر اي رب السلم من المسلم اليه يشتر اي رأس المال صح يقبضه كذا فيلزم ان تصرف  
في رأس المال قبل قبضه اشترى كذا وامر رب السلم بقبضه قضاء لم يبيع يبيع اسم  
كرا فحل لأجل اشترى المسلم اليه من رجل كرا وامر رب السلم بقبضه قضاء لم  
يكن قضاء وان امره ان يقبضه لم يقبضه لنفسه فاكتماله لم اكتماله لنفسه جار  
لاحتجاج الصنفين بشرط الكيل ولا بد من الكيل مرتين لم يبيع البتة من بيع العظم  
حيث يجري فيه صاعان وان امر بخرجه صح يبيع ان لم يكن سلماً وكان قرضاً فامر بخرجه  
بنفسه الكرا جاز لان الوصي اعارة ولهذا يستعمل بلفظ الاعارة فكان الردود عين  
الماخوذة مطلقاً حكماً فلا يفتقر الصنفان كذا الذي هو ايضا في الصورة الاولى لو اشترى  
المسلم اليه كرا وامر رب السلم بقبضه لاي لأجل المسلم اليه ثم لنفسه ففعل اي اكتماله  
للمسلم اليه ثم اكتماله لنفسه والماخوذة لاحتجاج الكيلين ولو امره رب السلم اي امر رب  
السلم المسلم اليه ان كيل المسلم فيه في ظرف رب السلم فكان في ظرفه بقبضه او امر  
المشتري البائع فكيف في ظرفه اي ظرف البائع لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يبيع لعدم  
مصادفة ملك الامر لان حقه في الدين لا العين فضاء السلم اليه مستقبلاً بظرف  
رب السلم وواضعاً ملكه نفسه فيها بخلاف كيد في ظرف المشتري بامره يبيع ولو اشترى  
مشتراً حنطة معينة فامر المشتري البائع ان كيله في ظرف المشتري بعينه صار قابضاً لانه ملك  
لحنطة بالثمن فامر بصادف ملك كيل العين ثم كيل الدين في ظرف المشتري وتبين وهكذا  
صوت رجل السلم في كرا حنطة فحل لأجل اشترى رب السلم من المسلم اليه كرا حنطة بعينها  
او دفع رب السلم طراً الى السلم اليه ليحصل الكرا للمسلم فيه والكرا المشتري في ذلك ظرف  
باق بدليل العين المشتري في ظرف صار قابضاً للصين لصحة الامر فيه والدين للمسلم

فيه لصا دقة ملكه من استقرض حنطة وامر المعرض لان يرد معها في ارضه وان يرد  
بالدين لم يصرفا ايضا بل يثنى معها اما الدين فلعدم صحة الامر فيه واما الصين  
فلا تخرطه عنك قبل التسليم فصار مستقلا بعد ارجوعه فينفذ البيع وهذا  
الخطا عند من يظن الجواز ان يكون مراده البداية بالصين وعندنا بالخيار ان  
شاء نفع البيع وان شاء شاركه في المخطوط لان المخطوط ليس باستهلاك  
معهدها اسم امته في ذكره فثبت اي قبضها المسلم اليه فتقايلا فانت على اكب  
التقابل او ماتت فتقايلا يبيع اي التقابل وعليه ان يبيع المسلم اليه قيمته يوم قبض  
يكون اي في الموت بعد التقابل وقوله يبيع اذا اشتروا بغير اسم وجعل  
راس المال امه وسلمه الي المسلم اليه ثم تقايلا عقد السلم ثم ماتت الامه في السلم  
بقي التقابل ولو ماتت فتقايلا يبيع التقابل فان الجارية راس للمال وهو في حكم  
النق في العقد والمبيع هو السلم فيه وصحة الاقالة تعتمد في السلم لا في البيع كما مر  
فيما كان الامه لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاولى والصحة في الثانية فاذا انقضى  
العقد في السلم في البيع في الجارية تباعا فوجب عليه ردها وقد عجز عنه فوجب  
رد قيمتها كذا في المفاضلة وهو بيع العين بالعين كما مر في وجوبه يبيع في الاقالة  
ويجب بعد ذلك احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع من وجه وثمن من وجه  
في ابدية بيع المبيعة وفي المكان التينة تحق في الشراء بالثمن فيها يبيع اذا اشترى  
امه بالثمن فتقايلا فانت في يد المشتري في طلب الاقالة ولو تقايلا بعد موافقة  
اقالا فاقالة باطله لان الامه في الاصل في البيع فلا يبقى بعد ذلك فاقالا فاقالا  
يبداه ولا يبي انتفاء لعدم كونهما القول لمدر في الرداء والاجل اي اذا اختلف  
عاقدا السلم في شرط الرداء والاجل فالقول لمدر فيهما اما الرداء فبان يقول  
المسلم اليه شرطنا الرداء وقال رب السلم لم ندر شيئا ليكون العقد فاسدا  
فالقول السلم اليه لان رب السلم منعته في انتفاء الصحة لان السلم فيه  
لا يرد على راس المال عادة ولو ادعى رب السلم شرط الرداء وقال السلم اليه  
لم ندر شيئا فالقول لرب السلم لان يدعي الصحة وبالجملة القول في الصفحتين  
لمدر في الصحة عنه وذكر عندنا واما الاجل فاقالا ادعاه فالقول لمدر في الامه  
يدعي الصحة وذكر عندنا الاستصناع وهو ان يقول لصانع كذا ثوبا  
من اقماس خفاس هذا الجنس بهذه الصفة بكذا بالجل كان يقول في ثوب مثلا

سلم سوله تعاملوا بخلاف وطئت و لمقه اولاً كالشباب ونحوها اما كذا الاستماع  
باجل سلم اذا لم يتعاملوا قبل الوفاة واما اذا تعاملوا فعند ارجح يعبر سلم  
وعند جملة لان الاستماع حقيقة للاستماع فيهما معناه ويجوز الاجل  
فيما يتجول بخلاف ما تعامل فيه لانه استماع فاسد يتجول على السلم النقص  
وله انه دين يتجول السلم وجوز السلم باجماع لا شبهة فيه وفي مسائلهم الاستماع  
نوع شبهة مكان للرجل على السلم اولاً الاستماع بدونه اي بدون الاجل مع  
استماعه بالاجماع والثابت بالتعامل من زمن النبي ثم الى يومنا هذا في الفقه  
لا يجوز لانه بيع المعلوم والعيب انه بيع بيعاً لا بعدة كما نقل من الحكم الشافعي  
في قوله بيعاً بقبوله فالصالح يجبر على عقد ولو كان عدل لم يجبر وقوله والامور  
لا يرجع عنه ولو كان عدل لم يرجعه الجبيع هو العين لا عقد كما ذهب اليه ابو  
سعيد البرقي قوله لا استماع استماع من المصنع وهو العرف فخرج على كونه  
العين بقوله فلو جاز بما ضعه قبل العقد او عثر عطف على من بعده وجاز العمل  
ببيع ولو كان الجبيع عذماً لم يرد ولا يرد عين اي الجبيع لم يرد الا بموافقة رضاه فصح  
بيعه قبل روية الامر ولو تعين له لما بيع بيعة ولم يرد الا بالموافقة بعد روية  
لانه اشترى ما لم يره ولم يبيع اي السلم في غير المتعامل كالنوبة الا باجل يبيع في  
امره كما ان يبيع له ثياباً بفرض من عنده بدوام معلومة لم يجز ان لم يجز فيه  
التعامل فيبيع على اصله من الا اذا اشترط فيه الاجل وبين شرائط السلم في جود  
بطريق السلم **مسألة شريفة** جميع شئيت ببيع المفقود في بيع كل ذي نائب  
او تخليط كالتبيل والفهد والسباع والطير والجوارح علمت اولاً لانه مال مستقوم  
اذ الاصطاد الا للفرز لانه جنس العين والذوق فيه اي البيع كالمسلم لقوله عزم  
فأعلمهم انهم ما المسلمين وعلمهم ما في المسلمين ولا لهم مطلقون يحياجون كالمسلمين  
الا في بيع الفرز والفرز فان عقد في بيع كعقد المسلم على العيص والشاء وميتة لم تحت  
حقن النعماء فانها كالحزير والمأكول لم تحت حقت انها لا يلفا لو ماتت كذلك  
بطل بيعها انفاً لا نفائس بل علمت احد وقد مر في البيع الفاسد دفع على قوله  
والذي فيه كالمسلم بقوله فاذا اشترى اي الذي عبد اسلم او صحفاً ببيع له جود  
تحت لطلب الحديث ويجبر على بيعه لانه البقاء في بيعه اذ لانه وبيع نزع الشراء  
قبض لا محاشا ببيع اذا اشترى جارية وزوجها قبل بيعها في فان وبيعها زوجها

مسألة شريفة  
في بيع المفقود  
في بيع كل ذي نائب



كما هو بالمتصور مما صدقنا مثال هذا من هذا الفاضل يتبادر إلى الخلق أنه كثيرا ما  
 يفعل عن وقاية هذا الفن أربع طير وبأن أولئك من طير في أرض  
 قبة الحج كان كل من الترقى والبعض وولد الطبيعة للأخذ بالرب الأرض لأنه  
 ساجسقت به إليه كصيد شئت بشك منعت الجفاف ودمهم أو سكن  
 شرفهم مما شرب لم يعد له أي سابقا ولم يكف إليه لاحقا حتى إذا أعد الغوب  
 لتلك فهو صاحب النوب وكذا لم يعد له لما وقع فيه كغصن هذا الفعل  
 له بخلاف ما إذا غسل الغار في أرضه لأنه عد من أنزاله بملكه تبعاً لأرضه كما تنحى  
 الثابت فيها والفرق المجمع بينهما هو أن الماء ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح  
 تعليقه بالشرط ههنا أصلاً أحد ما أن كل مكان سبالة ما لم يعل بالفسد بالزود  
 الفاسد لأن الشرط الفاسد من باب الزيادة وهو في العاديات المائية لا يغيرها  
 من العاديات والبرعات لأن الزيادة هو الفضل المتأخر عن العوض وحقيقة الزيادة  
 الفاسد كأمري زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائم فيكون فيها فضل طالع عن  
 العوض وهو الزيادة لا يتصور كغيره للعاديات القيد المائية كالتأخر والطبع  
 مما ساله طالع ونحوها وناية البرعات كالحبة بل يفسد الشرط ويصح العقد وتأثيرها  
 أن التعليق بالشرط للمحض لا يجوز في التملكيات لأنه من باب التغير وهو من باب  
 الاستقلال المحض الذي يختلف به يجوز تعليقه مطلقاً وكذا الطلاق والعقود وما  
 هو من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط للملابم وكذا التوقيعات  
 قال عم من قبل قتيلاً فله سلبه وهو أربعة عشر البيع وقدم بيان في البيع  
 الفاسد وأجابه فإن الجارة البيع كالبيع حتى لو كان له راد فنان في الثمن  
 بعد اجزيت البيع بطلت الجارة والقسمة والجاراة فأن في الأولى حصة للمادة  
 وفي الثانية معنى عليك المنفعة والجاراة والرجعة فأنها استقامة للملك فيكون  
 الجارة ابتداء فلا يجوز تعليقه بالشرط والصلح من مال مال فيكون معاً وصلة  
 مال مال فيكون بيعاً والبراءة من الدين فأنه يترك من وجه حتى يرتد بالرد وإن كان  
 فيه معنى إلا ساقط فيكون معزاً بالتملكات إلا إذا علق بكائن إلى بشرط وأصح حتى  
 لو قال لمدينه مال ممن بده فقال بشكك توداده لم فقال لمدينه ما كرهه بزار  
 ستم أن توداده استجبت البتة لأن هذا تعليق البراءة بشرط كائن كذا  
 في الماستر وشيء وعزل الوكيل والاعتكاف فأنها ليس بما يختلف به فلا يجوز تعليقها

تصلبهما بالشرط والمزاينة والمعاملة فانما اجارة لان من يخرجها لم يخرجها الا بغير  
اعتبار الاجارة فيكون معاوضة مال عال جف فان بالشرط والاقرب انه انما  
متردد بين الصدق والكذب فان كان كذبا لا يكون حلقا بفوات الشرط وبالعكس  
والنا التعليل في الاجابات لستين انه ليس بوقوع قبل وجود الشرط والوقت  
فان فيه تملك المنفعة والتحكم فانه تلبية صورة وحل حصة او اصدار اليها الا  
بما فيها لقطع الخصومة بينهما باعتبار انه حل لا يبيع عليه ولا اضاعته باعتبار  
انه تلبية ببيع فلا يبيع بالشك وما لا يبطل به اي بالشرط الفاسد ستة وعشرون  
القرض وطبة والصدقة والسكاج والطلاق والحلج والعقود والرهون والايجاء  
والوصية والزكوة والمضاربة والقضاء والساق والكفالة والحولاء والهوكالة  
والقالة والكتابة الا اذا كان الفساد في صلب العقد صلب الشيء ما يتوهم به ذلك  
الشيء وقيل البيع بالعوضين فكذلك في احد العوضين كبيع فسادا  
في صلب العقد قال الزيلعي الكفاية انما تفسد بالشرط الفساد اذا كان الشرط غير داخل  
في صلب العقد بان كاتبه على ان لا يخرج من البلد اي بان يعامل فلان فان كتابة  
اي هذا الشرط تخرج ويحل الشرط واما اذا كان الشرط اخل في صلب العقد بان كاتب  
المسلم يخرج او غير فافسدها تفسدا واما كاتبا كذا كذا ان الكفاية تشبه البيع من  
حيث ان العبد مال في حق المولى وتشبه الشك من حيث انه ليس بمال في حق  
نفسه فمبني بالمتبعض فليتبعضا بالبيع تفسد اذا كان الفساد في صلب  
العقد ولتبعضا بالشك لا يبطل بالشرط انما اقول بهذا ليعلم ان ما ذكر في  
الاستدلال والعادية او لا وتعلق الكتابة بالشرط لا يجوز وانما يبطل بالشرط الفاسد  
مبني على كون الفساد في صلب العقد وما قالنا ثانيا الكفاية بشرط متعارف وغير  
متعارف فيحل الشرط مبني على كون الشرط ايد ليس بعد فساد في صلب  
العقد ولهذا قيد الشرط في الاول بالفاسد دون الثاني فلا وجه لما قال  
بعض المتصنفين هذا الصلح لا يتم على الاطلاق لانه لو كانت عند بشرط ان لا يخرج  
من المدينة صح الكتابة ويحل الشرط فيجوز هذه الصورة لم يبطل الكتابة بفساد الشرط  
واذن العبد في الجارة بان ياذن المولى للعبد بشرط ان يوقت بشهادة اربعة  
او خمسة او دية المولى بان يقول المولى ان كان بهذا الالة حل فهو ممت  
والصلح عن دم العبد وكذا الارل عنه ولم يذكره كفاية بالصحة اذ ليس بينهما

كثر فرفقان الولي اذ لو كان للقاتل عند البراءة ذنبا لم يكن ان لا يقيم في هذه المدة مثلا  
 وصالح معه عليه جميع الباء والعلم ولا يميز الشرط وعن البراءة التي فيها العفاص  
 فان العلم اذ كان عن القتل للخطا او البراءة التي فيها الارش كان من القسم الاول  
 والعلم عن جناية الغصب اي المصوب فجنابة الودعة او العارية اذ اضممت  
 الي موجبات العلم في الصور المذكورة بجل وشرط فيها كفاية او حواله فان  
 العلم صحيح والشرط باطل وعقد الذمة فان الامام اذا فتح بلدة وقرر عليها  
 اسلحهم وشرط امسح الامام في عقد الذمة ان لا يعطوا الجزية بطلوا الامانة كما  
 هو للشرع فالعقد صحيح والشرط باطل والرد بالعيب وكذا الودعة بخلافه كما  
 يقول ابطلت جلوي عداؤه للتيار اكثر من ذلك بطل الشرط وله ارجح بالعيب وبيان  
 الشرط وعزل القاضي بان يقول الامام للقاضي اء او حمل كذا في النيك فانت  
 معزول قبل بيع الشرط ويكون معزولا وقبل لا يبيع الشرط ولا يكون معزولا به  
 بغيره كذا في العماوية والاسرة فحينئذ والمالم يطل هذه الصفات بالشرط الفاسد  
 لانها اما معاوضات غير مالية او تبرعات او من الاسقاطات وما يبيع اضافته  
 التي ليست قبل اربعة عشر الاجارة وقسها اما الاجارة فلاها فتملك المذاع  
 ووجودها لا يتصور في الحال فيكون مضافة حزينه وهو معزول قبل علمائها  
 الاجارة فتعقد ساعة فساعة بحسب حدتها واما فسختها المعزول بها  
 فيجوز مضافا كما ان فتح البيع وهو الاقالة معتبر حتى لا يجوز تخليفه بالشرط  
 ولا اضافته في الزمان كما يبيع القول هكذا وقعت العبارة منهم فتح الاجارة  
 في الاجارة في الفصولين ويخرجها من المعجزات ووجه ما ذكرنا بعد ذلك فبطل  
 في الفصولين ما يجادل فيه حيث قيل ذكر في فتاوى الفتا في غير الدين لوقال لآخر  
 واري هذه راس كل شهر كذا اجاز في قولهم ووقال اذا جلاء راس الشهر فقد  
 فاسمك عنكم يبيع اجماعا كذا ذكر في فريد صاحب المحيط ولو قال فاسمك عنكم  
 هل يبيع السهم المضاف لا واية لا واختلف المشايخ فيه واختار طهري الدين  
 انه لا يبيع بين الملايين متناف ظاهرا فليتأمل المزارعة والمعاملة فانها اجاز  
 حتى من يجزها لا يجزها الا بطريقها وبراقي فيها من ابيها والمضاربة والوكالة  
 فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات فان نص في المضاربة والوكالة على  
 قبل العقود والتوكيل في مال المالك والموكل كان موثقا حقا للمالك فهو باطل

والفكر اسقطه فيكون اسقاطا فيقبل التعليق والكفالة فانها من باب اللزوم  
 فيكون ايضا فيها الى الزمان وتعلقها بالشرط الملائم كما نرى في موضع تعليق  
 الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقا لما ذكره ولا يبعد اي جعل الشخص  
 وصيا والوصية بالمال فانها لا يفسد ان الابعد الموت فيجوز تعليقها  
 وادائها فيها والقضاء والامارة قولية وتوفيظ محض فجاء اضافتها والطلاق  
 والعتاق فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر الوقت  
 فان تعليقها ما بعد الموت جائز وما لا يبعد اضافتها الى المستقبل عشرة  
 اشهر ولجأته وتحتو العتية والشركة والحب والنجاة والرجعة  
 والصحة والى والبراءة عن الدين فان هذه الاشياء تليكات فلا يجوز اضافتها  
 الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما في من معنى القمار **باب**  
**المهر** مهره الاكثرون بالكتاب وهو لا يناسب كون المهر من  
 اشياء ابيع كالربوا والسلم فلا حسن ما احتمر مهرها هو لغة بمعنى الفضل  
 فنتجبه هذا العقد اذ لا يستخرج به مهر ولا يطلب منه الا الزيادة في المهر  
 المنقلب فنتجبه لا احتياجه في بدليه الى النقل من يد الى يد قبل الا فراق وشرعا  
 بيع المهر بالقرن اي ساقط للمثنية كالذهب والفضة سواء كان جنسا بجنس  
 او بغيره كبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل بيد بيد  
 او بالفضل لربوا قبل الملقين اي او المذهب بالفضة او بالفضة بالذهب فان عتاسا  
 اي المتعاسان بان يكونا ذهبيين او فضيين لزم التماثل في التقابيل كما مر في الربوا  
 من قوله وم الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل بيد بيد والفضل بربوا  
 قبل الا فراق بالابدان في لوزها عتسان في جهة واحدة او انما امرهم  
 في المجلس ثم تقابضا قبل الا فراق في وقد قال عمر بن الخطاب في عقد عتوان وثب  
 من سلع فيثب معه بخلاف خيار الخوة اذ التغير عليك فيطل ما يملك على الرد  
 ويقام دليل ولو وصية اختلفا اي المتعاسان جودة وصياغة او لا عبرة  
 لها لما مر في الربوا والا في وان لم يتعاسا فانها تقابض لما مر ان احد جزئي  
 العدة يترجم النساء فلو باع احدهما بالآخر اي احد يتخلف بجنس بمعنى الذهب  
 بالفضة او بالفضة بالذهب او بالفضل والتقابض اي المجلس في لم يذكر  
 لكساويا لما ليس محل الاختباء ولا يتعين اي لا يتعين العوضان



في الصرف كسائر العقود هي لذلك الم يكن هذا العاقد يبيع شيئا فاستقرها فأدبها قبل انقضاء  
او استحق كل من العاقدين فانه كل منهما صاحب بدل ما استحق من جنس او مسكنات  
فاشار اليه في العقد واعطيا مثلها ما كان ويستند الصرف بخيار الرضا اذ يمتنع به  
استحقاق القبض ما في الخيار لان استحقاقه مبني على الملك للحال عنده والاصل  
لانه يمنع القبض الواجب في الصرف ان استقطا الى خيل الزور والاجل في المجلس  
لان تقاع العقد قبل توريه ظهر بعض البطلان فياقرح ان نقض فيه فقط ان اعني  
الصرف في الادود ويصح في غيره لان تقاع القبض فيه فقط لا يتصرف فيه من  
الصرف قبل قبضه لانه واجب حقا للمدعي ولا يوجب تجوزا فانه قد شرع به  
اي بطلان الصرف فلا يفسد بطلان باع ونيار بعرض درهم ولم يقبض منه شيء اشترى بها  
فويأخذ اشترى امة مع طوق ذهب قيمته كل الف درهم بالدين النسيئة فسد في  
الكل اما في الصرف فملوك استحقاق القبض والبيع في الامة فلان العقد مقارن للعقد  
وقد تقرر في اكثر من موضع حيث ان جعل العقد في البعض شرط للعقد في الباقي  
ولذلك القام به في المسئلة السابقة اذا اشترى اية الامة والطوق بالدين احدهما  
نقد والاخر نسيئة فهو من الطوق اما في الاول فلان قبض حصه الطوق في الجملة  
واجب كونه بدل الصرف والتظاهر من الاثبات بالواجب واما في الثانية فلان  
الاجل باطل في الصرف جائز في بيع النسيئة والباشر في وجه الجواز هو الظاهر  
من العاقدين وان وصلي لم يبين انه من الطوق اوقال خذ هذا من ثمنها  
اما اذا لم يبين فظاهر لما باع حصه النسيئة ولا ينعى الا بان جعل البتة مخرج  
تقابلة النسيئة ولما اذا اكل خذ هذا من ثمنها فلان معناه خذ هذا مما  
بعض من مجموعها فلهذا ان الالف ليس من المجموع وثمن النسيئة بعض من  
المجموع فيجعل عليه ثمن الخيار كذا اذا باع سيفا حلية حشون ثمانية وقد تمسك  
فمن حصتها اية الحلية ان تخلص بلا ضرر وكان القبض حصه الحلية وان لم  
يبين ذلك لم يكن كذلك وكذا اذا اكل حصه هذا من ثمنها لما مر فان لم يتقاسم  
في اقر فباطل العقد في الحلية لانه صرف فيها والا اى وان لم تخلص بلا ضرر  
باطل العقد فيهما اية السيف والحلية اما الحلية فلان امر اما السيف فلانه لا  
يكون تسليمه جديرا بلا ضرر فلهذا لم يجر اقراده بالعقد كالمزج والسيف  
بايع انا حصته وقبض بعض ثمنه واخره فلهذا جازينا قبضه واشترى كذا الامة لان الصرف

كذا في جميع ما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد من الفاسد اذ لان بيعه لم يبطل بالفساد  
 انما يشترط وان استحق بعض قطعه فترى بيعت احد البنية بفسطه باختيار لان  
 التبعين لا يضر صحيح بيع درهمين ودينار درهم ودينار درهم وبيع كذا وكذا  
 بشرط بيعهما الى كذا وكذا بشرط وعند زعفران في البيع لا يبيع لانه قابل للجلد  
 بالجلد ومنه صمدية لا تقسم في النوع وفي حرج الجنس الى حذائه تغير فطره  
 قلنا المتبادر المطلقه بحال الصرح المذكور فيما عليه تغييره لا يضر وليس فيه تغير  
 اصل الصرح كما وصده او وجه شئت انك في كل المتبادر الكلي وهو حاصل  
 لهذا الوجه صحيح بيع واحد درهمين ابعثه درهم ودينار بان يكون عشرة دراهم  
 درهمين بدينار بالظن في المذكور صحيح بيع درهمين ودرهمين غلظه ودرهمين  
 طائ وياخذ لهما درهمين صحيح درهم غلظه ليعتق الفاسد في اللون في سقوط  
 اعتبار الجوده من لم في عشرة دراهم وبيع درهم في العشر عليه دينار اي ابعثه  
 عليه بالاجماع وبيع المقاصه بنحو العقد وان باعه في الدينار بعشر مطلقه اي في  
 مقبده يكونا عليه ودفعه في الدينار فقلنا العشر بالاعتراف صحيح ايضا اذ صار ككل  
 واحد من في الاخر عشرة درهم فقلنا العشر بالاعتراف فيكون التفاضل في جميع الدينار  
 بعشر للصفة وبيع الدينار بعشر في كل اذ لم يجل عليه يكون استبدا لا يبدل في  
 الغالب الفضة من الدرهم والغالب الذهب من الدينار فضة وذهب حكاه يعقوب  
 فيها من تحريم التفاضل ما يعبر به لبيان فلا يبيع بيع المالين بل اي بالمالين ولا يبيع  
 حصصه اي بعض الغالب الفضة والغالب ببيع من لانت وياذن تأكله بالبور  
 الاستواء بينهما الا ان ذلك في التقود لا تخلو امر قليل مشروطه فلهذا التقييد  
 بالرداء والجلد والردى سواء والغالب المشروط منها اي الدرهم والدينار ان كان اي  
 للمالين اكثر المشوش من حرج الجنس بالجنس وجده الى الزايد في حكم العوض اعتبارا  
 للغالب ببيع ببيع اي بيع الغالب العشر بالمالين من الدرهم والدينار وبيع بعد  
 ايضا بجنس شفا صلا حرجا الجنس في حذائه بجنس بشرط التفاضل في الجنس في  
 الصورتين واما شرطان التبعين في المالين شرط شرط في الفسخ لعدم الجز وان كان اي  
 اي المالين سله اي مثل الصالح العشر او قل منه ولا يدرك فلا اي لا يبيع للرجوع في  
 الاولين واما حذائه في الثالث ولذا راجح بين الغالب العشر لم يتعين بالتبعين  
 والا اي ادام ببيع يتعين به فانه مادام يروج كان متناظرا يتعين بالتبعين

ولا فهو سلمة فيتمون بالتعيين وان كان يقبل البعض دون البعض فهو كالشيء  
 لا يتعلق العقدي بعينه بل بجنسه زيانا ان كان البايغ يعلم حله لتحقيق الرضا عنه فيجوز  
 من الجهاد ان لم يعلم لعدم رضاه فالحاجة والاستفراض مما يرجح به يكون ونا  
 او عددا او غيرها اي ان كان يرجح بالوزن فالتبايع والاستفراض فيه يكون بالوزن  
 وان كان يرجح بالعدد فيا العدد وان كان يرجح بهما فكل واحد منهما لان المعبر  
 المتعارف فيما لا نفق فيه التبايع كفاستلصاله في الباندية والاستفراض في  
 وجود البيع وما والا استفاضها الا بالوزن بمسألة الدائم الزدية ولا ينقص العقد كقوله  
 قبل التسليم ويصعب منها لان الخالص موجود فيها حقيقة ولم يصرفها فيجب  
 اعتبارها بالوزن شرعا لا أن يشار إليها كاية الخاصة وكغالب الغش في الصف  
 هي اذا ما علمت منها ان يجرى الاجتهاد ولو باعها بالخالص لم يجرى يكون  
 الخالص اكثر مما في من الخالص بان احدهما لم يغلب على الاخر وجب اعتبارها في  
 شتابة اي بالعدل الغش او بغيره نافية فكذلك واحد منهما قبل التسليم بطل البيع عند  
 البيع لان الحق هكذا لا كالكسولان التنية بالاصطلاح وم يبق في بيعها بالثمن وبطل  
 اذا اعلل بصد المسح ان قام ولم يهلك والا لئلا ان كان متبلا الوقت ان كان فيها  
 حج اي البيع معلوس نافية بها تعيين لانه ثمن بالاصطلاح وبكاسدة اي بالتعيين  
 لانه سلمة فلا بد من تعيين استغرض فلو ساقفكسدت رد مثلها عند البيع لانه اعادة  
 ومعهما رد العين مبيحة وذا بالمثل والتميز فصل فيه اذ صحة استفاضه لم يكون  
 باعتبار قيمته بل لانه مثله وبالكساد لم يخرج من كونه متبلا اذ الحج استفاضه بعد  
 الكساد ترى بصف درهم فلوس او دنانير فلوس او قيراط فلوس حج وقال نفا ليح  
 لانه اشترى بالفلوس فالحق انقدر بالعدد لا بالوزن والدائم فلا بد من بيان عددها  
 قلنا ما يباع بصف درهم من الفلوس او الدنانير معلوم عند الناس فافق من البيان  
 وعليه اي في الشترى ان يدفع اليه البايغ قدر ما يباع بها اي نصف درهم او دنانير  
 او قيراط منها ان الفلوس قال مشتري اعطاه درهمان الصيرة اعطى بصف درهم  
 و يصفه نصفها اي ما صير من النصف يا وزن نصف درهم الا حجة في البيع في  
 اصل الفروغ كحالات اعطى نصف درهم فلوس وشرقا الا حجة او لا يكون البيع الا حجة  
 مثله وما يقي بالفلوس ولو كذا اعطى بان قال اعطى بنصفه فلوسا او اعطى بنصفه  
 نصفها الا حجة حج اي البيع في الفلوس فقط ولم يجرى نصف درهم الا حجة لانه لم يرد

صار عقدين في التام ببول أو فساد احدا لتعيين لا يجب فساد الآخر **باب**  
**كس** **بيع** **بيع** الوفاء قبل رهن قال الشيخ الامام بحم الدين البيهقي في كتابه  
 البيع الذي تعارف اهل زماننا الاحتيا لا للربوا وسموه بيع الوفاء هو بيع على قينة  
 رهن وهذا البيع في يد المشتري كالرهن في يد المدين لا يملك ولا يطلق له في الاستعمال  
 الا بان ما يملك وهو ضمان لما اكل من ثمره واستعمله من ثمره والدين يخطه بغير  
 اذ كان له ووافى بالدين والامان عليه في الزيادة اذا اهلك من غير صمد وفسخ  
 استرداده اذا فسخه وبه لا فرق عندنا وبين الرهن في حكم الاحكام لان المتعاقدين  
 سلموه سميتا مبيعا ولكن غرضهما الرهن واكتسبوا في الدين لان البيع يقول محل احده  
 بعد هذا العقد وهنت سكة فلا توافي المشتري يقول ارتفعت ملكه على والبرقة في  
 المتعاقدين المقاصد والعلم لا بالفاظ والمباي فان احبنا قالوا الكفالة بشرط بقاء  
 الاميل حواله والموال بشرط ان لا يبرأ كواله ووجه القوة نفسها كحضور الشهود مع  
 شمية المهر تكاثر واستنفاذ القاسد او اضرب فيما لا يجل سلم ونظاير كثيرة فكان  
 الامام الشهيد ابو جعفر في هذا قبل بيع ذكر في مجموع الموازل اتفق مشايخنا  
 في هذا الزمان بما صحته بوجاهة ما كان عليه بعض السلف لا باللفظ المطلق البيع  
 من غير ذكر شرط فيه والعبارة الملقطة دون المقصود فان من شرط بيع امرأة ومربته  
 ان يملكها بعد ما جامعها في العقد ويملك قايده في حال البيع ان في العقد  
 الذي حرره بينهما ان كان مطلق البيع فليكن رهنه لان كلاهما عقد مستقل عن الآخر  
 احكام مستقلة بكونه بيعا وان شرط في العقد البيع في حاله في العقد فساد  
 لان البيع يفسد به كما ان يفسد ايضا ان لم يشترط في البيع ولكن يعلق بلفظ البيع  
 شرط الوفاء لان هذا الشرط مفسد له او يعلق بالبيع فلا يبرر وعنده اي يطلق في ذمهما  
 هو بيع غير لازم فانه ايضا يفسد مع عدم برعهما وان ذكر اي الصاقلان البيع بشرط  
 ثم ذكره اي الشرط بوجوه الميعاد وجزاء البيع كالحق عن المفسد ويلم الوفاء لان  
 المواعيد فذلكون لازمة فيجعل هذا الميعاد لازما لاجل الحاجة التامة في بيع الوفاء  
 في العقار استحقاقا للمعامل والتخلف في الموقوف قبل بيعه لعدم الحاجة وقيل لا  
 في خصوص التعامل بخصوصا بالعقار **كتاب** **التمتع** في فسخ البيع  
 باننا اشرع فيما يرتب عليه وهذا الحسن من ابراهيم الى ان اقره كتب كادفع في ساير  
 الكتب في لغة من الشئ وهو المسميت بها لما فيها من المنة المنة الى ان يفسخ فيهما

عمدة

تملك العقار وفيه الشيعة وقبل العلم اصل من دار او ضيقة كذا في المغرب وما في حكمه  
قال في التلخيص المجلد يسمي بالمشقة وان لم يكن طريق المصلحة السفل بانه الحق باعتبار  
العلم حتى ان ارجحاً على مشتركة مثل يعلق بالملك ما قام عليه الشئ وثبت اي  
اي المشقة بعد البيع للخلط اي الشريك في نفسه المبيع ثم اي بعد ما سلمه ثبت  
الخلط في حقه اي حق المبيع كالشرب والطريق للحاصرين يعني خصوصاً بان يكون  
الغريب من غير ان يجري به السفن وان لا يكون الطريق نافذاً في اي بعد ما سلمها  
لجارها صق ولو ذمها الوعاء او ما ذمها او مكاباً لا يطلق ما روي من قوله عم الشريك  
لم يقاسم وقوله جار الدار الحق بالدار والارض ينظر له وان كان غائباً او كان غريباً  
ولم يذم الدار جار هو شريك في الطريق ويثبت الحكم في الشرب دلالة لان الشيعة انما  
ثبت بالشركة في الطريق اعتبار الخلط وقد وجد شدة الشرب بانه في سكة اخرب  
فان يدان ان كان في تلك السكة كان خلطاً في حق المبيع فلا يكون جاراً لمصلحة صورة  
منه شريك بين اثنين في دار لتعم في سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين نصيبه للشريك  
في المنزل الحق بالشيعة فحق سلكه بالشركة في الدار الحق بالشركة في السكة لانهم اقرب  
للمشركة منهم في حق الدار فان سلوا فاحصل السكة احق للمشركة في الطريق فان سلوا فاحصل  
الملاصق وهو الذي يخالط هذه المشركه باب داره في سكة اخرى ولو وصية  
اي ولو كان لجار الملاصق واضع الخبز في حائطه اي حائط المبيع وشريكه لم يبيع  
في حائطه عليه اي يخالط فان لجار هذا المقدار لا يكون خلطاً في حق المبيع ولا  
يخرج من كونه جاراً لمصلحة كذا في الهداية وكذا في غيرهما وهن العقارة احسن  
من جارية الوقاية فان المبيت ومنها تغايرهما الجار بمعدد الرؤس سئل يقول ويثبت  
لا قدر الملك معدل الشئ يثبت بما قدر الملك صورة دار بين ثلاثة لاحد هم نصفها  
او لآخر سدسها وثالث ثلثها فباع صاحب النصف موصيه وطلب الاخرى للشفعة  
فيجب بالشفعة المبيع منها عند الشا فيه اثنان تقدره كغيره وان باع صاحب السدس  
تغير بها الخاسر وان باع صاحب الثلث فيجب فيها اربعة او عندنا فيجب فيها نصفين في  
الحل تستقر وطعنا يثبت اي تستقر الشيعة بالاشهاد او لا بد من طلب الموازنة  
فان حق الشيع صنيف يسلط بالاولى فاذا اشهد اثنان على طلبها يستقر احد العقار  
حكم القايه ولم يبق حاجة الى التمين على ما سئل ويملك اي العقار وما في حكمه بالقبض  
او التخذ بالرضا بين الشيع والمشترى قال في الوقاية اكثره ملك بالاختار بالترافعي

او بقضاء القاضي وصرح شراحها بان قوله لو بقضاء القاضي عطفت على البعثة لا على الزاوية  
 لان القاضي اذا حكم ثبت الملك للجميع قبل اخذه ولما كان عبارة المتين موجهة  
 لعطف بقضاء القاضي على الزاوية بل ظاهرة في غير البعثة الى ما هي احسن منها ثم اذا  
 ثبت الملك للشيخ قبل اخذه بعد حكم القاضي كان هذه البعثة احسن من غير البعثة  
 اصحابها قالون عطفوا بالخذلوا سبلها المشرى او حكم به حكمك لان قوله احكم عطفت  
 على اسم خيلهم ان يكون الاخذ مجزأ في كل من سبلهم المشرى وحكم القاضي ليس كذلك  
 الثاني وطلبها اليه الشيخ الشعبة اعلم ان الطلب حينئذ طلب الموائمة وطلب  
 الاشهاد والتزويط والاحد والآخر ذلك القول بطله وطلبها للشيخ في مجلس  
 علم ابيع بسماعه متعلق بالعلم من رجلين او رجل واحد او واحد عدل و قالوا  
 يكون واحد حر كان او عبدا حيا او لراة اذا كان الخضر صدقاه ان امتد اي المجلس  
 لانهما ثبت له خيار الحكم اجمع الى زمان التنازل كما في المحقرة فلو كان بعد ما قال  
 بلفظ ابيع للمجلس او لا حول ولا قوة الا بالله من صحافة الله لا يطل شعبة لان الاول  
 حمد على الخلاص من حوران ابيع مع الامن من حرر الدحل بالشعبة والثاني  
 يجب منه بقصد اضلاله والثالث لا فتاح المحل كما هو عرف بعض الناس فلما  
 يدل على منه على الامراض فقط متعلق بطلبها بهم من طلبها بطلبها الشعبة  
 واما طلبها او طلبها وكذا في البقرة للشيخ وفي العرف براد هذه الالفاظ الطلب  
 للمحال لا للزعم امر ما هو مستقبل حتى قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ادا سمع مع  
 ارطى تجب ارضه فقال شعبة شعبة كان ذلك من طلبها كذا في الحاشية وقيل بطل  
 باد في سكوت حتى لو اجر كتاب والشعبة في قوله او وسعده فلو كتب الى اخوه  
 بطلت شعبة قال في الانهاج الاول اجمع وسمى هذا الطلب طلب معاينة ليدل  
 على قايمة التجهيل كان البيع يجب وطلب الشعبة والاشهاد وليس بلام  
 ولذا الاشهاد مخافة الجور كذا في الهداية والعلية سيادة زيادة تحقيق ان شاء  
 الله تعالى وذكر الثاني بطله لم يشهد عند الزار لانه لم يسمع لان الحق متعارفها او جها  
 البزيع ان كان الدار في بلد ولم يسم المشرى فانها اذا سلمت اليه لم يسمع عليه بخروج  
 عن ان يكون خصما اذ لا يدع ولا منك او المشرى وان لم يكن دايما لانه لما كان  
 من مير شهد اشركي فان هذه الدار انا شتيها وكنت طلبت الشعبة  
 واطلبها الآن فاشهدوا عليه ويسمى طلب شهادته وهذا الطلب واجب حتى اذا

رستم

تمكن من الاتحاد عند الوار على ذي اليد ولم يشهد بطلت شفعة فاذا كان في مكان  
 بعيد فسمع نطلب طلب موثقة ونحجز عن طلب الاشهاد عند الدار او على يد اليد  
 وبكل وكلاء ان وجد والآخرى رسولاً لو كانا فان لم يجد فهو على شفعة فاذا  
 حصر طلب وان وجد علم يتعل بطلت شفعة كزاية الذخيرة واذا اشهد في  
 الاول في طلب الموثقة عند احد من الدار او البائع او المشتري استغنى  
 عنه أي من الاشهاد في الثاني لقيام مقام الطالبين فله في الحال عن الشاوي  
 الطهرية وبشرط وجع الحداية عن سبعة اشخاص الاسلام وانما كل عند الحداية لان  
 الاشهاد في حصر طلب الموثقة لا يحصر واحد مما ذكر لا يقوم مقام الطالبين بل يحل  
 لم يطلب عند فاضل فائلا اشترى فخان داراً كذا او اتا شفعيها بدار كذا فمروا بسم  
 التي وبسبب طلب تلك وحصوله وشاخيته مطلقاً الى حصر كان أو كثر لا يتصل  
 أي الشفعة عند لهج وقال المحرر ان تركه شراً بلا عذر بعد الاتحاد بطلت وهو قول  
 زفر لما لم يسلط به بغير المشتري او لا يمكن التصرف حينئذ نقص من جهة الشفع  
 فقدّر بشهر لانه اجل وما دونه عجل كالمرة الا يمان قال شيخ الاسلام الغنوي اليوم  
 في هذا التصرف احوال الناس في قصد الاضرار بالغير واختار في الزاوية وجه قول  
 ابي ج وهو ظاهر المذهب ان حقه قد تضرر عافاً بطلت حينئذ كبر الحقوق الا ان  
 يستطاع ايلسائه وما ذكر من الضرر يمكن ان يدفع بان يرفع الامر الى القاضي فيعطي ما امر  
 الشفع بالاحتذاء والترك فلي لم يفعل فهو المضر بنفسه وبه يفتي كذا في الحداية  
 والهيبة ولو علم ان ليس في الدولة فاض لا بطلت شفعة بالاشهاد اتفاقاً اذا لا يمكن من  
 الخصومة الا عند القاضي فكان عذراً وانما يطلب أي الشفع الشفعة عند القاضي  
 سأل القاضي الخمر عما كلف الشفع لما يشفع به فان اقر بها او نكل عن الخلف على  
 العلم بان يخلف باقية ما يعلم انه ما كلف الدار الى شفع بها او بره الشفع يكون ما كلف  
 لما يشفع به سأل أي سأل القاضي الذي عليه عن الشر فانه اقر به او نكل عن الخلف  
 على الخلف او السب فان ثبوت الشفعة لكان متفقاً عليه بخلاف على الخلف  
 بالله ما يشفع هذا الشفع الشفعة بما ولو كان مختلفاً كشفعة لئلا يخلف  
 على السب بالله ما اشترت هذه الدار لانه انما يخلف على الخلف بخلاف الشفع  
 او بره الشفع فيقول أي الشفع بها أي بالشفعة ولان وصلي لم يحضر أي الشفع  
 ان وقت الدعوى وبعد القضاء لم يرد أي الشفع احضار الشفع والشفع وحسن

ان لا يقبض اي الثمن وبتأخر اذ اي الثمن لا يتصل اي الشفعة حجة اذا قبل المشتري  
 اذ الثمن فاقتر لا يتصل الشفعة وللمشتري البيع قبل التسليم اي تسليم المبيع  
 في المشتري لانه ذو اليد ولكن لا يبيع البينة اي بيته الشفعة عليه اي البايع لغرض  
 المشتري ويسمى اي البيع بحضور اي المشتري لانه المالك ويقض بالشفعة في  
 والعهد في البايع يجب تسليم الدر عليه وعند الاحتجاج يكون عهد  
 حتى عليه فيطلب منه بخلافه اذا قبض المشتري المبيع من يد حيث لا يبر  
 حضور ولا يكون العهد عليه لانه صار اجبا الوكيل بالشفعة لانه العا  
 والحد بالشفعة من حقوق العقد فلم يسلم الي الموكل فاذا سلم اليه يكون هو  
 المضمون اذ يقول يد وليك فيكون المضمون هو الموكل الشفعة خيار الرقبة والعيب  
 وان شرط المشتري البراءة منه اي من العيب فان اخذ بالشفعة شرط من المشتري  
 ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله شرط من البايع لغير الصفقة الرقبة  
 له الخيار لا اذا اشتراه منها ولا يسقط خيار رقة للمشتري ولا بشرط البراءة منه  
 لان المشتري ليس بتائب عن الشفعة فلا يعمل بشرطه ورقبته يذحقه اختلفا  
 اي الشفعة والمشتري في الثمن قال المشتري الف ومائة وقال الشفعة الف  
 فالقول للمشتري مع يمينه لان الشفعة يدعي استحقاق الدر عند نقد الاقل  
 والمشتري ينكره ولو رهنه فالشفعة اولى لان بيته اكثر ايشا لمعناه وان  
 كان بيته المشتري اكثر ايشا ناصور لان البينات لانا لم وبينه الشفعة ملزمة  
 بخلاف بيته المشتري فان بيته الشفعة اذا قبلت وجب في المشتري تسليم  
 الدر اليه بالثمن واذا قبلت بيته المشتري لا يجب في الشفعة شي بل يقض  
 بين الاخذ والترك ادعي المشتري غنا وبايه اقل منه بلاقضه فالقول له  
 اي البايع وبه اي بالقبض للمشتري يمين ادعي المشتري غنا وبايه اقل  
 منه ولم يقض الثمن اخذها الشفعة بما قال البايع لانه الامر ان كان كما قال البايع  
 ما لشفعة يخذه به وان كان كما قال المشتري يكون حجة في المشتري بدعوى الاقل  
 وحط البعض يظهر في حق الشفعة كما في رواية في اخذ به وان كان البايع  
 قبض الثمن اخذها الشفعة بما قال المشتري اذا ثبت ذلك بالبينة او يمينه لان  
 البايع باسبغ الذي خرج من البينة والحق بالاجاب في الاختلاف  
 بين الشفعة والمشتري وقد ثبت ان القول في المشتري حط البعض يظهر في

الم

ان



حق الشئيع حيث ياخذ البيع بالاقول لا بالحق باصل العقد فكان التي ما بقي لا  
حظ الكل لان العقد صحيح يكون بيعا باطلا او هبة وعلى المذيرين لا يصح الشفعة  
ولا الزيادة على التي الاول لان استحقاقه لاخذ تمامها وفي الشراء بعث ياخذ  
الشئيع عند وفي قبي ياخذ بالقيمة في بيع عقار بغير ياخذ كل قيمة الاخر  
يعني اذا بيع عقار بغير ياخذ شئيع كل العقارين كلتا قيمتهما الاخر لا  
بدله وهو من ذوات القيم وفي عن أي في البيع بمن مؤجل ياخذ كمال او يطلب  
الآن وياخذ بعد الاجل حيث بالشرط وليس من لوازم العقد واشترط في حق  
المشتري ليكون اشتراط في حق الشئيع كالمختار والبركة من العيوب ورضا  
البايع في حق المشتري لا يدل على رضا في حق الشئيع لتفاوت احوال الناس  
ولم يطلب الشئيع الآن وسكت عن طلبها وجبر لطلبه عند الاجل يسقط  
شفعة لان حق الشئيع قد شئت ولهذا كان له ان ياخذ الآن بغير حال  
والمسكت عن الطلب بعد شئت حقه يسقط الشفعة وفي شرط في محرم او حلال  
ياخذ الشئيع بشرط في محرم كان الشئيع ذميا او قيمتها لو كان الشئيع  
سماوية بناء المشتري في الدار والارض وغرسه بالثمن وقيمتهما حال كونهما شئيع  
الفلح كالف المشتري فلهما يعني ان ابني المشتري لو غرس ثم قضي الشئيع فهو المختار  
ان شاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس سقطت الفلح وان شاء كلف المشتري  
فلهما كما في الغصب وان قلعهما الى البناء والغرس الشئيع فاسقطت رجوع  
بالثمن فقط والرجوع بقيمة البناء والغرس على اخذ منه بايعا كان او مشتريا  
مختلف للمشتري فانه يرجع بقيمتها على البايع لانه مستطاع قبله بخلاف الشئيع  
الذي اخذ جبرا وان قربت الدار او احترق بنلوها او جف بحر البستان بلا فعل  
احد الشئيع بالمختار ان شاء اخذها بتمام الثمن لان البناء والغرس تابعين في دخل في  
البيع بلا ذكر فلا يبايعها شي من الثمن الا ان يكون مقصودا بالانكاف كالمزور  
لان ان يفتح عن تلك الدار عالم وكهنة العروة عطف على تمام الثمن ان نقص  
المشتري البناء يعني ان نقص المشتري البناء قبل الشئيع ان شئت فخذ العروة حصصا  
وان شئت فزج لانه صار مقصودا بالانكاف فيقال لها يتبع من الثمن بخلاف الاول  
لان الحكم فيه باوة سيطرة والنقص كأي المشتري لا للشئيع لانه صار مقصودا ولم يرق  
بها حتى يكون للشئيع وفي شراء ارض بقول عليها لم يبيع اذا المشتري ارضا لم يعل عليها

وقد ذكرنا الفصل الأول لا يدخل بصفة الذكر أو غيرها ولم يكن على الفصل غير ما ذكرنا  
 أي عند المشتري بأحد أي البيع الأربعة التي يكمل التمام فيها أي في الفسخين  
 أما في الأول فظاهر باعتبار الانفصال كان ثبوت العقد كافيه في الزوال وإليه قضاه  
 فلهذا مبيع تبعا لأن المبيع يسري اليه كما إذا اشترى حاشا فخلت عنده كان ملكا  
 تبعا فإذا أخذ المشتري ثم جاء الشئح لا يأخذ فيها لأنه لم تبعه تبعه للعقد  
 وقت الأخذ بالانفصال لكن في الأول هو ما إذا اشترى أيضا يحل عليها ثم  
 سقط حصص من الثمن لأنه دخل في البيع قصدًا وكان له قسط من الثمن فيفوت  
 قسط بقوته لا الثاني لأنه لا يقابل شي من الثمن لم يده بعد القبض فلم يرد  
 ظلم العقد ولا القبض الذي لم يشبه بالعقد فبأنه لا يوجب سقوط شي من الثمن  
 ما يكون في أي الشفعة فيه أو لا يكون وما يسطرها  
 لا تثبت قصد المالك عقارًا عامًا أو قصدًا لها تثبت في غير العقار ببيعة العقار  
 كالبحر والزم وما به حكم كالعمود وقد مر بيان ملكه على صفة عقار أي بموضع ما في  
 حيزه لو خولع عياد لم تثبت وأن لم يقسم أي العقار وما به حكم ذكره لأن الشفعة  
 لا تثبت فيه عند الثالث فهو لا يثبت عنده لدفع ضرر الشفعة وعند الدفع ضرر الجوار  
 كالحام ودرج ودرج وبيت صغير بحيث لا ينتفع به إذا قسم وهو شرط في ملكه  
 لا بناء وتخلل فافهم ليسا بعقار ولا في حكم بيعهما قصدًا وقد عرفت أنها إذا بيعا  
 تبعا للعقار تثبت فيهما الشفعة وعرض وفلك خلافا لما كان وأرث أي موهبة  
 فإن الدار إذا ملكت بأرث لا تثبت في الشفعة وصدقة وهبة الأبرار عوض بلا  
 شئوع فيها أي الموهوب وعوضه فافهم ليست معاوضة مال مال فصار  
 كالمأرث إذا أن يكون بعوض مشروط لأنها بيع انتهاء ولكن بشرط التناقص  
 وعدم الشئوع في الموهوب وعوضه لأنها هبة ابتداء وإن لم يكن العوض مشروطا  
 فلا شفعة فيها ولأنه دار قسمت بين الزوجين فإن القسم فيها معنى لا واز ولهذا  
 يجري فيها الجبر والشفعة لم تنزع التي المادلة المطلقة أو جعلت حرة أو بدل الخلع  
 أو بدل عتق أو بدل صلح من دم عذر أو مهر أو أن قبول بعضها أسأل بأن تزوج  
 امرأة عياد أن يزوجها في ذلك الزوج الفرح وهم فلا شفعة في شئ منها لأنها  
 عندنا تخص بمعاوضة مال مال مطلق لأنها تثبت بخلاف القياس بالآثار  
 بمعاوضة مال مال مطلق فيقتصر عليها أو بيعت عطف على جعلت أي لا

شفعة في دار بيعت بيمين البائع ولم يسقط خياره لأنه يبيع زوال الملك عن البائع  
 فان اسقط وجبت لزوال المانع عن زوال الملك لكن بشرط الطلب عند سقوط  
 الخيار في الجميع لأن البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك أو بيعت بيمين  
 فاسدا يبيع لأشترى دلا شرا فاسدا فلا شفعة فيها أما قبل القبض  
 فبقاء ملك البائع فيها وأما بعده فلا احتمال الضعف لأن كل واحد من المتبايعين  
 يسيل من شفعه ولم يسقط صحته فانها إذا بيعت بيمين فاسدا وسقط حق  
 الضعف بان يبيع المشتري فيها ثبتت الشفعة أو رد أي البيع بخيار ردية أو شرط  
 أو ميب بقبضه متعلق برد بعد ما سلمت يمينه إذا بيع وسلمت الشفعة  
 ثم رد البائع بالحد ما ذكر بقبضه المتعلق فلا شفعة لأنه فسخ البيع بحال  
 الرد بقبضه لأن الرد عالم بحجب فاختاره بالرضا صار كأنه اشترا أو بأقالة  
 فالبائع في حق الثالث والشفيع ثالثا ثانيا ثالثا أي الشفعة للبعد المشتري  
 بالذين يثبت بحكم برقة وكسبه في مبيع سيده وله أي لسيده في مبيعه  
 أي العبد لأن ما في يده ليس ملكه معناه ونثبت أيضا لمن شترى سواه شترى  
 أصالة أو وكالة أو اشتري له أي لمن وكل آخر بالشراء فاشترى لأجل الأكل والوكيل  
 شافع كأنه الشفعة صورة دان بين ثلثة وللأرجاء ملاحظ فإذا بيع الدار  
 واشترى أحد الشركاء ثبتت الشفعة للشترى سواه اشتري أصالة أو وكالة وكذا  
 ثبتت للوكيل إذا اشترى الوكيل لأجله وثبتت أيضا للشريك الآخر وفائدة أنها  
 لا تثبت للجار لأن الشريك مقدم عليه لا أي لا تثبت لمن باع وكذا كان أو أصلا لأن  
 أخوه بالشفعة يكون سعيه في نقض ما تم من جهة وهو المك والميد للشترى  
 وسعيه الإنسان في نقض ما تم من جهة فرد أو بيع له وهو الموكل لأن تمام  
 البيع بلزولا لتوكيد لما جان بيده أو من الدار أي من الدار عن البائع  
 وهو شافع لا تثبت له الشفعة لأنه تقرر البيع فكان كالبائع كذا أي كالبائع ثبتت  
 الشفعة جهاد كذا لا تثبت أيضا فيما يبيع إلا ذراع ما وقع في أي غاية من قوله الأول  
 بالقبض كأنه هو من التنازع من طول أحد الشفعين أي لا مقدار عرض ذراع أو شتر  
 أو أصح وطوله تمام ما يلا صرح والاشفعين فان ما يلا صحتها إذا لم يبيع لا تثبت  
 الشفعة لا لقطع الجوار وهذه حيلة لا سقط شفعة الجوار كذا لو اوجب المشتري  
 هذا المقدار وقبضه ولم حيلة أخرى ذكرها بقوله أو شترى سواه يثبت ثم يبيعها

نحن أحرار شيع في الاول لانه المبيع اقل من الشايف بل هو فيه جازو للمشتري  
 ترك في انشائه التركيب لعدم بيع الجار وهذه حيلة لاستطاع الحق التسعة ابتداء  
 وهذا حيلة لعدم تقبل ربعة النحاس التسعة في الشفعة وحيث ان لا اراد لست  
 يشري الدار بالف اشري سهما واحدا من العسمة منها بالف الا وحيث ان المشتري  
 الباقي بدرهم بالشفيع لا ياخذ بالشفعة الا اقل بثمنه الباقي لان المشتري صار  
 شريكاً وهو احق من الجار والحيلة اخرى ذكرها بقوله او شري اي الدار ثمن محال  
 كالف مثلاً وجمع ثوباً ثمانية عشرة به اي مقابلة التي فالشفعة بالثمن لا الثوب  
 لانه عقد افرق التي هو عوض عن الدار وهذه حيلة نعم الزكاة والجوار شري المنزل  
 الذي قيمته مائة بالف ويعطى عن الف ثوباً ثمانية عشرة كمن المنزل اذا احتج يرجع  
 المشتري بما البايع ما قاله بقية العقد الثالث فيضرب البايع بالاولى ان يبيع بالدرهم  
 الثمن دينار حتى اذا استحق المنزل بطل الصف فيضرب الدينار فقط اذ ظهر ان الف  
 لم يكن عليه فصار كمن اشري من الفرد دينار بعشرة ثم تصادفان لا دين عليه فانه يرد  
 الدينار وله حيلة اخرى احصر واسهل ذكرها بقوله او شري بدرهم معلومة لها  
 بالوزن او بالاشارة بقية اي سبع قبضة فلوس اشري بها وجعل قدرها وبيع الغنم  
 بعد القبض فان التي معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة ومجهول التي بيع الشفعة  
 كره الحيلة لاستطاع الشفعة الثابتة وقا قايان يقول المشتري بالشفيع بعد انشاء  
 انا ابيعها منك مما اخذت فلا فائدة في الاخذ من الشفع ولا ياخذها بعد الانشاء  
 فقط الشفعة كمن يكره اما الحيلة لعدم ثبوتها ابتداء فمضد له يوسف لا يكون لانه  
 محال لدفع مهر عن نفسه لاني في تلك الدار عليه ولا رضاه ضرر عليه والحيلة لدفع  
 الضرر عن نفسه جازر وان تعذر الضرر في ضمة وعند محمد بكرة لان الشفعة انما تثبت  
 لدفع الضرر وفي اباحة الحيلة ابقاء الضرر وبالفعل عجيبة هي ان الشايف في الترك قال  
 صدر الزميمة الشفعة انما شرعت لدفع ضرر الجوار فالمشتري ان كان ممن تبصر به الجوار  
 لا يحل استقامها وان كان حاصلاً لا يتبع به الجوار والشفيع سمعت لا تحجب جوار  
 في محال في استقامها يبطلها اي الشفعة ترك طلب المواش او ترك الاشياء  
 عليه اي على طلب المواش قادراً عليها اما الاول فيان ترك طلب الدابة حين علم  
 البيع قادراً عليه بان لم ياخذ احدهم او لم يكن في الصدق فان شفعة تبطل فانها  
 تطل بالاعراض وهو ما ثبت حالة الاختيار وحيث بالاختيار ولما التظلي فيان ترك

ان الشهاد على طلبها حين علم التبع قلاد عليه بان كان عنده رجلان او رجل وامرأتان  
 انصت ولم يشهد بها على طلبه فادى ايمانه ليل الاوراق قال في الردية او انك الشنيع  
 الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته وقدره ان قبل هذا في باب  
 طلب الشفعة الاشهاد في طلب الموابنة ليس بلام وانما هو انما عليه بان كانت  
 كسرية شافصا ومنشأه العنزة عن قوله وهو يقدر على ذلك فان مراده ان الشنيع  
 اذا سمع التبع في مكان خال عن الشهود فكيف بطل شفعته ولذا قال بطلت الشفعة  
 وان لم يسمع احد لا يطل حتى لا يحضر مستد الفايه وكل الشنيع طلب الشفعة ولم  
 انزكها وحلف بما ذكر كان بارا في كسبه ويشت طلب الموابنة في سبيل الهداية زيادة  
 تحقيق عن قريب في بطلها ايضا على اي التبع منها اي الشفعة بمعنى لانه  
 تسليم قتره اي العوض بطلان العمل لا كما جرد حتى التملك بل لك فلا يبرهن الا على  
 عنه لانه رشوة مبردة في بطلها ايضا موت الشنيع بعد التبع قبل العقاب بها اي  
 بها الشفعة ولم يكن لو دثر حتى لاخذ بالشفعة حتى اذا مات بعد العقاب بها ولو  
 قبل نذر التي وقبض لا يطل نذره بالعقاب وجر بطلانها ايضا جرد حتى التملك وهو  
 لا يبقى بعد موت صاحب الحق فكيف يورث لا اي لا يطلها موت المشتري لان  
 المشتري باق لموت المشتري عليه لا يتغير سبب الاحتفاظ في بطلها ايضا بعد ما  
 يتبع به قبل العقاب بها اي اذا باع التبع دون البيع الشنيع بها بعد شراء المشتري  
 قبل ان يتبعه لا بالشفعة وهو يعلم بالشراء اولا بطلت شفعته لان الاحتفاظ بالمجور  
 والشركة وقد نك قبل التملك في بطلها ايضا جملته اي حمل ما يبيع به مسجد او  
 مبرة او دفعا مسجلا قل في بيان شرط قيام ملك الشنيع بها اي حتى بالشفعة وقت  
 العقاب ولو جعل داره اليه يستحق بها الشفعة مسجد او مبرة او دفعا مسجلا  
 ثم قبضه لا بالشفعة لم يكن شفعها المبركة فان المسجد والمبرة والوقف النجس بمنزلة  
 الزاوية ملكه قال الشنيع طلب حين علمت قال قول له يمينه قوله ما يقول له يدل  
 على ان الاصل ان يقيم المشتري البيعة اما بان يقول التبع نكبت العطب ليكون صورة  
 الاشهاد او يقول ما طلبت لانه وان كان شيئا ظاهرا لكنه يظهر محصورا فيكون في حكم  
 الاشهاد كما تقر به الاصول وفي التوبة يدين ان اقم البيعة يقبل ولا يخلف المشتري  
 بان لم يتركه او طلب وان لم يكن له يمين على تركها فام التبع البيعة على طلبه يقبل وان كان  
 لها يمين تخرج بيعة المشتري لان التبع جسد الظاهر ولهذا كان القول له ولم يحلف

ما قام عليه بخلافه على نفسه وطلب كاسية به و يدل بما ذكره ما ذكره في بعض  
 شروح تفسير المصنف ان التبيع لم يكن جازما في حصره لحد يسمع يبيح له  
 يطلب لانه يصح بلا اشتراط لما لا يشهد ولا يكره فيبقى ان يطلب حجة اذا حلف  
 المشتري بغيره ان يحلف انه طلب كاسية فظهر ان الحكم حين ان المشتري ان اقام  
 عليه حكمه بما والا فان اقامها التبيع حكم بها وان لم يكن لولده نهية حلف  
 التبيع حكم بالشفعة ولو قال حلفت اسر وطلبت كلف اقامة البينة ولا يقبل  
 قوله لانه اضاف الطلب الى وقت ماض فقد حكم ما لا يمكن استيفاء الحال ومن حكم  
 ما لا يمكن استيفاء الحال لا يصدق فيما حكى بما بينه ولذا لم يسمع الطلب الى وقت ماض  
 بل اطلق الكلام اطلاقا فقد حكم ما يمكن استيفاء الحال لانا جعلناه علم بالزمان الا ان  
 طلب الشفعة الآن فلذا جعل القول قوله كذا في العادة وبمصرها سمع اي التبيع  
 حر اك فسلها اي الشفعة فظهر شره عنك او سمع بعد بالف سلم وكان باطل  
 او يكمل او يوزن او عددي متقارب فتمت لفه او اكثر فهي لاي الشفعة يكون التبيع  
 و لا يكون تسليمه ما عا وبمصر كذا اي اذا علم انها بيعت بمصر فتمت لفه  
 او اكثر لاي لا يكون له الشفعة و الاصل فيه ان الغرض في الشفعة يختلف باختلاف  
 قدر الخبز و جنس المشتري اذا سلم بها بعض الوجوه ثم يتبين خلاف بقيت الشفعة  
 معها لان التسليم لم يوجد على الوجه الذي يحتاجه بقاءه انه اذا اخبر ان المدار  
 بيعت بالف درهم فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت بالكره فالتسليم صحيح لانه انما  
 سلم لا يستكثر التي فاذا كان اكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت  
 باقل او بغير او بغير قيمتهما الف او اكثر فهو على شفعة لان تسليمه عند كثرة  
 الخبز لا يدل على تسليمه عند القلة و كذا تسليمه في احد الخمسين لا يكون تسليمه في  
 الآخر فربما يسهل عليه او لا احد هما ويتوزن الآخر وكذا كل مؤذن او مكمل او  
 عددي متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بمصر فتمت لفه او اكثر فانه تسليم لانه  
 اما ياخذ بثمنه درهم او دينار او اقلها بيعت بذناير قيمتهما الف او اكثر  
 التسليم وكذا هذا وان كان اقل هو على شفعة يتبع حصة احد المشتريين لا  
 حصة احد الباعة بل احد همل او ترك بيعه مشتري جماعة من واحد فالتبيع ان  
 ياخذ نصيب احدهم وان باع جماعة من واحد لا ياخذ حصة احد الباعة لان في  
 الاول دفع ضرر الجار لا الثاني ويشتم ايضا نصفا من اربعين مثاها من

فان قسمها بغير اشتراك رجل نصف دار تقاسم البائع فليس يبيع ان ياتخذ النصف الذي  
صار للمشتري او يدعي وليس له ان يبيع النصف الذي كان للبائع لان البائع  
لا يتنازع ولا يملك الانتفاع في المتابع الا بالنصف حتى لا ياتي الوصي تسليمها الى المشتري  
في الصغير لانه ترك التجارة فبيع من يملك التجارة كذا اذا ابلغها اشتراؤه او يجوز ان  
تسكن فان السكون عن الطلب من يملك التسليم منزلة التسليم الوكيل بطلبها الا ان  
او اقر في الموكل تسليمها في الشفعة فبيع لو كان التسليم والاقرار عند القليح وان كان  
في غيره لا يجوز الا ان يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زكريا يجوز  
مطلقا **الحكمة** لما في بيع المبيع الذي هو عليك  
عين بعوض وما يتبعه الشفعة شرع في الحجة الى شرع عليك عين بلا عوض وقال  
في لغة يبيع وتفضل ما يتبع الموهوب له مطلقا قلنا نعم لانه من المالك ولما  
وقال لا يجب لمن يشاء ان يبيع الموهوب له المالك وشرا عليك عين بلا عوض  
اي بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط في استقصاها بغير عوض فليس يبيع  
بالموجب كونه فان شرط فيه ان يخل ايضا كذا يقال بخلاف كذا اي اعطاه اياه بطلب  
نفسه بلا عوض واعطيت واعطيت هذا الطعام فانضمه قال صاحب المصنف  
الطعام اذا اضيف الي ما يطعم منه يراى به عليك العين بخلاف اذا اقل الطعم هذا  
لانه حين يكون عارضا لغيره لا يطعم وقال صاحب المحيط اضافة الطعام الى ما  
يطعم عنه يثبت الملك والباحث فاذا احتل الارض فاذا اقل اقبضه وان ذلك عليه  
في الراد اليك ولهذا اريد ههنا قوله فانضمه وجعلت هذا كذا فان اتمام التملك  
فانتم ترك قولهم من امر غري فهو موقوف ولا يرثه من بعده وسياسة تمام تفضيله وجعله  
لك غري وجعلك على هذه الآية لو انك اني في الحول الحجة لازمين بغير شرط في ج  
النية لانه قد يراى به الحجة يقال حيز الامة فلان في الزمان يراى به التملك كسوة بغير هذا  
الموت فان الكسوة يراى بها التملك قال تعالى او كسوتهم وداري لك ببداءه وجزه  
بصحب في الحال من غير الظرف واللام في كسوتك تسكنها هذه الاية في الحجة بل تبين  
في المصنف منزلة قوله هذا الطعام كذا كذا وهذا النوب عليك لا واري لك  
هذه سكة فان قوله سكة يترى فيكونا تبين لما قبله فيكونا عارضا لاهية او عكسه وهو  
داري لك سكة هبة فان معناه واري لك طريق السكة بحال كون السكة هبة فيكون  
عارضا لاهية او عكسه وهو واري لك سكة هبة فلي معناه واري لك طريق السكة بحال

كون السكينة هي فكون عارية لا هبة أو داري لك يحل سكوني فان تغذيه فخلتها  
 غلظة وقد سكتي ثم أو داري لك سكتي صدقة أي بطريق السكينة حال كون السكينة  
 صدقة أو داري لك صدقة عارية أي حال كونها صدقة بطريق العارية فعارية  
 ثم انهم من المنفعة أو داري لك عارية هبة أي بطريق العارية حال كون منافعها  
 هبة لك فان هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة وقيل عطف على الجواب  
 فالحال كالمبيع لا يتبع إلا بالجواب والمقول ويتم عطف على نفعه بالقبض حال العلم  
 حميد الدين وكس الهبة لا الجواب في حق الجواب كانه تبرع فيتم من جهة المبرع اما في  
 حق الموهوب لم فقامت انا بالمقول ثم لا ينفذ فيه مكرهه انا بالقبض الكامل المكن  
 في الموهوب فالقبض الكامل في المقول ما يابس به في العقار ما يابس بالقبض  
 متتابع الدار قبض لها والقبض الكامل فيها يجتمع القسمين بالقسمين حتى يقع القبض  
 على الموهوب بالاصالة من غير ان يكون بتعينة قبض الكامل وهما لا يجتمع القسمين  
 بتعينة المبرع ولو وصلة شافلا ملك الوهاب لا مشقولا به يتم فربح في قولهم  
 او يتم بالقبض الكامل بالقبض في مجملها أي مجلس الهبة لا اذ في الوهاب وبعد  
 أي بعد المجلس به أي باذنه ولو انشاء أي يدعي الوهاب الموهوب له من القبض لم يبرح  
 القبض سطلما أي في المجلس وبعد اذ لا دلالة عقابله التبرع في تحريكه سطلما بقوله  
 يتم بالقبض والمراد به ان يكون مرفعا عن ملك الوهاب وحقه واحراز من جهة التبرع  
 عن الخلق كالمساكين ومسوم أي متعلق به القسم ولم يبق مشاهدا ومشاع لا يقسم  
 أي ليس من شأنه ان يقسم عينية اذ لا يبقى مستغنا به بعد القسم من حسن الانتفاع  
 الذي كان قبل القسم كالمساكين الصغير والتمام الصغير الثوب الصغير لا لا يتم بالقبض  
 فيما لا يشاع يقسم أي شاء القسم كالمساكين والثوب المذوق في حق ذلك ولو  
 وصلة المنة <sup>للمنة</sup> الركب أي شريك الوهاب لان القبض الكامل لا يتصور فيه فان قسم  
 أي اخذ الجزء الموهوب المشاع وسلمه أي الموهوب انتم الهبة لان تمامها  
 بالقبض وعنده لا يتوحد فيه ولو سلمه شاربها لا يملكه حتى لا يبعد نفعه فيه ويكون  
 صحيحا عليه وينفذ فيه تصرف الوهاب وكراهية خان كلين في صريح وصوفيا  
 علم فذبحه وحل في ارضه فترسية تحل هذه نظاير المشاع لا استثنائها اذ لا يتوحد  
 في شيء منها لكنها في حكم المشاع حتى اذا اصلت هذه الاشياء من ملك الوهاب  
 وسلمت جميعها كالمشاع بخلاف ما ينفذ في رددهن في قسمين في لبن



حيث لا يقع أصلا أي سواء أقرها وسلمها أولا لأن الموهوب في حكم العدم وقدر  
 أن المصلحة استقامت وصارت دقيقا وكذلك غيرها وبعد الاستقامة هو عين الحق  
 يحصل في الغيب بخلاف الشائع فإنه محل الملك حجة يجوز بيعه لكن لا يمكن تسليمه  
 فإذا زال المانع جاز ويتم عطف على قوله يتم بالمقبض وتوزيع على قوله ولو لم يكن  
 للملك الواجب لاستغوابه في متاع في داره وطعام في جرابه إذا سلمها ما فيها  
 غلبا على العكس بينه ولو ذهب متاع في داره أو طعاما في جرابه وسلمها ما في الدار  
 والجراب عما فيها صحت الحجة في المتاع والطعام ولو ذهب دارا فيها متاع  
 الواجب وسلم الكل إلى الموهوب لم أو ذهب أيا وفي طعام الواجب وسلم  
 الجراب لا يقع للمبذرة والأصل أن الموهوب متى كان مشغولا بملك الواجب  
 يمنع التسليم بجميع صحة الحجة ومضى كأنه شاغلا لا يمنع التسليم فتصح الحجة  
 في الفصل الثالث الموهوب شاغل لا مشغول وفي الشاهد الموهوب مشغول  
 عن الواجب وهذا لأن المظروف مشغل الطرف وأما الظرف فلا يشغل المظروف  
 إلا إذا ذهب المتاع والطعام أيضا فقبض الكل بأذن نهي في الكل يعني لو  
 ذهب الدار ولم يسلم جزء ذهب المتاع أو ذهب الجراب ولم يسلم حتى  
 ذهب الطعام وسلم الكل صحت الحجة في الكل لأنه إذا سلم الكل جملة صار كأنه  
 ذهب الكل جملة بخلاف ما إذا تفرق التسليم والناقل بأذن لأنه أن لم يأذن لم يبايع  
 فقبض مني لأنه أفسد ملكه بغير إذن في الكتابه ويجب التناهي في القبض في  
 المجلس مناسب أن يقول يعني صدر الإيجاب من الواجب فقبول الموهوب  
 لم العقد إذا قبض الموهوب بأذن صح الحجة لأن القبض في المجلس دليل القبول  
 ثم أن القبض في المجلس هل يحصل بالتحلية بين الموهوب له والموهوب  
 اختلف فيه المتأخرين حتى قال الإمام أبو الفتح في قبض عند محمد لا عند أبي يوسف  
 والمتأخران نهي في صحتهما الحجة بالتحلية لأنها أسد ها كذا في الفتاوى الكونية  
 ذهب أرضا بدها وسلمها فاستحق الزرع بطلت الحجة في الأرض لأن الزرع  
 مع الأرض يحكم الاتصال كشيء واحد فإذا استحق أحدهما صار كأنه استحق  
 البعض الشائع فيها جمل التسمية فيبطل الحجة في الباقية كذا في الكتابه قاله  
 صدر الشريعة المفسد هو الشيوع المتعارف لا الشيوع الظاهري كما إذا ذهب  
 لم يجمع في البعض الشائع أو استحق البعض الشائع بخلافه الزعم فإن

الشيوع الطاري مفسد وفي المصنفين ان الشيوع الطاري لا يفسد الهبة بالاشتراك  
 وهو ان يرجع في بعض الهبة شايها الى الاستحقاق فيفسد لكل من مقتضى  
 طاركا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في هبة المخطبة عند عورة الاستحقاق من اشتد  
 الشيوع الطاري فيرجع الصحيح والصحيح ما في الهبة والمصنفين لان الاستحقاق اذا  
 ظهر بالنية كان مسددا الى ما قبل الهبة فيكون شارة لها لا طاريا عليها الهبة  
 الفاسدة فسد الملك بالعقب وبه يقتضيه كذا في المصنفين وبلى الحرب الرجوع  
 فيها اي في الهبة الفاسدة بيعه اذا ثبت الملك فيها هل يثبت ولاية الرجوع الوا  
 فيها وهب هبة فاسدة لذي رحم محرم فكل بعض الشاي كانت المسئلة واقعة  
 الغنوي ورفقت بين الهبة الصحيح والفاسدة واقبلت بالرجوع وقال النعمان  
 الاسوديني والامام عماد الدين هذا الجواب سيقم اما يقول من لا يرى الملك  
 بالعقب في الهبة الفاسدة فظاهره ولما يقول من يرى فكلان المعبوض يحكم  
 الهبة الفاسدة مضمون على ما تقرر فاذا كان مضمونا بالقبض بعد الملك كان مسددا  
 الرد قبل الملك فيملك الرجوع والاسوداد قال وجبت لك هذه المنة لظنك او  
 الرق التي تحت الهبة في المنة والتمن فتنظروا عرفت ان كلامها مشاغل الملك  
 الواجب لا تسقط به وجبت دارها لزم جميعا بما عهبا ساكنان فيها جازت  
 الهبة ويبرر الرجوع قابضا للدار لان المولى المرأة وسامعها في يد الرجوع صحيح استلم  
 ذكره قاضي خان وهب شيئا بانه صدوق متفعل وقد تعدي الصدوق لا يكون  
 قبضا خلاص الهبة لان القبض اما يحصل اذا صح الانتفاع به ولا انتفاع مع  
 التقل ولم هبة ما مع الوهب لم لا قبض جديد يبيع اذا كانت العين الموهبة  
 في يد الموهوب لم ودبعة او عارية او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد  
 فيها قبضا لان القبض في باب الهبة غير مضمون فيعبر فيه اصل القبض وهو وجود  
 هربا فباب غير قبض الهبة بخلاف البيع يبيع اذا باع الودبعة او عارية في  
 يد يحتاج الي قبض جديد فان البيع يقتضي قبضا مضمونا وقبض الموهوب قبض  
 الامانة فلا يجب غير قبض الضمان بل يحتاج الي تجديد القبض والا حصل فيه  
 ان القبضين اذا اتجا فسا ناب احدهما مناب الاخر للتمتع والقبض اذا اختلفا  
 اناب الاقوي عن الاضعف بلا عكس لان في الاقوي مثل الادني وزيادة وليس في  
 الادني ما في الاقوي قد تم ايضا ما وهب اي الباب للطلب بالقبض في قبض

هب

الاب فينوب عن قبض الصغير لانه في قبضه مو كان في يد حبيفة اوريد  
 مودعه لان يد المودع كيد الملك بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او المستأجر  
 او للفقير حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد منهم قابض لنفسه اذا كان  
 اي الموهوب معلوما قال في النهاية لفظ الميسر وكل شيء وجهه لانه الصغير  
 واشهد عليه وذلك الشيء معلوم فهو جائز في القبض فيه باعلام ما وجهه له والاشهاد  
 عليه ثم قال والاشهاد ليس بشرط بل الهبة تتم بالاعلام الا انه ذكر الاشهاد احتياطاً  
 عن الخبر عن حمود سائر الورثة بعد موته وعن حمود بعد ادراك الولد وتم  
 ايضا ما ذهب اليه من ان الهبة لا تقبل قبضه اي الطفل عاقلاً لانه في النافع المخصص  
 الحق بالبيع او قبض ابيه او جد له او غيره احد هؤلاء فقام مقامها او قبض أم  
 هو اي الطفل معها او قبض اجني يربيه وهو اي الطفل معه او قبض ردها  
 لها اي للصغيرة لكن بعد الزفاف لان الاب اقام مقام نفسه في حياضها وبغير  
 الهبة لها ولو قبض الاب ايضا صح لان اصل الولاية له وولاية الزدج منه ولم يختر  
 هبة للزوجة وصفا لانه لا اتصال بها عنزلة اهلها ولا له اي لم يجز الهبة لغير  
 وان جان الاقرار له ان يبين سياستها وسياسة بيانه في الاقرار ان شاء الله تعالى  
 صح هبة اثنين دار الواحد لهما سلتها حاملة وهو قد قبضها فلما شيوخ  
 او عكسه وهو هبة واحد لاثنين لا اي لا تقبل لهما هبة النصف من كل واحد  
 فيلزم الشيوخ كصدق عشرة على اثنين فانه لا يجوز لان الصدقة على اثنين هبة  
 فلا يجوز شيوع وجه هو اي صدقة عشرة وجهتها على فقيرين لان الهبة للفقير  
 صدقة والصدقة ينبغي بها وجه الله تعالى وهو واحد والفقيرين رايب عنه بخلاف  
 الهبة وهب نصف الدار وسلم ثم اباية لم يجز ولو هبة اي اباية قبل التسليم  
 وسلم الكل جملة صححت في الكل لانه اذا سلم الكل جملة صار كأنه هب الكل جملة  
 بخلافه اذا فرق التسليم هبة دار مشتركة قبل القبض متعلق بالهبة يجوز هبة  
 اذا اشترى دارا قبل ان يبيعها جميعا لا يخرجها من الهبة لما عرفت ان الفرق  
 في المقار قبل القبض يجوز كذا اي يجوز هبة درهمين لرجلين هبة مشاع لا  
 يتسم وانما قال جميع لان المقتضى في حكم العوض كما عرفت فيكون مما يتسم  
 فلا يجرى هبة لرجلين للشيوع معه درهما قال لرجل وهبت لك درهما اسمها  
 ان استوبا اي قدر لم يجز والاجازت والفرق ان الهبة في الوجه انما تسمى

تتأملت أحد حوا وهي بمحمول ولا يجوز وفي الثاني تناولت قدره وذهب منها وهو  
مشايخ لا يحل القبر فنجوز فنجوز أيضا هبة ابن مريم في دار الاسم لم يعلم  
لان يد الولي باقية عليه حكم النقام بداهل الدار عليه فنجوز لغيره فنجوز  
ولو هبة بعد دخوله فيها لم يجوز وقد مر في باب استيلاء الكفار ذلك  
هبة الباء دون العروة اذا اذله اي الموهوب له الواهب في نفسه وهبة أرض  
يها ربح وونه اي دون الزرع او فحل فيها فونه اي دون التمر اذا مره اكبر  
الواهب الموهوب له بالمصداق في الزرع والجذاذ في الثمر لان لما يقع الجواز لا انتقال  
ملك الولي فلا اذن المولي في النقص والمصداق والجذاذ وفصل الموهوب له  
قال المنايع في حان الهبة ما **الرجوع فيها** اي الرجوع  
في اجبي اراد به من لم يكن دارم حرم منه **فخرج** من كان دارم وليس حرم ومن  
كان حرم وليس بذى رحم ولزوال ومنع الحرمية بالقرابة واحترامه عن الحرمية  
بالسبب لا النسب كالاباء والامهات والاخوة والاخوات من الرضا ومن  
الحرمية بالمصاهرة كاتمتها النساء والرايب وان ولج البين والبنات وقال  
الشيخ لا رجوع فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يرجع الوهاب في هبته الا الوالد  
فيما يهب لولده ولما ما روي من قوله عم الواهب حتى يهبه لم يثبت منها  
اي ما لم يوصى والراحق الرجوع بعد التسليم لانه لا يكون هبة حقيقة قبل  
التسليم ولما عارفي ان لا يترد بالرجوع بلا قضاء ولا رضا الا الوالد اذا احس  
بذلك فانه يترد بالاخذ الحاجة الى الاتفاق ويسمى ذلك رجوعا نظر الى افعاله  
ولم يكن رجوعا حقيقة لان هذا الحكم مخصص بالهبة بل الاب اذا احتاج فلم  
الاخذ من مال ابنه ولو غايبا كما ذكر في باب النفقات قال صدر شريعة ونحن  
نقول به اي لا ينبغي ان يرجع الا الوالد فانه يملك الحاجة فتوجه بعض الناس  
ويحتمل نقول به ان للاب ان يرجع فيما وهب لابنه عندنا ايضا مطلقا وهو وهم  
بالطل منشاؤه الفقد عن قوله فانه يملك الحاجة فان مراده ما ذكرنا فانه لو لم يحل لم  
يجز له الاخذ من مال ابنه فان ما نوه هو الخالف لغيره علمنا كفاية خان وغيره  
ان قرابة الولاد من جهة الموانع كاية الاباء والامهات وان علوا والاولاد وان  
سفلوا والاخوة والاحوات واولاد حواوان سفلوا والاعلام والعمهات  
والاخوان والخالات فقط فان اولادهم ليسوا بحرام كما مر في كتاب النكاح

ثم حصل الرجوع يحصل بها فاتها وأجبت في الحام وكل عهد أحاد متبوعه يلزم وذكر  
الشيخ بقوله وزيادة متصلة عطفا على قوله الحزمة بالزيادة كقائه وعرضه وسمى الرجوع  
كقائه ما نفعه انما يرجع في الموهوب والزيادة ليست موهوبة فلم يرجع الرجوع فيها  
والفصل في الرجوع في الأصل فالزيادة فاستبح الرجوع أصلا وذكر الثالث  
بقوله وموت أحدها أما إذا مات الموهوب لم يخلو الملك قد انتقل إلى الورثة وأما  
إذا مات الواهب فإلّا النعم لم يرجع حق الرجوع إلا للواهب والوارث ليس  
بواهب وذكر الرابع بقوله وموت فالحق الرجوع في الشيء كان لحال في متصور  
وقد عدم ذلك بوصول العوض إليه أضيف إليها أي إلى الشيء بأن فالحق عوض  
هبتك أو بدلها عنها أو عفا بغيرها أو عفا فقبض لم يرجع فلو وهب وعوض  
ولم يصف يرجع كل بعث مطلقا أي سواء كان العوض من الموهوب أو من الأجنبي  
بإمر الموهوب له أولا لأن العوض سلم إليه فلم يبق حق الرجوع عليه وذلك جائز  
ولا يرجع المعوض على الموهوب له لأن كان يغير أمره لأنه جبرع وكذا إذا أمروا  
إذا قل عتق من عتق عتق أي ضامن كناية الأضياف وذكر الخامس بقوله وقدرتها  
عن ملكه فإن تبدل الملك كبند العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب وذكر  
السادس بقوله والزيادة فاتها نظير الزيادة الحزمة في القاص بولي جديان  
الموارث فيها لا يجب وذلك لأن كان المقصود لا الصلة وقد حصل وقت الهبة  
جميع الموهوب لا امرأة ثم كفاها أن يرجع بينهما ولو ذهب لامرأة ثم أبانها فليس له  
أن يرجع لعدم الصلة بينهما في الأصل وقت الهبة ووجوبها في الثاني وقتها  
وذكر السابع بقوله وهناك الموهوب فانه إذا طلق تعذر الرجوع فلو أدى  
الموهوب له المالك صدق بالاحتلف كذا في الكافي فضا بطلها أي ضابط الموانع  
عروف ومع حرفة مأخوذ مما قيل وما منع الرجوع في الهبة بأما جبري حروف  
ومع حرفة فالأصل الزيادة والموت أحد حملوا العوض والخاء الرجوع  
من ملك والزيادة الزمنية والقاض الزيادة الخاء المالك الخرق الطعن والخاء  
السان فكان شبه الطعن باللسان وهب لأخيه وأجنبي عدا فقبضه أخيه  
الأخي والأجنبي العبد لم أي للواهب الرجوع في نصيب الأجنبي لأن الهبة  
في حق كونه العبد مما لا يقسم ولما منع من الرجوع بخلاف أن يخف فإن القرابة فيه  
ما تفرز وهب لرجل عدا فقبضه الرجل فله الرجوع العبد لاخرته رجوع مما

أورد عليه فقلوا الرجوع فيه لأن الموهوب لما علة في الشايع بالرجوع لا بسبب جديد  
كان للقول الرجوع فيه ولو صدقنا الثالث على الثاني أن كان غير أوبأعده  
أن كان غنيا لم يرجع الأقل لأن هذا ملك جديد لوجوده إليه سبب جديد  
و حق الرجوع لم يكن قابلية هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط يرجع في  
استحقاق بعضها أي نصف العينة ولإراد الموهوب بنصف عوضها لأن لم يدفع  
إليه إلا لئلا لم الموهوب كالم فاذ أخاف بعضه رجوع بقدر كغيره من العاقبات  
لأن استحقاق نصفه يقع إذا استحق نصف العوض لا يرجع بشيء حتى يرد ما  
بقي من العوض لأنه يصح عوضا عن الكل ابتداء وبالأحقاق ظهر أنه لا عوض للأمر  
فيكون غير المانع في الرجوع لم بسقط الأيسر لعل العوض ولم يعلم فإن  
شاء رد ما بقي ورجع في الكل وإن شاء أمسك ما بقي ولم يرجع بشيء بخلافه  
إذا كان العوض مشروطا لأنه يتم بينهما فوضع البدل على المبدل فإذا استحق  
بعضه يرجع عقلا من العوض كذا في الأسرار ولو عوض بنصفها يرجع علمه من  
لأن العوض ما لم يبيع فاذا وجد في النصف يستع بقدر لو يبيع بنصفها أو لم  
يبيع يرجع في النصف لأن الرجوع في الكل فيبقى البقي أولى ولا ينهض مع النصف  
و دأى الرجوع إنما يرجع بحيث يوحى الموهوب من يد الموهوب له بشايع  
من الطرفين أو حكم قاض لأن الرجوع في الجنة يختلف فيه فهمه دأى و سهم  
من أي وفي أصله وحال لأن الواجب أن طالب الحق فالموهوب له يمنع تلك  
وفي حصول المقصود وعدمه خلفاء إذ من الجائز أن يكون ولده الشواب والتوا  
فبيع هذا لا يرجع لحصول مقصوده ومن الجائز أن يكون مراده العوض  
فبيع هذا يرجع فلا بد من النقل بالرضا أو القضاة مع اعتبار الموهوب  
أي اعتبار الموهوب له العبد للموهوب بعد الرجوع متعلق بالاعتقاد قبل  
القضاة لأنه لا يخرج عن ملك الموهوب له إلا بالقضاة فبيع متعلق قبل ولم يثنى أي  
الموهوب له بملكه إلى الموهوب بعد الرجوع وقبل القضاة بعد النزع عن  
الواهب لقيام ملك فيه وكذا إذا هلك في يده بعد القضاة لم يضمن لأن أصل  
قبضه لم يكن موجبا ضمان المقدم عليه وهذا أدول عليه واستدرك الشيء  
معرفة بأصله ولكن ضمن أي بملكه بعد القضاة والمبيع إليه معه بعد  
القضاة وطلب الواهب لأن الموهوب مع يكون إمامة عند الموهوب له

والبيع بعد الطلب بموجب الحان في المدة ومع لحدما مطلقا قبله براض  
 أي الرجوع براض لو حكم فسخ لعقد الحبة من الأصل وإعادة إلى الملك القديم لأبعد  
 للموجب فلا يشترط فيه أي بغير الواجب لأن القبض إنما يترتب في انتقال الملك  
 لأنه عود الملك القديم ومع أي الرجوع في المشاي القابل للقبض كصف دار حبة  
 ولو كان حبة شاي فيه ثلث الموصوب في يد الموصوب له فاستحقه فعين لم يرجع  
 بما ولحقه لأنه مبرق فلا يستحق فيه السلامة فيجوز بطلان الرجوع لما دفع ثم زال أي  
 المانع عاد الرجوع بيانه أنه إذا بقي في الدار الموهوبة وأبطل التأييد رجوع الواجب  
 بسبب البناء لعدم الموصوب له البناء وهدمت الدار كما كانت قبل أن يرجع فيها فحلف  
 ما واشترى عبد بن أبياد ثلثة أيام ثم العبدية مدة التجار وخامس اشترى البايع  
 بية الرد وأبطل القاضي حقه في الرد بسبب الحبة في مدة الحيا لم يرد أن يرد كذا  
 في المحيط ومع شرط العوض حبة ابتداء هذا الواو ذكر بكونه يمان يطل وهدمت  
 هذا العبدية كما أن تعويضه هذا الثوب وأما إذا ذكر عرف البناء بأن يقول  
 وهدمت كذا هذا الثوب بعبدك هذا العبدان قدوم وقد لاخر يكون بيعا ابتداء  
 وانتهاء بالبايع كذا في شرح الهداية ومما يشترط قطره أي العاقدان لقول حسين  
 تكون كل منهما حبة وبطلت بالبيع كالحكم للرب ولم يتر حبة الأب ما لم يطل بترقه  
 كالم يتر حبة وسبع أشهر فخر بالعيب وخار الرقية وتستعقب الشفعة كما  
 هو حكم البيع هذا عندنا وعند ذرة الشافعي بيع ابتداء وانتهاء لأن العبدية  
 المعاني ولنا أنه اشترط على جميعين فيخرج منهما ما أمكن علما بالشبهين فإن  
 قلت الحبة عليك عين بلا عوض والبيع عليك عين بعوض فكيف يخرج منهما أيضا  
 عليك لا يخرى في الشرط وكلمة في عقيد الشريعة قلت قد عرفت أن بيعه كونهما عليك  
 بلا عوض كونهما عليك بلا شرط عوض لا بشرط عدم العوض فلا ينافي كونه بيعا وقد عرفت  
 أيضا أن الشرط المانع عليك شرط في بيعه الربوا أو القمار لا يفسد البيع ولو لم  
 يمت هذا منك على أن يكون ملكا كبيع البيع فيكون ما عني في شرط ابتداء نظرا  
 إلى العبارة حجة لا يصير كالبيع لأنما قبل القبض وشرطا بعينه العوض نظرا إلى ما  
 يؤلف إليه حجة يورث عليه الحكم البيع حالة البناء وحب كبريا ففصر الموصوب  
 لم لا يرجع فريدين هذا وبين الغسل بأن في القضاة زيادة متصلة وفي الغسل  
 كذا عبيد كافر أسلم في يد الموهوب بطل وجازية عليها الموصوب له إنزال أو اكتساب

او نحوها حيث لا يرجع الوجود في هذه الصور لان بالاسلم وتعليم القرآن ونحو  
 ازاد الموهوب فبطل الرجوع وكذا امر وحب ببعد اذ نهد للوهوب له الي  
 بل حيث بطل حتى الرجوع لزيادة متصلة في قوة الموهوب تصديق بما في اي  
 قال لغية تصدقت عليك هذه الدراهم او وهب لغيري اي لا وهبك هذه  
 الدراهم لا يرجع اعتبار العطاء في المسئلة الاصل والحق في الشايد كذلية الكافي  
 او حب امه الا حلتها او يحا ان يرد ها عليه او يتفقها ويستولها  
 او وحب دار او تصدق بها على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه به الهبة والصدقة  
 شيئا منها فثبت اي الهبة لا يمكن ان تبطل بالشرط القاسم كقوله والشيء عم اجاز  
 العمري وبطل الشرط كما سيأتي وبطل الاستثناء اي استثناء الظاهر انما يمتنع للمحل  
 الذي يعلم فيه العقد وقد عرفت ان هبة للظالم يجوز فلا يجوز استثناءه ايضا وبطل  
 الشرط لما لفته متعينة العقد وهو بيعت لك على ان تطلقا فاذا اتمم الشرط المذكور تقيده  
 بها وهو بناء الاطلاق واعترض ان يلحق بما قولهم او يعوضه شيئا منها بان المراد به  
 اما الهبة بريد العوض فحين والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به ان  
 يعوض عنها شيئا من العين الموهوبة فهو كذا محض لانه ذكره بقوله مما لان يرد  
 عليه شيئا منها اقول له تختار الشق الاول قوله لبي والشرط جائز ان متوحد وانما يجوز ان  
 اذا كان معلوما كما عرفت من الباعث السابقة وصرح به بعض شراح الحديث وكذا  
 الحال في الصدقة اعطى حلتها وجهها تحت البنية امام للمعتق لم يبق على ملكه  
 فلم يكن الموهوب مشغولا بملك الواعب بخلافه لانه يبيع بترجمتها وجهها  
 لم ينع الهبة لان الموهوب في ملكه ولا يجوز تعليق الامر بشرط الا بكان في اي شرط كان  
 ولو قال مديونة اذا جاء همد قامت بغيرها منه اي من الدين بطل اي البراء لانه  
 تعليق شرط محض ولو قال لمديونة ان كان عليك دين ابرأك منه ولم عليه دين صح  
 ابرأه لانه تعليق بشرط كان فيكون تجديزا جاز العمري لا العري في جعل حرام  
 لا حرمه فروع اذ مات تركه عليه فبيع اليه وبطل الشرط والرفق ان يقول  
 مت فبك في كذا فيكون بلكا ايضا فالمراد وهو من الارثاق وهو لا يتعد  
 كان ينظم موته فلا يبيع لعدم الملكية للحال وظل ابو يوسف يبيع لغيره ايضا بناء  
 على انما يملك للحال وشرط الاسترداد بعد موته فيكون الزايع لقليل والله اعلم  
 كذا **الاجازة لما في غير ما بحثت عليك العين**



بلا عوض شرعي في مباحث تلك المنفعة بعوض فقال في لغة فعلا من أجر باجر  
 من باب طلب وحسب اسم للاجرة و ما يعطى من كمال الاجر وشرعا فذلك نفع بعوض  
 وانما عدل عن قهلم فذلك نفع معلوم بعوض كذلك لأنه لو كان ثوبا للاجرة النفع  
 لم يكن ما نفع المتبادل الفاسد بالشرط الفاسد وبالشموع الاصول ولو كان ثوبا  
 لا لم يكن تقيد النفع والعوض بالمعقود صحيحا وما اخبره من تعريف لاسم كان  
 تعريف البيع كذا عن ابن ابي ابي او نفع الاقلان ظاهر ليس واما الثالث حياية  
 فوضوحه و يصدق باجر كس هذه الدار شعرا بكذا ووجهك منافعها يعني ان الاجارة  
 تستعد بلطف العارية حتى لو قال لغيره اعرك هذه الدار شعرا بكذا وقبل الخياط  
 كانت اجارة صحيحه اما العارية فلا تستعد بلطف الاجارة حتى لو قال اجر لك هذه  
 الدار بلا عوض كانت اجارة فاسدة لا عارية ولو قال له ووجهك منافع هذه  
 الدار شعرا بكذا لم يجز ويكون اجارة كذا في الغناهي الصوري واختلف في انعقاد  
 بلطف البيع ذكر شيخ الاسلام ان فيه اخلافا للشافعي وقال اذا قال المرحوم بعث  
 نفسي منك لعل كذا فهو اجارة وعمر الكوفي ان الاجارة لا تستعد بلطف البيع  
 ثم رجع وقال يستعد كذا في الخلاصة ويعلم النفع ببيان المدة طالبت او قصرت  
 كما سيجي والزيادة من كذا اي سيجي الدار او الارض او زيادة الارض من كذا او  
 بيان العمل كالصباغة والصنع والحياطة ونحوها او الاشارة عطف على بيان  
 اي يعلم النفع ايضا بالاشارة كقول هذا الذي يمت فان النفع ليس مشارا اليه لكن  
 يعلم الاشارة انه الفعل المخصوص لا يلزم الاجر بالعقد اي لا يملك بنفس العقد  
 والمجرب عليه عينا كان او دينا لان العقد معاوضة لوجوه معينين منفعة  
 تحدد شيئا فشيئا والاخر مالي وتنتهي المعاوضة المساواة فمن ضرورة الزاخي  
 في جانب المنفعة الزاخي في البدل بل يتجمل بان يعطى قبل حلول الاجل فانه  
 يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون لاحق لاسرءاد او شرطه اي شرط تجمله  
 حال العقد فانه يجب او الاستيفاء اي استيفاء المنفعة المعقود عليها فان  
 الاجر يجب ايضا او يمكنه من اي الاستيفاء وفع على هذا يقول فيجب اي لاجر  
 كذا بضم فم تسكن لوجود التمكن من الاستيفاء وبنوله ويسقط اي الاجر  
 بالتصيب اي اذا غصبها غاصب من يد سقط الاجر للموثر طلب الاجر للدار  
 او لا يفسد بغيره وللدابة كل من حمله والتماس ان يطلب في كل ساعة حكما به

تحقيقا للمساواة كما عرفت لكنه ينبغي ان يرجع الى الوجه اذ لا يلزم حصته الا بالمشقة فارجع الى ما  
ذكر وكذا في كل واحد منهما ينبغي ان يرجع الى وجه الاجر في هذه الصناعات اذ ادفع اي من  
العمل لا يظلم ولا ان يظلم بيت المستاجر حتى اذا عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ من  
العمل لا يستحق شيئا من الاجر كما ذكر في الهداية والتريد وذكر في المبسوط  
والغوايد الظهيرية والذخيرة وتزوج للمبيع الصغيرة اذا حال البعوض في بيت  
المستاجر يجب الاجر له بحسب جهة اذا سرق الثوب بعد ما حاط بعضه بشيء  
الاجر بحسب ما ذكر في الجواز في طلب الاجر للجزء في بيت المستاجر بعد اخراج  
من التسود فان اخرج بعد ذلك الاجر ولا غرم ولا سبابة في الاجر والغا  
للجنتان وقيل لا اجر ويوم قال في الوقاية فان اخرج بعد ما اخرج فلم  
الاجر وقيل لا ولا غرم فيها وقال صدر الزبيري في الاخرى قبل الاخراج في  
الاخراج اختلف فيه تحت اما اذا قلنا بخالف لما في زوج الهداية ان  
في قبل الاخراج غرامة قال في غاية اليقين انما قيد بعدم الضمان في صورة الاخرى  
بعد الاخراج من التسود لانه اذا اخرج قبل الاخراج فعليه الضمان في قوله  
اصحابنا جميعا واما ثانيا فلا خلاف في انفسه لقاعدة المقررة الآتية ذكرها من ان  
الاجر المشترك يقسم ما تلف بملة فان قيل وضع المسئلة فيما اذا اخذت في  
بيت المستاجر ذلك ينتج ان يجزئه لغيره فيكون اجرا خاصا لا سبيحا ان ما تلف  
لا يقسم قلنا قد مر في الشرايح بانه اجر مشترك حيث قالوا اجر الواحد من دفع العقد  
في حقه على المدعى بالتقصير كما سبأ في كمن استقر مشغل للخدمة بما ان يخدم محلا  
وما عني فيه مستاجر على العمل بالبيان المدعى ولا مدخل للفعل في بيته فكان الاجر  
مفترقا ولهذا اختلفت العبارة التي ما تروى ومنها هذه المصنوعة ان صاحب  
الهداية قال قلوا اخرجوا لو سخط من يد قبل الاخراج فلا اجر له لانه لم يكن قبل التسليم  
فان اخرج ثم اخرج من غير فعله فلا اجر لانه صار مسلما بالبيع في بيته ولا ضمان  
عليه لانه لم يوجد منه الجناية فجعل صاحب الوقاية قوله ولا ضمان عليه متعلقا بما  
قبل الاخراج ايضا فلو لم يفرغ من العمل لم يلزم له الاجر ولا الرجوع والباب من العمل  
اشترى العين كالصباغ وقصار بقصر الشتاء ونحوه فقدمه يكون له العمل اذ اخرج  
به عن غائل الثوب كما سبأ في تجسس العين للاجر لان المعقود عليه وصف في  
الحل فكان حق الحسن كاستيغاء البدل كما في البيع فلا غرم ان ضاع العين بعد



فيكون البناء والفرس لصاحبهما والارض لصاحبها والزرع اذا انضجت مدة  
لا يخرج على قلعه بل يتنزل باجر المثل الى ان يدركه لان له نهاية معلومة فاسكن وعاية  
لجائنين فيه والرجلة كالشجر لان لها بقا في الارض ليست كالزرع وقد علم حكم  
الشجر او دابة عطف على ارض اي صح استيجار دابة للركوب او للملح فيخرج الماء او  
استيجار ثوب لللبس ان بين الراكب والملاح والملاح والابسن قال في حكم  
او الدابة للركوب والملاح والثوب لللبس عطف على الدابة في قوله صح اجارة  
الدابة ففهم منه ان اجارة الدابة وما عطف عليه جائزة مطلقا وقد كان في  
الحاجة فان لم يبين من يركبها او ما يخرج عليها او من يلبس قال الجارية فاسكن  
ولهذا قلت ان بين الراكب في حق عم بان قال في ان يركب لويليس من شاء او  
يخرج ما شاء اركب والابسن من شاء في حكم ما شاء لوجوده لان من المجرى وكفى  
اذا ركب بنفسه او اركب واحدا ليس له ان يركب غيره لانه تعين مراد من الصل  
فصالحا لانه على ركوبه ابتداء كذا في المحلة وان حصص بركب والابسن في الحاف من  
لانه تعدي كذا في المحل بخلاف المستحق لنفسه طاعة لو استاجر دفعه فيخرج  
اجارة او اعارة فضمه وسكن فيه ضمن عند ابر يوسف تفاوت الناس في مله  
او اختيار مكانه وضرب او اذاه وعند محمد لا يضمن لانه ليس في ضمانه كاللذبة وفيه اختلاف  
اي بالمتحمل بطل التمسيد لانه غير مفيد طلق سمي في المهر فوما وقد ذكره في اي  
المستاجر حمل في الضرر لانه مساو باوزن او الخلف كالسهم الصغير في الارض للملح والملاح  
حيث اذا استاجر حمل عليها قطعنا سماه فليس له ان يحمل عليها شئ وزنه محدود لانه لا يكون  
اضرار الدابة لان الملاح يدبر جميع في موضع من ظهوره والقطر بسط على ظهوره او ضمن  
بارد او رجل ان ذكره كركوب اي ركوب نفسه نصف جهتها باعبار الشغل بين  
الركوب والردف فان لم ينفصل الملاح عن الركوب فيكون اضر من الفضل العالم  
بها ذكر الارداف لانه لو ركبها وحمل على عاقبة غيره ضمن جميع القيمة وان كانت الدابة  
تطبق حملها لان نقل الراكب مع الذي حمل يحمي عن ان يكون اشق على الدابة  
لما اذا كانت لا تطبق جميع عليه جميع الضمان في الاحوال كلها وقد ينظر رجلا لو  
اراد صبا لا يستك من مازاد الشغل وان كان صبا يستك من الرجل كذا في  
الحاجة كفاية وضمن بالزيادة في كل معلوم ما زاد ان اطاعت للملح اي ضمن قد ما  
زاد على قدر المهر المعلوم في النقل للملح اهلك ما دون فيه وغير ما دون فيه

والسبب المثل فانقسم عليها الاي وان لم تنطق حاشية فيضمن كل منهما عدم الاذن  
فيكون هناك كمالا لبعضه اي الركاب والسحر وهو ان تحبها الي نفسه لتقف  
ولا تحري فان يضمن بهما لئلا لا اذن مفيد بشرط المسئلة لتحقق السوق بدونه وجوان  
هناك الدابة عا اي عن مكان استوجبت اليد والى صلة ذاهبا وجائيا الي الدهاب  
والجني ودها على عطف بجوان يمينه او الاستاجر الى موضع وجاؤها الي  
موضع اخر ثم رة هالي الاكل ثم نقتت فهو من ضمن قيل تاثير هذه المسئلة  
لذا الاستاجر ذاهبا وجائيا يكونا بمنزلة المودع في التحالف في الوعد ثم عاد الي الوعد  
فقبل الحجاب بحري في اطلاقه والفرق ان المودع مانور الحفظ مقصود ابقى الامر  
بالخط بعد المدة الي الوعد فيحصل الادب الي باب الكافية في التجارة والعدا  
يعبر الحفظ مانورا به بعد الاستعمال لا مقصودا فاذا انقطع استعمال لم يبق هو  
نايضا فلا يرد بالعدو قال في المذهب في هذا الموضع وقال في الحاشية الاول المصحح ونزع  
اي من نزع سره سحر مكره وبالحاف يبيع اذا اكزى جارا سره جاز ونزع سره  
واو كره يضمن مطلقا اي سركان الا يحاف مما يوكف هذه الحاشية او لا وما اشبه  
مظهر واما الاصل فلان الا يحاف ليس من جنس السر لا حاشية مانور و يبيع فيضمن  
اليقظة اذا اعلنت كما اذا اعلن المديد مكان الحطة واسرجه عا ليس في اي الحاشية  
حيث يضمن كل جهة لانه بعد انفا لا دابة كمن ابدل الحطة بالمديد وسلوك اي يضمن  
الحال فيتم متاع حمل ان هكذا سلوك طريق غير ما هيبة المستاجر كمن انما يمكنه  
ايضا قد تعاقبا اي الطريقان بالطول والنقص الصعوبة والسهولة في ان لم  
يتعاقبا فلا ضمان عليه ان هكذا لا فائدة في تعيينه او سلوك ما لا يسلكه لئلا من  
اي يضمن ايضا اذا هلك سلوك طريق لا يسلكه الناس لتحقق التقييد وحصول  
المخاطفة وجملة في البحر يبيع اذا احمده في البحر فيما يحمله الناس ضمن اذا تلف  
لان البحر متلف في ان المودع ان يسافر بالوديعة في التمدد البحر لم ياتي الحمول  
الاجرة في الصور المذكورة ان يبلغ المنزل سالما لحصول المقصود استاجر ارضا  
فدفع بر قدع رطة ضمن ما نقصت لان الرطة اعظم ضررا من البر لا تشتد  
عرو تعاقبا وكثرة الحاجة الي سقيها فكان خلافا الي شرط يضمن ما نقصت  
بلا اجر لانه صار قاصا حيث اشغل الارض بخس احره من امره ودفع  
نوبا الي خياطه لتخيطه لم يصا بدرهم فحاطه فجاء حبة الداربع ان شانه

في الجاهل من الجاهل  
 في الجاهل من الجاهل  
 في الجاهل من الجاهل

قيمة ثمة أو أخذ القباء بأجر مثله ولم يزد على المسمى قبل ستمائة القرطبي الذي هو  
 طاق لا يرد على استعمال القمص وقيل مخرجي على اطلاق لانها يتقاربان  
 في المنفعة لانه يشد على وسط ويتفتح به استناع القمص بغية الخرافة للواقع  
 والمخالف فيميل الى اية الجهتين شاء لكن يجب ابرام مثل المتصور جهة الموافقة  
 ولا يخافه المادهم المسمى كما هو حكم الاجازة الفاسدة دفع غلاء الى حايك  
 قد علمه لتعلم التسمية على ان يعطى الاستاذ من المثل ابرام او هو منه ابرام  
 المولى من الاستاذ ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ  
 يحكم باجر مثل يعلم ذلك العمل ولو كان يشهد للمولى فاجر مثل العلم على الاستاذ  
 وكذلك لو دفع ابرامه ذكره قاضي خان باب الاجارة الفاسدة  
 نقصد بامور ذلك الاقلية بطلان بالشرط المفسد للبيع لان المتافع يكون لها قيمة  
 بالعقد وتصور ما لا فيعبر الاجازة بالعاوضة المالية دون ما سواها من  
 الشك والبيع والعرض على عدم العمل حتى جاء ذكر الشاي بقوله والشيوع بان  
 يومه نصيبا من داره او نصيب من دار مشتركة من غير شريكه والمأخذ من المتفق  
 فيها الاستناع وهو امر حيي لا يمكن في المتافع ولا يصعد شيلم فلا يجوز بخلاف  
 البيع لان المقصود به المك وهو امر حكلي يكن في المتافع فيجوز الاجارة من  
 الشيوع الطاري فانما لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية كما اذا ابرم كل الدار ثم فسخا  
 في النصف ان ابرم رجلان داره الواحدة فمات احدهما او انكس الامر شريكه فان  
 كل المنفعة التي تحدث على المك فالبيع يحكم المك الحقيقي والبعض يحكم الاجارة فلا  
 يظهر معنى الشيوع وانما يظهر الاختلاف في حق السب ولا عبرة للاختلاف السب  
 مع اتحاد الحكم فاذ لم يظهر الشيوع مع العقد على انه لا يبيع في رواية عن ابي  
 كذا في الثاني وذكر الثالث بقوله وجهالة السمين بان يكون الاجارة ثوبا او دابة  
 بلا تعيين وذكر الرابع بقوله وعدم القسمة بان قال ابرمك ارضي شعرا اكبر او  
 ستة ولم يقل كذا وقت ايضا اذ استاجر حائنا او دارا مستدة بمائة درهم  
 على ان يرميها المتاجر ويكون على المتاجر ابرام المثل بالعلم بالبيع لانه لما شرط الدار  
 على المتاجر صارت الامة من الاجر غير الاجر بمجمل ذكره قاضي خان واعلم يذكره  
 جهنا لدخوله تحت قوله وجهالة المسمى فانما حدثت بهما الى هذين الاخيرين  
 ويجب ابرام المثل باستيفاء المنفعة اذ قيل استيفاء على الاستيفاء ابرام بالعلم

ما يبلغ والآتي وإن لم تضربها بل بالشرط أو الشيوع لم يزد أي أجر المثل على المسمى أي  
 إذا كان أجر المثل رأياً على المسمى للجب أن يزد لأنها رضى باسقاط حقها حيث  
 سميا الاقل ويتضمن عنه أي أن كان أجر المثل ناقصاً عن المسمى للجب قدر المسمى  
 لغناه القسوة والمالزم أجر المثل في الغنا بهما بالغنا ما يبلغ ولم يزد على المسمى  
 في الغنا بغيره لأن النافع لما يظن لها في نفسها عندنا وإنما تنقوم بالعقد  
 أو شبهه وإذا لم تنقوم في نفسها وجب الرجوع إلى ما فوقت به في العقد  
 وسقط ما زاد عليه باسقاطه وإذا جعل المسمى معهم التسمية أنيق المرجع  
 وجب الموجب الأصغر وهو وجوب القيمة بالغنى ما بلغت هكذا ينبغي أن يقر  
 هذا الكلام فإن عبارة القوم مضطربة في هذا المقام فإن أجود أنه ترجع على قوله  
 وجهالة المسمى بعد حصوله فكأن مدة كسبه أشهر مثلاً ولم يزد فهو أي العبد  
 فعلياً للمدة أجر المثل بالغنا ما يبلغ وبضريح في البداية من المدة أجره أن كل شهر يكسب  
 في واحد فقط وقد في البداية إذا لا يكن صحيح العقد على هذه الشهور لجهالة  
 ولا يعلم ما بين الادي والكل لعدم لولوية بعضها البعض يتعين الادي وإذا  
 تم الشهر الادي فكل منهما أن ضمن الاجارة لا انتهاء العقد الصحيح في كل شهر  
 سكن في قوله فإنه إذا سكن ساعة من الشهر الشايع في العقد فيه ولم يكن للوجر  
 أن يخرج اليه أن يتغير الآخر بعد ذلك كل شهر سكن في أوله لأن التراضي منها بالعقد  
 يتم بالسكن في الشهر الشايع وهذا هو المتعارف وقد مال اليه بعض المتأخرين وفيه  
 ظاهراً فوايد لكل منهما الخيارات في القليلة الأولى من الشهر الداخل ويومها لأن ذلك  
 رأس الشهر وفي اعتبار الأقل فخرج حكمه أن يسمى الكل بأن يقول أجره ساعة  
 أشهر كذا استلزم بالمستلزم معاينته لاذين جملة الشهور من حين حصة كل منها  
 حال العقد لأن المدة صارت معلومة فارتفع المانع من الميزان أجره ساعة كذا  
 فتح وأن لم يسم أجره كل شهر لأن المدة معلومة لا يرى أن اجازته شهر واحد فتح وأن  
 لم يسم فقط كل يوم وأقل المدة ما سمى بأن يتلخص في شهرين من هذه السنة  
 والآية وإن لم يسم شيئاً فوقف العقد لأن المدة كانت كلهما في حكم البطالة سواء  
 مثله يتعين الزمان الذي يعقب السبب كإي الاجال بأن باع إلى شهرين والبيان  
 بأن حلف لا يكمل فلا ناحيت أعجز فيها إلا ابتداء بعد النزاع من الحكم فإن كان لي  
 العقد حين يصل الحال اعتبر الأهل أي شهور السنة كلها بالأهل لأن الأهل

مصطوح

اصل في المشورة الى ما قبل في موافقة الناس واما فاني لم لان الاصل او انفسه  
يصار الي المبدل استاجر عبدا باجر معلوم ويطعمه لم يجز لهما ان يفسخ الاجر  
جان اجارة الخاسر ان اخذ اجرة لما روي انهم دخل الخاسر ليخففوا وتعارف  
الناس والمجتمعات لما روي انهم اجتمع واعطوا امره في الظاهر باجر معين والقبض  
ان لا يصح لانها مرد على استهلاك العين وهو اللين قصار كما يستجران البقر  
والخنازة ليخرب لهما او البستان ليأكل منه وجه الحق لا قوله فان ارضعت  
لكم فانوهن اجودهن وغير انفقوا بالجماع وقد مر في التعامل في الاعصار بلا  
تكبير ولا نسلم ان العقد ورد على استهلاك العين بل على المنفعة وفي حضانة البهي  
ولقبيها ثديها وندبه وخدمته واللين تابع واما لا يسخن الزوج اذا  
ارضعت بلين الشاة للمفالم تأت بالعمل الواجب عليها فانه يجاز وليس  
بارضاع ويطعمها وكسوتها ومندجها لا يجوز للجماع ولم ان للجماع انما نسف  
العقد لا فطرانها الى المنازعة وهذا ليس كذلك لان العادة بين الناس  
الموسعة على الاطباء لان منفعة ذلك ترجع الى اولادهم وللزوج ولبنها  
التي منزل المستاجر انما اذنه يعني ليس للمستاجر ان يمنع زوجها من لبنها  
لان الزوج حق الزوج فلا يمكن من ان يملكه كمن المستاجر بمنع من لبنها  
في منزله لان المنزلة ملكه فلا يجوز له ان يدخل بها اذنه وله اي للزوج في كساح  
ظاهر بين الناس او عليه شهود فسخها اي فسخ اجارة الظئر لو بغير اذنه  
سواء كان الزوج ممن يشينه ان تكون امره فطر او لا لان هذه الاجارة توجب  
خللا في حق الزوج وللزوج ان يمنع امراته عما يوجب خللا في حقه وقيمة  
اي في كساح غير ظاهر بل باقرارها لا اي ليس له ان يفسخ الاجارة لان العقد  
قد لزمها وقيل غير مقبول في حق من استأجرها وجاز للمستاجر فسخها ان  
مرضت او جعلت لان بسببها يضرب لولد وعليها غسل الصبي وشبابه واصلاح  
طعامه وهذه لان العادة الى الظئر في الخ تولى هذه الامور قصار ذلك  
كالشروط لا عن شيء منها اي من الشباب والطعام والذهن وهو اي عن  
واجرة اي اجر عمل الرضعة وارضاعتها في ابيه وبيع على هذا بقوله فان ارضعت  
بلين شاة او غدة بطعام ومضت المنة فلا اجر فان اجر الارضاع لما كان على  
الاب كان ترك الارضاع حراما على الاب فان الارضاع هو اشرب الصبي لبنها



بادخال حلة فديها في ثوبه و لئلا قال صاحب الهدية فان هذا الجار ليس  
 براضع فنقولهم فان ارضعت يكون من قبيل المشاكلة بخلاف ما اذا دفعه الي  
 خادمها حتى ارضعت حيث تسقى الجرحى كذا في الكفاية ولم ينع الاجارة  
 للاذان والامانة والحق ويعلم القرآن والفقه والغناء والملاهي والسمع وفي  
 المحيط في كتاب الاحتياط اذا اخذ المال بلا شرط يباح لانه اعطاء ملاهي طوع  
 بلا عقد وحسب للبئس وهو ان يوجر غلاما ليرعى الاناث والمراد اخذ  
 الاجرة عليه والاصل ان الاجارة للبحر عندنا على الطائفة والمعاني كنن لما  
 وقع القود في الامور الدينية جوارها المتأخرون ولذا قال في بغي اليوم  
 اي الاجارة لتعليم القرآن والفقه والامانة والادب ونحوه المستأجر على دفع  
 الاجر ونحوه وفي الخلاصة المرسومة وفي هدية تهذيبه الي المعلمين على  
 نفس بعض السور القرآنية سميت بها لان العادة اهداء الملاكات فنفس  
 اي الاجارة ان دفع الي اخر فلا يستجر ببعضه واستأجر حمارا ليعمل اده ببعض  
 اي بعض الزاد ولقد ايلحن بزه ببعضه فبقي هذا الاخير يسمى بغير الجحان  
 وقد نهي النبي ومعه لانه جعل البحر بعض ما يخرج من ماله ولا ولا في معناه  
 او من يتخذ له كذا اليوم بكذا اي اذا استأجر حمارا يتخذ له هذه العشرة الاصغر  
 من القيمة اليوم بدفعه فسد عند البيع للجملة المتقوة عليه لان ذكر الوقت  
 يقتضي كونه للشفعة وذكر العلو يقتضي تقدير الدقيق يقتضي كونه للعمل ولا تجميع  
 للحد على الاخر في ان تنفع المستأجرة وقومها على العمل لانه لا يستحق الاجر  
 الا بكونه اجرا لشركا وتنفع الاجرة في قومها على المتفعة لانه يستحق الاجرة  
 على المدة قبل اولا ففسد العقد ولو كان المتقود عليه كله ما الي بعمل هذا  
 العمل مستغنى فلهذا اليوم هو غير محدود عادة وعرفه ان اذ اسمي عملا وقال  
 في اليوم جائز الاجارة لان في الظاهر لا تفقد المدة فلا يقتضي الاستغناء وكان  
 المتقود عليه العمل وهو علم او ارضا بشرط ان يشها او يكره انهارها او  
 ليس فيها لان اثره انما هو ان يوقى بعد انقضاء المدة وليست من مستغنيات  
 العقد وفيه تنفع صاحب الارض فتفسد كما يبيع بخلاف استئجارها على ان يكرها  
 وينزعها ويسورها وينزعها لانه شرط يقتضي العقد لان الزاوية مستغنى بالعقد  
 وفي لانتاليه الا بالبيع والكتب فلا يفسد به وبلا ذكر زرعها او ما يزرع

فيعلم بيع الاقل من الاكثر تستاجر لزيادة البناء والظرف فلم يتيقن شيئا  
 من العلم يعلم الموقوف عليه واما الثانية فقلعت انواع الرامعات واضرار  
 بعضها بالارض فلم يبين شيئا من العلم الموقوف عليه الا ان يبيع المور  
 بان يتطوع بها ان يزرع ما يشاء في بيع لوجود الاذن منه ولو زرعها بلا ذكر  
 الزيادة او ما يزرعه في بيع الاجل عداي العقد صحيحا وله المسمى بالرضا في  
 الجهالة بان زيادة قبل تمام العقد استاجر مثلا الى بعد اذ لم يسم حله لم يعتاد  
 فذلك لم ينعن لان البعارة واسدة والعمين امانة فلم يوجد التعدي  
 وان بلغ المكان الموقوف فلم المسمى من الاجر استحقاقا والقياس ان لا يجب  
 اجر المثل لانه وقع فاسدا وجه الاستحقاق ان الجهالة ارتفعت قبل تمام العقد فان  
 نازعنا اي انما اقل من قبل الزرع في الصورة الاولى او المثل في الصورة الثانية فحققت  
 البعارة ببيع موقوفها القايح وقضا الفساده وان تعدي اي المستاجر على اذنية  
 او ضمن او حمل طعما ما شتر كما بينه وبين اخر فاستاجر احدهما الاجر او حمار  
 الي كان كذا قبل الطعام كله فلا اجر له لا المسمى ولا اجر المثل اما في الثاني فانه  
 ان الاجر والعنان لا يتبعان واما في الثانية فلان العقد ورد على ما لا يتحمل الى وجود  
 فقبل كاجارة ما لا تستعمله لان الموقوف عليه حمل النصف الشايع وحله فهو تصرف  
 لانه فعل حية لا يتصور في الشايع من حيث انه شايع بخلاف البيع لانه تصرف  
 شرعي وهو يتحمل كما في الجودي في الطريق يمين استجوابه ثم تجدد البعارة في  
 بعض الطريق وجب ارجاؤك قبل الانكاد ولا يجب الاجر لما بعده عند البيه  
 يوسف لانه بالحق وصار غاصبا والآخر العنان لا يتبعان وهذا المثل يجب الاجر  
 كله لانه ستم من الاستعمال فسطح العنان كذا في الحاية وزاد في شيء الجمع للمص  
 بعد قوله فسطح العنان قوله وعقد البعارة فلم لان الاجارة لا ينفع بغيره  
 فوجب له الاجر المسمى بها المستاجر لا الزام بذلك اجارة النسخ بالبيع يجوز اذا  
 اخلفا ولذا الجواز لا يبين اذا اجره ان لم يكن لها سكة دارا في اودا يركبها  
 بركوب اية اخرى او ثوبه ليلبسها بلبس ثوب اخر لم يخر عند لان الموقوف  
 عليه ما يحدث من المنفعة وذا غير موجود في المكان فاذا اتخذ الجنس كان  
 كبدالة الشيء بمحض نفسه والجنس بانفراد يحرم النساء عندنا بخلافه اذا  
 اختلف الجنس للجنس في النساء في الجنس المختلف ليس يحرم كذا في الحاية اقول

يرد على ظاهره ان قوله لان الجنس للنساء في الجنس المختلف ليس يحرم مخالف لما قال  
 في باب الربوا ان وجد العقد والجنس حرم الفضل والنساء لوجود العدة  
 وان وجد احداهما وعدم الآخر حل الفضل وحرم النساء مثل ان يسلم هرويا  
 في هرويا او يرا في شعره وان عدم احوال الفضل والنساء فان البس والتعدي  
 جنسان مختلفان وقد حرم النساء فيه ودفعه ان مراده بالجنس المختلف  
 ما لا يكون فيه قد كسح حقه بنسبته شعير حيث جاز فيه النسبة لا خلا  
 للجنس واستقاء واستقاء العقد كما في باب وهبنا كذلك فان جنس المبيع  
 اذا اختلف وليس المبيع من القدرات الشرعية لم يحرم النساء لاستقاء  
 جزئي العدة فيكون هذا اخل في قوله وان عدم احوال الفضل والنساء هذا  
 وقد عطل عدم الجواز في المحيط اذ التحد للجنس بان يكون المنافع معدومة  
 في الطرفين فكانت نساء لا اعتبار النبي عم لم يبيح الحمل بالكتابة الا اذ  
 خص عنه خلافه للجنس بالا جماع باب الاجارة  
 نوهان احدهما الاجرة المشتركة وثانيها الاجرة الخاصة وسيأتي بيانه الاول من يعمل  
 لا الواحد كالحياطة ونحوه او يعمل له اي لو احدث عملا غير مؤقت فانه اذا استأجر  
 رجلا وحده للحياطة او الخبز بينه غير عقيد بيوم او يومين كان اجرا مشتركا وان لم  
 يعمل لغيره او وقتا بلا تخصيص يعني اذا استأجر رجلا لشيء غنمه شهر ايدعم  
 فهو اجرة مشتركة الا ان يقول ولا نزع فتم غير كفي في بيع اجرة وحده وسيأتي  
 تحقيقه وانما يستحق اي لا يستحق الاجرة المشتركة الاجر الا بعمله كالصباغ ونحوه  
 لان الاجارة عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين العوضين فماله يستلم  
 المتعقد عليه المستأجر وهو العمل لا يستلم للاجرة العوض وهو الاجر ولا يفتي  
 ما حكم في يده سواء هلكت بسبب يمكن الخوذة كالسرقة او بما لا يمكن كالحريق  
 الغالب والعادة لان العين امانة عنده لانه قبضه بان المالك لمتعة ويج  
 اقامة العمل فيه لم فلا يكون مقبولا عليه كالمودع واجر الوجد وان وصلة  
 شرط عليه الضمان لا شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين اما  
 فيما لا يمكن الخوذة فبالا جماع وانما فيها يمكن فبغير الخلاف فعندهما يجوز لانه  
 يقتضي العقد عدلهما وعند نفسه لما ذكر وايضا المتأخرون بالعمل على  
 النصف لا اختلاف الصحابة رضى الله عنهم فيه كذا في العمادية بل يضمن ما هلكت





تكون محل عليها شعير فبذلك علم ان اربابهم هم وكذا اذا اخبره بين ثلثة اشيا يولى  
بين اربعة لم يجر كما في البيع والبايع دفع لمبايعه كونه يجب اشتراط خيار التبيين  
في البيع لا الاجارة لان الاجارة ملك بالاجل واذا اوجد بيعا لم يتوقف عليه معلوما  
وفي البيع يجب التيقن بالعقد فحقن له المالك بحيث لا يرتفع الزرع الا  
باقات الخيار له ويجب اجرا وجدا من الثمن المردود فيها قليلا كان او كثيرا ولو كان  
اذا كان اي الزديدي الزمان نحو ان خطته اليوم بقدرهم وان خطته عند انقضاء  
يجب في الاقل اي يجب اذا اوجد العمل في اليوم الاقل من اليومين المردود  
فيها ما سمي من الاجرة وفي الثانية اي يجب اذا اوجد العمل في اليوم الثاني منهما  
اجرا مثل عزرايد على المسمى وعندهما الشيطان جابران وعند زفر فاسدان  
لان ذكر اليوم للتخييل وذكر العقد لتفريقه في جميع في كل يوم تسويتان الواجب  
احدهما او في محموله كالقول خطه اليوم بدرهم او نصف درهم ولهما ان كل  
ولحد مقصود قصار كاختلاف الثمنين كالرومية والفارسية ولان العقد  
المضاف الي العقد لم يثبت في الاقل فلم يجمع في اليوم تسويتان فلم يكن الاجر  
محسونا في اليوم والمضاف الي اليوم يعني الي العقد ليجتمع في العقد تسويتان  
درهم او نصف درهم فيكون الاجر محسونا في جميع جواز العقد يعني المستاجر  
تتولى او كانه في الدار المستأجرة واحرق بعض يومين للجران والدارا صان  
عليه مطلقا اي سواء في باذن صاحب الدار او لا لان هذا انتفاع بظاهر  
الدار على وجه لا يفرق هيئة البناية الى التقضا لان يصح ما لا يصنع الناس  
منه الاحتياط في وضعه وبقاؤنا لا يرد قولهم في التوقف انما هو  
كذات المادة استأجر حمارا افضل عن الطريق ان علم انه لا يجد بعد الطلب  
لم يضمن كذا راعى شاة من قطع في افحيا البناية ان يتبعها كذات الحائنة  
لا يرد بعدد موجه الخدمة بلا شرط لان في خدمة السفر بلا مشقة  
فلا يتغير الاطلاق لا يرد مستاجر اجرا على عبد بحجور يبيع اذا استأجر  
عبد بحجور اشهر واعطاه الاجر فليس للمستاجر ان يأخذ منه الاجر هذه  
الاجارة بعد الفراغ صحيح استحقاقا لان فساد الرعاية حتى الله بعد  
الفراغ رعاية حق في الصحة ووجوب الاجر ولا يضمن اكل غلة عبد غصبه  
فاجر هو اي العبد نفسه يبيع رجل غصب عبد فاجر العبد نفسه في كل

عن العمل تحت الاجارة تكونه فنعاه في حق المولى فان اخذ العبد الاجرة فخذ  
القصاص الاجرة منه فأكده لا يضمن عند البيع وقال لا يضمن لانه انكف مال  
الغير بل ما ذيل لان الاجرة مال المولى ولم انه انكف ما لا يضمن في حق المولى  
فلا يضمن كقصاص السرقة بعد القطع كما اذا اجرة القاصب فانه اذا اجر  
عبد غصبه واخذ الاجرة وانكفه لا يضمن لان الاجرة وجه للعبد بقضائها  
اي الاجرة للحاصلة من اجارة نفسه اتفاقا لانه نافع محض ما دون فيه لغيره  
الجهة وفائدة تظهر في حق فروج المستاجر عن هذه الاجرة فانه يحصل بالاداء  
اليه وياخذها مولاه فاية لانه وجد عين ماله ولا يلزم من بطلان النقص  
بطلان الملك كاية نصاب السرقة بعد القطع فانه غير متقوم ومك الملك  
استاجر عبد اشهر بثلث اربعة وشهر خمسة مع هذا الرتب المذكور لان  
الشهر المذكور اولا نصف الى ما يلي العقد ثم بالحوار فيصير الثلث الى ما يلي  
الاول ثم في حكم الحلال ان اختلاف ابقاء العبد ورضه وجري ماء المرجح  
يعني ان استاجر عبد اشهر بثلث اربعة ثم قبضه في اول الشهر ثم جاء اخر الشهر والعبد  
مرغبه او ابن واختلفا فقال المستاجر من هو وابن من اول الداء وقال المور  
في اخر حكم الحلال فان كان العبد ابنا او مرغبا في الحلال يحكم بانه كذلك من اول  
الداء فلا يجب الاجر وان لم يكن ابنا او مرغبا يحكم بانه كذلك من اول الداء فيحاج  
وكذا الاختلاف في جري ماء الرجعي القول لرب الثوب في الغيبين والبناء قبل  
والصبرة والحرق يعني ان اختلاف رب الثوب للحياطة امر كذا في تحيط ثوبي قبالة خفلة  
توصا او للبائع امر كذا ان تصبغ ثوبي امر فصبغة اصفر وقال الحياطة والبائع  
ما امرتي هو الذي فعلته قال القول في الصورتين لرب الثوب مع الغيبين  
لان الاذن يستفاد من قبله وكان القول قوله فيما اذن فيه فاذا لم يكن لهما بينة  
بمختلف رب الثوب في الصورة الاولى خيرة ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير موعودا  
اجره وان شاء اخذه واعطاه اجر مثله ولا يجوز بالمسعى لانه اشتل امره في اصل  
ما امر به وهو القطع والحياطة لكن خالده في الصفة فيختار ايها شاء وفي الثانية  
خيرة ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابليس وان شاء اخذ ثوبه واعطاه اجر مثله لا يجوز  
به المسعى ايضا القول لرب الثوب في الامر وعلمته اي صدق رب الثوب مع  
يختم في قوله عملت لي محلا لاصانع قلالي بل باجر لانه ينكح العقد وجوب

الاجرة تقوم عليه بالـ **تسليم البعثة** تفسخ اي لتستاجر ولان  
 التصريح بالانفسخ لاحتمال الانتفاع بوجه اخر ولهذا لم يقل تفسخ خيار  
 الرضا بان استاجر دارا سنة على انه اداء المجر بالخيار فيها ثلثة ايام وانما تفسخ  
 به لان العقد معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس ويحتل النصح بالاقالة فيجوز  
 شرط فيه كالبسح وخيار الروية لانه صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فله  
 الخيار اراه والبعثه شره المنافع يتناول ظاهر الحديث لفظا ودلالة في  
 وخيار عيب حاصل قبل العقد وبعد لما جاز الرد بعيب حاصل قبل العقد  
 فظاهره اما جواز ما بعد العقد فلان المعتقد عليه هو المنافع وانما وجد  
 شيئا فثبنا ذلك كان كذلك فكل جزء منه جزء له بالابتداء فكان العيب حاصل  
 قبل القبض وذلك يوجب الخيار كما في البيع وعلى هذا لا يرد بين ان يكون العيب  
 حادثا بعد قبض المستاجر او قبله لان الذي يحدث بعد قبض المستاجر كان  
 قبل قبض المعتقد عليه وهو المنافع كذلك شرط للرداية نفوت البيع صفة  
 عيب تحراب الدار وانقطاع ماء الرحي وملء الارض فان كل منها نفوت البيع  
 فيثبت خيار النسخ او يحل عطف على نفوت اي بالنسخ بعد ان العيب نفوت  
 النسخ بالكلية بل يحل به بحيث يجوز ان يتنفع به في البذل كرض العبد ودره الدابة  
 فان الاجارة تنسخ به ايضا فلم يحل اي العيب اي بالنسخ او انسخ اي المستاجر  
 بالحل بالنسخ واستوى في المنفعة وقد روي بالعيب او ازاله اي الاختلاف  
 المجر يسقط خياره لرواى سيرة ولذا قالوا ان العيب اذا لم يحل بالنسخ العقود  
 لم يكن يجوز النسخ نحو ما اذا كان في الدار حائط للجمال لا يتنفع به في سكنها  
 وسقط ذلك الحائط ليس لولاية النسخ لان المعتقد عليه المنفعة فاذا لم يمكن  
 للخل فيها لم يثبت الخيار **وبعد** عطف على خيار الرضا لزوم ضرر لم يستحق  
 بالعقد ان يفي اي العقد كما في سكون وجع فترس استوجبه جدا والقلعة فان  
 العقد ان يفي لزوم قطع سن مجرى وهو عيب مستحق بالعقد فحق عرس  
 استوجبه اي طباخ يطبخ ولينها فان العقد ان يفي فترس استوجبه بانها فانه  
 في غير الوبنة ولزوم دين عطف على لزوم ضرر لا يقضى الا بشئ المجر فانه اذا  
 اجر كما ناوله اراغم افلس ولزومه ديون لا تقدر على قضائها الا بشئ ما اجر  
 واراد فسخها تفسخ وان لم يضر المجلس وسفر عطف على لزوم مستاجر

والبيع الا حازن بالاجارة فدا رعا لثا من  
 لا تنسخ الا بامسك ان لا تنسخ عند كل شرط ولو كان  
 في غير وقت وهو المعتقد عليه بالبيع  
 لا تنسخ الا بامسك ان لا تنسخ عند كل شرط ولو كان  
 في غير وقت وهو المعتقد عليه بالبيع  
 لا تنسخ الا بامسك ان لا تنسخ عند كل شرط ولو كان  
 في غير وقت وهو المعتقد عليه بالبيع



عبد الحذنة في الضرر أو مطلقا أي غير مقيد بكونها في المصداق أو كان محمولا على الحذنة  
 في الضرر فإن منع ما ذكره عن السفر للمستاجر الفسخ لوجود العذر ولو أراد المستاجر  
 سفر فلا يفسخ لوجود العذر وإن رضى المالك بسفره فيفسخ للمستاجر الفسخ  
 لأن نقضاء العذر وإفلاس مستاجر كان يفسخ فإن التجارة أن ثبت لزوم أداء أجر  
 المالك وهو يمتنع بالإفلاس وإفلاس جليل يعمل بماله استاجر عبد لا يخطئ في  
 عمله قبل نقوله يعمل بماله لأن من ليس له مال يعمل بالأجر فلا مال له إلا أنه وبغيره  
 فلا يفسخ العذر في حق وبدل أكثر من الواجب من سفره فإنه عذر لأنه لو منع على  
 موجب العقد لزم ضرر لا يرد لا احتال أو قصد سفر الحج فذهب وقتا وأطلب  
 أجره لم يلزم له أو التجارة فافترق بخلاف متعلق بقوله وخطأ يعمل بماله استاجر عبد  
 فله مستاجر أي مستاجر عبد لا يخطئ ليعمل متعلقا بالقول في الضرر فإنه لا يكون  
 عذرا إذ يمكن أن يتعد الغلام الخاطئة ناحية ويعمل في الضرر في ناحية وبدل المالك  
 متعلق بقوله وبدل للمكره فإنه اتصال بعذر إذ يمكن أن يتعد ويعتد وبيع دوابه  
 بما يدر عليه أو أجره وبيع ما أجرة متعلق بقوله ولزوم دين فإنه أيضا يعذر بعذر  
 الخوف دين كرامة وينفخ الأجر بلا حيلة إلى الفسخ يموت أحدهما أي أحد  
 المتعاقدين أو عقدهما المتعلق بالمال الوقيت بعين المنفعة المملوكة أو الأجرة المملوكة  
 بغير التعاقد مستحقة بالعقد لأن ثقلها التي الورث وهو لا يجوز ولو عقدها  
 فغيره لا أي لا يفسخ كما لو قبل الوصي والمتولي لبقاء المصحح عليه والسخي  
 حتى لو مات المتعقد عليه بطلت لما ذكرنا وينفخ موت أحد المستأجرين أو  
 المورثين في حصته فقط وبقيت في حصته التي وقال نفذ بطل فيها لأن الاشتوع  
 ما منع قلنا الزيادة في وجودها في الاستدلال بالبقاء كالشهادة في الشواحيث  
**مسائل شتى** أحرق حصا يد أرض ويجمع حصيد وحصيدا وما ألزم للحصود  
 والماد بها جهنا ما يقع من أصول القصب المحصود في الأرض استأجرها واستأجرها  
 أحرقه ملكه أرض غيره لم يفسخ لأن هذا تبويب وليس بمسألة فلا يكون  
 متعدد يالكأخر البيعة ملكه أن لم يقطرب الربايج قال الإمام شمس الأئمة عدم المعائن  
 إذا كانت الربايج مسكنة ثم تغيرت لما إذا كانت مضطربة فيفسخ لأن موفا المار  
 يعلم أنها لا تستقر في أرضه ليكون مباشر **مسألة** في الظرف فاحرق شئنا  
 نحن لأنه متعدد بالوضع ولو رفعها الرمي إلى شئ فاحرقته لا يفسخ لأن الرمي

نسخ فعلة كذا في النهاية سقراط مستقيماً لا يجتهد في البحث في تلك الأرض وكل ما يقع في يده  
 أي الماء إلى جوار ضيقه لأنه مباشر السبب أقصد حياض البحر في مكانه من بطون علم  
 العمل بالنصف جاز فإن صاحب المكان قد يكون ذابحاً وحرمة ولكن لا يكون حافظاً  
 في العمل فينقذ حادقاً بطريق غيره الجهل وكان القياس أن لا يجوز لأنه استأجر  
 بنصف ما يخرج من عمله وهو بمجموعه كغيره المكان لكنه جاز استحقاقاً لأنه شارك  
 الوجوه في الحقيقة فإن هذا هو ما جاهدته قبل وذكر أخذته يعمل فيتعلم المصلحة  
 ولا يفرق بينهما فيما يحصل كما سيأتي من أجل العمل عليه بمجمل أو الكبد وحمل بمجمل اعتاد  
 خاصة جاز استحقاقاً في القياس لا يجوز وهو قول الشافعي لأنه العمل متفاوت بمجمل  
 فيبقى في النزاع وجه الاستحقاق أن الجهالة تنزل بالصرح إلى المعتاد وإلا أنه  
 أجود أي أراء المهر المال الحسن لأن المشاهدة التي للجهالة استأجره أي جمل العمل  
 قدره فالحاصل أنه رد عوضه لأنه استحق عليه جمل مقدارية جميع العرفية أنه  
 يعبر به يستمر منه قال الغاصب وإن قرعها وألفا جرمها كل عمر يكتفى فلم يعرفه وجب  
 لأنه إذا عين الأجرة والغاصب ربحه بها ظاهراً فقد ربحها عقداً بغير الأداة التي  
 الغاصب ملكه فإنه إذا انكسر لم يكن مرضياً بالأجرة وإن وصلة أخته أي ابنته  
 صاحب الدار كونه مسكناً أو أي الغاصب أي عكس ولم يرض الأجر لوجع  
 بعدم رضاه في لا يقيد رضاه ظاهر في الأجر أي جاز له أن يجره من غير  
 سرجه ولا يجوز أن يجره طوره لأن الأجرة عليك المنفعة والمستأجر في حق المنفعة  
 فأبى مقام الوجع فليتم عليك ذلك ويعبر ويودع فيها لا يختلف الناس في الاستحقاق  
 لأنه لما ملكه متاعه جاز له أن يملكها لكن لا يملكها في الاستحقاق  
 وكذا لا يستأجر دار وقبض ولم يملكها به حجة مصت المدة رجح الوكيل بالأجر عليه  
 الأمر كذا أن شرط تجل الأجر وقبض وصفت المدة ولم يطلب الأمر وأن طلب ولو  
 ليحتمل أي الأجر لا أي لا يرجع على الأمر يعني لو وكل رجلاً يستأجر داراً من غير أن يستأجر  
 وقبضها ومنعها من الأمر أو لا حجة مصت المدة فالأجر على الوكيل لأنه أصلي الحقوق  
 ورجح الوكيل بالأجر على الأمر لأنه النصيب ناسبه من الموكل في حق ملكه المنفعة  
 فصار قابضاً له حكماً فأن شرط الوكيل تجل الأجر وقبض الدار وصفت المدة ولم يطلبها  
 الأمر منه رجح الوكيل بالأجر عليه لأن الأمر صار قابضاً بقبضه عالم يظهر المنع ولو  
 طلبها فإني حجة تجل الأجر رجح على الأمر لأنه جبر الدار من الأمر وله حق

والكل من غير ما كان المستأجر داره من كذا  
 ولا يشترط لأنه لم يملكها من كذا في الاستحقاق

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 بيان ما في كتاب العبدية  
 من الحقائق والحقائق  
 التي لا يمكن ان يدركها  
 العقل والحواس  
 بل هي من ملك الله تعالى  
 وحده  
 والحمد لله رب العالمين

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 بيان ما في كتاب العبدية  
 من الحقائق والحقائق  
 التي لا يمكن ان يدركها  
 العقل والحواس  
 بل هي من ملك الله تعالى  
 وحده  
 والحمد لله رب العالمين

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 بيان ما في كتاب العبدية  
 من الحقائق والحقائق  
 التي لا يمكن ان يدركها  
 العقل والحواس  
 بل هي من ملك الله تعالى  
 وحده  
 والحمد لله رب العالمين

الكتاب يخرج يد الوكيل عن التمكن يد نيابة فلم يصير للوكيل قابضا حكما ولم يصير المضاف حاد  
 في يد الوكيل حكما فلم يجب الاجر على الوكيل كذا في الحكماء للفتاوى الواردة على كتب الكتاب  
 قضاة والبحر وغيره لأن كتبها ليس من افعال القضاة ليحوم المستاجر لا يكون شخصا للمدعي  
 الاجارة والرهن والشراء لأن المدعي لا يكون الا على ما كان العين بخلاف المشتري  
 لأنه ما كان العين ذكر في العمادة **كتاب العبدية** لما في من كتاب  
 عليك المنع بعرض شرع في كتب عليك منع بلا عرض في الصحاح في التشديد كما أنها  
 منصوب الى العار لأن طلبها عار وعيب وفي الهداية من العمدة وفي العظمة  
 وفي الكفاية من التعاريف وهو المتناوب فكانه يجعل العبدية في الاستعانة  
 عليك الى ان يعود اليه في لغة ما ذكره شرعا عليك منع بلا عرض وهذا يخرج الاجارة  
 ونعج باعرتك لأنه صريح فيها والطعنك رجي لأن الاطعام اذا اصيب الى ما لا يطعم  
 كما لا ريب يرد به اكل هذه الاطلاق لاسم العمل على الحال ويحك في هذه الاجارة  
 هذه اذ لم يرد به العبدية فان المعنى في العين عرفا وعند عدم ارادة يجعل عينا  
 عليك المنافع واحدا ان يعطى ناذرة او شاة ليشرب لبنها ثم تزد وكر استعماله في عليك  
 العين فاذا اراد به العبدية افاد ملك العين والآتي على اصل وضعه وحملك على  
 اتي هذه اذ لم يرد به العبدية فان هذا اللفظ يستعمل عرفا في العبدية لما سبق من  
 قولهم حمل الامة فلان ما في الفرس ويراد به التملك وعنده لغة هو الارباب وهو مستعمل  
 فيه ايضا فاذا اتى احد ما تحت وان لم يكن رتبة حمل على الاذن ليلا يلزم الا على  
 بانك اقول بهذا التعريف يندفع ما اعترض صاحب الكفاية في الهداية في جعل  
 احدهما انه جعل في كتاب العبدية هذين اللفظين يعني ممتلكك ممتلك حقيقة  
 التملك العين وجماز التملك المنفعة ثم ذكر في كتاب العبدية في بيان الفاظها ممتلكك  
 هذه الازايد اذ اتى بالحال العبدية وعلى بان الحمل هو الارباب حقيقة فيكون عاربه  
 لكنه يحتمل العبدية وثانها انها اذا كانتا التملك العين حقيقة والحقيقة تروا باللفظ بلا نسبة  
 عند عدم ارادة العبدية لا يحمل على عليك المنفعة بل على العبدية لما ان دفع الاول ولان ارادة  
 يجعل هذين اللفظين حقيقة التملك العين في العبدية جعلها حقيقة لا فيكون ان  
 يجعلين تملك المنفعة عرفا صريحه وان اردت جعل اللفظ حقيقة لارباب جعل حقيقة بل لغة  
 فيكون تملك العين يحمل لغة صريحه فلان منافاة ولما ان دفع الثاني فلان الحقيقة انما  
 تروا باللفظ بلا نسبة اذ لم يعارضها مجازا مستعمل فان النسبة اذا استقت كانت المعنى

العربي واللفظ يستعمل مستويين في الازالة فيجب حمل اللفظ على الذي يليه بقرينة الاستعمال  
 بالمثل واخذت منك عيني فانه اذن له في الاستخذاء فيكون عارضة ودل على ان سكتي  
 وداري لك عري سكتي فان لفظ سكتي يحكم في ارادة التمتع فيصرف الاسم عن افادة الملك  
 ويرجع المعبر عنى شاء لان المنافع تلك شيئا فشيئا يجب حدها فان لم توجد  
 لم يكن يصح الرجوع ولا يضمن اذا اهلكت بلا تعدل لهما امانة ولا توجد في العارية  
 ولا تضمن لان لا عارة دون الاجارة والرهن والشئ لا يضمن ما فوقه فان اجار  
 او رهن المستعير فلك العارية ضمنه للمعير اي ضمن للمعير المستعير لانها اذا  
 لم يتناولها كان كل منها غصبا ولا يرجع اي للتعير في الحد اذا ظهر ايضا بالظان انه  
 اجار او رهن ملك نفسه او ضمن المستاجر يرجع اي المستاجر على الموجب دفعا للضرر  
 الظهور عند ان لم يعلم انه عارية بعد وان علم فلا يرجع لانه لم يقره فضا كما المستاجر  
 من اصاب علمه بالعصب وتعارى العارية مطلقا الى سواء اختلف استعماله  
 او لا ان لم يمتنع استعمالها كانت لتلك النافع جازان بعمره لان الملك بملك  
 الشئ كالمستاجر بملكه لا يوجب والوجه له بالخدمة بكونه يربو ويحار ما لا يتلف  
 استعماله ان عينه اي شئ عاد فرغ عيافه ويحار مطلقا بقوله لمن استعاره اية  
 مطلقا يحمل على ما شاء ويعبر له اي الليل ويركب بنفسه ويركب غيره ويا فعل يعين  
 وضمن بغيره حتى لو ركب بنفسه ليس له ان يركب غيره اذ تعين ركوبه ولو ركب  
 غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى لو جعله ضمن وان اطلق اي المجرى الانتفاع به  
 الوقت والنوع انتفع ما شاء متى وقت شاء لانه تصرف في ملك المعير ملكه الاخرق  
 على الوجه الذي اذن له فيه وان قيد ضمن اي المستعير بخلافه في شرفه فقط التقيد اما  
 في الوقت لا النوع او بالعكس لو فيها فان عمل بما دون القيد فظاهر ان خالف  
 لا يضمن والى مثل او جاز لا عارية التمين والكيل والموزون والمصدق المتقارب  
 فرض لان الاعارة تلك المنفعة ولا يتنوع بهذه الامور الا باستهلاكها ومنها واما ملك  
 استعمالها الا اذا اسكنها فاقضت فذلك جنبها ضرر واذ تلك لجهة الوارض والقرض  
 اذا ما حصل لكونه موجبا لرد المثل هذه اذا لم يمتنع للمجه اما اذا جنبها كما استعارة  
 الدوام بغيرها للبرهان او يربى بها الذكوان ويحذركم لا تنفعها عارية امانة  
 ليس له الانتفاع باهلاكها ان كان عارية للحي والسيف للحي او فرع على كونه فرض  
 يتولد فيضمن بهلاكها قبل الانتفاع كما هو حكم القرض صحيح العارية اي اعارة الارض

وفان



يجب ان جازية الاستعداد الي غلام صاحبه او وضو في داره او اصطبله انما يكون  
 في الاشياء التي يكون في يد الغلام عادة ولما اذا لم يكن كذلك كعقد الخلق ونحوه  
 فاذا رده المستعير الي غلام صاحبه او وضو في داره او اصطبله يضمن لان العادة  
 لم تجز به ولهذا لو دفعه المودع الي غلامه يضمن بخلاف اللجبي اي بخلاف اذا  
 رده صاحبه الاجنبي فانه يضمن بخلاف دفعه الي وديعه والمقصوب الي دار المالك  
 فانه اذا ردها اليها ولم يسلمها اليه يضمن لما الي وديعه فانه لما لم يخطأ ولم يرض  
 بمحض عيره ولا لئلا يودعها عنده ولما الغصب فلان الواجب عليه ابطال فعله  
 وذلك الرد الي المالك العبد المأذون عليه الاعارة كذا في الخلاصة والمجهر اذا  
 استعار واستهلكه يضمن بعد العتق لان العير لم يخطأ عينا الا ان دفعه اليه  
 فخرج تسليمه وبطل الشرط في حق المولى ولما عاهد المجير تسليمه فاستهلكه يضمن  
 الثاني للحال لان المجير يضمن بانثابه مالا استعاره هبما فلهذا صنف في الذهب  
 منه فاذ كان الذهب يخطأ ما عليه لم يضمن اي الاستعير لانه لم يضيع اذ الاستعير  
 يعبر والا يضمن لانه خيبره جيب وضو عنده من لا يعقل خطئه كذا في المجهر فيهما  
 اي وصح المستعير العارية بين يديه فقام فضاغت لم يضمن لو كان نومه حالسا  
 لان هذا لحفظ عادة وضمن لو مضطجع الزك لم يخطأ ليس للاب اعارة مال الطفل  
 كذا في الخلاصة واجرة الرد العارية والوديعه والعين المستأجرة والمقصوب  
 والرهين على المستعير المودع والموجر والغاصب والمرفق لان المنفعة حصلت  
 لهم **كتاب** **الوديعه** لا يجزى وجه مكاتبه ككتاب  
 العارية في لغة مطلق التزك وشرعا انه تركت لحفظ وكنها الاجابة بين المودع  
 كاد ههنا وما يوجبها قولنا ان فعلا فان من وضع ثوبه بين يديه رجل سواه  
 قال ههنا وديعه عندك او سكت وذهب صاحب الثوب ثم غاب وترك الثوب  
 له فضاغ صار صامنا لان هذا الوديعه عرفا صريح قايم خان والقول عطف على  
 الاجاب حقيقة بان بقوله قلت انا اخذت او نحو ذلك او عرفا بان بكت حين  
 يضيع الثوب ولو قال لا اقبل الوديعه فخرج بين يديه وذهب فضاغ الثوب  
 لا يضمن لانه صريح بالرد فلا يبرر وجها بقوله ذكره قايم خان وشرطه كون المال  
 قابلا لاثبات اليد عليه لان الوديعه عقد استحقاق وحفظ الشيء بدون اثبات  
 اليد عليه محال فايداع الطريق لقول العبد لا يبي والمال الساقط في البحر

هذا هو الوجه في قوله لا يبرر وجها بقوله ذكره قايم خان  
 لان الوديعه عقد استحقاق وحفظ الشيء بدون اثبات  
 اليد عليه محال فايداع الطريق لقول العبد لا يبي  
 والمال الساقط في البحر



يعنى اذ اتحدت المودع في الوديعة بان اودعها عند غيره ثم ازال التحدك  
 فزادها الي يده زال الضمان بمعنى ان الوديعة اذ اضاغت بعد العود الي يده لم يغير  
 خلافا لما في هذا الذي ذكره حكم الوديعة واشتغل في سائر المعانيات قال في العاوية  
 لو استعار اية الي مكان سمي بخاوية بها المستعير لكان المستعير في عاوية فهو ضامن  
 الي ان يرد عاوية المالك قبل هذا اذا استعار هذا اعبا لا جانيا اما اذا استعار  
 اعبا وجانيا يرد وهذا القابل ليسوي بين المودع والمستعير المستاجر اذا خا  
 ثم عادوا الي الوفاة يرد عن الضمان اذ كانت مدة الاداعي والعاراة باقية ومن  
 المشايخ من قال في العاراة لا يرد عن الضمان ملزم يرد عاوية المالك سوله استعارها  
 اعبا اودة اعبا جانيا وهذا القابل يقول ان المستعير والمستاجر اذا حالفا  
 ثم عادوا الي الوفاة لا يرد عن الضمان بخلاف المودع اذ اختلف ثم عاد الي الوفاة  
 حيث يرد والقول الاقرب واليه مل شيخ الاسلام خاوية زاده وله اي المودع  
 المستعير اي بالوديعة وان كان لها محل مؤقتة ان امس اي الطريق بان لا يقصد  
 احد غالبا وان قصد امكنه دفع نفسه وبرفقائه ولم يتركه اي المودع عن السفر  
 فان لم ياتن اوتناه مضامت ضمن اودعها اي اودع بعلان رجلا مثليا بمعنى  
 المكليات والعقوبات والعددية بالمقارنة لم يدفع اي المودع الي احدها  
 حصته بغية الاخر ولو دفع ضمن وقالا يدفع ولا يضمن قبل المقتضى في المثليات  
 والقيمات معا والعجالة في المثليات فقط ولذا قال كاي القيمي اودعها ما  
 يقسم اقتساما وحفظا كقول لصفه وان كان كما لا يقسم حتى ان يحفظ احدها  
 باذن الاخر وذلك لانه رغب في حفظها ولم يرض بحفظ احدها كالم فان الفعل كما  
 مية اضيف الي اثنين فيما يقبل التجزي يتناول البعض دون الكل فتبع التسليم  
 الي الاخر بامضاء المالك ضمن واخرج كل الاقايض لان مودع المودع لا يضمن  
 عنده بخلاف ما لا يقسم فان اخرج كل لا يضمن لانه لما اودعها مع حله باستاعي  
 اجتماعا عليه لينا او تشارا واسكنها المعبأة كان ايضا يدفع الكل الي احدها  
 في بعض الاحوال كذا المصنف وهو الكيلان بالشرع اذ اسلم احدها الي الاخر ما يقسم  
 حيث يضمن بخلاف ما لا يقسم بغير الدفع الي عباده فدفع الي من له بداي المالك  
 منه مع انه من عباده ضمن ودفع الي من لا بد له منه كفيع الدابة الي الجدة وما  
 يحفظ النساء الي عرسه لاي لا يضمنه معني اودع رجلا وديعة وقال لا تؤمنها

من  
 ها  
 لغوا

لحفظ





الاول ويكمل الثاني او بالعكس او ينكح لهما فان حلف كل منهما فلا شيء لهما وان  
 حلف للاول وحلف للثاني فالالف لم يبذل او اقاربه وان عكس فالالف للثاني  
 ولا شيء للثاني ايضا فالالف بينهما لان نكوله اوجب لكل منهما كل الف كان ليس بعد  
 غيره فاذا صرفه اليهما فقد صرف نصف نصيب هذا الي ذلك ونصف نصيب  
 ذلك الي هذا فبعدم ذلك اودع عبد المجنون اودع المجنون بحجر امته وضاع  
 المودع ضمن الاول لانه سطر على التام وشرط عليه الضمان فصح التسليم وبطل  
 الشرط حتى الثاني فقط اي لا يضمن الثاني لان مودع المودع لا يضمن عند ايدع اذ لم  
 يكن بعد التصرف رعاية لحق الولي ولو ضاع المودع عند ثالث يضمن اذا اودع  
 المجنون الثاني فهو عند المجنون الثاني لث فحكم عند الثالث فلا ضمان عليه وان عني  
 لانه مودع المودع وموثر ضامن عند ايدع وغرم الاقل بعد عتقه لما عثر من  
 قوله لانه سطر في قغم الثاني في الحال لانه لم يملكه بدفعه الي الثالث ومودع  
 المودع بعين عتقه اذ يضمن **الرهن** مناسبة للملك  
 الودعة ان عين الرهن امانة في بدل الرهن كما سبيل فيكون كالودعة هو كونه  
 للرهن بطلاقه وشرعا حسن لئلا احتراز عن رهن المذموم والمزني فحقائق  
 يمكن استوعابها اي التي منها اي المال وهو اي ذلك الخ الذي حقيقة ومودع  
 واجب ظاهرا وباطنا او ظاهرا فقط فانه يبيع بئن عبد وثق خل وذبحه وبذل  
 حلي عن الثمار وان استحق او وجد حرا او غرا او ميتة او تصادقا ان الدين لادين  
 لان الدين واجب ظاهرا وموكلان لانه اكثر من دين موجود كاسبالية او حكم الاكالا  
 المضمونة بالمثل او القيمة والتم يسمى بها الاعيان المضمونة بنفسها وبسبيل وجه  
 تحقيق وجه التسمية ان شاء الله تعالى فيفقد حال كونه غير لازم لانه يزرع كالحسبة  
 والصدقة بطلب **باب** وقبول حماية المدة فللراهن تسليم والرجوع عنه تفرغ عيا  
 فخر غير لازم فاذا سلم اي الراهن الرهن وقبض من قبل المرتن محو الزي مجموعها  
 احتراز عن رهن الثمر عيا الشجر ورهن الزرع في الارض لان المرتن لم يجره موقفا  
 اي عن ملك الراهن وهو احتراز عن عكسه وموثر رهن الشجر دون الزرع والرهن  
 الارض دون الزرع ورهن داره ما سماع الراهن متجدا احتراز عن رهن  
 المشاع كرهن نصف العبد او الدور كناية غاية البيان وهذه للعناية في المناكحة  
 لهذه الافاظ لاما قيل ان الاقل احتراز عن رهن المشاع والثالث عن رهن

نق

في الجور دون الشجر كما لا يخفى على اهل النظر لزم أي الرهن هو جزء لتول فاذ  
سلم والتخلية فيه أي دفع المانع من القبض في زمان يمكن فيه قبض أي في حكم  
قبض المرتبة حتى اذا وجدت من الرهن كخسر المرتبة ولم يأخذ مضافا من  
المرتبة فلا وجه لما قاله الزيلعي بناء على انه هو الذي التقوى ان العيوب ان التخلية  
تسلم لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو فعل المسلم دون المسلم  
والقبض فعل المسلم كما يبيع أي كما ان التخلية فيه ايضا قبض آخر من على العقم  
بان التخلية ينبغي ان لا يكتفي في قبض الرهن اذ القبض منصوص في الرهن بخلاف  
البيع في استدلالا على شرطية القبض في الرهن بقوله من خرمان متوجه والاصل  
ان المنصوص يراي وجوده على اكل الحيات اقول المنصوص انما يراي وجوده على  
اكل الحيات اذا انص عليه الاستقلال واما اذا ذكر تبعا للمنصوص فلا يجب ان يراي  
وجوده كما ذكرنا فان الزايع في البيع منصوص عليه بقوله تعالى ان يكون بخلافه  
فلا يرضى فلو صح ما قاله المعترض لبطل بيع كذا ولم يفسد وليس كذلك كما سياتي  
وكذلك أي الرهن اعلم ان الرهن امانة محضة عندنا شايخ حتى لم يجعله ضمنيا  
وعندنا امانة لكن يد المرتبة بالاستيفاء وتقر بالهلاك لان الاستيفاء يحصل  
من المالية دون العين فالاستيفاء بالعين كما ذهب اليه يكون استبدلا لا اقل  
مستوف لا مستبدل وانما يحصل الاستيفاء بحس الحق والنجاسة بين الاول  
باعتبار صفته المالية دون العينية فكل هو امانة في العين كالدين في حقيقة  
الاستيفاء ولهذا كان نفقة الرهن على الراهن في حيوته وكفنه بعد مماته وهذا  
حتى قوله عم غرم عليه عمة فاذا هلك الرهن ضمن أي المرتبة لا اقل يجب تعريضه  
بالقائم مثلا بنوهم كذا ومن في قوله من قيمة ومن الدين نفقته وليس كذلك  
بل ببيانته واليه بالاقول الذي هو من هذه الذين المذكورين ايها ما كان وقد دفع فيه  
نسج الرقابة منك ولو استويا أي الدين وقوة الرهن سقط دينه أي صار  
الرهن مستوفيا للدين ولو كانت قيمة أي الرهن اكس الدين فالفضل امانة  
لان الضمن بقدر ما يقع الاستيفاء وهو قدر الدين ولو كانت اقل منه سقط  
من الدين قدره وبيع المرتبة بالفضل مثلا اذا رهن ثوبا قيمته عشرة وعشرة  
فهلك عند المشتري سقط دينه فان كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المرتبة  
على الراهن بخمسة اخرى وان كانت كانت خمسة عشر فالفضل امانة ومن أي المرتبة

دعوى

بدون أي هلاك بلاهية يجه إذا ادعى المرهن هلاك الرهن ضمن أن لم يقع البينة عليه  
مطلقا أي سواء كان من الأموال الظاهرة كالحيوان والعبيد والعقار أو من  
الأموال الباطنة كالنفقدين والمخاوي والعوض وقال مالك رضي الله عنه في الأموال الباطنة  
فقط أنه أي المرهن طلب دينه من رهنه لأن الرهن لا يستطبل الدين قل  
حسبه به أي الراهن بالدين وإن كان الرهن في يده لأن حقه باق بعد الرهن  
والخص حره الظلم فإذا ظهر مطلقه عند القائي تحسبه دفعا للظلم وله أيضا  
خمس رهنه بعد الفسخ حتى يفيض دينه أو يبرأه لأن الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل  
برده على الراهن بطريق العسج فإنه يبقى مضمون ما بقي القبض والقبض والدين  
لا أنقاع به أي بالرهن عطف على قوله طلب دينه مطلقا أي لا بالتأخرام ولا يسكن  
ولا لبس ولا اجارة أو أمانة سواء كان من المرتهن أو الراهن إلا بالاذن أي اذن  
الراهن إن كان المستعج المرتهن أو اذن المرتهن إن كان المستعج الراهن فلو حصل  
أي انتفع بالرهن قبل الأذن تعدى ولم يبطل أي الرهن به أي بالتعددي وإذا  
طلب أي المرتهن دينه ولو بغير هذا العقد أمر بأحضار الرهن لأن قبضه قبض  
استيفاء فلو وجد لبعضه ماله مع قيام بد الاستيفاء لأن هلكه بحرقه فإذا هلك في يد  
المرتهن تكدر الاستيفاء إن لم يكن له مؤنة تتعلق بقوله ولو بغير هذا العقد  
لأنه لا يمكن كلفه في حق التسليم مكان واحد فيما ليس له مؤنة فإن أحضر أي  
المرتهن الرهن سلم الراهن الدين ثم المرتهن الرهن يستعين حق المرتهن كما تغير  
حق الراهن بحضور الرهن كحقتها المنسوبة كإي المبيع والتمن بحضر المبيع ثم يسع  
التمن وإن كانت أي له مؤنة سلم أي الراهن الدين بلا أحضار الرهن أي لا  
يكلف المرتهن أحضار الرهن لأن الواجب عليه التسليم بجميعه المتكلمة لا النقل  
مكان أي مكان وكذا للراهن أن يكلفه بآته ما هلك كذا في إكراهه من رهن طلب  
دينه لا يكلف أي المرتهن أحضار رهن وضع عند عدل بأمر الراهن كونه في  
يد الغير بأمر الراهن ولا يكلف أيضا المرتهن أحضار رهن رهن بأمر المرتهن بأمر  
أي بأمر الراهن حتى يفيضه لأنه صادر ديناً بالامر وسع الرهن وصار كالراهن  
رهنه وبودين وإذا قبله يكلف أحضاره لقيام المبدل مقام المبدل ولا يكلف  
أيضا مرتهن معه رهنه فكيف أي فكيف الراهن من يبيعه أي الرهن يفيضه دينه  
يجب لو أراد الراهن أن يبيع الرهن ليعتبه الدين بتمه لا يجب على المرتهن أن يكتف

من البيع لان حكم الرهن ليس الدائم الي ان يقبض الدين فكيف يصح العطاء من ثمنه  
ولا يملك ايضا من قبضه بعض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين  
لان له ان يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في حبس البيع ويحفظ نصف  
وعمله كنز وجه ودلوع وخدمه واجرة مشاهرة او مساهمة يسكنون معه  
فان العبرة بالمساكنة لا المنفعة حتى ان المرأة لو دفعت الي زوجها الايمن كذا في  
ذكر الزنايج ومن يحفظ بغير وجهه لانه ترك الحفظ الواجب وتعد به اي صرحا  
وايداعه لما تقرر ان عيه امانة وجعل خاتم الرهن في خصره اليمنى او اليسرى لانه  
استعمال وجعل في اصبع اخر خيط وتلفد سبجي الرهن لانه ايضا استعمال الاثنية  
فانه حفظ فان الشحمان يتقلدون في العادة سيفين لا القشة والفضة في  
هذه الصور ضمان الغصب بجميع البقية لان الزيادة مما تعدل الدين ايضا امانة  
والامانات تضمن بالاطراف وفي لبس حاتم اي خاتم الرهن فحق افر يرجع الي  
العادة فان كان ممن يتحمل لبس ضمانين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن  
وعليه اي على المرفق مؤن حفظ كالمستحفظ واجل الحفظ فان تمام على المرفق  
وان كان فنية الرهن اكثر من المرفق لان وجوبه بسبب الحبس وحق الحبس في الكل  
تأبى له واما مؤن ردع او رد جزء منه الي يده فتقسم الي المضمون والامانة يعني  
ان مؤن رده الي مرفق ان كان حرج من يده فجعل الاتي على المرفق ان كان فنية  
الرهن مثل الدين وكذا مؤن رده من يده المرفق كمدولة المرفق ان كان  
فنية مثل الدين لها اذا كانت اكثر منه فتقسم على المضمون والامانة فالمضمون على  
المرفق والامانة على الراهن وكذا مداواة الزوج وحالته الاواضع والقدان من  
الحاية وعلى الراهن حرج الرهن ومؤن تيقته واصلاح منافعه كمنفعة الرهن  
وكسوة واجرا عيه ونظروا له الرهن وسجى استدان والقيام باسمه فالحاصل ان  
ما يرجع الي بقية فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضلة او لا لان العين بقيت  
على ملكه وكذا منافعه مملوكة له وما يرجع الي حفظه فهو على المرفق اما خاصة  
او بالتقسم كما في كل ما يجب على احد من الراهن والمرفق فاداه الاخر  
كان مبرعا لانه في دين غيره بغير علم الا ان ياتر الغايه لان له ولاية عامة  
فكان صاحبه امره به بل

ما يرجع رهنه والرهن

اولا حرج رهن بغير دين الغصب والغضه المكيل والموزن الذي يملكه الاستعمال

فلو كانت المذكورة مختلفة فلو كانت مختلفة فلو كانت مختلفة فلو كانت مختلفة  
 ولو كانت مختلفة فلو كانت مختلفة فلو كانت مختلفة فلو كانت مختلفة  
 الوزن والكيل بلا عجز بل بوجوه ولا يفتقر فان الذين اذا كان وزنها والرهى بها كذلك  
 فلو كان تساويا سقط الدين وان كان الدين زائدا سقط قدر الرهى منه وبقي  
 الذي يزيد ذمة الرهى وان عكس سقط قدر الدين منه والعرض للرهن تاي لا يقع  
 رهن مشاع لان حكم الرهن كما عرفت بثبوت يدها استيفاء وهو لا يتصور في المشاع  
 من حيث انه مشاع مطلقا اي سواء كان مما يختص بالشخص او لا وسواء رهن من  
 شركة او من اجرة والظاهر ان المقارن هو الصحيح كذا في الخلاصة والتميز بغيره  
 اي دون البحر وزد في ارض او غلة او غيرها من الارض التي للموجود متعلقها ليس  
 من رهن خلقه فكان في معنى المشاع كذا العكس وهو من الشبهة التي في رهن الارض  
 لا التعلق او الزد في الاتصال بقوم بالطرفين فالاصل ان الرهن اذ كان متعلقا  
 بما ليس لموجود لا يجوز الاستماع قبض الموجود وحده ولا يقع ايضاحه من حيث  
 ومدير ومكاتب ولم ولد وتوقف فلو كان حكم الرهن بثبوت يدها استيفاء  
 الاستيفاء منها لعدم الذاتية للزاد وعدم جواز بيع ما سواء ولا يقع ايضاحه من  
 مسلم او ذمي والام في السلم متعلق بتولده رهن غير اذ رهنها في البحر فلو سلم ان  
 رهن غير اذ امثال او رهنها من مسلم او ذمي لتقدر الايقاع والاستيفاء فيحق للمسلم  
 ولا يضمن له اي للمسلم رهنها الذي يضمن ان كان المراد ذميا لم يضمنه الا كما  
 يضمنها بانفسب منه لانها ليست بمال في حق المسلم وفي عكس الامكان يعني ان كان  
 الرهن ذميا والرافق مسلم فيضمن المثل للذمي كما اذا خصه بالامان للذمي ولا يقع  
 ايضا بامانات كالودعة والعارية ومال المضاربة والشركة لان موجب ثبوت  
 يد الاستيفاء للرافق فكان قبض الرهن مضمونا فلا بد من ضمان ثابت ليقع التسليم  
 مضمونا وبثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانات ليس بمضمون لبيع الرهن  
 بها ومبيع في يد البايع لما عرفت ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين  
 حقيقة او حكما والمبيع في يد البايع ليس بدفع حقيقة وهو ظاهر فلا مكانا  
 يجب ان يكون مضمونا بالمثل او البقرة والمبيع في يده ليس كذلك بل اذا هلك  
 سقط الثمن ووجب البايع وليس فيه ضمان والقوم يسمونه بالعين النقية  
 بغيرها وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى وذكر تفسيره في الرهن بالمذكور

ان يرجع رجل سلعة وقبض ثمنها وسلمها وخاف المشتري الاحتفاظ واخذها  
 من البايع وهما قبل الدرك باطل حجة لا يملك حسن الرهن حتى الدرك اذ لم يجز  
 وله اهلك الرهن كان امانة عنده حتى الدرك او لا اذ لا عقد حديث وقبح باطلا  
 فاجزى نايحة وحينة ومن يخرج حجة لو هلك الرهن لم يكن مضمونا اذ لا يقابل في مضمون  
 فكذلك بالنفس لتعذر الاستيفاء شفعة لان البيع غير مضمون في المشتري  
 وعبد جان او مديون لانه غير مضمون في المولي فانه لو هلك لا يجب عليه شيء وقصاص  
 مطلقا للمي في النفس ومادونها التعذر الاستيفاء بحجة والحجاية خطأ لان استيفاء  
 الارض من الرهن يمكن ويبيع بعين مضمونة بالمثل او القيمة كالغصب وبدل  
 القلع والمهر بدله العلي عدم عدم ان الاثنا عشرة احدها عين مضمونة اصلا  
 كالامانات فان الضمان عبارة عن رد مثل المالك او قيمة او ثمنه ان كان قيميا  
 فالامانة ان هلك بلا شدة فلا شيء في مقابلتها او يتعد فلا تبقى امانة بل تكون  
 مضمونة وثانها عين مضمونة بنفسها كالغصب ونحوها او القوم يسمونها  
 الاعيان المضمونة بنفسها ويريدون الاثنا المضمونة في ذاتها ووجوه ان  
 الضمان كما عرفت عبارة عن رد مثل المالك او قيمة فالشيء اذا كان مثليا او قيميا  
 يكون بحيث لو هلك هلك بعين المثل او القيمة فيكون مضمونة في حدودها  
 مع قطع النظر عن العوارض وما تشا عين ليست بمضمونة ولكنها تشبه  
 المضمونة كبيع في يد البايع فانه اذا هلك لم يضر احد غشله او قيمة كمن  
 التني يسقط غرامة المشتري وهو غير المثل والقيمة بمجرّد هذا الاعتبار  
 فهو بالعين المضمونة بعينها فكأنه من قبيل المشاكلة فيبيع بدين كما هو الاجل  
 وهو توطئة لقوله ولو بغيره اهلكه في يد الرهن عليه اي على الرهنين مما وجد  
 من الدين يبيع ان رهن ليرضه الف درهم وهلك الرهن في يد الرهنين فهلك على  
 الرهنين بمقابلة الالف المودع فيبيع عليه تسليم الالف للرهنين اذ لم يكن الدين اكثر  
 من قيمة الرهن بل كان مساويا او اقل حجة ان كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين  
 بل بالقيمة فيبيع ايضا برأس مال السلم او ثمن الصرف لان المقصود ضمان المال  
 والحجاسة ثابتة في المالية فيثبت الاستيفاء من حيث المال فان هلك اي الرهن  
 برأس المال او ثمن الصرف ثم العقد اي السلم والصرف واخذ حقه اي صار الرهن  
 مستوفيا لديه لتحقق القبض حكما وان اقر فاقبل بئذ وهلك بطل اي عقد السلم

والصرف لثلاث القبط حقيقة وحكم والمالم يتلوه هذا التفسير في السلم فيه افرح  
 بالذبح فقال وبالسلم فيه فان هلك اي الرهن ثم العقد وصار اي الرهن عوض  
 السلم فيه فيجوز ان استوفاه وان فسخ اي عقد السلم صار اي الرهن رهنا  
 ببذله وهو راس المال ليحسم فصار كالمضروب اذا هلك وبه رهن يكون  
 رهنا بقيته وهلك عنه بعد الفسخ هلك به اي بالسلم فيه فيجب عليه رد  
 مثل السلم فيه بقبض راس المال لانه رهنه به وان كان يحبس ما بغيره وعوارض  
 جميعا المال قبيح ايضا بدني عليه اي الالب عند طهركه منقول الرهن المقدر لانه  
 عليك الايداع وهذا اولى منه في حق الجب لانه قلم الرهن يحفظ المبلغ  
 خوفا من الغربة ولو هلك يهلك ضمانا والودعة تملك امانة والوجه كماله  
 ومن لم يوصف وزفرانه لا يجوز منها ذبيح ايضا من عبد او غلام او ذكوة  
 ان طهر العبد حر او المخل عمره والذكوة متهمة وبديل صالح غير النحر ان اقر ان لا  
 دين صورته رجل صالح غير النحر ومن يبدل الصلح شيئا ثم تصادقا على ان  
 لا دين فالرهن مضمون والاصل في هذه المسائل ما قرأ في وجوب الدين فقا  
 يكفي بجملة الرهن ولا يشترط وجوب حقيقة شيء على ان يرهن شيئا او يعطى  
 كفيلا حال كون الرهن والكفيل معينين لثمة متعلق ببعضه والى اي المشتري  
 ان يرهن ما ساء او يعطى كفيلا ساء مع اي الشراء استحقاقا لا قايما لانه  
 شرط لا يقتضيه العقد وجبه نفع لاحد المتعاقدين ولانه صفقة في صفقة  
 وهو منهي عنه كما روجر الاستحسان انه شرط ملزم للعقد لان الكفالة والرهن  
 للاستيثاق وهو يلزم وجوب الثمن فاذا كان الكفيل حاضرا والرهن مينا  
 اعتبر بعينه الشرط وهو الاستيثاق فصح العقد والاعتبر بعينه الشرط فقد  
 ولا يجبر اي المشتري على الوفاء لان عقد الرهن يرفع من جانب الرهن ولا  
 جبر على المتبرع وانما صار حقا من حقوقه اذا وجد ولم يوجد بعد والوعد  
 بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو رهنه لا يلزمه السلم بل السلم فلان لا يصح لازما  
 بالرهن اولى قلبا مع صحة الا اذا سلم منه حالا او قيمة الرهن رهنا اي  
 اذا ابي المشتري ولم يجر على الوفاء جاز للبايع ان يفسخ العقد لان رضاه  
 بالبيع كان بهذا الشرط فبدونه لا يكون راضيا ولا المبرر رضاه كان لان يفسخ  
 او رعي بركة الرهن الا اذا كان كما ذكره كصول المتصور في اذيد الاستيفاء

هنا



انما ثبت على المبيع وهو القيمة لان الصيغة امانة قال اي المشتري ليا بعه و قد  
 اعطاه شيئا غير المبيع اسك هذا في اعطى فثبت ان كان رهنا لانه ذكر ما يرد  
 على الرهن لان الصيغة المعاني وفيه خلاف زعم رهنا عينا من رجلين بلدين  
 لكل منهما مبيع وكله رهن عند كل منهما الا ان نصفه من احدهما ونصفه الآخر  
 للآخر لان الراهن اصنف الى جميع العين بنصفه واحده ولا شيوع فيه  
 وموجب للمسلم بالدين وهو لا يتجزى فصان محبوسا بكل منهما ولا تنافي فيه  
 كما اذا قل واحد جماعة فخص احد اولاده للعقولين واستوى فيكون مستويا  
 لنفسه ولها فية بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز عند بيع لان المقصود  
 منها الحباس لكك والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكا لكل منهما فكما فلا بد من  
 انقسام ولو بنسبة المقصود وفي تمامها كل في نوبة كالعقد وفي حق الآخر  
 ولو ملك ضمن كل حصته اي حصته وفيه اذ عند المالك يبيع كل منهما مستويا حصته  
 لان الاستيفاء يتجزى فان فيه في احدهما ملك رهنا للآخر لان جميع العين رهنا  
 في يد كل واحد منهما بلا تقيد رهنا من رجل رهنا بدين عليها جميع الرهن بملك  
 اي الدين يمكن اي المرفق الي قبض اكل اي كل الدين لان قبض الرهن يحصل  
 في اكل بلا شيوع على بطل بطل كل من شخصين انه رهنة عبده ونصفه هذه  
 مسئلة مستقلة لا تتعلق لها بما سبق يبيع اذا اقام كل واحد من رجلين عيلا  
 رجل انه رهنة عبدا الذي في يده وقبضه فهو باطل لان كلاهما اثبت بنية  
 انه رهنة كل العبد ولا وجه للقضاء لكل منهما باكل لان العبد الواحد يخل  
 كون كل رهنا لهذا وكله رهنا بذاك في حالة واحدة ولا للقضاء بكل واحد  
 بعينه لعدم الاولوية ولا للقضاء لكل منهما بالنصف للزوم الشيوع فتعريف  
 التمايز ولو مات راعه والرهن معهما فزهر كل للملك اي بانه رهنة  
 عبده وقبضه كان نصفه اي نصف العبد مع كل منهما رهنا لحقة لان حكمه في  
 الحيوة للمسلم والشيوع يضر وبعد المات الاستيفاء بالبيع في الدين  
 والشيوع لا يضر **رهن يوضع عند عدل**  
 سميت بعدالة في نزع المرافق والمرهن وضعا اي وضع المرافق  
 والمرهن عند عدل حتى خلا المالك ولا يلزم من اي الرهن من العدل  
 احدهما لتعلق حق المرافق في الحفظ بيده وامانة وحق المرفق بالاستيفاء

فلا يمكن أحدهما إبطال حق الآخر ويضمن أي العدل بدفعه اليه أي دفع  
الرهن الي أحدهما لأنه مودع الرهن في حق الصبي وحق المرفق  
في حق المالقة وأحدهما اجبتي عن الآخر المودع يضمن بالدفع الي  
الاجبتي ويهلك على المرفق أي أن هلك الرهن في يد العدل هلك في ضمان  
المرفق لأن يده يد المرفق وكله أي الرهن المرفق أو العدل أو غيرها  
بيعه أي بيع الرهن عند حلول الأجل صح لأنه توكل ببيع مال فان شرط  
أي التوكيل في عقد الرهن لم ينزع بالعدل وموت الرهن أو المرفق  
فما موت الوكيل سواء كان الوكيل المرفق أو العدل أو غيرها وإذا مات  
الوكيل لا يقيم وارثه ولا وصيه مقامه لأن الوكالة لا يجري فيها الارث ولا ان  
الموكل رضي برأيه لا رأي غيره وله أي للتوكيل ببيع أي الرهن بغيره وأرثته  
أي الرهن كما يبيعه حال حيوته بغيره وإن مات المرفق فالوكيل على كونه  
لأنه لا ينحل بموته ولا موت أحدهما أو يجر أي الوكيل عليه أي البيع  
أن حل الأجل والرهن فلاب لبثا يتقرر المرفق وكيف الأجانب  
القائمة أثناء البيع فإن لم يبعه فالقائمة بعه عليه كوكيل بالخصوص مات  
فما موت كونه حيا فخره بالبيع الضرب ولو وكل بالبيع مطلقا لم يفسد  
المنفعة لم يفسد كذا في الكفاية ولا يبيعه الرهن أو المرفق الآخر لأن  
أكمل منها حقا في الرهن للرهن حق الملك والمرفق حق الاستيفاء بانه أي  
الرهن العدل حجة خرج من الرهن فالتميز مقامه وإن لم يقبض لقيامه  
مقام المتبوض فعلمه أي هلك المرفق هلك على المرفق لبقاء عقد الرهن  
في المرفق لقيامه مقام المبيع المرفق كذا في قيمة عبد رهن قتل أي إذا احتل  
العبد الرهن وعزم القاتل قيمته صارت رهنا بيد العبد كذا في  
قتله أي العبد الرهن قد ضاع به فانه أيضا يكون رهنا بيد القاتل فإن  
أوجب أي أن باع العدل الرهن فإذ في أي من الرهن المرفق فاستحق  
أي الرهن لغير الله أي إذا هلك الرهن في يد المشتري فدفع فيما رآناه  
من ضيق صدر الشريعة بدل المشتري المرفق فكانه سهم من الناسخ ضمن المشتري  
الرهن قيمة الرهن لأنه غاصب في حقه في حقه البيع والقبض أي قبض الثمن  
لأن الرهن ملكه باداء الضمان أو ضمن المشتري العدل القيمة لأنه متعبد بالبيع

والتسليم فهو أي في يكون العدل محضاً أن شاء ضمن الرهن فتمت الرهن لأنه وكيفية  
 يرجع عليه بالخلف بالفرق من جهة وصحة أي البيع والتبعية لأنه ملكه بالضم  
 فبين أنه باع ملكه نفسه فلا يرجع المرفق على العدل بدية أو ضمن المرفق  
 فتمت الذي اداه إليه إذ بين بالاحتقاق أنه أخذ الثمن بقرض لأن العدل ملك  
 العبد بالضم فهو أي ذلك الثمن له أي للعدل لأنه بدل ملكه وانما اداه إلى  
 المرفق على أن البيع ملك الرهن فإذا بين أنه ملكه لم يكن راجعاً به فله أن  
 يرجع به عليه ويرجع المرفق على راحته بدية له العدل إذا رجع بطل قبض  
 المرفق الثمن يرجع المرفق على راحته بدية من جهة وفيه القايمة عطف على قوله  
 في ملكه أي إذا كان الرهن قايمة بالمشرع أخذ أي المشتري من مشترى  
 لأنه وجد عين ماله ويرجع هذا أي مشترى على العدل بتمت لأنه العاقد  
 وحقوق العقد تتعلق به ثم يرجع هذا أي العدل على الرهن به أي بتمت  
 لأنه الذي أدخله في العقد يتوكل به عليه بتمت وإذا رجع عليه صيرته  
 المرفق الثمن ولم يقبضه أو يرجع العدل على المرفق بتمت لأن العقد لما  
 انتقض بطل الثمن وقد قبضه المرفق فمما فلا بطلت وجب نقض قبضه من  
 ثم يرجع فهو أي المرفق على الرهن بدية لأنه إذا رجع عليه وانقض قبضه عاد  
 حقه في الدين كما كان يرجع به عليه وأن لم يشتر أي التوكيل في عقد الرهن عطف  
 على قوله فإن شرط بل وكل بعده يعني أن ما ذكر من التفصيل إنما ياتي إذا شرط التوكيل  
 في عقد الرهن وإنما إذا لم يشتر فيه بل لكل الرهن العدل بعد العقد  
 فالحق العدل من العقد يرجع به العدل على الرهن فقط أي لا على المرفق  
 لأن التوكيل إذا كان بعد العقد لم يتعلق به حق المرفق فلا يرجع عليه كما في الكفاية  
 المخرجة عن الرهن بأن وكل انساناً ما يبيع شيئاً ينتج دية من شرط ففعل ثم لحق  
 حقه لم يرجع به على القايمة بغير خلاف الكفاية المخرجة عن الرهن إذ يتعلق بها  
 حق المرفق فكان البيع وأصل الحق وقد سلم ذلك فجاز أن يلزم الضمان بقض  
 المرفق فتمت أو لا ضرورة عدم قبضه أن العدل باع الرهن باسم الرهن وضاع الثمن  
 في يد العدل بلا تعدد ثم استحق المرفق فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على  
 الرهن حله الرهن مع المرفق فاستحق وضمن الرهن فتمت حله بدية يعني إذا  
 استحق الرهن الحاكم وحل له الخيار أن شاء ضمن الرهن فتمت وإن شاء ضمن المرفق

ان كانا من متعددين في حقه بالتسليم او بالعقد فان ضمن الراهن فقد هلك بدنه  
لانه ملكه باوالة الضمان فبيع الما بقائه وان ضمن المرتهن رجع على الراهن بقيمة  
ضمناها وبدنيه اتماما بالقيمة فلا بد من معرفة من ضمنه الراهن بالتسليم واما بالدين  
فلا بد ان يتحقق قبضه فيعقد حقه كما كان با

**التصرح بالجائزية للرهن** وقف بيع الراهن اي اذا باع الراهن بلا اذن

المرتهن فالبيع موقوف لتعلق حق المرتهن به فيتوقف على اجازة ان اجاز  
المرتهن او قبضه اي الراهن دينه نقد اما الاو فظان التوقف كحقد وقد رخص  
بسطه واما الثاني فلان المانع من التفرغ قد زال والمقتضى وهو التفرغ  
الصادر من الاهل في الحل موجود والحق رهن فان البيع اذا نفذ باجازه المرتهن  
ينقل حقه الي بدله وان منح اي المرتهن عهد الرهن لم يتفرغ في الاصح  
لان التوقف مع المقتضى للنفذ انما كان لعيانة حقه وحقه مطلقا بصارت  
باستغناؤه موقوفا واذا اذن موقوفا حقه المشتري الي فله ان يرفع الامر الي القاضي  
ليبيح اي القاضي يحكم بحل الراهن عن التسليم باع اي الراهن الرهن من رجل  
ثم باع من اخر قبل الاجازة اي اجازة المرتهن وقف البيع الثاني على اجازة  
ايضا اي كما وقف الاو فظان الاو موقوف والموقوف لا يبيع بوقف للثاني  
فلو اجازته اي اجازة المرتهن البيع الثاني جاز الثاني لا الاو فلو باع الراهن

الرهن ثم اجر اي الرهن او رهن او وهب من غيره اي من المشتري فاجازها  
اي هذه الصفقات مع البيع وبهم المرتهن جاز الاو فظان وهو البيع لا البوالة  
و الفرق بين المستلزمين حيث جاز البيع الثاني بالاجازة في الاو فظان ولم يحل اخرها

المذكور بعد البيع في الثانية سوى البيع مع وجود الاجازة للحل انت  
المرتهن فاية في البيع حقه بدله بخلاف العقود المذكورة اذ لا بد له  
في الهبة والرهن وما في الاجازة **بطل** المنفعة لا العين وحقه في مائة العين  
لا المنفعة فكانت اجازة استغناط الحقة فزال المانع فنقد البيع وحله فلهذا  
اي اعتاق الراهن الرهن وتدابيره كاستيلاءه لا بد من خبره عن الاهل ووقع  
في الحل فبطل الرهن لغوات محله فلو كان الراهن من سائر اولاد بدنيه الحال  
اذ لا يبيع لانه قيمه الرهن مع حلول الدين وفي المؤجل اخذ منه اي الراهن  
قيمة وجعلت رهنه بدله في محل الدين لتحقيق سبب الضمان وفان سية

فمقتضى وجب حصول الاستيفاء بحسبها التي بحلول الاجل فالحال اسبق في حقه اذا  
 كانت من جنسه فان الغريم له ان يستوفي حقه من ماله ثم اد الحق بحسب حقه  
 فان كان فيها فضل رده لانتهاء حكم الرهن بالاستيفاء وان كانت اقل من حرجه رجع عليه  
 بالزيادة لعدم ما يسقطه ولو كان الرهن مع رهن في العتق سعى العبد للرهن  
 به الاقل حتى يفتد ومن الدين اي ان كان البتة لعل من الدين سعى في الفتد وان كان  
 الدين اقل منها سعى في الدين فدرج على سيده اذا صار غنيا لانه قيمه وهو معط  
 فيه حكم الزرع فرجع عليها فحمل عنه وفيه لخبثه يعني التدبير والاستيلاء سعى كل من  
 له يد المستولد للرهن في كل الدين بل رجوع على سيده لانها ادياه من مال العايد  
 فان كسبه لماله وانما اي انفاق الرهن رده كاعتاقه غنيا اي ان كان الدين  
 حالا لخدمته الدين وان كان موجلا اخذ بتمه فيكون رهنه الى حلول الاجل واجتنب  
 المله لئلا يرضى في اخذ مثله او بتمه وكان اي الماخوذ رهنه بده كانه اعاده اي  
 الرهن رهنه رهنه او اعاده احد من الرهن والمقتضى باذن صاحبه اخر  
 فقبضه سقط ضمانه اي ضمان الرهن حال ائتمناه بين اليد العارية ويد الرهن  
 وان وصليه بقي الرهن ولهذا كان المرفق ان يسترد اليه يد وخرج على قايده  
 سقط ضمانه بقبضه فحكمه اي الرهن مع مستعير اي مع رهنه ان كان هو المستعير  
 او مع اجنبي ان كان هو المستعير فحكمه بلا شئ لغوات القبض المضمون وكل  
 منها اي من الرهن والمرفق رده اي رد الرهن المستعار رهنه كالحال ان لكل  
 منها حقا محض باخذه فان مات الرهن قبله اي قبل رده الى المرفق في صورته او  
 فالرهن احق به اي بالرهن من سائر الغرماء لان العارية ليست بلا زمة والضمان  
 ليس من لوازم الرهن قطعا فان حكم الرهن ثابت في ولد الرهن مع انه غير  
 مضمون بالمال وانما يبقى للرهن فاذا اخذ هذا الضمان يعود القبض فيعود  
 بصفته واذا اخذ رهنه او باع احد من الاخرين اجنبي خرج عن الرهن  
 فلا يعود الا بعد سبده ولو مات الرهن قبل الرد الى المرفق فالرهن اسوة  
 للغرماء اذ تعلق بالرهن حتى لانم بهن التفرقات فيحلل بحكم الرهن بخلاف  
 العارية حيث لم يتعلق بمحقق لازم فافتقر رهنه عند عهده ثم اشتره من مالكه  
 فلا ينفذ الرهن لانه توقف على اجازه المالك فلا ينفذ بالاجازة غيره ولا يسقط  
 الدين بهلاكه لان ملك الرهن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما اذا هلك في

يد الميراث وانما اراد الملك تسليم الرهن لملكه ملكه بالرضا من وقت النصيب كان ملك  
 الراهن سابقا على الرهن كذا في القاعدة من رهن اذن باستعماله اي اذن لم الرهن  
 بلا طلب منه فيغير الاستعارة وان كل الرهن عارية او استعارة اي الرهن من  
 رهنه لعل ان هلك اي الرهن حتى العمل في صورته الاذن والاستعارة لم ينعني لي  
 الميراث لثبوت يد العارية بالاستعمال ويجوز مخالفة اليد الرهن فانتج الصواب  
 في طريقه اي قبل العمل وبعد العمل منه ممن كان رهن اي ممن الرهن سواء كان  
 الرهن وهو معلوم صحيح استعارة ينعني ليرهن لان الملك رهنه لتعلقه بمن المستعير  
 بحاله وهو عليك ذلك كما يملك ان يتعلق بذمته بالكتابة واذ اخرج رهنه للمستعير  
 شاء من قبل او كثر فان الاطلاق واجب الاعتبار خصوصا في الدعوى لان المحالة  
 فيها لا ينعني اليه المنازعة وان عثر للميراث بغيره بما عينه من قدر فانه اذا عين قدر  
 لا يجوز للمستعير ان يرهنه بكثر منه او اقل لان التقييد مفيد وهو ينعني الزيادة فان  
 غرضه الاحتاس بما يسهل اذوق وينتج النقص ايضا لان غرض الميراث بغير الرهن  
 مستوفيا لا كثر عقابته عند الهلاك يرجع عليه ولو رهنه باقل منه يهلك ببلية امانه  
 انما يرجع عليه وجنس وميراثه ويقد فان كل ذلك مفيد لتيسر المحصول بالنسبة الي  
 البعض وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ فان خالف اي بعد ما اجز  
 التقييد ان خالف المستعير الميراث اي المستعير للميراث مخالفة ويتم الرهن لانه  
 ملكه بالرضا فتبين انه رهن ملكه بنفسه او بمنزلة للميراث لانه ايضا مستوفيا  
 الراهن كالفاسد والميراث كالفاسد العاصب ويرجع الي الميراث بما تضمنه  
 من القيمة ويدينه على الراهن اما رجوعه بالقيمة فلانه مفوض رجعة الراهن  
 واما رجوعه بالدين فلان قبضة انتعق فصار حقه كما كان وانما هو بان رهنه  
 بقدر ما اتمه امر به وهلك اي الرهن عند الرهن استوفى اي الميراث كل  
 دينه لو قيمة كالدين او اكثر فقام الاستيفاء بالهالك وجب منه اي مثل الدين  
 للميراث المستعير وهو الراهن لانه قبضه بنفسه القدر منه ان كان كله معنوا ولا ينعني  
 قدر الميراث وبالبلية امانة لا القيمة لانه ولو لم ينعني عند ويصرف دينه عطف  
 على كل دينه اي استوفى الميراث بعض دينه لو قيمة لعل الدين وباقية على الراهن  
 الميراث اذ لم يتبع الاستيفاء بالزيادة على قيمة لو افك الميراث بعد ان الميراث اذا  
 اراد ان يقبضه من الميراث لملك ملكه عن الدين ليس للميراث ان يتبعه عن

تسلم الرهن لأن المبرع مبرع بقضاء الدين لما فيه من تخليص ماله فصار إذا قام  
بجاهد الرهن فيجوز الرهن على المتعلق ويرجع على الراهن عما أدى لأن  
سأوى الدين القيمة لأنه قبض دينه ولو مضى فيه فلا يوصف بكونه مبرعا وإنما  
قال إن سأوى لأنه إن كان أكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة مبرعا  
فلا يرجع بذلك القدر وإن كان أقل من القيمة فلا يجبر الرهن على تسليم الرهن  
ذكر في تاج الزمعة هكذا أي الدين عند الراهن قبل رهنه أو بعده فله لا  
يصح وإن وصلته تصرفه من قبل بالاختلاف أو الركوب أو نحوه ذلك لأنه  
أمر خالف ثم عاد إلى الواقع فلا يصح خلافا لما في جناية الراهن على الرهن  
مضمونة لأنه تعويت حتى لا يتم محرم وتعلق مثله بالمال يجعل المال كالإيجرة  
في حق الضمان وجناية الرهن عليه أي الرهن سقط من دينه أي الرهن  
يقدر بها أي الجناية لأنه أنفق ماله غير فله من ضمانه وإذا الرهن وكان الدين  
تدخل سقط من الضمان بقدره ولزم الباقية لأن ما زاد على قدر الدين من القيمة  
كان أمانة وإنما ضمنه بالاتفاق لا بعدد الرهن فهو بمنزلة الوديعة أو التلخيص  
المودع يلزم الضمان كذا في غاية البيان وجناية الرهن عليها وعلى ما لها هدر  
والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المالك بأن كانت الجناية خطأ في النفس  
أو فيما دونها وأما ما يوجب القصاص فهو محرم بالاجماع كذا في النهاية التام  
جناية على الرهن هدر فلا تجوز جناية المملوك على ماله ولا فيما يوجب المالك  
هدر لأنه المستحق ولا يثبت الاحتفاظ له عليه وأما كون جناية على الرهن هدر  
فإن هذه الجناية لو اعتزلها الرهن كان عليه الظاهر منها لأنها حصلت في ضمانه  
فلا يفيد وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه رهنه بعد أن ألغى  
بائع حبل فصار قيمته مائة فقتله عرفه فمائة وحل له أخذ حرمته  
المائة وسقط من حقه وسقط باقية وهو تسع مائة لأن نقصان السعر لا يوجب  
سقوط الدين لأنه عبارة عن فود رجاء الناس بخلاف نقصان العين فإذا  
كان باقيا ويد الرهن يدا لا يستأجر صار مستوفيا لكل من الأبدان ولو باعه  
بأمره بما في باع الرهن المبدى بالرهن بها وقصها جميعا بما في وهو  
تسعة مائة لأن الرهن إذا باعه صار كأنه استوفى وباعه بنفسه في بطل الرهن  
ويبقى الدين الآبقدر ما استوفى فكذا هو هنا فقتله أي عبدا بعد أن ألغى عبده

يصد له ما به خذفع به فك أي الرهن بكل دية لأن العبد الجاني قائم مقام المالك قصاص  
كما لا خلاف ويراجح سعد بن جني أي العبد المرحوم بمنزلة رهن رجل رجل عبد أئمة  
الف درهم أصل منه ففعل العبد قتيلا خطأ فذاه مرتجئة لأن ضمان الجناية بما  
المرفق والعبد كله في ضمانه ودية مستغفلة لرقبته فقال للمرفق أخذ العبد  
من الجناية فان فذاه أصح رهنه وكان دية على الراهن بحاله والعبد رهن كما كان  
ولم يرجع أي على الراهن بجني من الفداء لأن العبد كله مضمون وجناية المضمون  
بجناية المصان فلو رجح على الراهن رجح اثرأهن عليه فلا يفيد ولا يدفع  
أي ليس للمرفق أن يدفعه إلى دية الجناية لأنه لا يملك التملك فان أي استبح  
المرفق من الفداء ودفعه الراهن أو فذاه فسقط الدين أي يقال للراهن ادفع  
العبد أو فذاه بالدية فان دفع أو فذاه سقط دين المرفق وأخذ الراهن  
العبد وبطل الرهن أن لم يكن أي الدين أكثر من قيمة أي قيمة الرهن بل يكون  
ساويا أو أقل منها وأما إذا كان أكثر فسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا  
يسقط الباقية مائة الراهن باع وصيه الرهن وفيه الدين لأنه قائم مقامه فان لم  
يكن له دية نصيب أي وجب لبيعه أي نصيب الفائض رهن الوجه بعض الشرر  
لدين على الميت عند علم من عناية توقف على رضا الآخرين ولهم رده لأنه اثر  
بعض الزمان بالانقضاء للحكم لأن موجب عقد الرهن بثبوت يد الاستيفاء للمرفق  
حكم فاستبهم الاشارة بالانقضاء للحقيقة فان فيه ديةهم أي دين ساير الغرماء  
قبل الرد أي قبل أن يرد فذال المانع وهو حق بغيره الغرماء ولو انقضى  
التقديم أي لم يكن للميت الأثر ولم يجد هذا الرهن اعتبارا بالانقضاء للحقيقة  
وبيع في دية لأنه يباع فيه قبل الرهن فكذلك بعدة وإذا الرهن أي الوجه  
بدين لميت على آخره لأن الاستيفاء حكما ولو يملك ذلك فيه رهن الوجه  
تفصيلات تأتي في كتاب الوصايا أن شاء الله **فصل في الرهن**  
عشر عشرة بها أي بعشر فتمم وتخلل وهو سواها أي العشر بقي رهنا بها  
أي بالعشر وكان أن يبطل الرهن إذا بالتمخرج من كونه صالحا لا يباعه إذ لم يبق  
ما لا مستوفى أو قال يبطل لأنه بعدد أن يعود بالتمخلول ولهذا إذا اشترى عبدا  
فتمخر قبل القبض لا يبطل البيع لاحتمال مخرجه فكذا هذا ورهن مثله كذلك  
أي قيمتها عشر بعشر فاست بلاذخ قد بيع جلد لها مساوي ودها هو أي الجلد



رهن به اي پدرهم لان المذموم يتفرع بالهلكة فاذا اصيل بعض المثل يعود حكمه بقدر  
 تخلفها اذا ماتت امانة المبيعة قبل القبض فديع حله ما حيث لا يعود البيع  
 لان البيع ينتقض بالهلكة قبل القبض والمنتقض لا يعود قبل بيعه البيع ايضا  
 فانه الرهن كولي ولبنه وصوغه فحكم الرهن لئول من ملكه ورهن مع اصله  
 لانه يتبع له والرهن حتى لازم فيسره اليه ويملك بجانبه ان هلك يملك بلا شيء  
 لان الاشارة لا تقسط لها مما يقابل بالاصل لعدم دخولها تحت العقد مقصودا  
 وان بقي اي النماء وهلك الاصل فكما يقسط اي اذنتك الرهن بقسطه بقسط الدين  
 على قيمته اي قيمة النماء يوم التكاثر وقيمة الاصل اي اصل الرهن يوم القبض  
 لان الرهن يصير حتى نأبى القبض والزيادة يصير مقصودا بالتكاثر اذ النماء وقت  
 البيع يقابل شيء اذا كان مقصودا بالقبض صار له حصة من الثمن ويستط من  
 الدين حصة الاصل اي ما اصاب الاصل يستط من الدين لانه يقابل الاصل مقصودا  
 ويملك النماء حصة اي ما اصاب النماء اذنتك الرهن به الزيادة يصير في الرهن  
 مثل ان يرهن ثوبا بعشر تساوي عشر ثم يربد الرهن ثوبا آخر لثوبين مع الاول  
 رهنا بالعشر لا الدين مثل ان يبيع الراهن اقرضه خمسة اية اخرى على ان يكونا  
 العبد الذي عندك رهنا بالثمن والزكاة ان الاصل المقدس منهم ان الحاق بالاصل  
 العبد اما يتصور ان كان الزيادة في المقصود عليه او المقصود به فالزيادة في  
 الدين ليست شئنا منها اما ان كان غير مقصود عليه لانه لم يكن محبوبا قبل عقد  
 الرهن ولا يتبع بعد رهن عبيد ايساوية الفا قد طبع مثله اي عبيد ايساوية  
 الفا رهنا بدينهم ثم اي الاول رهن حتى يرد اليه رهنه والمزمن ايساوية الثاني  
 حتى يجعله كان الاول لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج عنه  
 ما بقيا الا بقض القبض فلا كان الاول في ضمانه لا يدخل الثاني فيه لانها رهن  
 بدخول احد مما فيه فاذا زال الاول دخل الثاني في ضمانه في قبضه بشرط تجديد  
 القبض فيه لان يد الرهن على الثانية امانة ويد الرهن يد المستفاد وضمان فلا  
 نوب عنه وقيل لا يشترط لان الرهن يبرع كالحبة وعينه امانة كاعرفه وقبضه  
 الامانة نوب عن قبض الامانة ابله الرهن الرهن عود به اي قبل الرهن  
 الابن او وجهه لم يملك الرهن في يد الرهن بلا منع من صاحبه هلك بجانبه  
 استحقالا وكان في رهن قيمته الرهن وهو القياس لان القبض وقع معنونا

يد

في ذلك ما بقي القبض وجه الاحتجاج ان هناك الرهن باعتبار القبض والدين  
 لانه ضمانه استيعابه وذا لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالا برالم يبق احدهما وهو  
 الدين ولكم للثابت بعلته ذوات وصيغين يزول بزوال احدهما ولهذا الودعة  
 الرهن سقط الضمان لعدم القبض وان بقي الدين فكذلك اذا ابراء عن الدين سقط  
 الضمان لعدم الدين وان بقي القبض ولو استوفاه اي المرتضى دينه بالتام وبعضه  
 بابقاء الرهن او سقوطه او شراؤه بغيره اي بالدين او بغيره اي الدين على  
 عينه او لغيره مرتبة بدنيه على اخر فذلك في يد اي المرتضى هكذا بالدين لان نفسه  
 الدين لا يسقط بالاستيفاء ونحوه لما في ران الديون تنفي بامثالها لانفسها  
 لكن الاستيفاء يتوعد لعدم الغاية لانه بقيت مطلوبة مثله فاذا اهلك الرهن  
 بغير الاستيفاء الا قلت فانقض الاستيفاء الثاني ورد ما قبض الي من اي في  
 صورة ابقاء الرهن او المتعلق او الزا او الصلح وبطلت الحوالة وهكذا الرهن  
 بالدين لانه لا يسقط الدين ولكن ذمة المحال عليه يقوم مقام ذمة المحل  
 ولهذا يعمد الي ذمة المحل اذا مات المحال عليه فليس كذلك بل يهلك الرهن  
 بالدين في الصورة المذكورة يهلك ايضا اذا اهلك بعد تصادقها بين ان لادين  
 لان الرهن مضمون بالدين اذ يحتمل عند توجع الوجود كماله الدين الموعود  
 وقد تعينت الجهة لاحتمال ان تصادقا في قيام الدين بعد تقادها على عدم  
 الدين بخلاف الابراء لانه سقط به **كتاب الغصب** او رده  
 عقيب كتاب الرهن لان في الاول حصة شرعية وفي الثاني حصة غير شرعية  
 لغة اخذ الشيء من الغير بالتقلب منتقيا او لا يتكلى فغصب زوجة فلان ونحوه فلان  
 وشرا الحد مال هو بمنزلة النفس سقوط احرازه في الحر حرمان احرازه مال الحرين  
 فانه غير حر من يملكه بلا اذنه احرازه غير الحق من يملكه باذنه واسارة  
 لان ان اذنه يملكه معتبر في الغصب عندنا وعندنا في حواثات يد العبد  
 عليه ونحوه الخاف في زوايد الغصب كولد المضمومة ونحوه البستان  
 فانها ليست مضمومة عندنا لعدم ازالة اليد وعندنا مضمومة لاثبات اليد  
 فالجواب ان العترة في الغصب عندنا ان ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطل  
 وعندنا في العترة هو الشايه فقط لا خفية احرازه الرقة فاستخدام العبد  
 في حمل الدابة اي وضع الحمل عليها غصب لوجود اليد المحقة واثبات اليد

البطلان فيها لا يجوز به بما الباطل لعدم ان ازالة اليد بالاستثناء اذ لم يوجد منه النقل  
والتحويل والبطلان في المالك وقد بقي اثره في الاستعمال فلم يكن اخذ له  
وتملك الا ان علم ان مال الغير ورد الصديق فابعد الفرم هناك واما غيره اي الغير  
اخر علم الاجازة فانه حق الغير فلا يتوقف على علمه ولا ان لم لا يخطأ ومورفوع  
بالحديث ويجب المثل في المثل كما كليل والموزن والعددي المتقارب لقوله  
فاخذوا بمثل ما اعتدي عليكم الآية المراد بالمثل ما يوجد له مثل في الاسواق  
 بلا تفاوت بين اخراجه بتعديده وما لا يكون كذلك فهو غير ثم المثل قد يكون مصنوعا  
 بحيث يخرج الصنعة عن المثلية يجعله نادرا بالنسبة الى اصلها كالمنقوشة والقدرة  
 والابري فيكون قيميا وقد يكون مصنوعا بحيث لا يخرج الصنعة عن المثلية لبقاء  
 كثرته وعدم تفاوت كالدراهم الموضوعة والناير فان انتطاع اي المثل في قيمة يوم  
 الخصومة وعند بله يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانتطاع لا بله يوسف  
 ان الانتطاع الحق مما لا مثل له فيعتبر قيمة يوم انعقاد السبب لانه الموجب والمحمد  
 في الواجب المثل في الزمة وانما ينقل الى القيمة بالانتطاع فيعتبر قيمة يوم الانتطاع  
 ولا يـ 8 ان النقل لا يثبت بمجرد الانتطاع ولهذا الوجه ان يوجد مثلا فذلك  
 وبتضاء الغايه ينتقل فيعتبر قيمة يوم الخصومة والتضاء يجب القيمة في الشيء  
 كما تعرض والميزانات والعددي غير المتقارب يوم محضه لانه مطالب القيمة  
 حين غصب فيعتبر قيمة عند ذلك فان ادعى اي الغاصب المالك جسر جيم يعلم  
 ان اي الغصب لو بقي لقلوب لم يفسد عليه باليدك لان حق المالك ثابت في الصين  
 فلا يقبل قوله فيه جيم الغصب بما انه صادف كما اذا ادعى المليون الافلاس  
برهن انه ما به اي المالك انه مات عند غاصبه وولي الغاصب اي برهن انه  
مات عند ما كان في يده اي الغاصب اولى عند محمد لان وجوب الضمان بالغصب  
ثابت ظاهرا وبثبات الارض عارض والبينة لمن يدعي خلافا ظاهر وبينه المالك اولى  
عند بله يوسف لان حاصل اختلافهما في الضمان وفي بيته اثباته وهو اي الغصب  
انما يتحقق فيما يتغير ويجوز لما عرفت ان ازالة المال عن يد ماكد باثبات اليد عليه  
ولا يمكن بحقيقة الآية المنقول لا العقار الذي لا ينقله لا يتحول فلو اخذ عقارا  
وهكذا يد بان غلب السيل على الارض فبقيت تحت الارض الماء او غصب دارا  
فهدمت بأقفة سماوية او جاء سيل فذهب البناء لم يضر لان انتفاء شرط وهو

الغصب قيل قائل عماد الدين والاستاذ في خصوصيتها لا يخرج ان يقضى بابيغ والبيع  
والجود في الود بغيره يعني اذ اكون العقار وديعة عنده فيجوز كان حاشاها بالانفاق  
وبالرجوع عن الشهادة بان شهدا رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضعفا  
وغيرهما اي العقار والمنقول ما انتقص موقوف عن بقوله متعلق قوله نقض  
وبسكناه هذا بيان الغبن في العقار العبارة الصلاة عن الشايع ههنا ما ذكرنا  
وبقي شراح الهداية وغيرهم انفعلي بالعمل والسكنى بالسكنى المخصوصة ويجوز ان يكون  
مقارنة بعمل يفرض الي الهدم البناء كالحداثة والعقارة حتى قالوا في شرع قول الهدم  
ويدخل فيها قالوا اذ انهدم الدار بسكناه وعلم انما قيد بعمل لان اذ انهدمت الدار  
بعد ما غصب وسكن فيها لا بسكناه ولا بملا بل بأفقه سماوية فلا ضمان عليه عند ابي ج  
والج يوسف فظهر المراد من بيان سببي المنقص الاقل ما يوجب ابتداء وهو  
الهدم والثاني ما يفرض اليه بالافرة وموانئ الحاجة وقد عبر صاحب الوفاة عن  
العبارة فقال ما انتقص فعله كسكناه فلم يعلم ان السكنى ان قيدت بالعمل الوجه  
الم يبق لسبب الاول اعني الهدم فوضي وان لم يكن السكنى الموحدة عن العمل  
الوجه سببا للضمان وقد عرفت ان الدار سبب السكنى اذ انهدمت بأفقه سماوية  
ليس فيه ضمان وعندني نسخة منقولة من خط المصنف وكانت العبارة الكشورة  
فيها انما في الهداية وغيرها ثم غيرتها ويصح صدر الزميمة والصلب ما يوافق  
الهداية ونسخة فان الارض المخصوصة اذا انتقصت بالافرة يعزم النقصان  
انقص المنقص او باه جازع بعد غصبه عطف على فعله وبيان للضمان في المنقول  
اي ضمن ايضا ما انتقص بالجارة بعد غصبه حصل اليه مرة الاجارة نقض بسبب  
استعمال الجارة في البيع يعني اذا انتقص في مائة المبيع في يد البايغ بفعلات  
وصف منه قبل ان يقبض المشتري لا يعين البايغ شيئا انتقصا حتى لا يسقط  
شيء من الخبز وان غش انتقصا ويراجع السعر اذ اراد ان كان الغصب يعين  
اذا اراد الغاصب المنقصب الي ما كره بين القيمة وبين الانتظار الي الذهاب  
الي ذكره لقمان ليسر له لان انتقصا حصل من قبل الغاصب ينقل الي هذا  
المكان فكان له ان يلزم الضرر ويطلب اليه بالقيمة ولم ان يتطرق بمسألة جازع عطف  
على من اي اذا غصب عبد امثلا وآجره واخذ اجرة فنتقصه بالاستحالة ومن ما  
نقصه بصدق باجر اخذ عند ابي ج وم واصل ان الغلة للغاصب عندنا

خفا للشفقة لان المناهج لا تقوم الا بالصدق والعادى انما يصح ان يكون له وجهان  
 العبد ما لا يصدق فكان هو او في يدها ويؤمن ان يصدق بها لاستعدادها  
 ببذل حيث وهو التصديق في مال الغير واخر استعداد اي اذا استعار شيئا  
 واجره واخذ اجره بملكه ويجوز عليه تصدقه لما ذكره وذبح اي تصدق ايضا بغير  
 حصول التصديق في مودعه وخصومه معين بالاشارة لولا ان الشر بنذرهم الوديعة  
 او العصب وقد هاتين اشار اليها ونقد من غيرها او الي غيرها او اطلق ونقد  
 لا يفيضان المودع او الغاصب اذا انصرف في الوديعة او المخصوم يوزج تصدق  
 به عند يدوج وعمل هذه او اخرج منها يتعين بالاشارة اليه كالعرضي ونحوها لان  
 التصديق يتعلق به جهة لو هكذا قبل العتق سئل البيع فيستفيد الرجعة لها اليد في  
 المبيع ملك خبيث فيستدفعه اما فيما لا يتعين كالله لهم والناز فيستدفعه كرسية  
 ليها مع الصخر اذا اشترى بها فانه تصدق بالرجوع قطا هذه العبارة تليها انه  
 اراد به اذا اشار اليها ونقد منها واما اذا اشار اليها ونقد من غيرها او اطلق  
 ونقد منها او اشار الي غيرها ونقد منها في كل ذلك لطيف له لان الاشارة اليها  
 لا يفيد التمييز فيستوي وجودها ووجودها الا ان يتأكد بالتقدم منها وبمكان فيتم  
 الامام ابو الليث في الجملة في الشك في الغيب بكونه ان يتناول من المشتري قبل  
 ان يعين وبعد الغنم لا يطيب الرجوع كرجاله وهو المختار لاطلاق الجواب في الجملة  
 والمضاربة اجرة اي الغاصب فاجاز ما ذكره في المدة لعدم اليه يومه من اجرة ما بينه  
 قبل الاجازة وما بقي لما ذكره لان الغاصب مضمون في حقه وعند مجرما جرم ما بينه  
 غاصبه لانه العاقبة وما بقي لما ذكره لانه مضمون في حقه ما ذكره كذا اي على هذا  
 المختار لو اجرة فاستحق في المدة واجاز للمستحق ما سلكه ملك عصب اي رجل مالا  
 ويعتبر اي المخصوم احرازها اذا اضمته بغير فعله مثل اضرار العصب في بيعة  
 بنفسه او الربط ثم اذن لان ذلك فيه بالجار ان شاء لحنه وان شاء تركه وهمته  
 في الاستحالة احرازها اذا اضمته شاة قد يحق اطلاق ملكه ان لم يترك بالرجوع الجرد اذ لم يترك  
 اسيرها حيث يقال شاة من ذبحة ولم يقلوا اعطيت شاة لانه من ذبحة لا تصدق شاة  
 الخطأ اذا اضمته وطمعها فان القاصد المصلحة بعين الخطأ كعملها اهر لينة  
 ونحوها يزدل بالطمع ولا حجة اليه لان قوله زال اسير مضمون عنه لانه يترك او اختلط  
 اي المخصوم بملك الغاصب ولم يتغير احد كما اختلط بغيره ان شاع به بعضه

معين

أو لم يتغير لما يخرج كاختلافه بشعيرة أو بالعكس فتمنّى له الغائب المصوب وبذلك  
 أما الظاهر في صورة التغير و زوال الاسم فكونه متعددا ولما الملك فلهذا أحدث  
 صنعة متوقفة لأن قيمة الشاة تزداد بطيخا أو شيئا لو كان قيمة الحظية تزداد  
 بعمله لا قضا واحدا أيضا صيرت حق الملك هاكنا من وجهه يتبدل الاسم و خات اعظم  
 المنازع وحق الغائب في الصنعة قائم من كل وجه فيكون له ما يرجع له الملك من وجه  
 ما ما تفرقة الأصول أن ضري السرجح إذا اشترضا كان الرجحان في الذات  
 من في الحال و أما الظاهر في الاختلاف فكونه متعددا أيضا ولما الملك فلهذا  
 يتبع البدل في ملك المصوب منه بلا حشر على ذلك قبل الرضا أي ربي المالك  
 أما باده بدله أو ببدله أو تخيير القايح وهذا السحقا والقبول للحال لأن ملكه  
 ثبت بكتبه و الملك يوجد للتحقق بلا توقف على ربحه غير ذلك لو جره أو باعه  
 بوجه آخر حتى أقول عدم في الشاة المذبوحة المصلحة بلارضا صاحبها المظهرها  
 الأثر أفلا الأمر بالصدق زوال ملك المالك وحرمة الانتفاع للغائب قبل  
 الارضاء ولأن في اباحة الانتفاع في باب الغصب فيخرج قبل الرضا حسب المادة  
 الضاد ونفذ زهره وحبته مع الحرمة لقوام الملك كما في البيع الفاسد كمن يحج  
 شاة ويطبخها أو يشوها لمحمي يرأوزرعه وجعل حديد سيفا والبناء على أساس  
 وجميع شجر عظيم جدا ولا تبث الأبياد الهند ولان ضرب الجوز درهم أو دينار  
 أو إناء فلما كد بلائيه لأن العين باق من كل وجه ومعناه الأصلي الثمينة وكونه  
 موزنا و هو باقيان في جرمه فيه الربا باعتبار هذا في شاة غير طريحا أي  
 ذلك العير شاة عليه أي الذابح وأخذ قيمتها وأخذها أي الشاة المذبوحة  
 يعني أن المالك يحجز أن شاء ضمن قيمتها وسلم الشاة إليه وان شاء أخذها وفتح  
 لنفسها لها أناف من وجه لغوات بعض المنافع كالخول والذرة والنسل وبقا  
 بعضها وبوالحم وإن كانت الرابة غير مأكول اللحم فتطعم الغائب طريحا بقيمة  
 المالك بجميع قيمتها لوجه الاستهلاك من كل وجه كذا لو حرق أو باع أو قوت بعضه  
 وبعض نقصه يعني أن المالك يخير فيه الضمان شاء من الغائب كل قيمة ثوبه  
 كان الثوب للغائب ولو شاء لأخذ الثوب وطمه التفتت الما ذكر ولو قوت  
 كل ضمن أي الغائب كلها أي كل القيمة وفي كل يسير ثوبه بلا تقويت ثمنه  
 ضمن ما نقص وأخذ ربت الثوب فلهذا لأن العين قديم من كل وجه يوجب

أرض عين أو غرمه قلعا أي البناء والغرس وخرجت لأن الأرض لما انقضت حقيقتها بقيت  
 فيها حق المالك كما كان والعاصب جعلها مشغولة فيقول من يبيع فيها كالو شغل  
 غرض عين بطعامه ولما قلها أي الأرض أن يضمن له أي الباقي أو الغرس فيمنعها  
 أي قيمة البناء والغرس أن تعص أي الأرضية أي بالبناء أو الغرس وبين طريق  
 معرفة قيمتها بقوله فتقوم أي الأرض بدفعها أي بدون البناء والغرس ومع  
 أحد حال كونه مستحق القلع فيضمن الفضل فإن قيمة الشجر والبناء المستحق القلع  
 أقل من قيمته متلوها قيمة المتلوع إذا انقضت منها أجرة القلع كان الباقي قيمة الشجر  
 المستحق القلع فإذا كانت قيمة الأرض مائة وقيمة الشجر المتلوع عشرين وأجرة القلع  
 دهم بقي تسعة دهم فالأرض مع هذا الشجر تقوم مائة وتسعة دهم فيضمن المالك  
 التسعة هذا إذا كانت قيمة الساحة الرز من قيمة البناء والغرس وإذا عكس  
 قلعا عصب أن يضمن له قيمة الساحة فيأخذها لأن في النهاية من حرق الثوب الذي  
 عصبه أو صغرا ولت السوق الذي عصبه يسمى فالمالك بالخيار أن شاء ضمنه  
 أي الثوب حل كونه أي ضمنه يعني أحزمه قيمة ثوب أي ضمنه ومثل سوقه وسيل  
 أي الغاصب لأنه من المتليات أو أخذها أي الثوب والسوق وهو بما زاد  
 الصبغ والسنن لأن الصبغ مال متقوم كالثوب وبغصبه وبغصبه لا يسقط  
 حرمته ماله ويجب صياتهما ما أمكن وإذا انفصل مالا أحدهما إليه وانفصل حق  
 الآخر في عين ماله وهو لها فله من الثمرة ألا أنا أثبت الخيار لرب الثوب  
 لأنه صاحب أصل والغاصب صاحب وصف وأن سوغ أي الغاصب أخذها  
 أي المالك أيضاً لو أخذ وللثوب للغاصب من أجرة التسويد لأنه تعصب  
**فصل** في غيب أي الغاصب ما عصب وضمن قيمة مملكه لو انفصل  
 مستند إلى وقت بالغصب وقال الشافعي لا يملكه لأن الغصب عقد محض  
 فلا يكون موجبا للملك لأنه حكم شرعي فيستدعي سياسته وعادة لنا أن إذا كان ملك  
 بملك المتعصب بملكه أي بقبلة ويد فيجب أن يخرج المتعصب عن ملكه للمالك  
 يخرج البدل والبدل في ملكه يخرج ولحقه وجب أن يدخل في ملك الغاصب  
 إلا أن لم يثبت الملك بملكه صدق أي الغاصب في قيمة أي المتعصب  
 بيمينه أن لم يبرهن المالك للزيادة يمينه أن أدعى المالك زيادة قيمة المتعصب  
 أو أنكرها الغاصب فإن برهنه المالك قبل ولا صدق الغاصب بيمينه في نفي

أي الساحة

الزيادة كما في سائر الدعاوي فان لم يرد اي المصوب في اي قيمة اخرى مما ضمن المصائب وورد  
 ضمن بقوله مع يمين اخذت اي المصوب المالك ورد عوضا او بغيره اي المالك المعلن  
 لان رضاه بهذا القدر لم يرد حيث ادعي الزيادة وانما اخذ دونهما لعدم البينة ولو ضمن  
 المصائب بقوله ما كره او حجة اي حجة ما كره او نكول المصائب بقوله اي المصائب ولا  
 جوار المالك لانه رضى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعي هذا القدر فقط تغذ بيمين  
 غاصب ضمن بعد بيعه لما اعتاقه كذلك اي اذا ضمن بعد الاعتاق لانه المالك ثابت  
 للمصائب ضمن بثبوت مستندا والثابت مستندا ثابت من وجه دون وجه والمالك  
 المانع يكتفي لغرض البيع دون العرق زوايد المصوب مطلقا اي سواء كانت  
 متصلة كالسكنى والمحسن او منفصلة كالولد والحر لا يضمن الا بالتقديري او المتبع بعد  
 الطلب لانها امانة وحكمها هذا وانقص الجارية بالولادة مضبوطة ويجوز تولدها  
 اي اذا ولدت للجارية المصوبة ولما كان التقصان مضمنا على المصائب فان كان قيمة  
 الولد وقيل بجر التقصان بالولد ويسقط الجواز منه عن الغاصب ولا يسقط  
 بحسب زني بامة غصب الخجلت فرددت حمله فولدت فماتت ضمن قيمتها لانه لم  
 يرد ها كما اخذها لانه اخذها ولم يتعقد فيها سبب التلف ورجعها فيها ذلك  
 فصا وكما اذا جنت جنابة يد الغاصب فقتلت بها الولد فماتت بها بعد الرد فانه  
 يرجع بقيمتها على الغاصب كذا هذا في اختلاف الحرة يعني اذا زني بها رجل مكره  
 فجلت فماتت في نفاسها فانها لا تضمن بالنصب ينتفي عند فساد الرد ضمان  
 الاخذ زني بها اي بامة غصبها او استولها اي جلست منه فادعي بثبت النسب  
 بعد ارضاء المالك لان التضمين ممن له حق التضمين او رث شبهة والسبب ثبت  
 بها كالزنا بغير طهره والولد رقيق لان الحرية لا تثبت بالشبهة كذا في المحاماة  
 المتافع كركوب الدابة وسكبه الدار واستخدام المملوك لا يضمن بالنصب والمال  
 صور غصب المتافع ان يغصب عبدا مثلا ويبيعه شعرا ولا يستعمل ثم يرد في حياسته  
 وصورة ائنة المتافع ان يستعمل العبد شعرا ثم يرد في حياسته كذا في الكافي بل يضمن  
 ما يتبع باستعماله فيرقم المصان انما ان يكون اي المصوب استثناء من قوله  
 لا يضمن وقفا او مال يرم فان منعه يضمن كذا في العارية وغيرها ولا يضمن لغيرها  
 غير المسموح وحديثه بان اسلم ذبيحة لحر فقتلها ائنة المالك لا يضمن  
 ولو حق المسموح خلاف ما لا يضمن من الحر والحر حيث يضمنان بالانطاف لانها مال



حقد غيب ثم سلم فكأنها بغير مقوم كما نقل عن الظل إلى الشيء أو منها إليه أو جلد  
 ميتة قد بقية به أي بغير مقوم كالزئب والشمس لغذاء المالك بجائزاً إذ ليس فيه مال  
 مقوم لها فغاصب وكانت الدباغة أظهر من المملية والمقوم قصارت كفسل الغائب  
 ولو أنلفها ما ضيقتا فأنافه ملك الغبير ولو خلاها مقوم كالخيل مكر أي الغاصب المثل  
 ولا شيء للمالك عليه أي الغاصب لأن الخولم لا يكتن مقوماً ولا يخل من مقوم فترجى جانب  
 الغاصب فيكون له بغير شيء ولو دفع به أي مقوم كالقرط والعقود ونحوهما الجلد  
 أحده المالك ويرجى ما زاد الدبيع إذ هذا الدباغ انصل الجلد مال مقوم كما نص في  
 الغيب فترجى جانب الغاصب ولو أنلفه لا يفتن لأنه لم يتلف مال الغير حتى يكسر  
 مقرط وموالة اللهو كبرط ومزمار ودف وجمل وطينة وقيمة غير ملك الغاصب  
 اللهو في الطبوع من الخشب المحوت ونحوه الباية الباية قابضين بأربعة سكت  
 ومنصف وقد رعتنا في كذب الأثرة قيمتهما لا المثل لأن المسلم ممنوع عن ملك  
 غيرها ولو كان فعل جائز وإن أنلف حليب نصر أي ضمن قيمته حليباً لأنه مال مقوم  
 في حقه وهو مفرط فلا يجوز الترخي له ويصح بيعهما أي بيع هذه المذكورات  
 وقال لا يفتن ولا يبيع بيعهما قبل الخلاف في الدف والجلد اللينة يضران  
 اللهو فأمثل الغزاة والدف الذي يباع ضرب به العرب فيضمنه ما بالاناف  
 بالخلاف لها أن هذه الأشياء أعلت للمعصية فيمثل قوتها كالحل ولا إذا أوال  
 لصلاحتها لما يجل من وجه الاستغناء وإن سلمت لما لا يجل أيضاً كالأمة المغيبة  
 ونحوها كالكنس المنطوق والجمرة الطيارف والديك المذائر والغرب المذبح حيث يجب  
 فيها القيمة في صلح هذه الأمور والفتوى على قولها ككثرة الغد ما جازيت الناس  
 كذا في الكتاب محل فبدل الغبير وحل الطردة أنه أولى به أصحها أي الدابة أو في  
 نقص طارة فذهب هذه المذكورات وفي الدابة والنقص خلاف محل أو سمي  
 أي سلطان من يؤذيه ولا يدفع أيدائه بل أرفع إليه أو سمي إليه من يسبق ولا  
 يتبع عن العسبق تسمية أي نهي السامي أو قال عند سلطان قريبه وقد لا يقول  
 القول قوله أنه وحيد ما لا ظفر له لا يفتن في هذه الصور لا انتقاء السب ومخل  
 مثل خنقار ولو فرم قطعاً يفتن لوجود السب كذا أي يفتن السامي لو سمي فيها  
 حتى عند محذر جرد عن السعاية وبقي أمره بمنزلة بالافاق أو قال أمثل نفسك  
 ففعل أي أبى أو قتل نصر وجب عليه أي لأمر قيمته ولو قال أنلف مال مولدك

فان لم يضمن فانه باع بالباقي او القتل صار غاصبا لانه استعمل في ذلك الفعل اما بالامر  
 بانفاق ماله الاول فلا يبرر غاصبا ماله وانما يبرر غاصبا للعبد والعبد المصوب قائم  
 لم يهلك وانما المثلث بفعل العبد كذا في العمادة **استعمل عبد الغير لنفسه** كان يقول  
 ارتقى هذه الشجرة واثر الثمرة لتاكل انت وانا وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك العبد  
 اثنى حرمين فثبت ان هلك لانه استعمل في منفعة ولو استعمل لغيره كانه يقول ارتقى  
 الشجرة واثر الثمرة لتاكل انت لا ابي لاني لاني لاني لا يبرر غاصبا كذا في العمادة وانه  
 اعلم **فان**  
**الملك** وجه المسألة بينه وبين كتاب  
 النفس ظاهر وهو لغة محل المعالي امر يكرهه شرعا حمل الغير على فعل اثم  
 من التلف وعمل سائر الجوارح مما يتعلق بالحول وعلوم من القتل والناقص العضو  
 والجس والضرر والتعدي بغير رضاه اي رضا الغير بذلك **النفس** الاختيار اي لا  
 بعدم اختياره لكنه اي ما يعدم الرضا قد يفسد اي الاختيار وقد لا يفسد  
 فالحاصل ان عدم الرضا يفسد في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع صور  
 لكن في بعض الصور يفقد الاختيار وفي بعضها لا يفسد **أقول** هذا هو السقوط  
 في كتب الاصول والفروع حيث فلا يصدر الزمعية في التنقيح وهو اما الجلي بان يكون  
 بقوت النفس او العضو وهذا عدم الرضا يفسد الاختيار واما غير الجلي بان  
 يكون بحسب او قيد او ضرب وهذا عدم الرضا غير مفسد للاختيار فلا يفسد ما  
 قال في الوقاية هو فعل يوقعه بغيره يفوت به رضاه او يفسد اختياره فان  
 فيه جعل قسمين القسم الاول كما لا يخفى على من يعرف معنى القسم والضم والحب ان  
 صدر الزمعية بعد ما قلنا فيه ذلك قال في شرح الوقاية ثم الاكراه نوعان احدهما  
 ان يكون منقولا للرضا وهو ان يكون بالحسب او الضرب وقضايا ان يكون مفسدا  
 للاختيار وهو ان يكون بالقتل او قطع العضو فنوت الرضا اعم من فساد  
 الاختيار فيجب بالحسب او الضرب فنوت الرضا ولكن الاختيار صحيح باق وفي القتل  
 لارضاء ولكن له اختيار **في جميع** بل اختيارنا سدت في التحقيق لا افرق  
 او الشجرة بيني وبين الشجرة باهلية وعدم سقوط الخطاب عنه لان الكراهية جلية وانما  
 تحقيق الخطاب لا يبري له مرددين وخطي وخطة وانما مرة وبفجر  
 افرق وهو دليل الخطاب وبه الاهلية وشرط اربعة امور الاول قد تم الحاصل على  
 تحقيق ما هو عليه سلطانا او غيرهم يبرر لصا او غيره هذا عندنا وعند ابي جعفر لا يكتفى

الآمن السلطان لانه الفكر لا يكون بلا مشقة للسلطان فالواحد اختلاف وجه وزمان  
 الاختلاف جهة وزمان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من يعترف ما يتحقق به  
 الاكرام فاجاب بناء على ما شاهد وفي زمانها ظهر الفساد وصرار الناس على كل  
 مغرب فيتحقق الاكرام من اكل والضياع مما قولها كذا في الخلاصة والثاني  
 خوف الفاعل وقوعه اي وقوع ما هو به الخامل بان يغلب على طبعه انه يفعل  
 بحيث يتجول على ما ادعي من الفعل المباشر الثالث كونه في الفاعل يقتصر  
على اكرامه عليه حتى ما في الحق نفسه كبيع ماله او اتلافه او اعتاق عبده او حتى  
يقتصر على اكرامه على اكل الضيق او الحق الشئ كشر الخمر والزنا ونحوها في الرابع  
كون المكر به متلف نفس او عضو او موجب لم يعدم الرضا وهذا اذن مراتبه  
وهو ايضا متفاوت بحسب الاختصاص كما سيأتي هو اى الاكرام اما ما لم يمسد  
الاختيار لو كان بالافتن او غش او غير ذلك لا يفسد لو محسوس او قيد  
مديد او ضرب شديد في الميول الخدي المحسوس الذي هو اكرامه ما يلحق الا غش البين  
به وفي الضرب الشديد الذي هو اكرامه ما يجده منه اللطم الشديد وليس في ذلك  
حد لا يزداد عليه ولا ينقص منه لان المقادير لا يكون بالرائي ولكنه على قدر ما يرى  
للكرم لا ارفع اليه بخلاف محسوس يوم او قيد اي قيد يوم او ضرب غير شديد فاما  
ما يكون اكرامها اذ لا يبالى بمثلها عادة فلا يعدم الرضا الا الذي جاء ببعضها يكون  
اكرامها لعل له جاء وعثره لان ضرره اشد من ضرر الضرب الشديده لغيره فيفقو  
به الرضا فاما ما لم يمسد يعني المجرى وشخصه اكل مية ودم ولم يمسد في ضرب كمرات  
عثره هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة مبقاة على اصل الحال  
بقوله تعالى اما اضطررتم اليه فانه استثنى حالة الضرورة والاستثناء يحتمل بالباب في  
بعد انشاء الاضطرار يحصل بالاكرام المجرى وبالصبر على القتل ثم في هذه الصور  
كان في المحنة لانه لما ابرح كان بالامتناع معاناة الضيق على هذا كان نفسه ورضاه ايضا  
تلقا كلمة كفى وقلة مطرئين بالايان بعد ذلك عثره يسار في الله عنه حيث ابلغ به  
وقال على الله عليه السلام كفى وجبت عليك قال سخطنا بالايان فقال لهم فان هادوا  
فعد وفيه نزل قوله تعالى آمن اكره وقيل عثره بالايان وبالصبر على اي القتل في  
هذه الصور ابرأ اي صار مأجورا ان صبر ولم يظفر بكلف حتى قتل في ذلك كما ان  
خيار في الله عنه صبر على ذلك حتى صلب وسماه النبي سيد الشهداء ورجح ايضا

الآن فمضى سلم بان انما فعل الصديق باج للضرورة كما في الخصة وقد ثبت ولكن صاحب  
البيان قدّم للقائل ان الفاعل الذي يحل عليه ما يعطى له لم والاشارة من هذا القبيل  
بان يلحق عليه فيقتله عطفها انما هو لا يخص قتل سلم بل يعبر على ان  
يقتل فان قتله كان اثما لان قتل المسلم لا يباح للضرورة كما ان يعلم انه لو لم يقتله  
قتله ويقاد في العمد المحال فقط عند ايدج وم لان الفاعل يعبر عنه وقال ابو  
يوسف لا يقاد واحده منها للشبهة وعلى زفر يقاد الفاعل لانه مباشر ولا  
اشارة فيقتل منها الفاعل بالباشرة والمحال بالسبب ولا يخص بالاول  
لانه لا يجعل لانه كالتقتل لانه ولد الزنا هالك لما يعدم من يدين فلا يباح للضرورة  
ما كان القتل ولكن لا يحد استحقاقه اذ لم يخص زناه بالمجني كان يقتضيه القياس  
ان يحد لان انتنار الالة دليل الطوعية ولكن لا يحد استحقاقه فان انتنار الالة  
لا يدل على الطوعية الا قد يكون طبعها كما في النائم وبالشافي عطف على الاول  
ويبين ما كرهه غيره لا ابي لا يخص الماوراء المذكور كذا في الثاني من الاكرام استدل  
لحد في زناها لما هو وان يكن مكرهه فلا اقرا من الشبهة كذا في الثانية لان زناه ابي لم  
يسقط الحد في زناه لان الاكرام المجني لم يكن رخصه في حقه كما كان في حق المرأة  
حيث يكون للمجني لشبهة بل قد تقرر في المكره فلا يمين ان اصل ان المقررات  
القولية للمكره سواء كان مكرها بالمجني او بغيره يعقد عندنا كما في البيوع والبيع  
وما يجزئ الفسخ يفسخ ان فسح المكره وما لا يجزئ فلا يفسخ الاول وهو ما يجزئ  
كبيعته وشراؤه واجارته وحملته وبراءة مذبونه او قتله وهبته فانه اذا كره شيئا  
واحد منه باحد نوعي الاكرام خيس الداعل بعد زوال الاكرام ان شاء الله  
وان شاء ففسخ لان الاكرام مطلقا بعدم الرضا والرضا شرط صحة هذه العقود  
فقتضد بطلانها واقراره فانه يجزئ الصدق والكذب وانما عدل بوجه لرحمة الله  
للصدق والاكرام وليس على كذبه بما يقره فاحصل الى دفع الشرع بنفسه وبكده  
اي المبيع بالاكراه المستقر ان قبضه كاي سائر البيوع الفاسدة فيصح اعتاقه  
اي اعتاقا لمشتريه كونه ملكه ولزومه اي المشتري قيمة ذلك المثل ما ملكه بعد  
فاحصل فان قبضه اي البائع المكره الثمن او سلم المبيع طوعا قيد للذكور بين  
نعد البيوع لوجود الرضا ان قبضه اي الثمن بكرها لا يلا يعدم الرضا  
ورده اي رد البائع الثمن الذي قبضه مكرها ان يفي بدينه ولم يضمن ان هلك

لأن المهر كان امانة عند المكره لئلا يخذلها المشتري والقبض اذا كان باذن المالك  
فما يجب العمل اذا قبض المالك ولم يقبضه لكونه مكرها على قبضه فكان امانة كذا  
في الكتاب بخلافه اذا اذن على المهر بلا ذكر الدخيل فوجب دفع حيث يكون فاسدا  
اي يوجب الملك بعد القبض كالمهر المعجور بناء على اصله ان لا يكون على المهر الا  
على الدخيل والاكرام على البيع ليس الاكرام على التسليم حكم البيع في يد المشتري مكره  
ولا يبيع ماله ضمن اي المشتري قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد كان مكرها  
عليه كما في اعتاق المشتري وله اي للبائع ان يضمن ايا شاء من المالك والمشتري  
كما غاصب وغاصب الغاصب فالمكره كالغاصب للمشتري كغاصب الغاصب  
فان ضمن المالك دفع على المشتري قيمته لانه قام مقام البائع باء الطمان فان  
المعوزين يضمنون كما للضامن من وقت سب الطمان وهو الغصب وان ضمن احد  
المختارين وقد تدل عليه الاية فقد كثر بعد اي بعد شرط لانه ملك باء  
الطمان فظهر انه باع مكره نفسه ولا ينفذ ما كان قبله لان استعاد مكره المشتري  
الي وقت قبضه بخلافه ما لو باع للمالك المكره بعد استعادته حيث ينفذ ما كان  
قبله وبعد ان المانع من النفاذ حقه فيعود المثل وانما الثاني وهو  
ما لا يحتمل الضمير كالمكره وطلاق واعتاق وسائر ما سألني فان هذه العقود  
يجمع عندنا مع الاكرام قياسا على صحتهما مع الهزل وعندنا ان لا يبيع ولا يرجع  
في الاعتاق على المالك بنصف المسمى في الطلاق ان لم يطأ ولو كان المهر  
سمي في العقد وان لم يسم فيه يرجع عليه عا لزم من المنعة لان ما عليه كان على  
شرف السقوط بموقع العتقة من جمعها بمعية كالانكاح ودون تقبيل ان الرجوع  
قد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقويم المالك هذا الوجه فيضاف تقويمه الي  
المالك والتعويض له كالمكره كمال متلفا لم يرجع عليه بخلافه اذا دخل بها لان  
المهر مقر حنا بالذوق لا بالطلاق ويجمع فاعل على المالك بقوله العبد سيرة  
الاعتاق لانه على آفة لم يضره حيث الاتفاق فانضافت له ان يضمن موصرا كان او  
محررا لكونه ضمانا اتفاقا كذا ولا يرجع المالك على العبد بالضمان لانه مؤاخذا  
بالكفر ونذر فله اذا اذن على المذهب حج ولزم لانه لا يحتمل الضمير فلا يعمل فيه  
الاكرام وهو من الآتي من المهر جدد ولا يرجع على المالك عا لزم اذا لم يطالب  
به في الدنيا وبينه وطهاره حيث لا يعمل فيه الاكرام لعدم احتمالها الضمير ورجوعه

وإلّا فإنه ومنه فيه أي في المايل بالسان بأن يقول فينت إليها فها لم يمت مع العلم  
 صحت مع الإكراه أيضا وأسلام فأنه إذا أكره عليه صار مسلما إذا وجد أحد الزكيتين  
 قطعوا في الآخر احتمال فربما جازب الوجود احتياطا بلا فعل أو رجوع بيعة إذا  
 سلم بالأكراه ثم رجوع عنه لا يقبل التمسك بالشبهة لاحتمال عدم الإسلام في الاستدلال  
 فيكون كغيره أصليا فلا يكون حردا ولا تعزيرة نه لها تتعلق بالاعتقاد لا يربح  
 أنه لو توكب أن يكفر بغير كراهة وأن لم يحكم به والأكراه والعدم تغير الاعتقاد  
 فتابين عرسه لعدم الحكم بالوعدة صادرة السلطان أي طلب منه مالا بالكره ولم  
 يحسن بيع ماله أي لم يقبل ببيع ما كره وأعطيه عنه قبايع هي أي ذلك البيع لعدم  
 الإكراه بلفظ الله كذا في لفظة خاصة حقها الزدج بالضرب في وجبت مبرها  
 لم يبع المحبة أن قدر أي الزدج على الضرب لوجود الإكراه كذا  
**الحكم** بقوله لغة المنع مطلقا وشرعا منع نقاذ التصرف العقولي خصة بالذكر لأن  
 الجور لا يتحقق في انفعال الموارع وستر أن أثر التصرف العقولي لا يوجد في الخارج  
 بل يعبر الروع كالبيع ونحوه فاد لم يوجد في الخارج جاز أن يعز عنه بخلاف  
 التصرف الطبيعي الصادر عن الموارع فأنه لما كان موجودا خارجيا لم يجر اعتبار  
 عدمه كالنقل وإنما في ذلك والآ كان سفسطة في الصفح بأن يكون غير بالغ  
 فإن كان غير مميز كان عديم الفعل وإن كان مميزا منقطع ناقصا فالنقص محتمل  
 وإذا اذن لم الولي صح تصرفه لمزج جانب المصلحة والمخون فإن عدم الأفاءة  
 كان عديم الفعل كعبي غير مميز وإن وجدت في بعض الأوقات كانت  
 ناقصة الفعل كعبي عاقل في تصرفاته وأما للعتوه واحتلفوا في تفسيره  
 وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير  
 الأمانة لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المخون والرق فإن الرقيق له أهلية في نفسه  
 لكنه يحوز رعاية الحق الولي لئلا يبطل مينا مع عبده باجارة نفسه لأخيه والملك  
 أرقبه بتعلق الدين به لكن الولي إذا أذن رجه بنوات حقه فلم يبع طلاق  
 أصح من المخون مغلوب وفقد مقله وأما البعية فغير العاقل كالمجنون  
 والعاقل لا يتفق على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا خوف الولي  
 على عدم التوافق باعتبار بلوغه حد الشهوة ولذا لا يتوقفان على  
 إجازته ولا يتخذان مبرا شرقي لم يبع أعتا فها المحضة في الضرب ولا

أول من يتصدق بالمال في الدنيا لا يقر بحسنه الصدق والكذب وقبل الشروع  
في الصدقة لا يعرف وجه المصطفى فيه وليس فيه ابطال لكسب المال ولا تقويت في نفسه  
وأقراره في حق نفسه لقيام اهليته لا يجوز معناه رعاية الجانبين لأن نفاذه لا يقر  
من تلقى الدين بوقت أو كسبه وكذاها انكاف ماله فان اقر على اخواني عتقه  
لوجود الاهلية وزوال المانع ولم يلزم في الحال لقيام المانع هذا اذا اقر  
لغير المولى عال ولما اذا اقر له فلا يلزم شيء بعد عتقه لما تقر به المولى  
يستوجب عتقه مالا لو اقر بعد أو قبل قبل ولم يقره في عتقه لأنه سبق  
في اصل الحرية في حق الدم قل هذا لم يبيع اقرار المولى عليه فيها أي المرد والقرود  
وإذا عقد منهم أي المحجورين من بيعه أي يعتل الصدق بان البيع سائب للملك  
والشراء جالب له احتساب عن المحجورين المملوك والبيع الغير المميز حيزه وله  
في النسخ والامضاء وأراد بالعتق ما دار بين النسخ والصدق بخلاف انجاب  
حيث لا يبيع بلا اذن المولى وبخلاف الطلاق والعتاق حيث لا يبيحان وان  
اذن المولى وان انفقوا أي المحجورين سواء عتقوا أو لا شيئاً فقتلوا ما انما لا يجوز  
في افعال المحجورين لان اعتبار العمل لا يتوقف على العتق فان النائم اذا انقلب  
في مال الغير وانكف ضمنه وان عدم العتق كنه لا يخاطب بالاداء الا عند  
القدرة كما لمصر لا يخاطب بالدين الا اذا ايسر كالتام لا يؤمر بالاداء الا اذا استكمل  
لا يجوز كمن ينفق بسفه وهو خفيته تعتري الانسان فيعمل على العمل بخلاف موجب  
الشرع او العمل مع قلم وقد عبط في عرض الفقهاء على بتزوير المال واسرافه  
على خلاف مقتضى الشرع او العمل وقس وقس وعند له ج وعندهما وعند  
الثاني ج على السيد ولذا طلب غرامه المقتضى الجرمية جرمه القاضيه ومنع من  
البيع والاقرار وعندهما وعند الثاني ج على الثاني جرمه جرمه القاضيه ومنع من  
هو الذي يعلم الناس الخيل وسطلب جاهل وكما رفس هو الذي يكاري  
الدابة ويأخذ كرهه فلذا لجأه أو ان السعداء أبه له انطلع المكسري عن الرفقة  
فان جرم كل منهما وقع حرز العامة فالخفيته لما جرم يفسد على الناس دينهم  
والمطلب للمجاهل ابدانهم والكاري المخلص يتلف اموالهم فان دابة اذا  
ماتت في الطريق وليس له اقرى ولا يملكه شرى اقرى ولا الاكسبحار فيؤدي

الى اتفاق احوال الناس بمعنى المنع عن التصرف حتماً في ابدان ليس المراد حقيقة  
 المحر وهو المانع الشرعي الذي يمنع نفوذ التصرف الا بريد ان المانع لا يوافيه بعد  
 المحر واصاب في التصوي جاز ولو ايفه قبل المحر وخطاه لم يحز وكذا الطبيب لو  
 افع الادوية بعد المحر لم يفتد بعهه ذلك لما اراد به المحر حقيقة وإنما اراد بالمنع  
 الحقيقي اي يمنع هؤلاء الشقة عن علمهم حسبان المسح عن ذلك سلب الامر للموحد  
 والتمسح عن المشكوك بلع البصير غير رشيد الرشيد عنده هو الرشيد في المال فاذا  
 بلغ مبلغا لماله لا يحز عليه ولو فاسقا وعند الشايع في الدين ايضا لم يسلم له حال  
 حتى يبلغ حساو عشر مائة لما روي عن علي بن ابي حمزة انه قال فيمن لب الزجل اذا  
 بلغ حساو عشرين ولو وصلة في نهره قبله اي لو نهره في ماله قبل فكله  
 وبعده اي بعد بلوغ حساو عشرين سلم ماله اليه ولو لم يرشد وقال لا يدفع  
 حجة يونس رشده ولا يجوز تصرفه فيه بحسب القايح المدلول ليس ماله له  
 لان قضاء الدين واجب عليه والمطالبة ظلم فيجبه الحاكم دفعا للظلم وايضا لا  
 يلحق الي مستحقة وفيها اي القايح بقاء امره اي امر المديون درهم دينه من ماله  
 لان للدين ان يأخذ بده اذ اظفر بحسب حقه بل ارضاء المديون فكان للقايح  
 ان يعينه وابعاد تاييده لئلا يهرم دينه وبالعكس والقياس ان لا يجوز كذا الامرين  
 لان الداهم والذاتين تتقافان وجاز استحقات وجهها لتأخذ جنس  
 في المنة والمالية حتى ينعم احدهما الى الآخر فيكون مختلفان في العصور  
 حقيقة وحكما اما الاقوال فتأهد واما المثلية فتعدهم بان ربوا الفصل  
 بينهما لا خلا فيها جانا نظرا الى الاتحاد ثبت القايح ولاية المصغر بالنظر الى  
 الاختلاف سلب عن الدين ولاية الاخذ عملا بالشبهين قايح لا يسع القايح  
 عرض وعقاره اي لداهم دينه لان القايح يتعلق بصوره الواعيا بها وليس  
 للقايح ان ينظر القايح على وجه الحق الضرر واما النقود فومائل لان  
 المقصود فيها المالية لا العينية فاخترقا فلس وسعد عرض شره فقبح  
 بالاذن اي باذن باعه فباعه اسوة للغير وان كان ما قبض قلبا بيع ان  
 بحسب المتناع حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبض المشتري بغيره لو كان له ان  
 يشره ويحبسه بالثمن فحرقاض ورفع الي قاض اخر فاطلقه الثاني حاز اطلاق  
 واصلح المحر بدينه ماله من بيع او شرا قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزا



هذا هو الأصل في البلوغ  
 وهو ما لا خلاف فيه ولا مجال  
 للاعتراض والاصل ان البلوغ  
 يكون بالانزال حقيقة ولكن  
 في ذلك ما ذكره لا يكون الا بالانزال  
 فجعل كل واحد علامة على البلوغ  
 والآية وان لم يوجد شيء من الخلق  
 في يوم له أي للحي في ثمان عشرة سنة  
 ولها أي للحيبة سبع عشرة سنة  
 عند البلوغ واشد الجوع على  
 ما قاله ابن بطون رحمه الله  
 عنه وبعده العبي ثمان عشرة سنة  
 وقيل خمس وعشرون أقل ما قالوا  
 هو الاقل فوجب ان ينزل الحكم عليه  
 لان النجاسة أسرع اورثها من  
 العظام فتعقبت سنة فحين لا  
 يشتملها على الفصول الاربع  
 التي توافق المزاج وقالوا فيها  
 خمس عشرة سنة وهو رواية عن  
 الامام وفيه بنية للعامة الغالبة  
 اذ العلامة تظهر في هذه المدة  
 غالباً فلهذا هو المدة علامة في حق من  
 لم يظهر له العلامات وأدنى مدة  
 أي البلوغ له ثمان عشرة سنة  
 ولها سبع سنين اذ قد يحصل لها في  
 هذا السن علامة البلوغ فان راعى  
 أي قرا إلى البلوغ بان يبلغها  
 هذا السن اقربا بالبلوغ كما كان  
 بالبلوغ فاما كان حاصل في هذا  
 السن ولو نادرا وكان مما يعرف  
 منها

لان الخ لا يتجسد في متوقف على انشاء قاض آخر كذا في الحاشية  
 بلوغ الجوع ما لا خلاف ولا مجال للاعتراض والاصل ان البلوغ يكون بالانزال حقيقة ولكن في ذلك ما ذكره لا يكون الا بالانزال فجعل كل واحد علامة على البلوغ والآية وان لم يوجد شيء من الخلق في يوم له أي للحي في ثمان عشرة سنة ولها أي للحيبة سبع عشرة سنة عند البلوغ واشد الجوع على ما قاله ابن بطون رحمه الله عنه وبعده العبي ثمان عشرة سنة وقيل خمس وعشرون أقل ما قالوا هو الاقل فوجب ان ينزل الحكم عليه لان النجاسة أسرع اورثها من العظام فتعقبت سنة فحين لا يشتملها على الفصول الاربع التي توافق المزاج وقالوا فيها خمس عشرة سنة وهو رواية عن الامام وفيه بنية للعامة الغالبة اذ العلامة تظهر في هذه المدة غالباً فلهذا هو المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامات وأدنى مدة أي البلوغ له ثمان عشرة سنة ولها سبع سنين اذ قد يحصل لها في هذا السن علامة البلوغ فان راعى أي قرا إلى البلوغ بان يبلغها هذا السن اقربا بالبلوغ كما كان بالبلوغ فاما كان حاصل في هذا السن ولو نادرا وكان مما يعرف منها

الاذن لغة العظم وشراؤه مطلقاً وهو من عظام احدى اذن العبد  
 وهو فك الجوارف والذات شرعاً على العبد واستطاع الحق اي حق المولى فان  
 الاصل في الانسان كون ما كانا للتصرفات فتعلق حق المولى به وهو في الوقت  
 صار ما في ملكية لها فاذا استط المولى حق يعود الممتنع فيتعرف اي  
 لو كان اذن العبد فك الجوارف استط الحق فيصرف للعبد لنفسه باهلية فلا  
 يرجع بالعصاة على مولاه فانه اذا اشتري شيئاً لا يطلب الثمن من المولى لانه اشترى  
 لنفسه والوكيل يطلب من الوكيل ولا يتوقف يعني اذا اذن العبد يوم الوكيل  
 كان ما ذواتاً اي ان لا يتوقف لان الاستقامة لا تتوقف ولا يتوقف نوع  
 فاذا اذن بنوع عم اذ النوع فكذا اذا قلنا بعد صاغة فانه اذن بشر ما  
 لا بد منه في هذا العمل وكذا اذا قيل اذ الى الغلة كل شيء كذا انما هو ما اذا  
 اذن بشر شيء معين لانه استخدم لانا اذن ويثبت اي الاذن دلالة اذ اذن

هذا غرضه ان يبيح كل ما لم يرد الله به  
 في بيعه من اعيان الكائنات  
 لم يكن ذلك اذ كان كل شيء في بيده

المولى يبيع عبده بكل الاجنبي ويشترى ما اراده وسكت اي المولى يكون اذ نال في  
 التجارة ودفعها عن يده ولا يكون اذ نال في بيع ذلك الشيء او شراؤه كذا في الكسب  
 وشيت ايضا صريحا فلما اذن العبد مطلقا بان يقول ماله اذنت لك في التجارة  
 كل تجارة منه لان التجارة اسم عام يتناول الانواع فيبيع ويشترى ولو بعين  
 فاحش خلاها لها وبالعين السيد جاز ان تطلقا لتعذر الاخر لانه لما ان البيع  
 بالعين الفاحش منه عزلة البرج حجة اعبر من الشك فليت اوله الاذن وله ان  
 يتجارة والعبد متصرف باطلا نفسه فصار كل واحد على وجهه في الخلاف العجيب  
 المأذون فيقول بها لانه قد لا يتزوج بنفسه ويرهن ويرهن ويقبل اي يبتاعها  
 الارض اي يخذها بما لا يتجار والمساكن ويأخذها من ارضه ويشترى  
 بغير ارضه ويستأجر كغير مشاهير او مساهمة ويوجر نفسه ويضارب  
 اي يدفع المال مضاربة ويأخذها ويحذر ويشترى عنانا لا يملك اي الذكورية  
 من بيع التجارة ويقتر بدنه لان الاقرب من فروع التجارة اذ لو لم يبيع لم يباع  
 احد غير زوج وولد وولد فان اقر لهم باطل عند البيع خلافا لها  
 وهو كما لا يخالف في بيع الوكيل منهم ذكره الزيلعي في بيعه ايضا نصب وودعة  
 لان الاقرب بها ايضا من فروع التجارة ولما في فطاهر واما الاقرب لكان  
 ضمان الغصب معاوضة لانه يملك المنصب بالضمان فيؤدي طعنا يسيرا  
 تحقيقا للمنفعة الا اذا وبضيق من يطمع لانه من ضمن ضرورات التجارة است  
 استجلا بالقلوب اهل الحرفة ويحيط من الآمن بسبب مثل ما يحيط بالتجار لانه  
 من ضمنهم ولا يكون الخط انظر له من قبول المبيع استدلالا على الخط  
 بناعيب لانه يبيع بحض ويأخذ لعبده ذكره الزيلعي ولا يزوج انا باذن المولى  
 لان الاول بالتجارة ليس اذ نال ولا يشترى وان اذن له فانه في تحفة العتق  
 وفيه التوليح في بيان العواض على الاهلية والزوج رقية ولا يباشر لانه  
 ليس من التجارة ولا يمتنع لانه فروع الكناية مطلقا على مال او لا ولا يمتنع  
 لانه يزوج ابتداء ولا يجب لانه يزوج مطلقا اي بعوض او لا ولا يبرأ لانه كالحبسة  
 ولا يكفل لكونه ضرا لمحصا مطلقا اي لبا لنفسه ولابا المال دين واجب  
 بتجارة مبتدأ حذره قوله التي بتعلق برقية او ما هو معناها كسب وشراء  
 وابتارة واستجارة وعزم ودعوى وعصب وامانة محمدها ومقتضى

مل

بولي مشتملة بعد الاستحقاق يتعلق برقبته لأنه دين ظهر وجوبه في حق المولى  
 فيتعلق برقبته كدين الاستحصال والمهر ونفقة الزوجية يباع فيه أن حضره أو لا  
 فلا في العبد لا يباع للفرع لأن يعبده المولى وقال شريك هذه الإشارة إلى أن  
 البيع إنما يجوز إذا كان المولى حاضرا لأنه اختيار الفداء من الغائب غير مستحضر  
 لأن الختم في ربة العبد هو المولى فلا يجوز البيع إلا بحضوره فإنه يبيع  
 ببيع الكسب فإنه لا يحتاج إلى حضور المولى لأن العبد ختم فيه ويقسم ثمنه بالخصم  
 ويتعلق بالكسب مطلقا أي سواء حصل قبل الدين أو بعده ويتعلق بما ألحق به وإن  
 لم يحضر أي ماله هذا قيد الكسب وللا تباين بين تعلقه بالكسب  
 وتعلقه بالرقبة فيتعلق بهما ولكن يبدل الاستيفاء من الكسب المكان توفيقا  
 لفرع مع تحصيل مقصود المولى فإن لم يوجد الكسب يسترد من الربة كذلك  
 المحل لا أي لا يتعلق الدين بما أخذ منه ماله قبل الدين لوجود شرط المحل  
 ويطلب بياضه بعد عتقه لقدر الدين في فسخه وعدم وفاء الربة ولا يباع  
 ثانيا لأن المشتري يتبع حق عن شرائه فيؤدي إلى امتناع البيع بأكمله فيفسد  
 الفرع وأولاه أخذ علة مثله لوجود دينه وما زاد للفرع ما يبيع فكان المولى  
 أخذ من العبد كل شهر عشر وألهم مثلا قبل الحق الذين كانوا أن يأخذوا بعد الحق  
 احتجوا بالقياس أن لا يأخذ لأن الدين مقدم على الحق المولى في الكسب وبم الاستحقاق  
 أن في ذلك منع الفرع لأن حقه يتعلق بكسبه ولا يحصل الكتاب إلا ببقاء  
 الأذن في الحقة ولو منع من أخذ الفدية يجر عليه فيفسد طلب الكتاب  
 ولو أخذ أكثر من فدية مثله رد الفضل إلى الفرع لتقدم حقه ولا يندفع فيها  
 هذا بخلاف أي يقول المولى له جردك عن التصرف أو امساك جردك من أي علم أن  
 أهل سوق حرة لوجه عليه في السوق وليس فيه آثار رجل أو جمل لا يجر إذا العتق  
 استهان الحق شيوعه فيقام ذلك مقام الظهور عند الكل هذا إذا كان الأذن  
 شاميا أما إذا لم يعلم إلا العبد ثم جرد عليه معرفة بغيره لاستفاء التصرف أيضا وباقية  
 لأن المولى لا يجره بتصرف عبده الخارج عن طاعة عادة فكان جرد عليه دلالة وموت  
 قوله وجوبه مطبقا وحقه بدل الحرب مبقيا علم العبد ولم يعلم لأن الأذن  
 ليس أمرا لازما وما لا يكون لازما من التصرفات يكون لذاته حكم الاستداه  
 كما سيأتي لم ابتداء بكل ساعة فكأنه من الصبح والجمعة بكل ساعة فتركها

حال عليه كاشاه الاذن فيه فشرط قيام الشهادة في تلك الساعة كما يشترط في التابذة وقد  
 زالت بالموت والجهل وبالحلق ايضا لانه موت حكمي يتوق مدبره وامهات  
 اولاده ويقسم ماله بين ورثته فصار يحكي عليه في من سلطان لاهلية واستيلاها  
 اي بخر الامة المأذونة باستيلاها فانه يحصنها بحد الولادة فيكون  
 الاستيلاء دالة على العادة بالتدبير اي اذا استدلت الامة المأذونة لها اكثر  
 من قيمتها فخيرها المولي لهي مأذونة لها على حالها لعدم دالة الجرم على جرم  
 العادة بتخصيص المذوق ومن اي المولي بها اي بالاستيلاء والتدبير قيمتهما  
 للفرد لانهما محلا لتعلق حقهم اذ بها يتبع البيع ويتركه في حقهم  
 اقر اي المأذون بعد مجزؤه ان ما معه امانة او لمص لوبدين عليه حتى اقره  
 ويتبعه بما فيه وقال لا يبيع لان المعنى هو اليد ولهذا لا يبيع اقره قبل الجرم  
 اخذ المولي من يده واليد باقية حقيقته شرط بطلانها بالحق حكما راجع ما به من  
 الاكساب عن حاجته واقره دليل بتحقيقها احاط به بما له ورقت لم يملك مولاه ما  
 معه فلم يمتنع بحد كسبه باعناق مولاه وقال لا يملك المولي بيعت العبد عليه فممن  
 لوجود سب الملك في كسبه وهو مملكته ولهذا يملك اعتاقه واولا جارية  
 المأذون لها وعود دليل كمال الملك وله ان ملك المولي اما يشترط خلافة عن العبد عند  
 خراجه عن حاجته والمحيط به الدين شغل به اقل لا يخلط والعنف وعلمه فرغ  
 ثبوت الملك وعدمه وعنف ان لم يتخط اي دينه بما له ورقتة بلا خلاف اما عند  
 خفاه واما عند فلاة لا يعري عن قيل دين فلو جعل ما نفع لا سند بالاعتاق  
 لكسبه فيحصل المصنوع من الاذن وبيع من مولاه على القيمة لانه كالاجنبي عن كسبه  
 اذا كان عليه دين ولا يبيع منه بنقصان لانه متهم في حقه كونه  
 مولا في يبيع مولاه منه به اي بثل القيمة وبالاقل لان مولاه اجنبي عن كسبه اذا كان عليه  
 دين كالمرة ولا قيمة فيه وله اي للمولي حسب اي المبيع بالثمن اي بمقابلته التي استغنى  
 للثمن من العبد لان البيع لا يزيل ملكه الايد ما لم يصل اليه الثمن فيبقي ملك اليد للمولي  
 ما كان عليه حتى يستوفي الثمن ولهذا كان احص من ساير الغرار ولو باع المولي  
 منه بالاكتر حقا الزايد او فسخ العقد اي يؤمر مولاه بازالة المحاباة لو فسخ العقد  
 لان الزيادة تعلق بها حق الغرار ويبطل اي الثمن لو سلم اي مولاه المبيع قبل  
 قبضه اي الثمن فذا يبطل العبد بشيء لانه لما سلم المبيع سقط حقه في

المعسر ولا يجب له بيع عبده دين مخرج بمجانا جميع اعتاقه أي المولى العبد المأذون  
مدينوا ببقاء بملكه وصحة المولى للفرار المأذون دينه وقيمه أي إذا كان الدين لغرض  
القيمة يضمن الدين أو لا حق لهم إلا في الدين وإن عكس ضمن القيمة لا يتحقق حكمه ببيع  
بالقيمة وهو المكفأ وإذا أي المأذون ضمن فضل دينه بغير قيمته لأن الدين في ذمته وما  
لزم المولى لا يتعدى تلف ضارنا ضيق البلية عليه كما كان يبيع عبدا ما دون له لم يحيط  
بدينه بريقته وعهبة المشتري بعد أن قبض إجازة الغريم أي جبر الغريم أن شاء  
إجازة بيعه وله ثمة لأن الحق له والإجازة اللاحقة كالأذن السابق أو ضمن المشتري  
أو البائع قيمته لأن حقه يتحقق بالعبد بغيره كان له أن يبيعه إلا أن يقبض المولى دينه  
والبائع تلف بالبائع أو التسليم والمشتري بالقبض والتجيب بخبر في المتضمن فإن  
ضمن المشتري رجح أي المشتري بالثمن على البائع لأن أخذ القيمة منه كأخذ العين  
ولأن من البائع سلم المبيع للمشتري ولم يبيع لزم الراجح أي بعد ما ضمن  
البائع أن رد أي العبد على مولاه يبيع رجح أي يولاه على الغريم بغيره وهذا  
حق في حق الغريم في العبد لا يتقاضي سبب الضمان وهو البيع والتسليم فصار  
كالغائب إذا باع وسلم وضمن بالقيمة ثم رد عليه يبيع بغيره كان له أن يرد على المالك  
وغيره القيمة كذا هنا كذا في الكاية وأما اختيار تضمينه براءه الآخر في ما يرجع عليه  
وإن تويت القيمة عند الذي اختاره لأن المخرجهين شئيين إذا اختار أحدهما  
تضمن حقه فيه وليس له أن يختار الآخر ولو ظهر أي العبد الغيب بعد  
التضمين أي بعد اختيار تضمين أحدهما لا سبيل له أي للغريم عليه أي العبد أن  
يقض له بالقيمة بيته أو لكونه لأن حكمه تحول إلى القيمة بالقضاء ولو قبضه بالقيمة  
يقول الخصم مع غيره ولو أدى الغريم أكثر منه فهو الجار أن شاء رجع بالقيمة أو  
ردّها وأخذ العبد ببيع له إذا لم يصل إليه تمام حقه بزمه كذا في النهاية وأما  
بائع معلل دينه والغريم رد يبيعه أن لم يغب بدينه ثمة لأنه إذا لم يغب به لم تقض  
البيع كيف كان وإن وفي ثمة بدينه ولا حاجة في البيع لأي ليس للغريم  
أن يرد البيع لأن حقه قد حصل إليه فيخذ البيع لزم الراجح ولا يخاصم الغريم  
مشتريا يتكرد به أن غاب بايحه بغيره لو باع المولى عبده المدين وقبض المشتري  
ثم غاب البائع لا يكون المشتري خصما للغريم إذا المكن المشتري المدين لأن الزهبي  
يتضمن فسخ العقد وهو قائم بالبائع والمشتري يكون الفسخ قضائيا غايبا

فظاهر من كلامهم عند اشتراط بيع ساكن غير اذنه وحرره فهو باذن بيعه ان عبد  
 اذا قدّم موصرا فباع واشترى فالمصلحة في وجهه من احد جانبي التجار ان مولاه اذن له  
 فيصدق استحلاله على ما كان اولوا القياس ان لا يصدق لانه يجوز دفعه منه ولا يصدق  
 الا بتجته لقوله عم المصلحة في المدي وجبه الاحتياط ان الناس تعاملوا كدواجماع  
 المسلمين فحجج بعضهم بها الا فر وترك القياس والمنطق وتاينوا ان يبيع ويشترى  
 ولا يخرس في القياس فيه ايضا ان لا يثبت الاذن لان المسكوت عنه محتمل وفي الاحتياط  
 يثبت لان الظاهر انه ما دون ان امور المسلمين محمولة على الصلاح ما أمكن ولا  
 يثبت الجواز الا بالاذن فوجب ان يصر عليه والعقل بالظاهر هو الاصل في المعاملات  
 دفعها للظن عن الناس ولا يباع لديه الا اذا اقر مولاه باذنه لان الاذن بالجواز  
 ارضا يبيع رقبته المأذون بالدين او ابنته اي الاذن لغيره يعني ان قال الموالي  
 موثوقا لقول لا نسكه بالاصل فلا يباع الا اذا اذن السيد اذنه في يباع  
 في النوع الثاني اذن البعية والمعتق المعتق اختلال في العقل بحيث يتخذ فيه  
 تارة بسلام لاعتقاده واخرى بكلام الجاهلين وحكم حكم مع العقل ويعرفك الجوازات  
 الزائدة كلها ومصرحهما ان نفعهما كالاسلام والالتزام به بدونه اي بعد الاذن  
 وان حرك كالمطاع والعائق لا وان وصليته اذناه وما يقع تارة وضريه اخرى  
 كالبيع والشراء مع بدونه اي بالاذن لان البعية الصاقل يشبه البائع من حيث اذ  
 حائل مبيد ويشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقد  
 قصور وللغير حيلة ولما عالج بالباطل في النافع المحض وبالطفل في النافع  
 المحض وفي المايرينها بالطفل عند عدم الاذن وبالبائع عند الاذن لرجمان  
 جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن ولكن قبل الاذن يكون منعقد او موقوف على  
 اجازة الولي لان فيه منفعة لصرفه ممتد يا الي وجبه التجارات حتى لو بلغ  
 فاجازة ينفذ عندنا خلقا فانظر لانه توقف على اجازة وليه وقصر وليه  
 بنفسه وخرط لصحة اي الاذن ان يعقلا البيع سائبا للملك في البايعة والشراء  
 جابلا له اي للملك المشتري الولي الاب ثم وصيه ثم الجواب الاب ثم وصيه ثم القاض  
 او وصيه دون الام او وصيها وقد سبق الاشارة اليه في كتاب الضمان في باب  
 الولية ولو اقر اي البعية والمعتق لانسأل بما سمعها من الكسب والارث  
 يعني اقربا له ما ورثا من ابيها لظان محي في ظاهر العناية به لوج ان لا يبيع

ممل لاسم الكسب الا ان  
 اراد بالبيع الاذن

كما كتبت  
 تفصيل في كسب

وما ورد في قوله في كسب طلبة الي ذلك في التجار تسو لا حاجة في العودة  
 وجه الفاعل انه بانضمام اليه الولي المتخلى بالبيع فكلمون المالكين منكم فيبيع لولاه  
 فيهما كما **الوكالة** وجه المناسبة بين المتكلمين ان في  
 كل من الوكالة والاذن يجب تصرف الغير في لغة المخطوطة ومنه الوكيل في اسماء  
 الله تعالى وهذا اتفاق قال وكذا في مالي في لغة المخطوطة وقيل الوكيل بدل  
 جامع في التوقيض والاعتماد ومنه التوكيل يقال بما الله توكلا اي فوضنا امورا  
 وسلمنا وجاهد الوكيل لغة تفويض الامر الي الغير وشما تفويض التصرف  
 في الامر الي غيره واقامته مقامه والرسالة تبليغ الصلح الي الغير بناء على ان في التفويض  
 شرط جواز كون الموكل اهل تصرف ولم يقل اهل التصرف لئلا يفهم ازاوة التصرف  
 المذكور فاقطعنا استلزاما جلالا توكيل المسلم غير كافرا يسبح الحمد وكون الوكيل يعقل  
 اي يقول ان البيع سالب والشراء جالب ويعرف الغيبين السيد والفاصل ويقصد  
 به لو تصرف حال لا يتبع غير الامر فزع عما قوله والوكيل يعقل وينصده بنوه والمحرر  
 اي وجه ايضا توكيل المحرر بالبيع والمأذون عبد الله او جبا شلها فتناء ول العيون  
 بالبيع وجبا يعقل وعبد الله حال كونها محجوزين لوجه الشرط المذكور في كل ما ذكر  
 انما لم يقل ههنا فترجع حقوق العقد الي موكلها لانه قال فيما بعد ان لم يكن محجوزا  
 والوكيل عطف بما توكيل المسلم بكل ما يعقله لنفسه فان الانسان قد يجوز من  
 الباشرة بنفسه يحتاج الي توكيل غيره فلا بد من مرجع له وفعل الحاجة لنفسه احترازا  
 عن الوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل بما وكل فيه لانه استغناء التصرف عنه وهو  
 عقيد بما امر به حجة لخرج به ايضا جاز وبالمقصود عطف بما بكل في كل حق  
 اذ ليس كل احد يهدي الي وجوه المختصة فيحتاج الي توكيل غيره كما قد لم  
 يلزم اي التوكيل بالمقصود لم يقل ولم يجوز ان الجواز انتفاء في الخلاف في اللزوم  
 بل ارضا خصمه المتأفرون اختاروا لغتوي ان الغاية اذا علم من المصالح المتعصية  
 في ابناء الوكيل لا يمكنه في ذلك وقيل الوكيل من الموكل وان علم من الموكل التصدي الي  
 المضرر بمصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضا صاحبه ولو اختار  
 شخص الاية السرخية كذا في اهلية الا لموكل مرضي او مسافر في غلب مسافة ثلثة  
 ايام فصاعدا او مريضا للسفر بان ينظر الغاية في حاله وبه عذته فانه لا يخفى  
 هيئة من يسافر ولا يقبل قطعه في اريد التمهيد ان اسافر او محذرا لم يجد

في قوله في كسب طلبة الي ذلك في التجار تسو لا حاجة في العودة  
 وجه الفاعل انه بانضمام اليه الولي المتخلى بالبيع فكلمون المالكين منكم فيبيع لولاه  
 فيهما كما

او نهما بغيره وحضور مجلس الحكم في جميع ايضا التوكيل بالنهاية اي انهاء كل حق وكذا  
الاية حدود وقود فانه لا يجوز بنيتي موكله عن المجلس لانها يستطاع بالاشهاد  
فلا يتصور بما يقوم مقام الغير فافيه من نفع شبهة قال انت وكيل في كل  
شيء كان وكينا في الحفظ فقط ولوزاد جاز امره كان وكلا في جميع التصرفات  
جميع الطلاق والعتاق قال في الفتاوى الصغرى لوزاد جاز امره فهو وكيل في الحفظ  
والبيع والشراء وتفايض ديونه وحقوقه والصدقة والهبة وقرة كلاله  
فوقن اليه التصرفات ما فساد كما لو قال ما صنعت من شيء فهو جاز فيملك جميع  
انواع التصرفات حتى لو انفق على نفسه جاز لانه اجاز صنيعة وهذا من صنيعة  
م قال وهذا التعليل يقتضي انه اذا مطلق امره جاز في شيء بهذا المعنى يتبين خلافه  
حقوق عند ابتداء خبره قوله الثاني يتعلق به نصه التوكيل الي نفسه في عرف  
اهل المعاملة كبيع ولجاء وصح عمر اقرار امثلة للعقد فان التوكيل بالبيع  
يقول بعث هذا منك ولا يقول بعث هذا منك ولا يقول لاجل فلان يتعلق اي ذلك للحقوق  
بالشرع يقول المشتري هذا منك ولا يقول لاجل فلان يتعلق اي ذلك للحقوق  
به اي بالتوكيل ان لم يكن اي التوكيل يجوز احداثه عن الجيب والعبد المحجور عن  
فان توكيله جاز لكن حقيقة عقد ما ترجع الي التوكيل مثل حقوق العقد  
يقول تسليم البيع ان وكل بالبيع وقبضه ان وكل بالشراء وقبضه ان وكل بالبيع  
والمطالبة بمن مشترى يعني ان التوكيل بالشراء اذا اشترى شيئا بطالبه البايع بمثله  
والرجوع به اي بالثمن عند الاستحقاق اي استحقاق ما باع لورجوع هو بالثمن  
على بائعه عند استحقاق ما اشترى والمخاصمة اي بخارج وبما في شفعه  
ما يبيع وفي العيب يرد اي العيب الي البايع لو كان يريه وبعد تسليم الي  
الموكل يريه باذنه اي اذن الموكل والمشتري سعى الثمن من موكل بائعه يعني اذا  
وكل رجلا يبيع شيء فباعه ثم الموكل طلب الثمن من المشتري له منه لان المشتري  
اجبني عن العقد وحقوقه كما بينا وان دفع اليه اي الموكل مع ولا يطالبه بائعه  
يعني التوكيل ثابتا لان المتبعض حقه فلا فایر في نزع منه ثم رده اليه وبرئت  
ذمة المشتري لو حصل الثمن الي سخره والمك ثبت الموكل ابتداء كل خلافة عن  
الموكل جواب سوال مقدس كاذر في النهاية وهو ان يقال اذا ابتعت الملك للموكل  
ينبغي ان يكون المتصور راحة الله لا فاما بعت للمك فاجاب عنه هذا ولا ينبغي



الملك يثبت الموكل ابتداءً لكن يثبت له خلافة عن الوكيل وحاصله ان الوكيل خلف عن  
الموكل في حق استفادة التصرف والموكل خلف عن الوكيل في حق الملك كالعبد  
اذ اقبل الهبة يثبت الملك للمولى ابتداءً وقيل الملك يثبت للوكيل لكن لا يستعمل  
بل ينتقل الى الموكل بلا مصلحة في قولين لا يستعمل قريب شراء اي الوكيل  
ولو كان اي المشتري عمره لا يفسد النكاح انما الاول فله ان المشتري  
لم يملك وانما في الثاني فلان العتق وفساد النكاح يقتضيان نقر الملك بجماعهما  
ذكر في الزوائد وغيره فادلم يوجد لم يحصلوا وعرض عليه بانته مخالف لاطلاق  
قوله من ملكه ارحم محرم عتق عليه واجيب بان المطلق منصرف الى الكمال  
في المحمود غير فاقول وانما في قولها الاكثرون في قول الاول لانه اجمع عند  
وحقوق عقد يضيفه اي الوكيل الى الموكل ككساح وحلق وصنع عن النكاح او دم  
آدم وعتق بجماع مال وكساح وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقراض  
يتعلق بالموكل ومنه ان لكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانها من قبيل  
الاسقاطات والوكيل اجنبي عن الهبة لكم فلا بد من اضافة العقد الى الموكل  
فيكون الحكم مقارن السبب انما النكاح فلان الاصل في البيع المخرج كان النكاح  
اسقاطا له والساقط يتلأش فلا يتصور صدور السبب عن شخص غير السبب  
الاصالة ووقع الحكم لغيره بفعل سفير اليقين الحكم السبب في لو اضاف  
النكاح الى نفسه وضع له خلافا لبيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كناية  
البيع بغيره بخلاف صدور السبب عن شخص اصالة ووقع لكم لغيره خلافا  
وانما التلخيص فلانة اسقاط النكاح والتلخيص المنكوحه المرأة والوكيل انما  
منه او منها في التقديرين يكون سفيراً بمحض اضافة بد من الاضافة الى الموكل  
وانما الصلح عن النكاح فانه اسقاط محض لا يشترط معاوضة بل قضاء بينه في حق  
المدعي عليه فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الحال في الصلح عن دم العدة فانه  
اسقاط محض والوكيل اجنبي سفيراً بد من الاضافة فلما فرق فيه من ان  
يكون عن اقرار او بخلافه لا اضافة فان زيدا اذا ادعى جارية عمره فقبل عمره  
وكساح في ان يصلح على المائة فيقول فيد صلحت عن دعوي الدار على عمره  
بالمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار او بخلافه الا ان اذ  
كان عن اقرار يكون كالبيع فيرجع لتعريف الوكيل كاي بيع فسلم بدل

الصلح على الوكيل وإذا كان عن آخره فهو ذاهب عين في حق الذي عليه فالوكيل سفير  
 محض فلا يرجع إليه الحق وقد كان أراد بقوله يتم الصلح سواء كان عن آخره  
 أو ابتداء تمام بلا اعتبار إضافة في صورة الأقرار إلى الوكيل وفي صورة الأقرار  
 إلى الموكل فلا نسلم ذلك فانه عين محل النزاع وإن أراد تمامه باعتبار تلك الإضافة  
 كان اعتبارها بعمدة كلام الغوم فلا وجه لا لتأخر الفرق والمقول بالسعة وفيه ما  
 كون الوكيل في هذه الصور سفيرا محضا بقوله فلا يطالب بالسب قبل الملاءة  
 وكيه أي الوكيل المزوج بالمهر بينهما وببديل الخلع لما مر من كون الوكيل في هذه  
 الصور سفيرا محضا الوكيل بالاستقراض بطر حيث يشترط الملك لأن تقويض  
 التصرف في ملك الغير لا يجوز وتضمن بالتوكيل بالشراء فانه أمر يقضي المبيع  
 وهو ملك الغير واجب بان التصرف في ملك الغير لا يجوز إلا بمكين تقضي أيضا في  
 التوكيل بالشراء عوضا فافترقا لا الرسالة فانها غير بالطله لا انتقاء تقويض التصرف  
 فيها لأن الرسول سفير محض وقد مر أن التوكيل بالاستقراض صحيح لأنه تقويض  
 التصرف في ملكه **الوكالة بالبيع** **الوكالة** أن عميت أي الوكالة  
 جزءا الشرط قوله الآتي صحت كل في الهداية من كل شرائط فلا بد من تسمية  
 جنسه وصفته أو جنسه وبلغ منه ليعبر الفصل الموكل به معلوما كونه الأمانة لا  
 أن يؤخذ وكالة عامة فيقول بيع ما رأيت لأنه فوض الأمر إلى رأيه فاني شئته يشترط  
 يكون ممثلا أو علم بصيغة الجهول أي يكون معلوما بين الوكيل والموكل ما وكل  
 بشراة أو جهل جهالة يسيرة وفي جهالة النوع صحت أي الوكالة وإن وصليته  
 لم يبين الثمن لأن الوكيل يتقدر الامتثال وأن شرطه جهل أي معلوم به جهالة  
 فاحشة وفي جهالة الجنس لا أي لا يبيع الوكالة وإن وصليته بين الثمن لأن الوكيل  
 لا يتقدر على الامتثال وأن شرطه جهل أي ما وكل به جهالة متوسطة وفي ما  
 بين النوع والجنس فإن بين النوع **أو** عين نوعا صحت لأن الوكيل في بعض  
 على الامتثال لكن الجهالة يسيرة **والأصل** لأن الوكيل جهلا أيضا لا يتقدر على الامتثال  
 لكونه للجهالة فاحشة **الأصل** وهو ما جهل جهالة يسيرة كالفرنس والبطل  
 والتمار والشوب الهروي أو المردني والثاني وهو ما جهل جهالة فاحشة  
 كالنوب والدابة والرفق والثالث وهو ما جهل جهالة متوسطة كالصبر  
 في اللمة والمدار فإذا قل بشراف فرنس ونحوه مما ذكر فهو وإن لم يبين الثمن لأنه

من النعم الاول واذا اكل بشرا عبدا ونحوه صح ان يبين النفع كالشفا او من عين نوما  
من انواع العبد وجعل له ما يحل له النفع وان لم يبين شيئا منها لم ينعى به وهو الحق بمحالة  
للمنح لانه ينعى الاستئصال واذا اوكل بشرا ثوبا ونحوه لا ينعى لان بيعه وان ينعى اي  
التي اذ يحرم بيانه لا يرتفع لمحالة التوكيل بشرا طعام يقع على البر ودقيقه  
يبيع دفعه الي اخر جهراهم وقال اشترى طعاما يشترى البر ودقيقه والفاص  
ان يشترى كل طعام اعتبر الحقيقة كما في اليمن على الكحل اذ الطعام اسم لما يطعم  
وجه الاحتجاج ان الطعام اذا قرن بالبيع والشراء ينعى علما ذكرنا عرفوا لا عرف  
في الكحل ففي هذا الوضع وقيل ينعى على البس بـ درهم كيرة والطبرية قليلا والوجه  
في منوطه رعاية للتناسب بين الثمن والمقن وفي سحر الوهم ينعى على المخلط  
ببطلت الدراهم او كثرت دلالة الحال وكل بشرا هذا العبد بدين على التوكيل  
صح ببيع اذ كان له محل في الخراف درهم فامر ان يشترى بها هذا العبد فاشترى  
صح ولزم الموكل حجة لو مات مات عليه وان اطلق ينعى بكل بان يشترى به بالمال  
عبدا غير معين فاشترى بعبدا كان اي ذلك العبد لتوكيل لان يقبض الموكل حجة لو  
مات قبل قبض الموكل مات على التوكيل ولو بعد مات على الموكل وقالاهو  
الموكل على الوجهين اذ قبض التوكيل لهما ان الدراهم والذائير لا يتعينان في  
المعاوضات وبنما كانت او عنيا حجة لو يتبايعا عنيا بدين ثم يقاد فان لا دين  
لا يبطل العقد فصار الاطلاق والتقييد في الدين سواء في بيع التوكيل ويلزم  
الموكل ولم انهما يتعينان في الوكالات حجة لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين  
منها ثم استهلك العين او اسقط الدين باسقاط رتب الدين على المدينين بطلت  
الوكالة واذا انقضت كان هذا عليك الدين من غير من عليه الدين بل بالتوكيل  
بقبضه او كان امرا يدفع شيئا بشي لا يملك الموكل الا بالقبض وهو الدين وكلام  
هذه جائز اذ لم ينعى التوكيل نفذ الشراء على التوكيل فهلك من ماله لان يقبض  
الموكل من التوكيل فيصير بها بالتمتع فيهلك من مال الموكل وكل عبدا بشرا  
نفسه من ماله لم اي للموكل فانه قال لم ينعى نفسه لفلان فباع صح فيكون للموكل  
لان العبد يبيع لان يشترى نفسه لنفسه وتغيره بالوكالة تكونه اجنيا  
عن ماله و البيع يرد عليه من حيث انه مال لان ما يتبني به فاذا اضاف  
الي الامر صح فعلة للشئال فيبيع للامر وان لم يقل لفلان بل قال يبيع

تبيع نفسه او قال ببيع نفسه ولم يقل لي او لقمان عتق اما الاول فلما اراد بيع نفسه لنفسه  
واما في الثاني فلان المطلق يحتمل الوجهين فلما بيع الاستقلال بالاحتلال فبيع  
النفس وانما انفسه والتي على العبد فيها اي في الوجهين لا على الامر اما اذا وقع  
الشراء له فظاهر واما اذا وقع للامر فلان المباشرة هو العبد فيرجع الحقوق اليه  
فيطالب بالثمن لكنه يرجع على الامر فان قبل العبد هنا يحجز وقد مر ان العبد  
الا كان يحجز له عليه لا يرجع الحقوق اليه فلما زال الجرح بالاعتد الذي باشره  
باذن المولى وكل عبد من يشترى نفسه من ماله اي العبد بالف ودفع اليه وكيله  
فان قال اي وكيله اي لم يولد اشترته لنفسه فباع عتق عليه اي على ذلك الحال  
لان بيع نفس العبد منه اعتاق وشري العبد نفسه عمال قبول الاعتاق بيدل  
و لو قيل سفين عنه فصار كانه اشترى بنفسه فلم يولد للمولى وان لم يمتل وكيله  
اشترته لنفسه كان اي العبد لو كيله لان اللفظ حقيقة المعاوضة ولكن العمل بها  
اذ لم يتبين غير اي ذلك بخلاف شري العبد نفسه ليعتق المجان فيه وعليه اي على  
الوكيل عنه لانه المعاقدة الالف الذي دفعه العبد للمولى لانه كسب عبده قال  
اي المأمور براء العبد شريته عبدا للامر فمات اي العبد وقيل اي الامر شريته  
لنفسه فان كان اي العبد حيا فلو كان حيا فالقول المأمور مطلقا اي سواء كان  
التي منقودة او لا ولو ميتا فالقول الذي منقود اهكذا اي القول للمأمور والاي  
لم يكن منقودا او لا مأمور اي القول له وان كان حيا اي كان العبد حيا حين  
اي القول للمأمور وان كان اي التي منقودة او كان العبد حيا او ميتا والاي  
وان لم يكن التي منقودة او لم يمت مأمور او كان العبد حيا او ميتا في اكل هذه  
المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا بشراء شيء بعينه او بغير عينه  
وكل وجه في وجهين اما ان يكون التي منقودة او لا وكل وجه في وجهين  
اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا فلو كان مأمورا بشراء  
عبد بعينه فان اخبر عن شراؤه العبد حيا فالقول للمأمور بالاجماع منقود  
كان التي او غير منقود لانه اخبر عن امر يملك استيفاءه والمجوز في التحقيق  
و البتة يستغنى عن الاشهاد فيه وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال  
هكذا عندك بعد الشراء او انكره المولى فان كان التي منقودة فالقول  
للامر لانه يخبر عما لا يملك استيفاءه وخرجه الرجوع بالثمن والامر منكرو ان

كان ان من منقود اقل القول المأمور به بحسب لانه ان كان في يده وقدره في القول  
 عن عهدة الامانة من الوجه الذي امر به فكان القول له وان كان العبد يفتقر  
 فان كان حيا فقال المأمور اشتريه كقوله الامر لابل هو عبدك فان كان ان من منقود  
 قال القول المأمور لانه يجبر عما يملك استيفاء وان لم يكن منقود اقل القول المأمور به  
 وعند من القول المأمور وان كان العبد ميتا فله ان يكون ان من منقود اقل القول المأمور  
 لانه لا يجبر عما لا يملك استيفاء وعرضه الرجوع بالحق والامر يتكبر وان كان ان من منقود  
 قال القول المأمور لانه امين اذ في الخروج عن عهدة الامانة فيكون العقل عليه قال  
 في الهداية من امره بلا بشرام عبد بالف فقال قد فعلت ومات عذبي وقال الامر  
 اشتريه تنفسك قال القول قول الامر فان كان دفع اليه الا انه قال القول قول المأمور لانه في  
 الوجه الاول اخبر عما لا يملك استيفاء وهو الرجوع بالحق في الامر هو منكره القول  
 للكره في الشايع هو امين يدعي الخروج عن عهدة الامانة فيقول قوله واكلمني  
 الشريعة كل واحد من التعليلين شامل للصورتين فلا يتم له العزق انك الامر ليس كما  
 ظل لما التعليل الثاني لا يجوز في الصورة الاولى ان لا يجوز ان يقال المأمور امين يدعي  
 الخروج عن عهدة الامانة لانه لا يكون امينا اذ كان قابضا للشيء والزم ان لم يقبض  
 له اي الوكيل بالشراء الرجوع بالحق في الامر اذا فعل به ما امر به سواء دفعه اي الحق  
 اليه بايعة او لا وله ايضا حبس المبيع منه اي من امره لم يقبض منه وان لم يدفعه اي  
 التي اليه بايعة لما تقر من انشاء مبادلة حكمه بها ولهذا اذا اختلف في الحق  
 بين الفان ويرد الوكيل بما قيل بالبيع فان هلك اي المبيع في يده اي الوكيل  
 قبل الحبس في الامانة حكم من ماله ولم يسقط الحق لان يده كيد الوكيل فاذا  
 لم يحبس يبيع الوكيل فالبايعة له وان يحبس حجة يستوعب الحق لما ذكر  
 وبعد اي بعد حبس فصل في المأمور ويسقط اي الحق لان الوكيل بالبيع  
 منه فكان حبسه لاستيفاء الحق فيسقط بهلكه كما في البيع وليس الوكيل بالبيع  
 بشرا في بيعه عزاء نفسه لانه يؤدي اليه تقرر الامر حيث اعتمد عليه الا اذا  
 عزاه بغير حبس ما سأل بغير النقص او شري غيره بامر ببيعة في يكون للوكيل  
 الاول لانه خالف امر الوكيل فنقض عليه فان حبس اي الوكيل الثاني  
 قلنا اي المشتري للوكيل انقلب حصوله اليه وكيله وعدم الخلف وفيه  
 غير عين اي وكل بشرام شيء غير معين هو اي ما شرط للوكيل الا اذا اطلق

ووجه اي كون المبيع المسمى بالشرع بالحق مطلقا بتعيينه كونه ملكا لكل من كان في  
 اشرافه لم يكون للموكل لو اضافه العقد الى افعال امره بان يقول اشتريت بهذا المبلغ  
 وبيعوا لي الموكل ولن لم ينقد المبيع منه فان اضافه الى مال نفسه كان لنفسه حلالا  
 على ما يحل منعه له او ينقد عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى مال غيره مستكم  
 شرعا وعادة **فصل في التوكيل بعقد الصرف والاسلام** العباس المذكي في  
 كتب التقيم **فصل في عقد الصرف والسلم** قال صاحب الهداية والجلية وسائر  
 المتأخرين المراد بالاسلام اي شراء شيء بعقد السلم لا اي بايج التوكيل بقول السلم  
 لان توكيل بعقد السلم وهو لا يجوز اذ التوكيل يبيع طعا مائة ذمة على ان يكون  
 الحق لتسليمه لا نظيره في البيع العبد لمخارقة التوكيل فيها الي الصرف والسلم  
 لمخارقة الامر بيج ان فارقا التوكيل صاحب قبل القبض في العقود بطلان وجود  
 الاخر **فصل في القبض** ولا عبوة لمخارقة التوكيل لانه ليس بمعاقد العتق قبض  
 العاقد وهو التوكيل فيبيع قبضه وان يتعلق به الحق كالمبيع والعبد المحض  
 بخلاف الرهول فان الرهالة في العقد لا القبض قال بعض هذا لزيد فاعدا  
 المشتري اي ائمه زيد بعقد اقراره بقوله لزيد فان كان به اي كذب المشتري زيد  
 في الحارة وقال انما اردت اخذ اي زيد فان قوله ببيع لزيد اقراره به بالوكالة فاذا  
 انكر الامر بعقد صار منافقا والمتاقتن لا قول له ويكون للموكل ان صدقه  
 اي صدق المشتري في الحارة لا اي لا ياخذ زيد لان اقرار المشتري اقراره بريد  
 ان يرضاه لان المشتري لم يجد الامر اقل من بطل اقرار المقر لزوم الشراء  
 للمشتري فاذا سلم واخذ صار بيعا بالتعاقد امر بشراء من لم يرضه فشرى  
 متوهم به بما يبيع من به لزوم الامر من ينصفه لانه امر بشراء من ولم يرضه  
 الزيادة فينفذ في الحق على الموكل والزيادة على التوكيل قلمو بشرع عبيد معينين  
 بذا كرمه فشرى احد مما او امر بشراء باللف وقسمتها سواء فشرى احد مما  
 ينصفه او اهل وقع عنه اي عن الامر في صورتين اما في الاولى فلانه قال  
 الالفينها وقسمتها سواء فيقسم بينهما نصفين وثالثه فكان امر بشراء واحد  
 بمائة ثم الزيادة بما وافقه وباقيلهما ثلثة الحيز وبالاكثر ثلثة الحيز  
 فيقسم عن المشتري اذ ادة اشترى اباية باباية قبل الخصومة لان الشراء الاول باق  
 وقد حصل غرضه المصوب به وهو تحصيل العبدين فلم يثبت الانقسام الاول

في السلم

والصريح لقوله قال الوكيل شره بالف وقال الأمر بنصفه فإن كان أي الأمر ألف أي  
عطاه الألف صدق المأمور له سواء أي المشتري الألف يعني إذا وكل رجل آخر  
بشره عبد بالف فقال اشتريه بالف وقال الأمر بشره بنصفه وإن كان الأمر عطاه  
الألف وهو يساوي فالقول للمأمور لانه أمين فيه وقد أدى الخرج عن محمد  
الامانة والأمر بجي عليه خمسمائة وهو منكرو الألف وإن لم يساوي بل يساوي  
خمسمائة فالأمر أي صدق الأمر بما يعين لانه أمر بشر عبد بالف والمأمور  
أشترى بغير فاحش فيتعني خمسمائة وإن لم يأنه ويساوي بنصفه  
أي خمسمائة صدق أي الأمر بما يعين وإن ساواه تخالف لأن الوكيل والوكيل  
كالبائع والمشتري وقد يتبع لاختلاف في الثمن فيجب التوافق ويفسخ العقد  
فيلزم المشتري الوكيل كذا الحديث لم يسم له ثمن فشره واختلفا في ثمنه يعني إذا  
قال له اشتر هذا العبد لي ولم يسم له ثمن فاشتره فقال الأمر بشره بخمسمائة  
وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور بخلافه لأنها اختلفا في مقدار الثمن ليس  
للمباينة فيجب المصير إلى التوافق كما في المسئلة الأولى الوكيل إذا خالف أمر  
المأمور كان خلافا إلى خير في النفس بأن وكله ببيع عبد بالف حرم فباعه  
بالف وما ينفذ ولو وكله ببيعه كذلك فباع بما ينفذ عليه وإن  
كان خيرا كذا في الخلاصة فم الوكيل بالبائع والشراء لا يصدق  
مع من يرد شهادته كما حمله وفرقه وزوجه وعرضه وسيد لعبد ومكانه  
أو تركه فيما يشترطه لأن مواضع التهمة مستثناة عن الوكالة وهذا موضع  
التهمة بدليل عدم قبول الشهادة هذا إذا لم يطلق له الموكول وإنما إذا أطلق بان  
قال بيع ممن شئت في يجوز بيعه لهم بمثل القيمة ذكره الباق في النهاية أن الوكيل  
بالبائع إذا باع منهم أن كان أكثر من القيمة يجوز مطلقا بالخلاف أن كان باقلا منها  
بغير فاحش لا يجوز إلا بجماع وإن كان بغير يسير لا يجوز عنده ويجوز عنده  
وإن كان بمثل القيمة فمن يبيع رعايتان وهو يبيع الوكيل بأقل أو أكثر أو عرض  
والنسبة لأن الوكيل بالبائع مطلقا فيجوز بيعه على الإطلاق في غير موضع التهمة  
فبيع أيضا أخذه أي أخذ الوكيل رهبا وكفلا بالثمن فلا يغير أن يبيع أي  
الرهق في بيع الوكيل مطلقا الكفيل لأن الجوز الشرعي في بيع الضمان لا يقيده شرائه  
بمثل القيمة وعين يسير وهو ما يقوم به سقوط من أصل القيمة في لا يجوز شراره

بغير غرض بالاجماع قال في النهاية هذا التقيد بغيره لم يكن له قوة ملزمة في تلك البلدة  
كالعبد والدواب ونحوها فلهذا ما له قوة ملزمة في البلدة كالجن والجم وغيرهما بل  
الوكيل بالشر لا ينفذ في الموكل وأن كان الزيادة مشيئة قليلة كالغسل ونحو ذلك بيح  
عبد ضار بعينه صحيح لأن اللفظ مطلق غير قيد الاجماع جتماع وفي الشراء يتوقف  
على شرط البلية فان اشترى باقيد قبل ان يخلصها لزم الموكل والالزم الوكيل لأن شراء العبد  
قد يقع بغيره بغيره على الأمر إذا أراد بيع مبيع عليه بغيره بغيره أو بغيره أي  
الوكيل أو آخر لم ينفذ فيها لا يحدث بغيره أي الوكيل على الأمر وبأشهر مما لا يحدث لا  
أي لا يرد على الأمر بل بقي عليه يعني أن الوكيل يبيع بغيره إذا عذر في عليه بالعب  
فان كان ما لا يحدث مثله كما لا يصح الزيادة لا يحدث مثله في هذه المدة  
يرد على الأمر سواء كان الرد على الوكيل بالبيعة أو التوكول أو الاقرار بغيره عيب  
حدث مثله الاصل في الوكالة المخصوص ولهذا القول جعلت كبقية ما لا يصح  
حاشا لما لا يقط وفي المضاربة العموم وهذا القول جعلت مضاربة ما لا يقط  
في جميع الاوقات فان باق أي الوكيل شاء فقال أمر امرتك بغيره وقال اطلقت صدق  
الأمر بناء على كون التقيد أصلا في الوكالة وفي المضاربة يعني إذا قل المضارب  
شاء فقال رب المال امرتك بغيره وقال اطلقت صدق المضارب بناء على كون  
الاطلاق أصلا فيها وسيأتي تحقيقه في آخر كتاب المضاربة ان شاء الله تعالى لا تصرف  
أحد الوكيلين وحده لأن الموكل رضى برأيها لا برأي أحدهما وإن كان البلد  
مقدرا لأن تقديره لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة والنقصان في اختيار البايع  
والشريء ونحو ذلك وهذا في تصرفه لما نفع فيه عن الاجتماع ويحتاج فيه إلى  
الرأي ولم يكن نوكيلهما باللفظ وأحد ذكر الأول بقوله الآية خصوصية فإن الاجتماع  
شهما متقدرا لاقتضائه إلى التعت في مجلس المضاربة ذكر الثاني بقوله ورده  
وإدعية وعصاة دين وطلاق وعنف لم يعوضا إذا تعاضا في شيء منها إلى  
الرأي بل هو تعبر بعض وعما من الواحد والمضي سوله بخلاف ما إذا قل لها طلقا  
إن شئتما أو طالق امرها برأيها لأنه تفويض إلى مشيئتهما فيفسرها المجلس أو كان  
الطلاق والعنف بعوض لانه يحتاج إلى الرأي وذكر الثالث بقوله ولم يكن  
نوكيلهما كلام واحد بل على التعاض في يجوز لأحدهما أن ينفر بالمصرف لأنه  
رضي برأي كل منهما على التفراد وقت نوكيله فلا ينفر ذلك بخلافه إذا وكلهما



بظام واحد أو لا ينزح فاما له أحد جانوان كان أحد هجره الفاعل المفعول به الواجب  
يجوز عليه لا بد من برائته وقت توكيده فلا ينزح ذكره فان صرف أحد هجره  
فان اجاز صاحب جاز ولا فاعل ولا كان غريبا فاجاب ان لم يجوز ذكر الزبيل الوكيل بقضاء  
الدين لا يجوز عليه فلم ينعى شيئا بل وعد ان يبرع في الامر بخلاف الوكيل لا يكيل  
من ضمنه لا يوكيل اي الوكيل الا باذن اعمد او باعل برائته نحو كما صنع ما شئت  
مثلا فان وكل اي باذن الامر كان وكيل لا يبرع بل يبرأ من موكله او موثقه وينزع ان  
موت المالك سياسة تخفيه في ادب الفاعل ان شاء الله وكل اي الوكيل بلا اذن  
اي اذن الموكل فعقد اي وكيل عنده اي عند الموكل الثاني او عقد بعينه فبلفه  
فاجاز اي عنده او كان الموكل الاول قدر الترخيص اما الاولان فلان المقصود وهو  
حضور راوود قد حصل في العصورين واما الثالث فلان الاحتياج الى الراي فيه  
لتقدير الترخيص ظاهر وقد حصل بخلاف ما ذكره وكيلين وقدر الترخيص لانه لما فوض  
اليهما مع تقدير الترخيص لغيره اجتمعا على رايهما في زيادة واختار المشتري كما مر  
قال فوض اليكما امراتي صار وكيلها لفظا او بتقيد بالجلس فان طلق في المجلس  
صح ولا فاعل بخلاف قوله وكذلك في امراتي حيث لا يتقيد بالجلس فان طلق بعده  
صح من لا يلي غيره لم يجوز تصرفه في حقه لان همه المصنف بنيت على الولاية فاذا  
انقضت الثانية استقرت الاولى فاذا باع عبد لم يملكه اب او ذى مال صغير لم يملك  
المسلم او شرابه واحد منهم اي بملك المال لم يجوز لانتفاء ولا يتهم عليه لا تزويج  
صغيرة كذلك اي حرم مسلم حيث لم يجوز لحد منهم ذكرا لانتفاء الولاية  
**باب الوكالة بالخصوص والقبض** اعلم ان الوكيل بالقبض  
ويكيل بالقبض عند التثنية خلافا للقبض بناء على ان القبض عند المقصود وقدره  
بما دونه وهم ان من ملك شيئا ملكا تمامه وقام بالخصوص وانتهى الى قبضه بالقبض  
وقال الفتاوى اليوم يحا قول زفر لفساد الزمان ولهذا اذنت الوكيل بما بالقبض  
لا يملك القبض ويقتضي القبض الخيانة في الوكالة وقدره من قبض بالخصوص من لا  
يرغب في المال وكذا الوكيل بالانتفاضة عليك القبض على اصل الرواية لانه معناه  
وضعا يقال اخضرت حتى اي قبضته فانه طاعة في قبضه لكن العرف بخلافه وهو  
قاضي على الوضع والقبض في اذنها لا يملك والوكيل بقبض الدين بملكها  
اي بالقبض عند اذنه حتى لو اقام المدي عليه البيعة ان الدين استوفى فامنه وانزل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

يقبل بيعة الوكيل بقبض العبد لأي لا يملكها فلو برهن ذو اليد على الوكيل بقبض  
عبد له الموكل باع وقت الأمر نحو خيبر الغائب صورة وكل وكيل بقبض عبده  
وغائب فأقام ذو اليد البيعة أنه اشتراه ممن وكله بالقبض لم يقبل بيعة في إثبات  
الشداء ويقبل في دفع الخصومة فيتوقف في خيبر الموكل ويغيب البيعة كذا الطلاق  
والعتاق بيعة إذا قامت المرأة البيعة على الطلاق والعبد أو الأمة على العتاق على الوكيل  
تقبلهم من مكان إلى مكان لا تقبل هذه البيعة على إثبات العتق والطلاق  
وتقبل في قصر يد الوكيل في خيبر الغائب الوكيل بها أي بالخصومة إذا أباي أي  
استج من الخصومة لا يجحد عليها لأنه لم يضمن شيئا بل وعد أن يبرع بخلاف  
الوكيل حيث يجحد عليها لأنه ضمنه كما إذا وكل بالخصومة وأخذ حقوقه من الناس  
يجب أن لا يكون وكيلاً فيما يدعي على الموكل جاز فلا ثبت المال ثم أراد الخصم الدفع  
فابيع على الوكيل كذا في الصورة: صح أقر الوكيل بالخصومة بيعة إذا ثبت وكالـ  
الوكيل بالخصومة وأقر بها موكل سواء كان موكله الذي فاقر باستيفاء الحق والديون  
عليه فاقر بشيئ عليه فإن كان ذلك عند القاضي صح دون غيره أي إن كانه أقر له  
عند غير القاضي فيشهد له شاهدان عند القاضي لا يبيع وإن انفرد به جاز لا يدفع  
إليه المال ولو ادعى بعد ذلك كونه كالة وأقام بيعة لم تسبح لأنه زعم أنه بطل لدعواه  
كذا إذا استثنى الأقر وأقر عدله بيعة إذا استثنى الموكل الأقر بأن قال  
وكذلك غير جائز الأقر وأقر الوكيل عند القاضي لا يبيع صح الاستثناء ولكن يخرج  
عن الوكالة فلا يبيع خصوصاً لأي لا يبيع وكيل كقبول مال بقبض صورة كفل  
عن رجل مال فوكله صاحب المال بقبضه عن الغير لم يبيع لأن الوكيل من يعمل  
لغيره ولو صح هذا صار عاملاً لنفسه في إبراء ذمته فاعدم الزكوة بخلاف  
الرسول ووكيل الإمام يبيع الغنائم والوكيل بالشداء يبيع ضامناً بالغن  
والمرء لكل واحد منهم سيف ومعرفة كره الزليخ الوكيل بقبض الذي إذا كفل  
بيع وبطل الوكالة لأنه الكفالة أقوى من الوكالة كونه أمانة فيصلح ما سخط لها  
غناو العكس والوكيل لا يبيع إذا ضمن الثمن لموكله عن المشتري لم يجز لأنه  
يبيع عاملاً لنفسه كما مر ولو ادعى حكم الظن يرجع لبطائه وبدونه أي بدون  
الحكم لأي لا يرجع كونه براء صدق الوكيل ببعض لو عرفنا أمره يبيع دينه  
الوكيل بيعة إذا ادعى رجل أنه وكيل فلان الغائب بقبض دينه فصداقه

الغير امر بدفعه اليه لانه اقرأ على نفسه ان ما يدفعه خالصه والدينون يتفق  
باشئها حتى لو ادعى انه لو في الدين اليه الا ان لا يصدق اذ لزمه الدفع الي الوكيل  
بالقرآن ولم يثبت الايقان بخروج دعواه فان حضر الغائب وصدر عنه المأمر ان كان  
الغائب دفع اي للصدق اليه اي الغائب تأييداً اذ لم يثبت الايقان الاستيفاء  
لأنه ان كان له المال والقول فيه قوله مع وينه فيفسد الاداء ويرجع به على الوكيل  
ان يحج في يد لان غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله ان ينقض قبضه  
وان ضاع لا اي لا يرجع لانه بتصدقته اعترف انه يحج في القبض وهو مطلق  
في هذا الاخذ والمطلوب لا ينظم غيره الا اذا اشتهر اي شرط على مدعي الوكالة الضمان  
عند الدفع اي دفع ما ادعاه ولم يصدق اي في دعواه التوكيل ودفع اليه عينا  
رجاء الاجازة اي اجازة الغائب فاذا انقطع رجاءه رجع عليه او دفع اليه  
مكذباته في دعواه التوكيل ولو لم يكن مصدق التوكيل فربما يلزمه دعواه التوكيل  
بالدفع لانه اقرأ على الغير بخلاف الدين فانه يقبله مثله كما ذكره لو ادعى ان  
وصدق بيمين انه لو ادعى انه اشترى الوادعة من صاحبها وصدره المودعي لم يرد  
يدفعها اليه لان اقرأ على الغير غير مقبول وامره اي بالدفع لولا ان اي  
المدعي تركها اي الوادعة المودعي ميراثاً وصدره اي المودعي لان ملكه فورا  
لموته وانفق الميراث وارثه ويدفعه اليه وكل بصيغة المجهول اي جعل رجل  
وكيلاً يقبض مالاً وادعى الغريم قبض دأينه دفع اي الغريم اليه اي الوكيل  
يعين يجب دفعه اليه لان وكالة يثبت بقوله اخذت رب المال حيث لم يذكر الوكالة لو ادعى  
الايقان وفي ضمن دعواه لقرأ بالدين وبالمال ولا اكان لقرأ لثبوت الوكالة في زعمه  
ولم يثبت الايقان بخروج دعواه فيؤمر بالدفع اليه واستحقاق اي الغريم دأينه مما عدم  
قبضه لان قبضه موجب براءة ذمته فاذا اخرج عن اقامة البينة استغنى لا الوكيل مما عدم  
عمله ببعض الموكل اذ لا يحجى النيابة في اليمين وكذا يجب اي يرد المبيع بسبب عيب  
قادر في البايع رضا المشتري لم يرد اي الوكيل عليه اي البايع حتى يختلف اي البايع  
المشتري بخلاف مسئلة الدين لان المذكور يمكن هناك باسرها او ما قبضه الوكيل  
اذ اظهر الخطأ عند كونه ولا يكون ذلك في العيب لان القضاء والقسط لا يظفران بلقتا  
عند ذلك في دفع القضاء ولا يستحق المشتري بعده لانه لا يفيد اذ لا يجوز دفع  
القضاء وليس في مسئلة الدين قضاء بل امر بالتسليم فاذا اظهر الخطأ فيه امكن

نوعه منه وقد فعل في القديم بالنقص القضاء دفع جعل إلى آخره عشر ينفعها إلى أهلها  
عشر عشر أخرى في بها استحقاق القياس أن يكون شرها لا يخالف أم فيخرج العشرة  
على الموكل وجه الاستحقاق أن الوكيل بالانفاق وكسبل بالشراء لأن الانفاق لا يكون بغير  
الشراء فيكون التوكيل - توكيلا بالشراء إذا الوكيل بالشراء بملك المتصرف في نفسه ثم يرجع  
على الأمر الوكاله المبررة لا تدخل تحت الحكم قال في الصفة الوكيل متبعين الدين إذا  
حضرهما فافر بالتوكيل وأكبر الدين لا يشت الوكاله حتى لو أراد الوكيل إقامة البينة  
على الدين لا يقبل وإذا ادعى أن فلانا ذكرا بطلب كل حق له بالكونة وبعبه والمضمومة  
إليه وجاء بالبينة على الوكاله والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد أقدم كل قبله حتى  
فإن القاضي لا يسمع من شهوده - حتى يحضر خطبا جوازا ذكر أو مرقا في سبعين ويقد  
الوكالته فإن حضر بعد ذلك غريبا يدعي عليه حقا للموكل لم يفتح إلى إعادة البينة ولو  
كان يدعي أنه بطل بطلب كل حق له قبل أن يبين بعينه يشترط حضر ذلك بعينه  
وكواشت ذلك المحضر ذكر المعين ثم جاء بغيرهم فريدي عليه حقا فيقيم البينة على  
الوكالته مرة أخرى يا عزل الوكيل ينزل بعينه لأن  
الوكالته حقة لا يبطله بعزل نفسه بأن يقول عزلت نفسي بشرط علم الآخر  
فيها أي في الصورة التي يبين إذا عزل الموكل بشرط علم الوكيل - وأن عزل نفسه  
بشرط علم الموكل - حتى إذا لم يبلغه العزل فهو ميا وكالته وتصرف جاز في حقه يعلم  
بأخبار متعلق بالعلم عدل أو اثنين ولو عجز عدلين اعلم أن الوكاله تشت بغير  
الوحدان كان أو بعدا عدلا كان أو فاسقا رجلا كان أو أمرا صبي كان أو بالغاً  
وكذلك العزل عندنا وعند أبي جع لا يشت العزل إلا بالعدد والعدالة  
ويعزل أيضا بموت الموكل هكذا وقعت جماعة الفدوى وقعت في الكاية  
والوقاية هكذا بموت أحدهما وإنما يمكن لذكر الوكيل ههنا فإية تركته في عزله  
أيضا يجوز أحد من الوكيل والموكل جونا مطبقا لأن قليله بغيره الأعمام  
ومو بشرع عند أبي جع يوسف وجعل كامل عند محمد وهو الصحيح والحكم بحقوقه أي  
لحقه أحدهما بذل الحرب مراداً فإن لمحقه لا يشت الحكم لحاكم فإذا حكم بطلت  
الوكالته بالاجماع ولما قبله لمحقه عند أبي جع وأما يعزل هذه الأشياء التي الوكاله  
عقد غير لازم فكان بقاء حكمه لا يتبدل فيشترط القيام للأمر في كل عام ما يشترط  
لا يتبدل وإذا أي العزل الوكيل في الصورة المذكورة إذا لم يتعلق به بالتوكيل

حق الطبع وما اذا اطلق به ذلك فلا ينزل كالأدوية التي اشترطت الوكالة في بيع الربح  
كأنه وجعل امرأته في يدها من الزوجه في ينزل أيضا بغيره بنفسه أي بغير  
الوكيل بحيث يجوز للوكيل عن الاستئصال به كالأدوية باعتبار عبده أو كذا به وتزوج المرأة  
أو شئ أو طلاق أو خلع أو بيع عبده فاعتق الوكاتب أو تزوج أو اشترى أو طلق  
ثلثا أو واحد وصحت عدتها أو حالها أو باع بنفسه عجز الوكيل عن ذلك الفعل  
فيحل الوكالة ضرورة حتى أن الموكل لو طلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة  
لأنه كان تنفيذ ما أوكل به وتزوجها بنفسه وأبانتها لم يكن للوكيل أن يزوجها منه  
لأنه قال حاجت بخلاف ما وتزوجها الوكيل وأبانتها حيث يكون له أن يزوج الموكل  
لأن الحاجة باقية ونسوة الوكالة إذا أعاد إليه أي الموكل قديم ملكه يعني إذا أوكل ببيع  
عبده ثم باع الموكل ثم رده عليه يعيب بنفسه كان للوكيل أن يبيعه وكذا الوكيل كل  
واحد من رجلين يبيعه فباع أحدهما فزاد عليه يعيب بكلاهما أحدهما أن يبيعه  
ثانها أن في الضرر أو يبيع أثره أي الشيء كذا إذا أطلق أمرته ولحود ويح في العدة  
فضرر الوكيل غير متصور بأن يرفع الباني في ينزل أيضا باقتضى الشرطين وأن لم  
يعلم الشرك وهذا بخلاف أمرين أحدهما أن يكون الاختلاف مكان المالين أو مال أحدهما  
قبل الزمان فإن الشريك يتحل به ويحل الوكالة التي في ضمنها علمه علمه ولو لا أن شرطه  
حكمي إذ لم يكن الوكالة صحرا عند عقد الشركة وثانها أن أحدهما لو وكل هو  
فيصرف في المال جاز فلو اختلفا انعقد هذا الوكيل في حق غير الموكل منهما إذا لم  
يصح بالاذن في الوكيل وإنما ذكرنا الوجهين إذ لو بقي الاختلاف على ظاهره  
لم يصح قولهم وإن لم يعلم الشريك أو لا يبيع في يفرغ أحدهما يفتتح الشركة المستقلة  
لو كالة بلا علم صاحب في ينزل أيضا بجز موكل لو كان الموكل مكانها فبحر لو كان  
مأذونا لما من بقاء الوكالة معتبرا بتدبيرها لكونها غير لازمة فشرط في حالة البقاء  
فيلم الأمر كما في التأييد وقد بطل بالبحر فيحل الوكالة علم الوكيل ولو لا أن البهلاب  
امر حكي كالأدوية يعني أن مأذون من انعزال وكيل الكاتب المخبر ووكيل المأذون  
بحر إذا أوكل ذلك الوكيل في العقود والخصومات لأقضاء الدين أو اقتضائية  
العبد مطالب بأنياء ما يجاوبه ولم مطالبه استيفاء ما وجب له لأن وجوب  
كان يقصده وإذا بقي حقه بقي وكيد على الوكالة كما لو كلم بعد البحر بعد انعقاد  
العقد بما شرطه لا ينزل بعزل الموالي وكيل عبده المأذون لأنه بحر خاص والمأذون

في المحذور لا يكون الا على ما كان القول بالظن الا يرى ان الحولي لا يمكن فيه عز ذلك مع بقاء  
 الاذنه ذكر الزبيري قال في ذلك بكذا اي في شيء عز ذلك فانت وكيلي فانه اذا عزله لا ينعزل  
 بل كان وكما هو وهذا يسمى وكما واذا اراد ان يعزله فيبحث فيخرج عن القائل يقول  
 في عزله عز ذلك ثم عز ذلك فانه اذا قال عز ذلك كان معذرا لا نظرا الى ظاهر اللفظ  
 ونحوه باوجود الخط حيث قال في عز ذلك فانت وكيلي واذا قال ثم عز ذلك يعزله  
 عن الوضوء الثاني في هذا اللفظ الذي يجب فيه عدم الاوقات لا لعدم المانع ولا لعدم  
 كمال عز ذلك فانت وكيلي لا يكون معذرا بل كمال عز كان وكليا لان كمالا يفيد عدم المانع  
 واذا اراد ان يعزله يقول في عزله رجعت عن الوضوء المتعلقة فلا ارجع عنها لا  
 يبقى عليها اثر فيما يقول بعدها عز ذلك عز الوضوء المتعلقة فلا ارجع عنها لا  
 انعزل **كتاب الكفاية في لغة الضم مطلقا وضمها ضم**  
 دمه التي دمه في مطالعة النفس او المال او التسليم قال في الهداية والسلب فيهما  
 مع ضم دمه الى دمه في المطالبة وسلب في الدين والاول اصح اقول لا وجه للشافعي  
 اصلا ليكون الاول اصح من قول الكفاية بالنفس عنه مع انهم ضموا ما بعد التعريف  
 الى الكفاية بالنفس والمال ثم ان تفسيرهم الكفاية الى النفسين يشعر باختصاصها فيهما  
 مع انهم ذكروا في اشياء المسائل ما يدل على قيم وجود قسم وهو الكفاية بتسليم المال  
 كالمساكن في هذه المختلطة تعريفا صحيحا مستلزما لا يجمع الاقسام صحا وركضا  
 الايجاب اي ايجاب الكفيل بقوله كفنت عنه فلان لفنان بكذا او يقول اي يقول  
 الطالب وهو مكفول له وشرطها مطلقا كون المكفول به نفسا او مالا مقدورا بتسليم  
 من الكفيل في لا يجمع الكفاية بالحدود والخاص كالمساكن وفي الدين في لا يجمعها  
 في لا يجوز الكفاية بذلك كالمساكن كالمساكن وكما انهم المطالبة بها الكفيل بما هو  
 على اصيل نفسا كان او مالا واهل البيت كان يكون حرا مطلقا فلا يصح من العبد  
 والبيعه وظنوا كن العبد يطالب بعد الصلح كذا في المختلطة لا في مكفول  
 كذا اذ فائدة الكفاية ترجع اليه والمذموم عليه مكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا  
 والنفس في الكفاية بالنفس او المال في الكفاية بالمال مكفول به فالمكفول عنه  
 وفي في الكفاية بالنفس واحد ومن ثم عليه المطالبة فكفاية له اياها النفس كان  
 تعدد ما اي الكفاية بالنفس والنفس ايضا الاول ان ياخذ منه كفلا ثم كفلا  
 والثاني ان يتعدد النفسون المكفولون بها فيجمع كفلاتهم بنفسه وما يعبر به

في كفاية في لغة الضم مطلقا وضمها ضم  
 الكفاية في لغة الضم مطلقا وضمها ضم  
 الكفاية في لغة الضم مطلقا وضمها ضم

فانما قال في الكفاية انما كانت  
 في لغة الضم مطلقا وضمها ضم  
 الكفاية في لغة الضم مطلقا وضمها ضم

كفول

فانما قال في الكفاية انما كانت  
 في لغة الضم مطلقا وضمها ضم  
 الكفاية في لغة الضم مطلقا وضمها ضم

عن أبي عن المنذر قال الرأس والوجه والرقبة والجسد واليدان ككففت برأس وجهه  
 وجنود شارب ككففت بنصفه أوله ليربع وتصح أيضا بفتح علي فان عا لا انام  
 فمعناه انما لم يزل يسلمه والي يفتعل في معي عا وانا زعيم فان الزعامة في كفالة  
 او قيل لم يوجب الزعيم لانا ضامن لعرقته لان موجب الكفالة القتل التسليم  
 وهو معنى المعرفة لا التسليم واختلف في انما ضامن لتعريف او عا بقرينة كذا في الكفالة  
 فان حين وقت التسليم لحضر فيه اذ اطلب رعاية لما التزمه كذا اي احضر احضا  
 اذا اطلق بان قال انما كفى بنفسه اذ اطلبت اسلم اليك وان طلبت فحق لك لو علم  
 بان قال انما كفى به كما اطلبت لو استأطبت اسلم اليك وان لم يحضر حسب الحاكم المستأجر  
 عن حق لان علي كفى للجماعة اول ما دعي لعه لم يعلم ما اذا دعي وان غلب اكبر  
 الكفول عند دعي مكانه اهله اي الحاكم الكفيل من ذهاب وايضا فان نصت ولم يحضر  
 حسبه وان لم يعلم اي مكانه لم يطالب به اي الكفيل به اي بالكفول لانه عجز وصدق  
 الطالب فضا كما لا يدريون اذا استأجر احدا وان اختلفا فقال الكفيل لا اعرف مكانه  
 وقال الطالب تعرفه ينظروا فان لم يخرجوا معرفة فخرج لي موضع معلوم للنجاة  
 في كل وقت قال القول قول الطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب الى ذكر الموضع لان الظاهر  
 مشهد الطالب وانا القول قول الكفيل لانه متمسك بالاصل وهو الجمل ومكره له  
 المطالبة وان شرط تسليم في مجلس القايعة سلم فيه ولم يجز في غيره وبه يفتي  
 زعمنا انما يتعاون الناس في اقامة الحق ذكر الزبير وعنده لعل بالنفس الى شهر  
 يطالب بها بعدد ميعه لو قال كفلت كمن نفس فلان الى شهر فانه لا يطالب به  
 بتسليم النفس في هذا الشهر ويطالب به بعد ميعه الشهر قال شمس الاية لخالو اب  
 هذا يدل على خلاف ما ينظر العلوم قالوا يقولون اذا قال الرجل بالنفاسية  
 لآخره فلان را بنه فتم ترا قايك سال انه يطالب بتسليم نفس قبل الاجل  
 ولا يطالب بتسليمها بعد ميعه الاجل قال وليس الامر كما يظن بل الجواب  
 على العكس لانا ان يزيد او يقولوا في الكفالة هرأه كبحوا به بتوسا كرسن  
 في يطالب في السنة وبعد ذلك في الخامسة وفيه ايضا والحيلة في سعة المطالبة  
 ان يزيد الكفيل في كفالة فيقول انما كفى بنفس فلان الى كذا من الاجل  
 ثم لا كفالة لك به عا بعد ذلك وانا برقي فاذا اذ لك فان لا يطالب في الحال  
 ولا بعد ميعه الاجل برقي الكفيل نحوه اي يموت الكفيل لوصول الحجر المحجور عن

تسلم المطالب من الكفيل بعد موته وورثته لم يكفلوا له بيعة وإنما عطفوا به فقال  
لا فيما عليه ولا يفي الكفالة باعتبار تركته لا متعلق استيفاء النفس من المال  
بخطاف الكفالة بالمال قربي الكفيل بالنفس أيضا هو نفس أي النفس المطبقة  
للمتعلق التسليم ولو كان النفس المكفول بها عبد الكفيل وإنما كل هذا دفعا  
لتوهم أن العبد ماله فإذا انعقد تسليمه لزومه فانه قد كان عينا العبد  
مال مطالب وكفل بنفسه رجل وإنما إذا كان المطالب بقبضه العبد فسيأتي  
أنه إذا سلمت واشت الخضم دعواه ضمن الكفيل قيمته لا أي لا يبرك الكفيل بموت  
المطالب بل وورثته أو وصيه يطالب الكفيل برك الكفيل أيضا تسلم الكفيل  
أو ما مورس وكذا كان أو هو لا المطالب أو تسليم ذلك أي المطالب نفسه إلى  
المطالب متعلق بقوله تسلم حيث يمكن محاصره متعلق به أيضا بيعة إذا سلم  
الكفيل من كفل به إلى الطالب في موضع يمكن محاصره ولو لم يقل إذا سلمه  
الكف فأنه يبيح بيعه لو سلم في برية أو سواد أو حتى حبسه فيه غير الطالب  
لم يبرأ قائلا سلمه الكف عن طرف الكفيل في صورة تسليم المأمور أو سلمت نسيه  
عنه أي عن الكفيل في صورة تسليم المأمور نفسه قال فأي خان المكفول بالنفس  
إذا سلمه إلى المكفول له أو قال سلمت نسيه الكف عن الكفيل برك الكفيل وفيه  
تسلم الأجنبي شرط معه أي مع ما ذكر من قوله عن الكفيل قبول الطالب قال فأي  
خان لو أن رجلا أحب ليسر بما مورس المكفول به إلى الطالب وقال سلمت  
عن الكفيل أن قبل الطالب برك الكفيل وأن سكت الطالب ولم يقبل قبلت  
فأي برك الكفيل كفل بنفسه بيعا أنه أن لم يسلم عدا فهو ملصق لما عليه من المال  
فلم يسلم عدا صحت الكفالة في أي بالنفس والمال يبيع رجل له بيعا غير مائة  
درهم ككفل آخر بنفسه بيعا الوجه المذكور صحت الكفالة إذا لم يوافق  
توافق عليه المائة لأنه على الكفالة بالمال بعدم الموافقات وهذا التدقيق صحيح  
كما سألنا من أيه وإن كان انقاس بآبائه وبالعامل بركه للقياس في البيع  
كما لو اشترى ثوبا بيعا أن يحذوه البائع مع أن بابه احتيق من الكفالة فلو أن  
بيركه هنا وبآبائه أو سعي لا يوافق من الرجعات أولى ولا لم يوافق به حتى لزومه  
لأنه لا يبرأ من الكفالة بالنفس إذا نشأ في بين الكفالتين وإن مات المطالب  
ضمن التكفل المال بحكم الكفالة أعرجات الكفيل خوار أي ضمن ولزومه أومات

وإنما كل هذا دفعا لتوهم أن العبد ماله فإذا انعقد تسليمه لزومه فانه قد كان عينا العبد مال مطالب وكفل بنفسه رجل وإنما إذا كان المطالب بقبضه العبد فسيأتي أنه إذا سلمت واشت الخضم دعواه ضمن الكفيل قيمته لا أي لا يبرك الكفيل بموت المطالب بل وورثته أو وصيه يطالب الكفيل برك الكفيل أيضا تسليم الكفيل أو ما مورس وكذا كان أو هو لا المطالب أو تسليم ذلك أي المطالب نفسه إلى المطالب متعلق بقوله تسليم حيث يمكن محاصره متعلق به أيضا بيعة إذا سلم الكفيل من كفل به إلى الطالب في موضع يمكن محاصره ولو لم يقل إذا سلمه الكف فأنه يبيح بيعه لو سلم في برية أو سواد أو حتى حبسه فيه غير الطالب لم يبرأ قائلا سلمه الكف عن طرف الكفيل في صورة تسليم المأمور أو سلمت نسيه عنه أي عن الكفيل في صورة تسليم المأمور نفسه قال فأي خان المكفول بالنفس إذا سلمه إلى المكفول له أو قال سلمت نسيه الكف عن الكفيل برك الكفيل وفيه تسليم الأجنبي شرط معه أي مع ما ذكر من قوله عن الكفيل قبول الطالب قال فأي خان لو أن رجلا أحب ليسر بما مورس المكفول به إلى الطالب وقال سلمت عن الكفيل أن قبل الطالب برك الكفيل وأن سكت الطالب ولم يقبل قبلت فأي برك الكفيل كفل بنفسه بيعا أنه أن لم يسلم عدا فهو ملصق لما عليه من المال فلم يسلم عدا صحت الكفالة في أي بالنفس والمال يبيع رجل له بيعا غير مائة درهم ككفل آخر بنفسه بيعا الوجه المذكور صحت الكفالة إذا لم يوافق توافق عليه المائة لأنه على الكفالة بالمال بعدم الموافقات وهذا التدقيق صحيح كما سألنا من أيه وإن كان انقاس بآبائه وبالعامل بركه للقياس في البيع كما لو اشترى ثوبا بيعا أن يحذوه البائع مع أن بابه احتيق من الكفالة فلو أن بيركه هنا وبآبائه أو سعي لا يوافق من الرجعات أولى ولا لم يوافق به حتى لزومه لأن لا يبرأ من الكفالة بالنفس إذا نشأ في بين الكفالتين وإن مات المطالب ضمن التكفل المال بحكم الكفالة أعرجات الكفيل خوار أي ضمن ولزومه أومات

لذا الظاهر



الثاني في طلب ورثة آدمي يجرى له مائة دينار لم يمتنعها بما يمارد به او جيدة الوارثة  
 او اخرى ليصبح الدعوى فكقول نفسه اخر يقال ان لم يسلم عند فعله المائة صح اي  
 اكفالة لثان عند حاوالة لم يمتنع اذ لم يصح الدعوى بدايان فلم يجب احضار نفسه  
 لعدم صحة الكفالة بها فلم يصح الكفالة بالمال لا بتبنيها عليها ولها ان المال  
 ذكر مرفا فيمنع من اي ما عليه فصح الدعوى بما اعتبرت اليها فاذا بين الحق باصل  
 الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى فيرتب عليها الثانية والقول في اي الكفالة  
 في البيان اذا اختلف في وجوده وعدمه لانه يدعي الحق لا جبر عليه اعطاء  
 قيل في حد وقود مطلقا عنده وعند غيره في حد القذف لان فيه حق  
 العبد وفي القود لانه خالف حق العبد بخلاف المملوك للمصلحة له نص في  
 ولم ان مبني الكل على الدثر فلا يجب فيها الاستيثاق بخلاف سائر الحقوق لانها  
 تندرج في الشبهات فيلحق بها الاستيثاق ولو اعطي جان لا كان ترتيب موجب  
 عليه وهو المطالبة بالنفس والجسم فيها اي حد قد يمتنع مستورا  
 او عدل لان الملبس هنا المشبهة ويثبت باحد شرطيه الشهادة اما العدد  
 او عهد الدخول فليس في المال لانه غاية عقوبة فيها فلا يثبت الا بيمين  
 اما الثانية اي الكفالة بالمال فصح ولو جعل المكفول به اذا صح دينه الدين  
 لا يصح هو الذي لا يسطر الا بالادلة او الابراء احق به عن بدل الكفاة وسبيل  
 بطلت عند بالف ومالك عليه عليه وما يدرك في هذا البيع وهو اسير ضمان  
 المالك وهو همان لا يخفى اي يعنى المشتري اذا استحق المبيع وما يبيع  
 فلاننا اي ما يبيع منه فاني ضامن لثمنه لاما اشتريته منه فاني ضامن للمبيع  
 لان الكفالة بالمبيع لا يجوز كاسياني وقد علم تحقيقه في كتاب الرهن او ما ذاب  
 اي وجب له عليه وما في هذه الصورة شرطية سعتها ان يبيع فلانها فيكون  
 في معنى التعليق او علق عطف على ما في دينا مشروط بيمين شرط لا شرط ولا في  
 الا مثله الساقية بمعنى الشرط سلايم اي مناسب للكفالة بان يكون شرط الوجه  
 الحق نحو ان استحق المبيع او لا كان الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو مكفول  
 عنه او لشدة الاستيفاء نحو ان غاب زيد المكفول عنه عن المصرفان كلاهما  
 مناسب للكفالة كالشرط المفهومة من الا مثله المذكورة فانها اسباب لوجوب  
 المال فياسب ضم الذمة اليه الذمة لا اي لا يصح الكفالة ان علق بنحو شرط

غير ملائم فحان هبت الرياح أوجاه المطر فان في الحادثة لا يصح التعليق بمجرد الشرط  
 كقولنا ان هبت الرياح أوجاه المطر الا انه يصح كقولنا: ويجب المال حاله لان الكفالة  
 لما يصح تعليقها بالشرط لا يبتل بالشرط الفاسد كالطلاق والعقاق وتبعها صاحب  
 الكفاية وقال الزبيدي: هذا سهو فان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلز صاحب المال  
 لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علمه بدخول الدار ونحو مما ليس بملازم ذكره  
 كما في خان وغيره أقول: قوله سهو خطأ لان المذكور في العمادية ولا يشر في شئ  
 ان الكفالة بما لا يبتل بالشرط الفاسد فالظاهر ان فيه روايتين يوازيه ان  
 المصدر الشديد ينقل مسئلة في ان العبد المأذون اذ الحق دينه وخاف صاحب  
 المال ان يعتقه المولى فقال رجل لصاحب المال ان اعتقه المولى فانا ضامن  
 لموتيك عليه صححت الكفالة ثم تقول: هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة  
 بشرط غير متعارف جائز ولا يصح ايضا صحته المكفول منه وبوجهه ان المكفول  
 الاول نحو ما ذاب كل من الناس لو واحد منهم مبيع والثاني نحو ما ذاب للثالث  
 او احدهم عليك مبيع كذا في العمادية ولا يفسد حد وخصاص لما مر ان كونها شرطا  
 كود المكفول به مقدور التسليم من الكفيل وهذا ان يساكنك وانما ان نفس  
 احد وخصاص احقر لان الكفالة بنفس من عليه الحد والخصاص فانه لا يجوز ان  
 ولا يجوز اية معينة مستأجرة له وحذمة هدية معين مستأجرة لها للجرعة التسليم  
 ان استحق عليه المهر عدا اية معينة والكفيل لو اعطى دابة من حقه لا يثبت لاجرة  
 لانه انما يفسد المستفود عليه لا يترتب له المهر لو حمله على دابة اخرى لا يثبت لاجرة  
 فصار عارضا فيه وذكر العبد المخذوم بخلافه اذا كان الدابة غير معينة لان الواجب  
 في المهر المطلقة والكفيل يقدر عليه بان يجره على اية نفسه ولا بالمالين الموكل ورب  
 المال اية اذ باع رجل لرجل ثوبا بامر ثم ضمن الثمن ثم اشتد على الثمن او باع المصان  
 حال التصدي ثم ضمن الثمن رب المال لا يصح لان حق القبض للموكل والضارب  
 وللهذا لا تعلق بموت الموكل في ثوباته كما انه ان يفيض الثمن وكذا الوضوء الموكل  
 عن قبض الثمن حال حييته لا يعمل فيه فلو بيع الضمان صار ضمانا لنفسه وانه  
 لا يجوز وللشريك اذ لما بيع عبد صفقة بيع باع رجلا عبد الرجل صفقة  
 واحدة ومن احد هما صاحب حصته من الثمن بطل الضمان لان الصفقة اذ  
 اتحدت فالثمن يجب لهما مشتركا كما يشهدا ولو كان احد هما لصاحبه بنصيب

شاهما صار ضامنا لنفسه وهو بطولي في جميع في نصيبه اخرج خاصة يؤدى الى قسمه  
الدين قبل القبض لان القسمة تخصه ان يكون يصير حق كل منهما مفرقا في حقه  
بما حقه وهو لا يتصور في الدين وان باعا العبد صفتين بان ياتي واحد  
منهما نصف بعقد بياحدة فحين احدى الصاحبه حصته من المثل من حيث لان  
الصفتان اذا تعددت فما يجب لكل منهما بعقد يكون له خاصة ولا بالعمدة  
لانها اهم مشتركة يمنع على الحكم القديم والعقد وحقوق الدركا وحيث ان شرط  
تقویر العمل لها قبل البيان ولذلك بطل الضمان ولا بالخلاص عند ايه ح لان  
معناه عند تحليل المبيع عن المستحق وتسليمه في المشتري وهو غير  
موقوف وجميع عندها لان معناه عندهما ضمان للثمن ان يخرج عن تسليم العين  
بوجود الاستحقاق فيكون كاللدرك ولا يبدل الكتاب لانها معرضة انزال بالمجب  
فلا يكون دينا صحيحا ولا عن ميت مغلس يبيع اذ اسات من عليه دين ولم يترك  
شيئا فكفل عنه للفرار وجل لم يبيع عند ايه ح لانه لكل بدين ساقط عنه مدة  
الحاصل لان الدين عبارة عن استئصال الزينة بدين يجب ادائه كذا في حكمه ان  
لا يؤخذ اليه في المال وقد عجز بنفسه وتخلطه مفات عاجلة الاستيفاء فسقط  
حرفه ولا يقبل الطالب في المجلس اي مجلس عقد الكفالة الا في مسئلة واحدة  
هي ان يكل وارث المدين عنه بغيره لفرار بان يتصل المدين لورثته  
او بعضهم بكونوا ائمة عليا من الدين لفرار في فسخه او ما مع خبره فانه جائز  
استحوا وان كان القماسون لا يجوز لان الطالب غائب ولا يتم الضمان الا بقبول  
وجه الاحتياط ان هذه وصية منه لورثته بان يقضوا دينه ولهذا يبيع وان  
لم يسم المدين الدين وغرقه لان الجهالة لا تمنع صحة الوصية ولهذا قالوا  
لا يبيح اذ اتركه مالا وصحت اي الكفالة بلا قبول الطالب عند ايه ح  
مطلقا في رواية وفي اخرى اذ يبلغ المدين واجاز وبه يبيح كذا في تلخيص الجامع  
الكبير وفي الفتاوى البزازية واجمعوا انه اي الكفيل اذا اقل بغيره الاجاز  
بان يتصل الكفيل حال فلان ياكلان جائز كذا في الخلاصة ولا بالامانة  
كالودعة والمستعار والمستاجر ومال المضاربة والشركة ولا بالمبيع  
قبل القبض والمرحون بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون  
الكفول به مضمونا على المصيل بحيث لا يكتفى ان يخرج عنه الا بدفعه او دفع

بدله ليحقق بين الضمان فيجب على الكفيل والامارات ليست بمضونة والمبيع قبل  
القبض ليس بمضون بنفسه بل بالتقاضي كما تركوا كذا الرهن ليس بمضون  
بنفسه بل بمقتضى الدين اذا اهلك فلا يمكن لاجاب الضمان على الكفيل في هذه  
الصور لعدم وجوبه على الاصيل وجوز اي الكفالة تسليمها اي تسليم الامانة  
والمبيع والمضون وان كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على  
الكفيل بالنفس وقيل ان يجب اي تسليمها على الاصيل كالعارية والتجارة  
يجازت اي الكفالة به اي بتسليمها والا اي وان لم يجب تسليمها عليه كالوديعة  
فلا اي لا يجوز الكفالة بتسليمها ويصح اي الكفالة بالتقاضي لانه دين صحيح مضون  
على المشتري والمضون على سائر المشتري والمبيع بيعا فاسد  
فانها مضونة حتى اذا اهلك عند يجب الضمان عليه فامكن لاجاب على الكفيل  
وتصح بالخراج لانه دين مطالب من جهة العباد فصار كسائر الديون بخلاف  
الزكاة في الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب فيها فعل بموجبها وهو المال  
محذو وهذا لا يخرج من تركه بعد موته الا بوجبه والتواب قبل ما يكون  
بحق كرامة الخارس وكرمي التمر المشترك والمال الموقوف للجهنم يعلش  
وطواه الماسيد وقيل في ما ليس بحق كالخبايا التي في زنا ناسياخذ  
القطعة بغير حق فان اريد الاخذ بها كالكفالة بها اتفاقا لانه واجب مضون  
وان اريد الثاني ففيه اختلاف المشايخ والقسم في التواب الا ان القسم ما  
يكون رابا والتواب ليست كذلك وانما يوظف الامام عند الحاجة اذا لم يكن  
في بيت المال شيء وقيل في ان يمتنع احد الشريكين من القسم به ويمن  
صاحبه فيمنعه تمنع لانهما واحد والذكر قد مر به في المحبة وفي الجراحة  
والكفالة بها ان يقول كفلت بموجهها وهو الارش وقطع الطريق اذا لم  
يكن موجه القضا من بل الدية اذا الواجب على مال واجب الاداء وان  
ادفع اليك او افضيه لا يكون كفالة الا ان يذكر ما يدل على الالتزام او خلق  
قال في المحبة وفي فتاوى السيوطي لموا ل لصاحب الدين الذي كلف على  
فلان انا ادفع اليك او افضيه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام  
بان يتولى كفلت او اليك اذ افضيه همت او على اوالي اتاولة لتعليقها  
يكون كفالة علوان قال ان لم يزد في فلان فاما اودي يصح للتألف

مطالبة الاصيل مع الكفيل لان منهم الكفالة هو ضم ذمة الى ذمة في المطالبة يقتضي  
 قيام الذمة الاولى لا البراءة عنها الا اذا شرط البراءة فيكون اي الكفالة حواله مع  
 اعتبار المبيع كما ان الحواله بشرط عدم البراءة اي براءة المحل الكفالة وله ايضا مطالبة  
 احدهما ولو جرد مطالبة الآخر لان اختصاصها الضم لا التملك بخلاف المالك  
 اذا اختلفا احد الفاضلين حيث يتضمن التملك منه اذا افضى الفاضل به فلا يملكه  
 التملك من الثاني كقول مالك عليه اي في الكفالت بما كلفه فان برهن اي الطالب  
 على الف لزمه اي الاصل الكفيل لان الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان والا اي  
 وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما يقر به مع يمينه لانه منكر للزيادة لا الاصيل  
 في الزيد عليه في حق الكفيل يعني اذا اعترض الاصيل بالزائد فيما اقره الكفيل  
 لم يصدق على كفيه لانه اقرار على الغير وللاولايه له عليه بل يصدق في حق  
 نفسه كقول بامر يعني يحوز الكفالة بامر المكفول عنه وبما امر لاطلاق قوله عدم  
 الزعيم فادام فاذا كفل بامر وادي رجوع عليه اي المكفول عنه بما ادي اذا ادي  
 ما حقه لانه في ذمته بامر ويرجع عليه واذا ادي خلافا رجوع عليه بالزبور  
 لان رجوع الكفيل بحكم الكفالة فانما يرجع بما يدخل تحت الكفالة بخلاف  
 المأمور باداء الدين فانه يرجع بما ادي اذ لا يجب عليه شيء غير ذلك بالاداء  
 بل كان معرضا ليرجع بما ادي ولا يطالبه اي الكفيل المكفول عنه قبل الاداء  
 الى المكفول له لانه لا يملك حايته ذمة المكفول عنه ويملكه بعده فيرجع ويؤخذ  
 اي بدونه امر لم يرجع بما ادي لانه مترفع فيه وان وصليه لجاز اي المكفول عنه  
 بعد العلم لان كل كفالة يتوقف ضرره على التملك لا ينقلب موجبة ايا كذا  
 في العناية قال ائمن الفاضلان على فاضل فاوي لم يرجع عليه الا اذا اكل  
 عندهم في الكفالة بالنفس فان لزم اي لازم الطالب الكفيل لطلب المال  
 لانهم اي الكفيل المكفول عنه وان جحد اي صار الكفيل محمولا جسد  
 هو المكفول عنه اذ لم يلحقه ملحقه الا من جحدته فيجازي بمثل ابراء الطالب  
 الاصيل ان قبل اي الاصيل للبراءة برأ اي الاصيل والكفيل معا وواحد اي  
 الطلب عنه اي الاصيل بالآخر منهما لانه الاصيل والكفيل تابعان لا يعكس  
 فيما لا يستلزمه بتبعه الاصل الفرع ولو ابراء اي الطالب الكفيل فقط  
 براء وان لم يفعل اذ لا دين عليه يحتاج الى القبول بل عليه المطالبة وي

تسقط بالابراء ولو وجب الدين لأي الكفيل إن كان غنيا أو تصدق عليه أن كان  
فقيرا يشترط القول كما هو حكم الحب والصدقة وهذه الدين غير من عليه الدين  
نحوه إذ سقط عليه والكفيل سقط على الدين في الجملة كذا في الكفاية وبعد له  
الرجوع على الأصل كذا في المتارخانية صلى الله عليه وسلم الأصل والكفيل  
الطالب عن الدين على خمسة برائة أي الأصل والكفيل لأنه أضاف الصلح إلى  
الائف الدين وهو على الأصل فيكون عن خمسة برائة وبرائة يجب برائة الكفيل  
وإن أداها الكفيل رجع على الأصل لها أي خمسية إذا ما كان كفيل بأمره إذا لا داء  
ملك ما في ذمة الأصل فاستوجب الرجوع ولو صلى على جنس أخر رجع بالألف  
لأنه مبادلة تلك ما في ذمة الأصل فيرجع بكله على صلي أي الكفيل عن موجب  
الكفاية لم يبرأ الكفيل الأصل لأن وجهها المطالبة وأبرأ الكفيل عنها لا يرجع  
أبرأ الأصل قال الطالب للكفيل برئت التي من المال رجع إلى الأصل لأنه  
أقر القرض للمال من الكفيل لأنه أسند البرائة إلى الكفيل وفيها لم يفسد  
بقوله التي والبرائة إلى ابتدؤها من الكفيل وانتهى بها إلى الطالب لا يكون  
وإلا بالبقاء فكما في هذا أقر أبا القيس منه فيرجع إن كانت الكفاية بأمر  
وغيره إن كان أي لا يرجع لأنه أبرأ لا أقر له منه بالتصديق للكفيل واختلف  
في برائة يبيع إذا طالب الطالب للكفيل برئ ولم يقل التي فهو أبرأ عند محمد في  
أبو يوسف أقر أبا القيس هذا كله إذا غاب الطالب وإن كان حاضرا يرجع  
إليه في البيان لصدر الأجمال عنه لأنه يصح تعليق البرائة معها أي من الكفاية بشرط  
شل إذا جاء عند فانت برئ منها لأن في الأبراء معنى التملك كالأبراء عن الدين  
وهذا مما يقول من يقول بشيئ المطالبة فقط فلا في فيها تملك المطالبة ويصح  
كما لا بد من أنها وسيلة إليه والتمكيد لا يقبل التعلق بالشروط فيلزم لأن  
انتابت في تعليق الكفيل للمطالبة لا الدين في الصحيح فكان استقضاها كاستقضا  
والفناء وقيل إذا كان الخط مما لا تنفع فيه للطالب أصلا كونه أبا فلا  
يجوز وإذا كان مما لا يستعار فيه نفع للطالب يجوز كذا الكفيل بالمال  
والنفس وقال إن وأنتك برء إذا برئ من المال فكيف الطالب فوافا  
الكفيل في الغد فهو برئ من المال كذا في العناية مات الكفيل قبل الأجل حل  
أي الدين عليه فإن أدى ورثته لم يرجع قبل حلوله لأن الكفيل انتم الدين

برائة الكفيل موصية له  
أنا إذا فخرت لألف الله على ما كان  
فخرجت من الدين فمضى كل  
صحة الكفيل فان لا يبرأ من الكفيل

لأن فخره على الكفيل  
شبهت الدين على الكفيل لأنه  
لأن فخره على الكفيل لأنه  
واختلفت في تعليق المطالبة وهو لا يبرأ  
أن ثبت في الكفيل الطالب وهو لا يبرأ  
فكان استقضاها كاستقضاها  
لأنه أبرأ من الكفيل لأنه

شوطا فلو اخرج بها بالمحل وهو كائن من الوجوه في الماينة يكون ربوا وإن مات المطلوب  
 قبل ان يحل حل عليه فقط وإن ماتا أي الكفيل والكفيلة عنه فالطالب يأخذ من أي  
 الشريكين شاء لأن دينه ثابت على كل واحد منهما كما في حال الحيوة لا يستريح أصيل  
 ما أدى إلى كفيلا ليرفعه إلى طالبه وإن لم يوطئه طالباً ذنقه حتى يحل احتياجه  
 الذين فلا يجوز الاسترخاء ما بقي هذا الاحتمال من أجل زكوة ودفعها إلى  
 الساعي وإن رجع إلى الكفيلة أي بالمال الذي قبضه من المطلوب قبل ان يحل  
 الطالب له أي للكفيل لأنه ملكه بالقبض وكان الرجوع بدل ملكه وذهب ردة أي الرجوع  
 إليها خاصة وهو الأصل فيما ينص عليه بالتعيين كالشعير والخط وهذا إذا قبض الأصل  
 الذين وهو قول أبي حنيفة أنه يصدق به وقال لا يلزم له الرجوع لا لأنه وهو رواية عنه  
 لم ينفذ سبع العينة ففضل ما يبيع للكفيل والرجوع الذي حصل للمال يبيع يكون عليه  
 أي الكفيل لما أقر به لأن الكفيل الأصل الكفيل الأصل الكفيل سبع العينة وهو أن  
 يقول له اشتر من الناس ثوباً من الأقمشة ثم بعده فأنزله المبيع منك وخسرت  
 أنت فيجوز هو يأتي إلى تاجر فيطلب منه الثمن ويطلب التاجر الرجوع ويخالف من  
 الثوب فيه التاجر ثوباً يساوي عشرة مثلاً خمسة عشرة نسبة فيه هو في السوق  
 بعشرة فيحصل له العشرة ويبيع عليه لم يبيع خمسة عشر إلى أجل أو يترد خمسة  
 عشر رجلاً ثم يبيعه للفرس ثوباً يساوي عشرة ثم يبيع خمسة عشر فيأخذ الرجوع ثم  
 يبيعها ثوباً من الثوب فيبقى عليه خمسة عشر فمما زاد الفصل ذلك فنذ عليه والرجوع  
 الذي نكحه التاجر يترد ولا يلزم الأمر حتى لأنه إما ضامن لما يتخسر كما قاله  
 بعضهم نظر إلى قوله يبيعها فإنها الوجوب فلا يجوز كما إذا قال رجل يبيع في السوق  
 ثوباً من الثوب وأما فكيف بالشراء كما قال بعضهم نظر إلى الأمر فلا يجوز أيضاً  
 للمحال نوع الثوب وتمتد في سمي هذا النوع من البيع عينة لما فيه من التلف  
 يقال بامر بعينه أي نسبة ذكره الرجوع كقول ما ذاب له أو قبض له عليه أو ما لم  
 له أي كقول رجل عن رجل بما ذاب له عليه فغاب الأصل برهن المدعي في الكفيل  
 أن له في الأصل كذا ردة أي لم يقبل رهانه في الكفيل حتى يحضر الغائب فيقف عليه  
 لأن شرط وجوب المال في الكفيل الغيبة بالمال في الأصل وهو لم يوجد كونه  
 غائباً برهن أن له في زيد الغائب كذا وهذا كقوله في في الكفيل لأن المدعي جهنا  
 مال مطلق وأمكن إثباته بخلاف ما تقدم فانه معتمد يكون المال مقضياً في الأصل

اولى به امر فحق عليها لان الكفالة باهر ترجع ابتداء ومعلومة انتهاء وبغير امر شرع  
 ابتداء وانتهاء فالعطاء باحدهما لا يكون قضاء بالافراقة انما بهما بالامتنع وهو  
 بمنزلة الاقرار بالمال فيصير متصاعدا والكفالة بغير امر لا يحسن جانه لان  
 منعها يستدعي قيام الدين فيزعم الكفيل فلما يتعدي عنه وبه الكفالة بالامر مرجع  
 الكفيل بما ادى اليها الامر كفاية بالدرك تسليم البيع واقراره بان لا حق له في البيع  
 حتى لا يجوز بعد ما دعوى مكتبة ككتب شهادة في صك ككتب فيه باع ملكه وباع  
 بياعا فاذا بانا فانه ايضا تسليم البيع واقراره بان لا حق له في البيع لا كتب شهادة  
 في صك بيع مطلق عن قيد الملكية ولو نفاذا بانا فانه لا يكون تسليم بل بيع بعد  
 دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقله بالملك للبايع لان البيع قد صدر من  
 غير مالك ولهذا كتب الشهادة بحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكر  
 مكتبة شهادة على اقرار العاقدين فانه ايضا لا يكون تسليم اذ لا يتعلق بحكم وانما  
 هو مجرد اخبار ولو اُخبر بان فلانا باع شيئا كان له ان يبيعه فكذلك ثبت له الي  
 شهر وقال الطالب حال القول للضامن بيعة لاذ اول الكفيل المطالب صحت لك  
 عن فنان الثاني شهر فلاننا لم يبي الا ان وقال الطالب موحد القول للكفيل  
 وعكس في كل ثانية الي شهر اذ اول الاخر حاله والعقد ان الكفيل لم يقرب بالدين  
 لادين عليه في البيعة كما مر من اهل اقر بخود المطالبة بعد الشهر والطالب يدعي  
 عليه المطالبة في الحال وهو سكر القول له والمقر اقر بالدين ثم ادعى حق النصف  
 وهو تاحيد المطالبة الي شهر فلا يقبل قطعه الا بينة لا يتخذ ضامن الدرك  
 اذا استحق المبيع قبل العطاء على ابياب مع بالقرن لان البيع لا ينقض بخود الاختناق  
 ما لم يقض بالقرن على ابياب مع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل قال  
 لاخر اسكت هذا الطريق فانه آمن فمسكه واخذوا ماله لم يضمن ولو قال  
 ان كان محققا واخذ ما ك فانا ضامن وباية المسئلة بها لها ضمن وصار  
 الاصيل ان الغرور فما يرجع على الفار اذ حصل الغرور في ضمن المعاوضة  
 او ضمن الفار صفة السلامة للغرور بها حتى لو قال الخوان لصاحب الخطه  
 اجعل الخطه في الدار فاجعلها في الدار فذهب برقبته مكان فيه ان الماء  
 والطين كان عالما به يضمن لانه صار لها في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى  
 لان له ما ضمن السلامة بحكم العقد وحينئذ العقد يقتضي السلامة كذا في



**العمارة في فصل** للهادين في آخر فضل الحد لصاحبه بنصيب لم  
 يكن حينئذ اقل احد الشريكين لصاحبه بنصيب من الدين لم يكن لانه لو انصرف الي  
 نصيبه يكون قسمه الدين وهو بطل ولو انصرف الي الثاني يكون ضامنا للنصف فلو دفع  
 حكم العنان له في سيرة لقاءه بعد فاسد كما شره لو ادي من علقان بان الشريكين  
 النصف من بيع عينا ويمنع صاحب شريكه بغير ورع عنها بعد كذا في الدين شره  
 للجامع الكبر وطلبها من الآخر بان اشترى عبدا بالف وكفل كل من الآخر جان لعدم ادايه  
 ولم يرجع على شريكه الا بما ادي زايده النصف لان كلامها اصل في النصف  
 وكفيل في النصف الآخر في ما يؤديه بنصفه لما عليه اصاله اذ لا ما رضة  
 بين ما عليه اصاله وبين ما عليه كفالة لان الاقل دينه ومطالبة والشارع مطالبة  
 فقط واما الزايد فيصرف الي ما عليه كفالة ولان الوقوع في النصف عنه صاحب  
 كان لصاحب ان يرجع عليه باق يحصل المؤدي عنه لان المؤدي نايه واوله نايه  
 كما دية فيؤدي الي الدور كفلا بشي عن رجل بان تعاقب وكفيل كل اي يترك  
 اليه عن الآخر مرم يبيع اذ كان على رجل الف درهم مثلا وكفيل عنه رجلا  
 كل منهما جميعه على الافراد لم كفيل كل منهما عن صاحبه فالزمه بكفالة اذ الكفالة  
 بالكفيل جائز في ما ادي اي احد يرجع بنصفه على شريكه ثم يرجع على الرجل  
 او يرجع هو بالكفيل على الاصيل لان ما عليها مستويان بلا ترجيح اذ الكفيل  
 فيكون المؤدي شايها منها ويرجع بنصفه على شريكه اذ لا يؤدي الي الدور  
 هذا اذ كفلا منها عن صاحب بالجميع واما اذ كفلا كل منهما بالنصف لم كفيل كل  
 عن صاحبه في كل قبلها اي كالمسئلة الاولى في الصحيح حينئذ لا يرجع على شريكه  
 ما ادي ما لم يرجع على النصف كذا لو كفلا عن الاصيل بالجميع معا لم كفيل كل عن  
 صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصيبين فلا يكون كفيل عن الاصيل بالجميع  
 كفيل كل اي بالجميع معا فقام كل عن صاحبه بالنصف لما ذكره وان ابراهما  
 احدهما اخذ الآخر بوجه لان ابراه الكفيل لا يوجب براءة الاصيل بشي المال  
 كل عن الاصيل والآخر كفيل فباخذ افتقر الما وضمان اي اشترى كان شريكه  
 معا ومنه اخذ نصيبه اي شاء بكل الدين لان كلامها كفيل عن الآخر كما سباني  
 في باب الشراكة ولا يرجع حتى يؤدي اكثر من النصف لما ذكره كفالة  
 كاتب عبيده بعدد بان قال كل بثلثا بالف الي سنة مثلا وكفيل كل عن صاحبه

كل

جاء استحقاقا واليأس ان لا يجوز لان فيه كفالة الكاتب والكفالة بيد الكتابة  
فكل منها باثباته بطر وبعده الجليل اولى فصار اذا انما بقيت كتابتها فانه  
بطر ولهذا قال بعدد وجد الكسح ان تصرفه الانسان يجب تصحيحه بقدر المكان  
وقد يمكن ههنا بان جعل كل المال على كل من يملك حق المولى وحسنه وصق  
الاخر مستحقا به اذ لان يبيح قوله كما ثبت كتابا ان اوتيا الف درهم فاما حرار  
فكان ذلك محل منها ان اوتيت المائت فان حر فكونك عتق كل واحد معلقا به اذ  
المائة ولا يحصل عتقه باذله نصفه اذ الشرط به بل المشروط بجملة ولا يقابل  
اجزاء فطالب المولى كتابتها بجميع المال يحكم الاصله لا الكفالة فابها ادي  
عتق وعتق الآخر تبعاله كما في ولد الكاتب فما ادي احدهما رجح على الآخر  
بنصفه لا تساويها ولو رجح بالكل اتم رجح بغير ان يتط المسألة وان اعترف  
احدهما قبل ان يؤدى شيئا كان لصا دفته ملكه وبره العتق عن النصف لان لم يرض  
بالمال الا ليكون وسيلا الى العتق ولم يبق وسيلة فيسقط النصف ويبقى  
النصف على الآخر لان المال حقيقة مقابل بقرتها فيكون موضعها منقسما  
عليها وانما جعل على كل واحد منها لصحى الخان فكان ضروريا لا يتعدك  
غير موضعها واذا اعترف العتق استغنى عنه واشتق الضرورة فاعتبر ما يبارر بقدرها  
ولهذا انصف واذا اعترف المولى احدهما اخذ اياها حصص من لم يبق  
اما اخذ العتق فبالكفالة واما اخذ صاحبه فبالاصالة اعتد من بات  
اخذ العتق بالكفالة تصحى للكفالة بيد الكتابة وهو باطل واجيب بان  
اخذ كتابتها كان مطالبا بجميع المائة والباقي بعض ذلك نيبى على تلك  
الصفة لان البقاء يكون على وصف الطوت فان اخذ العتق رجح على  
صاحبه بما ادي لانه اداء عنه بامر وان اخذ الاخر لا ادى لا يرجح عليه  
لان اداء عن نفسه مال لا يجب على عبد حتى يعتق وهو دين لم يظهر  
في حق المولى كما اذا الزم باقراره او باستقرضه او وطئه بشبهة او استعمله  
وديعه غيره فانما لا يظهر في حق المولى بل يخذ بها العبد بعد عتقه  
حال على من كفل به كفالة مطلقة عن قيد الحلول والتأجيل لان المالك  
عليه لوجود السبب وقوله الذمة لكنه لا يطالب لان ما يله به لولاه ولم  
يرضى بتعلق به والكفيل غير معترف بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل حيث

لا يلزم الكفيل حالاً لأنه التزم المطالبة بالدين الموجب وإن أدى جميع عليه بعد  
 عتقه لو كفل بامره فإن الكفيل بالآداء ملك الدين وقام مقام الطالب فلما  
 مطالبة قبل الحرية أدى على عبده ما لا وكفل بنفسه رجل مات العبد بغير  
 الكفيل لبراءة الأصيل بموته كما إذا كان الكفيل بنفسه حرامات عبده مكفولة  
 بربته فبموت عبده أنه لم يعبه ضمن الكفيل قيمة يبيع أدعى رجل رقبته بعد فكفل  
 به آخر مات العبد وأقام المدي البينة أنه كان له ضمن الكفيل قيمة إذا كان  
 على المولي رده على وجه يخلطه قيمة وقد التزم الكفيل ذلك وبعد موته بقي  
 القيمة على الأصيل فكذا الكفيل كفل عبداً عن مولاه بامره فمضى فآواه أو  
 عكس أي كفل مولى عبداً عنه وآواه بعد عتقه لم يرجع ولحد منها على الآخر  
 ببيعة الأولى أن لا يكون على العبد دين لأن امره يتكفيه بيعه إذا لم يكن عليه دين  
 ستفرق وإن كان فلا يصح لتخصه لبطال حق الفراء وأما كفالة المولي عن  
 عبده فضع مطلقاً وإن لم يرجعاً لأن الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع  
 لأن أحدهما لا يستحق على الآخر ديناً ولا ينقل وجوب عبده كما إذا كفل  
 رجل عن غيره بغير امره فاجان فأنها لا تنقل وجوب الرجوع كما ذكر فكذا  
 هذا ثم فائدة كفالة المولي عن عبده وجوب مطالبة بافناء الدين من  
 سائر أمواله وفائدة العكس تعلقه برقبة العبد **كما**  
**المقالة في لغة اسم لمعنى الحالة** وهي انقل مطلقاً وشراً نقل الدين من  
 ذمة إلى ذمة أي من ذمة المحجل إلى ذمة المحتال عليه وأما خصت بالدين  
 لأنها نقل شرعي والدين وصف شرعي فلهذا أثر في المطالبة فالنقل الشرعي  
 جاز أن يؤثر في الوصف الشرعي كما أن البيع الشرعي جاز أن يؤثر في  
 نقل المك الذي هو الوصف الشرعي ويتبعه نقل العين الذي هو  
 المبيع المدينون محجل الدين محال ومحال له ومحال له ينعى بطلان عليه  
 هذه اللفاظ الأربع في الاصطلاح ومن يقبلها أي المبالغة محال عليه  
 ومحال عليه ينعى بطلان أيضاً عليه هذان اللفظان والمحال محال به وشرط  
 لصحة الخلاء رضا الكل إنا رضا الأول فلان ذوي المروءات قد يتبايعون  
 بتحل غيرهم ما عليهم الدين فلا بد من رضا وأما رضا الثاني وهو المحال  
 فلان فيه انتقال حصة إلى ذمة أخيه والذمم متفاوتة فلا بد من رضائه

وبارضا اثالث وهو الخيال عليه فلانها الزلم الذي والفرغم بلا التزم بل اختلاف  
 الالة الاثالث حيث قال في الزيادات الخواله تنوع ببارضا الجبل لان المزمع الذي  
 الخيال عليه تعرف في حق نفسه والجبل لا يتغير بل فيه تنوع لان الخيال عليه  
 لا يرجع اذ لم يكن بامر وشر حضور اثالث بيني لا يجمع الخواله في غيبة الخيال  
 له الا ان يقبل اي الخواله فتصلي له اي تاجل الغائب كذا في الثانية لا حضور  
 الباقين اما عدم اشراط حضور الاثالث وهو الجبل بان يقول رجل  
 للذين لك عيال فلان بن فلان الف درهم فاجل بها عيال برخي الدين فأت  
 الخواله تنوع في لا يكون له ان يرجع واما عدم اشراط اثالث وهو الخيال عليه  
 فبان بجبل الدين عيال رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت الخواله كذا في الثانية  
 وان تمت اي الخواله براء الجبل عن الدين بقول الخيال والمحال عليه لان  
 معنى الخواله اسفل كما مر وهو يتنوع في افع ذمة الاصل لان من الخيال بقاء الشيء  
 الواحد في محلين في زمان واحد ولا يرجع عليه الخيال الا بالانوي لانها  
 متباعدة بسلامة حقه لانه المقصود يرجع عند عدم السلامة ويقع التوكيد  
 بقوله تمت الخيال عليه مفلا او حلقه حال كونه متكررا والابينة عليها  
 لان الجزع الوصول الي حقه يتحقق بكل منها وهو انوي حقيقة وعندهما  
 هذان وثالث وموان يحكم التعاقب بافلاسه في حيوة تنوع اي الخواله بالدرهم  
 المود وهه ربي اودع رجلا الف درهم واحال به عليه اخذ درهم لانه اقدر على  
 التسليم مكات اولي بالجواز ويصح ايضا بالدرهم المنصوب اي الدراهم التي  
 غصب الخيال عليه من الجبل وبالدين اكان للجبل على الخيال عليه وتبطل  
 اي الخواله بمالك الاولي اي الود بعد لتعقد كلفالة بها لانه ما التزم الاداء  
 الا منها او استحقاقها لانه كذا كما ذكره براء المودع ويعود الدين على الجبل  
 وتبطل ايضا استحقاق الثانية اي الدراهم المنصوبة لعدم ما تجلفها  
 وبراء الغاصب ويعود الدين لا بها كما اي لا تبطل الخواله بمالك الثانية  
 اذا كان فيه اي في هلاكه وفاء اي ما بقي حال الخواله ويكون الضمان قايما  
 مقام المنصوبة وفيها اي في هذه الصور معدودة لا يقابل الجبل  
 الخيال عليه بالعين والدين الذين قيدت الخواله بهما لتعلق حق الخيال  
 له بها ولا يقدر الخيال عليه ان يدفعها الي الجبل يعني كما لا يملك الجبل طاعة

اشكال الخيال

المحتال عليه لا يمكن الاحتال عليه ايضا ان يدفعها الي المحتال في لو دفع صار ضامنا للمحتال  
 له لانه استهلك ما يتعلق بحق المحتال له مع ان المحتال اسوة لغرماء المحتال بعد  
 موته يعني ان هذه الاموال اذا انشلت بها حق المحتال كان ينبغي ان يكون المحتال  
 اسوة لغرماء المحتال بعد موته كما في الزهري مع انه اسوة لهم لان العين الذي  
 بيد المحتال عليه المحتال والدين الذي له عليه لم يصبر على الاحتال بعقد الحوالة لا بد وهو  
 ظاهر ولا رقة لان الحوالة ما وضعت للميت بل لتقل فيكون بين العمد، واما  
 المرحون فلكل المرحون يد او جباة فثبت له نفع اختصاصه بالمرحون شرعا  
 لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره ان يشاركه فيه بخلاف الحوالة المطلقة اعلم ان  
 الحوالة اما مطلقة او مقيدة اما المطلقة فهي ان يرسلها الراسا لا يقيد بها دين  
 له في المحتال عليه ولا بعين له في يده او يجده في رجل ليس له عليه دين ولا  
 في يده عين له واما المقيدة فهو ان يكون للمحتال مال عند المحتال عليه من موهبة  
 او غصب او عليه دين فقال احلت الطالب عليك الالف الذي لم يملكها ان  
 يؤد بها من المال الذي في عليك وقبل المحتال عليه فباين حكم المطلقة اراد ان  
 يدين حكم المقيدة بانه يخالفه حيث يطالب منها المحتال عليه بالعين  
 او الدين ويقيد المحتال عليه ان يدفعها الي المحتال اذ لا يتعلق بحق المحتال  
 ما عنده او عليه بل حقه في ذمة المحتال عليه ويؤدته سعة لا تبطل باخذ  
 ما عنده من العين كما لغصب والوديعة او عليه الدين سواء كانت  
 الحوالة مطلقة او مقيدة اما الاقل فلان الاطلاق بناء على نفع الحق خصوصا  
 ما عنده او عليه والمبطل بعلقه واما الثاني فلان المحتال ليس له حق الاخذ  
 من المحتال فان دفع اليه المحتال عليه فقد دفع ما يتعلق بحق المحتال  
 فيه عين المحتال عليه لا يشل قول المحتال احلت بدين في عليك المحتال عليه اذا طلب  
 مثل المال يعني رجل حال رجل يملك اخر بالف فدفعه المحتال عليه الي المحتال  
 ثم طلب الدافع من المحتال فقال المحتال احلت بالف في كان عليك والمحتال  
 عليه انكس قال قول له لا للمحتال ولا يكون الاقرار من المحتال عليه بالحالة اقراره  
 بالدين عليه ولا يقول الحوالة دينا يملك عليه دينا لان الحوالة نفع وان لم يكن  
 للمحتال في المحتال عليه دين ولقول المحتال المحتال اذ اطلبه لاحتفي بدين في عليك  
 يعني ان اطلب المحتال اعطى ما قبضه من ذلك فاني احلت لنفسه في

كنت وكيلي في قبضة فقال لئن لم اجدني بين يديك فاقول الجمل لان المحتال  
 يدي عليه الدين وهو منك فاقول للمكدر ولا يكفك الاقرار من الجمل بالخو والنو لقوله  
 عليها اقراره بان عليه ديننا المحتال لان لفظ الخوالة تستعمل في الوكالة كجبر المحتال  
 اذا ادعى الجمل فلم يقبل لاحتمال عود الطالب الى الجمل بالتوبع لئلا يحال عليه عليه  
 وجعل على ان يعطيه من ماله اذ اري دار المحتال عليه فقبل تحت الخوالة لانه لئلا  
 بما يقدر على انفاذ لانه يملك بيعها ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الماداة  
 قبل البيع ولو باع جبر على الاداء لتحقيق الوجوب ولو احال على ان يعطيه  
 من ماله دار الجمل لا ياتي لان بيع لانه لا يقدر على بيعها الا اذا امر بالبيع في  
 نهي لوجود القدر في البيع والاداء باع بشرط ان يجبر على المشتري بالثمن  
 انما يحال ان يبايع بطل البيع لانه شرط لا يقضيه العقد ومنه نفع للبايع  
 ولو باع بشرط ان يحال بالثمن يبيع لانه يؤكد موجب العقد لئلا يفي في العادة  
 يكون على الاملاء والاحسن قضاء فصا كشرط المودة كمن السفحة بغير  
 الدين ونفع الثمن واحد السامع تعريب سفته ويحتمل حكم وبسبب هذا  
 القرض لا يحكم امر وصورة ان يدفع الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الي  
 صديقه في بلد اخر ليستفيد بسقوط خطه الطريق وانه اعطى بالحب  
**المضاربة** وجه المناسبة بين الكتابين  
 وجوده ينفصل المال في الخوالة والمضاربة في الخوالة لغة مخالفة من المضارب  
 في الارض وهو السير فيها يسمى هذا العقد بها لان المضاربة يسير  
 في الارض غالبا لطلب الربح وشرعا عقد شركة في الربح يعمل من رجل وعمل  
 من اخر وركنها التيجاب بان يقول رب المال دفعت هذا المال اليك مضاربة  
 وبمعاينة او اخذ هذا المال واعمل به على ما رزقه الله تعالى نصفان او  
 نحو ذلك من التفاضل ثبت بها المضاربة والقبول بان يقول المضارب قبلت وكذا  
 وحكمها انواع الاول انما ايداع او لا لانه قبض المال باذن مالكه لا على وجه  
 المبادلة والثبوت بخلاف القبوض على سوم الشراء لانه قبضه بدلا وبخلاف  
 الرهن لانه قبض وثيقة وتوكيل عند عمله لانه يتصرف فيه لئلا امر به يرجع  
 بما لحقه من العمد في ارب المال وشركة ان يبيع لانه يحصل بالمال والعمل  
 فيشترى كان فيه وعصب ان خالف لحدوده على سال غير فيكون مضاربا ولو

ملك في السفحة

وصلى ايجاز بعدد ابي المضارب اذا اشتد ما نفق عنه ثم باعه وقهره ثم اجاب  
رب المال لم يخر وكنه لا يستبضح ولجارة فاسدة ان خست فان اوجب  
المضارب فيها اجر المثل كالأجارة الفاسدة وموعد بل عمله لانه لا يحنق  
للمسي بعدم المحبة ولم يرض بالعمل بمجانا فاجر المثل فلان يحنق مع لانه يكون  
في المضاربة المحبوبة ولما فسدت صارت اجارة بل اجر عمله كما لو حكم للجار  
الفاسدة مطلقا اي سواء يحنق او لا بلان زيادة على المشروط كما لو حكم للجار  
الفاسدة وقدر ولا ضمان فيها اي المضاربة الفاسدة كالصحيفة لانه امين  
فلا يكون ضيما واما دفع المال الى اخره شرط النجح لما كلف بضاعة وشرط  
للعامل ففرض وانما السبب الوقاية حيث لم يعد البضاعة والفرع في سلك  
الابايع وعين لما يرد عليه من تحول صدر الشرعية ان المضاربة اذا كانت عقد  
شركة في النجح فكيف تكون بضاعة او قرض او شرطها خمسة الاول كون  
رأس المال من الاثمان فلا يصح الا بمال نفعه الشركة لانه مقصور شركة يحصل  
الرجح فلا بد من مال يجهه الشركة وهو الدرهم والدينار والبر والذهب  
اتفاقا كما سبانية ولو دفع عرضا وامر به وحمل مضاربة في ثمنه فنصل صح  
فان لم يصف المضاربة الى الرض بل الى ثمنه ولو نجا يجهه المضاربة ولا الضافة لا  
المستقبل بخلاف لانه كالة او ودعة او اجارة فلا يحنق في ثمنها الاضافة اليه  
قد الثاني كونه عينا لا دين لان المضارب امين ابتداء ولا يصور كونه امينا في  
حيزه الدين فلو قال اعلم بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يحن بخلاف  
ما كان له دين يحن ثالث فقال اصفى مالي يحن فلان حامله مضاربة حيث يجوز  
لانه اضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصير عينا ومويعا ان  
يكون رأس المال والذات تسليمه الى المضارب يحن لا يحن لرب المال  
يد لان المال يكون امانة عنده فلا يتم الا بالتسليم اليه كالدعة بخلاف  
الشركة لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب الاخر فلا بد  
ان يخلص للمال للعامل لئلا يحن من الطرفين فيهما الشركة في الجانبين  
فلو شرط خلوص اليد لاحد لم ينقذ الشركة لان ثمنه شرطها وهو العمل  
منها فشرط العمل يوجب المال يفسدها اي ان شرط ان يعمل لما كلف مع المضارب  
فسد المضاربة لان هذا شرط يمنع تسليم المال الى المضارب والتولية بين المالك

والمضارب شرط صحة العقد فإلما كان مقسداً ضرورةً والرابع كون دارس للمال معلوماً  
 لثبوت بيعه في التنازع تسمية بان يعتقد اي قد مر من زمان يوجب الشركة او اشارة  
 كما اذا وقع مضاربة الى رجل درهم فاعرف قد عاقبانه يجوز فيكون القول في  
 قدرها وصفها للمضارب مع يمينه والنية للمالك فالحاقه كون نصيب المضارب  
 من الزبح معلوماً بعد اي عند العقد لان الزبح هو المقنود عليه وجهالة يوجب  
 فساد العقد والسادس يشوع الزبح بها بحيث لا يستحق احدهما درهم مساهمة  
 لقطع الشركة في الزبح لاحتمال ان لا يحصل من الزبح الا قدر شرطه واذا انتفى  
 الشركة من الزبح لا يتحقق المضاربة لما حاجت بخلاف القياس بالنص بطريق  
 الشركة في الزبح فيقصر على مخرج النص فيفسد بشرط زيادة قد مر من زمان  
 فله اجرة لانه لم يرض بالعمل بمجاناً والسبيل الى المسمى الموقوف للفساد وخاف على  
 احد المثل ضرورةً والزبح لرب المال لانه فاء ملكه كذا اي يفسد المضاربة بكل  
 شرط يوجب جهالة الزبح كما لو قال كذا نصف الزبح او ثلثه او ربعه لما قرأت  
 الزبح هو المقنود عليه بجهالة يفسد العقد وغيره لا اي يعود ذلك للشرط  
 الفاسد لا يفسد المضاربة بل يبطل الشرط كاشتراط المغرر ان يبيع الفدان  
 لا فاقه جزءا كذا من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال كنه شرط ان يبيع الزبح  
 قطع الشركة في الزبح والجهالة فيه فلا يفسد المضاربة لانها لا تعتمد  
 بالشرط الفاسد كالكوالة ولان محققاتها تنهت توقف على القبض فلا تبطل  
 بالشرط كالحصة واذا اختلف في اي للمضارب في مطلقها وهو ما لم يقيد بزمان  
 او مكان او نوع من التجارة نحو ان يقول يبيع ليك هذا المال مضاربة ولم  
 يرد عليه البيع مطلقا اي بنقد ونسيئة الا باجل لم يبعد عند التجار كعشرين  
 سنة ولم ايضا الشرك والتوكيل بهما اي بالبيع والشركة والسفر الا ببيع  
 وهو دفع المال بضاعة ولرب المال في يان انه لا تبطل المضاربة ولا يندفع  
 والرهن والارتمان والاشتجار والاحتيال اي قول المحل بالمال مطلقا  
 اي على الايسر والاعسر لان كل واحد من صيغ التجار لا المضاربة عطف على  
 البيع في قوله في مطلقها البيع اي ليس له فيه ان يضارب مع الاجنبي  
 الا باذنه او باعماله بل لان الشيء لا يستبيع مثله لاستوائها في القوة  
 كالتوكيل لا يملك التوكيل بخلاف الاستعير ولما تب لانهما يمكن الاعارة

هنا

في بيع المضارب بالبيع  
 وانه يبيع بالمال



في الكتابة لان الحكم في التعريف يات في تصريفه حكم للملكية لا يات به اذ المستوفى ملك  
 المنفعة والكتاب صلاح ايراد المضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التصديق  
 به والتعويض العام اليه والايادع والايادع دون المضاربة فينضمها ولا يبعد  
 اي الاذله واعمل برأيك في الاقراض والاستدانة بخوان يشترط بالكثر من مال  
 المضاربة بل يجب التصديق بها لانها ليس من جميع التجارة ولا يحصل بها الغرض  
 وهو الربح اما الدفع مضاربة فمن صنيعهم وكذا الرزق والخلط مال نفسه فيدخل  
 تحت هذا القول وفتح على الاستدانة بقوله فلو شرى بها لهاي المضاربة ثوبا  
 وقصر الماء وعمل منافع المضاربة من موضع الى آخر مالها بعد ذلك لقوله  
 كان سلعها لانه استدانة في حق المالك بل اذنه انما قال بالماء لانه اذ اقصى  
 بالشاخص حكم الصبيح وان صبه اسمر يشترط بما زاد ودخل في العمل برأيك  
 انما لا اسمر لانه اذ اصبه اسود لم يدخل تحت عمل برأيك عند الجمع لما مر ان  
 السواد عيب عند بخلاف سائر الألوان كالخلط اي خلط مال المضاربة بمال  
 نفسه فلا يضمن اي اذ ادخل في عمل برأيك لا يضمن المضارب بمعا ايب  
 بصبه اسمر او بالخلط لانه فعل ما فعل باذنه وله حصة صبه ان يبيع وحصة  
 الثوب في مالها يعني يصيد للمضارب شريك في الثوب بقدر الم من الصبيح فاذا  
 بيع الثوب كان حصة قيمة الصبيح في الثوب للمضارب وحصة الثوب الابيض  
 من مال المضاربة ولا تجاوز عطف بقوله لا المضاربة اي ليس له في مطلقها  
 تجاوز بلد او سلعة او وقت او شخص غيره المالك لانه ملك التعريف  
 لا بتعويضه فينخذ كما هو من اليد وهذا التقييد مفيد لان التجارات  
 تختلف بالامكنة والاسعة والاقوات والاعخاص وكذا ليس له ان يدفع  
 بضاعة الى من يخرج من ملك البلدة لانه لا يكون ان يعرف بنفسه في  
 هذا المال في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا فان تجاوز  
 بان خرج الى غير ذلك البلد فاستوى سلعة غيره عينه او في وقت غير  
 ما عينه او باع مع من عينه ضمن وكان ذلك له ولم يحمه عليه حصة لانه  
 لانه يعرف في مال غيره بغير امره وان لم يتصرف فيه حجة رده الى البلد الذي  
 عينه برئ من الضمان لانه لم يضمن خالف عماد الى الوفاة ورجع الما المضاربة  
 اعيا حاله لان المال باق في يد المقتد السابق ولا اي ليس له ايضا ان يخرج

غيره

من من مالها ومن لا يوصف انه يزوج المائة لانه من المكاتب اذ ليس يبيع به  
المهر وسقوط المقتضى من مال المضاربة ولها ان ليس من التجارة والعقد لا يتحقق  
ان بالتمويل بالتجارة فلا يمكنه وان كان انسابا كالكتابة والاعتاق على ضعف قيمته  
ولا شرا من يعتق بغير المال بقرارة او يمين بان قال ان ملكه فهو حر لان المضاربة  
اذن تصرف يحصل به النكاح وهذا انما يكون بشرا ما يمكنه بيعه وهذا ليس  
كذلك ولا من يعتق عليه اي المضارب ان كان المال ربح لان نصيبه يعتق عليه  
فيفسد نصيب رب المال فان فعل اي ان اشترى من يعتق عليه واحدا منهم  
صاحرا اي شراؤه لم يفسد دون المضاربة لان الشراء يبيعه وجهد نفاذ ايما لشرا  
ينفذ عليه كالوكيل بالشراء اذ المالك وان لم يكن ربحا فهو اي شرا من يعتق  
عليه لان نفاذ المفسد فان ظهر اي المخرج زيادة قيمته بعد الشراء عتق خطه  
اي المضارب من العبد لانه ملك قربة ولم يضمن المالك شيئا لانه انما عتق عند الملك  
الجميع منه بل بسبب زيادة ملكه بلا اختيار فصار كالورثة مع غيره بات  
اعتز امره ابن زوجه ما مات وترك هذا الزوج ولغا عتق نصيب  
الزوج ولا يضمن شيئا لاجنها لعدم الصنع منه وسعي العبدية فيه بسبب  
امالك من العبد لاجتناس مالته عنده مع اي مع المضارب الف بالانصف  
فاشترى به امة قيمتها الف فوطئها فولدت ولدا سابيا الفا فادعاه حال  
كونه موسرا فنقلت قيمة الفادى مائة مائة جميع لما ملك الف وورثه او اعطته  
اي ان شاء المالك استسعى الفلام في الف وما يتن وخمسين وان شاء  
اعطته فان قبض اي المالك الف من الفلام فحق الذي ضعف قيمتها اي  
الامة وذلك لان دعوى المضارب وقعت صحيحة فاعدا لانه يحمل على انه ولد  
من النكاح بان زوجه البائع لم ثم باعها منه ويحجب منه حملها امره فلا يظهر  
الزوج فيه لما عرف ان المصاربة اذا صارت اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يريد شيئا  
راس المال لا يظهر الزوج هنالك لان بعضها ليس باوليه من البعض في لم  
يكون للمضارب نصيب في الامة ولان الولد وانما انقلب لم يجرى حق النكاح  
فلا يتخذ دعوى فاذا ازدادت قيمته وصارت الفادى مائة فظهر ان نكاح  
ملك المضارب منه نصف الزيادة فنقلت دعوى لوجود شراها ولو للملك  
فخالف اذا عتق الولد ثم ظهر الزوج حيث لا يتخذ اعتاقه انسابا

في

على الضاحك كذا لا ينفذ من الدخول لعدم  
الف وهو شرطها اذ كل واحد من الغاربه  
وولدها مستحق لراس المال

كما انشاء فاذا اقبل لعدم الملك لا يتعد بعد مدخوله وانما الدعوة فاجاز فاذا  
 رد في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا امكك بعد ذلك نفذ دعوه كما اذا  
 اخبر بحرية عبد لغيره يرد اخباره فاذا امكك بعد ذلك صار حرا والله اعلم  
 بآثاره **قارب** بالاذن **قارب** بالاذن اي دفع المضار  
 المال الي غيره مضاربة بالاذن للمالك لم يضمن بالدفع مالم يعمل الثاني ولذا عمل  
 ضمن الدافع ربح الثاني او لا وهو قوطها وظاهر الرقاية عنه فيه رواية لم  
 يضمن مالم يربح وسواء ايتلف عنده لانه يملك الاضاعي فلا يضمن بالهمل مالم  
 يربح فاذا اربح فقد اشئت له شركة في المال فيجوز كتمانها بغيره فيجب الضمان  
 وبم ظاهر الرقاية ان الربح انما يحصل بالهمل فيقام سبب حصول الربح مقام حقيقة  
 لحصولها في مبروة للمال مضغابا وهذا اذا كملت المضاربة الثانية **محمدة**  
 فان كانت خاسرة لا يضمن الاقول وان عمل الثاني لانه اجبر عليه والاجبر لا يضمن  
 شيئا من الربح فلا يثبت الشركة له بل له اجر مثله على المضارب الاول وللاول  
 حاشطه من الربح وان اذن اي للمالك قد دفع بالتلف ونصرف الثاني  
 ونكح وقيل له ما رزقه الله تعالى فبينا نصفان يعني بعد ما دفع اليه رب  
 المال للمال مضاربة بالنصف واذا لم يان يدفع اليه من دفعه بالثلث  
 ونصرف الثاني ونكح فان كان رب المال قال له علي ان ما رزقه الله فبينا نصفان  
 فكذلك النصف وللاول السدس وللثاني الثلث لانه دفع الاول اليه الثاني  
 مضاربة مع حيث كان باذن المالك ان المالك شرط لنفسه نصف ما رزقه  
 الله تعالى وما رزقه به جميع الربح فكان له نصف جميع الربح فليكون للنصف  
 الاول ان يوجب شيئا من ذلك لغيره بل ما اوجبه للثاني وهو ثلث الربح  
 ينصرف الي نفسه خاصة فيبقى له السدس ويطلب لها ذلك لان عمل  
 الثاني وقع له كمن استاجر رجلا يحيا طرفة ثوب بدرهم فاستاجر  
 الحياط من تحيط بنصف درهم طاب للاول الفضل كذا هذا ولو قيل  
 رزقك الله فهو بينا نصفان فكل ثلث اي للمضارب الثاني الثلث والشاء  
 بين المضارب الاول وبين رب المال نصفان لان المالك ما شرط لنفسه  
 نصف جميع الربح بل نصف ما يحصل للاول من الربح فاستحق الثاني جميع  
 ما شرط له وما وراء ذلك جميع ما حصل للمضارب الاول والمالك شرط

نصف ذلك ولهذا كان ابلية فيها ولو قيل ان تحت من شيء فيبيع ويترك  
 نصفان وقد دفع الى عينه بالنصف فللثاني نصف ولهما اي الاول والنصف  
 نصف لان الاول شرط للثاني نصف جميع الربح ومو ما ذوق فيه من جهة  
 المالك فاستحققه والمالك شرط لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الاول  
 الا النصف فكان بينهما ولو قيل له ما رزقك الله تعالى منه نصف لو كان ما حصل  
 ببيعك نصفان وقد دفع الى اخر مضاربة بالنصف فليس للمالك والنصف  
 للثاني ولا شيء للاول لان المالك شرط لنفسه نصف جميع الربح فانصرم  
 شرط الاول النصف للثاني في نوبه فيكون للثاني بالشرط فلا شيء للاول  
 لانه جعل ما كان له الاول كن استاجر لغير الخيط له ثوبا بدرهم فاستاجر الاجير  
 من يخيطه له بدرهم فانه لا يسلم الاول شي حيث عقد على جميع حقة ولو شرط  
 للثاني ثلثيه اي المضارب الثاني ثلثي الربح فللمالك والمضارب الثاني النصف  
 ويصير المضارب الاول للثاني السدس من الربح لانه شرط للثاني يربح ويخسر  
 للمالك وهو السدس فلم يتفقد في حق المالك ويجب عليه الضمان بالنسبة لانه  
 المقيم المسلمة فاذا لم يسلم ربحه عليه كن استاجر رجلا ليخيط له ثوبا بدرهم  
 فاستاجر الاجير رجلا اخر ليخيط بدرهم ونصف فانه يربح له زيادة الاجر  
 شرط للمالك ثلثا وللعبد اي عبده المالك ثلثا يجعل بعد اي مع المضارب  
 ونفسه ثلثا لان اشتراط اهل على العبد لا يمنع الخلية والسليم لان العبد  
 بدأ معتبره خصص ما اذا كان ما ذوقه والاشترط العمل اذن له ولهذا الا يلبس  
 المولى للخذ ما اودعه العبد وان كان يحجر عليه واذا لم يبيع الخلية لم  
 يمنع العبد ولا يبيع لذلك اشتراط اهل على المالك لانه يبيع الخلية فيمنع  
 العبد وان صححت كان ثلث الربح للمضارب لان المشروط له هذا القدر  
 والثلثان للمالك ان لم يكن على العبد دين لان ما شرط للعبد فليس له وان  
 كان عليه دين فلفظها وبطل اي المضاربة موصلة لحدما اي المالك لو المضارب  
 لانه فربحك وموت الوكيل او المكيل يبطل الوكالة وحقوق المالك بدأت  
 الحرة برز او حكم القاضي به لانه كالموت للحقوق للمضارب بها لان نصها انما  
 توقفت بالنظر الى ملكه ولا يمكنه في مال المضاربة وله جان مجزئة فلا توقفت  
 في ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها ولا يبطل بالدفع الى المالك جعاعة

ن

أو مضاربة فإن قبل بيعها أن يكون المصاع للمالك مفسدا للعقد لأن البيع يحل  
 للمالك وقد اعتبر في مضمونه الشك في البيع وشروطه - مثل اعتبارها قبل العقد  
 إذا كان ابتداء باعتبار شيوخ البيع فيها لا يدخل بتخصيص أحد جهابذة البيع وعند  
 آخره يخل ويغير أي المصاع بعينه أي عزله المالك إياه أن علم عزله لأنه  
 وكيل من جهة في شرط علم بعينه كالتسوية أو كماله وإذا علم والمال عروحي يبيع  
 ولا يغير عند لأن له حقيقة البيع ولا يطمع في كماله بالانقضاء فيشتد له حق  
 البيع ليطعم ذلك ولا يتصرف في غيرها لأن البيع بعد الميراث كانت  
 للضرورة ليعمل البيع ولا حاجة إليه بعد النفقة ولأنه نفقة من جنس رأس  
 المال لأنه عزول في حقه ويتبدل به خلافه أي إذا عزله والمال نفقة لكنه  
 من خفا وجنس رأس المال فليس له أن يبيع بجنس رأس المال قياسا  
 لأن النفقة من جنس واحد من حيث النية وفي الاحتياط ذلك لأن الزوج  
 على المضارب أن يرد مثل رأس المال وأما يتحقق ذلك بزوج جنس فكان له  
 بيعه صراحة افتراضا أي للمضارب والمالك وفي المال دين وبيع له أي المضارب  
 عليه لأنه كاللجبر والبيع كاللجبر لم وقد سلم له ذلك فيجوز على أقدم علم كافي  
 بالاجرة المضمونة كالمال فإنه يخل بالاجرة والسمار هو الذي يجب إليه الموضع  
 والميراثات لبيعها بأجر من غير أن يستأجر فهو أيضا يخل بالاجرة ويجوز  
 ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجوز أن يطلب الثمن وبلا بيع ولا  
 أي أنه لم يكن في المال زوج لم يلزم المضارب طلبه لأنه وكيل محض ويتبرع ولا  
 جبر على البيع ويؤكد أي المضارب للمالك به أي بالطلب لأن حقوق العقد  
 تتعلق بالعاقبة والمالك ليس معها بما قد فداها يمكن من الطلب لا يتوكل فيقول  
 بالتمويل لئلا يضيع حقه كذا سائر الوكلاء أي كل وكيل بالبيع إذا انتزع عن  
 المتعاقب لا يجبر عليه بل يجبر على أن يحل صاحب المال ولا يضيع حقه  
**فصل** في المالك من الزوج يبيع أن ما هلك من المضايرة في البيع  
 وذا رأس المال والمالك يوجب إلى البيع لا الأصل كما يصرف للمالك في مال  
 الزكاة إلى العفو لا النصاب فإن زاد أي زاد للمالك على الزوج لم يضر للمضارب  
 لأنه أمين فلا يكون ضمنا فسم الزوج والعقد باق وذلك المال أو بعضه يتراكم الزوج  
 لما حذر رأس ماله يبيع أقسام الزوج والمضايرة تحالفا ثم هلك المال أو بعضه

يتراد الزيج ليأخذ المالك رأس المال لأن الأصل أن القسمة لا ترجح يستوي  
 المالك رأس ماله لأن الزيج زيادة على الأصل وفي ذلك من المأجود سلامة إلا  
 فإذا أهلك ما بذره المضارب أمانة ظهر أن ما أخذ من رأس المال فيضمن  
 المضارب ما أخذه لأنه أخذه لنفسه وما أخذه المالك بحسب من رأس  
 المال وإذا استوي رأس المال لما فضل قسم بينهما لأنه زيج وما نقص لم يجر  
 المضارب لأنه أمين وإن اختلما الزيج وقسمها أي المضاربة ثم عقدا عقدا  
 آخر فلهذا لم يتراد الزيج الأول لأن المضاربة الأولى قد انتهت ولتأخير  
 العقد يد فلهذا المال في العقد الثاني لا يوجب انتفاع الأول كما لو دفع  
 إليه مالا آخر نفقة مضارب من المحضر متلدا من حاله حين كونه فانه لا أرض  
 كان دواة من مال نفسه سواء كان في السفر المحضر لأنه لم يجس من مال المضاربة  
 فلا يجب به النفقة فيقبل هو ساكن بالسكنى الأصيلة وجوب النفقة على الغني  
 بسبب الاحتباس به فلم يوجد مكانت في ماله وفي السفر طهره وسكره  
 وكسوته وحمل ثيابه والذهن إذا احتجج إليه وركوبه كرا وشرا وعلفه  
 من مالها أي من مال المضاربة فانه إذا سافر صار محبوسا بالجل المضاربة  
 فوجبته النفقة في مالها لأجل الاحتباس به المعروف أي بمنزله أي على  
 الحاجة الأصلية ولا ناقص عنها ومن الزائد على المعروف ورد الباقية  
 من الطعام وغيره بعد الإقامة إلى مالها أي مال المضاربة تمام الحاجة  
 وما دون سفر يمدد إليه ولا يبيت بأهله كالسفر الأقل لأن زيج  
 المضارب أخذ المالك من الزيج قدر المنفق أي قدر ما انفق المضارب من رأس  
 المال حجة يتم رأس ماله فإن فضل شيء قسم بينهما وإن زاح أي باع المضارب  
 متاع المضاربة من أجرة حسب نفقة أي ما انفق على المتاع من أجرة الحمل  
 وأجر التصار والجر والسما لأن هذه الأشياء تزيد في القيمة وتعارف  
 التجار لها فها برأس المال في بيع المراجعة لأي لا يجب نفقة نفسه في  
 سفره وتقلباته في المال لأنه لم يتعارفوا ذلك ولا يزيد أيضا في قيمة المتاع  
 معه أي المضارب ألفا بالنصف فاشترى به بزا قباعه بالعين وشترى  
 به أي بالعين عبدا ولم ينقد الألفين فضاعا أي الألفان عند أي  
 المضارب عزم أي المضارب المحسومة والمالك الباقية وموالف والمحمولة

وبيع العبد المضارب وبأقيه وهو ثلثة ارباع لها اي المضاربة ورأس المال  
 الفان وحماية لان المال لما صار العين لمحمد بن يحيى في المال وهو الف فحالت  
 بينهما نصفين فغيب المضارب منه خمسمائة فاذا اشترى بالالفين عبدا  
 صار العبد مشترك بينهما فخرج المضارب وثلثة ارباع للمالك ثم اذا اصاع  
 الفان قبل النقد كان عليها ضمان ثمن العبد على قدر ملكه مائة العبد فخرج  
 على المضارب وهو خمسمائة وثلثة ارباع على المالك وهو الف ونحو ثمانية  
 فغيب المضارب فخرج عن المضاربة لانه صار مضموما عليه ومال المضاربة  
 لهامة وبنها تناف ونصيب المالك على المضاربة لعدم ما ينافيها وراى يحيى  
 على العين فقط يعينه لا يبيع العبد من ثمنه الا على العين لانه اشتراهما  
 فلو بيع اي العبد بضعفهما وهو اربعة آلاف حصتها اي حصة المضارب  
 ثلثة آلاف فالفان وخمسمائة منها رأس المال والربح خمسمائة بينهما  
 نصفان شري للمالك بالف عبدا شراء بنصفه رابح بنصفه لان تمام الف  
 لان يبيع من المضارب كبعض نفسه لانه وكيله وان حكم بحوزة لتعلق الحق  
 المضارب به فلا يجوز بناء المراجعة عليه لانها مبنية على الامانة والاحقران  
 عن بنصفه لثلاثة فثبتني على ما اشتراه به المالك فيكون المضارب كالمكمل في بيعه  
 ولو كان بالملك يبيعه من ثمنه بخمسمائة لان البيع للمالك بينهما كالمعذور لما  
 ذكر فثبتني المراجعة على ما اشتراه به المضارب كانه اشتراؤه ونحو اياه بلا يبيع  
 شري بالثمن عبدا يبعد العين فقتل بجلا خطاء فامراه بالدفع او الفداء  
 فان دفعا العبد انتهت المضاربة لان العبد بالدفع زال عن ملكه ما بلما  
 بدل وان دفعا خرج العبد عن المضاربة اما حصة المضارب فلان ملكه  
 فيه ثمنه بالفداء فصان كالعقصة واما حصة المالك فلان العبد فلان الحماية  
 صار كالزامل عن ملكهما اذ الموجب الاصل هو الدفع وبالفداء صار كانهما  
 اشتراه ثم الفداء عليهما بالارباع فربح الفداء عليه اي المضارب وبأقيه  
 وهو ثلثة ارباع على المالك لان الفداء مؤنة الملك فيقدر بقدر الملك  
 وقد كان للملك بينهما ارباعا لان المال اذ اصاب مينا واحد اظهر الربح وهو  
 الف بينهما والف للمالك برأس حاله واذا دفعا صار العبد لها اي للمالك  
 وخرج عنها اي المضاربة فمختم المضارب يوما والمالك ثلثة ايام بقدر

أعصابا غير عبد بالانها وهلك الف قبل نكح دفع المالكه ثم ولم اي كمال  
بملك المالك دفع المالك العالي ما لا يتنازع وجميع ما دفع راس ماله فري  
بين هذابين الوكيل بشر امجد بعينه بالف دفع اليه فاستقرى لهلك  
الالف قبل ان يتولد للبائع فان كان يرجع على الوكيل مرة فقط بان المالك  
يد المضارب امامه لماء و الاستيفاء اما يكون قبضه ختمت فلو حمل قبضه  
على الاستيفاء فصار ضامنا وموينا في الامانة فحمل قبضه ثانيا على جملة الامانة  
لا الاستيفاء فاذا هلك كان الفكان على المالك بخلاف الوكيل لا كان جملة مستوفيا  
لأن الضمان لا ينافي الوكالة فان الغاصب اذا توكل يبيع المقصوب جان  
حيث اذا هلك في يد بعد ما صار وكيله ضمن واذا استقرى العهد العبد  
بالف وجب للبائع على الوكيل الثمن ويجب للوكيل على الموكل مثله فاذا استوفى  
حقه عن الموكل حمل قبضه على جملة الاستيفاء لا الاستيفاء الامانة فاذا  
استوفاه مرة لم يبق الحق اصلا فاذا هلك المقبوض كان الفكان عليه للعامة  
بمعه الفان فقال دفع الف او نكحت الف او قال المالك دفع الف  
واذ في المضارب القوم اوقال ما عيت لي تجارة والمالك ادعى الخصوم  
يعني في الصودين الاخيرين فالتقول للمضارب امانة لا اولى فلان حاصل  
اختلافها في مقدار المقبوض والقابض احق بمعرفة مقدار الاستيفاء المالك  
ويشبه القول القابض ضمني كان او امينا وابها برهن على ما ادعى الفضل  
قبل لان رب المال يدعي فضلا في راس ماله والمضارب فضلا في الربح والبيان  
للاشياء واما في الاخيرين فلان الاصل فيها القوم والقول لمن يملك  
بالاصل ولو ادعى كل نوعا فلما لك اي القول لا تنافها على الخصوم فاعتبار  
قول من يستفاد الاذن من جهة اولى والبيان للمضارب للاحتياط التي  
العامة كما لو قال من معه الف هو مضاربة زيد وقد نكح وقال زيد  
مضاربة حيث يصدق زيد مع البين لانه سكر دعوى الزنج او دعوى تقدم  
عمل المضارب او كما قال من معه الف هو قرض وقال زيد مضاربة او دعيته  
حيث يصدق زيد مع البين لانه سكر دعوى التملك ولو قضا وقتا بالذات  
رب المال دفعت التملك في رمضان وقال المضارب دفعت في شوال  
فصاحب الوقت الاخير اولى لان الاخير بنفسه المالك



**الشركة** لا تخفى وجه التشابه بين الكتابين في  
اختلاف شيئين ومنه الشركة بالتركيب جازلة الصايد لان فيه اختلاص لبعض  
خبله بالعضن ثم اطلقت على العقد مجاز الكون سبباً له ثم صارت حقيقة مرئية  
في أما شركة ملك وحيث ان يكونا عينا بارت او شراً او انهاب او استيلاء على مال  
حيوي او اختلاط مالهما بلا صنع من احد منهما او خلطهما حتى تعذر التفر  
كالخطبة بالخطبة والشعير بالشعير ومحمد ذلك أو تعذر كالخطبة بالشعير  
وتحذف ذلك وكل اجنبي فيما لصاحبه لا يجوز التصرف منه الا باذنه كما في  
الاجانب فعليه بيع خطبة من يما يغيب من المال ولو من غير شركه بلا اذن شركه  
بمن يجوز بيع احد الشريكين بغيب من المال من شركه ومن غيره بلا اذن شركه  
الا في صورة الخطوط والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه والفرق ان خلط الحسن بالخط  
بصفة التعدي سبب لنزول الملك من الخطوط الى المال واذا حصل بغيره  
تعذر حصول النزول بسبب النزول من دون وجه فاجتنب كل منهم زايلاً في  
حق البيع من غير الشريك فلا يجوز الأبرضا الشريك غير زايلاً في حق البيع  
من الشريك مما لا بالشبهين وهذا الولي من عكسه لانه التصرف مع الشريك  
أشرف من نفاذ اذن التصرف مع الاجنبي بدليل جوار تلك معنق البعض للشريك  
لما للاجنبي وكذا ايجاز الشارع من الشريك جازية ولما شركة عقد عطف على  
قوله شركة ملك ورسمها الاجاب بان يقول اجدوها شاذ كنك ذلك اولى عامة  
الاجازات والقبول بان يقول الاخر قبلت فانها عقد من العقود الشرعية  
فلا بد لها من كسائر ما وشرطها كون المعتود عليه أي التصرف الذي عقد  
الشركة عليه قابلاً للمكالة ليقع ما يحمله كل منهما مشتركاً وترها فيحصل لنفسه  
بالاصالة ولشريكه بالوكالة ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كاللحطب  
وخو من المباحات فان التوكيل لا يقع فيه بل ما يكسبه بكونه خاصة وعدم  
ما يتطهر الى الشركة كشرط درهم مسلاة من الزنج للحدجها فانه يتطوع الشركة  
في الشرع لاحتمال ان لا يبقى بعد هذه الدائم للمساهمة في شريكها فيه وفي  
أي شركة العقد ثلثة **الاولى** شركة بالمال **والثاني** شركة بالأعمال **والثالث** شركة  
الشركة اصطلاحاً شركة الصانع وشركة التاجر وشركة الابان ووجه  
التسمية ظاهر في ان كانت شركة الوجه وذلك في المدة ثم في على اربعة اوجه

أي شركة العتود بخاريجة الوجه سفاوغة وعنان وشركة الصابغ وشركة النجوة  
 برتبة صاحب الكفاية وقال في غاية البيان هذا التقسيم فيه نظر لأنه يوهم  
 أن شركة الصابغ وشركة النجوة خياران للفاوغة والاولى في التقسيم ما  
 ذكره الشيخان أبو جعفر الطحاوي وأبو الحسن الكرخي في مختصرهما بقولهما الشركة  
 على ثلثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجه وكل واحد  
 على وجهين سفاوغة وعنان وفي الهداية إشارة إلى هذا حيث قال في  
 بيان شركة الوجه وانما تقع سفاوغة لأنها لا يمكن تحقيق الكفاية والوكالة في  
 الايدان وإذا اطلقت تكون عنفا فلما عرفت على هذا اختصة وبينت على طبق  
 نهاية البيان قلت وكلها إما سفاوغة بمعنى المساواة سمي هذا بالاشارة  
 المساواة منه من مجموع الوجه كالمساواة لو كان ما أخذ من كل واحد عن أي عرض  
 سمي هذا العقد لما قال ابن السكيت كأنه عن لها بشي فاشتركا فيه  
 أو من عنان الفرس كما ذهب إليه الكسائي والاصح لأن كلا منهما جعل عنان  
 المتصرف في بعض المال إلى صاحبه إما السفاوغة في الشركة بالاموال  
 جان نعمت وكالة أي يكفي كل منهما وكفاية للآخر لتحقيق المقصود وهو الشركة  
 في المشرقي لأنه لا يتقدم أن يدخل في ملك صاحبه إلا بالوكالة منه لعدم ولايته  
 عليه لا يقال قد مر أن الوكالة بالجهول لا يجوز فوجب أن لا يقع هذه الشركة  
 لمنهها الوكالة بالجهول للجهول كما إذا وكله بشراء ثوب ونحوه لأن نقول  
 الوكالة بالجهول لا يجوز قصدا ويجوز ضمنا كما في المضاربة وكفاية بأن  
 يكون كل منهما كفلا للآخر لتحقيق المساواة بينهما فيما باشر لحدده لا يتألف  
 من أن الكفاية لا يقع إلا بشوب المكفول له في المجلس فكيف جاز تهيئتهما مع  
 جهته لأنه لا يتألف قد مر أيضا أن القوي على محنته ولو سلم له ذلك سمي  
 الكفيل المتصدى وحيثما ضحي كما وكالة وتساويا إلى الشريك ما لا يبيح  
 ما لا يبيع الشركة كما سنبين بخلاف العدوى والعقار حيث لا يضرها  
 التقاضل فيها ونقر بأن قيد أحدهما على ما يقدر عليه الآخر من العورات  
 والافات بمعنى المساواة فلا يبيع تبريع على قوله وكفاية بين محمد بن حسين  
 ومحمد بن قاسم ليسوا بأهل الكفاية ولا بين حر ومملوك وبينه وبين غيره سلم  
 ودعي تبريع على قوله نقر بأن الحر البالغ يستقل بالتصرف والكفاية

لها

والعقد لا يملك شيئا منها الا باذن مولاه والبيع لا يملك الكفالة وان اذن له الولي ويملك  
المقرض باذنه والخافز اذا المشتري قبل او خنزير لا يقدر المسلم ان يبيعه ومن  
شرطها ان يقدم على بيع ما اشترى شركة كونه وكيفاله في البيع والشراء وكذا المسلم  
لا يقدر على شرائها كما يقدر الكافر عليه ولم يقل ودنيا كماله سائر الكتب لأنه ارجح  
ما يفيد من قوله وشرط كذا ذكرنا وهو معنى منه ولا بد في انعقاد شركة المعاوضة  
من ذكر لفظ المعاوضة او ذكر معناه أي بشيء ذلك لأن أكثر الناس لا يعرفون  
جميع شرائها فيجعل الشرط بالمعاوضة قايما عام ذلك كله وان بنا جميع  
ما تنفي المعاوضة صحته اذ العبارة البيعي لا اللفظ فشرع وكلها أي اذا ذكر  
اللفظ او بين البيعي يكون ما الشراء كل واحد منها شركة بينهما لان مقضى المعاوضة  
المساواة الاطعام لهط والادام وكسوة هم أي كسوة اهله فانه يكون له خاصة  
استحقاقا والقياس ان يكون على الشركة لها من محمود التجارة فكانا شركيين  
ما يتناول عقد الشركة وبما الاستحسان انها مستثناة من مقضى المعاوضة  
اذ كل منهما حين شراؤه صاحب كان عالما لحاجته الي ذلك في مدة المعاوضة  
ومعلوم ان كلاهما لم يقصد بالمعاوضة ان يكون نقطة ونقطة مجال على شركيه  
هذه لا يمكن من تحصيل حاجة الا بالشراء فصان كل منهما مستثناة بهذا القدر من  
بصرفهما مقضى المعاوضة والاستثناء ما لم يعلم بدلالة الحال كما استثنى  
المشروط ولما بيع ان يطالب بمن للطعام والكسوة انها شاء المشتري  
بالاصاله وصاحبه بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري ان اذ يشتري من  
الشركة بغير حصة لان الشيء كان عليه خاصة وقد مقتضى من الشركة كل ذلك  
لزم أحد هما ما يبيع فيه الشركة كالشراء والبيع والاستحسان وكان له يعدل  
بأمر اي امور الكل من عنه فمنه اي ذلك الدين الآخر والما من منها عقدها للمساواة  
وبما أمر اي لا يضمن شركيه لها بشرع محض كالكفالة بالفسخ وإذا كانت  
بأمر كانت معاوضة كاسباب وأما العنان في الشركة بالا أموال عطف على قوله  
أما المعاوضة لأن شركة في كل بشارة أو نوع سواء كان في الطعام ومضى هما  
وتبين الجملة للمحقق للمعقود بالشركة وهو الشرط في مال الغير فذلك  
أي دون الكفالة لأنها مستثناة للمعاوضة من مساواة لأن بمقتضى اللفظ  
وهذا اللفظ لا يبي عنه بما خرج وبيع بعض للمال لأن الحاجة ملاسة البيع

والمساواة ليست شرطاً فيه فوجب القول بصحة وسج فضل بال احدهما لعدم اشتراط  
 التساوي فيه وتساوي ما بينهما لا الزيج وبالعكس اي تساوي الزيج لا المالكين لقول  
 عليه السلام الزيج ما شرطه الوضعية على المالكين مطلقاً بلا فضل بخلاف شرط  
 كل الزيج لاحد ما عدا وجع المقدس عن الشركة ويبيع ايضا بين احدهما اي  
 احد المالكين وراهم والاخر دناير او من احدهما وراهم ويصرف من الآخر سود  
 بلا خلط ولا كس رفر والشايع لا يبيع بدونه فان الزيج فرع المال ولا يتصور  
 وقوع الفرع على الشركة الا بشيئت الشركة في الاصل ولا اشراك بلا خلط ولنا  
 ان الشركة عقد وكل من العرفين يشتركي كل ماله ماله على ان يكون المشتري بينهما  
 وهذا لا يقتضي الي الخلط والزيج يسخن بالعقد كما يسخن بالمال ولهذا سمى  
 العقد شركة وهذه الشركة مستندة الى العقدية جازية في الوجوه والتقبل  
 فاذا استندت الي العقد لم يشترط فيها المساواة والاتحاد والخلط وكل يطالب  
 بتمن مشرته لا الآخر كما ان متضمن للملكية لا الكفالة والكيل هو الاصل في  
 الحقوق ثم يرجع على شركة بحصة منه اي من الثمن ان اداه من ماله لا من مال  
 الشركة لانه وكيل من جهة في حصة فاذا ادى من ماله نفسه رجع عليه ولا  
 يحسم اي المعاصرة والعناد بالشركة في الاموال الا بالقرودن اي الدراهم  
 والدناير والفلوس النافقة اي الرأبعة والبرفوهة حب عند حبوب  
 والنفقة وفي الفضة الصير المروية ان تعامل الناس بها اي بالبرفوهة  
 العجيذ العقد الشركة على الفلوس النافقة بحجة اتفاقا لكونها مئنا باصطلاح  
 الناس واما البرفوهة جعل في شركة الاصل وفيه لما مع الصير بمنزلة العوض  
 فلا يصح ان لراس مال الشركة والمضاربة وجعله في تصرف المالك بالامانة  
 والبقا فلا هو المذهب قالوا لمعترفيه العرف في كل بلد تجري التعامل بالمبا  
 بالبرفوهة بالقرود ولا يتعين بالقرود ونفع الشركة به وتزل التعامل  
 باستعمال مئنا بمنزلة الصير بالخصوص وفيه كل بلد لم يجز التعامل بها هو  
 كالعوض يتعين في العقود ولا يبيع به الشركة كذا في اجابة ولا يصح ان الاما  
 ذكر وبالعوض لكن بعد بيع كل من الشريكين نصف عرض بصف عرض الآخر  
 يبيع لوبا في كل منهما نصف ماله من العرض بنصف ماله الآخر منه صار اشريكين  
 في الثمن شركة ملك حصة للآخر لاجل ان يصرف في نصيب الآخر

ثم بالعقد صار شركة عقد جاز كل منهما ان ينصرف في نصيب الآخر وهذا  
حيلة لمن اراد الشركة في العوض وان ملك احد المفاوضين بارت اوجهه  
ما يحجب فيه الشركة كالمراعاة قبض عطف على ملكه صارت للمفاوضة هنا  
لزال المساواة المعتبرة في المفاوضة هلاك ما لهما الومال احدهما قبل الشركة  
يظنها لانها لم تقم والمجازة فشرط لدوام ما يشترط لا بد اياه وهذا اهم  
فيه هلاك المالكين وكذا اذا هلك لاحدهما لانه لم يرخص بشركة صريحة ما لم  
انما يشتركة في مال فاذا مات ذلك لم يكن راضيا بشركة فيبطل العقد لعدم  
الغايد وهو اي الهلاك على صاحبه اي صاحب المال قبل الملتزم هلكه يد  
او يد الآخر اما اذا هلك في يد فظاهروا اما اذا هلك في يد الآخر فلكي امانة  
عنده وبعد اي بطلان هلكه علم لانه لا يمتنع هلكه من المالكين فان  
هلكه ان احدهما بعد شراء الآخر مال فشرية لهما على ما شرط ان الملك  
حين وقوع مشركتهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك  
مال الآخر والشركة شركة عقد جاز ان ايتها باهم جاز بعده لان الشركة قد  
تمت في المشرق فلا يتعصب بهلاك المال بعد تمامها ويرجع على الآخر بمقتضى  
من الممنوع لانه اشترى نصفه بوكالة وقد انقضى من مال نفسه فيخرج رجوعه  
كأخر وان هلك قبل اي قبل شراء الآخر فان وكله حين الشركة صرحا فشرية  
لهما على ما شرط في رأس المال مثلا ان كان رأس المال بينهما اثنا ثمانية  
بهما يكون اثنا ثمانية وان كان انصافا فلكي لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح  
بها قايمة فكان مشركهما حكم الوكالة وتكون شركة ملك جاز لا يملك احدهما ان  
يتصرف في نصيب الآخر وان اي وان لم يوكله صرحا فلا اي لا يكون للشركة  
لها بل للمشتري بخلافه لان الوقوع على الشركة حكم وكالة ثبت في ضمن  
الشركة وقد بطلت الشركة بهلاك مال احدهما فيبطل ما في ضمنه من الوكالة  
وكل من هذين الشرطين اي المفاوضين وشركتي العنان ان يبيع لانه  
يعتاد في عقد الشركة ويودع لانه من عادة التجار ويضرب اي يدفع  
المال ضمانا لانقادون الشركة فيخرجون من نصيبها بخلاف الشركة  
لان الشيء لا يتغير مثله ويوكل من يتصرف فيه بغير شرط لانه من عادة  
التجار والمال في يد اي يد كل من الشريكين امانة جاز اذا هلك لم يضمنه

وأما المفاوضة في شركة الصايغ فإن يشترك صانعان متساويان في واجب جملته  
 في المفاوضة المذكورة وفي المفاوضة في الشركة بالأموال بأن يكونا من أهل الكفاية  
 وأن يشترطا بأن يقول ما رزق الله تعالى بيننا نصيبين فإن يتلفظا بلفظ العاقبة  
 وقدر مائة سوى المال لاختصاص المساواة فيه بالمفاوضة السابقة لصاحبين  
 أو جناب وصباح إشارة إلى أن لقاد المصنعة والمكان ليس بشرط في شركة  
 الصايغ وتعلق العمل بمطعم على أن يشترك لا جبر فيها أي يكون كل ما يجعل العمل  
 من الأجر مشترك بينهما كما هو حكم المفاوضة وتضمنت وكالة باعتبار مائة جميع أنواع  
 الشركة وكفالة تخلفها بين المفاوضة وصحت وإن وهدية شرط العمل نصيبين والمال  
 أثباتا استقاما في القياس لا يصح لأن الضمان بقدر العمل فالزيادة عليه يخرج مالم  
 بعين فلم يجد العقد لاقتضائه اليه وصار شركة الرجوع وجه الاحتج أن ملياخذ  
 لما يأخذ ويحال لأن الرجوع عند الحاجة للجنس وقد اختلف لأن رأس المال عمل  
 والرجوع حال فكان بدل العمل والعمل يتغير بالتغير فيستقدر بقدر ما قدم به فلا يجزم  
 بخلاف شركة الرجوع لما سيجي إن شاء الله تعالى ولزم كلاهما قبل أحدهما  
 ويطالب الآخر أي كل منهما بوجوب الدافع بدفعه اليه والكسب بينهما نصيبين  
 وأن عمل أحدهما قياسا واستحسانا لأن هذا يشبه المفاوضة المنصصة للكفالة  
 وأما العنان في شركة الصايغ فإن يشترك صانعان بكتاب بينهما إما ذكر  
 وتضمنت وكالة فقط وتحت - الأحكام المذكورة استحسانا والقياس أن لا يثبت  
 لأن الشركة وقعت مطلقة عن قيد الكفالة والأحكام المذكورة من وجوبها وجه  
 الاستحسان أن هذه الشركة مفتحة لوجوب العمل في ذمة كل منهما ولهذا استحسان  
 لاجر بسبب نفاذ تقبله عليه بجرى مجرى المفاوضة في ضمان العمل واقتضاه البدل  
 جعلا في إذا انفرد أحدهما بدين من مئة صابون أو لشان مستهلك ثم تصدق  
 بما صاحبه ويلزم خاصة لأن التضمن على المفاوضة لم يوجد ونفاذ الأقارب  
 موجب النصريح لها ولما المفاوضة في شركة الرجوع سميت به إذا لم يشترط  
 بالنسبة الآخر ولعل وجهه عند الناس فإن يشترك متساويان فيما ذكر بلا مال  
 لا يشترط ما يتعلق بقوله يشترك بوجوبها وبيعا وتضمنت وكالة لجان الترخف  
 على الغير لليجوز ألا بوكالة أو ولاية فتعين الأولى وكفالة تخلفها بين المفاوضة  
 وأما العنان فيها أي في شركة الرجوع فإن لا يعتبر المتساوي فيها أي في

العمود المذكور في المناقضة وتضمنت وكالة فقط لما مر وان شرط اي الشريك في شركة  
الوجود متصفحة للشركي او متعلقة فالبيع كذلك وشرط الفضل باطل لان البيع  
لا يمتنع الا بالعمل كالمضارب او المال كريب المال لوي الضمان كالاستاد الذي يتقبل  
العمل من الناس فيلحقه على الطريقة باقل مما اخذ فيطلب له الفضل بالضمان ولا يستحق  
بغيرها الا بما يري ان مرهون لغيره تصرف في ماله كما ان له بعض ربحه لا يستحق  
شيئا لعدم هذه المعاني **فصل في الشركة العاسدة للشركة سببه**  
الاحتطاب والاحتشاش والاصطيد وسائر البساتين لان الشركة يتضمن التزكيد  
وطوابات ولما يتصرف فيها هو ثابت للكل وهذا الوجه لا يتصور هناك  
لان الكل لا يملك فلا يملك التمام اقامة الغير مقامه وما حصل لحد في اقله لان  
عمله وما حصل له معاقله لانه اقر عملها نصفين تحقيقا للسواة وما حصل لحد في  
باعتائه الاخر فله اي يحصل لانه الاصل في العمل وللآخر اجر مثله بالغا ما يبلغ  
عندكم ولا يبراد على نصف منه عند يد يوسف لا يوسمكم البعارة انفا سدة  
في خلاف بينهما وفي الاستحقاق بان كان لحد في بعض وللآخر لوي واستحق  
الحد في كل للعمال لكونه عاملا وعليه اجر المثل اي للآخر لانه اجيد  
اجارة فاسدة ان يبيع في الشركة انفا سدة كما قدر المال وان شرط الفضل لان  
الاصل ان البيع تابع للمال كالمبيع ولم يعد له عند الاستحقة ولم ينجح  
في كل شرط التفاضل لان استحقاقه بالعقد يكون فيه قدر الفساد وهو واجب  
الرفع وينتقل الي الشركة مطلقا بعوت لحد في كل ولو حكما بان يرتد ويحق بدار  
الحرب ويحكم القاضي لان الوكالة لازمة للشركة والموت يبطل الوكالة ويبطل  
اللازم يبطل الملتزم لا يترك لحد في مال الاخر بلا اذنه اي ليس لحد في الشركة  
ان يودي زكوة ماله الاخر بلا اذنه لانه ليس من جنس التجارة فان الذي كل  
لصاحبه فاديا ولله اي بالتعاقب حتى الثاني وان جعل يادله الا ان  
لان المناقضة لا سقط الفرض عنه ولم يسقط فصار مخالفا فيضمن علم لو لم  
يعلم لانه حار معز وليا داء الموكل حكما لغوت المحل وذا المختلف بالعلم والمحل  
كالوكيل يبيع العبد اذا اعطى الموكل ينزل علمه لو لم يعلم وان ايا معا  
اي ادي كل واحد بغيبه صاحبه وانفق اذنه في زمان واحد او لا يعلم  
القديم والتاخر ضمن كل فسط الاخر ويتقاضان فان كان حال احدهما

أكثر يرجع بالزينة شريفاً وخصاً أنه باذن شركته ليعاها بغيره ليعاها بغيره إذا اذن  
أحد المفاوضين لصاحبه بشراء أمه ليعاها فاشترها للمصر ولدي الذي هو مال  
الشركة فيجوز بغيره أي لا يصرم لشركته شيئاً عند لهج وعندهما يرجع عليه  
بنصف الثمن لأن الشراء وقع للمصر خاصة فكان الثمن واجباً عليه وقد اده  
من مال الشركة فيرجع عليه بنصف الثمن كما في ثمن الطعام والكسوة ولأن الجارية  
قد دخلت في ملكه ما جازياً على مقتضى الشركة ثم لا اذن يتضمن هبة نصيبه لأن الوكيل  
للبيع الآباء ملك فصار كما إذا اشترى جارية لأحد من الأهل فبعضها كان  
هبة وهبة للمشارع فيها لا يقسم جائزة بخلاف طعام الأهل وكسوتهم لأن ذلك  
مستثنى من الشركة للضرورة كما مر بيانه ولا ضرورة في مسئلتنا وأخذ البائع أي  
بشئها إتياناً، المشتري بالصلابة وصاحبه بالكفالة كما مر في الطعام  
والكسوة **كذلك** **المزارعة** هي لغة مفادته من الزرع

وشعرها عقد على الزرع ببعض الثمن أو بالبيع عند لهج رافع بن حديم  
أسمه في عمر الخبيرة وهي حرارة الأرض على الثلث أو الربع من الجوز وهو  
الأكثار لعامله الجزار وفي الأرض الحق ولا لها استحقاق أرض يعمودها  
بحرهم من عمل فكان في معنى غير الظن كما مر في الجارة وتبع عندها لأنه  
عم دفع جميل خير إلى أهلها معاملة وأرضها مزارعة على نصف ما يخرج  
من ثمره ونفعه وعمل الصيانة والتسابع والصالحين إلى يومنا هذا  
ومثل ذلك خبر الواحد والقياس وهو إذا لو أوبى بغيره ورثها النجاشي

في الأصول كسائر العقود وشعرها ثمانية الأول أهلية العاقدين  
أد لا صحح لعقدهما بدونهما والثاني صلاحية الأرض للمزارعة ليحصل المفقود  
والثالث بيان مدة متعارفة بأن يتولى المزارعة سنة أو سنتين مثلاً لأن العقد  
يؤخذ بمنفعة الأرض إن كان البذر من قبل العامل أو بمنفعة العامل  
إن كان البذر من قبل صاحب الأرض والمنفعة لا يعرف مقدارها إلا ببيان  
المدة وكانت المدة مياراً بالمنفعة فيكون المدة مما يمكن فيها من المزارعة هي  
لذا اثنين مدة لا يمكن منها فسدت لعدم حصول المفقود وكذلك إذا بقي مرة لا يعيش  
أحد من المزارعين عادة كذا في الأخيرة والرابع بيان رب البذر أي مكان البذر  
من قبل لأن المنفعة عليه تختلف باختلافه فإن البذر إن كان من قبل العامل فالمستوفى



عليه منفعة الأرض ولو كان من قبل صاحب الأرض فهو منفعة العامل ولا بد من بيان العقود  
عليه لاجتماعه تنفيذاً إلى التراجع والخاص ببيان جنسه أي جنس البذر أو لا بد من  
بيان جنس البعوض وهو لا يعلم إلا ببيان جنس البذر والسادس بيان خط البذر  
أي بيان حفظه من البذر من قبله لأنه يستحقه هو صاحب الشرط فلا بد أن يعلم إذا ما يعلم  
لا يستحق شرطاً بالعقد والسابع الخطية بين صاحب الأرض والعامل في إذا شرط  
في العقد ما يؤول به الخطية وهو عمل صاحب الأرض مع العامل فسد أو انشأ  
الشركة في الخارج عند حصوله لأنه يستحقه جازع ابتداء ويتم شركة انشاء وكل شرط  
يؤدي إلى قطع الشركة في الخارج يكون مفسداً للعقد وإنما يقع عندها إذا كان  
الأرض والبذر لواحد والبقر والاهل للآخر لأن صاحب الأرض استأجر العامل للاهل  
والبقر لأنه للاهل لئلا يخلط عليه كالواستأجر جياطاً ليجعل بارغ نفسه أو الأرض  
لواحد والباقي للآخر لأن رب البذر استأجر الأرض بجزء معلوم للخارج ولو استأجرها  
باجر معلوم من الدارهم والذبا يترجم فكذلك إذا استأجرها بذلك أو الاهل لواحد  
والباقي للآخر لأن صاحب الأرض استأجر العامل ليعمل باله المستأجر يصنع كما لو  
استأجر جياطاً ليجعل بارغ صاحب الثوب وإنما يقع أيضاً إذا كان تنفعة البذر  
فيها بقدر حصصها كاجرة المصايد والرافع والدوس والبذر لأن الغرم بالخلم  
حيث لو شرط لأحدهما فسد العقد لأنه لا يتصور العقد فيه تنفع لأحدهما أي أحد  
المستأجرين فيفسد أن كانت الأرض والبقر لواحد والبذر والاهل للآخر لأن رب  
البذر استأجر الأرض والبقر واستأجر البقر بجزء من الخارج مقصود الأربعة كانت  
منفعة البقر ليست من جنس منفعة الأرض فلن تنفعها قوة في طبعها يحصل  
بالخارج ومنفعة البقر صلاحية يقيم بها الاهل فلهذا المجانية لا يمكن جعل البقر  
تابعاً لمنفعة الأرض وللجواز استحقاق منفعة الأرض مقصوداً بأربعة كما لو  
كان البقر شرطاً لغير أحد فيقطع بخلاف جانب الاهل لأن البقر الهل لم يفت  
تابعة لمنفعة العامل أو كان البذر لأحدهما والباقي للآخر لأن الشرع  
لم يرد به أو كان البذر والبقر لواحد والباقي وهو الأرض والاهل للآخر  
لأن كل واحد من البذر والبقر للملم يقع عند التفراد لم يقع عند الاجتماع  
أو شرطاً لأحدهما فتراباً سماً فإنه انضمام مقصد لا احتمال أن لا يخرج من الأرض  
أنها هذه التفران فيكون هذا الشرط قاطعاً للشركة أو شرطاً لأحدهما كما يخرج

من موضع معين او ما على الماء باناء ويجوز لو بيع من السواقي او السواقي جميع  
ساقية ويجوز الكرم للحدول واصغر من النخلة فانه ايضا يفسد لاحتمال ان لا يخرج  
الآمن ذلك الموضع فيكون الشرط قاطعا للشركة او شرط كونه منعته على العامل  
طامرا انه شرط لا يقتضي العقد وفيه منع لاحد العاقدين او شرط ان يبيع البند بدينار  
او رفع الموضع الموقوف وينصف البائع حيث يفسد في المصيرين لاحتمال ان لا يحصل  
مالا وذكر القدر ولما اذا كان خارجا مناسمة بخلاف الثلث او الربع فيجوز كالوشرط  
رفع العشر ونسبة السليمة والارض عشرة او شرطت البند عشر الخادم لنفسه  
او للآخر والباقي بينهما لانه مشاع فلا يؤدي الى قطع الشركة او شرط ان يكون البند  
لما حدهما والحب لما حدهما يفسد لانه يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او  
شرط ان تصيف الحب والثنين لغرض رب البند حيث يفسد لانه شرط بمكانه المقتضى  
العقد وهو يؤدي الى قطع الشركة اذ ربحا يجب آونة فلا يقطع الحب فلا يخرج  
الثنين ولو شرط الحب لثنين فلم يضرهما للثنين او شرط الحب لثنين وجعلاه ايم  
باثنين لرب البند تحت اما الاول فلا نهى شرط الشركة فيها هو المقصود والسكون  
عن البيع لا يلزم فساد العقد في الاصل لما الثانية فلانه شرط موافق بحكم  
العقد لانه نفاء ملكه ولذا افسدت اي للزراعة فالخارج لرب البند لانه نفاء ملكه  
والزراعة يملك على الاصل وانما يفسد الاجرة بالتسمية فاذا افسدت كان التمام  
لرب البند وللأخر اجر عمله او اجر مثل ارضه يعني ان كان البند من صاحب الارض  
فلمعامل اجر عمله ان كان من قبل العامل فلصاحب الارض باجر مثل ارضه فلو  
كان رب البند صاحب الارض فللمعامل اجر عمله لايزاد على المستحق لانه ربح  
سقوط الزيادة ولو كان رب البند العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه  
لاستيفائه منافع الارض بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها فاذا تحت  
فالشرط اي الواجب هو للشرط لصحة الالتزام ولا يشترط للعامل ان لا يخرج  
اي الارض شيئا لانه يستحق شركة ولا شركة في غيره للخروج ويجوز للعامل ان  
يبيع لارب البند يعني اذا عقدت الزراعة فاستخرج من العمل لرب البند  
فله ذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا بما كاف البند وفيه ضرر بل يضر  
فلا يجبر عليه كالوشرط اجره لخدم داره وفيه الكفاية هذا قبل الغايين بعد  
يجبر وان امتنع العامل اجبره الحاكم على العمل لانه الغاية تكون بالضرر للحقة

فلازم العقد كناية سائر الجارات الاذا كان له عقد بنفسه الاجارة كانه من ينفع به  
المزارعة ولو ابي رتب البذر والارض له وقد كرس العامل فلا يبيعه في عمل الكسب  
قضاء لان عمله لما تقوم بالعقد والعقد يقوم العمل بجزء من الخارج ولا يخرج بعد  
ويستمر حياة يبيعه ان ما ذكر جواب في القضاء فاما فيما بينه وبين ربة فيلزم  
ان يعطي العامل اجر مثل عمله لانه انما اشتغل باقامة هذه الاعمال ليحصل له نصيب  
للمخارج فاذا اخذ الارض منه فقد غرم والتفرع من وقوعه بان يطالب برضاه  
ويبطل اي للمزارعة موت احدكما اي العاقرون كناية الاجارة فلو دفعها ثلث  
سنتين فلما ثبت في الاولى ومات صاحب الارض قبل ادراك ثلث اي الزرع  
في يد المزارع الى احدثه وقسم على الشرط وبطلت اي المزارعة في السنتين الاجارين  
لان في ايفاء العقد في السنة الاولى مراعاة حق المزارع والورثة وفي التعلق ابطال  
الحق العامل اصله كان الابقاء اولي والسنة الثانية فلا حاجة الى الابقاء الا لم  
يشت الحق للمزارع في شيء بعد فعلنا بالقياس مضت المدعى قبل ادراكه فبطل  
المزارع اجر مثل نصيب من الارض في يد ربة المزارع لانه استوفى منفعة بعض الارض  
لترتبة حصته فيها الي وقت وثيقة اي نفقة الزرع كاجر السيل والمحافظة والحق  
والرفاع والدوس والتندية عليها بعد حرقها في يد ربة كنفقة العبد المشترك  
العاجز عن الكسب وفي موت احدكما قبله اي قبل ادراك الزرع ترك ارب  
المزرع في مكانه الى ادراكه ولا شيء على المزارع لانا ابقينا عقد الاجارة حينما  
استحقنا لبقاء من الاجارة فامكن استمرار العامل او وارثه بما كان عليه  
من العمل اما في الاتفاق فلا يمكن الابقاء لابتضاء المدعى استحق احداهما على  
الزرع بلا امر صلح او امر قاض فهو منطوق في الاتفاق لان كل واحد منهما يجوز  
في الاتفاق فضاو كما لدار مشتركة بينهما اذا استتمت فاشق احداهما بلا امر  
منطوقا ونفسه اي المزارعة بدو من يجوز الي بيعها اي بيع الارض كناية الاجارة  
وليس للعامل ان يطالبه بالكسب الا بارض وحضر الاظهار وسوي المستأنة يبيعه  
اذا لم يجر ان يطالبه بالمسحق وهو الخارج لانه معدوم ولا باجر لانه انما يجب  
عند فساد العقد ولم يقسمه ولو ثبت اي المزرع لم يبيع اي الارض قبل  
استحصاده اي الزرع لان في البيع ابطال حق المزارع والتاجر اولي  
بمن الابطال لانه جزاء الظلم وهو عالم يعلم لانه ممنوع عن بيع الارض

ثم يمكن خلاف ذلك المسألة في لغة خاتمة السبق ثم  
ومنع التجار ليصلحوا من ثمره وبيع كائنا أمة في الغالب عند البيع خلاف المصالح  
وان التقوى على صحة ما شرطها أكثر وطها المكنة - فمن كاهلها العاقدان وسان  
تجب العامل والتخليه بين التجار والعامل والشركة في القاسم وماعدلها  
من الشروط المذكورة فيها لا يخرج منها فصح بلا ذكر المدد والقياس ان لا يقع لانها  
اجازة ببيع كائنا أمة وبيع استحقاقا وبيع على أول ثم يخرج اذ لا دارك الزم وقت  
معتين فلما يتفوت وتفسد ان لم يخرج اليه هذه السنة لعدم تناول العقد  
غير هذه السنة فكانها مضافا ذكر دكن تاج الشريعة الا اذا اوضح استثناءه  
قوله ببيع بلا ذكر المدد غراسية ارض لم يبيع اي ملك الغراس الثمر على ان يطلعها  
فما خرج كان بينهما نصيبين حيث يفسد ان لم يذكر سنين معلومة ذكره قاضي خان  
او دفع اصول رطبة في ارض مساقاة لم يسم الوقت فاتها تفسد لان اصول  
الرطبة كالفراش بخلاف رطبة لبنا بها غاية كسنة اشهر مثلا حيث يجوز بيع على  
اول جوة اي قطع يكون اي يحصل ذلك الا قبل لما بعد دفع رطبة استحقاقا  
يجب ان يتم عليها حتى يخرج بزرها ويكون الي البزير بها نصيبين جاز بلا ذكر وقت  
استحقاق لان لا دارك وقتا معلوما عند المزارعين والبذر ما يحصل بعمل العامل  
فاشترط المساقاة فيه يكون صحيحا والرطبة لصاحبها اذ لا اثر فيها العمل العامل  
ولو شرط شقيها فسدت لاشترط الشركة فيما هو حاصل قبلها ذكر مدد للخروج  
الثمر فيها بان دفع الارض ليعرس فيها الكرم سنة او سنتين ببعض الخارج فانه  
يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج الثمر منها يفسدها لان المقصود بالمساقاة الشركة  
في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود فيكون مفسدا للعقد وذكره قد يخرج  
الثمر فيها وقد لا اي لا يخرج لاي لا يفسدها لعدم العلم بنوات المقصود  
بل هو متوهم فكل مزارعة وساقاة بان يفسد الكرم او الثمر في سمرية قلو  
خرج اي المدة وقت سمي ففعل الشرط ليعمل العقد ولا اي وان لم يخرج فيه  
بل ما فرغته فسد اذ بين انهما استقامتا لا يخرج الثمن منها ولو عمل هكذا ابتداء  
كان العقد فاسدا فكذا اذا اتين انتهاء اذ افسد للعامل اجر المنزل كما في  
المزارعة تنجح اي المساقاة في الكرم والتجر والبقول واصول البساتين والخل  
ولو وصية فيه فمدان لم يذكره في لو كانه مددا لم يفسد العقد اذ لا يكون في



يتعدى الانسان اجاب حق على غيره والنهائيات فلا تنون وجمعها دعاويك  
 بين الاول فترى وقاوي وشرا مطالبة حق من حقوق العباد عند من وهو القاي  
 له الخالص اي تحليصه من المدي عليه اذا ثبت والمدي من اترك ترك اي لا يحكم  
 في المضمومة اذا تكاملت كان هذا مشا ولا لانتادعين في المباحة احتج عنه  
 بقوله في الحق اي حق العبد والمدي عليه بخلافه اي بحر على المضمومة اذا تكاملت  
 فانطبق الحد على الحدود وقد اختلفت عبارات المشايخ في حق والجمع ما  
 ذكره من قبل المدي عليه من المكن والآخر هو المدي قالوا هذا حديث ولكن  
 انشأ في معرفة لان العبرة للمعاني دون الصور والنباني وان الكلام قد يوجد  
 من الشخص في صورة الدعوى وهو انما هو كالمودع اذا ادعى رد المودعة  
 او هالكه فانه يمدح هو مدعى صورته ومكمل وجوب الضمان عليه وهذا يحلضه  
 القاي في اذ ادعى رد المودعة او هالكه لا يثبت رد ولا ضمان ولا يحلضه ان رد  
 لان الثمن ابدان كونه على الشيء وكنها اي ركن الدعوى لضافه الحق الى نفسه ان  
 كان اصدا او اي من باب اي المدي سابه كاني التوكيل باب الصغير وصية  
 عند النزل اعني الحق بضافه الحق واهله اي الدعوى العاقل خرج به  
 بالجنون المميز خرج به الوجه الغير المميز قال الاستدشني في جاس احكام  
 الصفات الدعوى من العينة للجنون عليه غير صحيحة اما العينة المادون له فدعواه  
 صحيحة ان كان مدعيا عليه تجزأه ايضا صحيحة وشرا جزاها في مجلس القاطع فان  
 الدعوى في مجلس غيره لا تقع حجة لا يجب على المدي عليه جوابه ولا يجب ان يجاب  
 على المضموم وهو المدي عليه في اذ ائتمعت عنه اجيدة القاي عليه وانما يصح  
 اي الدعوى اذ الزمت بشا على المضموم بعد شوقها والكان مجتا لليتم عليه  
 عاقل وحكم المدي عليه على الزمت اي صار ما يدعيه معلوما من ذلك بقوله  
 فلو كان ما يدعيه مقولا لا بد للمضموم ذكر اي مدعيه انه يدعيه من غير حق فان  
 الشيء قد يكون يدعيه لئلا كحق كاله في يد المدين والميسر في يد البايع  
 فاجل بقص الترتيب في كل هذه الزعمية هذه العلة يشتمل المقار ايضا فلا بد ان ما  
 وجه تخصيص المقول لهذا الحكم الاول دراية وجمعه موقوفة على مقدمتين مستلزمين  
 احدهما ان الدعوى لا يقع الا بما ذكركا في اليد كانه في المدة التي انما نصب خصما  
 اذ اكان يدعيه والثانية ان الشبهة معتبرة يجب ونهها لا شبهة الشبهة كما

او كان هذا من ان لا يكون من العاقل  
 او كان هذا من ان لا يكون من العاقل  
 او كان هذا من ان لا يكون من العاقل

في قوله تعالى وَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْعَلُ الْغَافِلُونَ أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَذَكَّرُوا أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَذَكَّرُوا أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَذَكَّرُوا

قالون شبهة الربوا مختلفة لاشبهة الشبهة اذ امرت بها فاعلم ان صوت اليد على  
 الاعتقاد شبهة تكون غير شاهد بخلاف المنقول فانه فيه شاهد فوجب دفعها في  
 الدعوى العقار بالبيان ليصح الدعوى ويهدى بشيء يكون احتمال كون اليد لغير  
 الملك شبهة الشبهة فلا يعبر واما اليد في المنقول فلكونه شاهد الاحتجاج اليه اشارة  
 لكن فيه شبهة كون اليد لغير الملك فوجب دفعها ليصح الدعوى لئلا يسهل له اداي اليه  
 سواد السيل وحسناته ونعم الوكيل وطلب عطف على ذكر احضاره اي احضاره ما يدعيه  
 ان امكن ليشار اليه في الدعوى والشهادة لان الاعلام انفسه ما يمكن شرطه في المنقول  
 بالاشارة لانه المبلغ اسهل التعريف منه لولية المنقولات التي يتعذر نقلها كالرجح  
 مثلا حضر لملككم عندها اوبعث امها وذكر فثبت ان تعدد اي احضاره لغير الذي سؤلها  
 لان الامكان يتصور والشرط ان يكون الدعوى في العلم وقد تعدد مرات عدت فوجب  
 ذكر جهة واحدة لاختلاف جهة كل الفقيه ابو الليث يشترط مع ذكر الجهة ذكر الذوق والاشارة  
 حال قلبي خان ومما يجب التخيير ان كان العين غايبا وادعى انية يد الذي عليه  
 فانكر ان بين المدعي قيمته وصفته تسمي دعواه وتقبل بينه وتوقع لم يصب  
 محبة عين كذا ولا ادركها قيمته قالوا سمع قلبي انما هي وان تبين القيمة وقال غيب  
 يد عين كذا ولا ادري انه هالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب  
 انه تسمي دعواه لان الانسان دائما يعلم قيمة ما له فلو كلف بيان القيمة لتعسر  
 لقول فابن محمّد مع هذه الجهة الفاحشة توجه الميمين على المخم اذا انكر والبر على  
 الميان اذ الحق او كحل عن الميمين فيقول فان كلم الحق لا يكون كافيا لاثبات التحقيق  
 للثبوت على الموقوف ولو كان ما يدعي عقار اذكر حدوده الاربعة لتعدد ما يتفرع  
 بالاشارة لانه لما لا ينقل فينصاري التخييد لان العقار يعرف به وتكون التثنية وتجان  
 زف لان التعريف لم يتوصل اليه فلا كثر حكم كحل اما ان يقلط في الحد الرابع لان  
 المدعي يختلف به بخلاف تركه كذا الشهادة اي كما يشترط التخييد يد الدعوى يشترط  
 في الشهادة وان ذكر في التثنية من الحدود في الشهادة قبلت شهادته عند خلافها  
 لزف وان كان الرجل مشهورا يكفي بذكره وفي الدار لا بد من التخييد بدون كانت  
 مشهورا عند الجميع وعند ما لا يشترط لان الشرة مغنية عنه ولو ان قدرها لا يصير  
 معلوما ان التخييد وذكر ايضا انه يطالبه لان اللطافة حق المدعي فلا بد من طلبه  
 وذكر ايضا انه يد المدعي عليه لانه انما يصير خصما يكون في يده وهو اي كونه في

به لا يثبت بتصادمها على انه في يده بل يثبت بالبيئة او علم القاضيه لاحتمال كون  
 القاضيه في يد غيرهما وقد توأصا بجاء ذلك بخلاف المطلوب لان اليدين مشا  
 كما ترى في العبادية ادعي عين في يد رجل واراد احضاره في مجلس الحاكم فأنكر المدعي  
 عليه ان يكون في يده على المدعي بشاهدون فحمد ان هذا القيد كان في يد  
 المدعي عليه قبل هذا التاريخ سنة هل يسمع وهل يجب المدعي عليه في احضار  
 بهذه البيئة ام لا كانت واقعة القويما ويحتمل ان يقول لا يثبت في يده حجة  
 زمان الماضي ولم يثبت حرج من يده وقد وقع الشك في زواله فكيف يثبت اليدين  
 سالم يوجد الخليل قال خمس الائمة للخطابي ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره عند  
 القاضي كالصبر من الطعام والتمتع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء حفر ذلك  
 الموضوع لو تيسر ذلك وان لم يتيسر لم يضر وكان ما دونها بالاحتياط بعين الحقيقة  
 الي ذلك الموضوع وهو نظير ما اذا كان القاضي يجلس في داره ووقع المدعي في رجل  
 ولا يسمع باب داره فانه يخرج الي باب داره لو بان رأيه حجة يخرج الي باب الدار  
 بحضرة وفيه القويما اذا كان المدعي شيئا يتعذر نقله كالرجل والحاكم فيه بالخيار ان  
 شاء حفر وان شاء بعث امينا كذا في الذخيرة وكذا القاضي الامام الظاهر الدين في  
 هذا ان يستقيم اذا كان العين المدعي في المصرا اما اذا كان خارج المصركين فيحضر به  
 القاضي المصركين فيجوز القضاء في ظاهر الرواية فخر فيه ان بعث واحدا من اهل  
 حجة يسمع المدعي والبيئة ويحضر ثم بعد ذلك يحضر قضاؤه ولو كان ما يدعيه  
 دينا في الذمة ذكر جنسه كالدراهم والدرناير والبر والشمع وكذا وقدره مكانه  
 والفوقين وقصير من نحوها فان الدين لا يعرف الا بملكه وذكر ايضا مطالب  
 لما امر ان حفر واذا حجت اي الدعوى سال القاضي عما يشترط وجه الحكم اذ  
 الحكم بالبيئة بخلاف الحكم بالانفراد ويحتمل ان يقول ان خصمك ادعي عليك كذا  
 وكذا فاذا اتقوله فان اقر اي الخصم انتم اي القاضي فوجهه بقل فيه وحكم لما  
 قال في الحكاية ان المظان لفظ القضاء توسع لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على  
 القضاء فكان الحكم من القاضي الزا لما خرج عن موجب ما اقر به بخلاف ما في  
 البيئة مما دعواه لان الاصل في فصل الخصومة البيئة وان اقر اي الخصم سال اي  
 القاضي المدعي بيته لان البيته علم على البيته كذا في البيته فقال للحاكم كذا بيته سال  
 وبسبب البيتين مما عدهم البيئة فلا بد من السؤال عنها لئلا يكون من الاحتياط



فانه اقام البيعة عليه فانه يقره عواه بالبيعة في بقله من البيعة فانها ولا والله  
 يظهر بها الحق عن الباطل ولا يابى ولن يبقها بل يحجز عن اقامتها حلفه الى القائل  
 الختم بطلبه اي طلب المديني لان الحلف حقه ولهذا اضيف اليه بحرف اللام في  
 الحديث ووجه كونه حقا ان المنكر قصد انواء حقه على زعمه بالانكار فكذا الشان  
 من انواء نفسه باليمين الكاذبة وفي الموضع ان كان كاذبا كما يزعم وهو اعظم من  
 انوار اللان ويحصل للحالف الثواب المذكور اسم الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم  
 والعدل ان يكون النكول في مجلس القضاء فان المعبر بحرفه فالجس للخصومة ولا  
 بصرة لليمين عند غيره وهو بشرط القضاء بما هو النكول فيه اختلاف ثم اذا  
 حلف المديني عليه فالمدعي على دعواه فلا وجدها اقامها وقبضه بها ولا يبطل  
 حقه بيمينه كمن ليس له ان يخاصم ما لم يتم البيعة على وفق دعواه فان وجدها  
 اقامها وقبضه بها وبعض القضاء من السلف كانوا لا يسمعونها بعد اليمين  
 ويقولون يترجح جانب صدقه باليمين فلا يقبل بيعة المديني وهذا القول ليس  
 بشي لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل البيعة من المديني بعد يمين المنكر وكان شريفا  
 رحمه الله يقول اليمين الفاجرة الحق ان ترد من البيعة العادلة وهل يظهر  
 كذب المنكر باقامة البيعة والصواب انه لا يظهر حجة لا يعاقب معاقبة شاهدا  
 الزور وكذا الزيلعي فان كل ابي لا يحلف مرة او سكت بلا افة من طرش  
 او فرس فانه نكول حكما وقبض على لان اليمين واجبة عليه لقوله عمر واليمين على من  
 انكر ترك هذا الواجب بالنكول دليل على انه باذل او مقر واللا اقدم على اليمين  
 تقصيا عن عمدة الواجب دفعا للضرر عن نفسه بهذا المديني او الاقرار  
 والزرع الزينة التوبيع عن اليمين الكاذبة دون التذرع عن اليمين الصادقة فترجح  
 هذا الجانب على جانب التوبيع في نكوله وهو اي القضاء بعد عرض اليمين  
 اليمين اي عرض القاضي اليمين على الخصم بان يقول انه لم يحلف احكم عليك  
 تلقا احوط لاحتمال ان يحلف بعد موافقته ولا عبرة بعد القضاء لقوله  
 احلف فانه ابطال حقه بالنكول فلا ينقض به القضاء ويعتبر اي قوله احلف  
 قبل الحكم ولو بعد الوضو ثلث اذ لا يلزم فيه نقض القضاء ولا ضاد آخر  
 ولا يرد اليمين على المديني وان كل خصم وعندنا ان يوافي المديني بيعة اولا  
 وحلف القاضي المديني عليه فنكول يرد اليمين على المديني فان حلف فيه به والا

التمسعت المأثر عنهما لان الظاهر من شاهد الذي يتكلم فيعتكرك كالمدي  
عليه وكذا اذا اقام المدي شاهد اخر فانه يرد اليين عليه ان حلف بيمينه  
ادعي وان نكل لا يتجمل به بيمينه لانه عم قضي بشاهد يمين وعندنا يتخلف  
المدي عليه فخطو ويتجمل عليه بالتكول لقوله عم البينة على المدي واليمين على من  
انكر مطلق النكس بيمينه انقضاء مشاؤك كل واحد منهما من قسم صاحبه  
ينزل على ان جنس الاما في جانب المدي عليه ولا يمين في جانب المدي اذ  
اللام في اليمين للاستغناء فمن جعل لا يمان محج للمدي فهو مخالف للنص وحديث  
الشاهد واليمين غريب ومارونه مشهور بطلان اليمين بالقبول في صارية  
حيث المتواتر فلا يعارضه على ان يحج بيمينه فردد كذا في كتابه ولو قال الم  
المدي عليه لا اخر ولا انكر جسمه ليدل على الغاية في بطلانك لانه ظلم فخر او ليس  
ادعي اي رجل على اخر ما لا فائدة في المدي عليه فاصطحا على ان يحلف المدي  
عليه ويرى من نكل الحلف فالصالح باطل وقصوي المدي على دعواه ان اقام  
بيته شريح وان لم يلها فاصطحا يحلف القاضي لو لا اي لو لم يكن الحلف  
الاول حين الصلح عنده فان الحلف عنده في البيعة كما ان التكول عند  
تقديمه لا يوجب الحق لان المعز يمين قاطعة للخصومة واليمين عند غير القاضي  
غير قاطعة ولو كان الحلف الاول عنده كلف ولا يحلف ثانيا كذا لو اصطحا  
ان المدي لو حلف والحكم ضامن وحلف اي للمدي لم يضمن اي الحكم كذا  
اي العادة ولا يحلف في نكاح بان ادعي رجل على المرأة او على غيره نكاحا  
ولا فمكر ورجعة بان ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه راجعها  
في العدة وانكر الآخر وفي ابياء بان ادعي المولي عليها او هو عليه بعد  
العدة انه فاه في العدة وانكر النكر واستلاد بان ادعت امه على سيد هاهنا  
ولدت منه هذا الولد او ولدت ولدا قد مات او سقط سقطا مستبين للحق  
منه وانكر المولي ولا يثبت في من الجانب الاخر لو ادعي المولي يثبت الاستلاد  
باقول ولا يعتد بكاهن او ورق بان ادعي على مجهول النسب انه عبده او ادعي  
المجهول انه عبده وانكر النكر ونسب بان ادعي على مجهول النسب انه ابن  
او مويدي عليه ولا فمكر ولا بان ادعي على موقوف الرق انه معتقه او  
مولاه وادعي العرف ذلك عليه او كان ذلك في ولاية المولا وانكر الاخر

وحد سواء كان ذلك جحد أو حقا الصواب حق الله سبحانه وتعالى لا يرد عليه شيء من حقد السرقة  
أو أيسر من المعقن كحد القذف حتى أن من ادعى على غيره قذفه وإنكار القاذف لا  
يستخلف لأن الغالب فيه حق الله تعالى عندنا فالنفي بالحد والحال الصلة لله تعالى  
ولنا في السرقة فإن السارق يستخلف لأجل المال إذا اراد المالك أخذ المال لا القطع  
فيقال له ادعي ذكر السرقة وأدعي تناول ما كان فيكون عليك عليه وبينه كل في النهاية  
لا يستخلف في الحدود بالاجماع إلا إذا تضمن حقا بان علق عتق عبده بالزنا وقال  
إن زنيته فانت حر فادعي العبد أنه زنا ولا بينة له عليه يستخلف المولى حتى إذا  
تمثل ببيت العتق لا الزنا وللعان بأن تدعي المرأة القذف بالزنا وهو جوب العتق  
ويؤيدك جميع ما ذكره قول الشيخ وقلا يستخلف فيها كلها إلا في الحد وللعان  
لأن هذه حقوق ثبتت بالشهادات فيجري فيها الاختلاف كالاموال بخلاف الحدود  
وهذا لأن فائدة الخلف لظهور الحق بالنكول والنكول أقرب لأن الخلف لما وجب  
فترك دليل على أنه باطل أو متر ولا يمكن أن يجعل باطلا لأن النكول يعتبر من المأخوذ  
والكاتب وهما لا يمكن أن يكونا في جعل متر أصروا والأقرب يجري في هذه الأشياء  
فكأن أقرب فيه شبهة للفسكوت في نفسه والسكوت محتمل فلا يكون حجة فيها  
سواء بالشهادات وللعان حد الزنا وجب فاستبعد القذف ولنا أن النكول  
بذلك وإباحة أدل على حمل على الأقرب كذا بناء في الآثار ولو جعل بذلك قطع  
للمقصود بل أن الكذب فكل هذا أولى صيانة للمسلم عن أن يظن به الكذب وهذا  
حقوق لا يجري فيها البطلان فلا يقيض فيها بالنكول كالعصا صحت بالنفس بخلاف  
الاموال وذلك لأن المرأة لو قالت مثلا لا حاجة بي وببيك وكيف بذلت نفسي  
لك لم يجرى كلامهما وكذا أسيرة الأمثلة فلا يحصل أن كل حمل يقبل الإباحة بالأذن  
أبطله يقيض عليه نكول وما لا خلاف أنه لا يقيضه خان الفتوى بخلافه وقيل ينبغي  
للقاضي أن ينظر بحال المدعي عليه فإن راه متعنتا بخلفه وبأخذها بوجهها وإن  
كان منطلوما لا يخلطه أخذ بقوله كذا في الكتاب وخلف السارق وإن نكل ضمنه لم  
يقطع لأنه في السرقة يدعي المال والحد واجبا بالحد لا يجمع معه شبهة بخلاف  
إيجاب المال فيثبت به كاشية بشهادة رجل وامرأتين حيث لا يثبت القطع  
وبعض المال كذا الزنا إذا ادعت طلاق قبل الدخول يبيح إذا ادعت طلاق  
قبل الدخول واستخلف المدعي فإن نكل ضمنه نصف ثمرة ما صدقتم لأن الاختلاف

يجري في الطلاق اتفاقاً فاحضن ما إذا كان المصود المال لأنه دعوى للمال حقيقة حيث  
 يكون له المال لا الضامح وكذا النسب إذا ادعى حقاً بينه وبينه دعوى النسب إذا  
 ادعى حقاً كارت ونفقة بأن ادعى رجل على رجل أنه أخوه ومات أبوه وترك  
 ما لا ينفق عليه أو طلب من القاتل نفقة في النسبة في المدعي عليه بالنسبة  
 فإنه يستحق النسب بالاجماع فإن حلف براء وإن نكل فيه بالمال أو النفقة  
 لا النسب ويجوز للفتية أن تكون حية في يد رجل النكاح وهو لا يبرأ عن نفسه  
 فادعت امرأة حرة الأصل أنه أخوها تريد مقصد الملقط لما هو حق الخصم  
 وأرادت استحقاقه فنكل حيث يلزمه حق في الجحيم إلى جحيم ولا يثبت النسب  
لحق بالمك بأن ادعى عبيد على مولاه أنه معتق لأنه أخوه واستحقاقه فإن حلف  
 براء وإن نكل فيه بالعق لا النسب وامتناع الرجوع في العدة بأن أراد الوصل  
 الرجوع في العدة فقال الموصوب له أنا أخوك فإن المدعي عليه يستحق على ما  
 يدعي من النسب بالاجماع فإن نكل في الصورة المذكورة ثبت الحق بين  
 المارت والنفقة والرجوع والعق وامتناع الرجوع لا النسب إن كان أي النسب  
 نسباً لما يقع الأقارب والآي وإن كان نسباً لغير الأقارب في جميع الخلاف  
 يثبت يستحق في النسب المجرى وعندنا إذا كان نسباً يثبت بالقرابة وإن أقاربه  
 الرجل يقع بالاب والابن والفرجة والولي وأقاربه المرأة يقع بالاب والزوج  
 والولي ولا يقع بالابن إذ فيه تحيل النسب على العبد كما أن أقاربه العبد لا يقع  
 فلو ادعى رجل أنه أبوه ولم يتبع ما لا يستحق عنده لأنه لو أقرب يثبت فيستحق  
 الرجاء أن يكون الذي هو أقرب وإن ادعى أنه أخوه أو عمه أو نحو ذلك لا يستحق المدعي  
 عليه لأنه لو أقرب لا يثبت لأنه فيه تحيل النسب على العبد يحلف منك العود يعني  
 ادعى على غيره قصاصاً في النفس أو مهاداً أو مهاداً فأنكر استحقاقاً عاقلان نكل  
 في النفس لم ينفق بصل ولا دية بل جسد في يترأى يحلف وفيما هو يحلف فينقض  
 عند أبيه وعندنا يلزمه الدية فيهما ولا يقبض بالقصاص لأن القصاص فيما  
 دون النفس عقوبة يترأى بالشبهات ولا يثبت بالمكن كالقصاص في النفس  
 لأن النكول وإن كان أقرباً لعدم فيه شبهة الصدم لأنه إن امتنع عن التبرؤ  
 الصادقة لا يكون أقرباً بل يكون بذلك وإذا امتنع العود يجب الدية وله أن  
 الطرف يحل البذل فيستوفى بالمكن كالمال فإن الطرف يسكن بها مسك

الاصل لا يخلط وقاية النفس كمالا فيكون فيها الخلق بخلاف النفس ويختلف في  
 التعزير يعني اذا ادعى على ما يوجب التعذيب واراد تخفيفه اذا انكره القاضي  
 يخلط لان التعذيب محض حق العبد ولهذا عليك العبد استقامته بالعفو ولا يتبع  
 الصرف وجهه ومن عليه التعذيب اذا امكن صاحب الحق منه اقامه ولو كان حق  
 الله تعالى كان هذه الاكليم على هذا والاحتياط في حق حقوق العباد سواء كانت  
 عقوبة او لا فليكن كل عزم لان التعزير يثبت بالشبهة فان لم يثبت فيه بالكلية  
 قال اي المذهب في بيته حاضرة في المصروفات يختلف الحكم للخلق جند بالمصروفات  
 اذا حضر في مجلس الحكم للخلق اتفاقا كذا في النهاية ويكفل بنفسه ثلاثة ايام  
 فلا يغيب ويطلب حق المذهب ويجب ان يكون التكفل موقع الدائم يحصل فائدة  
 التكفل ولا بد للتكفل من قول في بيته حاضرة في المصروفات لو كان لا يثبت في الموضع  
 تحت لا يكفل اذا لا فائدة فيه فان ابي ان يعطيه كفيلا لازمة اي وان معه حيث سار  
 جدي لا يغيب ولان المذهب اي ان كان الخضم غريبا ولا يكفل اي الغريب الا في  
 اخر المجلس لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة بمقدار المجلس اعتبارا للغريب  
 لمعونه عن السفر ولا ضرر في هذا العذر ظاهر والخلق بالله تعالى دون غيره  
 لقوله عم لا تخلعوا ابائكم ولا بطول انيت فمن كان مسك حالها فيلحق باهله او  
 لينفك لا الطلاق والعنف لما روي الا اذا اذ الخضم يعجز جاز للقاتل ان يخلعه به  
 بالطلاق والعنف لقوله الملة بالملات باليمين بالله تعالى في من ماننا لكن اذا اكل  
 لا يتبعه واذا اقيس لم يتعد ذكره الذي يوجب في شرح الهداية ويطلب اي اليمين بصفاته  
 نعم كان يقول قل والله الذي لا اله الا هو علم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم  
 الذي يعلم من السر اعلم من العلانية ما نعلم ان هذا عليك ولا تمسك هذا المال  
 الذي اذعه وهو كذا وكذا ولا شيء منه الخالف والمخلف ان يريد في التخليط  
 بما هذا وان ينقص منه كذا حياط فلا يترك بل يخط الاول ولا يتقدم عليه اليمين  
 اذ اللانم عليه عينه واحدة ولم ان لا يخط ويقول باهله تعالى او والله ان القصاص  
 منه النكول واحوال الناس فيه مختلفة فمنهم من يتبع اذا غلط عليه اليمين ويتبع  
 اذ لم يخط وكان الذي فيه الي القاصيه وقيل لا يخط على الموقوف بالمصالح  
 ويخط على عينه وقيل يخط في الخط من المال لا المعتبر لاي لا يخط بالزمان  
 ولو كان وعند الناس في يخط فيهما اما الاول فيكون بعد حلول العصب

يوم الجمعة واما الثاني فانه يكون في المسجد الخامس عند المنبر حلف اليهودي بالله الذي  
انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله  
الذي خلق النار فيقلف على كل واحد بما يعتقد تعظيم الهيمون به ليكون رادعاً لعنف  
الاقدام على الهيمون الكاذبة وعنه يرجع انه لا يخلف احد الا بالله حالصاً لثنا جميعاً عن شرك  
الغير معه في تعظيم وذكر الخصاف انه لا يخلف غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو  
اختيار بعض مشايخنا لما ذكره في ذكر النار في الهيمون تعظيم النار لان الهيمون يشهد  
ولا ينبغي ان يعلم النار بخلاف التوراة والانجيل لان كتاب الله واجب التعظيم  
ولا يخلف الوثني الا بالله اذ كفره كلهم مع افتراق تخلفهم عن الله تعالى فلا يصح  
ولين سائرهم من خلق السموات والارض فيقولون الله كذا في كتابه ولا يخلفون  
به معابدهم لان فيه تعظيمها ويخلف على الحاصل في سبب يرتفع البيع والشراء  
والطلاق والعصب والتعديرون والتحليف يقول بالله ما يثبتكم بيع قائم اليك  
او ما يثبتكم ملك الا ان او ما يجب عليك رده الا ان او ما يجب عليك حق العقر  
ان ان لا ياتي بالخلف على السبب وبين بقوله ما بعته ونحوه اي ما كتبتها او ما طهرتها  
او ما غصبت او ما شتمت الاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع بعد  
وقوعه كالبيع وتغايره فان الهيمون يكون على الحاصل لا على السبب عند الرجوع  
وم جاز اذا في انه ابتاع من هذا عبداً بالثمن فحلف بالله ما يثبتكم بيع قائم  
ولا يخلف بالله ما بعته فلهذا يلزم ان يقال كذا الضام ونحوه ثم التحليف على الحاصل  
لا السبب هو الاصل عنده اذ كان سبب يرتفع برفع الا اذا كان فيه اي في الحلف  
على الحاصل لم يترك النظر للمدعي فيخلف على السبب اجماعاً كدعوى شتمه بالجور  
ونفقة مبتوتة فانه اذا في شتمه بالجور والمشتري ممن لا يراها بان كان شافعياً  
فانه يخلف على السبب اذ لو حلف على الحاصل بالله ما هو مستحق للشفعة يصديق  
في يمينه في اعتقاده فيغوت النظر في حق المدعي وكذا اذا ادعت مبتوتة  
نفقة والزوجه ممن لا يراها كونه شافعياً فانه يخلف على السبب اذ لو حلف على  
الحاصل بالله ما حلف عليك النفقة يصديق في يمينه في اعتقاده فيغوت النظر في  
حق المدعي ويخلف على سبب لا يرتفع برفع بعد بثوته لا على الحاصل اجماعاً  
لعبد مسلم يدين عتقه فانه اذا ادعي عتقه على مولاه جحد لولي يخلف على  
السبب باسماً اعتقه لعدم الضرورة الى التحليف على الحاصل اذ لا يجوز ان

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى انما هو وحده لا شريك له  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

يعود الرق بعد العتق سلبا بخلاف الامة والعهد الذي اخرجت جلف منها جلفا لم يحصل  
 اي ما جرحه او ما جرحه في الحال لا سلكا، فكرر الرق في الامة بالردة والظروف  
 والسبي وفي العهد الكافر بنقض العهد والخلق ولا يتكرر في العهد المسلم  
 استعمل خصمه فقال حلفتي مرة فاقام البينة تقبل بعني ادعي علي اخرها لا فانك  
 اواراد المدعي تخليفه فقال المدعي عليه انك حلفتي بما هذه الدعوى عند  
 قاضي بلدك افاذك المدعي ذلك فاقام المدعي عليه بينة بما ذكرك تقبل ولو لاها  
 اي ان لم يكن له بينة واستخلفه اي اراد تخليف المدعي جاز اي تخليفه فالت  
 اي المدعي لا بينة في ثم رهن او لشهادة في ثم شهد به الاول ان يقول  
 المدعي ليس لي بينة علي دعوي هذا الحق ثم جاء بالبينة وبينة الثاني ان  
 يقول الشاهد لا شهادة لفلان عندي في حق بعينه ثم شهد له فيه روايتان  
 في رواية لا تقبل لظاهر التناقض وفي رواية تقبل والاصح التبول  
 لجواز ان يكون له بينة او شهادة فتسبها ثم ذكرها او كان لا يعلمها ثم عليها  
 قيل يقبل ان وفق وفاقا ذكر في الملتقط كذا اذا قل لا دفع في ثم اني بدفع  
 اي فيه روايتان وقيل لا يدفع دفعه اتفاقا لان معناه ليس في دعوي الدفع  
 ومن قال لا دعوي قبل فلان ثم ادعي عليه لا يسمع كذا دعوى بها وبمعنى قال  
 يدفع هو الاصح لان الدفع يحصل بالبينة في الدفع لا بد دعوي الدفع فيكون قوله  
 لا دفع في بمنزلة قوله لا بينة لي كذا في العادة النيابة بحري في الاستخلاف  
 يعني يجوز ان يكون شخص نائباً عن اخر له حق بما جرت في طلب الميم عن المدعي  
 عليه اذا عجز عن اقامة البينة لا الخلف عليه لا يجوز ان يكون شخص نائباً عن شخص  
 توجه عليه الميم ليخلف عنه قوله وفيه في الاول بطلان فالوكيل والوصي  
 والمقولي واب الصغير يستخلف اي يطلب الخلف من خلف ولا يخلف اي واحد  
 من الوكيل وبين الا اذا عجز اقر له اي اقر له واحد منهم بما الاصل كالوكيل  
 بالبيع او المخصوصة في الرد بالعيب فانه العيب اذا اوصى في عيب بعينه  
 بانه للصغير لا يستخلف والوكيل بالبيع او المخصوصة في الرد بالعيب من  
 جهة المالك يستخلف لان الميم في الرجاء النكول ولو اقر الوصي صحيحا لا بيع  
 فكذا الاستخلف فاما الوكيل فاقر له صحيحا في النكول فكذا انكول بالخلف  
 بما فعل نفسه يكون في البينات اي انه ليس كذلك والبنات العتق والتخلف

في فصل عبيد يكون على العلم **كذلك وجه الاصل ظاهر والمعوجه لثلاثين قلالة لا**  
**يعلم ما فعل غيره ظاهرا فلو حلف على البتات لا تمتنع عن اليمين مع كونه صادقا**  
**فيها فيتميز به فلو لب بالعلم فاذا لم يقبل مع الايمان صار باذ لا يؤثر هذا**  
**اصل مقر عند المشتاقين الا ما لم يزل الاسلام يزيد عليه حرفا وعنوان التحليف على فعل**  
**غيره على العلم الا اذا كان اي فعل الغير شيئا يتصل به اي بالمطوف وخرج عليه**  
**بقوله فاذا ادعي سرقه العبد او اباقر يحلف اي البايع على البتات مع انه فعل**  
**الغير بيع ان مشري العبد اذا ادعي انه سارق او ابق** وابنت اباه  
**او سرقه في يد نفسه وادعي انه ابق في سرقه في يد البايع واراد التحليف يحلف**  
**البايع بالله ما ما ابنه سارقا في يدك وهذا تحليف على فعل الغير وانما على**  
**بأن نسلم اي نسلم البايع المبيع سليما عن العيوب والجب عليه اي البايع**  
**في التحليف يرجع الى ما ضمن البايع بنفسه فيكون على البتات فاذا ادعي سرق**  
**الغنى تقيع على قوله وفعل عين على العلم ببيع اذ المشتري زيد منعه وشيئا ثم**  
**يادعي بكونه اشتراه قبله وعجز عن البينة يحلف خصمه وهو بكونه على العلم اي لئلا**  
**يعلم انه اشتراه قبله لما ركز كذا ادعي ديني او عينا عا ورث اما الاصل فانه يتوكل**  
**رجل للآخر ان يبيعه مورثك الف درهم فمات وعيله الدين ولما الثاني فانه يقول**  
**ان هذا العبد الذي ورثت من فلان ملكي وبيرك بغير حق ولا بينة لواحد**  
**منها فان الوارث يحلف على العلم لا البتات لما ذكره اعلم القاطع كونه سراقا او**  
**اقر به المدي او بغيره فليحلف عليه كذا في العاوية ولو ادعاهما اي الدين واليمين**  
**الوارث على غيره يحلف اي للمدعي عليه على البتات لا العلم لما ذكره كالموحد لم**  
**ادع المشري اي لو وهب رجل لرجل عبدا فقبضه او عثره رجل عبدا فجاء رجل**  
**وزعم ان العبد عبده ولا بينة له فاذا ادعاه المدعي عليه يحلف على البتات**  
**ادعي رجل مكوحة العبد انما مكوحة ولا بينة له اي للمدعي يحلف المذبح**  
**على العلم اي انه لا يعلم انما مكوحة فان حلف انقطع الطاع وان مك**  
**حلف اي المرأة على البتات اي انها ليست امرأتا فان حكمت فيجب بها ما الذي**  
**كذا في العاوية اعلم ان كل موضع وجب فيه اليمين على البتات تحلف على العلم**  
**لا يكون معزلة حجة لا يقف عليه لا تكون ولا يسقط اليمين عنه وكل موضع وجب**



فيه اليقين على العلم بخلاف على النبات كذا فيعتبر بعين اليقين حتى يسهل اليقين منه ولا يخفى  
 عليه انه الخلل لان الخلف على النبات كذا فيعتبر بخلاف العكس ذكر الزيلعي اذ في  
 استدل بمختلفة خلف على الكل مرة في الهادية اذ في اعياننا مختلفة للجنس والوعى  
 والصفة وذكر في الكل جملة ولم يذكر فيه كل عين على حدة اختلف المشايخ في بعضهم  
 شرط التفصيل وبعضهم اكبح بالاجمال وهو الصحيح لان المدعي لو ادعى في غصب هذه  
 الامعة لا يشترط الصحة المدعي بيان القيمة لكل ان ادعى ان الاعيان قائمة في يد  
 بؤمر باحضارها فيقبل البيعة بحضرتها وان قال انها قد هلكت في يده او استعملها  
 وبين يديه لكل جملة يسمع دعواه فيقبل بيته ولو لم يكن له بيته خلف على الكل مرة لان  
 الواجب وجوب الغنيم من على صحة الدعوى وقد سمعت فوجب على الكل مرة اقل  
 بدعي او غيره ثم قال كنت كاذبا في اقر لي حلفي على القرلة انه اي القرلة لم يكن كاذبا  
 فيه وليس بمحلف في دعوي عليه عند له يوسف وهو مستحق او عند له يوسف  
 بتسليم القرلة الى القرلة وهو القياس لان لا اقل جملة مضمومة بقرلة ليس بقرلة كالمبيعة  
 بل لو لم يكن لان احتمال الكذب فيه ابعد وجه الاحتياط الى العادة حيث بين الناس  
 انه اذا ارادوا الاستدانة انهم يكتبون الحكم قبل اللخذ ثم يأخذون المال فلا يكون له  
 الاخر له لئلا يحل اعتبار هذه الحالة فيخلف وعليه القوي لتغير احوال الناس  
 وكثرة الخدائع والمخانيات وهو مبني على المدعي لا يضر اليقين لو كان صفة فافضاه  
 اليه ذكر الزيلعي صح في هذه اليقين والصحة منه بمعية اذ ادعى رجل على اخوه انا فاكرا واختلف  
 فاخذي بيته مال او صالح عم بيته على مال عم لما روي عن عثمان رضي الله اذ في  
 عليه اربعة فاعطى بيته او اخذي بميس ولم يحلف وعم حذيفة رحمه الله انه  
 اخذي بيته مال ولانه لو حلف وقمع القبل والقال فان بعض الناس يصدقا  
 وبعضهم يكذب فلذا اخذي بيته صان عرضا وحسن قال عم ذلولي اعرفكم  
 بانواكم ولا يحلف بعد اي ليس للمدعي ان يستخلف بعد ذلك لانه اسقط خصمته  
 باخذ البذل منه بخلاف ما اذا اشترى بيته بعشرة دراهم مثلا حيث لم يجر وكان له  
 ان يستخلف لان الشراء عقد تملك المال بالمال واليمين ليست بمال كذا في العنونة  
 يا **المخالف** اختلف المتابعان في قدر القربان  
 ادعى المشتري ثوبا وادعى البائع اكثر منه او وصفه بان ادعى البائع انه يدرهم والآخر  
 وادعى المشتري انه يدرهم كاسره او جنسه بان ادعى البائع انه يدرهم والآخر المشتري

٢٥٠  
 في القربان

انه بالمرء أو اختلافي قدر البيع بان اعترف بقدر من البيع وادى المشتري أكثر  
 منه حكم من برهن أي إثباتا أقاما البينة حكم له لأنه تصرف عواء بالبحر فبقى في الجانب  
 الآخر مجرد الرجوع والبيعة أقوى لأنها يندم بها القايح الحكم والرجوع لا يندم وأن  
 برهنا حكم لبنت الزيادة لأن البيان لا يثبت وبشت الأقل لا يعارض بشت الأكثر  
 وأن اختلافيها أي الثمن والبيع جميعا بان قتل البايع بعت العبد الواحد بالبيع  
 وقول المشتري لا بل بعت العبد بالثمن البايع في الثمن والمشتري في البيع  
 أولى لأن حجة البايع في الثمن أكثر إثباتا وحجة المشتري في البيع أكثر إثباتا وأن  
 حجة أي أن لم يكن لكل منهما بينة فيلزم للمشتري أن يبرهن بالثمن الذي يدعيه  
 البايع والثمن البايع وقيل البايع لما أن تسلم ما ادعاه المشتري ومن  
 ثيبج والأفضح البايع لأن العرض قطع المنصومة وقد أمكن ذلك لرضا أحد  
 أي يدعيه الآخر فيجوز أن لا يحل القايح بالفسخ حجة يسأل كل منهما ما يجتازه وإن لم  
 يرضيا بدعوى أحد مما تخالف أي استخلف القايح كلاهما في دعوى الآخر أصلا  
 أن القايح قبل القبض حال قيام السلعة يجاوز القياس لأن البايع يدعي في  
 المشتري زيادة الثمن والمشتري ينكر والمشتري يدعي في البايع وجوب تسليم  
 البايع ما ادعاه ثمنه والبايع ينكر فكان كل منهما منكرا وتحليف المنكر موافق  
 للقياس وأما التحليف بعد القبض فتعاضد القياس عند البيع ولو يوافق  
 لأن المبيع سلم لمشتري فلا يكون مدعى البايع شيئا فبقى دعوى البايع هي  
 المشتري زيادة الثمن وينكر فيكفي حلفه وأما ثبت المخالف بعد القبض بنوله  
 عدم إذا احتلف المبيعان والسلعة فمأينة مخالفا وترادأ وبراء بين المشتري  
 لأنه أقوى الحار لأنه المذهب أو لا بالثمن فيكون على البايدي بالخيار فيدلي بيمينه  
 لو سلعة بئى أي هذا إذا كان بيع عينة بدين والثاني وإن لم يكن كذلك بل  
 عين بعين أو ثمن بئى بئى أي بئى القايح بيمين أيها شاهد لا يحل  
 في زيادة النكول وصحة الخالف أن يحلف المشتري بالله ما اشتراه بالعين  
 ويحلف البايع بالله ما باعه بالف وصحة القايح أي فسخ القايح البيع  
 بينهما يطلب أحدهما أو طلبهما ولا يفسخ وقيل يفسخ بئى الخالف  
 والصحيح هو الأول لأنها لو حلفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعا ثمن  
 مجهول في يفسخ القايح قطعا لثنا رعة منهما ورضي عليه ما ذكر في المبسوط

بقوله فلو وجب المشتري الجارية البيعة بعد التحالف وقبل الفسخ يحل أي وطؤه  
 لأنه لم يخرج عن ملكه ما لم يفسخ العقد ومن كل غير الميمن من المتبايعين  
 لأنه دعوى لاخرى للقضاء لأنه صار مقرا بما يدعيه الاخرى وبذلك لا التحالف  
 في أصل البيع والاجل شرط للمباراة قبض الثمن وتكون دفع المسلم فيه وحل  
 المكوي منكر البيع والاجل وغيرهما لأن هذا الاختلاف في غير البيع والثمن  
 فاشبه الاختلاف في الخط والبراءة بخلاف الاختلاف في وصف الثمن أو جنسه  
 حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر ولا بعد هلاك البيع أو خروجه  
 عن ملكه أو تغييره بالعيب يبيح إذا هلك البيع أو خرج عن ملكه أو تغير عيبه  
 العيب عنده وصار محال لا تقدر عياره بالعيب ثم اختلاف في الثمن لم يجز  
 عند البيع ولدي يوسف بل القول للثمن وعند محمد والشاذي بخلافات  
 فيفسخ البيع عياره لما لاك لأن كلا منهما يبيح حقاً نيكره الاخر فيجوز العان  
 ولهما أن التحالف بعد قبض البيع مخالف للقياس فلا يعود إلى حال  
 المالك السلعة كذا بعض أي إذا هلك بعض المبيع أو خرج عن ملكه ثم اختلفا  
 في الثمن لم يجز إلا أن يرضى البايع بترك حصه للمالك أي عدم أخذ شيء  
 من ثمن المالك وجعل العقد كأن لم يكن أو على القاييم ولا يبيح بدل الكتابة  
 أي للتحالف أيضاً بين المولى والكتات إذا اختلفا في قدر بدل الكتابة  
 لأن التحالف يكون في المعاضات عند تحايد الحقوق اللازمة وبدل  
 الكتابة غير لأنه جواز العجز وإذا تقدم التحالف وجب اعتبار الرجوع  
 والانتظار فيكون القول قول العبد مع عيبه لأنكاره الزيادة وإن أقام  
 البينة فينبئ المولى أولى لا يثبت الزيادة قال في راس المال بعد اقالته  
 أي إذا اقاله عقد السلم واختلفا في راس المال لم يجز إلا أن يرضى  
 بفسخ الأقاله ويعود السلم ولو لا يجوز لأن اقالته إسقاط الدين  
 والساقط لا يعود بل صدق المسلم عليه لو حلف لأن ربه السلم يدين  
 عليه زيادة وهو منكر ولا يعود السلم لما ذكر أن الساقط لا يعود بخلاف  
 البيع يبيح إذا اختلفا في قدر الثمن بعد الأقاله وقبل قبض المبيع حكماً  
 بخلافه وعاد البيع والفرق أن الفرض من التحالف فسخ العقد حين  
 يعود كل منهما إلى أصله واليه الإشارة بقوله ثم بخلافه وتراد الأقاله

في المقالة في السلم لا يفيد الغرض لان المقالة تبيّن السلم بعد نقضها لا يحل الفسخ  
بسبب اسباب الفسخ حتى لو قالوا نقضنا المقالة لا يتعاض فلا يحل الفسخ ايضا  
لما مر ان اساقط لا يعود واما المقالة في البيع فلا يحل الفسخ بسبب اسباب  
الفسخ حتى لو قالوا نقضنا المقالة تتعاض فاحل الفسخ بالتخالف ايضا لان نقض  
المانع بينهما لانه مكسر لغير العود اختلفا في قدر المهر فبقي لمن **برهن** اي اقام  
البينة لانه يقر دعواه ويحسمها بمبينة وان برهننا عليها اي بقية لانه ان  
يشهد مهر المثل له اي للزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج او قل بان الظاهر  
شهد للزوج وبينة المرأة ثبت خلاف الظاهر فبقي له اي للزوج ان شهد  
اي مهر المثل لها بان كان مثل ما تدعيه او اكثر لانها ثبت لخط ومخلاف  
الظاهر وان لم يشهد اي مهر المثل لها اي لو احدى منهما بان كان أقل مما ادعت  
واكثر مما ادعا بها تر اي ساقط لا استواء في البينات لان بينهما ثبت  
الزيادة وبينه ثبت الخط فلا يكون احدهما اولى من الآخر وان عجز عن  
البرهان تخالفا واما لكل لزمه الدعوى المخرجة صادرة عما يدعيه  
او باذلا ولا يفسخ التناهي لان بين كل منهما يعل ما يدعيه صاحبه من التسمية  
فيبقى العقد بالتسمية ولا يفيد التناهي اذا لم ينافي فيه بخلاف البيع فان  
عدم تسمية بضد كل من البيع وبفسخ التناهي فعلقا للتأخرية بينهما  
بل يحكم مهر المثل اي يحل حكم بقبض بقوله اي الزوج لو كان مهر المثل كما قال  
او اقل منه وقبض بقوله لو كان مهر المثل كما قالت او اكثر منه وبه اي بقبض  
مهر المثل لو كان مهر المثل بينهما بان كان اكثر مما قال واقل مما قاله اذ لم يثبت  
الزيادة بما مهر المثل ولا لخط عنه للتخالف اختلفا في بدل الاجارة بان ادعى  
الموجر انه اجتره ابعثره من لهم وادعى المتأجر انه استأجره بحصة او المنفعة  
بان ادعى الموجر انه اجتره وادعى المتأجر انه استأجره بشخص قبل قبضها  
اي قبض المنفعة أو اختلفا فيها اي بدل الاجارة والمنفعة معا والتخالف  
وترادى لم يذكر الاجل لعدم جريان التناهي فيه بل القول لم يترك الزيادة  
ذكر في النهاية ووجه التناهي ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع قبل  
قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين يدعي بما الاخر وطوبى لكونه كل  
من العقدین معاوضة يحوي فيها الفسخ فالحق به واعرض بان يقيم



ما يحسن به ان لما اظهر اذ اظهره الرب وعود استعمال جعل القول قولها  
كحليل اختلغ في ثوب احدهما لابس وللآخر متعلق بكرم قال لابس اولي حق  
اذ كانا حين فاذ امات احدهما فاكل الخبز بيته واخذ اوريا اذ لا يدليت  
فبقيت يد التي بلا معارض هكذا ذكر في القربانية والجامع الصغير للصدر المحيد  
وصد الاسلام وشمس الائمة للحلواني ومناجي خان وقال شمس الائمة السرخسي  
في الجامع الصغير دفع في بعض النسخ للمعنى ما وطو مشهور في رواية محمد  
اذ عزاني لغيرها بالرب ولو كان احدهما يملكوا قلمتا في الحرة لقوة اليد لان  
يد الخاقوي والي في الموت اذ لا يد ليت تحلت يد التي عن المعارض وهذا  
عندنا في مع وقالوا العبد اما ذوقه المكاتب المحمل بالرب لان لها يد معتزة في  
الخصومة حتى لو اضمحلت المكاتب في شيء هو في ايديها يتفقه فيها لاستوائها  
في اليد بخلافه كان بجوار حيث يقف بالرب اذ لا يد له **فصل في من يكون**  
**خصما ومن لا يكونه** قال المدي عليه هذا الشيء او دعني زيد واجزه اقر  
رهني او اعزني او غصبه وبرهن عليه ودفع خصومة المدي يعني  
ادمي رجل عبدا في يد رجل انه له فقال ذوايد هو فلان الغائب  
او دعني الي افرما ذكرناه كاقام على ذلك بيته او اقم ان المدي اقره فلان  
ان وقع عنه خصومة المدي لانه يثبت بيته انه وصل اليه من جهة فلان وان  
يد ليست يد خصومة وقال ابن بريدة لا يخرج من الخصومة باقامة البينة  
لانه خصم بيده فصار منافقاية دفع الخصومة عن نفسه وقال ابن ابي ليلى  
يخرج منها بجر قوله بعيد بيته اذ لا لقوة فيها يتوب بها نفسه وقال ابو  
يوسف ان كان ذوايد رجلا صليما يندفع عنه الخصومة اذ اقام البينة  
وان كان معروفا بليل لا تندفع رجوع اليه حين ابتلى بالقضاء وعرف  
احوال الناس فقال المختار من الناس قدياخذ مال انسان غصبا ثم يدرعه  
سرا الي مريد سفر ويودعه شهادة الشهود حتى اذا جاء الملك واراد ان  
يثبت ملكه فيه اقام ذوايد بيته على ان فلانا او دعني يجل حقه وقال محمد  
لا يندفع اذا قال ابو جهه لابس اسم ونسب وقال ابو جندب ان ذاك  
الشهود تصدقه باسمه ونسبه او يوجهه لان ذاك الذي عاين الي دفع الخصومة  
عن نفسه وانما يندفع اذا اثبت ان يدك ليست يد ملك وخصومة وقد

حصل ذلك لانه اجبت انه ليس بجهم هذا المدعي فانا نعلم ان مود عد ليس هذا  
 المدعي اذ الشهود يعرفون المودعي بوجهه وان قال اود عد من لا نعرف هذا  
 اي لا يكون دفعا لاحتمال ان يكون المودعي هذا المذنب كما لو قل في ايدى شريفة  
 من الغايب حيث لا يندفع الخصومة لانه يزعم ان يده يد ملك صار معن فاكولة  
 خصما او قال المدعي غصبه او سرقة او سرق يمينه حيث لا يندفع الخصومة  
 وان وصلة بره في اليد على ايداع زيد لما الاولان فلان المدعي انما اصار  
 خصما بدعوى الفعل عليه لا يبدى فلا يندفع دعواه باحالة الملك الي غيره لانه  
 لم يدعي الملك عليه بل ادعى الفعل عليه وهو الغصب او السرقة واما الثالث  
 فيغير خلاف حيث قال يندفع به لانه لم يندفع الفعل عليه بل ادعى الفعل على  
 مجرور ولا وجه باطله فالتحقق بالعدم فيبقى دعوى الملك ولهما ان هذا كغيره  
 ذي اليد للسرقة ولو عينه لم يندفع كذا هنا لان ذلك الفعل يستدعي فاعلاؤه  
 والظاهر انه الذي في يده واما انهم ادعوا للمدعي فتنزل ذلك منزلة تعيين بخلاف  
 غصب يمين على البناء للمفعول حيث يندفع به الخصومة اذ لا حد فيه فلا يحترز  
 عن كشفه فلو قضى عليه ثم حضر الغايب فاقام البينة على الملك قبل لانه لم يصر  
 متعصبا عليه واما قضى على ذي اليد واما قال اشترى زيد وقال ذو اليد  
 هو اي زيد اود عينه دفعت اي الخصومة بلا حجة لتعادتها على ان اصل الملك  
 منه لزيد فالظاهر ان وصوله الي يد زيد ذي اليد من جهة فلم يكن يده يد  
 خصومة بل يد نيابة والدعوى انما يصح على من يكون له يد ملك الا اذا سرق  
 المدعي ان زيدا فكل بقضى في يده دعواه لانه ثبت بحجة انه احمق باسمه فان  
 طلب المدعي يمينه على ما ادعى من الايداع حلف على البتات ولو قال ذو اليد  
 اود عينه وكلم لم يصدق الا ببينة لان الوكالة لا تثبت بقوله ما  
**دعوى الرجلين حجة الخارج في الملك المطلق اولى من حجة ذي اليد لان**  
**الخارج هو المدعي والبينة بينة المدعي بالحديث كما رويته خذوا اثنتي**  
**فاذا اتكلا المدعي عليه قضيه بالمال عليه المدعي خلافه قد اتكلا بالمطلق احقر**  
**عن المعقيد بدعوى النتائج وعن المعقيد بما اذا ادعى تلف للملك وانحد ولط**  
**قما بغيره وما اذا ادعى السرقة من اثنين وتاريخ احدهما اسبق فان في**  
**هذه الصور تقبل بينة ذي اليد بالاجماع كما سيأتي الا اذا ارادوا ذو اليد**

أحسن لأن التاريخ عبور عند له في دعوى مطلق الملك إذا كان من الطرفين وهو  
 قول أبي يوسف الآخر وقول محمد أولا ولا سيما قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد أيضا  
 لا عبور له بل يقضي للخارج أي دعوى أن هذا العبد في غاب عنه منذ شعر وقال  
 أبو الهيثم منذ سنة يقضي للمدعي ولا يلتفت إلى بيعة المدعي عليه لأن ما ذكره المدعي  
 تاريخ غيبة العبد عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خاليا عن ملكه  
 وصاحب الملك ذكر التاريخ كقول التاريخ حاله لا يؤثر ولا يغير عند أبي محمد فكان دعوى  
 صاحب الملك دعوى مطلق الملك كدعوى الخادم في بيعة بينه والخارج برهنا  
 أي للخارج على ما يده يداخر بغيره أي اثنان عينا في يداخر كل منهما بغيره علم أن  
 لو أقام البيعة فبيعه بهما بطريق الاشتراك بينهما لما روي أن رجلين اختصما إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في باقة وأقام كل منهما البيعة فبيعه بهاتينها نصفين وبرهنا  
 على الشراء منه أي من آخر فكل نصف بيده وتركه بغيره إذا كان عبدا بغيره يداخر رجل  
 أي اثنان كل منهما أنه اختاره منه وأقاما بيعة بها توقيت فكل منهما بالخيار  
 أن شاء أحده نصف العبد ينصف النصف الذي شهد به بيته ورجع على البايع  
 ينصف ثم إن كان دفعه لاستوفائهما في الدعوى والخبرة كما لو كان دعواه على  
 المطلق وأقاما البيعة وإن شاء تركه لأن شرط العقد الذي يده وموالاته  
 الصنف قد تغير عليه ويقبل رجعة في تلك الحال فلم يحصل فسخه وبأخذ كل  
 النصف وبيعه أحدهما بعد القضاء لم يأخذ الآخر بغيره إذا قضي القاسم  
 بينهما بضمين فقال أحدهما لا اختار لم يكن للاختار أن يأخذ جميعا لأن نصيب  
 مقصبا عليه بالنصف فأنسخ العقد فيه والعقد بينه وبينه بقضاء القاضي  
 لا يعود ألا بتجديده ولم يوجد وذكر بعض الشارحين أن قاضيه يسقط شيئا  
 الأسلم خوفا زاده أنه للخيار وهو الظاهر كذا في العناية وهو أي ما ادعاه  
 الخصم لأن السابح أن أرحا أي ذكر كل منهما تاريخا فهو للاقول منهما لأنه  
 أشتت الشراء في زمان لا ينافي فيه فاندفع الخوف ولذي يدان لم يوتج  
 أي أن لم يذكر تاريخا لكنه في يد أحدهما فهو أولى لأن تمكنه من قبضه يدل على  
 سبق شرائه وتحققه بتوقف على مقتضى أحدهما أن الحادث يضاف إلى  
 أقرب الأوقات والثانية أن ما مع البعد بقوة زمانه فهو جدد إذا  
 قررنا بعض القاضين وشراء غيره مما دلتان فيضاف إلى أقرب الأوقات



يحكم بشيئينهما في الحال وجعل القاض من بين خياره ومتاخره فلهذا كان بعد  
 شرائه وبقي من ذلك ان لو اشتراه غيره القاض بعد شرائه القاض فكان شراؤه  
 اقدم تاليها وقد تقرر ان التاريخ للقدم الاول او اربع احدهما يعني ان المدعيان  
 لذي يدان اربع احدهما لان التاريخ حالة لا تقبل عيبا غير كما في اليد الاولى  
 مما سبق الشراء كما عرفت ولذي وقت ان وقت احدهما فقط ثبتت محله في ذلك  
 الوقت مع احتمال الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضي له بالشك بل لا بد لهما  
 بان كان المبيع في يد ثالث يعني اذا ذكر سنة التاريخ وقتا فذا اليد الاولى اذ  
 بلكر الوقت لا يرد احتمال سبق ذي اليد لان محله من قبضه يدل على سبق  
 شراؤه الا ان يشهد شهود التاريخ ان شراؤه قبل شراء صاحب اليد اذ ينتقض بها  
 اليد لان الصريح تنوفا للالة وعلى الحاج عطف بما قوله بما في يد اخر يعني ان  
 بين ان كل من التاريخين على ان هذه المرافعة سقطت اي البرهان ان لم  
 يورخا او استوي تاريخهما لعدم القضاء بهما اذ الضاح لا يقبل الاستدلال  
 على من صدقة منهما لان الضاح مما يحكم به تصديق الزوجين ويرجع اليه  
 تصديقهما في اعتبارهما ان احدهما اذ جاء الا ان تكون المرافعة بين  
 الاخر او دخل بها يكون هو اولي ولا يعتبر قولها لان محله من قبضه او من الذم  
 بما دليل على سبق عقد الا ان برهنه الاخر انه تزوجها قبله فيكون هو اولي  
 لان الصريح تنوفا للالة فالخالص لهما اذا تنازعا في امره واقل اليه فان  
 ارضا وتاريخ احدهما اقدم كان هو اولي وان لم يورخا او استوي تاريخهما  
 فان كان مع احدهما قبضه كالدخول بها او نظما الي منزله كان هو اولي  
 وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الي تصديق المرأة وان صدقت هن ذوي  
 برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذ صدقت لحد المهرين وان صدقت  
 غيره ذي البرهان فلهذا عرفت ان الضاح ثبت تصديق الزوجين  
 فان برهنه الاخر عطف له لانه اقوى من التصديق لم لا يقضي لغيره او لا  
 شيء اقوى من البرهان الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى  
 من البرهان بدونه كما لا يقضي بحج التاريخ على ذي يد ظاهر الضاح الا باثباته  
 اي اثبات سبق نكاحه على نكاح ذي اليد الشراء والمهر اولي من هبة  
 وصدقة مع قبض يعني اذا ادعي احدهما شراء من شخص واحد في الاخر

هبة وقبض من ذلك الشخص واقاما البيع ولا تاريخ معها كان الشراء اولى لانه اقوى كونه  
معاوضة من الهبة ومن ثمة الملك ينبغي به بخلافه اذا اختلف الملك لهما لو كان محرم  
تاريخ حيث لا يكون الشراء فيه اولى اذ عند اختلاف الملك يجرى كل منهما حصصا عن ملكه  
بحاجة الي اثبات الملك وحجاي ذلك قوله وفيما اذا اخذ الملك لا يتجلبان الي اثبات  
الملك له بغيره بالتأقربا والتأخر جرد الي اثبات سبب الملك لنفسه اذ فيه تقدم  
التأقربا وفيما اذا كان فيما تاريخ والملك لهما ولحق كل واحد منهما تاريخا لثبوت  
ملكه في وقت لا يمازعه فيه لحد بخلافه اذا كان الملك مختلفا لا يميز فيه سبق  
التاريخ كالمسايق ان شاء الله وكذا الزهراء والصدقة مع القبض في جميع مآلذكر  
من الاحكام ولما كون الهبة اولى هبة او صدقة مع قبض فغناه ان رجلا ادى  
عهدا مثاقبه بدين له انه هبة او صدقة عليه وقبض واودع امرأة ان ذال اليد  
من وجهها على ذلك العبد وقبضه كان الهبة اولى كالمشرا اذ كل منهما عقد معاوضة  
ثبتت الملك بنفسه ورجل معه أي مع قبض اولى من هبة معه استحقاقا والقياس  
كون الهبة اولى لانها ثبتت للملك والرجل لا يثبت وجه التخصيص ان المتعوض بحكم الزهراء  
مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان اقوى لان بيته اكثر اشارة اعقاب  
الهبة بشرط العوض لانه يبيع انتهاء والبيع ولو بوجه اقوى من الزهراء برهن  
خارجا ان يما ملك مطلق مخرج او طراه مخرج من واحد غير ذي يد اخر مخرج  
اذا برهننا في يد اخى كآخر او برهن خارج بملك مطلق مخرج وذو يد بملك  
أقدم تاريخا فالسابق اولى لانه اثبت له اولى المالكين فلا يتلوه الملك الا من جهة  
ذو برهننا بغيره متفق تاريخهما من جهة او وقت احدهما فقط فحقهما لنفسه  
في العوضين اما في الاولى فلان كلامهما يثبت الملك لبايعه وملك بايعه مطلق  
ولا تاريخ فيه فصار كما اذا احضر المتبايعان فادعيا الملك بالتاريخ فيكون  
فيهما نصيبين واما في الثانية فلان ثبت احداهما لا يدعي تقدم الملك لكونه  
ان يكون الاخر اقدم بخلافه اذا كان البايع واحدا لانها انعقاد على ان الملك  
لا يتلوه الا من جهته فاذا اثبت احدهما تاريخا لا يبين ان عينه تقدم ولم  
يثبت برهن خارج على الملك وذو يد بغيره منه بان كان عين مثاقبه يدرئ  
لما دعاه نكبان ملكه وبرهن عليه وبرهن على الزهراء منه فلا يد اولى لان  
الخارج ان كان يثبت اولية الملك فلا يد يتلوه الملك منه ولا تنافي فيه فصار

كما إذا اقر بالملك في ادي الزمان منه كذا ان برهن كل من الخارج وذي اليد على النجاج  
وتحوى وكل حسب تلك لا يتكفر فيه في معنى النجاج كالسهم في ثياب لا تقسم الا مرة  
كسهم الثياب العظيمة وغزل الغنم وحلب اللبن والحاذ الجبن واللبن والخبز والمزج  
وجز الصوف ونحوها وان كان سائكم لا يكون في النجاج فيه بل في الخارج كالملك  
لا المطلق وهو مثل الخبز والبناء والراشون من اعم الخطة والخبوب فان اشكل  
يرجع الى اهل الخبرة فانهم اعرف به فلي اشكل عليهم فيه بل في الخارج لان القضاء و  
بيته هو الاصل والعدول عنه حديث النجاج فاذا لم يرجع الى الاصل ولو  
كان النجاج ونحو عند بايعه فان كانا معا اذا ابلغ للكم رجل واقام البيعة على  
سب ملك عند لا يتكفر فهو بمنزلة اقامتها على ذلك السب عند نفسه  
فدفع اليد اولى من الخارج لان بيته قامت على اولية ملكه فلا يشك في الخارج  
الا بالتيقن منه الا اذا ادي الخارج عليه فعلا قال في النجدة الحاصل ان بيته ذي  
اليدين النجاج انما يرجع على بيته الخارج على النجاج او على مطلق الملك بان  
ادي ذو اليد النجاج وادي الخارج النجاج او ادي الخارج مطلقا اذا  
لم يتبع الخارج على ذي اليد فعلا على النصب او النجدة او الاجارة او اليمين  
او العارية لو نحوها فلما اذا ادي الخارج فعلا مع ذلك فبيته الخارج اولى  
وانما قال في رواية لما قال في النجدة بعد نقل كلام النجدة ذكر النجدة ابا  
الملك في باب دعوى النجاج من الميسر ما يخالف المذكور في النجدة  
فقال فانه في يد رجل اقام اخر بيته انها دابة اجرها من ذي اليد او  
اعطاه من اورضها منه اياه وذو اليد اقام بيته انها دابة نجحت عنده  
فانه يقبض بها الذي اليد لانه يدي ملك النجاج والآخر يدي الاجارة او  
الاعارة النجاج اسبق ضمها فقبضه الذي اليد هذا اختلاف ما نقل عنه  
ولم يبرهن احد من النجاج وذي اليد على الملك المطلق والآخر على النجاج  
فقد النجاج اولى لانها قامت على اولية الملك فلا يشك في النجاج الا بالتيقن منه  
برهن كل من الخارج وذي اليد على الزمان الاخر في صاحب بلا وقت  
سقطا وقر في يد عند بايعه ولبه يوسى وعند محمد يقبض بالتيقن ويكون  
الخارج لانه العمل بهما بان يحصل ذو اليد كانه اشترى من الاخر فقبض  
ثم باع لان القبض دليل الزمان لا كونه ولا يمكن لانه السبع قبل القبض لا يجوز

[illegible]

هذه وان كان في العار فله ان الاقدم في الشراء اقل منه بلكه فله ان اذا قلنا  
 على اقلين وفيه القمار بالاجماع وكذا هنا وان وقت المبتاع في القمار لم يبين  
 قضا وقت المخرج سبق فيه لذي اليد عندهما فيجعل كان للمخرج اشترى او لا ثم  
 باع قبل القبض من ذي اليد ولو جاز في العار عند هذا وعند محمد بن عيسى للمخرج  
 اذا باع عنده بعد قبل القبض فيبقى على ما كانه وان اشتبا فضا في ذي اليد بالبيع  
 لكون البتة جازين على القولين وان وقت ذواليد سبق فيه للمخرج فيحصل  
 كان ذواليد اشترى وقبض ثم باع ولم يسلّم او سلّم ثم وصل اليه سببا آخر ولم يرجع  
 بشقة الشبهة والاعدية يعني اذا اقام احد المدعين شاهدين والاخر بعد  
 مثالا واحدا عدلين والاخر عدلين فيها سؤالا اما الاقل فلان الترجيح لا  
 يقع بكثرة العمل حتى لا ترجح القياس بقياس آخر وكذا الحديث واما الثاني فلان  
 المتر في الشاهد اصل العدالة والحد للعدلية فلا يقع الترجيح بها اذ في احد  
 كان حين نصف دار والآخر كلها يعني اذا كانت دارية يد رجل او عاها اثنان  
 احدهما كلها والآخر نصفها وبرهنا فالربع للاول وباقية وبوتلة اربعة  
 الثاني عند البيع فان صاحب النصف لا ينافي الاخر في النصف فلم له ضمان  
 متاخره في النصف الاخر فيعذر عنها وعند محمد بن عيسى بينهما اثنان لم يبيع باخذ  
 اسهرين ومدى النصف هما واما انفسهما اثنان وان كانت اى الواضعهما اى  
 في يد محمد الثاني وهو مدعى الكل لانه اذا ابرهن على نصفها لى وجه القضاء  
 وهو الذي كان بيد صاحبه اذا اجتمع فيه بينه للمخرج وبينه ذي اليد وبينه  
 للمخرج اولى فيفضله بذلك ونصفها لى وجه القضاء وهو الذي كان بيد  
 صاحبه لم يدعه ولا قضاء بلا دعوى فيترك في يد برهنا على نتائج وانه اى  
 اتنا دعا في اذ اقام كل منهما البينة انها نتجت عنده او عنده باعه سلفا اى  
 سواء كانا كانت في يدهما او في يد احدهما او في يدهما ثالث لان العمل يختلف  
 ذكره الزبير وارضافه لمن وفق سنه وقت شهادة الظاهر وان اشكل اى  
 حسن الدابة بان لم يوافق التاريخين فليهما اى قيمتها بان احدهما ليس  
 باولى من الاخر ان لم يكن في يد احدهما فقط بان كانا خارجين والدابة في يدهما  
 او في يدهما وان اى وان كان في يد احدهما فله اى قيمتها الذي اليد لان  
 الامر لما العمل سقط التاريخات فصار كأنه لم يورثا ذكره الزبير ولن

خالف ايضاً الوقتين بطلت اليقين فيكون كلب الزئبق في يد مكرات في يد  
كذافي للحداية والكلية قال الزبيدي انما لا يقطر بل يقطر منها ان كانا خارجين  
لو كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما فيجب به الذي اليد لان اعتبار  
الوقت لحقهما وحققهما هناك اسقاط اعتباره لان في اعتباره اسقاط حقيقتهما فلا  
يجز فسادهما فذكر النتائج من غير تأخير وفي صاحب اليد اوفي ان كانت في يد  
احدهما والا فلا يقع بينهما كما اذا شغل في موافقة نسخة احداهما فيجب وهذا  
ذكر محمد والاول ذكر الحكم وهو قول بعض المشايخ وهذا قلت كانت لهما شركان  
فيما يقبض لهما لو كان المدينان خارجين لودع ويدي يدي يد احدهما لما ذكر به من  
احدهما على عصبتي والاخر على ايدي احد نصف اي او كان عيني في يد رجلين فخرج  
احدهما على الغصب والآخر على الوديعة فيقبض بهما شرهما نصفين لان الوديعة تميز غصبا  
بالحق وجب على الضامن ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف  
بالفعل بالتأخير ثم عاد الى الوفاق كما تقرر في موضع ادعي الملك في الحال وشهد  
الشهود ان هذا في ملكه يقبل بعينه اذا ادعي الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا  
اصبح كان ملكه تقبل لان شهدا تهرش الملك في الحال انما هو وما ثبت في زمان حكم  
بقائه عالم بوجود التزويل كذا في العمادية فلا عذر للحيط الرابك واللابس اولى من  
أخذ الحمام والكم لي اذا اتنا زعاني دابة احدهما ركبها والآخر متعلق بالحمام او  
تسا زعاني قرب احدهما للابس والآخر متعلق بكم كان الرابك واللابس اولى من  
المتعلق بالحمام والكم لان تصرفهما يظهر بالاختصاص بالملك فكانا صاحبي يد  
والمتعلق خارج وفواليد اولى واما اذا اتنا البينة فينته المخرج اولى ولا فرق  
ومن في السراج اولى من رد يده لان نكح من ذلك الوضع دليل على تقدم يده  
بخلاف ما اذا كانا ركبين على السرج حيث يكون متعلقا بالاستواء في القرب ولو تعلق  
احدهما بذئبها والآخر بمسك للحمام كان للمسك اذا لا يمسك الحمام غالباً  
لما كان بخلاف التعلق بالذئب وده وحمله اولى من متعلق كونه اي اذا اتنا زعاني  
دابة عليها حمل لحددهما والآخر كونه فالاول اولى لانه اكثر تصرفاً فيها وينصف  
اللباس بين جالسهما والمتعلق به بحكم الاستواء بينهما لا طريق للتفاضل لان الطرفين  
ليس بيد علم بل اليد يكون بكونه بيته او نقله من موضع غلبت اليد  
والابس حيث يكون بهما غلبا بثبوت يده عليه ولا يضر غلبا بالمتعلق

م  
الحايط

الحايط من معدة اي في يد قصب وطرفه مع الخارج حيث ينصفها لان يكل  
منها ثابت فيه وان كان يد احد هنية الكس والبرج لان الخارج لا يكون  
بالاكثرية لانه يد اي لا يكون هدية مع الخارج لو كانت معه لا يوجب التصف  
لانه ليست شوب لانها غير منسوجة فلم يكن في يد شي من الثوب فلا يلزم الاخر  
انما في حالس وان تنازعنا فيها حيث لا يقف بها فيها لابل في الترتك ولا يفيد  
ان الحايط لا يدل على الملك للحايط من جديعه عليه او متصل به اتصال  
قريب اتصال من على احد اتصال علانية وهو ان يلازم احد الطرفين  
بالاخر والثاني اتصال قريب وهو ان يكون لبعثات الحايط المتنازع فيه  
مخالفة في اضاف لنبات الحايط الذي لا تنازع فيه وان كان الحايط من  
حطب فالقريب ان يكون اطراف حشبات احدها مركبة في الاخرى وهذا  
هو الاراد ههنا لانه شاهد على احصاءه لان الظاهر انه هو الذي بناه  
مع حايطه اذ مخالفة اضافة النبات والاطراف الحشبات لا تصور الا عند  
بناء الحايطين معا فكان اوليه وكذا اذا كان لاحد المتنازعين حذو مع  
الحايط كان له ان صاحب الجديع مستعمل الحايط او وضع له الحايط وموضع  
الجديع عليه لانه عليه هراوي ويحشبات يوضع على الجديع ويلج عليه الترتك  
فانما غير جرت وكذا البولي لا يملكه بل يستعمله لا يضعه اذ الحايط لا يبنى لهها  
بل للتصف وهو لا يمكن على الهراوي والبولي بل بين الجارين لوتنازعا في اذ  
تنازعا في حايط ولا حدها عليها هراوي وليس لاثرة على شي ترونها ولا يتصرف  
صاحب الهراوي وذويت من دان كذا يوت منها في حق ساحتها يعني اذا  
كان بيت من دار فيها يوت كثر في يد زيد واليوت الباقي في يد بكر في اي  
المساحة يكونا بينهما حال كونها نصيبين لا استواها في استعمالها هو الموقوف  
والثوب وكسر الحطب وضع الاستعة ويحذو ذلك مضارته نظر الطريق بخلاف  
التراب اذا تنازعا فيه فانه بقدر الارض اي قيمتها بقدر ارضها لان التراب  
يحتاج اليه لاجل سيق الارض فعند كثرة الارض تكون الحاجة اليه رهنا اي  
خارجا عما يد في ارض اي جان كل منهما يد فيها ففي يد ههنا لان اليد  
في غير مشاهد لتعذر احضارها واليوت يثبت ما علم القاضي ولو  
برهن عليه احدها او كان تصرف فيها بان يبن فيها او يبن او يحرقه بيد

هذا هو الحق  
فيما هو الحق  
فيما هو الحق

لما اقول فلان فلان هو الحق حصصه واما الثاني فليجوز التصرف الاستعمال  
فيما هو حق جزاء في حكمه ويعلم ما قيل قال ان احرف القول له لانه اذا كان بعد نفسه  
منه في نفسه فلا يقبل دعوى احد عليه انه عمده عند انكاره الا بينه وبينه ما يبيع فان  
قال انما عبد فلان ولم يغير في اليد فيمنع من معه يعني ذال اليد لانه اقرانه لا يدلسه  
حيث اقره على نفسه بالرق فكانا سكان في يد كالتواش فان قيل الاقران بالرق حضار  
فكان الواجب ان لا يعتبر في حق الجبه فلنا الرق لم يشت بتوليد بل بدعوى ذمي اليد  
لعدم المعارض لدعوى الحرية لانه لما صار يد المدعي بقي كالتواش في يد فيقبل قوله  
عليه فلو كبر وادعى الحرية يسمع اي ادعاه بالثبوت لان التناقض في دعوى الحرية  
لا يمنع صحة الدعوى كاسياني تخفيق ان شاء الله تعالى

**دعوى النسب** اعلم ان الدعوى في دعوى احد هو دعوة الاستناد وطوان يكون  
العلق في ملك المدعي والثاني دعوة التوسيع ان تكون العلق في ملك المدعي  
والاول في لانه اسبق لاستنادها الي وقت العلق واقتصار دعوة التوسيع  
على الحال وسيلته في وجهه ان شاء الله تعالى امه فقلت لا قبل من سنة اظهر من  
بيعت فادعاه في نفسه وامتنها وقل زفرو الثاني لا يش لان بيده اقراره  
بأنه امة بذال دعوة يغير من اقصا ولنا ان مبني النسب على الخفاء فيبيع فيه التناقض  
كما سيذكر فيقبل دعوى اذ اتفق بالعلق في ملكه بالولادة لا قبل فانه كالبيعة  
انعاد لثبوت اشات النسب منه والظاهر عدم الزمانها وامر النسب على الخفاء  
فقد بطن للثبوت ان العلق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان عذر له في استعاطا عينا  
التناقض ولذا اجبت الدعوى استندت الي وقت العلق فظهر انه بايع لم وله  
يفسخ البيع لعدم جواز بيع ام الولد ويرد الثمن لان سلامة الثمن مبني على  
سلامة البيع بخلاف دعوى اب البائع لعدم انعقاد العلق على ملكه  
اذا كان الحق للملك على وله وقد نزل ذلك بالبائع وان ادعاه للشريك قبله  
ثبت اي نسب منه وعمل على ائالة ملكها واستولدها ثم اشراها ولو ادعاه معه  
اي مع البائع او بعده لا اي لا يش نسب المشتري لان دعوة البائع دعوة  
استناد تكون اصل العلق في ملكه ودعوة المشتري دعوة كبر راد اصل العلق  
لم يكن في ملكه والاولى لقوى لما ذكر ان اي يش النسب من البائع ان  
مايت الامة فادعاه البائع وقد علمت لا قبل ويأخذ ويسير المشتري

كل النكاح لان الولد هو الاصل في النسب لانها تستفيد الحرية منه لا يري الي قولهم  
استحقاق ولدها فان ثبت لها حق الحرية ولد حقيقته الحرية اقرى من الحق فبفتح الاب  
ولا يضره وان البيع بخلاف الولد لانه اذا مات دون الام فادعاه البائع وقد  
ولدت للاقول لم يثبت نسبه لاستعانة بالموت عن النسب ولم تصر أم ولد لان  
الاستيلاء في حق النسب فلو ثبت كونه املا ولو بوط بخلاف بيعه فانه اذا باع عبدا  
ولد عنده ثم باعه للشري من اخر ثم ادعاه البائع الما قول انه ابنه لو ائنه وبطل  
البيعان لان اتصال العلوق بمكة كالبينة العادلة والبيع يحتمل انتقض وسال من  
حق الدعوى لا يحتمل فينقض البيع لاجله واعتنا فلهما اي اعتاق للشري الام  
وولدها كونهما حتى لو اعتق الام لا الولد فادعي البائع الولد انه ابنه محتمل دعوى  
وبنت نسبه منه ولو اعتق الولد لا الام لم يبع دعوى لا في حق الولد وللبطون  
لام اما الما قول فلانها لو حتم لبطل اعتاقه والعتق بعد وقوعه لا يحتمل  
البطلان واما ان كان فلانها تباع لفاذا لم ينجح في حق الاصل لم ينجح في حق البيع  
مضرة والتدبير كما لا اعتاق لانه ايضا لا يحتمل انتقض لثبوت بعض اثار الحرية  
كما تمنع التملك للغير وفيما اذا اعتق المشتري لام او دبرها يرد البائع عيب  
المشتري حصته من الثمن عند بيعه وعنده يرد كل الثمن في العيب كالموت كذا في  
العدالة وذكر في البسوط يرد حصته من الثمن لاحتصانها بالاتفاق وخرق هذا  
بين الموت والعتق بان القاي كذب البائع فيما زعم حيث جعلهما معتق من  
المشتري لا يبطل زعمه ولم يوجد الكذب في حصول الموت فيؤخر برغم بستره  
حصصه ايضا كذا في الكافي ولدت لأكثر من ستين من وقت البيع لم ينجح دعوى  
البائع اذ لم يوجد اتصال العلوق بمكة يقتضيه شاهد الجرح وصدقه  
للمشتري اي صدق المشتري البائع بثبت النسب اذ عدم ثبوت لرعاية الحق  
وذا صدق زال ذلك المانع ولم يبطل بغير الجرح بان العلوق ليس بمكة  
فلما ثبت حقيقة العتق ولا حقه لانه دعوى تحرر وغير المالك ليس من اهل  
وكانت أم ولده كالحاجة امه ولدت من زوجهها فلها اولاة ملكها وزوجها  
ولدت فادعي الولد ولو ولدت في هاتين الاقل والاكث وصدقه اي المشتري  
كان الحكم كالاول بغير بيبث نسب وامتنها وبيع البيع ويرد الثمن ثم لما  
بين حكم ولد امه ولد بعد ما باعها ثم ادعاه اراد ان يبين حكم ولد ولد عنده



قوله باع المولود عنده فادعاه بعد بيع مشتملة ثبت نسبه ووجه بيعة لان انتقال  
 العلق بملك كالبينة كالمير والبيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمل النقص  
 البيع لاجل كذا الوكايت الولد اورثته او اجاره او كات الام اورثتها او اجاره  
 ثم رد جهات ادعاه حيث يثبت النسب ويرد هذه التصرفات بخلاف الاعتراف  
 بما عاين باع احد توأمين وهما ولدان بين ولادتهما اقر من ستة اشهد فيكونان  
 من ماء واحد اذ لا يتصور علق الشا في حادث الا لاجل الخل من ستة اشهد  
 والعلق في العلق متعذر لانها اذ اجبت ينسد في الرحم واذا كان كذلك فلا  
 ادعى نسب احد جهات حيث نسبهما منه لانها لا ينفصلان نسباً فثبت نسب  
 احد جهات مستلزم ثبوت نسب الاخر علقتهما وولادتهما عنده واعترف مشتملة  
 ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبهما منه وبطل علق المشتري لان الذي عنده  
 ظهر انه حر الاصل فاقبضه كونه الاخر ايضا كذلك لا يستحال ان يكون لجهات احد  
 الاصل والاخر رفيقا وقد خلقا من ماء واحد وكان هذا نقص الاعتراف  
 بامر فوه وهو حرة الاصل قال لصبي هذا الولد بينه ثم قال ليس بينه ثم قال  
 هو بيني بيع اذ الاقرار بانه ابن تعلق حق الفيد المقدر والمعد له اما حق المقدر  
 فانه يثبت نسب من رجل معين حتى يتبين كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا اؤلف  
 ليس بينه لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الي التصديق بيعه ولو قال هذا الولد  
 بينه ثم قال ليس بيني لا يبيع النفي لان النسب ثبت واذا ثبت لا ينفخ بالنفي  
 وهذا اذا صدق الابن اما بعد التصديق فلا يثبت النسب لانه اقرار على الفيد  
 بانه جزئي لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق يثبت النسب لانه  
 اقرار الاب لم يبطل اهدم تصديق الابن فيثبت النسب ولو انكر الاب الاقرار  
 فاقام الابن البينة انه اقر ابني انه يعقل بينه والاقرار بانه ابني مقبول لانه  
 اقرار على نفسه بانه جزوي اما الاقرار بانه اخ لا يقبل لانه اقرار على الفيد  
 كذا في العمادية قال يحيى عوف بن زيد محمد بن مويبي لم يكن ابني وان جدد وصليته  
 زيد بنوته وهذا عند البيع وقالوا اذ اجد زيد بنوته فهو ابن المولود واذا صدقه  
 زيد اولم يدر تصديقه ولا نكذبه لم تنج دعوى المقدر عندهم لمسا ان الاقرار بانه  
 بوق زيد فصار كان لم يكن والاقرار بالاب يرتد بالرد وان لم يحتمل النقص ولان  
 النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوت والاقرار بمثل لا يرتد بالرد اذ شلق به حق

التم له في لوصدة بعد ان تكذب بثب النسب منه وايضا تعلق به حق الولد  
فلا يرد به المهر قال اي لهجه كان في يد مسلم او كافرا مسلم هو عدي او كافرا عدي  
كان ابنا واما ان ادعيها لانه يكون حرا حاله مسلم ما لا تعلق له بالان اتجيد لكل  
عاقلة وفي العكس ثبت الاسلام تبعا ولا يحصل له الحرية مع تجزئه عن تحصيلها وان  
سبق وهو كالمسلم عبد الله كذا في النهاية وان ادعيها لنبوة كان ابنا للمسلم استواء  
له دعوى النبوة وترجع المسلم بالاسلام وهو ادعي للجهنم لحصول الاسلام له حال تبعا  
اي بيده قال زوج امرأة لهجه معها عولاني من غيرها وقالت ابني من غيري فهو  
انها لو كان غيري فهو والا اي وان كان مقرا فهو من صدقه لان كلاهما اقر للولد  
بالنسب وادعي ما يطل حق صاحب فنج اقرهما له ولا يطل حق صاحبه بمجرد  
قوله ولا يترجح احد على الاخر لا استواءا ايديهما في قيام ايديهما عليه وقيل  
اي اني بينهما دليل ظاهر على انه منهما ادعت ذات زوج نبوة حتى لم ينجح  
شهاد امرأة على الولادة لانها تدعي تحمیل النسب على الغير فلا يصدق الا بحد يخاف  
ادعاء الرجل فان فيه تحمیل النسب على نفسه شهادة القابل للتحمة فيها لان الحجة  
الي تميمين الولد اذا نسب ثبت بالقرائن القاطنة وان كانت معتدة لزم بجهة  
تامة عند لهج وهي رجلان او رجل وامرأتان الا اذا كان هناك رجل ظاهر  
او اعتراف من قبل الزوج وقيل لا يكفي في الجمع شهادة امرأة واحدة وقد مر  
في الطلاق ولو لا التراجع والصدقة كان ابنها اي ان لم يكن ذلك تزوج ولا معتدة  
ثبت النسب منها بقولها لان فيه الزام على نفسها كما في الرجل ولدت امه  
تزوجها اي رجل على الفاحرة او اشتراها او اتبعها واستحققت بعين من ولده  
امراة معتدة على المكسرين او تخرج فولدت ثم استحققت والدة عنم الاب فمهر  
الولد باجماع الصحابة ولان النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد الاصل  
في حق ابيه ورفيقا في حق مدهيه نظرهما ثم الولد حاصل في يده بلا تعدد  
منه فلا يضمه الا بالمنع كما في ولد المصوبة فلا يعتبر قيمته يوم غنم لانه  
يوم المنع وهو حر لما امر الله خلق من ماء الحرة لم يرض الولد برقيقته كما في  
في الامة المتكوجة وان مات فلا يثبت على ابيه لانه لم يمنع ويرثه اي يكون  
الاب وارثا لانه الاصل في حق ابيه لما ترك يكون ميراثا لا يورثه وان  
قتله ابو او قتله غيره واحذر اي ابوه دية عنم قيمته في صورتين

اتيه الاولى فلتحقق المنع من الباب بقتله واماني الثانية فلتسليمه الولد اذ اللد  
 بدل المحل فخره فصار الولد سالما له بسلامتها فبقيت القيمة للمنع كالموتى وحيث  
 قد جمع بين ابي بقيقة التي ضمنها كتمها اي كما يرجع بين العادة على بايعه اي بايع  
 الولد يبيع الله له حتى لم سلامة له من جزء المبيع والبايع يقين للمشترى سلامة  
 المبيع بجميع اجزائه لان الضمور يشملها بالالعقد اي لا يرجع به عليه لانه لم يرد  
 باستيفاء منافعه وهي ليست من اجزاء المبيع فمكون البايع ضامنا لسلامته  
فصل في المشترا والاشتهاب والاشهاد  
 طلب ثرا شيه وطلب هبته منه وطلب ايله منه وطلب اجارة له يبيع دعوى  
 الملك لطلب لان كلامها اقل لبا فاذك الشيء ملك لذي اليد فيكون لطلب بعده  
 تناقضا والاستحامي في الامة يبيعها اي دعوى الملك وفي الحرة يبيع دعوى الحيوان  
 كذا في جميع العادوي اذ هي على اخرها لا فقال المضمم المدعي عليه على وجه الدفع ابراهيم  
 عن دعواه ووجهه فادعي ثانيا انه اي المدعي عليه اقر بعد الابرار فلو كان ذلك  
 اي المضمم ابراهيم وقبله او قبل صدقة في ذلك لم يبيع دفع الدفع يبيع دعوى الاصل  
 وان لم يكن قال قبلت الابرار هي لانه اذ لم يقل ذلك جاز ان يكون المال عليه لرد الابرار  
 لانه يرد بالرد بخلافه اذ قال قبلت الابرار لانه بعد القول لا يرد كذا في الفتاوي  
 التفسيرية اذ في رجوعه لا اقل اي الاخر مكانه كما يشترط قضاء به الوجوب  
 عليه في الماهية على سبيل الاستغراق جوهره اي المدعي في الف ووجهه المنكر في القضاء  
 او على الابرار قبل هذا الوجه بان المنكر مقبول وقال نفرا يقول لان القضاء يقر الوجوب  
 وقد انكره فكان مناقضا في دعواه ولسان التوفيق يمكن لان غير الحق قد يفيض  
 ويبرأ منه دفعا للخصومة الا ان يريد اي المدعي عليه بان يقول ولا اعرك او ما  
 ارشده كقول ولا اراك ولا جري بيني وبينك لطف فلا يقبل بيته على القضاء ولا  
 الابرار لعدم التوفيق اذ لا يكون بين اثنين اخذوا عطاء وقضاء واقتضا  
 ومعاملة بلا احتياط ومعرفة وقيل يقبل به ايضا نقل القدوري عن ابي ابي الله ايضا  
 يقبل لان المحقق او المحذر قد يودى بالشعب على باب فبما رجع وكذا في ابراهيم  
 ولا يعرف ثم يعرفه كان التوفيق ممكنا قالوا ويحذر اذ كان لمدعي عليه من يوسا  
 الاعمال بنفس لا تقبل بيته وقيل يقبل البيته على الابرار في هذا الفصل باقاف  
 الروايات لانه يتحقق بلا معرفة كذا في العناية وقال في الفتية المدعي عليه والسب

لآدي لا أعرف فلما ثبت الحق بالينة ادعى الاتصال باليسوع ولوا دعي اقول لآدي عليك الو  
 او الاتصال بيسوع قال احد الورثة لآدي دعوي لي في التركة لا يثبت دعواي لان ما ثبت  
 شرعا من حق لآدي لا يثبت بالاسقاط كما لو قال لست انا ابنا لآدي قال لست انا وارث  
 فلان لم ادعي اربته وبين الوجهة صحة ما سياتي ان المتناقص في موضع الحفاء لا يمنع صحة  
 الدعوي قال ذو اليد ليس هذا لي وكفى اي ليس من اولاد حوفي فيه وكذا في المتناقص  
 ثم ادعاه فقال ذو اليد مولدي وجه القول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان  
 الاقرار المجهول بطلان المتناقص اعما يخل اذ النعم ابطال حق احد ولو كان له منافع  
 كان اقرار الربة رواية ويجوز رواية الجاسع الصغيرة في اخرى لا وهو رواية دعوي الاصل  
 لكن قالوا القايح يسأل ذو اليد اهو منك لآدي فلان اخره امره بالتسليم اليه وان اكد  
 بامر لآدي باقامة البينة عليه ولو قال الربة ليس هذا لي وكفى لآدي لا يدعي  
 ذلك الشيء بعد المتناقص وان لم يتبع ذا اليد على ما لم يقيم اليد كذا في العادة ادعى زيد  
 سلفا ولم يثبت فادعاه بما اقر لم يسمع كذا في القينة اقرار مال لغيره كما يسمع دعواه  
 لنفسه يسمع اي دعواه لغيره بوكالة او وصية يسمع اذا اقر رجل بمال انه لفلان  
 ثم ادعاه لنفسه لم يسمع وكذا اذا ادعاه بوكالة او وصاية او لورثة او وصيه  
 لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة بخلاف اقراره عن  
 جميع الدعاوي ثم ادعى بها اي بوكالة او وصية حيث يسمع لعدم التناقض لان  
 ابراء الرجل عن جميع الدعاوي المتعلقة بماله لا يفتقر عدم صحة دعوي مال لغيره  
 بما ذكر الرجل ادعى دار المنفعة ثم ادعى انها وقف عليه بيسوع كدعواها لاولئمه  
 ثم ادعواها لغيره ولو عكس اي ادعى انها وقف لفلان ثم ادعى لنفسه لم يجوز رواية  
 ويجوز رواية قائم خان وجازية رواية اخرى ان وقف ويجوز رواية الذخيرة حيث  
 قال فيه ومن ادعى لغيره بالوكالة او الوصية ثم ادعى لنفسه لا يقبل الا ان  
 يوفق فيقول كان لفلان ثم اشترته منه واقام البينة بما ذكر في قبيل ادعى العصب  
 وبين الشيب وبره فيهم ان النسب بخلافه ان فيهم بالاول لم يقبل بوجه والا  
 فيسقطا للتناقض وعدم الاولوية برهون انه ابن عمه لانه فقط او بما اقر ان  
 الميت به اي بانه ابن عمه لانه فقط كان دعوا قبل القضاء بالاول لم يبعد لتناقض  
 بالقضاء بخلاف الاول ادعى ميراثا بالعصوة فدفعه ان يدعي حقه قبل الحكم  
 اقراره مشغول يدعي بانه من ذوي الارحام اذ يكون ج من كل من تناقضا قال

هذا الولد ميتة فلا يصح هذا الولد ليس بميتة ثم قال هو ميتة مع اذ باقر له بانه ميتة فبين  
الموت اذ ثبت نسب من رجل من بني قيس كونه محتوقا من ماء الزنا فاذا اذ  
ليس بميتة هذا الولد لا يمكن ابطال الحق الولد فاذا اعدا الى الصدوق مع قول قد  
وقع البشارة في الاستحسان والعمادية هكذا قال هذا الولد ليس بميتة ثم قال هو  
ميتة مع اذ باقر له بانه ميتة ثم انظر اهل البيت من قب التاج الاول يدل على الغل  
الذي ذكره لانه يقتضي ان يكون ههنا ثلاث عبارات تعيد الاولي اثبات النبوة  
والثانية فيها والثالثة العود الى الاثبات والمذكور فيها العبارتان فقط  
ولو عكس اي قال هذا الولد ميتة ثم قال ليس بميتة لاي لا يصح اليه لان النسب ثبت  
واذا ثبت لا يصح باق برهن على قول المدعي ان السطر المدعي او نحو ذلك  
كذبة او ليس عليه شيء المدعي ولو برهن على قوله بدروعي كواهان ارم لا  
اي لا يصح المدعي اذ لا يلزم منه كذب شخصه باق بعدم الختم المدعي عليها بخط  
البراءة مع اذ الذي جعلها اخوة لمن المال فاقوله المدعي عليه ثم قال قد  
ارثت جميع عته وانظر كتابا بالبراءة فقال المدعي فلم قد كنت ابرأت ذمتك  
لاني كنت صبا وقت البراءة فالقول كروا اليه بما خصه لانه اسند له حاله  
منافية للبيان فالتهم اذ اثبت بلوغه في ذلك الوقت اذ دفع كلامه ادعي اية  
جارية من حكمه فبرهن الختم انه حجة رابعا في ذلك لا يقبل الا ان يحج بها  
حجة كذابة الزخيرة ادعي اللعنة ولم يذكر اسم المدعي بخلاف دعوى كونه ابن  
عم حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كذا في العمادية المتناقض في موضع الخفاء  
فالتعليق بحجة الدعوى وقبل ينجح ولهذا الاصل فروع كثيرة ذكر بعضها سابقا  
وسذكر بعضها وذكر هيها وانما استشهد فقال فان ادعي الوصية واكرها  
الوارث فاقام اي الموجه له يثبت فادعي الوارث الرجوع يقول وهو الصحيح ان  
هذا تناقض في طريقة خفاء اذ فعل المدعي قد اوجبه ولم يعلم الوارث ورجع  
الموحي ولم يعلمه الوارث في الدنيا وما ذكره قبل ما اي لا يقبل لظاهر  
التناقض وايضا اذا ادعي في المثل الاخر ان هذه المثل ملكه لان اي كان  
اشراها للجنة في صورة دمج عليه واقام اليه سمع ولا يكون هذا التناقض  
ما نفع الدعوى لما في الخفاء لان التمسك بالشر للصغر ومن  
الصغر لقب والابن لاعلم بذلك وهذا هو الواقع المراتبة هي

الطلاق ثلثا بعد ما اختلفت نفسه لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت منقضة  
لا استقلال زوجها في ايقاع الطلاق عليها من غير علم او انظار ذكرت في الهوامش  
وعبرها **فد نيب** الكفيل يتصب خصما على الماصل بلا عكس اي الماصل لا يتصب  
بخصما عن الكفيل لان المقصد على الكفيل قضاء على الماصل والقضاء على الماصل ليس  
قضاء عليه صورة كان لرجل في اخر الغد درهم ولا كفيل بامر المطلوب فبلغ الطل  
الماصل قبل ان يبلغ الكفيل واقام عليه بينة ان لي عليك كذا فلان كفل بامر  
نفسه على الماصل بالف درهم ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو بلغ الكفيل  
ليس له ان ياخذ منه شيئا بلا اعادة البينة ولو بلغ الكفيل او ما وادى لي في فلان  
الفاوانت كفيل مالي عنه بامر واقام البينة ثبت المال عليه وعلى الغائب ويتصب  
الكفيل خصما على الماصل اذا اشرك الذين بين شركين **باب محبة الارث** فاحدما لا  
يتصب خصما الاخر عند ايج بخلاف ما اذا اشرك به ايج اذا اشرك بينهما  
بمحبة الارث فاحدما يتصب خصما على الآخر وعند ايج يوسف استحق وعهد اخذ  
على كل حال قال محمد ما قال ابو ج قايي وما قال ابو يوسف استحق وعهد اخذ  
ولا استحق في كل ب يوسف كذا في استحق ثم يحاققهما اذا حضر الغائب وهذا قد  
لما حضر فيما ادى كان بالخيار ان شاء شارك المدعي فيما تضمن ثم يتبعان  
المطوب وان شاء يتبع المطلوب وياخذ مضيه كذا في التهادية  
**كتاب الاقرار** لورده بعد الدعوى لان الدعوى  
تنتفع به ولا يحتاج بعد الي شئ اخر في اذ لم يوجد يحتاج الي الشهادة وهذا  
معتبر بها هو مشتق من القدر فتوافقه اثبات ما كان مقبولا لا شرعا اجاب  
تحق الاخر عليه لا اثبات لم عليه لما ساية وشروطه سيذكر في اثناء الكلام  
ان شاء الله تعالى وحكم ظهور الحقبة بلا تصديق وقول من المقول فانه ملتزم على  
المقدم اقره لوقوعه **باب الجزية** لان مدلوله الصدق والكتب احوال  
عليها كما تقر في موضع الذي نسب الولاد في اذ اقر رجل ببنوة غلام مجهول  
النسب في اقراره وكذا اذا اقر هو او امرأة بالولدتين والولد في نحو وهو  
ان يقر رجل او امرأة بالمدح ونحوه تصديق قوله وبساي تحقيق بيانه ان شاء الله  
تعالى ولكن يرد اي الاقرار برده اي المقول التابعه اي بعد صدقه فانه لا يرد  
اي لا شوية استدلال عطف على قوله ظهور الحقبة اي لا يثبت الحقبة لانه ليس

١٢٣٤  
 ١٢٣٥  
 ١٢٣٦  
 ١٢٣٧  
 ١٢٣٨  
 ١٢٣٩  
 ١٢٤٠  
 ١٢٤١  
 ١٢٤٢  
 ١٢٤٣  
 ١٢٤٤  
 ١٢٤٥  
 ١٢٤٦  
 ١٢٤٧  
 ١٢٤٨  
 ١٢٤٩  
 ١٢٥٠  
 ١٢٥١  
 ١٢٥٢  
 ١٢٥٣  
 ١٢٥٤  
 ١٢٥٥  
 ١٢٥٦  
 ١٢٥٧  
 ١٢٥٨  
 ١٢٥٩  
 ١٢٦٠  
 ١٢٦١  
 ١٢٦٢  
 ١٢٦٣  
 ١٢٦٤  
 ١٢٦٥  
 ١٢٦٦  
 ١٢٦٧  
 ١٢٦٨  
 ١٢٦٩  
 ١٢٧٠  
 ١٢٧١  
 ١٢٧٢  
 ١٢٧٣  
 ١٢٧٤  
 ١٢٧٥  
 ١٢٧٦  
 ١٢٧٧  
 ١٢٧٨  
 ١٢٧٩  
 ١٢٨٠  
 ١٢٨١  
 ١٢٨٢  
 ١٢٨٣  
 ١٢٨٤  
 ١٢٨٥  
 ١٢٨٦  
 ١٢٨٧  
 ١٢٨٨  
 ١٢٨٩  
 ١٢٩٠  
 ١٢٩١  
 ١٢٩٢  
 ١٢٩٣  
 ١٢٩٤  
 ١٢٩٥  
 ١٢٩٦  
 ١٢٩٧  
 ١٢٩٨  
 ١٢٩٩  
 ١٣٠٠  
 ١٣٠١  
 ١٣٠٢  
 ١٣٠٣  
 ١٣٠٤  
 ١٣٠٥  
 ١٣٠٦  
 ١٣٠٧  
 ١٣٠٨  
 ١٣٠٩  
 ١٣١٠  
 ١٣١١  
 ١٣١٢  
 ١٣١٣  
 ١٣١٤  
 ١٣١٥  
 ١٣١٦  
 ١٣١٧  
 ١٣١٨  
 ١٣١٩  
 ١٣٢٠  
 ١٣٢١  
 ١٣٢٢  
 ١٣٢٣  
 ١٣٢٤  
 ١٣٢٥  
 ١٣٢٦  
 ١٣٢٧  
 ١٣٢٨  
 ١٣٢٩  
 ١٣٣٠  
 ١٣٣١  
 ١٣٣٢  
 ١٣٣٣  
 ١٣٣٤  
 ١٣٣٥  
 ١٣٣٦  
 ١٣٣٧  
 ١٣٣٨  
 ١٣٣٩  
 ١٣٤٠  
 ١٣٤١  
 ١٣٤٢  
 ١٣٤٣  
 ١٣٤٤  
 ١٣٤٥  
 ١٣٤٦  
 ١٣٤٧  
 ١٣٤٨  
 ١٣٤٩  
 ١٣٥٠  
 ١٣٥١  
 ١٣٥٢  
 ١٣٥٣  
 ١٣٥٤  
 ١٣٥٥  
 ١٣٥٦  
 ١٣٥٧  
 ١٣٥٨  
 ١٣٥٩  
 ١٣٦٠  
 ١٣٦١  
 ١٣٦٢  
 ١٣٦٣  
 ١٣٦٤  
 ١٣٦٥  
 ١٣٦٦  
 ١٣٦٧  
 ١٣٦٨  
 ١٣٦٩  
 ١٣٧٠  
 ١٣٧١  
 ١٣٧٢  
 ١٣٧٣  
 ١٣٧٤  
 ١٣٧٥  
 ١٣٧٦  
 ١٣٧٧  
 ١٣٧٨  
 ١٣٧٩  
 ١٣٨٠  
 ١٣٨١  
 ١٣٨٢  
 ١٣٨٣  
 ١٣٨٤  
 ١٣٨٥  
 ١٣٨٦  
 ١٣٨٧  
 ١٣٨٨  
 ١٣٨٩  
 ١٣٩٠  
 ١٣٩١  
 ١٣٩٢  
 ١٣٩٣  
 ١٣٩٤  
 ١٣٩٥  
 ١٣٩٦  
 ١٣٩٧  
 ١٣٩٨  
 ١٣٩٩  
 ١٤٠٠  
 ١٤٠١  
 ١٤٠٢  
 ١٤٠٣  
 ١٤٠٤  
 ١٤٠٥  
 ١٤٠٦  
 ١٤٠٧  
 ١٤٠٨  
 ١٤٠٩  
 ١٤١٠  
 ١٤١١  
 ١٤١٢  
 ١٤١٣  
 ١٤١٤  
 ١٤١٥  
 ١٤١٦  
 ١٤١٧  
 ١٤١٨  
 ١٤١٩  
 ١٤٢٠  
 ١٤٢١  
 ١٤٢٢  
 ١٤٢٣  
 ١٤٢٤  
 ١٤٢٥  
 ١٤٢٦  
 ١٤٢٧  
 ١٤٢٨  
 ١٤٢٩  
 ١٤٣٠  
 ١٤٣١  
 ١٤٣٢  
 ١٤٣٣  
 ١٤٣٤  
 ١٤٣٥  
 ١٤٣٦  
 ١٤٣٧  
 ١٤٣٨  
 ١٤٣٩  
 ١٤٤٠  
 ١٤٤١  
 ١٤٤٢  
 ١٤٤٣  
 ١٤٤٤  
 ١٤٤٥  
 ١٤٤٦  
 ١٤٤٧  
 ١٤٤٨  
 ١٤٤٩  
 ١٤٥٠  
 ١٤٥١  
 ١٤٥٢  
 ١٤٥٣  
 ١٤٥٤  
 ١٤٥٥  
 ١٤٥٦  
 ١٤٥٧  
 ١٤٥٨  
 ١٤٥٩  
 ١٤٦٠  
 ١٤٦١  
 ١٤٦٢  
 ١٤٦٣  
 ١٤٦٤  
 ١٤٦٥  
 ١٤٦٦  
 ١٤٦٧  
 ١٤٦٨  
 ١٤٦٩  
 ١٤٧٠  
 ١٤٧١  
 ١٤٧٢  
 ١٤٧٣  
 ١٤٧٤  
 ١٤٧٥  
 ١٤٧٦  
 ١٤٧٧  
 ١٤٧٨  
 ١٤٧٩  
 ١٤٨٠  
 ١٤٨١  
 ١٤٨٢  
 ١٤٨٣  
 ١٤٨٤  
 ١٤٨٥  
 ١٤٨٦  
 ١٤٨٧  
 ١٤٨٨  
 ١٤٨٩  
 ١٤٩٠  
 ١٤٩١  
 ١٤٩٢  
 ١٤٩٣  
 ١٤٩٤  
 ١٤٩٥  
 ١٤٩٦  
 ١٤٩٧  
 ١٤٩٨  
 ١٤٩٩  
 ١٥٠٠  
 ١٥٠١  
 ١٥٠٢  
 ١٥٠٣  
 ١٥٠٤  
 ١٥٠٥  
 ١٥٠٦  
 ١٥٠٧  
 ١٥٠٨  
 ١٥٠٩  
 ١٥١٠  
 ١٥١١  
 ١٥١٢  
 ١٥١٣  
 ١٥١٤  
 ١٥١٥  
 ١٥١٦  
 ١٥١٧  
 ١٥١٨  
 ١٥١٩  
 ١٥٢٠  
 ١٥٢١  
 ١٥٢٢  
 ١٥٢٣  
 ١٥٢٤  
 ١٥٢٥  
 ١٥٢٦  
 ١٥٢٧  
 ١٥٢٨  
 ١٥٢٩  
 ١٥٣٠  
 ١٥٣١  
 ١٥٣٢  
 ١٥٣٣  
 ١٥٣٤  
 ١٥٣٥  
 ١٥٣٦  
 ١٥٣٧  
 ١٥٣٨  
 ١٥٣٩  
 ١٥٤٠  
 ١٥٤١  
 ١٥٤٢  
 ١٥٤٣  
 ١٥٤٤  
 ١٥٤٥  
 ١٥٤٦  
 ١٥٤٧  
 ١٥٤٨

تباين كل المقداري المتولد اقول ستر ان الاقرار اجاز بحكم الكذب فيخرج مختلف مدلول  
الوجه عن خلاف الاستدراك ليس واللغة ونحوها لا معنى بلغة مقارنة في الوجود  
فينتج في المختلف فقد فرع على كون حكم الاقرار ظهور المقولة لا بشبهة ابتداء اقراره  
فهي الاقرار بالحق المسلم حتى يؤمن تسليم اليه ولو كان ملكا استبداد لما هي وثانيا بقوله  
لا الاقرار بطلاق وعمق مكرها لقيام دليل الكذب وهو الاقرار ولو كان حكمي شوت  
ما اقره بان كان اشياء ليعي فان اشياءها بيع الكراه يعي عندنا واما ما بقوله ولو  
ادعاه اي الاقرار ابتداء بان يقول انك اقرت لي بكذا فافهم في اوجعه اي الاقرار  
سيبان يقول ان لي عليك كذا فانك اقرت لي به لا يسمع عندنا الشايع فان  
نفس الاقرار ليس ناقلا للكل ما عرفت بخلاف دعواه اي الاقرار في الدفع فانما  
اختلفوا انه هل يعي دعوى الاقرار في طرف الدفع حتى لو اعلم المدعي عليه  
بيته ان المدعي اقراره لا حوله على المدعي عليه او اقام بيته ان المدعي اقراره هذا  
العين ملك هذا المدعي عليه هل يقبل كل بعضهم لا يقبل وعامتهم ههنا على انه  
يقبل واجمعوا على انه لو كان هذا العين ملك واقرب صاحب اليد او قول لي عليه  
كذا وهكذا اقرب هذا المدعي يعي المدعي وتسمع البيه على اقراره لانه لم يحل  
الاقرار سيما للجنب وفي هذه الصورة لو انك هل يحل على عدم اقراره فيه  
خلاف بين ابي يوسف ومحمد وقيل يحلف لانه لو كان ثبت الاقرار والفتوى  
على انه للحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في العمادية ورايها بتولم ولو  
كذب المقداري في اقراره بالمال لم يحل اي للمقدار اخذ المال الا يطالب نفسه  
اي نفس المقدار ولو كان حكمي اثبت محل اخذه وهو اي لاقرار بحجة قاصرة  
اما حجة فلان النبي عم قد جهم ما هذا باقراره على نفسه بالزنا والعاصية  
باقرارها فلما جعل الاقرار بحجة في الحدود الى عدوي بالشبهة فان يكون  
حجة في غيرها اولى وعليه انعقاد اجماع الامة واما قصور فلقصور ولاية  
المقدار عن غيره فيقتصر عليه بخلاف البيه فانما يقتصر به بالقضاء والقابض  
ولاية عامة فيتعدي الى الكل اما الاقرار فلما يقتصر الى القضاء والولاية على  
نفس دون غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر بحول النسب بالرق لرجل جاز  
ذلك على نفسه وعاله ولم يصدق على اولاده وامهاتهم ومديرة ومكاتبه اذ  
ثبت حق الحرية او استحقاتها لغيره فلا يصدق عليهم اقر بحول اي علق

عاقلة بالغ حراً وعبد مائة وثلاثة معلوم متعلق بأقر صهي أي لقر كل من الحر والعبد  
 المأذون إنما الأول فظاهر ولما الثاني فلا ملحق بالابن حرار في حق المأذون لأن  
 المؤذي إذا أذن له فقد ربي متعلق الدين بربقة فكان متعلقاً عليه من جهة مطلقاً  
 أي سواء كان نصر فالاشرط للصحة وتحققه اعلام ما صادفه ذلك التصرف ولو كان  
 اسيلة وعزط التكليف لأن البعير والجنون لا يتعلق بأقرهما حكم ولو أقر مجهول  
 صح أيضاً لأن الحق قد يلزمه مجهولاً بأن أنلف ما لا يدري قيمته أو حرج جراحته  
 لا يعلم أرغها لو كان ذلك التصرف ولو لا بشرط نصر فالصحة وتحققه اعلام ما صادفه  
 ذلك التصرف كالغصب والوديعه فإن للجهالة لا يمنع تحقق الغصب فإن من  
 غصب من رجل ما لا مجهول لا يكتسب أو أودعه ما لا يكتسب مع الغصب  
 والوديعه وبشت حكمهما بخلاف الشرط لذلك فإن كل تصرف يشترط الصحة وتحققه  
 اعلام ما صادفه ذلك التصرف بالاقرب مع الجهالة لا يمنع كإبيع والمأجرة  
 فإن من أقر أنه باع من فلان شيئاً وأجر من فلان شيئاً أو أقر من فلان كذا  
 شيء لا يمنع إقراره ولا يجعل المصدق يعلم شيء ولزومه أي المقدار مثل الغصب  
 لو الوديعه بيان ما يحصل بماله قيمة يبيع أو لفلان يباع أو حق لزومه أن  
 يبيع بماله قيمة لأنه أخبر عن الوجوب في ذمته وما لا يقر له لا يجب في الذمة  
 فإذا ثبت بغير ذلك كان راجعاً فلا يبيع وصدق المصدق يمينه أن أدعى حقه  
 أكثر منه ولم يصرح بيمينه أن المقدار الذي يجهول بماله قيمة وأدعى القدر  
 أكثر منه فإن برهن عليه حكمه وأما صدق المصدق يمينه على عدم الزيادة عليه  
 ولم يصرح أي المأذون للمجهول إذا أخذت حمالته بأن يقول هذا العبد الواحد  
 من الناس لأن المجهول لا يكون مستحقاً وإن لم يخشع بأن أقر بأنه غصب  
 هذا العبد من هذا أو من هذا فإنه لا يبيع عند شمول الآية الشخص لأنه لقران  
 المجهول وأنه لا يفيد وقيل يبيع وهو الراجح لأنه يفيد وصول الحق إلى  
 المسحق لأنه انتفاهاً أخذه فلهما حق الأخذ ويقال له بين المجهول والابن  
 الأجنبي من جهة وبين المجهول على المجهول كما لو اعتق أحد عبيده وإن لم يبين  
 اسمه القاضي على البيان أصلاً الحق إلى المسحق كذا في الكافي كذا إشارة إلى  
 عبد مأذون له في قوله أقر يكلف حر أو عبد مأذون له يحرق أو ماله قيمة فيه  
 كحدود يمينه أن أقر به صحح لافاً أقر له محمد فوجياً متعلق الدين



برقبته ويح مال المولي فلا يصدق عليه التهمة وقصور الحج بخلاف الماذونة بما  
 يلزمها وهو دين التجار بخلاف العبد والحد فانه يقع في أصل الحرية بينهما  
 فانحصار خصائص المادية ولهذا يلحق اقرار المولي عليه بالحد والقود فيؤخذ  
 به المان ولا يوجب اقرار العتق فكذلك الحج اقرار بما فيه تسمية كالمال نظر الى أصل  
 المادية فهو حرجي عتقه المولي رعاية لحق المولي ولزم في عياله مال درهم يعني  
 يصدق في اقله لانه لا يعود ما لاعادة ولزم في عياله مال عظيم نصاب في مال  
 الزكوة وقد انصاب قيمة في غيره أي غير مال الزكوة يعني لا يصدق في  
 اقل من قد انصاب قيمة في غير مال الزكوة لانه انصاب عظيم حتى صار  
 صاحبهم غنيا ولزم في عياله اموال عظام كالثمن نصيب من جنس ما سماه  
 اعتبارا لادبي الجمع حتى لو قل من الدرهم كان ستمائة درهم وفي درهم ثلثة اعتبارا  
 لادبي الجمع وفي درهم ثلثة عشر أي لا يصدق في اقل منها عند الحج لانها ما ينبغي  
 اليه اسم الجمع وفيه كذا درهم لزم درهم لانه نفس لهم كذا في اهدائية وقل  
 قايح خان لوقول كذا دينار عليه دينار انه لان كذا اكنانية من العدد وقل العدد  
 اثنتان وفيه كذا وكذا درهم لزم احد عشر درهما أي لم يصدق في اقله لان كذا  
 كناية عن عدد مجهول فقد اقر بعد دين مجهول ليس بينهما فرق العطف  
 وقل عدد بن كذا من النفس احد عشر وفيه كذا وكذا لزم احد وعشرون  
 أي لم يصدق في اقله لانه ذكر عدد دين مجهول بينهما فرق العطف وقل فلك  
 من النفس احد وعشرون وجوب الاقل في الفصيلين لتقريبه والاصل في  
 الذم البراءة ولو ثلث أي قوله كذا بلا ولو بان يقول كذا كذا درهم فاحد  
 عشر جملة الواحد منهما على التكرار اذ لم يجمع بين ثلثة اهداء بلا عطف فلا يد  
 من حمل الواحد على التكرار ثم حمل الاثنين على اقل عدده بعبارة استبرع عنه  
 بتكرار عدد من بلا عطف ومو احد عشر ومعها أي لو ثلث لفظ كذا مع الواو  
 فانه واحد وعشرون لانه اقل ما يبرع عنه بثلاثة اهداء مع الواحد ولو  
 اربع أي قوله كذا مع تقييد الواو بان يقول كذا وكذا وكذا وكذا ازيد الف  
 على العدد الذي قبله فيلزم الف ومائة واحد وعشرون لانه نظيره على قبلي  
 اقرار بالدين يعني اذا اقر له عا من مال كذا او قبلي كان اقرار بالدين لان على الناحية  
 والا لزم وقيل ينبغي عن الضمان يقال قبل فلان عن فلان أي ضمنني عن كذا

قيل لا ضمان للمال وأن وصل به ودعة أي إن قل المقل بل أتلف هو ودعة صدق  
 لأن المضيق عليه الحفظ والمال يحل فقد ذكر المحل وأراد المحل واحتمل اللفظ مجازاً فبلغ  
 موصولاً للمضيق عليه الحفظ يعني في يتي في صدوقي في كسبه أقبل بالامانة لأن المحل  
 أقرار يكون الشيء في يده وإذا كانت امانة لأنه قد يكون مضيقاً وقد يكون امانة وهذه  
 أفهم ما يجمع مالي أو جميع ما أملكه له حبة لا أقرار لأن حاله أو ما أملكه يتبع أن يكون  
 الآخر في تلك الحال فلا يصح الأقرار والعطف يحتمل الاشتاء فيعمل عليه ويكون محبة  
 يصح التسليم أن وجد محبة والآ فلا قوله لدعي المالك مبتدأ خبره قوله الآف  
 قوله يصح لو قال له جعل لي عليك الف درهم فقال اتز به أو اتعذر أو اعطيه أو قضيتك  
 أو برأيتك منه أو تصدقت به عي أو وهبت لي أو احتسبت عي زيد أقراراً وبه ظمير  
 إما كونه الأربعة الأولى أقراراً فلان الظرف يرجع إلى المالك المذكور وهو موصوف  
 بالوجوب كونه قال اتز أو اتعذر أو اجل أو قضيتك الآف الواجب لك عي  
 عي لم يذكر الظرف بأن قل اتز أو اتعذر أو اجل مثلاً لا يكون أقراراً إذ لا دليل على  
 أنظره إلى المذكور وأما الخامس فلان دعوي الأبرار كالقضاء لأن الأبرار استقام  
 وهو إنما يكون في مال واجب عليه وأما السادس والسادس فلان هذا دعوي  
 التملك منه وإذا لا يكون إلا بعد وجوب المال في ذمته وأما الثامن فلان تحويل  
 الدين من ذمة إلى ذمة لا يكون بدون الوجوب وقوله نعم أقرار يعني إذا قيل له  
 لي عليك كذا فقال نعم أقرار لأنه موضوع للجواب وللحجاج في الرابط لا الإيماء  
 برأسه في جواب هل لي عليك كذا لأن الأشار من الآخرين غاية مقام الكلام  
 كما من غيره أقر بدين مؤجل وقال المقل حال صدق بيمينه يعني إذا أقر بدين  
 مؤجل فصدق المقل في الدين وكذبه في التأجيل لزمه الدين حالاً لأنه أقر  
 عني على نفسه وأدعى لنفسه حقاً فصدق في الأقرار بلا حجة دون الدعوى  
 كما لو أقر بعيد في يده أنه فلان استأجرت منه فصدق المقل في الملك لا  
 الأجارة ولزم في له عي مائة درهم درهم أي إذا قال له عي مائة درهم  
 لزم مائة درهم درهم ولزم في مائة قوب وثوب ويفسر المائة أي يرجع في  
 تفسير المائة إليه والقياس في مائة درهم كذلك ومقول الشافعي لا عطف مقسراً  
 على مائة درهم والعطف لم يوضع لبيان فقيت المائة مائة فمائة ولما  
 أن قوله هم ودوم بيان للمائة عادة لأن القياس اشتقوا أكرار الدائم

والتعريف بذكر مرة وهذا أيضا كلف استحواله وهو عند كثرة الوجوب بكثرة اسما بهودا  
في المقدرات كالكليات والموزونات لها شئت دينا في الزمة سلما وقضاو تماثلها  
التياب وما لا يحال ولا يورثه فان وجوبها لا يكلف في الزمة لان التياب معها لا يشئت الا  
في السم والاضحاج وذا لا يكلف فيق على الحقيقة كذا في ثوبان اي اذا قلنا على ثوبان  
فرد الثوبان ويفسر المائة وفي الجمع اي اذا قلنا له على مائة وثلاثة اقرب كلها  
تياب لانه ذكر عدد من مسميين على مائة وثلاثة واعقبها تعميلا فانصرف اليها  
لانها استويا في الحاجة الي القيس لا يقال الا اقرب لا يصح حينئذ المائة لانها لما  
اقتربت بالثلاثة صار كعدد واحد ولزم في على نصف درهم ودينار وربع  
ونصف هذا العهد هذه لسانه نصف كل منها لان الكلام كل وربع على شئ  
بغير عينه او بعينه فنحصر في النصف الى الكل كانه قال على نصف هذا ونصف هذا  
لانه اقرب عشرة دراهم وداق او قيراط كان من الغضة لان الكفاية بالنظر الاول  
شايع عندهم قال سكوني لاني كلفهم ثلثة بنسبة واندادا وتسعا يعين من  
السين وافر بمقي فوصلة لزما اي التوزع صرف قسم في البسط بقوله  
غصب ثمانية قرصة ووجه ان التوضي وعاء وظرف لم وغصب الشئ ولفظ  
منطوق لا يتحقق بدون الظرف فيلزم ان يكون الطعام في السعة والخطئة في  
الجواني بخلاف ما اذا لم يغصب من قرصة لان من لا يتزاع فيكون اقرب  
فغصب المتزاع وبلا نسبة اي اقربا بانه اصطلح لزما اي الزاية فقط اي  
بلا اصطبل لان غير المنقول لا يقضي بالغصب عندنا خلافا للمجد كذا الطعام  
في البيت يعي يزوم الطعام لا البيت الاصل في جنس هذه المسائل ان الظرف  
ان امكن ان يجعل طرفا حقيقة يتصور فان اسكن نقله لزما والافهم المنطوق فقط  
عندنا لان الغصب الوجوب حقيقة لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعي انه ينقل  
لم يصدق لانه اقرب غصب تام فانه مطلق فيقول هي اكلان وعندهم لزما جميعا لان  
غصب عين المنقول مقصور وان لم يكن جعله طرفا حقيقة لم يلزم الا الاقل  
كنوله درهم في درهم ولم يلزم الثاني لانه لا يصح ان يكون طرفا له وافر بخاتم له  
حلقة وقصة لان الاسم يشملهما وافر بسيف لم نقله وجفه وجماله لان  
السيف يفتق على اكل التصل حديدية والحظن غيرة والمائل حجج جالة بكثرة  
وجع علاقة وافر بخلة لم يحد انها وكسوها لاطلاق الاسم على اكل عرفا لاني

بيت من بين بالثياب والاسرة والسور واوله بثوب في ثوب اوفي مندوب  
 لزنا لانه في لم حقيقة وامكن نقله كما قرأه ثوب في ثوب لم ثوب  
 عند له يوسف وقال عمل عليه احد عشر ثوبان النفس من الثياب قد ينفذ عشر  
 فامكن جعله ثوبا لثوب حظه في جوالق ولله يوسف ووقول له في العشرة  
 لا يكون ثوبا لواحد عا دة والمتج علة كالمسح حفية وافر خمسة في خمسة  
 بنيت الضرب لم خمسة لان اثر الضرب في كثر الاجزاء لاي كثر المال وبنيت مع عشرة  
 ولو قيل اردت خمسة مع خمسة لزم عشرة لان اللفظ يحتمل لسا فادخا في عبادي  
 قيل مع عبادي فاذا احتل اللفظ ولو يجاز او نواه مع لاسيتها الا ان كان فيه تشديد  
 كما عرف في موضع وفيه درهم في عشرة لاسية في درهم في عشرة تسعة  
 عند له في وقال لا يلزم عشرة وقال نفذ لزم ثمانية وهو القياس لانه جعل النهم  
 الاول والثاني حدا للحد لا يدخل في الحدود ولها ان الغاية يجب ان يكون حدها  
 اذ النهم لا يكون ان يكون حد الوجود ووجوده بوجه فيدخل الغاية في  
 وله ان الغاية لا تدخل في الغاية لان الحد في الحد ووجوده ولكن ههنا ما يدور  
 الا في صورة ولا ضرورة في الثانية وفيه من دارك ما بين هذه الحايطة الى هذه  
 الحايطة ما بينهما لما ذكر ان الغاية لا يدخل في الغاية اقربا للحد اي حمل جارية او حمل  
 شاة لحد في اقاربه ولزمه لان له وجهها صحيح او هو ان رجلا او به له رجل  
 ومات الموجب فيقر وارثه للموجب لم مطلقا اي سولتين سببا صالحا لاولاد  
 اي اخر للموجب ايضا لكن لا مطلقا بل ان بين سببا صالحا كاث ووصية  
 بان قال مات ابوه فوريه اذا وجه به لم فلان فلان الاقرب به صحيح لانه بين  
 سببا صالحا عينا حكما به فكذا اذا ثبت باقرار ثم اذا وجد السبب الصالح فلا بد  
 من وجود المقرب عند الاقرار او كتمه او ذلك لان نصف لاقرب من ستة اشهر  
 مد مات المورث او الموجب اذ كانت ذات زوجه او اقرب من ستين من وقت  
 التوافق اذ كانت معتلة فان ولدت حينئذ لاقرب من ستة اشهر في الصورة  
 الا في اومن ستين في الصورة الثانية فله ما اخر لوجوده في البطن حين  
 مات المورث او الموجب او مينا اي اقرب وارثه ميتا للموجب والمورث اي  
 به المال الى ورثة الموجب والمورث لان هذا الاقرار لهما في الحقيقة واما  
 يتعلل اليه فيكون بعد ولادته ولم يتعلل فيكون لورثتهما او ولدت





الما قبل لأن التحقيق بمعية الله تعالى ابطال عظام فبطل انعقاد الحكم وتعلق شرطه  
توقف عليه عند اليوسف فكان اعداها من الاصل أو بشرط الخيار بان قال  
فلان يبيعك هذه بيا في الخيار ثلثة ايام لزمه ابطال البيع الما قبل لوجود الصيغة  
الملزمة وبطل شرطه لأن الما قبل اخبار ولا يدخل الخيارية الاخبار لانه ان كانت  
صدقا فمحتاج العمل وان لم يتحدد ان كان كذا فمحتاج ايجاب الرد فلا يلزم اختيار  
وعدم اختياره وانما شرط الخيارية العقود ليتحدد من الخيار بين فسخه  
وامتناعه أو بدار واستجبه بناء على ان قال هذه الدار فلانة لما بناها كانا في الدار  
والبناء للمفرد اذ لم يبعها استأجره لأن اسم الدار لا يتناول البناء مقصودا اذا الدار  
اسم لما ادبر عليه لمناط من العقد والبناء يدخل بها لا لفظا ولهذا الواجب البناء  
قبل الفسخ لا يسقط شيء من الفسخ بمقابلة بل يجزئ المشتري ان يفسخه انما يكون ذلك  
بتناوله الكلام نصا لانه يعرف لفظه فيقول يريد بيا ظاهره ان يكون البناء جزءا من الدار  
فما لا يخفى في احد ولهذا يفتن بانماذ فيكون كواحد من العشرة لما وجد عدم  
وجه استثنائه وتحقق معرفة وجهه موافق لما سنده تورية على الحكم والاصول  
وهو ان فرق بين ان احدى الامور الذي دخل في مدلول الكلام بحيث اذا استثنى  
لم يبع المطلق الكلام على البداية كواحد من العشرة وراسم الخيارات وثانها زائد وهو  
الذي دخل في مدلول الكلام كذا اذا استثنى المطلق الكلام على البداية كواحد من العشرة  
فما اذا قل هذا العبد لزيد الابن او رجل لم يجز وهذا التحقيق يظهر دفع ما رآه  
في ظاهره فلم الما قبل في الايمان زكى زائد بالوكيلة يقتضي الدخول والزيادة يقتضي  
المخرجه فكيف يجمعون وجه الواقع ان الدخول بالنظر الى تناول اللفظ ظاهره  
والخروج بالنظر الى التبع حقيقته فلمنا فلا وعوض المقام وتخلد الانسان وطوق  
الخيارية كبايها أي بناء الدارية كواحد من متناول اللفظ بتعال لفظا لم يبع  
استثناها ايضا بكذا فكذا قال ان قلنا ابناء ابناء هالامة دخل فيه لفظا فيكون  
كذا اذا قل بناؤها وارضا فلان يبيع اذا قل هكذا كانت الارض وبنائها لفظا  
او الما قبل بالارض او بنائها بتعال كالمقرر بالدار ولو قال وعرضا فلان بعد  
ان قال بناؤها في كان كما قال لأن العدة عبارة عن البعثة الحالية عن البناء والبيع  
كما قال يباح هذه الارض دون البناء فلان وجه أي الما قبل بالارض من من من  
هية وانكره فبعضه لو قال لم يبع الف درهم من من من اشتريته منه ولم يقبضه فلان

ذكرنا بعد ذلك المعتبر ان شئت سلم الفخذ الثالث والا فاشيئ لك فلي سلم لزوم  
الثاني والا فاشيئ هذه المسئلة مخرجي احدها هذا هو ان يصدق ويسلم الفخذ وجوب  
ما ذكرنا لان ما ثبت بتصادقها كالثبات عيانا والثاني ان يقول المعتبر الفخذ حكم ما يثبت  
واما يثبت فثابتا غيره وفيه المال لازم في المعتبر انه اقرب وجوب المال عند سلامة الفخذ  
لم وقد سلم حينئذ واليد بانه مكلف فيلزمه المال والسبب مطلوبه لا الحكم بها الا لاجل  
فلا يعبر عنها ذيب في السبب بعد اتفاقها على وجوب اصل المال والثالث ان يقول  
الفخذ في ما يثبت حكمه ان لا يلزم المعتبر شيئا لانه انما اقره بالمال اذ سلم له الفخذ ولم  
يسلم له ولا رابع ان يقول الفخذ في ما يثبت وامام يثبت غيره وحكمه ان يتجافا لان كلا  
منهما متعدي وممكن لان المعتبر يقي تسليمه من حيث والآخر يتكبر والمعتبر يقي على الفخذ  
الفا يبيع غيره وهو يتكبر اذا اتفقا لانه يتخذ محكي كل منهما عن صاحب فلا يقي عليه  
بشيء والسيد سلم لم يذ يذ هذا اذا عتق الفخذ وان لم يبعه لزوم اي الثالث  
والفأ تكلم اي لا يصدق في قوله ما يثبت هذا في وصل او فصل لانه رجوع  
لما اقره والرجوع عن الاقرار باطل كقوله من ثمن محمد خنزير يبيع لو قال فلانا عيال  
الف درهم من ثمن خرا وخنزير لزوم الثاني وصل او فصل كونه رجوعا بعد الاقرار  
وقالا ان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه بيان تغير فصح موصولا لاستقرار  
الاستقرار والخر في من ثمن متاع او ارضية او زبوف او بخرجة او سقوة  
او رصاص لزوم الجدة يبيع لو قال لم يباع الف درهم من ثمن متاع او قال ارضية  
الف درهم ثم قال يبيع زبوف او بخرجة او سقوة او رصاص او انما رصاص  
زبوف من ثمن متاع وقال المعتبر جواد لزوم الجواد وعند لبيع وصل او فصل  
لما ر وقالوا ان وصل صدق والا فلا لما لم يباذبه من غصب او ودعية عطف  
على قوله وفيه من ثمن ان ادعي متعلق بقوله ويؤمن غصب او ودعية احدهما  
الذكر كذا الرابعة يبيع ان قال لم يباع الف درهم من غصب او ودعية اتا انما  
زبوف او بخرجة صدق اي المذني وصل او فصل اذ الاختصاص للغصب  
او الودعية بالجو لا دون الزبوف لان الغاصب يفتصب بالجدة والودعي  
بوجدي ما يحتاج الى حفظ فلم يكن قوله زبوف معني لاقول كلامه بل هو  
بيان النوع فصح موصولا ومنفصلا لا خلا في الاخيرين يبيع ان قال  
يبيع الف درهم من غصب او ودعية اتا انما سقوة او رصاص فان وصل



صدق وان فصل اذا استوفيت ليست محض والادام ولهذا لا يجوز بها التخييل  
المراد ان لم تكن الام تينا ولها جان فكان بيان تعبير فصح موصولا لا منفصلا  
قال عصب فباي جاء عصب صدق محمد ان لم يشك الخصم سلامته لان العصب  
لا يتحقق السلامة كلفه قوله عيا الا انه يتحقق كذا منفصلا لما عرفت ان الاستثناء  
بعض متصلا لا منفصلا قال رجل لاخر اخذت منك الف او دبعة فقلت وقال  
الاخر بل عصب فممن اي المعتدلة اقر بسبب الغشاق وهو اخذ مال الغني  
ثم ادعى ما يوجب البراءة عنه وهو اللذان بالاختذ والاخر ينكر فكانت  
القول قوله مع عينة الا ان ينكر عن العينة في يلزم الحال بخلاف قوله عصبه  
في رد قوله اعطيت ودبعة اي لو قال المعتد اعطيتني الف درهم ودبعة فهلك  
وقال المالك لا بل عصبه مئة لا يضمن الغشاق لم يفسد بسبب الغشاق والمقر  
يدعي عليه سبب الغشاق وهو ينكر فكان القول قوله فلا هذا ودبعة في عندك  
فاخذته فقال هو لي فاخذته بيعة اذا اخذ رجل من رجل يشاق قال لاخذ  
كان هذا ودبعة في عندك فاخذته فقال الماخوف منه هو لي اخذ الماخوف منه لان  
الاخذ اقر باليد لم لاخذته موسى الغشاق كاتين واوحي استحقاقه عليه فلا  
يقبل بل يجب عليه رد عينة قابا وقبته هاكا صدق من قال اجرت فريسي او  
تزيد اي فلانا قرله اوليه ورجاء الى وقال فلان كذب بل الفرس والغشاق لي  
وقد اخذت هامة فلما قال القول للمقر ولا اخر اليه او خاط يولي هذا بكذا الخبيث  
اي لو قال خلط فلان فربي هذا ينصف درهم ثم قبضه وقال فلان التوب توب  
فالقول المعتد ايضا قال هذا الالف ودبعة لزيد لابل ليكر قال الع لزيد عيا  
المعتد لبل لكر لانه لما قرله لزيد عيا اقر له وصار كماله وقوله بعد ذكره  
بل ليكر رجوع عنه فلا يقبل قوله في حق زيد ويجب عليه ضمان مثله ليكر اقر  
بدلي لاسان ثم قال كنت كذا باقية اي في اقر لي حلف المقر له عيا عدم كذبه  
اي عيا ان المقر ما كان كذا باقية اقر له به ولسن عيطل فيما تدعي عليه عندك  
يوسف وعندنا ما يؤمر تسليم المقر له الي المقر له والفتوى عيا انه يخلف المقر له  
بحر بيان العادة بين الناس انهم يكتسبون هذا الاقر له في اخذ وون اما لـ  
كذافي الخيل يا

كان

في

سبب فيه أي مرضه عوق كبدل ما حكمه أو أهلكه أو صغر مثل مرضه وعلم معانيه فعدان  
 على ما أقره فيه أي في مرضه وعند تشايع هذا أي أوي الأولين لا سواء السبب  
 وهو الأقرب ولنا أن المرض يحكي عن الأقرب بالدين سلم بزرع عمر دين الله فالدون  
 الثابت بأقرب المحرور لا يراحم الدين الثابت بغيره كعبد ما دون أقرب الدين  
 ثم الأقرب بالدين بعد المحرور فالثاني لا يراحم الأول والكل أي دين الصوة ودين المرض  
 سبب فيه موقوف ودين المرض الذي علم بحجود الأقرب فيه يقدم على الثالث لأن  
 قضاء الدين من الواجبات الأصلية وحق الوصية يتعلق بالتركه بشرط العزل والعهدة  
 يقدم خاصة في التكتفين ولم يجر تخصيص عديم بقضاء دينه لا أقرب الوارثة  
 سورة الفريدين أو عين كقولهم إن الله أعطى كل ذي حق حقه إلا الوصية  
 لوارث الما يتصدق بالبقية أي بقية الغنم وبقية كان المالك من التخصيص  
 يتعلق حكمه بالتركه فلا صدقوه زال المانع وجاز التخصيص وجاز أي أقرب  
 المرض لغيره أي غير الوارث لوجود التخصيص وانقضاء المانع أما الأول فلأنه  
 بقربه في حاله ما لا وهو يقتضي الجواز وأما الثاني فلأن المانع من الجواز كان  
 الارث وقد استنفذ ولو وصية كان أقربه بكل حال والقياس أن لا يقع إقراره بالآية  
 الثلث لأن الشرع قصر بقربه على الثلث وتعلقها بثلثين حق الوصية ولهذا  
 لو بصرح بجميع ما لم ينفذ الآية الثلث فكذلك الأقرب وجب أن لا ينفذ الآية  
 بالثلث ولكن ترك القياس لما روي عن ابن عمر أنه قال لا يجزي بماله  
 ثم أن يشهده ثبت نسب وبطل إقراره وأقره لا جنية ثم تكلم في إقراره لها  
 وعند زفر يطل هذا الأقرب أيضا للتشديد ولنا أنه أقر وليس له ما سبب التهمة  
 فلا يطل سبب تحدث بعده بخلاف المسئلة الأولى لأن دعوة النسب تستند  
 إلى زمان العلوق فيظهر أن النسبة ثابتة زمان الأقرب فلا يقع إقراره  
 فيقتصر على زمان التزوج فلا يظهر أن إقراره كان لزوجة بخلاف المحبة والوهم  
 أي بخلاف ما لو وجب لها شيئا أو أوجبه لها شيئا ثم تزوجها فأنها يبطلان  
 اتفاقا فإن الوصية تنكح بعد الموت ويورثها فلا يقع في المحبة في المرض  
 لا ينفذ الأمر الثلث كما سئل بيانه في كتاب الوصية فصار كالوصية  
 ولو أقر دين لمن طلبها منه أي بمن موته فلها الثلث قل من الارب أي  
 ميراثا منه والدين لقيام التهمة مقام العدة وباب الأقرب كان مقيدا

الوارث  
 المانع

بقاء الزوجية فيها اضم على الطلاق ليصح لقران لها زيادة على الرضا ولا تخفى في انقائها  
 فينت اقر رجل بشوة عظم حيث قال هذا اليه جعل نسب في ماله وقد مر بان  
 قابله هذا العبد ويولد منه مثله وصدقه اي الغلام ذلك العبد وهو من اهل  
 اهل العبد فيثبت نسب اي سب الغلام منه اي العبد ويشارة اي الغلام  
 الورثة بشرط جواز النسب لانه لو علم لم يثبت من العبد ان يولد منه مثله لئلا  
 يكون مكذبا ظاهرا وان يصدق الغلام لان المسئلة في غلام يعبر عن نفسه فلا بد  
 من تصديقه لانه يدنقه حتى اذا كان صغيرا لا يعبر لم يعبر تصديقه ولهذا  
 قال وهو من اهل ويشارة الورثة لانه لما ثبت نسبه منه صار كالوارث الموقوف  
 على اقران اي الرجل بالولد والوالدين لانه اقر على نفسه وليس فيه محل النسب  
 على العبد الزوجية والمولى لان موجب اقران يثبت بينهما بتصادقهما بالامتنان  
 احد فينفذ وهي اقرانها بالوالدين والزوج والمولى لان الاصل ان اقران الانسان  
 جهة على نفسه لا على غيره وبالأقرب بهذا لا يكون الاقرار على نفسه فيقبل بشرط  
 تصديقه لان اقران غيره لا يلزمهم لان كلامهم في بنفسه الا اذا كان المقرب  
 صغرا في يد العبد ومولا يعبر عن نفسه او عبدا فيثبت نسب مجرد الاقرار ولو كان  
 عبدا لغيره بشرط تصديق مولاه كما يشترط تصديق الزوج في دعوى الزم الولد  
 او شهادة امرأه قابلة كانت ان ينهاه في اقرار اموات ذات زوج بالولد وعدم  
 العدة في غيرها اي في اقران امرأه غير ذوات الزوج يعني اذا لم يكن المراد ذات  
 زوج ولا معتدة هي اقرارها بالولد لان فيه الزمان على نفسها دون غيرها فينفذ  
 عليها وهي التصديق بعد موت المقرب لبقاء النسب بعد الموت وان اقر  
 بتكاثف المراتب مات فصدقة بعد موته يعني حتى يكون لها المهر والارث  
 لبقاء حكم النكاح وهو العدة وان اقرت بتكاثف رجل ومات وصدقها الزوج  
 لم يقع تصديق عند ايرع لانه لما مات زال النكاح بعلاقة حتى يحول ان  
 يتزوج اختها واربعها سولها ولا يحل له ان يفسلها فيقبل اقرارها فلا يصح  
 التصديق بعد بطلان الاقرار اقر بنسب من غيره ولا كما في وهم لم يثبت اي  
 النسب ولا يقبل اقراره في حقه لان فيه تحمیل النسب على العبد فاذا ادي نفقة  
 او حضنة يعبر في حقها ويرث النكاح وارت وان بعد يعني ان كان للعبد وارث  
 موقوف قريب او بعيد فهو اقرب بالارث من العبد حتى لو اقر باخي واه غمة

او خاله فالارث للجد والخاله للزوجة لم يثبت فغيره اعم الوارث المعروف مات ابو  
 فارق باح شيئا وكذا الارث بلا نسب لان مقتضى اقرار سيان حول النسب على الغير  
 والاولاد عليهم شر كذا في الارث ولم فيه ولاية فيغير الثاني لا الاول اقل احد ابني ميت  
 له اي لو كانت على احد من قبضه سعلق باقرايه نصف لاشي له والنصف  
 للآخر يعني ان من مات وترك ابنيه وله عاقل فله درهم فارق احد الابنين انما يملك  
 قبضه منه نصف وكذا للآخر فلا شيء للغير ويطلب الكذب نصفه فان الاقرار يستفاد  
 الدين اقرار الدين على الميت لان قبض الدين انما يكون قبضه عين مضمون في غير  
 الدنيا فيتقاضان فاذا كذب اخوه استوفى الدين فيه فلم يقبض جميع الدين لا  
 يكون له من الميراث شيء ولا يرجع المقدر على اجد نصف ما قبضه وان تقادقا  
 على اشرار ابي القبر من ربهما لانه لو رجع على اجد لرجع اخوه على الغريم فيرجع  
 الغريم على المقدر بقدر ذلك لان تقاضى المقاصدة ذلك القدر ويقاد بنا على الميت  
 والدين مقدم على الدخ فيؤدي الى الدور **فصل** حرية اقرت بدين  
 فكذا ما زوجها صح اي اقرارها بدين اي حق زوجها عند ايج في حبس وتلازم  
 كما لدي الثابت بالمعاينة بالاستهلاك او بالشراء او بالبيعة وعند ما لا يصدق  
 في حق الزوج فلا حبس ولا تلازم لان فيه منع الزوج عن غضاها واقرارها  
 لا يفي فمما يرجع الي بطلان حق الزوج بمجهول النسب اقرت بالرق لاسان  
 وصدة المقر والمزوج واولاد منه اي من الزوج وكذا بها اي الزوج صح  
 في حقها اي حق المرأة في اذاعلق بعد الاقرار ولا يكون رقيقا للحق وحق  
 الاولاد فزعي على قوله لاحق بقوله في لا يبطل التراجع وضع على قوله وحق الاولاد  
 بقوله واولاد حصل قبل الاقرار وما في بطنها وقت اي وقت الاقرار احرار **الحكم**  
 قبل اقرارها بالرق واما اولاد علق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند ابي يوسف  
 فاذا حكم برقاها ولد الرقيقة رقيق وحر عند محمد لانه تزوجها بشرط حرية  
 الاولاد منها فلا يصدق على ابطال هذا المجهول النسب حره صح ثم اقر بالرق  
 لاسان وصدر في حقها صار رقيقا لدون ابطال العتق في حق معتقه  
 حر فان مات العتق اي العبد الذي اعترف بمجهول النسب يرثه وانه ان  
 كان اي لم وارث والآية وان لم يكن له وارث فالمقر له اي يرثه المقر  
 لانه كان المقر قد اقر المقر فان مات المقر العتق فارث له لعصبة





منه في القاموس  
لما كان في

العمل بالشهادة لا شرط اعلمية الشهادة لان الفاسق اصل للموافقة والقضاء واللمعة  
والامامة والشهادة عندنا في اليقين اذ كان في جهات الناس وامروا  
تقبل شهادته والاصل ان شهادة لا تقبل الا ان القاطع لو فيه بشاعة لغير عدنا  
كذلك المأذون في اي الشهادة لو كانت بما حاضرت الاشارة الى اشارة الشاهد  
الى تلكه مواضع اعني للضمين المذني والمدني عليه والشهود به لو كان عينا الشاهد  
عن المذني ولو كان بما غاب لو ثبت قسمه ونسبه الى ابيه فقط بان قالوا اي  
فلان بن فلان لا تقبل حتى ينسبوا الى جدته ولا ينسبوا صناعته اي ان ذكره اسمه  
واسم ابيه وصناعته لا يكفي الا اذا كان موصوفا بان لا يكون في بلد شريك له في تلك  
الصناعة وان ذكره اسمه واسم ابيه وقبيلة وحرفة ولم يكن في محلة رجل آخر  
هذا الاسم وهذه الحرفة يكتفي وان كان آخر مثله لا يكفي في ذكره في آخر بقية  
الموت ولو ذكر اسمه واسم ابيه ولم يحدد موضعه ولم يذكر له لقب فشرط التوصل  
لو ذكر ثلثة اشياء فبما هذا لو ذكر لقبه واسم واسم ابيه يكتفي به والتعويض لا يكفي  
في الاشارة ولو لم يحدد اختلاف ولو قيد بذكر الجدة فقد كذا في العادة ولا يسأل عن  
شاهد بل طعن المضمين القاطع يقتصر على طاهر العدالة في المسلم ولا يسأل  
ولا يتحقق ان الشاهد عدل او لا او المبطعين في الخصم واذ طعن سأل القاضي  
عنه في الستور وفي عت في العلانية الا في حد او قود فانه يسأل في الستور وفي  
في العلانية فيها بالا طاع طعن المضمين او لا لا يتجمل لا سقاطها فيشرط ان ينفصا  
فيها وعندنا لا يسأل في العمل ستور وعلانية وان لم يطعن المضمين في بناء القضاء  
بما لم يحد وفي شهادة العدل يتحقق عن العدالة وبه يفتي ثم ان التركيبة في الستور  
ان يبعث قطعة قرطاس كتب فيها اسماء الشهود وحليتهم ويطعن من المذكر  
توقيع حالهم والتركيبة في العلانية ان يجمع القاضي بين المذني والشهود في مجلس  
القضاء فال المذكر عن الشهود يحضر الشهود احوالا عدول معقولوا الشهاد  
لبنكهم او يجرعهم وقد وقع الاكتفاء بتركيبة الستور في ما شئت لان تركيبة العلانية  
بلا وقتة اذ الشهود والمذني يتحاجلون بالخارج بالاذني والاضراب وكفي  
للمتركيبة ان يقول المذني اي كيت في ذلك الزمان تحت اسم هو عدل ومن  
عرفه بالفسق لما كيت شيئا احذر ان اعلم لك او كيت الله اعلم وان لم يقبل  
جائز الشهادة قال في النهاية ثم قيل لابد ان يقول العدل صرحه جائز الشهادة

وتشهدوا على الجميع والتمسوا بالان  
الشهادة ما قرأها جميعا من اهل الجماعة  
فان اصابه القاطع في الشهادة في موضع  
ابن كان ويشتك ولا يسمي غيره فيكون  
وحيثما سمر ابيه

وتشهدوا وفيها المذني والستور ان لو قد كان  
يقتصر على المذكر والستور في اهل الفتوة  
وامانة من غير تكلم واحد قاطع من الزمان

شهر من شهر في تركيبة واثبات على طاهر حالهم  
او لم يطعن المذني عليه في الشهادة فيكون  
مما في طرفة عين في شهادته هو افعال انما في عين  
بعد الله او حتى قوما في صلاتين على وراك  
القاضي قد مر في كذا كذا في القاموس في تركيبة  
الفرج والمذكر عن سميه كان عدل او كان ف  
صحة الشاهد في كذا او لا فاذ كان مسلم  
فحقيقه فانه لا يقبل من كذا لان اصل الشهادة  
لا تقبل عندنا من كذا فاعلم في اوله

فيما في قوله  
فيما في قوله  
فيما في قوله

فيما في قوله  
فيما في قوله  
فيما في قوله

فيما في قوله  
فيما في قوله  
فيما في قوله

فيما في قوله  
فيما في قوله  
فيما في قوله

والعبد او المحدث في القذف اذا قاتل قديرا ولا يجزئ ان يكون قوله هو عدول لشدة  
الخبر بل اذا قل في الحال فان الحدود في القذف ان كانت قد يكون عدولا كما ذكره  
فما يرد من قوله جازية الشهادة ليخرج وهذا لا يرد على جازية العداية اذ لم يذكر  
فيها الحدود في القذف لكن لا يرد فيه ايضا من اعتبار هذا القيد ليجزئ في  
تكون الكفاية بقوله هو عدول اتفق ولا يقع تعديل الخصم هكذا قال ابو جعفر  
الذي عليه الشيوخ لا يوجب ان من زعم المذنب وخطبه ان المذنب عليه ظلم كما  
في الامكان وتركه ككتاب الفاسق لا يوجب وعندنا يوجب اذ كان من اجله ما  
كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ثم آخره لعدم جواز تعديل الواحد واثبات  
يجوز كما سياتي والمد لا يتعدله تركه بقوله هم عدول لثبوت الخطأ او نسوا  
او هم عدول ولم يرد على هذا او قالوا قال صدوق او عدول صدقة فقد ثبت  
الحكم لانه اقر منه بشيئ من الحكم الحق بخلاف ما لو قال هم عدول ولم يرد عليه حيث  
لا يلزم شي لانهم مع قولهم عدول لا يجوز منهم النسيان والخطأ فلا يلزم من كونه  
عدلا ان يكون كلامه صوابا بل هو لحد للمتركة ولتسمية المشاهدة الرسالة  
الي المذنب لان المتركة من اجور الذين فلا يشهد بها الا العداية التي يجوز  
تركها العبد والمراة والاعمى والمحدث في القذف الثابت لان خبرهم  
يقول في النور النبوية والاحوط اثنان لان فيه زيادة طمانينة هذا كله  
في تركه الستة اما تركه الطمانينة فيشرط فيها جميع ما يشرط في الشهادة من  
المخبرية والعرف وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة  
فيها اطمينة لهذا يختص بمجلس القضاء ولما سمع اي يجوز لسامع ما يتعلق  
بالقول كالبيع بان يسمع قول البائع بعث وقول المشتري اشتريت والاقوال  
بان يسمع قول المقر لفلان مما كذا او اذ ما يتعلق بالافعال كحكم قاتله او  
غصب او قتل ان يشهد فاعل قوله يجوز القذف بقوله لسامع وان لم يشهد  
عليه ويقول اشهد انه باع او اقر لانه عاين البع ب فوجب عليه الشهادة  
كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعدنظاهدا وان كان بالتعاطي هكذا لان  
حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع  
بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي لا حقيقي ويقول اشهد لا تشهد في  
كيلا يكون كاذبا ولا يسهه الشهادة بسماعه من ورثه الحجاب اي لو سمع

العدول او المحدث في القذف ان يكون له ادلة او ثبوت او كونه من اهل القدر  
على ما ذكره في النور النبوية والاحوط اثنان لان فيه زيادة طمانينة هذا كله  
في تركه الستة اما تركه الطمانينة فيشرط فيها جميع ما يشرط في الشهادة من  
المخبرية والعرف وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة  
فيها اطمينة لهذا يختص بمجلس القضاء ولما سمع اي يجوز لسامع ما يتعلق  
بالقول كالبيع بان يسمع قول البائع بعث وقول المشتري اشتريت والاقوال  
بان يسمع قول المقر لفلان مما كذا او اذ ما يتعلق بالافعال كحكم قاتله او  
غصب او قتل ان يشهد فاعل قوله يجوز القذف بقوله لسامع وان لم يشهد  
عليه ويقول اشهد انه باع او اقر لانه عاين البع ب فوجب عليه الشهادة  
كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعدنظاهدا وان كان بالتعاطي هكذا لان  
حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع  
بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي لا حقيقي ويقول اشهد لا تشهد في  
كيلا يكون كاذبا ولا يسهه الشهادة بسماعه من ورثه الحجاب اي لو سمع

العدول او المحدث في القذف ان يكون له ادلة او ثبوت او كونه من اهل القدر  
على ما ذكره في النور النبوية والاحوط اثنان لان فيه زيادة طمانينة هذا كله  
في تركه الستة اما تركه الطمانينة فيشرط فيها جميع ما يشرط في الشهادة من  
المخبرية والعرف وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة  
فيها اطمينة لهذا يختص بمجلس القضاء ولما سمع اي يجوز لسامع ما يتعلق  
بالقول كالبيع بان يسمع قول البائع بعث وقول المشتري اشتريت والاقوال  
بان يسمع قول المقر لفلان مما كذا او اذ ما يتعلق بالافعال كحكم قاتله او  
غصب او قتل ان يشهد فاعل قوله يجوز القذف بقوله لسامع وان لم يشهد  
عليه ويقول اشهد انه باع او اقر لانه عاين البع ب فوجب عليه الشهادة  
كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعدنظاهدا وان كان بالتعاطي هكذا لان  
حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع  
بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي لا حقيقي ويقول اشهد لا تشهد في  
كيلا يكون كاذبا ولا يسهه الشهادة بسماعه من ورثه الحجاب اي لو سمع





میں نے اس کو دیکھا ہے



يتمه ولا يملكه ومن المتيقن ولد الرنا والخلفه اذا كانوا عددا لا فلي قطع العصبه  
 وحياة المايون لا يوجب قدح في العبد الذوقيل عمر في حاله عن شهادة عليه لا ينجي  
 والخلفه اما رجل او امرأة وشهادة الخلفه مقبولة ثم انه لا يمكن شك في حاله  
 فيه وان كان شك في جعل امرأه في حق الشهادات احتياطا والعقيق العقب  
 وبالعكس لعدم الشهية وقد ثبت ان قبر شهد بغيره في المرحمة عند ستره  
 فقبل شهادة وهو كان عتيق عيا والعمال البراءة على السلطان عند عامة الشايخ  
 لان من العمل ليس بنفسه الا اذا كانوا عوا ناعيا الظلم قالوا هذا في من ماض  
 لان الخالف عليهم الصلاح فاما الذين في زماننا فلا تقبل شهادتهم لغلبي ظلمهم كذا  
 في الكلية وتقبل الشهادة لاجل وعده ومن رحم رضاء او صاهرة كام امرأت  
 وبها ووروي بنته وامرأة ابيه وابنه لان الاسكان بينهم مغيرة والا يكتفى به ولا  
 يسقط لبعضهم في مال البعض فلا تحقق الشهية بخلاف شهادة لغريبة وثا ولا دكا  
 وشهادة احد الزوجين للآخر وتقبل كافر على عبد كافر مولا له او على احد  
 كافر موكلم مسلم بيمينه بخلاف شهادة الكافر على عبد كافر مولا له وكذا قبل كافر  
 موكلم مسلم بلا عكس اي لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم مولا كافر وعلى وكيل  
 مسلم موكلم كافر فان مسلما اذا كان له عبد كافر اذن له بالبيع والشره فشهد  
 عليه كذا كافر ان يشاء او يبيع جانيته شهادة عليه لان هذه شهادة كافر  
 قامت على اثبات امر على الكافر قصد ادرهم منه فكيف على الموالي المسلم فعنا وكو  
 كان للولي كافر او العبد الماذن مسلم لا تقبل شهادة الكافر عليه لان هذه  
 شهادة كافر قامت على اثبات امر على المسلم قصد ادرهم من كونه مسلما وكل  
 مسلم كافر اشر له او يبيع فشهد على الوكيل شاهد كافر ان يشاء او يبيع جاز  
 شهادة على ما قامت لاثبات امر على المسلم قصد ادرهم من كونه في الشرع للمعوا  
 الخلفه الجامع انكر لامن كافر على مسلم عطف على قوله تقبل من اهل الاهوال لا في  
 الوصية والنسب اذا ادعى حقا من قبل الميت ولا خصم حاضره بيمينه اذا ادعى  
 الانصاء من يفران واقام شاهدين نصرانيين على نفسه فقبل وهذا استحقاق  
 والقباض ان لا تقبل وجه الاحتجاج ان المسلمين لا يخفون موت النصارى  
 والوصاية يكون عند الموت غالبا وسبب ثبوت النسب الشناخ وهم لا  
 يحضرون جنازةهم فلو لم تقبل شهادة النصراني على المسلم في اثبات الانصاء

هذا هو الحق في كل حال  
 ولا يملكه ولا يملكه  
 ومن المتيقن ولد الرنا والخلفه  
 اذا كانوا عددا لا فلي قطع العصبه  
 وحياة المايون لا يوجب قدح في العبد  
 الذوقيل عمر في حاله عن شهادة عليه  
 لا ينجي والخلفه اما رجل او امرأة  
 وشهادة الخلفه مقبولة ثم انه لا يمكن  
 شك في حاله فيه وان كان شك في جعل  
 امرأه في حق الشهادات احتياطا والعقيق  
 العقب وبالعكس لعدم الشهية وقد ثبت  
 ان قبر شهد بغيره في المرحمة عند ستره  
 فقبل شهادة وهو كان عتيق عيا والعمال  
 البراءة على السلطان عند عامة الشايخ  
 لان من العمل ليس بنفسه الا اذا كانوا  
 عوا ناعيا الظلم قالوا هذا في من ماض  
 لان الخالف عليهم الصلاح فاما الذين  
 في زماننا فلا تقبل شهادتهم لغلبي  
 ظلمهم كذا في الكلية وتقبل الشهادة  
 لاجل وعده ومن رحم رضاء او صاهرة  
 كام امرأت وبها ووروي بنته وامرأة  
 ابيه وابنه لان الاسكان بينهم مغيرة  
 والا يكتفى به ولا يسقط لبعضهم في مال  
 البعض فلا تحقق الشهية بخلاف شهادة  
 لغريبة وثا ولا دكا وشهادة احد الزوجين  
 للآخر وتقبل كافر على عبد كافر مولا  
 له او على احد كافر موكلم مسلم بيمينه  
 بخلاف شهادة الكافر على عبد كافر مولا  
 له وكذا قبل كافر موكلم مسلم بلا عكس  
 اي لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم  
 مولا كافر وعلى وكيل مسلم موكلم كافر  
 فان مسلما اذا كان له عبد كافر اذن له  
 بالبيع والشره فشهد عليه كذا كافر ان  
 يشاء او يبيع جانيته شهادة عليه لان  
 هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر  
 على الكافر قصد ادرهم منه فكيف على  
 الموالي المسلم فعنا وكو كان للولي  
 كافر او العبد الماذن مسلم لا تقبل  
 شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة  
 كافر قامت على اثبات امر على المسلم  
 قصد ادرهم من كونه مسلما وكل مسلم  
 كافر اشر له او يبيع فشهد على الوكيل  
 شاهد كافر ان يشاء او يبيع جاز  
 شهادة على ما قامت لاثبات امر على  
 المسلم قصد ادرهم من كونه في الشرع  
 للمعوا الخلفه الجامع انكر لامن كافر  
 على مسلم عطف على قوله تقبل من اهل  
 الاهوال لا في الوصية والنسب اذا ادعى  
 حقا من قبل الميت ولا خصم حاضره  
 بيمينه اذا ادعى الانصاء من يفران  
 واقام شاهدين نصرانيين على نفسه  
 فقبل وهذا استحقاق والقباض ان لا  
 تقبل وجه الاحتجاج ان المسلمين لا  
 يخفون موت النصارى والوصاية يكون  
 عند الموت غالبا وسبب ثبوت النسب  
 الشناخ وهم لا يحضرون جنازةهم  
 فلو لم تقبل شهادة النصراني على  
 المسلم في اثبات الانصاء

هذا هو الحق في كل حال  
 ولا يملكه ولا يملكه  
 ومن المتيقن ولد الرنا والخلفه  
 اذا كانوا عددا لا فلي قطع العصبه  
 وحياة المايون لا يوجب قدح في العبد  
 الذوقيل عمر في حاله عن شهادة عليه  
 لا ينجي والخلفه اما رجل او امرأة  
 وشهادة الخلفه مقبولة ثم انه لا يمكن  
 شك في حاله فيه وان كان شك في جعل  
 امرأه في حق الشهادات احتياطا والعقيق  
 العقب وبالعكس لعدم الشهية وقد ثبت  
 ان قبر شهد بغيره في المرحمة عند ستره  
 فقبل شهادة وهو كان عتيق عيا والعمال  
 البراءة على السلطان عند عامة الشايخ  
 لان من العمل ليس بنفسه الا اذا كانوا  
 عوا ناعيا الظلم قالوا هذا في من ماض  
 لان الخالف عليهم الصلاح فاما الذين  
 في زماننا فلا تقبل شهادتهم لغلبي  
 ظلمهم كذا في الكلية وتقبل الشهادة  
 لاجل وعده ومن رحم رضاء او صاهرة  
 كام امرأت وبها ووروي بنته وامرأة  
 ابيه وابنه لان الاسكان بينهم مغيرة  
 والا يكتفى به ولا يسقط لبعضهم في مال  
 البعض فلا تحقق الشهية بخلاف شهادة  
 لغريبة وثا ولا دكا وشهادة احد الزوجين  
 للآخر وتقبل كافر على عبد كافر مولا  
 له او على احد كافر موكلم مسلم بيمينه  
 بخلاف شهادة الكافر على عبد كافر مولا  
 له وكذا قبل كافر موكلم مسلم بلا عكس  
 اي لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم  
 مولا كافر وعلى وكيل مسلم موكلم كافر  
 فان مسلما اذا كان له عبد كافر اذن له  
 بالبيع والشره فشهد عليه كذا كافر ان  
 يشاء او يبيع جانيته شهادة عليه لان  
 هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر  
 على الكافر قصد ادرهم منه فكيف على  
 الموالي المسلم فعنا وكو كان للولي  
 كافر او العبد الماذن مسلم لا تقبل  
 شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة  
 كافر قامت على اثبات امر على المسلم  
 قصد ادرهم من كونه مسلما وكل مسلم  
 كافر اشر له او يبيع فشهد على الوكيل  
 شاهد كافر ان يشاء او يبيع جاز  
 شهادة على ما قامت لاثبات امر على  
 المسلم قصد ادرهم من كونه في الشرع  
 للمعوا الخلفه الجامع انكر لامن كافر  
 على مسلم عطف على قوله تقبل من اهل  
 الاهوال لا في الوصية والنسب اذا ادعى  
 حقا من قبل الميت ولا خصم حاضره  
 بيمينه اذا ادعى الانصاء من يفران  
 واقام شاهدين نصرانيين على نفسه  
 فقبل وهذا استحقاق والقباض ان لا  
 تقبل وجه الاحتجاج ان المسلمين لا  
 يخفون موت النصارى والوصاية يكون  
 عند الموت غالبا وسبب ثبوت النسب  
 الشناخ وهم لا يحضرون جنازةهم  
 فلو لم تقبل شهادة النصراني على  
 المسلم في اثبات الانصاء

الذي بناؤه على الموت والنب الذي بناؤه على الخلق اذ في صانع الحقوق المتعلقة  
بالايمان فقبلت حروفه فقبلت شهادة القابلة للضرورة ولا امر على لان الاداء  
ينبغي ان يتميز بين الخصمين والاعهود بشيء لا ولا يميز الا على الالف المقصورة فقبلت  
بكين الحقز عنها بحس الشهود وعمر كذا الشهادة من باب الولاية والولاية له  
على احد فلا يقبل شهادة ولو كان كافرا ومملوكا وصبي اذ لا ولاية له على احد  
على انفسهما فقبلت عنهما اولى لان ان يقول اي الشهادة في الالف المقصورة او يا بعد  
لحقية والبلوغ في قبل لان القول بالمعانية والسامع وهما لها فيها وعند  
الاداء هما من اهل الشهادة ومحدود في ذلك وان تاب لقوله لا تقبلوا  
لهم شهادة ابدأ لان يحكم كافر فاسلم فان الكافر اذا حدث في القذف لم تجز  
شهادته على اهل الذمة لان له شهادة على جسد فتزد تمتد حذوه فان اسلم  
قبل شهادة عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادة استفادها بالاسلام ولم  
يلحقها رد وعلى الشهادة على اهل الاسلام لانها لم يكن ثابتة زمان الرد والمحد  
تلا جازت شهادة على اهل الاسلام جازت شهادة على الكفار ضرورة بخلاف  
العبد اذا حدث بالقذف ثم عوقب حيث ترد شهادة اذ لا شهادة للعبد اصلا  
حال رقه فيعوقب الرد على احد وثالثه فاذا حدث كان رد شهادة بعد  
العقوب من تمام حده وسحقه في حادثة العين يعني اذا حدث بين اهل  
العين حادثة في العين واراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة لم يقبل لكونهم  
متهمين كذا في المجاميع الكبر والاصل وفرع عدو دعي لعمره وعرض لنفي  
وسيد لعمره ومكانة الاصل هو قوله لم لا يقبل شهادة الولد لوالده والوالد  
لولاه ولا المولى له لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد ولا المولى  
لعبد ولا الاجير لفراسه واستأجره والمراد بالاجير على قوله المبيع المكين الخاص  
الذي يعد حاضرا ستاده حاضرا نفسه وتقع نفع نفسه وهو مبيع قوله عم  
للاشهادة للتابع باهل البيت وقيل هو الاجير سابقا او شاهدة لانه  
يتوجب الاجازة فنافعه فاذا شهد في مرة الاجازة فكان استأجره  
عليها وشركه فيها يشتركان في الاثام شهادة لنفسه من وجه فلو شهد فيما لا  
يشتركان تقبل لعدم التهمة ونحو ذلك فيقول الودي لاصبر على القسوة  
وانا من بكاءه لئن وفي اعضائه تكسر لم يشهد بشيء من الافعال الردية

جیسا  
کہ تعالیٰ فرماتا ہے  
وہ سب سے بڑا مالک ہے  
وہ سب سے بڑا مالک ہے  
وہ سب سے بڑا مالک ہے



عننا لاننا نحتاجه في سائر الكون بها عند الشك في ولسان يلعب بالزخ نور وود  
اشهاد مطلقا او بول او بطل على الطريق فيد لها او بغيره سب السلف وهم النجاة  
والعلماء المجتهدون فان هذه الاشغال تدل على قصور عقله وسروره ومن لم يتسع  
عن الكذب بخلاف من لم يركبها شهد اي ابناء الميت ان اباها اويحيى اليه اي جعل  
هذا الشخص وصيا وهو اي ذلك الشخص يدعيه اي كونه وصيا حتى اي شهادتها  
استحوذوا وان اكر الوحيه ذلك لم تقبل والقياس ان لا تقبل وان ادعى كشهاده  
وايحيى الميت اي عزين لها على الميت دين ومدونه اي عزين الميت عليها  
دين وللوجه لها اي رجلين اويحيى لها الميت ووجه على الانصاف اي نصب  
الوجه وهو متعلق بقوله كشهاده وكان القياس ان لا تقبل شهادته هو انه لا يها  
يقران في التمسك منها بشهادتها فذكر ان الوارثين قصد انهم نصب  
من يتصرف لها ويقيم باجاء حقوقها والغد من قصد ان نصب من  
يستوفيان حقهما او يرايان بالادعائ اليه والوجه قصد ان نصب من يبيع ايهما حقهما وجه  
على النظر في مال الميت وللوجه لها قصد ان نصب من يبيع ايهما حقهما وجه  
الاحتضا انما ليست بشهادة حقيقة لانها توجب على القايه ما لا يمكن فيه  
بدونها وهن ليست كذلك لانه من نصب الوجه اذ ادعى الوحيه والموت  
موقوف حفظا لاسوال الناس عن الضائع لكن عليه ان يثابر في صلاحه من  
ينصبه واهلية وهو لا يشهد بغير قوة مؤنة التميم ولم يشترط لهما  
شنا اخصار كما القرع في كونه ليست بحجة بل واقعة مؤنة تقيمين للقايه ولو  
شهد ان اباها الغائب وكله بقبض ديه ردت اي شهادتها سواء ادعى اي  
اي الوكيل او كانه اولا لتمكن الشبهة في شهادتها لانها يشهد ان اباها ودمر  
بطانها كاشهادة على جميع مجرد وهو ما ينسق الشاهد ولا يجب طلب  
حق الشرع او العبد فانها لا تقبل كفاق او اكل ربوا وان استاجرهم  
فمؤ ذلك كاساني لانها انما تقبل فيما تدخل تحت الحكم وفي وسع القايه الزام  
والنفس ليس كذلك لانه يدعوا بالتوبة والاعتجار وان كان امرا ايا على  
لوجه كونه لا يخفى في اشارة اذ لا تقبل بالاجرة حتى لو اقام المدعي عليه البيعة  
ان المدعي استاجرهم بكدا واعطاهم ذلك من مال الذي عنده فقبل كما سيأتي قال  
صلا الزبيدي اذ اقام الميت على العبد انما قام الحكم البيعة على الوجه ان كان للوجه

جواحد الا تعجز استلجوع وانما قلنا صورته لثلاثة هذا لانه ان لم يتم الشئ على التواعد  
 فاجزى من ان الشهود فساق او اكملوا لولا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت التواعد  
 لاسيما اذا اجترأ ان الشهود فساقا قلنا بتحقيق ان جرح الشاهد قبل التعديل  
 دفع للشهادة قبل ثبوتها وعوض باب الديايات ولذا قبل فيه جرح الواحد كما ترى  
 كتاب الكراهية والاحتياط وبعد التعديل دفع الشهادة بعد ثبوتها حتى وجب  
 على القاضي العمل بما ان لم يوجد للفرع المبرور من التواعد المقررة ان الدفع اسهل  
 من الرفع وهو المستوي في كونه للفرع المبرور متبوعا قبل التعديل ولو لم يولد وغير  
 مقبول بعده بل يحتاج الى ثبوت الشهادة واثبات حق الشرع والعبد  
 كما يصلح بعد التحقيق ما عرض عليه بعض المتصلين بلا شعور على مراد القائل  
 ومع ذلك اهل عز التواعد وغافل حيث قال الاول فيه نظرا لفرق ان مثل هذه  
 الشهادة لا تعجز سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فلما حاجته الى ما ذكره من الصورة  
 المتيقنة ولذلك قلت بعد التعديل وقد قلت قبل ان يشهد على ان شعور المدعي  
 فسق او امانة او اكمل بواو شرعية نحو او على اقرارهم انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم  
 انهم احوال في هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعي مبطل في هذه الدعوى او  
 ان لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وانما يقبل هذه الشهادات  
 بعد التعديل لانه العدالة بعد ما ثبت لا يرتفع الا باثبات حق الشرع او العبد  
 كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات واحد من احوالنا اذا وجدت قبل  
 التعديل فانها كما في دفع وقبلت على اقرار المدعي بفسقهم او اقراره  
 بشهادته بغير زور او بائنه استأجرهم على هذه الشهادة لانه اقراره بانه لاحق له  
 في دعواه وقبلت ايضا على انهم اى الشهود عبيد او محدودون لغنى او انهم  
 اذلوا وصعقوا لزمنا او مرقوا من كذا او شربوا الخ ولم يتقدم العهد بان لم يزل  
 المرجح في الزور ولم يرض شهداء ابائهم قيد بعدم التقادم اذ لو كان متقدما لا  
 تقبل لعدم اثبات الحق به لان الشهادة حقوق متقادم مردودة او شركاء المدعي  
 والمدعي ماله لم يشرك فيه او قلته والمقدون يدعي امانة استأجرهم بكذا واعطاه  
 اياه اى الامنة مما كان له عنده او اى ما تضمنه على كذا ودفعته اليهم على ان لا  
 شهدوا على زور او شهدوا زورا فلما طلب ما اعطيتهم وانما قبلت في هذه الدعوى  
 لان بعضها حق الله تعالى وبعضها حق العبد والحاجة ماسة الى اجراء هذه

ما لا يشك عليه  
 بل لا يشك عليه

مخبر

م



المعروف من أي شاهد ردة كاض في حادثة لم يلق شهادته فيها ليس لآخر أي قاضي  
غيره بوجهها لأن الظاهر أن ردة اللؤلؤ لو حدثت في فلان لم تكن مخالفة للمادة لم شهادته  
قاصر منها غيرهم تعبدية مثل أن شهد بالمدعى ذكر أنها في يد الخصم فشهد به  
آخر فأنها يقبلان لأن الحاجة إلى الشهادة لا زالت بالمدي عليه حتى يصدر  
حكما في إثبات ذلك للمدعي وللخروج في ذلك بين أن ثبت كمال الحكين بشهادة فريق  
واحد أو فريقين ثم إذا شهد أنها في يد المدعي عليه سألهم القاضي عن سماع  
تشهدون أنها في يده أو عن معانية لا فهم ربما سمعوا أقواله أنها في يده وقلنا  
أن ذلك يقطع لهم الشهادة كزاية العادة وأن شهد بالملك في الحدود وأخران  
بالحجود حية يقبلان لما ذكر وأن شهد في الاسم والنسب ولم يعرفوا  
الرجل بعينه فشهد آخران أنه المسمى بأي بذلك الاسم وسيا في نظامها  
شهد عدل فقال أو حلت بعض شهادتي لم يعرفها بعينه بعد ما شهد فذكر  
لفظا ترك في شهادته فذكره فهل إذا لم يكن فيه منافقة والحق في الجاسع  
الصغير المحيط أنه لم يسمع عن مكانه جاز ذلك إذا كان عدلا ولم يشترط عدم  
المنافقة وأنه شرط حسن ذكر الزاهد في شهادته من الجرح أولي من بينه  
الموت بعد البراءة بعينه رجل خرج من أسانوات الجرح فاقام أولاده بينه أنه  
مات بسبب الجرح واقام المصائب بينه أنه برأ ومات بعد عشرة أيام فبينه أولاده  
المعتقل أولي وبينه القين أولي من بينه كونه العبد مثل القين بعينه أن وصيا بالكرم  
البعيد وبلغ البعيد وأدى عينا واقام بينه واقام المشتري بينه أن فقه الكرم في  
ذلك الوقت مثل القين فبينه القين أولي لأنها ثبت أمرها بالبراءة وأن بينه القين  
ورجح من بينه البعيد وبينه كونه المشتري فاقام أولي من بينه كونه مخلوط العقل  
أو مجنوناً بعينه أن أمه اقامت بينه أن مولاها بدمها في مرض موته وهو عاقل  
واقامت الحرة بينه أنه كان مخلوط العقل فبينه الأمة أولي وكذا إذا خلع أمر أم  
ثم أقام الزوج بينه أنه كان مجنوناً وقت الخلع واقامت بينه بكونه عاقل  
أو كان مجنوناً وقت النكاح واقام وليه بينه أنه كان مجنوناً والمرأة بما كان  
عاقلاً فبينه المرأة أولي في الفصلين وبينه الأكرام أولي من بينه العلويين بعينه  
أثبت أن الإنسان بينه طاهراً فاقام المدعي عليه بينه أي كنت مكروهاً في ذلك  
الوقت فبينه الأكرام أولي لأنها تثبت خفاف الطاهر والله أعلم

باختلاف في الشهادة فاعلم ان معنى التباين  
 على اصول مقرر منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بالادعوي من مدعيين  
 بل ان شئت حقوقهم يتوقف على ما سألهم ولو بالتركيل فحقا حقوق الله تعالى  
 حيث لا يشترط فيها الادعوي لان الحامه حقوقه تعالى واجبة على كل احد فكل احد  
 خصم في انباتها فصار كان الادعوي موجودا وسواء ان الشهود اذا شهدوا بالكثرين  
 من المدعي كان الذي سألهم فقبل شهادتهم واذا شهدوا بالقل تقبل للاتفاق  
 ومنها ان الملك المطلق ازيد من المقيد بشئ من الامل والكل بالسب مقتصر  
 مما وقت السب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس بالاختلاف بين  
 الادعوي والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل منهما مطابقة  
 للاخر في المعنى وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الادعوي  
 والشهادة فينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا عبرة في اللفظ كما في الفصول والاي  
 زيادة تفصيل ان شاء الله تعالى يعلم ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث  
 تحال شرط موافقة الشهادة الادعوي كما تدان الشاهدين لفظا ومعنى ولهذا  
 قلت يجب مطابقة الشهادة للادعوي لا لفظا ومعنى معا بل معنى فقط فلو ادعي  
 سكا مطلقا فشهد املك بسبب كدعوي الزا بالارث مثلا قلت لا نعم شهدا  
 باقل مما ادعي وذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة مع كاذر وبكسر اي لو ادعي  
 سكا بسبب وشهد املك مطلقا لا اي لا تقبل لانها شهدا بالكثر مما ادعي فيقبل  
 كما مر فوجب تطابق الشاهدين في المعنى ولفظ لا يوجب اختلاف اي اختلاف  
 المعنى بان يتطابق لفظهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا التقين وعندها  
 يكفي الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعي رجل مائة درهم فشهد شاهد بدينهم  
 واخر بدينهم واخر بثلاثة واخر بأربعة واخر بخمسة لم تقبل عنده لعدم  
 المطابقة لفظا وعندها يفي باربعة لاتفاق الشاهدين الاخيرين  
 فيها معنى فلو شهد احداهما بالثمان والآخر بالتدريج قبلت لاتحاد معناها  
 كذا المنة والصلية ونحوها ولو شهد احدهما بالالف والاخر بالدين او مائة  
 ومائتين او مائة وثلاث وثلاثين او ثلث روت لا خلاف للمعنيين كما اذا ادعي  
 تمبا او ثلثا فشهد احدهما بالالف والاخر بالاربعة حيث لا تقبل بخلاف ما اذا  
 شهد بالاربعة حيث تقبل وقبلت على الف في الف ومائة اي في شهادة

احدىها بالف والاخر بالف وما يرد ان ادعى المدعي الاكثر وهو الف وما يرد ان لا تقاوما  
 في الالف وتفرج احدىها بما يرد بخلافها اذا كانت يدعي الفاقط حاش لا تقبل لان  
 المدعي كذب من شهد بالزيادة هذا الذي ذكرناه هو في الدين وفي العين تقبل  
 على الواحد كما لو شهد واحد ان هذين العبدين له والاخران هذان فثبت  
 على العبد الواحد الذي اتفقا فيه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الرب من  
 المعيد وفي العقد لا اي لا تقبل مطلقا اي سواء كان على الاول او الاكثر او كان  
 المدعي هو البائع او المشتري فلو شهد واحد بقرار عبدا او كتابة بالف وادعى  
 بالف وخمسائة ردت لان المقصود اثبات السب وهو العقد فالباع بالف  
 غير الباع بالف وخمسائة فاختلف المشهود لا يختلف الحكم فلم يتم التصالح  
 على واحد منهما ولان المدعي يكذب هدية كذا العتق محال والصحيح  
 نحن في رد والرهن والخلع ان ادعى العبدية الصورة الاولى وانقضى في الثانية  
 والراهن في الثالثة والمرأة في الرابعة لانه هؤلاء لا يقصدون اثبات المال  
 بل اثبات العقد وهو مختلف لما عرفت وان ادعى الاخر بان فل مولد  
 العبد اعترفك على الف وخمسائة والعبد يدعي الالف او قال ولي القاص  
 صلحك على الف وخمسائة والقاتل يدعي الالف وكذا الباقيان فذكر عويك  
 الدين في وجوهها اذا ثبت العقد والعتق والطلاق باعتراف صاحب  
 الحق فيقول الدعوى في الدين كذا في المبدأية والمدعي في الرهن اذا كان الرهن  
 كان دعويا في الدين بللحقاء لان الرهن لا يكون الا بعد تقدم الدين  
 فتقبل البينة في حق بثوب الدين كناية ساير الديون وبثبت الرهن بالالف  
 خضا وبثبت الدين كناية كفاية فالصحة للبيعة ليس هذا الدعوى في الدين لان  
 الدين يثبت باقرار المدعي فكم ان يقر عند احدنا هذين بالف وعند  
 الاخر بالكثر ويكن ايضا ان يكون الحق هو الاكثر لكنه قبض ان يدعي الالف  
 البراعة عند احد الشاهدين دون الصواب الاخر فالتوفيق بينهما يمكن لهما  
 فلما ثبتت بجهة العقد والعقد بالالف غير العقد بالكثر فيجب على كل  
 واحد شهادة فرقة فلا تقبل كناية الطرف الاخر اقول جوازه ان المشد لا يجب  
 ان يكون في حكم المشد بجميع الوجوه بل المراد بكونه كدعوى الدين ان الشاهد  
 اذا كانا مختلفين لفظا لا تقبل عند له وجوه وان كانا متفقين بمكان ادعى الالف

دين

المأفل لا تقبل شهادة اثنين وان ادعى الاكثر تقبل على الأقل وان كان كذلك لان  
 المال في هذه الصور الاربع وان كان ثابتاً بالعقد جزم العقد وانما كان الاسد  
 اصار بالعكس حين الدعوى لما عرفت ان صاحب الحق اذا اعترض بالعقد والعقد  
 والطلاق والمدي في الرهن اذا كان هو المدين كان الدعي في الدين ولا يبرح  
 العقد وان اعتبر بغير البيع للدين كاية الرهن فظهر ان قوله فالمال ثبت  
 بغير العقد انما نشأ عن عدم التفرقة بين ثبوت العقد وزواله فقد ثبت  
 والاجاب كاي في اول الدقة الحاجة الى اثبات العقد كالدين بعدها  
 في الدين هو الموجر اذا لا حاجة هنا الى اثبات العقد والتخارج يصح بالاول بطلان  
 اي سواء كان الدعوى بالبيع او الهبة او المدي يدعي المأفل او الاكثر وعندها  
 تبطل الشهادة ولا يقيم شيء كاية البيع لان العقود من الجانبين اثبات  
 السبب والتخارج بالالف غير التخارج بالف وخساية ولم في المال في التخارج بالبيع  
 ولهذا يصح بلا تسمية الهبة ومن حكم التابع ان لا يعبر بالاصل الا يرى انه  
 لا يبطل بغيره ولا يفسد بفساده وكذا لا يختلف باختلافه اذا اتفقا  
 عيما هو الاصل وهو الملك والحل فوجب القضاء به واذا اوجب بقى للفرق  
 ما لا منفرد فوجب القضاء باقل المقدارين كاية المال المنفرد فرد بالف  
 وقال احدهما ففيه خمسمية قلت بالف لانهما اتفقا عليه لا اذا شهدا  
 بغير الف وقال احدهما قضاء اي ذلك الف قلت الشهادة على الفرض  
 لا تقاوما عليه ورد قوله في كذا اي في خمسمية في الاول وفي الفرض في  
 الثاني لانه شهادة فرد الا شهد معه آخر اذ في مجرد ثبوت الشهادة  
 ولا يشهد من علم اي القضاء في صورتين جهة بغير المدي فيما قضى لئلا يكون  
 اعانة على الظلم شهد انقل زيد يوم كذا بكذا وشهد آخران بغيره اي في  
 ذلك اليوم يكون ذواتا بيمين اربعة رجال اجتمعوا عند القاضي فشهد اشان  
 انهم بما ذكر اذ لا والاخران بما ذكرنا انما شهدا بها لان احديهما يفتي  
 كما دية بيمين فاذا قضى باحدهما ردت الاخرى للجهان الاول بالسبق  
 شهد امرته بغيره واختلفا في لونهما ان قال احدهما كانت سواء والاخر  
 كانت سوداء او قال احدهما كانت صفراء والاخر كانت حمراء قطع وقال لا  
 يتطوع لانها اختلفا في المشهود به فتعبر به التبريل كما لا يختلف في التبريل

انما العقد

الشهادة

الفرق

ما

والأشياء أو اختلاف في اللون في العصب بل أولى لأن الثابت بالعصب هناك لا  
يسقط بالشهادتين والثابت هنا قد يستدل بها ولم أنها اختلاف في اللون من  
صلب الشهادة ولهذا لو سلمنا عن فكر اللون قبل شهادة أنها والتوفيق يمكن  
لأن التوفيق قد يتبع ما بأن أحد شيئا أسود والآخر أبيض ويرى أحد  
الشاهدين أحدهما فيها والآخر الآخر بخلاف ذلك وكذا في التوفيق لما لا يعرف  
أيا بالقرن من عند العقب لا يتبع الاختلاف فلا يشتغل بالتوفيق وبخلاف  
العصب لما يقع في النهار غالباً يمكن الشاهد من العقب من القاصص  
فتأمل في جميع ألوان المقصوب فلا يشتغل بالتوفيق مع المورد لا يقع  
لوارث بل آخر الشاهدين وبين معنى المورد فيهما مات وترك ميراثاً له أو هذا  
ملكه أو في يده أعلم أنهم اختلفوا في أن الشهادة بالميراث هل يحتاج إلى المورد النقل  
وعون يقول ما ذكره الحق الطحاوي قال أبو جهم لا بد منه خلافاً لما يوجب أن  
ملك المورد ملك الخلف كقول الورثة خلافاً ولهذا يرد بالعقب ويرد عليه  
فصارت الشهادة بالملك المورد شهادة به للورث وهو يقول لأن ملك الورث  
يتجدد في حق العين ولذا يجب عليه الاستبراء في الجارية المورثة وبكل الوارث  
أن يفي مكان صدق مع المورد الفقير والمجند يحتاج إلى النقل لئلا يكون  
استصحاب الحال متبناً لكن يكفي بالشهادة بما قيام ملك المورد وقت الموت  
فثبت الانتقال في حقه وذكر الشهادة بما يقيم به لأن الأيدي عند الموت  
تقلب يد ملك بواسطة الظان إذ الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت  
أن يتوحي أسبابه وبين ما كان في يده من المقصوب والودائع فاذل الميت  
فالظاهر من حاله أن ما في يده ملك فعمل اليد عند الموت دليل الملك كذا يجب  
كالجارية فإذا فائدة قولهما أي الشاهدين كان أي ما يدعيه هذا الورث  
لأنه إما عار أو أودعه أو أجه ذو اليد عليه إذا مات رجل فاقام ورثته ميتة  
مجددات كانت لأبيه أعارها أو أودعها الذي يفي يده فانه يأخذها  
ولا يكلف الميتة أي أنه مات وتركها ميراثاً له بالافتقار أما عند أبي يوسف  
فلأنه لا يجب الجارية الشهادة وأما عند ما قلنا فقام اليد عند الموت يغني  
عن المورد وقد جدت لأن يد الصغير والودع يد العبد المورد مع شهداء  
حتى مذكور ردت يعني إذا كانت داوية يد رجل فادعي آخر الخلفه وإقام

والله اعلم

والله اعلم

سنة انها كانت في يده مذخور سنة لم تقبل وعن ابو يوسف انها تقبل لان الثابت  
بالنية كالثابت بالقرن الختم ولو اقر المدعي عليه به دعت الى المدعي انقاذها  
ان هذه شهادة بما يجوز ولا يجوز اليد فانها الآن منقطعة ويجوز ان **تأخذ**  
او ديرة او اجار او عقيب فلا يحكم باعادتها بانك ان يقول اي الشاهد ان  
وانه اي المدعي عليه احدث اليد فيه فيقبض له اي المدعي باليد ويؤمر اي المدعي عليه  
بالقبض اليه اي المدعي كان يصير المدعي عليه اي يزوال اليد منه منقضا عليه  
حتى لو برهن اي المدعي عليه بعهده على انه ملكه تقبل كذا في العادة وان اقر المدعي  
عليه به اي يكون في يد المدعي او شهد انه اي المدعي عليه اقر صيدا المدعي اي بانه  
كان في يده او اقر ملكه او شهد انه اي المدعي عليه اخذ من يده اي المدعي دفع  
الي المدعي كذا في الكتاب يا

**الشهادة بما الشاهد**  
اعلم ان جوارها استحش والقياس لا يقتضيه لان ادائها عبادة بدينه لزمست  
الاصل لاحق المشهود له لعدم الاجبار والاثابة للتجزي في العبادات الدينية  
لكنهم استحشوا جوارها في كل حق لا يستقط بشبهة لشدة الحاجة اليها لان اصل  
قد يخرج عن ادائها الموت او سفر ونحو ذلك فلو لم تجز لادبي في صانع كثير من الحقوق  
ولهذا جوزت وان كثرت اعني الشهادة بما شهادة الفدية ثم لم تكن فيها  
شبهة البدلية لان البدل لا يصار اليه الا عند الحجز عن الاصل وهذه كذلك  
ولذا لا تقبل فيما يستقط بالشهادت كشهادة الرجل للنساء مع الرجال وتقبل فيما  
لا يستقط بشبهة بشرط عدم حضور الاصل اي اصل الشاهد في القضية بحيث  
او مرض اي يكون مريضا مرضا لا يستطيع به حضور مجلس المحاكم او سفر  
اي يكون غايبا مسير ثلاثة ايام فصاعدا فان جوارها الحاجة وانما غسن  
عند حجز الاصل وهذه الاشياء يتحقق الحجز بلا مرية وعن علي بن يوسف انه ان  
كان في مكان لو غدا الماداء الشهادة لا يقدر ان يبيت باهذه هي الشهادة  
احياء لحقوقي القاس قالوا الاقل الحسوس والثاني ارفع وفيه اخذ الفقيه  
ابو ابيق في شرط شهادة عدد عن كل اصل نقول بما فيه من علة لا تجز على شهادة  
رجل ان شهادة رجلين وان لم يباير في علمها بينه لا يجب ان يكون كل شاهد  
شاهدا من متفيران بل يكفي شهادة شاهدين عن كل اصل ثم يتن كيف الشهادة  
على الشهادة بقبول بان يقول الاصل مخاطبا للفرع اشهد على شهادتي شهادتي

والاعين

اني اشهد بك اني بان فلان بن فلان الفلاني لقوم عدي بكذا لشلا وتقول الفرع اشهد ان  
 فلانا اشهد على عيا شهادته بكذا او قال اي فلان اشهد على شهادته في بكذا في المبدأ  
 من شهادة الفرع وذكر شهادة الاصل وذكر التخييل والعبارة المذكورة في بكذا  
 كذا ووجه وسط العبارة ولها عند الدلالة لفظ اطول من هذا وهو ان يقول  
 الفرع عند القاضي اشهد ان فلانا اشهد عندي ان فلانا عيا فلان كذا من  
 المال واشهد في عيا شهادته فامرين ان اشهد عيا شهادته وانا اشهد على  
 شهادته بذلك الآن فذكر فلان شهادات والذكر في الاخر شهادات واقدم  
 وهو ان يقول الفرع عند القاضي اشهد على شهادته في فلان بكذا وفي شهادات  
 ولا يحتاج الي زيادة شيء وهو اختيار الفقيه ابو اليب واستاذ ابو جعفر كذا  
 في العناية في تعديل الفرع للاصل لانه كان عدلا صالحا للتركيز والآن يصح  
 الشهادة لا يقال هو متهم لان شهادته نفسه لا يوجب ان يتعدى له لاننا نقول  
 العدل لا يتهم عند كذا لا يتهم في شهادة نفسه مع احتمال انه يشهد ليصير  
 مقبول القول كاحد اي كايي تعديل احد الشاهدين لاخر لانه كذا انه ان  
 كان عدلا في وان سكت اي الفرع عن تعديل الاصل في نقلها اي نقل شهادة  
 الاصل وان كان مستورا كذا في المحط وعدلوا اي يترقب القاضي الذي  
 يسمع شهادة الفرع بعد كذا الاصول ممن هو اهل للتركيز كما اذا احضر  
 وشهدوا فان ثبت عدالتهم حكموا فلا تذكر الاصل شهادته بطل شهادة  
 الفرع قال في التاج في معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة عيا هذه الحادثة  
 وما نوالها بواجب جاء الفرع يشهدون عيا شهادتهم بهذه الحادثة اما  
 مع حضرتهم فلا يلتفت الي شهادة الفرع وان لم يتكروا وهذا لان التخييل  
 شرط وقد فات للتعارض بين المتدين وبين خبر الاصل وخبر الفرع وقال  
 الزاوي معناه اذا قال شهود الاصل لم يشهد هم عيا شهادتنا فاقوا او  
 لما بواجب جاء الفرع وشهدوا عند الحاكم لم تقبل شهادتهم لان التخييل  
 شرط ولم يثبت للتعارض بين خبر الاصول والفرع لان الاصول لا يثبت  
 يكون اصادقين فلا يثبت التخييل مع الاحتمال اقول قد وقعت العبارة في  
 المبدأية وشرورها وسائر المعجزات هكذا وان اكرر شهود الاصل الشهادة  
 اوافق طاية التاج ولا يخفى عيا احد مغايرة الاشهاد للشهادة فكيف لا يصح

شهادة

تتوقف

تجزئ

تغيره ولم يمتد في غلطه فلو لم يكن الخويل لم يثبت للتعاض فان سجد الخويل هو  
 الشاهد وخلفه عليه ان الخويل لا يثبت بمتأداة الكواصل الشهادة بل هذا البع من  
 انوار الشهادة كناية وفيه البع من الصريح شهد عن اثنين على فلاة يثبت لان  
 الفلاية وقالوا احببنا بهر فيها وجاء المدعي باحرف لم يعرفها في قول المدعي  
 هات شاهدين انما في لان التعريف بالنسبة قد تحقق بشهادتهما والمدعي يدعي  
 ان تلك النسبة للحاضرة ويحتمل ان يكون لغيرها فلا بد من اثباتها للحاضر فهذا  
 من قبل ما من شهادة قاصر يتبعها غيرهم كذا الكتاب حكى بين ان القاضي اذا  
 كتب الى قاض اخر ان فلانا وفلاننا شهدا عندك بكذا من المال على فلاة ثبت  
 فلان الفلاية واحضر المدعي امره عند القاضي المكتوب اليه واكثر الدرة ان  
 تكون في المسوية بتلك النسبة ولو قال أي الشاهدان فيهما أي في المشتكين  
 المذكورين لبيان النسبة التهمة لم يجز في سبها التي فيها بسكون الخاء  
 القبلة الخاصة او حذها اذ لا بد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة العامة  
 والنسبة التي في يمين عليه اذ لا يحصى عددهم بخلاف النسبة في الخذلان الخاصة  
 احيى ان ذكر يقوم مقام الجحد لانه اسم الجحد الاعلى فقام مقام الجحد الادنى شهد  
 بالاصل على شهادته ثم نهاه اي الضمعي عنها اي عن الشهادة على شهادته  
 لم يسمع له كافر الى شهدا على شهادة مسلمين ككافر على كافر لم تقبل كذا  
 شهد بها على القضاء كما في كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة ابيه  
 رجلي قضاء ابيه في المعصية هذه المسئلة الامم من الخانية من ظهوره شهد  
 نور بان اخر على نفسه انه شهد نور او شهد بقتل رجل او موته فجاء بها  
 او شهد برؤية الهلال فخصه بثلاثين يوما وليس في السماء علم ولم يرد له الهلال  
 ونحو ذلك عزه بالتشديد قال في الكافي اعلم ان شاهد الزور يعذر اجماعا  
 انقل القضاء بشهادة اولاد لانه اذ تكبر كبر اتصل ضررها بالمسلمين وليس  
 فيها حد ثم رددت فيعذر زجر الما وتكثيرا لانهم اختلفوا في كيفية  
 فقال ابو جعفر في شهادته فقط وقال ان ضرب وتكسر وهو قول الشافعي  
 لانه روي عن عمر بن الخطاب انه ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وتكسر  
 وجهه ولم ان شريحا كان يشكره ولا غيره فيبعثه لا سوقه ان كان سوا  
 والي قوله ان كان غير سوطي بعد العصر في اجمع ما قاله الا وحدها

في حديث ابن عباس ان  
 قالوا في حديثه

الحديث  
 في حديثه



شاهد الزور فأخذوه وحذروا الناس وشترى كان قاضيا في زمن الصحابة  
رجيه الله عنه وشمل هذه الشهادة لا يخفى على الصحابة ورجيه الله عنه ولم يكره عليه  
واحد منهم فحل محل **الاجماع** **باب الرجوع عنها**

هو ان يقول كنت بطلا فيها أي الشهادة ويحتمل ان يقول رجعت عما شهدت  
به أو شهدت بزور فيما شهدت فلا يكون انكارها رجوعا لان الرجوع عنها يقع  
سبق وجودها لا يبيع أي الرجوع لا عند القاضي سواء كان هو الاول أو غيره  
لان الرجوع قوته والقوة على حسب الجناية فالسبب بالسوء لا إعلان بالاعلان  
وشهادة الزور جناية في مجلس الحكم فالقوة عنها تنقيد وإذا لم يبيع الرجوع  
في غير مجلس القاضي فإذا ادعى الشهادة عليه رجوعها وأقام عليه بيته أو  
عجز عنها وإذا تخلف لأحد لم يقبل القاضي بيته عليها ولليكتمها لان البيعة  
واليمين يرتبان فإدعوى محض ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضي باطلة  
حتى لو أقام البيعة إذ رجح عند القاضي فإلان وضمة المال قبلت بيته لمحضر السبب

وحكم بعد القضاء وفيض المال العزير والتضمين أما العزير فلأمر وأما  
التضمين أي تضمين ما التفتاه بشهادتها فلا قرارها على القسمين بسبب القضاء  
وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكم أقراء على نفسه وإما أن لا يقضي  
المال فان القاضي إذا قضى ولم يقبض المدعى موعده لا يجب القضاء لعدم الإقرار  
ولم يتحقق إيه القضاء لأنه لا يتحقق بالكلام المتناقض لا يتحقق بالكلام  
المتناقض وحكم قبل أي قبل القضاء أن العزير فقط وقدر العبرة في حق القضاء

للباقى لا الرجوع هذا هو الأصل وقدره عليه بقوله فان رجح أحدهما  
ضمن النصف إذ بشهادة كل منهما تقوم نصف الحق فيبقاء أحدهما  
الشهادة تبقى بخبرية النصف فيجب على الرجوع ضمان ما لم يبق الحق فيه **باب الرجوع**  
ويكون أن لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى ببقاء بعض العلة  
كما ابتداء الحول لا يتعقد على بعض النصاب ويبقى منعقدا ببقاء بعض  
النصاب وإن رجح أحد الثلثة لم يبق أي الرجوع إذ بقي بشهادة ذي الحق  
وإن رجح آخرهما أي الرجوعان النصف إذ يبرع الشهادة من يبقى به  
نصف المال وإن رجعت امرأة من رجل وامرأتان ضمن الرجوع إذ يبرع  
الشهادة من يبقى به ثلثة الأربعة وإن رجعتا ضمن النصف لبقاء من

حكم

سنة

الانصف وان يجرى  
من قبل زوج وشهود  
من بينه وبين الزوج

يحيى بشهادته كل المال ويعد جله أمراً بان قال زوجت الشئ الربيع بقائه  
من يبقى به ثلثه ارباع الحق اذا انصف يحيى بالرجل والربيع بالباقي وان رجح اكل الجمل  
وانما فعليه السدس عندك وال نصف عنده وما بقي وقيمة الاسداس في الاول  
وفي الضم بقا اثباته على قولين على القولين له ان النساء وان كثرن في الشهادة لم  
يكن الا عام رجل واحد وهذا لا يقبل بشهادتهن الا بان يعظم رجل وكما في الثاني  
بشهادة نصف المال وبشهادتهن نصفه وان كل امرأتين فغوا من مقام رجل واحد  
فغوا نسوة كسنة من الرجال فصار كل واحد منهن ستة رجال ثم رجعوا فان الغوا  
عليهم يكون اسداساً وان رجعن الى النسوة العشرة فقط ومعنى رجل في النصف  
وفقاً لما عندنا فظاهراً ان الثابت بشهادة نصف المال وكذا عندنا اذ بقي  
من يبقى به نصف فصار كل واحد منهن ستة رجال ثم رجع خمسة ومعنى رجلان شهد  
مع امرأة فرجعوا الى القول بان المرأة الواحدة ليست بشهادة امة المراتب  
كشهادة واحد فكانت الواحدة بعض الشاهد فكان القضاء مستند الى شهادة  
رجلين بلا امرأة ولا يجهن راجع بهر مسمى في النكاح مطلقاً اي سواء شهدا  
عليها او عليه الاصل ان للشهود بان لم يكن ما لا بان يكون قصاصاً او نكاحاً او  
لم يجهن الشهود عن خلاف الاشياء وان كان ما لا فان كان الاتفاق ببعض عدل  
فلا مانع مما يشاهد لان الاتفاق ببعضه كما اتفاق وان كان بعضه لا يبعد  
فقطد الحق لا خلاف بل فيما وراءه وان كان الاتفاق بلا بعض اصلاً يجب ضمان  
الحول اذ انظر هذا فنقول ان ادعى رجل على امرأة نكاحاً او جاحدة وتقام عليه  
بينة ففعل عليها بعضه لا يعدم ولكن البضع لا يتقوم على المتلف وانما يتقوم  
على المتكسر من غير المتكسر فان جهان الاتفاق يتركب بالمثل ولا يمانع بين البضع  
والمال فاما عند دخول في مكر الزوج فقد صار متقوماً عليها بالخطرة الا ما  
راد بما شهد عليها ان كان مهوراً مثل المهر لو اكره لم يضمن شيئاً لانها  
اوجبا المهر عليه بعضه لا يزيد عليه وهو البضع لانه عند الزوج  
في مكر الزوج متقوم وقدينا ان الاتفاق ببعضه لا يوجب الغنا  
وان كان مهوراً اقل من المهر ضمننا الزيادة للزوج لانها اتفق عليه قدر  
ان زيادة بلا بعض ولا يجهن أيضاً راجع في البيع الا ما نقص من مائة البيع  
ان ادعى المشتري بان يقول اشتريت هذا العبد من هذا الرجل بالف

في النكاح

انما يشاهد من النكاح انما يشاهد  
من النكاح انما يشاهد من النكاح  
انما يشاهد من النكاح انما يشاهد

الطلاق

وهو يابى القين فانكر المدعى عليه فشهد شاهدان ثم رجعا يضمنان لبايع لانها  
النفاء عليه ولا يضمن ايضا راجع في البيع اما ان ادعى البقرة من الثمن ان ادعى  
البايع بان يقول اية المشتري منه اشترى هذا العبد بكذا وعليه الثمن والكل  
المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العبد بالعين وهو يابى القين ثم رجعا  
يضمنان للمشتري القالا انها انفءا عليه ولا يضمن في قبل الويلع الا انصف موعا  
يعني اذا شهدا بالطلاق قبل الويلع ثم رجعا يضمنان نصف العبد بخلاف ما اذا  
شهدا بالطلاق قبل الويلع بعد الدخول لاني المحدث أكد بالدخول فلا انلاف  
وقضى في العتق البقرة يعني اذا شهدا على عتق عبد ثم رجعا فنفاء البقرة العبد في  
في العتق الذي يعني اذا شهدا ان زيد قتل بكوا فاقصص زيد ثم رجعا تجب  
الدية عندنا لا العتق لان جزاء مباشرة القتل فلم يوجد منها ذكر وعند  
الشافعية يقتص ويضمن الفرع برجوعه لان الحكم اصنف في الاداء شهادتين بحسب  
العتقاء وكان النصف مضافا اليه فيضمن لما يقوله بعد الحكم كذب شهود الادل  
او غلطوا في شهادتهم لانهم لم يرجعوا على شهادتهم بل شهدوا على غيرهم  
بالرجوع ولا يلتفت الى قولهم لان العتقاء المبيع لا يتحقق بقولهم كما لا ينقص برجوع  
كراهية الكافة ولا الاصل بقوله ما اشهدته يعني ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم  
وقالوا لم تشهد بشعور الفرع على شهادتنا لم يضمنوا ان لم يوجد من جنتهم  
سبب موجب للضمان لاننا دهم سبب الانلاف وهو لا شهادتنا شهادتهم ولا  
يحل العتق للعتاق بين الجنين بخلاف الرجوع الشاهد بخلاف ما قبل  
العتقاء لانهم انكروا التحويل ولا بد منه او بقوله اشهدته وتخلطت يعني اذا قال  
الاصول اشهدناهم كن غلطا فانهم لا يضمنوا عند ادعى واية يوسف بان العتقاء  
لم يقع كتمانهم بل وقع بشهادة الفرع وعند محمد ضمنوا لان الفرع نفى بشهادة  
الاصول فكما نفى حصرا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا ولو رجعوا الى الاصول  
والفرع ضمما للفرع فقط عندنا لان سبب الاتفاق للشهادة القائمة  
بحسب العتقاء وذا وجد من الفرع وعند محمد الشهادة عليه بحسب من تضمن  
الفرع والفرع يضمن الاصول لان العتقاء وقع بشهادة الفرع من حيث  
ان الاتفاق عاين شهادتهم ووقع بشهادة الاصول من حيث ان الفرع في يابى  
ضمم نفى شهادتهم بايدهم وظنن المولى بالرجوع يعني ان المولى انذرج

عن الفرية حتى عند ايج لان الحكم انما يضاف الى الشهادة والشهادة انما تميز بحجة  
 بالعدالة وهي انما تثبت بالفرية فضلت في معنى علة العلة كالرعي فانه سبب  
 لمحض التعميم في المهورا وموسب الوصول الى المدين اليه وموسب الخروج وموسب  
 تراؤف المالم وموسب الموت ثم اضيف الموت الى الرعي الذي هو العلة الاولى  
 فيجب على الحكم العقل من التخاصص والدية والكفاية وعندما لا يفهمون  
 انهم اتفقوا على الشهود خيرا فصار كما لو اتفقوا على المستشهد بان شحدا  
 باحصانه لا شاهد الا حصان يبيع لو شحدا بالاحصان ثم رجعوا لم يفهموا لانه  
 شرط محض كما ضمن به اي بالرجوع شاهد اليهين لا بشرط يبيع ان شهدا اعلان  
 باليهين وكالا ان قال لعبد ان دخلت الدار فانت مر او قال لا مر ان دخلت  
 الدار فانت طالق ويح غير مدخول بها وشهدا خذلا بوجود الشرط اي دخول  
 الدار ورجع الفريقان بعد الحكم فالغمان عيا شهود اليهين لا بوجود الشرط وهو  
 قيمة العبد وصق المهر لا يتم شحدا العلة اذا تلفت انما حصل بالاعاق  
 والتعلق وهم الذين اشتوا تلك الكلمة والتعلق بالشرط كان ما تعامها فعند  
 وجود الشرط اضيف العلة الى العلة لانزال المانع **الصلح**

الصلح المانع

أوردوه ههنا لانه انما يصاد اليه اذ لم يكن من المديني عليه اقرار ولا المدعي شاهد  
 فالمناسب ان يورد بعد الاقرار والشهادة فلو افترق اسم بغير الصلح وهو خلاف  
 الخاصية واصل من الصلاح يحمي استقامة الحال وزخا عقد برفع النزاع وركن  
 المالحق والقوله بان يقول المديني عليه صلحك من كذا كذا او من دعاك كذا  
 بما كذا ويقول الآخر قبلت او رضيت لوما يبدل بجارهاه وقوله وشرط العقل  
 وهو شرط في جميع الصفقات الشرعية فلا يقع صلح المجنون ومنه لا يعقل بالبلوغ  
 في صلح من العبيد ان منع او عوي عن ضرر من يبيع اذا ادعى البتة  
 الماذون عما اسان دينا فصلحه على سفيحة فان لم يكن له عليه بية جان  
 الصلح اذ عند افضلهما لاحق له الا للخصومة والخلف والمال انفع له منها  
 وان كانت لم يحزن لان الخط يترفع وهو لا يملكه وان اخر الذين جاز سواه كان له  
 بية او لانه من اعمال التجارة والصلح الماذون في التجارات كما باع على لا  
 الحرية يعني **الصلح** ان حرية المصالح ليست بشرط ان يوافق اي المصلي  
 من العبد الماذون اذ كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على خط بعض

والصلح المانع

والصلح المانع

والصلح المانع

والصلح المانع

وشرط ايضا مع العتيق

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



والاكتفاء بالانفراد والافتقار الى غيره فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه

فان قيل الاقرار والافتقار فلا يثبت كونه عوضا في حق بائنه مع ان جعله على الاقرار  
 اولى لان فيه دعوى تفريغ الذمة وهو الاصل فلا شفعة في صلح عن دار مع  
 احد مما يثبت اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت الآخر او انكر فصالح عنها  
 يدفع شيئا لم يثبت الشفعة لانه يزعم انه يستوفي الدار الملوكة له على نفسه بهذا  
 الصلح ويدفع خصومة المدعي عن نفسه لانه يشترطها وزعم المدعي لا يلزم  
 وجوب اي الشفعة لو وقع الصلح عليها اي على دار بان يكون بدل الا باحد مما  
 اي الاقرار والسكوت لان المدعي ياخذها عوضا عن حق في زعمه فيعامل  
 بزعمه والافراز بينهما مشروط بان استحق المدعي او بعضه في صورة الصلح  
 بسكوت او اقرار بزمه المدعي البدل اي بدل المدعي او بعضه وبخاصه مع  
 الحق لان المدعي عليه بدفع العوض الا ليدفع خصومته عن نفسه  
 ويبقى المدعي في يده بلا خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده  
 ويظهر ايضا ان المدعي لم يكن له خصومة فيرد عليه وان استحق البدل  
 او بعضه رجع الى الدعوى في كل ان استحق كل العوض او بعضه اني  
 استحق بعضه لان المدعي لم يتكسر الدعوى الا ليدفع البدل فادام لم يسل  
 له رجع بالبدل لانه لم يسل قبل التسليم اليه المدعي كما استعاضة في الفصلين  
 اي فصل الاقرار وفصل السكوت والافتقار فان كان عن اقرار رجع بعد  
 اتمامه الي المدعي وان كان عن اقرار رجع بالبدل عوي صالح عن بعض ما  
 يدعيه لم يرجع بغيره اذا ادعى رجل على آخر دارا فضاها على قطعة  
 منها لم يرجع الصلح وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض  
 المدعي كان استيفاء لبعض الحق واسقاطا للبعض واسقاطا لا يرد  
 على العين بل هو مخصوص بالذات حتى اذا مات واحد وترك ميراثا  
 فورا بعض الورثة عن نصيبه لم يجز تكون براءة الاعيان الا بزيادة  
 شيئا في البدل او الابراء عن دعوى الباقي هذا ما قالوا في الحقيقة في حواشي  
 الصلح على بعض المدعي ويح أن يزيد على بدل الصلح درهما مثلا ليكون  
 مستوفيا بعض حق واخذ العوض عن الآخر او يلحق بذكر الميراث  
 عن دعوى الباقي لان الابراء عن دعوى العين جائز صحيحي الصلح على

والاقرار والافتقار الى غيره فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه

والاقرار والافتقار الى غيره فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه

والاقرار والافتقار الى غيره فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه

والاقرار والافتقار الى غيره فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه  
 فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه فيكون له في نفسه





في كل ما كان عليه من غير ان يكون له  
 في كل ما كان عليه من غير ان يكون له  
 في كل ما كان عليه من غير ان يكون له

ان يقتله فكذلك اذ في العناية في كل اي الصلح بين علي المولى عن نفسه عبدا فعل  
 بذلك اي الغنل بعد لان عبده من كسبه فيجوز التصرف فيه واستخراجه وصح صلح  
 المكاتب عن نفسه لانه كل من حر وجب عن يد المولى وهذا ان اذ لم يجد ربيته  
 فانه يكون خصما فيه واذا ايجز عليه كان الارش له واذا قتل لا يقتل فتمت للمولى  
 بل لو رتبته في غيره ياتي بها كتابة وبحكم بحرية في آخر حوتة ويكون الغنل لهم  
 فصار كل من يجهل صلح من نفسه ولما كان العبد المأذون ذكره الزاوي ووجه  
 الصلح عن مفسوب تلف باكثر من قيمته او عرضة بغيره ان مفسوب في ابو عبد  
 قيمته الف واستهلكه فضله على الفين او مريض جاز في غنله لا يجوز اذا  
 كان مفسوب فاحسن لانه حقه في القيمة فان ايد عليه جاز ولو ان حقه في المال  
 باق لم يحكم القاضي بالعتان حية لانه اتركه المصنفين في العبد هاتك على ملكه  
 حية يكون الكف عن عليه فاعياضه باكثر من قيمته لا يكون ربوا اذ الزاوي على المانية  
 يكون في مقابلة الصورة الباقية حكما لا القيمة حية لو ايجز القاضي بالقيمة  
 ثم صلح على الاكتمل بجز لان الحق قد انتقل بالتصا الى القيمة وكذا الصلح  
 بعرض حية وان كان قيمته اكثر من قيمة مفسوب تلف لعدم الربا في حية  
 في العبد باكثر من الدية والارش ودية الخطاء لان الدية في الخطاء مقدرة  
 والزيادة عليها يكون ربوا فيبطل الفضل والواجب في العبد هو القصاص  
 وليس بمال فلا يتحقق فيه الربا فلا يبطل الفضل بهذا اذا اصلح على احد  
 مقادير الدية فان صلح على غيره حية لانه مبادلة بها لكن بشرط العتص  
 في المجلس ليجوز عن ان تكون دينا بدلين كذبة اكلية كافي موسرا عتق نصفها  
 له وصالح عن باقية باكثر من نصف قيمته بغير عتدين رجلين اعتقه احدهما  
 وهو موسر فضالحي من باقية باكثر من نصف قيمته بطل الفضل اتفاقا لان القيمة  
 في العتق مفسوب عليه كاترية باية وتقدير الشيخ ليس اذني من تقدير القاتية  
 فلا يجوز الزيادة عليه ولو صلح عن باقية بعوض حية مطلقا اي ان كان قيمته اكثر  
 من قيمة نصف العبد لان الفضل لا يظهر عند اختلاف الجنس وكل ما يصير من  
 دم عتق اذ يباح بعض دين يدعيه من اكميلات والموزونات لزم بدله الموكلا دون  
 الوكيل لانه استقام بعض فكان الوكيل سفيها محضا فلا ضمان عليه كما لو كان بالكنة  
 لان ان يجهل اية الوكيل المدين فانه في يكون موافقا لبا الضمان وهما هو صلح

في كل ما كان عليه من غير ان يكون له

ومؤاذا كان الصلح عن مال مال لزم وكيفية لأن الحقوقي ترجع إلى الوكيل هذا إذا كان  
 الصلح عن أقرار أو ما إذا كان من أنكار فلا يجب البذل على الوكيل لكنه في الكفاية صالح  
 مضى ومن البذل أو اضاف إلى ما لبيان قال في هذا وأشار إلى نقد الوعد  
 بكتابة المصنف بان قال في هذا التأليف على هذا العبد أو أطلق بان قال على  
 الف حنفى أي شتم في أي الصلح في هذه الصور وصار أي الصلح بترعاها أي في  
 الصورة الرابعة لأنه فعله بلا إذن المدي عليه وان لم يقدر على تسليم الفصولي البذل  
 وقف أي صار الصلح موقفا على الاجارة فان اجازة المدي عليه في الصلح ولزمه البذل  
 وآيا أي وان لم يجز رد أي الصلح عند صورته لأن الفصولي أما ان يقضى المالك  
 أو لا فان لم يقضى فله ان يشر إلى نقد أو عرض أو لا فان لم يشر قلنا ان يسلم العرض  
 أولا فالصلح جائز في الوجهة كلها إلا اوجه الخير وموما اذا لم يقضى البذل لزم  
 بغيره في مال ولم يشر إليه ولم يسلمه إلى المدي حيث لا يحكم بجواز بل يكون موقفا  
 على الاجازة اذ لم يسلم للمدي عوض فلم يثبت حقة بمجانة لعدم رضاه به فان اجازة  
 المدي عليه جاز ولزمه الشروط لا لئلا يسهل باختياره وان رده بطل بخلاف سائر  
 الوجوه فاجابة أما الأول فلان الحاصل للمدي عليه البذل وفي حقه الاجابة  
 والمدي عليه سواء ويكون ان يكون الفصولي أصيلا اذا حق كالفصولي بالخلق  
 اذا حق البذل وآما الثاني فلانه اذا اضافة إلى نفسه فقد انتم تسليم فتح الصلح  
 وآما الثالث فلانه اذا عني للتسليم فقد غرط سلامة العوض فصار العقد تاما بقوله  
 وكواسخ هذا العبد أو وجد به عيبا فوزه أو وجد خرا أو موقفا أو موكبا  
 فلا سبيل له على المصالح ولكن يرجع في دعواه لان المصالح لم يقضى وآما الرابع فان  
 دلالة التسليم جارية المدي فوقه دلالة الضمان والاضافة إلى نفسه هي رضا  
 والخاص لمالم يكن كبلية الوجوه لم يثبت صحة الصلح على جنس ما عليه أي اذا  
 كان بذل الصلح من جنس ما يستحقه المدي على المدي عليه بمقد مدانية جرت  
 بغيرها بالصلي أخذ ببعض حقة وحط بما فيه لان تقضى العاطل البالغ بغير ما  
 أمكن ولا يمكن تصحيحه معا وضما جزء من الربوا فحق أي الصلح عن الف على  
 الجنسية ونحن التمسيد على حسانية وهو فعل خطأ لبعض في المسئلة الأولى  
 وللبعض والصحة في الثانية لان عين هذه الجنسية كانت حقة بذلك العقد  
 الذي الدين به وعن الوجهان على الف موجب اذ لا يمكن جعل معاوضة لأن بيع

هذا هو الحق في البيع  
 والصلح في البيع  
 والصلح في البيع

ولم يشر إلى جنس البذل  
 والصلح في البيع  
 والصلح في البيع

أي ما ذكره في هذا  
 والصلح في البيع  
 والصلح في البيع

هذا هو الحق في البيع  
 والصلح في البيع  
 والصلح في البيع

الدرهم بالدرهم نسبة لا يجوز خلا بد من جمل على تأخير فيه بمعنى لا سقطا وعن عشرة  
 درهم وعشرة دنانير عشرة درهم حاله وموتجه اذ يعبر بها الدنانير كلها  
 وبعض الدرهم وتاجيل البعض للمعاوضة لأن معنى الاسقاط لازم في الصلح  
 فاذا امكن ان يجعل خطأ واسقاطا لم يعبر بها وفيه لا عن درهم على دنانير وجعل  
 لأن الدنانير غير مستحقة بمقدار الدانية فلا يكون حله ما خيرا فيجعل على المعاوضة في  
 وبيع الدرهم بالدنانير نسبة لا يجوز ولا عن الف حلال على نصفه حاله لان الجمل  
 غير مستحق بمقدار الدانية فصلا ومعاوضة والاجل كان حق المديون وقد تركه  
 بانه ما خطت عنده من الدين فكان احتياضا على الاجل وهو حرام الا يرى ان  
 ربوا النسبة حرام بشبهة مبادلة المال بالاجل فلان يحرم حقيقة اولى ولا عن  
 الف سود على نصفه بيضا لأن البيض غير مستحق بمقدار الدانية لأن من لم  
 السود لا يستحق البيض فقد صلي على ما لا يستحق بمقدار الدانية فكان معاوضة  
 الف الف ثمانية وزيادة وصف الجودة فكان ربوا ولا عن دين عليه على جنس  
 غيره بغيره لان الصلح على غير جنس الحلال لا يكون في المعاوضة وجهالة البدل  
 بتطها صلي عن كرمه عشرة درهم فان قبض اي العشرة في المجلس  
 جاز اي الصلح لما عرفت ان الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب  
 قبض احد العوضين في المجلس والا فلا اي وان لم يقبض العشرة فلا يقع الصلح لانه  
 في يكون بيع الدين وتوثيقا وان قبض خمسة وخمسة عشرة تنفزا في الحذف  
 فقط لوجود التعقيد في ذلك القدر كذا العكس بمعنى لو صلح عن عشرة على كسر او  
 موزن فان قبض في المجلس جاز والا فلا لما عرفت قال ادمع في حسنة عدا  
 على انك برئ من الباقي فان دفع عدا بره والا فلا اي ان لم يدفع لم يبرأ عند  
 ابرج ويحرم عند له يوسف يبرأ لان الابراء حصل مطلقا في البراءة مطلقا  
 كالويلد بالبراءة كما سباني وكما انه ابرأ معتد بالبراءة والعتبة نفوت عند  
 فواته وذلك لانه بدأ ببراءة حسنة في القدر وان يعطى عوضا جذا فلما سيم  
 او توسل الي تجارة اخرج فطعن ان يكون خطا على العينة وكلمة على وان كانت  
 للمعاوضة ككتفا قد تكون بمعنى الشرط كما في قوله تعالى يصك بيان لا يشك بان  
 شيئا وقد تعدد القول في المعاوضة في غير الشرط فيجب التصرف في هذه المسألة  
 على وجه احدها ذكره الثاني ما ذكره بقوله واما في الصلح اي عن الف

في الدرهم وعشرة دنانير عشرة درهم حاله وموتجه اذ يعبر بها الدنانير كلها

في الدرهم وعشرة دنانير عشرة درهم حاله وموتجه اذ يعبر بها الدنانير كلها

في الدرهم وعشرة دنانير عشرة درهم حاله وموتجه اذ يعبر بها الدنانير كلها

في الدرهم وعشرة دنانير عشرة درهم حاله وموتجه اذ يعبر بها الدنانير كلها









هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 وهو الذي لا يخفى على العقلاء  
 وهو الذي لا يفترون عليه الكفار  
 وهو الذي لا يفترون عليه الكفار

ولو قيل لا ينفذ قضاءه وان كان عدلا ففسد ما اخذها يستحق العزل لوجود  
 سب الاستحقاق وقيل ينعزل لان التقديرا معتد به فلهذا فلم يرض بقضائه بعد  
 وقال قاضي خان اجمعوا انه اذا ارشني لا ينفذ قضاءه وفيما ارشني وينبغي ان يكون  
 موثوقا به في عقابه وهو الاحتراز عن الخولم وعقده وصلاحه ونعمه وعلمه  
 بالسنة والاثار وحي ما يروى عن اصحاب رضي الله عنهم ورضي الله عنهم اي  
 مسائل متعلقة باحكام الوثاقع والاجتهاد ودرجات اللوثة لا الجواز كذا الخ في معنى  
 ينبغي ان يكونا موصوفا بالصفات المذكورة ولا يشترط فيه ايضا الاجتهاد لا يطلب  
 القضاء اي بالغلب ولا يشال اي باللسان لقوله عم من ينال القضاء ويحل اليه  
 نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يستدله اي بطلعه الرشيد ويؤلف للصواب  
 ويختار الاقدور والاولي اي ينبغي للملك ان يختار للقضاء من هو اقدر واولي  
 به ولا يكون فظا غليظا حيا راعيا لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 القضاء فكل علم من ذلك غيره محلا وية رعية من هو اولى به فقد خان الله ورسوله  
 وخان جماعه المسلمين وعمل القضاء من اهم امور الدين واعمال المسلمين ويكره  
 التقدير اي اخذ القضاء لمن خالفه في اي الظلم والمجور بما عليه وان آمن منه  
 لا يكون وقيل بكونه بلا اكره لقوله عم من انتخب للقضاء فكانما ذبح في غير سكين  
 وقيل قد اردوا بعض القضاء وقال كيف يكون هكذا ثم اذني في محل من  
 يتوهم عجزه فجعل الملاق يحل بعض ذنوبه فطس فاصاب الخوس حلقه  
 والحق راسد بين يديه كذا في احكامه فيوجد تقديره من الجابر كالجور من العادل  
 لان الصواب رضى الله عنهم تقديره والقضاء من معاوية بعد ان ظهر الخلاف  
 ليعارضه الله عنه مع ان الحق كان مع جارية الله عنه وتقدمت امره يزيد مع  
 فسق وجور واتنا بعدت تقديرا من المجامع مع كونه اظلم راسا ومن اهل  
 البقي قال في العاديه التقدير من اهل البيعة ونجود استيلاء الباغي لا  
 ينعزل قضاء العدل وبيع عنه الباغي في الحكم حتى لو انتمز بها في بعد ذلك  
 لا ينفذ قضاها ثم ما لم يتكلم السلطان العدل فن تقديرا طلب ديوان قاض  
 قبله وحي الخابط اليه فيها نسخ المحلات والصكوك وهو ذلك لان القاضي  
 يكتب نسخته احد بها يكون في يد الخصم والاخر في ديوان القاضي اذ  
 ربما يحتاج اليها لغير من المعاني وما في يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 وهو الذي لا يخفى على العقلاء  
 وهو الذي لا يفترون عليه الكفار  
 وهو الذي لا يفترون عليه الكفار

على صيغة الحق المفضل  
 وهو الذي لا يخفى على العقلاء  
 وهو الذي لا يفترون عليه الكفار  
 وهو الذي لا يفترون عليه الكفار

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 وهو الذي لا يخفى على العقلاء  
 وهو الذي لا يفترون عليه الكفار  
 وهو الذي لا يفترون عليه الكفار

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 وهو الذي لا يخفى على العقلاء  
 وهو الذي لا يفترون عليه الكفار  
 وهو الذي لا يفترون عليه الكفار







فيكون له ان يبيع جزء العلم فلا استيع من اداه الحق مع القدر عليه ظهر فله  
 فيجازي بتأييد جبهه لا يحبس بغيره ما صير لزوجته وولده لانها سقطت بحبس  
 الزمان وان لم تسقط بان حكم بها الحاكم او اطلق الزوجان عليها فلا يحبس ايضا  
 لانها ليست بيد من مال ولا الزمة بعقد على ما ذكر بل يحبس في الاتفاق عليها  
 اذ ابي عن الاتفاق لان المصلحة لحاجة الوقت وفي تركه قصدا اهلا كما في نفسه  
 لدفع هلاكها لتعريض المرأة في غير حد وقود لما مر ان القضاء يشاء من الضميمة  
 وشهادتها جازية في غيرها فكذا اقتضاها فيه ولا يجوز فيها لما فيها من شبهة  
 البدلية ولا يختلف قاض اي لا ينصب قاضا تابعا لان المعوض اليه القضاء  
 لا التقليد ولا ينصرف في غير ما هو من اليه كالوكيل لا يوكل الا باذن الموكل  
 الا اذا اوصى اي الاستخلاف اليه بان قيل له متى قبل السلطان ول من شئت  
 بخلاف المأمور باقامة الجمعة وهو الخطب فانه يختلف في الصلوة للضرورة  
 كونهما يشرف الفوات فلو لم يجز لغات الجمعة من سجع الخطبة منعول  
 يختلف وقد مر تحقيقه في باب صلوة الجمعة وقوله ان اذ اوصى اليه  
 بقوله قنايب القاضية المعوض اليه ياب عن الاصل بين السلطان فلا يميزه  
 اي اذا كان تابعا عن الاصل لا يميزه القاضية الا اذا اوصى اليه بان قيل له من قبل  
 السلطان استبدك من شئت فم يجوز له العزل ولا ينزل اي نائب القاضية  
 بخلافه اي القاضية عن القضاء هذا ايضا فاعلم بما قبله ونائب غيره اي  
 غير المعوض اليه ان فيه عهده او لجازه اي لم يتغير عنه لكنه سمع ان فيه  
 في غيبه واجازة في قضاؤه لان العضود حضور رأي الاقل وقد وجد جميع  
 حكم قاض اخر يبيع اذ ارفع اليه حكم ايضا اذ كان بجته اذ ابا ما خالف  
 القاض الاول سنة للشهور او لما جازع اذ لا مزيد للحد الا جهتا دين على الاخر  
 وقد تأيد الاول فقال القضاء به فلا يتغنى بما هو دونه فلو قضي قاض  
 بشاهد وبين المدعي او بشوت حل الوطع مجرد الاحتجاج في مطلقة الثقات  
 او بجواز بيع متروكة التسمية عند اقبواز بيع درهم بدرهمين لا ينفذ اما  
 الاول فلما الفقه القاض لانه قال اذا استشهدوا اشهدين من رجالكم فان  
 لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان هذا انما يفكر لعصر الحكم عليه ولانه قال هك  
 وكذا اذني ان لا يرباوا ولا مزيد على الاول واما الثاني فلانه مخالف للحديث

فيكون له ان يبيع جزء العلم فلا استيع من اداه الحق مع القدر عليه ظهر فله  
 فيجازي بتأييد جبهه لا يحبس بغيره ما صير لزوجته وولده لانها سقطت بحبس  
 الزمان وان لم تسقط بان حكم بها الحاكم او اطلق الزوجان عليها فلا يحبس ايضا  
 لانها ليست بيد من مال ولا الزمة بعقد على ما ذكر بل يحبس في الاتفاق عليها  
 اذ ابي عن الاتفاق لان المصلحة لحاجة الوقت وفي تركه قصدا اهلا كما في نفسه  
 لدفع هلاكها لتعريض المرأة في غير حد وقود لما مر ان القضاء يشاء من الضميمة  
 وشهادتها جازية في غيرها فكذا اقتضاها فيه ولا يجوز فيها لما فيها من شبهة  
 البدلية ولا يختلف قاض اي لا ينصب قاضا تابعا لان المعوض اليه القضاء  
 لا التقليد ولا ينصرف في غير ما هو من اليه كالوكيل لا يوكل الا باذن الموكل  
 الا اذا اوصى اي الاستخلاف اليه بان قيل له متى قبل السلطان ول من شئت  
 بخلاف المأمور باقامة الجمعة وهو الخطب فانه يختلف في الصلوة للضرورة  
 كونهما يشرف الفوات فلو لم يجز لغات الجمعة من سجع الخطبة منعول  
 يختلف وقد مر تحقيقه في باب صلوة الجمعة وقوله ان اذ اوصى اليه  
 بقوله قنايب القاضية المعوض اليه ياب عن الاصل بين السلطان فلا يميزه  
 اي اذا كان تابعا عن الاصل لا يميزه القاضية الا اذا اوصى اليه بان قيل له من قبل  
 السلطان استبدك من شئت فم يجوز له العزل ولا ينزل اي نائب القاضية  
 بخلافه اي القاضية عن القضاء هذا ايضا فاعلم بما قبله ونائب غيره اي  
 غير المعوض اليه ان فيه عهده او لجازه اي لم يتغير عنه لكنه سمع ان فيه  
 في غيبه واجازة في قضاؤه لان العضود حضور رأي الاقل وقد وجد جميع  
 حكم قاض اخر يبيع اذ ارفع اليه حكم ايضا اذ كان بجته اذ ابا ما خالف  
 القاض الاول سنة للشهور او لما جازع اذ لا مزيد للحد الا جهتا دين على الاخر  
 وقد تأيد الاول فقال القضاء به فلا يتغنى بما هو دونه فلو قضي قاض  
 بشاهد وبين المدعي او بشوت حل الوطع مجرد الاحتجاج في مطلقة الثقات  
 او بجواز بيع متروكة التسمية عند اقبواز بيع درهم بدرهمين لا ينفذ اما  
 الاول فلما الفقه القاض لانه قال اذا استشهدوا اشهدين من رجالكم فان  
 لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان هذا انما يفكر لعصر الحكم عليه ولانه قال هك  
 وكذا اذني ان لا يرباوا ولا مزيد على الاول واما الثاني فلانه مخالف للحديث

[illegible]

وأما من جعل علق الطلاق بالزوج ونزوح المرأة ولم يوقع الأمر إلى غير ذلك من شقوقها فاعناه جزم من الزوج لا يسيق  
 لها من آخر نفقته وإن كان من غيرهم لأن عليه الأثر بقوله علي لا يتصور جازم شيء ولو كان جازم لا يكون جزم ولو أن المرأة والرجل  
 كانا رجلا فمضى بهما في صورة واحدة أن كان الحكم من غيرهما لا ينفذ حكمه وإن كان شاهداً اختلفوا فيه فإن عصبتهما ينفذ حكمه لا حكم  
 بمقتضى الفتوى والصحيح أنه ينفذ حكمه أو حكم الحاكم على كل حال وإن كان الحكم من غيرهما لا ينفذ حكمه وإن كان شاهداً اختلفوا فيه فإن عصبتهما ينفذ حكمه لا حكم  
 ووجه ذلك ما قلنا من أن الزوج هو الذي يوقع الطلاق ولا يوقعه غيره ولا ينفذ حكمه غيره ولا ينفذ حكمه غيره ولا ينفذ حكمه غيره ولا ينفذ حكمه غيره  
 قوله لا ينفذ حكمه من غيرهما من العتق والجوار حكم الحكم

نفعها للقضاء وفي المهر والصدقة وأما ما ذهبوا إليه من أن الزوج والمرأة بالاعتداء ظاهر  
 أن يسم القاضية المرأة بغيرها إلى الرجل ويقول سلفي نفسك اليه فإنه زوجك  
 وباعتدائها بطلان أن يحل له وطئها ويحل لها التحليل فيما بينها وبين الله تعالى  
 أن شهادة الخدر رجحة ظاهرها لا باطنها فينفذ القضاء كذلك لأن القضاء ينفذ  
 بقدر الحاجة وكما ما روينا أن رجلاً ادعى على امرأة أنها حايضت يدي عا رضى الله عنه  
 وأقام شاهدين وفيه بالتمسك بينهما فقالت أن لم يكن بقدر أسير المتيقن  
 فذهب منه فقال عا رضى الله عنه شاهدك زعمك ولو لم ينفذ العقد  
 بينهما بقضائه لما امتنع من تجديد النكاح عند طلبها وبقضية الزوج فيها  
 وقد كان في ذلك خصمها من الزنا وكان الشهود زوراً بدليل قصة القضاء  
 في جرحه فيه الباء في قوله بخلاف راية متعلق بالقضاء والمراد بخلاف الراي  
 خلاف أصل المذهب كالخليفة إذا حكم على مذهب الشافعي أو الحنفي أو بالاعتكاف  
 وكما إذا حكم الخليفة بما ذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو يحيى من أصحاب  
 الإمام فليس حكمه بخلاف رايه لو كان قضاءه ناسياً لمذهب نذ عند أبي  
 ج و لو عا دأفه روايتان وجه النفاذ أنه ليس بخطأ يفيق وعندهما لا  
 ينفذ في الوجهين لأنه قضى بما هو حقه عنده قيل عليه الفتوى قال لا ينفذ  
 الهداية وقيل العتق بما النفاذ فيها في الفتاوى الصوري إذا قضى في محل  
 الاحتجاج وهو لا يري ذلك بل يري خلافه ينفذ عند أبي ج وعليه العتق  
 كذا في الكفاية لا يفيق عا غايب ولا لا لقوله عليه السلام لا يفتق لأحد  
 الخصمين حتى يسمع الآخر وكان القضاء للمطلع المانعة ولا مانعة هنا  
 لعدم الامتثال فلا يفيق القضاء إلا بمقتضى نايه حقيقة كوكبه وصحة  
 خراجه القاضية أو حكماً بأن يكون ما يفيق عا الغايب بها لما يذم على  
 الحاضر فتصيب الحاضر خصم عن الغايب ويعبر القضاء عليه كما لا يتم على  
 الغايب كما إذا برع عا ذي يد أنه اشتري المديني من فلان الغايب  
 حكمه عا الحاضر كان حكماً على الغايب يفيق عا غايب يد غيره أنه اشتراها  
 من فلان الغايب وأقام الشئ عا ذي اليد وفيه يثم حضر الغايب وألهم  
 ذلك لا يفتق إلى إكراه ولا إحتياج إلى إعادة البيعة لأنه صار مقتضياً عليها  
 فإن المدعي لا يتوصل إلى إثبات حقه على الحاضر إلا بإثباته على الغايب

من هو قاض في الزنا وهو عا والرافع وقال  
 قوله لا يفتق لأحد الخصمين حتى يسمع الآخر  
 من خصمته وهو أن لا يعلم كراهة ما روي  
 من أنه لا يفتق لأحد الخصمين حتى يسمع الآخر  
 من خصمته وهو أن لا يعلم كراهة ما روي  
 من أنه لا يفتق لأحد الخصمين حتى يسمع الآخر  
 من خصمته وهو أن لا يعلم كراهة ما روي

من هو قاض في الزنا وهو عا والرافع

وإن كان ما يدعي على الغائب شرطاً لما يدعي عليه في الحاضر لا أي لا يكون الحكم على الحاضر حكماً على الغائب أو كان فيه إبطالاً لحق الغائب كن قال لا امرأته أن تطلق فلو طلق امرأته فانت طالق فقامت رجعة المألف إن فلاناً طلق امرأته ووقع الطلاق على المألف لا تغسل بنته في المأخوذ لأن فيه ضرراً على الغائب لا بإبطال ما كان عليه من الحقوق بل بتقصير ضررها كما لو طلق فلاناً فدخل فلان الدار فانه يقبل لعدم تعينه إبطال حق الغائب وجرها زيادة تفصيل ذكر في المنية فمن أرادها فليطلبها وأما إذا أخفى عليه أي على الغائب شغل بقوله لا يقبض على الغائب فليطلبه قبل أن يقال في العمادة الحكم على الغائب فيلزم عند الشايع ويغذ عندنا في أحد الروايتين المروية إذا استقرت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للوثة أو مالك للورثة

ولو كان ما يدعي على الغائب شرطاً لما يدعي عليه في الحاضر لا أي لا يكون الحكم على الحاضر حكماً على الغائب أو كان فيه إبطالاً لحق الغائب كن قال لا امرأته أن تطلق فلو طلق امرأته فانت طالق فقامت رجعة المألف إن فلاناً طلق امرأته ووقع الطلاق على المألف لا تغسل بنته في المأخوذ لأن فيه ضرراً على الغائب لا بإبطال ما كان عليه من الحقوق بل بتقصير ضررها كما لو طلق فلاناً فدخل فلان الدار فانه يقبل لعدم تعينه إبطال حق الغائب وجرها زيادة تفصيل ذكر في المنية فمن أرادها فليطلبها وأما إذا أخفى عليه أي على الغائب شغل بقوله لا يقبض على الغائب فليطلبه قبل أن يقال في العمادة الحكم على الغائب فيلزم عند الشايع ويغذ عندنا في أحد الروايتين المروية إذا استقرت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للوثة أو مالك للورثة  
فذا يكون لهم ولاية البيع يقض أي القاضي حال الوقف والغائب واليتم ويكتب أي الصك لذكر الحق لا الأب والوجه أي لا يقض الأب مال ابنه والوجه مال اليتم والعرف أنه في الأقراض مصلحة لهم كبقاء حق الأموال المحفوظة مضمونة والقاضي يقدر على التحصيل بخلاف الأب والوجه فيجب بالجور متعدياً وأقره فالعزم عليه في ماله ولو قبض بالجور خطاه معاً المتيقن كذاية الخائنة والوافعات للصد الشريد حكماً أي جعل المضمن بينهما حكماً من حيث قاضا أي لم يتصف بما ينافي القضاء حكم بينهما ببيتنة أو أقرار معي لحكم بالبيتنة دفع نزاع بينهما وبين الحكم بالأقرار أو لزوم على المعتبر موجب ذكره في النهاية أو كونه في غير جرد أو قعود أو دية على العاقلة ورضايته حكمه حتى الماصل أن حكم الحكم بمنزلة الصلح فما يجوز استحسانه بالصلح يجوز الحكم فيه وما لا فلا واستبغاء الحد والقود والدية لا يجوز بالصلح فلا يجوز الحكم فيها ولا يلحق به أي بحدته في غير ما ذكر لئلا يتجاوز العوام كذا أي يقع أخباره بأقرار أحد الخصمين وبعده شاهد حال ولا يه أي بقاء تحكيمها لا أي لا يقع أخباره حكمه لا انتفاء ولا يه كالعقايض المعزولة أو قال قضيت عليك هكذا وكل منها الرجوع قبل حكمه لأنه حكم من جهة ما يستوقف حكمه على رضاها فإن قبل الحكم ثبت بانعاقها فيجب أن لا يقع اللزوم أن بانعاقها قلنا شرط وجود الشيء للجب أن يكون بجميع أجزائه شرطاً لبقاء ذلك الشيء كلف البناء لا بعده أي لا يقع الرجوع بعد حكمه لأنه صدر عن ولاية عليها كالعقايض إذا قضيت ثم عزل لا يبطل قضاءه لا يقع حكمه لا بوجه وولده ورجعته حكم القاضي

يتبع

ويكون مقامه أن ما قرأه لا يستقيم من والده أو قال لا يجوز أن يرشد فاصدقهم وقبضه عند عدل القاضي بغير التيسير فالتيسير

أن يكون الحكم من أهل قضاءه أو كان القاضي لا يصح أن يكون من أهل القضاء أو كان القاضي لا يصح أن يكون من أهل القضاء أو كان القاضي لا يصح أن يكون من أهل القضاء

نسئل الله جل وعز وجل عما في قلوبنا من علم ولا حكم من حال وزينة

میں نے اس کی طرف سے کوئی جواب نہیں دیا۔

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

لان هذا الباب يخرج عن قصد بل يبق فيه السجل في المحضر العكس والوثيقة شهد  
 على خاتم حاضر حكم اي القاضي بهما اي شهادتهما وكتب به اي عكس وهو السجل  
 في الغرض السجل كتاب الحكم وقد سجل عليه القاضي به فالسجل كتاب الحكم فيه حكمه  
 سواء كان منه الي قاض آخر او لا الثاني ظاهر والاول يكون في صورة الاحتضا  
 فان المدعي عليه اذا كان محكوما عليه واراد الرجوع على بايعه وهو في بلد  
 اخر فيو طلب من القاضي ان يكتب حكمه الي قاضي تلكا لبلد ليحضر حقه بكتبته  
 القاضي ويكون ايضا سجلا لتضمن الحكم او شهدا على خاتم غائب لم يحكم بتلك  
 الشهادة لما قرآن القضاء على الغائب لا يسمع وكتب به اي بتلك الشهادة  
 الي قاض يكون الخضم في ولايته ليحكم المكتوب اليه وهو الكتاب الحكمي سري لان  
 المقصود به حكم المكتوب اليه ككتاب القاضي الي القاضي هو عمل الشهادة حقيقة  
 لان مضمونه ذلك وقيل فيما لا يسطر بشبهة احتراز عن الحد والقود  
 لما ساق كالدين فانه يعده بالمقدرة والوصف ولا يحتاج فيه الي الاشارة  
 والقار فانه يعرف بالتدديد والكتناج الي الاشارة فيه والصاح بان ادعي  
 رجل نكاحا على امرأة او بالعكس واراد كتاب القاضي فذلك الي قاض اخر  
 والطلاة بان ادعت طلاقا على زوجها والعناني والوصبة والسب واللعن  
 واليت والغصب والامانة والمصاراة المحمودتين والشفعة والوكالة  
 والوفاة والقتل اذا كان موجبه المال لماسيا بان انه لا يقبل في القود والولاية  
 فان اذ كانت من ذمة الدين وكما لم تقبل في المختار انما قال في المختار لما قيل انه لا  
 يقبل في الامانة المستقلة كالنكاح والعبد والامانة وتحت الحاجة الي  
 الاشارة عن المدعي والشهادة وقال في المحيط رجع ابو يوسف عن القول  
 الاول وقال انه يقبل في العبد لا الامة لان الاباق يقبل في العبد دون  
 الامة وانه يقبل فيها بابطل وعن محمد انه يقبل في جميع ما يقبل عليه  
 المتأخرون قال القاضي الاستيعابي وعليه كذا في الجملة لا في حد قوله اي لا  
 يقبل فيها لان فيه شبهة البديهة عن الشهادة ولان فيه شبهة البديهة عن  
 الشهادة ولان منها على الاسقاط وفي قوله سعي في اثنائها وذكر عطف  
 على قوله وكتب بها اسم اي اسم القاضي ككتاب ونسب واكتب المكتوب اليه  
 ونسب واسماء المشهود واسماهم وان كل واحد منهم شهد غيب المدعي

وكذا ان قاضي كسلا العطار على ذلك ان كان من اهل البلد  
 الذي اراد على من يدين له او غيره او اولى قاض اخر  
 الذي اراد على من يدين له او غيره او اولى قاض اخر  
 الذي اراد على من يدين له او غيره او اولى قاض اخر

فان كان من اهل البلد الذي اراد على من يدين له  
 او غيره او اولى قاض اخر الذي اراد على من يدين له  
 او غيره او اولى قاض اخر الذي اراد على من يدين له

فان كان من اهل البلد الذي اراد على من يدين له  
 او غيره او اولى قاض اخر الذي اراد على من يدين له  
 او غيره او اولى قاض اخر الذي اراد على من يدين له









بكتب الشهادة وبشاهد هناك جاز قجارت كقولك غايب يعني اذ كان الرجل على  
الخروج ببلدة اخرى ودعوى واراد ان يוכל رجلاني تلك البلدة ليخاصم محراسه مع ذلك  
الرجل جاز ايضا واختلف في حكم اي القاضي يعلم قالوا ان محمد اعتبر علم القاضي  
حين قال اذ اعلم القاضي ان زيد اعصب شيئا من المدي ياخذ من زيد ويدعه  
لا المدي وهذا جواب رواية الاصول وكفي ابن سماعه ان القاضي لا يقضي علم  
وان استفاد العلم في حالة العصاة حتى يشهد معه شاهد واحد قال لعل القضاة  
يكونون قاطنات بها بقوة فيشترط مع علم شاهد آخر حتى يكون علم مع شهادة  
شاهد آخر يعني شاهد في كذا في العادة ثم نافع عن ذكر الجوريان نقل  
الشهادة شريح في بيان المحضر وما اعتبر فيه وفي المجلس تمام البين وبيان  
الصك والحق والوثقة فقال والمحضر ما كتب في حضور الخصامين وما جري  
بينهما من الاقرار من المدي عليه او الاقرار منه ولكم بعد الاقرار بالسنة من  
المدي او النكول عن البين من المدي عليه بما وجه بروي الاشتباه وكذا المجلس  
قال في المحيط البرهاني ان الاشارة في الدعوى والمحضر لفظ الشهادة من  
اهم ما يحتاج اليه وانما كان اهم قطعها للاحتال لان المدي يدعواه يستحق  
المدي به على المدي عليه والشهود يشهدون بشؤون استحقاقه ولا يشهد  
الاستحقاق مع الاحتمال وكذا في الجولات لما بعد الاشارة حتى قالوا اذا  
كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحاكم واحضر مع نفسه فلانا فادعي  
هذا الذي حضر عليه لا يفتي بغير المحضر يعني ان يكتب فادعي هذا  
الذي حضر عليه هذا الذي احضره او بدونه يوم ان هذا له احضر  
هذا وادعي على غيره وكذلك عند ذكر المدي والمدي عليه في اثناء المحضر  
لما بد من كره هذا فيكتب المدي هذا والمدي عليه هذا لان بعض المشايخ  
كانوا يفتنون بالصحة بدونه وكذلك في الجولات اداكتب وقضت  
لمحمد هذا على احمد هذا المدين يكتب وقضت لمحمد هذا المدي على احمد هذا  
المدي عليه وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وشاروا  
الى التذاعين لا يفتي بصحة لان الاشارة المعتبرة في الاشارة عند  
الحاجة اليها في موضعها وتعلم المشاروا الي الذي عليه عند الحاجة  
الي الاشارة الي المدي وشاروا الي المدي عند الحاجة الى الاشارة

[illegible]



هذا هو الحق في البيع والشراء

ان لا يجوز لاقربى ملك الغنم ان يبيع للخصم لان الشراء لما جرد كان  
 نفعاً من جهة اذ الفسخ يثبت به فاذا اترك البائع للخصم ثم الفسخ باقراره  
 العمل به وهو امساك الجارية ونفقه اذ يقبض عشرة دراهم ثم ادعى انها وريث  
 او بنو حجة صدق مع غيره وفي السوقة لا ياي لا يصدق لان اسم الدرهم يتبع  
 على الجياد والزيوف والبنو حجة دون السوقة ولهذا يجوز التحرز في الصرف  
 والسلم بالزيوف والبنو حجة لا بالسوقة والقبض لا يخلو في تحقيق الجياد  
 فلا تنافي بين دعوى الزيادة او البنو حجة وبين الاقرار بقبض الدرهم  
 فيقبل كون القرض قبض الجياد او حقه او التي او بالاستيفاء اما الاقرار بالثلث  
 الاول فظاهر واما الاقرار بالاستيفاء فلانه عبارة عن القبض بوصف التمام  
 فكان عبارة عن قبض حقه الزيف ما زلفه بيت المال والبنو حجة  
 ما يردده الجار والسوقة ما غلب عليه العش قال رجل لآخر كمل على الف  
 وردة اي قال ليس عليك شيء ثم صدقه اي قال في محله بل لي عليك الف  
 لما صدقه بما جازي اي لا يكون على المشتري لان القدر اذا قل ان لا شيء لي عليك  
 فقد رد اقراره وللقدر نفرد برد الاقرار فكذلك ابطاله فاذ ابطال برده  
 الحق بالعدم فاذا ادعى بعد فلا بد من الحق او تصديق خصمه ادعى خصمه  
 وذا ينظر فقال ادعى عليه او فتيكهها بما يشهود يشهدون انه دفع اليه خمسة  
 دنانير فكذلك لا يدري انها من هذا الدين او غير جان شهداءهم وبر للدين عليه  
 كذا في العادة اقام اليه عاشره واراد الرد بعيب ردت بيته بايعة عليه  
 اراد من كل عيب بعد اقراره بيعة يعني اذا ادعى على رجل انه اشترى منه  
 هذه الامة وانكر المدي على البيع فرفع المشتري عليه ثم وجد بها عيباً قدما  
 واراد ردّها فرفع البائع انه براء اليمين كل عيب لم يقبل للتأخر  
 بين المصالحين اذ شرط البراءة من العيب بقدر في العقد بتغيره عن اقتضاء صفة  
 المسلمة التي غيرها وتغير العقد من وصف الي وصف بلا عيب محال واذا  
 بطل التوقي ظهر التناقض وتحت اي يوسف انه يقبل اعتبار انفس الدين  
 وفيه ان الدين قد قبض وان كان باطلا كما ولا كذلك هنا بطل صك كسب ان  
 شاء الله في اخره اي اذا كتب رجل اقراره بدينه في صك ثم كتب في اخره  
 ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ولي ما فيه يعني من اخرج هذا الصك

هذا هو الحق في البيع والشراء  
 ان لا يجوز لاقربى ملك الغنم ان يبيع للخصم لان الشراء لما جرد كان نفعاً من جهة اذ الفسخ يثبت به فاذا اترك البائع للخصم ثم الفسخ باقراره العمل به وهو امساك الجارية ونفقه اذ يقبض عشرة دراهم ثم ادعى انها وريث او بنو حجة صدق مع غيره وفي السوقة لا ياي لا يصدق لان اسم الدرهم يتبع على الجياد والزيوف والبنو حجة دون السوقة والقبض لا يخلو في تحقيق الجياد فلا تنافي بين دعوى الزيادة او البنو حجة وبين الاقرار بقبض الدرهم فيقبل كون القرض قبض الجياد او حقه او التي او بالاستيفاء اما الاقرار بالثلث الاول فظاهر واما الاقرار بالاستيفاء فلانه عبارة عن القبض بوصف التمام فكان عبارة عن قبض حقه الزيف ما زلفه بيت المال والبنو حجة ما يردده الجار والسوقة ما غلب عليه العش قال رجل لآخر كمل على الف وردة اي قال ليس عليك شيء ثم صدقه اي قال في محله بل لي عليك الف لما صدقه بما جازي اي لا يكون على المشتري لان القدر اذا قل ان لا شيء لي عليك فقد رد اقراره وللقدر نفرد برد الاقرار فكذلك ابطاله فاذ ابطال برده الحق بالعدم فاذا ادعى بعد فلا بد من الحق او تصديق خصمه ادعى خصمه وذا ينظر فقال ادعى عليه او فتيكهها بما يشهود يشهدون انه دفع اليه خمسة دنانير فكذلك لا يدري انها من هذا الدين او غير جان شهداءهم وبر للدين عليه كذا في العادة اقام اليه عاشره واراد الرد بعيب ردت بيته بايعة عليه اراد من كل عيب بعد اقراره بيعة يعني اذا ادعى على رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدي على البيع فرفع المشتري عليه ثم وجد بها عيباً قدما واراد ردّها فرفع البائع انه براء اليمين كل عيب لم يقبل للتأخر بين المصالحين اذ شرط البراءة من العيب بقدر في العقد بتغيره عن اقتضاء صفة المسلمة التي غيرها وتغير العقد من وصف الي وصف بلا عيب محال واذا بطل التوقي ظهر التناقض وتحت اي يوسف انه يقبل اعتبار انفس الدين وفيه ان الدين قد قبض وان كان باطلا كما ولا كذلك هنا بطل صك كسب ان شاء الله في اخره اي اذا كتب رجل اقراره بدينه في صك ثم كتب في اخره ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ولي ما فيه يعني من اخرج هذا الصك

لا يقصد في جرد الاقرار بقبض الدرهم او التي او بالاستيفاء

هذا هو الحق في البيع والشراء  
 ان لا يجوز لاقربى ملك الغنم ان يبيع للخصم لان الشراء لما جرد كان نفعاً من جهة اذ الفسخ يثبت به فاذا اترك البائع للخصم ثم الفسخ باقراره العمل به وهو امساك الجارية ونفقه اذ يقبض عشرة دراهم ثم ادعى انها وريث او بنو حجة صدق مع غيره وفي السوقة لا ياي لا يصدق لان اسم الدرهم يتبع على الجياد والزيوف والبنو حجة دون السوقة والقبض لا يخلو في تحقيق الجياد فلا تنافي بين دعوى الزيادة او البنو حجة وبين الاقرار بقبض الدرهم فيقبل كون القرض قبض الجياد او حقه او التي او بالاستيفاء اما الاقرار بالثلث الاول فظاهر واما الاقرار بالاستيفاء فلانه عبارة عن القبض بوصف التمام فكان عبارة عن قبض حقه الزيف ما زلفه بيت المال والبنو حجة ما يردده الجار والسوقة ما غلب عليه العش قال رجل لآخر كمل على الف وردة اي قال ليس عليك شيء ثم صدقه اي قال في محله بل لي عليك الف لما صدقه بما جازي اي لا يكون على المشتري لان القدر اذا قل ان لا شيء لي عليك فقد رد اقراره وللقدر نفرد برد الاقرار فكذلك ابطاله فاذ ابطال برده الحق بالعدم فاذا ادعى بعد فلا بد من الحق او تصديق خصمه ادعى خصمه وذا ينظر فقال ادعى عليه او فتيكهها بما يشهود يشهدون انه دفع اليه خمسة دنانير فكذلك لا يدري انها من هذا الدين او غير جان شهداءهم وبر للدين عليه كذا في العادة اقام اليه عاشره واراد الرد بعيب ردت بيته بايعة عليه اراد من كل عيب بعد اقراره بيعة يعني اذا ادعى على رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدي على البيع فرفع المشتري عليه ثم وجد بها عيباً قدما واراد ردّها فرفع البائع انه براء اليمين كل عيب لم يقبل للتأخر بين المصالحين اذ شرط البراءة من العيب بقدر في العقد بتغيره عن اقتضاء صفة المسلمة التي غيرها وتغير العقد من وصف الي وصف بلا عيب محال واذا بطل التوقي ظهر التناقض وتحت اي يوسف انه يقبل اعتبار انفس الدين وفيه ان الدين قد قبض وان كان باطلا كما ولا كذلك هنا بطل صك كسب ان شاء الله في اخره اي اذا كتب رجل اقراره بدينه في صك ثم كتب في اخره ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ولي ما فيه يعني من اخرج هذا الصك

هذا هو الأصل الذي هو من قديمنا  
في الأصول

هذا هو الأصل الذي هو من قديمنا  
في الأصول

هذا هو الأصل الذي هو من قديمنا  
في الأصول

هذا هو الأصل الذي هو من قديمنا  
في الأصول

وطالب ما من الحق فلو لاية ذلك ان شاء الله مع بطل الذكر كماله عند الاسم وعند  
يُصرف الاستثناء الي ما يليه لان الذكر للاستيناف ولو صرف الي الكل يكون لا باطل  
ولم ان الكل كشيء واحد يحكم العطف فيصرف الي الكل كما في الكلمات المعطوفة فتكون  
عبد حر واراة طالق وعلم المشي الي بيت الله ان شاء الله مع ولو ترك فرج قالوا  
لا يلحق به ويصرف كفاصل السكوت مات وهي فقالت عمره اسلمت بعد مائة وقال  
قد رثته بل قبله صدقوا لان الاسلام ثابت في الحال والحال يدل على ما قبلها كما في سلة  
الطاحونة اذ اختلف الوجه والمستاجر في جريان الماء وانقطاع حيث يحكم الحال  
ويستدل بها على المأخوذ وهذا هو المأخوذ لان لم يعتبر الاستحقاق كما في  
سلم مات فقالت عمره اسلمت قبل مائة وقالوا بعد فان القول للورثة  
ايضا لانها في امر احداثا واصل في الحوادث ان يضاف حدودها الى الوارث  
الاوقات قال هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره دفعها اليه يعني من  
مات وله في يد رجل مائة درهم ودبعة فقال المودعي له رجل اخر هذا درهم  
الميت لا وارث له غيره قال القاضي يفتي بدفع الودبعة اليه لانه اقرب ما في  
يد من الوارث بطريق القنطرة فصار كما لو اقرانه حق المورث وموجب بطريق  
الاصالة فان اقرباين آخر لم يقبل اذ الكذب الاول بل يكون المال كله للاقول  
لان هذه شهادته في الاول بعد انقطاع يد عن المال فلا تقبل كما لو كان المأخوذ  
ابنا مرفقا تركه قسمت بين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا لانهم لم  
وارثا او غرماء آخر لم يكفلوا اي لم يؤخذ منهم كقيل بالنفس عند الامام وقالوا  
يؤخذ لان القاضي نصب ناظرا للغيب والموت قد تبع بغيره فلما كفي له  
بيان كل الورثة او الغرماء ويجوز ان يكون وارث غائب او غيب غريم نصب  
في القاضي الاحتياط بالتكفيل مبالغة في الاجبا وتجاوزا عن الاثارة ولكن ان  
جماله الكفول لم يطل الكفالة كما ترى كذاها ادعيه ان في يد رجل لنفسه ولجميع  
أغاييب وبرعه عليه اخذ نصف المذني وترك باقية مع ذي اليد بما تكفيلة  
مجدد عوا اولوا وقالوا لا اجد هذا ذي اليد اخذها القاضي منه وجميعها في يد  
أمن حجة يقدم الغاييب وان لم يجد تركه النصف الاخر في يد من يقدم الاخر  
لان الواحد خاين يؤخذ منه والمترابن تركه في يد من ان اليد الثانية  
لا تنزع بلا صفة لان الغضاء وقع للميت باكمل لان الوارث قال هذا ميراث

هذا هو الأصل الذي هو من قديمنا  
في الأصول

ولو ارثت الا بنحو الملك للورث واحتمال كون مختار الميت ثابت فلا يتعسف يده  
 كالحال من قبل وبطل حججه بنصه القاضي والطاهرية لا يحد فيما يستقبل لان الحاد  
 صارت معلومة للقاضي ولذلك اليد واحد وباعتبار انشاء الامر عليه وقد زال  
 كذا المنقول في الامح اي اذا كانت اليد في المنقول فقبل يؤخذ منه اتفاقا  
 لاحتمال المنقول الي الحفظ والنزع في يده البقي في الحفظ كيلا يتلفد واما العقاب  
 فيحفظه بنفسه وقيل المنقول على الحكاف ايضا يجهز ترك النصف في يده اي اليد  
 وهذا الوجه لا يحتاج الي الحفظ والترك في يده البقي في الحفظ لان المال في يد الموصي  
 الامين استحقاقا وبان نحرار صار ضامنا ولو وضع في يد عدل كان اسما  
 فيه فلو تلف لم يضمن وانما لا يؤخذ الكفيل لان انشاء الخصومة والقاضي وضع  
 لنعلمها لانها بنحو وصية بثلاث **مالا جمع على كل غير واذا اقال مالي او ما امك**  
**صدقة تتبع على مال الزكوة** والتماس بهما واحد وتقول نفر لان اسم المال عام  
 فينضم التصديق بكونه مالا ولنا ان ايجاب العبد محبة بالحب الله تعالى ما اوجب  
 الله له من الصدقة للضافة الي مال مطلق لقوله قد خذ من اموالهم صدقة  
 انصرف الي المنقول لا الي كل المال فكذا ما يوجب العبد على نفسه تحلف الوصية  
 لانها اخت الميراث كونه اختلفا كما للورثة والارث يحوي في جميع الاشياء **فكذلك الوصية**  
 فاذا لم يجد غيره اي غير مال الزكوة اسكنه قوته فاذا امك تصديق بقدره فان  
 حاجة مقدمة ثم ان كان صاحب جرة بمسك قوت يومه وان كان صاحب دور  
 وجوانيت بمسك قوت شهره وان كان صاحب ضعة بمسك قوت سنة وان  
 كان تاجر بمسك مقدار ما يصل اليه ماله من الامعاء بلا علم الوصي هذا التوكيل بلا  
 علم التوكيل يعني اذا اوصى رجل الي اخر ولم يعلم الوصي جهة باع شيئا من التركة  
 فهو حجة وببعد جائز ولا يصح بيع التوكيل جهة يعلم والوصي ان الوصية تختلف  
 بعد انقطاع ولاية الموصي فلا يتوقف على العلم كتصرفي الوارث والتوكيل  
 اشبات ولاية التصرف في ماله لا استخلاف بقدره لبقاء ولاية الموصي عند فلا يصح  
 بلا علم مشتبه له ولاية فلو علم التوكيل ولو من فاسق جهة تصرفه لان الاطعام بالوكا  
 اشبات حق التوكيل ليستوفيه ان شاء وليس فيه الزام بشرط شرط لان الزم بشرط  
 لغو له حرره عدل او مسطورين كعلم السيد بخيانة عبده والتضييع بالبيع والبيع  
 بالاضحاح وسلم بما جاز بالشرع لان الجزء من هذه الجملة يشبه التوكيل بحيث ان

ثم ان التركة

شما في  
الوصية

بغير تعسف  
ولا يحد

قار اذعي انه وكيل فيلان وكلمه بالزكوة على  
 سبيل او اقام عليه بدنة بل سمع هذا الزكوة  
 قار لان بيان اذعي بيد من سمع  
 التوكيل ولم يحد

وهذا الوجه لا يحد في بيع التوكيل  
 وهذا الوجه لا يحد في بيع التوكيل

هذا الوجه لا يحد في بيع التوكيل  
 هذا الوجه لا يحد في بيع التوكيل

هذا الوجه لا يحد في بيع التوكيل  
 هذا الوجه لا يحد في بيع التوكيل

هذا الوجه لا يحد في بيع التوكيل  
 هذا الوجه لا يحد في بيع التوكيل



المشترى يتصرف في ملكه ويحبب المال لما فيه من ضرر يلزم المخرم حيث منع  
عن التصرف فوجب أن يضطر أحد الطرفين إلى التنازل وهو العبد أو العدة فغير  
على الغيبين حقيقة بائع القايح أو أمينه عبد الغفراء وأخذ المال وصاعق وتلقف  
العبد من يدا المشتري لم يضمن أي القايح أو أمينه بمنزلة الإمام قاضم يحتاجون  
إلى أمثال هذا كثير فلو رجع الحقوق إليهم لتقاعدا وعرفا منهم فيختل بصل  
الناس ورجع المشتري على الغفراء لأنه عقد لم يرجع عبده على العاقدة  
فوجب على من يقع العقد وأبيع وأتبع للغفراء فيكون العدة عليهم كالمكان  
العاقدة صبا أو عبدا محبوسا وقد نكحها عن غيرها بائع فان الحقوق ترجع  
إلى الموكل وإن باع الوصي لهم أي للغفراء بأمر القايح وقبض منه وصاعق  
من يده واستحق العبد أومات قبل قبضه أي التمس رجوع المشتري على الوصي  
لما ان الرجوع بالتقاضي من حقوق العقد وحقوقه ترجع إلى العاقدة وطول الوصي  
بنيابة عن الميت لأنه وإن نصب القايح فأيما نصب لم يكون قايما مقام الميت  
لأنه لو كان قايما مقام القايح وحقوق العقد ترجع إليه لو باشر في حياته  
فكذلك يرجع إلى من قام مقامه وهو أي الوصي عليهم أي يرجع على الغفراء لأنه  
بائع لهم فكان عاملا لهم ومن عمل الغير عملا وحقق فيه ضمان يرجع على من  
أوقع له العمل ولو ظهر بعده الميت سال رجوع الغريم فيه بدنية لأنه لم يوصل  
إليه وقيل لا يرجع أيضا بما غنم الوصي من الثمن لأن الضمان وجبه عليه  
منعوله لأن قبض الوصي كقبضه والواجب أنه يرجع لأنه قبضه ذلك ونوبضطر  
فيه كذا في المحلة القايح آخرى الثلث للفقراء ولم يعطهم إياه في هذا مكان  
من ما لهم أي الغفراء والثلثان للورثة كذا في الواقعات ووجه ما أمر  
قاضي عالم عادل برجم أو يقطع أو ضرب فيه به على شخص وسوكر عمله  
وقال هذا آخر لا يقبل قوله في بيان الحق لأن قول القايح فيختل لفظ والندارة  
لأنك في كثير من مشايخنا أخذوا به فقالوا ما أحسن هذا في زماننا لأن انقضاء  
قد فسد فلا يؤمنون على نفوس الناس وديارهم والمواهم لآية كتاب  
القايح إلى القايح فانهم أخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة وجه ظاهر الرواية  
في الأولي أن القايح أمين فيما فوض إليه ونحن أمرنا بطاعة أولي الأمر  
وطاعة في تصديق وقبول قوله وقال الشيخ أبو منصور إن كان القايح عالما

عن ابن عباس

عاد لما يجب قوله لظاهر الامر وعدم جهة للظواهر وللثبات وصدق عدل جاهل  
 سئل في حين تفرغ بان يقول في الزنا اني استغفرت المغتربة كما هو المعروف  
 وحكمت عليه بالرجم ويقول في خذل السرقه انه ثبت عندي بالحق انه اخذها من  
 حره لا شبهة فيه وفي النكاح انه قتل عمدا بلا شبهة فيجب تصديقه وقوله  
 قوله ولم يقبل قوله غيرهما وموجاهل فاسق وعلم فاسق لثمة الخطا بالجهل  
 والحيانة بالنسبة الا ان يعان سب الحكم بين سبائهم فيقول قوله لا تنفاه  
 التهمة صدق موزول قال لرب احدث منك الفاضيت به لتكروا دفعت اليه  
 او قال قضيت بقطع يدك في حق وادعي زيد اخذ وقطعه ظمرا واقر اي زيد  
 يكون ما في قضايه بيعه اذا قال قاض موزول لرجل احدث منك الزهرم ودفعت  
 الي زيد وقضيت بقطع يدك بحق وقال فعلته ظمرا فالقاضي يصدق بكل حال  
 اذا كان الماخوذ منه ماله او لمطوع به مقر يكون حال قضايه لانه لما اقره  
 صار مقر ايشاءه الظاهر للقاضي فان فعله الا في عيائيل القضاء لا يوجب  
 عليه الضمان فجعل القول قوله بلا يمين اذ لو لم يمين صاخصا وقضاء الخصم  
 لما ينفذ ولو انكر اكره قاضيا يومئذ وقال فعلته قبل التقليد او بعد العزل  
 فالقول قول القاضي ايضا الصحيح لانه اذا عرف انه كان قاضيا صحى اضافة  
 الى حاله القضاء لا بما سمعوه و في منافية الضمان فصار القاض في  
 بالاضافة الي تلك الحالة متكررا للضمان فكان القول قوله كما لو قال طلقوا واعتقت  
 والناجورون وجنوة كان محمودا **القسم**  
 لا يخفى وجه المناسبة بين كتاب القضاء وكتاب القسمة في لغة اسم للاقسام كالقضاء  
 والقسمة ولما يميز بين الموقوف الشايع بين المتقاسمين وركنهما فعل يحصل  
 به التميز بين المانضيا كما تكيل والوزن والعذ والذرع في الكيل والوزن  
 والعددي والذرع في سببها طلب الزكاة او احدى الانشاق بحكمة حتى اذا  
 لم يوجد من الطلب لم يتبع من طلبا عدم فوات المنفعة فانما اقران ما لكل واحد  
 قبل القسمة من المالك والمنفعة ولما يتحقق هذا اذا بقوا لغرض مما كان قبل  
 الاقران باصله ومنافعه واما اذا تبدل فيكون تبدلا لا اقران او حملها شيئين  
 نصيب كل واحد فانه الاثر المترك حملها ولا تعوي مطلقا اي سواء كانت في  
 المنهيات او اليقنيات على معنى اقران هو احدى عين حقه ومعنى مبادلة في

هذا هو الوجه في قوله لا يوجب عليه الضمان  
 لان القاض في حاله القضاء لا بما سمعوه  
 لان القاض في حاله القضاء لا بما سمعوه  
 لان القاض في حاله القضاء لا بما سمعوه

أخذ بعض من أي عن حق له من جزء من الأوقاش مشتمل على الضمين فكان ذلك ما يخرجه  
 منها نصفه ملكه ولم يستفد من صاحبه فكان الأوقاش والنصف الذي كان لصاحبه فصار  
 له عوضا عما في يده صاحبه فكان مبادلة وإن وصية غلب الأولى أي بمعنى الأوقاش  
 والتميز في المنقبات وفي الكميات والوزونات والعدديات المتفاوتة لأن ما يأخذ  
 مثل حقة صورة ومعين فأمكن أن يجعل عين حقة وإن غلب الثاني أي مع العبادلة  
 في غيرها بين الحيوانات والروض لاجتماع التفاوت بين أبعاضها فلا يمكن أن  
 يجعل كأنه أخذ حقة وقدر مما ذكر قوله في أخذ شيء حصه بغيره صاحبه  
 في الأول لكونه عو حقة لا الثاني لكونه غير حقة ولأن الأوقاش يجب عليها  
 في تحدد الجنس من غير التباين فقط عند طلب أحدهم بغيره أن المبادلة كانت  
 غالبية في القيمات والحيوانات والروض كان ينبغي أن لا يجبر على القسمة فيها  
 لكن يجبر عليها لما فيها من معنى الأوقاش فإن أحدهم يطلب القسمة سال القاضي  
 أن يخصه بالانقسام بنصيبه وينزع الآخر عن الانقسام عليه فيجوز على القاضي  
 ما جاء به وإن كانت أجنبيا مختلفة لأوجب على القاضي قسمتها لتوزن بمبادلة  
 باعتبار تحاشي التفاوت في القاصد ولو توافقوا جاز لأن الحق لهم ويستحب بحسب  
 قاسم يردق منسوب المال لأن الأصح أن القسمة من جنس عمل القصة تمام قطع  
 المنازعة بها فخرق القاضي وجع نصه بأجر عا عدو الزوس أي رفض  
 التقاسم عن المال لأن المنع لهم على الخصوص من كذا قدر النصف لأنه مؤنة  
 الملك فيقدر ولم أن الاجرة مقابل باليزر وإنه لا يتفاوت وإنه يصعب  
 الحساب بالنظر إلى القيل وقد ينوكس الأمر فقدر اعتباره فنفق الحكم  
 بأصل الميزن أن الاجر هو أجر المثل وليس له قدر معين فإن باشر القاضي بغيره  
 القسمة ففعل رواية كونه القسمة من جنس عمل القصة لا يجوز لهم أخذ الأجرة  
 وعيار رواية عدم كونها منه جاز ويجب كونه عدلا عالميا أي بالقسمة لأنه إن  
 كان من جنس عمل القصة فلما تم القدر في العلم ومن الاعتدال في قوله  
 وجع بالعدالة ولا يعين أحدها أو اثنين يحكم بالزيادة على أجر مثله ولا  
 يشترط القسام لئلا يتواضعوا على سقالات الاجر فيؤدي إلى الاضرار  
 بالناس وصحت برضاء الشراكا في لا يتهم على أنفسهم وأولهم إلا عند صغر  
 أحدهم في لا يبيع بل يحتاج إلى أمر القاضي لتعويض ولا يتهم عنه قسم ثانيا

قافلیہاں

لو مات رجل وترك امرأة واحدة ما كان لها من الميراث ثلث ما تركه ولو ترك رجل زوجة واحدة ما كان لها من الميراث ثلث ما تركه ولو ترك رجل زوجة واحدة وأولاداً ما كان لها من الميراث ثلث ما تركه ولو ترك رجل زوجة واحدة وأولاداً ما كان لها من الميراث ثلث ما تركه ولو ترك رجل زوجة واحدة وأولاداً ما كان لها من الميراث ثلث ما تركه

المساكين

القسم قضاء خمسة المتقاصين ولما الثاني وهو عدم جواز القسمة إذا اشتروا  
أو غاب أحدهم فلتفرق بين المارث والشرأ فان ملك المورث ملكه فلا حق  
بوجه بالعب بما يبيع المورث ويرد عليه بالعب ويصير موقراً بشرأ المورث  
حتى لو ولي أنه اشتراها مودته فقلت فاستحق رجوع المورث بما يبيع مودته  
بشرأ وفيه الولد المفقود من جهة فانتص أحدهم خصاً عن الميت فمات به  
والآخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء خمسة المتقاصين المتقاصين  
ولما المالك الثاني بالشرأ فكل واحد منهم كذلك جديد بسبب مباشر في نفسه  
ولهذا لا يرجع بالعب بما يبيع باعده فلا ينص للماض خصاً عن الغائب في يكون  
الميتة في حق الغائب قايمة بما خصم فلا يقبل ولما الثالث وهو عدم جواز  
القسمة إذا كان العتاق مع المورث الصغير والغائب أو شيء منه فلان هذه  
القسمة قضاء بما الغائب أو الصغير الماض بالخارج شيء مما كان في يد غيره  
بما خصم حاضر عنها وقسم بطلب أحدهم أن انتفع كل حصته وبطلب ذي  
الكثير فقط أن لم ينتفع الآخر لقلته حصته يعني إذا انتفع كل من الشرأ بنصيب  
قسم بطلب أحدهم لأن في القسمة تكيل المنفعة فصارت فيها لا زماً ما ضا تحلوا  
إذا طلب أحدهم وأن انتفع أحدهم بنصيب إذا قسم وتقدر الآخر لقلته نصيب  
فإن طلب صاحب الكثير قسم وإن طلب صاحب القليل لم يقسم كذا ذكره الحنفية  
وذكره الحنفية في عكس ذلك الحاكم في مختصره أيضاً طلب القسمة قسم للميتة  
قال في الحاشية وهو اختيار شيخ الإمام الموفق نحو الزيد وعليه الفتوى  
فقال في الكافي ما ذكره الحنفية في الذخيرة وعليه الفتوى لأي لا يقسم  
أن تقر بكل لقلته إلا بطلبهم لأن الجبر على القسمة لتكثير المنفعة وفي هذا  
تقريبها فيعود بما موضوعها بانقضاء ويجوز بالشرأ لأنه لا حق لهم ولا  
الحسين بالشرأ لعل يعني لا يقسم الحنفية ما دخل بعضهم في بعض بأن أعطى  
بعض المتقاصين المتقاصين بغيره والآخر شاربين مثلاً جاعلاً بعض هذا  
في مقابلة ذاك إذا اختلف بين الحنفية فلا يبيع القسمة تميل إلى بيع  
معاوضة فيعتمد الشرأ دون الجبر لأن ولاية الأجير للقاء فيثبت  
معنى التميز لا المعاوضة ولا الترفيعا يعني إذا كان الرقيق وهو العبد والآن  
بين اثنين وطلب أحدهما القسمة فلا يحلوا أما أن يكون مع الرقيق

هذا هو المذهب الحنفية في القسمة  
والمذهب المالكية في القسمة  
والمذهب الشافعية في القسمة  
والمذهب الحنابلة في القسمة

هذا هو المذهب الحنفية في القسمة  
والمذهب المالكية في القسمة  
والمذهب الشافعية في القسمة  
والمذهب الحنابلة في القسمة



القسمة فتان ويصور القاسم ما يقسم اي يفي للقاسم ان يصور ما يقسم على الزواجر  
 ليتمكن حفظه ويعد له اي يوزع على سهام القسمة ويوزع له في قدره ويقوم  
 بنهاية اذ يحتاج الى بالاختراع ويوزع كل قسم اي يميزه عن البقية بطريقه  
 وشبهه لئلا يكون نصيب بعضهم يتعلق بنصيب الاخر فيحقق معنى التميز  
 والافراز على الحال فاذا كان اي ما يقسم بين جماعة لهم سدس وتلذذ نصف  
 مثلا جعله اي يجعل ما يقسم ستة اسهم ويقلب الاول بالسهم الاول  
 وما يليه بالتالي والثالث الى السادس ويكتب اسامهم ويصنعها في رعدة  
 على خروج اسم الاول فله السهم الاول فان كان صاحب السدس اخذ حقه  
 وان كان صاحب الثلث اخذ حقه وما يليه وان كان صاحب النصف اخذ  
 والمذني يليه ولا يدخل درهم لبيت من الشركه في القسمة الارضاهم  
 صوته دارين جماعة فارادوا قسمتها وفي احد الجانبين فضل بناء فارادوا احد  
 الشركاء ان يكون عوض البناء درهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض  
 فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يعلق الذي وقع البناء في نصيبه  
 ان يرد بانه البناء من الدرهم فاذا اتفقد في القسمة ذلك كان القسمة  
 من حقوق الملك المشكك والشركة يميز في الدار ما في الدرهم فلا يجوز قسمه  
 مالم يمتدح فان وقع مسيل قسم هذا مرتب بقوله ويوزع كل قسم  
 بطريقه وشبهه وما يميزه من ثمرات الاول وطريقه في قسم الاخر بطريقه  
 اي في القسمة ضربا اي السيل او الطريق عند اي القسم الاول ان يمكن لمحمد  
 سعي القسمة وموقع الشركة وتكميل المنفعة بظاهره والاضحة اى  
 القسمة لان المقصود هو ما ذكرنا لم يحصل بغيره ويستأنف مما وجد  
 يمكن لكل منهما ان يجعل مسيل او طريق جان شهادة القاسمين عند  
 اختلاف المتقاسمين في القسمة عند ٨ واي يوسف وعند محمد السابع  
 لا يجوز لها شهادة على فعل تقسمها ولها انفا شهادة على قول غيرها  
 باستماع حقهما سفل وسفل وسفل وسفل وان رهن العلوا والسفل  
 قوم كل وحدة وقسمها اي بالقيمة لان السفل يصلح لهما لا يصلح للعلو  
 كالنير والسراب والاصطبل وغير ذلك فصا والمحسن فلا يمكن  
 التعديل الا بالقيمة اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الخطأ

في كل  
 قسم  
 من  
 القسمة

في كل  
 قسم  
 من  
 القسمة

في كل  
 قسم  
 من  
 القسمة

في كل  
 قسم  
 من  
 القسمة

في كل  
 قسم  
 من  
 القسمة

تقدم

القسمه ونعم ان بعضا مما اصابه في يد صاحبه وكان اشهد بما نفسه بالاشهاد  
لا يصدق الا بالحق لان القسمه بعد تمامها عقد لازم فذوي الغلط يدعي نفسه  
حق الفسخ بعد لزوم سبب ظهور العقد فلا يقبل الا بحجج فان لم يوجد الخطأ  
والركه لانهم لو اقرروا لزعموا اذا انكروا حلفوا عليه لرجاء النكول من حلف  
بهم بخلص ومن مثل حجج نفسه وصيب المدعي فيقسم بينها على قدر نصيبها  
لان النكول كالمخز وقراره حجة عليه دون غيره قالوا يعني ان لا يسمع دعواه  
اصلا للشك في وجوبه واجيب بان القاسم اسمن وطوا عهد على قوله فاقترع لما تأمل  
حقه ان تأمل ظهور الغلط في قوله فلا يواحد بذلك لاقرار عند ظهور الحق وان  
قال اي احد الشريكين قبضه يعني نصيبه فاخذ شريكه بعضه وانكراي شريكه  
حلف لانه يدعي عليه الغصب وغصبكوا القول للمكسر الميمن وان قال  
قبل اقراره بالاشهاد اصابته من كذا الذي كذا ولم يسله الى مخالفه فحلفت  
اي القسمه لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمه فصار نظر الاختلاف  
في مقدار المبيع كما ذكر في احكام الخلاف في الدعوى وكذا اختلاف في التقويم  
لم يلبثت اليد لانه دعوى الغبن ولا اعتبار في البيع فكذا القسمه لوجود  
الترجيح الا اذا كانت القسمه بقضاء القاضي والغبن فاحسن لان نصرة مقيد  
بالعدل ولو اقسما دارا واصاب كل طائفة فادعي احدهما بيتاني يد الاخر  
انه من نصيبه وانكرا الاخر فعليه البيعة لانه يدعي عليه حقا وموسكروا ان اقاماها  
فالبيعة البيعة المدعي لانه خارج ان استحق بعض معين من نصيبه لا يفسخ  
القسمه اتفاقا في استحقاق بعض شايع في اكل الفسخ اي القسمه اتفاقا  
وبه استحقاق بعض شايع من نصيبه لان الفسخ عند البيع اي لا يفسخ لكن له  
ولاية الفسخ بل يرجع في نصيب شريكه خلافا لابي يوسف فانه يقول  
ينقض القسمه وما يلي في ايها يكون نصيبه من نصيبين وقول محمد بطلان  
والاجماع انه مع لي كذا في كتابه فله من في الشركة المفسومة ففسخ اي  
القسمه الا اذا اقتصوا اي الورثة الذين او ابناء الغرما ذم الورثة او في  
نصيبها ما يبي اي بالدين يبيح اذا قسمت الشركة بين الورثة ثم ظهر من حيط  
قبل الورثة اقتصوا فان اقتصوا صحت القسمه والافضت لان الدين مقدم  
على الارث فيمنع وقوع المك لم فيها الا اذا اقتصوا او ابناء الغرما ذمهم

وكذا ان اشهد في يد ورواها البيعة  
حق في كل واحد من الطرفين  
صاحبه

ان كان من نصيبه من نصيبين  
فان كان من نصيبه من نصيبين  
فان كان من نصيبه من نصيبين

ان كان من نصيبه من نصيبين  
فان كان من نصيبه من نصيبين  
فان كان من نصيبه من نصيبين

ان كان من نصيبه من نصيبين  
فان كان من نصيبه من نصيبين  
فان كان من نصيبه من نصيبين







و قد اذن لي صاحب هذا الكتاب في ان اكتب  
 في بعض ما فيه من الغرائب والنفائس  
 و قد اذن لي صاحب هذا الكتاب في ان اكتب  
 في بعض ما فيه من الغرائب والنفائس  
 و قد اذن لي صاحب هذا الكتاب في ان اكتب  
 في بعض ما فيه من الغرائب والنفائس

عليكم بثلاث أو أكثر في آخر أعماركم زيادة لكم في أعماركم فضعوها حيث شئتم وعليه  
الاجماع ويعبر كونه ثلثا وغير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لا في الميراث ولا في  
في ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك كما إذا أوصى لأخيه ومورث ثم ولد له  
ابن صححت الوصية للأخ ولو عكس بأن أوصى لأخيه وابن لم مات الابن قبل  
وقت الوصية بطلت الوصية للأخ لما ذكرنا من الزيادة عليها في الثلث لأن  
حق الوصية يتعلق بماله لا بغيره سبب زواله اليهم وهو استغناءه عن المال  
لكن الشرع جوزه في حق الأجانب بقدر الثلث لئلا يترك تفصيلا ولم يجوز  
في حق الورثة لئلا يتأدي بعضهم بأشار البعض الآخر أن يجزئ ورثته بعد  
أي بعد موته وهم كبار لأن الاستغناء لحقهم وهم اسقطوه ولا يقبل إجازتهم  
حال حيوتهم لأنها قبل ثبوت الحق لأن بثوته عند الموت فكان لهم أن يردوه  
بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لأنه بعد ثبوت الحق فليس لهم أن يرجعوا  
هنا لأن الساقط لا يعود وينبذ بأقل منه أي من الثلث عند قبض ورثته  
أو استغناؤه بحضهم لأنه يرد بين الصدقة على الأجانب والهدية للقريب  
والأولي أولى لقوله عم لوبني بيارضاء الله تعالى ولو لأهل أي ولو لأغناهم  
ولا استغناؤهم بحضهم فالتركه أولى لأن تركه الوصية صدقة على القريب  
بقدر الوصية والوصية تصدق على الأجانب فالأولي أولى لقوله عم أفضل  
الصدقة على ذي الرحم أكما شئ كترها مع أحدهما أي إن لم يكن الورثة أغناها  
أولا يستغنون بحضهم من التركة فنترك الوصية أولى وجبت إذا كان  
عليه حق الله تعالى كالزكاة والحق لأنه لما قصر فيه في حياته وجب عليه التذكر  
بعد مماته تخليفا لذمته وتوخر أي الوصية عن الدين لأنه أهم الحاجتين  
فانه فرض والوصية برفع الأمان بركة الإغناء في بيع الزوال المانع وصحت  
أي الوصية بأكل أي بأكملها عند عدم وارثه لأن المانع من الصحة  
تعلق حق الوارث فإذا انتفى تبيح وصيته لم يملك بثلاث مائة في الخداسة  
الوصية للعبد بعين من أعيان ماله لا بغيره أما لو أوصى بثلاث مائة لم  
مطلقا بغيره ويكون وصية للعنق فإن خرج من الثلث قيمة العبد عتق كله  
بغير سعاية وإن خرج بعض عتق وسعي في بقية قيمة ولو أوصى له

بغني عن الدائم أو الذي ينزل المرسلة قال الإمام النخعي لا يصح أنه لا يفتح كالوصية  
بالعين وإنما في النية لو أوصى لعبده الفلن أو لامته الفلانة جازت الوصية  
وهذا يخالف لما في الفتاوى فأما أن يقيد هذا بما سوى العين أو يطلق ويحمل  
على النسخة في النسخة لو أوصى ككاتب أو لأم ولد لنفسه أو لغير نفسه جاز الحمل  
استحسانا ولو أوصى لعبده الفلن أو لامته الفلانة ثم مات جازت الوصية في كل  
الزمان عند الجمهور في الوصية للفلن يعتق بثلث بجانا وعليه ثلثا قيمته ولم يثبت  
ماله من سائر التركة فيتعارضان ويراد أن الفضل عند صاحب يعتق  
العبد وتصرف الوصية أو لا إلى العتق فإن فضل من الثلث شيء كان  
الفضل للعبد وصحت للغير أن يقول أوصيت لفلان لانه كذا درهم أو بغيره بالحمل  
أيضا بان يقول أوصيت بحمل جاريتي هذه لفلان فإن الوصيتين تقفان لأن  
الوصية أخت الميراث والميراث يجري في صورتين فتقف الوصية أيضا كالت  
الثانية أما نفي أن ولداي للحمل لاقول مستندة أشهد من وقتها أي وقت  
الوصية فإن صحة وصية الغير موقوفة على وجوده وأما يفتن بوجوده إذا ولد  
في هذه المدة وبالامة الأحكامها أيضا نفي لأن الأصل أن ما يقع إرادته  
بالعقد يقع استناده وما لا فلا كالميراث في البيع ويصح إفراد الثلث في استناده  
ومن المسلم للذمجي وبالعكس فالأول لقوله تعالى لا ينهاكم عن الذنوب لم يقا لكم  
في الدين الماء وإنما في أنه بعقد الذمة يساوي المسلم في المعاملات في جاز  
البيع من الجاهلين في الحيوة فكذا في المات لأحزاب في دار في الجامع  
الصغير الوصية لحري ومو في دارهم باطله لأننا بتر وصلة وقد يهنا عن بتر  
من يقا لنا لنعلم من أنما ينهاكم الله عن الذنوب إنما تنهاكم في الدين الآية وفي  
السير الكبر ما يدل على الجواز وفيه التوفيق أنه لا ينبغي أن يفعل وإن فعل  
جاز كذا في الكافي والنهاية أقول لا يخفى بعد بل وجه التوفيق ما يدل عليه  
قول الجامع الصغير ومو في دارهم فإنه أحقران عن حربي ليس في دارهم وهو  
المستأنس فإن الحربي ما دام في دار الحرب ممن يقا لنا بخلاف المستأنس  
فإنه ليس كذكره من الميراث مما ذكره السير الكبر والوارثة لقوله عم الوصية  
لوارثه وقائه مباشرة سواء كان عامدا أو خطأ يقول الله عليه السلام  
لا وصية للقاتل وإنما قصد الاستحسان لم يفعل بخطوه فتعقب بالحرمان

عن مقصوده وبالحال وقوله مباشرة اعترافا عن السبب كمنع الحق من غير ملك  
الايما حاز قدسهم كيان الاستثناء متعلق بالمستثنى او يكون المتنازل  
صيا ذكره في الماروق لامن صير مميزا لانه يبرع ومولوي باهله الا انه يميز  
وامر دونه فانه يجوز عند الاستحقاق اذ المكين يميز لم يجز اصلا وان وصل  
مات بعد الادراك متعلق بقوله ولا من صير يميز يعني اذ او يميز ثم مات  
بعد الادراك لم يجز لعدم الاهلية وقت المباشرة او اضافها اليه بان قال  
اذا ادركت فلتكن لفلان وصية فانه لا يجوز لتصور الولاية فلا يمكن تجزئ  
وتطبيقا كما في الطلاق والعقار ولا من عبد لانه ليس من اهل التبرع  
وعاقب وان تركه فانه انما يصلي من اهل التبرع وقيل عندها يقع في  
صوت ترك الوفاء الا اذا اضافها اليه اضاف اليه الكاتب الوصية الي  
الفتق في بيع لان اهليتها تامة والمنايع حتى المولي يبيع اضافته الى حال  
اسقاطه ولا من معتقل اللسان بالاشارة اعلم ان ايماء الاخرس وكثابته  
كما قيل بخلاف معتقل اللسان في رعيته وكما في وطلاقه ويبيع وشراؤه  
والعرف ان الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذ كانت معهوده وذلك في  
الاخرس دون معتقل اللسان في لو امتد ذلك وصارت له اشارة معهوده  
كان بمنزلة الاخرس وقدرة الامتداد بسنة وقيل ان دامت العقلة الى  
الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه غير النطق بمعنى  
لا يبرحي زواله فكان كالآخرس قالوا عليه الفتوى ذكره الزيلعي قولها  
بعد موته اي قبول الوصية لا يجزئ انما بعد موت الموصي لان الموصي او ان  
ثبوت حكمها بعد الموت فيقبل قولها وردها قبل الموت كما اذا قال  
لأمرأة انت طالق عند ايماء درهم فان ردها وقولها باطل قبل العقد كما مر  
وبه اي بالقبول يملك اي الموصي به ولا يملك قبله لان الوصية اثبات ملك  
حيد يد وهذا لا يريد الموصي له باليعيب ولا يملك احد اثبات الملك لغيره  
بلا اختياره بخلاف الميراث فانه خلافه حيث يثبت فيه هذه الاحكام قبل  
من الشايخ بلا قبول لولايته عليه الا اذا مات موصيه ثم هو اي الموصي له  
بلا قبول لهو اي الموصي به لو رثته اي ورثة الموصي لم استجاءا والقبول  
ان تبطل الوصية لما ذكر ان الملك موقوف على القبول فصار كخشيته قبل

هذا هو المقصود  
من قوله مباشرة

هذا هو المقصود  
من قوله مباشرة  
اعترافا عن السبب

فصل ۱۰

[illegible][illegible]

استصلحوا في الدنيا والآخرة  
والمؤمنون والمؤمنات بعضهم  
أعلى درجاتهم بعضهم  
أدنى درجاتهم وهم  
مختلفون

في حق الاول ومحت في حق الثاني ثم بطلت موته قبل موت الموصي بطلت هبة  
 المريض ووصيته لمن كتبها بعدها اي بعد الهبة والوصية الفاضل في هذا  
 الفصل ان يكون الموصي له وارثا او غير ارث لجواز الوصية وفسادها بغير  
 يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار بغير كون المقتول وارثا او غير ارث يوم  
 الاقرار لجوازه ومصادقه فاذا اوصى المريض لامراة بشئ او وهب لها شئ  
 ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة اما الوصية فلا بها الجواب بضاف  
 الي ما بعد الموت حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانها تبرع بقوله حكم  
 عند الموت بخلاف اقراره فاذا المريض اذا اقر لامراة بدين ثم تزوجها  
 ثم مات جاز اقراره لامراة ان المعبر فيه كون المقتول وارثا او غير ارث يوم  
 الاقرار ويجوز اجتنابه فيه وبطلت وصيته وهبته واقراره لانه كالمراة او عهدها  
 له او كتاباته ان اسلم او اعقب بعده كذا في بعد الوصية والهبة وغيرها اما الوصية  
 والهبة فكلما مر ان المعبر فيها حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملوبا بنفسه  
 كدسب الارث وهو الشقة قديم وقت الاقرار يعودت قصته اثباتا وفصار  
 باعتبار انتمه لمخاطبا الوصايا المتعدد وهو العاخر عن الشيء لانه في رجله  
 والمنفوخ الفيل واه يرض نصف البدن فيمنعه عن الحسن والحركة الارادية  
 والاخل وهو الذي في يده او تعاض وحركة والمسلول وهو الذي يكون له  
 علة السبل وهو الذي يكون في الرية ان طال مدة سسته كالصبي والافطري  
 يعني ان هذه امراض مزمنة فمن عرض له واحد منها وتصرف بشئ من البرعات  
 ثم مات قبل تمام سسته مشتملة على المصطلح الاربع كان المرضة عرضا الموت  
 فيعرض تصرفاته من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم  
 في المصطلح التي كل سها مظنة الخفاك صار المرض بمنزلة طبع من طباعه ومري  
 صاحبه من احوال المرض حتى لا يشك بالذات اوي اجتمع الوصايا وكان بعضها  
 وضوا وبعضها نفلا وصاق الثلث في المرض والنقل قدم المرض سواء قدم  
 الوصية فاحرق كالحق والركون والكمات لان الاصل ان يقدم الام فان  
 في القوة قدم ما قدم اي الوصية من المذكور لان الظاهر من حال  
 الام ان اذ يبداء ما هو الام عنده والثبات بالظاهر كما ثبت بالنص  
 في القديم ما يبداء الرضا تقدم كذا انها اوصى في الحج عنه راكبا

في حق الاول ومحت في حق الثاني ثم بطلت موته قبل موت الموصي بطلت هبة المريض ووصيته لمن كتبها بعدها اي بعد الهبة والوصية الفاضل في هذا الفصل ان يكون الموصي له وارثا او غير ارث لجواز الوصية وفسادها بغير يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار بغير كون المقتول وارثا او غير ارث يوم الاقرار لجوازه ومصادقه فاذا اوصى المريض لامراة بشئ او وهب لها شئ ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة اما الوصية فلا بها الجواب بضاف الي ما بعد الموت حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانها تبرع بقوله حكم عند الموت بخلاف اقراره فاذا المريض اذا اقر لامراة بدين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره لامراة ان المعبر فيه كون المقتول وارثا او غير ارث يوم الاقرار ويجوز اجتنابه فيه وبطلت وصيته وهبته واقراره لانه كالمراة او عهدها له او كتاباته ان اسلم او اعقب بعده كذا في بعد الوصية والهبة وغيرها اما الوصية والهبة فكلما مر ان المعبر فيها حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملوبا بنفسه كدسب الارث وهو الشقة قديم وقت الاقرار يعودت قصته اثباتا وفصار باعتبار انتمه لمخاطبا الوصايا المتعدد وهو العاخر عن الشيء لانه في رجله والمنفوخ الفيل واه يرض نصف البدن فيمنعه عن الحسن والحركة الارادية والاخل وهو الذي في يده او تعاض وحركة والمسلول وهو الذي يكون له علة السبل وهو الذي يكون في الرية ان طال مدة سسته كالصبي والافطري يعني ان هذه امراض مزمنة فمن عرض له واحد منها وتصرف بشئ من البرعات ثم مات قبل تمام سسته مشتملة على المصطلح الاربع كان المرضة عرضا الموت فيعرض تصرفاته من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم في المصطلح التي كل سها مظنة الخفاك صار المرض بمنزلة طبع من طباعه ومري صاحبه من احوال المرض حتى لا يشك بالذات اوي اجتمع الوصايا وكان بعضها وضوا وبعضها نفلا وصاق الثلث في المرض والنقل قدم المرض سواء قدم الوصية فاحرق كالحق والركون والكمات لان الاصل ان يقدم الام فان في القوة قدم ما قدم اي الوصية من المذكور لان الظاهر من حال الام ان اذ يبداء ما هو الام عنده والثبات بالظاهر كما ثبت بالنص في القديم ما يبداء الرضا تقدم كذا انها اوصى في الحج عنه راكبا

في حق الاول ومحت في حق الثاني ثم بطلت موته قبل موت الموصي بطلت هبة المريض ووصيته لمن كتبها بعدها اي بعد الهبة والوصية الفاضل في هذا الفصل ان يكون الموصي له وارثا او غير ارث لجواز الوصية وفسادها بغير يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار بغير كون المقتول وارثا او غير ارث يوم الاقرار لجوازه ومصادقه فاذا اوصى المريض لامراة بشئ او وهب لها شئ ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة اما الوصية فلا بها الجواب بضاف الي ما بعد الموت حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانها تبرع بقوله حكم عند الموت بخلاف اقراره فاذا المريض اذا اقر لامراة بدين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره لامراة ان المعبر فيه كون المقتول وارثا او غير ارث يوم الاقرار ويجوز اجتنابه فيه وبطلت وصيته وهبته واقراره لانه كالمراة او عهدها له او كتاباته ان اسلم او اعقب بعده كذا في بعد الوصية والهبة وغيرها اما الوصية والهبة فكلما مر ان المعبر فيها حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملوبا بنفسه كدسب الارث وهو الشقة قديم وقت الاقرار يعودت قصته اثباتا وفصار باعتبار انتمه لمخاطبا الوصايا المتعدد وهو العاخر عن الشيء لانه في رجله والمنفوخ الفيل واه يرض نصف البدن فيمنعه عن الحسن والحركة الارادية والاخل وهو الذي في يده او تعاض وحركة والمسلول وهو الذي يكون له علة السبل وهو الذي يكون في الرية ان طال مدة سسته كالصبي والافطري يعني ان هذه امراض مزمنة فمن عرض له واحد منها وتصرف بشئ من البرعات ثم مات قبل تمام سسته مشتملة على المصطلح الاربع كان المرضة عرضا الموت فيعرض تصرفاته من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم في المصطلح التي كل سها مظنة الخفاك صار المرض بمنزلة طبع من طباعه ومري صاحبه من احوال المرض حتى لا يشك بالذات اوي اجتمع الوصايا وكان بعضها وضوا وبعضها نفلا وصاق الثلث في المرض والنقل قدم المرض سواء قدم الوصية فاحرق كالحق والركون والكمات لان الاصل ان يقدم الام فان في القوة قدم ما قدم اي الوصية من المذكور لان الظاهر من حال الام ان اذ يبداء ما هو الام عنده والثبات بالظاهر كما ثبت بالنص في القديم ما يبداء الرضا تقدم كذا انها اوصى في الحج عنه راكبا

اسم صاحب النصف لانه الحاصل بالعقبة ولوله بالمثل ولا بد اليه

[illegible]





100

Handwritten manuscript page from the *Shahnameh*, featuring dense Persian script in a cursive style.

الموجبه كما في مال الزك حيث نظر الحاكم الى العنق اولاً ثم الى نصاب يده ثم وجع  
لواوجه رقبته لويثابه مختلفه او دوره له اي الموجبه لم تثلث ما يلي لان الظاهر منها  
الافتات بين افرادها فيكون اجناساً مختلفه فلا يكون جمع حق احدهم في الواحد  
اولاً في مال الف وله اي الموجبه تعدود بين الف والالف من جنس الالف هو اي الالف  
الموجبه تعد ان خرج اي الالف من ثلثه اي ثلث الف لا يمكن انباء كل ذي حق  
حقه بما يخص فصار اليه الالف ثلثه وثلث الماحقه من الذين بينه كمال  
فخرج شئ من الذين اخذ ثلثه في يستوي الالف لان الموجبه له خربك اولاً  
وفي تخصيصه بالعين يحس في حق الورثه لان العين اولي من الذين ولوا وجه  
بثلثه لزيد وبكر الميت كان لزيد مطلقاً اي سواء علم موت بكر او لا لان الميت  
ليس باهل الوصيه فلا يرثهم الحق الذي هو من اهلها كما اذا اوجه لزيد وحده  
وهو لا يوسف انه اذا لم يعلم اوجه موت فله نصف الثلث لان الوصيه هي  
هذه لغيره فلم يرثه الحق الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم موت لان الوصيه لغيره  
لغوا وكان راضياً بكل الثلث لزيد كما لو اوجه له اي لزيد ولم يكن في هذا  
الميت ولا احد فيه كان الثلث لزيد لان المعدم لا يستحق مالا لو اوجه له  
اي لزيد ولعقبه كان الثلث لزيد لان المعدم العقب من بعده بعد  
موت فليس معدوماً في الحال اوله اي لزيد ولولده بكر مات وله قبل موت  
الموجه اوله ولغيره وله اوله او لم يفتقر من وله وفات شرطه عند موت  
الموجه فالثلث كله لزيد في هذه الصور لان المعدم او الميت لا يستحق شيئاً  
فلا تشتت المزاحجه لزيد فصارك اذا اوجه لزيد ولجدار فان قال ثلث مالي  
بيها اي بين بكر لزيد وبكر ميت فنصفه اي نصف الثلث لزيد لان شئيه  
هذه لا يخط ان يكون لكل منهما نصف الثلث اوجه لزيد ولا يثلثه وهو اي  
الموجه في قوله اي الموجبه له ثلث ما لم اي الموجبه عند موت لان الوصيه  
عقد هي مضاف الى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعده فيثبت وجود  
الموت لا قبله وكذا اذا كان له مال فملك ثم اكتسب ولوا وجه  
لا علم له او حكمه قبل موت بطل اي الايصاء لما ذكرناه ايجاب  
معتبر قيامه مع فان هذه الوصيه تعلقت بالعين فيبطل بقاؤه

هذا هو الوجه الذي لا يمكن له غم فاستفادتم من هذا الوجه في كذا ابتداء من غم في الغم له ما ان الوجه باطله لانه لما اضار الى الغم علم ان مراده من الشك حيز جعد جزاء من الغم وفي قوله لو صحت بشارة من مالي فيمتثلوا له ما كان لما قال من مالي دل على ان غرضه الوجه بمالية الشاة ولو اوجبه ثلث ماله لاسمات لولاده

وهو ثلثا وللغناء والمساكين كل من اي لاسمات الاولاد ثلثة اقسام من الثلث ولها اي للغناء والمساكين الباقيان من ثلثة الاجناس بالماضفة هذا عندنا وعند محمد يقسم الثلث على سبعة اسهم ثلثة منها لاسمات الاولاد ولان المذكور في الغناء والمساكين لفظ الجمع واذا في الميراث اتان والوصية اخت البراء ولها ان الجمع لفظ بالاسم يراد به الجنس ويطلق الجمعية فتقوله لا عمل كذا النساء في راديه الى احد يقسم على خمسة ولحق ثلثة منها ولو اوجبه ثلثة لزيد للغناء نصف عنده وعند محمد يقسم الثلث اثنا عشر او اوجبه بمائة لزيد ومائة لزيد او اوجبه بها اي بمائة لزيد وخمسين لزيد ان اشرك اخرجهما اي قال لخير اشركك معهما لذي لزيد لآخر ثلث كل مائة في الاول لان زيد وبكر متساويان فيه وهذا شرك اخرجهما فيكون شركا لكل منهما فكل واحد منهما هو ثلث المائة ونصف كل واحد منهما في الثاني لان تحقيق المساواة بينهم غير ممكن لتفاوت المائتين ولا يثبت العمل بمضمون لفظ الاشراك فكل مائة مساواة لكل واحد منهما كما هو وجه القياس عملها باللفظ بقدر الامكان وفي قوله عادين قصد قوله صدق الى الثلث يعني اذا قال الميراثي بخاطبة الورثة فلان عادين قصد قوله فيما قل فلان الى الثلث والقياس ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم الشرع وهو تصديق الميراثي بلا حجة ولان قوله فلان عادين اقرار بالمجمول وهو ان كان صحيحا كلف الحاكم بالابا لبيان وقد مات وجه الامتناع انه سلف على ماله بما اوجبه وهو يترك هذا التسلط بمقدار الثلث بان يوجهه في ابتداء بعض تسلطه ايضا باقراره بدين مجهول والمرة قد يحتاج الى ذلك بان يعرف اصل الحق ولا يعرف قدره فيسعى في تكاثر رقبته وهو الخطر في تحميل وصية في حق التنفيذ وان كان دينا في حق السحق وخصاله في ايراد فيها الى الوجه له فلهذا يصدق في الثلث لا الزيادة فانه لا يملك مع الكثرة الاول بل يرجع عنه عزله اي الثلث حتى اني لا تقوله

والوجه الذي لا يمكن له غم فاستفادتم من هذا الوجه في كذا ابتداء من غم في الغم له ما ان الوجه باطله لانه لما اضار الى الغم علم ان مراده من الشك حيز جعد جزاء من الغم وفي قوله لو صحت بشارة من مالي فيمتثلوا له ما كان لما قال من مالي دل على ان غرضه الوجه بمالية الشاة ولو اوجبه ثلث ماله لاسمات لولاده

ادامه التحسين

وهو وجه ثلث ماله لغيره وعين الميراث في قوله عادين قصد قوله صدق الى الثلث والقياس ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم الشرع وهو تصديق الميراثي بلا حجة ولان قوله فلان عادين اقرار بالمجمول وهو ان كان صحيحا كلف الحاكم بالابا لبيان وقد مات وجه الامتناع انه سلف على ماله بما اوجبه وهو يترك هذا التسلط بمقدار الثلث بان يوجهه في ابتداء بعض تسلطه ايضا باقراره بدين مجهول والمرة قد يحتاج الى ذلك بان يعرف اصل الحق ولا يعرف قدره فيسعى في تكاثر رقبته وهو الخطر في تحميل وصية في حق التنفيذ وان كان دينا في حق السحق وخصاله في ايراد فيها الى الوجه له فلهذا يصدق في الثلث لا الزيادة فانه لا يملك مع الكثرة الاول بل يرجع عنه عزله اي الثلث حتى اني لا تقوله

ثم



الاصلية يحكم ان يكون في الصايغ بان يكون له ان رده كان تنفيذ وصية في محل يكون حقه  
 اولي وانما اثنين حتى لا يخرج من ثلث كل من الثنتين لان صاحب الثلث لما اخذ ثلثي الثلث  
 وصاحب الردي ثلثي الردي لم يبق الا ثلث كل واحد منهما فذهب حقه في ذلك  
 من ثلثه كذا في المجلد وجبت تعين من دار مشتركة يقسم فان اصاب ابو البت اثنين  
 الوحي هو الوحي له وان لم يصب له قد يرد يتيه اذا كانت دارين رجلين فلو  
 احدهما لرجل بيتا متما بعينه فانها يقسم فان وقع البت في نصيب الوحي فهو  
 الوحي له عندهما وعند محمد نصفه الوحي له وان وقع في نصيب الاخر فهو له  
 مثل ذريع البت فيما اصاب الوحي عندهما وعند محمد مثل ذريع نصف البت كالب  
 الاقرار يتيه اذا كان مكان الوحي اقرار فالحكم كذا قبل بالا جاع وقيل فيه خلاف  
 محمد وبالن معين من مال زيد له الاجازة بعد موت الوحي والمنع بعد  
 يتيه اذا الوحي من مال رجل لاخر بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الوحي  
 فان دفع اليه جاز ولم ان يمنع لانه خرج بمال الغير فتوقف على الاجازة فاذا اجاز  
 كان بمرعائه ايضا انه ان يبيع من التسليم لانه لم يبر بعد فاشبه الحب قبل التسليم  
 بخلاف ما اذا الوحي بالزيادة على الثلث واجازت الورثة لانه الوحي ينفذ نحوهما  
 لصاحب الثلث كغيره نفسه والاحتياط لمحق الورثة فاذا اجازوا صاحب الثلث  
 فله من حصة الوحي افر احد الاثنين بعد القسمة بوصية ابيه وفتح ثلث  
 نصيبه لانه اقره ثلث شايخ في التركة ويحيى ابيه فان يكون مقر ائتمنه فله من  
 عليه بما الوحي له بالثلث فترك الوارث فلا يملك له الا ان يملك للورثة مشطرا  
 ولدت الوحي به الزيد بعد موت الوحي وقيل القسمة وقولها الوحي له بها  
 لم ان افر جاز الثلث وان اخذ الثلث منها ثم يتيه اذا الوحي لرجل باصة  
 لان التام دخلت في الوصية اصاله والولد يتيه لان الصا باللام فاذا ولدت ولدا  
 قبل القسمة والتركه قبلها مسئلة يحكم ملك الميت بدليل انه ينفذ في اياه  
 من يتيه ويؤيد دخل في الوصية كانه اوجب فيها الوصية فكانا الوحي له وان لم  
 يخرج من الثلث ينفذ وصية او لامن التام ثم من الولد هذا اذا اولاد الوحي  
 القسمة وقيل قبول الوحي له ولو ولدت بعد هذا اي بعد القول في  
 الوحي له لانه التركة بالقسمة فرجت عن حكم ملك الميت في وقت الوحي  
 في حاله ملك الوحي له ولو ولدت بعد القول وقبلها اي التركة

في المجلد وصية جميع ما في يد الميت من مال ودين  
 ودينه في المجلد وصية جميع ما في يد الميت من مال ودين  
 عن ثلثه مال وكذا الوحي في المجلد وصية جميع ما في يد الميت من مال ودين  
 بالي نورهم وهو جميع ما في يد الميت من مال ودين  
 انما الوحي لهم في المجلد وصية جميع ما في يد الميت من مال ودين  
 في المجلد وصية جميع ما في يد الميت من مال ودين  
 في المجلد وصية جميع ما في يد الميت من مال ودين

في المجلد وصية جميع ما في يد الميت من مال ودين  
 في المجلد وصية جميع ما في يد الميت من مال ودين

في المجلد وصية جميع ما في يد الميت من مال ودين  
 في المجلد وصية جميع ما في يد الميت من مال ودين



لها أي العاقبة نصف ولها العتق نصف يعني بنصف الثلث بين العتق والاقبال  
والجباة وما أصاب العتق فسمي بين وبين العتق الثاني سطر أو الوصية بعنق  
عبد أن يبيعه بعد موته فدفع بيعة إذا أوفى بعتق عبده ثم مات لم يخلف العبد جارية  
ودفع بها بطلت الوصية لأن المدفع قد صحح لأن حق ولي الجباة مقدم على حق  
المويع وحق المويع له لأنه ينطق الملك بجهته الآن ملكه فيه باق وأما زولم  
بالمدفع فإذا خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما إذا باع المويع أو وارثه بعد  
موته بأن ظهر في الميت دين وقد أوفى بعتق العبد ببيع العبد بدنيه وأن  
هذا لا أي أن هذا الورثة كان القذا في ما لهم لأنهم الذين التزموا وجازت  
الوصية لأن العبد طهر عن الجباة بالعداء كأنه لم يكن فتنفذ الوصية أوفى لزيد  
بثلث ماله وترك عبداً فادعى زيد عتقه في حجة والوارث في حجة يعني  
إذا أوفى رجل له وارث لزيد بثلث ماله وترك عبداً فادعى كل من الوارث  
وزيد أنه عتق لكن أدعى زيد اعتاقه في حجة لئلا يكون وصية تنفذ الثلث  
وأدعى الوارث اعتاقه في حجة ليكون وصية صدقة الوارث وحرم زيد لأن  
المويع له يدعي استحقاق ثلث ما بقي من التركة بعد العتق لأن الاعتراف  
في العتق ليس بوصية وهذا يستفاد من جميع المال والوارث ينكره لأنه من هذا العتق  
في الرضا وهو وصية أيضاً لكنه مقدم على الوصية بثلث المال فكان منكراً والتول  
للمنكر مع الممين أي أن يفضل من ثلثة شيء مما قرره العبد إذا لامرأه أو برهن أي  
زيد وما دعواه أي الاعتراف في العتق فله المال لأن الثابت بالبينة كان ثابتاً مما  
وهو حرم في أقالها لا يثبت حقه أدعى زيد ديناً في ميت وأدعى عبده اعتاقه  
في حجة وصدفها وارثه بسمي العبد في حجة ويدفع لوليته البينة إلى الغريم  
وقال لا يعنى ولا يسمي في شيء لأن العتق والدين ظهر لهما بتصدق الوارث  
في كلام واحد فصارت كأنها بابتا بالبينة ومن اعنى عبداً في حجة قلت وبطل  
دين لم يسمع يسمع العبد لو في شيء فهذا مثله وله أن الأقارب بالدين في حجة  
وهذا يعرف من كل المال في جميع الأحوال وليس بوصية من الموصي والرافع  
بالعتق في الرضا بمنزلة الوصية به اعتبر من الثلث والافوي بدعي لا يملك  
فقتضاء أن يبطل العتق أصلاً لكنه بعد الوقوع لا يجوز إلا تنقاضي فتمنعه  
بمعنى بإيجاب السعاية مات وترك ابناً والى دفع فقال دعي بغير حجة



وقال رجل آخر الا ان الموقوف ودبعة في وصدة اي المابن قبل الودبعة عند  
اخي وعند جاسوا هذا اختيار صاحب الهداية وقيل الا ان في بعضها نصفان  
عنده وعند الودبعة اولى هذا اختيار صاحب الكافي با

**الوصية للاقارب وغيرهم** اقارب هذا ما عطف عليه مبتدأ خبر قوله الا ان  
بحرمان فصاعدا واقر باؤه وذو قرانه وذو انساب بحرمان فصاعدا من ذي رحم  
الاقرب فالاقرب يعني اذا اوجبه لوالدهما ذكر في عند ابي ج الاقرب من كل  
ذي رحم محرم منه سوى الوالد والابن والولد اذ لا يطلق عليه اسم القريب ومن سوا  
والد قريباً كان غافلاً لان القريب في العرف من يتقرب اليه غيره بواسطة  
الغير ويقرب الولد والولد بنفسهما لا بغيرهما ويخالفه الجد والجدد والول  
الولد في ظاهر الرواية لما ذكرنا واما اعتبر الاقرب لانه الوصية لخت الميراث  
وفي بقية الميراث وكذا فيهما الميراث المذكور في الميراث اثنان فكذا في الوصية  
واما اعتبر الحرمة لان التصود من الوصية صلة القريب فيختص به من يستحق  
الصلة من قرابة ويستوي فيه الصغير والكبير والجد والعبد والذكر والانثى  
والسليم والكاثر وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل  
الاب والام الى ان يفي اليه في الاسلام ويستوي فيه الاقرب والابعد والولد  
والجدة والجد والجدة والمسلم واختلف في اشتراط اسلام ابي الاب وقد روي علي  
قوله الاقرب فالاقرب بقوله قوله عمن وخالان فهو اي الموصي به لعمري يعني  
اذا اوجبه لاقربيه وله عمن وخالان فالوصية به لعمري لانه يعبر بالاقرب بالاقرب  
كما في الميراث وعندهما يقسم بينهما ارباعا لان اسم القريب يتناولهم ولا يعبر بال  
الاقربية وفي عم وخالين نصف بينه وبينها اي ينصف الموصي به للعم ونصف  
الخالين لان اللفظ جميع فلان من اعتبار معنى الحرمة ومنه لاشان في الوصية  
كما عرفت فيتم الى العم لانه ان لم يعبر بها فخذ هو النصف لانه اقرب ويأخذ  
بنصف لعدم من يتقدم عليها فيه بخلاف ما اذا اوجبه لذي قرابة حيث يكون  
جميع الاربعة ملحق لانه لفظ موزع فيحقق جميع الوصية للعم لانه الاقرب وفي عم له  
استحقاق مكر من اعتبار معنى الحرمة وأخذ النصف وفي عم وعمته استحقاق لان  
اقران عمته تستحقان ويعني لعم وقد تحقق بها فاستحقوا وجرا ملاصقة  
بغيرها يستحقون النصف لان الجاهل عند الاطلاق لما يتناول الجاهل للاصق

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا مما لم يذكر الله من ذلك ولا تأكلوا مما لم يذكر الله من ذلك ولا تأكلوا مما لم يذكر الله من ذلك  
من بسكن محلة الموتى ويجمعهم بسكن محلة لأن الكل يسمى جبرائيل وأمهارة كل ذي  
رحم يحرم من أمهاته لأنه من قاتل زوج صفة أخيه كل من سب من ذوي رحم يحرم منها  
أكراما لها وكانوا يسمون أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأخفاء زوج كل ذات رحم يحرم منه  
كأزواج بنات والأخوات والعمة والخالات وكذلك كل ذي رحم يحرم من جوارحه  
هو له قبل هذا في عرفهم وأما في عفا فلا يتناول الأزواج الجاهل ويستوي في ذلك  
والعبد والاقرب والابعد ذلك اللفظ يشمل الكل وأما امرأة لألفا المرادة  
به لغة وهو ما قال الله تعالى في حقها وأهلها والمراد من كان في عياله وأهل  
أهل بيته لأن الآل القليلة إلى ينسب إليها يدخل فيه كل من ينسب إليه من قبل  
البايد إلى أقبحه أب له في الاسم الأقرب والابعد والذكر والأنثى المسمى  
والصغير والكبير وأبوه وجدته منهم لأن أباه أهل البيت وكذلك الجد وجده أهل  
بيت أبيه وهذا لأن الإنسان يجنس بأبيه بخلاف قرأته حيث يكون من  
جانب الأب والأم وأهل بيته في جنسها يعني إذا أوصت امرأة لأهل بيته أو  
لجنسها لا يتناول ولها ما إذا كان من قوم أبيها كذا في كتابي وهو لا يند بتناول  
الذكر إلا الثاني لوجود مبداء الأشعار فيها وفي ورثة الذكر كالنبيين يعني إذا  
أوصى لورثة فلان في بيتهم للذكر مثل حظ الأنثيين لأنه لما حصص على لفظ الورثة  
علم أن قصده التخصيص كالقوله الميراث وأنتام بني فلان وعلم أنهم وزمنا لهم  
وأرأيتهم يتناول لغيرهم لغيرهم وعلمهم وكرمهم وأنتاهم أن أخصوا إذا  
يكنه تحقيق التملك في فهمهم والوصية تملك ولا أي وإن لم يحصوا فلفظهم لآل  
المقصود من الوصية القرابة وبالذات ورثة الجوزة وهذه الأسامي تشتمل تحقيق  
الحاجة فجاء على الفقرة فبما فيها من الأوصياء الذين في فلان وهم لا يحسون ولا يبا  
بني فلان وهم لا يحسون حيث تشمل الوصية إذ ليس في اللفظ ما يوجب من الحاجة  
ولا يمكن تعميمه فكيف في حق الكل للجملة الفاحشة المانعة عن  
البيع وفي الوصية للفقراء والمساكين يجب الصرف إلى الأهل  
لغير البيع وأما اشتان في الوصايا كما هو وهو فلان تحقيق بذ  
في الهدية ولو أوصى لغيره فلان يدخل فيه الأثاث في قول الله  
وهو قولها لأن جميع الذكور يتناول الأثاث ثم رجع وقال

قال في هذا الكلام بيان لأحكامه  
أنه في قوله لا تأكلوا مما لم يذكر الله من ذلك  
أمر بترك ما لم يذكر الله من ذلك

فر

المراد

في

فان حقيقة الاسم المذكور وانتظام الالباب تجوز والخطم كحقيقة وقال في الخلق ولو  
اوجه لبي فلان في نوعي المذكور لا يغير عند له يوسف وهو قول في راجع اخرا اعتبار الحقيقة  
وقال محمد بن خلفه انك ولوقول في راجع اولاً وقال في الوقاية في بني فلان الانبي  
منهم أقول لم يظهر في ستر اختيار صاحب الوقاية القول الذي رجح عنه الاسم  
ووافقه ابو يوسف في رواية الا اذا كان اسم قبيلة او في ذلك الخدنة انما يراقل  
من البطن او لها الشعب ثم القيد ثم الفضلة ثم العارة ثم البطن ثم الخد كذا في  
الصحاح فتناول الالباب ومولي العتاقة والموااة وخلفاءهم اذ ليس المراد بها  
اعيانهم بل مجرد الانتساب كبنى ادم ولهذا يدخل فيه مولي العتاقة والمواالات  
وخلفاءهم اوجه من مقتود ومعتقون بطلت لان المولي لفظ مشترك بين  
معنيين احدهما مولي العتقة والاخر منعم عليه فلا ينطبقان لفظاً واحداً في موضع  
الالباب بخلافه اذا اختلف لا يكمل مولي فلان حيث تناول الاعيان والاسفل لانه  
مقام النفع ولا سائر فيه الا ان يثبت في حيوة قال في المحامي فوجب الوقف حتى  
يقوم البيان ولم يوجد فطر ضرورة ويدخل في اي في المولي من اعترافه في حقه  
ومرض لتناول اللفظ اليهم لا يدرى له وامهات اولاده لان عتقهم يحصل بعد  
الموت والوصية تضاف الى حاله الموت فلا يدرى من تحقق الاسم قبله وعن ابيه  
يوسف انهم يدخلون لان سبب الاحتقاق لازم في حقهم فيطلق اسم المولى  
عليهم

### **الوصية بالخدمة والسكنى**

والفرع في الوصية بخدمه عبده وسكنى دار من معتقة وايدان اليها مع  
نفع فليكن في حال الحيوة بيدك وبدونه فكذلك بعد الموت لحاجته كما في انايمان  
ويكون كجوسا يملكه في حق المنفعة حتى يملكه المولى له يملكه المولى كما  
يستوي الوقوف عليه منافع الوقف يملكه ملك الواقف وتجوز مؤقتاً ومؤبد  
كما في العتاقة فانها يملكه على اصلها بخلاف الميراث فانه خلافه فيها يملك المورث  
وجه في يفي والمنفعة ومن لا يفي في ان المولى له بالخدمة اذا مات  
يوري في حق من غلبته في حق الوقف بقوله عبده وغلته دار لا ينادى بالمنفعة  
كما قال في رقبته الي رقبه العبد والارسلت اليه في المولى  
في حق المولى له في الثلث لا تزلجه الوثمة والمالي وانما تجوز  
الخدمة



تخدمه عبدا سنة وللخدمه سنتين ولم يجرؤ اي الزمة خدمهم اي العبد للزومة  
سنة ايام وخدم الموجه لها ثلثة ايام يوما صاحب السنة ويومان لصاحب السنتين  
يجي بجمع تسع سنين لان عين العبد لا يقسم فبقسم بالثمن يوزن تاؤقر الخوفهم  
او يجي بعد العبد لفظان وتخدمه لآخر وهو يخرج من الثلث هي اي الامضاء لانه لو جبه  
كل منها شيا معلوما وما اوجب كل منها بحكم الوصية بانقراده فلا يمتنع منه مشاركة  
فيما اوجب كل منها ثم اذا اوصى الوصية لصاحب الخدمة فلو لم يوص في الرقبة بشي  
لصارت الرقبة مبرأة للزومة مع كونه للخدمة للموجه له فكذلك الوصية بالرقبة لاسنان  
اخر لانه الوصية كالبرث في كون المالك ميت بعد ثلث وادويه لرجل ثمة بستانه  
فمات اي الموجه وجه ثمة يكون له اي الموجه له هذه الزمة فقط لاسان بعت بعدها  
وان ضم الي الموجه ابدأ بان قال ثمة بستانه في له ابدأ فدمعها الي مع الزمة ان ولي  
مليحرت بعدها مطلقا كما في علة بستانه بعت اذ الوصية بعت بستانه فله الخدمة الغاية  
وقلة فيها يستقبل وان لم يقل ابدأ والفرق ان الزمة اسم للوجود عرفا فتدول  
للمعدم الا بدلالة زائدة كالتمتع على الايد لانه لا يشأد الا بستانه الا بستانه لعدم  
والمعدم مما يندر وان لم يكن يشأد كما الغلة فيتناولها الموجود وما هو بركة  
الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل غلة بستانه ومغلة أرضه  
لو ادع فاذا اطلقت يتناولها بل توقف على ادالة اخرى بخلاف الزمة اذا اطلق  
حيث لا يراد بها الا الموجود ولها ان يتفرغ الصنف عنه الي دليل نريد وادويه  
بصرف غنمه وولدها ولبتها ما في وقت موته ضم ابدأ اولاً بجمع اذ الوصية  
بصرف غنمه وولدها ولبتها ثم مات فلما مات بطون تمام الولد وما في  
ضريحها من الثمن وما يحيا ظهورها من الصوف يوم يموت الموجه سواء قال  
ابدأ او لم يقل لانه ايجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يؤشبه بخلاف  
ما تقدم على ابدأ والفرق ان القياس ياتي بملك للمعدم الا ان في الزمة الغلة  
المعدومة بناء الزمة بورود العقد عليها كالمعاملة والاجارة فافني ذلك هو له  
في طريق الاول لكن بابها الوصية اما الولد للمعدم والصوف  
لا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا يسخن بعقد ما كذا الا يدخل تحت  
الوصية لانه لا يوجد استحقاقا العقد له بغير بيعه بعد  
في منع اخذ الوصية او يجهل جعله وارثا مستحقا ولم يخرج من الثلث

هذا هو الحق في الزمة  
فان قيل ان الزمة  
هي التي يملكها المولى  
على العبد في كل سنة  
فان قيل ان الزمة  
هي التي يملكها المولى  
على العبد في كل سنة

فاجازوا في الورثة جعلها سجداً لان لما منع من الجواز تعلق حرمه فذا اجازوا في الثاني  
 وان لم يجزوا جعلها سجداً راعى الجانب الارث والوصية واوجب بغيرهم  
 في سبيل الله بطلت الوصية عندهم لان وقف المتقول غير جائز عنده فكذا  
 الوصية في عندهم بخلاف او جرح في الجسد كجزء الا ان يقول يتفق عليه لانه  
 ليس باهل للثب والوصية عليك وذكر النسخة منزلة الوقف على مصلحيه وعند  
 محمد يجوز لانه يجر على الامر بالصرف الى مصالحه نصيبها للكل قال الوصية بتلقي  
 لفلان او فلان بطلت عندهم في الجواز الموجه وعند ابو يوسف لها ان يطل  
 على اخذ الثلث كما قال لفلان او فلان على الف درهم وعند محمد غير الورثة فانها  
 شاذ اعطوا القيامه مقامه **فصل** في وصايا النبي ووجوه الوصية او جرح  
 لانها اما بمعصية عندهم او بغيرها كالغنيات والناجيات فتصح لو كانت لغوهم بعين  
 تمكينا لثبت فاهلها يتنوا جاز تمكيدهم والاي وان لم يكونوا غنيين فلا اي  
 نه اصلها ايمانها فلا ان التمسك للجهول ولا بيع واما قرية فلاها بمعصية عند  
 الكل فكيف بيع قرية واما بمعصية عندهم **فصل** عند الجعل اوه سجداً للاسراء  
 في المساجد فلا بيع اتفاقا اعتبارا الاعتقاد لاننا نعمل بعصم بديانهم الا ان  
 يكون لغوهم باعيانهم في بيع تمكينا منهم وذكر النسخة مشورة وامارة عندنا  
 وعندهم جعل ثلثه للفقراء او اعطى القرية او الاسراع في بيت المقدس فيبيع  
 اتفاقا لان الديانة متفقون من الكل واما قرية عندهم ومعصية عند الجعل جاز  
 بيعة لليهود او لبيسة لفنصارى او بيت ناز للمجوس فيبيع مطلقا اي سواه عين  
 فما او لا وعندهم الا اي لا بيع الا ان يوصيه لعينين لها ان وصية بالمعصية  
 وفي تنفيذها تفر من المعصية والسبيل في المعصية ردھا لا تنفيذها ولا في المعص  
 ديانتهم في حقهم لان امران بان شرکهم وما يدنيون وقرية عندهم فتصح  
 وتورث اي البيعة والكنيسة وبيت النار ان صنعت في الصحرة بيعه لا صنعت  
 في هودي بيعة او شرقي كنيسة او مجوسي بيت ناز في صحرة ثم ما في هوديش  
 لان هذه قرية الوقت عند ابي جح والوقت عند يورث ولا يلزم الجاهل بطلب  
 فكذا هذا واما عندها فلاها بمعصية فلا بيع ودو هودي اي منزلة في صحرة  
 نفسه ميلا الى البدعة ان الفري حرم كغيره كطائفة منهم بغيره في صحرة  
 الله من الاكل الاكل فكل من لم يد فيكون على الخلاف للوقوف في صحرة

الجسد

وان يكون وصية اخرى يكون السجل لان الجسد  
 الذي هو السجل هو السجل في الجسد  
 فكذلك الجسد هو السجل في الجسد  
 معصية الوصية لا يجوز من عدم موافقة  
 حق قد شتم فكذلك لا يجوز من عدم موافقة

ج

مشهور

وان كان يفرق بين المالك وبين غيره وان كان  
 لا يباين على ذلك مشهور  
 وروى ابو الهيثم في حقه في حقه مشهور  
 ذلك عندنا في حقه في حقه مشهور  
 المشهور في حقه في حقه مشهور

فان كان وصية بغيره في حقه في حقه مشهور  
 حقه في حقه في حقه مشهور  
 او سبب الوصية ان يكون له حقه في حقه مشهور  
 او سبب الوصية ان يكون له حقه في حقه مشهور  
 او سبب الوصية ان يكون له حقه في حقه مشهور

مشهور

في الامام وصلي عليه وفي المدة التي لا يخرج منها اهلها حتى ياتي في الزفة كخلاف المرتبة  
 بقول يوسف والآية وان لم يكفر فكما سلم في وصاياه لانا اربا ببناء الاحكام على  
 الظاهر **تفسيره** لما كان جهنا سائل فخصه نعمت بما سبق ضمنا وكان يجب  
 حفظها والاحكام بها امالة لكثرة وقوعها وغفلة كثير من الناس عنها اوردها  
 جهنا ودرجها لتبني اشارة الى سادس الوصية المطلقة بان يقول مثله هذا القول  
 من مالي اوتيت مالي وصية لو اوصيت هذا القدر من مالي اوتيت مالي لا يحل  
 للغير لا يصدق ويحرم على الغير ولم وان وصية تمت بان يقول الموصي ما كل منها  
 للغير والغير فان كل الغير الوصية لا يقع الا بطريق الملكية والتملك لا يقع الا للغير  
 والغير لا يفتقر ولا يحصى واذا خصت ابي الوصية بقول بان يقول مثله هذا القدر  
 من مالي الوصية لزيد وهو حي او بقوم اغنياء كمصوب حلت لهم بغير الوصية  
 لم تقسم كذا الحال في الوقف يعني ان الوقف المطلق يخص بالغير لا يحل للغير  
 وان لم يقع معين او بقوم كمصوب اغنياء حل لهم ويكون منافعه لا عيب حتى  
 اذا ماتوا يفرغ عنه في ملك الوقف لغيره وورثته واذا ماتوا يكون للفقراء

في الامام وصلي عليه وفي المدة التي لا يخرج منها اهلها حتى ياتي في الزفة كخلاف المرتبة  
 بقول يوسف والآية وان لم يكفر فكما سلم في وصاياه لانا اربا ببناء الاحكام على  
 الظاهر **تفسيره** لما كان جهنا سائل فخصه نعمت بما سبق ضمنا وكان يجب  
 حفظها والاحكام بها امالة لكثرة وقوعها وغفلة كثير من الناس عنها اوردها  
 جهنا ودرجها لتبني اشارة الى سادس الوصية المطلقة بان يقول مثله هذا القول  
 من مالي اوتيت مالي وصية لو اوصيت هذا القدر من مالي اوتيت مالي لا يحل  
 للغير لا يصدق ويحرم على الغير ولم وان وصية تمت بان يقول الموصي ما كل منها  
 للغير والغير فان كل الغير الوصية لا يقع الا بطريق الملكية والتملك لا يقع الا للغير  
 والغير لا يفتقر ولا يحصى واذا خصت ابي الوصية بقول بان يقول مثله هذا القدر  
 من مالي الوصية لزيد وهو حي او بقوم اغنياء كمصوب حلت لهم بغير الوصية  
 لم تقسم كذا الحال في الوقف يعني ان الوقف المطلق يخص بالغير لا يحل للغير  
 وان لم يقع معين او بقوم كمصوب اغنياء حل لهم ويكون منافعه لا عيب حتى  
 اذا ماتوا يفرغ عنه في ملك الوقف لغيره وورثته واذا ماتوا يكون للفقراء

في الامام وصلي عليه وفي المدة التي لا يخرج منها اهلها حتى ياتي في الزفة كخلاف المرتبة  
 بقول يوسف والآية وان لم يكفر فكما سلم في وصاياه لانا اربا ببناء الاحكام على  
 الظاهر **تفسيره** لما كان جهنا سائل فخصه نعمت بما سبق ضمنا وكان يجب  
 حفظها والاحكام بها امالة لكثرة وقوعها وغفلة كثير من الناس عنها اوردها  
 جهنا ودرجها لتبني اشارة الى سادس الوصية المطلقة بان يقول مثله هذا القول  
 من مالي اوتيت مالي وصية لو اوصيت هذا القدر من مالي اوتيت مالي لا يحل  
 للغير لا يصدق ويحرم على الغير ولم وان وصية تمت بان يقول الموصي ما كل منها  
 للغير والغير فان كل الغير الوصية لا يقع الا بطريق الملكية والتملك لا يقع الا للغير  
 والغير لا يفتقر ولا يحصى واذا خصت ابي الوصية بقول بان يقول مثله هذا القدر  
 من مالي الوصية لزيد وهو حي او بقوم اغنياء كمصوب حلت لهم بغير الوصية  
 لم تقسم كذا الحال في الوقف يعني ان الوقف المطلق يخص بالغير لا يحل للغير  
 وان لم يقع معين او بقوم كمصوب اغنياء حل لهم ويكون منافعه لا عيب حتى  
 اذا ماتوا يفرغ عنه في ملك الوقف لغيره وورثته واذا ماتوا يكون للفقراء

**الاب** الثاني في الابادة يعني جعل الغير وصيا او  
 ابني زيد ابي جلد وصيا وجعل عنه فان رد عنه رد لانه يترج في ذلك فان  
 شاء دام عليه وان شاء رجع لليس الوصية ولاية الزام التصرف في الغير  
 وليس في الرجوع تغديرا اذ يمكن ان يوصي غيره والآية وان لم يرد عنه  
 سواء رده عند غيره او بعد مائة فلان ابنا يرد لانه لما قبل في وجهه اعطاه  
 الموصي على قوله فلم يوص الى غيره فلو جرد بادره في حيوة او بعد مائة نصرت  
 اليه مفرود ذلك باطل وان سكت في لم يقبل ولم يرد مات الموصي فلم يرد  
 وقوله لانه يترج في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بلا قوله كالكاذب ولا تقربا  
 جهنا لان الموصي هو الذي اغترحت لم يتفرغ عن حاله انه يقبل الوصية  
 ام لا وان رد لم يقبل صح الا اذا بعد رده الى الموصي اليه ان لم يقبل حجة مات  
 الموصي كما لا اقبل ثم قبل صح ان لم يكن القايض اخرج حين قال لا اقبل  
 لان الابادة لا يبطل بمجرد قوله لا اقبل لان في ابادة ضربا باليت وانصر وجب  
 الغيب فان كان القايض اخرج عن الابعاء حين قال لا اقبل فاذا اقبل بعد  
 لا يقع من اخرجه قد صح لانه موصى الاجتهاد والرد صح عند زواله

في الامام وصلي عليه وفي المدة التي لا يخرج منها اهلها حتى ياتي في الزفة كخلاف المرتبة  
 بقول يوسف والآية وان لم يكفر فكما سلم في وصاياه لانا اربا ببناء الاحكام على  
 الظاهر **تفسيره** لما كان جهنا سائل فخصه نعمت بما سبق ضمنا وكان يجب  
 حفظها والاحكام بها امالة لكثرة وقوعها وغفلة كثير من الناس عنها اوردها  
 جهنا ودرجها لتبني اشارة الى سادس الوصية المطلقة بان يقول مثله هذا القول  
 من مالي اوتيت مالي وصية لو اوصيت هذا القدر من مالي اوتيت مالي لا يحل  
 للغير لا يصدق ويحرم على الغير ولم وان وصية تمت بان يقول الموصي ما كل منها  
 للغير والغير فان كل الغير الوصية لا يقع الا بطريق الملكية والتملك لا يقع الا للغير  
 والغير لا يفتقر ولا يحصى واذا خصت ابي الوصية بقول بان يقول مثله هذا القدر  
 من مالي الوصية لزيد وهو حي او بقوم اغنياء كمصوب حلت لهم بغير الوصية  
 لم تقسم كذا الحال في الوقف يعني ان الوقف المطلق يخص بالغير لا يحل للغير  
 وان لم يقع معين او بقوم كمصوب اغنياء حل لهم ويكون منافعه لا عيب حتى  
 اذا ماتوا يفرغ عنه في ملك الوقف لغيره وورثته واذا ماتوا يكون للفقراء

انما الایضا یصح شی من التركة وان جهل ای الوصیة ای یكون وصبا لوجود دليل  
 القبول اذ المقصود هو التصرف وهو بمنزلة الموت لان اوان ولاية بعده  
 وينفذ البيع لصدره عن الوصیة ولم یعلم بوجوبه وصبا بخلافه ولو كان رجل  
 بالبيع فباع شيئا من ماله وهو لا یعلم بوجوبه حيث لا ینفذ لان الایضا  
 اشأت خلافاً لبقوة اوان انقطاع ولاية واذا كان استخدا فباع بغير علم كالاول  
 قائما التوكيل فاشأت الولاية وليس باستخدا لبقوة يحال قيام التوكيل فباع  
 بغير علم من بیئت عليه كانبات المکس بطريق البيع والهيبة واوجه الى عبد القدر  
 لو فاسق او كافر بدل القاي بعد هذا اللفظ بمشرا الى جهة الوصیة لان الاخراج  
 المقصود من التبدیل انما یكون بعد ثبوت الایضا وذكر محله الاصل ان الوصیة  
 باطله قبل معناه سیطل في جميع هذه الصور وقيل في العبد معناه باطل  
 لعدم ولاية وعدم استداده وفي غير معناه سیطل وقيل في الكافر  
 باطل ايضا لانه لا ولاية له في المسلم وقبح العیة ثم الاخراج ان الایضا لا یغیر  
 انما یجوز بها لیتیم نظر الموصی لنفسه ولاولاده وبالایضا لا یجوز یجوز  
 النظر وان وجد اهل النظر لكون العبد اهلا للنظر لیس بمولی علیه جهة  
 من یتصرف علیه وكونه الفاسق من اهل الولاية والظن ان اراد تصرفا في الوصیة  
 نفذ تصرفه ونبوت ولاية اكاف في الملة في نفذ تصرفه عبد اسلما وانما قال  
 لیتیم یصح النظر لوقف ولاية العبد بما اجازة سیّد وتكتمل المحر بعد ما  
 واستتفان المحرمة المولی فیقوم التفسیر استیفاء حقوق المیت وقوله الخيانة  
 من اكاف العبد او الذنبیة ومن الفاسق لعسفه ففزع القايض من الوصایة  
 ويجعل مكانه وصبا آخر تنهى للنظر واوجه لعبد في لورثة معناه جهة لو كان  
 فيهم كبر لم یصح وقد حان لایصح مطلقا لان فيه اشأت الولاية للمكون على المالك  
 ومو قبل المشرع وله ان اوجه الي من هو اهل فیهی كالواو اوجه الي مكاتب نفسه  
 او مكاتب غيره وهذا لانه مكاتب مستبد بالتصرف مثله بل ولاية لهم على مكاتب  
 عبد الغير فانه مولى علیه وبخلاف ما اذا كان فيهم كبر لانه یصح نصبه او یجده  
 یصح اوجه عن الاولاء بحقه فانتج الجواز واوجه الي عاجز عن التصرف  
 انما بالوصاية لم یصله القايض بل ضم اليه غيره لان في الضم وعناية المصلحة  
 الموصی وحق الورثة فان تکلیف النظر یحصل به لان النظر یتم باجادة غيره

واذا اوجه الى الفاسق من جهة التمسك به على ما  
 والوصیة المدة باله لان ان يشاء الى العبد  
 انما یجوز شرعا بغيره فانما یجوز شرعا  
 ولا یجوز له ان یفعل ما یحرم عليه من غير  
 مقول ان الوصیة لا یجوز له ان یفعل ما یحرم عليه من غير  
 وشاء ان یفعل ما یحرم عليه من غير الوصایة ووجه  
 مكانه وصبا آخر

وانما یجوز شرعا بغيره فانما یجوز شرعا  
 وكذا انما یجوز شرعا بغيره فانما یجوز شرعا  
 والوصیة المدة باله لان ان يشاء الى العبد  
 انما یجوز شرعا بغيره فانما یجوز شرعا  
 ولا یجوز له ان یفعل ما یحرم عليه من غير  
 مقول ان الوصیة لا یجوز له ان یفعل ما یحرم عليه من غير  
 وشاء ان یفعل ما یحرم عليه من غير الوصایة ووجه  
 مكانه وصبا آخر

انما یجوز شرعا بغيره فانما یجوز شرعا  
 وكذا انما یجوز شرعا بغيره فانما یجوز شرعا  
 والوصیة المدة باله لان ان يشاء الى العبد  
 انما یجوز شرعا بغيره فانما یجوز شرعا  
 ولا یجوز له ان یفعل ما یحرم عليه من غير  
 مقول ان الوصیة لا یجوز له ان یفعل ما یحرم عليه من غير  
 وشاء ان یفعل ما یحرم عليه من غير الوصایة ووجه  
 مكانه وصبا آخر



هذا هو الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية

هذا هو الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية

هذا هو الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية

هذا هو الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية

هذا هو الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية

الحق في الولاية ذلك فليجب حتى يعرف ذلك حقيقة لأن الشاك قد يكون كافيا تخفيا على نفسه ولو ظهر للقاضي غيره أصلا استدرك به غيره رعاية للنظر للمخالفين وفي حق في الولاية آمن بقدر أي لا يجوز للقاضي إخراج لانه لو اختار غيره لكان دونه لانه تختار الميت الثابت انه يقدم على اب الميت مع كمال استحقاقه فلان يقدم على غيره احق واوجه الي أغنيان لا ينفرد أحدهما بالتصريح بدفع الآخر ولو جعله أي وكونا أصاوة الي كل منهما بالانفراد عند أبي جعفر محمد الثاني أشياء استنبها وقال أبو يوسف يتصرف كل في الشيء لان الانصاف من باب الولاية وفيه إذا ثبت لأشدين شرعا يثبت لكل واحد منهما في الانفراد كما لا يخفى في ولاية الاستماع فكذا إذا ثبت شرطا فان الولاية لا يجزئ الجزئي كونهما مع غيره القدرة الشرعية والقدرة لا تجزئ ولهذا ان الموجه انما رضى برأيهما لا يرى أحدهما للفرق بين بينهما خلاف الاخوين في التصريح لان السبب في الاخوة وفي قايمة كل منهما في الكمال والسبب هذا الانصاف وهو الوجه الا ان كل منهما لم يستغن من قبله لا ينفرد أحدهما بقوله لا ينفرد كونهما بجملة فانه لا ينبغي في الولاية ورمي يكون أحدهما غيبا في اشارة الى اجتماعهما فساد الميت ولو فعله عند الضرورة جبرائلا في خصوصية في حقوقه لانها لا يجتمعان عليه عادة ولو اجتمع لم يحكم الى أحدهما غالبا أو شرعا حجة الطفل لان في تأخير خوف حقوق الضرر به والتهاب لم أي قبول الحجة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا تمكك الله ونحن في عياله فلا يعتاق عبد عتق ورد ودعيعة وشفيد وصية معينين لعدم الاحتياج الي المرابي وسبع ما يخاف الله وجميع اموال ضاربة لان فيه ضرورة وأن مات أحدهما فان اوجه الي الحق اولا الي آخره أي لمن اوجه اليه سواء كان الي أو آخر التصريح في التركة وحده ولا يعتاق الي نص القاضي وصيا وأي وان لم يوص الموجه ضم أي القاضي اليه غيره لان الموجه قصدان يتخلف وصيات متصرفان في حقوقه ولكن حقيقة ينصب ويجه آخر نص القاضي وصيا أما ما قاله لم ينفرد بقره لانه اشتغال بما لا يفيد إلا أن لا يكون عدلا لا ينفرد وينصب عدلا عدلا ولو عدلا غير كاف ضم اليه وينفرد بقره قبل قايمة السرق في محبة ينفرد به أيضا أي بقره القاضي العدل الكافي والعدل غير العدل غير الذي يانه يقدم على القاضي لانه تختار الميت فاذا انفرد

هذا هو الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية  
والولاية هي التي توجب  
الحق في الولاية

هذا هو الحق في الولاية

[illegible]

وحجبت وأما كان عدلا كما في كل شيء وفيه العافية وفيه الوفاء وفيه ما يفي إذا  
 مات الوصي وأوصى آخر فهو وصية في تركته وتركه الميت الثالث إذا لم  
 يتصرف بولاية منتقلة إليه فترك الموصي إلى غيره كالجد وصية في نفسه الوصي  
 نأيا عن ورثة عيب مع الوصي له يعي يتيه إذا مات رجل له ورثة ينتهوا  
 في زيد ولكن يبلغ جاز لزيد الوصي أن يقسم تركته بين ورثة العيب وبين  
 بكر الوصي له بأن يأخذ حق الورثة ويسلم الباقي إلى الوصي له لأن الوارث  
 خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويترد عليه ولا يصير مورثا للوارث كما يكون  
 الولد والوصي خليفة الميت أيضا فيكون خصما للوارث إذا كان غائبا فمن  
 قسمه عليه فلما يرجعون أي الورثة عليه أي الوصي له أن ضاع قسمه أي  
 حصة الورثة معه أي مع الوصي لأن المالك بعد تمام القسم يحيا من دفع  
 المالك في قسمه وقسمه أي الوصي عن الوصي له الغائب معهم أي مع الورثة  
 كما يبيع لأن الوصي له ليس خليفة عن الميت من كل وجه لأنه ملكه بعب  
 جدي حتى لا يرد ولا يرد عليه ولا يصير مورثا للوصي فلا يكون الوصي  
 خليفة عنه عند غيبته فيرجع الوصي له أن ضاع قسمه مع الوصي بثلاث  
 ما بقي لأنه شرك الوارث فيكون ما يتوي توي من المال المشترك على الشريك  
 وبقي ما بقي عليها وللغايه قسمتها وأخذ قسمه أي يجوز للغايه أن يقسم  
 الزكاة عن الوصي له الغائب مع الورثة وأخذ قسم الوصي له لأن الغايه  
 نصب نائبا له في الوصي والميت ومن الظاهر أن قسم الغائب في  
 قبضه ونقد ذلك في حجة لوصف الغائب وقضاء المتوفى لم يكن له على  
 الورثة سبيل فاسمهم أي الوصي مع الورثة في الوصي في أخذ الوصي المال  
 فلهذا لا يبين أريد من حج عن الوصي حج بثلاث ما بقي من الزكاة لأن  
 القسمة لا تتراد لذاتها بل كمقصودها وهو تأدية الحج فلهذا يرد قضاء  
 كما إذا حكم قبل القسمة حج بعبه أي الوصي عبدا من الشركة بعبية الفقهاء  
 لأن الوصي قائم مقام الوصي ولو تولا حيا بنفسه بعبتهم جاز أن كان  
 في مرض موته فكذلك من قام مقامه وستر أن حق الفقهاء يتعلق بالمالية لا  
 بالصورة وحج باقية ببقاء الفسخ يبيع أي الوصي ما أوصى بعبه وتعذر  
 منه فاستحق أي المبيع بعد بيعه منه مع أي الوصي ضمن أي الوصي

المورث

4

۱- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۲- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۳- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۴- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۵- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۶- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۷- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۸- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۹- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۱۰- در این کتاب که در این کتابخانه است

عبد الباقى عبد القادر

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the page, including phrases like "والمعروف بالعرفان" and "والمعروف بالعرفان".

لأنه العاقل فكلوا العبد عليه وهذا عهد لأن الشكر منه راءه بيده الله  
يسلم له العبد ولم يسلم فقد أخذ الوحي الباطن مال الغير بلا رضاه فيجوز عليه  
رقه ورجوع في المذكرة لأنه عامل له فيرجع عليه كالمكيل كونه باع حصه العبد  
وهكذا عنه معه أي مع الوحي فاستحق أي العبد فأنه أي الوحي يرجع في  
أماله أي مال الصغير لأنه عامل له وهو أي الصغير يرجع على الورثة تحصى لأننا  
الغنى باستحقاق ما أصاب ولم أي الوحي أنه يسافر بمال الصغير يدعى  
مطابقه وبضاعة ويوكل بيع وشراء وأبشجار ويودع ماله ويكاتب عبده  
ويبيع أمة لا قيمة ويبره ماله بدينه وبين نفسه فلو هلك من ذل الوحي  
لمن دين ماله دينه ولم أن يعمل به مضرة ويبيع أن يشهد عليه استدرا وال  
صدق دينه ويكون المشتري كله للبيعه قضاء وما تملك الأب في ذلك كله وليس  
للأب تحرير رقه ولو مال ولأن يهب ماله ولو يوصي كذا في العادة ولم  
أي الوحي التجارة بمال اليتيم لا ينفقه به أي لا يجوز له التجارة لنفسه بمال  
اليتيم سواء ورثه من أبيه أو عكسه كونه آخر ولا بمال الميت فإن فعله ورجع  
حين رأس المال ونصدق بالزوجه عند أبيه ج ومحمد وعند أبي يوسف يسلم له الزوجه  
ولا يصدق شيء كذا في الحائض فيحتال أي يقبل الحوائض على الأملاء ولا العسر  
لما في من الغير ولا يقرض أي الوحي اليتيم لأنه يبيع وهو عاجز عن  
استخلاصه بخلاف الناقص فإنه قادر عليه وكذا أنه إن يقرضه مال الوقف  
والغريب ولا يبيع ولا يقرض إلا بما يتعارف لأن بخره نظري والنظر في  
الغيب إذا حشر بخلاف السير إذ لا يمكن التحرز عنه في اعتباره بمسألة أو كذا  
البيع ويرجع على الغريب لأن العاقل لأن الأب يلي ما سواه ولا يله فكذا لو صلب  
فكان القياس أن لا يله الوحي إذا لم تملك الأب على أكبر كثرتم استحسنوا لأنه مما يسأل  
أب الضاد يحتاج إلى التلفظ وحقة التي أيسر وهو يكمل الحنفية بخلاف العاقل فإنه  
محض بغيره إذ لم يكن دين في الدنيا أي الظهور عدم جواز بيع العقار للوحي  
إذا لم يكن على الميت دين وأما إذا كان فيك من قبل الدين ويبيع على الوحي العقار  
وأن لم يكن دين يصف حقه أول الدين كما في عن الظهورية أو النفقة أي نفقة  
الصغير كذا في الهدية أو أخريات النفقة الأب إذا باع العقار والمنقول  
على الصغير جاز كمال الولاية ثم إن يأخذ منه نفقة لأنه جسر حقه أو وصية

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the page, including phrases like "والمعروف بالعرفان" and "والمعروف بالعرفان".

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom left of the page, including phrases like "والمعروف بالعرفان" and "والمعروف بالعرفان".

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom right of the page, including phrases like "والمعروف بالعرفان" and "والمعروف بالعرفان".

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة البيع  
والوجه الثالث في بيان صحة البيع  
والوجه الرابع في بيان صحة البيع  
والوجه الخامس في بيان صحة البيع

فإذا سلمت أي مسلمة بثلث مائة أو بربع مائة وجب في بيع العقار إذا  
كان في المال أو زيادة خرج بها عتق أو اشترا في غيره إلى الحرب في البيع  
كان فربا لمحمد أعذار سنة لا يجوز إقراره أي الوصي ببيع الميت ولا يبي من  
تركه أنه لفلان لكونه إقرارا غير الأثر أن يكون الميراث واقع في حصة  
لأن إقراره بغيره آخر أي الوصي يمين لا حرمه أي أنه لا يصح إلا بيمين كراهية  
العمامة وشهادة وصيان أن الميت الوصي إلى زيد معهما أو بئان أن أباهما إلى  
أي زيد بطلت أي شهادته لم تكن متهمون لما الوصيان فلا شأنا لها لأنفسهما معين  
الآن يبيح الميراث فيقبل استحسانا لأن للفاية ولاية نصب الوصي ابتداء  
ولاية هي آخر أي صحتها استقامت في تعيين عن الفايه وأما الأيمان فمقرها  
لأنفسهما تنعنا بنصب حافظ للتركة كذا شهادتها للغير بمال سواء انتقل  
إليه من الميت أو غيره أو كره حال الميت فأما أيضا بالهبة أما الولي فلأن التصرف  
به مال الصغير لو بيع سواء كانت من التركة أو لا وأما الثانية فلأن مال الكبير  
أن كان من التركة فلا يجوز شهادة الوصي عنه لأنه له ولاية الحفظ  
وولاية البيع أن كان أكبر غايبا وصحت أي الشهادة في مال غيره أي غير الميت  
فإن مال الكبير لم يكن من التركة فلا تصف للوصي فيه فتجوز شهادته وصحت  
شهادته رجلين آخرين مبيع دين في الميت والآخرين للأولين بمثل خلاف  
الشهادة بوصية لأن هذا قولها وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين لأن الدين  
بالموت يتعلق بالتركة إذا الزمة خربت بالموت ولهذا الواسق في أحدهما  
حق من التركة شاركه الآخر فيه فكانت الشهادة مبنية على التركة فتحققت  
التمتة ولها أن الدين يجب في الزمة ويؤايله كحقوق شتي فلا شركة  
ولهذا الواسق اجنبي بقضاء دين أحدهما ليس للأخر حق في التركة بخلاف  
الوصية لأن الحق فيها لا يثبت في الزمة بل في العين فصار للمال مشترك  
بينهم فأورث شفعة أو شهادة الأولين ببيع والآخرين بثلث ماله  
حيث لم يبيع أيضا لأن الشهادة توجب شركة في الشهود أصغر الوصيين  
منه وخبره قوله الآن كأقرب الوصيين وهو وجه الهم والواجح والظلم في  
أقرب الخالين وهو حال صغير الورثة كأقرب الوصيين وهو وجه الملب  
ولجد والفاية في أصغر الخالين وهو حال كبير الورثة لأن الوصي إنما

الوصي لا يملك ما في يده من الميت ولا أن يبيع  
شأن ولا يملكه إلا أن يملكه من الميت  
بغيره فإن كان وصيا لم يملكه ولا يبيع  
والوصي لا يملك ما في يده من الميت ولا أن يبيع  
شأن ولا يملكه إلا أن يملكه من الميت  
بغيره فإن كان وصيا لم يملكه ولا يبيع  
والوصي لا يملك ما في يده من الميت ولا أن يبيع  
شأن ولا يملكه إلا أن يملكه من الميت  
بغيره فإن كان وصيا لم يملكه ولا يبيع



من اهل البصر ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باع  
بقيته وان قيمته ذلك فان القاضى لا يلتفت الى من يريد وان  
كان في الزيادة يشتري بالكثرة وفي السوق باقل لا يتفطن بيع الوصى  
لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع  
رجلان منهم على شئ يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد واما على  
قولهما فقول الواحد يكفي كما في التزكية وعلى هذا قيم الوقف  
فاذا اجر مشغل الوقف ثم جاد آخر يريد في الاجر.

(ومنها) وصى باع تركه الميت لاتخاذ وصيته فمجد المشتري  
فخلفه الوصى فخلف والوصى يعلم انه كاذب في عينه فان القاضى  
يقول للوصى ان كنت صادقا فسخت البيع بينكما فيجوز ذلك  
وان كان تغليبا بالخطر وانما يحتاج الى نسخ الى اكم لان الوصى  
لو غرم على ترك الخصومة كان نسخها بمنزلة الاقالة فيلزم  
الوصى كما لو تقابل حقيقة فاذا نسخ القاضى لم يكن اقالة  
فلا يلزم الوصى

هذا اخر ما من الله تعالى على بلطفه من شرح غرر الاحكام .  
السمى بدرر الحكام . حيث وقعني لجمعه وتحريره . وعلى احسن  
الصور تصويره . حاويا لمهمات خلت عنها الكتب المشهورة .  
وان كانت في بعض المعاني مستطوعة . ولقد بذلت مجهودى  
في التفتير والتتبع والتدقيق والتوضيح . وتنبه اقول  
الائمة الحكام . واستظلاء آراء فضلاء الائمة العظام .  
حتى علمت على ما صدر عن بعض الافاضل من العثرات على  
مقتضى البشرية ووقف على ما وقع من بعض الاماثل من  
زلالات ليس نفس الانسان عنها عريه . ولا عقب فان سائر

سائر العلوم بالنسبة هذا العلم كنسبة القطرة الى البحر المظلم الامواج  
لا يغوص على قعره كل غوص قوي فضلا عن الرجاء ، ولذا ترى  
العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون الالهية وتصنيفهم فيها كتباً  
معتبرة لم يجزموا حول هذا العلم ولم يصنفوا فيه ولورسالة مختصرة  
وهذا لعبد الفقير الى الله الفتي مع مطارحته معهم في تصانيفهم فيما  
انتسبوا اليه ، ومعارضته اياهم في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه ،  
بيث قبلها علماء العصر وفضلاء الدهر ، امتازهم بكتب هذا  
المتن اللطيف المشحون بالفوائد ، والشرح الشريف المملوء بالفوائد  
الهي لله التي هداها لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ، واعاننا  
عليه وما كنا نقدر عليه لولا ان اعاننا الله ، ليس الغرض الاصيل  
من هذه الكلمات التتميم بل الامثال بما يفهم من قوله تعالى  
(واما بنعمة ربك فحدث)

قد وقع الفرغ من تأليفه يوم السبت من جمادى الاولى سنة ٨٨٢  
ثلاث وثمانين وثمان مائة ، وقد كان البداية في يوم السبت الثاني عشر  
من ذي القعدة سنة ٨٧٧ سبع وسبعين وثمان مائة .

حرم الله علينا بتوفيقه ختام هذا الكتاب المستطاب بكتابة العفيفين  
اللتين كائنين غائبين وطلبتنا زمانا ولم نجد خاتماً الفقير الحقير محمد بن  
الاسمي الحنفي تعبه وليكون تاما باذن الله تعالى وتوفيقه وعنايته

ادقابه وبارانه  
حق ويره غيرت  
خطاسني ووزنه  
وبره رفعت  
هذا تمامه هو  
هريدي فرصت  
كاته او فوونلر  
رخت

عبد